

إصْدَارَاتُ مَوْسُوعَةِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤)

إِنْشَاءُ السَّارِي

لشَرْح

صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

تَأَلَّفَ

الْعَلَّامَةُ (أَبِي) الْعَبَّاسِ (أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَسْطَلَانِيُّ الشَّافِعِيُّ)

(٨٥١-٩٤٣ هـ)

مُتَبَدِّلُهُ عَمَّا سَمِيَ الْقِسْمِيُّ وَالْقَوْلِيُّ وَالسُّنْدِيُّ وَغَيْرُهُمْ

تَحْقِيقُ

الْمَلِكِ الْعَلِيِّ بْنِ أَمْرِ الْعَمَلِ (الْمَوْجِدُ)

إِشْرَافُ

عَطَاءَاتِ الْعِلْمِ

المجلدُ الزَّائِعُ

الذَّادَانِ

أَلْفَا بَيْتُ (٦٠٣-٨٧٥)

دار ابن حزم

دار عطاءات العلم



عطاءات العلم

إِنْشَاءُ السَّارِي
لشَرْحِ
صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

إرشاد الساري

لشرح

صحيح البخاري

④



9 789959 858573

ISBN 978-9959-858-57-3

جميع الحقوق محفوظة

لدار عطاءات العلم للنشر

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

الطبعة الأولى لدار ابن حزم

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

البريد الإلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني: www.daribnhazm.com

أحد مشاريع



هاتف: +٩٦٦١١٤٩١٦٥٣٣

فاكس: +٩٦٦١١٤٩١٦٣٧٨

info@ataat.com.sa

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فريق العمل

دار الكمال المتحدة

المشرف على تحقيق كتاب «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»

الشيخ محمد نعيم بشير عَزْقُسُوسِي

المقابلة

توفيق محمود تَكْلَة - محمد زياد شعبان - فرح نصري شيخ البُزُورِيَّة - خولة أحمد الدُّروبي

خُلُود محمد العمر - فاطمة محمود الحمصي - آمنة وجيه المصري - هدى محمد إِيْش

التحقيق والتعليق

عبد الرحيم محمد يوسفان - د. محمد عيد المنصور - محمد فواز مَدِينَة - د. عدنان بن علي خضر

محمود عبد المولى - د. بسام محمد الأحمد الشيخ - رشاد عبد الكريم السَّيْرَوَان

القراءة الأخيرة

خالد عواد العواد - عبد الرحيم محمد يوسفان

التنفيذ والإخراج

أيمن سليمان الدَّكَّاك - عبد الخالق علي نَتُوف - فراس محمد زكي الرُّواس

عطاءات العلم

المشرف على موسوعة «صحيح البخاري»

د. بكر بن محمد فضل الله البخاري

المراجعة العلمية

أ. د. أيمن السيد بَيُومِي - أ. د. حسين عبد المنعم بركات - د. أحمد بن محمد الجِنْدِي

د. صلاح الدين زِيْطَرَة - د. عبد الحكيم محمد بلمهدي - د. محمد عبد السَّتَّار أبو زيد

د. نقيب أحمد نصير الدِّين

إدارة المشروع

د. زاهر سالم بلفقيه - د. هاني محمد سلامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠ - كتاب الأذان

(بسم الرحمن الرحيم) كذا هي ثابتة في غير^(١) رواية ابن عساكر كما في الفرع وأصله. (كتاب الأذان)^(٢)

بالذال المُعجَّمة، وهو في اللغة: الإعلام، وفي الشرع: إعلامٌ مخصوصٌ / بالفاظٍ مخصوصةٍ في أوقاتٍ مخصوصةٍ. وهو^(٣) ثابتٌ في رواية ابن عساكر، ساقطٌ في رواية أبي ذرٍّ وغيره.

١ - باب بدء الأذان، وقوله بِرَجُلٍ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا ذَلِكُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ وقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾

(باب بدء^(٤) الأذان) بهمزة بعد الدال المهملة، أي: ابتدائه، وللأصيلي وأبي ذرٍّ^(٥) «بدء الأذان» فأسقط التَّبْيِيب (وقوله) بالرفع^(٦)، أو بالجر عطفًا على المجرور السابق، وللأصيلي «وقول الله» (بِرَجُلٍ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ﴾) أي: أذنتم داعين^(٧) ﴿إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٨) التي هي أفضل

(١) «غير»: سقط من (د).

(٢) في هامش (ج): قال البرماوي في «شرح العمدة»: أصلُ المادة قيل: الأذن - بفتح الهمزة والنون - وهو من الأذن التي هي آلة السَّمْع، كأنه يلقي الشيء في أذنه، والفعل منه: أَذَنَ يَأْذَنُ؛ كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ» فعلى هذا يكون «أَذَن» بالتشديد معناه: أسمع تأذينا وأذانا، وقيل: مِنْ «أَذَن» بمعنى «عَلِمَ» ووزنه، ويدخل التضعيف للنقل، فتقول: «أَذَن» بالتشديد «تأذينا» واسم المصدر من هذا الفعل: الأذان، وهذا المصدر واسم المصدر غلب استعمالهما في الشرع على الإعلام المخصوص؛ وهو الإعلام بدخول أوقات المكتوبة بكلماتٍ مخصوصة، انتهى باختصار.

(٣) «وهو»: مثبت من (ص) و(م).

(٤) في هامش (ج): بهمزة بعد الدال المهملة؛ أي: ابتداء.

(٥) في (م): «ولأبي ذرٍّ كتاب» وفي «اليونينية»: أن لفظ «كتاب» زيد في رواية الأصيلي فقط دون أبي ذرٍّ.

(٦) في هامش (ج): عطفًا على «باب».

(٧) في هامش (ج) و(ص): قوله: «داعين» يقتضي أن «إلى» متعلقة بمحذوف، والذي ذكره الشراح أنها متعلقة بـ «ناديتهم» فلعلَّ مراد المصنِّف القسطلاني تفسير معنى «ناديتهم» ففي «المصباح»: النداء: الدُّعاء، وكسر النون أكثر من ضمِّها، والمدُّ فيها أكثر من القصر، وناديتهم مناداةٌ من باب «قتل»: دعوته. انتهى «عجمي».

(٨) في هامش (ج): روعي في هذه الآية معنى الانتهاء، وفي آية «الجمعة» معنى الاختصاص، قاله الكرماني، قال في «الفتح»: ويحتمل أن «إِلَى» بمعنى اللام أو الباء.

الأعمال عند ذوي الألباب ﴿أَتَّخِذُوهَا هُزُؤًا وَلَعِبًا﴾^(١) أي: اتَّخَذُوا الصَّلَاةَ أو المناداة، وفيه دليل على أَنَّ الأذان مشروع^(٢) للصَّلَاة ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ٥٨] معاني عبادة الله وشرائعه، واستدلَّ به على مشروعية الأذان بالنَّص لا بالمنام وحده، قال الزَّهْرِيُّ فيما ذكره ابن كثير الحافظ: «قد ذكر الله التَّأْذِينَ في هذه الآية». رواه ابن أبي حاتم (وَقَوْلُهُ) تعالى بالرفع والجرُّ كما مرَّ^(٣): ﴿إِذَا تُؤَدَّى لِلصَّلَاةِ﴾ أَذُنُهَا ﴿مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٤) [الجمعة: ٩] عند قعود

(١) في هامش (د): ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُؤًا وَلَعِبًا﴾ أي: اتَّخَذُوا الصَّلَاةَ أو المناداة، وفيه دليل على أَنَّ الأذان مشروع للصَّلَاة، هكذا لفظ القاضي، ولفظ «الكشاف»، وقيل: فيه دليل على أَنَّ ثبوت الأذان بنص الكتاب لا بالمنام وحده. انتهى. لأنَّه لَمَّا دَلَّ عَلَى أَنَّ اتَّخَاذَ المناداة هُزُؤًا مِنْ منكرات الشَّرْع، دَلَّ عَلَى أَنَّ المناداة مِنْ حقوقه المشروعة له وإن كان ابتداء مشروعيته بالسُّنَّة، كما في قِصَّة عبد الله بن زيد الأنصاري وما رأى في منامه، وهذا لا ينافي كون مشروعية الأذان أوَّل ما قدموا المدينة، و«المائدة» متأخَّر نزولها، ولَمَّا كان ثبوته معروفًا جعله المصنِّف دليلًا على مشروعيته لا على ثبوته فلذا عدل عمَّا في «الكشاف» وإن كان لا يمتنع اجتماع الأدلَّة الشرعية على حكم واحد لأنَّها أمارات لا مؤثرات وموحيات. انتهى «خفاجي». ثم قال: وترك قول «الكشاف»: لا «بالمنام ونحوه» من الاستشارة لأنَّه ردُّ لما ورد من ذكر المنام ونحوه؛ لأنَّه إِنَّمَا ثبت بوحي وافق ما ذكر، كما بيَّنه شراح الحديث. انتهى. وقول المحشِّي: و«نحوه» لعلَّ نسخة «الكشاف» الواقعة له: و«نحوه»، وإلا فالنسخ التي بيدنا: «وحده» لا «نحوه».

(٢) في (د) و(م): «شروع».

(٣) «كما مرَّ»: ليس في (م).

(٤) في هامش (ج): قيل: للتَّبْعِيض، قال أبو البقاء: ﴿مِنْ﴾ بمعنى «في» وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: ﴿مِنْ﴾ بيانٌ لـ ﴿إِذَا﴾ وتبعه البيضاوي، قال سعدِيٌّ: فإنَّ أراد بـ «البيان» اللُّغَوِيَّ؛ لأنَّ تعيين اليوم الذي فيه ذلك الوقت تعيينٌ [له]، وإنَّ أراد [البيان] المشهور، ورُدُّ؛ قلت: إنَّ شرط «مِنْ» البيانية أن تصحَّ الجُمْلُ فيها، وهو ضعيفٌ هنا؛ لأنَّ الكلَّ لا يُحْمَلُ على الجزء، و«اليوم» يصحُّ أن يُراد به مطلقُ الزَّمان. وفي هامش (د): ﴿مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾: ﴿مِنْ﴾ للتَّبْعِيض، ويحتمل أن تكون بمعنى «في»، و«الْجُمُعَةُ» بضمَّتين وبإسكان الميم، مصدرٌ بمعنى الاجتماع، وقيل: في المسكن، وهو بمعنى المجتمع فيه مثل: رجلٌ ضحكةٌ؛ أي: يُضْحَكُ فيه، ويُقرأ: بفتح الميم بمعنى: فاعلٍ؛ أي: يوم المكان الجامع مثل: رجلٌ ضحكةٌ أي كثير الضحك. أبو البقاء: ﴿مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ بيانٌ لـ ﴿إِذَا﴾ وإِنَّمَا سُمِّيَ جمعةً لاجتماع النَّاسِ فيه للصَّلَاة، وكانت العرب تسمِّيها: «العروبة»، قيل: سمَّاه كعب بن لؤي لاجتماع النَّاسِ فيه إليه، وأوَّل جمعةً جمعها رسول الله ﷺ أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ المدينة نزل قباء وأقام بها؛ أي: الجمعة، ثمَّ دخل المدينة وصلى الجمعة في وإدِّ لبني سالم بن عوفٍ. بيضاوي. قوله: «بيانٌ لإِذَا» «مِنْ» هذه تحتمل التَّبْعِيض، وأن تكون بمعنى «في»، كما ذهب إليه أبو البقاء، فإنَّ إرادة المصنِّف ﷺ البيان ليس بقوي لأنَّ تعيين اليوم الذي فيه ذلك الوقت تعيينٌ له ولا لبس فيه، لأنَّ المعاني متقاربة، ومثله يُسَمَّى إجمالاً =

الإمام على المنبر للخطبة، زاد في رواية الأصيلي «الآية» واللام للاختصاص، وعن ابن عباس - فيما رواه أبو الشيخ - : أن فرض الأذان نزل مع الصلاة ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ثَوَدُوا لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] والأكثر على أنه برؤيا عبد الله بن زيد وغيره، ووجه المطابقة بين الترجمة والآيتين كونهما مدنيّتين وابتداء الجمعة إنمّا كان بالمدينة، والرّاجح أن الأذان كان في السنة الأولى من الهجرة^(١).

٦٠٣ - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ذَكَرُوا النَّارَ وَالنَّاقُوسَ، فَذَكَرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، فَأَمَرَ بِإِلَالِ أَنْ يَنْفَعِ الْأَذَانَ وَأَنْ يُؤْتَرَ الْإِقَامَةُ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عِمْرَانُ^(٢) بْنُ مَيْسَرَةَ) بفتح الميم وسكون المثناة التحتية، الأدمي البصري قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد بن ذكوان التثوري؛ بفتح المثناة الفوقية وتشديد الثون البصري قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) ولغير أبي ذرّ والوقت والأصيلي «خَالِدُ الْحَذَاءِ»^(٣) (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف^(٤)، عبد الله بن زيد (عَنْ أَنَسٍ) وللأصيلي زيادة «ابن مالك» (قَالَ: ذَكَرُوا النَّارَ وَالنَّاقُوسَ)^(٥)، فَذَكَرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى) كذا وقع مُختَصراً في رواية عبد الوارث، وساقه

= لا لبساً، لأن اللبس باحتمال ما لا يصحّ، كما ذكره ابن الحاج في «المدخل» وظاهره: أنه أراد البيان المشهور، لكن أورد عليه أن شرط «من» البيانية أن يصحّ الحمل فيها وهو منتفٍ هنا لأنّ الكل لا يُحمَل على الجزء، واليوم لا يصحّ أن يُراد به هنا مُطلق الوقت لأنّ قوله: «تُسَمِّيهِ العروبة» يمنعه. خفاجي. فإن قلت: «من» في قوله «من يوم الجمعة» ما هي؟ قلت: بيان لـ «إذا» أو تفسير له، والنّداء: الأذان عند قعود الإمام على المنبر، وقد كان لرسول الله ﷺ مؤذّن واحد، فكان إذا جلس على المنبر أذن على باب المسجد، فإذا نزل أقام للصلاة، ثمّ كان أبو بكر وعمر على ذلك حتّى إذا كان عثمان وكثُر النَّاس وتباعدت المنازل زاد مؤذّن آخر، فأمر بالتأذين الأوّل على داره التي تُسمّى زوراء، فإذا جلس على المنبر أذن المؤذّن الثاني، فإذا نزل أقام الصّلاة، فلم يجب ذلك عليه. انتهى «كشاف».

(١) في هامش (ج): وردت أحاديث تدلّ على أنه شرع بمكّة قبل الهجرة، لكنّها ضعيفة، وجزم ابن المنذر بأنّه ﷺ كان يُصلّي بغير أذانٍ منذ فُرِضَت الصّلاة إلى أن هاجر إلى المدينة، وإلى أن وقع التّشاور في ذلك.

(٢) في هامش (ج): بكسر العين مهملة.

(٣) في هامش (ج): بشدّ الدال معجمة وبالمد.

(٤) في هامش (ج): وتخفيف اللام وبالموحدة.

(٥) في هامش (ج): قوله: «النّاقوس» قال ابن سيده: «النّقس» ضرب من التّواقيس، وهو الخشبة الطويلة، والويّلة: القصيرة، وقال ابن الجواليقي: يُنظر فيه؛ هل هو معرّب أو عربيّ؟ وهو على وزن «فاعول» قال =

بتمامه عبد الوهَّاب في الباب اللَّاحِق [ح: ٦٠٦] حيث قال: لَمَّا كَثَرَ النَّاسُ ذَكَرُوا أَنْ يُعْلِمُوا^(١) وقت الصَّلَاةِ بشيءٍ/ يعرفونه، فَذَكَرُوا أَنْ يُؤْزُوا^(٢) نَارًا أَوْ يَضْرِبُوا نَاقُوسًا (فَأَمَرَ بِلَالًا) بِضَمِّ الهمزة، أي: أمره النَّبِيُّ ﷺ، كما وقع مُصَرِّحًا به في رواية النَّسَائِيِّ وغيره عن قتيبة عن عبد الوهَّاب (أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ) بِفَتْحَاتٍ وَسُكُونِ الشَّيْنِ^(٣)، أي: يأتي بِالْفَاظَةِ مَثْنًى، إِلَّا لَفْظَ التَّكْبِيرِ فِي أَوَّلِهِ فَإِنَّهُ أَرْبَعٌ، وَإِلَّا كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ فِي آخِرِهِ فَإِنَّهَا مُفْرَدَةٌ، فالمراد: معظمه (وَأَنْ يُوتَرَ الْإِقَامَةُ) إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةِ فَإِنَّهُ يُثْنَى، وَاسْتَنْبِطَ مِنْ قَوْلِهِ: «فَأَمَرَ بِلَالًا» وجوب الأذان، والجمهور على أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَأَجَابَ الْقَائِلَ بِالْوَجُوبِ بِأَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا وَقَعَ لَصِفَةِ الْأَذَانِ فِي كَوْنِهِ شَفْعًا لَا لِأَصْلِ الْأَذَانِ^(٤)، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لِنَفْسِ الْأَذَانِ، لَكِنَّ الصِّيْغَةَ الشَّرْعِيَّةَ وَاجِبَةٌ فِي الشَّيْءِ وَلَوْ كَانَ/ نَفْلًا كَالطَّهَارَةِ لَصَلَاةِ النَّفْلِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ الْأَمْرُ بِالصَّفَةِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ مَأْمُورًا بِهِ، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ.

ورواة هذا الحديث الخمسة بصريُّون، وفيه: التَّحْدِيثُ وَالْعَنْعَنَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي «ذَكَرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ» [ح: ٣٤٥٧]، وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

٦٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّيْتُونَ الصَّلَاةَ، لَيْسَ يُنَادَى لَهَا، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ بُوْقًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلَا تَتَّبَعُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، قُمْ فَنادِ بِالصَّلَاةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ) بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ الْعَدَوِيِّ الْمُرُوزِيِّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بِنِ هَمَّامٍ (قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ)^(٥) عبد الملك (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ

= ابن الأعرابي: لم يأت في الكلام «فاعول» لأم الكلمة فيه سينٌ إلا «الناقوس» وذكر ألفاظًا آخر ليس فيها «الناقوس» والظاهر أَنَّهُ مُعَرَّبٌ. انتهى «عيني».

(١) في هامش (ج): بِضَمِّ أَوَّلِهِ مِنَ الْإِعْلَامِ، وَبِفَتْحِهِ مِنَ الْعَلَامَةِ؛ كَمَا سَيَجِيءُ.

(٢) في (د): «يَنْوَرُوا».

(٣) «بِفَتْحَاتٍ وَسُكُونِ الشَّيْنِ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٤) تُعَقَّبُ بِهِذَا مَنْ قَالَ بِالْوَجُوبِ وَلَيْسَ هَذَا دَلِيلًا لَهُ أَنْظِرْ فَتَحَ الْبَارِي (٨٠/٢).

(٥) «ابن» سَقَطَ مِنْ (ب).

(٦) في هامش (ج): «جُرَيْجٍ» بِضَمِّ الْجِيمِ الْأَوَّلَى وَفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ التَّحْنِئَةِ.

(نَافِعٌ) مولى ابن عمر: (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطاب (كَانَ يَقُولُ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ) من مكة في الهجرة (يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ) بالحاء المهملة «يتفعلون» أي: يقدرون حينها ليدركوها في الوقت، وللكشميهني «فيتحَيَّنون للصلاة» (لَيْسَ يُنَادَى لَهَا) بفتح الدال مبنياً للمفعول، وفيه - كما نقلوا عن ابن مالك - جواز استعمال «ليس» حرفاً لا اسم لها ولا خبرٌ، ويجوز أن يكون اسمها ضمير الشأن، وخبرها الجملة بعد، وفي رواية مسلم ما يؤيد ذلك، ولفظه: «ليس ينادي بها»^(١) أحدٌ (فَتَكَلَّمُوا) أي: الصحابة رضي الله عنهم (يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخَذُوا نَاقُوسًا)^(٢) بكسر الحاء على صورة الأمر (مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى) الذي يضربونه^(٣) لوقت صلاتهم (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ بُوْقًا) أي: اتخذوا بوقاً؛ بضم الموحدة (مِثْلَ قَرْنِ^(٤) الْيَهُودِ) الذي يُنفخ فيه، فيجتمعون عند سماع صوته، ويُسمَّى الشُّبُورُ؛ بفتح الشين المُعْجَمَة وتشديد الموحدة المضمومة، فافترقوا، فرأى عبد الله بن زيد الأذان، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقَصَّ عليه رؤياه فصَدَّقَهُ، وسقطت واو «وقال» لأبي الوقت، و«بل» في رواية أخرى (فَقَالَ عُمَرُ) بن الخطاب رضي الله عنه: (أَوَّلًا) بهمزة الاستفهام وواو العطف على مُقَدَّرٍ، أي: أتقولون بموافقتهم^(٥) ولا (تَبْعُونَ رَجُلًا) زاد الكشميهني: «منكم» حال كونه (يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟) وعلى هذا ف«الفاء» هي الفصيحة، والتقدير - كما مرَّ - «فافترقوا» قاله القرطبي، وتعقبه الحافظ ابن حجر بأن سياق حديث عبد الله بن زيد يخالف ذلك، فإن فيه: أَنَّهُ لَمَّا قَصَّ رؤياه على النبي صلى الله عليه وسلم قال: فسمع عمر الصَّوت، فخرج فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: رأيت مثل الذي رأى، فدلَّ على أَنَّ عمر لم يكن حاضراً لَمَّا قَصَّ عبد الله، قال: والظاهر أَنَّ إشارة عمر بإرسال رجلٍ ينادي بالصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه^(٦)، وأنَّ رؤيا عبد الله كانت بعد ذلك، وتعقبه العيني بحديث أبي بشرٍ عن أبي عُمَيْرٍ^(٧) بن أنسٍ عن عمومة له من الأنصار عند أبي داود،

(١) في (م): «به». وفي هامش (ج): بالباء الموحدة.

(٢) في هامش (ج): «النَّاقُوسُ» خشبة تُضْرَبُ بخشبة أصغر منها، فيخرج منهما صوت «سيوطي».

(٣) في (م): «يضربون».

(٤) في هامش (ج): بفتح القاف وسكون الراء وبالثون.

(٥) «بموافقتهم»: ليس في (د).

(٦) في (م): «يفعلون».

(٧) في هامش (ج): قوله: «عن أبي عُمَيْرٍ» قيل: اسمه عبد الله، ثقة من الرابعة، قيل: كان أكبر ولد أنس بن مالك «تقريب».

فإنه قال فيه بعد قول عبد الله بن زيد: إذ أتاني آتٍ فأراني الأذان، وكان عمر قد رآه^(١) قبل ذلك فكتمه، فقال له النبي ﷺ: «ما منعك أن تخبرنا...» إلى آخره، وليس فيه: «أن عمر سمع الصوت فخرج» قال^(٢): فهو يقوي كلام القرطبي ويرد كلام بعضهم، أي: ابن حجر، انتهى. وأجاب ابن حجر في «انتقاض الاعتراض» بأنه إذا سكت في رواية أبي عمير^(٣) عن قوله: «فسمع عمر الصوت فخرج» وأثبتها ابن عمر إنما يكون إثبات ذلك دالاً على أنه لم يكن حاضراً، فكيف يُعترض بمثل هذا؟! انتهى. (فَقَالَ) بالفاء، ولأبي الوقت: «وقال» (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بَلَالُ، قُمْ فَتَدِ بِالصَّلَاةِ) أي: اذهب إلى موضع بارزٍ فناد فيه بالصلاة لسمعك الناس، كذا قاله النووي متعقباً من استنبط منه مشروعية الأذان قائماً كابن خزيمة وابن المنذر وعياض. نعم هو سنة فيه، وبه استدلل العلامة الجلال المحلي للقيام موافقة لمن تعقب^(٤) النووي، فإن قلت: ما الحكمة في تخصيص الأذان برؤيا رجلٍ ولم يكن بوحي، أجيب: لما فيه من التنويه بالنبي ﷺ والرفع لذكره لأنه إذا كان على لسان غيره كان أرفع لذكره وأفخر لشأنه، على أنه روى أبو داود في «المراسيل»: أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر النبي ﷺ، فوجد الوحي قد ورد بذلك، فما راعه^(٥) إلا أذان بلال، فقال له بِإِذْنِ اللَّهِ: «سبقك بذلك»^(٦) الوحي^(٧).

(١) في (م): «أثاه».

(٢) في (ب) و(س): «فقال».

(٣) في (م): «ابن عمر» وهو تحريف.

(٤) في غير (ص) و(م): «تعقبه».

(٥) في هامش (ج): قوله: «فما راعه...» إلى آخره، قال في «التقريب»: راعه رَوْعًا، ورَوْعُه: أفزعُه، وفي «البارع»: «الرَّوْع» - أي: بالفتح - الفزع، وفي «مختصر التهذيب»: «ما راعني إلا مجيئك» أي: ما شَعَرْتُ إلا به، كأنك قلت: ما وَقَعَ في روعي - أي: بالضم - إلا ذلك، وقال النووي في حديث: «ولم يرعهم إلا الدَّم» أي: لم يُفاجئهم ويأتيهم بغتة، وفي «النهاية» في حديث ابن عباس: «فلم يرعني إلا رجل» أي: لم أشعر، وإن لم يكن من لفظه، كأنه فاجأه بغتة من غير موعد ولا معرفة، فراعَه ذلك وأفزعَه.

(٦) في (ب) و(س): «بها» وفي (د): «به».

(٧) في هامش (ج): قال الحافظ السيوطي: «وبذلك يُعرف أن العمل وَقَعَ بالوحي لا بمجرد الرؤيا من الصحابة، قال السهيلي: وقد ورد أنه ﷺ سَمِعَ الأذان ليلة الإسراء فوق سبع سماوات، أخرجه البزار، وهو أقوى من الوحي، حتى أعلم الناس به على لسان غيره؛ للتنويه به...» إلى آخره.

ورواة هذا الحديث خمسة، وفيه: التَّحْدِيثُ والإِخْبَارُ والقَوْلُ، وأخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ.

٢ - بَابُ الْأَذَانِ مُثْنَى مُثْنَى

(بَابُ الْأَذَانِ مُثْنَى مُثْنَى) ^(١) بغير تنوين ^(٢) مع التَّكْرَارِ لِلتَّوَكِيدِ ^(٣)، أَي: مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَلاِبْنِ عَسَاكِرَ، وَعَزَاهَا الْعَيْنِيُّ - كَالْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ - لغير الكُشْمِينِيَّةِ: «مُثْنَى» مُفْرَدًا؛ بِإِسْقَاطِ الثَّانِيَةِ.

٦٠٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَمِيرٌ بَلَّالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُؤَيَّرَ الْإِقَامَةَ، إِلَّا الْإِقَامَةَ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الْأَزْدِيُّ الْوَاشِحِيُّ ^(٤)؛ بِمُعْجَمَةٍ ثُمَّ مُهْمَلَةٍ الْبَصْرِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) بَنُ دَرَاهِمِ الْجَهْضَمِيِّ ^(٥) الْبَصْرِيُّ (عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ) ^(٦) بِكسْر

(١) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «بَابُ الْأَذَانِ مُثْنَى» لَمْ يَذْكُرِ الشَّرَاحُ هَلْ «بَابٌ» يُنَوَّنُ أَوْ يُضَافُ لِمَا بَعْدَهُ؟ فَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا فَهُوَ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَ«الْأَذَانَ» مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ «مُثْنَى» أَي: كَلِمَاتُ الْأَذَانِ مُثْنَى، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا لـ «الْأَذَانِ» فَ«مُثْنَى» حَالٌ لَازِمَةٌ، فَلْيَتَأَمَّلْ، وَعِبَارَةُ الْعَيْنِيِّ: هَذَا بَابٌ يُذَكِّرُ فِيهِ: الْأَذَانَ مُثْنَى مُثْنَى.

(٢) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «بغير تنوين» أَي: لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ فِيهَا وَفِي أَخَوَاتِهَا الْمَعْدُولَةِ عَنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ الْأَصُولِ الْمَكْرُورَةِ؛ فَمَذْهَبُ سَيِّبُوهِ: أَنَّهَا مُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَدْلِ وَالْوَصْفِ؛ أَمَّا الْوَصْفُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْعَدْلُ فَلِكُونُهَا مَعْدُولَةً عَنْ صِغَةٍ إِلَى صِغَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ عَدَدٍ مَكْرُورٍ، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ الْقَوْمُ مُثْنَى» كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: جَاؤَا اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَلَا يُرَادُ بِالْمَعْدُولِ عَنْهُ التَّأَكِيدُ، إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ التَّأْسِيسُ؛ وَهُوَ تَكَرُّرُ الْعَدَدِ، وَثُمَّ مَذَاهِبُ آخَرٍ يَطُولُ ذِكْرُهَا، فَقَوْلُهُ: «الْأَذَانُ مُثْنَى مُثْنَى» كَقَوْلِهِ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مُثْنَى مُثْنَى» فَ«مُثْنَى» الثَّانِي تَأَكِيدٌ لِمَعْنَى الْأَوَّلِ وَتَكَرُّرٌ لَهُ، لَا لِإِفَادَةِ التَّأْسِيسِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: «الْأَذَانُ مُثْنَى» لَكَفَى فِي الْمَقْصُودِ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ تَشْبِيهَ كُلِّ لَفْظٍ مِنَ أَلْفَاظِ الْأَذَانِ، فَالثَّانِي تَوْكِيدٌ لِدَلَالَتِهِ، وَقَالَ الْبِرْمَاوِيُّ كَالْبِرْمَانِيِّ: وَفِي بَعْضِهَا - أَي: النُّسخ - لَفْظُ «مُثْنَى» مَكْرُورٌ؛ إِمَّا تَأَكِيدًا، أَوْ لِأَنَّ «مُثْنَى» الْأَوَّلَ يَدُلُّ عَلَى تَشْبِيهِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ «اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ» وَالثَّانِي لِإِفَادَةِ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِأَذَانٍ، بَلْ كُلُّ أَذَانٍ مُثْنَى، أَوْ «مُثْنَى» الْأَوَّلُ لِلْأَجْزَاءِ وَالثَّانِي لِلْجُزْئِيَّاتِ، أَوْ بِنَاءٍ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ «مُثْنَى» اثْنَانِ غَيْرِ مَكْرُورٍ.

(٣) فِي هَامِش (ج): أَي: لَا لِلتَّأْسِيسِ.

(٤) فِي (د): «الْوَاسِطِيُّ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَفِي هَامِش (ج): «الْوَاشِحِيُّ» نِسْبَةٌ لِبَنِي وَاشِحٍ؛ بَطْنٌ مِنَ الْأَزْدِ.

(٥) فِي هَامِش (ج): «الْجَهْضَمِيُّ» نِسْبَةٌ لِلْجَهْضَمَةِ؛ بَطْنٌ مِنَ الْأَزْدِ.

(٦) فِي هَامِش (ج): بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَشُدِّ التَّحْتِيَّةِ.

السَّيْنِ وتخفيف الميم، البصريُّ المِزْبَدِيُّ^(١)؛ بكسر الميم وسكون الراء^(٢) بعدها مُوَحَّدَةً ودالَّ مُهْمَلَةً^(٣) (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف، عبد الله بن زيد الجرهميُّ البصريُّ (عَنْ أَنَسٍ) وللأصيليِّ زيادة: «ابن مالك» (قَالَ: أَمَرَ) وفي «الفرع المكِّي»: «قال: قال: أَمَرَ»^(٤) (بِلَالٍ) بضمِّ الهمزة، أي: أمره الرَّسُولُ مِنْهُ لِمَا لَمْ يَكُنْ يَدْرِي أَنَّهُ الْأَمْرُ النَّاهِي، وهذا هو الصَّوَابُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ، وَدُفِعَ بِأَنَّ الْخَبَرَ عَنِ الشَّرْعِ لَا يُحْمَلُ إِلَّا عَلَى أَمْرِ الرَّسُولِ (أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ) بفتح المُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ، أي: يجعل أكثر كلماته مُثَنَّاةً (وَأَنْ يُوتَرَ) وفي رواية: «ويوتر» (الإِقَامَةَ) أي: يفردُها جميعًا (إِلَّا الإِقَامَةَ)^(٥) أي: لفظ الإقامة وهي قوله: «قد قامت الصَّلَاةُ» فَإِنَّهَا تُشْفَعُ، وسقط للأصيليِّ لفظ «الإقامة» الأولى.

٦٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ - قَالَ - ذَكَّرُوا أَنْ يُعْلِمُوا وَقَتَ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَغْرِفُونَهُ، فَذَكَّرُوا أَنْ يُورُوا نَارًا أَوْ يَضْرِبُوا نَاقُوسًا، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتَرَ الإِقَامَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذَرٍّ: «حَدَّثَنِي» (مُحَمَّدٌ) زاد أبو ذَرٍّ «هو ابن سلام»^(٦) (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وللأصيليِّ: «حَدَّثَنَا» ولأبي ذَرٍّ: «حَدَّثَنِي» (عَبْدُ الْوَهَّابِ) وللأربعة: «عبد الوهَّاب الثَّقَفِيُّ» (قَالَ: أَخْبَرَنَا) ولابن عساكر: «حَدَّثَنَا» (خَالِدُ الْحَدَّاءُ) بن مهران (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله بن زيد^(٧) (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) (قَالَ: لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ) بتشديد الميم (قَالَ: ذَكَّرُوا) جواب «لَمَّا» ولفظة «قال» الثانية زائدة لتأكيد «قال» السابقة (أَنْ يُعْلِمُوا)^(٨) وَقَتَ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَغْرِفُونَهُ بضمِّ أَوَّلِ «يُعْلِمُوا» وكسر ثالته، أي: يجعلوا له علامة يُعْرِفُ بها،

(١) في غير (ص) و(م): «المزبدي» وهو تصحيف. وفي هامش (ج): «المزبدي» نسبة إلى المِرْبَد - بدالٍ مهملة - موضع بالبصرة.

(٢) في غير (ص) و(م): «الزَّاي» وهو خطأ.

(٣) «ودالَّ مهملة»: مثبت من (ص) و(م).

(٤) «قال: قال: أَمَرَ»: سقط من (م).

(٥) في هامش (ج): أي: إلَّا لفظ «قد قامت الصَّلَاةُ» ففيه جناس تامٌّ «سيوطي».

(٦) في هامش (ج): بفتح السَّيْنِ المهملة وتخفيف اللَّام.

(٧) «عبد الله بن زيد»: ليس في (ب) و(س).

(٨) في هامش (ج): والعاملُ فيه: «ذَكَّرُوا» أو «قال».

ولكريمة ولغير الأربعة^(١): «أَنْ يَعْلَمُوا» بفتحهما^(٢)، من العلم (فَذَكِّرُوا أَنْ يُؤْزُوا)^(٣) أي: يوقدوا (نَارًا أَوْ يَضْرِبُوا نَاقُوسًا) كالمجوس والنصارى (فَأَمَرَ بِأَلَّ) بضمّ الهمزة، أي: فأمره النبي ﷺ^(٤) (أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ) أي: معظمه (وَأَنْ يُوتَرَ الْإِقَامَةُ) أي: يأتي بالفاظها مفردة، أي: إلا لفظ: «قد قامت الصلاة» فيأتي بها شفعا كما مرّ في الحديث السابق، وهذا مذهب الشافعي وأحمد، والمراد معظمها^(٥)؛ فإن كلمة التوحيد في آخر الأذان مفردة، والتكبير في أوله أربع، ولفظ الإقامة مثنى - كما مرّ - ولفظ الشفع يتناول التثنية والتربيع، فليس في لفظ^(٦) حديث الباب ما يخالف ذلك، على أن تكرير^(٧) التكبير ثنية في الصورة مفردة^(٨) في الحكم، ولذا يستحب أن يقالا بنفس واحد، وذهب مالك وأتباعه إلى^(٩) أن التكبير في أول الأذان مرتين لروايته^(١٠) من وجوه صحاح في أذان أبي محذورة^(١١) وأذان ابن زيد، والعمل عندهم بالمدينة على ذلك في آل سعد القرظ^(١٢) إلى زمانهم، لنا: حديث أبي محذورة عند مسلم وأبي عوانة والحاكم وهو المحفوظ عن الشافعي من حديث ابن زيد - كما مرّ^(١٣) - والإقامة إحدى عشرة كلمة^(١٤)، والأذان تسع

(١) «لغير الأربعة»: ليس في (م).

(٢) في غير (ص) و(م): «بفتحها».

(٣) في هامش (ج): أُوْزِيْتُ النَّارُ: أَشْعَلْتُهَا.

(٤) قوله: «بضمّ الهمزة أي: فأمره النبي ﷺ» سقط من (د).

(٥) في (ص): «عظمها».

(٦) «لفظ»: ليس في (م).

(٧) في (د): «تكبير» وهو تحريف.

(٨) في (ص): «مفردة» وفي (م): «مفردا».

(٩) «إلى»: ليس في (ص).

(١٠) في (د): «روايته» وفي (م): «لروايته».

(١١) في هامش (ج): «أبو مخذورة المؤذن» بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وضمّ الذال المعجمة، قال في

«التقريب»: اسمه أوس أو سُمرة أو سلمة أو سلمان، وأبوه يغير - بكسر الميم وسكون المهملة وفتح التحتية -

وقيل: عُثَيْر، صحابي مشهور، مات سنة ٥٩ أو بعدها. انتهى ملخصا من «التقريب» وغيره.

(١٢) في (د): «القرظي» وهو تحريف.

(١٣) «كما مرّ»: ليس في (ص) و(م).

(١٤) في هامش (ج): قوله: «والإقامة إحدى عشرة كلمة...» إلى آخره هذا فيه تقديم وتأخير من حديث الترمذي

والنسائي عن أبي محذورة رضي الله عنه، ولفظه كما في «الجامعين»: «الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة =

عشرة كلمة بالترجيع^(١)؛ وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين سرًا قبل قولهما جهراً الحديث مسلم فيه، وإنما اختصَّ الترجيع بالشهادتين لأنهما أعظم ألفاظ الأذان، وليس بسنة عند الحنفية للروايات المتفقة على أن لا ترجيع في أذان بلال وعمر بن أم مكتوم^(٢) إلى أن توفيّا، والله أعلم.

٣ - باب: الإقامة واحدة إلا قوله: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ»

هذا (باب) بالتَّنوين (الإقامة) التي تقام^(٣) بها الصلاة ألفاظها (واحدة) لم يكرّر لفظ «واحدة» مراعاةً للفظ حديث ابن عمر عند ابن حبان ولفظه: «الأذان مثني والإقامة واحدة». نعم في حديث لأبي/ محذورة عند الدارقطني تكريره^(٤) (إلا قوله: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) فإنه يكرّره. ٤/٢

٦٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتِرَ الْإِقَامَةَ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ: فَذَكَرْتُ لِأَيُّوبَ فَقَالَ: إِلَّا الْإِقَامَةَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن جعفر المديني البصري إمام عصره في الحديث وعلمه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابنُ عَلِيَّةَ قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) وفي رواية: «خَالِدُ الْحَذَاءِ» (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله بن زيد (عَنْ أَنَسٍ) وللأصيلي: «أنس بن مالك» (قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَأَنْ يُوتِرَ الْإِقَامَةَ) وهي الإعلام بالشروع في الصلاة بألفاظ مخصوصة، وتمتاز عن الأذان بأن^(٥) يأتي

= كلمة. انتهى. ولفظ الترمذي والنسائي عن أبي محذورة: عَلَّمَنِي النَّبِيُّ - أو قال: رسول الله ﷺ - الأذان سبع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة.

«سعد القرظ» هو سعد بن عائد - أو ابن عبد [الرحمن] - الأنصاري، المؤذن بقاء، صحابي مشهور، بقي إلى ولاية الحجاج، وذلك سنة ٧٤ «تقريب» و«القرظ» محرّكة: ورق السلم أو ثمر السنط، تجرّ فيه سعد الصحابي فربح، فلزمه فأضيف إليه. انتهى. قال في «الترتيب»: ومنهم من يجعله وصفاً. انتهى. ولما لحق بلال بالشام بعد موت النبي ﷺ استمرَّ سعد القرظ على الأذان في المسجد، قاله البرماوي.

(١) في هامش (ج): ترجيع الأذان: ترديده، وقيل: هو تقارب الحركات.

(٢) في هامش (ج): قوله: «عمر بن أم مكتوم» بالحاشية في «باب أذان الأعمى» الخلاف في اسمه ونسبه ملخصاً من «الإصابة» وكذلك اسم أمه.

(٣) في (د): «يُقام».

(٤) في (ب) و(س): «تكرير». انظر الفتح (٨٤/٢).

(٥) «بأن»: ليس في (ب).

بها فرادى^(١)، وهو حجة على الحنفية في تثنيتهما، واستدلوا بما اشتهر: «أن بلالاً كان يثني الإقامة إلى أن توفى» وحديث عبد الله بن زيد عند الترمذي: «كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة» (قال إسماعيل) ابن علية المذكور: (فذكرت) بحذف ضمير المفعول، أي: حديث خالد، وللكشميهني والأصيلي: «فذكرته» (لأيوب) السختياني (فقال: إلا الإقامة) أي: إلا لفظ قوله: «قد قامت الصلاة»/ فإنها تُشفع لأنها المقصود من الإقامة بالذات^(٢)، وما ادّعاء ابن منده من أن قوله في حديث سمالك في «باب الأذان مثنى مثنى»^(٣) [ج: ٦٠٥]: «إلا الإقامة» من قول أيوب، غير مسند كما في رواية إسماعيل؛ يعني: هذه، وقول الأصيلي: إنها^(٤) من قول أيوب لا من قول سمالك مُتَعَقَّبٌ بحديث مَعْمَرٍ عن أيوب عند عبد الرزاق، ولفظه: «كان بلالٌ يثني الأذان ويوتر الإقامة إلا قوله: قد قامت الصلاة» والأصل أن ما كان في الخبر فهو منه حتى يدل دليل على خلافه^(٥)، ولا دليل في رواية إسماعيل هذه لأنه إنما يتحصّل منها أن خالدًا كان لا يذكر الزيادة، وكان أيوب يذكرها، وكلُّ منهما روى الحديث عن أبي قلابة عن أنس، فكان في رواية أيوب زيادة من حافظ فتقبل، قاله في «الفتح»، والجمهور على شفعها إلا مالكا، ولا حجة له في الحديث الثاني من حديثي الباب السابق [ج: ٦٠٦] لما في سابقه، واحتجّاه بعمل أهل المدينة معارض بعمل أهل مكة، وهي تجمع الكثير

(١) في هامش (ج): قوله: «فرادى» منصوب على الحال، وهو غير منصرف؛ لأن ألفه للتأنيث، قال السمين في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدًا﴾ [الأنعام: ٩٤]: اختلف الناس في «فُرْدًا» هل [هو] جمع أم لا؟ والقائلون بأنه جمع اختلفوا في مفردة؛ فقال الفراء: «فُرْدًا» جمع «فَرْد» و«فريد» و«فردان» فجوز أن يكون جمعاً لهذه الأشياء، وقال ابن قتيبة: جمع «فردان» كـ «سكران وسكارى» وقال قوم: جمع «فريد» كـ «أسير وأسارى» فمن ثم لم ينصرف، وقيل: هو اسم جمع؛ لأن «فردًا» لا يجمع على «فرادى» ومعنى «فُرْدًا» فردًا فردًا، فإذا قلت: «جاء القوم فرادى» فمعناه: واحدًا واحدًا، ويقال أيضًا: «جاء القوم فراد» غير منصرف؛ كـ «أحاد» و«رباع» في كونه معدولاً صفة، وقُرئ شاذًا: (فُرَادًا) بالتثنية على أنه اسم صحيح مفرد؛ كـ «شجاع» و«طوال». انتهى ملخصًا.

(٢) في هامش (ج): قوله: «بالذات» أي: في الذات؛ أي: بلا واسطة؛ أي: لا بطريق العوض؛ أي: بالتبعية والواسطة.

(٣) «مثنى»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) «إنها»: ليس في (د).

(٥) في (م): «حذفه».

في المواسم وغيرها^(١)، ومعهم الحديث الصحيح^(٢).

٤ - باب فضل التّأذنين

(باب فضل التّأذنين).

٦٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا قُضِيَ النَّدَاءُ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا تُؤَبَّ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّنْوِيبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ لَا يَذْهَبُ كَيْفَ صَلَّى».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بكسر الزاي وبالثنون الخفيفة، عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هُرَيْرَةَ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ) ولأبي ذَرٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ» (ﷺ) (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ) أي: لأجلها (أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ) أي: جنس الشَّيْطَانِ أو المعهود، هارباً إلى الرُّوحاء^(٣) من سماع الأذان حال كونه (وَلَهُ)^(٤) ولأبي ذَرٍّ والأصيلي: «(لَهُ)» (ضُرَاطٌ)^(٥) يشغل به نفسه^(٦) (حَتَّى) أي: كي (لَا يَسْمَعَ

(١) في (م): «غيرهم».

(٢) في هامش (ص): فائدة: قال ابن العماد في «كشف الأسرار»: في الخبر أنه تعالى يخرج إبليس في كلّ مئة ألف سنة من النَّار، ويخرج آدم من الجَنَّة ويأمره بالسُّجود له، فيأبى، ثُمَّ يردُّه إلى النَّار، وكذلك أبد الأبدین. انتهى. وقال في «الذريعة»: فإن ثبت الخبر بذلك وجب تأويل قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨] على خروج لا عود معه، أما خروج وَعَوْدٌ فجائز.

(٣) في هامش (ج): «الرُّوحَاء» بفتح الرّاء وسكون الواو وإهمال الحاء وبالمدّ، قرية جامعة لمُزينة من عمل الفرع، على أحد وأربعين ميلاً من المدينة، قاله البكري وغيره؛ كما في «الترتيب».

(٤) في هامش (ج): قوله: «لَهُ» (ضُرَاطٌ) جملة اسمية حالية وإن لم تكن بواو؛ اكتفاء بالضمائر؛ كما في: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦].

(٥) في هامش (ص): قوله: «وَلَهُ ضُرَاطٌ» ولأبي ذَرٍّ والأصيلي: «لَهُ» كذا في النسخ بالواو في رواية غير أبي ذَرٍّ والأصيلي، وبدونها: في روايتهما، وهو مخالف لقوله الآتي تبعاً «للفتح»، والعيني ما نصّه: وللأصيلي: «وَلَهُ ضُرَاطٌ» بالواو، وعلى الأصل... إلى آخره فليُتأمل كلام الشَّارح، فإنَّ فيه مناقشة. وزاد في هامش (ج): وعلى هذا فكان ينبغي له أن يذكر الرواية التي لا واو فيها، فيقول: حال كونه له ضراط، ويحذف ما بينهما؛ ليكون قوله الآتي: «وللأصيلي: وله؛ بالواو» كلاماً مُحَرَّرًا، والله أعلم.

(٦) في هامش (ج): السيوطي: في «سنن سعيد بن منصور» عن ابن عمر: «ولا يسمعك من شيطان إلا ولّى وله نفير» =

التَّأْذِينَ) لعظم أمره لِمَا اشتمل عليه من قواعد الدِّين وإظهار شرائع الإسلام، أو حتَّى لا يشهد للمؤذّن بما يسمعه إذا استُشهد يوم القيامة لأنّه داخلٌ في الجنّ والإنس^(١) والشَّيء^(٢) المذكورين في حديث [ج: ٦٠٩]: «لا يسمع مدى^(٣) صوت المؤذّن جنٌّ ولا إنسٌ ولا شيءٌ إلّا شهد له يوم القيامة»^(٤) ودُفِعَ بأنّه ليس أهلاً للشَّهادة لأنّه كافّرٌ، والمراد في الحديث مؤمنو الجنّ^(٥)، وإنّما يجيء عند الصَّلَاة مع ما فيها من القرآن لأنّ غالبها سرٌّ ومناجاةٌ، فله تطرُّقٌ إلى إفسادها على فاعلها وإفساد خشوعه، بخلاف الأذان فإنّه يرى اتّفاق كلِّ المؤذّنين على الإعلان به، ونزول الرّحمة العامّة عليهم مع يأسه عن^(٦) أن يرذّهم عمّا أعلنوا به، ويوقن بالخبيّة بما تفضّل الله به عليهم من ثواب ذلك، ويذكر معصية الله ومضادّته^(٧) أمره، فلا يملك الحدث^(٨) لِمَا^(٩) حصل له من الخوف، وقيل: لأنّه دعاءٌ إلى الصَّلَاة التي فيها السُّجود الذي امتنع من فعله لِمَا أمر به، ففيه تصميمه على مخالفة أمر الله واستمراره على معصية الله، فإذا دعا داعي الله فرّ منه^(١٠)، وللأصيلي:

= يعني: ضراطٌ؛ حتّى لا يسمع صوتك، وهو عامٌّ في كلّ شيطان. انتهى. و«الشَّيطان» كلُّ متمرّد من الجنّ والإنس، لكنّ المراد هنا شيطان الجنّ خاصّة «فتح».

(١) «والإنس»: ليس في (د)، وفي (م): «الشَّيء» وهو تكرارٌ لأنّه سيأتي.

(٢) «والشَّيء»: مثبتٌ من (د) و(ص).

(٣) في هامش (ج): مدى كلّ شيء: غايته.

(٤) في هامش (ج): ولا بن خزيمة: «شجر ولا مدّر ولا حَجَر، ولا جنٌّ ولا إنس» ولأبي داود من حديث أبي هريرة: «يشهد له كلّ رطب ويابس» وهو محمولٌ على الحقيقة دون المجاز، قال الثّوريّ: المراد من هذه الشَّهادة إشهارُ المشهود له يوم القيامة بالفضل وعلوِّ الدَّرَجَة، وقال ابن المنير: إنّ أحكام الآخرة جرت على نحو أحكام الدُّنيا؛ من توجيه الدَّعوة والحوار والشَّهادة «سيوطي».

(٥) في هامش (ج): أي: ومؤمنو الإنس أيضًا؛ كما نقله الثّووي وغيره.

(٦) «عن»: ليس في (د).

(٧) في (ص): «مصادرتة» وهو تحريف.

(٨) في هامش (ج) و(ص): قوله: «فلا يملك الحدث» قال القاضي: يصحُّ حمله أي: الضُّراط على ظاهره إذ هو أي: الشَّيطان جسمٌ يتغذّى يصحُّ منه خروج الرِّيح، ويحتمل أنّها عبارةٌ واستعارةٌ عن شدّة الخوف والثَّفَار؛ كما يعترى الحمار، قال العراقي: فيحتمل أنّها عبارةٌ عن الاستخفاف.

(٩) في (د): «بما».

(١٠) في هامش (ج): فائدة: قال ابن العِماد في «كشف الأسرار»: في الخبر: أنّه تعالى يُخرج إبليسَ في كلّ مئة ألف سنة من النَّار، ويُخرج آدم من الجنّة، ويأمره بالسُّجود له فيأبى، ثمّ يرذّه إلى النَّار، وكذلك أبد الأبدِين. انتهى. قال =

«وله ضراطٌ» بالواو على الأصل^(١) في الجملة الاسميّة الحاليّة أن تكون بالواو، وقد تقع بغيرها كما في ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] (فَإِذَا قُضِيَ) المنادي (النِّدَاءُ) أي: فرغ/ المؤذن من الأذان، وللأصيليّ وابن عساكر: «قُضِيَ» بضمّ القاف مبنياً للمفعول «النِّدَاءُ» بالرفع لقيامه مقام الفاعل (أَقْبَلَ) أي: الشَّيْطَانُ، زاد مسلمٌ في رواية صالح عن أبي هريرة: «فوسوس»^(٢) (حَتَّى إِذَا ثُوبَ بِالصَّلَاةِ)^(٣) أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ؛ بضمّ المثناة^(٤) وكسر الواو المُشَدَّدة، من ثُوب، أي: أُعيد الدُّعاء إليها، والمرادُ الإقامة، لا قوله في الصُّبح: الصَّلَاةُ/ خيرٌ من النَّومِ لأنَّه خاصٌّ به، ولـ «مسلمٌ»: «فإذا سمع الإقامة ذهب» (حَتَّى إِذَا قُضِيَ) المَثُوبُ (التَّثْوِيبُ) وللأصيليّ وابن عساكر: «(حَتَّى إِذَا قُضِيَ) بضمّ القاف، «التَّثْوِيبُ» بالرفع كالسَّابِق (أَقْبَلَ) أي: الشَّيْطَانُ ساعياً في إبطال الصَّلَاةِ على المصلِّين (حَتَّى يَخْطُرَ) بفتح أوّله وكسر الطَّاء؛ كما ضبطه عياض عن^(٥) المتقين، وهو الوجه، أي: يوسوس (بَيْنَ الْمَرْءِ) أي: الإنسان (وَنَفْسِهِ) أي: قلبه، ولأبي ذرٍّ: «(يَخْطُرُ) بضمّ الطَّاء عن أكثر الرواة أي: يدنو منه، فيمرُّ بين المرء وبين قلبه فيشغله»^(٦)، ويحول بينه وبين ما يريده من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها (يَقُولُ) أي: الشَّيْطَانُ للمصلِّي: (اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا) ولكريمة: «(اذكر كذا واذكر كذا) بواو العطف، وكذا لـ «مسلمٌ» كالمؤلف في «صلاة السَّهْوِ» [ج: ١٢٣١] (لِمَا) أي: لشيء (لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ) قبل الصَّلَاةِ (حَتَّى) أي: كي (يَظَلَّ الرَّجُلُ) بفتح الطَّاء المعجمة المُشَالَّةُ أي: يصير، وللأصيليّ من غير «اليونينيّة»^(٧): «يَضِلُّ»؛ بكسر الضَّاد السَّاقطة، أي: ينسى الرَّجُلُ (لَا يَذْرِي كَمْ صَلَّى)^(٨) من الرَّكعات، ولم يذكر في إدبار

= في «الذريعة»: فإن ثبت الخبر بذلك وجب تأويلُ قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِتَهَايُحَرِّجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨] على خروج لا عود معه، أمّا خروجٌ وعودٌ فجائز.

(١) قال الشيخ الهوريني رحمه الله: الذي سبق عن الأصيلي: «له» بدون واو، فلعلَّ للأصيلي روايتين.

(٢) في (م) «يوسوس» والمثبت موافق لما في «صحيح مسلم».

(٣) في (ب) و(س): «للصَّلَاةِ» وهو تحريف.

(٤) في (ص): «بالمُثَلَّثة».

(٥) «عن»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ج): شَغَلَ الأمرُ يَشْغَلُهُ شَغْلًا، من «باب نَفَعَ» فالأمر شاغلٌ، وهو مشغولٌ، والاسم: الشُّغْلُ؛ بضمّ الشَّين وبضمّ الغين، وتُسَكَّنُ للتخفيف «مصباح».

(٧) «من غير اليونينيّة»: ليس في (م).

(٨) في هامش (ج): قوله: «لَا يَذْرِي كَمْ صَلَّى؟» نُقِلَ عن القاضي عياض والإمام النووي في «شرح مسلم»: أن =

الشَّيْطَانُ^(١) ما ذكره في الأوَّل من الضُّرُاطِ اكتفاءً بذكره فيه، أو لأنَّ الشُّدَّةَ في الأوَّل تأتيه غفلة^(٢) فتكون أهول، وفي الحديث فضلُ الأذانِ وعِظْمُ قدره لأنَّ الشَّيْطَانَ يهرب منه، ولا يهرب عند قراءة القرآن في الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ أَفْضَلُ.

ورواة هذا الحديث خمسة، وفيه التَّحْدِيثُ والإخبار والعنعنة، وأخرجه أبو داود والنسائي في «الصَّلَاةِ».

٥ - بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَذَّنْ أَذَانًا سَمَحًا، وَإِلَّا فَاعْتَزِلْنَا.

(بَابُ) ثواب (رَفْعِ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ) أي: الأذان.

(وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) فيما وصله ابن أبي شيبة بلفظ: «أَنَّ مُؤَذِّنًا أَذَّنَ فَطَرَّبَ^(٣)» في أذانه، فقال له^(٤) عمر بن عبد العزيز: (أَذَّنْ) بلفظ الأمر (أَذَانًا سَمَحًا) بسكون الميم، بغير نغمات^(٥) ولا تطريب (وَإِلَّا فَاعْتَزِلْنَا) أي: اترك منصب^(٦) الأذان، فإن قلت: النَّهْيُ وقع عن التَّطْرِيبِ،

= للأصلي في «صلاة السَّهْوِ» في «كتاب البخاري»: «أَنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى؟» وضبطها بالفتح وقال: والصَّحِيحُ الكسر. انتهى. قال البدر الدَّمَامِينِي: على أَنَّها نافية، على وفق الرِّوَايَةِ الأُخْرَى: «لَا يَدْرِي» قال في «المُغْرِبِ»: وضبطها الأصلي بالفتح، وليست بشيء إلَّا مع رواية الضَّادِ في «يُضِلُّ» فتكون «أَنْ» والفعل بتأويل مضدر، ومفعول «يُضِلُّ» «أَنْ» بإسقاط حرف الجرِّ؛ أي: يُضِلُّ عن درايتِهِ، وينسى عدد ركعاته، قلتُ: بل هو شيء حسنٌ مع رواية الظَّاءِ المعجمة، ووجهها: أَنْ يكون الخبر محذوفًا؛ لدلالة الكلام عليه، والتَّقدير: حَتَّى يَظِلَّ الرَّجُلُ جاهلاً بدرايتِهِ بعدد الرُّكَّعاتِ، ولا نُقَدِّرُ حرفًا، أو حَتَّى يَظِلَّ الرَّجُلُ شاهدًا عَنْ أَنْ يَدْرِي، والحرفُ محذوف، وهذا مثلُ ما خُرِّجَ عليه مع كون «يُضِلُّ» بالضَّادِ، والمعنى واحدٌ، فتأمَّلْه. انتهى. وقوله: «لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى؟» فعلُ الدَّرَايَةِ مَعْلَقٌ عن العَمَلِ لَفْظًا لا محلاً فيما بعده؛ لمجيء ما له صدرُ الكلام بعده، وهو هنا «كَمْ» فإنَّها اسمُ استفهام بمعنى «أَيُّ عددٍ؟» ومحلُّها التَّصْبِ مفعول «صَلَّى» والجملة في موضع نصبٍ على المفعوليَّةِ لفعل الدَّرَايَةِ المَعْلَقِ عن العمل لَفْظًا لا محلاً؛ كما هو ظاهر.

(١) زيد في (د): «في الأوَّل» ولعلَّه تكرر.

(٢) في نسخة في هامش (د): «بغتة» وفيها كالمثبت.

(٣) في هامش (ج): «طَرَّبَ في صوته» بالتثقيل: رَجَّعَهُ ومَدَّهُ «مصباح».

(٤) «له»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): «النَّعْمُ» محرَّكة، وتُسَكَّنُ: الكلام الخَفِيُّ، الواحدة بهاء، ونَعَمَ في الغناء؛ كـ «ضربَ ونَصَرَ وسمِعَ».

(٦) في هامش (ج): يُقَالُ: لِفُلَانٍ مَنَصِبٌ - وِزَانٌ «مَسْجِدٌ» - أي: علُوٌّ وِرْفَعَةٌ.

فما المطابقة بينه وبين الترجمة؟ أجيب بأن المؤلف أراد أنه ليس كل رفع محموداً إلا رفعاً بهذه المثابة؛ غير مطرّب أو غير عالٍ فطيع.

٦٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْأَنْصَارِيِّ، ثُمَّ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ لَهُ: «إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذْنَتْ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَنَّ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنسٍ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ) بمهمات^(١) مفتوحاتٍ إلا العين الأولى فساكنة، عمرو بن زيد (الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ الْمَازِنِيُّ) بِالزَّايِ^(٢) والثَّوْنِ (عَنْ أَبِيهِ) عبدالله (أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ) بِالذَّالِ المهملة (قَالَ لَهُ) أي: لعبدالله بن عبد الرحمن: (إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَ) تحبُّ (الْبَادِيَةَ) الصَّحْرَاءُ الَّتِي لَا عِمَارَةَ فِيهَا لِأَجْلِ إِصْلَاحِ الْغَنَمِ بِالرَّعْيِ، وهو في الغالب/ يكون فيها (فَإِذَا كُنْتَ فِي) أي: بين (غَنَمِكَ)^(٣) في غير بادية أو فيها (أَوْ) في (بَادِيَتِكَ) من غير غنم أو معها^(٤)، أو هو شكٌّ من الراوي، ولأبي ذرٍّ:

(١) في (د): «بمحلات» وهو تحريف.

(٢) في هامش (ج): أي: المكسورة؛ كما في «اللُّبَاب».

(٣) في هامش (د): قوله: «أي: بين غنمك» وكلمة «في» تأتي بمعنى «بين» كما في قوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ [الفجر: ٢٩] عين لفظ القاضي ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ في جملة عبادي الصَّالِحِينَ ﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٣٠] معهم، أو في زمرة الْمُقَرَّبِينَ فتستضيء بنورهم، فإنَّ الجواهر القدسيَّة كالمرآيا المتقابلة، أو ادخلي في أجساد عبادي الَّتِي فارقت عنها، أو ادخلي دار ثوابي الَّتِي أعددت لك. انتهى. قوله: «في جملة عبادي» يشعر بأنَّ النَّفْسَ بمعنى الدَّاتِ، وما قبله يقتضي أنها بمعنى الرُّوح، فكأنَّه إشارةٌ إلى جواز كلِّ من الوجهين. خفاجي. ﴿يَكَايُنْهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧] على إرادة القول؛ وهي الَّتِي اطمأنت بذكر الله، فإنَّ النَّفْسَ تترقَّى في سلسلة الأسباب والمسبِّبات إلى الواجب لذاته، فتستقرُّ دون معرفته، وتستغني به عن غيره، أو إلى الحقِّ بحيث لا يريبها شكٌّ، أو الأمانة الَّتِي لا يستقرُّ بها خوفٌ ولا حزنٌ؛ وقد قرئ بهما، ببيضاوي.

(٤) في هامش (ج): قوله: «أو معها» مُستدرَكٌ مكرَّرٌ مع قوله السابق: «أو فيها» فالأولى قولُ العيني: كلمة «أو» هنا تحتل أن تكون للشكِّ مِنَ الرَّاوي، أو تكون للتنويع؛ لأنَّه قد يكون في غَنَمٍ بلا بادية، وقد يكون في بادية بلا غَنَمٍ، وقد يكون فيهما معاً، وقد لا يكون فيهما معاً، وعلى كلِّ حالٍ لا يترك الأذان. انتهى. أي: لا يترك رفعٌ =

«وباديتك» بالواو من غير ألفٍ (فَأَذْنَتْ بِالصَّلَاةِ) أي: أعلمت بوقتها^(١)، وللأربعة: «للصلاة» باللام بدل الموحدة، أي: لأجلها (فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ) أي: الأذان (فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى^(٢) صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ) أي: غايته (جِنْ وَلَا إِنْسَ وَلَا شَيْءَ) من حيوانٍ أو جمادٍ بأن يخلق الله تعالى له إدراكًا، وهو من عطف العام على الخاص، ولأبي داود والنسائي: «المؤذن يُغْفَرُ له مَدَى صَوْتِهِ»^(٣)، ويشهد له كلُّ رطبٍ ويابسٍ» ولابن خزيمة: «لا يسمع صوته شجرٌ ولا مَدَرٌ»^(٤) ولا حجرٌ ولا جنٌّ ولا إنسٌ» (إِلَّا شَهِدَ لَهُ) بلفظ الماضي، وللكشمينيني: «(إِلَّا يَشْهَدُ لَهُ) (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وغاية الصَّوت - بلا ريب - أخفى من ابتدائه، فإذا شهد له من بُعد عنه ووصل إليه منتهى صوته فلأن يشهد له من^(٥) دنا منه وسمع مبادي صوته أَوْلَى، نَبَّه عليه القاضي البيضاوي، والسَّرُّ في هذه الشَّهادة - وكفى بالله شهيدًا - اشتها المشهود له بالفضل وعلوِّ الدَّرَجَةِ، وكما أن الله تعالى يفضح بالشَّهادة قومًا يكرِّمُ بها آخرين»^(٦)، ولأحمد من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «المؤذن يُغْفَرُ له مَدَى صَوْتِهِ، ويصَدِّقُه كلُّ رطبٍ ويابسٍ» قال الخطَّابي: مَدَى الشَّيْءِ: غايته، أي: أنه يستكمل المغفرة إذا استوفى وُسْعُهُ في رفع الصَّوت^(٧)، فيبلغ الغاية من^(٨) المغفرة إذا بلغ الغاية من الصَّوت، أو أنه^(٩) كلام تمثيلٍ وتشبيهٍ؛ يريد: أن المكان الذي ينتهي إليه الصَّوت لو قُدِّرَ

= الصَّوت به؛ لَأَنَّهُ الْمُتَرَجِّمُ عَلَيْهِ.

(١) في (ص): «لوقتها».

(٢) في هامش (ج): بفتح الميم.

(٣) في (د): «مدى»: وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «مدَى صَوْتِهِ» أي: منتهاه وغايته، وقال أبو البقاء: الجيد عند أهل اللغة: مدى صوته، وهو ظرف مكانٍ، وأما «مدَى [صوته]» فيحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون تقديره مسافة [مدَى] صوته، والثاني: أن يكون المصدر بمعنى المكان أي: ممتدَّ صوته، وهو منصوبٌ لا غير. «عجبي». وما بين معقوفين من «إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث» للعكبري.

(٤) في هامش (ج): «المَدَرُ» جمع «مَدْرَةٍ» مثل: قَصَبٌ وقَصَبَةٌ، وهو التُّراب المتلبَّد، قال الأزهري: «المَدَرُ» قِطْع الطِّين، وبعضهم يقول: الطِّين العِلْكُ الذي لَا يُخَالِطُهُ رَمْلٌ «مصباح».

(٥) زيد في (ص): «له» وهو تكرر.

(٦) في هامش (ج): قوله: «كما أن الله...» إلى آخره عبارة «الفتح» عن الثوريشتي: وكما أن الله يفضح بالشَّهادة قومًا فكذلك يُكرِّمُ بالشَّهادة آخرين. انتهى. وهي أولى [من] عبارة الشَّارح؛ كما لا يخفى.

(٧) في (ص): «صوته».

(٨) في (د): «في».

(٩) غير (م): «لأنَّه».

أن يكون بين أقصاه وبين مقامه الذي هو فيه ذنوب تملأ تلك المسافة غفرها الله^(١) تعالى له. انتهى. واستشهد المنذري للقول الأول برواية: «مدّ صوته» بتشديد الدال، أي: بقدر مدّ صوته ٦/٢ (قَالَ أَبُو سَعِيدٍ) الخدري: (سَمِعْتُهُ) / أي: قوله: «إِنَّهُ لَا يَسْمَعُ...» إِلَى آخِرِهِ (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: «(مَنْ النَّبِيِّ) (بِإِشْرَافِهِ) وَحِينَئِذٍ فَذَكَرَ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ مَوْقُوفًا، وَقَالَ الْجَلَالُ الْمُحَلِّي: أَي: سَمِعْتُ مَا قُلْتُ لَكَ بِخَطَابٍ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (بِإِشْرَافِهِ) كَمَا فَهَمَهُ الْمَاورِدِيُّ^(٢)» وَالْإِمَامُ^(٣) وَالْغَزَالِيُّ، وَأُورِدَ بِاللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ لِيُظْهَرَ اسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى أَذَانِ الْمُنْفَرِدِ وَرَفْعِ صَوْتِهِ بِهِ.

ورواة هذا الحديث الخمسة مدنيون إلا شيخ المؤلف، وفيه: التّحديث والإخبار والعنونة والسّماع، وأخرجه المؤلف أيضًا في «ذكر الجن» [ج: ٣٢٩٦] و«التّوحيد» [ج: ٧٥٤٨]، والنّسائي وابن ماجه في «الصّلاة».

٦ - بَابُ مَا يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ

(بَابُ مَا يُحَقَّنُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ) أَي: يُمْنَعُ بِسَبَبِ الْأَذَانِ مِنْ إِرَاقَةِ^(٤) الدَّمَاءِ.

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «غفرها الله» كذا في النّسخ، والذي في «النهاية» وغيرها: لغفرها الله تعالى باللام، وهو الغالب، قال ابن هشام: جواب «لو» إمّا مضارعٌ منفيّ بـ «لم» نحو: لو لم يَخْفِ الله لم يعصه، أو ماضٍ مُثَبَّتٌ، أو منفيّ بـ «ما» والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو: «لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمَاءً» [الواقعة: ٦٥] ومن تجرّده منها نحو: «لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجْلًا» [الواقعة: ٧٠] والغالب على المنفيّ تجرّده منها نحو: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلْنَاهُ» [الأنعام: ١١٢]. انتهى «عجمي».

(٢) في هامش (ج): هو أبو الحسن عليّ بن حبيب البصريّ، تفقّه بالبصرة على أبي القاسم الصّيمريّ، ثم ارتحل إلى الشّيخ أبي حامد الإسفرايينيّ فأخذ عنه، ودرّس بالبصرة وبغداد سنين كثيرة، وله مصنّفات كثيرة في الفقه والتّفسير وأصول الفقه والأدب، وكان حافظًا للمذهب، توفّي ببغداد في سلخ ربيع الأوّل، سنة خمسين وأربع مئة «أسيوطي».

(٣) في هامش (ج): أي: إمام الحَرَمَيْنِ، وهو عبدُ الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينيّ النّيسابوريّ، أبو المعالي، إمام الأئمة عجمًا وعَرَبِيًّا، مع الزّهد والورع والرّياسة والسُّودد، وهو أفصح الشّافعيّين، وله في علميّ الكلام والأصول اليد الطّولى، تفقّه على والده، وحجّ وجاور بمكة أربع سنين، ثم عاد إلى نيسابور، ومات سنة ٤٧٨. انتهى باختصار من «طبقات الشّيبكي».

(٤) في هامش (ج): رَأَى الْمَاءَ وَالْدَّمَ رَيًّا - من «بَابِ رَأَى» - انصبّ، ويتعدّى بالهمزة فيقال: رَأَى صَاحِبُهُ، والفاعل: مُرِيْقٌ، والمفعول: مُرَاقٌ «مصباح».

٦١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بَنَاتَنَا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بَنَاتَنَا حَتَّى يَصْبِحَ وَيَنْظُرَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ، قَالَ: فَخَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ وَرَكِبْتُ خَلْفَ أَبِي طَلْحَةَ، وَإِنَّ قَدَمِي لَتَمَسَّ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: فَخَرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ، مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا) ولأبوي ذَرَّ والوقت: «(حَدَّثَنِي)» (قُتَيْبَةُ) ولغير أبوي ذَرَّ والوقت وابن عساكر: «(قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ)» (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) الأنصاري (عَنْ حُمَيْدٍ) الطَّوِيل (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) وسقط «ابن مالك» في رواية أبوي ذَرَّ والوقت وابن عساكر (أَنَّ النَّبِيَّ) ولأبوي ذَرَّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ والحَمَوِيِّ: «(عَنْ النَّبِيِّ)» (مِنْهُ ﷺ كَانَ) ولأبوي ذَرَّ: «(أَنَّهُ كَانَ)» (إِذَا غَزَا بَنَاتَنَا) أي: مصاحباً لنا (قَوْمًا؛ لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بَنَاتَنَا) بالواو/ بعد الزَّاي، وكذا لكريمة، من الغزو، والأصل^(١) إسقاط الواو^(٢) للجزم، ولكنه جاء على بعض اللغات، وللمستملي من غير

(١) في (م): «للأصلي».

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «والأصل إسقاط الواو...» إلى آخره: تبع في ذلك العيني، ولا يخفى ما فيه، فإنَّ جملة: «يغزو» بالواو، خبر «يكن» لا بدلٌ إلا أنَّ نسخة العيني من المتن ليس فيها كلمة: «يكن» وعبارة في الشرح قوله: «لم يغزو بنا» قال الكيرماني فيه خمس نسخ، قلت: الأولى: «لم يغزو» من غزا يغزو غزواً، وكان الأصل فيه إسقاط الواو علامةً للجزم، ولكنه على بعض اللغات، وهو عدم إسقاط الواو وإخراجه على الأصل، ثم قيل: هذه لغة، وقيل: ضرورة، ولا ضرورة إلا في الشعر، كما قال الشاعر: «لم تهجو ولم تدع» ووروده هذا يدلُّ على أنَّه لغة، الثانية: «لم يغزو» مجزوماً على أنَّه بدلٌ عن لفظ «لم يكن» وهي رواية المُستَملي، الثالثة: «لم يُغَيِّر»، من الإغارة بإثبات الياء بعد الغين، وهي رواية الأصيلي، وهي على غير الأصل، الرابعة: «لم يُغَرِّ» من الإغارة أيضاً على الأصل، الخامسة: «لم يغد» بإسكان الغين والدال المهملة، من الغدو نقيض الرِّواح، وهي رواية الكُشَمِيهَنِيِّ. انتهى. وفي قوله: «لم يغد» مجزوماً على أنَّه بدلٌ عن لفظ «لم يكن» نظرٌ لأنَّ كلمة «يكن» لم توجد في نسخته التي شرح عليها فلا بدليةً أصلاً. انتهى من خط «عجمي»، وله عبارة أخرى قوله: والأصل إسقاط الواو للجزم؛ أي: لأنَّه بدلٌ من لفظ «يكن» المجزوم بـ «لم» على ما قدره، ولا يخفى ما فيه من التَّكَلُّف، والذي يتبادر إلى الذَّهن أنَّ جملة «يغزو» خبر «يكن» وصدرها مضارعٌ معتلٌّ الآخر بالواو مرفوعٌ لتجرُّده من النَّاصِبِ والجَازِمِ، وعلامة رفعه ضَمَّةٌ مقدَّرةٌ على الواو منع من ظهورها الثقل، فلا حاجة إلى ادِّعاء كونه بدلاً وتخرجه على بعض اللغات، ويؤيده قول الشَّارح الآتي: «يغَيِّرُ» =

«اليونينية»^(١): «يغز بنا»؛ كالسابقة، إلا أنه بإسقاط الواو على الأصل مجزوماً، بدل من «يكن» وللأصلي وأبي الوقت: «يغير بنا» بإثبات مُثَنَاءٍ تَحْتِيَّةٍ بعد الغين المعجمة ورفع الرّاء من الإغارة، ولأبوي الوقت وذّر عن^(٢) المُستملي^(٣): «يُغز بنا» بإسقاط الياء والجزم من الإغارة^(٤) أيضاً، ولأبي الوقت أيضاً^(٥) وابن عساكر: «يُغز بنا» بضمّ أوّله وإسكان الغين و^(٦) حرف العلة، من الإغراء، ولأبي ذر عن الكُشَمِيهَنِيّ^(٧) والحَمَوِيّ: «يَعُدُّ بنا» بإسكان الغين وبالذال المهملة من غير واو من الغدو نقيض الرّواح (حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ) أي: ينتظر (فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ) بالهمزة، ويُقال: «غار» ثلاثياً، أي: هجم (عَلَيْهِمْ) من غير

= برفع الرّاء، وعبارة الكِرْمَانِيّ: «لم يكن يغز» فيه خمس نسخ بلفظ المضارع من الغزو، وغير مجزوم، ومجزوماً بأنه بدل عن لفظ «يكن» ومن الإغارة مرفوعاً ومجزوماً، ومن الإغداء مرفوعاً. انتهى. وهو صريح في أنّ الفعل مع ثبوت الواو في آخره مرفوع لا مجزوم، وهو ظاهر، وفي أنّ السّاقط من آخره الواو مجزوم، بدل من «يكن» لكن لم ينبّه على أنّ «يكن» ناقصة، فيقدّر لها خبر، أو تامة، ولا على تعيين البدل، هل هو بدل كل أو بعض أو اشتمال أو إضراب وغلط؟ ولعلّ «يكن» حينئذٍ تامة، و«يغزو» بدل اشتمال، فليُتأمل. انتهى عجمي.

(١) «من غير اليونينية»: ليس في (م).

قال السندي في «حاشيته»: قوله: (لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا) الظاهر أنّ «يغزو» خبر «لم يكن» كما هو الشائع في أمثاله، ويشهد له إدخال لام الجحد في مثله كثيراً مثل ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] ويشهد له المعنى أيضاً، فالأصل فيه ثبوت الواو للرفع، ووقع في بعض النسخ بحذف الواو، فقبل في توجيهه أنّه بدل ولا يخفى أنّه لا يظهر أنّه من أيّ أقسام البدل إلا أن يكون بدل غلط، فالوجه أنّ حذف الواو من قبيل حذف حرف العلة تخفيفاً كما في قوله تعالى: ﴿وَأَلَيْلٌ إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤]، وقوله: ﴿أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقوله: ﴿أَلَكْبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] ونحو ذلك، وقد وقع في بعض النسخ: «يغير» من الإغارة بالرفع على الأصل، وفي بعضها: «يغر» بالجزم، ولعلّه غلط من بعض الرواة، والله تعالى أعلم.

والعجب من القسطلاني حيث زعم من توجيه الشارحين للجزم أنّ الجزم هو الأصل، فقال - على رواية: يغزو، بالواو - : الأصل إسقاط الواو للجزم، ولكنه جاء على بعض اللغات. وبنحوه بهامش (ج).

(٢) في غير (د) و(ص): «و» والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٣) «عن المُستملي»: ليس في (م).

(٤) في هامش (ج): «الإغارة» الهجم على العدو صُبْحاً من غير إعلامهم.

(٥) في (د): «ولأبوي الوقت وذّر أيضاً».

(٦) زيد في (س) و(م): «حذف» وليس بصحيح.

(٧) في (م): «وللكُشَمِيهَنِيّ».

علم منهم (قَالَ) أنس بن مالك: (فَخَرَجْنَا) من المدينة (إِلَى خَيْبَرَ^(١))، فَأَنْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ) أي: إلى أهل خيبر (لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ) النَّبِيُّ ﷺ (وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ وَرَكِبْتُ خَلْفَ أَبِي طَلْحَةَ) زيد بن سهل؛ وهو زوج أم أنس (وإِنَّ قَدَمِي لَتَمَسَ^(٢)) بكسر الميم من الأولى، وفتحها من الثانية^(٣) (قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ) أنس: (فَخَرَجُوا) أي: أهل خيبر (إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ) بفتح الميم، جمع «مِكتَلٍ» بكسر هاء^(٤)، أي: بقفقههم^(٥) (وَمَسَّاحِيهِمْ)^(٦) جمع «مسحاة» أي: مجارفهم التي من حديد (فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا) وَلِلْحَمْوِيِّي والمُستملِي: «قال» أي: قائلهم: جاء (مُحَمَّدٌ وَاللَّهُ) جاء (مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ) بِالرَّفْعِ عطفًا على الفاعل، أو بالنَّصْبِ مفعولًا معه، وَلِلْحَمْوِيِّي والمُستملِي: «والجيش» وهما بمعنًى، وُسِّمِيَ بالخميس لأنه قلبٌ وميمنةٌ وميسرةٌ ومقدمةٌ وساقيةٌ (قَالَ: فَلَمَّا رَأَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٧)) ﷺ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ) بالجزم^(٨)، وفي «اليونينية» بِالرَّفْعِ^(٩) (خَرِبْتُ خَيْبَرَ) قاله عَلَيْهِ السَّلَامُ بوحى، أو تفاؤلاً بما في أيديهم من آلة الهدم

(١) في هامش (ج): قال الكيرمانى: غير مُنْصَرَفٍ. انتهى. فيحتمل أنه للعلمية والعجمة، فلا ينصرف حتماً؛ كـ «دِمَشق» ويحتمل أنه يجوز فيُصَرَفُ في «خيبر» على ما تقرّر في أسماء الأمكنة والبلاد.

(٢) في هامش (ج): قوله: «لَتَمَسَ» بمثناة فوقية أول المضارع؛ لأنَّ القَدَمَ مؤنثة، قال في «القاموس»: «القَدَمُ محرّكة: الرَّجُلُ، مُؤنثة، وقولُ الجوهري: «واحدُ الأقدام» سهوٌ، وصوابه: واحدة، الجمع: أقدام.

(٣) في هامش (ج): قوله: «وفتحها في الثانية» يعني: كلمة «تَمَسَ» وفيها لغة أخرى؛ وهي ضَمُّ الميم، قال في «المصباح»: «مَسِسْتُهُ» من «باب تَعَبَ» وفي لغةٍ مِنْ مَسِسْتُهُ مَسًا، من «باب قَتَلَ» أَفْضِيْتُ إِلَيْهِ بِيَدِي مِنْ غير حائل، هكذا قيّدوه.

(٤) في هامش (ج): وسكون الكاف وفتح المثناة الفوقية، قال في «القاموس»: وكـ «مَنْبَرٍ» زَنْبِيلٌ يَسْعُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا. انتهى. والميم زائدة فيه وفي «مسحاة».

(٥) في هامش (ج): جمع «قَفَّة» بِالضَّمِّ.

(٦) في هامش (ج): قال ابن الأثير: «المَسَّاحِي» جَمْعُ «مِسْحَاةٍ» وهي المِجْرَفَةُ مِنَ الحديد، والميم زائدة؛ لأنه مِنْ «السَّحُو» الكشف والإزالة.

(٧) في (د): «النَّبِيُّ».

(٨) في هامش (ج): قوله: «بالجزم» أي: بسكون الرّاء لِلْوَقْفِ، أو على نيّة الوقف في حال الوصل، ثم رأيتُ ما في «النهاية» لابن الأثير.

(٩) «بالجزم»، وفي «اليونينية»: بِالرَّفْعِ: ليس في (م). وفي هامش (ج): قوله: «الله أكبر» قال ابن الأثير: معناه: الله الكبير، فَوَضَعَ «أَفْعَلَ» موضع «فَعِيلٍ» وقيل: معناه: الله أكبر مِنْ كُلِّ شَيْءٍ؛ أي: أعظم، فَحُذِفَتْ «مِنْ» لوضوح معناها، و«أكبر» خبر، والأخبارُ لَا يُنْكَرُ حَذْفُهَا، وقيل: معناه: الله أكبرُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ كُنْهَ كِبَرِيَانِهِ وعظمته، =

من المساحي وغيرها (إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ) أي: بفنائهم (فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ) بفتح الذال المعجمة، أي: فبئس ما يصبحون، أي: بئس الصّباح صباحهم، واستنبط من الحديث: وجوب الأذان، وأنه لا يجوز تركه لأنه من شعائر الإسلام الظاهرة، فلو اتفق أهل بلدٍ على تركه؛ قُولُوا، و^(١)الصّحيح عندنا - كالحنفية والمالكية^(٢) - أنه سنةٌ إلا أن المالكية قالوا^(٣): إنه لجماعةٍ طلبت غيرها بخلاف الفذ، والجماعة التي لا تطلب غيرها.

ومباحث بقيّة الحديث تأتي إن شاء الله تعالى، وقد أخرج هذا الحديث المؤلف أيضاً في «الجهاد» [ج: ٢٩٤٥]، ومسلمٌ طرفه المتعلّق بالأذان.

٧ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُنَادِي

(بَابُ مَا يَقُولُ) الرَّجُلُ (إِذَا سَمِعَ الْمُنَادِي) أي: المؤذن.

٦١١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّيْسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: «حَدَّثَنَا» (مَالِكٌ) هو ابن أنسٍ الأصبحي، إمام دار الهجرة (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ)^(٤) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ) أي: الأذان؛ ١٢٨٨/١ (فَقُولُوا) قولاً (مِثْلَ مَا يَقُولُ)^(٥) الْمُؤَذِّنُ) أي: مثل قول المؤذن، وكذا/ مثل قول المقيم، أي: إلا في الحيعلتين^(٦)، فيقول بدل كلٍّ منهما: لا حول ولا قوّة إلا بالله، كما يأتي قريباً تقييده في الحديث

= وإنما قُدِّرَ له ذلك وأوَّلَ لأنَّ «أفعلُ فُعْلَى» تلزمه الألف واللام أو الإضافة؛ «الأكبر» أو «أكبر القوم» وراء «أكبر» في الأذان والصلاة ساكنة لا تضمُّ؛ للوقف، فإذا وُصِلَ بكلامٍ ضمَّ.

(١) زيد في (م): «هو».

(٢) زيد في (م): «إلا».

(٣) «قالوا»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في هامش (ج): بفتح اللام وسكون التَّحْتِيَّةِ وبالمثلثة.

(٥) في هامش (ج): قوله: «مِثْلَ مَا يَقُولُ» «مثل» منصوبٌ صفة لمصدر محذوف، و«ما» مصدرية؛ كما أشار إلى ذلك الشارح.

(٦) في هامش (ج): قوله: «الْحَيْعَلَتَيْنِ» بتثنية «الْحَيْعَلَةِ» وهي قول المؤذن: حيَّ على الصلاة، حيَّ على الفلاح، =

الآتي [ج: ٦١٣] - إن شاء الله تعالى - وإلا في التثويب في الصُّبح، فيقول بدل كل من كلمتيه: «صدقت وبررت»^(١)، قال في «الكفاية»^(٢): لخبر ورد فيه^(٣)، وإلا في قوله: قد قامت الصلاة، فيقول: أقامها الله وأدامها، وإلا إن كان في الخلاء^(٤) أو يجمع^(٥) فلا يجيب في الأذان، ويكره في الصلاة فيجيب بعدها، وليس الأمر للوجوب عند الجمهور خلافاً لصاحب «المحيط» من الحنفية، وابن وهب من المالكية فيما حُكي عنهما، وعبر بالمضارع في قوله: «ما يقول» دون الماضي إشارة إلى أن قول السامع يكون عقب كل كلمة مثلها، لا الكل عند فراغ الكل، ويؤيده حديث النسائي^(٦)

= وهو نظير «بِسْمِ اللَّهِ» قال السمين: مصدر «بَسَمَل» أي: قال: بسم الله، و«حَوَّلَ» إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهو شبيه باب التَّحْت في النسب؛ كقولهم: «خَضِرَمِي» نسبة إلى «خَضِرَمَوْت» فلا جَرَمَ أن بعضهم قال في «بَسَمَل»: إنها لغة مؤلدة، قال الماوردي: وقد جاءت في الشعر، وغيره من أهل اللغة نقلها ولم يقل: إنها مؤلدة؛ كثعلب والمطرزي. انتهى ملخصاً.

(١) في هامش (ج): في «المصباح المنير»: بَرَزَ الرَّجُل - كـ «عَلِمَ» - فهو بَرٌّ - بالفتح - وبَارٌّ؛ أي: صادق أو تقى، وهو خلاف العاق، وجمع الأول: أَبْرَارٌ، وجمع الثاني: بَرَرَةٌ؛ مثل: كافر وكَفَرَةٌ، ومنه قوله للمؤذن: صَدَقْتَ وبررت؛ أي: صدقت في دعواك إلى الطاعة وصرت باراً، دعاء له بذلك، ودعاء له بالقبول، والأصل: بَرَّ عملك وبررت... إلى آخره، فليراجع، وفي «القاموس» ما يقتضي أنه من «بابي عَلِمَ وَصَرَبَ» فليراجع.

(٢) في هامش (ج): قوله: «قال في الكفاية» يعني: ابن الرُّفْعَة؛ لخبر ورد فيه، قال الشَّمس الرَّمْلِي: ادَّعى الترمذي أنه غير معروف، ويُجاب عنه بأنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ. انتهى. لكن صرح الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الرافعي» بأنه لا أصل له.

(٣) في هامش (ص): قوله: «لخبر ورد فيه» قال الشَّمس الرَّمْلِي: ادَّعى الدِّمِيرِيُّ أنه غير مُعَرَّفٍ، ويُجاب عنه أن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

(٤) في هامش (ج): قال في «المصباح»: «الخلاء» بالمَدَّ مثل: الفُضاء، و«الخلاء» أيضاً: المتَوَضُّأ. انتهى. وهذا هو المراد هنا، وعبارة «التَّقريب»: «الخلاء» ممدود: المتَوَضُّأ، ومنه: «إذا أتى الخلاء» أي: الذي يُتَخَلَّى فيه لقضاء الحاجة، و«الخلاء» أيضاً: المكان الذي لا شيء به، ومنه: «حُبَّبَ إِلَيْهِ الخلاء».

(٥) في هامش (ج): عبارة الرَّمْلِي: وشملت عبارة المصنَّف المُجَامِع وقاضي الحاجة - غير أنهما إنما يُجيبان بعد فراغهما؛ كما في «المجموع» وظاهر أن محلَّه ما لم يُطْلَ الفصلُ عَرَفًا، وإلا لم يستحبَّ لهما الإجابة - ومن في صلاة، لكنَّ الأصحَّ عدمُ استحباب الإجابة في حقِّه، بل هي مكروهة، فإن قال في التثويب: صدقت وبررت، أو قال: حيَّ على الصلاة، أو الصلاة خير من النَّوم؛ بطلت صلاته، بخلاف ما لو قال: صدق رسول الله ﷺ؛ فلا تبطل به كما في «المجموع».

(٦) في هامش (ص): قوله: «حديث النسائي» رواه بثلاثة ألفاظٍ ليس منه اللَّفْظ الَّذِي أورده الشَّارح، ولفظ =

عن أم حبيبة^(١): «أنه من الله عز وجل كان إذا كان عندها فسمع المؤذن قال^(٢) مثل ما يقول حتى يسكت» فلو لم يجبه حتى فرغ استحب له التدارك إن لم يطل الفصل، قاله في «المجموع» بحثاً، وهل إذا أذن مؤذن آخر يجيبه بعد إجابة الأول أم لا؟ قال النووي: لم أر فيه شيئاً لأصحابنا، وقال في «المجموع»: المختار أن أصل الفضيلة في الإجابة شامل للجميع، إلا أن الأول متأكد^(٣)، ويكره تركه، وقال ابن عبد السلام: يجيب كل واحد بإجابة لتعدد السبب، وإجابة الأول أفضل إلا في الصبح والجمعة فهما سواء لأنهما مشروعان.

٦١٢ - ٦١٣ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ يَوْمًا فَقَالَ مِثْلَهُ إِلَى قَوْلِهِ: «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ». حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى نَحْوَهُ. قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ إِخْوَانِنَا أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا قَالَ حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْنَا نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بضم ميم «معاذ» وفتح فاء «فضالة» (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ)^(٤) المدني، وعند الإسماعيلي: «عن يحيى حدثنا محمد بن إبراهيم» (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ)

= النسائي: قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا كان عندي، فسمع الأذان يقول كما يقول» وفي لفظ آخر له: قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا كان عندها في يومها، فسمع المؤذن يؤذن قال كما يقول حتى يفرغ» وفي لفظ آخر عنها عن النبي ﷺ: أنه كان إذا سمع المؤذن قال كما يقول حتى يسكت». انتهى «عجمي».

(١) في هامش (ج): قوله: «عن أم حبيبة» هي رَمْلَة بنت أبي سفيان، زوج النبي ﷺ، وحديثها هذا في «الأطراف» بلفظ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا كان عندي فسمع الأذان يقول كما يقول حتى يسكت، في «اليوم والليلة» في «الصلوة» ولفظ النسائي عن عبيد الله بن عتبة بن أبي سفيان، عن عمته أم حبيبة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا كان عندي فسمع الأذان يقول كما يقول حتى يسكت، وفي لفظ له قال: كان رسول الله ﷺ إذا كان عندها في يومها، فسمع المؤذن يؤذن؛ قال كما يقول حتى يفرغ، وفي لفظ له عن أم حبيبة عن النبي ﷺ: أنه كان إذا سمع المؤذن قال كما يقول حتى يسكت. انتهى. ولفظ ابن ماجه: أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول إذا كان عندها في يومها وليلتها، فسمع المؤذن يؤذن؛ قال كما يقول المؤذن.

(٢) في غير (د) و(م): «يقول»، والمثبت موافق لما في «سنن النسائي».

(٣) في (د): «مؤكد» وفي نسخة في هامشها: «يتأكد».

(٤) في هامش (ج): بمثلثة.

ابن عبد الله (أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ) بن أبي سفيان رضي الله عنه يقول: (يَوْمًا) زاد في نسخة: «وسمع»^(١) المؤذن» (فَقَالَ مِثْلَهُ) أي: مثل قول المؤذن، ولا بن عساكر وأبي الوقت: «بمثله» بموحدة أوله، وقوله: «فقال» مفسّر لـ «يقول» المحذوف من النسخة الأخرى^(٢) (إِلَى قَوْلِهِ) أي: مع قوله^(٣): (وَأَشْهَدُ^(٤)) أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) كذا أورده المؤلف مختصرًا.

ثم^(٥) قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه) ^(٦) وسقط «ابن»^(٧) رَاهُوِيَه عند الأربعة (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ^(٨) قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّسْتَوَائِي (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (نَحْوَهُ) أي: نحو الحديث السابق، على أَنَّهُ لم يسق^(٩) لفظه كله؛ كما مر^(١٠).

(قَالَ يَحْيَى) بن أبي كثير بإسناد إسحاق بن رَاهُوِيَه: (وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (بَعْضُ إِخْوَانِنَا)

(١) «وسمع»: مثبت من (د) و(ص).

(٢) في (د): «الأولى».

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «أي: مع قوله» أشار به إلى أن «إلى» بمعنى «مع» كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] كذا قيل، والتّحقيق: أن «إلى» لانتهاه أي: مضافةً إلى أموالكم. انتهى «عجمي».

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «وأشهد...» إلى آخره، الواو مزيدة. انتهى «زكريا».

(٥) في غير (د) و(م): «وبه».

(٦) في هامش (ج): قوله: «إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه» سئل إسحاق: لم قيل له: ابن راهويه؟ فقال: إنَّ أبي وُلِدَ في الطَّرِيق، فقالت المراوِزة: راهويه؛ يعني وُلِدَ في الطَّرِيق، وفي فوائد «رحلة ابن رشيْد»: مذهب النُّحَاة في هذا وفي نظائره فتح الواو وما قبلها وسكون الياء ثم هاء، والمحدثون ينحون به نحو الفارسيّة، فيقولون: هو بضم ما قبل الواو وسكونها وفتح الياء وإسكان الهاء، فهي هاء على كلّ حال، والثَّاء خطأ، قال: وكان الحافظ أبو العلاء العطار يقول: أهل الحديث لا يُحِبُّون «ويّه» انتهت، وفي «تهذيب النُّووي» جوازُ جريانِ الوجهين في «راهويه» وكلّ نظائره؛ كـ «سبويه» و«عمرويه» قال: فالأوّل مذهب النُّحَوِيِّين وأهل الأدب، والثَّاني مذهب المحدثين. انتهى من «شرح التَّقريب» للسيوطي، وقال ابن خَلَّكان: «رَاهُوِيَه» بفتح الرَّاء وبعد الألف هاء ساكنة فواو مفتوحة فتحتيّة ساكنة فهاء ساكنة، لُقِّبَ به أبو الحسن إبراهيم لأنَّه وُلِدَ في طريق مَكَّة، و«الطَّرِيق» بالفارسيّة: «رَاة» و«ويّه» معناه: وُجِدَ، فكأنَّه وُجِدَ في الطَّرِيق، وقيل فيه أيضًا: «رَاهُوِيَه» بضمّ الهاء وسكون الواو وفتح الياء.

(٧) «ابن»: ليس في (ب) و(س).

(٨) في هامش (ج): بفتح الجيم وتكرير الرَّاء.

(٩) في (م): «يسبق».

(١٠) «كما مرَّ»: ليس في (ب) و(س).

قال الحافظ ابن حجر: يغلب على ظني أنه علقمة بن وقاص^(١) إن كان يحيى بن أبي كثير أدركه، وإلا فأحد ابنيه عبد الله بن علقمة أو عمرو بن علقمة، وقال الكرماني: هو الأوزاعي (أنه قال: لَمَّا قَالَ) المؤذن: (حَيَّ) (عَلَى الصَّلَاةِ) أي: هَلَمْ^(٣) بوجهك وسريرتك إلى الهدى والنور^(٤) عاجلاً، والفوز بالتَّعِيمِ آجَلاً (قَالَ) معاوية: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)^(٥) ولم يذكر حكم^(٦) حيَّ على الفلاح اكتفاءً بذكر أحدهما عن الآخر لظهوره، ولا بن خزيمة وغيره من حديث علقمة بن وقاص^(٧) فقال معاوية/ كما قال، حتَّى إذا^(٨) قال: حيَّ على الصَّلَاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، فلمَّا قال: حيَّ على الفلاح قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وقال بعد ذلك مثل ما قال المؤذن (وَقَالَ) أي: معاوية، وللأصيلي (قال): (هَكَذَا سَمِعْنَا نَبِيَّكُمْ مِنْ رَبِّهِمْ يَقُولُ) ذلك، وإنما لم يجب في الحيعلتين لأنَّ معنهما الدُّعَاءُ إِلَى الصَّلَاةِ، ولا معنى لقول السَّامِعِ فيهما ذلك، بل يقول فيهما الحوقلة لأنَّها من كنوز الجنة، فعوضها السَّامِعُ عمَّا يفوته

ب ٢٨٨/١د

(١) في هامش (ج): قوله: «علقمة بن وقاص» كذا في «الفتح» قال في «التقريب»: بتشديد القاف، اللَّيْثِيُّ المدني، ثقة ثبت، من الثانية، أخطأ من زعم أنَّ له صحبة، وقيل: إنَّه وُلِدَ في عهد النَّبِيِّ ﷺ، مات في خلافة عبد الملك. انتهى. وفي بعض نسخ هذا الشرح: «علقمة بن أبي وقاص» بزيادة كلمة «أبي» كلفظ الكنية، وهو خطأ، والصواب: «علقمة بن وقاص» كما في «الفتح» بغير كلمة «أبي».

(٢) في هامش (ج): بفتح الياء؛ لسكونها وسكون ما قبلها، قال الجوهرى: «حيَّ على الصَّلَاة» معناه: هَلَمْ وأقبل، وفتحت الياء لسكونها ولسكون ما قبلها؛ كما قيل في «ليت» و«لعل» انتهى. قال الطَّبَّيْ: لَمَّا قيل: حيَّ - [أي]: أقبل - قيل له: على أي شيء؟ أجيب: على الصَّلَاة، ذكر نحوه في «الكشاف» في قوله: «هَيْتَ لَكَ» [يوسف: ٢٣] و«أقبل يُعَدَّى بـ «على» يقال: أقبل عليه بوجهه، وقال تعالى: ﴿وَأَقْبَلُوا إِلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَدُونَ﴾ [يوسف: ٧١].

(٣) في هامش (ج): «هَلَمْ» اسمُ فعلٍ في لغة الحجاز، فلا يبرز فاعلُها؛ نحو: «هَلَمْ شَهِدَاءُكُمْ» [الأنعام: ١٥٠] أي: هاتوا شهداءكم وقربوا شهداءكم، وفعلٌ في لغة بني تميم.

(٤) «النور»: ليس في (د).

(٥) زيد في (ص): «العلِّي العظيم». وفي هامش (ج): قال الكرماني: في «لا حول ولا قوة» خمسة أوجه: فتحهما، وفتح الأول ونصب الثاني، ورفعها، ورفعهما، ورفع الأول وفتح الثاني.

(٦) «حكم»: مثبت من (ص).

(٧) زيد في (ب) و(س): «أبي» وليس بصحيح. وفي هامش (ج): صوابه كما مرَّ «علقمة بن وقاص» كما في «الفتح» و«التقريب».

(٨) في (ب) و(س): «لَمَّا» بدل قوله: «كما قال حتَّى إذا»، والمثبت موافق لما في كتب الحديث.

(٩) عبارة الكرماني (١٢/٥): «هو من باب الرواية عن المجهول. قيل المراد به الأوزاعي».

من ثواب الحيعلتين، وقال الطَّبِيُّ في وجه المناسبة: فكأنه^(١) يقول: هذا أمرٌ عظيمٌ لا أستطيع مع ضعفِي القيام به إلا إذا وفَّقني الله تعالى بحوله وقوّته.

وفي هذا الحديث: التَّحديث والعنونة والقول والسَّماع.

٨ - باب الدُّعَاءِ عِنْدَ النَّدَاءِ

(باب الدُّعَاءِ عِنْدَ) تمام (النَّدَاءِ).

٦١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ النَّائِمَةِ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذَرٍّ: «حَدَّثَنِي» بالإنفراد^(١) (عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ) بالْمُثَنَّةِ التَّحْتِيَّةِ والشَّيْنِ المعجمة، الأَلْهَانِيُّ^(٢) - بفتح الهمزة - الحمصِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزَّاي، الحمصِيُّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ^(٤))، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (الأنصاري) (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ) أي: تمام الأذان، فالمُطْلَقُ محمولٌ على الكل^(٥)، وليس المراد بظاهره أنه يقول ذلك حال سماع الأذان من غير تقييد^(٦) بفراغه لحديث/ مسلمٍ عن ابن عمر^(٧): «قولوا مثل ما يقول ثم صلُّوا عليّ» فبيِّن أنَّ محلّه^(٨) ٨/٢

(١) في غير (ب) و(س): «المناسب أن».

(٢) «بالإنفراد»: ليس في (د).

(٣) في هامش (د): الأَلْهَانِيُّ: بفتح الهمزة وسكون اللام، وبالثُّنُون بعد الألف وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «الأَلْهَانِيُّ»: نسبة إلى ألهان بن مالك، أخي همدان. انتهى «عجمي».

(٤) في هامش (ج): بلفظ اسم الفاعل.

(٥) في (د): «الكامل» وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «على الكل» كذا في النُّسخ، وصوابه: «على الكامل» كما في «الفتح».

(٦) في (ب) و(س): «تقييده».

(٧) في نسخة في هامش (د): «أو لتضمُّنْها».

(٨) في هامش (ج): نسخة: يجعله.

بعد الفراغ: (اللَّهُمَّ رَبِّ^(١) هَذِهِ الدَّعْوَةُ^(٢)) بفتح الدال أي: ألفاظ الأذان (الثَّامَّة^(٣)) التي لا يدخلها تغيير ولا تبدل، بل هي باقية إلى يوم النشور، أو لجمعها^(٤) العقائد بتمامها (وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ^(٥)) الباقية، قال الطَّبِيُّ: من قوله في^(٦) أوَّلُهُ إلى «محمَّد رسول الله» الدَّعْوَةُ الثَّامَّةُ، والحيعة هي الصَّلَاةُ القائمة في قوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣] (آتٍ) بالمد، أي: أعط (مُحَمَّدًا) مِنْ اللَّهِ يَوْمَ (الْوَسِيلَةِ^(٧)) المنزل العلية في الجنة التي لا تنبغي إلَّا له (وَالْفَضِيلَةُ) المرتبة الزائدة على سائر المخلوقين (وَابْعَثْهُ) بِإِلَهِيَّةِ الْإِسْلَامِ (مَقَامًا مَحْمُودًا) يحمده فيه الأولون والآخر^(٨)ون (الَّذِي وَعَدْتُهُ) بقولك سبحانك: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] وهو مقام الشِّفَاعَةِ العظمى، وانتصاب «مقامًا» على أَنَّهُ مفعولٌ به على تضمين «بعث» معنى^(٩) «أعطى» ونكره^(١٠) للتفخيم، كأنه قال: مقامًا وأيُّ مقامٍ! وللنسائي في هذه الرواية من رواية علي بن عيَّاش^(١١): «المقام المحمود» بالتعريف والموصول بدلًا من النكرة، أو صفة لها على رأي الأخفش، والقائل بجواز وصفها به إذا تخصَّصت بوصف^(١٢)، أو مرفوعٌ خبر مبتدأ محذوف،

(١) في هامش (ج): «رَبِّ» منصوبٌ على النداء، ويجوز رفعه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أنت رَبِّ، و«الرَّبِّ» المُرَبِّي والمُصلِح، قال الزَّمخشرى: مِنْ «رَبِّه يَرْبُهُ» فهو رَبِّ، ويجوز أن يكون وصفًا بالمصدر للمبالغة، ولم يطلقوا «الرَّبِّ» إلَّا في الله وحده، وفي غيره بالإضافة «عيني».

(٢) في هامش (ج): «الدَّعْوَةُ» بفتح الدال وكسر ها: ما يُدْعَى إليه، ويقال: بفتحها: الدُّعاء إلى الطَّعام، وبكسر ها في النَّسب، وبضمِّها في الحرب، والمراد بها ألفاظُ الأذان التي يُدْعَى بها إلى الصَّلَاة «زكريَّا».

(٣) في هامش (ج): لأنَّ فيها دعوة الحقِّ؛ وهي لا إله إلَّا الله، فهو من باب إطلاق البعض على الكلِّ «سيوطي».

(٤) في غير (د): «ابن عمر» وهو تحريف.

(٥) في هامش (ج): «الدَّائِمَةُ» التي لا تغيَّرُها مِلَّةٌ قطُّ، ولا تنسخها شريعةٌ أبدًا، أو المدعوُّ إليها التي ستقام.

(٦) في (د) و(م): «من».

(٧) في هامش (ج): بُيِّنَتْ في «صحيح مسلم» أنَّها درجةٌ في الجنة لا تنبغي إلَّا لعبدٍ من عبادِ الله «سيوطي».

(٨) في هامش (ج): في فَضْلِ القضاء، يحمده فيه الأولون والآخر.

(٩) «معنى»: مثبتٌ من (س).

(١٠) في هامش (ج): ويجوزُ نَصْبُهُ على الظرف؛ أي: ابْعَثْهُ فَأَقِمْهُ، أو على الحال؛ أي: ذا مَقَامٍ.

(١١) في هامش (ج): قوله: «علي بن عيَّاش» بتحتانيَّة ومعجمة، الألهاني - بفتح الهمزة وسكون اللام - الحمصي،

ثقة ثبت من التاسعة، مات سنة ٢١٩ «تقريب».

(١٢) «بوصفٍ»: ليس في (ب) و(س).

وَلِلْكَشْمِيهَنِي مِمَّا لَيْسَ فِي الْفِرْعِ وَأَصْلُهُ^(١): «الَّذِي وَعَدْتَهُ ﴿إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ آلِيعَادَ﴾ [آل عمران: ١٩٤]» (حَلَّتْ) أَي: وَجِبَتْ لَهُ^(٢) شَفَاعَتِي) أَي: الْمُنَاسِبَةُ لَهُ كَشْفَاعَتِهِ فِي الْمَذْنِبِينَ، أَوْ فِي إِدْخَالِ الْجَنَّةِ مِنْ غَيْرِ حِسَابٍ، أَوْ رَفْعِ الدَّرَجَاتِ (يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: التَّحْدِيثُ وَالْعِنَعَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا فِي «التَّفْسِيرِ» [ج: ٤٧١٩]، وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ فِي «الصَّلَاةِ».

٩ - بَابُ الْإِسْتِهَامِ فِي الْأَذَانِ

وَيُذَكَّرُ أَنَّ أَقْوَامًا اخْتَلَفُوا فِي الْأَذَانِ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ.

(بَابُ الْإِسْتِهَامِ) أَي: الْإِقْتِرَاعُ بِالسَّهَامِ الَّتِي تُكْتَبُ عَلَيْهَا الْأَسْمَاءُ، فَمَنْ خَرَجَ لَهُ سَهْمٌ جَاءَ حِظُّهُ^(٣) (فِي) مَنْصَبِ (الْأَذَانِ، وَيُذَكَّرُ) بَضْمٌ أَوَّلُهُ مِمَّا وَصَلَهُ سَيْفُ بْنُ عُمَرَ^(٤) فِي «الْفَتْوحِ» وَالطَّبْرَانِيُّ^(٥) مِنْ طَرِيقِهِ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُبْرُومَةَ^(٦) عَنْ شَقِيقٍ وَهُوَ أَبُو^(٧) وَائِلٍ (أَنَّ أَقْوَامًا) وَلِلْأَصِيلِيِّ وَأَبِي ذَرٍّ: «أَنَّ قَوْمًا» (اخْتَلَفُوا فِي) مَنْصَبِ (الْأَذَانِ) عِنْدَ رَجُوعِهِمْ مِنْ فَتْحِ الْقَادِسِيَّةِ^(٨)، وَقَدْ أُصِيبَ الْمُؤَذِّنُ (فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ) أَي: ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ بَعْدَ أَنْ اخْتَصَمُوا إِلَيْهِ إِذْ كَانَ أَمِيرًا عَلَى النَّاسِ مِنْ قَبْلِ

(١) «وَأَصْلُهُ»: لَيْسَ فِي (م).

(٢) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «حَلَّتْ لَهُ» أَي: عَلَيْهِ؛ كَمَا فِي «مُسْلِمٍ» وَهِيَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُحْزِنُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧] «بِرْمَاوِي».

(٣) فِي هَامِشِ (ج): أَي: نَصِيبِهِ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «سَيْفُ بْنُ عُمَرَ» التَّمِيمِيُّ الْبُرْجُمِيُّ، وَيُقَالُ: السَّعْدِيُّ، وَيُقَالُ: الضَّبِّيُّ، وَيُقَالُ: الْأَسْعَدِيُّ الْكُوفِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ «الرَّذَّةِ» وَ«الْفَتْوحِ» ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، عُمَدَةٌ فِي التَّارِيخِ، مِّنَ الثَّامِنَةِ، مَاتَ فِي زَمَنِ الرَّشِيدِ. انْتَهَى مِنْ «التَّقْرِيبِ» وَأَصْلُهُ.

(٥) فِي الْفَتْحِ وَالْعَمْدَةِ «الطَّبْرِي».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): بَضْمُ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونُ الْمُوَحَّدَةِ وَضَمُّ الرَّاءِ «تَقْرِيبٌ».

(٧) فِي (د): «ابْنُ» وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٨) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «الْقَادِسِيَّةُ»: هُوَ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ بِالْعِرَاقِ، نُسِبَ إِلَى قَادِسٍ رَجُلٍ نَزَلَ بِهِ، وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدَسَ عَلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ، فَلِذَلِكَ صَارَ مَنْزِلًا لِلْحَجَّاجِ، وَكَانَتْ بِهِ وَقْعَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ مَشْهُورَةٌ مَعَ الْفَرَسِ، وَذَلِكَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ سَنَةِ خَمْسٍ عَشْرَةَ، وَكَانَ سَعْدٌ يَوْمَئِذٍ أَمِيرًا عَلَى النَّاسِ. انْتَهَى «فَتْحُ الْبَارِي». قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: الْقَادِسِيَّةُ: قَرْيَةٌ قَرِبَ الْكُوفَةِ مَرَّ بِهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَوَجَدَ عَجُوزًا، فَغَسَلَتْ رَأْسَهُ، فَقَالَ: قُدِّسَتْ مِنْ أَرْضِي، فَسُمِّيَتْ بِالْقَادِسِيَّةِ، وَدَعَا لَهَا أَنْ تَكُونَ مُحَلَّةً لِلْحَاجِّ.

عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، وزاد^(١): «فخرجت القرعة لرجل منهم فأذن».

٦١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي صَلَاةِ الْعَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنس الإمام (عَنْ سُمَيِّ) بضمّ أوله وتشديد المثناة التَّحْتِيَّةَ آخره (مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ) أي: ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشيّ (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان الزِّيَّات (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ) أي: الأذان (و) لو يعلم الناس ما في (الصَّفِّ الْأَوَّلِ) الذي يلي الإمام، أي: «من الخير والبركة» كما في رواية أبي الشَّيخ^(٢) (ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا) شيئاً من وجوه الأولويّة بأن يقع التَّساوي^(٣)، ولأبي ذرٍّ والأصليّ: «ثُمَّ لَا يَجِدُونَ»^(٤) (إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا) أي: يقترعوا (عَلَيْهِ) على ما ذكر من الأذان والصَّفِّ الأوَّل (لَاسْتَهَمُوا) أي: لاقترعوا عليه، ولعبد الرزّاق عن مالك: «لاستهما عليهما»^(٥) وهو يبيّن أن المراد بقوله هنا: «عليه» عائداً على الاثنين، وعدل في قوله: «لو يعلم الناس» عن الأصل، وهو كون شرطها فعلاً ماضياً إلى المضارع قصداً لاستحضار صورة المتعلّق^(٦) بهذا الأمر العجيب الذي يفضي^(٧) الحرص على

(١) أي سيف بن عمرو الطبري من طريقه.

(٢) في هامش (ج): قوله: «رواية أبي الشَّيخ» وهو ابن حيّان - بمهملة فمثناة تحتية مشددة - وهو الحافظ أبو الشَّيخ عبد الله بن محمّد بن جعفر بن حيّان، أبو محمّد الأصبهانيّ، حافظ أصبهان، ومُسْنِدُ ذَلِكَ الزَّمان، له مصنّفات؛ منها: «التَّفْسِير» و«السُّنَن» و«العظمة» و«الأخلاق النّبويّة» و«تاريخ على السنين» و«ثواب الأعمال» و«كتاب الأذان» مات سنة ثمان وستّين وثلاث مئة. انتهى من «تاريخ الحفاظ» و«فهرست ابن حجر».

(٣) في هامش (ج): أي: في معرفة الوقت، وحُسن الصّوت، ونحو ذلك من شرائط المؤدّن ومكملاته، وأمّا في الصَّفِّ فبأن يُصَلُّوا دفعةً واحدةً وَيَسْتَوُوا في الفضل.

(٤) في هامش (ج): قوله: «ثُمَّ لَا يَجِدُونَ» حكى الكرمانيّ أنّ في بعض الروايات: «لا يجدوا» ووجّهه بجواز حذف النون تخفيفاً، ولم أقف على هذه الرواية «فتح».

(٥) في هامش (ج): وقيل: المراد: لتزاموا بالسَّهام مبالغة؛ كما في رواية: «لتجالدوا عليه بالسُّيوف» «سيوطي».

(٦) في (د): «التَّعليق» وفي (م): «المُعَلَّق».

(٧) في (د): «يقتضي».

تحصيله إلى الاستهام عليه (وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ) أي: التَّكْبِير إلى الصَّلوات (لَا سَتَبْقُوا إِلَيْهِ) ^(١) أي: إلى التَّهْجِير (وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي) ثواب أداء (صَلَاةٍ ^(٢) الْعَتَمَةِ) أي: العشاء في الجماعة (و) ثواب أداء صلاة (الصُّبْح) في الجماعة (لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا) بفتح الحاء المهملة وسكون الموحدة، أي: مشياً على اليدين والرُّكبتين، أو على مقعدته، وحثَّ عليهما لِمَا فيهما من المشقة على النفوس، وتسمية العشاء عتمة إشارة إلى أَنَّ النَّهْي الوارد فيه ليس للتحريم، بل لكرهه التنزيه.

ورواة هذا الحديث مدنيون إلا شيخ المؤلف، وفيه: التَّحْدِيث والإخبار والعنونة، وأخرجه المؤلف أيضاً في «الشَّهَادَات» [ج: ٢٦٨٩]، ومسلم والنسائي والترمذي.

١٠ - بَابُ الْكَلَامِ فِي الْأَذَانِ

وَتَكَلَّمَ سُلَيْمَانُ بْنُ صُرْدٍ فِي أَذَانِهِ. وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَضْحَكَ وَهُوَ يُؤَذِّنُ أَوْ يُقِيمُ.

(بَابُ) جواز (الْكَلَامِ فِي) أثناء (الْأَذَانِ) بغير ألفاظه (وَتَكَلَّمَ سُلَيْمَانُ بْنُ صُرْدٍ) ^(٣) بضمَّ الصاد المهملة وفتح الرَّاء وفي آخره دالٌّ مهملةٌ، ابن أبي الجون الخزاعي الصَّحابيُّ (فِي أَذَانِهِ) كما وصله ^(٤) المؤلف في «تاريخه» عن أبي نُعَيْمٍ، ممَّا وصله في «كتاب الصَّلَاة» بإسنادٍ صحيح ٩/٢

(١) في هامش (ج): قوله: «لَا سَتَبْقُوا عَلَيْهِ» قال ابن أبي جَمْرَةَ: أي: معنى لا حشاً؛ لأنَّ المسابقة على الأقدام حشاً تقتضي سرعة المشي، وهو ممنوعٌ منه «سيوطي».

(٢) «ثواب أداء صلاة»: سقط من (د).

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «صُرْدٍ» يحتمل أنه غير منصرفٍ للعلمية والعدل، ويحتمل أنه منصرفٌ نظراً لأصله، فإنَّ الصُّرْدَ اسمٌ جنسٍ لطائرٍ ضخَم الرأس يصطاد العصافير، وهو منصرفٌ اتفاقاً كما في «التَّوْضِيح». وزاد في هامش (ج): وعبارته مع المتن: الثالث مِنَ المعدول: «فَعَلَ» بضمَّ الفاء وفتح العين، عَلَمًا للمذكَّر إذا سَمِعَ ممنوع الصَّرف، وليس فيه علَّة ظاهرة غير العلمية، واحتَرَزَ بقوله: «عَلَمًا» عن «فَعَلَ» الوارد جمعاً؛ كـ «عَرَفَ وَقُرِبَ» أو اسم جنس؛ كـ «صُرْدَ وَنُغَرَ» أو صفة؛ كـ «حُطَمَ وَلُبِدَ» أو مصدرًا؛ كـ «هُدَى وَتَقَى» فإنَّها مصروفة اتفاقاً. انتهى. فإن قلت: قد ذكروا المسموع ممنوعاً، ولم يذكروا لفظ «صُرْد» منه، فبعتين صرفه؛ قلت: ذكر صاحب «الإيضاح» أنه إذا أُوجِدَ «فَعَلَ» العلم، ولم يُعَلَمَ أصرفوه أم لا؟ ولم يُعَلَمَ له اشتقاق، ولا قام عليه دليل؛ ففيه مذهبان: مذهب سيبويه صرفه حتَّى يثبت أنه معدول؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الصَّرف، وهذا هو الأصحُّ، ومذهب غيره المنع؛ لأنَّه الأكثرُ في كلامهم.

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «كما وصله» أي: أبو نُعَيْمٍ في «كتاب الصَّلَاة» له، وضمير «وصله» ليس عائداً =

بلفظ: «أنه كان يؤذن في العسكر فيأمر»^(١) بالحاجة في أذانه «(وقال الحسن) البصري: (لا بأس أن يضحك) المؤذن (وهو يؤذن أو يقيم).

٦١٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ وَعَبْدِ الْحَمِيدِ صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ وَعَاصِمِ الْأَخُولِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ رَذِغٍ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُنَادِيَ الصَّلَاةَ فِي الرَّحَالِ، فَنَظَرَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَقَالَ: فَعَلَ هَذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَإِنَّهَا عَزْمَةٌ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد/ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (وَعَبْدِ الْحَمِيدِ) بن دينار (صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ^(٢) وَعَاصِمِ) أي: ابن سليمان (الْأَخُولِ) ثلاثتهم (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ) البصري، ابن عمِّ محمد بن سيرين^(٣) (قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ) يوم الجمعة كما لابن عُلَيَّةَ (فِي يَوْمٍ رَذِغٍ) بالإضافة وفتح الراء وسكون الدال المهملة وبالغين المعجمة، كذا للكُشْمِينِيَّ وأبي الوقت وابن السَّكَنِ، أي: يوم ذي طينٍ قليلٍ من مطرٍ ونحوه، أو وحلٍ شديد^(٤)، وفي الفرع بتنوين: «يومٍ» وللقاسبي والأكثرين: «رزغٍ» بزاي موضع الدال، أي: غيم بارد أو^(٥) ماء قليل في الثَّمَادِ^(٦) (فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ) إلى أن يقول: (حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ) أو^(٧) أراد أن يقولها (فَأَمَرَهُ)^(٨) ابن عباسٍ (أَنْ يُنَادِيَ: الصَّلَاةَ فِي الرَّحَالِ) بدلها بنصب

= على «المؤلف» كما توهَّمه عبارة الشَّارِح، ويصرِّح بذلك قول الحافظ في «الفتح»: وصله أبو نعيم شيخ البخاري في «كتاب الصلاة» له، وأخرجه البخاري في «التَّاريخ» عنه وإسناده صحيح... إلى آخره.

(١) في هامش (د): «غلامه».

(٢) في هامش (ج): بكسر الزَّاي وخَفَّةِ التَّحْتِيَّةِ «كِرْمَانِي».

(٣) في هامش (ج): قوله: «ابن عمِّ محمد بن سيرين» قال في «الفتح»: زوج ابنته، وهو تابعي صغير. انتهى. وهو أوضح من قول الكِرْمَانِي: خَتَنَ ابن سيرين.

(٤) «شديد»: ليس في (س).

(٥) في (ص): «أي»، وينظر الفتح ٩٨/٢.

(٦) في هامش (ج) و(ص): قوله: «في الثَّمَادِ»: بالثُّلُثَةِ والدَّالِ المهملة، قال في «القاموس»: الثُّنْدُ ويُحْرَكُ، وكتاب: الماء القليل لا مادة له، أو ما يبقى في الجلد، أو ما يظهر في الشَّتَاءِ ويذهب في الصَّيْفِ.

(٧) «أو»: ليس في (د).

(٨) في هامش (ج): قوله: «فَأَمَرَهُ» جواب «لَمَّا» وفيه شاهد لجواز افتراق جواب «لَمَّا» بالفاء، وإليه ذهب ابن مالك في قوله تعالى: «فَلَمَّا تَخَذْتُمُ إِلَى أَلْبَرٍ فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ» [لقمان: ٣٢] أَنَّ «فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ» هو الجواب، وقال غيره: =

«الصَّلَاة» بتقدير: صلُّوا أو أدُّوا، ويجوز الرِّفْع على الابتداء، و«الرَّحَال» بالحاء المهملة، جمع «رحل» وهو مسكن الشَّخص وما فيه أثاثه، أي: صلُّوا في منازلكم، ولا بن عَلِيَّة: إذا قلت: أشهد أنَّ مُحَمَّدًا رسول الله فلا تقل: حيَّ على الصَّلَاة، وفي حديث ابن عمر: أنَّه قالها آخر ندائه، والأمران جائزان، نصَّ عليهما الشَّافعي في «الأمِّ»، لكن بعده أحسن لثلاً ينخرم نظام الأذان، ولعبد الرَّزَّاق بإسنادٍ صحيحٍ عن نُعيم^(١) بن النَّحَّام قال: أذن مؤذِّن النَّبِيِّ ﷺ للصُّبح في ليلةٍ باردةٍ، فتمنَّيت لو قال: ومن قعد فلا حرج، فلمَّا قال: الصَّلَاة خيرٌ من النَّوم قالها، ففيه: الجمع بين الحيعلتين، وقوله: الصَّلَاة في الرَّحَال (فَنَظَرَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ) كَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا تَغْيِيرَ^(٢) الْأَذَانِ وَتَبْدِيلَ الْحَيْعَلَتَيْنِ بِذَلِكَ (فَقَالَ) ابْنُ عَبَّاسٍ: (فَعَلَ هَذَا) الَّذِي أَمَرْتَهُ بِهِ (مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ) أَي: الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ، ولا بن عساكر: «مَنِّي» وَلِلْكَشْمِينِيَّ: «منهم» أَي: من المؤذِّن والقوم (وَأَنَّهَا) أَي: الجمعة، فإن قلت: لم يسبق ما يدلُّ على^(٣) أَنَّهَا الْجُمُعَةُ أُجِيبُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شُرُوطِ مَعَادٍ^(٤) الضَّمِيرُ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا بِالضَّرِيحِ^(٥)، على أنَّ قوله: «خطبنا» يدلُّ عليه، مع ما وقع من التَّصريح في رواية ابن عَلِيَّة [ج: ٩٠١] ولفظه: أَنَّ الْجُمُعَةَ (عَزْمَةٌ) بِسُكُونِ الزَّاي، أَي: واجبةٌ، وإنِّي كرهت أن أخرجكم^(٦)

= لم يثبت مجيء جواب «لَمَّا» مقروناً بالفاء، وتأوَّل الآية فقال: جواب «لَمَّا» محذوف، والتَّقدير: انقسموا قسمين؛ فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، وجزم بهذا ابنُ هشام في مبحث «حتَّى» والفاء من «المغني».

(١) في هامش (ج): «نُعيم» بضمَّ الثُّون وفتح العين، و«النَّحَّام» بفتح الثُّون وتشديد الحاء المهملة، كذا يقوله أصحاب الحديث، وقال ابن الكلبي: هو بضمَّ الثُّون وتخفيف الحاء «برماوي» وفي «الترتيب»: في «صحيح مسلم» في «بيع المدبر»: فاشترى نُعيم بن عبد الله، قال النَّووي: وفي رواية: فاشترى ابن النَّحَّام؛ بفتح النون والحاء المشددة المهملة، قالوا: وهو غَلَطٌ، وصوابه: فاشترى النَّحَّام، فإن المشتري هو نُعيم، وهو النَّحَّام؛ لقوله ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَسَمِعْتُ فِيهَا نَحْمَةً لِنُعَيْمٍ» و«النَّحْمَةُ» الصَّوْت، وقيل: هي السَّعْلَةُ، وقيل: النحنحة.

(٢) في (د): «تغيير».

(٣) «على»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في (د): «مفاد»، وفي (م): «نفاد» ولعله تحريف. وفي هامش (ج): «المَعَاد» بفتح الميم: المَرَجُع.

(٥) في غير (د): «بالضَّمير» والمثبت هو الصُّواب، واعترض عليه ابن العجمي فقال كما في هامش (ج): قوله: «مذكورًا بالضَّمير» كذا في بعض النُّسخ، وهو تحريف، وفي بعضها: «بالضَّرِيح» ولعله تحريفٌ أيضًا، وعبارة «المصباح»: بالمطابقة.

(٦) في (د): «أخرجكم». وفي هامش (ج): قوله: «أَنْ أُخْرِجَكُمْ» يحتمل كونه بالحاء المهملة وبالحاء المعجمة؛ =

فتمشون في الطّين، فإن قلت: ما وجه المطابقة بين الحديث والتّرجمة؟ أجب بأنّه لمّا جازت الزّيادة المذكورة في الأذان للحاجة إليها دلّ على جواز الكلام في الأذان لمن يحتاج إليه، لكن نازع في ذلك الدّاوديّ بأنّه لا حجّة فيه على جواز الكلام في الأذان، بل القول المذكور مشروع من جملة الأذان في ذلك المحلّ، وقد رخص أحمد في^(١) الكلام في أثنائه، وهو قول عندنا في الطّويل^(٢)، لكن قيّده في «المجموع» بما لم يفحش بحيث لا يعدّ [مع الأول]^(٣) أذاناً ولا يضّرّ اليسير جزماً، ورجّح المالكيّة المنع مطلقاً، لكن إن حصل مهمّ ألجأه إلى الكلام ففي «الواضحة»: يتكلّم، وفي «المجموعة» عن ابن القاسم نحوه، وقال الحنفية - فيما نقله العيني - : إنّ خلاف الأولى.

ورواة هذا الحديث السبعة بصريّون، وفيه: التّحديث والعنونة والقول، وثلاثة من التّابعين/ ١٢٩٠/١٥ يروي بعضهم عن بعض، وأخرجه أيضاً المؤلّف^(٤) في «الصّلاة» [ح: ٦٦٨] و«الجمعة» [ح: ٩٠١]، ومسلم وأبو داود وابن ماجه في «الصّلاة».

١١ - بابُ أَذَانِ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ

(بابُ) جواز (أَذَانِ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ) بدخول الوقت.

٦١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوْا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»، قَالَ: وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ.

= ولهذا لمّا عزا الحافظ هذه الرواية لابن عُلَيَّة قال عقّبها: وفي رواية الحَجَبِيّ من طريق عاصم: «أَنْ أُؤْتِمَّكُمْ» وهي ترجّح رواية مَنْ روى: «أُحْرِجْكُمْ» بالحاء المهملة. انتهى. فلم يَنْصُصْ على رواية ابنِ عُلَيَّة هل هي بالإهمال أو الإعجام؟ وإن كانت مشعرة بالإعجام، قال في «التّقريب»: قول ابن عبّاس: «كرهت أن أُحْرِجْكُمْ» أي: أُضَيَّقْ عليكم بلزامكم السّعي إلى الجماعة في الطّين، وجاء: «أؤْتِمَّكُمْ» أي: أوقِعْكُمْ في الإثم عند ضيق صدوركم؛ لمشقّة الطّين، ويروى من الخروج.

(١) «في»: مثبت من (ص).

(٢) أي الفصل الطويل كما في المجموع.

(٣) من المجموع للنووي.

(٤) «المؤلّف»: مثبت من (ص) و(م).

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح اللام، القعنبِيُّ (عَنْ مَالِكٍ) الإمام (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ) لِلصُّبْحِ (بِلَيْلٍ) أي: في ليلٍ (فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى) أي: إلى أن (يُنَادِيَ) أي: يؤذِّن (ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ)^(١) عمرو أو عبد الله بن قيس بن زائدة القرشي، وأُمُّ مَكْتُومٍ^(٢) اسمها عاتكة بنت عبد الله المخزومية (قَالَ) ولغير الأربعة: «ثُمَّ قَالَ» أي: ابن عمر أو ابن شهاب (وَكَانَ) أي: ابن أُمِّ مَكْتُومٍ (رَجُلًا أَعْمَى) عمي بعد بدر بسنتين^(٣)، أو وُلِدَ أَعْمَى، فَكُنِّيَتْ أُمُّهُ أُمُّ مَكْتُومٍ لاكتنাম نور بصره، والأوَّل هو المشهور (لَا يُنَادِي) أي: لا يؤذِّن (حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ) بالتكرار للتأكيد، وهي تامة/ تستغني بمرفوعها، ١٠/٢ والمعنى: قاربت الصُّبْح على حدِّ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢] أي: آخر عدَّتِهِنَّ^(٤)، والأجل يُطْلَقُ لِلْمَدَّةِ وَلِمُنْتَهَايَاها، والبلوغ: هو الوصول إلى الشيء، وقد يُقال للذُّنُو منه، وهو

(١) في هامش (ج): قال في «الإصابة»: عمرو ابن أُمِّ مَكْتُومٍ القرشي، ويُقال: اسمه عبد الله، وعمرو أكثر، وهو ابن قيس بن زائدة بن الأصم، ومنهم من قال: عمرو بن زائدة، ومنهم من قال: «قيس» بدل «زائدة» قال ابن حبان: من قال «ابن زائدة» نسبته لجده، وقيل: اسمه عبد الله بن شريح، وفي «التقريب»: عمرو بن زائدة، أو ابن قيس ابن زائدة، ويُقال: زيادة، القرشي العامري، ابن أُمِّ مَكْتُومٍ الأعمى، الصُّحابِيُّ المشهور، قديم الإسلام، ويُقال: اسمه عبد الله، ويُقال: الحُصَيْن، كان النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَخْلِفُهُ على المدينة، مات في آخر خلافة عُمَرَ. انتهى. وفي «الترتيب»: عبد الله بن عمرو ابن أُمِّ مَكْتُومٍ، يُكْتَبُ «ابن أُمِّ مَكْتُومٍ» بالألف؛ لأنه صفة لعبد الله، لا لعمرو، فجمع نسبته إلى أبيه؛ كما في عبد الله بن مالك ابن بُحَيْنَةَ، وعبد الله بن أبي ابن سلول، ونظائر ذلك. وفي هامش (د): وابن أُمِّ مَكْتُومٍ هذا أنزل الله في شأنه: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ [عبس: ١] عبارة البغوي فأنزل الله ﷻ هذه الآيات، فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك يكرمه، إذا رآه قال: «مرحباً بمن عاتبني فيه ربِّي»، ويقول له: «هل لك من حاجة»، واستخلفه على المدينة مرَّتين في غزوتين غزاهما، قال أنس بن مالك: فرأيت يوم القادسية عليه درعٌ، ومعه رايةٌ سوداء. انتهى. فقال الكِرْمَانِيُّ -وتبعه العيني-: ثلاث عشرة غزوةً، وتبع القاضي البغوي و«الكشاف».

(٢) في هامش (ج): قوله: «وأُمُّ مَكْتُومٍ اسمها عاتكة» قال البرهان: لا أعرف لها إسلاماً. انتهى. وفي «الإصابة»: أُمُّ مَكْتُومٍ لها ذكرٌ في أواخر المجلد الثاني في «أخبار مكة» للفاكهي، وفي رواية عطاء عن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس.

(٣) في هامش (ج): قوله: «عَمِيَ بَعْدَ بَدْرٍ بَسْنَتَيْنِ» كذا في نُسْخ «الفتح» وتعقب ذلك الشافعي في «باب سيرته في الأذان» بأن «سورة عبس» نزلت بمكة، وقد جزم الحافظ بأنه الأعمى المذكور فيها، فكيف يُقال: إِنَّهُ عَمِيَ بعد بدر بسنتين؟! قال: والظاهر -والله أعلم- أن الصَّوَاب بعد البعثة، فليُحَرَّرَ ذلك من خط الحافظ.

(٤) في (د): «مدتهن».

المراد في الآية ليصحَّ أن يترتب عليه قوله: «فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ» [البقرة: ٢٣١] إذ لا إمساك بعد انقضاء الأجل، وحينئذٍ فليس المراد من^(١) الحديث ظاهره؛ وهو الإعلام بظهور الفجر، بل التحذير من طلوعه والتحضيض له على النداء خيفة ظهوره، وإلا لزم جواز الأكل بعد طلوع الفجر لأنَّه جعل أذانه غايةً للأكل، نعم يعكَّر عليه قوله: «إِنَّ بِلَالًا يُوذِّنُ بَلِيلًا» فإنَّ فيه إشعاراً بأنَّ ابن أمَّ مكتومٍ بخلافه، وأيضاً وقع عند المؤلف في «الصَّيَام» [ج: ١٩١٨] من قوله بَيْنَ النَّاسِ: «حَتَّى يُوذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» فإنَّه لا يُوذِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، وأُجِيبَ بأنَّ أذانه جُعِلَ علامةً لتحريم الأكل، وكأنَّه كان له من يراعي الوقت بحيث يكون أذانه مقارناً لابتداء طلوع الفجر، وفي هذا الحديث مشروعية الأذان قبل الوقت في الصُّبْح، وهل يكتفي به عن الأذان بعد الفجر أم لا؟ ذهب إلى الأوَّل الشَّافِعِيُّ ومالكٌ وأحمدٌ وأصحابهم، وروى الشَّافِعِيُّ في القديم عن عمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «عَجَّلُوا الْأَذَانَ بِالصُّبْحِ، يُذْلِجُ الْمُذْلِجُ^(٢) وَتَخْرُجُ الْعَاهِرَةُ^(٣)» وصحَّح في «الرَّوْضَةِ» أنَّ وقته من أوَّل نصف اللَّيْلِ الْآخِرِ لأنَّ صلاته تدرك النَّاسَ وهم نيامٌ، فيحتاجون إلى التَّأَهُبِ لها، وهذا مذهب أبي يوسف وابن حبيبٍ من المالكيَّة، لكن يعكَّر على هذا قول القاسم بن^(٤) محمَّد^(٥) المزوي^(٦) عند المؤلف في «الصَّيَام» [ج: ١٩١٨]: «لَمْ يَكُنْ بَيْنَ أَذَانِهِمَا^(٧) - أَي: بِلَالٌ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ - إِلَّا أَنْ يَرْقَى ذَا وَيَنْزِلَ ذَا» وهو مروى عند النَّسَائِيِّ

(١) في (د): «في».

(٢) في هامش (ج): قال في «التَّقْرِيب»: «أذليج» سار من أوَّل اللَّيْلِ، وبالتَّشْدِيد: مِنْ آخِرِهِ، أَوْ يُقَالُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا. انتهى. والمراد هنا السَّيْر مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ.

(٣) في هامش (ج): أي: الزَّانِيَةُ، عَهْرٌ - بِالْكَسْرِ وَيُفْتَحُ - يَعْهَرُ - وَيُضْمُّ - عُهُزًا وَعُهُورًا، فهو عاهرٌ، ومنه: «وللعاهر الحجر» أي: الزَّانِي «تقريب».

(٤) «ابن»: سقط من (ب).

(٥) في هامش (ج): هو القاسم بن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْر الصُّدَيْقِ التَّمِيمِيُّ، ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة، قال أَيُّوب: ما رأيتُ أَفْضَلَ مِنْهُ، مِنْ كِبَارِ الثَّلَاثَةِ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِئَةِ عَلَى الصَّحِيحِ «تقريب».

(٦) في (د): «المروزي»، ولعله تحريف.

(٧) في هامش (ج): قوله: «بَيْنَ أَذَانِهِمَا» قال الشَّارِحُ في «الصَّيَام»: «أَذَانِهِمَا» بكسر الثَّوْنِ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ. انتهى. وهكذا رأيته في «الصَّحِيحِ» وفي «مختصر جمع عبد الحق» بإفراد لفظ «أذان» وتثنية الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَكَانَ الْأَصْلُ التَّثْنِيَةُ؛ أَي: «أَذَانِهِمَا» لَكِنَّهُ عَدَلَ إِلَى الْإِفْرَادِ لِأَنَّهُ أَحَقُّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ تَثْنِيَتَيْنِ، وَكَذَا جُمِعَ الْمُضَافُ إِلَيْهِمَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا» [التحریم: ٤] وقد جاء الجمع بين تثنيتين في حديث البخاري =

من قوله في روايته عن عائشة، وهو ينفي كونه مرسلاً، ويقيد إطلاق قوله: «إنَّ بلاً يؤذَّن بليلاً» ومن ثمَّ اختاره الشُّبكي^(١) في «شرح المنهاج»، وحكَّى تصحيحه^(٢) عن القاضي/ ٢٩٠/١ ب حسين^(٣) والمتولِّي، قال: وقطع به البغويُّ، وهو أنَّ الوقت الذي يؤذَّن فيه قبل الفجر هو وقت السَّحر، وهو كما قال^(٤) في «القاموس»: قبيل الصُّبح، وقال الإمام أبو حنيفة ومحمَّد: لا يجوز تقديمه على الفجر، وإن قُدِّم يُعاد^(٥) في الوقت لأنَّه بَيِّنَةُ الْإِسْلَام قال لمن أذن قبل الوقت: «لا تؤذَّن حتَّى ترى الفجر»، والمشهور عند المالكيَّة جوازه من الشُّدس الأخير من اللَّيل، ونقل الماورديُّ أنَّه يؤذَّن لها إذا صُلِّيت العشاء.

وبقيَّة مباحث الحديث تأتي في محالِّها^(٦) إن شاء الله تعالى.

١٢ - بابُ الأذانِ بَعْدَ الفَجْرِ

(بابُ الأذانِ بَعْدَ) طلوع (الفَجْرِ).

= ومسلم وغيرهما: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما» على الأصل، وقد أوضح السَّمينُ هذه المسألة في إعراب قوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فليُراجع.

(١) في هامش (ج): «الشُّبكيُّ» نسبه إلى سُبك - بالضَّمِّ والشُّكون - قرية بمصر، وهو الإمام المجتهد الورع الزَّاهد، شيخ الإسلام، عليُّ بن عبد الكافي تقيُّ الدِّين أبو الحسن، إمامُ زَمَانِه، وفارس ميدانِه، له التَّصانيف المستكثرة، توفِّي بمصر ليلة الاثنين ثالث جمادى الآخرة، سنة خمسين وسبع مئة، ودُفِن بباب النَّصر «تاج».

(٢) في (ص): «تصحيح».

(٣) في هامش (ج): أمَّا القاضي الحُسَيْن فهو الإمام المحقِّق المدقِّق، أبو عبد الله بن محمَّد بن عليِّ بن أحمد المروزيُّ، من أكبر أصحاب القفَّال، له شرحٌ على «فروع ابن الحدَّاد» وغير ذلك، توفِّي ليلة الأربعاء ثالث عشري المحرم سنة ثنتين وستين وأربع مئة، وأمَّا المحامليُّ فهو أبو الحسن أحمد بن محمَّد بن أحمد الضُّبِّي - بضاد معجمة - البغداديُّ، عُرِف بالمحامليِّ وبابن المحامليِّ، وكذلك آباؤه وأجداده؛ لأنَّ بعض أجدادهم كان ببغداد يبيع المَحامِل التي يركَّب فيها في الأسفار، تفقَّه على الشَّيخ أبي حامد، وصنَّف من تعاليق أسياده كُتِبَته المشهورة؛ كـ «التَّجريد» و«المجموع» و«المُقنع» و«اللُّباب» مات يوم الأربعاء لسبع بقين من ربيع الآخر، سنة خمس عشرة وأربع مئة، عن نحو سبع وأربعين سنة «إسنويُّ».

(٤) «قال»: ليس في (ص) و(م).

(٥) في (د): «أعاد».

(٦) في (ص) و(م): «محالِّها».

٦١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي حَفْصَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَكَفَ الْمُؤَذِّنُ لِلصُّبْحِ وَبَدَأَ الصُّبْحُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنه (قَالَ: أَخْبَرْتَنِي حَفْصَةُ) أم المؤمنين (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَكَفَ الْمُؤَذِّنُ لِلصُّبْحِ) أي: جلس ينتظر الصُّبح لكي يؤذِّن، أو انتصب قائماً للأذان، كأنه من ملازمة مراقبة الفجر، وهذه رواية الأصيلي والقاسبي وأبي ذرٍّ فيما نُقِلَ عن ابن قُرْظُول^(١)، وهي التي نقلها جمهور رواة البخاري عنه، ورواية عبد الله بن يوسف عن مالكٍ أيضاً خلافاً لسائر رواة «الموطأ» حيث رَوَّاه بلفظ: «كان إذا سكت المؤذِّن من الأذان لصلاة الصُّبح»، قال الحافظ ابن حجر: وهو الصَّواب، ولأبي الوقت والأصيلي: «إذا اعتكف وأذَّن» بواو العطف على سابقه، والضَّمير هنا في «اعتكف» عائِدٌ على النَّبِيِّ ﷺ، واستشْكِلَ لآئِه^(٢) يلزم منه أن يكون صُنْعُه^(٣) لذلك مختصاً بحال اعتكافه، وليس كذلك، وأجيب بمنع الملازمة لاحتمال أن حَفْصَةَ راوية الحديث شاهدته بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ في ذلك الوقت معتكفاً، ولا يلزم منه مداومته، ولابن عساكر: «إذا اعتكف أذَّن» بإسقاط الواو، ولأبي ذرٍّ -وعزاها العينيُّ كابن حجرٍ للهمدانِي-: «كان إذا أذَّن المؤذِّن» بدل قوله: «اعتكف» (وَبَدَأَ) بِالْمُوَحَّدَةِ^(٤)، من غير همزٍ، أي: ظهر (الصُّبْحُ) والواو للحال (صَلَّى) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) سَنَةِ الصُّبْحِ (قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ) بضمِّ المُثَنَّاةِ الفوقِيَّةِ من «تقام» أي: قبل قيام صلاة فرض الصُّبح، وجواب «إذا» قوله: «صَلَّى رَكَعَتَيْنِ».

(١) في هامش (ج): «ابن قُرْظُول» بضمِّ القافين وسكون الرَّاء بينهما وباللَّام، وهو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف، مؤلف كتاب «المطالع» على مثال كتاب «المشارك» لشيخه القاضي عياض، توفي بمدينة فاس سنة ٥٦٩هـ.

(٢) في (د): «بأنه».

(٣) في (د): «صنيعه». وفي هامش (ج): قوله: «صُنْعُه» هو مثل قول «الفتح»: «صنيعه» «برماوي».

(٤) في هامش (ج): قوله: «وَبَدَأَ بِالْمُوَحَّدَةِ» قال في «الفتح»: وأغْرَبَ الكِرْمَانِيُّ فصَحَّحَ أَنَّهُ بِالنُّونِ الْمَكْسُورَةِ والهمزة بعد المدِّ، وكأنَّه ظنَّ أَنَّهُ معطوفٌ على قوله: «لِلصُّبْحِ» فيكون التَّقْدِيرُ: واعتكف لنداء الصُّبح، وليس كذلك؛ فَإِنَّ الحديثَ في جميع النُّسخ من «الموطأ» و«البخاري» و«مسلم» وغيرها بالباء الموحَّدة المفتوحة وبعد الدَّالِّ ألف مقصورة، والواو فيه واو الحال، لا واو العطف، وبذلك تتِمُّ مطابقة الحديث للترجمة.

ورواة هذا الحديث الخمسة مدنيون إلا عبد الله بن يوسف، وفيه: التَّحْدِيثُ والإِخْبَارُ والعِنْعِنَةُ، وأخرجه مسلمٌ والترمذيُّ والنسائيُّ وابن ماجه.

٦١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن / ذُكَيْنٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) ^(١) بن عبد الرحمن ١١/٢ التَّمِيمِيُّ ^(٢) (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللّام، ابن ^(٣) عبد الرحمن بن عوف (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (كَانَ) وللأصيليّ وأبي الوقت: «قالت: كان» ولا بن عساكر: «أنها قالت: كان» (النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) سنّة الصُّبْحِ (بَيْنَ النَّدَاءِ) أي: الأذان (وَالْإِقَامَةَ مِنْ صَلَاةٍ) فرض (الصُّبْحِ) ومطابقة هذا الحديث للترجمة بطريق الإشارة لأنَّ صلاته ﷺ هَاتَيْنِ / الرَكَعَتَيْنِ بين الأذان والإقامة تدلُّ على أنَّه صلاههما بعد طلوع الفجر، وأنَّ النَّدَاءَ كان ١٢٩١/١د بعد طلوع الفجر، قاله ^(٤) ابن المُنَيِّر، وأخرج الحديث مسلمٌ أيضًا.

٦٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَيْسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وللأصيليّ: «حَدَّثَنَا» (مَالِكٌ) هو ابن أنس (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي) وللأصيليّ ^(٥): «يُؤْذَنُ» (بِلَيْلٍ) أي: فيه (فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى) أي: إلى أن

(١) في هامش (ج): قال ابنُ جُنَيٍّ: «شَيْبَانُ» «فَعْلَانُ» مِنْ شَابَ يَشِيبُ، أَوْ «فَيْعْلَانُ» مِنْ شَابَ يَشُوبُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «فَيْعَالًا» مِنْ [شِبَانَةٍ] لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ مَصْرُوفًا، ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ فِي «الْحِمَاسَةِ»:

مِنْ ذُفْلٍ بِنِ شَيْبَانَا

حيث لم يصرفه. انتهى «ترتيب».

(٢) في هامش (ج): «التَّمِيمِيُّ» بميمين بينهما تحتية ساكنة، قال في «التهذيب»: شيبان بن عبد الله التَّمِيمِيُّ مولاهم، النُّحَوِيُّ [أبو معاوية] سكن الكوفة ثمَّ انتقل إلى بغداد، [نُسِبَ] إلى بطنٍ يقال لهم: بنو نَحْوِ بْنِ شَمْسٍ، مِنْ الْأَزْدِ، مات في خلافة المهديِّ سنة أربع وستين ومئة.

(٣) «ابن»: مثبت من (م)، وفي (ص): «عبد الله بن».

(٤) في (ص): «قال» وليس بصحيح.

(٥) في نسخة في هامش (د): «وللأربعة»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(يُنَادِي) يُوذِّن (ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) ^(١) الأعمى المذكور في سورة «عبس» واستخلفه النَّبِيُّ ﷺ ثلاث عشرة مرَّةً، وفي حديث أبي ^(٢) قُرَّة ^(٣) عن ابن عمر: «أنَّ ابن أُمِّ مَكْتُومٍ كان يتوَحَّى الفجر فلا يخطئه».

فإن قلت: لا مطابقة بين الترجمة والحديث إذ لو كان أذانه بعد الفجر لَمَا جاز الأكل إلى أذانه، أُجيب بأنَّ أذانه كان علامةً على أنَّ الأكل صار ^(٤) حرامًا، وقد مرَّ ^(٥) قريبًا نحوه [ج: ٦١٧] ووقع في «صحيح ابن خزيمة»: «إذا أذَّن عمرو فإنَّه ضرير البصر فلا يغرثكم، وإذا أذَّن بلالٌ فلا يَطْعَمَنَّ» ^(٦) أحدٌ وهو يخالف رواية ^(٧) حديث الباب، وجمع بينهما ابن خزيمة - كما نبَّه عليه في «الفتح» - باحتمال أنَّ الأذان كان نُوبًا بينهما، أو كان لهما حالتان مختلفتان، فكان بلالٌ يُوذِّن أول ما شرع الأذان وحده، ولا يُوذِّن للصُّبح حتَّى يطلع الفجر، ثمَّ أردف بابن أُمِّ مَكْتُومٍ فكان يُوذِّن بليلٍ، واستمرَّ بلالٌ على حالته الأولى، ثمَّ في آخر الأمر أخر ابن أُمِّ مَكْتُومٍ لضعفه، واستمرَّ أذان بلالٍ بليلٍ، وكان سبب ذلك ما رواه أبو داود وغيره: أنَّه كان ربَّما أخطأ الفجر فأذَّن قبل طلوعه، وأنَّه أخطأ مرَّةً فأمره بِإِلْيَاسَ: أن يرجع فيقول: ألا إنَّ العبد نام؛ يعني: أن غلبة النَّوم على عينيه منعتَه من تبين الفجر. واستنبط من حديث الباب: استحباب أذان واحدٍ بعد واحدٍ، وجواز ذكر الرَّجل ^(٨)

(١) في هامش (ج): اسمه عمرو، ويقال: عبدالله «تقريب» وفي «الكاشغري»: عمرو بن زائدة بن الأصم، وهو ابن أُمِّ مَكْتُومٍ، واسمها عاتكة، وقيل: عبدالله بن عمرو، وقيل: عبدالله بن قيس. انتهى. وهو الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ [عبس: ١] إلى آخره كما في «البيضاوي» وقد تقدَّم بالهامش عبارة «الإصابة» وغيرها.

(٢) في غير (ص) و(م): «ابن»، وليس بصحيح.

(٣) في هامش (ج): «أبو قُرَّة» بضمَّ القاف، موسى بن طارق اليمانيُّ الزُّبيديُّ - بفتح الزَّاي - القاضي، ثقة يُغرب، من الطبقة التاسعة «تقريب».

(٤) في (د): «كان» وهو تحريف.

(٥) في (م): «قدَّم».

(٦) في هامش (ج): طَعِنْتُهُ أَطْعَمُهُ - من «باب تَعِب» - طَعَمًا: بفتح الطَّاء، ويقع على كلِّ ما يساغُ حتَّى الماء، وذوق الشيء، وفي التنزيل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: ٢٤٩] «مصباح».

(٧) «رواية»: مثبتٌ من (ص) و(م).

(٨) في هامش (ص): قوله: «وجواز ذكر الرَّجل»... إلى آخره: ليس في حديث هذا الباب أنَّه كان أعمى، وإنَّما ذلك في الباب السَّابق [ج: ٦١٧].

بما فيه من عاهة^(١) إذا كان لقصد^(٢) التعريف ونحوه، وغير ذلك ممّا سيأتي إن شاء الله تعالى في محاله^(٣).

١٣ - بَابُ الْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ

(بَابُ) حكم (الأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ) هل هو مشروع أم لا؟ وهل يكفي به عن الذي بعد الفجر أم لا؟

٦٢١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ - أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ - أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ، فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ - أَوْ يُنَادِي - بِلَيْلٍ لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ وَلِيُنَبِّئَ نَائِمَكُمْ، وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الْفَجْرُ - أَوْ الصُّبْحُ -» وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقُ وَطَاطَأَ إِلَى أَسْفَلُ حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ بِسَبَابَتَيْهِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى، ثُمَّ مَدَّهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ)^(٤) نسبه لجده لشهرته به، واسم أبيه عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي^(٥) اليربوعي الكوفي، وصفه أحمد بشيخ الإسلام (قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هو ابن معاوية الجعفي (قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) بن طرخان^(٦) (التَّيْمِيُّ) البصري (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عبد الرحمن (النَّهْدِيُّ)^(٧) بفتح النون (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ) (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ نُصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لِأَذَانِ الْآتِي^(٨) (-أَوْ) قَالَ: (أَحَدًا

(١) في هامش (ج): «العَاهَةُ» الآفة، وهي في تقدير: «فَعَلَةُ» بفتح العين، يقال: عِيَةُ الزَّرْعِ - من «بَابِ تَعِبَ» - إذا أصابته العاهة، فهو مَعِيَّةٌ وَمَعُوَّةٌ، في لغة من بنات الواو «مصباح».

(٢) في غير (ص) و(م): «القصد» وفي (م): «يقصد».

(٣) في هامش (ج): قوله: «اسْتَنْبِطُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ...» إلى قوله: «وجواز ذكر الرجل بما فيه من عاهة» ليس في حديث هذا الباب أنه كان أعمى، وإنما ذلك في الباب السابق.

(٤) في هامش (ج): قوله: «يُونُس» فيه ست لغات: التثليث مع الواو والهمز، وكذا في «يوسف».

(٥) في هامش (ج): «ابن قيس التميمي» بميمين بينهما تحتية ساكنة، اليربوعي - بفتح المثناة التحتية وسكون الراء وضمّ الموحدة وبالعين المهملة - نسبة إلى بني يربوع؛ بطن من تميم.

(٦) في هامش (ج): «طَرْحَان» بفتح الطاء المهملة وبالخاء المعجمة وبالراء والثون «برماوي».

(٧) في هامش (ج): أي: وسكون الهاء آخره دالّ مهملة، نسبة إلى بني نهد؛ بطن من قضاعة.

(٨) في هامش (ج) و(ص): قوله: «لِأَذَانِ الْآتِي» فيه مسامحة، وعبرة العيني: بنصب «أَحَدَكُمْ» على أنه مفعول به، وفاعله؛ أي: فاعل «يمنع» وهو «أَذَانُ بِلَالٍ».

مِنْكُمْ - أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ) أَكَل (سَحُورِهِ) بفتح السَّيْنِ: ما يُتَسَحَّرُ به، وبضمِّها: الفعل، كالوَضوءِ والوُضوءِ، وللحَمْوِيِّ: «(مَنْ سَحَرَهُ)» كما في الفرع وأصله^(١) ولم يذكرها الحافظ ابن حجر، وقال العيني: لا أعلم صحَّتها (فإنَّه) أي: بلائاً (يُؤَذَّنُ أَوْ) قال: (يُنَادِي بِلَيْلٍ) أي: فيه (لِيَزْجَعَ)^(٢) بفتح المَثْنَاءِ/ التَّحْتِيَّةِ وكسر الجيم الْمُخَفَّفَةِ مضارعُ «رَجَعَ» المتعدِّي إلى واحدٍ كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٨٣] أي: ليردَّ (قَائِمَكُمْ) المتَّهِّجُ الْمُجْتَهِدُ^(٣) لينام لحظةً ليصبح نشيطاً، أو يتسحَّرَ إن أراد الصَّيَامَ (وَلِيُنَبِّئَهُ) يوقظ (نَائِمَكُمْ) لينأهب للصَّلَاةِ بالغسل ونحوه، وبه قال أبو حنيفة ومحمد، قالوا: ولا بدَّ من أذانٍ آخر للصَّلَاةِ لأنَّ الأوَّلَ ليس لها، بل لما ذكر، واحتجَّ بعضهم لذلك أيضاً بأنَّ أذان بلالٍ كان نداءً كما في الحديث: «أو ينادي» لا أذاناً، وأجيب بأنَّ للخصم أن يقول: هو أذانٌ قبل الصَّبح أقرَّه الشَّارع، وأمَّا كونه للصَّلَاةِ أو لفرضٍ آخر فذاك^(٤) بحثٌ آخر، وأمَّا رواية: «ينادي» فمُعَارَضَةٌ برواية: «يؤذَّن» والترجيح معنا^(٥) لأنَّ كلَّ أذانٍ نداءٌ ولا عكس، فالعمل برواية: «يؤذَّن» عملٌ للروايتين وجمع^(٦) بين الدَّلِيلَيْنِ، وهو أولى من العكس إذ ليس كذلك، لا يُقال: إنَّ النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الأذان وإنَّما كان تذكيراً أو تسحيراً كما يقع للنَّاس اليوم، لأنَّنا نقول: إنَّ هذا مُحَدَّثٌ قطعاً، وقد تظاهرت^(٧) الطُّرُق على التَّعبير بلفظ الأذان، فحملهُ على معناه الشرعيِّ مُقَدِّمٌ (وَلَيْسَ) أي: قال بِإِلْفِظَةِ النَّاسِ: «وليس»^(٨) وفي رواية: «فليس» (أَنْ يَقُولَ) أي: يظهر (الْفَجْرُ - أَوْ الصُّبْحُ -) شكٌّ من الرَّاوي، و«الفجر» اسم «ليس» وخبره: «أن يقول» (وَقَالَ) أي:

(١) «وأصله»: ليس في (م).

(٢) في هامش (ج): «لِيَزْجَعَ» بوزن «يَضْرِبُ» لازم ومتعدِّ، وأخطأ مَنْ ثَقَّلَهُ «سيوطي» وفاعله ضميرٌ يعود إلى بلال؛ أي: أذانه، و«قائمكم» مفعولٌ «مصابيح» ونَزَعَ العيني في كونه خطأ.

(٣) «المجتهد»: ليس في (د).

(٤) في (ب) و(س) «فذلك».

(٥) في هامش (ج) و(ص) و(ل): قوله: «معنا» أي: أيُّها الشَّافعيَّة.

(٦) في (ب) و(س): «عملٌ بالروايتين وجمع»، وفي (د): «على الروايتين جمع»، وبهامش (ل): «عملٌ بالروايتين وجمع»، وهو الأنسب.

(٧) في غير (ب) و(س): «تظاهرت».

(٨) «وليس»: ليس في (د).

أشار بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (بِأَصَابِعِهِ^(١) وَرَفَعَهَا) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «ورفعهما»^(٢) وفيه إطلاق القول على الفعل فيهما، وفي بعض الأصول^(٣): «بإصبعه» بالإفراد، ولِلْكَشْمِيهَنِيِّ من غير «اليونينية»^(٤): «بإصبعيه ورفعهما» (إِلَى فَوْق) بِالضَّمِّ عَلَى الْبِنَاءِ (وَطَاطَأً) بوزن «دحرج» أي: خفض أصبعيه (إِلَى أَسْفَلٍ) بضم اللام في «اليونينية» لا غير كـ «فوق» وقال أبو ذَرٍّ: «إلى»^(٥) «فوق» بالجر والتنوين لأنَّه ظرف متصرّف، وبالضَّمِّ عَلَى الْبِنَاءِ وقطعه عن الإضافة، قال في «المصباح»: ظاهره أَنَّ قَطْعَهُ عَنِ الْإِضَافَةِ مَخْتَصٌّ بِحَالَةِ^(٦) الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ دون حالة تنوينه، وهو أمر قد ذهب إليه بعضهم، ففرّق بين «جئت قبلاً» و«جئت من قبل» بأنَّه أعرب الأوّل لعدم تضمين^(٧) الإضافة، ومعناه: جئت متقدِّماً، وبني الثاني لتضمُّنِها، ومعناه: جئت متقدِّماً على كذا، والذي اختاره بعض المحقّقين أَنَّ التَّنْوِينَ عَوَضٌ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وأنَّه لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بُنِيَ منها، قال: وهو الحق. انتهى. وأشار^(٨) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْفَجْرِ الْكَاذِبِ الْمُسَمَّى عِنْدَ الْعَرَبِ بِذَنْبِ السَّرْحَانِ^(٩) وهو الضُّوءُ الْمُسْتَطِيلُ مِنَ الْعُلُوِّ إِلَى السُّفْلِ^(١٠)؛ وهو^(١١) مِنَ اللَّيْلِ، فلا يدخل به وقت الصُّبْحِ، ويجوز فيه التَّسَخُّرُ، وأشار إلى الصَّادِقِ بِقَوْلِهِ: (حَتَّى يَقُولَ) أَي: يَظْهَرُ الْفَجْرُ (هَكَذَا).

(١) في هامش (ج): قوله: «بِأَصَابِعِهِ» جمع «إصبع» وهي مؤنثة، وكذلك سائر أسمائها؛ مثل: الْخِنْصَرِ وَالْبِنْصَرِ، وقال الصَّغَانِيُّ: الْغَالِبُ التَّأْنِيثُ، قال بعضهم: وفي «الإصْبَعِ» عشر لغات: تثليث الهمزة مع تثليث الباء، والعاشرة: أَصْبُوغٌ؛ مثل: «عُصْفُورٌ» والمشهور من لغاتها كسر الهمزة وفتح الباء، وهي التي ارتضاها الْفُصْحَاءُ «مصباح».

(٢) «ولأبي ذَرٍّ: ورفعهما»: سقط من (د).

(٣) في هامش (ج): قوله: «وفي بعض الأصول» أي: بعض أصول نسخ «البخاري».

(٤) «من غير اليونينية»: ليس في (م).

(٥) «إلى»: ليس في (د).

(٦) في (د) و(م): «في حالة». وكذا هو في مصابيح الجامع.

(٧) في مصابيح الجامع: «لعدم تضمُّن» وهذا ينسجم مع سياقي بعد عدة كلمات.

(٨) في غير (ص) و(م): «فاشار».

(٩) «السَّرْحَانُ» بالكسر: الذُّئْبُ وَالْأَسَدُ، ويقال للفجر الكاذب: سِرْحَانٌ؛ على التَّشْبِيهِ «مصباح».

(١٠) في (د): «من علو إلى أسفل».

(١١) في (م): «وقت».

(وَقَالَ زُهَيْرٌ) الْجُغْفِيُّ فِي تَفْسِيرٍ مَعْنَى «هَكَذَا»^(١) أَي: أَشَارَ (بِسَبَابَتَيْنِهِ) اللَّتَيْنِ^(٢) تَلْيَانِ الْإِبْهَامِ^(٣)، سُمِّيَتَا^(٤) بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا^(٥) يُشَارُ بِهِمَا عِنْدَ الشَّتْمِ^(٦) (إِخْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى، ثُمَّ مَدَّهُمَا) كَذَا لِلْأَرْبَعَةِ بِالتَّثْنِيَةِ، وَلِغَيْرِهِمْ: «مَدَّهَا»^(٧) (عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ) كَأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ أَصْبَعَيْهِ ثُمَّ فَرَّقَهُمَا لِيَحْكِيَ صِفَةَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِأَنَّهُ يَطْلُعُ مُعْتَرِضًا، ثُمَّ يَعُمُّ الْأَفْقَ^(٨) ذَاهِبًا يَمِينًا وَشِمَالًا.

١٢٩٢/١د ورواة هذا الحديث/ الخمسة أولهم^(٩) كوفيّان، والآخران بصريّان، وفيه: التّحديث والقول والعنعنة^(١٠)، ورواية تابعي عن تابعي سليمان وأبو عثمان، وأخرجه المؤلف أيضًا في «الطلاق» [ج: ٥٢٩٨] وفي «خبر الواحد» [ج: ٧٢٤٧] ومسلم وأبو داود والنسائي في «الصّوم» وابن ماجه في «الصّلاة».

(١) في هامش (ج): قوله: «هكذا» لفظ مركّب من ثلاث كلمات؛ «ها» التنبيه وكاف التشبيه - حرفيّة أو اسميّة - و«ذا» الإشارة، والمجموع في محلّ نصب صفة لمصدرٍ محذوفٍ، وقد فُصل بالكاف بين «ها» التنبيه و«ذا» والأصل: «هذا» ولا يجوز الفصل بغير الكاف؛ كما نصّ عليه السّمين وغيره في قوله تعالى: «أَهَكَذَا عَزَّ شَيْءُكَ» [النمل: ٤٤].

(٢) في (ب) و(ص): «اللّذين» وفي (م): «الّذي» وفي هامش (ص): «قوله: اللّذين... إلى آخره: الأولى: اللّتين، فإنّ الإصبع مؤنّث، لكن قال الصّغاني: الغالب التّأنيث».

(٣) في هامش (ج): قوله: «اللّذان تليان الإبهام» الأولى: «اللّتين تليان» فإنّ الموصوف بالسّبابتين الإصبعان، و«الإصبع» مؤنّث، وكذا سائر أسمائه، وقال الصّغاني: الغالب التّأنيث، وهاتان الإصبعان تُسمّيان أيضًا بالمسبّحتين، اسم فاعل من التّسبيح؛ لأنّ المسبّحة كالذاكرة حين الإشارة بها إلى إثبات الألوهيّة. (٤) في (د): «سُمّيّا».

(٥) في هامش (ج): في «ج»: لأنه، وفي هامشها: في نسخة: لأنّهما.

(٦) في غير (ص) و(م): «السّب». وفي هامش (ج): في نسخة: السّبّ.

(٧) قوله: كذا للأربعة؛ بالتّثنية، ولغيرهم: مدّها ليس في (م).

(٨) في هامش (ج): قوله: «الأفق» بالضّم وبضمّتين: النّاحية، الجمع: «آفاق» أو ما ظهر من نواحي الفلك، أو هي مَهَبُ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ، والدّبور والصّبا «قاموس».

(٩) في غير (ب) و(س): «أولهما» وفي هامش (ج) و(ص): «قوله: «أولهما» صوابه: «أولهم» ولم يذكر الخامس وهو ابن مسعود. وزاد في هامش (ج): صوابه: «أولهم...» إلى آخره، ثمّ هو لم يذكّر الخامس، وهو ابن مسعود، فإنّه في الكوفيّة، أمّره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين بالمدينة. انتهى. قال في «الإصابة»: وقيل: مات بالكوفة، والأوّل أثبت.

(١٠) «والعننة»: ليس في (د).

٦٢٢ - ٦٢٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا: عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(ح) وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عِيسَى الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبوي ذَرٍّ والوقت: «(حَدَّثَنِي) (إِسْحَاقُ) بن إبراهيم بن رَاهُوِيَه الحنظلي كما جزم به المزي^(١) فيما حكاه الحافظ ابن حجر وارتضاه. أو هو إسحاق بن منصور الكوسج، أو إسحاق بن نصر^(٢) السَّعْدِيُّ، وكلُّ ثقة على شرط المؤلف، فلا قدح في ذلك (قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة (قَالَ: عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين وفتح الموحدة، ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العمري المدني (حَدَّثَنَا) وللأصيلي: «(أخبرنا) أي: قال أبو أسامة: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ (عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) هو ابن أبي بكر الصَّدِّيق (عَنْ) أم المؤمنين (عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (وَعَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، عُطِفَ على «عن القاسم» (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطَّاب (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ) ولأبي ذَرٍّ: «(أَنَّ النَّبِيَّ) (ﷺ) (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ) (ح) لِلتَّحْوِيلِ، وكُشِطَتْ من الفرع، وليست في «اليونانية».

قال المؤلف: (وَحَدَّثَنِي) بالافراد (يُونُسُ بْنُ عِيسَى الْمَرْوَزِيُّ) وسقط «المروزي» عند الأربعة (قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ) ولأبي ذَرٍّ: «الفضل بن موسى» وللأصيلي: «(يعني: ابن موسى)» (قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) العمري (عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) هو ابن أبي بكر الصَّدِّيق (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) سقط «أَنَّهُ» للأصيلي (قَالَ: إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى) أي: إلى أن (يُؤَذِّنَ) وللكشميهني: «(حَتَّى ينادي)» (ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) هو ابن خال خديجة بنت خويلد^(٣)، وزاد المؤلف في «الصَّيَام» [ج: ١٩١٩]: «فإنَّه لا يؤذِّن حتَّى يطلع الفجر»، قال القاسم^(٤): ولم يكن

(١) في هامش (ج): أي: في الأطراف.

(٢) في (د): «نضير» وهو تحريف.

(٣) في هامش (ج): «خُوَيْلِدٌ مُصَغَّرُ خَالِدٍ».

(٤) زيد في (ص): «و».

بين أذانهما إلا أن يرقى^(١) ذا وينزل ذا.

١٤ - باب: كَمْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَمَنْ يَنْتَظِرُ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ

هذا^(٢) (باب) بالتَّوْنين، كذا/ في الفرع وأصله، لكن قال في «الفتح»: في روايتنا بلا تنوين، في بيان (كَمْ) ساعة^(٣) أو صلاة أو نحوهما (بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ) للصلاة (و) حكم (مَنْ يَنْتَظِرُ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ) ونُسبت هذه الجملة الأخيرة من قوله: «(من ينتظر...)» إلى آخرها للكُشْمِينِيّ، وصَوَّبَ عدمها لأنها لفظ ترجمة تالية لهذه ولذا^(٤) ضُربَ عليها في «فرع اليونينية».

٦٢٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُعْقِلٍ الْمُزْنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ - ثَلَاثًا - لِمَنْ شَاءَ».

(١) في هامش (ج): قوله: «بين أذانهما» بكسر النون من غير ياء؛ كما ضبطه الشَّارح في «الصِّيَام» وتقدَّم بالهامش، وقوله: «يَرْقَى» قال التَّوويُّ: «رَقِيت» بكسر القاف، وهي اللُّغة الفصحى المشهورة، وحكى صاحب «المطالع» فتحها بغير همزٍ ومع الهمز. انتهى. وفيه نظر؛ فإنَّ ظاهر «المشارك» و«المطالع» أنَّ الفتح مخصَّوصٌ بالمهموز «ترتيب».

(٢) «هذا»: ليس في (س).

(٣) في هامش (ج): قوله: «قوله»: «وبيان كم ساعة» كذا في بعض النسخ مكتوبةً واو العطف بالحمرة، ولفظة «كم» كذلك، وفي بعضها: في بيان كم ساعة؛ مكتوبةً كلمة «في» بالحمرة، ومجرورها بالسَّوَاد، وكلتا النسختين ليست في شيءٍ من نُسَخِ المتن، ولا من نُسَخِ الشُّروح، فكان ينبغي للشارح حذف الجار والمجرور، أو العاطف والمعطوف، وعبارة «العيني»: باب كم بين الأذان والإقامة؟ أي: هذا بابٌ يُذكر فيه: كم بين الأذان والإقامة؟ فحينئذٍ يكون «باب» منوَّنًا مرفوعًا على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، وقال بعضهم - يعني ابن حجر -: أمَّا «باب» فهو في روايتنا بلا تنوين، قلتُ: ليت شعري! مَنْ هو الرَّاوي له؟... إلى آخر ما ذكر ممَّا فيه نظر، ثمَّ على رواية الحافظ ابن حجر: ف«كم» مبتدأ، وخبره «بين الأذان والإقامة» والجملة مرادٌ بها لفظها؛ ولهذا ساغ إضافتها إلى «باب» لكن لا بُدَّ من تقدير مضاف أو مضافين؛ أي: هذا بابٌ بيانِ جوابِ كم بين الأذان والإقامة؟ فإنَّ المذكور في الباب إنَّما هو جوابُ «كم» ولا تخرج «كم» بهذه الإضافة عن الصِّدَارَةِ؛ لأنها في صدر الجملة التي هي فيها. انتهى. وبنحوه في هامش (ص).

وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «ساعة» أشار بذلك إلى ما صرَّح به غيره؛ وهو: «كم» هنا استفهاميةٌ، ومُمَيِّزُهَا محذوف، وتقديره: ساعة أو صلاة أو نحوهما، وقد تقرر أنَّه في مُمَيِّزِهَا ثلاثة مذاهب؛ أحدها: وجوب نصبه، ثانيها: جوازُه وجواز الجرِّ، ثالثها - وهو المشهور - التَّفْصِيل، فإن جُرِّت هي بـ «مِنْ» جاز الأمران، وإلا وجب النَّصْب.

(٤) في (ص): «هذه».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) بن شاهين (الوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن عبد الله الطَّحَّانَ (عَنِ الْجُرَيْرِيِّ) بضم الجيم^(١) وراءين مُصَغَّرٌ، سعيد بن إياس^(٢) (عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ) بضم الموحدة وفتح الراء^(٣)، عبد الله بن حُصَيْبٍ^(٤) الأَسْلَمِيُّ قاضي مرو (عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ) بضم الميم وفتح الغين المعجمة وتشديد الفاء المفتوحة (الْمُرْنِيَّ) بضم الميم: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيِّنْ كُلَّ أَذَانَيْنِ) أي: الأذان والإقامة، فهو من باب التَّغْلِيْبِ، أو الإقامة أذان بجامع الإعلام، فالأَوَّلُ/ للوقت، والثَّانِي للفعْل (صَلَاةً) وقت صلاة نافلة، أو المراد الرَّاتِبَةُ بين الأذان والإقامة قبل الفرض، قال ذلك - أي^(٥): بين كلَّ أذانين صَلَاةً - (ثَلَاثًا، لِمَنْ شَاءَ) وللتِّرْمِذِيِّ والحاكم بإسنادٍ ضعيفٍ من حديث جابر: أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِبَلَالٍ: «اجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرَغُ الْأَكْلُ مِنْ أَكْلِهِ، وَالشَّارِبُ مِنْ شَرْبِهِ، وَالْمُعْتَصِرُ^(٦) إِذَا دَخَلَ لِقِضَاءِ حَاجَتِهِ».

ورواة حديث الباب الخمسة ما بين واسطي وبصري، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنونة والقول، وأخرجه المؤلف أيضًا في «الصَّلَاة» [ج: ٦٢٧]، وكذا مسلمٌ وأبو داود والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابن ماجه.

٦٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيَّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ الْمُؤَذِّنُ إِذَا أَدَّنَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْتَدِرُونَ السَّوَارِيَ حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُمْ كَذَلِكَ يُصَلُّونَ الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ شَيْءٌ، قَالَ: وَقَالَ: عُثْمَانُ بْنُ جَبَلَةَ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ: لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا قَلِيلٌ.

(١) في هامش (ج): من وَلَدِ جُرَيْرِ بْنِ عُبَادٍ - بضم العين وتخفيف الموحدة - بطنٌ، وسعيد هذا ثقةٌ مِنَ الخامسة، واختَلَطَ قبل موته بثلاث سنين، ومات سنة ١٤٤ «تقريب».

(٢) في هامش (ج): بكسر الهمزة وتخفيف المثناة التَّحْتِيَّة؛ كما بيَّنه الإسماعيلي ورواه من طُرُقٍ عنه، فاندفع بما يُخْشَى من رواية خالده عنه، فإنه إنما سمع منه بعد اختلاطه «سيوطي».

(٣) في هامش (ج): آخره هاء تأنيث؛ كما سيجي.

(٤) في هامش (ج): «الْحُصَيْنِب» بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين وسكون التَّحْتِيَّة وبالموحدة «ترتيب».

(٥) في (م): «أَنَّ».

(٦) في هامش (ج): قوله: «والمُعْتَصِر» أراد قاضي الحاجة فكُنِيَ عنه، قال في «النهاية»: هو الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى الْغَائِطِ لِيَتَأَهَّبَ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا، وَهُوَ مِنَ الْعَصْرِ، أَوِ الْعَصْرِ؛ وَهُوَ الْمُلْجَأُ وَالْمُسْتَخْفَى.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة والمعجمة المشددة (قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بضم الغين المعجمة، محمد بن جعفر، ابن زوج شعبة (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ) بفتح العين فيهما (الأنصاري، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) (قَالَ: كَانَ الْمُؤَذِّنُ إِذَا أَذَّنَ) للمغرب، وللإسماعيلي: «إذا أخذ المؤذن في أذان المغرب»^(١) (قَامَ نَاسٌ مِنْ) كبار (أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَبْتَذِرُونَ السَّوَارِيَ)^(٢) يتسارعون ويستبقون^(٣) إليها للاستتار بها ممن يمر بين أيديهم لكونهم يصلون^(٤) فرادى (حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ بَيْتِهِ إِلَيْهِمْ وَهُمْ) بالميم^(٥)، ولأبي ذر عن الحموي والكشميهني: «وهي» (كَذَلِكَ) أي: في الابتداء والانتظار (يُصَلُّونَ الرَّكَعَتَيْنِ) ولابن عساكر: «ركعتين» (قَبْلَ الْمَغْرِبِ) قال أنس: (وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ شَيْءٌ) كثير، لا يقال: إن بين هذا الأثر وكلام الرسول ﷺ: «بين كلَّ أذنين صلاة» معارضة لأن أثر أنس ناف، وقول الرسول ﷺ مثبت، أو الأثر مخصص لعموم الحديث السابق [ج: ٦٢٤] أي: بين كلَّ أذنين صلاة إلا المغرب فإنهم لم يكونوا يصلون بينهما، بل كانوا يشرعون في الصلاة في أثناء الأذان، ويفرغون مع فراغه^(٦)، وتُعَقَّبُ^(٧) بأنه ليس في الحديث ما يقتضي أنهم يفرغون مع فراغه، ولا يلزم من شروعه في أثناء الأذان ذلك. ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين واسطي ومدني وبصري، وفيه: التحديث والإخبار والسمع والعنونة والقول، وأخرجه المؤلف أيضاً في «الصلاة» [ج: ٥٠٣]، وكذا النسائي.

(قَالَ) ولابن عساكر: «قال أبو عبد الله» أي: البخاري: (وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ جَبَلَةَ) بجيم وموحدة ولا مفتحات، ابن أبي رواد^(٨)، ابن أخي عبد العزيز بن أبي رواد (وَأَبُو دَاوُدَ) قال

(١) في هامش (ج): قضيته فوات إجابة المؤذن، وقد يقال: إنهم كانوا يجيبون عقب صلاة الركعتين؛ لعدم طول الفصل.

(٢) في هامش (ج): جمع «سارية» وهي الأسطوانة من حجارة أو آجر «تقريب».

(٣) في (ص): «يسبقون».

(٤) «يصلون»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): قال الكرمانني: والأمران جائزان في ضمير العقلاء؛ نحو: الرجال فعلت وفعلوا.

(٦) في هامش (ج): هذا لا يقتضي أنهم كانوا لا يجيبون المؤذن؛ لاحتمال أنهم كانوا يجيبون عقب صلاة الركعتين؛ لعدم طول الفصل.

(٧) في (م): «تعقبه».

(٨) في هامش (ج): بفتح الراء وتشديد الواو «تقريب».

الحافظ ابن حجر: هو الطيالسي^(١) فيما يظهر لي، وليس هو الحفري^(٢) - بفتح المهملة والفاء^(٣) -
 (عَنْ شُعْبَةَ: لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا) أي: بين الأذان والإقامة للمغرب (إِلَّا قَلِيلًا) فيه تقييد الإطلاق^(٤)
 السَّابِق في قوله: لم يكن بينهما شيء، أو الشيء المنفي في السَّابِق^(٥) الكثير كما مرَّ، والمثبت هنا
 القليل، ونفي الكثير يقتضي إثبات القليل، وقد وقع الاختلاف في صلاة الرُّكعتين قبل المغرب،
 والذي رجَّحه النووي الاستحباب، وقال مالكٌ بعده، وعن أحمد الجواز، وقال الحنفية: يفصل
 بين أذانها بأدنى فصلٍ وهو سكتةٌ لأنَّ تأخيرها مكروهٌ، وقُدِّرَ زمن السَّكْتَةِ بثلاث خطواتٍ، كذا
 عند إمامهم الأعظم/، وعن صاحبيه: بجلسةٍ خفيفةٍ كالتي بين الخطبتين، وتأتي بقيَّةُ مباحثه^(٦) ١٢٩٣/١٥
 إن شاء الله تعالى في «التَّطَوُّع» [ج: ١١٦٧].

١٥ - بَابُ مَنْ انْتَهَزَ الْإِقَامَةَ

١٤/٢

(بَابُ/ مَنْ انْتَهَزَ الْإِقَامَةَ) لِلصَّلَاةِ بَعْدَ أَنْ سَمِعَ الْأَذَانَ.

٦٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُزْوَةُ بِنْتُ الزُّبَيْرِ أَنَّ
 عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ قَامَ فَرَكَعَ رُكْعَتَيْنِ
 خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَبِينَ الْفَجْرُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ
 لِلْإِقَامَةِ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وللأصيلي: «حَدَّثَنَا»
 (شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد،
 ولأبي ذرٍّ: «(أخبرنا)» (عُزْوَةُ بِنْتُ الزُّبَيْرِ) بن العوام (أَنَّ) أم المؤمنين (عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: كَانَ

(١) في هامش (ج): نسبة إلى الطيالسة المعروفة، وهي بفتح الطاء المهملة والمثناة التَّحْتِيَّة وكسر اللام وبالسَّين المهملة.

(٢) عبارة الفتح: «وقيل هو الحفري».

(٣) في هامش (ج): نسبة إلى «الحَفَر» محرَّكة: محلَّة بالكوفة «لب».

(٤) في (ص): «للإطلاق».

(٥) في (م): «السَّابِق المنفي في».

(٦) في (ب) و(س): «مباحث الحديث».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ) بِالمُثَنَّاةِ الفوقية (ب) المناداة^(١) (الأولى^(٢)) مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ) أَي: فرغ منها بالسكوت، وأوليتها باعتبار الإقامة، وأمّا باعتبار التي قبل الفجر فثانية، ويحتمل أن يكون التّأنيث باعتبار تأويله بالمرّة أو السّاعة، أو لمؤاخاة الأذان للإقامة، وحكى السّفاقي: أَنَّهُ رُوِيَ: «سكب» بالمُوحّدة، وأصله من سكب الماء وهو صبّه، أَي: صبّ الأذان وأفرغه في الأذان^(٣)، وجزم به الصّغاني، وبه ضبط نسخته التي قال: إِنَّهُ قابِلُهَا على نسخة الفَرَبْرِي^(٤)، وادّعى أَنَّ المُثَنَّاةَ تصحيف من المحدثين، قال الحافظ ابن حجر: وليس كما قال، ولم يثبت ذلك في شيء من الطُّرق، وإنّما ذكرها الخطّابي من طريق الأوزاعي عن الزُّهريّ فقال: إنّ سويد بن نصر^(٥) راوينا عن ابن المبارك^(٦) عنه، ضبطها بالمُوحّدة، وتعقب العينيّ ابن حجر بأنّه لم يبيّن وجه الرّد^(٧)، قال: وليس الصّغاني^(٨) ممّن

(١) في هامش (ج): «بالمُناداة» الباء متّ يُكْتَبُ بالخُمرة، و«المناداة» شرح.

(٢) في هامش (ج): يتعلّق بـ «المؤذّن» أَي: بالصّلاة الأولى؛ وهي الفجر، و«مِنْ» بعدها بيانيّة، كذا ظهر لي، وقال ابن حجر: الباء بمعنى «عن» والمراد بـ «الأولى» الأذان؛ لأنّ الإقامة ثانية عنه، وأنّهُ لمؤاخاة لها، أو لمعنى «المناداة» أو «الدّعوة» وكلّه تكلف «سيوطي».

(٣) في هامش (ج): قال الخطّابي: وهو استعارة، شبه أذانهم بالأقمار يُصَبُّ فيها الكلام صبّ الماء في الإناء، وهذا له وجه، ولكنّه لا يدفع رواية مَنْ جعله مِنَ السّكوت «دمامي».

(٤) في هامش (ج): «الفَرَبْرِي» بكسر الفاء وفتحها وفتح الرّاء وإسكان الموحّدة، نسبة إلى فَرَبْرٍ؛ بلد قرب بُخارى، وهو الحافظ أبو عبد الله محمّد بن يوسف بن مطر، توفّي سنة عشرين وثلاث مئة، وقد سمع من البخاريّ «صحيحه» هذا مرّتين؛ مرّة بفَرَبْرٍ سنة ٢٤٨ و مرّة ببُخَارَى سنة ٢٥٢ كما تقدّم في المقدّمة.

(٥) في هامش (ج): سويد [ابن] نصر بن سويد المروزيّ، أبو الفضل، لقبه الشّاه، راوية ابن المبارك، ثقة من العاشرة، مات سنة ٢٤٠ «تقريب».

(٦) في هامش (ج): «ابنُ المُبارك» هو عبد الله بن المبارك المروزيّ الحنظليّ مولاهم، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، اجتمعت فيه خصال الخير، من الثّامنة، مات سنة ١٨١ وله ثلاث وتسعون «تقريب».

(٧) في (د): «لم يوجّه الرّدّ». وفي هامش (ج): قوله: «لم يبيّن وجه الرّدّ...» إلى آخره، أقول: حيث ثبتت الرواية بالنّاء الفوقية فلا وجه لتخطئة المحدثين؛ كما قاله البدر.

(٨) في هامش (ج): «الصّغانيّ» بفتح الصّاد المهملة وتخفيف الغين المعجمة، ويقال: الصّاغانيّ؛ بالالف، نسبة إلى الصّاغانيان؛ بلاد وراء نهر جيحون، وإلى صاغان قرية بمرو، كذا في «اللّب» وهو الإمام الحسن بن محمّد ابن الحسن المُعَمَّرِيّ، رضي الدّين أبو الفضائل، حامل لواء اللّغة في زمانه، مؤلّف «مجمع البحرين» في اللّغة، وتكملة «الصّحاح» و«العُباب» و«مشارك الأنوار» في الحديث، وغير ذلك، مات فجأة سنة خمسين وست مئة.

يُرَدُّ عَلَيْهِ فِي مِثْلِ هَذَا. انْتَهَى. قُلْتُ: قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: الرُّوَايَةُ بِالمُثَنَّةِ صَحِيحَةٌ، وَهِيَ بَيِّنَةٌ الصَّوَابُ، وَالْبَاءُ الَّتِي فِي «بِالْأُولَى» بِمَعْنَى: «عَنْ» مِثْلُ: ﴿فَتَسَلَّ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] فَلَا وَجْهَ لِنِسْبَةِ المَحْدِّثِينَ إِلَى التَّصْحِيفِ. انْتَهَى. وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ وَالسَّفَاقْسِيُّ: وَلَهَا -أَي: «سَكَبَ» بِالمُوحَّدة- وَجْهٌ مِنْ^(١) الصَّوَابِ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: بَلْ هِيَ عَيْنُ الصَّوَابِ لِأَنَّ «سَكَبَ» بِالمُثَنَّةِ الفَوْقِيَّةِ لَا تُسْتَعْمَلُ بِالمُوحَّدة، بَلْ تُسْتَعْمَلُ بِكَلِمَةِ «مِنْ» أَوْ «عَنْ» وَ«سَكَبَ» بِالمُوحَّدةِ اسْتُعْمِلَ هُنَا بِالبَاءِ، ثُمَّ أَجَابَ عَنْ مَجِيءِ البَاءِ^(٢) بِمَعْنَى: «عَنْ» بِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ كُلُّ حَرْفٍ فِي بَابِهِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ بَابِهِ إِلَّا لِنَكْتَةٍ، وَأَيُّ نَكْتَةٍ هُنَا؟ انْتَهَى^(٣). وَجَوَابُ «إِذَا» قَوْلُهُ: (قَامَ) أَي: النَّبِيُّ ﷺ (فَرَكَعَ) وَلَأَبَى الْوَقْتُ: «يَرْكَعُ» (رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، بَعْدَ أَنْ يَسْتَبِينَ الْفَجْرَ) بِمُوحَّدةٍ وَآخِرُهُ نُونٌ مِنَ الاسْتِبَانَةِ، وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «يَسْتَنِيرُ» بَنُونٍ وَآخِرُهُ رَاءٌ مِنَ الاسْتِنَارَةِ^(٤) (ثُمَّ اضْطَجَعَ) بِإِلْفِ الْيَاءِ ﷺ فِي بَيْتِهِ (عَلَى شِقِّهِ) أَي: جَنْبِهِ (الْأَيْمَنِ) جَرِيًّا عَلَى عَادَتِهِ الشَّرِيفَةِ فِي حُبِّهِ التَّيَامُنِ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، أَوْ لِلتَّشْرِيعِ لِأَنَّ النَّوْمَ عَلَى الْأَيْسَرِ يَسْتَلْزِمُ اسْتِغْرَاقَ النَّوْمِ فِي غَيْرِهِ بِإِلْفِ الْيَاءِ ﷺ بِخِلَافِهِ هُوَ لِأَنَّ عَيْنَهُ تَنَامُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، فَعَلَى الْأَيْمَنِ أَسْرَعَ لِلانْتِبَاهِ بِالنَّسْبَةِ لَنَا، وَهُوَ نَوْمُ الصَّالِحِينَ، وَعَلَى الْيَسَارِ نَوْمُ الْحُكَمَاءِ، وَعَلَى الظَّهْرِ نَوْمُ الْجَبَّارِينَ وَالمُتَكَبِّرِينَ، وَعَلَى الْوَجْهِ نَوْمُ الْكُفَّارِ (حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلْإِقَامَةِ) اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الْحَضِّ/ عَلَى الْاسْتِبَاقِ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَهُوَ لِمَنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ لَا يَسْمَعُ فِيهَا الْإِقَامَةَ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ يَسْمَعُ

(١) «مِنْ»: لَيْسَ فِي (م).

(٢) فِي (د): «الْيَاءُ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَجَابَ...» إِلَى آخِرِهِ، فِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: هُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ؛ أَنَّ أَحْرَفَ الْجُرِّ لَا يَنْوِبُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ بِقِيَاسٍ؛ كَمَا أَنَّ أَحْرَفَ الْجُزْمِ وَالنَّصْبِ كَذَلِكَ، وَمَا أَوْهَمَ ذَلِكَ فَهُوَ عِنْدَهُمْ إِمَّا مَوْوَلٌ تَأْوِيلًا يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ؛ كَمَا قِيلَ فِي: ﴿وَلَا أَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]: إِنَّ ﴿فِي﴾ لَيْسَتْ بِمَعْنَى «عَلَى» وَلَكِنْ شَبَّهَ الْمَصْلُوبَ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْجُذُوعِ بِالحَالِ فِي الشَّيْءِ، وَإِمَّا عَلَى تَضْمِينِ الْفِعْلِ مَعْنَى فَعْلٍ يَتَعَدَّى بِذَلِكَ الْحَرْفِ؛ كَمَا ضَمَّنَ بَعْضُهُمْ «أَحْسَنَ فِي» وَ«أَحْسَنَ بِي» مَعْنَى «أَجَابَ» وَإِمَّا عَلَى إِنَابَةِ شَذُوذِ كَلِمَةٍ عَنْ أُخْرَى، وَهَذَا الْأَخِيرُ - وَهُوَ إِنَابَةُ كَلِمَةٍ عَنْ أُخْرَى - هُوَ مَجْمَلُ الْبَابِ كُلِّهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ وَبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلَا يَجْعَلُونَ ذَلِكَ شَاذًا، وَمَذْهَبُهُمْ أَقْلٌ تَعَسُّفًا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، فَقَوْلُ الْعَيْنِيِّ: «لَا تُسْتَعْمَلُ...» إِلَى آخِرِهِ لَيْسَ مَذْهَبًا لِلْبَصَرِيَّةِ وَلَا لِلْكَوْفِيَّةِ، فَالْحَصْرُ مَمْنُوعٌ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): وَفِي بَعْضِهَا: «يَسْتَقِنُ» «كِرْمَانِي».

الأذان^(١) من داره فانتظاره الصلاة إذا كان متهيئاً لها كانتظاره إيّاها في المسجد، قاله ابن بطّال.
ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين حمصي ومدني، وفيه: التّحديث والإخبار والعنونة والقول، وأخرجه النَّسائي في «الصّلاة».

١٦ - باب: بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ

هذا (باب) بالتّنوين (بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ) أي: الأذان والإقامة، فهو على حدّ قولهم: العمرين للصّدّيق^(٢) والفاروق^(٣) (صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ) أن^(٤) يصلي.
والحديث الذي يسوقه المؤلّف هو السّابق، لكنّه ترجم أوّلاً لبعض ما دلّ عليه، وهنا بلفظه، مع ما فيه من بعض الاختلاف في رواته ومنتنه، كما ستراه إن شاء الله تعالى وحينئذٍ فلا تكرار.

٦٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا كَهْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: لِمَنْ شَاءَ».

وبالسّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ)^(٥) المقرئ البصري^(٦) ثُمَّ الْمَكِّي^(٧) (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية: «أخبرنا» (كَهْمَسُ^(٨) بْنُ الْحَسَنِ) بفتح الكاف وسكون الهاء وفتح الميم، وبالسّين المهملة وفتح الحاء من أبيه، النّمري - بفتح النّون والميم - القيسي (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ)

(١) كذا وفي الفتح ومصابيح الجامع: «الإقامة».

(٢) في هامش (ج): «الصّدّيق» كـ «سَكَيْتِ» الكثير الصّدق، ولَقَبُ أَبِي بكر شَيْخِ الخُلَفَاءِ «قاموس».

(٣) في هامش (ج): لَقَبُ عُمَرُ بن الخطّاب، قال في «القاموس»: لأنّه فَرَّقَ بين الحقّ والباطل، أو أَظْهَرَ الإسلامَ بمكّة، فَفَرَّقَ بين الإيمان والكُفْرِ.

(٤) في (م): «أي».

(٥) في هامش (ج): مِنَ الزِّيَادَةِ.

(٦) في (د): «المصري» وهو تحريف.

(٧) في هامش (ج): عبد الله بن يزيد المكي، أبو عبد الرحمن المقرئ، أصله من البصرة، وقيل: من الأهواز، ثقة فاضل، أقرأ القرآن نيّفاً وسبعين سنة، من الثّاسعة، مات سنة ٢١٣، وقد قارب المئة، وهو من كبار شيوخ البخاري «تقريب».

(٨) في هامش (ج): «كَهْمَسُ» منصرف بوزن «جعفر» «مصابيح».

بضمّ المؤخّدة، آخره هاء تأنيث (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ) بضمّ الميم^(١) وفتح الغين المعجمة والفاء المشدّدة، بُيِّنَ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ) بالتّكرار مرّتين، ولفظ رواية الأصيلي: «بين كلّ أذانين صلاةً مرّتين» (ثُمَّ قَالَ فِي) المرّة (الثّالثة: لِمَنْ شَاءَ) قيّد الثّالثة/ هنا بقوله: «لمن شاء» وأطلق في المرّتين الأولىين، وقال في السّابقة ١٥/٢ [ح: ٦٢٤]: بين كلّ أذانين صلاةً - ثلاثاً - فأطلق، فالذي هنا قيد الإطلاق الذي هناك لأنّ المطلق يُحمّل على المُقيّد، وزيادة الثّقة مقبولة.

١٧ - بَابُ مَنْ قَالَ: لِيُؤْذَنَ فِي السَّفَرِ مُؤْذَنٌ وَاحِدٌ

(بَابُ مَنْ قَالَ: لِيُؤْذَنَ) بالجزم بلام الأمر (فِي السَّفَرِ مُؤْذَنٌ وَاحِدٌ) أذاناً واحداً في الصّبح وغيرها، وكان ابن عمر يؤذّن للصّبح أذانين في السّفَر، رواه عبد الرزّاق بإسنادٍ صحيح، ولا مفهوم لقوله: مؤذّن واحدٌ في السّفَر لأنّ الحضر أيضاً كذلك، والتّأذين جماعة أحدثه بنو أميّة^(٢).

٦٢٨ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَجِيماً رَفِيقاً، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهْلِينَا قَالَ: «ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَصَلُّوا، فَإِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

وبالسّند قال: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) بضمّ الميم وفتح العين المهملة واللام المشدّدة، البصريّ (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضمّ الواو، مُصَغَّرًا، ابن خالد البصريّ الكرابيسيّ^(٣) (عَنْ أَيُّوبَ) السّخّتيانيّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف، عبد الله بن زيد (عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ) بضمّ الحاء المهملة وفتح الواو آخره مُثَلَّثَةٌ، مُصَغَّرًا ابن أشيم^(٤) اللّيثيّ بُيِّنَ (قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ) وللاّصيليّ وابن عساكر: (قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ) (بُيِّنَ) بفتح الفاء: عدّة رجالٍ من ثلاثة

(١) «بضمّ الميم»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): مطلب: «أُمِّيَّة» بضمّ الهمزة وفتح الميم وتشديد المثناة التّحتيّة.

(٣) في هامش (ج): نسبة إلى بيع الكرابيس؛ وهي الثّياب الغليظة، قال في «المصباح»: «الْكِرْبَاسُ» الثّوب الخشن، وهو فارسيّ عُرّب بكسر الكاف، والجمع: «كُرَابِيس» ويُنسبُ إليه بيّاعه فيقال: كُرَابِيسِيّ.

(٤) في هامش (ج): «أَشِيم» بفتح الهمزة وسكون الشّين المعجمة وفتح المثناة التّحتيّة «ترتيب».

إلى عشرة (من قومي) بني ليث^(١) بن بكر بن عبد مناف^(٢) ابن كنانة^(٣)، وكان قدومهم - فيما ذكره ابن سعد - والنبي ﷺ يتجهز لتبوك (فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ بِدِيارِ الْيَمَامَةِ) (عِشْرِينَ لَيْلَةً) بآثامها (وَكَانَ) بِدِيارِ الْيَمَامَةِ (رَحِيمًا) بالمؤمنين (رَفِيقًا) بهم؛ بقاء ثم قافٍ من الرفق، وللكشميهني ١٢٩٤/١ والأصيلي وابن عساكر^(٤): «(رَفِيقًا) بقافين من الرقة (فَلَمَّا رَأَى) بِدِيارِ الْيَمَامَةِ / (شَوْقَنَا إِلَى أَهْلِينَا) بالألف بعد الهاء جمع أهل، قال في «القاموس»: «أهل» جمعه أهلون وأهال وأهلات. انتهى. ف«أهال»: جمع تكسير، و«أهلون»: جمع تصحيح؛ بالواو والنون، وأهلات: جمع بالألف والتاء، فهو من النوادر حيث جُمع كذلك^(٥)، وللأربعة: «إلى أهلينا» (قَالَ) بِدِيارِ الْيَمَامَةِ: (ازْجِعُوا) إلى أهليكم (فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ، وَصَلُّوا) في سفركم وحضركم كما رأيتموني أصلي (فَإِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ) المكتوبة، أي: حان وقتها، أي: في السفر (فَلْيُؤْذَنَ^(٦)) لَكُمْ أَحَدُكُمْ) ظاهره أن ذلك بعد وصولهم إلى أهليهم، لكن الرواية الآتية [ج: ٦٣٠]: «إذا أنتما خرجتما فأذنا» (وَلْيُؤْمَرْكُمْ أَكْبَرُكُمْ) في السنّ، وإنما قدمه وإن كان الأفقه مُقَدِّمًا عليه لأنهم استووا في الفضل لأنهم مكثوا عنده نحو^(٧) عشرين ليلة، فاستووا في الأخذ عنه عادةً، فلم يبقَ ما يُقَدِّم به إلا السنّ، واستدلّ به على أفضليّة الإمامة على الأذان، وعلى وجوب الأذان، لكن الإجماع صارفٌ للأمر عن الوجوب.

ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون، وفيه: رواية تابعي عن تابعي، على قول من يقول:

(١) في هامش (ج): «لَيْث» بفتح اللام وسكون المثناة التحتية بعدها مثلثة، و«مناة» صخرة كانت تُعبد من دون الله تعالى، وقال الجوهري: «مناة» اسم صنم كان لهذا لهديل وخزاعة بين مكة والمدينة، والهاء للتأنيث، ويسكت عليها بالتاء، وهي لغة، والنسبة إليها «مَنَوِيَّةٌ». انتهى. ويقال: عبد مناة وعبد مناف - بالفاء - وزيد مناة وزيد مناف، وسيأتي في «التفسير» الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

(٢) في (ص) و(م): «مناة» والمثبت من (ب) و(س)، وهو موافق لما في «الفتح» (١٣١/٢).

(٣) «ابن كنانة»: ليس في (ب) و(س).

(٤) «وابن عساكر»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): أي: جمع تكسير، وجمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم.

(٦) في هامش (ج): قوله: «فَلْيُؤْذَنَ» يجوز سكون لام الأمر وكسرها بعد الفاء والواو و«ثُمَّ» وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: «ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ» [الحج: ٢٩] و«فَإِذْكَ لَيَفْقَرُحُوا» [يونس: ٥٨].

(٧) «نحو»: ليس في (ب) و(س).

إِنَّ أَيُّوبَ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَفِيهِ: التَّحْدِيثُ وَالْعِنْعِنَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا فِي «الصَّلَاةِ» [ج: ٦٨٥] و«الْأَدَبِ» [ج: ٦٠٠٨] و«الْجِهَادِ» [ج: ٢٨٤٨]، وَمُسْلِمٌ فِي «الصَّلَاةِ»، وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

١٨ - بَابُ الْأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً وَالْإِقَامَةَ، وَكَذَلِكَ بِعَرَفَةَ وَجَمْعٍ وَقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ:

«الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ» فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ

(بَابُ) حَكَمَ (الْأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ) بِالْإِفْرَادِ، وَالْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلْجِنْسِ، وَحِينَئِذٍ فَيُطَابِقُ قَوْلُهُ: (إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً) وَلِلْكُشْمِينِيَّةِ: «لِلْمُسَافِرِينَ» بِالْجَمْعِ (وَالْإِقَامَةَ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْأَذَانِ (وَكَذَلِكَ) الْأَذَانُ (بِعَرَفَةَ) مَكَانَ الْوُقُوفِ (وَجَمْعٍ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمِيمِ؛ وَهُوَ الْمَزْدَلْفَةُ، وَسُمِّيَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا لَيْلَةَ الْعِيدِ (وَقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ) بِالْجَرِّ أَيْضًا عَطْفًا عَلَى «الْإِقَامَةِ»: (الصَّلَاةُ) أَيِ: أَدْوَاهَا، أَوْ بِالرَّفْعِ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ: (فِي الرَّحَالِ) أَيِ: الصَّلَاةُ تُصَلَّى فِي الرَّحَالِ، جَمْعُ «رَحْلٍ» بِسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ (فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ) اللَّيْلَةِ (الْمَطِيرَةِ) بَفَتْحِ الْمِيمِ «فَعِيلَةٌ» مِنَ الْمَطَرِ، أَيِ: فِيهَا، وَإِسْنَادُ «الْمَطَرِ» إِلَى «اللَّيْلَةِ» مُجَازٌ^(١).

٦٢٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْمُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ»، حَتَّى سَاوَى الظِّلُّ التَّلُولَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الْأَزْدِيُّ الْفَرَاهِيدِيُّ^(٢) الْقُصَّابُ الْبَصْرِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بَنُ الْحَجَّاجِ (عَنِ الْمُهَاجِرِ^(٣) أَبِي الْحَسَنِ) التَّيْمِيُّ^(٤) مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ (عَنْ زَيْدِ بْنِ

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَإِسْنَادُ الْمَطَرِ إِلَى اللَّيْلِ مُجَازٌ» قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِذَ اللَّيْلِ ظَرْفٌ لَهُ، لَا فَاعِلَ، قَالَ: وَلِلْعُلَمَاءِ فِي «أَنْبَتِ الرَّبِيعِ الْبَقْلُ» أَقْوَالٌ أَرْبَعَةٌ: مُجَازٌ فِي الْإِسْنَادِ، أَوْ فِي «أَنْبَتِ» أَوْ فِي الرَّبِيعِ وَسَمَاءُ السَّكَاكِيِّ اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ، أَوْ الْمَجْمُوعُ مُجَازٌ عَنِ الْمَقْصُودِ، وَذَكَرَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ أَنَّهُ الْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ. انْتَهَى. وَسَيَعِيدُهَا أَيْضًا فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٦٣٢) الْآتِي.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالرَّاءِ وَكُسْرِ الْهَاءِ وَبِالْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَذَالِ الْمَعْجَمَةِ «بِرِمَاوِيِّ».

(٣) زَيْدٌ فِي (ب) وَ(م): «ابْنٌ» وَلَعَلَّ الْمَثْبُوتَ هُوَ الصَّرَافُ.

(٤) فِي غَيْرِ (ص): «التَّيْمِيُّ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(وَهَبِ) الجهنِّي^(١)، أبي سليمان الكوفي المخضرم (عَنْ أَبِي ذَرٍّ) بالمعجمة، جندب بن جنادة الغفاري، المُتَوَفَّى سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ الْمُؤَدَّنُ أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَبْرِدْ، ثُمَّ أَرَادَ) المؤدَّن (أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَبْرِدْ، ثُمَّ أَرَادَ) المؤدَّن (أَنْ يُؤَدِّنَ، فَقَالَ لَهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: / (أَبْرِدْ، حَتَّى سَاوَى الظِّلَّ التَّلُولَ)^(٢) أَي: صار الظِّلُّ مساويَ التَّلِّ، أي: مثله، وثبت لفظ: «المؤدَّن» الأخيرة لأبي ذرٍّ (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ)^(٣).

٦٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَى رَجُلَانِ النَّبِيَّ ﷺ يُرِيدَانِ السَّفَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْتُمَا خَرَجْتُمَا فَأَذِّنَا، ثُمَّ أَقِيمَا، ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ) الفريابي^(٤) (قَالَ: / حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنْ خَالِدِ
الْحَدَّاءِ) بالحاء المهملة والذال المعجمة المُشَدَّدة (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف، عبد الله بن
زيد (عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ) بضمّ الحاء المهملة مُصَغَّرًا (قَالَ: أَتَى رَجُلَانِ) هما مالك بن
الحويرث ورفيقه^(٥) (النَّبِيُّ ﷺ يُرِيدَانِ السَّفَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لهما: إِذَا أَنْتُمَا
خَرَجْتُمَا) للسَّفر (فَأَذَّنَا) بكسر الذال بعد الهمزة المفتوحة، أي: من أحبّ منكما أن يؤذّن،
فليؤذّن، أو أحدهما يؤذّن والآخر يجيب، وقد يُخاطَب الواحد بلفظ التثنية، وليس المراد

(١) في هامش (ج): «الْجُهْنِيُّ» بضم الجيم وفتح الهاء بعدها نون، نسبة إلى جُهَيْنَة؛ قبيلة من قُضَاعَة «ترتيب».

(٢) في هامش (ج): قوله: «حَتَّى سَاوَى الظِّلَّ التَّلُولَ» قال البرماوي كالكِرْمَانِي: أي: صار ظلُّ الشَّيْء مثله، لا يقال: هذا وقت العصر، ولا يُؤخَّر الظُّهر إليه، فيُحمَل على أنَّ آخرَ صلاتها إليه.

(٣) في هامش (ج): قوله: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ» أي: من سعة انتشارها وتنفسها، وهو بفتح الفاء وسكون التَّحْتِيَّة بعدها حاء مهملة، والجملة تعليلٌ لمشروعية التأخير، وهل الحكمة فيه دفع المشقة لكونها تسلب الخشوع أو كونها الحالة التي ينتشر فيها العذاب؟ الأظهر الأول، قال أبو البقاء: يقال: فَيْحَ وَقَوْحٌ، وكلاهما قد ورد، وهو من فاحت الرِّيح تفوح وتفيح، وقال الطَّبِّي: «من» إمَّا ابتدائية؛ أي: شدة الحر نشأت ووصلت مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، أو تبعيضية؛ أي: بعض منها، وهو الأوجه، وكذا قوله: «الْحَمَى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

(٤) في هامش (ج): بكسر الفاء وسكون الزاء وبالياء التَّحْتِيَّة وبعد الألف موخَّدة، نسبة إلى فِزْيَاب -ك- «جَزْيَال» - بلد بَنَلْخ، أو هو فِيزْيَاب؛ ك- «كَيْمِيَاء» أو فَارْيَاب؛ ك- «قَاصِعَاء» كذا في «القاموس» و«الأنساب».

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ورفيقه» قال في «الفتح»: لم أر في شيء من طرقه تسمية صاحبه.

ظاهره من أنهما يؤذنان معاً^(١)، وإنما صُرف^(٢) عن ظاهره لقوله في الحديث السابق [ح: ١٦٢٨]: «فليؤذن لكم أحدكم» ولا يُقال: المراد أن كلا منهما يؤذن على حدة^(٣) لأن أذان الواحد يكفي الجماعة. نعم إذا احتيج إلى^(٤) التعدد لتباعد أقطار البلد أذن كل واحد في جهة، وقال الإمام الشافعي رحمه الله عليه في «الأم»: وأحب أن يؤذن مؤذن بعد مؤذن، ولا تؤذن جماعة معاً، وإن كان المسجد كبيراً فلا بأس أن يؤذن في كل جهة منه مؤذن يُسمع من يليه في وقت واحد (ثم أقيمًا، ثم ليؤمكمما أكبركمما) بسكون لام الأمر بعد «ثم»^(٥) وكسرهما، وهو^(٦) الذي في الفرع فقط، وفتح ميمه للخفة، وضمه للإتباع والمناسبة.

٦٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، قَالَ: أَتَيْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَفِيقًا، فَلَمَّا ظَنَّ أَنَّا قَدْ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا أَوْ قَدْ اشْتَقْنَا سَأَلَنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا فَأَخْبَرْنَاهُ قَالَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَأَقِيمُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَمُرُوهُمْ - وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ لَا أَحْفَظُهَا - وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

وبه قال (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) بن عبيد العنزي؛ بفتح العين المهملة^(٨) والنون والزاي^(٩) (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بن عبد المجيد البصري (قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السخثياني (عَنْ أَبِي

(١) في هامش (ج): قوله: «وَقَدْ يُخَاطَبُ الْوَاحِدُ بِلَفْظِ الثَّنِيَةِ» أي: كقوله: «فَقَا نَبِك» كما يُخَاطَبُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ﴾ [البقرة: ٥٥].

(٢) في هامش (ج): صرف الشيء بصرفه - بالكسر - صرفاً: رده، والرجل عن رأيه؛ كذلك «تقريب».

(٣) في هامش (ج): قال في «المصباح»: وَحَدَّ يَحْدُ حِدَةً - من «باب وَعَدَ» - انفرد بنفسه، فهو «وَحَدَّ» بفتحتين، وكسر الحاء لغة، وَوَحَدَ - بالضم - وَحَادَةً وَوَحْدَةً، فهو وَحَدَّ كذلك، و«كل شيء على حدة» أي: متميز عن غيره.

(٤) «إلى»: ليس في (ب).

(٥) زيد في (د): «سيدي».

(٦) في هامش (ج): وكذلك بعد الفاء والواو؛ كما تقدّم آنفاً بالهامش.

(٧) في (ص): «هذا».

(٨) «المهملة»: ليس في (د).

(٩) في هامش (ج): العين المهملة.

قِلَابَةً) عبد الله بن زيد (قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ) هو ابن الحويرث (قال^(١): أَتَيْنَا إِلَى النَّبِيِّ) ولا بن عساكر: «قال: أتيت النَّبِيَّ» (مِنْ اللَّهِ يَدْرِي) وَنَحْنُ شَبَبَةٌ (بفتحات جمع شاب^(٢)) (مُتَقَارِبُونَ) فِي السَّرِّ (فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً) وسقط «يومًا» لابن عساكر وأبي الوقت (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَفِيقًا) بالفاء، من الرَّفَق، كذا في الفرع كأصله^(٣)، وفي غيره: «رفيقًا» بالقاف، أي: رفيق القلب (فَلَمَّا ظَنَّ) بِإِلَهِهِ (أَنَا قَدْ اسْتَهَيْنَا أَهْلَنَا) بفتح اللام (أَوْ قَدْ اسْتَقْنَا) بالشك من الرَّاوي، ولأبي الوقت وابن عساكر: «وقد اشتقنا» أي: إليهم بواو العطف (سَأَلْنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا، فَأَخْبَرَنَا قَالَ) بِإِلَهِهِ (وَفِي نَسْخَةٍ: «فقال»): (ازجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ) وفي رواية: «أهاليكم» (فَأَقِيمُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ) شرائع الإسلام (وَمُرُوهُمْ) بما أمرتكم (وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْفَظُهَا أَوْ لَا أَحْفَظُهَا) شك من الرَّاوي (وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّزْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ) ليس قاصرًا على وصولهم إلى أهلهم، بل يعم جميع أحوالهم منذ^(٤) خروجهم من عنده^(٥).

وهذا الحديث - كالذي بعده - ثابتٌ هنا في رواية أبي الوقت، وعزا ثبوتهما في الفرع كأصله^(٦) لرواية الحَمْوِي، وسقوطهما لأبي ذرٍّ، وقد سبق في الباب السابق بنحوه [ج: ٦٢٨] ويأتي إن شاء الله تعالى في «باب خبر الواحد» [ج: ٧٢٦٤].

(١) «قال»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): «المصباح»: شَبَّ الصَّبِيُّ يَشْبُ - من «باب صَرَبَ» - شَبَابًا وَشَبَبَةً، وهو شابٌ، وذلك سنٌ قبل الكهولة، وقوم شَبَّانٌ؛ مثل: فَارِسٌ وَفُرْسَانٌ، وَالْأُنثَى: شَابَّةٌ، والجمع: شَوَابٌ؛ مثل: دَابَّةٌ وَدَوَابٌّ، و«الكَهْلُ» مَنْ جَاوَزَ الثَّلَاثِينَ وَوَحَظَهُ الشَّيْبُ، وقيل: مَنْ بَلَغَ الْأَرْبَعِينَ، وعن ثعلب في قوله تعالى: ﴿وَكَهْلًا﴾ [آل عمران: ٤٦] ابن ثلاثين سنة، والجمع: كُهُولٌ.

(٣) «كأصله»: ليس في (م).

(٤) في (م): «من».

(٥) في هامش (ج): قوله: «منذ خروجهم» يجوز رفع «خروج» وجزه، قال في «الهمع»: ويجوز وقوع مصدرٍ بعد «مُذَّ» و«مُنْذُ» نحو: «ما رأيته مُذَّ قُدُومُ زَيْدٍ» بِالرَّفْعِ وَالْجَزْ، وهو على حذف زمانٍ؛ أي: مُنْذُ زَمَنٍ قُدُومُ زَيْدٍ. انتهى. والمشهور أنَّهما حينئذٍ ظرفان مضافان إلى المصدر بتقدير «زمان» أو مبتدآن لا ظرفان، والمصدر بعدهما مبتدأ مقدر الخبر، أو فاعل بفعل محذوف، والجملة مضافة لهما بتقدير «زمان» أيضًا، فتدبر.

(٦) «كأصله»: ليس في (م).

٦٣٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ: أَدْنُ ابْنُ عُمَرَ فِي لَيْلَةِ بَارِدَةٍ بَضْجَنَانٍ، ثُمَّ قَالَ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِهِ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوِ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وللأربعة: «حَدَّثَنَا» (يَحْيَى) الْقَطَّان ١٢٩٥/١د
 (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بضم العين فيهما^(١) (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر
 (قَالَ: أَدْنُ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطاب (فِي لَيْلَةِ بَارِدَةٍ بَضْجَنَانٍ) بضادٍ معجمة مفتوحة وجيم ساكنة
 ونونين بينهما ألف، على وزن «فعلان» غير منصرف: جبيل^(٢) على بريدٍ من مكة (ثُمَّ قَالَ)
 أي: ابن عمر: (صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، فَأَخْبَرَنَا) أي: ابن عمر، ولأبوي ذرٍّ والوقت: «وأخبرنا» (أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ) وللأصيلي: «أَنَّ النَّبِيَّ» (مِنْهُ ﷺ) كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ، ثُمَّ يَقُولُ عطفًا على
 «يُؤَذِّنُ» (عَلَى إِثْرِهِ) بكسر الهمزة وسكون المثلثة^(٣)، وبفتحهما، بعد فراغ الأذان، وفي حديث
 مسلم: يقول في آخر أذانه: (أَلَا) بتخفيف اللام مع فتح الهمزة (صَلُّوا فِي الرَّحَالِ) بالحاء
 المهملة جمع «رَحَلٍ» (فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوِ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ) «فعيلة» بمعنى «فاعلة» وإسناد
 المطر إليها مجاز^(٤)، وليست بمعنى «مفعولة» أي: ممطرٌ فيها؛ لوجود الهاء في قوله:
 «مطيرة» إذ لا يصحُّ ممطرة/ فيها، وليست «أو» للشكِّ بل للتنويع، وفيه: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ ١٧/٢
 البرد والمطر عذرٌّ بانفراده، لكن في رواية: «كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتَ مَطَرٍ
 يَقُولُ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ»، فلم يقل: في سفرٍ، وفي بعض طرق الحديث عند أبي داود: نادى
 منادي رسول الله ﷺ في المدينة في اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ وَالْغَدَاةِ الْقَرَّةَ^(٥)، فصرَّح بأنَّ ذلك في

(١) في هامش (ج): وهو ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب؛ كما تقدّم.

(٢) في (د): «جبيل».

(٣) في (ص): «وفتح المثلثة» وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «وفتح المثلثة» كذا في النسخ، وصوابه: وسكون المثلثة بدليل ما بعده. وزاد في هامش (ج): ثُمَّ رَأَيْتُهُ كَذَلِكَ فِي نَسَخَةٍ عَلَى الصُّوَابِ.

(٤) في هامش (ج): قال الكرماني: إذ «اللَّيْلُ» ظرفٌ له لا فاعل، قال: وللعلماء في نحو: «أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلُ» أقوالٌ أربعة: مجازٌ في الإسناد، أو في «أَنْبَتَ» أو في الرَّبِيعِ وَسَمَاءُ السَّكَاكِيِّ استعارةٌ بالكناية، أو المجموع مجازٌ عن المقصود، وذكر الإمام الرَّاظِي أَنَّهُ الْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ.

(٥) في هامش (ج): «الْقَرُّ» بالضم: البَرْدُ، أو يختصُّ بالشَّتَاءِ، وَيُؤْمَرُ مَقْرُورٌ وَقَرٌّ بَارِدٌ، وَلِلَّيْلَةِ قَرَّةٌ وَقَدْ قَرَّ يَقْرُ - مُثْلَثَةُ الْقَافِ - «قاموس» وفي «المصباح»: قَرَّ الْيَوْمُ قَرًّا: بَرَدَ، وَالْأَسْمُ: الْقَرُّ - بِالضَّمِّ - فَهُوَ «قَرٌّ» - تَسْمِيَةٌ بِالمصدر - وَ«قَارٌّ» عَلَى الْأَصْلِ؛ أَي: بَارِدٌ، وَلِلَّيْلَةِ قَرَّةٌ وَقَارَّةٌ.

المدينة ليس في سفرٍ، فيحتمل أن يُقال: لَمَّا كَانَ السَّفَرُ لَا يَتَأَكَّدُ^(١) فِيهِ الْجَمَاعَةُ، وَيَشُقُّ
الاجتماع لأجلها اكتفى فيه بأحدهما بخلاف الحضر، فَإِنَّ الْمَشَقَّةَ فِيهِ أَخْفُ، وَالْجَمَاعَةُ فِيهِ
أَكْثَرُ، وَظَاهِرُهُ التَّخْصِصُ بِاللَّيْلِ فَقَطْ دُونَ النَّهَارِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَصْحَابُ فِي الرِّيحِ فَقَطْ دُونَ
الْمَطَرِ وَالْبَرْدِ، فَقَالُوا فِي الْمَطَرِ وَالْبَرْدِ: إِنَّ كِلَا مَنِهْمَا عَذْرٌ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَفِي الرِّيحِ الْعَاصِفَةِ:
عَذْرٌ فِي اللَّيْلِ فَقَطْ، جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَالتَّوَيْ^(٢). فَإِنْ قُلْتَ: فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقِ فِي
«بَابِ الْكَلَامِ فِي الْأَذَانِ» [ح: ٦١٦]: «فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَمَرَهُ^(٣) أَنْ يَنَادِيَ:
الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ»، وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ يُقَالُ بَدَلًا مِنْ^(٤) الْحَيْعَلَةِ، وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ هُنَا أَنَّهُ
بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْأَذَانِ، فَمَا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؟ أَجِيبُ بِجَوَازِ الْأَمْرَيْنِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي
«الْأَمِّ» لِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكُلِّ مَنِهْمَا، وَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ» الرُّخْصَةُ لِمَنْ
أَرَادَهَا، وَ«هَلُمُّوا إِلَى الصَّلَاةِ»^(٥) النَّدْبُ لِمَنْ أَرَادَ اسْتِكْمَالَ الْفَضِيلَةِ، وَلَوْ تَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ. وَفِي
حَدِيثِ جَابِرِ الْمُرَوِّىِّ فِي «مُسْلِمٍ» مَا يُوَيِّدُ ذَلِكَ، وَلَفْظُهُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ
فَمُطِرْنَا، فَقَالَ: «لِيَصِلْ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ» وَقَدْ تَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ: «مَنْ شَاءَ» أَنَّ أَمْرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِقَوْلِهِ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ» لَيْسَ أَمْرٌ عَزِيمَةٌ حَتَّى لَا يَشْرَعَ لَهُمُ الْخُرُوجُ إِلَى الْجَمَاعَةِ، وَإِنَّمَا
هُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَشِيئَتِهِمْ، فَمَنْ شَاءَ صَلَّى فِي رَحْلِهِ، وَمَنْ شَاءَ خَرَجَ إِلَى الْجَمَاعَةِ^(٦).

(۱) فی (ص): «تأکد».

(٢) في هامش (ج): وعبارته في «المنهاج» مع «شرحه»: «ولا رخصة في تركها - أي: الجماعة - وإن قلنا: إنها سنة؛ لتأكيدها، إلا لعذر عام؛ كمطر وثلج وبرد يبل كلَّ منهما ثوبه، أو كان البرد كباراً يؤذي ليلاً أو نهاراً، أو ريح عاصفة - أي: شديدة - أي: ريح نادرة، أو ظلمة شديدة بالليل، أو وقت الصُّبح - كما بحثه الإسنوي - لأنَّ المشقة فيه أشدُّ منها في المغرب، بخلاف النَّهار، وكذا وُحِّلَ شديدٌ - على الصَّحيح، ليلاً كان أو نهاراً - كالمطر، بل هو أشقُّ غالباً. انتهى باختصار.

(٣) في هامش (ج): قوله: «فَأَمَرَهُ» تقدّم التنبيه على أنّ في هذا الحديث شاهداً لدخول الفاء في جواب «لَمَّا» وإليه ذهب ابن مالك، وخالفه ابن هشام فذكر في مبحث «حتى» والفاء أنّ ذلك لم يثبت، قال: وأما قوله: «فَلَمَّا جَعَلَهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ» [لقمان: ٣٢] فالجواب محذوف؛ تقديره: انقسموا قسمين؛ فمنهم مُقْتَصِدٌ ومنهم غير ذلك.

(٤) في غير (ص) و(م): «عن».

(٥) في هامش (ج): هو معنى «حيّ على الصّلاة» وقد تقرّر - كما في «التّقرّب» وغيره - أنّ «هَلَمْ» اسمُ فعلٍ في لغة الحجازيّين، فلا يبرزُ فاعلها؛ نحو: «هَلَمْ شَهِدَاكُمْ» [الأنعام: ١٥٠] أي: هاتوا شهداءكم، وقربوا شهداءكم، «وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلَمْ إِلَيْنَا» [الأحزاب: ١٨] وفعلٌ في لغة التّميميّين، فيقولون: هَلَمْيْ هَلْمَا هَلُمُوا هَلْمُمْ.

(٦) قوله: «وقد تبين بقوله: من شاء أن أمره... ومن شاء خرج إلى الجماعة» ليس في (م).

٦٣٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ فَجَاءَهُ بِلَالٌ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ خَرَجَ بِلَالٌ بِالْعَنْزَةِ حَتَّى رَكَزَهَا بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) وفي رواية: «(إسحاق بن منصور)» وجزم به خلف في «الأطراف» له (قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ) بفتح العين المهملة وإسكان الواو^(١) (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ) بضمّ العين المهملة وفتح الميم آخره سينٌ مُهملةٌ/ مصغراً^(٢) (عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ) بتقديم الجيم المضمومة على المهملة المفتوحة (عَنْ أَبِيهِ) أبي جحيفة وهب بن عبد الله^(٣) السَّوَّائِيَّ^(٤) (قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) حال كونه (بِالْأَبْطَحِ) مكانٌ بظاهر مكة معروف (فَجَاءَهُ بِلَالٌ) المؤذّن (فَأَذَنَهُ) بالمدّ، أي: أعلمه (بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ خَرَجَ بِلَالٌ) ولأبي الوقت: «ثُمَّ أُخْرِجَ» (بِالْعَنْزَةِ)^(٥) بفتح النون أطول من العصا، وهمزة «أُخْرِجَ» بالضمّ مبنياً للمفعول (حَتَّى رَكَزَهَا بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَبْطَحِ) ستره (وَأَقَامَ) بلالٌ (الصَّلَاةَ).

١٩ - بَابٌ: هَلْ يَتَّبِعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهُ هَهُنَا وَهَهُنَا، وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ؟

وَيُذَكِّرُ عَنْ بِلَالٍ أَنَّهُ جَعَلَ إِضْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَجْعَلُ إِضْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَذَّنَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ، وَقَالَ عَطَاءٌ: الْوُضوءُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ.

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين (هَلْ)^(٦) يَتَّبِعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهُ) بِالمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ وَالمُثَنَّاَتَيْنِ الْفَوْقِيَّتَيْنِ وَالمُوحَّدةِ الْمُشَدَّدةِ الْمَفْتُوحَاتِ، مِنَ التَّتَبُّعِ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «يَتَّبِعُ» بضمّ أوله وإسكان المُثَنَّاةِ

(١) في هامش (ج): بعدها نونٌ.

(٢) في هامش (ج): اسمه عُقْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَسْعُودِيُّ الْكُوفِيُّ.

(٣) في هامش (ج): «وَهَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّوَّائِيُّ» بضمّ المهملة والمدّ، ويُقال: اسم أبيه وهبٌ أيضاً، أبو جُحَيْفَةَ، مشهورٌ بكُنْيَتِهِ، ويقال له: وَهَبُ الْخَيْرِ، صحابيٌّ معروفٌ، وَصَحِبَ عَلِيًّا، ومات سنة أربع وسبعين «تقريب».

(٤) في هامش (ج): «السَّوَّائِيُّ» بضمّ السين المهملة وتخفيف الواو وكسر الهمزة بعد الألف، إلى سُوءَاءَةٍ - بِالضَّمِّ والتَّخْفِيفِ والمدّ - ابن عامر بن صَعْصَعَةٍ؛ بطن كبير، كذا في «اللُّبِّ» وغيره.

(٥) في هامش (ج): «الْعَنْزَةُ» محرّكة: عصاً أقصرُ مِنَ الرُّمَحِ، ولها زُجٌّ في أسفلِهَا؛ أي: حديدَةٌ.

(٦) في هامش (ج): قوله: «هَلْ» هي في الموضعين بمعنى «قَدْ» كما في قوله تعالى: «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ؟» [الإنسان: ١].

الفوقية وكسر الموحدة من الاتباع، و«المؤذن»: فاعل، و«فاه»: مفعوله (هَهْنًا وَهَهْنًا) ^(١) أي: جهتي ^(٢) اليمين والشمال، وعند أبي عوانة في «صحيحه» من رواية عبد الرحمن بن مهدي ^(٣): فجعل يتتبع بفيه يمينًا وشمالًا، وأعرّب البرماوي - كالكرماني - «المؤذن» بالنصب، و«فاه» بدلًا منه ^(٤)، والفاعل الشخص مُقدَّرًا، قال: ليطابق قوله في الحديث [ح: ٦٣٤]: «فجعلت أتتبع فاه». انتهى. وتُعقَّب ^(٥) بأنَّ فيه من التَّكْلُف ^(٦) ما لا يخفى ^(٧)، وليست المطابقة بلازمة، وجعل غير اللازم لازمًا لا يخفى ما فيه (وَهَلْ يَلْتَفِتُ) المؤذن برأسه (فِي الْأَذَانِ) يمينًا وشمالًا؛ أي ^(٨): في حيلتيه.

(وَيُذَكِّرُ) بضم الياء وفتح الكاف بصيغة التمرّض فيما ^(٩) رواه عبد الرزاق وغيره عن سفيان (عَنْ بِلَالٍ) المؤذن (أَنَّهُ جَعَلَ) أنمّلتني (إِضْبَعِيهِ) ^(١٠) مسبّحتيه (فِي) صماخي ^(١١) (أُذِّنِيهِ) ليعينه ذلك على زيادة رفع صوته، أو ليكون علامةً للمؤذن ليعرف من يراه على بعدٍ أو كان به صممٌ أنّه

(١) في هامش (ج): قوله: «هَهْنًا» «ها» حرف تنبيه، و«هنا» اسمُ إشارة للمكان القريب، وهو لازم الظرفية، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ، ويُجرُّ ببعض الحروف؛ كما هو شأن لازم الظرفية.

(٢) في غير (ب) و(س): «جهتا».

(٣) في هامش (ج): هو أبو سعيد البصري العنبري مولاهم، ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه، من التاسعة، مات سنة ١٩٨ وله ثلاث وسبعون سنة «تقريب».

(٤) في هامش (ج): بدلُ بعضٍ من كُلِّ.

(٥) في هامش (ج): المتعقَّب هو العيني.

(٦) في غير (ب) و(س): «التَّكْلِيف».

(٧) في هامش (ج): قوله: «وتُعقَّب...» إلى آخره، المتعقَّب هو العيني، وقد يجاب بأنّه حيث ثبتت الرواية بالنصب تعيّن تخريجها على ما تقتضيه قواعد العربية.

(٨) «أي»: مثبت من (ب) و(س).

(٩) في (م): «مما».

(١٠) في هامش (ج): تقدّم أنّ في «الإصبع» عشر لغات: تثليث الهمزة مع تثليث الباء، والعاشر: «أُضْبُوع» مثل: «عُضْفُور» والمشهورُ كسر الهمزة وفتح الباء، وهي التي ارتضاها الفُصَحَاءُ، و«الأنملة» المُقَدَّة مِنَ الأصابع، وبعضهم يقول: «الأنامل» رؤوس الأصابع، وعليه قول الأزهري: «الأنملة» المِفْصَلُ الَّذِي فِيهِ الظُّفْرُ، وهي بفتح الهمزة، وفتح الميم أكثر من ضمّها، وابنُ قتيبة يجعل الضمّ من لَحْنِ العوَامِ، وبعض المتأخرين من النُّحَاةِ حكى تثليث الهمزة مع تثليث الميم، فتصير سبع لغات. انتهى من «المصباح».

(١١) في هامش (ج): قوله: «الصَّمَاخ» بالكسر: خَزَقُ الْأُذُنِ «قاموس».

يؤذن، ورواه أبو داود، ولفظ ابن ماجه من حديث سعدِ القَرَظ^(١): «أنه ينشد يرمي أمر بلا لا أن يجعل إصبعيه في أذنيه». لكن في إسناده ضعف، وهو عند أبي عوانة عن مؤمل^(٢) عن سفيان، وله شواهد.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطّاب ممّا^(٣) رواه^(٤) عبد الرزّاق وابن أبي شيبة من طريق نُسَيْر - بالثّون والمهملة مُصَغَّرًا - ابن دُغْلُوق؛ بالذّال المعجمة المضمومة وسكون العين المهملة وضَمّ اللّام، عنه/ (لَا يَجْعَلُ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ) المراد بالأصبع - كالسّابقة - الأنملة، فهو من ١٨/٢ باب إطلاق الكلّ وإرادة الجزء، وعبر في الأوّل بقوله: «ويذكر» بصيغة التّمرّض^(٥)، وفي الثّاني بالجزم ليفيد أنّ ميله إلى عدم جعل إصبعيه في أذنيه، فلله درّه من إمام ما أدقّ نظره!

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) النّخعي ممّا رواه ابن أبي شيبة في «مُصَنَّفِهِ» عن جرير عن منصور عنه: (لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْذَنَ) المؤذن وهو (عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ) نعم يُكْرَهُ للمحدث حدثاً أصغر لحديث التّرمذي مرفوعاً: «لا يؤذن إلّا متوضّئاً» وفي إسناده ضعف، وقال الشّافعي في «الأمّ»^(٦): ويكره الأذان بغير وضوء، ويجزئ إن فعل. انتهى. وللجنب أشدّ كراهةً لغلظ الجنب، والإقامة أغلظ من الأذان في الحدث والجنب لقربها من الصّلاة.

(وَقَالَ عَطَاءٌ)^(٧) هو ابن أبي رباح ممّا وصله عبد الرزّاق عن ابن جريج عنه: (الوضوء) للأذان/ (حَقٌّ) ثابت في الشّرع (وَسُنَّةٌ) مسنونة، هو من الصّلاة، هو فاتحة الصّلاة.

(١) في هامش (ج): «سَعْدُ الْقَرَظُ الصّحابي، تَجَرَّ فيه فَرِيحٌ، فَلَزِمَهُ فَاضْيَفَ إِلَيْهِ، وَالْقَرَظُ محرّكة: وَرَقُ السّلم أو ثَمَرُ السّنط، وَيُغْتَصَرُ منه الْأَقَاقِيَا قاموس».

(٢) في هامش (ج): «مُؤْمَلٌ بالهمز على صيغة اسم المفعول، بوزن «مُعْظَم».

(٣) في (د): «فيما».

(٤) في نسخة في هامش (د): «وصله».

(٥) في غير (ص): «بالتّمرّض».

(٦) في الأمّ: ليس في (د).

(٧) في هامش (ج): قوله: «وَقَالَ عَطَاءٌ...» إلى آخره، الصّحيح أنّه إذا صَدَرَ مِنَ الصّحابي: «السّنة كذا» أو «مِنَ السّنة كذا» يكون مرفوعاً، فإذا صدر مِنَ الثّابعي ينبغي أن يكون مُرْسَلًا، والصّحيح أنّه موقوف؛ كما نقله التّووي في «شرح المهدّب» وقد روى البيهقي عن وائل بن حُجر مرفوعاً: «حَقٌّ وَسُنَّةٌ أَلَّا يُؤْذَنَ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ» وروى التّرمذي عن أبي هريرة مرفوعاً: «لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضّئاً» وهما ضعيفان. انتهى «برهان».

(وَقَالَتْ عَائِشَةُ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّا وَصَلَهُ مُسْلِمٌ وَيُؤَيَّدُ^(١) قَوْلَ النَّخَعِيِّ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ) سَوَاءً كَانَ عَلَى وَضوءٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ لِأَنَّ الْأَذَانَ ذِكْرٌ، فَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ الْوَضوءُ وَلَا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ كَمَا لَا يُشْتَرَطُ لِسَانِ الْأَذْكَارِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَلْحَقُ الْأَذَانَ بِالصَّلَاةِ لِمَخَالَفَتِهَا حُكْمَهُ فِيهِمَا، وَمِنْ ثَمَّ عُرِفَتْ مَنَاسِبَةُ ذِكْرِهِ لِهَذِهِ الْآثَارِ عَقِبَ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ، وَأَدْنَى الْمَنَاسِبَةِ كَافٍ، وَلَا خْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِيهَا ذِكْرُهَا بِلَفْظِ الاسْتِفْهَامِ^(٢) وَلَمْ يَجْزَمْ^(٣).

٦٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ رَأَى بِلَالًا يُؤَذِّنُ فَجَعَلْتُ أَتَتَّبِعُ فَاهُ هَهُنَا وَهَهُنَا بِالْأَذَانِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْفَرِيَابِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ) بَضْمُ الْجِيمِ (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي جُحَيْفَةَ، وَهَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (أَنَّهُ رَأَى بِلَالًا) الْمُؤَذِّنَ (يُؤَذِّنُ) قَالَ أَبُو جُحَيْفَةَ: (فَجَعَلْتُ أَتَتَّبِعُ فَاهُ هَهُنَا وَهَهُنَا بِالْأَذَانِ) أَيُّ: فِيهِ، وَلِـ«مُسْلِمٍ»: «فَجَعَلْتُ أَتَتَّبِعُ فَاهُ هَهُنَا وَهَهُنَا يَمِينًا وَشِمَالًا، يَقُولُ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» فِيهِ تَقْيِيدُ الِالْتِفَاتِ فِي الْأَذَانِ، وَأَنَّ مُحَلَّهُ عِنْدَ الْحَيْعَلَتَيْنِ، أَيُّ: مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلِ صَدْرِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ وَقَدَمِيهِ عَنْ مَكَانِهِمَا، وَأَنْ يَكُونَ الِالْتِفَاتُ يَمِينًا فِي الْأُولَى وَشِمَالًا فِي الثَّانِيَةِ، وَفَائِدَتُهُ تَعْمِيمُ النَّاسِ بِالِاسْمَاعِ، قَالَ فِي «الْمَدُونَةِ»: وَأَنْكَرَ مَالِكٌ دَوْرَانَهُ لَغَيْرِ الْإِسْمَاعِ.

٢٠ - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: فَاتَتَّنَا الصَّلَاةُ

وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ أَنْ يَقُولَ: فَاتَتَّنَا الصَّلَاةُ، وَلَكِنْ لِيَقُلَ: لَمْ نُذْرِكْ. وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحُّ.

(بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: فَاتَتَّنَا الصَّلَاةُ) أَيُّ: هَلْ يُكْرَهُ أَوْ^(٤) لَا؟

(وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ) مُحَمَّدٌ مِمَّا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (أَنْ يَقُولَ) الرَّجُلُ: (فَاتَتَّنَا الصَّلَاةُ)

(١) فِي (د): «وَيُؤَيَّدُهُ».

(٢) فِي هَامِشٍ (ص): قَوْلُهُ: «بِلَفْظِ الاسْتِفْهَامِ...» إِلَى آخِرِهِ؛ أَيُّ: وَهُوَ «هَلْ»، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، لَكِنْ قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: إِنَّ «هَلْ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِمَعْنَى «قَدْ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ﴾ [الْإِنْسَانُ: ١].

(٣) فِي هَامِشٍ (ج): قَوْلُهُ: «وَلَا خْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِيهَا ذِكْرُهَا بِلَفْظِ الاسْتِفْهَامِ»..... ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ﴾ [الْإِنْسَانُ: ١].
انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ.

(٤) فِي (ب) وَ(س): «أَوْ».

وسقط لفظ «الصلاة» لغير أبي ذرٍّ (وَلَكِنْ لِيَقُلْ) وللأربعة: «وليقل»: (لَمْ نُذَرِكْ) فيه نسبة عدم الإدراك إليه بخلاف «فاتتنا» قال البخاريُّ رادًّا على ابن سيرين: (وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ) المطلق للفوات (أَصَحُّ) أي: صحيح بالنسبة إلى قول ابن سيرين، فإنه غير صحيح لثبوت النَّصِّ بخلافه، و«أفعل»^(١) قد تُذكر ويُراد بها التَّوضيح لا التَّصحيح^(٢)، و«قول»: مرفوعٌ مبتدأٌ خبره: «أصحُّ».

٦٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ سَمِعَ جَلْبَةَ الرِّجَالِ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ؟» قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَيْنٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بفتح الشَّين المعجمة وسكون المُنَّةاة التَّحْتِيَّة بعدها مُوحَّدة، ابن عبد الرَّحْمَنِ النَّحْوِيُّ^(٣) (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة الحارث بن ربعي^(٤) (الأنصاري) (قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم (نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ) وفي رواية: «مع رسول الله» (ﷺ) إِذْ سَمِعَ جَلْبَةَ الرِّجَالِ) بفتح الجيم وتاليها، أي: أصواتهم حال حركاتهم، وسمَّى منهم الطَّبْرانيُّ في روايته^(٥): أبا بكرة، ولكريمة

(١) في هامش (ج): قوله: «وَأَفْعَل...» إلى آخره لا يخفى ما فيه، والمقرَّر أنَّ «أفعل» التَّفْضِيل يقتضي اشتراك المفضَّل والمفضَّل عليه في أصلِ الحَدَث، وزيادة المفضَّل عليه، وقد يُؤوَّل «أفعل» بما لا تفضيل فيه، أو قُصِد به زيادة مطلق؛ كقولهم: «الناقص والأشجُّ أعْدَلَا بني مروان» أي: عادِلاهم، لا أنَّهما لم يشركما أحدٌ من بني مروان في العدل، ويحتمل أن يراد به زيادةٌ مطلقة، و«الناقص» هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، و«الأشجُّ» عمر بن عبد العزيز؛ لَشَجَّة بوجهه.

(٢) في هامش (ج): قوله: «ويُراد بها - أي: بـ «أفعل» - التَّوضيح لا التَّصحيح» كذا في النُّسخ، وعبارة العيني: وليس المراد منه - أي: من قول البخاري: أصحَّ - أفعل التَّفْضِيل؛ لأنَّه إذا أُريد به التَّفْضِيل يلزم أن يكون قولُ ابن سيرين صحيحًا، وقولُ النَّبِيِّ ﷺ أصحَّ منه، وليس كذلك، وإنَّما المراد بـ «الأصحَّ» الصَّحِيح؛ لأنَّه قد يُذكر «أفعل» ويراد به التَّوضيح، لا التَّفْضِيل. انتهى فليتأمل.

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «النَّحْوِيُّ» نسبةٌ إلى نحوه؛ بطَّن من الأزْد، لا إلى علم النَّحو. انتهى «تقريب».

(٤) في هامش (ج): بكسر الرَّاء وسكون الموحَّدة وكسر العين المهملة وتشديد المُنَّةاة التَّحْتِيَّة «ترتيب».

(٥) في (م): «رواية».

والأصيلي: «جلبة رجال» (فَلَمَّا صَلَّى) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (قَالَ: مَا شَأْنُكُمْ؟) بالهمزة، أي: ما حالكم حيث وقع منكم الجلبة؟ (قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: (فَلَا) ولأبي ذَرٍّ: «لا» (تَفْعَلُوا) أي: لا تستعجلوا، وعَبَّرَ بلفظ «تفعلوا»^(١)؛ مبالغة في النهي عنه^(٢) (إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ) جمعة أو غيرها (فَعَلَيْنَا السَّكِينَةَ) بباء^(٣) الجرِّ، واستشكل دخولها البرماوي - كالزركشي وغيره - لأنه يتعدى بنفسه، قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]^(٤) وأجيب بأن أسماء الأفعال وإن كان حكمها في التعدّي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها إلا أن^(٥) الباء تُزاد في مفعولها كثيراً نحو: «عليك به» لضعفها في العمل، فتتعدى^(٦) بحرفٍ عادته إيصال اللّازم إلى المفعول، قاله الرّضوي وغيره فيما نقله البدر الدّماميني، وفي الحديث الصّحيح: «عليكم برخصة الله»، «فعليه بالصّوم» [ح: ١٩٠٥]، و«عليكم بقيام الليل»، وفي رواية ابن عساكر والأصيلي: «فعليكم السّكينة» بالنّصب^(٧) بـ «عليكم» على الإغراء، وجوّز^(٨) الرّفيع على الابتداء، والخبر سابقه، والمعنى: عليكم بالتّأني^(٩) والهيئة^(١٠) فإذا فعلتم ذلك (فَمَا أَذْرَكْتُمْ) مع الإمام من الصّلاة (فَصَلُّوا) معه (وَمَا فَاتَكُمْ) منها (فَاتِمُوا) أي: أكملوا وحدكم، وبقيّة المباحث تأتي في التّالي إن شاء الله تعالى.

(١) في هامش (ج): أي: لا بلفظ الاستعجال «كرمانّي».

(٢) في هامش (ج): أي: وتركه.

(٣) في (د): «باء»، وهو تصحيّف.

(٤) في هامش (ج): قوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] فـ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ اسمُ فعل، وفاعله مستترٌ فيه وجوباً، و﴿أَنْفُسُكُمْ﴾ مفعولٌ به على حذف مضاف؛ أي: الزموا شأن أنفسكم، واختلّف في الضمير المتّصل بها وبأخواتها؛ فالصّحيح أنّه في موضع جرٍّ كما كان قبل نقل الكلمة إلى الأفراد، وفي المسألة كلامٌ طويل.

(٥) في (ص): «لأنّ».

(٦) في (د): «فيتعدى»، وفي (ص): «فتعمد»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): «فَتُعَمَدُ» عمَدَت الحائظ عمداً: دعمته، وأعمدته؛ بالالف، والثلاثي من «باب عِلِمَ» وحكي فتح الميم في الماضي والمضارع، وعبارة «التّقريب»: عمَدَت الشّيءَ وله وإليه، أعمد - بالكسر - قصدت، والشّيء: أقمته، وفي «مختصر الأساس»: عمَدَ الحائظ ودَعَمَهُ: جعلَ له ما يُعْتَمَدُ عليه.

(٧) في (ص) و(م): «فالنّصب».

(٨) في (د): «وجواز».

(٩) في هامش (ج): «التّأني» عدمُ العَجَلَة.

(١٠) في هامش (ج): «يمشي على هيئة» أي: برفقٍ من غير عجلة، وأصلها الواو، هان الشّيء يهونُ هَوْنًا - من «باب قال» - لَانَّ وسَهْلٌ، وفي التّنزيل: ﴿تَسْهَوْنَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣] أي: رفقاً وسكينة.

ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وبصري، وفيه: التَّحْدِيثُ والعِنْعِنَةُ والقَوْلُ، وأخرجه المؤلف أيضًا في الباب اللاحق [ح: ٦٣٦]، ومسلم في «الصَّلَاة».

٢١ - بَابُ: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَيَاتِ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ

وَقَالَ: «مَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا». قَالَ أَبُو قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

هذا (بَابُ) بالتَّنوين، فيه ذكر (لَا يَسْعَى) ^(١) الرَّجُلُ (إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَيَاتِ) ولأبي ذَرٍّ: «ولياتها» (بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ) هل بين الكلمتين فرق، أو هما بمعنى واحد وذكر الثاني تأكيداً للأول؟ ويأتي ما فيه قريباً - إن شاء الله تعالى - وقد سقطت هذه الترجمة من رواية الأصيلي، وكذا من رواية أبي ذَرٍّ عن غير ^(٢) السَّرْحَسِيِّ، وصَوَّب ثبوتها لقوله فيها: قاله أبو قتادة؛ لأنَّ الضَّمير يعود على ما ذُكر في الترجمة، بخلاف سقوطها فإنه يعود على المتن السابق، ويلزم منه تكرار أبي قتادة من غير فائدة لأنَّه ساقه عنه، ووقع عند البرماوي - كغيره - وهو رواية الأربعة: «(باب: ما أدركتم فصلوا) فأسقط ^(٣) قوله «لا يسعى... إلى الوقار»، وقال: وفي بعضها: «(باب فلياتها بالسكينة والوقار)» (وَقَالَ) بِإِلَافَةٍ: «(مَا أَذْرَكْتُمْ) من الصَّلَاة، أي ^(٤): مع الإمام (فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ) منها (فَأَتِمُّوا، قَالَ) أي: المذكور (أَبُو قَتَادَةَ) راوي حديث الباب السابق (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

٦٣٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ) هو مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَنِ بن أبي ذَيْبٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّد بن مسلم ابن شهابٍ (عَنِ سَعِيدِ بْنِ

(١) في هامش (ج): قوله: «فيه ذكر لَا يَسْعَى» أي: ذكر هذا اللفظ.

(٢) «غير»: ليس في (م).

(٣) في غير (ب) و(س): «فأسقطوا».

(٤) «أي»: ليس في (ص) و(م).

المُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

(و) بالإسناد السابق؛ وهو عن آدم عن ابن أبي ذئب (عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتحات؛ يعني أن^(١) ابن أبي ذئب حَدَّثَ به عن الزُّهْرِيِّ عن شيخين حَدَّثَاهُ به (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) بِرَوِّهِ (عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ) لِلصَّلَاةِ (فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ) وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْإِقَامَةَ لِلتَّنْبِيهِ بِهَا عَلَى مَا سِوَاهَا لِأَنَّهُ إِذَا نَهَى عَنْ إِيْتَانِهَا سَعِيًّا فِي حَالِ الْإِقَامَةِ، مَعَ خَوْفِهِ فَوَتْ بَعْضُهَا؛ فَقَبْلَ الْإِقَامَةِ أُولَى، وَفِي رَوَايَةٍ هَمَامٌ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَأَتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ» (وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ) أَي: بِالتَّائِي فِي الْحَرَكَاتِ وَاجْتِنَابِ الْعَبَثِ (وَالْوَقَارِ) فِي الْهَيْئَةِ كَغَضِّ الْبَصَرِ، وَخَفْضِ الصَّوْتِ، وَعَدَمِ الْاِلْتِفَاتِ، أَوِ الْكَلِمَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَالثَّانِي تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلِ، وَلِلْأَرْبَعَةِ - وَعَزَاهَا الْحَافِظُ^(٣) ابْنَ حَجَرٍ لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ -: «وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ» بِغَيْرِ مُوَحَّدَةٍ، وَيَجُوزُ فِيهِمَا الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ، كَمَا سَبَقَ أَنْفًا مَعَ جَوَابِ اسْتِشْكَالِ دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى السَّكِينَةِ الْمُتَعَدِّيِّ بِنَفْسِهِ^(٤)، وَقَوْلِ ابْنِ حَجَرٍ: لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ امْتِنَاعُ تَعْدِيَّتِهِ بِالْبَاءِ، تَعَقُّبُ الْعَيْنِيِّ بِأَنَّ نَفْيَ الْمَلَاذِمَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ^(٥). انْتَهَى. وَرَأَى^(٦) «الْوَقَارُ» فِيهَا الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ؛ كَالسَّكِينَةِ فِي أَحْوَالِهَا الثَّلَاثَةِ لِلْعَطْفِ

(١) «عَنْ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٢) «أَنَّ»: لَيْسَ فِي (د) وَ(م).

(٣) «الْحَافِظُ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ص) وَ(م).

(٤) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «الْمُتَعَدِّيُّ بِنَفْسِهِ» أَي: الْمُتَعَدِّيُّ عَامِلُهَا بِنَفْسِهِ، فِيهِ الْعِبَارَةُ تَسَامُخٌ.

(٥) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «بِأَنَّ نَفْيَ الْمَلَاذِمَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ» أَقُولُ: بَلْ هُوَ صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَفْعَالِ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ تَارَةً وَبِالْحَرْفِ أُخْرَى؛ كـ «نَصَحْتُهُ وَنَصَحْتُ لَهُ» وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ امْتِنَاعُ تَعْدِيَّتِهِ بِالْحَرْفِ، بَلْ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: كُلُّ فِعْلٍ لَا يَتَعَدَّى فَلَيْسَ أَنْ تُعَدِّيَهُ بِالْبَاءِ وَالْأَلْفِ وَالتَّشْدِيدِ. انْتَهَى. وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ التَّعْدِيَةَ بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَطْرُودَةٌ، وَمِثْلُهُ مَا فِي «الْمُصْبَاحِ»: الثَّلَاثَةُ اللَّازِمُ قَدْ يَتَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ أَوِ التَّضْعِيفِ أَوْ حَرْفِ الْجَرِّ، وَمِنْهُ مَا يُسْتَعْمَلُ لِأَزْمًا وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ أَيْضًا؛ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَجِئْتُه، وَنَقَصَ الْمَاءَ وَنَقَصْتُهُ، وَوَقَفَ وَوَقَفْتُهُ، وَزَادَ وَزَدْتُهُ، وَعِبَارَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ: «بَابُ فَعَلَ الشَّيْءَ وَفَعَلْتُ» وَعِبَارَةُ الْمُتَأَخِّرِينَ: «يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى» وَيُسْتَعْمَلُ لِأَزْمًا وَمُتَعَدِّيًّا، وَقَدْ يَجُوزُ دُخُولُ الثَّلَاثَةِ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ: نَزَلَ وَنَزَلَتْ بِهِ وَأَنْزَلَهُ وَنَزَلَتْ. انْتَهَى. لَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَتَعَدَّى بِهَا الْفِعْلُ الْقَاصِرُ: أَنَّ النَّقْلَ بِالْهَمْزَةِ قِيَاسِيٌّ فِي الْقَاصِرِ، سَمَاعِيٌّ فِي غَيْرِهِ، وَالتَّقْلِيلُ بِالتَّضْعِيفِ سَمَاعِيٌّ فِي الْقَاصِرِ وَفِي الْمُتَعَدِّيِّ لِوَاحِدٍ... إِلَى آخِرِهِ.

(٦) فِي (م): «وَأَوْ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

عليها، وذكر^(١) الإقامة تنبيهًا على غيرها؛ لأنه إذا نهى عن إتيانها مسرعًا في حال الإقامة مع خوف فوت بعضها فما قبلها أولى (وَلَا تُسْرِعُوا) بالأقدام، ولو خفتم فوات تكبيرة الإحرام أو غيرها، ولو فاتت^(٢) الجماعة بالكلية فإنكم في حكم المصلين المخاطبين بالخشوع والإجلال والخضوع، فالمقصود من الصلوة حاصل لكم وإن لم تدركوا منها شيئًا، والأعمال بالنيات، وعدم الإسراع مستلزم لكثرة الخطأ، وهو معنى مقصود بالذات وردت فيه أحاديث صحيحة، وفي «مسلم»: «فإن أحدكم إذا كان يعمد^(٣) إلى الصلوة فهو في صلاة» ففيه إشارة - كما مر - أن يتأدب بأداب الصلوة، فإن قلت: إن الأمر بالسكينة معارض بقوله تعالى في الجمعة: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] أجيب بأنه ليس المراد من الآية الإسراع، بل المراد الذهاب، أو هو بمعنى العمل والقصد؛ كما تقول: سعت في أمري. (فَمَا أَذْرَكْتُمْ) أي: إذا فعلتم ما أمرتكم به من السكينة والوقار وعدم الإسراع/ فما أدركتم مع الإمام من الصلوة (فَصَلُّوا) معه، وقد حصلت فضيلة ٢٠/٢ الجماعة بالجزء المدرك منها (وَمَا فَاتَكُمْ) منها (فَاتِمُوا) أي: أكملوه وحدكم، كذا^(٤) في أكثر الروايات بلفظ: «فاتموا»، وفي بعضها: «فاقصوا» والأول هو الصحيح في رواية الزهري، ورواه ابن عيينة بالثاني، وبه استدلل الحنفية بأن ما أدرك^(٥) المأموم مع الإمام هو آخر صلاته، فيستحب له الجهر في الركعتين الأخيرتين، وقراءة السورة مع الفاتحة، وبالأول أخذ^(٦) الشافعية على أنها أولها، لكن^(٧)ه يقضي بمثل^(٨) الذي فاتته من قراءة السورة مع الفاتحة في الرباعية^(٩)، ولم يستحبوا

(١) في هامش (ج): نسخة: تكرار.

(٢) في (د): «فوات».

(٣) في هامش (ج): قوله: «يَعْمَدُ» قال زين العَرَب في شرح هذا الحديث: أي: يقصد. انتهى. فهو بالذال المهملة، قال في «المصباح»: عمدتُ للشيء عَمْدًا - من «باب صَرَبَ» - وعمدت إليه: قصدت. انتهى. وفي «التقريب»: عَمَدْتُ الشيء وله وإليه أَعْمَدُ - بالكسر - قصدته.

(٤) في (م): «كما».

(٥) في (د): «أدركه».

(٦) «أخذ»: ليس في (د).

(٧) في (م): «لكن».

(٨) في (د) و(م): «مثل».

(٩) نص الشافعية على أنه يقرأ الفاتحة فقط في الركعة الثالثة والرابعة.

إعادة الجهر في الأخيرتين أو ما يأتي به بعد آخرها لأن الإتمام لا يكون إلا للآخر؛ لأنه يستدعي سبق أولي، وأجابوا بأن القضاء وإن كان يُطلق على الفائت غالباً، لكنه يُطلق أيضاً على الأداء، ويأتي بمعنى الفراغ، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(١) [الجمعة: ١٠] وحينئذٍ فتحمل رواية «فاقضوا» على معنى الأداء والفراغ، وإذا^(٢) فلا تمسك بها، واستدل بقوله: «وما فاتكم فأتّموا» على أن من أدرك الإمام راعياً لم تُحسب له تلك الركعة لأنه قد فاتته^(٣) القيام والقراءة أيضاً، واختاره ابن خزيمة وغيره^(٤)، وقواه/ الشبكي، والجمهور على أنه مُدرك لها^(٥) لقوله عَلَيْهِ السَّلَام لأبي بكرة حيث ركع دون الصّف [ج: ٧٨٣]: «زادك الله حرصاً ولا تعد» ولم يأمره بإعادة تلك الركعة، وأنه يدرك فضيلة الجماعة بجزء من الصلاة وإن قلّ.

ورواة هذا الحديث الستة مدنيون إلا شيخ المؤلف فإنه عسقلاني، وفيه: التحديث والعننة، وأخرجه المؤلف في «باب المشي إلى الجمعة» [ج: ٩٠٨]، ومسلم والترمذي.

٢٢ - باب: متى يقوم الناس، إذا رأوا الإمام عند الإقامة

هذا (باب) بالتّنين يُذكر فيه (متى يقوم الناس) الطّالبون للصّلاة جماعة (إذا رأوا)^(٦) الإمام عند الإقامة لها^(٧).

٦٣٧ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي».

(١) «في الأرض» ليس في (ب) و(س).

(٢) في هامش (ج): اختلف في «إذن» فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسِمَت في المصاحف، وعن الفراء: إن عَمِلَتْ كُتِبَتْ بالألف، ولَا كُتِبَتْ بالنون؛ للفرق بينها وبين «إذا».

(٣) في (ص): «فات».

(٤) قوله: «لأنه قد فاتته القيام والقراءة أيضاً، واختاره ابن خزيمة وغيره» سقط من (د).

(٥) في (ص): «بها».

(٦) في هامش (ج) و(ص): قوله: «إذا أدركوا» كذا في بعض نسخ الشرح، والذي في نسخ الصحيح وشروحه: «إذا رأوا» من الرؤية.

(٧) في هامش (ج): قوله: «إذا رأوا الإمام عند الإقامة» لا يخفى أنه مع ذكر هذا لا معنى لذكر شيء؛ إذ المقصود بيان قيامهم إذا رأوا الإمام عند الإقامة، ألا أن يقال: إن «متى» بمعنى «قد» كما أن «هل» تكون بمعناها، وتكون «قد» للتحقيق «زكرياً».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الفراهيدي (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ) الدستوائي^(١) (قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى) ولأبي ذرٍّ: «يحيى»^(٢) بن أبي كثير» والكتابة^(٣) من جملة طرق التحديث، وهي معدودة في السند الموصول (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة الحارث بن ربعي رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) أي: ذُكِرَتِ أَلْفَاظُ الْإِقَامَةِ (فَلَا تَقُومُوا) إِلَى الصَّلَاةِ (حَتَّى تَرَوْنِي) أي: تبصروني خرجتُ، فإذا رأيتموني فقوموا؛ وذلك لثلاث يطول عليهم القيام، ولأنه قد يعرض له ما يؤخره، واختلف في وقت القيام إلى الصَّلَاة؛ فقال الشافعي والجمهور: عند الفراغ من الإقامة، وهو قول أبي يوسف، وعن مالك: أولها، وفي «الموطأ»: أنه يرى ذلك على طاقة الناس فإنَّ منهم الثَّقِيلَ والخفيف، وعن أبي حنيفة أنه^(٤) يقوم في الصَّفِّ عند «حيَّ على الفلاح»^(٥)، فإذا قال: «قد قامت الصَّلَاة» كبر الإمام لأنه أمين الشرع، وقد أخبر بقيامها فيجب تصديقه، وقال أحمد: إذا قال: «حيَّ على الصَّلَاة»^(٦).

ورواة هذا^(٧) الحديث خمسة، وفيه: التحديث والعنونة والكتابة والقول، وأخرجه المؤلف في «الصَّلَاة» [ج: ٦٣٨] أيضًا، وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

٢٣ - باب: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعِجِلًا، وَلَيَقُمُ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ

هذا (باب) بالتَّنوين (لَا يَسْعَى) الرَّجُلُ (إِلَى الصَّلَاةِ) حال كونه (مُسْتَعِجِلًا، وَلَيَقُمُ) ملتبسًا^(٨) (بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ) كذا في رواية المُستملِي، ولأبي ذرٍّ - وعزاها في «الفتح» للحموي - :

(١) في هامش (ج): بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة الفوقية ثُمَّ مَدَّ «تقريب».

(٢) «يحيى»: ليس في (ص).

(٣) في هامش (ج): قوله: «وَالكِتَابَةُ...» إلى آخره أن يكتب الشيخ لحاضر أو غائب شيئًا من حديثه بخطه أو بأمره، وهي ضربان: مجرّدة عن الإجازة، ومقرونة بنحو: أَجَزْتُكَ مَا كَتَبْتُ إِلَيْكَ، وهذا مِنَ الصَّحَّةِ والقوَّةِ كالمُبادلة المقرونة بالإجازة، وأمّا الكناية المجرّدة فالصَّحيح المشهور جوازُ الرواية بها؛ كما في «التَّقريب» و«شرحه».

(٤) «أنه»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في غير (س): «الصَّلَاة»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) في (د): «قد قامت الصَّلَاة»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٧) «هذا»: ليس في (د).

(٨) في (د) و(م): «ملتبسًا». وفي هامش (ج): قوله: «مُتَلَبِّسًا» قال في «القاموس»: تلبَّس بالأمر وبالثوب: اختلط.

«لا يقوم إلى الصَّلَاة مستعجلاً، وليقم إليها بالسَّكِينَةِ والوقار» ولأبي الوقت والأصيلي وابن عساكر: «لا يسعى إلى الصَّلَاة، ولا يقوم إليها مستعجلاً، وليقم بالسَّكِينَةِ والوقار»^(١) فجمع بين النَّهْي في السَّعْي والقيام^(٢).

٦٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ». تَابِعُهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَيْنٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بن عبد الرَّحْمَنِ النَّحْوِيُّ (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كَثِيرٍ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ) ولأبي ذَرٍّ^(٣): «النَّبِيُّ» (بِالسَّكِينَةِ) (عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ) ولأصيلي وأبوي ذَرٍّ والوقت: «وعليكم السَّكِينَةُ»^(٤) بحذف الباء، وتقدَّم الحديث قريباً [ج: ٦٣٦].

(تَابِعُهُ) أي: تابع شيبان عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ على هذه الزِّيَادَةِ (عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ) البصريُّ د٢٩٨/١د ممَّا وصله المؤلَّف في «الجمعة» [ج: ٩٠٩] وفائدة المتابعة/ التَّقْوِيَّة، وهي ساقطةٌ في رواية غير أبوي ذَرٍّ والوقت والأصيلي وابن عساكر.

٢٤ - بَابٌ: هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِإِعْلَةٍ؟

هذا (بَابٌ) بالتَّنْوِين (هَلْ يَخْرُجُ) الرَّجُلُ (مِنَ الْمَسْجِدِ) بعد إقامة الصَّلَاة (لِإِعْلَةٍ؟) كحديث^(٥). نعم يخرج كما دلَّ^(٦) عليه حديث الباب، وقول أبي هريرة المرويُّ في «مسلم» وغيره: في

(١) في هامش (ج): قوله: «لا يسعى...» إلى آخره «لا» في هذه الرواية نافية؛ لثبوت حرفِ الْعِلَّةِ في آخر «يسعى» ولثبوت الواو في «يقوم» لكنَّ النَّفْيَ هنا بمعنى النَّهْيِ.

(٢) في هامش (ج): قوله: «فَجَمَعَ بين النَّهْيِ في السَّعْيِ والقيام» الأولى أن يُقَالَ: فجمع بين النَّهْيِ عن السَّعْيِ إلى الصَّلَاة والقيام إليها مُسْتَعْجِلاً، وبين الأمرِ بالقيام إليها بالسَّكِينَةِ والوقار.

(٣) زيد في (ص) و(م): «قال»، ولم يَرْمِزْ إليها في «اليونينية».

(٤) في (ب) و(س) «بالسَّكِينَةِ»، وليس بصحيح.

(٥) في (ص): «تحدث».

(٦) في (د) و(م): «يدلُّ».

رجلٍ خرج من المسجد بعد الأذان: «أَمَّا هَذَا؛ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ» مَخْصُوصٌ بِمَنْ^(١) لَيْسَتْ لَهُ ضَرُورَةٌ لِحَدِيثِهِ الْمَرْفُوعِ الْمَرْوِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَلَفْظُهُ: «لَا يَسْمَعُ النَّدَاءَ فِي مَسْجِدِي هَذَا، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ، ثُمَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَّا مَنَافِقٌ».

٦٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ، وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَعُدِّلَتِ الصُّفُوفُ، حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ، انْتَبَظْنَا أَنْ يُكَبِّرَ انْصَرَفَ، قَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ»، فَمَكَّنَّا عَلَى هَيْئَتِنَا، حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا يَنْطِفُ رَأْسُهُ مَاءً، وَقَدْ اغْتَسَلَ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بِنِ يَحْيَى الْقُرَشِيُّ الْأَوْسِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ، ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادٍ (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ) بِفَتْحِ الْكَافِ، الْمَدَنِيُّ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ التَّابِعِيُّ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بِفَتْحِ اللَّامِ، ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّابِعِيُّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وَلِلْأَصِيلِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ» (مِنْهُ ﷺ) خَرَجَ مِنْ الْحَجَرَةِ (وَ) الْحَالُ أَنَّهُ (قَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) بِإِذْنِهِ (وَعُدِّلَتِ الصُّفُوفُ) أَيِ: سُوِّتِ (حَتَّى إِذَا قَامَ) فِي مُصَلَّاهُ (انْتَبَظْنَا أَنْ يُكَبِّرَ) تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ، وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ، وَجَوَابُ «إِذَا» الشَّرْطِيَّةُ قَوْلُهُ: (انْصَرَفَ) إِلَى الْحَجَرَةِ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ، وَ«أَنَّ» مُصَدَّرِيَّةٌ، أَيِ: انْتَبَظْنَا تَكْبِيرَهُ (قَالَ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: «وَقَالَ» (عَلَى مَكَانِكُمْ) أَيِ: اثْبَتُوا عَلَى مَكَانِكُمْ (فَمَكَّنَّا عَلَى هَيْئَتِنَا) بِفَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، أَيِ: الصُّورَةَ الَّتِي كُنَّا عَلَيْهَا مِنَ الْقِيَامِ فِي الصُّفُوفِ الْمُسَوَّاةِ، وَلِلْكَشْمِينِيَّةِ: «هَيْئَتِنَا» بِكسرِ الْهَاءِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ النُّونِ، مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ: الرَّفْقُ، وَالْأَوَّلَى أَوْجُهُ (حَتَّى خَرَجَ) فِي الصَّلَاةِ (إِلَيْنَا) مِنْ الْحَجَرَةِ حَالُ كَوْنِهِ (يَنْطِفُ) بِكسرِ الطَّاءِ وَضَمِّهَا، أَيِ: يَقْطُرُ (رَأْسُهُ مَاءً) قَلِيلًا قَلِيلًا، وَ«مَاءً»: نُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ (وَ) الْحَالُ أَنَّهُ (قَدْ اغْتَسَلَ) زَادَ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ جَنْبًا فَنَسِيتُ أَنْ أَغْتَسَلَ».

وَرَوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ السُّنَّةُ مَدَنِيَّةٌ، وَفِيهِ التَّحْدِيثُ وَالْعَنْعَنَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي

(١) فِي (م): «فَمَنْ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

«باب إذا ذكر في المسجد أنه جنبٌ فخرج كما هو^(١) ولا يتيَّم» [ج: ٢٧٥] من «كتاب الغسل»، وأخرجه مسلمٌ وأبو داود والنسائي.

٢٥ - باب: إذا قال الإمام: مَكَانَكُمْ، حَتَّى رَجَعَ انْتَظَرُوهُ

هذا (باب) بالتَّنوين يذكر فيه (إِذَا قَالَ الْإِمَامُ) للجماعة: الزموا (مَكَانَكُمْ)^(٢) حَتَّى رَجَعَ وللْكَشْمِيهَنِيِّ في رواية أبي ذَرٍّ^(٣): «حَتَّى نَرْجِعَ» بالنون قبل الرَّاء، وللأَصِيلِيِّ: «أَرْجِعَ» بالهمزة، ولأبي الوقت وابن عساكر: «يَرْجِعَ» بالْمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ، وجواب «إذا» قوله: (انْتَظَرُوهُ).

٦٤٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَسَوَّى النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَقَدَّمَ، وَهُوَ جُنُبٌ، فَقَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمْ». فَرَجَعَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً، فَصَلَّى بِهِمْ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن منصور - كما جزم به المزيُّ فيما نقله الحافظ ابن حجر وأقره - لا ابن رَاهُويَه (قَالَ: حَدَّثَنَا) وللهروي وابن عساكر: «أخبرنا» (مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابي (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو؛ بفتح العين (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم ابن شهاب (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ/ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: أُقِيمَتِ

(١) في هامش (ج): قوله: «فَخَرَجَ كَمَا هُوَ» أي: على هيئته وحاله جُنُبًا، و«ما» موصولة أو موصوفة، وهي مبتدأ، والخبر محذوف؛ أي: كالأمر الذي هو عليه مِنَ الْجَنَابَةِ، أو كحَالِهِ هو عليها مِنَ الْجَنَابَةِ؛ كما قيل في نحو: «وسَلَّمَ كما ودَّع» وعبر عنها ابن هشام بكاف المبادرة، قال ذلك إذا اتَّصَلَتْ بـ«ما» نحو: «سَلَّمَ كما يدخل» و«صَلَّى كما يدخل الوقت» ذكره ابن الخبَّاز في «النهاية» وأبو سعيد السِّيرافي وغيرهما، وهو غريب. انتهى. وفي «المنهل» عن النَّوَوِيِّ ما يتعيَّن الوقوف عليه، وجعلها الكِرْمَانِيُّ في الحديث للمقارنة؛ أي: خرج مُقَارِنًا للأمر الَّذِي هو عليه، أو للحالة الَّتِي هو عليها، وقال الكوراني: الكاف تسمَّى كاف المقارنة، وهي في الحقيقة كاف التَّشْبِيهِ، والمعنى: أَنَّ حال خروجه مُشَبَّهًا بحال وقوفه، واعترض الدَّمَامِينِيُّ كون «ما» موصولة بأنَّ فيه حذف العائد المجرور من غير شرطه، وفي «اللباب» و«شرحه»: أَنَّ «ما» كافَّة.

(٢) في هامش (ج): «مَكَانَكُمْ» اسم فعل فسرهُ النَّحْوِيُّونَ بـ«أَثْبَتُوا» وفاعله مستتر وجوبًا، وقال أبو البقاء: «مَكَانَكُمْ» ظرفٌ مبنيٌّ لوقوعه موقع الأمر؛ أي: الزموا. انتهى. وقال غيره: حركته حركة إعرابٍ، وهذان الوجهان مبنيَّان على خلافٍ في أسماء الأفعال؛ هل لها محلٌّ من الإعراب أو لا؟

(٣) «في رواية أبي ذَرٍّ»: سقط من (د).

الصَّلَاةُ) بضمّ الهمزة، بعد أن أذِنَ بِالصَّلَاةِ (فَسَوَّى) أي: فعدّل (النَّاسَ صُفُوفَهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ مِنَ الْحَجَرَةِ (فَتَقَدَّمَ) بِالصَّلَاةِ (وَهُوَ جُنُبٌ) أي: في نفس الأمر^(١)، لَا أَنَّهُمْ أَطْلَعُوا عَلَى ذَلِكَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَهُمْ، فَلَمَّا قَامَ فِي مَصَلَّاهُ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ (فَقَالَ) وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: «ثُمَّ قَالَ»: (عَلَى مَكَانِكُمْ) أي: اثبتوا فيه ولا تتفرّقوا (فَرَجَعَ) إِلَى الْحَجَرَةِ (فَاغْتَسَلَ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: «وَاغْتَسَلَ» (ثُمَّ خَرَجَ) إِلَى الْمَسْجِدِ (وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً) نُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ حَالِيَّةٌ (فَصَلَّى بِهِمْ) مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْإِقَامَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ، وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ هُنَا زِيَادَةُ نَبِّهِ عَلَيْهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ لَمْ أَرَهَا فِي الْفَرْعِ وَلَا فِي «الْيُونَنِينِ»^(٢)؛ وَهِيَ «قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ -أَي: الْبَخَارِيِّ^(٣)- إِنْ بَدَأَ لِأَحَدِنَا مِثْلَ هَذَا يَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ^(٤) النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: فَإِنَّ شَيْءً يَصْنَعُ؟ فَقِيلَ: يَنْتَظِرُونَهُ قِيَامًا أَوْ قُعُودًا، قَالَ: -أَي: الْبَخَارِيُّ- إِنْ كَانَ قَبْلَ التَّكْبِيرِ لِلْإِحْرَامِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْعُدُوا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ التَّكْبِيرِ أَنْتَظِرُوهُ حَالِ كَوْنِهِمْ قِيَامًا»^(٥).

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّلَاةِ»، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الطَّهَارَةِ» وَ«الصَّلَاةُ» أَيْضًا.

(١) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «فِي نَفْسِ الْأَمْرِ» قَالَ الْعَبَادِيُّ فِي «شَرْحِ الْوَرَقَاتِ»: «نَفْسُ الْأَمْرِ» وَ«الْوَاقِعُ» عِبَارَتَانِ عَنْ مَعْنَى وَاحِدٍ؛ وَهُوَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ، أَوْ الْمَبَادِي الْعَالِيَةِ، أَوْ مَا مَجَّدَهُ الْعَقْلُ بِضُرُورَةٍ أَوْ دَلِيلٍ، أَوْ نَفْسِ الشَّيْءِ، عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ فِي مَعْنَاهُ مَذْكُورٍ مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي مَحَلِّهِ، وَاقْتَصَرَ السَّيِّدُ فِي «حَاشِيَةِ شَرْحِ الْمَطَالَعِ» عَلَى الْآخِرِ، فَقَالَ: وَأَمَّا «نَفْسُ الْأَمْرِ» فَهُوَ نَفْسُ الشَّيْءِ، وَ«الْأَمْرُ» هُوَ الشَّيْءُ، وَمَعْنَى كَوْنِ الشَّيْءِ مُوجُودًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ أَيْ: مُوجُودًا فِي حَدِّ ذَاتِهِ؛ أَيْ: لَيْسَ وَجُوبُهُ وَتَحَقُّقُهُ وَثُبُوتُهُ مُتَعَلِّقًا بِفَرْضٍ فَارِضٍ أَوْ اعْتِبَارٍ مُعْتَبَرٍ؛ مَثَلًا: الْمَلَاذِمَةُ بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَوُجُودِ النَّهَارِ مُتَحَقِّقَةٌ فِي حَدِّ ذَاتِهَا، سِوَاهُ وَجَدٍ فَارِضٍ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ أَصْلًا، وَسِوَاهُ فَرْضِهَا أَوْ لَمْ يَفْرُضْهَا قَطْعًا....، إِلَى آخِرِ مَا حَقَّقَهُ، فَلْيُرَاجَعْ.

(٢) «وَلَا فِي الْيُونَنِينِ»: سَقَطَ مِنْ (م).

(٣) فِي هَامِش (ج): عِبَارَةُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «بَابِ هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لَعْلَةً؟» مَا نُصِّهَ: تَنْبِيهِ: وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ هُنَا: «قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ -أَي: الْبَخَارِيِّ-: إِذَا وَقَعَ هَذَا لِأَحَدِنَا يَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: فَيَنْتَظِرُونَ الْإِمَامَ قِيَامًا أَوْ قُعُودًا؟ قَالَ: إِنْ كَانَ قَبْلَ التَّكْبِيرِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْعُدُوا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ التَّكْبِيرِ أَنْتَظِرُوهُ قِيَامًا» وَوَقَعَ فِي بَعْضِهَا فِي آخِرِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ.

(٤) فِي (م): «يَفْعَلُ».

(٥) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «وَإِنْ كَانَ بَعْدَ التَّكْبِيرِ أَنْتَظِرُوهُ قِيَامًا» مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ: تَنْقَطِعُ الْقُدُوءُ بِخُرُوجِ إِمَامِهِ مِنْ صَلَاتِهِ بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِزَوَالِ الرِّابِطَةِ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ نِيَّةُ الْمَفَارِقَةِ إِنْ دَامَ الْإِمَامُ فِي صَلَاتِهِ.

٢٦ - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ مَا صَلَّيْنَا

(بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: مَا صَلَّيْنَا) وَلَأَبَى ذَرُّ: «قَوْلُ الرَّجُلِ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا صَلَّيْنَا».

٦٤١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كِدْتُ أَنْ أَصَلِّيَ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ، مَا صَلَّيْتُهَا»، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بُطْحَانَ وَأَنَا مَعَهُ، فَتَوَضَّأْتُمْ صَلَّى - يَعْنِي: الْعَصْرَ - بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّيْ بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَيْنٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بن عبد الرحمن النحوي (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن، حال كونه (يَقُولُ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) (يَوْمَ) أي: زمان وقعة (الْخَنْدَقِ) ^(١)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كِدْتُ) ولغير (الْكُشْمِيهَنِيِّ: «يا رسول الله ما كدت») وفي الفرع عن أبي ذرٍّ عن (الْكُشْمِيهَنِيِّ: إسقاط القسم) ^(٢) (أَنْ أَصَلِّيَ) ^(٣) (العصر، وللأصيلي: «ما كدت أصلي») (حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ) أتى في الأول بـ «أَنْ» في خبر «كاد» كما في «عسى»، وأسقطها في الثاني، وهو أكثر في الاستعمال، وللأصيلي: إسقاطها فيه كما مرَّ (وَذَلِكَ) أي: الوقت الذي خاطب فيه عمر النبي ﷺ (بَعْدَ مَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ) أي: بعد الغروب، وليس المراد الوقت الذي صَلَّى فيه عمر العصر ^(٤)،

(١) في هامش (ج): «الْخَنْدَقُ» بفتح الخاء المعجمة وسكون النون: الحفر حَوْلَ المدينة، وهو في شامي المدينة من طرف الحرة الشرقية إلى طرف الحرة الغربية «شامي».

(٢) قوله: «وفي الفرع عن أبي ذرٍّ عن الْكُشْمِيهَنِيِّ: إسقاط القسم» ليس في (م)، وزيد بعده في (ص): «يا رسول الله ما كدت».

(٣) في هامش (ج): قوله: «ما كِدْتُ أَنْ...» إلى آخره، في الحديث وقوع خبر «كاد» مقرونًا بـ «أَنْ» وهو ممَّا خَفِيَ على أكثر النَّحْوِيِّينَ، والصَّحِيحُ جَوَازُ وقوعه، إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ والأشهر عدمُ اقترانه بـ «أَنْ» وقد اجتمع الوجهان في هذا الحديث، نَبَّهَ عليه ابنُ مالك في «توضيحه».

(٤) في هامش (ج): قوله: «وليس المراد...» إلى آخره، هذا يخالف ما ذكره في «غزوة الخندق» حيث قال في قول عمر: «ما كدت أَنْ أَصَلِّيَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ» ما نصُّه: أي: ما صَلَّيْتُ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ؛ لِأَنَّ «كاد» إِذَا تَجَرَّدَتْ مِنَ التَّنْفِي كَانَ معناها الإثبات، فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا التَّنْفِي كَانَ نَفْيًا؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: «كاد زيدٌ يقوم» معناه إثباتُ قُرْبِ الفعل، وههنا نفى قرب الصلاة، فانتفتت الصلاة بطريق الأولى. انتهى. إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أي: قاربت الغروب؛ كما يدلُّ عليه نصُّ الحديث.

فإنَّه^(١) قبيل الغروب كما يدلُّ عليه «كاد» (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا) فإن قلت: إنَّ نفي الصَّلَاةِ إنَّما وقع من الرَّسُولِ ﷺ لا من عمر، وحينئذٍ فلا مطابقة بين الحديث والترجمة، أجب بأنَّ المطابقة حصلت من قول عمر ﷺ: «ما كدت أصلي» لأنَّه بمعنى: ما صَلَّيت بحسب عرف الاستعمال، أو^(٢) من^(٣) كون المؤلف ترجم لبعض ما وقع في بعض^(٤) طرق الحديث المسوق له^(٥) هنا، فقد وقع عنده في «المغازي» [ج: ١١٢] وقوع ذلك من^(٦) عمر، لكنَّ الأولى أن تكون المطابقة بين الترجمة والحديث المسوق في بابها/ بلفظها، أو ما يدلُّ عليه.

١٢٩٩/١٥

قال جابرٌ: (فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بُطْحَانَ) بضمِّ المؤخِّدة وسكون الطَّاء؛ وإدِّ بالمدينة، غير منصرفٍ كذا يقول المحدثون قاطبةً^(٧)، وحكى أهل اللغة فتح أوَّله وكسر ثانيه، قاله أبو عليٍّ القالي^(٨) في «البارع» (وَأَنَا مَعَهُ، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ) ولغير أبي ذرٍّ والوقت والأصيلي: «ثم صلى؛ يَعْنِي: الْعَصْرَ» (بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ) يحتمل أن يكون التَّأخير نسيانًا لا عمدًا، أو عمدًا للاشتغال بأمر العدو، وكان قبل نزول^(٩)

(١) «فإنَّه»: ليس في (ص) و(م).

(٢) «أو»: ليس في (د).

(٣) قوله: «قول عمر ﷺ... الاستعمال، أو من» وقع في (ص) و(م) قبل لفظ «قال جابرٌ».

(٤) «بعض»: مثبت من (ص).

(٥) «له»: مثبت من (ب) و(س).

(٦) زيد في (ص): «ابن»، وليس بصحيح.

(٧) في هامش (ج): قوله: «قاطبة» أي: جميعًا، قال في «القاموس»: «جاؤوا قاطبةً» جميعًا، ولا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا حَالًا، و«جاؤوا بقطيبتهم» بجماعتهم.

(٨) في هامش (ج): أبو عليٍّ القالي: هو إسماعيل بن القاسم، مولى الخليفة عبد الملك بن مروان، عُرِفَ بالقالي -بالقاف- نسبة إلى قالي قلا؛ بلدة من أعمال أرمينية، وقال الجوهري: «قالي قلا» اسم موضع، وهما اسمانٍ جُعِلَا واحدًا، قال ابن السَّراج: بُنِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا الْفَتْحَةَ فِي الْبَاءِ وَالْأَلْفِ. انتهى. كان أعلم النَّاسِ بنحو البصريين، وأحفظ أهل زمانه للغة وأرواهم للشعر الجاهلي وأحفظهم له، وُلِدَ سنة ٢٨٨ بديار بكر، وقدم بغداد سنة ثلاث وثلاث مئة، فقرأ النَّحو والعربية والأدب على ابن درستويه والزرَّجَّاج والأخفش الصغير ونِفظويه وابن دُرَيْدٍ وابن السَّراج وابن الأنباري وغيرهم، وسمِعَ الحديث من أبي بكر بن أبي داود السَّجِسْتَانِي وغيره، وصنَّفَ «الأمالي» وكتابه «البارع» في اللغة لم يتمَّ، مات بقرطبة سنة ٣٥٦.

(٩) «نزول»: ليس في (م).

آية^(١) صلاة الخوف^(٢).

ورواة هذا الحديث خمسة، وفيه: التَّحْدِيثُ والإخبار والعنونة والسماع والقول.

٢٧ - بَابُ الْإِمَامِ تَغْرِضُ لَهُ الْحَاجَةُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ

(بَابُ الْإِمَامِ تَغْرِضُ) بكسر الرَّاءِ، أي: تظهر (لَهُ الْحَاجَةُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ) هل يُبَاحُ لَهُ التَّشَاغُلُ بها قبل الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ أم لا؟ نعم يُبَاحُ لَهُ^(٣) ذلك.

٦٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُنَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو) بفتح العين فيهما، الْمُقْعَدُ التَّمِيمِيُّ المنقريُّ مولا هم البصريُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد - بكسر العين - الثَّنَوْرِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ) بضمِّ الصَّادِ المهملة وفتح الهاء وسكون المُنَّةَاةِ التَّحْتِيَّةِ آخره مُوَحَّدَةٌ، وللأربعة: «عبد العزيز هو ابن صهيب» (عَنْ أَنَسٍ) وللأصليِّ زيادة: «ابن مالك» (قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) أي: العشاء كما عند «مسلم» من رواية حمَّادٍ عن ثابتٍ عن أنسٍ (وَالنَّبِيُّ ﷺ يُنَاجِي) أي: يحدث^(٤) (رَجُلًا فِي) ولابن عساكر: «إلى» (جَانِبِ الْمَسْجِدِ) المدنيُّ، ولم يعرف الحافظ^(٥) ابن حجر اسم الرَّجُلِ، والجمله من مبتدأ وخبرٍ حالِيَّةٌ (فَمَا قَامَ) هِيَ الصَّلَاةُ (إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ). في «مُسْنَدِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُويَه» عن ابن عُليَّة

(١) «آية»: ليس في (د) و(م).

(٢) في هامش (ج): قوله: «فكان قبل نزول آية صلاة الخوف» كذا جزم به الحافظ ابن حجر فيما نقله شيخنا الحلبي عنه، قال: لأنها لو كانت شُرِعت لصلّاها ﷺ ولم يؤخرها، قال الشَّمس الرَّمْلِيُّ: ودعوى العُزْنِيِّ نسخ آيتها - وهي: «وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ» [النساء: ١٠٢] لتركه ﷺ لها يوم الخندق - مردودٌ بتأخر نزولها عنه؛ لأنه سنة أربع، وهي سنة ست.

(٣) «له»: ليس في (ص).

(٤) في (د): «يحدث».

(٥) «الحافظ»: ليس في (د).

عن عبد العزيز في هذا الحديث: حَتَّى نَعَسَ^(١) بعض القوم، وفيه دلالة على أَنَّ النَّوْمَ المذكور لم يكن مستغرقاً، وزاد «مسلم» - كالمؤلف في «الاستئذان» [ج: ٦٢٩٢] عن شعبة عن عبد العزيز - : «ثُمَّ قام فصلى».

واستنبط من الحديث: جواز الكلام بعد الإقامة. نعم كرهه الحنفية لغير ضرورة. ورواته كلهم بصريون، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنعنة والقول، وأخرجه مسلم وأبو داود.

٢٨ - بَابُ الْكَلَامِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ

(بَابُ الْكَلَامِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) وبالسَّند قال:

٦٤٣ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ قَالَ: سَأَلْتُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ بَعْدَ مَا تُقَامُ الصَّلَاةُ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَعَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَحَبَسَهُ بَعْدَ مَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ) بفتح العين المهملة وتشديد المثناة التَّحْتِيَّةِ آخره معجمة، الرَّقَامُ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) بن عبد الأعلى السَّامِيُّ؛ بالسَّيْنِ المهملة والميم (قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) الطَّوِيلُ (قَالَ: سَأَلْتُ ثَابِتًا الْبُنَانِيَّ) بضمُّ الموحدة وتخفيف النون وبعد الألف نون ثانية مكسورة، كذا روى حُمَيْدٌ عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ورواه عامة أصحاب حُمَيْدٍ عنه^(٢) عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ واسطية (عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ بَعْدَ مَا تُقَامُ الصَّلَاةُ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) (قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَعَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَحَبَسَهُ) أي: منعه من الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ بسبب التَّكَلُّمِ معه، زاد هُشَيْنٌ^(٣) في روايته: حَتَّى نَعَسَ بعض القوم (بَعْدَ مَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) وفيه الرَّدُّ عَلَى مَنْ كَرِهَ الكلام بعد الإقامة، زاد في غير^(٤) رواية أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيِّ وَابْنِ عَسَاكَرٍ هُنَا زِيَادَةٌ ذَكَرَهَا فِي الْبَابِ

(١) في هامش (ج): «نَعَسَ» قال في «القاموس»: «كَسَمِعَ» وقال في «المصباح»: «كَقَتَلَ».

(٢) «عنه»: ليس في (د).

(٣) في غير (ص): «هشام»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): قوله: «وَزَادَ هُشَيْنٌ» كذا في «الفتح» بصيغة التَّصْغِيرِ: هُشِيمٌ - بالتَّصْغِيرِ - ابنُ بَشِيرٍ - بوزن «عَظِيمٍ» - ثقة ثبت، كثير التَّدْلِيلِ والإرسال الخفي، مِنَ الطَّبَقَةِ السَّابِعَةِ، مات سنة ٨٣هـ؛ أي: بعد المئة.

(٤) «غير»: ليس في (م).

الآتي، وهو اللائق كما لا يخفى؛ وهي «وقال الحسن: إن منعه أمه عن العشاء»^(١) في جماعة شفقة عليه لم يطعمها» ومبحث ذلك يأتي قريباً إن شاء الله تعالى [قبل ح: ٦٤٤].

ورواة هذا الحديث بصريون، وفيه: التّحديث والعنونة والسؤال والقول، وأخرجه أبو داود في «الصلاة».

٢٩ - بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ مَنَعَتْهُ أُمُّهُ عَنِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ شَفَقَةً عَلَيْهِ لَمْ يُطْعَمَهَا.

(بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ) أطلق المؤلف الوجوب، وهو يشمل الكفاية والعين، لكنّ قوله: (وَقَالَ الْحَسَنُ) أي: البصري: (إِنْ مَنَعَتْهُ) أي: الرَّجُلُ (أُمُّهُ عَنِ) الحضور إلى صلاة (العشاء في الجماعة) حال كون منعها (شفقةً) أي: لأجل شفقتها^(٢) (عليه) وليس في الفرع هنا «عليه». نعم هي لابن عساكر في السابق، وفي رواية «في جماعة» بالتّكثير (لَمْ يُطْعَمَهَا) يشعر^(٣) بكونه يريد وجوب العين لأنّ طاعة الوالدين واجبة حيث لا يكون فيها معصية الله تعالى، وترك الجماعة معصية عنده، وهذا الأثر أخرجه^(٤) موصولاً بمعناه في «كتاب الصيام» للحسين بن الحسن المروزيّ بإسناد صحيح عن الحسن: في رجل يصوم تطوعاً فتأمّره أمه أن يفطر، قال: «فليفطر ولا قضاء عليه، وله أجر الصّوم وأجر البرّ» قيل: فتنهاه أن يصليّ العشاء في جماعة، قال: «ليس ذلك لها، هذه فريضة» وقد أبدى الشيخ قطب الدّين القسطلاني^(٥) رحمه الله فيما نقله البرماوي في «شرح

(١) في (ص): «الصلاة».

(٢) في هامش (ج): قوله: «لأجل شفقتها» كذا في «الفتح» بـ «أي» التفسيرية، والأولى الإنيان بـ «أو» التي لأحد الشّيتين، والمراد أنّ «شفقة» يحتمل أن يكون حالاً بتأويل، وأن يكون مفعولاً لأجله. وفي هامش (ص): قوله: «أي: لأجل شفقتها» إن كانت النسخ بلفظ «أي» دون «أو» فالغرض منه جلّ المعنى لا جلّ الإعراب حتّى يقع التّعارض بين الحكم بكون «شفقة» حالّ كما يدلّ عليه الجمل الأول، وتمييز كما يدلّ عليه التفسير بـ «أي»، وحاصل المعنى حينئذٍ: أنّها حالّ مبينة لقصد الفاعل، وأنّ المراد أنّ المنع للشفقة لا لأمر غيره كحمله على الكسل والتساهل في حضور الجماعة. انتهى سيدي محمّد الخلوتي.

(٣) في هامش (ج): قوله: «يُشْعِر» خبر كلمة «قوله» الواقع بعد «لكنّ».

(٤) في هامش (ج): فاعل «أخرجه» هو قوله: «الحسين» فالأولى إسقاط لام الجرّ الدّاخله على «الحسين».

(٥) في هامش (ج): قوله: «القسطلاني» قال القطب الحلبي في «تاريخ مصر»: كأنه منسوب إلى قنطيلة - بضمّ القاف - من أعمال إفريقيّة بالمغرب.

عمدة الأحكام» لمشروعية الجماعة حكمة ذكرها في مقاصد الصلاة؛ منها: قيام نظام الألفة بين المصلين ولذا شرعت المساجد في المحال ليحصل التعاهد باللقاء في أوقات الصلوات بين الجيران، ومنها: قد يتعلم الجاهل من العالم ما يجهله من أحكامها، ومنها: أن مراتب الناس متفاوتة في العبادة، فتعم بركة الكامل على الناقص، فتكمل صلاة الجميع^(١).

٦٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِحَطْبٍ فَيُحْطَبُ، ثُمَّ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ أُمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفُ إِلَى رَجُلٍ فَأَحْرِقُ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا، أَوْ مِزْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام الأئمة (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هُرَيْرٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) زاد مسلم: «فَقَدَّ نَاسًا فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ» (قَالَ: وَ) الله (الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ)^(٢) أي: بتقديره وتدبيره (لَقَدْ هَمَمْتُ) هو جواب القسم، أكده باللام و«قد»، والمعنى: لقد قصدت^(٣) (أَنْ) بتقديره وتدبيره (لَقَدْ هَمَمْتُ) هو جواب القسم، أكده باللام و«قد»، والمعنى: لقد قصدت^(٤) (أَنْ)

(١) قوله: «وقد أبدى الشيخ قطب الدين القسطلاني... الناقص، فتكمل صلاة الجميع» سقط من (م).

(٢) في هامش (ج): قوله: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» أي: إيجادها وبقاؤها «بيده» أي: قدرته وقوته.

(٣) في هامش (ج): قال الكيرماني: هذا الحديث من المتشابهات، حيث أسند اليد إلى الله تعالى، والأئمة في أمثاله طائفتان؛ المفوضة يقولون: «وَمَا يَسْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ» [آل عمران: ٧] والمؤولة: يؤولونها بالقدره ونحوها، ويعطفون «وَالرَّسُولُ» عليه. انتهى. وكل من الطائفتين يوجب اعتقاد التنزيه عما يؤهم اللفظ.

(٤) في هامش (ج): فائدة: الذي يقع في النفس على خمس مراتب؛ أولها: الهاجس؛ وهو ما يلقي فيها، ثم جريانه فيها وهو «الخاطر»، ثم «حديث النفس» ما يقع فيها من التردد؛ هل يفعل أو لا؟ ثم «الهم» وهو ترجح قصد الفعل، ثم «العزم» وهو قوة ذلك القصد والعزم به، فالهاجس لا يؤاخذ به إجماعاً؛ لأنه ليس من فعله، وإنما هو شيء ورد عليه لا قدرة له ولا صنع له، والخاطر الذي بعده كان قادراً على دفعه بصرف الهاجس أول ورود، ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالحديث الصحيح، وإذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بطريق الأولى، وهذه المراتب الثلاث لو كانت في الحسنات لم يكتب له بها أجر، أما الأول فظاهر، وأما الثاني والثالث فلعدم القصد، وأما الهم فقد بين في الحديث الصحيح: أن الهم بالحسنة تكتب حسنة، والهم بالسئنة لا تكتب سئنة، ويُنْتَظَرُ؛ فإن تركها لله كُتِبَتْ حسنة، وإن فعلها كُتِبَتْ سئنة واحدة، والأصح في معناه: أنه يكتب عليه الفعل وحده، وأن الهم مرفوع، هذا مأخوذ من كلام السبكي في «الحلبيات» وخالفه في «شرح المنهاج» فرجح المؤاخذه، قال: وأما العزم فالمحدثون على أنه يؤاخذ به. انتهى. من «الإصابة» للسيوطي باختصار.

أَمَرَ بِحَطْبٍ فَيُحْطَبُ^(١) بالفاء وضمّ المُنْثَاءِ التَّحْتِيَّةِ وبعد الحاء السَّكَنَةُ^(٢) طاءً مبنياً للمفعول، منصوباً عطفاً على المنصوب المتقدم، وكذا الأفعال الواقعة بعده، وللحَمْوِي والمُسْتَمْلِي: «لِيُحْطَبُ»^(٣) بلام التَّعْلِيل، ولابن عساكر وأبي ذرٍّ: «يُتَحْطَبُ» بضمّ المُنْثَاءِ^(٤) التَّحْتِيَّةِ وفتح الفوقِيَّةِ والطاء، ولابن عساكر أيضاً: «فِيُحْطَبُ»^(٥) بالفاء وتشديد الطَّاء، ولأبي الوقت: «فَيُتَحْطَبُ» بالفاء ومُنْثَاءِ فُوقِيَّةٍ مفتوحةٍ بعد التَّحْتِيَّةِ المضمومة وتشديد الطَّاء أيضاً، وفي رواية: «فَيُحْطَبُ» بالفاء ومُنْثَاءِ فُوقِيَّةٍ مفتوحةٍ^(٦) بعد الحاء السَّكَنَةُ. وحطب واحتطب بمعنى واحد، قال في «الفتح»: أي: يُكْسَرُ ليسهل اشتعال النَّارِ به، وتعقُّبُ العينِ بأنَّه لم يقل أحدٌ من أهل / اللُّغة: إنَّ معنى «يُحْطَبُ»: يُكْسَرُ، بل المعنى: يُجْمَعُ (ثُمَّ أَمَرَ) بالمدِّ وضمّ الميم (بِالصَّلَاةِ) العشاء أو الفجر أو الجمعة أو مطلقاً، كلّها رواياتٌ، ولا تضادَّ لجواز تعدُّد الواقعة (فَيُؤَذَّنُ لَهَا) بفتح الذَّالِ المُشَدَّدَةِ، أي: أَعْلِمَ^(٧) النَّاسَ لأجلها، والضَّمِيرُ مفعولٌ ثانٍ (ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمِّمُ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ) المشتغلين بالصَّلَاةِ قاصداً (إِلَى رِجَالِ)^(٨) لم يخرجوا إلى

(١) في هامش (ج): ذكر الطَّبِيبُ عن الثَّورْبَشْتِيِّ أنَّ «التَّحْطَبَ» على زنة «التَّفْعُلِ» لم يوجد في كلامهم، وإنَّما يقال: حَطَبْتَ الحَطْبَ واحتَطَبْتَهُ؛ أي: جمعته، وقال المؤلف - يعني: صاحب «المِشْكَاة» -: «فَيُحْطَبُ» كذا وجدناه في «صحيح البخاري» و«الجمع» للحميدي و«جامع الأصول» و«شُعَبُ الْإِيمَانِ».

(٢) في هامش (ص): قوله: «السَّكَنَةُ»: إنَّما ذكر التَّسْكِينِ ليحترز به عن الرِّوَايَةِ الْآتِيَةِ بلفظ: «فَيُتَحْطَبُ» لأنَّه وإن كان بعد الحاء طاءً لكنَّ الحاء متحرِّكة لا ساكنة، وكان حقُّه أن يقول قبل ذلك: «وبعد الياء حاء» حتَّى يحترز عن تلك الرِّوَايَةِ الَّتِي فيها الفصل بين الحاء والطاء بقاءً، لكنَّه اكتفى بتوصيف الحاء بالشُّكُونِ؛ كما خرج به أيضاً رواية: «فَيُتَحْطَبُ» بفتح الحاء وتشديد الطَّاء الْآتِيَةِ، واحترز بقوله: وبعد الحاء السَّكَنَةُ طاءً عن رواية: «فيحتطب» الَّتِي فيها النَّاءُ فاصلةً بين الحاء والطاء. انتهى «عجمي».

(٣) في هامش (ج): عبارة الأنصاري: وفي نسخة: «لِيُحْطَبُ» وفي أخرى: «لِيُحْطَبُ» بالنَّصْبِ فيهما، وبالجزم كذلك بلام الأمر.

(٤) «المُنْثَاءُ»: مثبتٌ من (ص).

(٥) في هامش (ج): بضمّ التَّحْتِيَّةِ.

(٦) قوله: «بعد التَّحْتِيَّةِ المضمومة... بالفاء ومُنْثَاءِ فُوقِيَّةٍ مفتوحةٍ» سقط من (د).

(٧) في (ب) و(س): «يُعْلَمُ»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: أي: «أَعْلِمَ النَّاسَ» كذا في النُّسخ، وصوابه: يُعْلَمُ النَّاسُ بهذا، ولا يخفى ما في بعض العبارة مِنَ الغُمُوضِ.

(٨) في هامش (ج): في «ترتيب المطالع» كـ «الفتح»: «ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالِ» أي: أتاهم من خلفهم، أو أُخَالِفَ مَا أَظْهَرْتُ مِنْ فَعْلِي مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَظَنُّهُمْ أَنِّي فِيهَا وَمَشْتَغِلٌّ عَنْهُمْ بِهَا، فَأُخَالِفُ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ وَأَخُذُّهُمْ عَلَى غِرَّةٍ، =

الصَّلَاةُ (فَأَحْرَقُ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ) بالنَّارِ عقوبةٌ لهم^(١)، وقَيَّدَ بالرجال ليخرج الصُّبيان والنساء، ومفهومه: أنَّ العقوبة ليست قاصرةً على المال، بل المراد تحريق المقصودين وبُيوتهم، و«أَحْرَقُ» بتشديد الرَّاء وفتح القاف وضمُّها كسابقه، وهو مشعرٌ بالتَّكثير والمبالغة في التَّحريق، وبهذا استدَلَّ الإمام أحمد ومن قال إنَّ الجماعة فرض عينٍ؛ لأنَّها لو كانت سنَّةً لم يهدَّد تاركها بالتَّحريق، ولو كانت فرض كفايةٍ لكان قيامه بِالصَّلَاةِ لِلَّهِ ومن معه بها كافيًا. وإلى ذلك ذهب عطاء والأوزاعي وجماعةٌ من محدِّثي الشَّافعية كابني خزيمة وحبَّان وابن المنذر وغيرهم من الشَّافعية، لكنَّها ليست بشرطٍ/ في صحَّة الصَّلَاة كما قاله في «المجموع»، وقال أبو حنيفة ومالك: هي سنَّةٌ ٢٤/٢ مؤكَّدة، وهو وجهٌ عند الشَّافعية لقوله بِالصَّلَاةِ لِلَّهِ فيما رواه الشَّيخان [ج: ٦٤٥]: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذِّ»^(٢) بسبع وعشرين درجةً ولمواظبته مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عليها بعد الهجرة، وقرأت في شرح «المجمع» لابن فرشتاه^(٣) ممَّا عزاه العينيُّ لشرح «الهداية» وأكثر المشايخ: على أنَّه واجبٌ، وتسميته^(٤) سنَّةً لأنَّه ثابتٌ بالسُّنَّة. انتهى. وظاهر نصِّ الشَّافعي أنَّها فرض كفاية، وعليه جمهور أصحابه المتقدِّمين وصحَّحه النَّوويُّ في «المنهاج» كـ «أصل الرُّوضة»، وبه قال بعض المالكية، واختاره الطَّحاويُّ والكرخيُّ وغيرهما من الحنفيَّة لحديث أبي داود وصحَّحه ابن حبَّان وغيره^(٥): «ما من ثلاثة في قريةٍ أو بدوٍ^(٦) لا تُقام فيهم الصَّلَاة إلا استحوذ^(٧) عليهم الشَّيطان» أي: غلب،

= أو يكون «أخالف» بمعنى أتخلف عن الصَّلَاة لمعاقبتهم، وفي «النهاية» نحوه. انتهى. وفي «تفسير السيِّد معين»: «وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَّا مَا أَنهَضَكُمْ عَنْهُ» [هود: ٨٨] يقال: خالفني فلان إلى كذا؛ إذا قصَّده وأنت مولٌّ عنه، وخالفني عنه؛ إذا ولَّى عنه وأنت قاصِّده.

(١) في هامش (ج): قال في «فتح الإله»: كان قبل تحريم المثلة وقوله بِالصَّلَاةِ لِلَّهِ: «لا يعذبُ بالنَّارِ إلا خالقها».

(٢) في هامش (ج): «الفذُّ الواحد، و«صلاة الفذِّ» أي: المصلِّي وحده «تقريب».

(٣) في (س): «قرشتاه»، وفي هامش (ج): «فرشتاه» معناه بالفارسيَّة: الملك. وفي هامش (ص): قوله: ابن فرشتاه: اسمه عبد اللطيف بن الملك، شارح «المشارك» وغيرها.

(٤) في (ب) و(س): «أنَّها واجبةٌ وتسميتها».

(٥) «وغيره»: ليس في (م).

(٦) في هامش (ج): قال الجوهرِيُّ: «البدوُّ» البادية، والنَّسبة إليه: بدويٌّ، و«البدَاوةُ» الإقامة في البادية، تُفْتَح وتُكْسَر، وهو خلاف الحضارة، والنَّسبة إليها: بدويٌّ؛ بالفتح. انتهى باختصار.

(٧) في هامش (ج): قوله: «إلا استحوذ» أي: استولَّى عليهم وخَوَّاهم إليه، وهذه اللفظة أحدُ ما جاء على الأصل من غير إعلالٍ خارجة عن أخواتها؛ نحو: استَقَالَ واستَقَامَ «نهاية».

ويمكن أن يُقال: التهديد بالتحريق وقع في حق تاركي فرض الكفاية لمشروعية قتال تاركي فرض الكفاية، وأجيب عن حديث الباب بأنه هم ولم يفعل، ولو كانت فرض عين لما تركهم، أو أن فرضية^(١) الجماعة نُسخَت، أو أن الحديث ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلُّون^(٢) كما يدلُّ عليه السياق، فليس التهديد لترك الجماعة بخصوصه، فلا يتم الدليل، وتُعقَّب بأنه يبعدُ اعتناؤه بِإِلْعَاقِ الْإِسْلَامِ بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع علمه بأنه لا صلاة لهم. وقد كان بِإِلْعَاقِ الْإِسْلَامِ معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطويئتهم^(٣)، وأجيب بأنه لا يتمُّ إِلَّا إن ادَّعى أن ترك معاقبة المنافقين كان واجباً عليه، ولا دليل على ذلك، وإذا ثبت أنه كان مُخَيَّرًا فليس في إعراضه عنهم ما يدلُّ على وجوب ترك عقوبتهم، وفي قوله في الحديث الآتي - إن شاء الله تعالى - بعد/ أربعة أبواب [ج: ٦٥٧]: «ليس صلاة أثقل»^(٤) على المنافقين من العشاء والفجر» دلالة على أنه ورد في المنافقين، لكنَّ المراد: نفاق المعصية لا نفاق الكفر، كما يدلُّ عليه حديث أبي هريرة المروي في «أبي داود»: «ثمَّ آتي قوماً يصلُّون في بيوتهم ليست بهم علَّة»، نعم سياق حديث الباب يدلُّ على الوجوب من جهة المبالغة في ذمِّ من تخلف عنها، ومحلُّ الخلاف إنَّما هو في غير^(٥) الجمعة، أمَّا هي فالجماعة فيها^(٦) شرط في صحتِّها، وحينئذٍ فتكون فيها فرض عين، ثمَّ إنَّ التَّقْيِيدَ بِالرِّجَالِ في قوله: «ثمَّ أخالف إلى رجالٍ» يُخْرِجُ الصُّبَّيَّانَ والنِّسَاءَ، فليست في حقِّهنَّ فرضاً جزماً، والخلاف السابق في المؤدَّة،

(١) في (ص) و(م): «فريضة».

(٢) في هامش (ج): قال في «فتح الإله»: وممَّا يُصَرِّحُ به ما صحَّ عن ابن مسعود: «وَلَقَدْ رَأَيْتَنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ مَعْلُومُ النَّفَاقِ» وكيف يظنُّ بأدنى الصَّحَابَةِ أَنَّهُ يُؤَثِّرُ أَدْنَى عَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ؟!

(٣) في هامش (ج): «الطَّوَيَّة» كـ «غَنِيَّة» الضَّمِيرُ وَالنِّيَّةُ؛ كـ «الطَّيَّة» بالكسر، كذا في «القاموس».

(٤) في هامش (ج): قوله: «ليس صلاة أثقل...» إلى آخره، سيأتي أنَّ «أثقل» بالنَّصْبِ خبر «ليس» وسيأتي في الهامش في «باب فضل صلاة العشاء» إيضاح ذلك، فَرَجَعَهُ. وفي هامش (ص): قوله: «أثقل» سيأتي أنَّ «أثقل» بالنَّصْبِ خبر «ليس»، وحينئذٍ فـ «صلاة» اسمها، ويُتَوَقَّفُ فيه بأنه نكرة بلا مُسَوِّغٍ، وأصل معمولي «كان» وأخواتها الَّتِي من جملتها ليس المبتدأ والخبر، وقد يُجَاب: بأنَّ التَّنْوِينَ هُنَا لِلتَّعْمِيمِ، وهو كافٍ في التَّسْوِيغِ. انتهى سيدي محمَّد خلوتي.

(٥) زيد في (م): «يوم».

(٦) «فيها»: مثبت من (ص).

أَمَّا الْمُقْضِيَّةُ فَلَيْسَتْ الْجَمَاعَةُ لَهَا^(١) فَرَضٌ عَيْنٍ وَلَا كِفَايَةٌ، وَلَكِنَّهَا سُنَّةٌ لِأَنَّهُ بِإِلْهَادِ الشَّامِ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ الصُّبْحَ جَمَاعَةً حِينَ فَاتَتْهُمْ بِالْوَادِي. ثُمَّ أَعَادَ بِإِلْهَادِ الشَّامِ الْقِسْمَ لِلْمِبَالِغَةِ فِي التَّأْكِيدِ، فَقَالَ: (و) اللَّهُ (الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) بِتَقْدِيرِهِ (لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ) أَي: الْمُتَخَلِّفُونَ^(٢) (أَنَّهُ يَجِدُ عَزَقًا)^(٣) سَمِينًا) بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَبِالْقَافِ: الْعِظَمُ الَّذِي عَلَيْهِ بَقِيَّةٌ لَحْمٍ أَوْ قِطْعَةٌ لَحْمٍ (أَوْ مِزْمَاتَيْنِ)^(٤) حَسَنَتَيْنِ بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَقَدْ تُفْتَحُ، تَثْنِيَّةٌ مِزْمَاةٌ: ظَلْفُ الشَّاةِ أَوْ مَا بَيْنَ ظِلْفَيْهَا^(٥) مِنْ اللَّحْمِ، كَذَا عَنْ الْبَخَارِيِّ فِيمَا نَقَلَهُ الْمُسْتَمْلِي فِي رَوَايَتِهِ فِي «كِتَابِ الْأَحْكَامِ» عَنْ الْفَرَبَرِيِّ، أَوْ اسْمُ سَهْمٍ يُتَعَلَّمُ عَلَيْهِ الرَّمِيُّ (لَشَهْدِ الْعِشَاءِ) أَي: صَلَاتِهَا، فَالْمُضَافُ مَحْذُوفٌ وَالْمَعْنَى^(٦): لَوْ عَلِمَ^(٧) أَنَّهُ لَوْ حَضَرَ الصَّلَاةَ يَجِدُ نَفْعًا دُنْيَوِيًّا وَإِنْ كَانَ خَسِيسًا حَقِيرًا لَحَضَرَهَا؛ لِقُصُورِ هِمَّتِهِ عَلَى الدُّنْيَا، وَلَا يَحْضَرُهَا لِمَا لَهَا مِنْ مَثُوبَاتِ الْآخِرَى وَنُعِيمِهَا، فَهُوَ وَصِفٌ بِالْحِرْصِ عَلَى الشَّيْءِ الْحَقِيرِ مِنْ مَطْعُومٍ أَوْ مَلْعُوبٍ بِهِ، مَعَ التَّفْرِيطِ فِيمَا يَحْصُلُ بِهِ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ وَمَنَازِلُ الْكَرَامَاتِ، وَوَصَفُ الْعَزَقِ بِالسَّمَنِ، وَالْمِزْمَاةُ بِالْحُسْنِ لِيَكُونَ ثُمَّ بَاعَثَ نَفْسَانِي^(٨) عَلَى تَحْصِيلِهِمَا، وَاسْتَنْبِطَ مِنْ قَوْلِهِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ» تَقْدِيمَ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ عَلَى الْعُقُوبَةِ، وَسِرُّهُ: أَنَّ الْمَفْسُودَةَ إِذَا^(٩)

(١) فِي (ب) وَ(س): «فِيهَا».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): صَوَابُهُ: «الْمُتَخَلِّفِينَ» لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلزُّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَى «أَحَدٍ» ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نَسْخَةٍ: «الْمُتَخَلِّفِينَ» عَلَى الصَّوَابِ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): عِبَارَةُ الْقَامُوسِ: «الْعَزَقُ» وَ«غُرَابُ» الْعِظَمُ أَكَلَ لَحْمَهُ، الْجَمْعُ كـ «كِتَابٍ» وَ«غُرَابٍ» نَادِرٌ، أَوْ «الْعَزَقُ» الْعِظَمُ بِلَحْمِهِ، فَإِذَا أَكَلَ لَحْمَهُ فَعُرَاقٌ، أَوْ كِلَاهُمَا لِكِلَيْهِمَا. انْتَهَتْ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ الْبَرْهَانُ: «الْمِزْمَى» بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِهَا وَإِسْكَانِ الرَّاءِ - أَي: الْمَهْمَلَةِ - قَالَ الدِّمِيَاطِيُّ: «مِزْمَاتَيْنِ» يُرَوَى بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا، فَبِالْفَتْحِ: مَا بَيْنَ ضَلْعِ الشَّاةِ مِنَ اللَّحْمِ، فَعَلَى هَذَا الْمِيمُ أَصْلِيَّةٌ، وَبِالْكَسْرِ: السَّهْمُ الَّذِي يُرْمَى بِهِ. انْتَهَى. وَفِي «التَّقْرِيبِ»: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هَذَا حَرْفٌ لَا أُدْرِي مَا وَجْهُهُ؟ إِلَّا أَنَّهُ هَكَذَا يُفَسَّرُ بِمَا بَيْنَ ظِلْفَيْ الشَّاةِ؛ يَرِيدُ حَقَارَتَهُ.

(٥) فِي هَامِشِ (ج): فِي «ج»: ظَلْفُهَا، وَفِي هَامِشِهَا: قَوْلُهُ: «مَا بَيْنَ ظِلْفَيْهَا» كَذَا فِي التُّسْنُخِ، وَعِبَارَةُ الْكِرْمَانِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ الْخَلِيلِ وَغَيْرِهِ: «مَا بَيْنَ ظِلْفَيْهَا» بِالتَّثْنِيَةِ.

(٦) زَيْدٌ فِي (د): «أَنَّهُ»، وَلَعَلَّهُ تَكَرَّرَ.

(٧) «لَوْ عَلِمَ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٨) فِي هَامِشِ (ج): «نَفْسَانِي» نِسْبَةٌ إِلَى النَّفْسِ، زَيْدَتِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ لِتَأْكِيدِ النِّسْبَةِ.

(٩) فِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِ (د): «لَوْ»، وَفِيهَا كَالْمَثْبُوتِ.

ارتفعت بالأهون من الزَّواجر^(١) اكتفى به عن الأعلى، وبقية المباحث المتعلقة بالحديث تأتي في محالها إن شاء الله تعالى.

ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون إلا شيخ المؤلف، وفيه: التحديث والإخبار والعنونة، وأخرجه أيضًا في «الأحكام» [ج: ٧٢٢٤]، والنسائي في «الصلاة».

٣٠ - باب: فضل صلاة الجماعة

وَكَانَ الْأَسْوَدُ إِذَا فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ ذَهَبَ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ، وَجَاءَ أَنَسٌ إِلَى مَسْجِدٍ قَدْ ضَلَّى فِيهِ، فَأَذَنَ وَأَقَامَ، وَصَلَّى جَمَاعَةً.

(باب فضل صلاة الجماعة) على صلاة الفذ.

(وَكَانَ الْأَسْوَدُ) بن يزيد النخعي أحد كبار التابعين (إِذَا فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ) أي: صلاتها في مسجد قومه (ذَهَبَ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، ومطابقته للترجمة ٢٥٢ من/ حيث إنه لو لا ثبوت فضيلة الجماعة عند الأسود لما ترك فضيلة أول الوقت وتوجه إلى مسجد آخر، أو من حيث إنَّ الفضل الوارد في أحاديث الباب/ مقصور على من جمع في المسجد دون من جمع في بيته لأنه لو لم يكن مختصًا بالمسجد لجمع الأسود في بيته، ولم يأت مسجدًا آخر لأجل الجماعة (وَجَاءَ أَنَسٌ) وللأصيلي وابن عساكر: «أنس بن مالك» فيما وصله أبو يعلى^(٢) في «مُسْنَدِهِ» وقال: وقت صلاة الضُّحى (إِلَى مَسْجِدٍ) في رواية البيهقي: أنه مسجد بني رفاعه، وفي رواية أبي يعلى: أنه مسجد بني ثعلبة (قَدْ ضَلَّى فِيهِ) بضم الصاد وكسر اللام (فَأَذَنَ وَأَقَامَ، وَصَلَّى جَمَاعَةً) قال البيهقي في روايته: جاء أنس في عشرين من فتياه^(٣).

٦٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

(١) في (م): «الزَّواجر».

(٢) في هامش (ج): هو الحافظ أحمد بن علي بن المشي بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي، من الطبقة العاشرة، مات سنة ست وثلاث مئة، ومُسْنَدُهُ في ست وثلاثين جزءًا.

(٣) في هامش (ج): «الْفَتَى» العبد، وجمع القلة: فتيّة، وفي الكثرة: فتيان، والأمة: فتاة، وجمعها: فتيات، والأصل فيه أن يقال للشاب الحَدَث: فتى، ثم استعير للعبد وإن كان شيخًا، فجاءوا باسمه ما كان عليه «مصباح».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنس، إمام دار الهجرة (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطاب، ولغير الأصيلي وابن عساكر: «عن ابن عمر» (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ) بفتح أوله وسكون الفاء وضم الضاد، على^(١) (صَلَاةُ الْفَذِّ) بفتح الفاء وتشديد الذال المعجمة، أي: المنفرد (بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ)^(٢) (دَرَجَةٍ) فيه: أن أقل الجمع اثنان لأنه جعل هذا الفضل لغير الفذ، وما زاد على الفذ، فهو جماعة، لكن قد يُقال: إنما رتب هذا الفضل لصلاة الجماعة، وليس فيه تعرض لنفي درجة متوسطة بين الفذ والجماعة كصلاة الاثنین مثلاً، لكن قد ورد في غير حديث التصريح بكون الاثنین جماعة، فعند ابن ماجه من حديث أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «اثنان فما فوقهما جماعة»^(٣) لكنه فيه ضعف^(٤).

٦٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةُ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذر: «حدثني»: بالإفراد (اللَّيْثُ) بن سعيد إمام المصريين (قال: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ الْهَادِ) يزيد بن عبد الله ابن أسامة، ونسبه لجده لشهرته به (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّابٍ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وبعد الألف موحدة ثانية، الأنصاري المدني التابعي، وليس هو ابن الأثر^(٥) إذ (١) «على»: مثبت من (م).

(٢) في هامش (ج): قال في «فتح الإله»: وهذه - السبعة والعشرين - تحصل في جماعة المسجد الحرام مضاعفة في مئة ألف ألف صلاة الحاصلة للمصلّي مُنفَرَدًا، وهذا ثواب يعجز الحصر عنه، وكَرَّمَ اللهُ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ، فليَتَفَقَّنْ لذلك هؤلاء العاملون والتجار الرابحون.

(٣) في هامش (ج): قوله: «اثنان فما فوقهما جماعة» قال الطيبي: «اثنان» مبتدأ صفة لموصوف محذوف، ويجوز أن يُخَصَّصَ بالعطف على قول، فإنَّ الفاء للتعقيب، والمعنى: وما يزيد عليهما على التعاقب واحدًا بعد واحد يُعَدُّ جماعة؛ نحو قولك: الأمثل فالأمثل، والأفضل فالأفضل، وقولك: بعته بدرهم فصاعدًا. انتهى. وسيعيده قبل شرح الحديث (٦٥٨) الآتي.

(٤) قوله: «فيه: أن أقل الجمع اثنان... اثنان فما فوقهما جماعة لكنه فيه ضعف» سقط من (م).

(٥) في هامش (ج): بفتح الهمزة وفتح الراء وبالمثناة الفوقية «ترتيب».

لا رواية له في «الصحيحين» (عن أبي سعيد الخدري) رضي الله عنه: (أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم) حال كونه (يقول: صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس) وللأصليي «تفضل خمساً» (وعشرين درجة) وهذا الحديث ساقط في غير رواية الأربعة^(١)، وفي حديث ابن عمر السابق [ج: ٦٤٥]: «سبع وعشرين» وفي حديث أبي سعيد هذا: «بخمس وعشرين» وعامة الرواة عليها إلا ابن عمر كما قال الترمذي، واتفق الجميع على «الخمس والعشرين»^(٢) سوى رواية أبيي فقال: «أربع أو خمس» على الشك، ولأبي عوانة: «بضعاً»^(٣) وعشرين» وليست مغايرة لصدق البضع على الخمس، ولا أثر للشك، فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع، واختلف في الترجيح بينهما، فمن رجح^(٤) الخمس لكثرة روايتها، ومن رجح السبع لزيادة العدل الحافظ، ويجمع^(٥) بينهما بأن ذكر القليل لا ينفي الكثير؛ إذ مفهوم العدد غير معتبر، أو^(٦) أنه بزيادة أخبر بالخمس^(٧) ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع، لكنه يحتاج إلى التاريخ، وعورض بأن الفضائل لا تفسخ فلا يحتاج إلى التاريخ، أو الدرجة أقل من الجزء، والخمس والعشرون جزءاً^(٨) هي سبع وعشرون درجة، ورد بأن لفظ الدرجة والجزء وردا مع كل من العددين، قال

(١) في هامش (ج): [قوله]: «وهذا الحديث ساقط في غير رواية الأربعة» كذا في نسخ هذا الشرح، وصوابه: «ثابت في غير رواية الأربعة» كما نبه على ذلك في «الفتح» حيث قال: سقط حديث أبي سعيد من هذا الباب في رواية كريمة، وثبت للباقيين.

(٢) في غير (ب) و(س): «وعشرين». وفي هامش (ج): قوله: «على الخمس وعشرين» كذا في النسخ، وقد جوز ذلك قوم فقالوا: يجوز حذف «أل» في العدد من المعطوف دون المعطوف عليه؛ نحو: الأخذ وعشرون رجلاً، واختاره الأمدي؛ تشبيهاً بالمركب، وردّه أبو حيّان بالفرق؛ فإن المتعاطفين كل منهما معرب، فليس الثاني مع الأول كالاسم الواحد، كذا في «الهنع».

(٣) في هامش (ج): قال ابن الأثير: «البضع» في العدد بالكسر - وقد يفتح - ما بين الثلاث إلى التسع، وقيل: ما بين الواحد إلى العشرة؛ لأنه قطعة من العدد، وقال الجوهري: تقول: بضع سنين، وبضعة عشر رجلاً، فإذا جاوزت لفظ العشر لا تقل: بضع وعشرون، وهذا يخالف ما جاء في الحديث.

(٤) في (ص): «مرجح»، وكذا في الموضوع اللاحق.

(٥) في غير (ص): «وجميع».

(٦) في (ب) و(س): «و».

(٧) في (م): «أخبرنا بخمس».

(٨) في هامش (ج) و(ص): قوله: «والخمس والعشرين جزءاً»: بالنصب وبالجر على حكاية لفظ الحديث، وكذا قوله الآتي: «هي سبع وعشرين» بالجر على حكاية لفظ الحديث، والأولى أن يقال: والخمس وعشرون جزءاً =

النَّوويُّ: القول بأنَّ الدَّرَجَة غير الجزء غفلةً من قائله، أو أنَّ الجزء في الدُّنْيَا والدَّرَجَة في الجَنَّة^(١)، قال البرماويُّ في «شرح العمدة»: أبداه القطب^(٢) القسطلانيُّ احتمالاً. انتهى^(٣). أو هو بالنَّظر لقرب المسجد وبُعدِه، أو لحال المصلِّي كأن يكون أعلم أو أخشع، أو الخمس بالسَّريَّة والسَّبع بالجهريَّة، فإن قلت: ما الحكمة في هذا العدد الخاصُّ؟ أُجيب باحتمال أن يكون أصله كون المكتوبات خمساً، فأريد المبالغة في تكثيرها، فَضُرِبَتْ في مثلها فصارت خمساً وعشرين، وأمَّا السَّبع فمن جهة عدد ركعات الفرائض ورواتبها^(٤)، قال شيخنا: التماس عدد ركعات الفرائض والرواتب العشرة بعيدٌ؛ إذ ذاك إن لَوِ اتَّحد، وإنَّما الكلام في الفرض دون السُّنَّة، قال: وهذا كُلُّه على سبيل التَّخمين، وإلَّا ففضل الله واسعٌ وعطاؤه أبلغ ممَّا لا يُحصَر، قال: والتمس السَّراج البلقينيُّ الرواية «سبع وعشرين» تأويلاً؛ وهو أنَّ الجماعة اثنان والإمام، والحسنة بعشر، فيكون الجملة ثلاثين حسنةً، طرح الأصل من كلِّ ثلاثة من ثلاثين، بقي سبعة وعشرون، قال الشَّيخ ابن حجر: وأنا أَلتمس الرواية «خمس وعشرين» تأويلاً، وهو أنَّ الجماعة واحدٌ والإمام، لهم عشرون درجةً، والأوَّل اثنان، والجماعة الأولى ثلاثة، يكون الجميع خمساً وعشرين درجةً. انتهى. وقد وقع في فكري أن أسأله: هل صلاة الفذِّ إذا فاتته الجماعة من المساجد المشهورة بالفضيلة الوارده بالسُّنَّة تفضل الصَّلَاة فيها؟ كمسجده الشَّريف والمسجد الحرام ومسجد بيت المقدس فرأيت للكمال بن الهمام على «الهداية» أن لا يتطلَّب الجماعة إذا فاتته من مسجدٍ من هذه المساجد في مسجدٍ آخر غيره. انتهى^(٥).

ورواة هذا الحديث ما بين بصريٍّ ومدنيٍّ، وفيه: التَّحديث والعنونة والقول والإخبار^(٦) والسَّماع.

= هي سبع وعشرون درجةً؛ بالرفع فيهما. انتهى «عجمي». وزاد في هامش (ص): بل كان الأولى أنَّه في التَّعبير: والخمس والعشرون جزءاً من سبع وعشرين؛ بالإنَّيان بـ«من» بدل «هي» إذ الظَّاهر أنَّها مُحَرَّفة عنها. انتهى «خلوتي».

(١) في (د): «في الآخرة»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٢) «القطب»: ليس في (د).

(٣) قوله: «وعُورِض: بأنَّ الفضائل لا تُنسخ... القسطلانيُّ احتمالاً. انتهى» سقط من (م).

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ورواتبها» أي: المؤكَّدة، وهي عشرة.

(٥) قوله: «قال شيخنا: التماس عدد ركعات... المساجد في مسجدٍ آخر غيره. انتهى» مثبت من (د).

(٦) «والإخبار»: مثبت من (ص).

٦٤٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ: إِذَا تَوَضَّأَ فَأَخْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَخُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، وَلَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَهَرَ الصَّلَاةَ».

٢٦/٢ وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُوكِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) بن زياد/ العبدِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا) ولا بن عساكر: «أخبرنا» (الأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ) ذكوان، حال كونه (يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ) وللحُمُوي والكُشَمِينِي: «(في جماعة)» (تَضَعَّفُ) ^(١) بضمّ الفوقية وتشديد العين ^(٢)؛ أي: تُزَادُ ^(٣) (على صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ) منفردًا ^(٤) (خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا) وفي لفظٍ للبخاري وغيره ^(٥): «بخمسة وعشرين جزءًا» [ح: ٦٤٨] ووجه حذف التاء من «خمسًا» بتأويل الضعف بالدرجة أو بالصلاة، وتوضيحه: أَنَّ «ضعفًا» مُمَيِّزٌ مُذَكَّرٌ، فتجب التاء، فأوّل بما ذُكِرَ، وقرّره البرماوي - كالكرماني - بأنّ التزام التاء حيث ذُكِرَ المميّز، وإلاّ فيستوي حذفها وإثباتها، أي: وهو هنا غير مذكور، فجاز الأمران، ولأبوي ذَرٌّ ^(٦) والوقت: «خمسًا وعشرين ضعفًا» بإثبات التاء، ومذهب الشافعي - كما في «المجموع» - أَنَّهُ ^(٧) من صَلَّى

(١) في هامش (ج): نسخة الدماميني: «تَضَاعَفَ على صلاته في بيته وفي سوقه خمسًا وعشرين ضعفًا» قال: أنث بتأويل «الدرجة» في الرواية الأخرى، ووجه النصب ظاهر، وقد رُوِيَ بالجرّ على تقدير الباء؛ أي: بخمسة؛ مثل:

أشارت كليب

وهو شاذ، وكذا وجه ابن مالك.

(٢) في هامش (ج): أي: وفتحها، و«التضعيف» أن يُزَادَ على أصل الشيء فيُجْعَلُ مثلين أو أكثر.

(٣) «أي: تُزَادُ»: ليس في (د).

(٤) «منفردًا»: ليس في (د).

(٥) «وغيره»: مثبت من (ص).

(٦) في (د): «ولأبي ذَرٌّ»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٧) في (د) و(م): «أَنَّ».

في عشرة^(١) له^(٢) سبع وعشرون درجة، ومن صلى مع^(٣) اثنين كذلك، لكن صلاة الأول أكمل، ١٣٠٢/١د وهو مذهب المالكية، لكن قال ابن حبيب منهم: تفضل صلاة^(٤) الجماعة الجماعة بالكثرة وفضيلة الإمام. انتهى. وروى الإمام أحمد، وأصحاب السنن، وصححه ابن خزيمة وغيره، من حديث أبي بن كعب مرفوعاً: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده^(٥)»، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كثر فهو أحب إلى الله تعالى». واستدل بالحديث على سنّة الجماعة لأنه أثبت صلاة الفذّ وسماها صلاة، وهل التّضعيف المذكور مختص بالجماعة في المسجد؟ قال في «الفتح»: جاء عن بعض الصحابة قصر التّضعيف إلى خمس وعشرين على التّجمع^(٦) في المسجد العام، مع تقرير الفضل في غيره، وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أوس المعافري^(٧): أنه قال لعبد الله بن عمرو بن العاصي: رأيت من توضأ فأحسن الوضوء ثمّ صلى في بيته؟ قال: حسن جميل، قال: فإن صلى في مسجد عشيرته؟ قال: خمس عشرة صلاة، قال: فإن مشى إلى مسجد جماعة فصلّى فيه؟ قال: خمس وعشرون^(٨).

(وذلك) أي^(٩): التّضعيف المذكور سببه (أنه: إذا توضأ فأحسن الوضوء، ثمّ خرّج) من

(١) في (ص): «جماعة» وعبارة «المجموع» (٢٨٩/٤): «فمن صلى في جماعة هم عشرة آلاف».

(٢) في (ب) و(س): «فله» والمثبت موافق لما في «المجموع» (٢٨٩/٤).

(٣) في (م): «في».

(٤) «صلاة»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في هامش (ج): قوله: «أزكى من صلاته» قال ابن رسلان: أي: أكثر أجراً، أو أبلغ في تطهير المصلي وتكفير ذنوبه. انتهى. وهو مأخوذ من كلام الطّيب.

(٦) في غير (د): «التّجميع».

(٧) في هامش (ج): قال في «الإصابة»: ذكره البخاري في «تاريخه» فقال: أوس بن بشر المعافري، يعدّ في المصريين، صحب أصحاب النبي ﷺ، وسمع عقبة بن عامر، وكذا ذكره ابن حبان في «ثقات التابعين». انتهى. من القسم الرابع، والمعافري: بفتح الميم والعين المهملة وكسر الفاء وباء، نسبة إلى المعافر؛ بطن من قحطان «برماوي».

(٨) في هامش (ج): قوله: «خمس وعشرون» يحتمل أنه جواب الشرط بتقدير مضاف؛ أي: حصل له ثواب خمس عشرة، وهذا أولى من جعل الفاء محذوفة؛ كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها

لأنه ضرورة، ويحتمل أن الجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه.

(٩) «أي»: مثبت من (ص)، وفي (م): «أن».

منزله (إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ) أي: إِلَّا قَصْدُ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ فِي جَمَاعَةٍ (لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً) بفتح المُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ وَضَمُّ الطَّاءِ فِي الْأَوَّلِ وَفَتْحُ الْخَاءِ فِي الثَّانِي، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: بِالضَّمِّ: مَا بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ، وَبِالْفَتْحِ: الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ (إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا) بِالْخَطْوَةِ (دَرَجَةً، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ) بِضَمِّ رَاءٍ «رُفِعَتْ» وَحَاءَ «حُطَّ» مَبْنِيَّينَ لِلْمَفْعُولِ، «وَدَرَجَةً» وَ«خَطِيئَةً» رُفِعَا نَائِبِينَ عَنِ الْفَاعِلِ (فَإِذَا صَلَّى) صَلَاةً تَامَةً (لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ) الَّذِي أَوْقَعَ فِيهِ الصَّلَاةَ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَكَذَا لَوْ قَامَ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَعَ دَوَامِ نِيَّةِ انْتِظَارِهِ لِلصَّلَاةِ، فَالْأَوَّلُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، وَقَدْ مَرَّ مَبْحَثٌ^(١) ذَلِكَ فِي «بَابِ مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ» [ج: ٦٥٩] (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ) أَي: لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ حَالِ كَوْنِهِمْ قَائِلِينَ: يَا اللَّهُ ارْحَمْهُ، وَزَادَ ابْنُ مَاجَهَ: «اللَّهُمَّ ثَبِّ عَلَيْهِ».

وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ: أَفْضَلِيَّةُ الصَّلَاةِ عَلَى سَائِرِ الْعِبَادَاتِ، وَصَالِحِي الْبَشَرِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، كَمَا^(٢) لَا يَخْفَى (وَلَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي) ثَوَابِ (صَلَاةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلَاةَ).

وَرَوَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ مَا بَيْنَ كُوفِيٍّ وَبَصْرِيٍّ وَمَدَنِيٍّ، وَفِيهِ: رَوَايَةٌ تَابِعِيٌّ عَنْ تَابِعِيٍّ، وَالتَّحْدِيثُ وَالسَّمَاعُ وَالْقَوْلُ.

٣١ - بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ

(بَابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ) وَلِلْأَصِيلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرَ: «فَضْلُ الْفَجْرِ» وَفِي رَوَايَةٍ: «فِي الْجَمَاعَةِ» بِالتَّعْرِيفِ.

٦٤٨ - ٦٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخُمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا، وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَاقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾. قَالَ شُعَيْبٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ، قَالَ: تَفْضُلُهَا بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ

(١) فِي (ص): «بَحْثٌ».

(٢) فِي (د): «لِمَا».

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابْنُ شَهَابٍ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ) بْنُ حَزْنِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيُّ التَّابِعِيُّ الْمُتَّفَقُ عَلَى أَنَّ مُرْسَلَاتِهِ أَصَحُّ الْمُرَاسِيلِ (وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابْنُ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ، اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ أَوْ إِسْمَاعِيلُ (أَنْ/أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَشَدِّ لَدُنِّي) حَالُ كَوْنِهِ (يَقُولُ: تَفْضُلُ) أَي: تَزِيدُ (صَلَاةَ الْجَمِيعِ) ^(١) عَلَى ^(٢) (صَلَاةِ أَحَدِكُمْ) إِذَا صَلَّى (وَحَدَهُ) ^(٣) بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا) بِحَذْفِ التَّاءِ مِنْ «خَمْسٍ» عَلَى تَأْوِيلِ الْجُزْءِ بِالذَّرَجَةِ، أَوْ لِأَنَّ الْمُمِيزَ غَيْرَ مَذْكُورٍ، وَفِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ وَصَحَّحَ عَلَيْهِ فِي «الْيُونَنِيَّةِ»: «بِخَمْسَةٍ» بِالتَّاءِ، وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ (وَتَجْتَمِعُ) بِالْوَاوِ وَالْفَوْقِيَّةِ لِلْكُشْمِينِيَّةِ، وَفِي رِوَايَةٍ/أَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ: «يَجْتَمِعُ» ^(٤) (مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ ٢٧/٢ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ) لِأَنَّهُ وَقْتُ صُعُودِهِمْ بِعَمَلِ اللَّيْلِ، وَمَجِيءِ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى لِعَمَلِ النَّهَارِ ^(٥) (ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ) مُسْتَشْهِدًا لِدَلَالَةِ: (فَافْرُؤُوا إِنِّ شِئْتُمْ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ وَلَا بَنَ عَسَاكِرَ: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ ﴿كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإِسْرَاءُ: ٧٨]) تَشْهَدُهُ الْمَلَائِكَةُ.

(قَالَ شُعَيْبٌ) أَي: ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ: (وَحَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ (نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (نَحْوَهُ) إِلَّا أَنَّهُ (قَالَ: تَفْضُلُهَا بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ ذَرَجَةً) فَوَافِقُ رِوَايَةِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ عَنْ نَافِعٍ؛ كَمَا سَبَقَ.

وَرِوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ السَّنَّةُ مَا بَيْنَ حَمْصِيٍّ وَمَدَنِيٍّ، وَفِيهِ: ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ، وَالتَّحْدِيثُ وَالْإِخْبَارُ وَالْعِنْنَةُ وَالسَّمَاعُ وَالْقَوْلُ.

(١) فِي (د): «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ».

(٢) «عَلَى»: مُثَبِّتٌ مِنْ (ص).

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَحَدَهُ» نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ؛ أَي: مُتَوَحِّدًا أَوْ مُنْفَرِدًا، فَلَفْظُهُ لَفْظُ الْمَعْرِفَةِ وَمَعْنَاهُ النَّكْرَةُ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا مَحْذُوفَ الزَّوَائِدِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُصَدَّرُ «وَحَدَ».

(٤) الَّذِي فِي الْيُونَنِيَّةِ أَنَّ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْوَقْتُ: «تَجْتَمِعُ» بِدُونِ وَاوٍ، وَاخْتَلَفَتْ أَصُولُ الْيُونَنِيَّةِ فِي ضَبْطِ رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيَّةِ: فَفِي الْأَصْلِ النُّوَيْرِيِّ الْخَامِسَةِ أَنَّ رِوَايَتَهُ: «يَجْتَمِعُ» بِالْيَاءِ وَبِدُونِ وَاوٍ، وَفِي النُّوَيْرِيَّةِ وَالْقَيْصَرِيِّ: «وَيَجْتَمِعُ» بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَهْمَلُ كُلِّ ذَلِكَ فِي نَسْخَةِ الْبَصْرِيِّ.

(٥) فِي هَامِشِ (ج): تَنْبِيْهُ: تَقَدَّمَ فِي «الْمَوَاقِيتِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ ابْنِ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» مَرْفُوعًا: «يَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَتَصْعَدُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَتَثْبِتُ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَتَصْعَدُ مَلَائِكَةُ النَّهَارِ وَتَثْبِتُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ» وَاعْتَمَدَ الْحَافِظُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ، وَقَالَ: وَيُحْمَلُ مَا نَقَصَ مِنْهَا عَلَى نَقْصِ رِوَايَتِهِ.

٦٥٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ تَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَهُوَ مُغْضَبٌ، فَقُلْتُ: مَا أَغْضَبَكَ؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ، مَا أَعْرِفُ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ بِإِذْنِ اللَّهِ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ جَمِيعًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) الكوفي (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث بن طلق النخعي (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا) أي: ابن أبي الجعد (قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ) هُجَيْمَةُ^(١) الصُّغْرَى التَّابَعِيَّةُ لَا الْكُبْرَى الصَّحَابِيَّةُ الَّتِي اسْمُهَا خَيْرَةُ^(٢) (تَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَهُوَ مُغْضَبٌ) بفتح الضاد المعجمة (فَقُلْتُ: مَا أَغْضَبَكَ؟ فَقَالَ) وللأصيلي وابن عساكر: «قال»: (وَاللَّهِ، مَا أَعْرِفُ مِنْ^(٣) أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ بِإِذْنِ اللَّهِ شَيْئًا) أَبَقَوْهُ مِنْ الشَّرِيعَةِ (إِلَّا أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ) الصَّلَاةُ حَالُ كَوْنِهِمْ (جَمِيعًا)^(٤) أي: مجتمعين، وهو أمرٌ نسبيٌّ لَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الزَّمَنِ النَّبَوِيِّ أَتَمَّ مِمَّا صَارَ إِلَيْهِ، وَلِلْحَمُوي - وعزاها في «الفتح» لأبي الوقت^(٥) -: «(من أمر أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ) وللأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت: «(من مُحَمَّدٍ) أي: ما أعرف من شريعة مُحَمَّدٍ بِإِذْنِ اللَّهِ شَيْئًا^(٦)» لم يتغيَّر عما كان عليه إِلَّا الصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةٍ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

ورواة هذا الحديث الأربعة كوفيون، وفيه: رواية تابعيَّة عن صحابيٍّ، وتابعيٌّ عن تابعيَّةٍ وتابعيٌّ عن تابعيٍّ^(٧)، والتَّحْدِيثُ وَالسَّمَاعُ وَالْقَوْلُ، وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ الْمُؤَلِّفِ.

٦٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ فَأَبْعَدُهُمْ مَمْشَى، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّي ثُمَّ يَنَامُ».

(١) في هامش (ج): «هُجَيْمَةُ» بضم الهاء وفتح الجيم «برماوي».

(٢) في هامش (ج): بفتح الخاء المعجمة وسكون التَّحْتِيَّةِ وبالزَّاء «ترتيب».

(٣) زيد في (د): «أمر».

(٤) في هامش (ج): ذ «جميعًا» هي حال مؤكدة، وهي بمعنى «كلٍّ» ولا دلالة لها على الاجتماع في الزَّمان، وهذا هو الفارق بين قولك: «جاؤوا جميعًا» و«جاؤوا معًا» فَإِنَّ كَلِمَةَ «مع» تقتضي المصاحبة في الزَّمان بخلاف «جميع».

(٥) في الفتح: رواية أبي الوقت «من أمر محمد».

(٦) «شَيْئًا»: ليس (ص) و(م).

(٧) «وتابعيٌّ عن تابعيٍّ»: مثبت من (م).

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ^(١)) بن كُرَيْبٍ الهَمْدَانِيُّ الكوفيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أُسَامَةَ (عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بِضَمِّ الْمُوحَّدة وفتح الرَاءِ (عَنْ أَبِي بُزْدَةَ) عامرٍ أو الحارث (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيسٍ رضي الله عنه، ولا بن عساكر: «(الأشعريُّ)» (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا) بالنَّصب على التَّمييز (فِي الصَّلَاةِ أَبَعْدُهُمْ) بِالرَّفْعِ خبر «أَعْظَمُ النَّاسِ» (فَأَبَعْدُهُمْ مَمْشَى) بفتح الميم الأولى وسكون الثانية، منصوبٌ على التَّمييز، أي: أبعدهم مسافة/ إلى المسجد لأجل كثرة الخطأ إليه، ومن ثَمَّ حصلت المطابقة بين ١٣٠٣/١د التَّرجمة وهذا الحديث؛ لأنَّ سبب أعظميَّة الأجر في الصَّلَاةِ بُعْدُ المَمْشَى للمَشَقَّةِ، وفي صلاة الفجر زيادة بمفارقة النَّوْمَةِ المشتهاة، طبعًا مع مصادفة الظُّلْمَةِ أحيانًا، وفاء «فأبعدهم» قال البرماوي كالكرماني: للاستمرار، نحو: الأمثل فالأمثل، وتعقُّبه العينيُّ بأنَّه لم يذكر أحدًا من النُّحَاة أَنَّ الفاء تجيء بمعنى الاستمرار، ثمَّ رجح كونها هنا بمعنى «ثمَّ» أي: أبعدهم^(٢) ثمَّ أبعدهم مَمْشَى^(٣) (وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ) ولو في آخر الوقت (أَعْظَمُ أَجْرًا

(١) في غير (د) و(س): «المعلّى»، وليس بصحيح.

(٢) «أبعدهم»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): قوله: «لم يذكر أحد...» إلى آخره، قد ذكر ذلك الطَّبِيُّ في شرح هذا الحديث فقال: قوله: «فأبعدهم» الفاء للاستمرار؛ كما في قولك: الأمثل فالأمثل، والأكمل فالأكمل. انتهى ومُرَّاده بـ «الاستمرار» التَّعاقب على التَّوَالِي؛ كما صرَّح بذلك في شرح حديث: «أشدُّ النَّاسِ بلاءَ الأنبياءِ ثمَّ الأمثل فالأمثل» فقال: «ثمَّ» فيه للتَّراخي في الرُّتْبَةِ، والفاء للتَّعاقب على سبيل التَّوَالِي؛ تنزُّلاً مِنَ الأعلى إلى الأسفل. انتهى. وقال في شرح حديث: «يذهب الصَّالحون الأوَّل فالأوَّل»: الفاء للتَّعقيب ولا بدَّ مِنْ تقدير؛ أي: الأوَّل منهم فالأوَّل مِنْ الباقي منهم، هكذا حتَّى ينتهي إلى الحُفَالَةِ، و«الأوَّل» بدل من «الصَّالحون». انتهى. وقد نصَّ أبو الحسن على أنَّه لا يجوز أن يدخل حرفُ عطفٍ على شيءٍ مِنَ المَكْرَرَاتِ إلَّا الفاء خاصَّةً، قال الرُّضِي: و«ثمَّ» نحو: «مَضَوْا كَبْكَبَةً ثُمَّ كَبْكَبَةً» انتهى، وقال الزَّمَخْشَرِيُّ في تفسير «سورة الصَّافَّاتِ»: للفاء مع الصِّفَاتِ ثلاثة أحوال؛ أحدها: أن تدلَّ على ترتيب معانيها في الوجود؛ كقوله:

يَا لَهْفَ زِيَابَةٍ لِلْحَارِثِ الصَّابِحِ فَالْغَنَامِ فَالْإِيْبِ

أي: الَّذِي صَبَحَ فَغَنِمَ فَأَبَ، والثَّاني: أن تدلَّ على ترتيبها في التَّفَاوُتِ مِنْ بعض الوجوه؛ نحو: قولك: خُذِ الْأَفْضَلَ فَالْأَكْمَلَ، واعمل الْأَحْسَنَ فَالْأَجْمَلَ، الثَّالث: أن تدلَّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك؛ نحو: «يرحم الله الْمُحَلِّقِينَ فَالْمَقْصُرِينَ». انتهى. وانظر ما بين الْأَفْضَلَ وَالْأَكْمَلَ، وكذا ما بين الْأَخْصَ وَالْأَجْمَلَ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ مُتَعَدِّدٌ في قوله: «الْأَبْعَدُ فَالْأَبْعَدُ» فيكون المعطوف بالفاء أعظم أَجْرًا مِنَ المعطوف عليه، =

مَنْ الَّذِي يُصَلِّي) في وقت الاختيار وحده، أو مع الإمام من غير انتظار (ثُمَّ يَتَأَمَّ) كما أنَّ بُعد المكان مؤثِّر في زيادة الأجر، كذلك طول الزَّمان للمشقة فيهما.

٣٢ - بَابُ فَضْلِ التَّهْجِيرِ إِلَى الظُّهْرِ

(بَابُ فَضْلِ التَّهْجِيرِ) أي: التَّبْكِير؛ وهو المبادرة في أوَّل الوقت (إِلَى) صلاة (الظُّهْرِ) ذكر الظُّهر مع التَّهْجِير للتأكيد، وإلَّا فهو يدلُّ عليه. وفي رواية^(١): «إِلَى الصَّلَاةِ» وهي أعمُّ وأشمل.

٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُضْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ، فَأَخْرَهُ، فَشَكَرَ اللَّهَ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ». ^٧ ثُمَّ قَالَ: «الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْغَرِيقُ، وَصَاحِبُ الْهَذَمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، ^٨ وَقَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا لَاسْتَهَمُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبوي الوقت وذَرَّ: «حَدَّثَنِي» (قُتَيْبَةُ) ولا بن عساكر^(٢): «قتيبة بن سعيد» الثَّقَفِيُّ مولا هم البغلاني^(٣) البلخي (عَنْ مَالِكٍ) إمام الأئمة (عَنْ سُمَيِّ) بضمَّ السَّين وفتح الميم (مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ) وللأصيلي^(٤): «أبي بكر بن عبد الرحمن» أي: ابن

= هذا إن أُريدَ التَّرْقِي، فإن أُريدَ التَّدْلِي جاز عطف «المقصرين» على «المحلِّقين» وقد أَوْضَحَ ذلك المولى أبو السعود في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالصَّفَّاتِ صَفًّا﴾ قَالَتْ جَرَّتْ زَجْرًا ﴿فَالْتَلَيْتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ١-٣] فقال: إنَّ هذه الصفات إن أُجريت على الفضل فعطفها بالفاء للدلالة على ترتيبها في الفضل؛ إمَّا بكون الفضل للصفِّ ثُمَّ للزَّجر ثُمَّ للتلاوة، أو على العكس، وإن أُجريت كلُّ واحدةٍ منها على طوائف معيَّنة؛ فهي للدلالة على ترتيب الموصوفات في مراتب الفضل؛ بمعنى أنَّ طوائف ﴿الصَّفَّاتِ﴾ ذوات فضل، و﴿الزَّجَرَاتِ﴾ أفضل، و﴿الَّتَلَيْتِ﴾ أبهر فضلًا، أو على العكس. انتهى. قال السَّمين: ومعنى العكس في الموضعين: أنَّك ترتقي من أفضل إلى فاضل إلى مَفْضُول، أو تبدأ بالأدنى ثُمَّ بالفاضل ثُمَّ بالأفضل.

(١) في غير (ص) و(م): «لابن عساكر»، وقد رُمِز لهذه الرواية في «اليونينية»: «عط»، وهي رواية لا يُعرف صاحبها.

(٢) في (م): «وللأصيلي»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٣) في هامش (ج): «البغلاني» بفتح الموحدة وسكون الغين المعجمة، نسبة إلى بَغْلان؛ بلد يَبْلُغ «لب».

(٤) في (م): «لابن عساكر»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

الحارث بن هشام بن المغيرة القرشي المخزومي المدني (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذَكَوَانِ (السَّمَانِ) كان يجلبه كالزيت للكوفة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَمَا ^(١) رَجُلٌ) بالميم، وأصله: «بين» ^(٢) فأشيعت فتحة الثون فصارت ألفاً وزيدت الميم، ظرف زمان مضاف إلى جملة من فعلٍ وفاعلٍ، أو/ مبتدأ وخبرٌ، وهو هنا «رجل» النكرة المخصصة بالصفة، وهي ٢٨/٢ قوله: (يَمْشِي بِطَرِيقٍ) أي: فيها، وخبر المبتدأ قوله: (وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ، فَأَخْرَهُ)

(١) في هامش (ج): قوله: «وَزِيدَتِ الْمِيمُ» تَبَعَ فِي ذَلِكَ الْعَيْنِي، وفيه نظرٌ، والتَّحْقِيقُ أَنَّ أَصْلَ «بَيْنَ» أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرًا بِمَعْنَى الْفِرَاقِ، فَمَعْنَى «جَلَسْتَ بَيْنَكُمَا» أَي: مَكَانَ فِرَاقِكُمَا، و«فَعَلْتُ بَيْنَ خُرُوجِكَ وَدُخُولِكَ» أَي: زَمَانَ دُخُولِكَ وَخُرُوجِكَ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَ«بَيْنَ» مُسْتَعْمَلَةٌ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَأَمَّا إِذَا كُفَّ بِ«مَا» نَحْو: «بَيْنَمَا» أَوْ الْأَلْفِ؛ نَحْو: «بَيْنَا» وَأُضِيفَ إِلَى الْجُمْلَةِ؛ فَلَا يَكُونُ إِلَّا لِلزَّمَانِ؛ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْمَكَانِ إِلَّا «حَيْثُ» فَلَمَّا قُصِدَ إِضَافَةُ «بَيْنَ» -الَلَّازِمُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْمَفْرَدِ- إِلَى الْجُمْلَةِ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ كَلَّا إِضَافَةً؛ زَادُوا عَلَيْهَا «مَا» الْكَافَّةُ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تَكْفِي الْمَقْتَضِي عَنْ الْاِقْتِضَاءِ، وَأَشْبَعُوا الْفَتْحَةَ فَتَوَلَّدَتْ أَلْفٌ؛ لِتَكُونَ الْأَلْفُ دَلِيلَ عَدَمِ اقْتِضَائِهِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهِ، وَالْأَلْفُ قَدْ يُوْتَى بِهَا لِلْوَقْفِ؛ كَمَا فِي «أَنَا» وَ«الظُّنُونُ» [الأحزاب: ١٠] كَمَا قَرَّرَهُ الرَّضِيُّ، وَالْعَامِلُ فِي «بَيْنَمَا» وَ«بَيْنَا» الْجَوَابُ إِذَا كَانَ مَجْرَدًا مِنْ كَلِمَتِي الْمَفَاجَأَةِ «إِذَا وَإِذَا» كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِلَّا فَمَعْنَى الْمَفَاجَأَةِ؛ كَمَا فِي حَدِيثٍ: «بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا» وَحَدِيثٍ: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ إِذَا [زُمَرَةً]...».

(٢) قَالَ السَّنْدِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ»: بَيْنَمَا ظَرْفٌ يُضَافُ إِلَى جُمْلَةٍ، وَرَجُلٌ مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ جُمْلَةٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، وَالْجُمْلَةُ مُضَافٌ إِلَيْهَا لِلظَّرْفِ، وَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ «وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ»، وَالْأَفْعَالُ الثَّلَاثَةُ بَعْدَهُ مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهِ، وَالظَّرْفُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْجُمْلَةِ يَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ مُضَافًا إِلَى مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، وَهُوَ هُنَا: مَشَى رَجُلٌ فِي الطَّرِيقِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ «بَيْنَ» يَقْتَضِي التَّعَدُّدَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلَا تَعَدُّدٌ هُنَا فَيَقْدَرُ مُضَافٌ يَحْصُلُ بِهِ التَّعَدُّدُ وَهُوَ الْأَوَاقَاتُ فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: بَيْنَ أَوَاقَاتٍ مَشَى رَجُلٌ فِي الطَّرِيقِ وَجَدَ ذَلِكَ الرَّجُلُ غُصْنَ شَوْكٍ... إِلَى آخِرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَالْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ إِمَّا لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْإِفَادَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَنْ يَشْتَرِطُ التَّخْصِصَ فِي النَّكْرَةِ عِنْدَ وَقْعِهَا مُبْتَدَأٌ إِنَّمَا يَشْتَرِطُهُ فِيهَا عِنْدَ كَوْنِهَا فِي جُمْلَةٍ تَابِعَةٍ لَجُمْلَةٍ أُخْرَى هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالْإِفَادَةِ كَمَا هُنَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَعْلِيلَاتُهُمْ، وَلَوْ سَلِمَ اشْتِرَاطُ التَّخْصِصِ فِي النَّكْرَةِ مُطْلَقًا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ هُنَا يَقْدَرُ الصِّفَةُ؛ أَي: رَجُلٌ مُذْنَبٌ، بِقَرِينَةِ الْمَغْفَرَةِ عَلَى أَنَّهُمْ عَدُوا «إِذَا» الَّتِي لِلْمَفَاجَأَةِ مِنَ الْمَسْوَغَاتِ نَصٌّ عَلَيْهِ الْبَعْضُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْقِسْطَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ قَوْلَهُ: «يَمْشِي بِطَرِيقٍ» صِفَةُ «رَجُلٍ» وَخَبَرُهُ «وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ» وَالْجُمْلَةُ مُضَافٌ إِلَيْهَا لِلظَّرْفِ، فَعَجِيبٌ إِذْ لَا يَتِمُّ الْكَلَامُ حِينَئِذٍ أَصْلًا إِذْ يَصِيرُ تَمَامُ الْحَدِيثِ كَلِمَةُ «بَيْنَ» مَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَلَا يَتِمُّ الْكَلَامُ مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلَا يَبْقَى لِلظَّرْفِ عَامِلٌ أَصْلًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: «فَأَخْرَهُ» عَامِلٌ فِي الظَّرْفِ وَلَيْسَ بِمَعْطُوفٍ عَلَى قَوْلِهِ: «وَجَدَ» وَهَذَا مِمَّا تَأْبَى عَنْهُ الْفَاءُ وَشَهَادَةُ الذَّوْقِ، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. انْتَهَى. وَأُورِدَ نَحْوَهُ مُخْتَصَرًا الْعَلَامَةُ ابْنُ الْعَجْمِيِّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى (ج).

عن الطريق، وللحموي والمستملي: «فأخذه» (فَشَكَرَ اللهُ لَهُ) ذلك، أي: رضي فعله وقبله منه وأثنى عليه (فَغَفَرَ لَهُ) ذنوبه. (ثُمَّ قَالَ^(١)) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: (الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ) جمع شهيد، سُمِّيَ بِهِ^(٢) لأنَّ الملائكة يشهدون موته، فهو مشهودٌ، «فَعِيلٌ» بمعنى «مفعولٍ»، ولأبي ذرٍّ عن الحموي^(٣): «خمسٌ» بغير تاءٍ بتأويل الأنفس أو النَّسَمَاتِ^(٤)، أو المميّز غير مذكور، فيجوز الأمران (المَظْعُونُ) أي: الذي يموت في الطّاعون، أي: الوباء (وَالْمَبْطُونُ): صاحب الإسهال أو الاستسقاء^(٥)، أو الذي يموت بداء بطنه (وَالْغَرِيقُ)^(٦) بالياء بعد الغين المعجمة والرّاء^(٧)، وللأصيلي: «الغرق في الماء» (وَصَاحِبُ الْهَدْمِ)^(٨) بفتح الهاء وسكون الدّال، أي: الذي مات تحت الهدم (وَالشَّهِيدُ) القَتِيلُ (فِي سَبِيلِ اللهِ) أي: الذي حكمه ألا يُغَسَّلَ ولا يُصَلَّى عليه بخلاف الأربعة السابقة، فالحقيقة الأخير، والذي قبله مجازٌ، فهم شهداء في الثّواب كثواب الشهيد، وجوّز الشّافعيّ الجمع بينهما^(٩)، واستشكّل التعبير بالشّهِيد/ في سبيل الله، مع قوله: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ»^(١٠) فإنّه يلزم منه حمل الشّيء على نفسه، فكأنّه قال: الشّهِيد هو الشّهِيد،

(١) في (د): «وقال».

(٢) في (ب) و(س): «بذلك».

(٣) في (م): «وللحموي».

(٤) في هامش (ج): جمع «نَسْمَة» محرّكة، وهي الإنسان، ومنه: «برأ النَّسْمَة» والبدن والروح والنّفس «تقريب».

(٥) في هامش (ج): بإسهال واستسقاء.

(٦) في هامش (ج): قال في «التّقريب»: غَرِقَ في الماء والخير والنّشر - بالكسر - فهو غَرِقٌ؛ كـ «كَتِف»، وجاء «غارق» أيضاً، وجوّز صاحب «البارع» الوجهين في القياس، ومنه: أدعوك دعاء الغرق؛ أي: الذي يَخْشَى الغرق ويتوقّعه، قال القاضي: وفيه نظرٌ، وقوله: «الغرق شهيد» وفي «البخاري»: الغريق.

(٧) «المعجمة والرّاء»: ليس في (د).

(٨) في هامش (ج): قال في «التّقريب»: هَدَمْتُ البناءَ أَهْدِمُهُ - بالكسر - أسقطته؛ فانهدم، ثم استعير في جميع الأشياء، و«الهدم» محرّكاً: ما تهدّم، ومنه: «وصاحب الهدم شهيدٌ» وبالإسكان: اسم الفعل، وقوله: «الهدم شهيد» قال القاضي: بكسر الدّال قَيْدَنَاهُ؛ أي: الذي مات تحت الهدم - بفتحها - وهو ما انهدم.

(٩) في هامش (ج): أي: بين الحقيقة والمجاز، ومن يمنع الجمع بينهما يحمله على معنى مجازيٍّ يشمل الأمرين.

(١٠) في هامش (ج): قوله: «واستشكّل...» إلى آخره، قال الكرماني: قال الطّبيبي: فإن قلت: «خمس» خبر المبتدأ، والمعدود بعده بيان له، فكيف يصحّ في الخامس؟ فإنّه حَمَلَ الشّيء على نفسه فكأنّه قال: الشّهِيد هو الشّهِيد؛ قلتُ: هو من «باب:

أنا أبو النّجم وشعري شعري»

أقول: الأولى أن يقال: المراد بـ «الشّهِيد» القَتِيل، فكأنّه قال: الشُّهَدَاءُ كذا وكذا، والقَتِيل في سبيل الله.

وأجيب بأنه من باب:

أنا أبو النجم وشغري شغري

أو معنى^(١) الشهيد: القتيل، وزاد في «الموطأ»: «و صاحب ذات الجنب، والحريق، والمرأة تموت بجُمُع^(٢)»، وعند ابن ماجه من حديث ابن عباس: «موت الغريب شهادة»^(٣) وإسناده ضعيف، وعند ابن عساكر من حديث ابن عباس أيضاً: «الشريق»^(٤)، ومن أكله السبع، ويأتي مزيدٌ لذلك في محالّه إن شاء الله تعالى. (وَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ) التَّأْذِينَ لِلصَّلَاةِ (وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا) شَيْئًا (إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا لَا سْتَهْمُوا عَلَيْهِ) أَي: إِلَّا أَنْ يَقْتَرِعُوا عَلَيْهِ لَا قْتَرَعُوا^(٥)، ولأبي ذرٍّ والأصيليّ وابن عساكر: «إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَا سْتَهْمُوا عَلَيْهِ». (وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَا سَتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لِأَتَوْهُمَا وَلَوْ) كَانَ إِتْيَانًا (حَبْوًا) وفي هذا المتن - كما ترى - ثلاثة أحاديث، وكأنّ قتيبة حدّث بذلك كذلك مجموعاً عن مالك، فلم يتصرّف فيه المصنّف كعادته في الاختصار.

ورواته الخمسة كلّهم مدنيون إلا قتيبة فبلخي، وفيه: التّحديث والعنونة.

وأخرج المؤلف حديث^(٦): «بينما رجلٌ» في «الصّلاة» [ح: ٦١٥، ٦٥٢]، ومسلمٌ في «الأدب»، والترمذي في «البرّ» وقال: حسنٌ صحيحٌ، وحديث «الشّهداء» في «الجهاد» [ح: ٢٦٧٤] وقوله: «لو يعلم الناس ما في النّداء» أخرجه المؤلف في «الصّلاة» [ح: ٦١٥] و«الشّهادات» [ح: ٢٦٨٩] وكذا النسائي.

وبقيّة مباحث ذلك تأتي إن شاء الله تعالى في محالّها بعون الله وقوّته.

(١) في (د): «أو هو».

(٢) في هامش (ص): قوله: «بجُمُع» قال في «التّقريب»: بالضمّ والكسر، وزاد التّوويّ الفتح أي: حاملّة جامعة لولدها.

(٣) كذا في العمدة، وذكر في الفتح أن الدارقطني صحّح حديث ابن عمر: موت الغريب شهادة.

(٤) في هامش (ج): هو الذي يشرق بالماء فيموت.

(٥) «عليه لاقترعوا»: سقط من (د).

(٦) «حديث»: ليس في (د).

٣٣ - باب احتساب الآثار

(باب احتساب الآثار) أي: الخطوات^(١) إلى المسجد للصلاة.

٦٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بَنِي سَلَمَةَ، أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ». وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَكْتَبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ قَالَ: خُطَاهُمْ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وفتح الشين المعجمة آخره مُوحَّدة، الطائفي (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بن عبد المجيد الثقفي (قَالَ: حَدَّثَنَا) بالجمع، وفي بعض الأصول: «حَدَّثَنِي» (حُمَيْدٌ) الطويل (عَنْ أَنَسٍ) وللأصيلي: «أنس بن مالك» (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا بَنِي سَلَمَةَ) بفتح السين وكسر اللام؛ بطن كبير من الأنصار (أَلَا تَحْتَسِبُونَ^(٢) آثَارَكُمْ^(٣)) بفتح الهمزة وتخفيف اللام للتنبيه، أي: ألا تعدون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد، فإن بكل خطوة إليه درجة، وإنما خاطبهم بِإِلَاحَاةٍ إِلَى أَنْ يَتَذَكَّرُوا بذلك حين أرادوا النقلة إلى قرب المسجد.

ورواة هذا الحديث ما بين طائفي وبصري، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنونة والقول.

(١) في هامش (ج): قال في «المصباح»: خَطَوْتُ أَخْطُو خَطَوًا: مَشَيْتُ، الواحدة: خُطْوَةٌ؛ مثل: ضَرَبَ وَضْرَبَةً، و«الْخُطْوَةُ» بِالضَّمِّ: ما بين الرَّجْلَيْنِ، وجمع المفتوح: «خَطَوَاتٍ» على لفظه؛ مثل: شَهْوَةٌ وَشَهَوَاتٌ، وجمع المضموم: خُطَا وَخُطَوَاتٌ؛ مثل: «غُرَفٌ وَغُرَفَاتٌ» في وجوها. انتهى. وقال المُعَرِّبُ: في «خُطَوَاتٍ» [البقرة: ١٦٨] جمع «خُطْوَةٌ» ثلاثة وجوه، وهي لغات مسموعة عن العرب: الشكون - وهو الأصل - والإتباع والفتح في العين تخفيفًا. انتهى. وفي «اللُّبَابِ»: الْخُطْوَةُ - وتُفْتَحُ - ما بين الْقَدَمَيْنِ، الجمع: خُطَا وَخُطَوَاتٌ، وبالفتح: المِرَّةُ، الجمع: خطوات.

(٢) في (د): «تحتسبوا»، وفي حاشيتها: بحذف النون، وشرح عليها الكيرماني، وذكر الحافظ أن الرواية بالنون في النسخ التي وقف عليها، وصوابه: بالنون. انتهى. وفي اليونينية بإثبات النون. وفي هامش (ج): قال في «الفتح»: كذا في النسخ التي وقفنا عليها بإثبات النون، وشرحه الكيرماني بحذفها، ووجهه بأن النحاة أجازوا ذلك - يعني: تخفيفًا - أي: بدون ناصب ولا جازم، قال الكيرماني: والمعنى: ألا تعدون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد؟ فإن لكل خطوة ثوابًا. انتهى. قال الحافظ: والاحتساب وإن كان أصله العد، لكن يُسْتَعْمَلُ غالبًا في معنى طلب تحصيل الثواب بنية خالصة.

(٣) في هامش (ج): أصل الاحتساب العد، لكنه يُسْتَعْمَلُ غالبًا في معنى طلب تحصيل الثواب.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي) تَفْسِيرِ (قَوْلِهِ) تَعَالَى: ﴿وَنَكْشِبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [إِس: ١٢] قَالَ^(١): خُطَاهُمْ) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ^(٢) وَغَيْرُهُ عَنْ مُجَاهِدٍ مِمَّا^(٣) ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ^(٤) فِي «تَفْسِيرِهِ»، وَلِلْأَصِيلِيِّ وَأَبِي ذَرٍّ: «وَقَالَ^(٥) مُجَاهِدٌ: خُطَاهُمْ، آثَارُ الْمَشْيِ بِأَرْجُلِهِمْ فِي الْأَرْضِ» وَابْنُ عَسَاكِرٍ^(٦): «قَالَ مُجَاهِدٌ: خُطَاهُمْ: آثَارُهُمْ، هِيَ^(٧) الْمَشْيُ فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ».

٦٥٦ - وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ: أَنَّ بَنِي سَلَمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ، فَيَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغَرُّوا الْمَدِينَةَ، فَقَالَ: «أَلَا تَخْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ؟». قَالَ مُجَاهِدٌ: خُطَاهُمْ: آثَارُهُمْ، أَنْ يُمْشِيَ فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ.

وَبِهِ قَالَ: (وَحَدَّثَنَا) بَوَاوُ الْعُطْفِ، وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: «(وَقَالَ)» (ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ ابْنُ مُحَمَّدٍ^(٨) بَنِ أَبِي مَرْيَمَ الْجُمَحِيِّ^(٩) الْبَصْرِيُّ (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ) الْغَافِقِيُّ^(١٠) الْمَصْرِيُّ^(١١) قَالَ: / (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (حُمَيْدٌ) الطَّوِيلُ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ أَيْضًا (أَنَسٌ) هُوَ ٢٩/٢ ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِأَبِي ذَرٍّ: «(عَنْ أَنَسٍ)» (أَنَّ بَنِي / سَلَمَةَ) بِكَسْرِ اللَّامِ (أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ ١٣٠٤/١٥

(١) فِي هَامِش (ج): قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: «قَالَ» الثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ.

(٢) فِي هَامِش (ج): «ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ» بَفَتْحِ الثُّنُونِ وَكَسْرِ الْجِيمِ وَبِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَاسْمُ أَبِي نَجِيحٍ يَسَارٌ، وَكُنْيَةُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو يَسَارٍ، مَكِّيٌّ ثَقَفِيٌّ مَوْلَاهُمْ، رُمِيَ بِالْقَدَرِ، وَرَبَّمَا دَلَسَ، مِنَ الطَّبَقَةِ السَّادِسَةِ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً.

(٣) فِي (د): «فِيمَا»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمُثَبَّتِ.

(٤) «ابْنُ كَثِيرٍ»: لَيْسَ فِي (ب) وَ(س).

(٥) زَيْدٌ فِي (ب) وَ(س): «قَالَ».

(٦) قَوْلُهُ: «مُجَاهِدٌ: خُطَاهُمْ، آثَارُ الْمَشْيِ بِأَرْجُلِهِمْ فِي الْأَرْضِ، وَابْنُ عَسَاكِرٍ» سَقَطَ مِنْ (د).

(٧) فِي (م): «بَغِيرَ»، وَالْمُثَبَّتُ مُوَافَقٌ لِمَا فِي «الْيُونَنِيَّةِ».

(٨) فِي هَامِش (ج): بَنِ سَالِمٍ.

(٩) فِي هَامِش (ج): «الْجُمَحِيُّ» إِلَى بَنِي جُمَحٍ - بَضْمُ الْجِيمِ وَفَتْحُ الْمِيمِ - بَطْنُ [مِنْ] قَرِيشٍ «لُبٌّ».

(١٠) فِي هَامِش (ج): بِمَعْجَمَةِ ثُمَّ فَاءٍ فَقَافٍ، إِلَى غَافِقٍ مِنَ الْأَزْدِ «لُبٌّ»، وَيَحْيَى كُنْيَتُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ، مِصْرِيُّ صَدُوقٍ، رَبَّمَا أَخْطَأَ، مِنَ السَّابِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ ٨٣.

(١١) فِي (د): «الْبَصْرِيُّ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

مَنَازِلِهِمْ) لكونها كانت بعيدة من^(١) المسجد (فَيَنْزِلُوا) منزلاً^(٢) (قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ) أي: من مسجده (مِنْ اللَّهِ يَدْعُمُ قَالَ) أنس: (فَكِرَةَ رَسُولِ اللَّهِ) ولأبي ذر: «النَّبِيُّ» (مِنْ اللَّهِ يَدْعُمُ أَنْ يُغْرُوا)^(٣) الْمَدِينَةَ) بضم المُمَثِّلَةِ التَّحْتِيَّةِ وسكون العين المهملة وضمّ الرّاء، أي: يتركوها خاليةً، وللكُشْمِينِيَّ: «أَنْ يُغْرُوا مَنَازِلَهُمْ» فأراد رسول الله ﷺ أن تبقى جهات المدينة عامرة بساكنيها (فَقَالَ: أَلَا تَحْتَسِبُونَ أَثَارَكُمْ؟) أي: ألا تعدّون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد؟ زاد في رواية الفزاري^(٤) في «الحج» [ح: ١٨٨٧] «فأقاموا»، ولـ«مسلم» من حديث جابر: فقالوا: «ما يسرّنا أنّا كنّا تحوّلنا».

(قَالَ مُجَاهِدٌ: خُطَاهُمْ: أَثَارُهُمْ، أَنْ يُمَشَى) بضمّ أوّله وفتح ثالته، وفي رواية: «(أَنْ يَمْشُوا)» وفي رواية لأبي ذر: «والمشي» (فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ) وزاد قتادة: فقال: لو كان الله ﷻ مُغْفِلًا^(٥) شيئاً من شأنك يا ابن آدم أغفل ما تعفي^(٦) الرّياح من هذه الآثار، ولكن أحصى على ابن آدم أثره وعمله كلّهُ، حتّى أحصى عليه هذا الأثر فيما هو من طاعة الله تعالى أو من معصيته، فمن استطاع منكم أن يكتب أثره في طاعة الله فليفعل، وأشار المؤلّف بهذا التعلّيق المسوق مرّتين إلى أَنَّ قِصَّةَ بَنِي سَلِمْةَ كانت سبب نزول هذه الآية، وقد ورد مصرّحاً به عند

(١) في (ص): «عن».

(٢) في هامش (ج): قوله: «منزلاً» أشار بذلك إلى أَنَّ «قريباً» صفةٌ لمحذوف، وجوّز الكرمانيُّ أن يكون «قريباً» بمعنى «قريبين» أي: بصيغة الجمع؛ لأنَّ «فَعِيلًا» يستوي فيه الإفراد والتثنية والجمع.

(٣) في هامش (ج): قوله: «أَنْ يُغْرُوا» مِنَ الْعَرَاءِ؛ وهو الأرض الخالية، يُقَالُ: عَرَا الْمَكَانَ؛ أي: خَلَا، وَأَعْرَاهُ؛ إِذَا أَخْلَاهُ «كِرْمَانِيٌّ».

(٤) في هامش (ج): «التَّقْرِيب»: مروان بن مُعَاوِيَةَ بن الحارث بن أسماء الفزاريُّ، أبو عبد الله الكوفيُّ، نزيل مكّة ودمشق، ثقةٌ حافظٌ، وكان يدلّس أسماء الشيوخ، مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّامِنَةِ، مات سنة ١٩٣، و«الفزاريُّ» نسبة إلى فَزَارَةَ -بفتح الفاء والزّاي وبالرّاء- قبيلة «كِرْمَانِيٌّ».

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «مُغْفِلًا» بضمّ وسكون ثانيه وكسر ثالته، اسم فاعلٍ؛ بمعنى: غافلٍ، مِنْ أَغْفَلْتُ الشَّيْءَ إِغْفَالًا: تركته إهمالاً على ذكرٍ للحال. انتهى «عجمي».

(٦) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ما تعفي» كذا في نسخ، ولعلّ صوابه: ما تعفو، قال في «المصباح»: عفا المنزل يعفو عفواً: -بالفتح والمدّ- دَرَسَ، وعفته الرّيح: يُسْتَعْمَلُ لازماً ومتعدّياً، ومنه: عفا الله عنك؛ أي: محا ذنوبك.

ابن ماجه بإسنادٍ قويٍّ، وكذا عند ابن أبي حاتمٍ، قال الحافظ ابن كثيرٍ: وفيه غرابةٌ من حيث ذكر^(١) نزول هذه الآية، والسُّورة بكما لها مكيَّةٌ. انتهى. قلت: قال أبو حيَّان: السُّورة كلها^(٢) مكيَّةٌ، لكن زعمت فرقةٌ أنَّ قوله تعالى: ﴿وَنَكْثُكُمْ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢] نزلت^(٣) في بني سَلِمة من الأنصار، وليس هذا^(٤) زعمًا^(٥) صحيحًا. انتهى. لكن يترجَّح الأوَّل بقوةِ إسناده. ورواة هذا الحديث ما بين طائفيٍّ وبصريٍّ، وفيه: التَّحديث والعنونة والقول^(٦).

٣٤ - بابُ فَضْلِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ

(بابُ فَضْلِ) صلاة (العِشَاءِ) حال كونها (في الجَمَاعَةِ) وسقط لفظ «صلاة» لابن عساكر.

٦٥٧ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ الْمُؤَذِّنَ فَيَقِيمَ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا يَوْمُ النَّاسِ، ثُمَّ أَخَذَ شُعْلًا مِنْ نَارٍ، فَأَحْرَقَ عَلَى مَنْ لَا يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ بَعْدُ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) بضمِّ العين (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النَّخعي الكوفي (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو صَالِحٍ) ذكوان السَّمَّان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَيْسَ صَلَاةٌ^(٧) أَثْقَلُ) بالنَّصب خبر «ليس» كذا في رواية الكُشْمِينِي، وفي رواية أبي ذرٍّ وكريمة عنه

(١) في (د): «ذكره».

(٢) في (م): «بكما لها».

(٣) في (ب) و(س): «نزل».

(٤) «هذا»: ليس في (ص) و(م).

(٥) في هامش (ج): نسخة: زَعَمَ.

(٦) قوله: «ورواة هذا الحديث ما بين طائفيٍّ وبصريٍّ، وفيه: التَّحديث والعنونة والقول» سقط من (ص) و(م).

(٧) في هامش (ج): قوله: «ليس صلاة» قال المالكي: قد ثبت أنَّ «ليس» من أخوات «كان» فيلزم أن تُجرى مُجرأها في ألا يكون اسمُها نكرةٌ إلَّا بمصحح؛ كما يلزم ذلك في الابتداء، ومصحَّحه وقوعه بعد نفي، وإذا جاز [وقوع] اسم «كان» نكرة محضة بعد نفي؛ كما في قول الشاعر:

إذا لم يكن أحدًا بقيًا فإنَّ النَّاسِي دواء الأسى =

وللأكثرين: «ليس أثقل» (عَلَى الْمُنَافِقِينَ) بحذف اسم «ليس»^(١) (مِنَ الْفَجْرِ) ولأبي الوقت وابن عساكر: «من صلاة الفجر» (وَ) صلاة (العشاء) لأنَّ وقتَ الأولى وقتُ لذة النَّوم، والثَّانية وقت سكونٍ واستراحة، وفي تعبيره بـ «أفعل» التَّفضيل دلالةٌ على أَنَّ الصَّلَاةَ جميعها ثَقِيلَةٌ على المنافقين، والصَّلَاتَانِ^(٢) المذكورتان أثقل من غيرهما لقوَّة الدَّاعي المذكور إلى تركهما، وأطلق عليهم النَّفاقُ / - وهم مؤمنون - على سبيل المبالغة في التَّهديد لكونهم لا يحضرون الجماعة ويصلُّون في بيوتهم من غير عذرٍ ولا علَّة، وقد تقدَّم التَّنبيه على ذلك في «باب وجوب الجماعة» [ح: ٦٤٤] (وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا) أي: في (٣) الفجر والعشاء^(٤) من مزيد الفضل (لَأَتَوْهُمَا) إلى المسجد للجماعة (وَلَوْ) كان إتيانهم (حَبْوًا) يزحفون إذا تعذَّر مشيهم كما يزحف الصَّغير، ولم يفوتوا ما في مسجد الجماعة من الفضل والخير، ومطابقة الحديث للترجمة في (٥) الجزء الثَّاني: (لَقَدْ) بغير واوٍ، ولأبوي ذرٍّ والوقت: «ولقد» (هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ) بالمدِّ وضمِّ الميم (المُؤَذِّنَ) فَيَقِيمَ، ثُمَّ أَمُرَ بالنَّصب عطفاً على «أَمُرَ» المنصوب، بـ «أَنْ» مثل «فيقيم» (رَجُلًا يَوْمَ) برفع الميم (النَّاسَ) بنصب^(٦) السَّين، والجملة في موضع نصبٍ منه صفةٌ لرجلٍ المنصوب بـ «ثُمَّ» أمر^(٧) (ثُمَّ

= فَلَاَنْ يجوز وقوعه اسم «ليس» أولى؛ لملازمتها النَّفي، وفي الحديث شاهدٌ على استعمال «ليس» للنفي العام المستغرق به الجنس، وهو ممَّا يُغفل عنه، ويؤيِّده الاستثناء منه في قوله تعالى: «لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ» [الناحية: ٦] ولك أن تجعل «ليس» حرفاً لا اسم لها ولا خبر، وفي قول ابن عمر: «ليس يُنادى» شاهدٌ على استعماله حرفاً، أشار إلى ذلك سيبويه، وحمل عليه قول بعض العرب: «ليس الطَّيْبُ إِلَّا الْمَسْكُ» بالرفع، وأجاز في قوله: «ليس خَلَقَ اللهُ مثله» حرفيَّة «ليس» وفعليتُّها على أن يكون اسمها ضمير الشَّأن والجملة بعدها خبر، وإن جُوِّز الوجهان في «ليس يُنادى لها» فغيرُ ممتنع. انتهى كلامه «طبيي».

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «بحذف اسم ليس» قال الأنصاري: وفي نسخة: «ليس أثقل» بجعل اسم «ليس» ضميراً يعود إلى الصَّلَاة المفهومة من السَّياق، والتَّقدير: ليس هو؛ أي: المفهوم من السَّياق، وهو الصَّلَاة أثقل... إلى آخره. انتهى «عجمي».

(٢) «والصَّلَاتَانِ»: ليس في (ص) و(م).

(٣) «في»: مثبت من (م).

(٤) في (م): «العشاءين».

(٥) في (م): «من».

(٦) في (ص) و(م): «ونصب».

(٧) «بثُمَّ أمر»: ليس في (د).

أَخَذَ شُعْلًا^(١) مِنْ نَارٍ بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَالتَّصْبِ مَفْعُولٌ «أَخَذَ» الْمَنْصُوبُ عَطْفًا عَلَى «ثُمَّ أَمَرَ» (فَأَحْرَقَ) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ، نُصِبَ عَطْفًا عَلَى «أَخَذَ»، وَلِلْكَشْمِيهِنِي: «فَأَحْرَقَ» بِسُكُونِ الْحَاءِ (عَلَى مَنْ لَا يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ بَعْدُ) نَقِيضٌ «قَبْلُ» مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، أَي: بَعْدَ أَنْ يَسْمَعَ النَّدَاءَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَأَبِي الْوَقْتِ^(٢) وَالْأَصِيلِيُّ وَابْنُ عَسَاكَرٍ: ٣٠/٢ «يَقْدِرُ» بِمُثَنَّاةٍ تَحْتِيَّةٍ مَفْتُوحَةٍ^(٣) فَقَافٍ سَاكِنَةٍ فَذَالٍ مَكْسُورَةٍ فَرَاءً، بَدَلُ «بَعْدَ» أَي: لَا يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ حَالِ كَوْنِهِ يَقْدِرُ، وَفِي رِوَايَةٍ -أَدْعَى فِي «الْمَصَابِيحِ» أَنَّهَا لِلْجُمْهُورِ-: «إِلَى الصَّلَاةِ بَعْدَ» بِمُوحَّدَةٍ ثُمَّ عَيْنٍ مَهْمَلَةٍ مَضْمُومَةٍ فَذَالٍ مُعْجَمَةٍ فَرَاءً، وَهِيَ مُشْكَلَةٌ كَمَا^(٤) لَا يَخْفَى، لَا سَيِّمًا وَلَمْ أَرَهَا فِي شَيْءٍ مِنَ النُّسخِ، نَعَمْ وَقَعَ^(٥) عِنْدَ الدَّائِدِيِّ الشَّارِحِ^(٦) فِيمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «لَا لِعَذْرِ» بِحَرْفِ النَّفْيِ، وَهِيَ وَاضِحَةٌ، لَكِنْ قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: لَمْ نَقِفْ عَلَيْهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَلَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «ثُمَّ أَتَى»^(٧) قَوْمًا يَصَلُّونَ فِي بَيْوتِهِمْ لَيْسَتْ بِهِمْ عِلَّةٌ فَأَحْرَقَهَا عَلَيْهِمْ.

٣٥ - بَابُ: اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ

هَذَا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ)^(٨) كَذَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي

(١) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «شُعْلًا» بِفَتْحِ الْعَيْنِ، جَمْعُ شُعْلَةٍ مِنَ النَّارِ؛ بِضَمِّهَا: وَهِيَ الْفَتِيلَةُ؛ كَصَحْفَةٍ، وَصَحْفٍ. انْتَهَى «كِرْمَانِي».

(٢) فِي غَيْرِ (د) وَ(م): «وَلِلْكَشْمِيهِنِي وَأَبِي الْوَقْتِ»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونَنِيَّةِ».

(٣) «مَفْتُوحَةٌ»: لَيْسَ فِي (ب) وَ(س).

(٤) فِي غَيْرِ (م): «لِمَا».

(٥) «وَقَعَ»: لَيْسَ فِي (د) وَ(م).

(٦) فِي غَيْرِ (م): «الشَّارِحُ»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْفَتْحِ» (١٦٦/٢).

(٧) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَتَى» بِفَتْحِ الْيَاءِ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى سَابِقِهِ، كَمَا هُوَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ فِتْنَتِي، فَيَجْمَعُوا حُزْمًا مِنْ حَطَبٍ، ثُمَّ أَتَى قَوْمًا يَصَلُّونَ فِي بَيْوتِهِمْ لَيْسَتْ بِهِمْ عِلَّةٌ، فَأَحْرَقَهَا عَلَيْهِمْ».

(٨) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ» «اثْنَانِ» مُبْتَدَأٌ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُخَصَّصَ بِالْعَطْفِ عَلَى قَوْلٍ، فَإِنَّ الْفَاءَ لِلتَّعْقِيبِ، وَالْمَعْنَى: وَمَا يَزِيدُ عَلَيْهِمَا عَلَى التَّعَاقُبِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ يُعَدُّ جَمَاعَةً؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: الْأَمْلُ فَالْأَمْلُ، وَالْأَفْضَلُ فَالْأَفْضَلُ، وَقَوْلُكَ: يَبْعَثُهُ بِدَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا. انْتَهَى.

موسى، وكذا رواه غيره، وكلها ضعيفة.

٦٥٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا، ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد الأسدي البصري الثقة (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) الأول: من الزيادة، والثاني: تصغير زرع، العيشي^(١) (قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ) وللأصيلي: «خالد الحذاء» (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف، عبد الله بن يزيد (عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ) بضم الحاء مُصَغَّرًا، اللَّيْثِيُّ بْنُ أَبِي رَافٍ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ) لرجلين أتياه يريدان السفر: (إِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ) المكتوبة (فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا) أي: أحكما (ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا^(٢)) أَكْبَرُكُمَا. فإن قلت: ليس في حديث الباب ذكر صلاة الاثنين، وحينئذ فلا مطابقة بينه وبين الترجمة، أجيب بأنه مأخوذ بالاستنباط من لازم الأمر بالإقامة؛ لأنه لو استوت صلاتهما معاً مع صلاتهما منفردين لاكتفى بأمرهما بالصلاة، كأن يقول: أذنا وأقيما وصليا، قاله ابن حجر، وتعقبه العيني بأن هذا اللازم لا يستلزم كون الاثنين جماعة على ما لا يخفى، فكيف يُستنبط منه مطابقتها للترجمة؟ وأجاب بأنه يمكن أن يُذكر له وجه، وإن كان لا يخلو عن تكلف؛ وهو أنه بِإِلَافَةِ الْإِثْنَانِ إِنَّمَا أَمْرُهُمَا بِإِمَامَةٍ أَحَدُهُمَا الَّذِي هُوَ أَكْبَرُهُمَا لِتَحْصِلَ لَهُمَا فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ، فَصَارَ الْإِثْنَانُ هَهُنَا كَأَنَّهُمَا جَمَاعَةٌ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، لَا بِإِعْتِبَارِ الْحَقِيقَةِ، وَقَالَ الدَّمَامِينِيُّ: لَمَّا كَانَ لَفْظُ حَدِيثِ التَّرْجَمَةِ ضَعِيفًا لَا جَرَمَ^(٣) أَنَّ الْبُخَارِيَّ اكْتَفَى عَنْهُ بِحَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، وَنَبَّهَ فِي التَّرْجَمَةِ عَلَيْهِ.

(١) في هامش (ج): بالعين المهملة وكسر الياء المثناة تحت وبالشين المعجمة «ترتيب» نسبة إلى عائش بن مالك ابن تميم الله، فخذ من بني بكر بن وائل، ويقال في النسبة إليه: عيشي أيضاً «ترتيب».

(٢) في هامش (ج): تقدّم في «باب الأذان للمسافر» أن قوله: «ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا» يسكون لام الأمر بعد «ثُمَّ» وكسرها وفتح ميمه للتحفة وضمتها للإتباع. انتهى. ثم رأيت في «مصابيح الدماميني» في «كتاب الحج» في قوله: «لم نردّه»: المشهور عند المحدثين فتح الرّاء من «نردّه» ومحققو النحاة على خلافه؛ وذلك أن المختار عندهم الضم وإن كان الفتح والكسر جائزين في مثله في المضاعف المجزوم أو الموقوف؛ إشاراً للإتباع.

(٣) في هامش (ج): قوله: «لَا جَرَمَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ....» إلى آخره، اختلّف في «لا جرم» فقيل: «لا» نافية لما قبلها، و«جرم» فعل معناه: «حق» و«أن» وما في حيزها فاعل، وقيل: هما كلمتان رُكبتا وصار معناهما «حقاً» وقيل: معناهما: «لا بُدَّ» وما بعدها في موضع نصب بإسقاط حرف الجر.

٣٦ - باب مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، وَفَضْلُ الْمَسَاجِدِ

(باب) بيان فضل (مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ) حال كونه (يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ) ليصلّيها مع الجماعة (و) بيان (فَضْلُ الْمَسَاجِدِ).

٦٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ، مَا لَمْ يُحْدِثْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ. لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بن قَعْنَبِ القَعْنَبِيِّ الحارثيُّ البصريُّ المدنيُّ الأصل (عَنْ مَالِكٍ) هو ابن أنسٍ إمام دار الهجرة (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بالزَّاي المكسورة وبالنون، عبد الله بن ذكوان القرشيُّ المدنيُّ (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرَّحْمَنِ بن هُرْمُزٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ^(١)): الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ) أي: تستغفر له (مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ) ينتظر الصَّلَاةَ، وهل المراد البقعة التي صَلَّى فيها من^(٢) المسجد، حتّى لو انتقل إلى بقعة أخرى في المسجد لم يكن له هذا الثَّوَاب المرتَّب^(٣) عليه، أو المراد بـ«مُصَلَّاهُ» جميع المسجد الذي صَلَّى فيه؟ يحتمل كلا منهما، والثَّاني أظهرُ بدليل رواية: «(مَادَامَ فِي الْمَسْجِدِ) وبه بَوَّبَ هنا، ويؤيِّد الأوَّل ما في رواية مسلم وأبي داود: «(مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ) (مَا لَمْ يُحْدِثْ) بإخراج شيء من أحد السَّبِيلَيْن، أو فاحشٍ من لسانه أو يده، حال كونهم، أي: الملائكة المصلِّين على المصلِّي قائلين: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ) وعَبَّرَ بـ«تُصَلِّي» ليناسب الجزاء العمل^(٤)». (لَا) بغير واو، وفي رواية: «(وَلَا) (يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي) ثَوَاب (صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ) أي: مدَّة دوام^(٥) حبس الصَّلَاةَ، وللكُشْمِينِيَّ: «(مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ) (لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ) أي: لا يمنعه الانقلاب، وهو الرُّوَا ح (إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ) أي: لا غيرها،

(١) زيد في (ب) و(س): «إِنَّ»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٢) في (ص): «فِي».

(٣) في (د) و(ص): «المرتَّب».

(٤) في (ص) و(م): «العمل الجزاء».

(٥) «دوام»: ليس في (ص) و(م).

ومقتضاه: أنه إذا صرف نيته عن ذلك صارف آخر انقطع عنه الثواب المذكور، وكذا إذا شارك نيّة الانتظار أمر آخر^(١).

٦٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابٌ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ، أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا، ففَاضَتْ عَيْنَاهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد المعجمة، ولا بن عساكر: «ابن بَشَّارٍ بُنْدَارٍ»^(٢) وهو لقبُ مُحَمَّدٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بالتصغير، العمري (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضم الخاء المعجمة وموحدتين ٣١/٢ أولهما مفتوحة/، بينهما مثناة تحتية، الأنصاري المدني (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) هو ابن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، وهو جدُّ عبيد الله المذكور لأبيه^(٣)، كما أنَّ خبيباً خاله (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) من الناس (يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ)^(٤) أي: ظلَّ عرشه (يَوْمَ لَا ظِلَّ) في

(١) في هامش (ج): قوله: «وكذا إذا شارك...» إلى آخره، المعتمدُ خلافه، قال الرَّمْلِيُّ: حيث وقع التشريك بين عبادة وغيرها فالذي رجَّحه ابن عبد السلام: أنه لا ثواب له مطلقاً، والمعتمد - كما قاله الغزالي - اعتبار الباعث، فإن كان الأغلب باعث الآخرة أُثِبَ، وإلا فلا. انتهى. وشمل قوله: «وإلا فلا» ما إذا استوى الأمران، وقال ابن حجر: الأوجه أن قصد العبادة يُثاب عليه بقدره وإن انضم إليه غيره ممَّا عدا الرياء ونحوه، مُساوياً أو راجحاً.

(٢) في هامش (ج): «بُنْدَارٍ» بضم الموحدة وسكون الثون، اسم أعجمي استعملته العرب، وهل هو منصرف أو لا؟ قولان ذكرهما في «الهمع» وغيره، قال ابن الصلاح: قال ابن القطان: لُقِّبَ بهذا لأنه كان بُنْدَارَ الحديث؛ أي: حافظه. انتهى. وفي «القاموس»: «الْبِنَادِرَةُ» تجار يلزمون المعادن، أو الذين يخزنون البضائع للغلاء، جمع «بُنْدَارٍ».

(٣) «لأبيه»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): قال في «النهاية»: «الظِّلُّ» الفيءُ الحاصل من الحاجز بينك وبين الشمس، أي شيء كان، وقيل: هو مخصوص بما كان منه إلى زوال الشمس، وما كان بعده هو الفيء، ومنه الحديث: «سبعة يُظِلُّهم الله بظله». انتهى. وفي «المواقيت» من «التُّحفة»: «الظِّلُّ» لغة: السُّتر، ومنه: أنا في ظلِّ فلان، واصطلاحاً: أمرٌ وجودي يخلقه الله تعالى لنفع البدن وغيره، يدلُّ عليه بالشمس؛ كما في الآية، لكن في الدنيا دليل: «وَيُظِلُّ تَمْدُومُ» [الواقعة: ٣٠] ولا شمس ثم، فليس هو عدمها؛ خلافاً لمن توهمه.

وبهامشها أيضاً: قوله: «في ظله» قال في «تهذيب المطالع»: يعني: أو ظلَّ عرشه؛ كما في الحديث الآخر، =

القيامة وذنو/ الشمس من الخلق^(١) (إِلَّا ظِلُّهُ): أحدهم: (الإمام) الأعظم (العادل) التابع د/٣٠٥ ب لأوامر الله، فيضع كل شيء في موضعه من غير إفراط ولا تفريط، وقُدِّم على تاليه لعموم نفعه، ويلتحق^(٢) به من وُلِّي شيئاً من أمور المسلمين فعدل فيه لحديث: «إِنَّ الْمَقْسُطِينَ^(٣)» عند الله على منابر من نورٍ عن يمين الرحمن، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ^(٤) وما وَلُوا^(٥)» رواه مسلم. (و) الثاني من السبعة: (شَابٌ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ) لَأَنَّ عِبَادَتَهُ أَشَقُّ، لَغَلْبَةِ شَهْوَتِهِ وَكَثْرَةِ الدَّوَاعِي عَلَى طَاعَةِ الْهَوَى، فملازمة العبادة حينئذٍ أَشَدُّ وَأَدْلُّ عَلَى غَلْبَةِ التَّقْوَى، وفي الحديث: «يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنْ شَابٍّ لَيْسَتْ لَهُ صَبَوَةٌ^(٦)». (و) الثالث: (رَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ) بفتح اللَّام؛ كَالْقِنْدِيلِ (فِي الْمَسَاجِدِ)^(٧) من شِدَّةِ حُبِّهِ لَهَا وَإِنْ كَانَ جَسَدُهُ خَارِجًا عَنْهَا، وَكُنِّيَ بِهِ عَنْ

= وإضافته إضافة ملك، أو على حذف مضاف، أو يريد بذلك ظلاً مِنَ الظلال، وكلُّها لله، وكلُّ ما أَكُنَّ فهو ظلٌّ، وظلُّ كلِّ شيء: كُنْهُ، وقد يكون الظلُّ بمعنى الكنف والستر، ويكون بمعنى: في خاصَّته وَمَنْ يُدْنِي مَنْزِلَتَهُ وَيُخْصِّصُهُ بِكَرَامَتِهِ فِي الْمَوْقِفِ، وقد قيل مثلُ هذا في قوله: «السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ» أي: خاصَّته، وقيل: ستره، وقيل: عِزُّه، وقد يكون: الرَّاحَةُ وَالتَّعْيِيمُ؛ كما يقال: عِيشٌ ظَلِيلٌ؛ أي: طَيِّبٌ، ومنه في ظلُّ شجرة الجنة: «بَيْسِرٌ فِي ظِلِّهَا حَمْسٌ مِثَّةٍ عَامٍ» أي: في ذُرَاهَا وَكَتْفِهَا، أو راحتها ونعيمها، قال في «النهاية»: «السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ» لَأَنَّهُ يَدْفَعُ الْأَذَى عَنِ النَّاسِ؛ كما يدفع الظلُّ أذى حَرِّ الشَّمْسِ. انتهى. قال ابن المَلِكِ في «شرح المشارق»: الْأَقْوَى أَنْ يُرَادَ بِهِ الْكَرَامَةُ وَالْحِمَايَةُ مِنْ مَكَارِهِ الْمَوْقِفِ، وإضافته إلى «العرش» لَأَنَّهُ مَكَانُ التَّقَرُّبِ وَالْكَرَامَةِ، أو لِيُظْهِرَ عِلْمَهُ مِنْهُ؛ كما قيل: «يَنْشَأُ مِنَ الْعَرْشِ نُورٌ كَالْعَمُودِ يَشْمَلُ بَيْنَ أَهْلِ الْمَحْشَرِ مَنْ يَرِيدُ اللَّهُ حِمَايَتَهُ». انتهى ملخَّصاً. قوله: «إضافة ملك» كذا قال القاضي عياض، وتعقبه في «الفتح» فقال: فكان حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: إضافة تشريف...إلى آخره.

(١) في (م): «الخلائق».

(٢) في (ص): «يلحق».

(٣) في هامش (ج): «القسط» العدل، و«أقسط الحاكم» عدل، «وَأَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» [الحجرات: ٩] ومنه: «حَكَمًا مَقْسُطًا» أي: عدلاً، و«المقسطون على منابر» هم العادلون، وَقَسَطَ يَقْسِطُ - بالكسر - جَارَ وَعَدَلَ، «وَأَمَّا الْقَنَسُطُونَ» [الجن: ١٥] الجائرون الكفار «تقريب».

(٤) في غير (د) و(م): «وأهلهم».

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «وما وَلُوا» بالتخفيف بصيغة المعلوم، وَيُرَوَّى: بِالتَّشْدِيدِ عَلَى بِنَاءِ الْمَجْهُولِ؛ أي: جُعِلُوا وَالَيْنَ، قاله ابن مالك في شرح «المشارق».

(٦) في هامش (ج): قوله: «صَبَوَةٌ» أي: ميلٌ إِلَى الْهَوَى، وهي الْمَرَّةُ مِنْهُ «ابن الأثير».

(٧) في هامش (ج): قوله: «مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ» قال في «الفتح»: ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنَ التَّعْلِيلِ؛ كَالْقِنْدِيلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنَ الْعِلَاقَةِ؛ وَهِيَ شِدَّةُ الْحُبِّ. انتهى ملخَّصاً، قال الكِرْمَانِيُّ: أي: بِالْمَسَاجِدِ، وَحُرُوفُ الْجَزْرِ يَنْوِبُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ.

انتظار^(١) أوقات الصَّلوات، فلا يصلي صلاة في المسجد^(٢) ويخرج منه إلا وهو ينتظر أخرى ليصلها فيه^(٣)، فهو ملازم للمسجد بقلبه وإن عرض لجسده عارض، وبهذا تحصل المطابقة بين الحديث والترجمة، ولأبي ذر عن المستملي^(٤) والحُموي: «متعلق» بزيادة مُثناة فوقية بعد الميم مع كسر اللام.

(و) الرَّابِع: (رَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ)^(٥) أي: لأجله لا لغرض دنيوي (اجْتَمَعَا عَلَيْهِ) سواء كان اجتماعهما بأجسادهما حقيقة أم لا، وللحموي والمستملي^(٦): «اجتماعا على ذلك» أي: على الحب في الله كالضمير في قوله: (وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ) أي: استمرّا على محبتهما لأجله تعالى حتّى فرّق بينهما الموت، ولم يقطعاهما لعارض دنيوي، و«تحابّا» بتشديد الموحدة، وأصله: تحاببًا، فلمّا اجتمع المثلان أُسْكِنَ الأوّل منهما وأُدْغِمَ في الثّاني، وليس التّفاعّل^(٧) هنا كهو في

(١) في (م): «انتظاره».

(٢) في (م): «يصلي جماعة».

(٣) في (ص): «فيها».

(٤) في (م): «وللمستملي».

(٥) في هامش (ج): قوله: «في الله» «في» إمّا سببيّة؛ كما [في] «في النّفس المؤمّنة منة من الإبل» أي: بسبب قتلها، وإمّا بمعنى «على» أي: أنّ سبب اجتماعهما ذلك، واستمرّا عليه حتّى تفرّقا «برماوي».

(٦) في (م): «وللمستملي»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٧) في هامش (ج): قوله: «وليس التّفاعّل...» إلى آخره، مأخوذ من كلام الكرماني، وعبارته: فإن قلت: «التّفاعّل» هو لإظهار أنّ أصل الفعل حاصل له وهو مُتَنَفِّ، ولا يريد حصوله؛ نحو: «تجاهل» قلت: قد يجيء لغير ذلك؛ نحو: باعدته فتباعّد. انتهى. قال العيني: التّحقيق في هذا أنّ «التّفاعّل» لمشاركة أمرين أو أكثر في أصله؛ يعني: في مصدر فعل الثلاثي صريحًا؛ نحو: «تضارب زيد وعمرو» ولذلك نقص مفعولاً من نحو: «فاعل» وحاصله: أنّ وضع «فاعل» لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلّقًا بغيره، مع أنّ الغير فعّل مثل ذلك، ووضع «تفاعل» لنسبته إلى المشتركين فيه، من غير قصدٍ إلى تعلق له؛ ولذلك جاء الأوّل زائدًا على الثّاني بمفعولٍ أبدًا، فإذا كان الأمر كذلك كان القياس يقتضي أن يُقال: «ورجلان حاببًا» من «باب المفاعلة» لا من «باب التّفاعّل» ليدلّ على أنّ الغير فعّل مثل ما فعله هو، والجواب: أنّ «تفاعل» قد يجيء للمطاوعة؛ وهي كونها دالة على معنى حصّل عن تعلق فعلٍ آخر مُتَعَدٍّ؛ كقولك: باعدته فتباعّد، فقولك: «تباعّد» عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعّد، وهنا كذلك، فإنّ «تحاببًا» عبارة عن فعلٍ حصّل عن تعلق «حابب» والجواب الذي قاله الكرماني غير مستقيم؛ لأنّ معنى ذاك هو الدّلالة على أنّ الفاعل أظهر أنّ المعنى الذي اشتقّ منه «تفاعل» حاصل له، مع أنّه ليس في الحقيقة كذلك، فمعنى «تجاهل زيد» أنّه أظهر الجهل من نفسه وليس فيه في الحقيقة، وليس المعنى هنا أنّه أظهر المحبّة =

«تجاهل» أي: أظهر الجهل من نفسه، والمحبة من نفسه، بل المراد: التلبس^(١) بالحب كقوله: باعدته فتباعد، فهو عبارة عن معنى حصل عن فعل متعّد، ووقع في رواية حماد بن زيد: «ورجلان قال كل منهما للآخر: إني أحبك في الله فصدرا^(٢) على ذلك». (و) الخامس: (رَجُلٌ طَلَبَتْهُ ذَاتٌ) وفي رواية كريمة: «طلبت امرأة ذات» (مَنْصِبٍ) بكسر الصاد المهملة؛ أصل أو شرف أو مالٍ (وَجَمَالٍ) حسنٍ للزنا (فَقَالَ) بلسانه زجراً لها عن الفاحشة، أو بقلبه زجراً لنفسه: (إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ) زاد في رواية كريمة: «(رَبِّ الْعَالَمِينَ) والصَّبر عن^(٣) الموصوفة بما ذكر من الأصل والشرف والمال والجمال المرغوب^(٤) فيها عادة لعزّة ما جُمع فيها من أكمل المراتب وأجل^(٥) المناصب، لا سيّما وقد أغنت عن مشاقّ التّوصّل إليها بمراودة ونحوها، وهي^(٦) رتبة صديقيّة، ووراثّة نبويّة^(٧). (و) السّادس: (رَجُلٌ تَصَدَّقَ) تطوّعاً حال كونه قد (أَخْفَى) الصّدقة، ولأحمد: «تصدّق فأخفى»، وللمؤلف في «الزّكاة» [ج: ١٤٢٣] كمالك: «(فأخفاها) فحُمِل

= في نفسه وليس فيه في الحقيقة؛ فافهم فإنّه موضع دقيق. انتهى فلنراجع نسخة أخرى.

وبهامشها أيضاً: قوله: «وليس التّفاعُلُ...» إلى آخره، في «الشّافية» و«شرحها»: «تَفَاعَلَ» يجيء لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله، وهو مصدر ثلاثي صريحاً؛ نحو: «تَشَارَكَ» ومِنْ نَمَّ نقص مفعولاً مِنْ «فَاعَلَ» إذ لا يُقصد منه تعلّق أحد الأمرين بالآخر، بل مجرد تشارُكهما في أصله، فإن كان «تَفَاعَلَ» مِنْ «فَاعَلَ» المتعدّي لواحدٍ لم يتعدّ؛ كـ «تَضَارَبَ» أو مِنْ المتعدّي لاثنيين - كـ «جَاذَبَهُ الثُّوبَ» - تعدّى إلى واحد، وقد يجيء «تَفَاعَلَ» ليدلّ عل أنّ الفاعل أظهر أنّ أصله - وهو مصدر ثلاثي - حاصلٌ لفاعله وهو منتفٍ عنه؛ نحو: «تَجَاهَلَ» و«تَغَافَلَ» إذ المعنى: أنّه أظهر الجهل والغفلة في نفسه وليس فيه، ويجيء «تَفَاعَلَ» لمطايوع «فَاعَلَ» نحو: «بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ»، والمطايعة: حصول الأثر عن تعلّق الفعل المتعدّي لمفعوله، فإنّك إذا قلت: «بَاعَدْتُهُ» فالحاصل له التّباعد بالمطايوع «تَبَاعَدَ» وهو مجاز أو حقيقة عرفيّة، وإلّا فهو في الحقيقة المفعول به الذي صار فاعلاً لِـ «تَبَاعَدَ». انتهى فتأمّله.

(١) في (ص) و(م): «التبس».

(٢) في هامش (ص): قوله: «فصدرا» أي: انصرفا على تلك الحالة.

(٣) في غير (د): «على».

(٤) في (ص): «المرغّب».

(٥) في (ص): «وأصل».

(٦) في (م): «هو».

(٧) في هامش (ج): إشارة إلى قصّة يوسف عليه السلام مع امرأة العزيز، حيث راودته عن نفسه «وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ

الله» [يوسف: ٢٣]. وبنحوه في هامش (ص).

على أن راوي الأول حذف العاطف، وللأصيلي: «تصدَّق إخفاء» بكسر الهمزة والمد، أي: صدقة إخفاء، فنُصِبَ نعتاً لمصدرٍ محذوف، أو حالاً من الفاعل، أي: مخفياً، قال البدر: على تأويل؛ المصدر باسم الفاعل، جُعِلَ كأنَّه نفس الإخفاء مبالغة (حَتَّى لَا تَعْلَمَ^(١) شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ) جملة في موضع نصبٍ بـ «تعلم»، ذُكِرَتْ^(٢) للمبالغة في إخفاء الصدقة والإسرار بها، وضرب المثل بهما لقربهما وملازمتهما، أي: لو قُدِّرَ أَنَّ الشَّامَلَ رَجُلٌ مَتَّقٌ لَمَّا عَلِمَ صَدَقَةُ الْيَمِينِ^(٣) للمبالغة في الإخفاء، فهو من مجاز التشبيه، أو من مجاز الحذف، أي: حَتَّى لَا يَعْلَمَ مَلَكُ شِمَالِهِ، أو حَتَّى لَا يَعْلَمَ مَنْ عَلَى شِمَالِهِ مِنَ النَّاسِ، أو هو من باب تسمية الكلّ بالجزء، فالمراد بـ «شماله»: نفسه، أي: أَنَّ نَفْسَهُ لَا تَعْلَمُ مَا تُنْفِقُ يَمِينَهُ، ووقع في «مسلم»: «حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالَهُ» ولا يخفى أَنَّ الصَّوَابَ مَا فِي «البخاري» لِأَنَّ السُّنَّةَ الْمَعْهُودَةَ إِعْطَاءُ الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ لَا بِالشَّامَلَ، والوهم فيه من أحد رواته، وفي تعيينه خلاف، وهذا يسمِّيهِ أَهْلُ الصَّنَاعَةِ: المقلوب، ويكون في المتن والإسناد. (و) السَّابِعُ: (رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ) بلسانه أو بقلبه، حال كونه (خَالِيًا) مِنَ الْخَلْقِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِخْلَاصِ وَأَبْعَدُ مِنَ الرِّيَاءِ، أو خَالِيًا مِنَ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى غَيْرِ الْمَذْكُورِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَ/ فِي مَلَأٍ، وَيَدُلُّ لَهُ رَوَايَةُ الْبَيْهَقِيِّ بِلَفْظٍ: «ذَكَرَ اللَّهُ بَيْنَ يَدَيْهِ» (فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ)^(٤) مِنَ الدَّمْعِ ٣٢/٢

(١) في هامش (ج): قال الأنصاري كالكرماني: «يعلم» بالرفع؛ نحو: مَرَضَ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ، وبالنصب؛ نحو: يَمُرُّ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ.

(٢) زيد في (ص): «ذلك».

(٣) في (د): «اليمين».

(٤) في هامش (د): قوله: «ففاضت عيناه» قال الشُّرَّاحُ: كما في قوله تعالى: ﴿رَزَقْنَاهُمْ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنْ رَبِّ الدَّمْعِ﴾ [المائدة: ٨٣]، قال السَّمِينُ: وأسند الفيض إلى الأعين مبالغة وإن كان الفائض إنما هو دمعها، لا هي؛ كقول امرئ القيس:

ففاضت دموع العين مئني صبايةً على النحر حَتَّى بَلَ دمعِي محملي

والمراد المبالغة في وصفهم بالبكاء، أو يكون المعنى أعينهم تمتلئ حَتَّى تَفِيضَ لِأَنَّ الْفَيْضَ نَاشِئٌ عَنِ الْإِمْتَلَاءِ، ثُمَّ قَالَ: وَإِلَى هَذَيْنِ الْمَعْنِيَيْنِ نَحْنُ الزَّمْخَشَرِيُّ، فَإِنَّهُ قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى تَفِيضٍ مِنَ الدَّمْعِ؟ قُلْ: مَعْنَاهُ تَمْتَلِئُ مِنَ الدَّمْعِ حَتَّى تَفِيضَ لِأَنَّ الْفَيْضَ أَنْ يَمْتَلِئَ الْإِنَاءُ حَتَّى يَطْلُعَ مَا فِيهِ مِنْ جَوَانِبِهِ، فَوَضَعَ الْفَيْضَ الَّذِي هُوَ الْإِمْتَلَاءُ مَوْضِعَ الْإِمْتَلَاءِ؛ وَهُوَ مِنْ إِقَامَةِ الْمُسَبَّبِ مَقَامَ السَّبَبِ، أَوْ قُصِدَتْ الْمَبَالِغَةُ فِي وَصْفِهِم بِالْبَكَاءِ، فَجُعِلَتْ كَأَنَّهَا تَفِيضُ بَأَنْفُسِهَا؛ أَيْ: تَسِيلُ مِنَ الدَّمْعِ مِنْ أَجْلِ الْبَكَاءِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: «دَمَعَتْ عَيْنُهُ دَمْعًا». انْتَهَى. وَالَّذِي ذَكَرَهُ الشُّارِحُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَالْفَيْضُ...» إِلَى آخِرِهِ لَفْظُ الْقَاضِي الْبَيْضاوِيِّ.

لرقة قلبه وشدة خوفه من جلاله، أو من^(١) مزيد شوقه إلى جماله، والفيض: انصباب عن امتلاء، فوضع موضع الامتلاء للمبالغة، أو جعلت العين من فرط البكاء كأنها تفيض بنفسها^(٢)، وذكر الرجال في قوله: «ورجل» لا مفهوم له، فتدخل النساء، نعم لا يدخلن في الإمامة العظمى، ولا في خصلة ملازمة المسجد لأن صلاتهن في بيتهن أفضل، لكن يمكن في الإمامة حيث يكن ذوات عيال فيعدلن، ولا يقال: لا يدخلن في خصلة من دعت امرأة لأننا نقول: إنه يتصور^(٣) في امرأة دعاها ملك جميل^(٤) مثلاً للزنا، فامتنعت خوفاً من الله مع حاجتها، وذكر المتحابين لا يصير العدد ثمانية لأن المراد عد^(٥) الخصال لا عد المتصفين بها، ومفهوم العدد^(٦) بالسبعة لا مفهوم له بدليل ورود غيرها^(٧)، ففي «مسلم» من حديث أبي

(١) «من»: مثبت من (م).

(٢) في هامش (ج): على حد قوله تعالى: ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [التوبة: ٩٢].

(٣) في (د): «متصور».

(٤) في (ص): «جليل».

(٥) في (د): «عدد»، وكذا في الموضع اللاحق.

(٦) في (س) وهامش (ج): «وتقييد»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «ومفهوم العدد...» إلى آخره؛ كذا في النسخ، والأولى أن يقال: وتقييد العدد بالسبعة لا مفهوم له. انتهى «عجمي».

(٧) في هامش (د): تنبيه: ممن ورد أن يكون في الظل أيضاً: رجل تعلم القرآن في صغره، فهو يتلوه في كبره، ورجل يراعي الشمس لمواقيت الصلاة، ورجل إن تكلم تكلم بعلم، وإن سكت سكت عن حلم، وتاجر اشترى وباع فلم يقل إلا حقاً، ومن أعان من لا صنعة له، ولا يقدر أن يتعلم صنعة، أو أعان مكاتباً في رقبته، ومن أظلم رأس عارٍ، والوضوء على المكاره، والمشي إلى المساجد في الظلم، ومن أطعم الجائع حتى يشبع، ومن لزم البيع والشراء فلم يذم إذا اشترى، ولم يحمد إذا باع، وصدق الحديث، وأدى الأمانة، ومن لم يتمن للمؤمنين الضراء، ومن حسن خلقه حتى مع الكفار، ومن كفل يتيماً أو أرملة، ومن إذا أعطي الحق قبله، وإذا سئل به، ومن حكم للناس كحكمه لنفسه، ومن كان بالمؤمنين رحيماً لا غليظاً، ومن عزى ثكلى أو صبرها، ومن يعود المريض، ويشيع الهلكى، ومن لا ينظر إلى الزنا، ولا يأخذ الرشاً، ومن لا تأخذه في الله لومة لائم، ورجل لا يمد يده إلى ما لا يحل له، ورجل لم ينظر إلى ما حرم عليه، ومن قرأ إذا صلى الغداة ثلاث آيات من سورة الأنعام إلى: ﴿وَيَعْلَمَ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣]، وواصل الرحم، وامرأة مات زوجها وترك عليها أيتاماً صغاراً، فقالت: لا أتزوج حتى يموتوا أو يغنيهم الله، ورجل صنع طعاماً فأطاب صنعه وأحسن نفقته ودعا عليه اليتيم والمسكين فأطعمهم لوجه الله، ورجل حيث توجه علم أن الله معه، ورجل يحب الناس لجلال الله، ومن فرج عن مكروب من أمة محمد وأحيا سنته وأكثر الصلاة عليه، وحمله القرآن، والمرضى، وأهل الجوع في الدنيا، ومن صام في رجب ثلاثة عشر يوماً، ومن صلى ركعتين بعد ركعتي المغرب وقرأ في كل ركعة الفاتحة =

الْيَسَّرُ^(١) مرفوعاً: «من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله يوم لا ظلَّ إِلَّا ظله» وزاد ابن حبان، وصححه من حديث ابن عمر: «الغازي»، وأحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف^(٢): «عون المجاهد»، وكذا زاد أيضاً من حديثه: «إرفاد»^(٣) الغارم، وعون المكاتب، والبغوي في «شرح السنة»: «التاجر الصدوق»^(٤)، والطبراني من حديث أبي هريرة بإسنادٍ ضعيف: «تحسين الخلق»، ومن تتبّع دواوين الحديث وجد زيادةً كثيرة^(٥) على ما ذكرته، وللحافظ ابن حجر مؤلّف سمّاه^(٦): «معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال»^(٧)، ويأتي مزيدٌ لذلك إن شاء الله تعالى في «الزكاة» [ج: ١٤٢٣] و«الزقاق» [ج: ٦٤٧٩].

ورواته الستّة ما بين بصريّ ومدنيّ^(٨)، وفيه: التّحديث والعنعنة والقول، ورواية الرّجل

= والإخلاص خمس عشرة مرّة، وأطفال المؤمنين، ومن ذكر بلسانه وقلبه، ومن لا يعقّ والديه، ولا يمشي بنميميّة، ولا يحسد النّاس على ما آتاهم الله من فضله، الطّاهرة قلوبهم، البريئة أبدانهم، الذين إذا ذكر الله ذكروا به، وإذا ذكروا ذكر الله بهم وينيبون إلى ذكر الله كما تنيب النّسور إلى وكراها، ويغضبون لمحارمه إذا اشتجّلت كما يغضب النّمر، ويكلّفون بحبه كما يكلف الصّبيّ... النّاس، والذين يعمرّون بالأسفار مساجد الله ويستغفرونه، والذين يذكرون الله كثيراً ويذكره...، وأهل لا إله إلا الله، وشهداء أحد، ومطلق الشهداء، من جاهد بنفسه وماله في سبيل الله حتّى قُتل، ومعلّم القرآن، ومن أمر بالمعروف ونهى عن المنكر، ودعا النّاس لطاعة الله، هذا محصور ما التقطه ابن حجر والسّخاويّ والحافظ السيوطي من الأخبار، وأكثرها ضعاف، ومن أراد الوقوف على ما قبلها من الكلام ومن رواها من الأعلام، فليرجع إلى ما ألفه هؤلاء.

(١) في هامش (ج): «أبو اليسر» بفتحيتين، السّلميّ - بفتحيتين أيضاً - الصّحابيّ، وهو كعب بن عمرو، وحديثه هذا رواه أحمد ومسلم وابن حبان، وقوله: «وضع له» أي: حظّ عنه من أصل الدّين شيئاً.

(٢) في هامش (ج): بضّمّ الحاء المهملة وفتح النّون وسكون المثناة التّحتيّة وبالفاء.

(٣) في هامش (ج): زفدته أرفده - بالكسر - رفداً، وأرفدته: أعنته وأعطيته، و«الرّفد» بالكسر: المَعونة والعطيّة «تقريب».

(٤) في (ص): «الصادق». وفي هامش (ج): الصدوق.

(٥) في (م): «كبيرة».

(٦) «مؤلّف سمّاه»: مثبت من (ب) و(س).

(٧) في هامش (ج): وصلها إلى ثمانية وعشرين، ووصلها الحافظ السيوطي إلى نيّف وسبعين، وأفردها بالتّأليف، بل ذكر الشّارح في «كتاب الزّكاة» أنّ شيخه السّخاويّ أفردها في جزء فبلغت ثنتين وتسعين؛ بتقديم المثناة على المهملة.

(٨) في (ص) و(م): «مدنيّين».

عن خاله وجده، وأخرجه في «الزكاة» [ح: ١٤٢٣] وفي «الزكاة» [ح: ٦٤٧٩]، ومسلم في «الزكاة»،
والنسائي في «القضاء»^(٢) و«الزكاة».

٦٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ: هَلِ اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتِمًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، أَخَّرَ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ بَعْدَ مَا صَلَّى، فَقَالَ: «صَلَّى النَّاسُ وَرَقَدُوا، وَلَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مُنْذُ انْتَبَرْتُمْوهَا»، قَالَ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتِمِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد بن جميل بن طريف^(٣) الثَّقَفِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو ابن أبي^(٤) كثير الأنصاري المدني (عَنْ حُمَيْدٍ) الطَّوِيلِ (قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ) وللأصيلي: «أنس بن مالك»: (هَلِ اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتِمًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ) اتَّخَذَهُ^(٥) (أَخَّرَ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ) نصفه (ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ) الكريم (بَعْدَ مَا صَلَّى فَقَالَ: صَلَّى النَّاسُ) أي: غيركم ممن صَلَّى في داره، أو مسجد قبيلته (وَرَقَدُوا وَلَمْ تَزَالُوا فِي) ثواب (صَلَاةٍ مُنْذُ^(٦) انْتَبَرْتُمْوهَا) أي: الصَّلَاةِ (قَالَ) أَنَسٌ: (فَكَأَنِّي) بالفاء، وفي رواية: «وكأنني» (أَنْظُرُ) إِلَى وَبَيْصِ خَاتِمِهِ بكسر الموحدة آخره صَادٌ مهملة، أي: بريقه ولمعانه، وسبق الحديث في «باب وقت العشاء إلى نصف الليل» [ح: ٥٧٢] وهو مطابق للجزء الأول من الترجمة في قوله: «ولم تزالوا في صلاة منذ انتظرتموها»، وبقية مباحثه تأتي في محالها إن شاء الله تعالى.

(١) «في»: ليس في (د).

(٢) في (د): «الفضائل»، وهو تحريف.

(٣) في (د): «ظريف»، وهو تصحيف.

(٤) «أبي»: ليس في (ب) و(س).

(٥) في هامش (د): أي: ولبس في خنصر اليمين واليسار، ونظمه الحافظ العراقي بقوله:

يلبسه كما روى البخاري	في خنصر اليمين أو يساري
كلاهما في «مسلم»، ويُجَمَع	بأن ذا في حالتين يقع
أو خاتمين كل واحد بيد	كما ينص حبشي قد ورد

(٦) في هامش (ج): «مُنْذُ» و«مُذْ» إن وليهما جملة - كما هنا - فطرفان مضافان إليها أو إلى زمانٍ مُقَدَّرٍ؟ قولان، وقيل: مبتدآن خبرهما زمنٌ مُقَدَّرٌ، كذا في «متن الهنوع».

(٧) «شاء»: ليس في (د).

٣٧ - بَابُ فَضْلِ مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ

(بَابُ) بَيَانُ (فَضْلٍ مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ) إِلَيْهِ، وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «وَمَنْ خَرَجَ» بِلَفْظِ الْمَاضِي، وَلِلْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «مَنْ يَخْرُجُ» بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ، وَالْأَوَّلَى مُوَافَقَةٌ لِلَفْظِ الْحَدِيثِ الْآتِي [ج: ١٦٦] - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي الْغَدْوِ وَالرَّوَاكِ، وَأَصْلُ «غَدَا»: خَرَجَ بَغْدَوَةً، أَيْ: مَبْكَرًا، وَ«رَاحَ»: رَجَعَ بَعْشِيًّا، وَقَدْ يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْخُرُوجِ مُطْلَقًا تَوْسَعًا، وَتَبَيَّنَ^(١) بِالرَّوَايَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْغَدْوِ: الذَّهَابُ، وَبِالرَّوَاكِ: الرَّجُوعُ.

٦٦٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نُزْلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ».

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بَنُ جَعْفَرٍ الْمَدِينِيُّ الْبَصْرِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) بَنُ زَاذَانَ^(٢) الْوَاسِطِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ) بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرُ الرَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ وَبِالْفَاءِ، اللَّيْثِيُّ الْمَدِينِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ «ابْنُ الْمُطَرِّفِ» بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ، الْمَدِينِيُّ، مَوْلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ^(٣) (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بِفَتْحِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ، الْهَلَالِيُّ^(٤)، مَوْلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﷺ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ أَعَدَّ اللَّهُ) أَيْ: هَيَأْ لَهُ نُزْلَهُ (بَضْمُ النُّونِ وَالزَّيْ) مَكَانًا يَنْزِلُهُ (مِنَ الْجَنَّةِ) وَقَدْ تُسَكَّنُ الزَّيْ؛ كَعُنُقٍ وَعُنُقٍ؛ أَيْ^(٥): هَيَأْ لَهُ ضِيَافَتَهُ، وَلِلْمُسْتَمْلِيِّ: «نَزَلًا» بِالتَّنْكِيرِ، وَلَا بَنَ عَسَاكِرَ: «فِي الْجَنَّةِ» (كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ) لِلطَّاعَةِ.

وَرِوَاةُ هَذَا^(٥) الْحَدِيثِ السُّنَّةُ مَا بَيْنَ بَصْرِيٍّ وَوَاسِطِيٍّ وَمَدِينِيٍّ، وَفِيهِ: التَّحْدِيثُ وَالْإِخْبَارُ

وَالْعَنْعَنَةُ وَالْقَوْلُ، وَرِوَايَةُ/ تَابِعِيٍّ عَنْ تَابِعِيٍّ عَنْ صَحَابِيٍّ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا. ٣٣/٢

(١) فِي (م): «بَيَّنَّ».

(٢) فِي (د): «زَادَان»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ. وَفِي هَامِشٍ (ج): «زَادَان» بِالزَّيْ ثُمَّ الدَّالُ الْمَعْجَمَتَيْنِ وَبِالنُّونِ «تَرْتِيب».

(٣) فِي هَامِشٍ (ج): نِسْبَةٌ إِلَى هَلَالٍ؛ قَبِيلَةٌ «تَرْتِيب».

(٤) فِي (ب) وَ(س): «أَوْ»، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّحِيحُ.

(٥) «هَذَا»: لَيْسَ فِي (د).

٣٨ - بَابُ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين: (إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) أي: إذا شرع في الإقامة لها (فَلَا صَلَاةَ) كاملة، أو لا تصلُّوا^(١) حينئذٍ (إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ)^(٢) هذا لفظ رواية مسلمٍ والسُّنن الأربعة وغيرها، ولم يخرجها^(٣) البخاريُّ لكونه اختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه، لكنَّ حكمه صحيحٌ، فذكره ترجمةً، وساق لها^(٤) ما يغني عنه، لكنَّ حديث الباب مختصٌّ بالصُّبح^(٥)، وحديث الترجمة أعمُّ لشموله كلَّ الصَّلوات.

٦٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ.
قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ بْنُ أَسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ، يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ ابْنِ بُحَيْنَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَتْ بِهِ النَّاسُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصُّبْحُ أَرْبَعًا، أَلْصُّبْحُ أَرْبَعًا؟»
تَابَعُهُ عُذْرٌ وَمُعَاذٌ، عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَالِكٍ. وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ حَفْصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ. وَقَالَ حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا سَعْدٌ، عَنْ حَفْصِ، عَنْ مَالِكٍ.

(١) في هامش (ج): قوله: «أو لا تصلُّوا» أشار بذلك إلى أنَّ التَّنْفِي بمعنى التَّهْيِي، وبذلك صرَّح في «الفتح».
(٢) في هامش (ج): قال أبو البقاء: الوجه الرِّفْع على البدل من «لا»، والنصب ضعيفٌ، ومثل ذلك: «لا إله إلا الله». انتهى. وفي «الهنع»: إذا وقعت «إلا» بعد «لا» جاز في المذكور بعدها النَّصْبُ والرِّفْعُ؛ [نحو]: «لا سيف إلا ذو الفقار» و«لا إله إلا الله» بالنَّصْب على الاستثناء، ومنَّعه الجُزْمِي قال: لأنَّه لم يتمَّ الكلام، فكأنَّك قلت: الله إلهٌ، وردَّ بأنَّه تمَّ بالإضمار، والرِّفْع على المحلِّ مِنَ الاسم، وقيل: مِنَ الضَّمير المستتر في الخبر المحذوف، وقيل: على الخبر لـ «لا» مع اسمها؛ لأنَّهما في محلِّ رفعٍ بالابتداء. انتهى. وفيه بحثٌ لِشَيْخِنَا الغُنيِّمِي بهامش «الهنع».

(٣) في (د): «يخرجها». وفي هامش (ج): يُخْرِجُهُ.

(٤) في (ص): «له».

(٥) في هامش (ج): وأما خبر: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ؛ فلا صلاةَ إِلَّا المكتوبةُ إِلَّا ركعتي الفجر» فلا أصل له؛ كما قاله البيهقي، وإن صحَّت الرواية فمحمولةٌ على الجواز، وفي «الجامع الكبير»: «فَلَا صَلَاةَ إِلَّا رَكَعَتِي الصُّبْحِ» رواه البيهقي - وضعفه - عن أبي هريرة.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن يحيى القرشي المدني (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، الزُّهْرِيُّ المدني (عَنْ أَبِيهِ) سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) هو ابن عمر بن الخطاب (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ)^(١) هو ابن القُشْبِ؛ بكسر القاف وسكون المُعْجَمَةِ بعدها مُوَحَّدَةٌ، وهو لقبٌ، واسمه: جندب بن نضلة بن عبد الله (ابْنِ بُحَيْنَةَ)؛ بضمُّ المُوَحَّدَةِ وفتح المهملة وسكون المُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ وفتح النون آخره هاء تأنيث، بنت الحارث بن المطلب بن عبد مناف، وهي أمُّ عبد الله، ويكتب: ابن بُحَيْنَةَ؛ بزيادة ألفٍ، ويُعرَّب إعراب عبد الله ﷺ (قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ) هو عبد الله الرَّاوي كما عند أحمد من طريق محمَّد بن عبد الرحمن بن ثوبان^(٢) عنه بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ يَصْلِي»، ولا يعارضه ما عند ابني حبان وخزيمة: أَنَّهُ ابن عَبَّاسٍ لَأَنَّهُمَا واقعتان.

(قَالَ) أي^(٣) البخاري: (وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ) زاد ابن عساكر: «يعني: ابن بشر» بكسر المُوَحَّدَةِ وسكون المُعْجَمَةِ، ابن الحكم النيسابوري (قَالَ: حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ) بفتح المُوَحَّدَةِ وسكون الهاء آخره زاي، العمِّي^(٤) البصري (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد، وللأصيلي: «حَدَّثَنِي» بالإنفراد أيضًا (سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بسكون العين، ابن عبد الرحمن بن عوفٍ (قَالَ: سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ) هو ابن عمر بن الخطاب (قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ) بفتح الهمزة وسكون الزاي، وللأصيلي «من الأسد» بالسَّين بدل الزاي، أي: أسد شَنْوَةَ^(٥) (يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ ابْنِ بُحَيْنَةَ) تابع شعبة على ذلك أبو عوانة وحماد بن

(١) في هامش (ج): بتنوين «مالك».

(٢) في هامش (ج): «ثُوبَان» بفتح المثلثة وبالباء المُوَحَّدَةِ والنون.

(٣) «أي»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في هامش (ج): «الْعَمِّي» بفتح العين المهملة وتشديد الميم، نسبة إلى بني العَمِّ؛ بطن من تميم أو من الأزد.

(٥) في هامش (ج): قال الجوهري في «باب الهمز»: «أَزْدُ شَنْوَةَ» بالتشديد غير مهموز، ويُنسب إليها: شَنْوِيٌّ، وقال في «باب الدال»: «أَزْدٌ حَيٌّ مِنَ الْيَمَنِ، وَهُوَ أَزْدُ بْنُ الْغُوثِ بْنِ ثَبَّتِ بْنِ مَالِكِ بْنِ كَهْلَانَ بْنِ سَبَا، وَهُوَ بِالسَّيْنِ أَفْصَحُ، وَيُقَالُ: أَزْدُ شَنْوَةَ، وَأَزْدُ عُمان، وَأَزْدُ السَّرَاةِ. انْتَهَى وَعِبَارَةُ «الْقَامُوسِ» فِي «الْهِمَزِ»: وَ«أَزْدُ شَنْوَةَ» وَقَدْ تُشَدُّدُ الْوَاوُ: قَبِيلَةٌ سُمِّيَتْ لِشَنَانِ بَنِيهِمْ، وَالنَّسَبَةُ: «شَنَائِيٌّ» وَفَتَيَانُ بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّنَائِيٌّ وَيُقَالُ: الشَّنَوِيُّ، وَقَالَ فِي «الدَّلَالِ»: أَزْدُ بْنُ الْغُوثِ - بِالسَّيْنِ أَفْصَحُ - أَبُو حَيٍّ بِالْيَمَنِ، وَمِنْ أَوْلَادِهِ الْأَنْصَارُ كُلُّهُمْ، وَيُقَالُ: أَزْدُ شَنْوَةَ وَعُمان والسَّرَاةِ.

سلمة، لكن حَكَمَ ابنُ معِينٍ وأحمدُ والشَّيْخَانُ والنَّسَائِيُّ والإِسْمَاعِيلِيُّ والدَّارِقُطْنِيُّ وغيرهم من الحفاظ بوجه شعبه في ذلك في موضعين؛ أحدهما: أَنَّ بُحَيْنَةَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ لَا مَالِكٍ^(١)، ثانيهما: أَنَّ الصُّحْبَةَ وَالرَّوَايَةَ لِعَبْدِ اللَّهِ لَا لِمَالِكٍ، ولم يذكر أحدًا مَالِكًا فِي الصُّحَابَةِ، نعم ذكره^(٢) بعض من لا تميز^(٣) له مَمَّنْ تَلَقَّاهُ مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) هُوَ مِلْتَقَى الْإِسْنَادَيْنِ، وَالْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ؛ إِذْ تَقْدِيرُهُ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ، أَوْ قَالَ: قَدْ^(٤) رَأَى رَجُلًا، وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، أَي: نُودِيَ لَهَا^(٥) بِالْأَلْفَاظِ الْمَخْصُوصَةِ، حَالُ كَوْنِهِ (يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ) نَفْلًا (فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ (لَا تَبَهُ النَّاسُ) بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، أَي: أَدَارُوا^(٦) بِهِ وَأَحَاطُوا (فَقَالَ) وَلِغَيْرِ ابْنِ عَسَاكِر: «وَقَالَ»^(٧) (لَهُ) أَي: لِعَبْدِ اللَّهِ الْمُصَلِّي (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مُوَبَّحًا؛ بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ الْمَمْدُودَةِ، وَقَدْ تُقْصَرُ: (الْصُّبْحُ) نُصِبَ^(٨) بِتَقْدِيرٍ: أَتَصَلِّي الصُّبْحَ حَالُ كَوْنِهِ (أَرْبَعًا؟ الصُّبْحُ) أَي: أَتَصَلِّي الصُّبْحَ حَالُ كَوْنِهِ (أَرْبَعًا) أَوْ رُفِعَ بِتَقْدِيرٍ: الصُّبْحُ تَصَلِّي أَرْبَعًا؟ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ الثَّالِيَةُ خَبَرُهُ، وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ مَحْذُوفٌ، وَأَعْرَبَ الْبِرْمَاوِيُّ كَالْكِرْمَانِيِّ «أَرْبَعًا» عَلَى الْبَدَلِيَّةِ^(٩) مِنْ سَابِقِهِ

(١) فِي هَامِشِ (ج): أَسْلَمَتْ بُحَيْنَةَ وَصَحِبَتْ «فَتَحَّ».

(٢) «ذَكَرَهُ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (س).

(٣) فِي (ص): «يُمَيِّزُ».

(٤) «قَدْ»: لَيْسَ فِي (م).

(٥) فِي (د): «بِهَا».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «لَا تَبَهُ» ظَاهِرُهُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، لَكِنْ طَرِيقُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ الْمُتَقَدِّمَةِ تَقْتَضِي أَنَّهُ لِلرَّجُلِ «فَتَحَّ».

(٧) فِي (س) وَ(ص): «أَدَارُوا». وَفِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «أَي: أَدَارُوا» كَذَا فِي «الْفَتْحِ» وَعِبَارَةُ الْكِرْمَانِيِّ: أَحَاطُوا بِهِ وَالتَّفُّوا حَوْلَهُ، وَقَالَ الْبِرْهَانُ: وَاسْتَدَارُوا حَوْلَهُ، وَفِي «النُّهَيْيَةِ»: حَدِيثُ: «لَا تَبَهُ النَّاسُ» أَي: اجْتَمَعُوا حَوْلَهُ، يُقَالُ: لَا تَبَهُ يَلُوثُ وَأَلَاتٌ؛ بِمَعْنَى. انْتَهَى. قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: ذَارَ دَوْرًا وَدَوْرَانًا، وَاسْتَدَارَ، وَأَدْرَتْهُ وَدَوَّرَتْهُ، وَادَّرَتْ وَاسْتَدَّرَتْ.

(٨) فِي الْيُونَنِيَّةِ أَنَّ رَوَايَةَ الْأَرْبَعَةِ: «فَقَالَ».

(٩) «نُصِبَ»: لَيْسَ فِي (د).

(١٠) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «عَلَى الْبَدَلِيَّةِ» قَالَ الْعَيْنِيُّ: يَكُونُ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ؛ لِأَنَّ الصُّبْحَ صَارَ فِي مَعْنَى الْأَرْبَعِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْبَعْضِ؛ لِأَنَّ الْأَرْبَعَ ضَعْفُ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ فِي الْمَعْنَى.

إن نُصِب، أو مفعولٌ مطلقٌ إن رُفِع، وابن مالكٍ على الحال، والمراد بذلك: النَّهْي عن فعله لأنها
تصير صلاتين، وربما يتناول الزَّمان فيُظَنُّ وجوبهما، ولا ريب أنَّ التَّفَرُّغ للفريضة^(١) والشُّروع
فيها تلو^(٢) شُروع الإمام أولى من التَّشاغل بالنَّافلة/ لأنَّ التَّشاغل بها^(٣) يفوت فضيلة الإحرام مع
الإمام، وقد اختلف في صلاة^(٤) سنَّة فريضة^(٥) الفجر عند إقامتها، فكرهاها الشَّافعيُّ وأحمد
وغيرهما، وقال الحنفيَّة: لا بأس أن يصلِّيها خارج المسجد إذا تيقَّن إدراك الرُّكعة الأخيرة مع
الإمام، فيجمع بين فضيلة السنَّة وفضيلة الجماعة، وقيدوه بباب المسجد لأنَّ فعلها^(٦) في
المسجد يلزم منه تنفُّله فيه مع اشتغال إمامه بالفرض، وهو مكروهٌ لحديث: «إذا أُقيمت الصَّلَاة»،
وقال المالكيَّة: لا تُبتدأ صلاةٌ بعد الإقامة، لا فرضاً ولا نفلاً لحديث: «إذا أُقيمت الصَّلَاة/ فلا صلاة
إلا المكتوبة» أي: الحاضرة، وإن أُقيمت وهو في صلاة^(٧) قطع إن خشي فوات ركعة، وإلا أتمَّ.

ورواة هذا^(٨) الحديث ما بين نيسابوريٍّ ومدنيٍّ وواسطيٍّ، وفيه: التَّحديث والقول، واثنان
من التَّابعين، وأخرجه مسلمٌ في «الصَّلَاة».

(تَابَعَهُ) أي: تابع بهز بن أسدٍ في روايته عن شعبةٍ بهذا الإسناد (عُنْدَرٌ) بضمِّ الغين المعجمة
وسكون الثَّوْن وفتح الدَّال المَهْمَلَة^(٩)، محمَّد بن جعفرٍ ابن زوج شعبة^(١٠) ممَّا وصله أحمد

(١) في (ص): «للفضيلة».

(٢) في (م): «هو».

(٣) في غير (ب) و(س): «فيها».

(٤) في (م): «فضيلة».

(٥) «فريضة»: ليس في (د).

(٦) في (ص) و(م): «فعلهما».

(٧) في (س): «صلاته».

(٨) «هذا»: ليس في (د).

(٩) في هامش (ج): قوله: «وفتح الدَّال» قال الكِرمانِي في «باب ظلم دون ظلم»: حكى الجوهريُّ ضمَّها، و«العُنْدَر»
التَّشغِب، وأهلُ الحجاز يسمُّون المشغِبَ عُنْدَرًا، وسببُ تسميته به أنَّ ابنَ جُرَيْجٍ قدم البصرة، فاجتمع النَّاسُ
عليه، فحدَّث بحديثٍ عن الحسن، وأنكر النَّاسُ عليه، وكان محمَّدٌ هذا يُكثِر الشَّغْب عليه، فقال: اسكُت يا عُنْدَر،
وجالسُ شعبةٌ عشرين سنة، وكان شعبةٌ زوج أمِّه، توفيَّ بالبصرة سنة ثنتين أو ثلاث أو أربع وتسعين ومئة.

(١٠) في هامش (ج): قوله: «محمَّد بن جعفرٍ ابن زوج شعبة» أي: امرأته، بتنوين «جعفرٍ» وكتابة ألف «ابن زوج
شعبة» لأنَّه وصف لمحمَّد، يُعرَّب بإعرابه، فمحمَّدٌ منسوبٌ لأبويه معاً؛ مثل: محمَّد بن عليٍّ ابن الحنفيَّة، =

(وَمُعَاذٌ) بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، ابْنُ مُعَاذِ الْبَصْرِيِّ مِمَّا وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ (عَنْ شُعْبَةَ) بْنِ الْحَجَّاجِ فِي الرَّوَايَةِ (عَنْ مَالِكٍ) أَيُّ: ابْنِ بُحَيْنَةَ، وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ: «وَمُعَاذٌ عَنْ مَالِكٍ» (وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ) مُحَمَّدٌ صَاحِبُ «الْمَغَازِي»: (عَنْ سَعْدِ) بِسَكُونِ الْعَيْنِ، ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (عَنْ حَفْصِ) هُوَ ابْنُ عَاصِمٍ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ) وَهَذِهِ مُوَافَقَةٌ لِرَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ، وَهِيَ الرَّاجِحَةُ. (وَقَالَ حَمَّادٌ) هُوَ ابْنُ (١) سَلَمَةَ، لَا ابْنَ زَيْدٍ: (أَخْبَرَنَا سَعْدٌ عَنْ حَفْصِ عَنْ مَالِكٍ) فَوَافَقَ شُعْبَةَ فِي قَوْلِهِ: عَنْ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ كَمَا مَرَّ.

٣٩ - بَابُ حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ

(بَابُ) بَيَانِ (حَدِّ الْمَرِيضِ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، أَيُّ: مَا يُحَدُّ لِلْمَرِيضِ (أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ) حَتَّى إِذَا جَاوَزَ ذَلِكَ الْحَدَّ لَمْ يُشْرَعْ لَهُ شَهُودُهَا، وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ: مَعْنَى الْحَدِّ هُنَا الْحَدَّةُ كَقَوْلِ (٢) عُمَرَ فِي أَبِي بَكْرٍ: «كُنْتُ أَدَارِي مِنْهُ بَعْضَ الْحَدِّ»، أَيُّ: الْحَدَّةُ، وَالْمَرَادُ الْحُضُّ عَلَى شَهُودِهَا، وَقَالَ ابْنُ قُرْقُولٍ مِمَّا عَزَاهُ لِلْقَابِسِيِّ: «بَابُ جِدِّ» بِالْجِيمِ (٣)، أَيُّ: اجْتِهَادُ الْمَرِيضِ لَشَهُودِ الْجَمَاعَةِ.

٦٦٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: قَالَ الْأَسْوَدُ: كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَذَكَرْنَا الْمُوَاطَّيَةَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالتَّعْظِيمَ لَهَا، قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأُذِّنَ فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، وَأَعَادَ فَأَعَادُوا لَهُ، فَأَعَادَ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ: «إِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى، فَوَجَدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَفْسِهِ خَفَّةً، فَخَرَجَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ رَجُلَيْنِ تَخُطَّانِ الْأَرْضَ مِنَ الْوَجَعِ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوَمَّ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ مَكَانَكَ، ثُمَّ أَتَى بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ. فَقِيلَ لِلْأَعْمَشِ: وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ، وَالنَّاسُ

= وعبد الله بن مالك ابن بُحَيْنَةَ، وعبد الله بن أبي ابن سلول.

(١) زيد في غير (ص) و(م): «أبي»، وليس بصحيح.

(٢) في (د): «القول».

(٣) في هامش (ج): قوله: «بالجيم» أي: المكسورة «عيني» قال في «المصباح»: «الجِدُّ في الأمر» الاجتهاد، وهو

مصدرٌ من «بَابِي صَرَبَ وَقَتَلَ» وَالاسْمُ «الْجِدُّ» بِالْكَسْرِ.

يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ؟ فَقَالَ بِرَأْسِهِ: نَعَمْ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بَعْضُهُ. وَزَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) بضم العين، ولغير الأصيلي زيادة: «(بن غياث)» (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد، وللأربعة: «(حَدَّثَنَا)» (أَبِي) حفص بن غياث بن طلق؛ بفتح الطاء وسكون اللام (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي (قَالَ الْأَسْوَدُ) ابن يزيد بن قيس النخعي المخضرم الكبير: (كُنَّا) ولأبوي ذرّ والوقت: «عن إبراهيم عن الأسود قال: كُنَّا»، ف«قال» الثانية ثابتة مع «عن»، ساقطة مع^(١) «قال الأسود: كُنَّا» (عِنْدَ) أم المؤمنين (عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) فَذَكَرْنَا الْمُوَاطَبَةَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالتَّعْظِيمِ لَهَا) بالنصب عطفًا على المواظبة (قَالَتْ) عائشة: (لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ) ولأبوي ذرّ والوقت وابن عساكر: «(النَّبِيُّ)» (بِإِسْنَادٍ مِنْ مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ) واشتدّ وجعه، وكان في بيت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ) أي: وقتها (فَأُذِّنَ) بالصَّلَاةِ؛ بالفاء وضمّ الهمزة مبنيا للمفعول، من التّأذين، وللأصيلي: «(وَأُذِّنَ)» قال ابن حجر: وهو أوجه، قال العيني: لم يبين وجه الأوجهية، بل الفاء أوجه على ما لا يخفى. انتهى. فليتأمل، وفي الفرع وأصله عن الأصيلي: «(فَأُذِّنَ)» بالفاء وبعد الهمزة المضمومة واو وتخفيف المُعْجَمَةِ، وفي «باب الرّجل يأتُمّ بالإمام» [ح: ٧١٣]: «جاء بلالٌ يُؤْذِنُ بالصَّلَاةِ» فاستفيد منه تسمية المُبْهَمِ، وأنّ معنى «أذن»: أعلم، قلت: وهو يؤيّد رواية: «(فَأُذِّنَ)» السابقة [ح: ٦٣٣].

تنبيه: قال في «المغني»: «لَمَّا» يكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً نحو: «فَلَمَّا بَجَحْنُكُمُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ» [الإسراء: ٦٧]، وجملة اسمية مقرونة بـ «إذا» الفجائية نحو: «فَلَمَّا بَجَحْنُهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ» [العنكبوت: ٦٥]، أو بالفاء عند ابن مالك نحو^(٢): «فَلَمَّا بَجَحْنُهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ» [القمان: ٣٢] وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور نحو: «فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ^(٣) الرُّوحُ وَجَاءَهُ الْبَشْرَى يُجْذِلُنَا» [هود: ٧٤] وهو مُؤَوَّلٌ بـ «جاذلنا»، وقيل في آية الفاء: إنّ الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين؛ فمنهم

(١) زيد في (م): «كما».

(٢) «نحو»: ليس في (د).

(٣) في (د): «أبيه»، وليس بصحيح.

مقتصد، وفي آية^(١) المضارع: إن الجواب «جاءته البشري» على زيادة الواو، أو محذوف، أي: أقبل يجادلنا. قال ابن الدماميني: ولم يذكر في الحديث هنا بعد «لَمَّا» فعلاً ماضياً مُجَرَّداً من الفاء يصلح جواباً لـ «لَمَّا»، بل كلها بالفاء. انتهى. قلت: يحتمل أن يكون الجواب محذوفاً تقديره: لَمَّا مرضَ بِهِيَ الصَّلَاةُ واشتدَّ مرضه فحضرت الصَّلَاةُ فأذن أراد بِهِيَ الصَّلَاةُ استخلاف أبي بكرٍ في الصَّلَاةِ (فَقَالَ) لمن حضره^(٢): (مُرُوا)^(٣) بضمتين بوزن: «كُلُوا» من غير همزٍ تخفيفاً (أَبَا بَكْرٍ) الصَّدِيقِ (فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) بتسكين اللام الأولى، ولا بن عساكر: «فَلْيُصَلِّي» بكسرها وإثبات الياء المفتوحة بعد الثانية، والفاء عاطفة^(٤)، أي: فقولوا له قولي^(٥): فليصل، وقد

(١) في (م): «رواية».

(٢) في (م): «حضر».

(٣) في هامش (ج): «الأمر» بمعنى الطلب، إذا أمرت منه ولم يتقدّمه حرف عطفي؛ حذفت الهمزة على غير قياس، وقلت: مُرّه بكذا، وإن تقدّمه حرف عطفي فالمشهور ردُّ الهمزة على القياس، فيقال: وأمر بكذا، وفي «أمرته» لغتان؛ المشهور في الاستعمال قصر الهمزة، والثانية مدها، كذا في «المصباح» وقال المحلّي في «شرح البردة»: «أمر» يتعدّى إلى مفعولين؛ ثانيهما بنفسه تارةً وبالباء أخرى، والاستعمالان في:

أمرتك الخير لكن ما انتمرت به

انتهت. فوزنه: «علّوا» لأنّ المحذوف فاء الكلمة.

(٤) في هامش (ج): قوله: «والفاء العاطفة» أي: على «مُرُوا» في رواية: «فليصل» بحذف الياء؛ لأنّ اللام للأمر، والفعل مجزومٌ بها، وعلامة جزمه حذف الياء، وأمّا على رواية: «فليصلّي» بثبوت الياء مفتوحة؛ فالمعطوف عليه محذوف؛ لأنّ اللام في «ليصلّي» لامٌ «كي» على ما ذكره ابن هشام في أحد الوجهين من قوله تعالى: ﴿يَتَخَكَّمْ﴾ [المائدة: ٤٧] في قراءة من فتح الميم، والفعل منصوبٌ بـ «أن» مضمرة بعد لام «كي»، و«أن» والفعل في تأويل مصدرٍ مجرور، واللام ومصحوبها خبرٌ مبتدأ محذوف؛ أي: مُرّوه، فأمركم ليصلّي بكم، ويجوز أن تكون الفاء زائدة على مذهب الأخفش، واللام متعلّقة بـ «مُرُوا» وهذا نظير ما قاله ابن مالك في إعراب حديث: «قوموا فلاصلي لكم» وعبارته: يروى قوله: «فلاصلي» بحذف الياء وبثبوتها مفتوحة وساكنة، واللام عند ثبوت الياء مفتوحة لامٌ «كي» والفعل بعدها منصوبٌ بـ «أن» مضمرة، و«أن» والفعل في تأويل مصدرٍ مجرور، واللام ومصحوبها خبرٌ مبتدأ محذوف؛ والتقدير: قوموا فقيامكم لأصلي لكم، ويجوز على مذهب الأخفش زيادة الفاء، واللام متعلّقة بـ «قوموا» واللام عند حذف الياء لامٌ الأمر، ويجوز فتحها على لغة سليم، وتسكينها بعد الواو والفاء و«ثم» على لغة قريش، وحذف الياء علامة الجزم... إلى آخر ما ذكر في «توضيحه».

(٥) في هامش (ج): قوله: «أي: فقولوا...» إلى آخره، هذا تفسيرٌ معنًى يترتب عليه ما ذكره في المسألة الأصولية، لا تقديرٌ إعراب، فإنّه يقتضي أنّ «فليصلّي» معمولٌ لقولٍ محذوف، فلا يكون معطوفاً؛ كما لا يخفى فتدبره، =

خرج بهذا الأمر^(١) أن يكون من باب^(٢) قاعدة الأمر بالأمر بالفعل، فإنَّ الصَّحيح في ذلك أنه^(٣) ٣٥/٢ ليس أمراً بالفعل^(٤) (فَقِيلَ لَهُ) أي: قالت عائشة له عَلَيْهَا السَّلَامُ: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ) / بهمزة مفتوحة وسينٍ مُهملة مكسورة؛ بوزن «فَعِيلٍ» بمعنى «فاعلٍ»، من الأسف، أي: شديد الحزن، رقيق القلب، سريع البكاء (إِذَا قَامَ مَقَامَكَ) ولغير الأربعة: «إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ» (لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ) وفي رواية مالكٍ عن هشامٍ عنها [ح: ٦٧٩]: «قالت: قلت: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ» (وَأَعَادَ) عَلَيْهَا السَّلَامُ (فَأَعَادُوا) أي: عائشة ومن معها في البيت، نعم وقع في حديث أبي موسى [ح: ٦٧٨]: «فَعَادَتْ»، ولابن عمر [ح: ٦٨٢]^(٥): «فَعَاوَدَتْ» (لَهُ) عَلَيْهَا السَّلَامُ تلك المقالة: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ (فَأَعَادَ) عَلَيْهَا السَّلَامُ المَرَّةَ (الثَّالِثَةَ) من مقالته: «مُرُوا/ أَبَا بَكْرٍ؛ فليصلِ بالنَّاسِ» (فَقَالَ) فيه حذفٌ، بيَّنه مالكٌ في روايته الآتية - إن شاء الله تعالى - [ح: ٦٧٩] ولفظه: فقالت «عائشة: فقلت لحفصة: قولي له: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ مَقَامِكَ لَمْ^(٦) يسمع النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فليصلِ بالنَّاسِ، ففعلت حفصة، فقال رسول الله^(٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مه» (إِنَّكَ نَصَوَاجِبُ^(٨) يُوسُفَ) الصَّدِّيق، أي: مثلهنَّ في إظهار خلاف ما في الباطن، فإنَّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

= وقد يُقال: إِنَّهُ حُلَّ إعراب، والفاء عاطفة على مقدَّر؛ أي: قولوا له قولي: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فليصل» فيكون «فليصل» معطوفاً على «مُرُوا» المقدَّر.

(١) في هامش (ج): قوله: «بهذا الأمر» أي: بهذا التَّأويل.

(٢) «باب»: مثبتٌ من (ص).

(٣) «أنَّه»: ليس في (م).

(٤) في (م): «بالفاعل». وفي هامش (ج): عبارة «الفتح»: قوله: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فليصل» استدَلَّ به على أَنَّ الأمرَ بالأمرِ بالشَّيء يكون أمراً به، وهي مسألة معروفة في أصول الفقه، وأجاب المانعون بأنَّ المعنى: بَلَّغُوا أَبَا بَكْرٍ أَنِّي أمرته، وفصلُ النَّزاع: أَنَّ الثَّانِي إِذَا أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ أَمْرًا حَقِيقِيًّا فمُسَلَّمٌ؛ لأنَّه ليس فيه صيغةُ أمرٍ الثَّانِي، وإن أَرَادَ أَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُهُ فمردودٌ، والله أعلم. انتهى. قال الأنصاريُّ في «شرح اللَّبِّ»: وقد تقوم قرينةٌ على أَنَّ غير المخاطب مأمورٌ بذلك الشَّيء؛ كما في خبر الصَّحيحين: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا».

(٥) في غير (ص) و(م): «ولابن عساكر» وليس بصحيح.

(٦) في غير (ص) و(م): «لا».

(٧) في (د): «النَّبِيُّ».

(٨) في هامش (ج): «صَوَاجِبُ» جمعُ «صَاحِبَةٍ» على خلافِ القياسِ «عَيْنِي» وفي «المصباح»: «الصَّاحِبَةُ» تَأْنِيثُ «الصَّاحِبِ» وجمعها: «صَوَاجِبُ» وربما أُنْثِ الْجَمْعُ فَقِيلَ: صَاحِبَاتُ.

أظهرت أَنَّ سبب إرادتها صرف الإمامة عن الصّدِّيق عليه السلام لكونه لا يُسمع المأمومين القراءة لبكائه، ومرادها زيادة على ذلك وهو ألا يتشاءم النَّاسُ به، وهذا مثل زليخا^(١)، استدعت النِّسوة وأظهرت لهنَّ الإكرام بالضيافة، وغرضها أن ينظرن إلى حُسن يوسف ويعذرنها^(٢) في محبَّته، فعَبَّرَ بالجمع في قوله: «إِنَّكَنَّ» والمراد عائشة فقط، وفي قوله: «صواحِب» والمراد زليخا كذلك (مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) بسكون اللَّام الأولى، وللأَصِيلِيِّ وابن عساكر: «فليصلِّي» بكسر ها وياء مفتوحة بعد الثَّانية، وللكُشْمِينِيّ: «للنَّاسِ» بِاللَّام بدل الموحَّدة، وفي رواية موسى بن أبي عائشة الآتية - إن شاء الله تعالى - [ج: ٦٨٧]: «فأتى بلالٌ إلى أبي بكرٍ فقال له: إِنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يأمرُك أن تصلِّي بالنَّاسِ، فقال أبو بكرٍ، وكان رجلاً رقيقاً^(٣): يا عمر، صلِّ بالنَّاسِ، فقال له عمر: أنت أحقُّ بذلك مِنِّي» (فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ عليه السلام) (فَصَلَّى) بالفاء وفتح اللَّام، ولأبوي ذَرٍّ والوقت: «يصلِّي» بالمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ^(٤) بدل الفاء وكسر اللَّام، وظاهره أَنَّهُ شرع فيها، فلمَّا دخل فيها (فَوَجَدَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مِنْ نَفْسِهِ خِفَّةً)^(٥) في تلك الصَّلَاة نفسها، لكن في رواية موسى بن أبي عائشة [ج: ٦٨٧]: «فصلَّى أبو بكرٍ تلك الأيام، ثمَّ إِنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خِفَّةً» (فَخَرَجَ يُهَادِي) بضمَّ أوْلِه، مبنياً للمفعول، أي: يمشي (بَيْنَ رَجُلَيْنِ) العَبَّاسِ وعليٍّ، أو بين أسامة بن زيد والفضل بن عبَّاسٍ، معتمداً عليهما متميلاً في مشيه من شِدَّةِ الضَّعف (كَأَنِّي أَنْظُرُ رَجُلَيْهِ) ولابن عساكر: «إلى رجلَيْهِ» (تَخُطَّانِ الْأَرْضَ) أي: يجرُّهما عليها غير معتمدين عليهما^(٦) (مِنْ الْوَجَعِ) وسقط لفظ «الأرض» من رواية الكُشْمِينِيّ،

(١) في هامش (ج): «زليخاء» بفتح الزَّاي والمدّ، وقيل: بضمّها على هيئة المُصَغَّر، قال ابن كثير: والظاهر أَنَّهُ لقبها.

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ويعذرنها»: بكسر الدَّال المعجمة، مضارع عذرتَه فيما صنع عذراً، من باب «ضرب»: رفعتُ عنه اللُّوم، فهو معذورٌ؛ أي: غير ملوم. «مصباح».

(٣) في هامش (ج): قال في «التَّقريب»: «رقيقاً» بقافين، إشارة إلى كثرة البُكَاء عند المواعظ، وفي «النهاية»: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ» أي: ضعيف لئِنْ، وقد تقدَّم نحوه في كلام الشَّارح.

(٤) في هامش (ج): قوله: «يصلِّي بالمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ» قال العيني: فإن قلت: كيف تُتَصَوَّرُ الصَّلَاة وقت الخروج؟ قلت: لفظُ «يصلِّي» وقع حالاً مِنَ الْأَحْوَالِ الْمُنْتَظَرَةِ.

(٥) في هامش (ج): خَفَّ الشَّيْءُ خَفّاً - من «باب ضَرَبَ» - وَخِفَّةٌ: ضِدُّ «ثَقُلَ» فهو خفيفٌ انتهى «مصباح».

قوله: «فَأَوَّمَا» بهمزة في آخره، فقد ذكره في «القاموس» في «باب الهمز» فقال: وَمَا إِلَيْهِ - كَ «وَضَعَ» أَشَارَ؛ كَأَوَّمَا وَوَمَّمَا.

(٦) في (م): «عليها».

وعند ابن ماجه وغيره من حديث ابن عباسٍ بإسنادٍ حسنٍ: «فلَمَّا أَحَسَّ النَّاسُ بِهِ سَبَّحُوا»^(١) (فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ^(٢)) إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لضعف صوته، أو لَأَنَّ مخاطبة من يكون في الصَّلَاةَ بالإيماءِ أولى من النُّطْقِ، وسقط لفظ «النَّبِيُّ» في رواية الأصيلي (أَنْ مَكَانَكَ) نُصِبَ بتقدير «الزم»، والهمزة مفتوحةٌ والنُّونُ مُخَفَّفَةٌ (ثُمَّ أُتِيَ بِهِ) هَذِهِ الصَّلَاةُ بِإِسْمِ اللَّهِ (حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ) أي: جنب أبي بكرٍ الأيسر كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - في رواية الأعمش [ج: ٧١٣] وفي رواية موسى بن أبي عائشة [ج: ٦٨٧]: فقال: «أجلستاني إلى جنبه» فأجلساه. (فَقِيلَ لِلْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران؛ بالفاء قبل القاف، ولغير أبوي ذَرَّ والوقت وابن عساكر: «قِيلَ لِلْأَعْمَشِ»: (وَكَانَ) بالواو، وللأربعة: «فكان» (النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي، بِصَلَاتِهِ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ) أي: بصوته الدَّالُّ على فعل النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا أَنَّهُمْ مَقْتَدُونَ^(٣) بصلاته لئلا يلزم الاقتداء بمأموم^(٤)، ويأتي البحث فيه إن شاء الله تعالى^(٥)، ولأبوي ذَرَّ والوقت والأصيلي وابن عساكر: «والناس»^(٦) بصلاة أبي بكرٍ (فَقَالَ) الأعمش (بِرَأْسِهِ: نَعَمْ) فإن قلت: ظاهر قوله: فَقِيلَ لِلْأَعْمَشِ... إلى آخره، أَنَّهُ منقطعٌ لَأَنَّ الأعمش لم يسنده، أُجِيب بأنَّ في رواية أبي معاوية عنه ذكر ذلك مُتَّصِلًا بالحديث، وكذا في رواية موسى ابن أبي عائشة وغيرها، قاله في «الفتح». (رَوَاهُ) وفي رواية: «ورواه» أي: الحديث المذكور (أَبُو دَاوُدَ) الطَّيَالِسِيُّ/ مِمَّا وصله البزار (عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (بَعْضُهُ) نصب بدلٍ من ضمير «رواه»، ولفظ البزار: «كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المُقَدَّم بين يدي أبي بكرٍ»، كذا رواه مختصرًا.

(١) عبارة مطبوع سنن ابن ماجه (١٢٣٥): «فلما رآه الناس سبَّحوا بأبي بكر».

(٢) في هامش (ص): قوله: «فأومأ» أي: بهمزٍ في آخره، قال في «القاموس» في باب الهمز، فقال: وما إليه - كوضع: أشار؛ كأومأ - وماؤمأ.

(٣) في (م): «إِلَّا أَنَّهُمْ يَقْتَدُونَ»، وليس بصحيح.

(٤) في هامش (ج): أي: وذلك ممتنعٌ اتفاقًا.

(٥) في هامش (ج): الأوجه: أَنَّهُ أخرج نفسه بالنِّيَّةِ عن الإمامة، واقتدى بالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والصَّحَابَةُ أخرجوا أنفسهم مِنَ الاقتداء به، واقتدوا بالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو من قبيل إنشاء القدوة، لا الاستخلاف، فمعنى رواية: «والناس يقتدون بأبي بكر» أَنَّهُ كَانَ يُسَمِعُهُمْ تَبْلِيغَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إِذِ الْقُدْوَةُ بِالْمَأْمُومِ مَمْتَنَعَةٌ اتِّفَاقًا. انتهى ملخصًا من «شرح المنهاج» للزَّملِّي.

(٦) زيد في غير (د): «يُصَلُّونَ»، وليس بصحيح.

(وَرَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ^(١) الضَّرِيرُ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ مِمَّا وَصَلَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي «بَابِ الرَّجُلِ يَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ وَيَأْتُمُّ النَّاسَ بِالْمَأْمُومِ» [ح: ٧١٣] عَنْ قَتِيبَةَ عَنْهُ: (جَلَسَ) مِنْ أَشَدِّهِمْ (عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَكَانَ) فِي رَوَايَةٍ: «وَكَانَ» (أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي) حَالُ كَوْنِهِ (قَائِمًا) وَعِنْدَ ابْنِ الْمُنْذَرِ مِنْ رَوَايَةِ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ شُعْبَةَ^(٢): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ»، وَعِنْدَ الثَّرْمَذِيِّ وَالتَّسَائِيِّ وَابْنِ خَزِيمَةَ مِنْ رَوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ نُعَيْمٍ^(٣) بَنِ أَبِي هَنْدٍ عَنْ شَقِيقٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ» فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ رَجَّحَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ مَأْمُومًا لِأَنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ أَحْفَظَ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ مِنْ غَيْرِهِ، وَاسْتَدَلَّ الطَّبْرِيُّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْطَعَ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ^(٤) وَيَقْتَدِي هُوَ بِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْطَعَ الصَّلَاةَ، وَعَلَى جَوَازِ إِنْشَاءِ الْقُدُوةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَعَلَى جَوَازِ تَقْدُّمِ إِحْرَامِ الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَطَعَ الْقُدُوةَ وَائْتَمَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ أَنَّهُ كَانَ إِمَامًا لِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الْآتِي فِي «بَابِ مَنْ دَخَلَ لِيَوْمِ النَّاسِ»: «مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ»^(٥) أَنْ يَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [ح: ٦٨٤] وَقَدْ جُزِمَ بِذَلِكَ الضُّيَاءُ وَابْنُ نَاصِرٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ صَحَّ^(٦) وَثَبِتَ أَنَّهُ مِنْ أَشَدِّهِمْ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ مُقْتَدِيًا بِهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَلَا يَنْكَرُ هَذَا إِلَّا جَاهِلٌ. انْتَهَى. وَقَدْ ثَبِتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ، وَكَانَ مِنْ أَشَدِّهِمْ قَدْ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَقَدَّمَ النَّاسَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَصَلَّى بِهِمْ، فَأَدْرَكَ مِنْ أَشَدِّهِمْ إِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ، فَصَلَّى مَعَ النَّاسِ الرَّكَعَةَ الْآخِرَةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَتِمُّ صَلَاتَهُ، فَأَفْزَعَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ فَأَكْثَرُوا التَّسْبِيحَ، فَلَمَّا قَضَى مِنْ أَشَدِّهِمْ صَلَاتَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ^(٧): «أَحْسَنْتُمْ»، أَوْ قَالَ:

(١) فِي (د): «خَازِمٌ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) فِي الْأَصُولِ: «شُعَيْبٌ» وَالتَّصْحِيحُ مِنْ «الْأَوْسَطِ» لِابْنِ الْمُنْذَرِ (٢٠٣/٤)، وَلَيْسَ فِي شُيُوخِ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ اسْمِهِ شُعَيْبٌ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): «نُعَيْمٌ» بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ، حَيْثُ وَقَعَ اسْمًا وَكُنْيَةً «تَرْتِيبٌ».

(٤) «بِهِ»: لَيْسَ فِي (د).

(٥) فِي هَامِشِ (ج): «أَبُو قُحَافَةَ» اسْمُهُ عَثْمَانُ بْنُ عَامِرِ التَّيْمِيِّ الْقُرَشِيُّ، وَالذُّ أَيْ بَكْرُ الصَّدِيقِ، أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِضَمِّ الْقَافِ وَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْفَاءِ «تَرْتِيبٌ».

(٦) فِي (ص): «صَحِيحٌ».

(٧) فِي (د): «وَقَالَ».

٣٠٩/١د «قد^(١) أصبتم» يغبطهم أن/ صلوا لوقتها، ورواه أبو داود بنحوه أيضاً، وقد روى الدارقطني من طريق المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما مات نبي حتى يؤمّه رجل من قومه». ورواة حديث الباب^(٢) كوفيون، وفيه: رواية الابن عن الأب، والتحديث والعننة والقول، وأخرجه المؤلف أيضاً في «الصلاة» [ج: ٧١٢]، وكذا مسلم والنسائي وابن ماجه.

٦٦٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمْرَضَ فِي بَيْتِي فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخْطُرُ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ، وَكَانَ بَيْنَ الْعَبَّاسِ وَرَجُلٍ آخَرَ. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَذَرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) بن يزيد بن زاذان^(٣) التميمي^(٤) الرازي (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وللأصيلي: «أخبرني» ولأبي ذر: «(حَدَّثَنَا) (هشام بن يوسف) الصنعاني^(٥) (عن معمر) بفتح الميمين وسكون العين المهملة بينهما، ابن راشد البصري (عن الزهري) محمد بن مسلم ابن شهاب (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بضم العين الأولى مُصَغَّرًا، وفتح الثانية، ابن عتبة بن مسعود، أحد الفقهاء السبعة^(٦) (قَالَ: قَالَتْ) أم المؤمنين (عَائِشَةُ) رضي الله عنها: (لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ) بفتح المثلثة وضم القاف؛ أي^(٧): ركضت^(٨) أعضاؤه عن خفة الحركات، وفي

(١) «قد»: ليس في (د).

(٢) في (م): «الحديث».

(٣) في هامش (ج): «زاذان» بزي وذل معجمتين ونون.

(٤) في غير (د): «التميمي»، وهو تحريف.

(٥) في (د): «الصنعاني»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): «الصنعاني» بالفتح والسكون ومهملة آخره نون، إلى صنعاء - بالمد - مدينة باليمن وقرية بالشام «لب» والمراد الأولى.

(٦) في هامش (ج) و(ص): قوله: «أحد الفقهاء السبعة»: قد نظمهم بعضهم، فقال:

ألا كل من لا يقتدي بأئمة
فقسمته ضيزى عن الحق خارجه
فخذها عبيد الله عروة قاسم
سعيد أبو بكر سليمان خارجه

(٧) «أي»: ليس في (د).

(٨) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ركضت...» إلى آخره: صوابه: ركدت؛ بالذال المهملة كما في «الكبرماني».

رواية: «لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ» (مِنْ اللَّهِ يَوْمَ لَمْ يَشَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ) (١) أي: طلب منهم الإذن (أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ) (لَهُ) (بِهِ) (لَهُ) بِإِذْنِهِ (لَهُ) بِإِذْنِهِ؛ بفتح الهمزة وكسر (٢) الذال المعجمة وتشديد نون جماعة النسوة (فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ) (٣) تَخَطَّ رَجُلَاهُ الْأَرْضَ، وَكَانَ) بالواو، وللأصلي: «فكان» (بَيْنَ الْعَبَّاسِ) وبين - ولأبوي الوقت وذُرَّ: «بين عباسي» - (وَرَجُلٍ) وللأربعة: «وبين رجلٍ» (آخَرَ) لم تسمه. (قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بن عبد الله بن عتبة المذكور: (فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ) ولابن عساكر: «فذكرت لابن عباس» (مَا قَالَتْ عَائِشَةُ) (فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَذَرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ) (فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَذَرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ) (فَقَالَ لِي: وَهَلْ تَذَرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ) زاد الإسماعيلي من رواية عبد الرزاق عن معمر: «ولكن عائشة لا تطيب نفسها له بخير»، ولابن إسحاق في «المغازي» عن الزهري: «ولكنها لا تقدر أن تذكره بخير».

ورواة هذا الحديث السُّنَّة ما بين رازي (٤) ويماني وبصري ومدني، وفيه: رواية تابعي عن تابعي، وفيه: التَّحْدِيثُ والإخبار والعنونة والقول، وأخرجه المؤلف أيضًا في «باب/ الغسل» ٣٧/٢ والوضوء من المخضب والخشب والحجارة» [ح: ١٩٨] و«الصَّلَاةُ» [ح: ٦٦٥] و«الطَّبُّ» [ح: ٥٧١٤] و«المغازي» [ح: ٤٤٤٢] و«الهيئة» [ح: ٢٥٨٨] و«الخمس» [ح: ٣٠٩٩] و«ذكر استئذان أزواجه» [ح: ٥٢١٧]، ومسلم والنسائي وابن ماجه.

٤٠ - بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَطَرِ وَالْعِلَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي رَحْلِهِ

(بَابُ الرُّخْصَةِ) (٥) لِلرَّجُلِ (فِي الْمَطَرِ) أي: عند نزوله ليلاً أو نهاراً (وَ) عند (الْعِلَّةِ) المانعة

(١) في هامش (ج): قوله: «اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ» قال البرهان: أزواجه اللاتي توفي عنهن كُنَّ تسعاً: سودة وعائشة وخفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وجويرية وأم حبيبة وصفية بنت حيي وميمونة، وأما ربحانة فاختلِفَ فيها؛ هل نكحها بملك اليمين أو بالعقد؟ قولان.

(٢) في (م): «سكون»، وليس بصحيح.

(٣) في (م): «فخرج رجلان»، وليس بصحيح.

(٤) في (م): «مروزي»، وليس بصحيح.

(٥) في هامش (ج): «المصباح»: «الرُّخْصَةُ» التَّسْهِيلُ فِي الْأَمْرِ وَالتَّيْسِيرُ، يُقَالُ: رَخَّصَ الشَّرْعُ لَنَا فِي كَذَا تَرْخِيصًا، وَأَرْخَصَ إِرْخَاصًا؛ إِذَا يَسَّرَهُ وَسَهَّلَهُ، قَالَ الْبِرْمَاوِيُّ فِي «شرح ألفيته» مَا حَاصِلُهُ: إِنَّ الرُّخْصَةَ وَالْعَزِيمَةَ فِي اصطلاح الشَّرْعِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَا وَصْفَيْنِ لِلْحُكْمِ، فَتَكُونُ الرُّخْصَةُ بِمَعْنَى التَّرْخِيصِ، وَالْعَزِيمَةُ بِمَعْنَى التَّأْكِيدِ فِي طَلَبِ الشَّيْءِ، وَمِنْهُ: «فَاقْبَلُوا رُخْصَةَ اللَّهِ» وَقَوْلُ أُمِّ عَطِيَّةَ: «نُهِينَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يَعْزَمْ عَلَيْنَا» وَعَلَى =

له من الحضور؛ كالمرض، والخوف من ظالم، والريح العاصف^(١) بالليل دون النهار، والوحل الشديد (أَنْ يُصَلِّيَ فِي رَحْلِهِ)^(٢) أي: في منزله ومأواه، وذكر العلة من عطف العام على الخاص لأنها أعم من أن تكون بالمطر أو غيره ممّا ذكرته.

٦٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَذَّنَ بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةِ ذَاتِ بَرْذٍ وَرِيحٍ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ ذَاتِ بَرْذٍ وَمَطَرٍ يَقُولُ: «أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّيْسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وللأصيلي: «حَدَّثَنَا» (مَالِكٌ) الإمام/ (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر: (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنه (أَذَّنَ) وللأصيلي: «عن ابن عمر أنه أذَّن» (بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةِ ذَاتِ بَرْذٍ) بسكون الراء (وَرِيحٍ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ ذَاتِ بَرْذٍ) بسكون الراء (وَمَطَرٍ يَقُولُ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ) والمراد: البرد الشديد، والحرُّ كالبرد^(٣) بجامع المشقة، وسواء كان ذلك المطر

= هذا فيكون من الأحكام الوضعية، أو من التكاليفية؛ لما فيها من معنى الاقتضاء أو التخيير؛ ولذلك قسموها إلى واجبة ومندوبة ونحو ذلك، ويحتمل أن يكونا وصفين للفعل المُرخص فيه، أو المعزوم ولو كان تركاً، أو المطلوب بالعزم والتأكيد، وعليه: «إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ؛ كَمَا يَحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ» وبالجمله فالاعتباران واضحان، والمقصود لا يختلف، فإذا تغيّر الحكم الشرعي بما هو أسهل منه لعذر مع قيام السبب المقتضي له دالاً في محلّ الترخيص؛ فذلك الحكم المُغيّر إليه أو الفعل المتعلّق به -على الرأيين- هو الرخصة، وما سوى ذلك هو العزيمة. انتهى. وذكر مُحترّزات التعريف بما فيه طول. انتهى. وانظر الفوائد السنية في شرح الألفية للبرماوي (٣٣٢/١).

(١) في هامش (ج): عَصَفَتِ الرِّيحُ - من «باب صَرَبَ» - فهي عَاصِفٌ وَعَاصِفةٌ، و«الرِّيحُ» الهواء المسخّر بين السماء والأرض، مؤنثة على الأكثر، فيقال: هي الرِّيح، وقد تُذكر على معنى الهواء فيقال: هو الرِّيح. انتهى. «مصباح» وقال البغوي وغيره: «الرِّيح» جسمٌ لطيفٌ يمتنع من لطفه القبض عليه، ويظهر للحسّ بحركته، ويخفى عن البصر بلطفه.

(٢) في هامش (د): قال أهل اللغة: الرّحال: المنازل، سواء كانت من حجرٍ ومَدَرٍ وخشبٍ، أو شعرٍ ووبرٍ وصوفٍ وغيرها، واحدها: رَحْلٌ، نووي.

(٣) في هامش (ج): قوله: «والحرُّ كالبرد» قال الرَّملي: وإن لم يكن وقت الظُّهر؛ كما شمله إطلاقه -أي: «المنهاج» - تبعاً لأصله، وجرى عليه في «التّحقيق» وتقييده بوقت الظُّهر -في «المجموع» و«الرّوضة» وأصلها- جرى على الغالب، ولا فرق بين أن يجد ظلاً يمشي فيه أو لا، وبه فارق مسألة الإبراد المتقدّمة، خلافاً لمن وَهَمَ اتّحادهما.

لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، وَخَصُّوا الرِّيحَ بِالْعَاصِفِ وَبِاللَّيْلِ لِعَظَمِ مَشَقَّتِهَا فِيهِ دُونَ النَّهَارِ، وَقَاسَ ابْنُ عَمْرِو الرِّيحَ عَلَى الْمَطَرِ بِجَمَاعِ الْمَشَقَّةِ الْعَامَّةِ، وَالصَّلَاةِ فِي الرَّحَالِ أَعْمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ جَمَاعَةً أَوْ مُنْفَرِدًا، لَكِنَّهَا مِظَنَّةُ الْإِنْفِرَادِ، وَالْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ فِي الْجَمَاعَةِ إِيقَاعُهَا فِي الْمَسْجِدِ.

٦٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَخْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ، وَهُوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا تَكُونُ الظُّلْمَةُ وَالسَّيْلُ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، فَصَلِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى، فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ»، فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويسٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ مَخْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ) بفتح الرَّاءِ (الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ عِثْبَانَ) بكسر العين المهملة وسكون المثناة الفوقية وبالموحدة (بْنَ مَالِكٍ) هو ابن عمرو بن العجلان^(١) الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ السَّالِمِيُّ^(٢) (كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ، وَهُوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا) أي: الْقِصَّةُ (تَكُونُ الظُّلْمَةُ وَالسَّيْلُ) سيل الماء، و«كان»: تَامَّةٌ اكْتَفَتْ بِمَرْفُوعِهَا عَنِ الْخَبَرِ (وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ) أي: نَاقِصُهُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كَانَ ضَرِيرُ الْبَصَرِ ثُمَّ عَمِيَ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «وَفِي بَصْرِي بَعْضُ الشَّيْءِ»، وَيُقَالُ لِلنَّاقِصِ: ضَرِيرُ الْبَصَرِ، فَإِذَا عَمِيَ أُطْلِقَ عَلَيْهِ ضَرِيرٌ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِالْبَصَرِ، وَذَكَرَ الثَّلَاثَةَ: الظُّلْمَةُ، وَالسَّيْلُ، وَنَقْصُ الْبَصَرِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ قَدْرِ^(٣) مِنْهَا كَافِيًا فِي^(٤) الْعِذْرِ عَنْ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ لِيَبَيِّنَ كَثْرَةَ مَوَانِعِهِ، وَأَنَّهُ حَرِيصٌ عَلَى الْجَمَاعَةِ (فَصَلِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي مَكَانًا) نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَإِنْ كَانَ مَحْدُودًا لَتَوَغُّلِهِ فِي الْإِبْهَامِ، فَأَشْبَهَ «خَلْفَ» وَنَحْوَهَا، أَوْ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ (أَتَّخِذُهُ) بِالْجَزْمِ لَوْقُوعِهِ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ، أَي: إِنْ تَصَلَّ فِيهِ أَتَّخِذُهُ، وَبِالرَّفْعِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ صِفَةً لـ «مَكَانًا»، أَوْ مُسْتَأْنَفَةً لَا مَحَلَّ لَهَا (مُصَلًّى) بِضَمِّ الْمِيمِ، أَي: مَوْضِعًا لِلصَّلَاةِ (فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ) مِنْ بَيْنِكَ؟ (فَأَشَارَ) عِثْبَانُ لَهُ عِيدُ الصَّلَاةِ ﷺ

(١) فِي (ب) وَ(س): «الْعَجْلَانِي». وَفِي هَامِشٍ (ج): بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْجِيمِ آخِرُهُ نُونٌ.

(٢) فِي هَامِشٍ (ج): «السَّالِمِيُّ» إِلَى سَالِمِ بْنِ عَوْفٍ، مِنْ الْخَزْرَجِ الْأَكْبَرِ.

(٣) فِي (د): «فَرْدٌ».

(٤) فِي (م): «لَا يَنَافِي».

(إِلَى مَكَانٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وساق المؤلف هذا الحديث مساق الاحتجاج به^(١) على سقوط الجماعة للعذر، لكن قد يُقال: إنَّما يدلُّ على الرُّخصة في ترك الجماعة في المسجد لا على تركها مطلقاً، نعم يُؤخذ من قوله: «فصل يا رسول الله في بيتي مكاناً أتأخذه مُصَلِّي» صحَّة صلاة المنفرد؛ إذ لو لم تصحَّ لبَيِّنَ بِإِلْفَادِ الْكَلِمَةِ له ذلك بأن يقول له مثلاً: لا تصحُّ لك في مُصَلَّاك هذا صلاةٌ حتَّى تجتمع فيه مع غيرك، وفي الحديث من الفوائد: جواز إمامة الأعمى، واتخاذ موضع مُعَيَّنٍ من البيت مسجداً.

٤١ - بَابُ: هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ، وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟

هذا (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ (هَلْ^(١) يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ) من أصحاب الأعذار المُرْخَّصة لِلتَّخَلُّفِ عَنِ الْجَمَاعَةِ؟ (وَهَلْ يَخْطُبُ) الْخَطِيبُ / (يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ) إِذَا حَضَرُوا هُمْ أَيْضاً، وَيُصَلِّي بِهِمُ الْجُمُعَةُ؟ نعم يصلي ويخطب من غير كراهة في ذلك، وحينئذٍ فالأمر بالصلاة في الرِّحَالِ لِلإِبَاحَةِ لَا لِلتَّدْبِيرِ.

٦٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ، صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ ذِي رَدْعٍ، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ لَمَّا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ: قُلِ: الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ، فَتَنَظَّرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، كَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا، فَقَالَ: كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا؟ إِنَّ هَذَا فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي؛ يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ، إِنَّهَا عَزْمَةٌ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ.

وَعَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: تَخَوُّهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَرِهْتُ أَنْ أُؤْتَمَّكُمْ، فَتَجِئُونَ تَدُوسُونَ الطِّينَ إِلَى رُكْبَتَيْكُمْ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) الْبَصْرِيُّ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «ابن عبد الوهَّاب الْحَجَبِيُّ» بفتح الحاء المهملة والجيم وكسر المؤخَّدة؛ نسبةً لحجابه الكعبة الشَّريفة (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) هُوَ ابْنُ دُرَّهَمٍ الْأَزْدِيُّ الْجَهْضَمِيُّ^(٣) الْبَصْرِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ) بَنُ

(١) «به»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): قال الأنصاري: «هل» في الموضوعين بمعنى «قد» كما في: «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ» [الإنسان: ١].

(٣) في هامش (ج): «الْجَهْضَمِيُّ» بفتح الجيم والضاد المعجمة بينهما هاء ساكنة، نسبة إلى الجهاضمة؛ بطن من الأزْد «ترتيب».

دينار، الثقة (صَاحِبُ الزِّيَادِي^(١))، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ (بِالْمُثَلَّثَةِ، ابْنُ / نوفل بن ٣٨/٢ الحارث بن عبد الْمُطَّلِبِ المدني، له رؤية، ولأبيه ولجده صحبة) قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ ذِي رَذِغٍ (بَفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الدَّالِ الْمَهْمَلَتَيْنِ آخِرَهُ غَيْنٌ مُعْجَمَةٌ، أَي: ذِي وَحْلِ، وَفِي رَوَايَةٍ: «رَذِغٌ» بِالزَّيِّ بَدَلَ الدَّالِ) فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ لَمَّا بَلَغَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ: قُلِ: الصَّلَاةُ بِالرَّفْعِ فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ أَي: الصَّلَاةُ رَخْصَةٌ (فِي الرَّحَالِ) وَبِالنَّصْبِ، أَي: الزُّمُوهَا (فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، كَأَنَّهُمْ) وَلِلْأَرْبَعَةِ: «فَكَأَنَّهُمْ»^(٢) (أَنْكُرُوا) ذَلِكَ (فَقَالَ) ابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ: (كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا) الَّذِي فَعَلْتُمْ؟ (إِنَّ هَذَا فَعَلُهُ) بِفَتْحَاتٍ، وَلِلْحَمْوِيِّ وَالْكُشْمِينِي: «فِعْلٌ»^(٣) بِكسر الفاء وَسُكُونِ الْعَيْنِ (مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي؛ يَعْنِي النَّبِيَّ) وَلِأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ: «رَسُولُ اللَّهِ» (مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، إِنَّهَا) أَي: الْجُمُعَةُ (عَزَمَةٌ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الزَّيِّ: مُتَحَمَّةٌ (وَإِنِّي كَرِهْتُ) مَعَ كَوْنِهَا عَزَمَةً (أَنْ أُخْرِجَكُمْ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْجِيمِ، أَي: كَرِهْتُ أَنْ أَوْثَمَكُمْ وَأُضَيِّقَ عَلَيْكُمْ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ» بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ بَدَلَ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ.

(وَعَنْ حَمَّادٍ) بِالْعَطْفِ عَلَى قَوْلِهِ: «حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ»، وَلَيْسَ بِمُعْلَقٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ فِي «بَابِ الْكَلَامِ فِي الْأَذَانِ» [ج: ٦١٦] عَنْ مُسَدِّدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ أَيُّوبَ وَعَبْدِ الْحَمِيدِ وَعَاصِمٍ (عَنْ عَاصِمٍ) الْأَحْوَلِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ) الْمَذْكُورِ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (نَحْوُهُ)^(٤) أَي: نَحْوُ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ بِمُعْظَمِ لَفْظِهِ وَجَمِيعِ مَعْنَاهُ (غَيْرَ)^(٥) أَنَّهُ قَالَ: كَرِهْتُ أَنْ أُؤْثَمَكُمْ (بِهِمْزَةٍ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ أُخْرَى مَفْتُوحَةٍ وَتَشْدِيدِ الْمُثَلَّثَةِ مِنَ التَّائِيْمِ، مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ، أَوْ «أَوْثَمَكُمْ»: مُضَارِعُ «آثَمَهُ» بِالْمَدِّ؛ أَوْقَعَهُ فِي الْإِثْمِ مِنَ الْإِثَامِ، مِنْ «بَابِ الْإِفْعَالِ»^(٦) بَدَلَ مِنْ^(٧) «أَنْ أُخْرِجَكُمْ»،

(١) فِي هَامِشِ (ج): بِكسر الزَّيِّ وَخَفَّةِ التَّحْنِيَةِ «كِرْمَانِي».

(٢) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَالَّذِي فِي «الْيُونَانِيَّةِ»: وَلِلْأَرْبَعَةِ: «كَأَنَّهُمْ».

(٣) «فِعْلٌ»: لَيْسَ فِي (ب) وَ(س).

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «نَحْوُهُ» بِالنَّصْبِ مَفْعُولٌ «حَدَّثَنَا» الْمَقْدَّرُ، وَالْفَاعِلُ «عَبْدُ اللَّهِ».

(٥) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «غَيْرَ» بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ عَنْ تَمَامِ الْكَمَالِ، أَوْ عَلَى الْحَالِ، أَوْ التَّشْبِيهِ بِظَرْفِ الْمَكَانِ.

(٦) فِي (ص): «الْإِفْتَعَالُ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٧) «مِنْ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ص).

وزاد قوله: (فَتَجِيئُونَ) بالثون، أي: فأنتم تجيئون، فيقطع عن سابقه، أو مرفوعاً^(١) عطفًا على سابقه على لغة من يرفع الفعل بعد «أن»، قاله الزركشي، وتعبه في «المصباح» بأن إهمال «أن» قليل، والقطع كثيرٌ مقيس، فلا داعي للعدول^(٢) عنه إلى الثاني، ولأبي ذر عن الكُشمِينِيَّيْنِ^(٣): «(فتجيئوا) بحذف الثون عطفًا على ما قبله^(٤) (تَدُوسُونَ)^(٥) أي: وأنتم تطؤون (الطينَ إلى رُكَبِكُمْ).

٦٦٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقَالَ: جَاءَتْ سَحَابَةٌ، فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ السَّقْفُ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) ولغير أبي ذر^(٦) والوقت وابن عساكر: «مسلم بن إبراهيم» أي: الأزدي البصري (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) / الدَّسْتَوَائِيَّ^(٧) (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن بن عوفٍ (قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ) سعد^(٨) بن مالك (الْخُدْرِيَّ) رضي الله عنه، أي: عن ليلة القدر كما بيَّنه في «الاعتكاف» [ج: ٢٠٣٦] (فَقَالَ: جَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ السَّقْفُ) أي: سال الماء الذي أصاب سقف المسجد^(٩) كَسَالَ الوادي، فصَحَّ^(١٠) من باب ذكر المحل وإرادة

(١) في غير (د): «منصوب»، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٢) في (ص): «إلى العدول».

(٣) في (م): «وللكُشمِينِيَّيْنِ».

(٤) في هامش (ج): على اللُّغَةِ المشهورة.

(٥) في هامش (ج): ويجوزُ حذفُ نونه بالعطف على «أُوْثِمَكُم» على اللُّغَةِ السَّابِقَةِ «زكريَّا».

(٦) في (د): «ولأبوي»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٧) «الدَّاسْتَوَائِيَّ» نسبة إلى دستوا - بالمد والقصر - كُورَة بالأهواز.

(٨) «سعد»: ليس في (د).

(٩) في هامش (ج): قوله: «أي: سَالَ الماء...» إلى آخره، فنسبة السَّيل إلى السَّقْف مجاز بالنقص، أو لغويٌّ أو عقليٌّ؛ كما قال البيضاوي في قوله تعالى: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥]: المراد بها ماؤها على الإضمار أو المجاز، أو الجاري أنفسها، وإسنادُ الجري إليها مجازٌ؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢].

(١٠) «فَصَحَّ»: مثبت من (ص) و(م).

الْحَالَّ (وَكَانَ) السَّقْفَ (مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ) وَهُوَ الْقَضِيبُ الَّذِي جُرِّدَ عَنْهُ خَوْصُهُ (فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَنْبَيْهِ الشَّرِيفَةِ).

ورواة هذا الحديث ما بين بصريٍّ وأهوازيٍّ^(١) ويمانيٍّ ومدنيٍّ، وفيه: التَّحْدِيثُ والعِنْعَنَةُ والسُّؤَالُ والْقَوْلُ، وأُخْرِجَهُ أَيْضًا فِي «الاعْتِكَافِ» [ج: ٢٠٣٦] وَفِي «الصَّلَاةِ» فِي مَوْضِعَيْنِ [ج: ٨١٣، ٨٣٦] وَفِي «الصَّوْمِ» [ج: ٢٠١٦]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الصَّلَاةِ»^(٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الاعْتِكَافِ»، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «الصَّوْمِ».

٦٧٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ، وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا، فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا، وَنَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجَارُودِ لَأَنَسٍ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحَجَّاجِ (قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ) أَخُو مُحَمَّدَ بن سيرين^(٣) (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) ﷺ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ» (يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالرَّجُلُ قِيلَ: هُوَ عَتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ، أَوْ بَعْضُ عُمُومَةِ أَنَسٍ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ عَتْبَانَ عُمُ أَنَسٍ مَجَازًا لِكُونِهِمَا مِنَ الْخَزَرَجِ، لَكِنْ كُلُّهُمَا مِنْ بَطْنٍ: (إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ) أَي: فِي الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَزَادَ عَبْدُ الْحَمِيدِ عَنْ

(١) فِي هَامِشِ (ج): «أَهْوَازِيٌّ» بِالزَّيِّ عَلَى وَزْنِ «أَنْصَارِيٌّ» إِلَى الْأَهْوَازِ؛ بَلَدٌ مَشْهُورَةٌ بِخُوزِسْتَانَ.

(٢) فِي الصَّلَاةِ: سَقَطَ مِنْ (د).

(٣) فِي هَامِشِ (ج): فَائِدَةٌ: أَوْلَادُ سِيرِينَ: مُحَمَّدٌ وَأَنَسٌ وَيَحْيَى وَمَعْبُدٌ وَحَفْصَةُ وَكَرِيمَةُ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ خَالِدًا بَدَلَ كَرِيمَةَ، وَذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ فِيهِمْ عَمْرَةُ وَسُودَةُ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَلَا رَوَايَةَ لَهُمَا، وَفِي «الْمَعَارِفِ» لِابْنِ قُتَيْبَةَ: وَلِدَ لِسِيرِينَ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ وَلَدًا مِنْ أُمَّهَاتٍ أَوْلَادُ. انْتَهَى مِنْ «شَرْحِ التَّقْرِيبِ». قَالَ الْكِرْمَانِيُّ فِي «بَابِ أَتْبَاعِ الْجَنَائِزِ مِنَ الْإِيمَانِ» مَا نَصَّهُ: «سِيرِينَ» وَيَكْنَى بِأَبِي عَمْرَةَ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مُعَرَّبٌ «سِيرِينَ» بِالْمَعْجَمَةِ؛ أَي: الْحَلَوِ، وَكَانَ عَبْدًا لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَاتَبَهُ عَلَى عَشْرِينَ أَلْفًا، فَأَذَى نَجُومَ الْكِتَابَةِ وَعَتَقَ. انْتَهَى. وَقَدْ وَهَمَ عَصَامٌ فِي «شَرْحِ الشُّمَائِلِ» فَذَكَرَ أَنَّ سِيرِينَ أُمُّ مُحَمَّدٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ أُمُّ مُحَمَّدٍ اسْمُهَا صَفِيَّةٌ، مَوْلَاةُ الصَّدِّيقِ ﷺ. وَبَنَحُوهُ بِهَامِشِ (ص).

أنس: «وإنِّي أحبُّ أن تأكل في بيتي وتصلِّي فيه» [ح: ٧٥٦] (وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا) سمينًا، وأشار به^(١) إلى علّة تخلّفه (فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَبَسَطَ) بفتح الحاء (لَهُ حَصِيرًا، وَنَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ) تطهيرًا أو تليينًا لها (فَصَلَّى) بالفاء، ولغير الأربعة: «صلَّى» (عَلَيْهِ) أي: على الحَصِيرِ، زاد عبد الحميد: وصلينا معه (رَكَعَتَيْنِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجَارُودِ) بالجيم وضمّ الرّاء، وبعد الواو مهملة، ويحتمل أنّه عبد الحميد بن المنذر بن الجارود كما ٣٩/٢ عند ابني ماجه وحبّان/ من حديث عبد الله بن عون^(٢)، عن أنس بن سيرين عنه، عن أنس (لَأَنْسٍ) ^{بفتح النون}، وللأصيلي زيادة: «ابن مالك» مستفهمًا له بالهمزة: (أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ) أنس: (مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ) نفى رؤيته لا يستلزم نفى فعلها قبل^(٣)، فهو كقول عائشة ^{بفتح العين}: ما رأيته ^{بفتح الهمزة} يَصَلِّيها، وقولها: كان يَصَلِّيها أربعًا، فالمنفَى رؤيتها له، والمثبت فعله لها بإخباره أو بإخبار غيره، فَرَوَتْهُ.

وبقيّة مباحث ذلك تأتي إن شاء الله تعالى، ومطابقة الحديث للتّرجمة من جهة أنّه ^{بفتح الهمزة} يَصَلِّيها كان يَصَلِّي بسائر الحاضرين عند غيبة الرّجل الضّخم.

ورواته الأربعة ما بين عسقلاني وواسطي وبصريّ، وفيه: التّحديث والسماع والقول، وأخرجه أيضًا في «الضحى» [ح: ١١٧٩] و«الأدب» [ح: ٦٠٨٠]، وأبو داود في «الصّلاة».

٤٢ - باب: إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ. وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مِنْ فِىهِ الْمَرْءُ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ، حَتَّى يُقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارِغٌ.

هذا (باب) بالتّنوين (إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) هل يبدأ بالطّعام أو بالصّلاة؟ وحذف المؤلّف ذلك لينبّه على أنّ الحكم فيه نفياً وإثباتاً غير مجزوم به لقوّة الخلاف فيه (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطّاب ممّا هو مذكور بمعناه في هذا الباب [ح: ٦٧٣] (يَبْدَأُ بِالْعِشَاءِ) بفتح العين والمد؛ خلاف الغداء.

(١) في (م): «بيده».

(٢) في هامش (ج): «عون» بالنّون.

(٣) «قبل»: مثبت من (م)، وفي (ص): «قبل».

(وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ) مِمَّا وصله عبد الله بن المبارك في «كتاب الزهد»، ومن طريقه محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة»: (مِنْ فِقْهِ الْمَرْءِ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ) أَعْمُ مِنَ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ (حَتَّى يُقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ، وَقَلْبُهُ فَارِغٌ) مِنَ الشَّوَاغِلِ الدُّنْيَوِيَّةِ^(١) ليقف بين يدي مالكة في مقام العبودية من المناجاة، على أكمل الحالات من الخضوع والخشوع الذي هو سبب للفلاح ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿[المؤمنون: ١-٢] والفلاح: أجمع اسم لسعادة الدارين، وفقد الخشوع ينفية^(٢).

٦٧١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَاْبَدُّوْا بِالْعِشَاءِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبِي) عروة بن الزبير (قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ) له: (إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ) أي: عشاء مريد الصلاة، وللمؤلف في «الأطعمة» [ج: ٥٤٦٥]: «إِذَا حَضَرَ» وهو أعمُّ من الوضع، فيحمل قوله: «حضر» أي: بين يديه لتألف الروايتان^(٣)؛ لاتحاد المخرج (وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ؛ فَاْبَدُّوْا) ندباً (بِالْعِشَاءِ) إِذَا وَسِعَ الوقت واشتدَّ التَّوَقُّان^(٤) إلى الأكل. واستنبط منه كراهة^(٥) الصلاة حينئذٍ لِمَا فِيهِ مِنْ اشْتِغَالِ الْقَلْبِ عَنِ الْخُشُوعِ الْمَقْصُودِ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الطَّعَامُ مِمَّا يُؤْتَى عَلَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً

(١) في غير (ب) و(س): «الدُّنْيَا». وفي (ج) «الدُّنْيَا» وفي هامشها: قوله: «الدُّنْيَا» على «فَعِيلَة» أي: الخسيسة، قال في «القاموس»: الدُّنْيَا - كـ «غَنِيٍّ» - السَّاقِطُ الضَّعِيفُ، وما كان دُنْيَاً.

(٢) في هامش (ج) و(ص): فائدة: قال في «الفتح»: ما يقع في بعض كتب الفقه: «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَالْعِشَاءُ فَاْبَدُّوْا بِالْعِشَاءِ» لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ؛ كذا في «شرح الترمذي» لشيخنا أبي الفضل، لكن رأيت بخط الحافظ قطب الدين أن ابن أبي شيبه أخرج عن إسماعيل وهو ابن عُليَّة، عن ابن إسحاق قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَحَضَرَتِ الْعِشَاءُ فَاْبَدُّوْا بِالْعِشَاءِ» فَإِنْ كَانَ ضَبْطُهُ فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ إِسْمَاعِيلَ بَلَفْظًا: «وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ»، ثُمَّ رَاجَعْتُ «مُصَنَّفَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» فَرَأَيْتُ الْحَدِيثَ فِيهِ كَمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ. انْتَهَى مِنْ خَطِّ «عَجْمِي».

(٣) في (م): «الرَّوَايَاتِ».

(٤) في هامش (ج): تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَى الشَّيْءِ تَتَوَقُّ تَوَقًّا وَتُتَوَقَّا وَتَوَقَّانَا: اشْتَاقَتْ وَنَازَعَتْ إِلَيْهِ «مُصْبَاح».

(٥) في (ص): «كِرَاهِيَةٌ».

كالسويق^(١) واللبن، ولو ضاق الوقت بحيث لو أكل خرج يبدأ بها، ولا يؤخرها محافظةً على حرمة الوقت، ويُستحبُّ إعادتها عند الجمهور، وهذا مذهب الشافعي وأحمد^(٢)، وعند المالكية يبدأ بالصلاة إن لم يكن مُعلق النفس بالأكل، أو كان متعلقًا به لكنّه لا يعجله عن صلاته، فإن كان يعجله بدأ هنا بالطعام، و^(٣) استحبَّ له الإعادة، والمراد بالصلاة هنا^(٤) المغرب لقوله في الحديث التالي [ج: ٦٧٢]: «فابدؤوا به قبل أن تصلُّوا صلاة المغرب» لكن ذكر المغرب لا يقتضي الحصر فيها، فحمله على العموم أولى نظرًا إلى العلة، وهي^(٥) التَّشْوِيش^(٦) المفضي إلى ترك الخشوع إلحاقًا للجائع بالصائم، وللغداء بالعشاء، لا بالنظر إلى اللفظ الوارد.

٦٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَاْبْدُؤُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عِشَائِكُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضمِّ الموحدة وفتح الكاف (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد، إمام المصريين (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمِّ أوله^(٧) وفتح ثانيه، ابن خالد (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ) بضمِّ القاف وكسر الدال المُشدَّدة وفتح العين، وزاد ابن حبان والطبراني في «الأوسط» من رواية موسى بن أعين^(٨)،

(١) في هامش (ج): «السويق» ما يُعمل من الحنطة والشعير، معروف.

(٢) في هامش (ج): عبارة «المنهاج» و«شرح» للشمس الزملي: وتكره الصلاة بحضرة طعامٍ مأكول أو مشروب تتوق - بالمشئة؛ أي: يشاق إليه - لخبر مسلم: «لا صلاة - أي: كاملة - بحضرة طعام» وتوقان النفس في غيبة الطعام بمنزلة حضوره إن رُجي عن قرب، وتعبير المصنّف بـ«التوق» يفهم أنّه يأكل ما يزول به ذلك، لكنّ الذي عليه في «شرح مسلم» أنّه يأكل حاجته بكمالها، وهو الأقرب، ومحل ذلك حيث كان الوقت متيسرًا.

(٣) زيد في (م): «إلا».

(٤) «هنا»: ليس في (د).

(٥) في (ص): «هو».

(٦) في هامش (ج): قوله: «وهو التشويش» كذا اشتبه على الألسنة، وقد ردّه صاحب «القاموس» فقال: التشويش والمشوش والتشوش كلها لحن، وهم الجوهرى، والصواب: التّهويش والمهوش والتّهوش.

(٧) في (م): «العين».

(٨) في هامش (ج): بفتح الهمزة وسكون العين المهملة آخره نون «ترتيب».

عن عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب: «وأحدكم صائم» وموسى ثقة (فَابْدُؤُوا بِهِ) أي: بالعشاء (قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تُعْجَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ) بفتح المَثْنَاءِ/ الفوقية ١٣١٢/١٥ والجيم، وفي نسخة - قيل: إنها مسموعة على الأصيلي -: «ولا تُعْجَلُوا» بضم الفوقية وفتح الجيم من الثلاثي فيهما، وروى: «تُعْجَلُوا» بضم أوله وكسر ثالثه من الإعجال.

وفيه - كالسابق - دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت، فإنهما لمّا تزاخما قدّم الشارع الوسيلة إلى حضور القلب على أداء الصلاة في أول الوقت.

ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين مصريّ وأيليّ ومدنيّ/، وفيه: التّحديث والعنونة، ٤٠/٢ وأخرجه المؤلف في موضع آخر [ج: ٥٤٦٣].

٦٧٣ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضِعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَابْدُؤُوا بِالْعَشَاءِ، وَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهُ».

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ: يُوضَعُ لَهُ الطَّعَامُ، وَتُقَامُ الصَّلَاةُ، فَلَا يَأْتِيهَا حَتَّى يَفْرَغَ، وَإِنَّهُ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضم العين وفتح المُوَحَّدَةِ، القرشي الكوفي الهَبَارِيُّ؛ بفتح الهاء والمُوَحَّدَةِ الثَّقِيلَةِ (عَنْ أَبِي أُسَامَةَ) حماد بن أسامة (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين وفتح المُوَحَّدَةِ، ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا وَضِعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَابْدُؤُوا) أنتم (بِالْعَشَاءِ) بفتح العين (وَلَا يَعْجَلْ) أحدكم (حَتَّى يَفْرَغَ) مَنْ مَعَكُمْ (مِنْهُ) بالإفراد؛ نظرًا إلى لفظ «أحد»، والجمع في: «فابدؤوا» نظرًا إلى ضمير «أحدكم»، قاله الطَّبِيبِيُّ، وأجاب البرماويُّ بأنَّ النِّكْرَةَ في الشَّرْطِ تعمُّ، فيحتمل أنَّ الجمع لأجل عموم «أحد». انتهى. وإضافة «عشاء» لـ «أحدكم» تُخْرِجُ عشاء غيره، نعم لو كان جائعًا واشتغل خاطره بطعام غيره فلينتقل إلى مكانٍ غير ذلك المكان، أو يأكل ما يُزيل به اشتغاله ليتفرَّغ^(١) قلبه لمناجاة ربِّه في صلاته، ويؤيِّد هذا عموم قوله في رواية مسلمٍ من حديث عائشة: «لا صلاة بحضرة

(١) في (م): «ليتفرغ».

الطَّعَامُ»^(١) واستدل^(٢) بعض الشَّافعية والحنابلة بقوله: «فابدؤوا» على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الأكل، وأمَّا من شرع فيه ثُمَّ أُقيمت الصَّلَاة فلا يتمادى، بل يقوم إلى الصَّلَاة، لكنَّ صنيع ابن عمر بن الخطَّاب الذي أشار إليه المؤلِّف بقوله: (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) ممَّا هو موصولٌ، عطفاً على المرفوع السابق (يُوضَعُ لَهُ الطَّعَامُ) وهو أعمُّ من العشاء (وَتَقَامُ الصَّلَاةُ) مغرباً كانت^(٣) أو غيرها، لكن رواه السَّرَّاج^(٤) من طريق يحيى بن سعيدٍ عن عبيد الله عن نافعٍ بلفظ: «وكان^(٥) ابن عمر إذا حضر عشاؤه» (فَلَا يَأْتِيهَا) أي: الصَّلَاة (حَتَّى يَفْرُغَ) من أكله (وَإِنَّهُ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ) ولِلْكُشْمِينِي: «وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ» بلام التَّأَكِيد، يبطل^(٦) ذلك، قال النَّوَوِيُّ: وهو الصَّوَاب، وتُعَقَّب بأنَّ صنيع ابن عمر اختيارٌ له، وإلَّا فالنَّظَرُ إلى المعنى يقتضي ما ذكره لأنه يكون قد أخذ من الطَّعَام ما يدفع به شغل البال، نعم الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً، ولا يتقيَّد بكلٍّ ولا بعضٍ.

٦٧٤ - وَقَالَ زُهَيْرٌ وَوَهْبُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَعْجَلْ، حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ». رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ عُثْمَانَ، وَوَهْبٌ مَدِينِيٌّ.

(وَقَالَ زُهَيْرٌ) بضمِّ الزَّاي وفتح الهاء، ابن معاوية الجعفي ممَّا وصله أبو عوانة في «مُستخرجه» (وَوَهْبُ بْنُ عُثْمَانَ) ممَّا ذكر المصنِّف: أنَّ شيخه إبراهيم بن المنذر رواه عنه كما سيأتي قريباً إن شاء تعالى (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) عليه السلام أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) (رَوَاهُ) وفي^(٧) رواية أبوي ذرٍّ والوقت وابن عساكر والأصيلي: «قال أبو عبد الله» أي: البخاري: «رواه» أي: الحديث المذكور (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) أي: شيخه (عَنْ وَهْبِ بْنِ عُثْمَانَ)

٣١٢/١د ب

(١) في هامش (ج): أي: لا صلاة كاملة.

(٢) زيد في (م): «له».

(٣) «كانت»: مثبت من (م).

(٤) في هامش (ج): «السَّرَّاج» بفتح السين وتشديد الرَّاء المهملتين، نسبة إلى عمل السُّروج.

(٥) في هامش (ج): الواو للحال.

(٦) في هامش (ج): قوله: «يَبْطُلُ» خبر قوله: «صنيع ابن عمر» الذي بعد قوله: «لكنَّ».

(٧) «في»: ليس في (د).

السَّابِق (وَوَهَبَ مَدِينِي) بالياء بين الدَّالِ المكسورة والثَّوْنِ، وفي رواية: «مَدْنِي» بإسقاطها وفتح الدَّالِ، وكلاهما نسبةٌ لطيبة، رزقنا الله العودَ إليها بمَنِّه وكرمه على أحسن حالٍ، غير أنَّ القياس فتح الدَّالِ، والحديث من تعاليقه لا غير.

٤٣ - بَابُ: إِذَا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَيَبِيدُهُ مَا يَأْكُلُ

هذا (بَابُ) بالتَّنوين (إِذَا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَيَبِيدُهُ مَا يَأْكُلُ) أي: الذي يأكله، أو «وبيدِهِ الأكل» أي: المأكول.

٦٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ ذِرَاعًا يَخْتَرُ مِنْهَا، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ فَطَرَحَ السَّكِينَ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن يحيى الأوسي^(١) المدني (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) بن سعد^(٢) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهري القرشي المدني (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم الزُّهري (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو) بفتح العين (بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّ أَبَاهُ) عمرو بن أمية^(٣) (قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ ذِرَاعًا) من الشَّاةِ (يَخْتَرُ مِنْهَا) بالحاء المهملة والزَّاي، أي: يقطع من لحمها بالسَّكِينِ (فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ) بضم الدَّالِ، دعاه بلالٌ إليها (فَقَامَ) إليها (فَطَرَحَ السَّكِينَ) ألقاها من يده (فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) قَدَّمَ بِإِلْفِ الصَّلَاةِ عَلَى الأكلِ، وأمر غيره بتقديم الأكلِ، لعلَّه أخذ في^(٤) خاصَّة نفسه بالعزيمة، وأمر غيره بالرُّخصة لأنَّه لا يقوى على مُدافعة الشَّهوة قوَّته.

والاستدلال بفعله بِإِلْفِ الصَّلَاةِ - من كونه ألقى الكتف أثناء أكله منها على أَنَّ الأمر في قوله:

«فابدؤوا بالعشاء» للنَّدب لا للإيجاب؛ إذ لو كان تقديم الأكل واجباً لَمَا قام بِإِلْفِ الصَّلَاةِ / إلى ٤١/٢ الصَّلَاة - مُتَعَقِّبٌ^(٤) باحتمال أن يكون بِإِلْفِ الصَّلَاةِ قُضِيَ حاجته من الأكل، فلا تتمُّ الدَّلالة.

(١) في (د): «الأوسي»، وهو تحريف.

(٢) في (ب) و(س): «سعيد»، وهو تحريف.

(٣) في غير (د) و(م): «من».

(٤) في هامش (ج): قوله: «مُتَعَقِّبٌ» خبر قوله: «والاستدلال».

ورواة هذا الحديث مدنيون، وفيه: التَّحْدِيثُ بالجمع، والإخبار بالإنفراد، والعنونة والقول.

٤٤ - بَابُ مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ

(بَابُ مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ) إليها، وترك تلك الحاجة، وهذا بخلاف حضور الطَّعام، فَإِنَّ فِيهِ زِيَادَةً تَشْوَقِي تَشْغَلُ^(١) القلب، ولو أُلْحِقَتْ بِهِ لَمْ يَبْقَ لِلصَّلَاةِ وَقْتُ فِي الْغَالِبِ.

٦٧٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مَهْنَةِ أَهْلِهِ - تَعْنِي: خِدْمَةَ أَهْلِهِ - فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ) بفتح الحاء المهملة والكاف، ابن عُتَيْبَةَ تصغير عتبة (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ (عَنِ الْأَسْوَدِ) بن يزيد النَّخَعِيِّ (قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) فقلت لها مستفهماً: (مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟) قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مَهْنَةِ أَهْلِهِ بفتح الميم، وقد تُكْسَرُ، مع سكون الهاء فيهما، وأنكر الأصمعي الكسر، قال آدم بن أبي إياسٍ في تفسيرها: (- تَعْنِي) عائشة: (فِي خِدْمَةِ أَهْلِهِ^(٢)) - نفسه أو أعمَّ كتفليته ثوبه^(٣)، وحلبه شاته تواضعاً منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وللمُستملِي وحده: «(فِي مَهْنَةِ بَيْتِ أَهْلِهِ)» وإضافة البيت للأهل^(٤) لملابسة الشكنى ونحوها، وإِلَّا فَالْبَيْتُ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واسمُ «كَانَ» ضمير الشأن^(٥)، ١٣١٣/١د

(١) في (د): «الشغل».

(٢) في هامش (ج): قوله: «فِي خِدْمَةِ أَهْلِهِ» ولغير الأصيلي: «تَعْنِي: خِدْمَةُ أَهْلِهِ» قال الأنصاري: بالنصب على الأصل، وبالجر على الحكاية.

(٣) في هامش (ج): قوله: «كَتْفَلِيَّتِهِ ثَوْبَهُ» فَلَاهُ بالسيف يقلبه ويفلوه: ضربه، ورأسه: بحث عن القمل؛ كـ «فَلَاهُ» أي: بالتشديد. قال المناوي في «شرح السَّمَائِلِ»: «يَقْلِي ثَوْبَهُ» بفتح أوله وسكون الفاء بعدها لامٌ: يُفْتَشُّه لِيَلْقُظَ ما فيه مِنْ نَحْوِ قَمَلٍ، وظاهرُ هذا أَنَّ القمل كان يؤذي بدنه، لكن ذكر ابن سُبَيْعٍ - وتبعه شُرَّاح «الشِّفَاءِ» - أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَمَلٌ؛ لِأَنَّهُ نَوْرٌ، وَلِأَنَّ أَصْلَهُ مِنَ الْعَفْوَةِ وَلَا عَفْوَةَ، وَأَكْثَرُهُ مِنَ الْعَرَقِ وَعَرَقُهُ أَطْيَبُ الطَّيْبِ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ فِيهِ قَمَلًا؛ فَهُوَ كَمَنْ نَقَّصَهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّفْلِيَةِ وَجُودُ القمل، فقد يكون للتَّعْلِيمِ، أو لتفتيش ما فيه مِنْ نَحْوِ خَرَقٍ؛ لِئَرْقَعَهُ، أَوْ لِمَا عَلِقَ بِهِ مِنْ نَحْوِ شَوْكٍ وَوَسَخٍ.

(٤) في (م): «إلى الأهل».

(٥) في هامش (ج): واسمُ «يَكُونُ» ضميرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وكررهما^(١) لقصد الاستمرار والمداومة، وتفسير آدم الخدمة^(٢) موافق للجوهري، لكن فسرهما في «المحكم» بالحدق بالخدمة والعمل (فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ) ولا بن عزرة^(٣) [ج: ٥٣٦٣]: «فإذا سمع الأذان» (خَرَجَ) بِإِلَافَةِ الْإِلَافِ (إِلَى الصَّلَاةِ) وترك حاجة أهله، وهذا موضع الدلالة للتترجمة. وفي هذا الحديث: التَّحْدِيثُ والعننة والسؤال، وأخرجه أيضاً في «الأدب» [ج: ٦٠٣٩] و«التنفقات» [ج: ٥٣٦٣]، والترمذي في «الزهد» وقال: صحيح.

٤٥ - بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ

(بَابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ) بضم الياء وفتح العين وتشديد اللام مكسورة (صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ) بالنصب عطفًا على «صلاة».

٦٧٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لأُصَلِّي بِكُمْ، وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، أَصَلِّي كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَقُلْتُ لِأَبِي قَلَابَةَ: كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي؟ قَالَ: مِثْلَ شَيْخِنَا هَذَا، قَالَ: وَكَانَ شَيْخًا، يَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُودَكِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو تصغير وَهْبٍ، ابن خالد، صاحب الكرابيسي^(٤) (قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) بن أبي تميمة السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ أَبِي

(١) في هامش (ج): قوله: «وكررهما» - أي: «كان» - ليس المراد خصوصية لفظها، فإن الحديث «كان يكون» فالكلمة الأولى بلفظ الماضي، والكلمة الثانية بلفظ المضارع، وعبارة الأنصاري كالكرماني: فائدة تكرير لفظ الكون - أي: ما دته أو فعله - الاستمرار على مهنة أهله، وبيان أنه ﷺ كان يداوم عليها. انتهى. وقد اختلف النحاة في أن «كان» هل تدل على الانقطاع أو لا؟ اختار ابن مالك الثاني، ورجح أبو حيان الأول، قال البرماوي في «شرح ألفيته»: وهذا غير الخلاف الذي ذكره الأصوليون: أن «كان» هل تقتضي التكرار أو لا؟ لأنه لا يلزم من التكرار عدم الانقطاع، نعم؛ يلزم بالضرورة من عدم الانقطاع التكرار، لكن لا قائل به. انتهى ملخصاً. وفي «حاشية الشيخ زكريا على شرح جمع الجوامع»: التحقيق - كما قال السعد التفتازاني - أن المفيد للتكرار هو لفظ المضارع الواقع بعد «كان» و«كان» إنما هي للدلالة على مضي ذلك المعنى.

(٢) في (ب) و(س): «للمهنة الخدمة».

(٣) في هامش (ج): «ابن عزرة» بفتح العين المهملتين وإسكان الراء بينهما، إبراهيم بن محمد بن عزرة.

(٤) في هامش (ج): «الكرابيسي» نسبة إلى بيع الكرابيس؛ وهي الثياب الغليظة، قال في «المصباح»: «الكرباس» الثوب الخشن، وهو فارسي عُرِبَ بفتح الكاف، والجمع: «كرابيس» وينسب إليه بياغه: كرابيسي، وهي نسبة بعض =

قِلَابَةً) بكسر القاف عبد الله بن زيد الجرمي (قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْخَوَرِثِ) بضمّ الحاء^(١) المهملة وفتح الواو آخره مُثَلَّثَةً، اللَّيْثِي (فِي مَسْجِدِنَا هَذَا) مسجد البصرة (فَقَالَ) ولأصلي: «قَالَ»: (إِنِّي لأُصَلِّي بِكُمْ) بالموحَّدة، ولأصلي: «لأُصَلِّي لَكُمْ» باللام، أي: لأجلكم، ولأصلي: «لأُصَلِّي» للتأكيد^(٢)، وهي مفتوحة (وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ) لأنّه ليس وقت فرضها، أو كان قد صلاها، لكنني أريد تعليمكم صفتها المشروعة بالفعل كما فعل جبريل عليه السلام؛ إذ هو أوضح من القول مع نيّة التّقرب بها إلى الله تعالى، أو ما أريد الصَّلَاةَ فقط، بل أريدها وأريد معها قرينة أخرى وهي تعليمها، فنيّة التعليم تبعاً، فتجتمع نيّتان صالحتان في عملٍ واحدٍ كالغسل بنيّة الجنابة والجمعة (أُصَلِّي) هذه الصَّلَاة (كَيْفَ) أي: على الكيفيّة التي (رَأَيْتُ النَّبِيَّ^(٣) ﷺ يُصَلِّي) و«كيف»: نُصِبَ بفعلٍ مُقَدَّرٍ، أي: لأريكم كيف رأيت، لكنّ كيفيّة الرؤية لا يمكن أن يُريهم إيّاها، فالمراد لازمها وهو كيفيّة صلاته ﷺ كما نبّه عليه الكرماني^(٤) وأتباعه.

قال أيوب السخيتاني: (فَقُلْتُ لأبي قِلَابَةً: كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي؟ قَالَ: كَانَ يُصَلِّي^(٥)) (مِثْلُ) صلاة (شَيْخِنَا هَذَا) هو عمرو بن سَلِمة^(٦) كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - في «باب اللبث بين السجدين» [ج: ٨١٨] (قَالَ) أيوب: (وَكَانَ) أي: عمرو (شَيْخًا) بالتّكثير، وللأربعة: «وكان الشيخ» (يَجْلِسُ) جلسة^(٧) خفيفة للاستراحة (إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ) الثاني (قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ

= أصحاب الشافعي. انتهى. وهو أبو عليّ الحسين بن عليّ بن يزيد البغدادي، له مصنّفات كثيرة، توفي سنة ٣٤٨.

(١) «الحاء»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): قوله: «ولأصلي» للتأكيد، قال في «الأوضح» و«شرحه»: تدخل لام الابتداء بعد «إنّ» المكسورة؛ نحو: «إنّ زيداً لقائم» وتُسمّى اللّام المرحّلة؛ بالقاف والفاء، سُمّيت بذلك لأنّ أصل «إنّ زيداً» لقائم «لأنّ زيداً قائم» فكروا افتتاح الكلام بحرفين مؤكّدين، فزحلّقوا اللّام دون «إنّ» لئلا يتقدّم معمولها عليها، وإنّما لم يدع أنّ الأصل: «إنّ لزيداً قائم» لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول، قاله في «المغني» وإنّما دخلت اللّام بعد «إنّ» لأنّها شبيهة للقسم في التأكيد، قاله سيبويه، وسُمّيت لام الابتداء لأنّها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره في باب «إنّ المكسورة».

(٣) في (د): «رسول الله».

(٤) في هامش (ص): قوله: «كما نبّه عليه الكرماني» تلميذ العضد، وأتباعه؛ أي: كشيخ الإسلام زكريّا. انتهى من الشرح.

(٥) «كان يصلي»: مثبت من (ب) و(س).

(٦) في هامش (ج): بكسر اللّام «تبصير» «دمايني».

(٧) في هامش (ج) و(ص): قوله: «الجلسة» قال في «المصباح»: الجلسة - بالفتح -: المرأة، وبالكسر: النوع والحال =

فِي الرَّكْعَةِ^(١) (الْأُولَى) وَهُوَ سُنَّةٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَحَمَلُوا جُلُوسَهُ بِإِلَافَةِ السَّلَامِ عَلَى سَبَبٍ ضَعْفٍ كَانَ بِهِ، أَوْ بَعْدَ مَا كَبَّرَ^(٢) وَأَسَنَّ^(٣)، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى حَالَةٍ^(٤) الضَّعْفِ بَعِيدٌ، وَالْأَصْلُ غَيْرُهُ، وَبِأَنَّ سُنَّةَ بِإِلَافَةِ السَّلَامِ لَا يَقْتَضِي عَجْزَهُ عَنِ النَّهْوِضِ، لَا سَيِّمَا وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِمَزِيدِ الْقُوَّةِ التَّامَّةِ، فَثَبَّتَ الْمَشْرُوعِيَّةَ، وَالسُّنَّةَ فِي هَذِهِ الْجُلُوسَةِ الْإِفْتِرَاشُ لِلتَّابِعِ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ يَتَعَلَّقُ^(٥) بِقَوْلِهِ / «مِنَ السُّجُودِ» أَيِ: السُّجُودِ ٣١٣/١٥ ب. الَّذِي فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، لَا بـ «يَنْهَضُ» لِأَنَّ النَّهْوِضَ يَكُونُ مِنْهَا لَا فِيهَا.

وَرَوَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْخَمْسَةُ / بَصْرِيُّونَ، وَفِيهِ تَابِعِيٌّ عَنْ تَابِعِيٍّ عَنْ صَحَابِيٍّ، وَالتَّحْدِيثُ ٤٢/٢ وَالْعِنْعِنَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «الصَّلَاةِ» [ج: ٨١٨]، وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَسَائِيُّ.

٤٦ - بَابُ: أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ

هَذَا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ) مِنْ غَيْرِهِمْ مَمَّنْ لَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ.

٦٧٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْزَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: مَرَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَدَّ مَرَضُهُ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّهُ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ. قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، فَعَادَتْ، فَقَالَ: «مُرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكَ صَوَاحِبُ يُوْسُفَ»، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا) وَلِأَبِي ذَرٍّ: (حَدَّثَنِي) (إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ) بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ السَّائِكَةِ

= الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا؛ كَجُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ، وَالتَّشَهُّدِ، وَجُلُوسَةِ الْفَصْلِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْجُلُوسِ، وَالنَّوْعُ هُوَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى لَفْظِ الْفِعْلِ؛ كَمَا يُقَالُ: إِنَّهُ لَحَسَنُ الْجُلُوسَةِ، وَالَّذِي يَخْطُ التَّوَيُّ: جُلُوسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ؛ بِفَتْحَةٍ عَلَى الْجِيمِ. انْتَهَى «عَجْمِي».

(١) فِي هَامِش (ج): الْكِرْمَانِيُّ: قَوْلُهُ: «فِي الرَّكْعَةِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«السُّجُودِ» لَا بـ «يَنْهَضُ» وَإِلَّا لَقَالَ: مِنْ الرَّكْعَةِ، أَوْ هُوَ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ؛ أَيِ: هَذَا الْجُلُوسُ كَانَ فِيهَا، أَوْ أَنَّ «فِي» بِمَعْنَى «مِنْ» «كِرْمَانِيُّ».

(٢) فِي هَامِش (ج): كَبَّرَ الصَّغِيرَ وَغَيْرُهُ يَكْبُرُ، مِنْ «بَابِ تَعَبٍ».

(٣) فِي (س): «وَأَمِنْ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) «حَالَةٍ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٥) فِي (م): «مُتَعَلِّقٌ».

نسبة إلى جدّه لشهرته به، واسم أبيه: إبراهيم (قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ) هو ابن عليّ بن الوليد الجعفي^(١) الكوفي (عَنْ زَائِدَةَ) بن قدامة^(٢) (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ) بضمّ العين وفتح الميم، ابن سويد الكوفي (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو بُرْدَةَ) عامر بن أبي موسى (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله الأشعري (قَالَ: مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ) مرضه الذي مات فيه (فَاشْتَدَّ مَرَضُهُ) وحضرت الصلاة (فَقَالَ) لمن حضره: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ) (فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) بسكون اللّام، ولا بن عساكر: «فَلْيُصَلِّي» بكسرهما وإثبات ياء مفتوحة بعد الثانية، أي: فقولوا له قولي^(٣): فليصل بالناس (قَالَتْ عَائِشَةُ) ابنته (إِنَّهُ رَجُلٌ رَقِيقٌ) قلبه (إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ) من البكاء؛ لكثرة حزنه ورقّة قلبه (أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ للحاضرين: (مُرُوا) وللأربعة: «مري» (أَبَا بَكْرٍ) أمراً لعائشة (فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) بسكون اللّام مع الجزم بحذف حرف العلة، ولا بن عساكر والأصيلي: «فَلْيُصَلِّي بِالنَّاسِ» بكسرهما وإثبات الياء المفتوحة آخره^(٤) كقراءة: «يَتَّقِ»^(٥) وَيَصِيرُ

(١) في هامش (ج): قوله: «الجعفي» بالضمّ والشكون، إلى جعفي بن سعد العشرة، من مذحج، ينسب إليه البخاري ولاء.

(٢) في هامش (ج): «قدامة» بضمّ القاف وتخفيف الدال المهملة.

(٣) في هامش (ج): قوله: أي: «فقولوا له قولي: فليصل...» إلى آخره، يحتمل أنّه تفسير معني، وهو واضح، ويحتمل أنّه خلّ إعراب بتقدير محذوف؛ أي: قولوا له قولي: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فليصل» أي: قولوا له هذا اللفظ، وعلى هذا الفاء في «فليصل» عاطفة على «مُرُوا» المقدّر، أو زائدة، فليتمل.

(٤) «آخره»: مثبت من (م).

(٥) في هامش (ج): قوله: «وإثبات الياء المفتوحة» كقراءة: «يَتَّقِ...» إلى آخره [يوسف: ٩٠] ليس على ما ينبغي، فإنّه إذا كانت الياء مفتوحة فاللام لا م «كي» والفعل منصوب بـ «أن» مضمرة، فلا يكون كقراءة: «يَتَّقِ، وَيَصِيرُ» بجزم «يَصِيرُ» عطفًا على «يَتَّقِ» المجزوم بـ «من» الشرطيّة، مع ثبوت الياء الساكنة إجراء للمعتل مجرى الصحيح؛ كقوله:

ألم يأتينك والأنباء تنمي

أو هذه الياء إشباع، ولام الكلمة محذوفة، فلعله... «فليصلّي» بسكون اللّام وبالياء الساكنة؛ كقراءة: «يَتَّقِ...» إلى آخره فتدبره، ثم رأيت في «مصابيح البدر» ما نصّه: «فليصل» فعل مجزوم بحذف الياء، وثبتت في بعض الأصول، ومنه: «إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ، وَيَصِيرُ» [يوسف: ٩٠] في قراءة من جزم «يَصِيرُ». انتهى. وقال ابن مالك في «توضيحه»: وأما من أثبت الياء ساكنة - أي: في «فليصلّي» - فيحتمل أن تكون اللام لا م «كي» وسكنت الياء تخفيفًا، وهي لغة مشهورة؛ أعني: تسكين الياء المفتوحة، ومنه قراءة الحسن: «وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا» ويحتمل أن اللام لا م الأمر، فإنّها تكسر بعد الواو والفاء و«ثم» وثبتت الياء في الجزم إجراء للمعتل مجرى الصحيح؛ كقراءة قُنبَل: «إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ، وَيَصِيرُ». وينحوه في هامش (ص) مختصرًا.

[يوسف: ٩٠] ^(١) برفع «يَتَّقِي» وجزم «يَصِيرُ» (فَعَادَتْ) عائشة إلى ^(٢) قولها: إِنَّهُ رَجُلٌ رَقِيقٌ... إلى آخره (فَقَالَ) ^(٣) بِإِلَهِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لها: (مُرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) بسكون اللّام، ولا بن عساكر: «فَلْيُصَلِّي» بكسر اللّام ^(٤) مع زيادة الياء المفتوحة آخره (فَيَأْتِيَنَّ) بلفظ الجمع على إرادة الجنس، وإلاً فالقياس أن يقول: فَإِنَّكَ؛ بلفظ المفردة (صَوَاحِبُ يُوسُفَ) الصّديق عليه السلام، تُظْهِرْنَ خلاف ما تُبْطِئْنَ؛ كَهْنً، وكان مقصود عائشة ألاّ يتطير النَّاسُ بوقوف أبيها مكان رسول الله ﷺ كإظهار زليخا ^(٥) إكرام النسوة بالضّيافة، ومقصودها: أن ينظرن إلى حُسن يوسف ليعذرْنَها ^(٦) في محبته (فَأَتَاهُ الرَّسُولُ) بلائاً بتبليغ الأمر، والضّمير المنصوب لأبي بكرٍ، فحضر (فَصَلَّى بِالنَّاسِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ) إلى أن توفاه الله تعالى، والإمامة الصّغرى تدلُّ على الإمامة الكبرى، ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، فإنَّ أبا بكرٍ أفضلُ الصّحابة، وأعلمهم وأفقههم ^(٧)، كما يدلُّ عليه مراجعة الشّارع بأنّه هو الذي يصلّي، والأصحُّ أنَّ الأفقه أولى بالإمامة من الأقرأ ^(٨) والأورع، وقيل: الأقرأ أولى من الآخرين، حكاه في «شرح المَهْذَبِ»، ويدلُّ له - فيما قيل - حديث مسلم: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤَمِّمَهُمُ أَحَدُهُمْ، وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَاهُمْ» وأجيب/ بأنّه في ١٣١٤/١٥ المستويين في غير القراءة كالفقه؛ لأنَّ أهل العصر الأوّل كانوا يتفقهون مع القراءة، فلا يوجد قارئٌ إلّا وهو فقيهٌ، فالحديث في تقديم الأقرأ من الفقهاء المستوي على ^(٩) غيره.

(١) في هامش (ج): قوله: «وَجَزَمَ» [يوسف: ٩٠] كذا في النسخ، ولعلّه عطف على محذوف؛ تقديره:

بإثبات الياء في «يَتَّقِي» وجزم «يَصِيرُ».

(٢) «إلى»: ليس في (د).

(٣) في (د): «بكسر ها».

(٤) في هامش (ج): «زَلِيخَاءُ» بالفتح والمدّ، وقد تُضَمُّ الزّاي.

(٥) في هامش (ج): بكسر الدّال المعجمة من باب ضرب، أي يرفعن عنها اللّوم.

(٦) في هامش (ج): فائدة: ذكر الحافظ في «فضائل القرآن» ما حاصله: أنَّ الَّذِي يظهر في كثيرٍ مِنَ الأحاديث أنَّ أبا

بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله ﷺ، وقد صحَّ حديث: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَاهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ» وقد قدّمه

بكر عليه السلام في مَرَضِهِ إماماً للمهاجرين والأنصار، فدلَّ على أنَّه كان أقرأهم. انتهى ملخصاً، وسبقه إلى ذلك ابنُ

كثير؛ كما في «الإنقان».

(٧) في (س): «الإقرار»، وهو تحريف.

(٨) في (ص): «في».

ورواة حديث الباب الستة كوفيون غير شيخ المؤلف، وفيه: رواية تابعي عن تابعي عن أصحابي، والتحديث بالافراد والجمع، والعنونة والقول، وأخرجه أيضاً في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٣٨٥]، ومسلم في «الصلاة».

٦٧٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ فِي مَرَضِهِ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، فَفَعَلْتُ حَفْصَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَهْ، إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لَأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة (عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها) كذا رواه حماد عن مالك موصولاً، وهو في أكثر نسخ «الموطأ» مرسلاً لم يذكر عائشة، وسقط «أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ» لأبي ذرٍّ (أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ فِي مَرَضِهِ) الذي توفي فيه: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها): (قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ) لرقّة قلبه (فَمُرْ عُمَرَ) بن الخطاب (فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) بالموحّدة، وللكشميهني: «لِلنَّاسِ» باللام بدلها، ولا بن عساكر: «فَلْيُصَلِّيَ» بكسر اللام وإثبات ياء مفتوحة بعد الثانية (فَقَالَتْ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «قَالَتْ» (عَائِشَةُ رضي الله عنها): (فَقُلْتُ) بالفاء، ولأبي ذرٍّ: «قُلْتُ» (لِحَفْصَةَ) بنت عمر (قُولِي لَهُ) صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ / مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ) بالجزم، ولا بن عساكر: «فَلْيُصَلِّيَ» (لِلنَّاسِ) ولأبوي ذرٍّ والوقت وابن عساكر: «بِالنَّاسِ»؛ بالموحّدة بدل اللام، ولأبي ذرٍّ: «يُصَلِّي بِالنَّاسِ» بإسقاط الفاء واللام (فَفَعَلْتُ حَفْصَةَ) ذلك (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَهْ) ^(١) اسم فعل

(١) في هامش (ج): في «الأوضح» و«شرحه»: «مَهْ» بمعنى «انكفأ» لا بمعنى «اكفأ» لأن «اكفأ» يتعدى، و«مَهْ» لا يتعدى، قاله في «شرح الشذور» تبعاً لغيره، وردّ بأن ذلك غير مُطَرِّد، فإن «أمين» لا يتعدى، و«استجب» يتعدى. انتهى. قال الرضي: أسماء الأفعال حكمها في التعدّي واللزوم حكم الأفعال التي هي معناها، إلا أن الباء تُراد في مفعولها كثيراً؛ نحو: «عليك به» لضعفها في العمل، فتعمل بحرف عادته إيصال اللّازم إلى المفعول. انتهى. وقد تقرر أن ما نُؤنّ من أسماء الأفعال تنوين تنكير فهو نكرة، وما لم يُنوّن فهو معرفة، وقد =

مبني على الشكون^(١)، زَجَرَ بمعنى اكفني (إِنَّكَنَّ) ولأبي ذرٍّ في نسخة: «فإنَّكَنَّ» (لأنَّكَنَّ صَوَّاجِبُ يُوسُفَ) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ؛ أي مثلهنَّ، قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام وجه التشبيه بهنَّ^(٢) وجود مكرٍ^(٣) في القَصَّتَيْنِ وهو مخالفة الظاهر لِمَا في الباطن، فصواحب يوسف أتين زليخا ليعتبنها^(٤)، ومقصودهنَّ أن يدعون يوسف لأنفسهنَّ، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان مرادها ألا يتطير النَّاسُ بأبيها لوقوفه مكان رسول الله ﷺ، لكن تعقُّبه الحافظ ابن حجر بأن سياق الآية ليس فيه ما يساعده^(٥) على ما قاله (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ؛ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ) وللكشَمِينِي: «للنَّاسِ» باللام، ولابن عساكر: «فَلْيُصَلِّي بِالنَّاسِ» (فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا كُنْتُ لِأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا).

٦٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَكَانَ تَبَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَخَدَمَهُ وَصَحَبَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَصَلِّي بِهِمْ فِي وَجَعِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الشَّجَرَةِ الَّذِي تُؤَوِّي فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْإِثْنَيْنِ، وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ سِتْرَ الْحَجَرَةِ، يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ، كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَّةٌ مُصْحَفٌ، ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ، فَهَمَمْنَا أَنْ نَفْتِنَ مِنَ الْفَرَحِ بِرُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ، فَتَكَصَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقْبِيهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ، وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَارَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ» وَأَرْخَى السِّتْرَ، فَتَوُفِّي مِنْ يَوْمِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع الحمصي (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَكَانَ تَبَعَ) النَّبِيِّ ﷺ (فِي الْعَقَائِدِ وَالْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ وَالْأَذْكَارِ^(٧)) وَالْأَخْلَاقِ (وَخَدَمَهُ) عشر سنين

= جاء على ذلك «صه» و«مه» وألفاظ أخر.

(١) في هامش (ج): فَإِنْ وُصِّلَ بِمَا بَعْدَهُ نُؤْنُ تَنْوِينِ التَّنْكِيرِ.

(٢) «بهنَّ»: ليس في (د).

(٣) في (د): «المكر».

(٤) في (س): «ليعتبنها». وفي هامش (ج): عَتَبَ عَلَيْهِ عَثْبًا - مِنْ «بَابِي ضَرَبَ وَقَتَلَ» - وَمَعْتَبًا أَيْضًا: لَامَةٌ فِي تَسْخِطِ «مَصْبَاح».

(٥) في (ب) و(س): «يساعده».

(٦) في هامش (ج): قوله: «تَبَعَ» قال في «المصباح»: تَبَعَ زَيْدٌ عَمْرًا تَبَعًا - مِنْ «بَابِ تَعَبَ» - مَشَى خَلْفَهُ، أَوْ مَرَّ بِهِ فَمَضَى مَعَهُ، وَالْمَصْلِيُّ تَبَعَ لِإِمَامِهِ، وَالنَّاسُ تَبَعَ لَهُ، يَكُونُ وَاحِدًا وَجَمْعًا، وَيَجُوزُ جَمْعُهُ عَلَى «اتِّبَاعٍ» مِثْلُ: «سَبَبٌ وَأَسْبَابٌ».

(٧) «والأذكار»: مثبت من (ب) و(س).

(وَصَحِبَهُ) فَشُرِفَ بِتَرْقِيهِ فِي مَدَارِجِ السَّعَادَةِ، وَفَازَ بِالْحَسَنِ وَزِيَادَةِ: (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ) الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَانَ يَصَلِّي بِهِمْ) إِمَامًا فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ^(١): «يَصَلِّي لَهُمْ»/ (فِي وَجَعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ) بَرَفَعَ «يَوْمَ» عَلَى أَنَّ «كَانَ» تَامَّةً، وَبَنَصْبِهِ^(٢) عَلَى الْخَبَرِيَّةِ (وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ) جَمْلَةً حَالِيَّةً (فَكَشَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتْرَ الْحُجْرَةِ)^(٣) حَالُ كَوْنِهِ (يَنْظُرُ إِلَيْنَا) وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «فَنَظَرَ إِلَيْنَا» (وَهُوَ قَائِمٌ، كَانَ وَجْهُهُ وَرَقَةً مُصْحَفٍ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَتَثْلِيثِ مِيمِ «مُصْحَفٍ»، وَوَجْهَ التَّشْبِيهِ: رَقَّةُ الْجِلْدِ، وَصَفَاءُ الْبَشَرَةِ^(٤)، وَالْجَمَالَ الْبَارِعَ (ثُمَّ تَبَسَّمَ)^(٥) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، حَالُ كَوْنِهِ (يَضْحَكُ)^(٦) أَي: ضَاحِكًا فَرِحًا بِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الصَّلَاةِ، وَاتِّفَاقِ كَلِمَتِهِمْ، وَإِقَامَةِ شَرِيعَتِهِ، وَلِهَذَا اسْتَنَارَ وَجْهُهُ الْكَرِيمُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا سُرَّ اسْتَنَارَ وَجْهُهُ، وَابْنُ عَسَاكِرَ: «ثُمَّ تَبَسَّمَ فَضَحَكَ» بَفَاءِ الْعُطْفِ (فَهَمَمْنَا) أَي: قَصَدْنَا (أَنَّ نَفْتَنَ)^(٧) بِأَنَّ نَخْرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ (مِنَ الْفَرَحِ بِرُؤْيَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَانْكَصَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَقْبَتِهِ)^(٨) بِالتَّثْنِيَةِ،

(١) فِي (د): «وَلَأَبِي ذَرٍّ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٢) فِي (ج) وَ(م): «بَنَصْبِهِا». وَفِي هَامِشِ (ج): الْأَوَّلَى: وَيَنْصِبُهُ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «سِتْرَ الْحُجْرَةِ» قَالَ فِي «التَّقْرِيبِ»: سَتَرْتُ الشَّيْءَ أَسْتَرُهُ وَأَسْتِرُهُ سَتْرًا: أَخْفَيْتُهُ، وَ«السُّتْرُ» بِالْكَسْرِ: الْأَسْمُ، وَوَاحِدُ «السُّتُورِ» وَ«الْأَسْتَارِ».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَصَفَاءُ الْبَشَرَةِ» قَالَ فِي «المَصَابِيحِ»: مِنَ الدَّمِ.

(٥) فِي هَامِشِ (ج): التَّبَسُّمُ: تَفَعُّلٌ بِمَعْنَى «تَبَسَّمَ» الْمَجْرَدُ.

(٦) فِي هَامِشِ (ج): عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا» [النمل: ١٩] هِيَ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِعَامِلِهَا مَعْنَى، أَوْ مَبِينَةٌ لَا مُؤَكَّدَةٌ؛ لِأَنَّ التَّبَسُّمَ نَوْعٌ مِنَ الضَّحِكِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ الْجِنْسِ وَجُودُ النَّوعِ، وَقِيلَ: بَلْ هِيَ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ؛ أَي: مُقَدَّرًا الضَّحِكُ، فَإِنَّ الْمُتَبَسِّمَ يَصِيرُ ضَاحِكًا إِذَا انْتَصَلَ وَدَاوَمَ.

(٧) فِي هَامِشِ (د): أَي: «قَصَدْنَا أَنْ نَفْتَنَ بِأَنَّ نَخْرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ» عِبَارَةُ ابْنِ حَبَرٍ، وَنِيَّةٌ قَطْعُهَا وَلَوْ مُسْتَقْبَلًا، أَوْ التَّرَدُّدُ فِيهِ، أَوْ تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَيْءٍ وَلَوْ مُحَالًا عَادِيًّا؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَنَافَاتِهِ الْجَزْمُ بِالنِّيَّةِ الْمُشْتَرَطِ دَوَامِهِ لَاشْتِمَالِهَا عَلَى أَفْعَالٍ مُتَغَايِرَةٍ مُتَوَالِيَةٍ، وَهِيَ لَا تَنْتَظِمُ إِلَّا بِهِ. وَفَارَقَ الْوُضُوءَ وَالْاِعْتِكَافَ وَالنُّسُكَ، وَلَا يَضُرُّ نِيَّةٌ مُبْطِلٌ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا يَنَافِي الْجَزْمَ، بِخِلَافِ تَعْلِيْقِ نَحْوِ الْقَطْعِ فَمَنَافِي النِّيَّةِ يُؤَثِّرُ حَالًا، وَمَنَافِي الصَّلَاةِ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ عِنْدَ وَجُودِهِ.

«فَهَمَمْنَا» أَي: قَصَدْنَا الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِذَهَابِنَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى يَتِمَّ فَرِحْنَا وَتَطْمِئَنَّا قُلُوبُنَا لِمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْعَافِيَةِ حَتَّى خَرَجَ عَلَيْنَا، وَكَانَ لَهُ أَيَّامٌ لَمْ يَخْرُجْ، وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ مَا يَقْتَضِي بَطْلَانَ الصَّلَاةِ عَلَى التَّقْرِيرِ الْمَذْكُورِ وَيَوْضَحُ ذَلِكَ ظَنُّ أَبِي بَكْرٍ خُرُوجَهُ لِلصَّلَاةِ.

(٨) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «فَنَكَصَ... عَلَى عَقْبَتِهِ» قَالَ النَّصْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: «النُّكُوصُ» الرُّجُوعُ فَهَقَرَى هَارِبًا، قَالَ =

أي: رجع القهقري^(١) إلينا (لِيَصِلَ الصَّفَّ) أي: ليأتي إلى الصَّفِّ (وَوَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ خَارِجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ أَنَّ أَتَمُّوا^(٢) صَلَاتَكُمْ، وَأَزْخَى السَّنَرُ، فَتَوَفَّى) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ، وَلِلْكُشْمِينِيَّةِ: «وَتَوَفَّى» (مِنْ يَوْمِهِ).

٦٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمْ يَخْرُجِ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ ثَلَاثًا، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَدَّمُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ بِالْحِجَابِ فَرَفَعَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ وَجْهُ النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ مَا رَأَيْنَا مَنَظَرًا كَانَ أَعْجَبَ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ حِينَ وَضَعَ لَنَا، فَأَوْمَأَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ بِيَدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَأَزْخَى النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ بِالْحِجَابِ، فَلَمْ يُقْدَرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين، عبد الله بن عمرو^(٣) المِنْقَرِيُّ^(٤) الْمُقْعَدَ البصريُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) بن ضُهَيْبٍ (عَنْ أَنَسٍ) وللأصلي: «أنس بن مالك» (قَالَ: لَمْ يَخْرُجِ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ ثَلَاثًا) أي: ثلاثة أَيَّامٍ، وكان ابتداءها من حين خرج بِإِلَافَةِ السَّلَامِ فصلَّى بهم قاعدًا (فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ) حال كونه (يَتَقَدَّمُ) ولأبي ذر: «فتقدَّم» (فَقَالَ) أي: أخذ^(٥) (نَبِيُّ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ بِالْحِجَابِ) الذي على الحجرة (فَرَفَعَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ) أي: ظهر (وَجْهُ النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ؛ مَا رَأَيْنَا) وَلِلْكُشْمِينِيَّةِ: «(مَا نَظَرْنَا)» (مَنَظَرًا^(٦)) كَانَ أَعْجَبَ إِلَيْنَا مِنْ

= بعضهم: هذا أصله، إلا أنه قد اتسع فيه حتى استعمل في كل رجوع وإن لم يكن قهقري، وقوله: «عَلَى عَقْبَيْهِ» حال مؤكدة عند من يخصصه بالقهقري، أو مؤسسة عند من يستعمله في مطلق الرجوع.

(١) في هامش (ج): قوله: «رَجَعَ الْقَهْقَرِيُّ» بالقهرى: بالقصر: نوع من الرجوع، والأصل: رَجَعَ الرُّجُوعَ الْقَهْقَرِيُّ، فحذف المصدر الأصلي، وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه، وعن المبرّد: أنه من إنابة الصفة عن المصدر، والأصل: رجع رجعة القهقري، و«القهرى» الرجوع إلى خلف، وفي «النهاية»: هو المشي إلى خلف من غير أن يُعيّد وجهه إلى مشيه.

(٢) في هامش (ج): قوله: «أَن أَتَمُّوا» يحتمل أن تكون «أَن» تفسيرية، ويحتمل أن تكون مصدرية بتقدير حرف الجر؛ أي: بأن أتَمُّوا؛ أي: بالإنتمام.

(٣) «ابن عمرو»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): «المِنْقَرِيُّ» بكسر الميم وسكون الثون وفتح القاف وبالراء، إلى بني منقر؛ بطن من تميم «لب».

(٥) في هامش (ج): قوله: «أَي: أَخَذَ» إشارة إلى أن «قال» من إطلاق القول على الفعل.

(٦) في هامش (ج): بفتح الظاء المعجمة المُشَالَة.

وَجِهَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ وَضَحَ (أَي: ظَهَرَ) لَنَا، فَأَوْمَأَ^(١) النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ (أَي: بِالتَّقَدُّمِ إِلَى الصَّلَاةِ^(٢)) لِيُؤَمَّ بِهِمْ (وَأَرْخَى النَّبِيُّ ﷺ الْحِجَابَ، فَلَمْ يُقَدِّرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ) بِضَمِّ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَسُكُونِ الْقَافِ وَفَتْحِ الدَّالِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «نَقْدِرُ» بِالثُّنُونِ الْمَفْتُوحَةِ وَكَسْرِ الدَّالِ، وَفِيهِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ خَلِيفَةً فِي الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِ مَوْتِهِ بِإِلْفِائَةِ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُعْزَلْ - كَمَا زَعَمَتِ الشَّيْعَةُ أَنَّهُ عُزِلَ - بِخُرُوجِهِ بِإِلْفِائَةِ الْإِسْلَامِ وَتَقَدُّمِهِ وَتَخَلُّفِ أَبِي بَكْرٍ.

ورواة هذا الحديث كلهم بصريون، وأخرجه مسلم في «الصَّلَاة».

٦٨٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ قِيلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَرَأَ غَلَبَهُ الْبُكَاءُ، قَالَ: «مُرُوهُ فَيُصَلِّي»، فَعَاوَذْتُهُ، قَالَ: «مُرُوهُ فَيُصَلِّي، إِنَّكَ صَوَاحِبُ يُونُسَ». تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى الْكَلْبِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ عُقَيْلٌ وَمَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٤٤/٢ وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) الْجَعْفِيُّ^(٣) الْكُوفِيُّ، نَزِيلُ مِصْرَ، الْمُتَوَقِّفُ بِهَا^(٤) سَنَةَ ثَمَانٍ أَوْ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِثْنِينَ (قَالَ: حَدَّثَنَا) وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ وَالْأَصِيلِيُّ: «حَدَّثَنِي» (ابْنُ وَهْبٍ) عَبْدُ اللَّهِ الْمِصْرِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (يُونُسُ) بْنُ يَزِيدِ الْأَيْلِيِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ حَمْزَةَ) بِالزَّايِ، أَخِي سَالِمِ (بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ) عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ^(٥) (قَالَ: لَمَّا اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ) الَّذِي مَاتَ فِيهِ (قِيلَ لَهُ فِي) شَأْنِ (الصَّلَاةِ، فَقَالَ) بِإِلْفِائَةِ الْإِسْلَامِ، وَلَأَبُو ذَرٍّ: «قَالَ»: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ؛ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ)^(٥)

(١) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «فَأَوْمَأَ» مَهْمُوزُ الْآخِرِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «أَوْمَأْتُ إِلَيْهِ» أَشْرْتُ، وَلَا تَنْقُلُ: «أَوْمِنْتُ» وَوَمَأْتُ إِلَيْهِ أَمَّا وَمِنَّا لَغَةً. انْتَهَى. وَفِي «الْقَامُوسِ»: «وَبَأْتُ إِلَيْهِ» أَشَارَ؛ كَ «أَوْبَأْتُ» أَوْ «الْإِبْيَاءُ» الْإِشَارَةُ بِالْأَصَابِعِ مِنْ أَمَامِكَ لِيُقْبَلَ، وَ«الْإِيمَاءُ» مَنْ خَلْفَكَ لِيَتَأَخَّرَ، ثُمَّ قَالَ: وَمَأْتُ إِلَيْهِ - كَ «وَضَعْتُ» - أَشَارَ؛ كَأَوْمَأَ وَوَمَأَ، وَتَقَدَّمَ فِي «وَبَأْتُ».

(٢) فِي (د): «بِالصَّلَاة».

(٣) فِي هَامِش (ج): «الْجَعْفِيُّ» بِضَمِّ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْفَاءِ.

(٤) «بِهَا»: لَيْسَ فِي (د).

(٥) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ» حَاصِلُ مَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ هُنَا وَفِيمَا تَقَدَّمَ فِي «بَابِ حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ =

بالباء^(١)، ولابن عساكر: «فَلْيُصَلِّي» بكسر اللام الأولى وياء بعد الثانية. (قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ) قلبه^(٢) (إِذَا قَرَأَ غَلَبَهُ الْبُكَاءُ، قَالَ: مُرُّهُ فَيُصَلِّي) بغير لام بعد الفاء، ولابن عساكر: «فَلْيُصَلِّي» بلام مكسورة بعد الفاء وياء مفتوحة بعد اللام الثانية، ولأبي ذرٍّ والأصيلي، وفي نسخة لابن عساكر: «فَلْيُصَلِّ» بسكون اللام الأولى وحذف الياء الأخيرة (فَعَاوَذَتْهُ) عائشة، ولأبي ذرٍّ: «فَعَاوَذَتْهُ» بنون الجمع، أي: عائشة ومن حضر معها^(٣) من النساء (قَالَ) هَيْلَالَةُ بْنُ الْإِسْلَامِ، ولأبي ذرٍّ^(٤) والأصيلي: «فَقَالَ»: (مُرُّهُ فَيُصَلِّي) وللأصيلي وأبي ذرٍّ: «فَلْيُصَلِّ» ولابن عساكر: «فَلْيُصَلِّي» بالياء المفتوحة بعد اللام (إِنْ كُنَّ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «فَإِنْ كُنَّ» (صَوَاحِبُ يُوسُفَ).

ورواة هذا الحديث ما بين كوفيٍّ ومصريٍّ^(٥) ومدنيٍّ، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنعنة والقول، وأخرجه النَّسَائِيُّ في «عِشْرَةِ النِّسَاءِ».

(تَابِعَهُ) أي: تابع يونس بن يزيد (الزُّبَيْدِيُّ) بضمِّ الزَّاي وفتح المُوَحَّدَةِ، مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ

= يَشْهَدُ الْجَمَاعَةُ وفيما سيأتي أَنَّهُ رُوِيَ: «فَلْيُصَلِّ» بسكون اللام الأولى -وهي لام الأمر- والفعل بعدها مجزومٌ بحذف حرف العلة، ورُوي: «فَلْيُصَلِّي» بشدِّ اللام وإثبات الياء مفتوحة، فاللام لام «كي» والفعل منصوب بـ«أن» مضمره على ما تَقَرَّرَ آنفًا، ورُوي: «فَلْيُصَلِّي» بسكون اللام وإثبات الياء ساكنة؛ كقراءة: «مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ» [يوسف: ٩٠] بجزم «يَصْبِرْ» عطفًا على «يَتَّقِ» المجزوم لغةً في إجراء المَعْتَلِّ مُجْرَى الصَّحِيحِ، ورُوي بكسر اللام وإثبات الياء ساكنة، قال ابن مالك: فيحتمل أن تكون اللام لام «كي» وسُكِّنَتِ الياء تخفيفًا، وهي لغةٌ مشهورة؛ أعني: تسكين الياء المفتوحة، ومنه قراءة الحسن: «وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبِّاءِ» [البقرة: ٢٧٨] ويحتمل أن اللام لام الأمر، فإنَّها تُكْسَرُ بعد الواو والفاء و«ثمَّ» وثبتت الياء في الجزم إجراءً للمَعْتَلِّ مجرى الصَّحِيحِ، واكْتَفَى بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الضَّمَّةِ الَّتِي كَانَ ثَبُوتُهَا مَنْوِيًّا فِي الرَّفْعِ، ورُوي: «فَلْيُصَلِّي» بغير لام بعد الفاء، فإن كانت الياء الأخيرة ساكنةً فهو خبرٌ لمَحْذُوفٍ، وإن كانت مفتوحةً فهو منصوبٌ بـ«أن» مضمره بعد فاء السَّبَبِ في جواب الأمر، ورُوي: «يُصَلِّي» بغير فاء ولا لام، مع ثبوت الياء الأخيرة، فيحتمل أن التَّقْدِيرَ: فهو يُصَلِّي، ويحتمل أن الياء للإشباع والفعل مجزومٌ في جواب الشَّرْطِ مُقَدَّرٌ، والتَّقْدِيرُ: إن تأمروه يُصَلِّي.

(١) في هامش (ج): قوله: «بالباء» أي: المُوَحَّدَةُ الْجَارَّةُ لـ «النَّاسِ» وأما الياء المَثْنَاءُ التَّحْتِيَّةُ فهي محذوفة من قوله: «فليصل» كما في «الفرع».

(٢) في (م): «القلب».

(٣) في غير (ب) و(س): «حضرها».

(٤) في (م): «ولغير أبي ذرٍّ»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينية».

(٥) في (م): «بصريٍّ»، وهو تحريفٌ.

الحمصيّ ممّا وصله الطّبرانيّ في «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» من طريق عبد الله بن سالم الحمصيّ عنه موصولاً موقوفاً^(١) (وَأَبْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ^(٢) مسلمٍ ممّا وصله ابن عديّ من رواية الدّرّاورديّ^(٣) عنه (وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى الْكَلْبِيُّ) الحمصيّ ممّا وصله أبو بكر بن شاذان^(٤) البغداديّ في نسخة «إسحاق بن يحيى» رواية يحيى بن صالح، الثلاثة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابٍ.

(وَقَالَ عُقَيْلٌ) بضمّ العين وفتح القاف، ابن خالد الأيليّ ممّا وصله الذّهليّ^(٥) في «الزُّهْرِيَّاتِ» (و) قال (مَعْمَرٌ) بفتح الميمين بينهما عينٌ مهملة ساكنة، ابن راشدٍ ممّا اختلّف عليه^(٦): فرواه عنه عبد الله بن المبارك مُرسلاً ممّا أخرجه ابن سعدٍ وأبو يعلى من طريقه، ورواه عبد الرزّاق عن مَعْمَرٍ موصولاً إلّا أنّه قال: «عن عائشة» بدل قوله: «عن أبيه» كذا أخرجه مسلمٌ (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْرَةَ) بن عبد الله بن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) بن عبد الله بن عمر.

٤٧ - بَابُ مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِإِلْعَلَّةٍ

(بَابُ مَنْ قَامَ) من المصلّين (إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِإِلْعَلَّةٍ) اقتضت ذلك.

٦٨٣ - حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ، فَكَانَ يَصَلِّي بِهِمْ. قَالَ عُزْوَةُ: فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِفَةً، فَخَرَجَ فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يَوْمُ النَّاسِ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ: «أَنْ كَمَا أَنْتَ»، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ.

وبالسّند قال: (حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى) البلخيّ (قَالَ: حَدَّثَنَا) وللاّصيليّ: «قال: أخبرنا»

(١) في (د): «مرفوعاً».

(٢) «عبد الله بن»: ليس في (ب) و(س).

(٣) في هامش (ج): قال في «اللّب»: «الدّرّاورديّ» بفتح أوّله والرّاء والواو وسكون الرّاء الثّانية، كان أبوه من دارابجزد، فاستثقلوا فقالوا: دَرّاورديّ، وقيل: هو من أندرايه.

(٤) في هامش (ج): «شاذان» بشينٍ وذالٍ معجمتين آخره نونٌ.

(٥) في هامش (ج): «الذهليّ» بضمّ المعجمة، منسوبٌ إلى ذهلٍ؛ قبيلة، وهو الحافظ محمد بن يحيى بن خالد، و«الزُّهْرِيَّاتِ» كتابٌ جَمَعَ فيه أحاديثُ الزُّهريّ معلّلة، مات سنة ثمانٍ وخمسين ومثنتين على الصّحيح، وله ستٌ وثمانون سنة.

(٦) في (ب) و(س): «فيه».

(ابْنُ نُعْمِرٍ) عَبْدُ اللَّهِ (قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ (عَنْ عَائِشَةَ) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ (قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ) الصَّدِّيقُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ) الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ (فَكَانَ يَصَلِّيَ بِهِمْ. قَالَ عُزْوَةُ) بَنُ الزُّبَيْرِ بِالإِسْنَادِ السَّابِقِ: (فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي) وَلَا بُدَّ مِنْ ذَرِّ وَالْوَقْتُ وَالْأَصِيلِيُّ وَابْنُ عَسَاكِرٍ: «مَنْ» (نَفْسِهِ خَفَّةً فَخَرَجَ، فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يُؤْمُ النَّاسَ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ) أَي: «تَأَخَّرَ» وَفِي «الْيُونَنِيَّةِ» هُنَا مَكْتُوبٌ: «إِلَيْهِ» مَرْقُومٌ عَلَيْهِ عَلَامَةُ السُّقُوطِ لِلْأَرْبَعَةِ، مَضْرُوبٌ عَلَيْهِ (فَأَشَارَ إِلَيْهِ) مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ / (أَنْ كَمَا أَنْتَ) ^(١) أَي: كَالَّذِي ^(٢) أَنْتَ عَلَيْهِ أَوْ فِيهِ مِنَ الْإِمَامَةِ؛ فـ «مَا»: مَوْصُولٌ ^(٣)، وَ«أَنْتَ»: مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ ^(٤)، وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ، أَي: لِيَكُنْ حَالُكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مُشَابِهًا لِحَالِكَ فِي الْمَاضِي، أَوْ الْكَافُ زَائِدَةٌ، أَي: الزَّمِ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ وَهُوَ الْإِمَامَةُ (فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِذَاءً) ^(٥) أَبِي بَكْرٍ (مُحَازِيًا لَهُ بِحَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَقْبُ أَحَدِهِمَا عَلَى عَقْبِ الْآخَرِ (إِلَى جَنْبِهِ) لَا خَلْفَهُ وَلَا قَدَّامَهُ، وَاسْتَشْكَلَ مُطَابَقَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهَا مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ كَانَ قَائِمًا فِي الْإِبْتِدَاءِ، جَالِسًا فِي الْإِنْتِهَاءِ إِلَى جَنْبِهِ، أَوْ أَنَّهُ قَاسَ الْقِيَامَ عَلَى الْجُلُوسِ، أَوْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ هُوَ الْقَائِمُ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ الْبِرْمَاوِيُّ: وَهَذَا أَظْهَرُ، وَالْأَصْلُ / تَقْدِيمٌ ^(٦) ٤٥/٢

الْإِمَامَ عَلَى الْمَأْمُومِ فِي الْمَوْقِفِ، فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمَأْمُومُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَتُكْرَهُ مُسَاوَاتُهُ - كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ» - إِلَّا إِنْ ضَاقَ الْمَكَانُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَأْمُومٌ وَاحِدٌ ^(٧)، وَكَذَا لَوْ كَانُوا عِرَاءً، وَيَقِفُ

(١) فِي هَامِشٍ (ج): قَوْلُهُ: «فَأَشَارَ إِلَيْهِ: أَنْ كَمَا أَنْتَ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «أَنْ» مَفْسُورَةً؛ لِأَنَّ فِي «أَشَارَ» مَعْنَى الْقَوْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً وَالْجَارُ مُحذُوفٌ؛ أَي: أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْكُونِ عَلَى حَالِهِ.

(٢) فِي (م): «كَمَا الَّذِي».

(٣) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «مَوْصُولَةٌ».

(٤) فِي هَامِشٍ (ج): قَوْلُهُ: «حُذِفَ خَبَرُهُ» وَتَقْدِيرُهُ: عَلَيْهِ أَوْ فِيهِ، لَكِنْ يَلِزُّ عَلَيْهِ حَذْفُ الْعَائِدِ الْمَجْرُورِ مَعَ تَخْلُفِ شَرْطِهِ؛ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الدَّمَامِينِيُّ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

(٥) فِي هَامِشٍ (ج): قَوْلُهُ: «حِذَاءً» بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَبِالْمَدِّ، عَلَى وَزْنِ «كِسَاءً» وَهُوَ مِثْلُ: «إِزَاءَهُ».

(٦) فِي (س): «تَقَدَّمَ».

(٧) فِي (د) وَ(س): «أَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا»، وَلَعَلَّ الْمَثْبُتَ هُوَ الصَّوَابُ. وَفِي هَامِشٍ (ج): قَوْلُهُ: «أَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا»، كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَعِبَارَةُ الْفَتْحِ: «أَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ. انْتَهَى. وَهَذَا خِلَافُ مَا فِي «الْعُبَابِ» وَعِبَارَتُهُ: فَرَعَ: يُسَنُّ وَقُوفَ الذِّكْرِ الْفَرْدِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ مُتَأَخِّرًا قَلِيلًا، وَيَكْرَهُ عَنْ يَسَارِهِ وَوَرَاءَهُ وَمُحَازِيًا لَهُ. انْتَهَى. وَفِي «الْمَنْهَجِ» وَ«شَرْحِهِ»: وَيُسَنُّ أَنْ يَقِفَ ذَكْرٌ - وَلَوْ صَبِيًّا - لَمْ يَحْضُرْ غَيْرُهُ - عَنْ يَمِينِهِ - أَي: الْإِمَامِ - وَأَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ إِنْ كَانَ الْإِمَامُ مُسْتَوْرًا قَلِيلًا، فَإِنْ كَانَ عَارِيًّا أَمَّ عُرَاةً بَصْرَاءَ فِي ضَوْءٍ؛ وَقَفَ وَسَطَهُمْ.

بمكة خلف الإمام، وليستديروا^(١)، ولو قُربوا إلى الكعبة إلا في جهته (فكان أبو بكرٍ) قائماً (يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وهو قاعدٌ (وَالنَّاسُ) قائمون (يُصَلُّون بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ) كالمبلغ لهم^(٢)، وسقط لفظ^(٣) «يُصَلُّون» في رواية أبي ذرٍّ.

وفي الحديث: صحّة قدوة القائم بالقاعد، والمضطجع بالقاعد بالمضطجع لأنه ﷺ صَلَّى فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ قَاعِدًا وَأَبُو بَكْرٍ وَالنَّاسُ قِيَامًا، فهو ناسخٌ لِمَا فِي «الصَّحَّاحِينَ» وغيرهما [ج: ٦٨٩]: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» من قوله: «وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ»^(٤) وقيس المضطجع على القاعد، فقدوة القاعد به من باب أولى.

وفي حديث الباب: التّحديث والإخبار والعنونة والقول، وأخرجه مسلمٌ في «الصَّلَاة».

٤٨ - باب: مَنْ دَخَلَ لِيُؤْتَمَّ النَّاسَ، فَجَاءَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ، فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، جَارَتْ صَلَاتُهُ.

فِيهِ عَائِشَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(باب مَنْ دَخَلَ) المِخْرَابَ مثلاً (لِيُؤْتَمَّ^(٥) النَّاسَ) نائباً عن الإمام الرّاتب (فَجَاءَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ)

(١) في (م): «ويستديروا».

(٢) في هامش (ج): قال في «الثّحفة»: والحاصل أنّ أبا بكرٍ أخرج نفسه عن الإمامة بتأخّره عنه ﷺ، ثمّ نوى الاقتداء به ﷺ، والصّحابةُ بتقدّمه ﷺ بعد استخلاف أبي بكرٍ له صاروا مُقتَدين به وإن لم يتنوّا ذلك، ومعنى رواية: «وَالنَّاسُ يَقْتَدُونَ بِأَبِي بَكْرٍ» أنّه كان يُسمِعهم تكبيره ﷺ؛ لا ممتناع الاقتداء بالمأموم اتفاقاً، وفي «المجموع» في روايات قليلة ذكرها البيهقي وغيره: أنّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي مَرَضٍ وَفَاتِهِ خَلَفَ أَبِي بَكْرٍ، وَأَجَابَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ عَنْهَا بِأَنَّهَا كَانَتْ مَرَّتَيْنِ؛ مَرَّةً كَانَ ﷺ مَأْمُومًا، وَمَرَّةً كَانَ إِمَامًا. انتهى. وقد يُجْمَعُ بِأَنَّهُ أَوَّلًا اقْتَدَى بِأَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ تَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ واقْتَدَى بِهِ، وَلَعَلَّ الْجَمْعَ بِهَذَا أَقْرَبُ؛ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّ وَرَاءَ أَحَدٍ مِنْ أُمَّتِهِ إِلَّا وَرَاءَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. انتهى ملخصاً من «الثّحفة» لابن حجر، وقوله: «صاروا مقتدين به وإن لم يتنوّا» خالفه في «شرح الرملّي» تبعاً للجلال البلقيني، فاختر أنّها - أي: صلاتهم - من قبيل إنشاء القدوة، لا الاستخلاف.

(٣) في (م): «رواية».

(٤) في هامش (ج): قوله: «أجمعين» رُوِيَ بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ أَوْ التَّأَكِيدِ لِ«جُلُوسًا» قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: وَكِلَاهُمَا لَا يَقُولُ بِهِ بَصَرِيٌّ، وَرُوِيَ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ تَأَكِيدٌ لِمُضْمِرِ الْفَاعِلِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي «بَابِ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ».

(٥) في (ص): «يؤم».

الرَّاتِب (فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ) الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَنْوِبَ عَنِ الرَّاتِبِ، فَهُوَ أَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ أَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ لَكُونِهِ رَاتِبًا، فَالْقَرِينَةُ صَارِفَةٌ الْعَيْنِيَّةَ إِلَى الْغَيْرِيَّةِ^(١) عَلَى مَا لَا يَخْفَى، وَلِلْأَصِيلِيِّ فِي نَسَخَةٍ: «فَتَأَخَّرَ الْآخِرُ» (أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، جَازَتْ صَلَاتُهُ. فِيهِ) أَي: فِي التَّأَخُّرِ وَعَدَمِهِ مَا رَوَاهُ (عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) فَالْأَوَّلُ: مَا رَوَاهُ عَنْهَا عُرْوَةٌ فِي الْبَابِ السَّابِقِ، وَلَفْظُهُ [ج: ٦٨٣]: «فَلَمَّا رَأَاهُ اسْتَأْخَرَ» وَالثَّانِي: مَا رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْهَا فِي «بَابِ حَدِّ الْمَرِيضِ» [ج: ٦٦٥] وَلَفْظُهُ^(٢): «فَأَرَادَ أَنْ يَتَأَخَّرَ».

٦٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُضْلِحَ بَيْنَهُمْ، فَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأَقِيمُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ، فَصَفَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ التَّفَتَّ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ أَمُكْتُ مَكَانَكَ»، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ

(١) فِي هَامِش (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «صَارِفَةُ الْعَيْنِيَّةِ إِلَى الْغَيْرِيَّةِ» أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْكِرْمَانِيُّ وَغَيْرُهُ؛ وَهُوَ أَنَّ الْقَاعِدَةَ: أَنَّ الْمَعْرِفَةَ الْمُعَادَةَ هِيَ الْأُولَى بَعِينَهَا، لَكِنَّ الْقَرِينَةَ هُنَا دَلَّتْ عَلَى الْمُغَايَرَةِ. انْتَهَى «عَجْمِي». وَزَادَ فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «فَالْقَرِينَةُ صَارِفَةٌ...» إِلَى آخِرِهِ وَقَدْ ذَكَرَ الْجَلَالُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ تَبَعًا لِابْنِ هِشَامٍ فِي «الْإِتْقَانِ» فَقَالَ: إِذَا ذُكِرَ الْأِسْمُ مَرَّتَيْنِ فَلَهُ أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ نَكْرَتَيْنِ أَوِ الْأَوَّلُ نَكْرَةٌ وَالثَّانِي مَعْرِفَةٌ وَبِالْعَكْسِ، فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَتَيْنِ فَالْثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ غَالِبًا؛ حَمَلًا لَهُ عَلَى الْمَعْهُودِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي اللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةِ؛ نَحْوُ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ مِرْطَ الَّذِينَ أَسْمَتْ عَلَيْهِمْ ﴿الْفَاتِحَةُ: ٦-٧﴾ وَإِنْ كَانَ نَكْرَتَيْنِ فَالْثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ غَالِبًا، وَالْأَوَّلُ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ هُوَ التَّعْرِيفُ بِنَاءً عَلَى كَوْنِهِ مَعْهُودًا سَائِعًا؛ نَحْوُ: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الرُّوم: ٥٤] فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالضَّعْفِ الْأَوَّلِ: النُّطْفَةُ، وَبِالْثَّانِي: الطُّفُولَةُ، وَبِالْثَّلَاثِ: الشَّيْخُوخَةُ، وَقَدْ اجْتَمَعَ الْقِسْمَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشَّرْح: ٥-٦] فَالْعُسْرُ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، وَالْيُسْرُ الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ؛ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ» وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ نَكْرَةً وَالثَّانِي مَعْرِفَةً؛ فَالْثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ حَمَلًا عَلَى الْعَهْدِ؛ نَحْوُ: ﴿أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ ﴿فَمَنْ فِرْعَوْنُ الرَّسُولُ﴾ [الْمِزْل: ١٥-١٦] وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مَعْرِفَةً وَالثَّانِي نَكْرَةً؛ فَلَا يُطْلَقُ الْقَوْلُ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَرَائِنِ، فَتَارَةً تَقُومُ قَرِينَةٌ عَلَى التَّغَايُرِ؛ نَحْوُ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِرُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُثْبِتُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الرُّوم: ٥٥] وَتَارَةً تَقُومُ قَرِينَةٌ عَلَى الْإِتِّحَادِ؛ نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَنْذَكَّرُونَ﴾ ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزَّمَر: ٢٧-٢٨]. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ كَثِيرٍ فَلْيُرَاجِعْ، فَإِنَّهُ نَقَلَ بَحْثَ الْبَهَاءِ الشُّبْكِيِّ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَأَجَابَ عَنْهُ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ.

(٢) فِي «وَلَفْظُهُ»: لَيْسَ فِي (د).

اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَتُبَّتْ إِذْ أَمَرْتُكَ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ؟ مَنْ رَأَاهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التُّفَّتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ».

وبالسند قال (حدثنا عبد الله بن يوسف) التَّنِيسِيُّ (قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي حَازِمٍ ابْنِ دِينَارٍ) بالحاء المَهْمَلَة والزَّاي، واسمه: سلمة (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون الهاء والعين (السَّاعِدِيِّ) الأنصاري رحمهم الله (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ) في أناسٍ من أصحابه بعد أن صَلَّى الظُّهْر (إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ) بفتح العين فيهما، ابن مالك بن ^(١) الأوس، والأوس أحد قبيلتي الأنصار، وكانت منازلهم بقباء ^(٢) (لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ) لأنهم اختلفوا حتى تراموا بالحجارة (فَحَانتِ الصَّلَاةُ) / أي: صلاة العصر (فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ) بلال (إِلَى أَبِي بَكْرٍ) بأمر النَّبِيِّ ﷺ، ١٣١٦/١د حيث قال له - كما عند الطبراني -: «إِنْ حَضَرْتَ صَلَاةَ ^(٣) الْعَصْرِ وَلَمْ آتِكَ فَمَرَّ أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ بِالنَّاسِ» (فَقَالَ) له: (أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ) باللام، ولأَصِيلِي: «بِالنَّاسِ» في أول الوقت، أو تنتظر قليلاً ليأتي النَّبِيُّ ﷺ؟ فرجع عند أبي بكر المبادرة لأنها فضيلة مُحَقَّقَةٌ ^(٤) فلا تُتْرَكُ لفضيلة متوهمة (فَأَقِيمُ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: فأنا أقيم، أو بالنصب جواب الاستفهام (قَالَ) أبو بكر رحمهم الله: (نَعَمْ) أَقِمِ الصَّلَاةَ إِنْ شِئْتَ (فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ) أي: دخل في الصَّلَاةَ (فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ) دخلوا مع أبي بكر (فِي الصَّلَاةِ) جملةً حَالِيَةً (فَتَخَلَّصَ) ^(٥) من شقِّ الصفوف (حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ) الأول، وهو جائز للإمام، مكروه لغيره، وفي رواية مسلم: «فخرق الصفوف حتى قام عند الصف»، وفي رواية عبد العزيز [ج: ١٢٠١]: «يمشي في الصفوف» (فَصَفَّقَ النَّاسُ) أي: ضرب كلُّ يده بالأخرى حتى سُمِعَ لها صوتٌ، لكن في رواية عبد العزيز ^(٦): «فأخذ الناس في

(١) في (ب) و(س): «من».

(٢) في هامش (ج): «قباء» على ثلاثة أميالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ مِنْ جِهَةِ الْجَنُوبِ، وَأَصْلُهُ اسْمٌ بِثَرٍ هُنَاكَ، وَالْفُهْ وَאו، يُمْدُ وَيُقْصَرُ، وَيُصَرَّفُ وَلَا يُصَرَّفُ «ترتيب».

(٣) «الصَّلَاةُ»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في (م): «مُحَقَّقَةٌ».

(٥) في هامش (ج): «فَتَخَلَّصَ» قال البرهان: بتشديد اللام؛ أي: دَخَلَ.

(٦) قوله: «يمشي في الصفوف فَصَفَّقَ النَّاسُ...» لكن في رواية عبد العزيز «ليس في (ص) و(م)».

التَّصْفِيحُ»^(١) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، قَالَ سَهْلٌ: «أَنْدَرُونَ مَا التَّصْفِيحُ؟ هُوَ التَّصْفِيحُ»، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى تَرَادُفِهِمَا عِنْدَهُ (وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ) «لَأَنَّهُ اخْتَلَّاسٌ يَخْتَلِسُهُ»^(٢) الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ» رَوَاهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيحَ التَّفَتُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ شَيْءٍ يَدِينُ) فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ امْكُثْ^(٣) مَكَانَكَ أَي: أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْمَكْثِ^(٤) (فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَيْهِ) بِالتَّنْثِيَةِ (فَحَمِدَ اللَّهُ) تَعَالَى بِلِسَانِهِ (عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ)^(٥) وَلَأَبَى ذَرًّا فِي نَسْخَةٍ وَأَبَى الْوَقْتِ: «(عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ)» (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنَ الْوَجَاهَةِ^(٦) فِي الدِّينِ، وَلَيْسَ فِي رَوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ^(٧) عَنْ سَفْيَانَ - حَيْثُ قَالَ: فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ^(٨) شَكَرًا لِلَّهِ تَعَالَى - مَا يَمْنَعُ^(٩) ظَاهِرُ قَوْلِهِ: «فَحَمِدَ اللَّهُ» مِنْ^(١٠) تَلَفُّظِهِ بِالْحَمْدِ (ثُمَّ اسْتَأْخَرَ) أَي: تَأَخَّرَ (أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْبَارٍ ٤٦٢ لِلْقِبْلَةِ وَلَا انْحِرَافٍ عَنْهَا (حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى) بِالنَّاسِ.

(١) فِي (د): «بِالتَّصْفِيحِ».

(٢) فِي هَامِش (ج): خَلَسْتُ الشَّيْءَ خَلَسًا - مِنْ «بَابِ ضَرَبَ» - اخْتِطَفْتُهُ بِسُرْعَةٍ عَلَى غَفْلَةٍ، وَ«اخْتَلَسْتُهُ» كَذَلِكَ.

(٣) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «أَنْ امْكُثْ» يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «أَنْ» مَفْسُورَةً، فَإِنَّ شَرْطَهَا مُتَوَفَّرَةٌ هُنَا، فَإِنَّهَا مَسْبُوقَةٌ بِجُمْلَةٍ وَمَتَأَخَّرَ عَنْهَا جُمْلَةٌ، وَفِي الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ؛ نَحْوُ: «فَأَرْجَحُّ أَنَّ إِلَهًا أَنْ يَصْنَعَ الْفَلَكَ» [الْمُؤْمِنُونَ: ٢٧] وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «أَنْ» مَصْدَرِيَّةً، وَيَقْدَرُ قَبْلُهَا حَرْفُ الْجَرِّ؛ أَي: بِأَنْ امْكُثْ؛ أَي: بِالْمَكْثِ، وَ«أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةُ تَوْصِلُ بِفِعْلِ الْأَمْرِ؛ كَحِكَايَةِ سَبْيُوهِ: «كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ» قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَالْمُخَالَفُ فِي ذَلِكَ أَبُو حَيَّانٍ، فَرَعَمَ أَنَّهَا لَا تَوْصِلُ بِهِ، وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ فِي «أَنْ» فِيهِ تَفْسِيرِيَّةٌ، وَاسْتَدْلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا رَدَّهَ ابْنُ هِشَامٍ.

(٤) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «أَي: أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْمَكْثِ» يَعْنِي: «أَنْ» مَصْدَرِيَّةٌ بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَيَجُوزُ أَنْ [تَكُونَ] تَفْسِيرِيَّةً.

(٥) «بِهِ» لَيْسَ فِي (د).

(٦) فِي هَامِش (ج): «وَجْهَ الرَّجُلِ» بِالضَّمِّ: صَارَ وَجْهًا؛ أَي: ذَا جَاهٍ وَشَرَفٍ.

(٧) فِي هَامِش (ص): قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ فِي رَوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ» عِبَارَةٌ «الْفَتْحُ»: وَلَيْسَ فِي رَوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ مَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ تَلَفُّظٌ، وَيَقْوِي ذَلِكَ مَا عِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونِ [عَنْ أَبِي حَازِمٍ]: يَا أَبَا بَكْرٍ لِمَ رَفَعْتَ يَدَيْكَ؟ قَالَ: رَفَعْتُ يَدَيَّ لِأَنِّي حَمَدْتُ اللَّهَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(٨) فِي (د): «لِلسَّمَاءِ».

(٩) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «مَا يَمْنَعُ» اسْمٌ «لَيْسَ» وَعِبَارَةٌ «الْفَتْحُ»: وَلَيْسَ فِي رَوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ مَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ تَلَفُّظٌ....، وَيَقْوِي ذَلِكَ مَا عِنْدَ أَحْمَدَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ لِمَ رَفَعْتَ يَدَيْكَ؟» قَالَ: رَفَعْتُ يَدَيَّ لِأَنِّي حَمَدْتُ اللَّهَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(١٠) «مِنْ»: لَيْسَ فِي (د).

واستنبط منه أن الإمام الزَّاتِب إذا حضرَ بعدَ أن دخلَ نائبه في الصَّلَاة يتخَيَّر بين أن يَأْتَمَّ به أو يُؤمَّ هو، ويصيرُ النَّائب مأموماً من غير أن يقطع الصَّلَاة، ولا تبطل بشيء من ذلك صلاةُ أحدٍ من المأمومين، والأصلُ عدمُ الخصوصيةِ خلافاً للمالكية، وفيه: جوازُ إحرامِ المأموم قبل الإمام، وأنَّ المرء قد يكون في بعض صلواته إماماً وفي بعضها مأموماً (فَلَمَّا انْصَرَفَ) مِنْهُ اللهُ (يَعْلَمُ) مِنَ الصَّلَاة (قَالَ): يَا أَبَا بَكْرٍ^(١) مَا مَنَعَكَ أَنْ تَثْبُتَ) فِي مَكَانِكَ (إِذْ) أَي: حِينَ (أَمَرْتُكَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ) بِضَمِّ الْقَافِ وَتَخْفِيفِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ^(٢) وَبَعْدِ الْأَلْفِ فَاءَ، عِثْمَانُ بْنُ عَامِرٍ، أَسْلَمَ فِي الْفَتْحِ، وَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعِ عَشْرَةٍ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَعَبَّرَ بِذَلِكَ دُونَ أَنْ يَقُولَ: مَا كَانَ لِي أَوْ لِأَبِي بَكْرٍ تَحْقِيرًا لِنَفْسِهِ وَاسْتِصْغَارًا لِمُرْتَبَتِهِ (أَنْ يَصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ^(٣) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَي: قَدَّامَهُ إِمَامًا بِهِ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وَيَحْكُمُ^(٤) (مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ^(٥)؟ مَنْ رَابَهُ^(٦)) بِالرَّاءِ،

ب ٣١٦/١د

(١) فِي هَامِش (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «يَا بَا بَكْرٍ» كَذَا فِي «فُرُوعِ الْيُونَنِيةِ» بِغَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَ كَلِمَةِ «يَا» النَّدَاءِ حَذَفَتْ تَخْفِيفًا عَلَى قَاعِدَةِ الْخَطِّ، وَهَلِ الْمَحْذُوفُ أَلْفُ «يَا» النَّدَاءِ أَوْ أَلْفُ «أَبَا بَكْرٍ»؟ خِلَافٌ، قَالَ فِي «الْهِمَعِ»: قَالَ أَبُو حَيَّانَ: نَصَّ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ الْمَحْذُوفَةَ هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ لَا أَلْفُ «يَا»، وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ: إِنَّ الْمَحْذُوفَ أَلْفُ «يَا» الَّتِي لِلنَّدَاءِ الْمُتَّصِلَةِ لَيْسَتْ كَهَمْزَةِ آدَمَ، سِوَاءَ كَانَتْ قِطْعًا نَحْوُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [مُود: ٧٦]، أَوْ وَصَلًا نَحْوُ: «يَا ابْنَ آدَمَ» كِرَاهَةً لِاجْتِمَاعِ الْفَيْنِ. انْتَهَى «عَجْمِي».

(٢) «الْمُهْمَلَةُ»: لَيْسَ فِي (ب) وَ(س).

(٣) فِي هَامِش (ج): قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لَفْظُ «يَدَي» مَقْحَمٌ أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ. انْتَهَى. وَقَالَ الْإِمَامُ السُّبْكِيُّ: حَقِيقَةُ «جَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيِ فُلَانٍ» أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ الْمُسَامِتَتَيْنِ لِيَمِينِهِ وَشِمَالِهِ قَرِيبًا مِنْهُ، فَسُمِّيَتِ الْجِهَتَانِ يَدَيْنِ؛ لِكُونِهِمَا عَلَى سَمْتِهِمَا مَعَ الْقَرَبِ مِنْهُمَا؛ تَوْشَعًا مِنْ مَجَازِ الْمَجَاوِرَةِ.

(٤) «وَيَحْكُمُ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ص).

(٥) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ؟» «مَا» اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأٌ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ خَبَرُهُ، مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ انْتَقَلَ ضَمِيرُهُ إِلَيْهِ، أَوْ جُمْلَةٌ «رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ» حَالٌّ لَازِمَةٌ مِنْ ضَمِيرِ الْخَبَرِ بِتَقْدِيرِ «قَدْ» كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُتَأَخَّرُونَ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: الصَّحِيحُ جَوَازُ وَقُوعِ الْمَاضِي حَالًا بِدُونِ «قَدْ»، وَهِيَ هُنَا حَالٌّ لَازِمَةٌ، وَجُمْلَةٌ «أَكْثَرْتُمْ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ إِنْ كَانَتِ الرُّؤْيُوعُ بِصَرِيَّةٍ، وَهِيَ حَالٌّ لَازِمَةٌ أَيْضًا، وَإِلَّا فَسَادَةٌ مَسَدِّ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَمِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «مَا لِي أَرَاكُمْ عَزِيزِينَ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، وَالِاسْتِفْهَامُ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ لِلْإِنْكَارِ عَلَى رُؤْيَتِهِ إِيَّاهُمْ بِهَذِهِ الْحَالَةِ، وَالْمَقْصُودُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِمْ كَاتِنِينَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ؛ أَي: لَا يَنْبَغِي لَكُمْ ذَلِكَ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: «مَا لِي» تَعْرِيفٌ، وَالْغَرَضُ: «مَا لَكُمْ؟».

(٦) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «مَنْ رَابَهُ» أَي: رَأَى مَا يَرِيْبُهُ فَكَّرَهُ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ، وَفِي «التَّقْرِيبِ»: رَابَنِي الشَّيْءَ رَبِيًّا وَأَرَابَنِي: خَوْفَنِي وَشَكَّكَنِي، وَرَابَنِي الْأَمْرَ: نَابَنِي وَأَصَابَنِي.

وللأربعة: «(من^(١) نابه) أي: أصابه (شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ) أي: فليقل: سبحان الله، كما في رواية يعقوب بن أبي حازم (فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ الثُّفَتَ إِلَيْهِ) بضمّ الثُّمَّةِ الفوقية مبنياً للمفعول (وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ) زاد الحميدي: «والتسبيح للرجال»، وبهذا قال مالك، والشافعي وأحمد وأبو يوسف والجمهور، وقال أبو حنيفة ومحمد: متى أتى بالذكر جواباً بطلت صلاته، وإن قصد به الإعلام بأنه في الصلاة لم تبطل، فحملاً للتسبيح المذكور على قصد الإعلام بأنه في الصلاة، وحملاً قوله: «(من نابه) على نائب مخصوص وهو إرادة الإعلام بأنه في الصلاة، والأصل عدم هذا التخصيص لأنه عام؛ لكونه^(٢) في سياق الشرط فيتناول كلا منهما، فالحمل على أحدهما من غير دليل لا يُصَارُ إليه، لا سيما التي هي^(٣) سبب الحديث، لم يكن القصد فيها إلا تنبيه الصديق على حضوره مِنَ اللَّهِ، فأرشدهم صلوات الله عليه وسلامه إلى أنه كان حقهم عند هذا النائب التسبيح، ولو خالف الرجل المشروع في حقه وصفق لم تبطل صلاته لأن الصحابة صفقوا في صلاتهم^(٤) ولم يأمرهم النبي مِنَ اللَّهِ بالإعادة، لكن ينبغي أن يقيد بالقليل، فلو فعل ذلك ثلاث مرات متواليات بطلت صلاته لأنه ليس مأذوناً فيه، وأمّا قوله بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: «ما لي رأيتم أكثرتم التصفيق؟» مع كونه لم يأمرهم بالإعادة فلأنهم لم يكونوا علموا امتناعه، وقد لا يكون حينئذ ممتنعاً، أو أراد^(٥) إكثار التصفيق من مجموعهم، ولا يضر ذلك إذا كان كل واحد منهم لم يفعله ثلاثاً^(٦).

واستنبط منه أن التابع إذا أمره المتبوع بشيء يفهم منه إكرامه به لأنه^(٧) لا يتحتم عليه، ولا يكون تركه مخالفة للأمر، بل أدباً وتحريماً^(٨) في فهم المقاصد، وبقية ما يستنبط منه يأتي -إن شاء الله تعالى- في محالّه، ورواته الأربعة ما بين تنسيي ومدني، وفيه: التحديث والإخبار

(١) «من»: مثبت من (ص).

(٢) في (ص): «لأنه».

(٣) في نسخة في هامش (د): «والذي هو»، وفيها كالمثبت. وفي هامش (ج): أي: أراد الإعلام.

(٤) في (ص): «الصلاة».

(٥) في (د): «المراد».

(٦) في هامش (ج): متواليات.

(٧) «لأنه»: مثبت من (م).

(٨) في (م): «تحريماً».

والعنينة والقول، وأخرجه المؤلف في «الصلاة» [ح: ١٢٠١، ١٢١٨، ١٢٣٤] في مواضع، وفي «الصلح» [ح: ٢٦٩٠] و«الأحكام» [ح: ٧١٩٠]، ومسلم وأبو داود والنسائي.

٤٩ - باب: إذا استَوَوْا في القراءة فليؤمُّهم أكبرهم

هذا (باب) بالتَّنوين: (إذا استَوَوْا) أي: الحاضرون للصلاة (في القراءة فليؤمُّهم أكبرهم) سنًا.

٦٨٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ، فَلَبِثْنَا عِنْدَهُ نَحْوًا مِنْ عَشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ رَحِيمًا، فَقَالَ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ فَعَلَّمْتُمُوهُمْ مُرُوهُمْ فَلْيَصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح الحاء وسكون الراء المهملتين آخره مَوْحَدَةٌ (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) هو ابن درهم (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله بن زيد الجرميَّ (عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ) بالحاء المهملة المضمومة آخره مثلثة، مصغراً (قَالَ: قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) في نفر من قومي (وَنَحْنُ شَبَبَةٌ) بفتح الشين المعجمة والموحَّدتين، جمع شابٍّ، زاد في «الأدب» [ح: ٦٠٠٨]: «مقاربون» أي: في السن (فَلَبِثْنَا عِنْدَهُ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (نَحْوًا مِنْ عَشْرِينَ لَيْلَةً) بِأَيَّامِهَا (وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ رَحِيمًا) زاد في رواية ابن عُلَيَّة وعبد الوهاب [ح: ٦٣١]: «رَفِيقًا» فَظَنَّ أَنَّا اشْتَقْنَا إِلَى أَهَالِينَا، فَسَأَلْنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا، فَأَخْبَرَنَا» (فَقَالَ: لَوْ رَجَعْتُمْ^(١)) إِلَى بِلَادِكُمْ؛ فَعَلَّمْتُمُوهُمْ) دِينَهُمْ / (مُرُوهُمْ) اسْتِثْناف، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَاذَا نَعْلَمُهُمْ^(٢)؟ فقال: مَرُوهُمْ (فَلْيَصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ؛ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ^(٣)) أَكْبَرُكُمْ) سنًا في الإسلام، أي: عند تساويهم في شروط الإمامة، وإلا فالأفقه والأقرأ مقدَّمان عليه، والأوَّل على الثَّاني لأنَّه يُحْتَاج في الصَّلَاةِ^(٤) إلى الأفقه لكثرة الوقائع،

(١) في (ص): «رَفِيقًا».

(٢) في هامش (ج): قوله: «لَوْ رَجَعْتُمْ» قال الكيرماني: جوابه: «مُرُوهُمْ» أو محذوف؛ أي: لكان خيرًا لكم، أو «لو» للثَمَنِي، و«فعلتم» عَطَفَ عَلَى «رَجَعْتُمْ» و«مُرُوهُمْ» استِثْناف... إلى آخره.

(٣) في (م): «تَعْلَمُهُمْ».

(٤) في هامش (ج): قوله: «وَلْيُؤَمِّكُمْ» بفتح الميم المشددة، ويجوز ضمُّها في العربيَّة؛ إِتِّبَاعًا لِلْكَافِ الَّتِي بَعْدَهَا.

(٥) زيد في (ص): «أَيَّ».

بخلاف الأقرأ فإن ما يحتاج إليه من القراءة مضبوط، وقيل: الأقرأ مقدم عليه حكاها في «شرح المهذب»، ويدل له ما في حديث مسلم: «إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم، وأحقهم بالإمام أقرؤهم» وأجيب بأنه في المستويين في غير القراءة كالفقه لأن الصحابة كانوا يتفقهون مع القراءة، فلا يوجد قارئ إلا وهو فقيه، فالحديث في تقديم الأقرأ من الفقهاء المستويين في غيره^(١).

٥٠ - باب: إذا زار الإمام قوماً فأثمهم

هذا (باب) بالتثنية (إذا زار الإمام قوماً فأثمهم) في الصلاة بإذنهم له.

٦٨٦ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ الرَّبِيعِ قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذْنْتُ لَهُ، فَقَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أُحِبُّ، فَقَامَ وَصَفَّقْنَا خَلْفَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ^(١)) المروزي، نزيل البصرة قال: (أَخْبَرَنَا) وللأصيلي: «(حَدَّثَنَا)» (عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابن شهاب (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ) بفتح الراء، الأنصاري (قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ) بكسر العين (الأنصاري) الأعمى (قَالَ: اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ) وللکشميهني: «(اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ النَّبِيُّ)» (مِنَ اللَّهِ ﷺ)، فَأَذْنْتُ لَهُ، فَقَالَ: أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟ فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أُحِبُّ، فَقَامَ) بِإِلَافَةٍ (وَصَفَّقْنَا) بفتح الفاء الأولى وسكون الثانية، جمع للمتكلم، وفي رواية: «(وَصَفَّقْنَا)» بتشديد الفاء، أي: فَصَفْنَا النَّبِيَّ ﷺ (خَلْفَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا) ولأبي ذرّ وابن عساكر: «(فَسَلَّمْنَا)» بالفاء بدل الواو.

واستنبط منه أن مالك الدار أولى بالإمامة، وأن الإمام الأعظم أو نائبه في محل ولايته أولى من المالك، وكذا الأفقه، وفي «مسلم»: «لَا يَؤُمُّنَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ» وفي رواية لأبي داود: «(فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ)»^(٣)، فإن قلت: إن الإمام الأعظم سلطان على المالك، فلا يحتاج

(١) في (ص): «غيرها».

(٢) في هامش (ج): بضم الميم وبالذال المعجمة، قال في «الفتح»: وليس هو أَخًا لِمُعَلَّى بن أسد، وكان معاذ المذكور كاتباً لعبد الله بن المبارك، وهو شيخه في هذا الإسناد.

(٣) قوله: «(فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ)» سقط من (د). وفي هامش (ج): قال النووي: معناه ما ذكره =

إلى استثنائه. أوجب بأن في الاستئذان رعاية الجانبين.

ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصري ومروزي ومدني، وفيه: رواية تابعي عن تابعي، وصحابي عن صحابي، والتحديث والإخبار.

إلى هنا سقطت الأبواب والتراجم، ومن هنا سقطت الأبواب^(١) دون التراجم من سماع كريمة، كذا في «اليونينية».

٥١ - باب: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ

وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّي فِيهِ بِالنَّاسِ، وَهُوَ جَالِسٌ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا رَفَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ يَعُودُ فَيَمْكُثُ بِقَدْرِ مَا رَفَعَ، ثُمَّ يَتَّبِعُ الْإِمَامَ.

وَقَالَ الْحَسَنُ - فَيَمْنُ يَرْكَعُ مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَتَيْنِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ -: يَسْجُدُ لِلرَّكَعَةِ الْآخِرَةِ

سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَقْضِي الرُّكَعَةَ الْأُولَى بِسُجُودِهَا، وَفَيَمْنُ نَسِيَ سَجْدَةً حَتَّى قَامَ: يَسْجُدُ.

هذا (باب) بالتثنية (إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ) أي: لِيُقْتَدَى بِهِ في أفعال الصلاة بأن يتأخّر

ابتداء فعل المأموم عن ابتداء فعل الإمام، ويتقدّم ابتداء فعل المأموم على فراغ الإمام، فلا

يجوز له^(١) / التقدّم عليه ولا التخلف عنه، نعم يدخل في عموم قوله: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ

به» [ج: ٦٨٧] التخصيص كما أشار إليه المؤلف بقوله مُصَدِّرًا به الباب، ممّا وصله فيما سبق

عن عائشة رضي الله عنها [ج: ٦٨٨].

(وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّي فِيهِ بِالنَّاسِ، وَهُوَ جَالِسٌ) أي: والناس خلفه

قيامًا، ولم يأمرهم بالجلوس، فدلّ على دخول التخصيص في العموم السابق.

= أصحابنا وغيرهم؛ أي: صَاحِبُ الْبَيْتِ والمجلس وإمام المسجد أحقّ من غيره وإن كان ذلك الغير أفقّه وأقرأ

وأكبر سنًا. انتهى «ابن رسلان» وقال الطيّبي: «السّلاطة» التّمكّن من القهر، وهو من التّسلّط، ومنه: السّلطان،

يقال في السّلاطة، ولذي السّلاطة، والمراد الأوّل، والمعنى: لا يؤمّ الرّجل الرّجل في محلّ ولايته ويظهر

سلطانه، أو فيما يملك، أو في محلّ يكون في حكمه، ويعضد هذا التّأويل الرّواية الأخرى: «في أهله»... إلى آخر

ما ذكره، وقال الجوهري: «السّلطان» الوالي، وهو «فُعْلان» يُذكر ويؤنّث، والجمع: السّلاطين.

(١) في (ص): «أبواب».

(٢) «له»: ليس في (د).

(وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَا وصله ابن أبي شيبة بإسنادٍ صحيحٍ بمعناه^(١): (إِذَا رَفَعَ) المأموم رأسه من الرُّكُوعِ أو السُّجُودِ (قَبْلَ الإِمَامِ يَعُودُ فَيَمْكُثُ بِقَدْرِ مَا رَفَعَ ثُمَّ يَتَّبِعُ الإِمَامَ)^(٢) مذهب الشَّافِعِيِّ: إِذَا تَقَدَّمَ المأموم بفعلٍ كركُوعٍ وسجودٍ، إِنْ كَانَ بركنَيْنِ، وَهُوَ عَامِدٌ عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ بطلت صلاته، وَإِلَّا فَلَا^(٣).

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصريُّ، فيما^(٤) وصله ابن المنذر في كتابه الكبير، ورواه سعيد بن منصور عن هُشَيْنٍ عن يونس عنه بمعناه: (فَيَمْنُ يَرْكُعُ مَعَ الإِمَامِ رَكَعَتَيْنِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى السُّجُودِ) لِزِحَامٍ وَنَحْوِهِ، وَالْغَالِبُ كَوْنُ ذَلِكَ يَحْصُلُ فِي الْجُمُعَةِ (يَسْجُدُ لِلرَّكَعَةِ الْآخِرَةِ) وَلِأَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرٍ: «الْآخِرَةِ» (سَجَدَتَيْنِ، ثُمَّ يَقْضِي الرَّكَعَةَ الْأُولَى بِسُجُودِهَا)^(٥) إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: الثَّانِيَةَ لِاتِّصَالِ الرُّكُوعِ الثَّانِي بِهِ، وَهَذَا وَجْهٌ^(٦) عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يُحْسَبُ رُكُوعُهُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ وَقْتُ الْعَتَدَادِ بِالرُّكُوعِ، وَالثَّانِي - أَيْ: الرُّكُوعُ^(٧) - لِلْمَتَابَعَةِ، فَرَكَعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأُولَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ الَّذِي أَتَى^(٨) بِهِ، وَيَدْرِكُ بِهَا الْجُمُعَةَ فِي الْأَصَحِّ (وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ)^(٩) أَيْضًا وَمَا وصله^(١٠) ابن أبي شيبة بمعناه^(١١): (فَيَمْنُ نَسِيَ سَجْدَةً حَتَّى قَامَ: يَسْجُدُ) أَيْ: يَطْرَحُ / ٤٨/٢ الْقِيَامَ الَّذِي فَعَلَهُ عَلَى غَيْرِ نَظْمِ الصَّلَاةِ، وَيَجْعَلُ وَجُودَهُ كَالْعَدَمِ.

(١) فِي (د) وَ(م): «مَعْنَاهُ».

(٢) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «يَعُودُ...» إِلَى آخِرِهِ، قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: إِنَّمَا يَعُودُ إِذَا لَمْ يَرْفَعْ الإِمَامُ رَأْسَهُ، وَإِلَّا فَلَا يَعُودُ، وَسَبَقَهُ بَرْكِي بِلا عُدْرِ لَا يَضُرُّ وَإِنْ كَانَ حَرَامًا.

(٣) فِي هَامِش (د): وَمَنْ تَقَدَّمَ بَرْكِي خَرُمَ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ؛ بِخِلَافِ التَّخَلُّفِ بِهِ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَمَنْ تَقَدَّمَ بَرْكِي سُنُّ لَهُ الْعُودُ إِنْ تَعَمَّدَ، وَإِلَّا تَخَيَّرَ. «ابْنُ حَجَرٍ».

(٤) فِي (ب) وَ(س): «مَعْنَاهُ».

(٥) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَقْضِي الرَّكَعَةَ الْأُولَى» لَعَلَّهُ يَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقْنُتُ إِذَا كَانَتِ الْجَمَاعَةُ صُبْحًا، عَلَى مَذْهَبِ الْحَسَنِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(٦) فِي (ب): «أَوْجَهُ».

(٧) «أَيْ: الرُّكُوعُ»: مُثَبِّتٌ مِنْ (ص).

(٨) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «يَأْتِي».

(٩) «الْبَصْرِيُّ»: مُثَبِّتٌ مِنْ (م).

(١٠) فِي (م): «وَصَلَ».

(١١) فِي (م): «مَعْنَاهُ».

٦٨٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: بَلَى، ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ»، قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَاعْتَسَلَ، فَذَهَبَ لِيَتَوَّأَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ»، قَالَتْ: فَفَعَدَ فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَتَوَّأَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ، يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ لِمَصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - وَكَانَ رَجُلًا رَقِيقًا - : يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْأَيَّامَ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ - أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ - لِمَصَلَاةِ الظُّهْرِ، وَأَبُو بَكْرٍ يَصَلِّي بِالنَّاسِ، فَلَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ، فَأَوَّمَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَيْدِيَّاتِ، قَالَ: «أَجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ». فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يَصَلِّي وَهُوَ قَائِمٌ بِمَصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّاسُ بِمَصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثْتَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: هَاتِ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا، فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَمْتُ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) نسبه لجده لشهرته به، واسم أبيه: عبد الله، التميمي اليربوعي الكوفي (قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) بن قدامة البكري الكوفي (عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ) الهمداني^(١) الكوفي (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بالتصغير (بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ) بضم العين وإسكان^(٢) المثناة الفوقية، ابن مسعود، أحد الفقهاء السبعة^(٣)، وسقط عند الأربعة «ابن عتبة» (قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ) رضي الله عنها (فَقُلْتُ) لها: (أَلَا) بالتخفيف للعرض والاستفتاح^(٤) (تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

(١) في هامش (ج): «الهمداني» بفتح الهاء وسكون الميم وبالذال المهملة.

(٢) في غير (ص) و(م): «سكون».

(٣) في (د): «الأربعة»، ولعلّ المثبت هو الصواب.

(٤) في (ص): «بالعرض والافتتاح»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «أَلَا - بالتخفيف - للعرض والاستفتاح» =

قَالَتْ: بَلَى) أَحَدْتُكَ (ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ) بِضَمِّ الْقَافِ: اشْتَدَّ مَرَضُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ (فَقَالَ) بِرِوَايَةِ الْإِسْلَامِ: (أَصَلَّى / النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا، هُمْ) وَلَأَبِي ذَرَّ: «فَقُلْنَا: لَا، يَارَسُولَ اللَّهِ، وَهُمْ» وَلَأَبِي الْوَقْتُ: «فَقُلْنَا: لَا، هُمْ» (يَنْتَظِرُوكَ^(١))، قَالَ: صَعُوا لِي مَاءً) وَلَأَبِي ذَرَّ عَنْ الْمُسْتَمْلِي وَالْحَمْثَوِيِّ: «ضَعُونِي» أَي: أَعْطُونِي مَاءً^(٢)، أَوْ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ أَي: ضَعُونِي فِي مَاءٍ (فِي الْمَخْضَبِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْخَاءِ وَفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَتَيْنِ ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ: الْمِرْكَنُ^(٣)؛ وَهُوَ الْإِجَانَةُ (قَالَتْ) عَائِشَةُ: (فَفَعَلْنَا) مَا أَمَرَ بِهِ (فَاغْتَسَلَ) وَلِلْمُسْتَمْلِي: «فَفَعَلْنَا، فَقَعِدْ فَاغْتَسَلَ» (فَذَهَبَ) وَلِلْكُشْمِينِيَّةِ: «ثُمَّ ذَهَبَ» (لِيَنْوَأَ) بَنَوْنِ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ هَمْزَةٌ أَي^(٤): لِيَنْهَضَ بِجَهْدٍ وَمَشَقَّةٍ (فَأَعْجَمِي عَلَيْهِ) وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ: جَوَّازَ الْإِغْمَاءِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ لِأَنَّهُ مَرَضٌ مِنَ الْأَمْرَاضِ بِخِلَافِ الْجَنُونِ^(٥)

= يعني: أَنَّهَا تَكُونُ تَارَةً لِلْعَرَضِ، وَتَارَةً لِلِاسْتِفْتَاكِحِ، وَتَارَةً لِغَيْرِهِمَا، قَالَ فِي «الْجَنَى الدَّانِي»: «أَلَا» حَرْفٌ يَرِدُ لثَلَاثَ مَعَانٍ: الْأَوَّلُ: اسْتِفْتَاكِحُ الْكَلَامِ وَتَنْبِيهُ الْمَخَاطَبِ، وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ نَحْوُ: «أَلَا إِمَّاكَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ» [يونس: ٦٢]، وَالْفِعْلِيَّةِ: «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ» [هود: ٨]، وَاخْتَلَفَ فِيهَا؛ هَلْ هِيَ مُرْكَبَةٌ مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَ«لَا» النَّافِيَةِ، أَوْ بَسِيطَةٌ؟ الثَّانِي مِنْ مَعَانِي «أَلَا»: أَنْ تَكُونَ لِلْعَرَضِ، وَهِيَ مَخْتَصَّةٌ بِالْأَفْعَالِ نَحْوُ: أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: «أَلَا» الَّتِي لِلْعَرَضِ مُرْكَبَةٌ مِنْ «لَا» النَّافِيَةِ وَهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ بِخِلَافِ الَّتِي لِلِاسْتِفْتَاكِحِ، فَإِنَّهَا غَيْرُ مُرْكَبَةٍ، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: الَّذِي أَذْهَبَ إِلَيْهِ أَنَّهَا بَسِيطَةٌ. انْتَهَى. ثُمَّ ذَكَرَ الْمَعْنَى الثَّلَاثَ: ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ «أَلَا» تَكُونُ كَلِمَتَيْنِ: هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ وَ«لَا» النَّافِيَةِ، فَلَا تُعَدُّ حِينَئِذٍ حَرْفًا، بَلْ حَرْفَيْنِ. انْتَهَى «عَجْمِي».

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ» جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ وَقَعَتْ حَالًا بِدُونِ «وَاوٍ»، وَلَا ضَعْفَ فِيهِ، قَالَ تَعَالَى: «فَاهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ» [البقرة: ٣٦]. انْتَهَى. وَعَامِلُ الْحَالِ مَحْذُوفٌ.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَوْ لَفْظُ «مَاءٍ» تَمَيِّيزٌ عَنْ «الْمَخْضَبِ» تَقَدَّمَ عَلَيْهِ إِنْ جَوَّزْنَا التَّقْدِيمَ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): «الْمِرْكَنُ» بِالْكَسْرِ: الْإِجَانَةُ الَّتِي يُغْسَلُ فِيهَا الثِّيَابُ، مُذَكَّرٌ، وَفِي «الْمَخْضَبِ»: «الْمِرْكَنُ» شِبْهُ نَوْرٍ مِنْ أَدَمٍ يَتَّخِذُ لِلْمَاءِ «تَقْرِيْبَ» وَ«الْإِجَانَةُ» بِالْكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ: إِنَاءٌ يُغْسَلُ فِيهِ الثِّيَابُ.

(٤) «أَي»: لَيْسَ فِي (د).

(٥) فِي هَامِشِ (ج): أَي: فَإِنَّهُ مَزِيلٌ لِلْعَقْلِ، بِخِلَافِ الْإِغْمَاءِ فَإِنَّهُ يُعْطِلُ الْحِسَّ وَالْحَرَكَةَ، فَالْعَقْلُ مَعَهُ مَغْلُوبٌ لَا مَسْلُوبٌ، قَالَ الْبَرْهَانَ الْحَلَبِيُّ: وَعَنْ الْقَاضِي حُسَيْنٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ حَكَى فِي «كِتَابِ الصَّوْمِ» عَنِ الدَّارَكِيِّ - وَهُوَ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَ«دَاوَكُ» بِفَتْحِ الرَّاءِ وَفِي آخِرِهِ دَالٌ مَهْمَلَةٌ، مِنْ قُرَى أَصْبَهَانَ - أَنَّ الْإِغْمَاءَ إِنَّمَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ سَاعَةً أَوْ سَاعَتَيْنِ، وَأَمَّا الشُّهُرُ وَالشُّهُرَانُ فَلَا يَجُوزُ؛ كَالْجَنُونِ. انْتَهَى. وَعِبَارَةُ «الْخَصَائِصِ الصُّغْرَى» وَ«شَرْحِهَا»: وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الْجَنُونُ وَلَا الْإِغْمَاءُ الطَّوِيلُ الزَّمَنَ فِيمَا ذَكَرَ أَبُو حَامِدٍ فِي «تَعْلِيْقِهِ» وَجَزَمَ بِهِ الْبَلْقِينِيُّ فِي «حَوَاشِي الرُّوضَةِ» وَأَمَّا الْقَصِيرُ - كُلْحِظَةُ أَوْ لِحْظَتَيْنِ - فَيَجُوزُ عَلَيْهِمْ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الدَّارَكِيُّ وَالْقَاضِي، وَاخْتَارَهُ الْإِسْنَوِيُّ، وَنَبَّهَ السُّبْكِيُّ عَلَى أَنَّ الْإِغْمَاءَ هُمْ يَخَالِفُ إِغْمَاءَ غَيْرِهِمْ؛ كَمَا خَالَفَ نَوْمُهُمْ نَوْمَ غَيْرِهِمْ، فَإِنَّ أَعْيُنَهُمْ تَنَامُ دُونَ قُلُوبِهِمْ، فَلِذَا حُفِظَتْ قُلُوبُهُمْ وَعُصِمَتْ مِنَ النَّوْمِ الَّذِي هُوَ أَخْفُ مِنَ الْإِغْمَاءِ؛ فَمِنْ الْإِغْمَاءِ أَوْلَى.

فإنه^(١) نقص، وقد كملهم الله تعالى بالكمال التام (ثم أفاق فقال) رسول الله^(٢) مني شيء: (أصلى الناس؟ قلنا: لا) أي: لم يصلوا (هم ينتظرونك يا رسول الله، قال) ولغير الأربعة: (فقال): (ضعوا لي) وللحموي والكشميهني: (ضعوني) (ماء في المخضب) وفي رواية: (في ماء في المخضب) (قالت) عائشة رضي الله عنها: (فقدت) بإزالة اللام (فاغتسل، ثم ذهب لينوء فأغمي عليه، ثم أفاق فقال: أصلى الناس؟ قلنا) ولغير الأربعة: (فقلنا): (لا، هم ينتظرونك يا رسول الله، فقال) وللأربعة: (قال): (ضعوا لي) وللحموي والكشميهني: (ضعوني) (ماء في المخضب، فقدت) وللکشميهني: (قعد) (فاغتسل، ثم ذهب لينوء فأغمي عليه، ثم أفاق فقال: أصلى الناس؟ فقلنا) وللأربعة: (قلنا) (لا، هم ينتظرونك يا رسول الله، والناس عكوف)^(٣) مجتمعون (في المسجد ينتظرون النبي) ولأبي ذر: (رسول الله مني شيء) (لصلاة العشاء الآخرة) ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: (الصلاة العشاء الآخرة) كأن الراوي فسر الصلاة المسؤول عنها في قوله: «أصلى الناس؟» أي: الصلاة المسؤول عنها هي العشاء الآخرة، أو المراد: ينتظرون الصلاة العشاء الآخرة^(٤) (فأرسل النبي مني شيء إلى أبي بكر رضي الله عنه) (بأن يصلي بالناس، فاتاه الرسول فقال: إن رسول الله مني شيء يأمرك أن تُصلي بالناس، فقال أبو بكر - وكان رجلاً رقيقاً - لعمر بن الخطاب رضي الله عنه تواضعاً منه: (يا عمر، صل بالناس) أو قال ذلك لأنه فهم أن أمر الرسول في ذلك ليس للإيجاب، أو للعدر المذكور (فقال له عمر: أنت أحق بذلك) مني، أي: لفضيلتك^(٥)، أو لأمر الرسول إياك (فصلى أبو بكر تلك الأيام) التي كان النبي مني شيء فيها مريضاً (ثم إن النبي مني شيء وجد من نفسه خفة فخرج) بالفاء؛ للکشميهني، وللباقيين: (وخرج) (بين رجلين أحدهما العباس) والآخر علي بن أبي طالب رضي الله عنه (لصلاة الظهر) صرح إمامنا الشافعي بأنه بإزالة اللام لم يصل بالناس في مرض موته إلا هذه الصلاة التي صلى فيها قاعداً فقط، وفي ذلك رد على من زعم أنها الصبح، مستدلاً بقوله في رواية ابن عباس المروي في

(١) في (د): «لأنه».

(٢) «رسول الله»: مثبت من (د).

(٣) في هامش (ج): «عكوف» جمع «عاكف» أي: مجتمعون، وأصل «العكوف» اللزوم والحبس.

(٤) زيد في (د): «بحذف ما بعد ينتظرون».

(٥) في (د): «لتفضيلك».

«ابن ماجه» بإسناد حسن: «وأخذ رسول الله ﷺ القراءة من حيث بلغ أبو بكر» ولا دلالة في ذلك، بل يُحمَل على أنه بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامَ لَمَّا قَرُبَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ سَمِعَ مِنْهُ الْآيَةَ الَّتِي كَانَ انْتَهَى إِلَيْهَا؛ لكونه كان يُسَمِعُ القراءة في السَّريَّة أحياناً كالنَّبِيِّ ﷺ (وَأَبُو بَكْرٍ يَصَلِّي بِالنَّاسِ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَلَّا يَتَأَخَّرَ) ثُمَّ (قَالَ) لِلْعَبَّاسِ وَلِلْآخِرِ^(١)/: ٤٩/٢ (أَجْلِسَانِي)^(٢) إِلَى جَنْبِهِ، فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يَصَلِّي وَهُوَ قَائِمٌ^(٣) كَذَا لِلْكُشْمِينِي، وَلِلْبَاقِينَ: «يَأْتُمْ»^(٤) (بِصَلَاةِ النَّبِيِّ) وَلِلْأَصِيلِي/: «بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ» (مِنْ شَيْءٍ) ٣١٨/١٥ ب (وَالنَّاسُ) يَصَلُّونَ (بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ) أَي: بِتَبْلِيغِهِ (وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ) وَأَبُو بَكْرٍ وَالنَّاسُ قَائِمُونَ، فَهُوَ^(٥) حَجَّةٌ وَاضِحَةٌ لَصِحَّةِ إِمَامَةِ الْقَاعِدِ الْمَعْدُورِ لِلْقَائِمِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِيمَا حَكَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَقَدْ أَجَابَ الشَّافِعِيُّ عَنِ الِاسْتِدْلَالِ، بِحَدِيثِ جَابِرٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ مَرْفُوعاً: «لَا يَوْمَنَّ أَحَدُكُمْ بَعْدِي جَالِسًا» فَقَالَ: قَدْ عَلِمَ مِنْ احْتِجَ بِهَذَا أَنَّ لَا حَجَّةَ لَهُ فِيهِ لِأَنَّهُ مَرْسَلٌ، وَمِنْ رَوَايَةِ رَجُلٍ يَرِغِبُ أَهْلَ الْعِلْمِ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، أَي: جَابِرِ الْجَعْفِيِّ، وَدَعَايَ النَّسَخِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا يَحْتِجُّ بِهِ. (قَالَ) وَلَا بُوَي ذَرٌّ وَالْوَقْتُ: «وَقَالَ»: (عُبَيْدُ اللَّهِ) ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: (فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فَقُلْتُ لَهُ) مُسْتَفْهَمًا لِلْعَرَضِ عَلَيْهِ^(٦): (أَلَا أَعْرِضُ^(٧) عَلَيْكَ مَا حَدَّثْتَنِي) بِهِ (عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ) وَلَا بُوِي ذَرٌّ وَابْنُ

(١) في (م): «الآخر».

(٢) في هامش (ج): «أَجْلِسَانِي» بهمزة قطع مفتوحة، مِنْ الْإِجْلَاسِ.

(٣) في هامش (ج): «قائم» بالقاف، مِنْ الْقِيَامِ.

(٤) في هامش (ج): «يَأْتُمْ» بالياء والتاء، مِنْ الْإِثِمَامِ.

(٥) في (م): «هو».

(٦) في هامش (ج): قوله: «مُسْتَفْهَمًا لِلْعَرَضِ عَلَيْهِ» مأخوذٌ مِنْ قولِ الْكِرْمَانِيِّ: الهمزة للاستفهام، و«لا» للتَّنْفِي، وليست حرف تنبيه ولا تحضيض، بل هو استفهامٌ لِلْعَرَضِ. انتهى. وذكر الدَّامِغِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْعَرَضَ مَوْلَدٌ مِنَ الِاسْتِفْهَامِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَمْزَةَ الِاسْتِفْهَامِ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ مَنفِيٍّ امْتَنَعَ حَمْلُهُ عَلَى حَقِيقَةِ الِاسْتِفْهَامِ؛ لِلْعِلْمِ بَعْدَ التَّزْوِيلِ مَثَلًا فِي قَوْلِكَ: «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا؟» وَتَوَلَّدَ عَنْهُ بِمَعُونَةِ قَرِينَةِ الْحَالِ عَرَضُ التَّزْوِيلِ عَلَى الْمُخَاطَبِ وَطَلَبُهُ مِنْهُ، وَلَكِنْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ «أَلَا» الَّتِي لِلْعَرَضِ بِجُمْلَتِهَا مَفِيدَةٌ لَذَلِكَ وَضَعًا، وَأَنَّهَا بَسِيطَةٌ، وَفِي «الْجَنَى الدَّانِي»: قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: «أَلَا» الَّتِي لِلْعَرَضِ مَرْكَبَةٌ مِنْ «لَا» النَّافِيَةِ وَالْهَمْزَةِ، بِخِلَافِ الَّتِي لِلِاسْتِفْتَاحِ، فَإِنَّهَا غَيْرُ مَرْكَبَةٍ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: الَّذِي أَذْهَبَ إِلَيْهِ أَنَّهَا بَسِيطَةٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ «رَضَفِ الْمَبَانِي».

(٧) في هامش (ج): «أَعْرِضُ» بفتح الهمزة وكسر الزاء.

عساكر: «عن مرض رسول الله» (منه يدرى؟ قال) ابن عباس: (هات) (١) بكسر آخره (فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا) هذا (فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَمَّتْ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «علي» (٢) بن أبي طالب (عليه السلام).

ورواة هذا الحديث خمسة، والثلاثة الأول منهم كوفيون، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنونة والقول، وأخرجه مسلمٌ والنسائي.

٦٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: «أَنْ اجْلِسُوا»، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) (أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِلْأَصِيلِيِّ «صَلَّى النَّبِيُّ» (منه يدرى؟) في بَيْتِهِ) أي: مشربته (٣) التي في حجرة عائشة بمن حضر عنده (وَهُوَ شَاكٍ) (٤) بتخفيف الكاف، وأصله شاكٍ نحو: قاضي، أصله: قاضي، استثقلت

(١) في هامش (ج): قوله: «هات» فعلٌ مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلةِ مِنْ آخره، والمحذوفُ الياء؛ كما في «إزم» فإذا أَمَرْتُ مؤنثًا قُلْتُ: هاتي، وبناءه حينئذٍ على ما يُجْزَمُ به مضارعُه - وهو حذفُ الثَّوْنِ - والياءُ فاعلٌ، قال الزَّركشي: وبه يُرَدُّ على ابن عصفور في قوله: إِنَّهَا اسمُ فعلٍ، وإنَّما هي فعلٌ أمرٌ؛ لأنَّ الضَّمائرَ المرفوعةَ البارزةَ لا تتَّصِلُ إِلَّا بالأفعالِ، قال الدَّمَامِينِيُّ: له أن يمنع هذا الحصرَ، ففي كلامِ الفارسيِّ ما يدفعه، فقد صرَّحَ بأنَّ «ليس» حرفٌ، وأنَّ لحاقَ الضَّميرِ بها - نحو: «لستُ» و«لستُما» - لشبهها بالفعل؛ لكونها على ثلاثة أحرفٍ، وبمعنى «ما كان» وكونه رافعًا وناصبًا؛ كما ألحق الضميرُ «ها» في «هاتيا هاتوا هاتين» مع كونه اسمَ فعلٍ؛ لقوَّةِ مشابهته الأفعالَ لفظًا، وإذا كان كذلك فابنُ عصفور ليس مُبتدعًا للقول بأنَّ «هات» اسمُ فعلٍ، وليس ثمَّ إجماعٌ على أنَّ الضَّميرَ البارزَ لا يلحقُ إِلَّا بالفعلَ، فلا ينقدح رده. انتهى. وقال السَّمِين: في «هَاتُوا» [البقرة: ١١١] سبعة أقوال: فعلٌ، اسمُ فعلٍ، اسمُ صوتٍ، والفعلُ هل مُتَصَرِّفٌ أو غير مُتَصَرِّفٍ؟ وهل هاؤه أصليةٌ أو بدلٌ مِنْ همزةٍ؟ أو هي «ها» التَّنبيهية زيدت وحذفتِ الهمزة... إلى آخره.

(٢) زيد في (د): «هو».

(٣) في هامش (ج): «الْمَشْرُوبَةُ» بفتح الرَّاءِ وضمتها: الغُرَّةُ، أو هي كالصَّفَّةِ بَيْنَ يَدَيِ الْغُرَّةِ، و«الحُجْرَةُ» بالضَّمِّ: حظيرة الإبل، ومنه: حُجْرَةُ الدَّارِ «تقريب».

(٤) في هامش (ج): قوله: «وَهُوَ شَاكٍ» مِنَ الشَّكَايَةِ؛ وهو الْمَرَضُ، قال الجوهري: اشتكى عضوًا مِنْ أعضائه =

الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتْ، وَلِلْأَرْبَعَةِ: «شَاكِي» بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ، أَيْ: مُوجَّعٌ^(١) مِنْ فَلَكَ قَدَمَهُ بِسَبَبِ سَقُوطِهِ عَنْ فَرَسِهِ (فَصَّلَّى) حَالُ كَوْنِهِ (جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ) حَالُ كَوْنِهِمْ (قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ) هِيَ الصَّلَاةُ^(٢)، وَلِلْحَمْوَِي: «عَلَيْهِمْ»: (أَنْ اجْلِسُوا)^(٣)، فَلَمَّا انْصَرَفَ مِنْ الصَّلَاةِ (قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ) لِيُقْتَدَى بِهِ وَيُتَّبَعَ، وَمِنْ شَأْنِ التَّابِعِ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِ فِعْلِ مُتَّبِعِهِ، وَلَا يَسْبِقُهُ وَلَا يَسَاوِيهِ (فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا)^(٤)، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا) زَادَ أَبُو ذَرٍّ وَابْنُ عَسَاكِرَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَارْفَعُوا»: «وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» بِوَائِ الْعُطْفِ^(٥)، وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ بِحَذْفِهَا، وَاسْتَدْلَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِهَذَا عَلَى أَنَّ وَظِيفَةَ الْإِمَامِ التَّسْمِيعُ، وَالْمَأْمُومُ التَّحْمِيدُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يَأْتِي^(٥) بِهِمَا لِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ^(٦) أَنَّهُ هِيَ الصَّلَاةُ^(٦) كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ/ هُنَا ١٣١٩/١٥ لَا يَقْتَضِي تَرْكَ فِعْلِهِ، وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا أَيْضًا خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ.

٦٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا فَضَرَعَ عَنْهُ، فَجَحَشَ شِقَّهُ الْأَيْمَنُ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا

= وَتَشَكَّى؛ بِمَعْنَى، ثُمَّ قَالَ: وَرَجُلٌ شَاكِي السَّلَاحِ؛ إِذَا كَانَ ذَا شَوْكَةٍ وَحَدٌّ فِي سِلَاحِهِ، قَالَ الْأَخْفَشُ: هُوَ مَقْلُوبٌ مِنْ «شَائِكٌ» ثُمَّ قَالَ: وَ«الشَّكِيُّ» الْمُوجَّعُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «أَيْ: مُوجَّعٌ» بِفَتْحِ الْجِيمِ، اسْمٌ مَفْعُولٍ.
(٢) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «أَنْ اجْلِسُوا» يَحْتَمِلُ كَوْنُ «أَنْ» تَفْسِيرِيَّةً، وَكَوْنُهَا مُصَدَّرِيَّةً بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَزْرِ، وَ«اجْلِسُوا» بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «فَارْفَعُوا» قَالَ الْعَيْنِيُّ: الْفَاءُ فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ: «فَاسْجُدُوا» لِلتَّعْقِيبِ، فَإِنْ قُلْتُ: الْفَاءُ الَّتِي لِلتَّعْقِيبِ هِيَ الْفَاءُ الْعَاطِفَةُ، وَالْفَاءُ الَّتِي هُنَا لِلرَّبْطِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ جَوَابًا لِلشَّرْطِ، فَعَلَى هَذَا لَا يَقْتَضِي تَأْخُرَ أَعْمَالِ الْمَأْمُومِ عَنِ الْإِمَامِ؛ قُلْتُ: وَظِيفَةُ الشَّرْطِ التَّقَدُّمُ عَلَى الْجِزَاءِ، مَعَ أَنَّ رِوَايَةَ أَبِي دَاوُدَ تُصَرِّحُ بِانْتِفَاءِ التَّقَدُّمِ وَالْمُقَارَنَةِ، وَلَا اعْتِبَارَ لِقَوْلِي مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْجِزَاءَ يَكُونُ مَعَ الشَّرْطِ. انْتَهَى مُلْخَصًا.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَرُجِّحَ إِثْبَاتُ الْوَائِ بِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى زَائِدًا؛ لِكَوْنِهَا عَاطِفَةً عَلَى مُحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: رَبَّنَا اسْتَجِبْ، أَوْ رَبَّنَا أَطْعِمْنَاكَ وَلَكَ الْحَمْدُ، فَتَشْتَمِلُ عَلَى الدُّعَاءِ وَالثَّنَاءِ مَعًا، وَرُجِّحَ قَوْمٌ حَذْفُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ، فَتَصِيرُ عَاطِفَةً عَلَى كَلَامٍ غَيْرِ تَامٍ، وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: ثَبِتَتْ الرِّوَايَةُ بِإِثْبَاتِ الْوَائِ وَحَذْفِهَا، وَالْوُجْهَانِ جَائِزَانِ بِلَا تَرْجِيحٍ. انْتَهَى. وَسَيَأْتِي مُزِيدٌ لَذَلِكَ.

(٥) أَيْ الْإِمَامُ كَمَا فِي الْعَمْدَةِ.

(٦) زَيْدٌ فِي (م): «لَهُ».

قِيَامًا، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: قَوْلُهُ: «إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا» هُوَ فِي مَرَضِهِ الْقَدِيمِ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ جَالِسًا، وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا، لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْقُعُودِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فَالْآخِرُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَيْسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هُوَ ابْنُ أَنَسٍ الْأَصْبَحِيُّ الإمام (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا فَضَرَعَ) بَضْمُ الصَّادِ الْمُثَمَّلَةِ وَكسر الرَّاءِ، أَي: سَقَطَ (عَنْهُ) أَي: عَنِ الْفَرَسِ (فَجُحِشَ) بِجِيمٍ مضمومةٍ ثُمَّ حَاءٍ مُثَمَّلَةٍ مَكسُورَةٍ، أَي: خُدِشَ (شِقُّهُ الْأَيْمَنُ) بِأَنَّ قُشِرَ جِلْدُهُ (فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ) الْمَكْتُوبَاتِ، وَقِيلَ: مِنَ النَّوَافِلِ (وَهُوَ) بِإِلْيَاقِ الْإِسْلَامِ (قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا) أَي: بَعْدَ أَنْ كَانُوا قِيَامًا، وَأَوْمَأَ لَهُمْ بِإِلْيَاقِ الْإِسْلَامِ بِالْقُعُودِ (فَلَمَّا انْصَرَفَ) بِإِلْيَاقِ الْإِسْلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ (قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ) أَي: لِيُقْتَدَى (بِهِ) فِي الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ، وَلِذَا يَصَلِّي الْفَرَضَ خَلْفَ النَّفْلِ، وَالنَّفْلَ خَلْفَ الْفَرَضِ، حَتَّى الظُّهْرَ خَلْفَ الصُّبْحِ، وَالْمَغْرِبَ وَالصُّبْحَ خَلْفَ الظُّهْرِ فِي الْأَظْهَرِ، نَعَمْ إِنْ اخْتَلَفَ فِعْلُ الصَّلَاتَيْنِ كَمَكْتُوبَةٍ وَكُسُوفٍ أَوْ جَنَازَةٍ فَلَا عَلَى الصَّحِيحِ؛ لَتَعَذُّرِ الْمُتَابِعَةِ، هَذَا/ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: يَتَابِعُهُ فِي الْأَفْعَالِ وَالنِّيَّاتِ مُطْلَقًا (فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا) وَسَقَطَ هَذَا فِي رِوَايَةِ «عَط»^(١) (فَإِذَا) بِالْفَاءِ، وَلَأَبْيَ الْوَقْتِ وَالْأَصِيلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرَ: «وَإِذَا» (رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا) وَسَقَطَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَإِذَا صَلَّى...» إِلَى آخِرِهِ لِأَبْيِ ذَرٍّ وَالْوَقْتِ وَالْأَصِيلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرَ. (وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا) أَي: فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ^(٢)، لَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ جُلُوسَ التَّشَهُّدِ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مُرَادًا لَقَالَ: وَإِذَا جَلَسَ فَاجْلِسُوا لِيُنَاسِبَ^(٣) قَوْلُهُ: «فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا» (فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ تَأْكِيدٌ لَضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِ: «صَلُّوا» وَلَأَبْيِ ذَرٍّ وَالْوَقْتِ: «أَجْمَعِينَ» بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، أَي: جُلُوسًا مُجْتَمِعِينَ، قَالَ

٥٠/٢

(١) «عَط»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م)، وَفِي (ب) وَ(س): «عَطَاءٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي (د): «الصَّلَوَاتِ».

(٣) فِي (م): «لِنَاسِبٍ».

البدر الدماميني: أو تأكيد لـ «جلوساً»، وكلاهما لا يقول به البصريون لأن ألفاظ التوكيد معارف^(١)، أو على التأكيد لضمير مقدّر منصوب، أي: أعنيكم أجمعين.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي: البخاري: (قَالَ الْحَمِيدِيُّ) بضمّ الحاء، عبد الله بن الزبير المكي: (قَوْلُهُ: إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا هُوَ فِي مَرَضِهِ الْقَدِيمِ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: في مرض موته، حال كونه (جَالِسًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا) بالنصب على الحال^(٢)، ولأبي ذر: «(قِيَامًا)»^(٣) (لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْقُعُودِ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ^(٤) فَالْآخِرِ^(٥) مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ) وللأصيلي: «(من فعل رسول الله)» (مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ) أي: ممّا كان قبله مرفوع الحكم.

وفي رواية ابن عساكر سقط لفظ «قال أبو عبد الله» وزاد^(٦) في رواية: «قال الحميدي»^(٧): هذا منسوخ لأن النبي ﷺ صَلَّى فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْقُعُودِ... إلى آخره^(٨).

٥٢ - بَابٌ: مَتَى يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ

قَالَ أَنَسٌ: فَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا.

هذا (بَابٌ مَتَى يَسْجُدُ مَنْ) أي: الذي (خَلْفَ الْإِمَامِ) إذا اعتدل أو جلس بين السجدين؟

(قَالَ أَنَسٌ) رضي الله عنه، ولأبي ذر والوقت: «وقال أنس» وزاد أبو الوقت وأبو ذر وابن عساكر: «عن النبي ﷺ» (فَإِذَا) بالفاء، وللمستملي^(٩): «وإذا» (سَجَدَ فَاسْجُدُوا) وهذا التعليق قال

(١) في هامش (ج): أي: فلا يكون حالاً ولا تأكيداً للنكرة.

(٢) في هامش (ج): مِنْ الْمُبْتَدَأِ - وهو «النَّاسُ» - أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِيمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْخَبَرُ؛ إِذَا الْمَعْنَى: وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ خَلْفَهُ.

(٣) في هامش (ج): بِالرَّفْعِ خَبَرٌ «إِنْ».

(٤) في هامش (ج): بِكسْرِ الْهَاءِ الْمَعْجَمَةِ فِيهِمَا.

(٥) في هامش (ج): لَعَلَّ الْفَاءَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ عَلَى سَبِيلِ التَّرْقِي أَوْ التَّذَلُّلِ بِاعْتِبَارَيْنِ؛ إِذْ يُؤْخَذُ بِالْمَتَأَخَّرِ مِنْ أَعْمَالِهِ ﷺ، فَالْمَعْطُوفُ بِالْفَاءِ نَاسِخٌ حَكَمَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ.

(٦) «وزاد»: ليس في (م).

(٧) في هامش (ج): قوله: «وزاد في رواية: قال الحميدي» أي: بدل ما ذكر: «هذا منسوخ...» إلى آخره.

(٨) قوله: «لم يأمرهم بالقعود... إلى آخره» سقط من (د).

(٩) «وللمستملي»: ليس في (ص) و(م).

الحافظ ابن حجر: هو طرف من حديثه الماضي في الباب^(١) قبله [ح: ٦٨٩] لكن في بعض طرقه دون بعض، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - في «باب إيجاب التكبير» [ح: ٧٣٣] من رواية الليث عن الزهري بلفظه. انتهى. وقد اعترضه العيني فقال: ليست هذه اللفظة في الحديث الماضي، وإنما هي في «باب إيجاب التكبير»، وهذا عجيب^(٢) منه، كيف اعترضه بعد قوله: لكن في بعض طرقه دون بعض؟ فليتأمل.

٦٩٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ - وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لَمْ يَحْنُ أَحَدٌ مِمَّنَا ظَهَرَهُ حَتَّى يَقْعُ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ نَقَعَ سُجُودًا بَعْدَهُ. حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: نَحْوُهُ بِهَذَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي^(٣): ابن مسرهد (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القَطَّان (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّبْعِيُّ؛ بفتح العين فيهما، وفتح السَّين وكسر المُوَحَّدَة في الثالث (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) بفتح المُنْثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وكسر الزَّاي، الخَطْمِيُّ؛ بفتح الخاء المُعْجَمَة وسكون الطَّاء^(٤) (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد، ولِلْأَصِيلِيِّ: «حَدَّثَنَا» (الْبَرَاءُ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: «الْبَرَاءُ»^(٥) بن عازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (- وَهُوَ) أي: عبد الله بن يزيد الخَطْمِيُّ (غَيْرُ كَذُوبٍ -) في قوله: «حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ» فالضَّمير لا يعود عليه لأنَّ الصَّحَابَة عدولٌ لا يحتاجون إلى تعديل، وهذا قول يحيى بن معين، وهو مبنيٌّ على قوله: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ غَيْرَ صَحَابِيٍّ، أو الضَّمير عائِدٌ على الْبَرَاءِ، ومثل هذا لا يوجب تَهْمَةً في الرَّأْيِ، إِنَّمَا يوجب حَقِيقَةَ الصَّدْقِ لَهُ، وقد قال أبو هريرة: سمعت الصَّادِقَ المصدوق ﷺ، وهذا قول الخطَّابي، واعترض بعضهم التَّنْظِيرَ المذكور، فقال له^(٦):

(١) زيد في (ب) و(س): «الذي».

(٢) في (م): «عجب».

(٣) في (م): «هو».

(٤) في هامش (ج): أي: المهملة، نسبة إلى خَطْمَة؛ بطن من الأوس.

(٥) في هامش (ج): «الْبَرَاءُ» بتخفيف المُوَحَّدَة والْبَرَاءُ وبالممد.

(٦) «له»: مثبت من (ب) و(س).

كأنه لم يلم بشيء من علم البيان للفرق الواضح بين قولنا: فلان صدوق، وفلان غير كذوب لأن في الأول إثبات الصفة للموصوف، وفي الثاني نفي ضدها عنه، قال: والسُّرُّ فيه: أن نفي الضد كأنه وقع جواباً لمن أثبتته بخلاف إثبات الصفة. انتهى. وفرق في «فتح الباري» بينهما، بأنه يقع في الإثبات بالمطابقة، وفي النفي بالالتزام، واستشكل صاحب «المصباح» إيراد هذه الصيغة في مقام التزكية لعدم دلالة اللفظ على انتفاء الكذب مطلقاً، فإن «كذباً» للمبالغة والكثرة، فلا يلزم من نفيها نفي أصل الكذب، والثاني هو المطلوب، لكن قد يقال: يحتمل بمعونة القرائن ومناسبة المقام أن المراد نفي مُطلق الكذب لا نفي الكثير منه (قال) أي: البراء: (كَانَ/ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) بكسر الميم^(١) (لَمْ يَخُنْ) ٥١/٢ بفتح الياء وكسر الثون وضمها؛ يقال: حنيت العود وحنوته، أي: لم يقوس^(٢) (أَحَدٌ مِنَّا ظَهَرَهُ حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ ﷺ) حال كونه (ساجداً) وفي عين «يقع» الرفع والتصب، ولإسرائيل عن أبي إسحاق [ج: ٨١١]: «حَتَّى يَضَعَ^(٣) جَبْهَتَهُ/ عَلَى الْأَرْضِ» (ثُمَّ نَقَعَ) بنون المتكلم مع^(٤) ١٣٢٠/١٥ غيره، والعين رفع فقط، حال كوننا (سجوداً بعده) جمع ساجد، أي: بحيث يتأخر ابتداء فعلهم عن ابتداء فعله عَلَيْهِ السَّلَامُ، ويتقدم ابتداء فعلهم على فراغه عَلَيْهِ السَّلَامُ من السجود؛ إذ إنه

(١) في هامش (ج): قوله: «بكسر الميم» قال الكرماني: وسكونها، وتبعه البرماوي، وهو إشارة إلى القاعدة المقررة في «فعل» إذا كانت عينه مكسورة غير حلقية فإنه يجوز فيها وجهان: الكسر - وهو الأصل - والسكون، قال الجاربردي: «فعل» إن كان ثانيه حرف حلق - كـ «فخذ» - يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة، ومع كسره تستقل كسرة الخاء إليه، و«فخذ» بكسرتين، وكذلك الفعل - كـ «شهد» - يجوز فيه هذه الأوجه، هذا إن كان ثانيه حرف حلق، وإن لم يكن كذلك - نحو: «كيف» - يجوز فيه الوجهان: إسكان عينه مع فتح الفاء وكسره. انتهى. وقال الرضي: «فعل» إذا كان حلق في العين - فعلاً كـ «شهد» أو اسماً كـ «فخذ» - يطرُد فيه ثلاث تفرعات أطراداً لا ينكر، واثنان من بقية الفروع يشاركه فيه ما ليس عينه حلقياً؛ أولاهما: «فعل» - بفتح الفاء وسكون العين - نحو: «شهد» في الفعل، و«فخذ» في الاسم، وفي غير الحلقية: «علم» في الفعل، و«كبد» في الاسم، والثانية: «فعل» - بكسر الفاء وسكون العين - نحو: «شهد» و«فخذ» في الحلقية، و«كبد» و«كيف» في غيره، ولم يسمع في غير الحلقية من الفعل نحو: «علم» في «علم» في المبني للفاعل، بلى؛ ذكر قُطْرُبٌ نحو: «ضرب زيد» بكسر الضاد وسكون الزاء في المبني للمفعول. انتهى ملخصاً.

(٢) في هامش (ج): قوله: «لم يقوس» قال في «المصباح»: «قوس الشيخ» بالتشديد: انحنى.

(٣) في غير (د): «يقع»، وهو تحريف.

(٤) في (م): «معه».

لا يجوز^(١) التَّقْدُم على الإمام ولا التَّخْلُف عنه، ولا دلالة فيه على أَنَّ المأموم لا يشرع في الرُّكن حتَّى يتمَّه الإمام خلافاً لابن الجوزي.

ورواة هذا الحديث سَنَّةٌ، وفيه: صحابي^(٢) عن صحابيِّ ابن صحابيِّ، كلاهما من الأنصار^(٣) و^(٤)سكنا الكوفة، وفيه: التَّحْدِيثُ جمعاً وإفراداً، والعنونة، والقول، وأخرجه المؤلف، وكذا مسلمٌ، وأبو داود، والترمذي، والنسائي^(٥).

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَيْنٍ، وفي رواية: «قال، أي: المؤلف: وحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ» (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) السَّبْعِيِّ (نَحْوُهُ) أي: الحديث (بِهَذَا)^(٦) وقد سقط قوله: «حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ» إلى «بهذا» عند الأصيلي وابن عساكر، وثبت جميع ذلك ما عدا «بهذا» عند أبي ذَرٍّ، وكذا في الفرع وعزا الحافظ ابن حجر ثبوت الكلِّ لرواية المُستَمَلِّي وكريمة، والإسقاط للباقيين.

٥٣ - بَابُ إِنْ مَن رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ

(بَابُ إِنْ مَن رَفَعَ رَأْسَهُ) من السُّجُود، أو منه ومن^(٧) الرُّكُوع (قَبْلَ الْإِمَامِ).

٦٩١ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَّا يَخْشَى أَحَدُكُمْ -أَوْ: أَلَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ- إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ؟».

(١) في هامش (ج): قوله: «إِذْ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ...» إلى آخره، بكسر همزة «إِنَّ» وهذا أحدُ المواضع العشرة التي يتعيَّن فيها كسرُ «إِنَّ» وهي أن تقع تالية لـ «حيث» أو لـ «إِذْ» نحو: جلست حيث إنَّ زيداً جالس، وجئتكَ إذْ إنَّ زيداً أمير؛ لأنَّ «حيث» و«إِذْ» لا يُضافان إلَّا إلى الجُمْل، وفتح «إِنَّ» يُوْدِّي إلى إضافتها إلى المفرد؛ كما في «الأوضح» و«شرحه».

(٢) زيد في (ص): «ابن صحابي».

(٣) في هامش (ج): ثُمَّ مِنَ الْأَوْسِ؛ كما في «الفتح».

(٤) زيادة من (ص) و(م).

(٥) «والنسائي»: ليس في (م). وهو ثابت في العمدة.

(٦) في هامش (ج): أي: بهذا الإسناد.

(٧) «من»: ليس في (د).

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ^(١) بَنُ مِنْهَالٍ السَّلْمِيُّ الْأَنْمَاطِيُّ^(٢) الْبَصْرِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابْنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ) الْجَمْعِيُّ^(٣) الْمَدَنِيُّ الْبَصْرِيُّ السَّكَنُ^(٤) (سَمِعْتُ) وَلَاحِي دَرُّ: «قَالَ: سَمِعْتُ» (أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: أَمَّا يَخْشَى أَحَدُكُمْ - أَوْ أَلَا^(٥) يَخْشَى أَحَدُكُمْ -) بِالشُّكِّ^(٦) مِنَ الرَّاوي، و«أَمَّا» و«أَلَا» بهمزة الاستفهام التَّوْبِيخِي^(٧)، وتخفيف الميم واللام قبلها واو ساكنة، حرفا استفتاح^(٨)، ولأبي دَرُّ عن الكُشْمِينِي: «أَوْ لَا» بتحريك^(٩) الواو، وفي أخرى: «وَأَلَا»^(١٠) يَخْشَى أَحَدُكُمْ» (إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) أَي: مِنَ السُّجُودِ، فهو نَصٌّ فِي السُّجُودِ لحديث حفص بن عمر عن شعبة المروئي في «أبي داود»: «الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَالْإِمَامُ سَاجِدٌ» ويلتحق^(١١) به الرُّكُوعُ لكونه في معناه، ونَصٌّ عَلَى السُّجُودِ الْمُنطَوِّقِ بِهِ لِمَزِيدِ مَزِيَّةٍ فِيهِ لِأَنَّ الْمَصْلِيَّ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ فِيهِ مِنْ رَبِّهِ، وَلِأَنَّهُ غَايَةُ الْخُضُوعِ الْمَطْلُوبِ، كَذَا قَرَّرَهُ فِي «الْفَتْحِ»، وَتَعَقُّبُهُ صَاحِبُ «الْعَمْدَةِ» بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ رَوَايَةِ الْبَخَارِيِّ بِرَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ لِأَنَّ الْحَكْمَ فِيهِمَا سَوَاءٌ، وَلَوْ كَانَ الْحَكْمُ مَقْصُورًا عَلَى الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ لَكَانَ لِدَعْوَى التَّخْصِيصِ وَجْهٌ، قَالَ: وَتَخْصِيصُ السَّجْدَةِ بِالذِّكْرِ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ بَابِ: «سَرَّيْلَ تَقِيحُكُمْ الْحَرَ» [النحل: ٨١] وَلَمْ يَعْكَسِ الْأَمْرَ لِأَنَّ السُّجُودَ أَعْظَمُ (قَبْلَ) رَفْعِ (الْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ) الَّتِي جَنَّتْ^(١٢) بِالرَّفْعِ

(١) فِي هَامِش (ج): «حَجَّاج» بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَشُدُّ الْجِيمِ الْأُولَى، وَ«الْمِنْهَالُ» بِكَسْرِ الْمِيمِ وَبِسُكُونِ الثُّونِ وَبِالْأَلَامِ «كِرْمَانِي».

(٢) فِي هَامِش (ج): «الْأَنْمَاطِيُّ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، إِلَى الْأَنْمَاطِ؛ ضَرْبٌ مِنَ الْبُسْطِ «لَب».

(٣) فِي (س): «الْجَمْعِيُّ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) فِي (د): «السَّكَنُ».

(٥) فِي هَامِش (ج): الَّذِي فِي الْمَتُونِ الْمَعْتَمَدَةِ: «أَوْ مَا» بِدَلِّ قَوْلِ الشَّارِحِ: «أَوْ لَا» «تَحْرِير».

(٦) فِي (ب) وَ(س): «فَالشُّكُّ».

(٧) فِي (د): «بِهِمْزَةِ التَّوْبِيخِ». وَفِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «وَأَلَا وَأَمَّا بِهِمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ التَّوْبِيخِي...» إِلَى آخِرِهِ، قَوْلُهُ: «حَرْفِ اسْتِفْتَاكِ» هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ حَرْفَانِ مَرْكَبَانِ، وَالَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «أَلَا» الَّتِي لِلْاسْتِفْتَاكِ أَنَّهَا بَسِيطَةٌ، وَتَعَقُّبُهُ أَبُو حَيَّانَ، وَنَقَلَ الْمُرَادِيُّ عَنِ الْمَالِقِيِّ أَنَّ «أَمَّا» الَّتِي لِلْاسْتِفْتَاكِ بَسِيطَةٌ؛ كـ «أَمَّا» الَّتِي لِلْعَرْضِ.

(٨) زَيْدٌ فِي (د): «وَالشُّكُّ مِنَ الرَّاوي»، وَهُوَ تَكَرَّرٌ.

(٩) فِي نَسْخَةٍ فِي هَامِش (د): «بِفَتْحِ»، وَفِيهَا كَالْمُثْبِتِ.

(١٠) فِي (م): «أَوْ أَلَا».

(١١) فِي (م): «يَلْحَقُ».

(١٢) فِي هَامِش (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «الَّتِي جَنَّتْ» الْأُولَى: الَّذِي جَنَى لِأَنَّ الرَّأْسَ مُذَكَّرٌ. انْتَهَى «عَجْمِي».

(رَأْسُ حِمَارٍ) ^(١) حقيقةً بأن يُمَسَّخَ، إذ لا مانع من وقوع المسخ في هذه الأئمة؛ كما يشهد له حديث أبي مالك الأشعري في «المعازف» ^(٢) الآتي - إن شاء الله تعالى - في «الأشربة» [ج: ٥٥٩٠] لأن فيه ذكر الخسف، وفي آخره: «وَيَمَسَّخُ» ^(٣) آخرين قرده وخنازير إلى يوم القيامة، أو تحوّل هيئته الحسيّة أو المعنويّة كالبلادة الموصوف بها الحمار، فاستعير ذلك للجاهل، ورُدَّ بأن الوعيد/ بأمرٍ مستقبل، وهذه الصّفة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله ^(٤) ذلك (أَوْ يَجْعَلُ اللهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ) بالشك من الراوي، والنّصب عطفًا على الفعل السّابق، ولـ «مسلم»: «أن يجعل الله وجهه وجه حمارٍ»، ولابن حبان: «أن يحوّل الله رأسه رأس كلبٍ»، والظاهر أنّ الاختلاف حصل من تعدّد الواقعة، أو هو من تصرّف الرواة، ثمّ إنّ ظاهر الحديث يقتضي تحريم الفعل المذكور للتّوعد ^(٥) عليه بالمسخ، وبه جزم التّووي في «المجموع»، لكن تجزئ الصّلاة، وقال ابن مسعود لرجل سبق إمامه: لا وحدك صليت، ولا بإمامك اقتديت.

ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بصريّ وواسطيّ ومدنيّ، وفيه: التّحديث والعننة والسّماع والقول، وأخرجه الأئمة الستّة.

٥٤ - بابُ إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى

وَكَانَتْ عَائِشَةُ يَوْمُهَا عَبْدُهَا ذَكْوَانٌ مِنَ الْمُصْحَفِ.
وَوَلَدَ الْبَغِي وَالْأَغْرَابِيُّ، وَالْغُلَامُ الَّذِي لَمْ يَخْتَلِمَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَوْمُهُمْ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ»، وَلَا يُنْمَعُ الْعَبْدُ مِنَ الْجَمَاعَةِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ.

(بابٌ) حكم (إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى) أي: المُعتَق ^(٦)، ولابن عساكر: «والموالي» بالجمع.

(١) في هامش (ج): قال الكيرماني والبرماوي ما حاصله: إنّ تخصيص «الحمار» وأمثال هذه الحكم ممّا استأثر الله به، لا يعلمها إلّا هو، لكن يحتمل أنّ الحمار مشهور بالبلادة، والفاعل كذلك... إلى آخره.

(٢) في هامش (ج): قوله: «في «المعازف» بعين مهملة وزاي وفاء، الملاهي، واحدها: «عَزَفٌ» كـ «فَلَسٍ» على غير قياس، قال الأزهرّي: وهو نقل عن العرب، قال: فإذا قيل: «المعزف» بكسر الميم؛ فهو نوعٌ من الطّنابير يتّخذُه أهل اليمن، قال: وغير اللّيث يجعل العودَ معزَفًا.

(٣) في (د): «وفي آخره مسخ».

(٤) في (م): «فعل».

(٥) في (م): «التّوعد».

(٦) في هامش (ج): قوله: «المعتوق» كذا في نسخ، وفي أخرى: «العتيق» وفي أخرى: «المعتق» - أي: بفتح الفوقيّة - =

(وَكَانَتْ عَائِشَةُ) رضي الله عنها، وفي رواية: «(وكان عائشة)»^(١) ممّا/ وصله الشافعي وعبد الرزاق ٥٢/٢ (يَوْمَهَا عَبْدُهَا ذَكْوَانٌ مِنَ الْمُضَحَّفِ) وهو يومئذٍ غلامٌ لم يُعْتَقْ، وهذا مذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد^(٢)؛ لأنّه لم يقترن به ما يبطل الصلّة، وقال أبو حنيفة: يفسدها لأنّه عملٌ كثيرٌ، نعم الحرُّ أولى من العبد (وَوَلَدَ الْبَغِيّ) بالجرِّ عطفًا على «المولى» وفتح الموحّدة وكسر المُعْجَمَة وتشديد المُثَنَّاة، أي: الزّانية؛ لأنّه ليس عليه من وزرها شيءٌ (وَالْأَعْرَابِيُّ)^(٣) الَّذِي يسكن البادية، وإلى صحّة إمامته ذهب الجمهور خلافاً لمالك؛ لغلبة الجهل على سكّان البادية (وَالْغُلَامِ) المميّز (الَّذِي لَمْ يَخْتَلِمِ) بالجرِّ فيه على العطف كسابقه، وهذا مذهب الشافعي، وقال الحنفية: لا تصحّ إمامته للرّجال في فرضٍ ولا نفلٍ، وتصحّ لمثله، وقال المالكية: لا تصحّ في فرضٍ، وبغيره تصحّ، وإن لم تجز، وقال المزدائي^(٤) من الحنابلة: وتصحّ إمامة صبيٍّ لبالغٍ وغيره، في نفلٍ وفي فرضٍ بمثله فقط (لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) في حديث مسلمٍ وأصحاب السنن: (يَوْمَهُمْ أَقْرَبُ لَهُمْ)^(٥) لِكِتَابِ اللَّهِ قال المؤلف: (وَلَا يُمْنَعُ)^(٦) الْعَبْدُ مِنَ الْجَمَاعَةِ ولا بن عساكر: «(عن الجماعة)» أي: من حضورها (بِغَيْرِ عِلَّةٍ) وللاصليّ: «(لغير علة)» أي: ضرورةً لسيّده لأنّ حقَّ الله تعالى مقدّمٌ على حقّه.

٦٩٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ الْعُصْبَةَ - مَوْضِعٌ بِقُبَاءَ - قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَوْمُهُمْ سَالِمٌ - مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ - وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرَآنًا.

= وكلا هاتين النسختين صوابٌ، والأولى غيرُ صوابٍ، قال في «المصباح»: عَتَقَ الْعَبْدُ - من «باب ضَرَبَ» - فهو عاتقٌ، ويتعلّى بالهمزة فيقال: أَعْتَقْتُهُ فهو مُعْتَقٌ؛ على قياس الباب، قال: ولا يجوز «عبدٌ مُعْتَقٌ» لأنّ مجيء «مفعول» من «أفعلته» شاذٌّ مسموعٌ لا يُقَاسُ عليه، و«هو عَتِيقٌ» «فعليلٌ» بمعنى «مفعول». انتهى باختصار.

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «(وكان عائشة)» أي بدون تاء التانيث، قال الأنصاري: وهي شاذّة. انتهى «عجمي».

(٢) «ومحمدٌ»: ليس في (ص).

(٣) في هامش (ج): «الأعرابي» نسبه إلى الجمع؛ لأنّه صار علماً، فهو كالمفرد.

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «المزدائي» يفتح الميم وسكون الرّاء وفتح الدّال المُهْمَلَة وكسر الواو؛ نسبةً إلى

«مزدى» على وزن «فعلى» مقصوراً؛ قريةً قرب نابلس، يُنسب إليها أبو الحسن عليّ بن سليمان، إمام الفقهاء

الحنابلة، وصاحب «الإنصاف» و«التنقيح» وغيره. انتهى «عجمي».

(٥) في هامش (ج): أي: أكثرهم قرآناً.

(٦) في هامش (ج): قوله: «(وَلَا يُمْنَعُ)» لعلّ هذا اختيارُ البخاريّ، وإلا فالمقرّر عند الشافعية خلافه.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّى) الحزامي المدني (قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) بكسر العين الْمُهملة (عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ) العُمري؛ بضم العين فيهما (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنه، ولأبوي ذرٍّ والوقت والأصيلي: «عن عبد الله بن عمر» (قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ) من مكة (الْعُصْبَةَ) بفتح العين وإسكان الصاد المهملتين بعدها مُوحَّدة، أو بضم العين، منصوبٌ على الظرفية لـ «قديم»، هو (-مَوْضِعٌ) ولأبوي الوقت^(١) والأصيلي^(٢) وابن عساكر: «موضعاً» بالنصب بدلٌ أو بيانٌ (بِقُبَاءِ)^(٣) - قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ - ولأبوي ذرٍّ والوقت: «النَّبِيَّ» (مِنْ أَشْهُدِمْ) المدينة^(٤) (كَانَ يُؤْمُهُمْ سَالِمٌ) بالرفع اسم «كان» (-مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ-) هشام بن عُثْبَةَ/^(٥) بن ربيعة قبل أن يَعْتِقَ^(٦)، وإِنَّمَا قِيلَ له: مولى أبي حذيفة؛ لأنه لازمُه بعد أن أُعْتِقَ^(٧) فِتْنَاهُ^(٨)، فَلَمَّا نُهَوِا عَنْ ذَلِكَ قِيلَ له: مولاه (وَكَانَ) سَالِمٌ (أَكْثَرَهُمْ) أي: المهاجرين الأولين (قُرْآنًا) بالنصب على التَّمْيِيزِ، وهذا سبب تقديمهم له مع كونهم أشرف منه.

ووجه مطابقة هذا الحديث للترجمة^(٩) كون إمامة سالم بهم قبل عتقه كما مرَّ.

ورواته كلُّهم مدنيون، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنونة والقول، وأخرجه أبو داود في «الصَّلاة».

(١) في (د): «ولأبوي ذرٍّ والوقت»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٢) «والأصيلي»: ليس في (م).

(٣) في هامش (ج): «قُبَاء» مذكَّرٌ مصروفٌ ممدودٌ على المشهور.

(٤) في (ص): «للمدينة».

(٥) في هامش (ج): «عُثْبَةَ» بضم العين المهملة وسكون المثناة الفوقية.

(٦) في هامش (ج): «باب ضَرَبَ».

(٧) في هامش (ج): قوله: «بعد أن أُعْتِقَ» بضم الهمزة مبنياً للمفعول، قال في «المصباح»: «عَتَقَ العبد» من «باب ضَرَبَ» ويتعدى بالهمزة فيقال: «أَعْتَقْتُهُ» ولا يتعدى بنفسه فلا يقال: «عَتَقْتُهُ» ولهذا قال في «البارع»: لا يقال: عَتَقَ العبد، وهو ثلاثيٌ مبنئٌ للمفعول، ولا «أَعْتَقَ» بالالف مبنئاً للفاعل، بل الثلاثي لازم، والرُّباعي متعدُّ انتهى ملخصاً من «المصباح».

(٨) في هامش (ج): قوله: «فِتْنَاهُ» أي: اتَّخَذَهُ ابْنًا، وقوله: «فَلَمَّا نُهَوِا عَنْ ذَلِكَ» أي: في آية سورة الأحزاب؛ وهي: «وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ» أَدْعَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ» [الأحزاب: ٤-٥].

(٩) في (م): «الترجمة».

٦٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمِلَ حَبَشِيٌّ، كَانَ رَأْسُهُ زَبِيَّةً».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولا بن عساكر: «(حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد الْمُعْجَمَةِ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القَطَّان قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحَجَّاج (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبوي ذَرٍّ والوقت: «(حَدَّثَنَا) (أَبُو التَّيَّاحِ) بفتح الْمُثَنَاءِ^(١) والفوقية والتَّحْتِيَّةِ آخره مُهْمَلَةٌ، يزيد بن حُمَيْدٍ الضُّبَعِيُّ (عَنْ أَنَسٍ) وللأصليِّ زيادة: «(ابن مالكٍ)» (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا) فيما فيه طاعة الله (وَإِنْ اسْتَعْمِلَ) بضمَّ الْمُثَنَاءِ مبنياً للمفعول، أي: وإن جُعِلَ عاملاً عليكم عبدٌ (حَبَشِيٌّ، كَانَ رَأْسُهُ زَبِيَّةً) في شدة السَّوَادِ، أو لقصر الشعر وتفلُّفه^(٢)، فإن قلت: ما وجه المطابقة بين الحديث والترجمة؟ أجيب بأنه إذا أمر بطاعته أمر بالصلاة خلفه.

ورواته ما بين بصريٍّ وواسطيٍّ، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنونة والقول، وأخرجه المؤلف أيضاً في «الصَّلَاة» [ج: ٦٩٦] و«الأحكام» [ج: ٧١٤٢]، وابن ماجه في «الجهاد».

٥٥ - بَابُ: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ وَأَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ

هذا (بَابُ) بالتَّنْوِين (إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ) الصَّلَاةَ، بل قصرها (وَأَتَمَّ^(٣)) مَنْ خَلْفَهُ) من المقتدين به لا يضرُّهم ذلك^(٤)، وهذا مذهب الشَّافِعِيَّةِ - كالمالكيَّةِ - وبه قال أحمد، وعند الحنفيَّةِ: إنَّ صلاة الإمام متضمَّنةٌ صلاة المقتدين صحَّةً وفساداً، ولا بن عساكر: «(أَتَمَّ مَنْ خَلْفَهُ) بغير واو.

٦٩٤ - حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى الْأَشْبِيبِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَإِنْ أَخْطَوْا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ».

(١) في (ص) و(م): «بِالْمُثَنَاءِ».

(٢) في هامش (ج): قوله: «وتفلُّفه» بفاء بين ولا مين؛ كما في «الفتح» قال في «القاموس»: «شَعَرَ مُفْلَفَلٌ» شديد الجُعُودَةِ.

(٣) في هامش (ج): قوله: «أَتَمَّ» جواب «إذا» وعلى الرواية الأولى جوابها محذوف قدره الشَّارِحُ بقوله: «لا يضرُّ».

(٤) في هامش (ج): قوله: «لا يضرُّهم» جواب «إذا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ) البغدادي، المعروف بالأعرج، المُتَوَقِّ بِبَغْدَادِ يَوْمَ
الْاِثْنَيْنِ لثَلَاثٍ بَقِيْنَ مِنْ صَفَرٍ^(١) سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِثْنَيْنِ، قَبْلَ الْمُؤَلَّفِ بِسَنَةِ (قَالَ: حَدَّثَنَا
الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى) بَفَتْحِ الْحَاءِ (الْأَشْيَبُ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ آخِرُهُ مُوَحَّدَةٌ
بَيْنَهُمَا مُثْنَاةٌ تَحْتِيَّةٌ مَفْتُوحَةٌ، الْكُوفِيُّ، سَكَنَ بَغْدَادَ وَأَصْلُهُ مِنْ خِرَاسَانَ، قَاضِي حَمَصٍ^(٢)
وَالْمُوصِلِ وَطَبْرِسْتَانَ (قَالَ: حَدَّثَنَا) بِالْجَمْعِ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «حَدَّثَنِي» (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ دِينَارٍ) مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْمَدْنِيِّ (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ/) مَوْلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بَفَتْحِ الْمُثْنَاةِ التَّحْتِيَّةِ وَتَخْفِيفِ الْمُثْمَلَةِ، مَوْلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: يُصَلُّونَ) أَي: الْأُئِمَّةُ (لَكُمْ) أَي: لِأَجْلِكُمْ (فَإِنْ أَصَابُوا) فِي
الْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ وَالسُّنَنِ (فَلَكُمْ) ثَوَابُ صَلَاتِكُمْ وَلَهُمْ ثَوَابُ صَلَاتِهِمْ كَمَا لِأَحْمَدَ^(٣)، أَوِ الْمَرَادُ:
إِنْ أَصَابُوا الْوَقْتَ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَرْوِيِّ فِي «النَّسَائِيِّ» وَغَيْرِهِ بِسَنَدٍ حَسَنِ، وَفِيهِ: «لَعَلَّكُمْ
تَدْرِكُونَ»^(٤) أَقْوَامًا يُصَلُّونَ الصَّلَاةَ لَغَيْرِ وَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتُمُوهُمْ فَصَلُّوا فِي بَيْوتِكُمْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي
تَعْرِفُونَ، ثُمَّ صَلُّوا مَعَهُمْ وَاجْعَلُوها^(٥) سُبْحَةً»^(٦) أَوِ الْمَرَادُ: مَا هُوَ أَعْمٌ مِنْ تَرْكِ إِصَابَةِ الْوَقْتِ،
فَلِأَحْمَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «فَإِنْ صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْقَتِهَا، وَأَتَمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَهِيَ لَكُمْ وَلَهُمْ»
(وَإِنْ أَخْطَؤُوا) ارْتَكَبُوا الْخَطِيئَةَ فِي صَلَاتِهِمْ كَكُونِهِمْ^(٧) مُخْذَلِينَ^(٨) (فَلَكُمْ) ثَوَابُهَا (وَعَلَيْهِمْ)^(٩)

(١) فِي هَامِشِ (ج): هُوَ مَنْصَرَفٌ، وَفِي «الشُّمَارِيخِ» لِلشُّيُوطِيِّ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ: أَنَّهُ خَرَقَ الْإِجْمَاعَ فَمَنْعَ صَرْفِهِ
لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ بِمَعْنَى «السَّاعَةِ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «حَمَصٌ» لَا يَنْصَرَفُ وَإِنْ كَانَ اسْمًا ثَلَاثِيًّا سَاكِنَ الْوَسْطَ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ. انْتَهَى
«تَرْتِيبٌ»، وَمِثْلُهُ مَصْرُ كَمَا فِي «إِعْرَابِ» السَّمِينِ. انْتَهَى «عَجْمِي». وَزَادَ فِي هَامِشِ (ج): وَ«الْمَوْصِلُ» بَفَتْحِ الْمِيمِ
وَسُكُونِ الْوَاوِ وَكَسْرِ الصَّادِ، مَدِينَةُ بِالْجَزِيرَةِ، وَ«طَبْرِسْتَانَ» بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، صَقَعَ مَعْرُوفٌ بِبِلَادِ الْعَجَمِ.

(٣) فِي (ب) وَ(س): «عِنْدَ أَحْمَدَ».

(٤) فِي (ص): «تَدْرُونَ»، وَلَعَلَّ الْمَثْبُتَ هُوَ الصَّوَابُ.

(٥) فِي (ص): «صَلُّوها»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «النَّسَائِيِّ».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): «السُّبْحَةُ» بِالضَّمِّ: التَّطَوُّعُ فِي الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ، تَقُولُ: قَضَيْتَ سُبْحَتِي، وَسُبْحَةُ الضُّحَى، وَكَنْتُ
أَسْبَحُ، وَ«اجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً» أَي: نَافِلَةً «تَقْرِيبًا».

(٧) فِي (د): «لِكُونِهِمْ».

(٨) فِي هَامِشِ (ج): عِبَارَةُ الْأَنْصَارِيِّ: كَانَ صَلُّوا مُخْذَلِينَ، فَالْخَطَأُ هُنَا مُقَابِلُ الْإِصَابَةِ، لَا مُقَابِلُ التَّحْمُلِ فَإِنَّهُ مَرْفُوعٌ.

(٩) فِي هَامِشِ (ج): «عَلَى» تُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ، وَاللَّامُ فِي الْخَيْرِ.

عقابها، فخطأ الإمام في بعض غير مؤثر في صحة صلاة المأموم إذا أصاب، فلو ظهر بعد الصلاة أن الإمام جنب، أو محدث، أو في بدنه أو ثوبه نجاسة خفية فلا تجب إعادة الصلاة على المؤتم به، بخلاف النجاسة الظاهرة، لكن قطع صاحب «التتمة»^(١) و«التّهذيب» وغيرهما بأن النجاسة كالحديث، ولم يفرّقوا بين الخفية وغيرها، وظاهر قوله: «أخطؤا» يدل على ما هو أعم مما ذكر كالخطأ في الأركان، وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه، والأصح لا، ومذهب الحنفية أن صلاة الإمام متضمنة صلاة المأموم صحة وفساداً - كما مر - لحديث الحاكم - وقال: صحيح - عن سهل بن سعد: «الإمام ضامن»^(٢) يعني: صلاتهم ضمن صلاته صحة وفساداً. ورواة هذا الحديث الستة ما بين بغداديّ وكوفي ومدنيّ، وفيه: التّحديث والعنونة والقول، وتفرّد بإخراجه البخاريّ.

٥٦ - بَابُ إِمَامَةِ الْمُفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ، وَقَالَ الْحَسَنُ: صَلَّ وَعَلَيْهِ بِذَعْتِهِ.

(بَابُ) حَكَمَ (إِمَامَةِ الْمُفْتُونِ) الَّذِي فُتِنَ بِذَهَابِ مَالِهِ وَعَقْلِهِ، فَضَلَّ عَنِ الْحَقِّ (و) حَكَمَ إِمَامَةِ (الْمُبْتَدِعِ) بِذَعَةِ قَبِيحَةٍ^(٣) تُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ^(٤).

(١) في هامش (ج): «تَبَيَّنَتْ كُلُّ شَيْءٍ» بالفتح: تمام غايته «مصباح».

(٢) في هامش (ج): قوله: «الإمام ضامن» قال في «النهاية»: أراد بالضمان ههنا الحفظ والرعاية، لا ضمان الغرامة؛ لأنه يحفظ على القوم صلاتهم، وقيل: لأن صلاة المقتدين به في عهده، وصحتها مقرونة بصحة صلاته، فهو كالمتكفل لهم صحة صلاتهم. انتهى. وقال ابن رسلان: «الإمام ضامن» أي: حافظ يراعي أمور المأمومين من عدد الركعات، ويحمل عنهم القيام والقراءة إذا أدركوه في الركوع، ويستحب له أن يدعو لهم في الصلاة بلفظ الجمع، فعلى هذا الإمام ضامن؛ أي: حافظ لصلاتهم، وليس هو من باب الضمان يعني: الغرامة، ولا يلزمه إثم بالإمامة إذا فعل ما يقدر عليه، بل يحصل له ثواب من صلى معه؛ كما تقدّم.

(٣) في هامش (ج): «البدعة» شرعاً: محدث لم يكن في عهده منّا شيء، فإن كانت على غير القانون الشرعي فهي ضلالة، وإلا فلا، ومن ثمّ قسم العز بن عبد السلام وغيره البدع إلى واجبة؛ كتعلم علم النحو وغيره من علوم العربية؛ لفهم القرآن والسنة، ولحفظ غريبهما، وتدوين الفروع وأصول الفقه والدين والحديث والكلام في الجرح والتعديل، والرد على ذوي العقائد الفاسدة، ومحرمّة؛ كمذاهب الجبريّة والقدريّة والمجسّمة والجهويّة، ومندوبة؛ كإحداث الربط والمدارس، والكلام في دقائق التصوف، وجمع المحافل لإفادة العلوم مع الإخلاص، ومكروهة؛ كترخلة المساجد من غير وقفها - وإلا حرمت - وتكبير الإمامة، ومباحة؛ كالمصافحة عقب صلاة الصبح والعصر، ولبس الطيالة.

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «والجماعة» كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: «والإجماع» وهي الصواب. انتهى.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصريُّ ممَّا وصله سعيدُ بنُ منصورٍ: (صَلَّ) خلفُ المُبتدِعِ (وعَلَيْهِ بِذَعْتِهِ).

٦٩٥ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ خِيَارٍ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه، وَهُوَ مَخْضُورٌ، فَقَالَ: إِنَّكَ إِمَامٌ عَامَّةٌ، وَنَزَلَ بِكَ مَا تَرَى، وَيُصَلِّي لَنَا إِمَامٌ فِتْنَةٌ، وَنَتَحَرَّجُ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَحْسَنَ مَعَهُمْ، وَإِذَا أَسَاؤُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ.

وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا تَرَى أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْمُخَيَّبِ إِلَّا مِنْ صَرُورَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي: المؤلف، وللأصيلي: «قال^(١) محمد بن إسماعيل» وسقط لابن عساكر وأبي الوقت (وَقَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابي، مذاكرة أو هو ممَّا تحمَّله إجازة أو مناولة أو عرضاً، أو إنَّما يعبرُ المؤلف بذلك للموقوفِ دونَ المرفوعِ: (حَدَّثَنَا) عبدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو (الْأَوْزَاعِيُّ) قال: (حَدَّثَنَا) ابنُ شهابٍ (الزُّهْرِيُّ)، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (بِضَمِّ الْحَاءِ وَفَتْحِ الْمِيمِ، ابْنُ عَوْفٍ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْمُوحَّدةِ (بْنِ عَدِيٍّ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكسْرِ الدَّالِ الْمُهِمَلَتَيْنِ وَتَشْدِيدِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ (بْنِ خِيَارٍ) بِكسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَبِالرَّاءِ، وَلَأَبِي الْوَقْتِ وَالْهَرَوِيُّ وَابْنُ عَسَاكِرِ «الْخِيَارِ» الْمَدَنِيُّ التَّابِعِيُّ أَدْرَكَ الزَّمَنَ النَّبَوِيَّ، لَكِنَّهُ لَمْ تَثْبِتْ لَهُ رُؤْيَا، وَتُوُفِّيَ زَمَنَ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ (أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه وَهُوَ مَخْضُورٌ) أَي: مَحْبُوسٌ فِي الدَّارِ، وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ (فَقَالَ) لَهُ: (إِنَّكَ إِمَامٌ عَامَّةٌ) بِالْإِضَافَةِ، أَي: إِمَامٌ جَمَاعَةٍ (وَنَزَلَ بِكَ مَا تَرَى) بِالْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «مَا تَرَى» بِالنُّونِ، أَي: مِنَ الْحَصَارِ وَخُرُوجِ الْخَوَارِجِ عَلَيْكَ (وَيُصَلِّي لَنَا) أَي: يُؤْمِنَا (إِمَامٌ فِتْنَةٌ)^(٢) أَي: رَئِيسُهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُدَيْسِ الْبَلَوِيِّ^(٣)، أَحَدُ رُؤُوسِ الْمَصْرِيِّينَ الَّذِينَ حَصَرُوا عُثْمَانَ، أَوْ هُوَ كُنَانُهُ بْنُ بَشَرٍ، أَحَدُ رُؤُوسِهِم

(١) في (د) و(س): «وقال»، والمثبتُ موافقٌ لما في الميونيَّة.

(٢) في هامش (ج): قال الأنصاري: والحال أنه يؤمنا إماماً فتنه؛ أي: في الجملة، وإلا فقد صلى بهم عليٌّ وأبو أُمَامَةَ ابن سهل وأبو أيوب الأنصاري بإذن عثمان وهو محصور.

(٣) في هامش (ج): قال في «الإصابة»: «عبد الرحمن بن عُدَيْسٍ» بمهملتين مصغراً، أبو محمد البلوي، قال ابن سعد: صَحِبَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه، وَسَمِعَ مِنْهُ، وَشَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ، وَكَانَ مَقَامُ سَارٍ إِلَى عُثْمَانَ، وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ: بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَشَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ، ثُمَّ كَانَ رَئِيسَ الْخَيْلِ الَّتِي سَارَتْ مِنْ مِصْرَ إِلَى عُثْمَانَ فِي الْفِتْنَةِ. انْتَهَى. وَفِي «التَّرْتِيبِ» عَنْ ابْنِ السَّمْعَانِيِّ: «الْبَلَوِيُّ» بِفَتْحِ الْمُوحَّدةِ وَاللَّامِ وَفِي آخِرِهَا الْوَاوُ، نِسْبَةٌ إِلَى بَلِيٍّ؛ وَهِيَ قَبِيلَةٌ مِنْ =

أيضاً، قال في «فتح الباري»^(١): وهو المراد هنا (وَنَتَخَرَّجُ) أي: نتأثم بمتابعته، أي: نخاف الوقوع في الإثم (فَقَالَ) عثمان/: (الصَّلَاةُ) مبتدأ خبره: (أَحْسَنُ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحْسَنَ النَّاسُ فَأَخْسِنُ مَعَهُمْ) فلا يضرَّك كونه مفتوناً بفسقٍ بجارحةٍ أو اعتقادٍ، بل إذا أحسن فوافقه على إحسانه، واترك ما افتتن به، وهذا مذهب الشافعية، خلافاً للمالكية حيث قالوا بعدم صحة الصلاة خلف الفاسق بالجارحة، وقال ابنُ بَرِيْزَةَ^(٢) منهم: المشهور إعادة من صلى خلف صاحبٍ كبيرة، وأما الفاسق بالاعتقاد - كالحُرُورِيِّ^(٣) والقُدْرِيِّ - فيعيد من صلى خلفه في الوقتِ على المشهور، واستثنى الشافعية ممَّا سبق منكري العلم بالجزئيات وبالمعدوم، ومن^(٤) يصرِّح بالتَّجْسِيم، فلا يجوز الاقتداء بهم كسائر الكفار، وتصحُّ خلف مبتدعٍ يقول بخلق القرآن، أو بغيره من البدع^(٥) التي / ٥٤/٢ لا يُكْفَرُ بها صاحبُها^(٦) (وَإِذَا أَسَاؤُوا فَاجْتَنِبْ إِسَاءَتَهُمْ) من قولٍ أو فعلٍ أو اعتقادٍ.

ورواة هذا^(٧) الحديث خمسة، وفيه: ثلاثة من التابعين، والتَّحْدِيث والعنونة والقول.

(وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ)^(٨) بضمِّ الزَّاي وفتح المُوَحَّدَة، محمَّد بن الوليد الشَّامي الحمصي (قَالَ

= قُضَاعَة يُنْسَبُ إِلَيْهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ خُلَفَاءِ الْأَنْصَارِ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ وَغَيْرِهِمْ.

(١) في (د): «في الفتح».

(٢) في هامش (ج): قوله: «ابنُ بَرِيْزَةَ» بموحَّدة وبزايين معجمتين بينهما تحتية ساكنة آخره هاء تأنيث، قال في «القاموس»: «ابنُ بَرِيْزَةَ» - ك- «سَفِينَة» - مالكي مغربي له تصانيف. انتهى. قال في «التبصير»: كان من المثة السابعة، وشرَّح «الأحكام» لعبد الحق، واسمه عبد العزيز بن إبراهيم بن بَرِيْزَةَ.

(٣) في هامش (ج): و«الحُرُورِيُّ» بفتح الحاء وضمِّ الرَّاء الأولى المهملات، نسبة إلى حروراء؛ بالفتح والمد وبالقصر، موضع بالكوفة اجتمع فيه الخوارج الذين خلفوا علي بن أبي طالب، و«القُدْرِيُّ» نسبة إلى أصحاب القدر، وهم الذين ينسبون للعبدِ قُدْرَة يوجد بها أفعال نفسه؛ من الكفر والمعصية بحسب إرادته، ويُخْرِجُونَ أفعاله عن قُدْرَة الله تعالى وإرادته. انتهى «فتح الإله».

(٤) في (ص): «مَعْن».

(٥) في هامش (ج): قال في «المصباح»: «البِدْعَة» الحالة المُحدَثَة، اسم من الابتداع؛ ك«الرَّفْعَة» من الارتفاع، ثم غلب استعمالها فيما هو نقص في الدين أو زيادة، لكن قد يكون بعضها غير مكروه فيسمى بدعة مباحة، وهو ما شهد لجَنَسِهِ أصل في الشرع، أو اقتضته مصلحة تندفع بها مفسدة؛ كاحتجاب الخليفة عن أخلاط الناس.

(٦) «صاحبها»: ليس في (ص) و(م).

(٧) «هذا»: ليس في (ص) و(م).

(٨) في هامش (ج): نسبة إلى زُبَيْد - مصغراً - قبيلة من مدحج.

الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابٍ: (لَا نَرَى أَنْ يُصَلَّى) بِضَمِّ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحِ اللَّامِ (خَلَفَ الْمُخَنَّثِ) بِفَتْحِ النُّونِ مِنْ يُؤْتَى فِي دَبْرِهٖ، وَبَكْسَرِهَا: مِنْ فِيهِ تَشْرُوتُ وَتَكْسُرُ خَلْقَةً كَالنِّسَاءِ، أَي: مَنْ يَتَشَبَّهُ بِهِنَّ عَمْدًا لِأَنَّ الْإِمَامَةَ لِأَهْلِ الْفَضْلِ، وَالْمَخَنَّثُ مَفْتَنٌ لَتَشَبُّهُهُ بِالنِّسَاءِ، كإِمَامِ الْفِتْنَةِ وَالْمُبْتَدِعِ، فَإِنْ كَلَّا مَفْتُونٌ فِي طَائِفَتِهِ، فَكُرِّهَتْ إِمَامَتُهُ (إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا) كَانَ يَكُونُ صَاحِبَ شَوْكَةٍ أَوْ مِنْ جِهَتِهِ، فَلَا تُعْطَلُ الْجَمَاعَةُ بِسَبَبِهِ.

٦٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ: «اسْمَعْ وَأَطِعْ وَلَوْ لِحَبَشِي كَانَ رَأْسُهُ زَبِيَّةً».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بِالْجَمْعِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «حَدَّثَنِي» (مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ) ^(١) الْبَلْخِيُّ، مُسْتَمْلِي وَكَيْعٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ابْنُ امْرَأَةٍ شُعْبَةَ ^(٢) (عَنْ شُعْبَةَ) بْنِ الْحَجَّاجِ (عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ) يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ (أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) يَقُولُ: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ) ^(٣): «اسْمَعْ وَأَطِعْ، وَلَوْ كَانَتْ الطَّاعَةُ أَوْ الْأَمْرُ (لِحَبَشِي كَانَ رَأْسُهُ زَبِيَّةً) وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْحَبَشِيُّ مُبْتَدِعًا أَوْ مَفْتُونًا.

فإن قلت: ما وجه المطابقة بين الحديث والترجمة؟ أُجِيبَ بِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ لَا تَكُونُ غَالِبًا إِلَّا لِمَنْ هُوَ فِي ^(٣) غَايَةِ ^(٤) الْجَهْلِ كَالْأَعْجَمِيِّ الْحَدِيثِ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ، وَلَا يَخْلُو مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ مِنْ ارْتِكَابِ الْبِدْعَةِ وَاقْتِحَامِ الْفِتْنَةِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا افْتِنَانُهُ بِنَفْسِهِ حِينَ تَقَدَّمَ ^(٥) لِلْإِمَامَةِ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا لِأَنَّ لَهَا أَهْلًا مِنَ الْحَسَبِ وَالتَّنَسُّبِ وَالْعِلْمِ.

٥٧ - بَابٌ: يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ بِحِذَائِهِ سَوَاءٌ إِذَا كَانَ اثْنَيْنِ

هَذَا (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ (يَقُومُ) ^(٦) الْمَأْمُومُ (عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ بِحِذَائِهِ) بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَذَالِ

(١) فِي هَامِشِ (ج): فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ.

(٢) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «ابْنُ امْرَأَةٍ شُعْبَةَ» بِرَفْعِ «ابْنٍ» وَصَفَّ لـ «مُحَمَّدٍ» فَيَنْوُنُ جَعْفَرًا، وَتَكْتُبُ أَلْفَ ابْنِ، فَيَنْدُرُ - وَهُوَ مُحَمَّدٌ - مَنْسُوبٌ لِأَبَوَيْهِ مَعَ كَمُحَمَّدَ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انْتَهَى «عَجْمِي».

(٣) «فِي»: لَيْسَ فِي (د).

(٤) زَيْدٌ فِي (ب) وَ(د): «فِي»، وَفِي (م): «مِنْ».

(٥) فِي (د): «يُقَدِّمُ».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «بَابٌ: يَقُومُ» قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: هَكَذَا فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ: «بَابٌ» بِالتَّنْوِينِ «يَقُومُ...» إِلَى =

مُعْجَمَةٌ مَمْدُودَةٌ، أَي: بِجَنِبِهِ، حَالُ كَوْنِهِ (سَوَاءً) مَسَاوِيًّا؛ بِحَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «يَقُومُ بِحِذَاءِ الْإِمَامِ عَنْ يَمِينِهِ» (إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ) إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ، لَكِنْ يُنْدَبُ تَخْلُفَ الْمَأْمُومِ عَنِ الْإِمَامِ قَلِيلًا، وَتَكَرَّرَ الْمَسَاوَاةُ كَمَا قَالَ فِي «الْمَجْمُوع».

٦٩٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: بَثُّ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةٌ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه الْعِشَاءَ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ، فَجِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ - أَوْ قَالَ: خَطِيطَهُ - ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الْوَاشِحِيُّ، بِمُعْجَمَةٍ ثُمَّ مُهْمَلَةٍ، قَاضِي مَكَّةَ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بَنُ الْحَجَّاجِ (عَنِ الْحَكَمِ) بَنِ عُتَيْبَةَ^(١)؛ بِضَمِّ الْعَيْنِ مُصَغَّرًا (قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ^(٢) ابْنَ جُبَيْرٍ) يَحْدِّثُ^(٣) (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) قَالَ: بَثُّ فِي بَيْتِ خَالَتِي) / أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (مَيْمُونَةٌ) رضي الله عنها

= آخِرُهُ، وَأُورِدَهُ الزَّيْنُ ابْنُ الْمُثَنَّى بِلَفْظِ: «بَابُ مَنْ يَقُومُ» بِالإِضَافَةِ وَزِيَادَةِ «مَنْ» وَشَرَحَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَتَرَدَّدَ فِي كَوْنِهَا مَوْصُولَةً أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةً، ثُمَّ أَطَالَ فِي حُكْمِهِ ذَلِكَ، وَأَنَّ سَبَبَهُ كَوْنُ الْمَسْأَلَةِ مُخْتَلَفًا فِيهَا، وَالْوَاقِعُ أَنَّ «مَنْ» مُحذُوفَةٌ، وَالسِّيَاقُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْمُصَنِّفَ جَازِمٌ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ، لَا مُتَرَدِّدٌ... إِلَى آخِرِهِ.

(١) فِي (د): «عُيَيْنَةٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَفِي هَامِشٍ (ج): أَي: تَصْغِيرُ «عُتَيْبَةَ».

(٢) فِي هَامِشٍ (د): كَانَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَثِ ابْنِ قَبِيٍّ لَمَّا خَرَجَ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، فَلَمَّا قَتَلَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَانْهَزَمَ أَصْحَابُهُ مِنْ دِيرِ الْجَمَاجِمِ هَرَبَ فَلَحِقَ بِمَكَّةَ، وَكَانَ وَالِيهَا يَوْمَئِذٍ خَالِدُ بْنُ الْقَسْرِيِّ، فَأَخَذَهُ وَبَعَثَ بِهِ إِلَى الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ مَعَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ وَاسِطٍ الْبَجَلِيِّ، فَقَالَ لَهُ الْحَجَّاجُ: يَا شَقِيَّ بْنَ كَسِيرٍ أَمَا قَدِمْتَ الْكُوفَةَ وَلَيْسَ مِنْ بَهَا إِلَّا أَعْرَابِيٌّ فَجَعَلْتَكَ إِمَامًا؟ فَقَالَ: بَلَى، قَالَ: أَمَا وَلَيْتَكَ الْقَضَاءَ فَضَجَّ أَهْلُ الْكُوفَةِ، وَقَالُوا: لَا يَصْلُحُ الْقَضَاءُ إِلَّا لِعَرَبِيٍّ فَاسْتَقْضَيْتَ أَبَا بَرْدَةَ ابْنَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ وَأَمَرْتَهُ أَلَّا يَقْطَعَ أَمْرًا دُونَكَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: أَمَا أُعْطَيْتَكَ مِثْلَ أَلْفِ دِرْهَمٍ تَفَرَّقَ بِهَا أَهْلُ الْحَاجَةِ فِي رَأْيِكَ، ثُمَّ لَمْ أَسْأَلْكَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَمَا أَخْرَجَكَ عَلَيَّ؟ قَالَ: بَيْعَةٌ كَانَتْ فِي عُنُقِي لِابْنِ الْأَشْعَثِ، فَغَضِبَ الْحَجَّاجُ، ثُمَّ قَالَ: أَفَمَا كَانَتْ بَيْعَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي عُنُقِكَ مِنْ قَبْلِ؟! وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُكَ، يَا حَرَسِيَّ اضْرِبْ عُنُقَهُ، فَضْرَبَ عُنُقَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ، وَقِيلَ: أَرْبَعٌ وَتِسْعِينَ لِلْهَجْرَةِ بِوَاسِطٍ، وَدُفِنَ بِظَاهَرِهَا، وَقَبْرُهُ يُزَارُ بِهَا، وَلَهُ مِنَ الْعُمُرِ تِسْعٌ وَأَرْبَعُونَ سَنَةً، وَكَانَ يَوْمَ أُخِذَ يَقُولُ: وَشَى بِهِ وَاشٍ فِي بِلَدِ اللَّهِ الْحَرَامِ أَكَلُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ يَعْنِي: خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ، ثُمَّ مَاتَ الْحَجَّاجُ بَعْدَهُ فِي رَمَضَانَ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَقِيلَ: بَلْ مَاتَ بَعْدَهُ بِسَنَةِ أَشْهَرٍ، وَلَمْ يَسْلُطْهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ بَعْدِهِ عَلَى قَتْلِ أَحَدٍ. «ابْنُ خُلَّكَانَ».

(٣) «يُحَدِّثُ»: مُثَبِّتٌ مِنْ (م).

(فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ) فِي الْمَسْجِدِ (ثُمَّ جَاءَ) إِلَى بَيْتِ مَيْمُونَةَ (فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ) عَقِبَ^(١) دَخُولِهِ (ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ) مِنْ نَوْمِهِ فَتَوَضَّأَ، فَأَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ (فَجَثَّتْ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خُمُسَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ)^(٢) بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ (- أَوْ قَالَ) الرَّأْيِ: (خَطِيطُهُ-) بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ بِمَعْنَى السَّابِقِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ بِإِلَهِائِهِ ﷺ (ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ) أَيِ: الصُّبْحِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ لِأَنَّ عَيْنَهُ تَنَامَانُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، فَهُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ مِنْ اللَّهِ ﷺ^(٣).

وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ الذَّكَرَ يَقِفُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، بِالْغَا كَانَ الْمَأْمُومُ^(٤) أَوْ صَبِيًّا، فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ فِي الْقِيَامِ أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ، حَيْثُ أَمَكْنَ التَّقَدُّمَ وَالتَّأَخَّرَ لِسَعَةِ الْمَكَانِ مِنْ^(٥) الْجَانِبَيْنِ، وَتَأَخَّرَهُمَا أَفْضَلُ، رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِيَدِي حَتَّى أَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ جَاءَ جَبَّارُ بْنُ صَخْرٍ^(٦) فَقَامَ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِأَيْدِينَا جَمِيعًا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ».

٥٨ - بَابُ: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، فَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ إِلَى يَمِينِهِ، لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمَا

هَذَا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا قَامَ الرَّجُلُ) الْمَأْمُومُ، وَلَا بِنِ عَسَاكِرِ: «رَجُلٌ» (عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ) وَثَبَتَ لَفْظُهُ «عَنْ» لِلْأَصِيلِيِّ (فَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ إِلَى يَمِينِهِ) وَفِي نَسْخَةٍ: «عَلَى يَمِينِهِ» وَفِي أُخْرَى: «عَنْ يَمِينِهِ» (لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمَا) أَيِ: الْمَأْمُومُ وَالْإِمَامُ، وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ «إِذَا»، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ» أَيِ: صَلَاةَ الرَّجُلِ^(٧)، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: مَنْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِ

(١) فِي (د): «عَقِيبٌ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): «الْغَطِيطُ» صَوْتُ يُسْمَعُ مِنْ تَرُدِّ النَّفْسِ كَهَيْئَةِ صَوْتِ الْمَخْنُوقِ، وَ«الْخَطِيطُ» بِمَعْنَاهُ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): أَيِ: عَنْ الْأُمَّةِ، وَمِثْلُهُ الْأَنْبِيَاءُ «ع م».

(٤) فِي (م): «الْإِمَامُ»، وَلَعَلَّ الْمَثْبُوتَ هُوَ الصَّوَابُ.

(٥) فِي (م): «فِي».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): «جَبَّارُ بْنُ صَخْرٍ» الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ السُّلَمِيُّ، يُكْنَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عُقْبَةَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ فِي أَهْلِ الْعُقْبَةِ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْأَسْوَدِ فِي أَهْلِ بَدْرٍ، وَفِي «الْمَغَازِي» لِابْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّ عُمَرَ لَمَّا أَخْرَجَ يَهُودَ خَيْبَرَ رَكِبَ فِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَخَرَجَ مَعَهُ جَبَّارُ بْنُ صَخْرٍ، وَكَانَ خَارِصَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَحَاسِبَهُمْ، مَاتَ جَبَّارُ بْنُ صَخْرٍ سَنَةَ ثَلَاثِينَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ. انْتَهَى مَلَخَصًا مِنْ «الْإِصَابَةِ».

(٧) فِي هَامِشِ (ج): أَيِ: الْمَأْمُومُ أَوْ أَحَدُ مِنْهُمَا.

الإمام؛ بطلت صلاته لأنه من الله لم يُقرَّ ابن عباس على ذلك.

٦٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نِمْتُ عِنْدَ مَيْمُونَةَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ - وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ - ثُمَّ أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ، فَخَرَجَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. قَالَ عَمْرُو: فَحَدَّثْتُ بِهِ بُكَيْرًا فَقَالَ: حَدَّثَنِي كُرَيْبٌ بِذَلِكَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) أي: ابن صالح كما جزم به أبو نعيم في «المستخرج» (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله (قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو) بفتح العين، ابن الحارث المصري^(١) (عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ) بكسر العين، أخى يحيى بن سعيد الأنصاري (عَنْ مَخْرَمَةَ^(٢)) بَنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ) بضم الكاف (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ / رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نِمْتُ) من النوم، ٥٥/٢ وللكشميهني والأصيلي: «(قَالَ: بَتْ) من البيتوة (عِنْدَ) خالتي (مَيْمُونَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ) بالنصب، أي: في ليلتها (فَتَوَضَّأْتُ) الفاء فصيحة، أي: نام ﷺ (ثُمَّ قَامَ) من نومه فتوضأ، ثُمَّ قَامَ (يُصَلِّي، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ) هذا وجه المطابقة بين الحديث والترجمة (فَصَلَّى ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ - وَكَانَ) ﷺ (إِذَا نَامَ نَفَخَ - ثُمَّ أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ، فَخَرَجَ) من بينه إلى المسجد (فَصَلَّى) بالناس (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) لأنه كان لا ينتقض وضوءه بالنوم مضطجعا لاستيقاظ قلبه. ولا يعارض هذا حديث نومه في الوادي حتى طلعت الشمس لأن رؤية الشمس والفجر بالعين لا بالقلب، كما مر في «باب السمر في العلم» [ج: ١١٧] ويأتي تمامه^(٣) في «التَّهْجُدُ» [ج: ١١٣٨]. (قَالَ عَمْرُو) بفتح العين^(٤)، ابن الحارث بالإسناد المذكور إليه: (فَحَدَّثْتُ بِهِ) أي: بهذا الحديث (بُكَيْرًا)^(٥) هو ابن عبد الله الأشج (فَقَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (كُرَيْبٌ) مولى ابن عباس / رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (بِذَلِكَ).

(١) في هامش (ج): «المصري» بالميم.

(٢) في هامش (ج): «مَخْرَمَةَ» بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة.

(٣) في (ص): «بتمامه».

(٤) «بفتح العين»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): «بُكَيْرٌ» بضم الموحدة مُصَغَّرًا.

وهذا الحديث من الشُّبَاعِيَّات، واستفاد عمرو بن الحارث برواية بُكَيْرِ العلَوِّ برجل، وفيه: ثلاثة من التابعين مدنيون على نسقٍ واحدٍ، والتَّحْدِيثُ والعنونة، وتقدَّم التَّنْبِيه على من أخرجه في «باب القراءة بعد الحدث»^(١) [ج: ١٨٣] من «كتاب الطَّهارة».

٥٩ - باب: إِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ أَنْ يَوْمَ، ثُمَّ جَاءَ قَوْمٌ فَأَمَّهُمْ

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين (إِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ أَنْ يَوْمَ) أي: الإمامة، وسقط لابن عساكر «أن يَوْمَ» (ثُمَّ جَاءَ) وللأصيلي: «فجاء» (قَوْمٌ فَأَمَّهُمْ) صحَّتْ لأنه لا يُشْتَرَطُ للإمام نيَّةُ الإمامة^(٢) في صحَّة الاقتداء به، نعم تُسْتَحَبُّ له لينال فضيلة الجماعة، وقال القاضي حسين - فيمن صَلَّى منفردًا فاقتدى به جمعٌ، ولم يعلم بهم - : ينال فضيلة الجماعة لأنهم نالوها بسببه، وفرَّق أحمد بين النَّافِلَةِ والفريضة، فشرط النيَّة في الفريضة دون النَّافِلَةِ، وقال الإمام أبو حنيفة: إذا نوى الإمامة جاز أن يصلي خلفه الرِّجال وإن لم ينوهم، ولا يجوز للنِّساء أن يصلين خلفه إلا أن ينويهنَّ^(٣) لاحتمال فساد صلاته بمحاذاتهنَّ إيَّاه^(٤).

٦٩٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ أَصَلِّي مَعَهُ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِي، فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مُسَرِّهَدٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن مِقْسَمٍ^(٥) الأَسَدِيُّ البَصْرِيُّ عُرِفَ بابن عُلْيَةَ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَّانِي (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) عَنْ أَبِيهِ سعيد بن جبيرة الأَسَدِيِّ، مولا هم الكوفي، المقتول بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) (قَالَ: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي) زاد أبو ذرٍّ والأصيلي وابن عساكر: «ميمونة» (فَقَامَ

(١) في (ص) و(م): «الحديث»، وهو تحريف.

(٢) في (ب) بزيادة: «الإمام».

(٣) في غير (ص) و(م): «ينوي بهنَّ».

(٤) «إيَّاه»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): «ابن مِقْسَمٍ» بكسر الميم وسكون القاف وفتح السَّين المهملة، و«عُلْيَةَ» بضم العين المهملة وفتح اللَّام وتشديد المثلثة التَّحْنِيَّة «برماوي».

(٦) في هامش (ج): «جُبَيْرٍ» بضم الجيم وفتح الموحدة وسكون التَّحْنِيَّة.

النَّبِيِّ ﷺ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ) أَي: فَنهَضْتُ^(١) (أُصَلِّي مَعَهُ) حَالٌ مُقَدَّرَةٌ (فَقُمْتُ) فِي الصَّلَاةِ (عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِي فَأَقَامَنِي) وَلَا بِنِ عَسَاكِر: «وَأَقَامَنِي» (عَنْ يَمِينِهِ).

ورواة هذا الحديث الستة بصريون، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنعنة والقول، وأخرجه النَّسَائِيُّ فِي «الصَّلَاةِ».

٦٠ - بَابُ: إِذَا طَوَّلَ الْإِمَامُ، وَكَانَ لِلرَّجُلِ حَاجَةٌ، فَخَرَجَ فَصَلَّى

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا طَوَّلَ الْإِمَامُ) صَلَاتَهُ (وَكَانَ لِلرَّجُلِ) الْمَأْمُومِ (حَاجَةٌ، فَخَرَجَ) مِنْ الصَّلَاةِ بِالْكَلِّيَّةِ، كَمَا فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ حَيْثُ قَالَ: «فَانْحَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ» (فَصَلَّى) وَحْدَهُ صَحَّتْ صَلَاتُهُ^(٢)، وَلَا بِنِ عَسَاكِرِ وَالْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِي: «وَصَلَّى» بِالْوَاوِ.

٧٠٠ - ٧٠١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، كَانَ يَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَوْمُ قَوْمَهُ.

قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَوْمُ قَوْمَهُ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ، فَقَرَأَ بِالْبَقَرَةِ، فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَكَانَ مُعَاذًا تَنَاولَ مِنْهُ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «فَتَانٌ، فَتَانٌ، فَتَانٌ» ثَلَاثَ مِرَارٍ، أَوْ قَالَ: «فَاتِنَا، فَاتِنَا، فَاتِنَا»، وَأَمَرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ الْمُفَصَّلِ، قَالَ عَمْرُو: لَا أَحْفَظُهُمَا.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: «مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ» (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بِنِ الْحَجَّاجِ (عَنْ عَمْرِو) بِفَتْحِ الْعَيْنِ، ابْنِ دِينَارٍ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه (أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ) رضي الله عنه: (كَانَ يَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) عِشَاءَ الْآخِرَةِ^(٣)؛ كَمَا زَادَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رَوَايَةِ مَنْصُورٍ

(١) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «أَي: فَنهَضْتُ» أَشَارَ إِلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْكِرْمَانِيُّ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ الْآتِي: «فَقُمْتُ» لَيْسَ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى مِثْلِهِ لِأَنَّ الْقِيَامَ الْأَوَّلَ بِمَعْنَى النَّهْوضِ، وَالثَّانِي بِمَعْنَى الْقُوفِ، أَوِ الْأَوَّلُ بِمَعْنَى إِرَادَةِ الْقِيَامِ. انْتَهَى «عَجْمِي».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «صَحَّتْ صَلَاتُهُ» جَوَابُ «إِذَا».

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «عِشَاءَ الْآخِرَةِ» مَعَ تَأْنِيثِ «الْآخِرَةِ» بِالْمَدِّ عَلَى «فَاعِلٍ» خِلَافَ «الْأُولَى» وَالْإِضَافَةِ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ؛ كـ «صَلَاةِ الْأُولَى» وَ«مَسْجِدِ الْجَامِعِ» وَ«دِينُ الْقِيَمَةِ» [البَيِّنَةُ: هـ] أَي: السَّاعَةُ الْأُولَى، وَالْيَوْمُ - أَوِ الْوَقْتُ - الْجَامِعُ، وَالْمَلَّةُ الْقِيَمَةُ، وَهَلْ هَذِهِ الْإِضَافَةُ مُحْضَةٌ أَوْ لَا؟ أَوْ وَاسِطَةٌ؟ أَقْوَالٌ، اخْتَارَ أَبُو =

عن عمرو، فلعلها التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين (ثم يَزْجِعُ فَيُؤْمُ قَوْمَهُ) وللمؤلف في «الأدب» [ح: ٦١٠٦]: «فَيَصْلِي^(١) بِهِم الصَّلَاةَ» أي^(٢): المذكورة، وللشافعي: «فَيَصْلِيهَا بِقَوْمِهِ فِي بَنِي سَلَمَةَ^(٣)» وفي الحديث حَجَّةٌ لِلشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ أَنَّهُ تَصَحُّ صَلَاةُ الْمُفْتَرَضِ خَلْفَ الْمُتَنَفِّلِ كما تصحُّ صَلَاةُ الْمُتَنَفِّلِ خَلْفَ الْمُفْتَرَضِ لَأَنَّ مَعَاذًا كَانَ قَدْ سَقَطَ فَرَضُهُ بِصَلَاتِهِ مَعَ^(٤) النَّبِيِّ ﷺ، فكانت صَلَاتُهُ بِقَوْمِهِ نَافِلَةً وَهُمْ مُفْتَرَضُونَ، وقد وقع التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ فِي رَوَايَةِ الشَّافِعِيِّ وَابْنِ بَيْهَقٍ: «هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ وَلَهُمْ مَكْتُوبَةٌ الْعِشَاءُ»^(٥) قَالَ الْإِمَامُ^(٦) فِي «الْأَمِّ»: وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ/ صَحِيحَةٌ، ٣٢٣/١د ب وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَا: لَا تَصْحُحُ/ ٥٦/٢

و(قال) أي: المؤلف، ولغير أبوي ذرّ والوقت إسقاط: «قال»: (وَحَدَّثَنِي) بواو العطف والإفراد، وسقطت واو «وَحَدَّثَنِي» لِأَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيِّ (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بِالْمُوَحَّدَةِ وَالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ (قَالَ: حَدَّثَنَا عُذْرٌ) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ عَمْرِو) هُوَ ابْنُ دِينَارٍ (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيَّ (قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَصْلِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) وَسَقَطَ «ابْنُ جَبَلٍ» لِابْنِ عَسَاكِرٍ (ثُمَّ يَزْجِعُ) مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ (فَيُؤْمُ قَوْمَهُ) بَنِي سَلَمَةَ بِتِلْكَ الصَّلَاةِ (فَصَلَّى) بِهِم (الْعِشَاءَ) وَلِأَبِي عَوَانَةَ: «الْمَغْرِبَ» وَحُمِلَ عَلَى تَعَدُّدِ الْوَاقِعَةِ (فَقَرَأَ بِالبَقَرَةِ) بِالْمُوَحَّدَةِ، وَفِي نَسْخَةٍ: «فَقَرَأَ الْبَقَرَةَ» أَي: ابْتَدَأَ بِقِرَاءَتِهَا، وَلِ«مُسْلِمٍ»: «فَافْتَتَحَ سُورَةَ^(٧) الْبَقَرَةَ»

= حَيَّانُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَعْدَ «رُبِّ» وَلَا «أَلْ» وَلَا يُنْعَتُ بِنَكْرَةٍ، وَلَا وَرَدَ نَكْرَةٌ، فَلَا يُحْفَظُ «صَلَاةٌ أُولَى» وَ«مَسْجِدٌ جَامِعٌ» وَاخْتَارَ الْفَارَسِيُّ وَغَيْرُهُ الثَّانِي؛ لِشَبْهِهِ بِ«حَسَنِ الْوَجْهِ» وَأَمْثَالِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي «صَلَاةِ الْأُولَى» وَنَحْوِهِ: «الصَّلَاةُ الْأُولَى» عَلَى النَّعْتِ، ثُمَّ أُزِيلَ عَنْ حُدِّهِ -أَي: طَرِيقَتِهِ- كَمَا أَنَّ أَصْلَ «حَسَنِ الْوَجْهِ» «حَسَنَ وَجْهِهِ» فَأُزِيلَ عَنِ الرَّفْعِ، وَاخْتَارَ ابْنُ مَالِكٍ الثَّالِثَ، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: وَلَمْ يَسْبِقْهُ أَحَدٌ إِلَى ذِكْرِ هَذَا الْقِسْمِ الثَّالِثِ. انْتَهَى مُلَخَّصًا مِنْ «الْهَمْعِ».

(١) فِي (م): «الْآخِرَةُ كَمَا زَادَ مُسْلِمٌ فِي»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِلْفَتْحِ (١٩٣/٢).

(٢) قَوْلُهُ: «أَي» مُثَبَّتَةٌ مِنْ (د).

(٣) فِي هَامِشِ (ج): بِكُسْرِ اللَّامِ.

(٤) زَيْدٌ فِي (س): «الْعِشَاءُ».

(٥) «الْعِشَاءُ»: لَيْسَ فِي (س).

(٦) «الْإِمَامُ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

(٧) فِي (م): «بِسُورَةِ».

(فَانصَرَفَ الرَّجُلُ) هو حَزْمٌ؛ بالحاءِ الْمُهِمَلَةِ^(١) وَالزَّايِ الْمُعْجَمَةِ السَّائِكَةِ، ابْنُ أَبِي بَنِي كَعْبٍ^(٢) كما رواه أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حَبَّانَ، أَوْ حَرَامٌ - بِالْمُهِمَلَةِ وَالرَّاءِ^(٣) - ابْنُ مِلْحَانَ؛ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَبِالْمُهِمَلَةِ، خَالَ أَنَسٍ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ، أَوْ هُوَ سَلَمٌ^(٤) - بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ اللَّامِ - ابْنُ الْحَارِثِ. حَكَاهُ الْخَطِيبُ، أَوْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ، أَيِ: وَاحِدٌ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُعْرَفُ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ كَالْتَّنْكَرَةِ فِي مُؤَدَاهُ^(٥)، وَلِلنِّسَائِيِّ: «فَانصَرَفَ الرَّجُلُ فَصَلَّى فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ» وَهُوَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَطَعَ الصَّلَاةَ أَوْ الْقُدُوءَ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ»: لَهُ أَنْ يَقْطَعَ الْقُدُوءَ، وَيَتِمَّ صَلَاتُهُ مِنْفَرَدًا وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا، قَالَ: وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: أَنْ^(٦) يَجُوزَ لِعَذْرِ وَلِغَيْرِ عَذْرِ، وَالثَّانِي: لَا يَجُوزُ مَطْلَقًا، وَالثَّلَاثُ: يَجُوزُ لِعَذْرِ وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِ، وَتَطْوِيلُ الْقِرَاءَةِ عَذْرٌ عَلَى الْأَصَحِّ. انْتَهَى. وَفِي «مُسْلِمٍ» - كَمَا مَرَّ - : «فَانحَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى وَحْدَهُ»، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي

(١) فِي (د): «حَزْمٌ؛ بِالْمُهِمَلَةِ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «ابْنُ أَبِي بَنِي كَعْبٍ» كَذَا فِي نُسْخِ الْقِسْطَلَانِيِّ، وَصَوَابُهُ - كَمَا فِي «الْفَتْحِ» - حَزْمُ بْنُ أَبِي كَعْبٍ، وَقَالَ فِي «الإِصَابَةِ»: حَزْمُ بْنُ أَبِي كَعْبٍ الْأَنْصَارِيُّ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَالرَّاءِ» أَيِ: الْمُهْمَلَةِ، «حَرَامٌ» ضِدُّ «الْحَلَالِ» قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «أَوْ سَلَمٌ» بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ اللَّامِ، هَكَذَا أَحَدُ الْأَقْوَالِ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْحَافِظُ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، لَكِنَّهُ قَالَ فِي «الْفَتْحِ» بَعْدَمَا حَكَى عَنْ أَحْمَدَ وَابْنِ زُبَيْرٍ أَنَّ اسْمَهُ «سُلَيْمٌ» قَالَ: لَكِنْ وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ حَزْمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَنَّ اسْمَهُ «سَلَمٌ» بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ اللَّامِ، وَكَأَنَّهُ تَصْحِيفٌ. انْتَهَى. وَذَكَرَ أَقْوَالَ أُخَرَ فِي تَسْمِيَّتِهِ، وَحَاصِلُهُ مَا ذَكَرَهُ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ فِي «الْمُبْهَمَاتِ» فَقَالَ: هُوَ حَرَامُ بْنُ مِلْحَانَ خَالَ أَنَسٍ، وَفِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: حَزْمُ بْنُ أَبِي كَعْبٍ عَمُّ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي كَعْبٍ، وَقِيلَ: اسْمُهُ سُلَيْمٌ؛ بَضَمِّ السِّينِ، وَقِيلَ: حَازِمٌ، وَقِيلَ: حَزْمُ بْنُ كَعْبِ بْنِ أَبِي الْقَيْنِ، وَقِيلَ: حَرَامٌ؛ بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَقِيلَ: سُلَيْمٌ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «التَّجْرِيدِ»: سُلَيْمُ الْأَنْصَارِيُّ السُّلَمِيُّ بَدْرِيٌّ، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَقِيلَ: يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَهُوَ سُلَيْمُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَطَوَلَ صَلَاةَ مُعَاذٍ وَفَارَقَهُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا أَبُو عُمَرَ. انْتَهَى. وَقَالَ فِي «الإِصَابَةِ»: سُلَيْمُ الْأَنْصَارِيُّ مِنْ رَهْطِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، يُقَالُ: اسْمُ أَبِيهِ الْحَارِثُ، رَوَى أَحْمَدُ وَالتَّطْبِرَانِيُّ وَالبَغَوِيُّ وَالتَّطَحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ الزَّرْقِيِّ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي سَلَمَةَ - يُقَالُ لَهُ: سُلَيْمٌ - أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَظَلُّ فِي أَعْمَالِنَا، فَيَأْتِي مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ فَيُطِيلُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مُعَاذُ! لَا تَكُونَنَّ فِتْنَانَا» ثُمَّ قَالَ: «يَا سُلَيْمُ! مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟...» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: أَنَّ سُلَيْمًا خَرَجَ إِلَى أُحُدٍ فَاسْتَشْهَدَ، وَرَوَى الطَّيَالِسِيُّ بِسَنَدِهِ إِلَيْهِ: أَنَّهُ مَرَّ بِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي تَطْوِيلِهِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(٥) فِي (د): «مُرَادُهُ».

(٦) فِي (د): «أَنَّهُ».

أنه قطع الصلاة من أصلها، ثم استأنفها، فبدل على جواز قطع الصلاة وإبطالها لعذر، وقال الحنفية والمالكية في المشهور عندهم: لا يجوز ذلك لأن فيه إبطال عمل (فكان معاذًا تناول منه) بسوء، فقال - كما لابن حبان والمصنف في «الأدب» [ح: ٦١٠٦] - : «إنه منافق» وقوله: «فكان» بهمزة ونون مشددة، و«تناول» بمثناة فوقية آخره لام قبلها واو، وللأربعة: «فكان معاذًا ينال منه» بإسقاط همزة «كان» وتخفيف النون، و«ينال» بمثناة تحتية وإسقاط الواو، وهذه تدل على كثرة ذلك منه بخلاف تلك (فبلغ) ذلك (النبي بنو الهذيل) وللنسائي: «فقال معاذ: لئن أصبحت لأذكرن ذلك للنبي بنو الهذيل»، فذكر ذلك له، فأرسل إليه فقال: ما الذي حملك على الذي صنعت؟ فقال: يا رسول الله عملت على ناضح^(١) لي بالنهار، فجئت وقد أقيمت الصلاة، فدخلت المسجد فدخلت معه في الصلاة، فقرأ سورة^(٢) كذا وكذا، فانصرفت فصليت في ناحية المسجد» (فقال) *بَيِّنَةُ الْإِسْلَام*: أنت (فتان) أنت (فتان) قال ذلك (ثلاث مرار)^(٣) ولابن عساكر في نسخة: «مرات» و«فتان» بالرفع في الثلاث: خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت منقر عن الجماعة، صاؤ عنها لأن التطويل كان سببًا للخروج من الصلاة وترك الجماعة، وفي «الشعب» للبيهقي بإسناد صحيح عن عمرو: «لا تبغضوا»^(٤) الله إلى عباده؛ يكون أحدكم إمامًا، فيطوّل على القوم^(٥) حتى يبغض إليهم ما هم فيه» ولابن عيينة: «أفتان أنت» بهمزة الاستفهام الإنكاري، والتكرار للتأكيد (أو قال: فاتنا فاتنا فاتنا) بالنصب في الثلاث، خبر «تكون» المقدرة، أي: تكون فاتنا، لكن في غير رواية الأربعة: «فاتن» الأخيرة^(٦) بالرفع؛ بتقدير: أنت، والشك من الراوي، وقال البرماوي كالكرمانبي: «من جابر» (وأمره) *بَيِّنَةُ الْإِسْلَام* أن يقرأ (يسورتين من أوسط المفضل) يؤم بهما قومه (قال عمرو) هو ابن دينار: (لا أخفظهما) أي:

(١) في هامش (ج): قال في «المصباح»: نَضَحْتُ الثَّوْبَ نَضْحًا - من بابي «ضَرَبَ وَنَفَعَ» - وهو البَلُّ بالماء والرَّشُّ، وَنَضَحَ البعيرُ الماءَ: حمّله من نهر أو بئر لسقي الزرع، فهو ناضح، والأنثى: ناضحة؛ بالهاء، سمي ناضحًا لأنه ينضج العطش؛ أي: يبلّ بالماء الذي يحمله، هذا أصله، ثم استعمل «الناضح» في كل بعير وإن لم يحمل الماء.

(٢) في غير (ب) و(س): «سورة»، والمثبت موافق لما في «النسائي».

(٣) في هامش (ج): قوله: «مرار» براءين.

(٤) في هامش (ج): قال في «المصباح»: بَغَضَ الشَّيْءُ - بِالضَّمِّ - بَغَاضَةً، فهو بَغِضٌ، وأَبْغَضْتُهُ ابْغَاضًا، فهو مُبْغِضٌ، والاسم: البُغْضُ، قالوا: ولا يقال: «بَغَضْتُهُ» بغير ألف، وبَغَضَهُ اللهُ لِلنَّاسِ - بِالتَّشْدِيدِ - فَأَبْغَضُوهُ.

(٥) زيد في (د): «الصلاة».

(٦) في (ص) و(م): «الأخير».

السُّورَتَيْنِ الْمَأْمُورَ بِهِمَا، نَعَمْ فِي رَوَايَةِ سَلِيمٍ^(١) بَنِ حَيَّانٍ^(٢) عَنْ عَمْرِو [ج: ٦١٠٦]: «أَقْرَأْ ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾^(٣) وَ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَنَحْوَهُمَا» وَلِلسَّرَاجِ^(٤): «أَمَّا يَكْفِيكَ أَنْ تَقْرَأَ: بِالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ، وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا»، وَفِي «مُسْنَدِ وَهْبٍ»: «أَقْرَأْ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَ﴿الشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ [الشَّمْسُ: ١]»، وَلِأَحْمَدَ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ: «﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾» وَالسُّورَةُ الَّتِي مِثْلُ بَهْنٍ^(٥) مِنْ قِصَارِ الْمُفْصَّلِ^(٦)، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ الْمَعْتَدِلَ^(٧)؛ أَيْ^(٨): الْمُنَاسِبَ لِلْحَالِ مِنْهَا، وَكَأَنَّ قَوْلَ عَمْرِو الْأَوَّلَ وَقَعَ مِنْهُ فِي حَالِ تَحْدِيثِهِ لَشُعْبَةَ، ثُمَّ ذَكَرَهُ، وَأَوَّلَ الْمُفْصَّلِ: مِنْ «الْحَجَرَاتِ»، أَوْ مِنْ «الْقِتَالِ»، أَوْ مِنْ «الْفَتْحِ»، أَوْ مِنْ «ق»^(٩)، وَطَوَالَهُ: إِلَى سُورَةِ «عَمٍّ»، وَأَوْسَاطُهُ: إِلَى «الضُّحَى»، أَوْ طَوَالَهُ: إِلَى «الضَّفِّ»، وَأَوْسَاطُهُ: إِلَى / «الْإِنْشِقَاقِ»، وَالْقِصَارُ إِلَى آخِرِهِ... كُلُّهَا أَقْوَالٌ.

٥٧/٢

وَاسْتَنْبِطَ مِنَ الْحَدِيثِ: صَحَّةُ اقْتِدَاءِ الْمَفْتَرِضِ بِالْمَتَنَّفِلِ لِأَنَّ مَعَاذًا كَانَ فَرَضُهُ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةَ نَفْلًا لَزِيَادَةٍ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ وَالذَّارِقُطْنِيِّ: «هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ وَلَهُمْ فَرِيضَةٌ» وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَصَرَّحَ ابْنُ جَرِيرٍ فِي رَوَايَةٍ^(١٠) عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِسَمَاعِهِ، فَانْتَفَتِ تَهْمَةُ تَدْلِيْسِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَاسْتَنْبِطَ مِنْهُ أَيْضًا: تَخْفِيفَ الصَّلَاةِ مِرَاعَاةً لِحَالِ الْمَأْمُومِينَ.

(١) فِي (د): «مُسْلِمٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «حَبَّانٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَفِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «فِي رَوَايَةِ مُسْلِمِ بْنِ حَبَّانٍ كَذَا فِي النُّسخِ، وَالَّذِي فِي «الْفَتْحِ»: سُلَيْمُ بْنُ حَبَّانٍ.

(٣) «وَضُحَاهَا»: لَيْسَ فِي (د)، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمُثْبِتِ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): «السَّرَاجُ» بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ آخِرُهُ جِيمٌ، نِسْبَةٌ لِمَنْ يَعْمَلُ الشُّرُوجَ، وَاشْتَهَرَ بِهَذِهِ الصَّنَاعَةِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ السَّرَاجِ الثَّقَفِيُّ مَوْلَاهُمْ، كَانَ مِنْ أَجْدَادِهِ مَنْ يَعْمَلُ الشُّرُوجَ، وَكَانَ مُحَدِّثَ عَصْرِهِ بَنِيْسَابُورَ، رَوَى عَنْهُ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا، وَمَاتَ سَنَةَ ٣١٣. انْتَهَى مِلْحَصًا مِنْ «الْأَبَابِ».

(٥) فِي (م): «لَهْنٌ».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ الْبَرْهَانُ وَغَيْرُهُ: سُمِّيَ مُفْصَّلًا لِكثْرَةِ الْفُصُولِ فِيهِ بَيْنَ سُورِهِ، وَقِيلَ: لِقَلَّةِ الْمُنْسُوخِ فِيهِ.

(٧) فِي هَامِشِ (ج): عِبَارَةُ «الْفَتْحِ»: الْمَعْتَدِلُ؛ أَيْ: الْمُنَاسِبُ لِلْحَالِ مِنَ الْمُفْصَّلِ.

(٨) «أَيُّ»: لَيْسَ فِي (د).

(٩) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ أَبُو حَيَّانَ: مَا سُمِّيَ مِنَ السُّورِ إِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ وَلَمْ تُضَفْ إِلَيْهِ «سُورَةٌ» لَا لِفِظًا وَلَا تَقْدِيرًا؛ فَلَمَّا فِيهِ الْوَقْفُ وَالْإِعْرَابُ مَصْرُوفًا وَمَمْنُوعًا. انْتَهَى مِلْحَصًا.

(١٠) فِي (س): «رَاوِيَهُ».

ورواة الحديث الأول أربعة، وهو مُختَصَرٌ، والظاهر أن قوله في الحديث الثاني: «فصلَّى العشاء...» إلى آخره داخلٌ تحت الطريق الأولى، وكان الحامل له على ذلك أنها لو خلت عن^(١) ذلك لما طابقت الترجمة ظاهرًا، لكن لقائل أن يقول: مراد البخاري بذلك الإشارة إلى أصل الحديث على عادته، واستفاد بالطريق الأولى علوَّ الإسناد، كما أن في الطريق الثانية فائدة التصريح بسماع عمرو من جابر، وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ والنسائي وابن ماجه.

٦١ - بَابُ تَخْفِيفِ الْإِمَامِ فِي الْقِيَامِ، وَإِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

(بَابُ) حَكَمَ (تَخْفِيفِ الْإِمَامِ فِي الْقِيَامِ، وَإِتْمَامِ) أَي: مع إتمام (الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) وَخَصَّ التَّخْفِيفَ بِالْقِيَامِ لِأَنَّهُ مِظَنَّةُ التَّطْوِيلِ، فَهُوَ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -: «فَلْيَتَجَوَّزْ» [ج: ٧٠٢] لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ^(٢) بِالتَّجَوُّزِ الْمُؤَدِّي إِلَى فُسَادِ^(٣) الصَّلَاةِ.

٧٠٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَسْعُودٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ؛ مِمَّا يُطِيلُ بَنًا، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ، فَأَبْيَكُم مَّا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنْ فِيهِمْ الضَّعِيفُ وَالْكَبِيرُ وَذَا الْحَاجَةِ».

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) نَسَبَهُ لَجَدِّهِ لَشَهْرَتِهِ بِهِ، وَأَبُوهُ عَبْدُ اللَّهِ (قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) بِضَمِّ الزَّاي، ابْنُ مَعَاوِيَةَ الْجَعْفِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابْنُ أَبِي خَالِدٍ (قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا) هُوَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (أَبُو مَسْعُودٍ) عَقْبَةُ بْنُ عَمْرِو الْبَدْرِيُّ^(٤)؛ الْأَنْصَارِيُّ (أَنَّ رَجُلًا) لَمْ يُسَمَّ، وَلَيْسَ هُوَ حَزْمُ بْنُ أَبِي بْنِ كَعْبٍ^(٥) (قَالَ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي

(١) فِي غَيْرِ (د) وَ(م): «دَخَلْتُ».

(٢) فِي (د): «يَأْمُرُهُ».

(٣) فِي (ب) وَ(س): «إِفْسَادٌ».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): نُسِبَ إِلَى بَدْرِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَسْكُنُهَا، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَدْرِيِّينَ، وَسَيَاتِي مَا فِيهِ.

(٥) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «ابْنُ أَبِي بْنِ كَعْبٍ» كَذَا فِي نَسَخِ الْقِسْطَلَانِيِّ، وَالصَّوَابُ: حَزْمُ بْنُ أَبِي كَعْبٍ؛ كَمَا فِي

«الْفَتْحِ» وَ«الْإِصَابَةِ» وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ، فَالصَّوَابُ إِسْقَاطُ لَفْظَةِ «ابْنِ» الثَّانِيَةِ، وَأَبُو كَعْبٍ اسْمُهُ عَمْرُو؛

كَمَا أَفَادَهُ الْبِرْهَانُ.

لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ) أي: لا أحضرها مع الجماعة (مِنْ أَجْلِ فَلَانٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا) أي: من تطويله^(١)، «من أجل»: «من» ابتدائية متعلقة بـ «أتأخر»، والثانية مع «ما» في حيزها بدل منها، فـ «ما» مصدرية، وخصّ الغداة بالذكر لتطويل القراءة فيها غالباً (فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْهُ يَسْتَعِزُّ فِي مَوْعِظَةٍ) حال كونه (أَشَدَّ غَضَبًا) بالنصب على التمييز^(٢) (مِنْهُ يَوْمَئِذٍ) أي: يوم أخبر بذلك للتقصير في تعلّم ما ينبغي تعلّمه، أو لإرادة الاهتمام بما يليق به عَلَيْهِ السَّلَام لأصحابه ليكونوا من سماعه على بالٍ لئلا يعود مَنْ فعل ذلك إلى مثله (ثُمَّ قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَام: (إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّقِينَ) بصيغة الجمع (فَأَيُّكُمْ) أي: أيُّ واحدٍ منكم (مَا صَلَّى بِالنَّاسِ) بزيادة «ما» لتأكيد التعميم، وزيادتها مع «أي» الشرطية كثيرة (فَلْيَتَجَوَّزْ) جواب الشرط، أي: فليخفف بحيث لا يُخِلُّ بشيءٍ من الواجبات (فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ) تعليلٌ للأمر المذكور، ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم من^(٣) يتّصف بصفة من المذكورات، أو كانوا^(٤) محصورين، ورضوا بالتطويل لم يضرّ التطويل لانتفاء العلة^(٥). وقول ابن عبد البر: إِنَّ الْعِلَّةَ الْمَوْجُوبَةَ لِلتَّخْفِيفِ عِنْدِي غَيْرُ مَأْمُونَةٍ لِأَنَّ الْإِمَامَ وَإِنْ عِلْمُ قُوَّةٍ مِنْ خَلْفِهِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا يَحْدُثُ بِهِمْ مِنْ حَادِثٍ شَغَلٍ، وعارضٍ من حاجة، وآفة من حدث بولٍ أو غيره، تُعَقِّبُ بأنّ الاحتمال الذي لم يقم عليه دليلٌ لا يترتب عليه حكمٌ، فإذا انحصر المأمومون ورضوا بالتطويل لا يؤمّر إمامهم بالتخفيف لعارضٍ لا دليل عليه، وحديث أبي قتادة^(٦): أَنَّهُ مِنْهُ يَسْتَعِزُّ

(١) زيد في (ص): «أي».

(٢) في هامش (ج): تبع في ذلك العيني، وقال الحافظ ابن حجر: هو نعتٌ لمصدرٍ محذوف؛ أي: غضباً أشدّ، وتعبه العيني في ذلك.

(٣) زيد في (د): «لم»، وليس بصحيح.

(٤) في هامش (ج): قوله: «أو كانوا» لعلّ الصواب: «وكانوا» بالواو لا بـ «أو» ويحتمل أنه كان الأصل: «إن كانوا» بـ «إن» الشرطية، فحذفها النساخ.

(٥) في هامش (ج): عبارة «المنهاج» و«شرحه» للزملي: وليخفف الإمام استحباباً مع فعل الأُبْعَاضِ وَالْهَيْئَاتِ، بحيث لا يقتصر على الأقلّ، ولا يستوفي الأكمل، ولأَكْرَهٍ، بل يأتي بأدنى الكمال، إلّا إن رَضِيَ جميعهم بتطويله لفظاً أو سكوتاً مع علمه برضاهم فيما يظهر، وهم محصورون لا يصلّي وراءه غيرهم، ولم يتعلّق بغيرهم حقٌّ؛ كأجراء عينٍ على عمل ناجز، أو أرقاءٌ ومُتَزَوِّجَاتٍ، وهو بمسجدٍ غير مطروق، ولم يطرأ غيرهم؛ فيُسْنُّ له التطويل كما في «المجموع» فإن انتفى شرطٌ ممّا ذُكِرَ كَرِهَ له التطويل، فإن جهل حالهم أو اختلفوا؛ لم يطوّل إلّا إن قلَّ مَنْ لم يرَضَ، وكان مُلَازِماً، فَلَا يُعَوَّلُ عليه... إلى آخره. انتهى مختصراً.

(٦) في هامش (ج): سيأتي في «باب مَنْ أَخَفَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بَكَاءِ الصَّبِيِّ».

قال: «إني لأقوم في الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها، فأسمع بكاء الصبي فأتجوّز كراهة^(١) أن أشقّ على أمّه» [ح: ٧٠٧] يدلّ على إرادته **بإزالة السلام** أوّلاً التّطويل، فيدلّ على الجواز، وإنّما تركه لدليلٍ قام على تضرّر^(٢) بعض المأمومين وهو بكاء الصبيّ الذي يشغل خاطر أمّه.

ورواة هذا الحديث كلّهم كوفيّون، وفيه: رواية تابعي عن تابعي، والتّحديث والإخبار والسماع والقول.

٦٢ - باب: إذا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ

هذا (باب) بالتّنين (إذا صَلَّى) المرء (لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ) نعم اختلّف في التّطويل حتّى يخرج الوقت.

٧٠٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ».

وبالسّند قال: (حدّثنا عبد الله بن يوسف) التّنيسيّ (قال: أخبرنا مالك) الإمام (عن أبي الزّناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هزّمر (عن أبي هُريرة) **رضي الله عنه**: (أنّ رسول الله ﷺ قال: إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ) إماماً (لِلنَّاسِ)^(٣) فرضاً أو نفلاً تُشَرع الجماعة فيه/ غير الخسوف^(٤) (فَلْيُخَفِّفْ) استحباباً مراعاةً لحال^(٥) المأمومين (فَإِنَّ فِيهِمُ) بالفاء، وللكشميهني: «فَإِنَّ مِنْهُمْ» (الضَّعِيفَ) الخلقة (وَالسَّقِيمَ) المريض (وَالْكَبِيرَ) السنّ، وزاد مسلم من وجه آخر/ عن أبي الزّناد: «والصّغير»، والطبراني: «والحامل والمرضع»^(٦)، وعنده أيضاً من حديث عديّ

(١) في (ص): «كراهية». وفي هامش (ج): أي: «كراهية» بتخفيف الياء، بالنّصب على التّعليل، مضاف إلى «أن» المصدرية.

(٢) «تضرّر»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): قوله: «لِلنَّاسِ» متعلّق بمحذوف قدره الشّارح بقوله: «إماماً» قال الكرماني: أو المراد: لأجل ثواب النَّاسِ الحاصل من الجماعة.

(٤) في (د): «الكسوف».

(٥) في (د): «الحالة».

(٦) في هامش (ج): رَضِعَ الصّغير - من بَابِي «تَعَبَ وَضَرَبَ» - وَرَضَعَ يَرْضَعُ - بفتحتين - لغةً ثالثة، وأرضعته أمّه =

ابن حاتم: «والعابر السبيل»^(١)، وقوله في حديث أبي مسعود البدرى السابق [ح: ٧٠٢]: «وذا الحاجة» يشمل الأوصاف المذكورات، وقد ذهب جماعة - كابن حزم وأبي عمر بن عبد البر وابن بطال^(٢) - إلى الوجوب تمسكًا بظاهر الأمر في قوله: «فليخفف»، وعبرة ابن عبد البر في هذا^(٣) الحديث أوضح الدلائل على أن أئمة الجماعة يلزمهم التخفيف لأمره **بِإِلْفَاءِ الشَّامِ** إياهم بذلك، ولا يجوز لهم التّطويل لأنّ في الأمر لهم بالتّخفيف نهياً عن التّطويل؛ والمراد بالتّخفيف أن يكون بحيث لا يخلُ بسننها ومقاصدها (وَإِذَا صَلَّى أَخَذُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ) في القراءة والرّكوع والسّجود ولو خرج الوقت^(٤) كما صحّحه بعض الشّافعيّة، لكن إذا تعارضت

= فَازْتَضَعَ، فهي مُزْضِعٌ ومُزْضِعَةٌ، وقال الفراء وجماعة: إن قُصِدَ حقيقة الوصف بِالْإِزْضَاعِ؛ ف«مُزْضِعٌ» بغير هاء، وإن قُصِدَ مجازُ الوصف بمعنى أَنَّهَا محلُّ الرّضاع فيما كان أو سيكون؛ فبالهاء، وعليه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَبُ كُلُّ مُزْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]. انتهى باختصارٍ من «المصباح».

(١) في هامش (ج): قوله: «السبيل» بالنصب على أنه مفعول «العابر» وهو اسم فاعلٍ مُحَلَّى بـ«أل» الموصولة، فيعمل عمل فعله مطلقاً من غير شرط زمان ماضٍ ولا اعتماد؛ نحو: جاء السارقُ زيداً أمسٍ أو الآن أو غداً؛ لأنّ عمله حينئذٍ بحلّله محلّ الفعل؛ لأنّه حقّ الصّلة، فعملٌ بالثّبات لا بالمشابهة؛ ولذلك عَطِفَ الفعل عليه؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصْطَفِينَ وَالْمُصَدِّقِينَ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨] وأمّا الجرّ فبالإضافة إلى «العابر» لأنّ إضافة الصّفة إلى معمولها لا يفيد تعريفاً، بل تخفيفاً، فلم تجتمع أذاناً تعريفاً، وذلك [نحو]: «الضارب الرجل» وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥] والعامة تخفض ﴿الصَّلَاةَ﴾ بإضافة «المُقِيمِينَ» إليها، وقرأ الحسن وأبو عمرو - في رواية - بنصبها على حذف النون تخفيفاً؛ كما يُحذف التّونين لالتقاء الساكنين، وقرأ ابن مسعود والأعمش بهذا الأصل: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ بإثبات النون ونصب (الصَّلَاةَ) وقرأ الضّحّاك: ﴿وَالْمُقِيمِ الصَّلَاةَ﴾ بميمٍ ليس بعدها شيء، وهذه لا تخالف قراءة العامة لفظاً، وإنّما تظهر مخالفتها لها وقفاً وخطأً. انتهى من «إعراب السمين».

(٢) قوله: «كابن حزم وأبي عمر بن عبد البر وابن بطال» سقط من (د).

(٣) «هذا»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): قوله: «ولو خرّج الوقت؛ كما صحّحه بعض الشّافعيّة» هذا هو المعتمد، ففي «المنهاج» و«شرح» للزّملّي: ولو شرّع فيها - أي: في المغرب - في الوقت، ومدّ حتّى غاب الشّفق؛ جاز على الصّحيح، سواء كان بقراءة أم بذكر، بل أم سكوتٍ فيما يظهر، وحكم غير المغرب في جواز المدّ كالمغرب، ولا يكره ذلك على الأصحّ، أمّا الجمعة فيمتنع تطويلها إلى ما بعد وقتها بلا خلاف، والفرق بينها وبين غيرها توقّف صحتها على وقوع جميعها في وقتها، بخلاف غيرها، ويُعلم ممّا يأتي أنّ محلّ الجواز حيث شرّع فيها وفي وقتها، فاتّسع جميعها، ولا فرق حينئذٍ بين أن يوقع منها ركعة في الوقت أو لا؛ كما هو ظاهر كلام الأصحاب، خلافاً للإسنيوي، نعم؛ يظهر أنّ إتيان ركعة فيه شرط لتسميتها مؤدّة، وإلاّ فيكون قضاء لا إثم فيه. انتهى باختصار، =

مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل، ومفسدة إيقاع بعض الصلاة في غير الوقت كانت مراعاة ترك المفسدة أولى، ومحل الجواز لخروج الوقت على تقدير صحته مقيّد بما إذا وقع ركعة في الوقت كما ذكر^(١) الإسنوي أنه^(٢) المتّجه، وقيدوا التطويل أيضاً بما إذا لم يخرج إلى سهو، فإن أدّى إليه كرهه، ولا يجوز^(٣) إلا في الأركان التي تحتمل التطويل وهي القيام والركوع والسجود والتشهد، لا الاعتدال والجلوس بين السجدين^(٤).

٦٣ - باب مَنْ شَكَا إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ

وَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: طَوَّلْتَ بِنَا يَا بُنَيَّ.

(باب مَنْ شَكَا إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ) عليهم في الصلاة.

(وَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ) بضمّ الهمزة وفتح السين المُهمّلة، وللمستملي «أبو أسيد» بفتح الهمزة، مالك بن ربيعة الأنصاري الساعدي المدني، لولده المنذر ممّا وصله ابن أبي شيبة، وكان يصلي خلفه^(٥): (طَوَّلْتَ بِنَا يَا بُنَيَّ)^(٦) واسم ابنه^(٧) المنذر كما رواه أبو داود وابن أبي شيبة.

= وبه يُعلّم ما في كلام الشارح.

(١) في (د): «ذكره».

(٢) في (ص): «بأن».

(٣) في غير (ص) و(م): «يكون».

(٤) قوله: «ومحل الجواز لخروج الوقت... والجلوس بين السجدين» ليس في (م).

(٥) في هامش (ج): «لأنه كان إماماً راتباً ابن حجر».

(٦) في هامش (ج): قوله: «بُنَيَّ» مصغّر «ابن» ويجوز كسر الياء المشددة وفتحها، ويجوز سكونها، قال المعرب في «بُنَيَّ أَرْكَبُ» [هود: ٤٢]: مَنْ فَتَحَ يَقُولُ: أَصْلُهَا يَا [بُنَيَّ] بِالْأَلْفِ، [فَحُذِفَتْ] الْأَلْفُ تَخْفِيفًا؛ اجْتِزَاءً عَنْهَا بِالْفَتْحِ، وَمَنْ كَسَرَ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ [لِلتَّخْفِيفِ] أَيْضًا، وَأَمَّا مَنْ سَكَّنَ [فَلَمَّا] رَأَى مِنْ [الثَّقَلِ] مَعَ [مَطْلُوقِ الْحَرَكَةِ] وَأَصْلُ [هَذِهِ] اللَّفْظَةِ «بُنَيَّ» فَالْيَاءُ [الْأُولَى] لِلتَّصْغِيرِ، وَالثَّانِيَةُ لَامُ [الْكَلِمَةِ]، وَهِيَ يَاءٌ [بَطْرِيقِ الْأَصَالَةِ] أَوْ مَبْدَلَةٌ؟ [خِلَافَ] وَالثَّلَاثَةُ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَهِيَ الَّتِي طَرَأَ عَلَيْهَا الْقَلْبُ الْفَتْحُ أَوْ الْحَذْفُ وَهِيَ يَاءٌ بِحَالِهَا. انْتَهَى. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الابن» أَصْلُهُ: «بَنَوُ» وَالدَّاهِبُ مِنْهُ الْوَاوُ، وَتَقْدِيرُهُ مِنَ الْفَعْلِ: «فَعَلَ» بِالتَّحْرِيكِ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَهُ «أَبْنَاءً» مِثْلَ: «جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ» وَالتَّصْغِيرِ: «بُنَيَّ» قَالَ الْفَرَّاءُ: «يَا بُنَيَّ» وَ«يَا بُنَيَّ» لَغَتَانِ؛ مِثْلُ: «يَا أَبَتُ» وَ«يَا أَبَتُ». انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَفِي «المصباح»: إِذَا نَسَبْتَ إِلَى «ابْنٍ» حَذَفْتَ أَلْفَ الْوَصْلِ وَرَدَدْتَ الْمَحذُوفَ، فَقُلْتَ: «بُنَيَّ» وَيجوز مراعاة اللفظ، فيقال: «ابنِي» وَيُصَغَّرُ بَرْدُ الْمَحذُوفِ فَيُقَالُ: «بُنَيَّ» وَالْأَصْلُ: «بُنَيَّو». انْتَهَى مَلْخَصًا.

(٧) في (ص) و(م): «أبيه»، وهو تحريف.

٧٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْفَجْرِ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فَلَانَ فِيهَا، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ فِي مَوْضِعٍ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ مِنْكُمْ مُتَفَرِّينَ، فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ فَإِنَّ خَلْفَهُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابي قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنْ) إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ) بالمهملة والزاي (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبة بن عمرو - بالواو - البدرى (قَالَ: قَالَ رَجُلٌ) للنبي ﷺ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ) جماعة (فِي الْفَجْرِ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا فَلَانَ) معاذ، أو أبي بن كعب (فِيهَا) ويدل للثاني حديث أبي يعلى الموصلي أن أبا صلي بأهل قباء، فاستفتح بسورة (١) البقرة (فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) غضباً (مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ فِي مَوْضِعٍ) وللأصيلي وابن عساكر في نسخة: «(فِي مَوْعِظَةٍ)» (كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ مِنْكُمْ مُتَفَرِّينَ) وللأصيلي: «(لِلْمُتَفَرِّينَ)» (٢) بلام التأكيد (فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ) أي: فليخفف في صلاته بهم (٣) (فَإِنَّ خَلْفَهُ) مقتدياً به (الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ) (٤) أي: صاحبها، قال ابن دقيق العيد: التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية، فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة قوم، طويلاً بالنسبة لعادة آخرين، قال: وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث تسبيحات لا يخالف ما ورد عن النبي ﷺ / ٣٢٥/١د ب أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابة في الخير تقتضي ألا يكون ذلك تطويلاً.

٧٠٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَاصِحِينَ وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ، فَوَافَقَ مُعَاذًا يُصَلِّي، فَتَرَكَ نَاصِحَهُ، وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ، فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، أَوْ النَّسَاءِ، فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ، وَبَلَغَهُ أَنَّ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَشَكَا إِلَيْهِ مُعَاذًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا مُعَاذُ أَفَتَأْنِ أَنْتَ؟» - أَوْ «أَفَاتِنُ؟» - ثَلَاثَ مِرَارٍ: «فَلَوْلَا صَلَّيْتُ بِـ» «سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ» وَ«الْشَّمْسُ وَضَحَّتْهَا» وَ«الْأَيْلُ إِذَا بَغَتْ» فَإِنَّهُ يَصَلِّي وَرَاءَكَ

(١) في (ب) و(س): «سورة».

(٢) عزها في اليونانية إلى رواية ابن عساكر بدل الأصيلي.

(٣) في (م): «لهم».

(٤) في هامش (ج): «وَذُو الْحَاجَةِ» هي أشمل الأوصاف المذكورات «ابن حجر».

الكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ أَحْسِبُ فِي الْحَدِيثِ.

تَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ وَمِسْعَرُ بْنُ الشَّيْبَانِيِّ. قَالَ عَمْرُو: وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ وَأَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: قَرَأَ مُعَاذٌ فِي الْعِشَاءِ بِالْبَقَرَةِ. وَتَابَعَهُ الْأَعْمَشُ، عَنْ مُحَارِبٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) بكسر الهمزة (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَارِبٌ^(١) بْنُ دِنَارٍ) بكسر الدال وبالمثلثة (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ) رضي الله عنه (قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَاضِحَيْنِ) بالنون والضاد المعجمة والحاء المهملة، تشنية ناضح: وهو البعير الذي يُسْقَى عليه النخل والزرع (وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ) بجيم ونون وحاء مهملة مفتوحات؛ أقبل بظلمته (فَوَاقَقَ مُعَاذًا يُصَلِّي) العشاء (فَتَرَكَ نَاضِحَهُ) بتخفيف الراء بعد المثناة الفوقية والإفراد، ولأبي ذرٍّ في نسخة والأصيلي: «فَبَرَّكَ نَاضِحِيهِ» بالتشديد بعد الموحدة والتثنية (وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ، فَقَرَأَ)^(٢) معاذٌ في صلاته (بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ أَوْ النَّسَاءِ) «شكَّ محاربٌ» كما في رواية أبي داود الطيالسي (فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ، وَبَلَغَهُ) أي: الرَّجُلُ (أَنَّ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ) ذكره بسوء فقال: إِنَّهُ مَنَافِقٌ (فَأَتَى) الرَّجُلُ (النَّبِيَّ ﷺ فَشَكََا إِلَيْهِ مُعَاذًا) أي: أخبره^(٣) بسوء فعله (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمُعَاذٍ بَعْدَ أَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ وَحَضَرَ عِنْدَهُ: يَا مُعَاذُ أَفَتَانَ^(٤) أَنْتَ؟) صفة واقعة بعد ألف^(٥) الاستفهام، رافعة للظاهر^(٦)، فيجوز أن يكون مبتدأ، و«أنت»: ساذٌ مسدَّ الخبر، ويجوز أيضاً^(٧) أن يكون «أنت» مبتدأ، تقدَّم خبره (- أو) قال: (أَفَاتِنَ^(٨)؟) - بالهمزة، والشكُّ من الراوي^(٩)، ولا بن عساكر «فاتن» زاد في رواية لأبوي ذرٍّ والوقت وابن عساكر في نسخة: «أنت»

٥٩/٢

(١) في هامش (ج): «مُحَارِبٌ» بضم الميم وبالمهملة وكسر الراء «كرمانى».

(٢) في هامش (ج): يُقَالُ: «قَرَأَهَا» و«قَرَأَ بِهَا» لغتان «كرمانى».

(٣) في غير (د) و(م): «أخبر».

(٤) في هامش (ج): فاعل؛ على حدِّ قوله تعالى: «أَرَأَيْتَ أَنْتَ؟» [مريم: ٤٦].

(٥) «ألف»: ليس في (ب) و(س).

(٦) في (ص) و(م): «الظاهر»، وفي هامش (ج) و(ص) و(ل): قوله: «رافعة لظاهر» أي: لضمير بارز ظاهر، وليس المراد بالظاهر ما قابل المستتر، فإن «أنت» ضمير بارز منفصل. انتهى شيخنا «عجمي».

(٧) «أيضاً»: مثبت من (م).

(٨) في هامش (ج): قال الخطابي: «الفتنة» صرف النَّاسِ عن الدِّين وحملهم على الضلال «كرمانى».

(٩) في هامش (ج): «مُحَارِبٌ» زكرياً.

(ثَلَاثَ مِرَارٍ) ولأبي ذَرٍّ والأصيلي: «مَرَاتٍ» بالتاء بدل^(١) الرَاء (فَلَوْلَا) فهلاً (صَلَّيْتُ بِـ) ﴿سَجَّ آتَمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] و﴿الشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١] و﴿الْبَلَدِ إِذْ يَنْشَأُ﴾ [البلد: ١] أي: أو نحوها من قصار المُفَصَّل كما في بعض الروايات (فَإِنَّهُ يَصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ) قال شعبة: (أَحْسِبُ فِي الْحَدِيثِ) وللكشمينهي: «أَحْسِبْ هَذَا» أي: قوله: فَإِنَّهُ يَصَلِّي فِي الْحَدِيثِ، ولا بن عساكر: «وَأَحْسِبْ فِي هَذَا وَفِي الْحَدِيثِ».

(تَابَعَهُ) ولغير الأربعة: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» أي: البخاري: وتابعه أيضاً^(٢)، أي: تابع شعبة (سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ) والد سفيان الثوري فيما وصله أبو عوانة (وَ) تابعه أيضاً (مُسَعَّرٌ) بكسر الميم وسكون المُهْمَلَةِ، ابن كِدَام^(٣) الكوفي فيما وصله السَّراج (وَ) تابعه أيضاً (الشَّيْبَانِيُّ) أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان، فيروز^(٤) الكوفي فيما وصله البزار متابعاً منهم لشعبة في أصل الحديث، لا في جميع ألفاظه^(٥).

(قَالَ عَمْرُو) بفتح العين، ابن دينار فيما تقدّم عنه قبل بابين^(٦) [ج: ٧٠١] (وَعَبِيدُ اللَّهِ) بضمّ العين (بْنُ مِقْسَمٍ) بكسر الميم، المدني فيما وصله ابن خزيمة (وَأَبُو الزُّبَيْرِ) بضمّ الزاي، محمّد ابن مسلم المكي، مولى حكيم^(٧) بن حزام، ثلاثتهم (عَنْ جَابِرٍ: قَرَأَ مُعَاذٌ فِي) صلاة (العِشَاءِ بِالْبَقَرَةِ) خاصّةً، ولم يذكروا النّساء.

(وَتَابَعَهُ) أي: وتابع شعبة (الأَعْمَشُ)^(٨) سليمان بن مهران (عَنْ مُحَارِبٍ) أي: ابن دثار ممّا

(١) في (س): «بعد»، وليس بصحيح.

(٢) «أيضاً»: ليس في (د) و(س).

(٣) في هامش (ج): «ابن كِدَام» بكسر أوّله وتخفيف ثانيه.

(٤) في هامش (ج): قوله: «فيروز» قال ابن الجواليقي: «فيروز» أعجمي تكلمت به العرب. انتهى. فهو إذن غير منصرف؛ للتعجمة والعلمية. انتهى «ترتيب».

(٥) في هامش (ج): قوله: «في أصل الحديث لا في جميع ألفاظه» كذا في «الفتح» يُشعر بذلك إلى أنّ هذه المتابعة قاصرة؛ وذلك لأنّ المتابعة التامة هي الاتفاق في جميع اللفظ.

(٦) في (ص): «قبل بابين»، وفي (م): «بابين».

(٧) «حكيم»: ليس في (م).

(٨) في هامش (ج): قوله: «وتابعه الأعْمَشُ» قال البرهان: كان ينبغي للمؤلف - فيما يظهر لي - أن يجعل متابعة =

وصله النسائي، ولم يعين الشورة.

٦٤ - باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها

(باب الإيجاز^(١) في الصلاة وإكمالها) أي: مع إكمال أركانها، ولأبوي ذرّ والوقت/ وابن عساكر: «باب» بالتّونين من غير ترجمة، ولغير المستملي وكريمة: إسقاط الباب والترجمة معاً.

٧٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوجِزُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِلُهَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين، عبد الله بن عمرو المُقَعَد (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) بن صُهَيْبٍ^(٢) (عَنْ أَنَسٍ) وللأصيلي: «أنس ابن مالك» (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوجِزُ الصَّلَاةَ) من الإيجاز ضدّ الإطناب (وَيُكْمِلُهَا)^(٣) من غير نقص، بل يأتي بأقل ما يمكن^(٤) من الأركان والأبعض^(٥).

ورواة هذا الحديث بصريّون، وفيه: التّحديث والعنونة والقول، وأخرجه مسلم وابن ماجه.

٦٥ - باب مَنْ أَخَفَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ

(باب مَنْ أَخَفَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ)^(٦).

٧٠٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي

= الأعمش مع الثلاثة مفعول «تابعه» سعيد بن مسروق ومِسْعَرُ والشَّيبَانِيُّ والأعمش، وما أدري لِمَ فَصَلَ بينه وبين الثلاثة؟ ولو فعل هذا ما كان يحتاج إلى قوله في متابعة الأعمش: «عن محارب» وكان أخَصَرَ.

(١) في هامش (ج): «الإيجاز» ضدّ «الإطناب».

(٢) في هامش (ج): بضمّ الصاد المهملة وفتح الهاء وسكون الياء التَّحْتِيَّةُ وبالموحدة.

(٣) في هامش (ج): قوله: «وَيُكْمِلُهَا» بتخفيف الميم من الإكمال، وتشديدها من التّكميل «مصابيح».

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «بل يأتي بأقل ما يمكن» الأولى: أن يُقال: أي: يأتي بأدنى الكمال بحيث لا يقتصر على الأقل، ولا يستوفي الأكمل والأكره. كما تقدم بالهامش عن الرملي. انتهى «عجمي».

(٥) في هامش (ج): قوله: «مِنَ الْأَرْكَانِ...» إلى آخره، اعلم أن ما شرع للصلاة إن وجب لها فشرط، أو فيها فركن، أو سنّ وجبر فبعض، وإلا فهيئة.

(٦) في هامش (ج): أي: باب بيان تخفيف الصلاة عند ذلك «زكريّا».

كَثِيرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أَطُولَ فِيهَا، فَاسْمَعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَاتَجَوَّزْ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ». تَابَعَهُ يَشْرُ بْنُ بَكْرٍ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَبَقِيَّةٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) زاد الْأَصِيلِيُّ: «(هُوَ الْفَرَاءُ)» أَي: الرَّازِي الْمُلقَّبُ بِالصَّغِيرِ (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَلِلْأَصِيلِيِّ وَالْهَرَوِيِّ: «(حَدَّثَنَا)» (الْوَلِيدُ) وَابْنُ عَسَاكَرٍ: «(الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ)» (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بِالْمُثَلَّثَةِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ) الْأَنْصَارِيِّ السَّلْمِيِّ (عَنْ أَبِيهِ أَبِي قَتَادَةَ) الْحَارِثُ بْنُ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسَقَطَ لِلْأَصِيلِيِّ وَابْنِ عَسَاكَرٍ ^(١) «أَبِي قَتَادَةَ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: «إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أَطُولَ» أَي: التَّطْوِيلَ (فِيهَا) وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ ^(٢) (فَاسْمَعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ) بِالْمَدِّ، أَي: صَوْتَهُ الَّذِي يَكُونُ مَعَهُ دُمُوعٌ (فَاتَجَوَّزُ) أَي: فَأَخَفَّفَ (فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ) أَي: الْمَشَقَّةَ عَلَيْهَا، وَ«كَرَاهِيَةً» نُصِبَ عَلَى التَّعْلِيلِ، مُضَافٌ إِلَى «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ، رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ سَابِطٍ ^(٣): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِسُورَةِ نَحْوِ سِتِّينَ آيَةً، فَسَمِعَ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَقَرَأَ فِي ^(٤) الثَّانِيَةِ بِثَلَاثِ آيَاتٍ ^(٥).

ورواة حديث الباب السُّتَّةُ مَا بَيْنَ رَازِيٍّ وَدَمَشْقِيٍّ وَيَمَانِيٍّ وَمَدَنِيٍّ، وَفِيهِ: التَّحْدِيثُ وَالْعِنْنَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي «الصَّلَاةِ».

(تَابَعَهُ) أَي: تَابَعَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ (يَشْرُ بْنُ بَكْرٍ) بِكسر المُوَحَّدَةِ وَسكون المُعْجَمَةِ فِي الْأَوَّلِ،

(١) زِيدُ فِي (د): «ابْنُ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٢) فِي هَامِش (ج): بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ فِي رِوَايَةٍ تَأْتِي: «وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا» أَوْ مَعْطُوفٌ بِعَاطِفٍ مَقْدَّرٍ؛ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى تَأْتِي: «فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا» «زَكَرِيَّا».

(٣) فِي هَامِش (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «سَابِطٌ» قِيْدُهُ النَّوَوِيُّ: بِكسر المُوَحَّدَةِ، وَغَيْرُهُ: بِفَتْحِهَا. انْتَهَى «تَقْرِيبٌ» وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ كَمَا فِي «الْفَتْحِ».

(٤) «فِي»: لَيْسَ فِي (م).

(٥) فِي هَامِش (ج): عِبَارَةُ الْحَافِظِ: وَبَيَّنَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ مَقْدَارَهَا، وَلَفْظُهُ: أَنَّهُ بِنِشْرٍ يَدْرُسُ قَرَأَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِسُورَةٍ طَوِيلَةٍ، فَسَمِعَ بُكَاءَ صَبِيٍّ، فَقَرَأَ فِي الثَّانِيَةِ بِثَلَاثِ آيَاتٍ.

وبفتح الموحدة في الثاني^(١)، ممّا ذكره^(٢) المؤلف في «باب خروج النساء إلى المساجد» [ح: ٨٦٨] ^(٣) (و) تابعه أيضاً (ابن المبارك) عبد الله فيما وصله النسائي (و) تابعه أيضاً (بقيّة)^(٤) بن الوليد الكلاعي^(٥)؛ بتخفيف اللام وفتح الكاف، الحضرمي، سكن حمص، الثلاثة (عن الأوزاعي).

٧٠٨ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَتَمَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَيُخَفِّفُ مَخَافَةً أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة، البجلي الكوفي ٦٠/٢ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ التيمي/ قَالَ: حَدَّثَنَا) ولأبوي ذرّ والوقت وابن عساكر: «(حَدَّثَنِي)» (شريك^(٦) بن عبد الله) بن أبي نمر^(٧) القرشي (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) وسقط «ابن مالك» لابن عساكر (يَقُولُ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ^(٨) أَخَفَّ صَلَاةً) بالنصب على التمييز، فـ «أَخَفَّ» صفة لـ «إِمَامٍ» (وَلَا أَتَمَّ) عطف على سابقه (مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كَانَ) ٣٢٦/١د ب «إِنْ»: هي المخففة من الثقيلة، واسمها/ ضمير الشأن، وكان خبرها، أي: إنّه كان (لَيَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَيُخَفِّفُ) الصلاة، فيقرأ^(٩) بالسورة القصيرة، ويشهد له حديث ابن أبي شيبة السابق

(١) في هامش (ج): وسكون الكاف.

(٢) في هامش (ج): وصله ابن حجر.

(٣) في هامش (ج): أي: قبيل «كتاب الجمعة» كما في «الفتح».

(٤) في هامش (ج): «بقيّة» بفتح الموحدة وكسر القاف وتشديد التحتية.

(٥) في هامش (ج): قال الحافظ: لم أقف عليها.

(٦) في هامش (ج): «شريك» بفتح المعجمة وكسر الراء.

(٧) في هامش (ج): «نمر» بكسر الميم.

(٨) في هامش (ج): هي هنا ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهي بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتختص بالتقي، يقال: ما فعلته قط، والعامّة تقول: لا أفعله قط، وهو لحن، واشتقاقه من قَطَطْتُهُ؛ أي: قَطَعْتُهُ، فمعنى «ما فعلته قط» ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وُيُنِيَتْ لتضمنها معنى «مُذ» و«إلى» إذ المعنى: مذ أن خُلِقْتُ وإلى الآن، وعلى حركة؛ لئلا يلتقي ساكنان، وكانت الضمة تشبيهاً بالغايات، وقد تُكسَرُ على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبّع قافه طاء في الضم، وقد تخفّف طاؤه مع ضمّها أو إسكانها، كذا في «المغني».

(٩) في غير (ص): «يقرأ».

قريباً^(١) [ج: ٧٠٧] (مَخَافَةٌ أَنْ تُفْتَنَ)^(٢) بضمُّ المَثْنَةِ الفوقية مبنياً للمفعول، و«مخافة»: نُصِبَ على التعليل، مضافٌ إلى «أن» المصدرية، أي: تلتهي (أُمُّهُ) عن صلاتها لاشتغال قلبها ببكائه، زاد عبد الرزاق من مُرسل عطاء: «أو تتركه فيضيع»، ولأبي ذر: «أن يفتن» بفتح المَثْنَةِ التَّحتية وكسر ثالته، مبنياً للفاعل «أُمُّهُ» بالنصب^(٣) على المفعولية.

ورواة هذا الحديث الأربعة مدنيون إلا شيخ المؤلف فإنه كوفي، وفيه: التَّحْدِيثُ بالجمع والإفراد، والسَّماع والقول، وأخرجه مسلم.

٧٠٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَاتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن جعفر المديني (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضمُّ الزَّاي وفتح الرَّاء (قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) أي: ابن أبي عروبة (قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة، ولا بن عساكر: «عن قتادة» (أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رضي الله عنه (حَدَّثَهُ) ولأبوي ذر والوقت: «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ» (مِنْ اللَّهِ ﷺ) قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا» جملةً حاليةً (فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَاتَجَوَّزُ) أي: أخفف (فِي صَلَاتِي مِمَّا أَعْلَمُ) «ما»: مصدرية، أو موصولة، والعائد محذوف (مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ) أي: حزنها (مِنْ بُكَائِهِ) وهذا من كريم^(٥) عاداته، ومحاسن أخلاقه، في خشيته من إدخال المشقة على نفوس أمته، وكان بالمؤمنين رحيمًا.

(١) «قريباً»: ليس في (ص).

(٢) في هامش (ج): زاد شيخ الإسلام زكريا: «مِنْ فِتْنٍ أَوْ أُفْتِنَ» وفي نسخة: «تُفْتَنَ» بزيادة تاء، وفي أخرى: «تُفْتَنَ» بتشديد التَّاء، فالصَّيْغَةُ إمَّا مِنْ «الْفِعْلِ» أَوْ «الْإِفْعَالِ» أَوْ «الْإِفْتِعَالِ» أَوْ «التَّفْعِيلِ» وفي نسخة: «تُفْتَنَ» بالبناء للفاعل، وهو ضمير يرجع إلى الإطالة المفهومة مِنَ السِّيَاقِ، فعليها «أُمُّهُ» منصوبة على المفعولية، وعلى الأول بأنواعها مرفوعة؛ نيابةً عن الفاعل.

(٣) في (ص): «نصباً».

(٤) في هامش (ج): قال صاحب «المُحْكَمِ»: وَجَدَ يَجِدُ وَجَدًا - بالسكون والتَّحْرِيك - حَزَنٌ «فتح».

(٥) في (ب) و(س): «كرامته».

ورواة هذا الحديث بصريون، وأخرجه مسلم وابن ماجه في «الصلاة».

٧١٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ، فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَاسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَاتَّجَوَّزُ مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ».

وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بِالْمُوَحَّدَةِ وَالْمُعْجَمَةِ الْمُشَدَّدَةِ، الْمُلقَّبُ ببندار (قَالَ: حَدَّثَنَا) بِالْجَمْعِ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «(حَدَّثَنِي)» (ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبُو عَدِيٍّ كُنْيَةُ لَجْدُهُ^(١)، الْبَصْرِيُّ (عَنْ سَعِيدٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ (عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) بُكَاءُ، وَسَقَطَ لَابْنُ عَسَاكِر «بْنِ مَالِكٍ» (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَاسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَاتَّجَوَّزُ مِمَّا وَلِلْكَشْمِيهِنِيِّ: «لِمَا» (أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ) وَاللَّامُ لِلتَّلْعِيلِ، وَذَكَرَ «الْأَمَّ» هُنَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَمَنْ كَانَ فِي مَعْنَاهَا مُلْحَقٌ^(٢) بِهَا، وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ مَنْ قَصِدَ فِي الصَّلَاةِ الْإِتْيَانُ بِشَيْءٍ مُسْتَحَبٍّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ، خِلَافًا لِأَشْهَبٍ حَيْثُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَنْ تَطَوَّعَ قَائِمًا لَيْسَ^(٣) لَهُ أَنْ يَتَمَّهُ جَالِسًا، قَالَهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ».

ورواة هذا الحديث بصريون، وفيه: التَّحْدِيثُ وَالْعِنْعَنَةُ.

(وَقَالَ مُوسَى) بَنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُودَكِيُّ فِيمَا وَصَلَهُ السَّرَّاجُ: (حَدَّثَنَا أَبَانُ)^(٤) بَنُ يَزِيدَ الْعَطَّارِ قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ) وَسَقَطَ لَفْظُ «مِثْلَهُ» لَابْنِ عَسَاكِرِ وَالْأَصِيلِيِّ^(٥)، وَفَائِدَةُ هَذَا بَيَانُ سَمَاعِ قَتَادَةَ لَهُ مِنْ أَنَسٍ.

(١) فِي غَيْرِ (ص): «كُنْيَتُهُ»، وَلَعَلَّ الْمَثْبُوتَ هُوَ الصَّوَابُ. وَفِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَأَبُو عَدِيٍّ كُنْيَتُهُ» أَي: كُنْيَةُ إِبْرَاهِيمَ؛ كَمَا جَزَمَ بِذَلِكَ الْكِرْمَانِيُّ فِي «بَابِ إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ» وَتَبِعَهُ هُنَا الْعَيْنِيُّ فَقَالَ: وَاسْمُ أَبِي عَدِيٍّ إِبْرَاهِيمُ. انْتَهَى وَقِيلَ: أَبُو عَدِيٍّ وَالذُّ إِبْرَاهِيمُ، لَكِنْ قَالَ فِي «التَّقْرِيبِ»: مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَقَدْ يُنسَبُ لَجْدُهُ، وَقِيلَ: هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمْرِو الْبَصْرِيُّ، ثِقَةٌ مِنَ التَّاسِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ عَلَى الصَّحِيحِ؛ أَي: وَمُتْبِنٌ. انْتَهَى. وَفِي «التَّهْذِيبِ»: مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، وَيُقَالُ: إِنَّ كُنْيَةَ إِبْرَاهِيمَ أَبُو عَدِيٍّ.

(٢) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «يُلْحَقُ».

(٣) فِي (ب) وَ(س): «فَلَيْسَ».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): «أَبَانُ» فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدْمُهُ.

(٥) فِي (ص) وَ(م): «وَلِلْأَصِيلِيِّ».

٦٦ - بَابُ: إِذَا صَلَّى ثُمَّ أَمَّ قَوْمًا

هَذَا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا صَلَّى) رَجُلٌ^(١) مَعَ الْإِمَامِ (ثُمَّ أَمَّ قَوْمًا) يَجْزِي ذَلِكَ^(٢).

٧١١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو النُّعْمَانِ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ بِصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمْ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الْوَاشِحِيُّ^(٣) (وَأَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ ١٣٢٧/١د السَّدُوسِيُّ الْبَصْرِيُّ، الْمُلقَّبُ بِعَارِمٍ؛ بَعِينٍ وَرَاءَ مَهْمَلَتَيْنِ (قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ) وَلِلْأَصِيلِيِّ زِيَادَةُ: «ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ» (قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ) هُوَ^(٤) ابْنُ جَبَلٍ رضي الله عنه (يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ) بَنِي سَلِيمَةَ^(٥) (فَيُصَلِّي بِهِمْ) تِلْكَ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ عَلَى صِحَّةِ اقْتِدَاءِ الْمُفْتَرَضِ بِالْمُتَنَفِّلِ لِأَنَّهُ فَرَضَ مُعَاذٍ هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا مَرَّ، وَهَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ.

٦٧ - بَابُ مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ

(بَابُ مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ)^(٦).

٧١٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَمَّا مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَتَاهُ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ»، قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ، قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ»، فَقُلْتُ مِثْلَهُ، فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ: «إِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ»، فَصَلَّى، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَهْدَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَخُطُّ

(١) فِي (ب) وَ(س): «الرَّجُل».

(٢) فِي هَامِش (ج): أَي: صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاتُهُمْ؛ أَي: وَلَا كِرَاهَةَ، وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ: «يُكْرَهُ اقْتِدَاءُ الْمُفْتَرَضِ بِالْمُتَنَفِّلِ» فِي غَيْرِ الْعَادَةِ؛ كَمَا فِي «شَرْحِ الرُّوضِ».

(٣) فِي (د): «الْوَاشِحِيُّ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) «هُوَ»: لَيْسَ فِي (د).

(٥) فِي هَامِش (ج): بِكَسْرِ اللَّامِ.

(٦) فِي هَامِش (ج): أَي: تُدْبِ إِسْمَاعُهُمْ تَكْبِيرَهُ «زَكَرِيَّا».

يَرْجُلِيهِ الْأَرْضَ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ: «أَنْ صَلِّ»، فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَعَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى جَنْبِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ.
تَابَعَهُ مُحَاضِرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهدٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ) بن عامر الهمداني
٦١/٢ الْخُرَيْبِيُّ؛ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَبِالرَّاءِ^(١) وَالْمُوَحَّدَةِ مُصَغَّرًا/ (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران
(عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ) بن يزيد النَّخَعِيِّ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: لَمَّا مَرَّضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَتَاهُ) أَي: بِلَالٌ (يُؤْذِنُهُ) بِضَمِّ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ، أَي: يُعْلِمُهُ، وَلِلْأَصِيلِيِّ:
«أَتَاهُ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ» (بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ) أَمْرٌ مَجْزُومٌ بِحَذْفِ حَرْفِ
الْعَلَّةِ، زَادَ أَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ وَالْأَصِيلِيُّ وَابْنُ عَسَاكِرَ: «بِالنَّاسِ» قَالَتْ عَائِشَةُ: (قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ
رَجُلٌ أَسِيفٌ) شَدِيدُ الْحُزْنِ، رَفِيقُ الْقَلْبِ، سَرِيعُ الْبُكَاءِ (إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ^(٢) يَبْكِي) مِنْ شِدَّةِ الْحُزْنِ،
و«يَبْكِي» بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ^(٣)، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: مِنْ قَبِيلِ إِجْرَاءِ الْمَعْتَلِّ مُجْرَى الصَّحِيحِ وَالْاِكْتِفَاءِ
بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ، وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ وَالْأَصِيلِيُّ: «يَبْكُ» بِحَذْفِ الْيَاءِ (فَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ) مِنْ
غَلْبَةِ الْبُكَاءِ (قَالَ) وَلِلْأَرْبَعَةِ: «فَقَالَ»: (مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ) زَادَ ابْنُ عَسَاكِرَ: «بِالنَّاسِ» وَلِغَيْرِ
الثَّلَاثَةِ: «فَلْيُصَلِّي» بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ كـ «يَبْكِي»^(٤)، قَالَتْ عَائِشَةُ: (فَقُلْتُ) بِالْفَاءِ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «قُلْتُ»
(مِثْلُهُ) تَعْنِي^(٥): أَنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ... إِلَى آخِرِهِ (فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ) شَكٌّ
مِنْ^(٦) الرَّاوي: (إِنْ كُنَّ صَوَاحِبُ يُونُسَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَشَارَ إِلَيْهِنَّ فِي سُورَتِهِ، أَي: مِثْلَهُنَّ فِي إِظْهَارِ خِلَافِ
مَا تَبَطَّنَ، وَقَدْ مَرَّ مَا فِي ذَلِكَ (مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ) بِالنَّاسِ، وَلِغَيْرِ الثَّلَاثَةِ: «فَلْيُصَلِّي» بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ
كَمَا سَبَقَ قَرِيبًا، فَأَمْرُوهُ (فَصَلَّى) بِالنَّاسِ (وَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي أَثْنَاءِ صَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ^(٧)

(١) «وبالراء»: مثبت من (ب) و(س)، وفي هامش (ل): أي: «وبالراء».

(٢) في هامش (ج): بفتح أوله.

(٣) في (د): «بالياء»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٤) في هامش (ج): قوله: كـ «يَبْكِي» يعني: أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ إِجْرَاءِ الْمَعْتَلِّ مُجْرَى الصَّحِيحِ؛ كَمَا ذَكَرَهُ آخِفًا.

(٥) في غير (ص) و(م): «يعني».

(٦) «من»: ليس في (ص) و(م).

(٧) في (م): «صلاته».

(يُهَادِي) ^(١) بضمّ التَّحْتِيَّةِ وفتح الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ، أي: يمشي (بَيْنَ رَجُلَيْنِ) العَبَّاسِ وعليّ، أو عليّ والفضل، قاله الخطيب، وصَحَّحَ النَّوَوِيُّ: أَنَّهما قَضِيَّتَانِ ^(٢)، فخروجه من بيت ميمونة لعائشة بين الفضل وعليّ (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَخْطُ بِرِجْلَيْهِ الْأَرْضَ) لعدم قدرته على رفعهما عنها ^(٣) (فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ) من مكانه (فَأَشَارَ إِلَيْهِ) بِإِلَافَةِ الْإِشَارَةِ: (أَنْ صَلِّ، فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ)، وَقَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَنْبِهِ) أي: جنب أبي بكرٍ (وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ التَّكْبِيرَ) ^{ب ٣٢٧/١٥} وهذه مفسّرة عند الجمهور للمراد بقوله في الرواية السابقة [ح: ٦٨٣]: «فكان أبو بكرٍ يصلي بصلاته بِإِلَافَةِ الْإِشَارَةِ، وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ» وهو المراد من التَّرجمة، والواو في قوله: «وَأبو بكرٍ» للحال.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبد الله بن داود (مُحَاضِرٌ) بميمٍ مضمومةٍ وحاءٍ مُهْمَلَةٍ وضادٍ معجمةٍ مكسورةٍ فراءٍ، ابنُ الْمُورَّعِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَمِثْتَيْنِ (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان ابن مهران على ذلك.

٦٨ - باب: الرَّجُلُ يَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ، وَيَأْتُمُّ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ

وَيُذَكِّرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اتَّمُوا بِي، وَلِيَأْتُمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ».

(باب الرَّجُلِ) بإضافة «باب» للاحقه، وبتنوينه، فيرفع «الرَّجُلُ» (يَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ، وَيَأْتُمُّ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ وَيُذَكِّرُ) ^(٤) بضمّ أوّله وفتح ثالثه ممّا أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» من حديث أبي سعيدٍ الخدريّ ﷺ، وكذا أصحاب السنن (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ مُخَاطَبًا لِأَهْلِ

(١) في هامش (ج): قوله: «يُهَادِي» مبنياً للمفعول؛ أي: يمشي بينهما مُعْتَمِدًا عليهما بضعفه، ول بعضهم: «يتهادى» وقد يقال: تهادى بين اثنين؛ مبنياً للفاعل «تقريب».

(٢) في هامش (ج): عبارة «المصابيح»: قال النَّوَوِيُّ: الْأَصَحُّ أَنَّهما قَضِيَّتَانِ؛ فخروجه إلى الصَّلَاةِ كان بين عليّ والعبّاس، وخروجه من بيت ميمونة إلى بيت عائشة كان بين الفضل وعليّ، وجاء في «معالم السنن» للخطّابي: بين عليّ وأسامة، وهو محمولٌ على أَنَّهُ تَارَةً يَكُونُ هَذَا وَهَذَا وَتَارَةً يَكُونُ هَذَا، أَوْ أَنَّ اثْنَيْنِ فِي جَانِبٍ، وَوَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ فِي جَانِبٍ، وَكَانَ الْخُرُوجُ مَرَّاتٍ، وَفِي «طبقات ابن سعد» عن عائشة: أَنَّهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ أَصْبَحَ مُفِيقًا، فَخَرَجَ مُتَوَكِّئًا عَلَى الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَلَى ثُوبَانَ غُلَامِهِ.

(٣) في (د): «منها»، وهو تحريف.

(٤) في هامش (ج): أي: على الوجه الآتي بيانه «زكريّا».

الصَّفِّ الْأَوَّلِ: (اِئْتَمُوا بِي، وَلِيَأْتَمَّ بِكُمْ مَن بَعْدَكُمْ) من سائر الصفوف^(١)، أي: يستدلوا بأفعالكم على أفعالي، وليس المراد أن المأموم يقتدي به غيره.

٧١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ»، فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ، قَالَ: «إِنَّكَ لَأَنْتَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ». فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِفَةً، فَقَامَ يَهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَرِجْلَاهُ يَخْطَانِ فِي الْأَرْضِ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَصَلِّي قَائِمًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي قَاعِدًا، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ.

وبالسند قال: (حدثنا) ولأبي ذرٍّ: «حدثني» (قُتَيْبَةُ) وفي غير^(٢) رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر: «قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ» (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ - بِالْخَاءِ وَالزَّايِ الْمَعْجَمَتَيْنِ - الضَّرِير (عَنِ الْأَعْمَشِ) سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ) بْنُ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، وَسَقَطَ «إِبْرَاهِيمَ» بَيْنَ الْأَعْمَشِ وَالْأَسْوَدِ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ الْمُرُوزِيِّ، وَهُوَ وَهْمٌ فِيمَا قَالَهُ الْجَيَّانِيُّ^(٣) (عَنْ عَائِشَةَ) (قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فِي مَرَضِهِ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ (جَاءَ بِلَالٌ) الْمُؤَذِّنُ (يُؤَذِّنُهُ) بِسُكُونِ الْوَاوِ: يُعَلِّمُهُ (بِالصَّلَاةِ)، فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر «فِيصَلِّي» (بِالنَّاسِ) قالت عائشة: (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ) بفتح الهمزة وكسر السين المُهْمَلَةِ ثُمَّ فَاءٍ بَعْدَ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ السَّاكِنَةِ؛ شَدِيدُ الْحُزْنِ (وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَقُمْ

(١) في هامش (ج): وقيل: معناه: تعلّموا منّي أحكام الشريعة، وليتعلّم منكم التابعون بعدكم، وكذلك أتباعهم إلى انقراض الدنيا «فتح».

(٢) «غير»: سقط من (م).

(٣) في هامش (ج): «الجياني» بفتح الجيم وتشديد التَّحْتِيَّةِ وبالثَّوْنِ، نسبة إلى جِيَّانٍ؛ بلد بالأندلس، واسمه الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ الْأَنْدَلُسِيُّ، مؤلّف كتاب «تقييد المُهْمَلِ» توفي سنة ٤٣٧.

مَقَامَكَ^(١) في الإمامة، وإثبات «ما» بعد «متى»^(٢) - و«يَقُمْ»: مجزومٌ بحذف الواو^(٣) بـ «متى» الشرطيّة - لأبي ذَرٍّ عن الكُشَمِينِيّ، وفي رواية الحَمُويّ والمُسْتَمَلِي: «متى يقوم» بإثباتها، ووجهه ابن مالك بأنها أهملت حملاً على «إذا»؛ كما جزم بـ «إذا» حملاً على «متى» في قوله [ج: ٣١١٣]: «إذا أخذتما مضاجعكما تكبّرا»^(٤) أربعاً/ وثلاثين «لَا يُسْمِعُ النَّاسَ» بضمّ الياء ٦٢/٢ وإسكان السين، من الإسماع، ولأبي ذَرٍّ: «لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ» (فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ) هو^(٥) ابن الخطّاب رحمته، إن كانت «لو» شرطيةً فالجواب محذوف، أو للتمنّي فلا جواب (فَقَالَ) عليه السلام: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ) بحذف «أن»، ولأبوي ذَرٍّ والوقت: «أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ». قالت عائشة: (فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ)^(٦) في الإمامة، ولغير الكُشَمِينِيّ: «يقوم» بالواو؛ كما مرّ، وللكُشَمِينِيّ: «متى ما يقوم» ذ «ما»^(٧) زائدةً للتوكيد^(٨)، لكن^(٩) قال ابن مالك: إنّها شرطيةٌ، وجوابها: (لَا يُسْمِعُ النَّاسَ) ولأبي ذَرٍّ: «لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ» (فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ، قَالَ) عليه السلام، ولأبوي ذَرٍّ والوقت وابن عساكر: «فَقَالَ»: (إِنَّكَ لَأَنْتَ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَصَلِّيَ بِالنَّاسِ) ولابن عساكر بحذف «أن»^(١٠) من: «أَنْ يَصَلِّيَ» (فَلَمَّا

(١) في هامش (ج): بفتح أوّله.

(٢) في هامش (ج): قوله: «في الإمامة وإثبات ما...» فإنّ في العبارة سقطاً يدلّ عليه ما يأتي، وقول العيني: «بالجزم» فسقط لفظ «بالجزم» مِنَ النَّسَاج.

(٣) في هامش (ج): قوله: «مجزومٌ بحذف الواو» ليس على ما ينبغي؛ فإنّ «يقوم» صحيح الآخر، فلمّا دخل الجازم جَزَمَهُ بسكون الميم، فالتقى ساكنان، فحُذِفَتِ الواو لالتقاء الساكنين.

(٤) في (م): «فكبراً». وفي هامش (ج): قوله: «تكبّراً» فعلٌ مضارعٌ مبدوءٌ ببناء الخطاب، جواب «إذا» مجزومٌ بحذف النون؛ حملاً على «متى» كما تقرّر، والخطاب لعليّ وفاطمة عليهما السلام لما شكت فاطمة ما تلقاه من أثر الرّحى، فأتى النَّبِيُّ من الله يردّ سبب... الحديث بطوله: «إذا أخذتما مضاجعكما فكبّرا أربعاً وثلاثين، وتسبّحا ثلاثاً وثلاثين، وتحمّدا ثلاثاً وثلاثين، فهو خيرٌ لكمَا مِنْ خَادِمٍ» رواه البخاريّ في «مناقب عليّ».

(٥) «هو»: مثبتٌ من (ص).

(٦) في هامش (ج): بفتح أوّله.

(٧) في (ص): «فمتى»، وليس بصحيح.

(٨) «للتوكيد»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٩) زيادة من (ص) و(م).

(١٠) في غير (ب) و(س): «الثّون»، وليس بصحيح.

دَخَلَ) أَبُو بَكْرٍ (فِي الصَّلَاةِ) وَلَأَبِي ذَرٍّ^(١) عَنِ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «فَلَمَّا دَاخَلَ فِي^(٢) الصَّلَاةِ»
بِالْفَاءِ بَعْدَ الدَّالِ، لَكِنَّ الْخَاءَ مَكْسُورَةً فِي «الْيُونَنِيَّةِ»^(٣) (وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِفَةً،
فَقَامَ يُهَادِي^(٤)) بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَرِجْلَاهُ^(٥) يَخْطَانِ) بِالمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ، وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ:
«تَخْطَانِ» بِالمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ^(٦) (فِي الْأَرْضِ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ
يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ^(٧) إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): أَنْ^(٨) اثْبَتَ مَكَانَكَ، فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ (فَجَاءَ)
وَلِلْأَصِيلِيِّ: «فَجَاءَهُ» (رَسُولُ اللَّهِ) وَلِلْأَصِيلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرٍ وَالْهَرَوِيِّ: «النَّبِيُّ» (بِالْشَّيْءِ، حَتَّى
جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ) لِكَوْنِهِ كَانَ جِهَةً حَجَرَتْهُ، فَهُوَ أَخْفَ عَلَيْهِ (فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَصْلِي قَائِمًا،
وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي قَاعِدًا، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ
مُقْتَدُونَ) بِالمِيمِ عَلَى صِيغَةِ الْجَمْعِ لِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرٍ:
«يَقْتَدُونَ» بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ، أَي: مُسْتَدْلُونَ أَوْ يَسْتَدْلُونَ (بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ) عَلَى صَلَاةِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) فِي (د): «وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونَنِيَّةِ».

(٢) «فِي»، لَيْسَ فِي (د).

(٣) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «لَكِنَّ الْخَاءَ مَكْسُورَةٌ» لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُهُ؛ فَلْيَحْزَرْ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ
مَنْصُوبٌ خَبَرَ لـ «كَانَ» الْمَحْذُوفَةُ، وَالتَّقْدِيرُ: لَمَّا كَانَ دَاخِلًا؛ بِالتَّنْوِينِ وَرُوسِمٍ بَغِيرِ أَلْفٍ عَلَى لُغَةِ رِبْعِيَّةٍ، وَاسْمُهَا
ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَفِعٌ عَائِدٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ﷺ، وَحُذِفَ «كَانَ» وَإِبْقَاءُ خَبَرِهَا - وَالْخَطُّ عَلَى لُغَةِ رِبْعِيَّةٍ - شَائِعٌ ذَائِعٌ، وَلَكِنَّ
الشَّأْنَ فِي الرِّوَايَةِ فَلْتَحْزَرْ؛ فَإِنَّ كَسْرَ الْخَاءِ لَا يَتَجَهَّ إِلَّا بِمَا تَقَرَّرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ «كَانَ» الْمَحْذُوفَةَ شَأْنِيَّةٌ؛
وَالْتَّقْدِيرُ: وَلَمَّا كَانَ - أَي: الشَّأْنَ - أَبُو بَكْرٍ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ، فَ«دَاخِلٌ» مَرْفُوعٌ خَبَرَ لِمَحْذُوفٍ.

(٤) فِي هَامِش (ج): بَضُمَ أَوَّلُهُ؛ كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: «يُهَادِي» بِضَمِّ أَوَّلِهِ كَمَا مَرَّ، قَالَ فِي «النِّهَايَةِ»: «يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ»
أَي: يَمْشِي بَيْنَهُمَا مُعْتَمِدًا عَلَيْهِمَا مِنْ ضَعْفِهِ وَتَمَائِيلِهِ، مِنْ تَهَادَتِ الْمَرْأَةُ فِي مَشْيِهَا؛ إِذَا تَمَائِلَتْ، وَكُلُّ مَنْ فَعَلَ
ذَلِكَ بِأَحَدٍ فَهُوَ يُهَادِيهِ.

(٥) فِي هَامِش (ج): رَجُلُ الْإِنْسَانِ الَّتِي يَمْشِي بِهَا الْفَخْذُ إِلَى الْقَدَمِ، وَهِيَ أُنْثَى، وَجَمْعُهَا: «أَرْجُلٌ» لَا جَمْعَ لَهَا غَيْرُ
ذَلِكَ «مَصْبَاح».

(٦) فِي (د): «بِالْفَوْقِيَّة».

(٧) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «فَأَوْمَأَ» مَهْمُوزُ الْآخِرِ؛ أَي: أَشَارَ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَلَا تَقُلْ: أَوْمَيْتَ.

(٨) فِي (ص): «أَي».

٦٩ - باب: هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس؟

هذا (باب) بالتثوين (هل يأخذ الإمام إذا شك) في صلاته (يقول الناس؟) قال الشافعية: لا يأخذ بقولهم، وقال الحنفية: نعم.

٧١٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتَيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصُرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ»، فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعبي (عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ) الإمام، وسقط لفظ «ابن أنس» في رواية ابن عساكر (عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ^(١) السَّخْتَيَانِيِّ) بفتح السين والتاء^(٢)، وفي «اليونينية» بكسر التاء (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنهما: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ) ركعتين من صلاة الظهر (فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ) اسمه: الخزباق؛ بكسر الخاء المعجمة وبعد الراء الساكنة موحدة آخره قاف، مستفهماً له عن سبب تغيير وضع الصلاة، ونقص ركعاتها: (أَقْصُرَتِ^(٣) الصَّلَاةُ) بفتح القاف وضم الصاد، على أنه قاصر، وبضم القاف وكسر الصاد مبنياً للمفعول، وهي^(٤) الرواية المشهورة (أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) حصر في الأمرين؛ لأنَّ السبب إما من الله؛ وهو القصر، أو من النبي ﷺ؛ وهو التسيان (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) للحاضرين: (أَصَدَقَ^(٥) ذُو الْيَدَيْنِ) في النقص الذي هو سبب السؤال المأخوذ من مفهوم الاستفهام؟ (فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ) صدق (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فصلَّى

(١) في هامش (ج): بفتح المُثَنَّاةِ فوقية.

(٢) في هامش (ج): قوله: «بفتح السين والتاء» أي: وبكسرهما؛ كما تحرَّرَ من «جامع الأصول» و«اللُّباب» و«الكرمانى» و«القاموس» ومُحَصَّلُ الثُّقُولِ: فتحهما، وكسرهما، وفتح السين مع كسر التاء، وأمَّا عكسه ففيه نظر.

(٣) في هامش (ج): «قُصِرَتْ» بلفظ المعروف غير المجهول «كرمانى».

(٤) في (ص): «هو».

(٥) في هامش (ج): الصَّدَقُ والكَذِبُ إنّما يتوجَّهان على الخبر، وذو اليدين لم يصدر منه خبر، بل استفهام، قال البرماوي: قوله: «أَصَدَقَ؟» أي: في السبب الذي تضمَّنه استفهامه؛ وهو تغيير الصلاة، وإلا فالاستفهام ليس بتصديق ولا تكذيب.

اِثْنَتَيْنِ) رَكَعَتَيْنِ (أَخْرَيَيْنِ) بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَسُكُونُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَمُثْنَاءٌ مَفْتُوحَةٌ وَأُخْرَى سَاكِنَةٌ تَحْتَتَيْنِ (ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ) لِلْسَّهْوِ^(١) (مِثْلُ سُجُودِهِ) السَّابِقِ فِي صَلَاتِهِ (أَوْ أَطْوَلَ) مِنْهُ، وَظَاهِرُهُ^(٢): أَنَّهُ مِنْ أَشْيَاءِ مَنْ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمْ، لَكِنْ حَمَلَهُ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ تَذَكُّرٌ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ سَعِيدٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ/ قَالَ: «وَلَمْ يَسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٣) ذَلِكَ»^(٤)، وَقَالَ مَالِكٌ وَمَنْ تَبَعَهُ: يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ الْمَأْمُومِينَ، وَاسْتَدْلُوا^(٥) لَهُ بِرَجُوعِهِ مِنْ أَشْيَاءِ مَنْ رَجَعَ إِلَى خَيْرِ أَصْحَابِهِ حِينَ صَدَّقُوا إِذَا الْيَدِينَ، لَكِنْ عِنْدَهُمْ خِلَافٌ فِي اشْتِرَاطِ الْعِدَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَسْلُكُ^(٦) بِهِ مَسْلَكَ الشَّهَادَةِ أَوْ الرِّوَايَةِ.

٧١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، فَقِيلَ: صَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ (قَالَ:): حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ، ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (عَنْ) عَمِّهِ (أَبِي سَلَمَةَ) وَلِلْأَصِيلِيِّ زِيَادَةُ: «ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: «(رَسُولُ اللَّهِ) ﷺ، الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، فَقِيلَ لَهُ: (صَلَّيْتَ) وَلِلْمُسْتَمْلِيِّ: «(قَدْ صَلَّيْتَ) (رَكَعَتَيْنِ، فَصَلَّى) عَلَيْهِ السَّلَامُ (رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) فِيهِ تَبْيِينٌ لِلْمُرَادِ بِقَوْلِهِ فِي السَّابِقِ [ج: ٧١٤]: «فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ» فَافْهَمْ.

(١) زيد في (م): «هو».

(٢) في غير (ص) و(م): «فظاهره».

(٣) في هامش (ج): قوله: «حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى» قال ابن رسلان: بتشديد القاف وتخفيف النون؛ أي: أعلمته وأزال شكّه بما عرفه النَّاسُ؛ كما سيأتي أَنَّهُ ذَكَرَ فَذَكَرَهُ اللَّهُ النَّسِيانَ، وَفِيهِ حِجَّةٌ لِلشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ لِلْمَأْمُومِينَ إِلَّا مَنْ تَذَكَّرَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ أَوْ ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(٤) «ذلك»: ليس في (د).

(٥) في (د) و(ص): «واستدلَّ».

(٦) في (ص): «سلك».

٧٠ - بَابُ: إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ: سَمِعْتُ نَشِيجَ عُمَرَ، وَأَنَا فِي آخِرِ الصُّفُوفِ، يَقْرَأُ: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحَزَنِي إِلَى اللَّهِ﴾.

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ) هَلْ تَفْسُدُ أَمْ لَا؟

(وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ) بفتح الْمُعْجَمَةِ وتشديد الدَّال، ابن الهادي^(١) التابعي الكبير، له رؤية، ولأبيه صحبة، ممَّا وصله سعيد بن منصور: (سَمِعْتُ نَشِيجَ)^(٢) بفتح النُّون وكسر الشَّين الْمُعْجَمَةِ آخره جيمٌ، أي: بكاء (عُمَرَ) بن الخطَّاب رضي الله عنه من خشية الله، من غير انتحاب^(٣) ولا ظهور حرفين ولا حرفٍ مفهمٍ (وَأَنَا فِي آخِرِ الصُّفُوفِ يَقْرَأُ) ولأبي ذَرٍّ عن الحموي: «فقرأ» (﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحَزَنِي إِلَى اللَّهِ﴾)^(٤) [يوسف: ٨٦] زاد الأصيلي: «(الآية)».

٧١٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يَصْلِي بِالنَّاسِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ، إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ، فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، ففعلت حَفْصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْ، إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ». قَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لَأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويسٍ الأصبَحي^(٥) المدني (قَالَ: حَدَّثَنَا) وللأصيلي: «(حَدَّثَنِي)» (مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) إمام دار الهجرة، خال ابن أبي أُويسٍ (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ)

(١) في هامش (ج): «ابن الهادي» كذا وقع في «الموطأ» بغير ياء، والفصيح إثباتها، قال النووي: أكثر ما يأتي في كتب الفقه والحديث ونحوها: «العاص» بحذف الياء، وهي لغة، والفصيح الصحيح بإثبات الياء، وكذلك «شَدَّاد ابن الهادي» و«ابن أبي الموالى» وما أشبهه، ولا اغترار بوجوده في كتب الحديث أو أكثرها بحذفها. انتهى «ترتيب».

(٢) في هامش (ج): يُقال: نشج الباكي؛ إذا غصَّ بالبُكاء في حلقة «كرمانى».

(٣) في هامش (ج): «الانتحاب» و«التَّحِب» و«التَّحِب» أشدُّ البكاء، نَحَبٌ - كـ «مَنَعٌ» - وانتَحَبَ.

(٤) في هامش (ج): «البَثُّ» أصعبُ حزنٍ لا يُطاق كتمانُه.

(٥) «الأصبَحي»: ليس في (د).

عروة بن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي مَرَضِهِ) الَّذِي تُوفِّي فِيهِ: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يَصْلِيْ بِالنَّاسِ) بالياء بعد اللام، وللأصلي: «فليصل» مجزوم بحذفها^(١) جواب الأمر، وعلى الرواية الأولى مرفوع استئنافاً، أو أجرى المعتل مجرى الصحيح^(٢). قالت عائشة: قُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ إِذْ ذَاكَ عَادَتُهُ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ، لَا سِوَمَا إِذَا قَامَ فِي مَقَامِ الرَّسُولِ وَفَقَدَهُ مِنْهُ (فَمُرْ عُمَرَ) بن الخطاب (فَلْيُصَلِّ) ولأبي ذر: «يصلِّي» بإثبات الياء، وزاد: «بالناس» (فَقَالَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ) ولأبي الوقت: «بالناس» بالموحدة بدل اللام، (قَالَتْ عَائِشَةُ لِحَفْصَةَ) ولأبي ذر وابن عساكر: «فقلت لعائشة: فقلت لحفصة»: (قُولِي لَهُ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا) ولأبي ذر^(٣): «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِذَا» (قَامَ فِي مَقَامِكَ) ولأبي ذر: «إِذَا قَامَ مَقَامَكَ» (لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ) ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «(في البكاء) بـ«في» بالفاء بدل «من» بالميم، أي: لأجل البكاء، أو هو حال، أي: كائنًا في البكاء، و^(٤) هو من باب إقامة بعض حروف الجر مقام بعض^(٥) (فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ، فَفَعَلْتُ حَفْصَةَ) القول المذكور الذي قالته لها عائشة (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَهْ) كلمة زجر (إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ) تُظْهِرْنَ خِلَافَ مَا تُبْطِنُ كَهَنَ (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ)^(٦). قالت) وللأربعة: «فقلت» (حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: مَا كُنْتُ لَأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا) وسقط لفظ «لعائشة» لغير أبي ذر والكشميهني^(٧)، ومباحث الحديث مرّت [ح: ٦٦٤، ٦٧٨، ٧١٢].

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «مجزوم بحذفها...» إلى آخره: ليس على ما ينبغي، فإنَّ الفعل مجزوم بلام الأمر وإن كان الفعل واقعاً في جواب الأمر.

(٢) في هامش (ج): بناءً على أنَّه مجزوم في جواب الأمر. أي: فاكتفي بالجزم بحذف حركة الياء المقدّرة؛ كقوله تعالى: «مَنْ يَتَّقْ وَيُصِْرْ» [يوسف: ٩٠] بجزم «يُصِْرْ» وقول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي

أو لأنّه أشبع كسرة اللام.

(٣) في (م): «وللكشميهني».

(٤) في (ص) و(م): «أو».

(٥) في هامش (ج): قوله: «وهو من باب...» إلى آخره، الواو بمعنى «أو» فليُراجع الكرماني.

(٦) في (د): «بالناس».

(٧) «والكشميهني»: ليس في (ب) و(س).

٧١ - بَابُ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا

(بَابُ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ^(١) عِنْدَ الْإِقَامَةِ) لِلصَّلَاةِ (وَبَعْدَهَا) قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ.

٧١٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ مَرْةٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَتَسَوْنَ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ) الطَّيَالِسِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحَجَّاجِ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) ولأبي ذَرٍّ: «حَدَّثَنِي» بالإنفراد فيهما (عَمْرُو بْنُ مَرْةٍ) بفتح العين في الأول، وضم الميم وتشديد الرَّاء في الثاني، الجُهَنِيُّ^(٢) الكوفي الأعشى (قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون العين (قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ) بفتح الموحدة وكسر الْمُعْجَمَةِ (يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ): والله (لَتَسَوْنَ)^(٣) بضم التاء وفتح السين وضم الواو

(١) في هامش (ج): قال البرماوي: «الصفوف» جمع «صف» وهو ما اجتمع في العدة من أفراد على التساوي والتناسب، وربما كان مصدرًا لـ «صفت الجيش» ونحوه، أصفه صفًا؛ إذا أقمته في الحرب صفًا صفًا، وقد يُدعى أن الأولى من هذه من إطلاق المصدر على المفعول أو بمعنى الفاعل. انتهى وله تنمة فليراجع.

(٢) في هامش (ج): «الجُهَنِيُّ» بضم الجيم.

(٣) في هامش (ج): «لَتَسَوْنَ» لامه واو، والأصل قبل التوكيد: «تَسَوْنَ» بواوين؛ الأولى لام الفعل وهي مشددة، والثانية ضمير الجماعة، فلما أن نقول: استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها، أو نقول: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وعلى التقديرين التقى ساكنان: الواوان على التقدير الأول، والواو والألف على التقدير الثاني، فحذفت أول الساكنين ثم أكد بالثون الثقيلة، فحذفت نون الرفع لفظًا لتوالي الثونات، فالتقى ساكنان؛ واو الجمع ونون التوكيد المدغمة، ويُقدَّر حذف أحدهما، فحُزَّكت الواو بحركة تجانسها؛ وهي الضمة، ولم تحرك الثون محافظة على الأصل، ولعروض الضمة لم تقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة الثبوت؛ لأنها علامة الرفع، فإن المضارع معرب مع نون التوكيد؛ لعدم مباشرتها له، والجمع فصل بينهما، والضابط: أن الفعل المضارع إن كان يُرفع بالضمة؛ فإنه إذا أكد بالثون يبنى، وإن كان يرفع بثبات الثون؛ فإنه إذا أكد يبقى على إعرابه؛ لوجود الفاصل لفظًا أو تقديرًا، وقد تبين بهذا التقرير أن قوله: «لتسَوْنَ» معرب تقديرًا، وأن قوله: «أو ليُخَالِفَنَّ» مبني على الفتح لفظًا، قال القاضي: اللام في «لتسَوْنَ» هي التي يُتلقى بها القسم، ولكونه في معرض قسم مقدَّر أكد بالثون المشددة، و«أو» للعطف، رُدِّد بين تسويتهم الصفوف وما هو كاللازم لنقيضها، قال الطيبي: وأقول: إنَّ مثل هذا التركيب متضمن للأمر توبيخًا وتهديدًا؛ أي: ليكوننَّ أحد الأمرين؛ إمَّا تسوية صفوفكم أو أن الله يخالف بين وُجُوهِكم.

المُشدِّدة وتشديد النون المؤكَّدة، ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمُستملي: «التسوون» بواوين والنون للجمع (صُفُوفُكُمْ) باعتدال القائمين بها على سَمَتٍ واحدٍ، أو بسدِّ الخلل فيها (أو^(١)) لِيُخَالِفَنَّ الله) بالرَّفع على الفاعليَّة، وفتح اللام الأولى المؤكَّدة^(٢) وكسر الثَّانية وفتح الفاء، أي: ليوَقَعَ اللهُ المخالفةَ (بَيِّنَ وَجُوهَكُمْ) بتحويلها عن مواضعها إن لم تقيموا الصُّفوف جزاءً وفاقاً^(٣)، ولأحمد من حديث أبي أُمَامَةَ: «لَتُسَوَّنَ الصُّفُوفُ أَوْ لَتَطْمَسَنَّ الوجوه»^(٤)، أو المراد: وقوع العداوة والبغضاء واختلاف القلوب، واختلاف الظَّاهر سببٌ لاختلاف الباطن، وفي/ رواية أبي داود وغيره بلفظ: «أو ليخالفَنَّ اللهُ بين قلوبكم»، أو المراد: تفترقون فيأخذ كلُّ واحدٍ وجهًا غير الذي يأخذه صاحبه لأنَّ تقدُّمَ الشَّخص على غيره مظنةٌ للكِبَر المفسد للقلب الدَّاعي للقطيعة، وعُزِّي هذا الأخير للقرطبي، واحتجَّ ابن حزمٍ للقول بوجوب التَّسوية بالوعيد المذكور لأنَّه يقتضيه، لكنَّ قوله في الحديث الآخر: «فإنَّ تسوية الصُّفوف من تمام الصَّلَاة» [ج: ٧٢٢] يصرفه إلى السُّنَّة، وهو مذهب الشَّافعي وأبي حنيفة ومالك، فيكون الوعيد للتَّغليظ والتَّشديد.

٧١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا الصُّفُوفَ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي».

- (١) في هامش (ج): «أو» للتقسيم؛ يعني: أحد الأمرين لازم، لا يخلو الحال عن أحدهما.
- (٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «المؤكَّدة» هذه اللام في جواب قسم محذوف كاللام التي في قوله: «لَتُسَوَّنَ». انتهى «عجمي»، كما نبَّه على ذلك الكيرمانِي.
- (٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «جَزَاءً وَفَاقًا» [النبا: ٢٦]: منصوبٌ على المصدر، وعامله محذوف؛ أي: يجازيكم جزاءً وفاقًا، أو على المبالغة، أو على حذف مضاف؛ أي: ذا موافقة؛ كذا قرَّره السِّمين في الآية. وزاد في هامش (ج): وقال البيضاويُّ في «الحاشية» أي: جَوَّزُوا بذلك جزاءً ذا وفاق لأعمالهم، أو موافقًا لها، أو وفاقها وفاقًا.
- (٤) في هامش (ج): قوله: «أَوْ لَتَطْمَسَنَّ الوجوه» قال الرَّاغِب: «الطمس» إزالة الأثر بالمخو، وقوله تعالى: «وَمَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا» [النساء: ٤٧] منهم مَنْ قال: عَنَى ذلك في الدُّنيا، وهو أن يصير الشَّعر على وجوههم، فتصير صُورُهم كصورة القردة والكلاب، ومنهم مَنْ قال: ذلك في الآخرة؛ إشارةً إلى ما قال تعالى: «وَأَمَّا مَنْ أَوْفَى كَيْفَهُ، وَرَأَى ظَهْرَهُ» [الانشقاق: ١٠] وهو أن تصير عيونهم في قفاهم، وقيل: معناه: نردُّهم عن الهداية إلى الضَّلالة؛ كقوله تعالى: «وَأَسْلَمَ اللهُ عَلَى عَلِيٍّ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ» [الجاثية: ٢٣] وقيل: عَنَى بـ «الوجوه» الأعيان والرُّؤساء، والمعنى: يجعل رؤساءهم أذنبًا، وذلك أعظم سبب البوار.

وبه^(١) قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين، عبد الله بن عمرو المنقرئ المُقْعَد (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد البصري (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ) ولأبي ذرّ زيادة: «ابن صهيب» (عَنْ أَنَسٍ) وللأصيلي زيادة: «ابن مالك» (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَقِيمُوا الصُّفُوفَ) أي: عدّلوها (فَإِنِّي أَرَاكُمْ) بقوة إِبْصَارٍ يُدْرِكُ بها، ولا يلزم رؤيتنا ذلك، أو يريد: إِنِّي أَبْصِرُكُمْ بعيني المعهودة وأنتم (خَلَفَ ظَهْرِي) كما أَبْصِرُكُمْ وأنتم بين يديّ، والفاء للسببية^(٢).

٧٢ - بَابُ إِقْبَالِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ، عِنْدَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ

(بَابُ إِقْبَالِ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ عِنْدَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ).

٧١٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، وَتَرَاصُّوا، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ) بفتح الرّاء وتخفيف الجيم والمدّ، عبد الله بن أيوب الحنفي الهروي (قَالَ: حَدَّثَنَا/ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو) بإسكان الميم، ابن المهلب^(٣) الأزدي، الكوفي^{ب ٣٢٩/١٥} الأصل، وهو من قدماء شيوخ المؤلف، لكنّه روى له هنا بواسطة، ولعلّه لم يسمعه^(٤) منه (قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ) بضمّ القاف^(٥) (قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ) بضمّ الحاء قال: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ) ولأبوي ذرّ والوقت والأصيلي وابن عساكر: «أنس بن مالك» (قَالَ: أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: أَقِيمُوا) سوّوا (صُفُوفَكُمْ) أيّها الحاضرون لأداء الصَّلَاةِ معي (وَتَرَاصُّوا) بضمّ الصّاد المُهملة المشدّدة، أي: تضاموا وتلاصقوا حتّى يتّصل ما بينكم (فَإِنِّي أَرَاكُمْ) رؤيةً حقيقيّةً (مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي) أي: من خلفه بخلق حاسّة باصرة فيه، كما يُشعر به التعبير بـ«من»، فمبدأ الرؤية ومنشؤها من خلفه، بخلاف الرواية السابقة العارية عن «من» [ج: ٧١٨]

(١) في (م): «بالسند».

(٢) في هامش (ج): تبع في ذلك العيني، فليتأمل.

(٣) في هامش (ج): «المهلب» بضمّ الميم وفتح الهاء واللام المشدّدة.

(٤) في (د): «ما سمعه».

(٥) في هامش (ج): وتخفيف الدال المهملة.

فإنَّها تحتمل ذلك، ويُحتمل^(١) أنَّ ذلك بالعين المعهودة كما مرَّ، وقيل: إنَّه كان له بين كتفيه عينان كسَمِّ الخِيَّاطِ^(٢)، يبصر بهما ولا يحجبهما الثَّياب، وزاد الأصيليُّ بعد قوله: «من وراء ظهري»: «الحديث»^(٣).

ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين هرويَّ وبغداديّ وكوفيَّ وبصريَّ، وفيه: التَّحديث والقول.

٧٣ - بابُ الصَّفِّ الأوَّلِ

(بابُ الصَّفِّ الأوَّلِ) وهو الَّذي يلي الإمام، قال النَّوويُّ^(٤): وهو الصَّحيح المختار، وعليه المحقِّقون.

٧٢٠ - ٧٢١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشُّهَدَاءُ: الْغَرَقُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْمَطْعُونُ، وَالْهَدِيمُ». وَقَالَ: «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ، لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ لَأَسْتَهَمُوا».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ النَّبِيلِ^(٥) (عَنْ مَالِكٍ) الإمام (عَنْ سُمَيٍّ)

(١) في غير (ص) و(م): «تحتمل».

(٢) في هامش (ج): وقيل: «كان له بين كتفيه عينان...» إلى آخره، ذكره مختار بن محمود الزَّاهديُّ، أبو الرَّجَاءِ الحنفيُّ، الملقَّب بنجم الدِّين، في رسالته التي سَمَّاها «النَّاصِرِيَّة» قال القسطلانيُّ في «المواهب»: وهذا إن كان نقلًا عن الشَّارِعِ رحمه الله بطريق صحيح؛ فمقبولٌ، وإلا فليس المقام مقام رأي، على أنَّ الأفضل في إثبات كونه معجزةً حملها على الإدراك من غير آلة، والله أعلم، وفي «المقاصد» للحافظ السَّخاويُّ: حديث: «لا أعلم ما خلف جداري هذا» قال شيخنا - يعني: الحافظ ابن حجر -: لا أصل له، قلت: ولكنَّه قال في «تلخيص تخريج الرِّافعي» عند قوله: «ويرى من خلف ظهره كما يرى من قدامه»: الأحاديث الواردة في ذلك مقيَّدة بحالة الصَّلَاة، وبذلك يُجمَع بينه وبين قوله: «لا أعلم ما وراء جداري هذا». انتهى. قال السَّخاويُّ: وهذا مُشعَّرٌ بوروده، وعلى تقدير وروده لا تنافي بينهما؛ لعدم تواردهما على محلٍّ واحد. انتهى ملخصًا من «المواهب».

(٣) في هامش (ج): عبارة «الفتح» في الباب قبله: وقد تقدَّم القول في المراد بهذه الرُّؤية في «باب عِظَةِ الإمام النَّاسِ في إتمام الصَّلَاة» وأنَّ المختار حملها على الحقيقة، خلافًا لمن زعم أنَّ المراد بها خلقٌ علمٌ ضروريٌّ له بذلك، ونحو ذلك قال الزَّين ابن المُنَيِّر: لا حاجة إلى تأويلها؛ لأنَّه في معنى تعطيل لفظ الشَّارِع من غير ضرورة، وقال القرطبيُّ: بل حملها على ظاهرها أولى؛ لأنَّ فيه زيادةً في كرامة النَّبِيِّ ﷺ.

(٤) في (ب): «النَّوويُّ»، وهو تحريف.

(٥) في هامش (ج): «النَّبِيل» بفتح النُّون وكسر الموحَّدة وسكون التَّحتية وباللَّام.

بضم السين المهملة وفتح الميم وتشديد المثناة التحتية، القرشي المدني، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن^(١) (عن أبي صالح) ذكوان السمان (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: الشَّهْدَاءُ: الغَرِقُ) بفتح الغين وكسر الراء؛ بمعنى: الغريق (والمَبْطُونُ) صاحب الإسهال (والمَطْعُونُ، وَالهَدْمُ)^(٢) بكسر الدال: الذي يموت تحت الهدم، وتُسَكَّن، أي: ذو الهدم الذي يموت بفعل الهادم، ونسب إلى الفعل مجازاً. (وَقَالَ) بِإِلَافَةِ التَّاءِ: (وَلَوْ) بالواو، وللهروي والأصيلي: «لو» (يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ) التَّهْجِيرُ (لَا سَبَقُوا) زاد الهروي: «إِلَيْهِ» (وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي) صلاة (العَتَمَةِ وَ) صلاة (الصُّبْحِ) من الثَّوَابِ (لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ) إتياناً (حَبِوًا) زحفاً على الاست^(٣) (وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدِّمِ) الأوَّل^(٤) من الفضل، وللأصيلي وابن عساكر: «الأول» (لَا سَبَقُوا) لا قترعوا عليه لما فيه من الفضيلة، كالسَّابِقِ لدخول^(٥) المسجد، والقرب من الإمام، واستماع قراءته^(٦) والتَّعَلُّمِ منه، والفتح عليه والتَّبْلِيغِ عنه، والصَّفِّ الْمُقَدِّمِ يتناول الصَّفِّ الثَّانِي بالنسبة للصَّفِّ^(٧) الثالث،

(١) في هامش (ج): ابن الحارث بن هشام، ثقة من السادسة، مات سنة ١٣٠ هـ مقتولاً بقديد «تقريب».

(٢) في هامش (ج): عبارة «المصابيح»: و«الهَدْمُ» - بكسر الدال - الذي يموت تحت الهدم؛ بفتحها، ومن رواه بإسكان الدال فمعناه: ذو الهدم؛ أي: الذي يموت بفعل الهادم، قال الزركشي: لكن الحقيقة أن ما انهدم هو الذي يقتل، فيكون بفتح الدال. انتهى. وفي «التقريب» ك«النهاية»: الهدم - محرّكاً - ما انهدم، ومنه: «صاحب الهدم شهيد» وبالإسكان: اسم الفعل؛ أي: فعل الهادم، وقوله: «الهدم شهيد» قال القاضي: بكسر الدال قيّدناه؛ أي: الذي مات تحت الهدم - بفتحها - وهو ما انهدم. انتهى. قال البرهان: ويتحصّل من اللغة: أن صاحب الهدم يجوز فيه فتح الدال على أنه مات تحت الهدم؛ وهو ما انهار من الأبنية، ويجوز أن يكون بالسكون اسم الفعل، وأما إذا جاء بغير لفظ «صاحب» مثل: «والهدم شهيد» فإنه يجوز بكسر الدال.

(٣) في هامش (ج): «الاست» العَجْزُ، ويُراد به حَلَقَةُ الدُّبُرِ، والأصل: «سْتَه» بالتحريك؛ ولهذا يجمع على «أستاه» مثل: سَبَبٌ وأسباب، ويصغّر على «سُتَيْه» وجمع التّكسير والتّصغير يُرَدُّانِ الأشياء إلى أصولها، وقد يقال: «سَه» بالهاء، و«سَتْ» بالتاء، فيعرب إعراب «يد» و«دم» وبعضهم يقول في الوصل بالتاء، وفي الوقف بالهاء؛ على قياس هاء التّأنيث، ولا وجه له، والأصل: «سَيْتَه سَتَهَا» من «باب تَعَبَ» إذا كَبُرَتْ عَجِيزَتُهُ، ثُمَّ سُمِّيَ بالمصدر، ودخله النقص بعد التسمية، فحذفوا العين تارة وقالوا: سَه، واللّام تارة وقالوا: سَتْ، ثُمَّ اجْتَلَبُوا همزة الوصل كأنها عَوَضَ عن اللّام، ثُمَّ أَسْكَنُوا السّين تخفيفاً؛ كما فعلوا في «ابن» و«اسم». انتهى باختصار.

(٤) «الأوّل»: ليس في (د).

(٥) في (م): «لدخوله».

(٦) في (ص) و(م): «قراءة».

(٧) «للصَّفِّ»: مثبت من (م).

فإنه مقدّم عليه، وكذا الثالث بالنسبة للرابع، وهلمّ جرّاً^(١)، فرواية الصّفّ الأوّل رافعة^(٢) لذلك معيّن للمراد.

ورواة هذا الحديث مدنيون إلا شيخ المؤلف فبصريّ، وفيه: التّحديث والعنونة، وأخرجه المؤلف في «فضل^(٣) التّهجير» [ح: ٦٥٤] وتقدّمت مباحثه في «باب الاستهزام في الأذان» [ح: ٦١٥].

٧٤ - باب: إقامة الصّفّ من تمام الصلاة

هذا (باب) بالتّنين (إقامة الصّفّ من) حسن / (تمام) إقامة (الصلاة) وثبت قوله: «تمام» لأبي الوقت.

٦٥/٢
١٣٣٠/١د

٧٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ، وَأَقِيمُوا الصّفّ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ إِقَامَةَ الصّفّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المُسْنَدِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن هَمَّام الصَّنْعَانِيُّ اليماني (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد البصريّ (عَنْ هَمَّامٍ) ولأصيلي زيادة: «ابن منبّه» (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﷺ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا» عقبه (وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ؛ فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) بغير واو^(٤)، ولأبي ذرّ

(١) في هامش (ج): قوله: «وهلمّ جرّاً» توقّف ابن هشام في عربيّة هذه الكلمة، ثمّ قال: الذي ظهر بتقدير كونها عربيّة أنّ «هلمّ» بمعنى «اثبت» والمراد بالإتيان الاستمرار والمداومة، والمراد بالطلب الخير، و«جرّاً» مصدر جرّه يجرّه؛ إذا سحبه، ولكن ليس المراد الجرّ الحسيّ، فإذا قيل: «كان ذلك عامّ كذا وهلمّ جرّاً» كأنّه قيل: واستمرّ ذلك في بقيّة الأعوام استمراراً، فهو مصدر، أو استمرّ مستمراً، فهو حالّ مؤكّدة. انتهى ونازعه الرّاعي بما يطول ذكره، ونازعه السيوطي في توقّفه في عربيّتها، فإنّ في «الموطأ»: أنّ رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر [كانوا] يمشون أمام الجنّاة والخلفاء هلمّ جرّاً، وعبد الله بن عمر.

(٢) في هامش (ج): في «ج»: راجعة، وفي هامشها: في نسخة: رافعة.

(٣) «فضل»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): قال الطّيبيّ نقلًا عن النّووي: إنّ المختار أنّ الوجهين جائزان، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، وقال القاضي: على إثبات الواو يكون قوله: «ربّنا» متعلّقًا بما قبله؛ تقديره: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، =

وَالْأَصِيلِي^(١): «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْد» أي: بعد أن تقولوا: سمع الله لمن حمده (وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا) عقب سجوده (وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا) جمع جالسٍ (أَجْمَعُونَ) بِالرَّفْعِ تَأْكِيدٌ لِفَاعِلٍ: «صَلُّوا»، ولأبي ذرٍّ في نسخة: «أَجْمَعِينَ» بِالنَّصْبِ تَأْكِيدٌ لـ «جُلُوسًا»، وهذا منسوخٌ بما في مرض موته من صلاته جالسًا وهم قيامٌ كما مرَّ [ح: ٦٨٨] (وَأَقِيمُوا الصَّفَّ) أي: عدّلوه (فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ) الزَّائِدُ عَلَى تَمَامِهَا^(٢)، فليس بفرضٍ بل زائدٌ عليه، فالأمر للاستحباب بدليل تعليقه بقوله: «فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ...» إلى آخره^(٣)، فإن قلت: ما ترجم به غير ما في الحديث. أُجِيبُ بأنه^(٤) أراد أن يبيّن^(٥) المراد بالحسن هنا، وأنه لا يُعْنَى به الظاهر المرئي من الترتيب، بل المقصود به الحسن الحكمي.

ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بخاريٍّ وبصريٍّ ويمانيٍّ، وفيه: التَّحْدِيثُ وَالْإِخْبَارُ وَالْعِنْعَنَةُ، وأخرجه مسلمٌ في «الصَّلَاةِ».

٧٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سُورُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ

= يَارَبَّنَا فَاسْتَجِبْ حَمْدَنَا وَدَعَاءَنَا وَلَكَ الْحَمْد، قال الطَّبَيْبِيُّ: هذه الرَّمْزَةُ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى مَزِيدٍ كَشَفٍ، وَبَيَانٍ ذَلِكَ: أَنَّ قَوْلَهُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» وَسِيْلَةٌ، وَ«رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» طَلَبٌ، وَفِيهَا التَّفَاتُ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخُطَابِ، فَإِذَا رُوِيَ بِالْعَاطَفِ يَتَعَلَّقُ «رَبَّنَا» بِالْأَوَّلَى؛ لِيَسْتَقِيمَ عَطْفُ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ عَلَى مِثْلِهَا، وَإِذَا عُزِلَ عَنْهُ الْوَاوُ يَتَعَلَّقُ «رَبَّنَا» بِالثَّانِيَةِ، فَإِذَنْ لَا يَجُوزُ عَطْفُ الْإِنْشَاءِ عَلَى الْخَبَرِ، وَتَقْدِيرُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: يَا رَبَّنَا؛ قِيلَتْ فِي الدُّهُورِ الْمَاضِيَةِ حَمْدٌ مَنْ حَمِدَكَ مِنَ الْأَمَمِ السَّالِفَةِ، وَنَحْنُ نَطْلُبُ مِنْكَ الْآنَ قَبُولَ حَمْدِنَا، وَلَكَ الْحَمْدُ أَوَّلًا وَآخَرًا؛ فَأُخْرِجَتْ الْأَوَّلَى عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَعَلَى الْغَيْبَةِ، وَخُصَّ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِالذِّكْرِ، وَالثَّانِيَةِ عَلَى الْاسْمِيَّةِ وَعَلَى الْخُطَابِ؛ لِإِرَادَةِ الدَّوَامِ، وَلِمَزِيدِ إِنْجَاحِ الْمَطْلُوبِ، فَعَلَى هَذَا فِي الْكَلَامِ التَّفَاتَةُ وَاحِدَةٌ، وَعَلَى الْأَوَّلِ التَّفَاتَانِ؛ مِنَ الْخُطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ، وَمِنْهُ إِلَى الْخُطَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (م): «وَلِلْأَصِيلِي»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونِنِيَّةِ».

(٢) فِي (ص) وَ(م): «تَمَامُهُ».

(٣) فِي (د): «مَنْ حَسَنَ الصَّلَاةَ»، بِدَلِّ قَوْلِهِ: «إِلَى آخِرِهِ».

(٤) زَيْدٌ فِي (ص): «إِذَا».

(٥) فِي (د): «يَعْنِي»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمُثَبِّتِ.

قَتَادَةَ) بن دعامة السدوسي البصري (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه، وللأصيلي زيادة: «ابن مالك» (عَنْ النَّبِيِّ) ولا بن عساكر «قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ» (بِإِذْنِهِ) قَالَ: سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ بِالْجَمْعِ، وللأصيلي: «الصَّفِّ» بالافراد، والمراد: الجنس^(١) (مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ) أي: من تمامها كما عند الإسماعيلي والبيهقي، واستدل به على سنية التسوية.

٧٥ - بَابُ إِثْمٍ مَنْ لَمْ يُتِمَّ الصُّفُوفَ

(بَابُ إِثْمٍ مَنْ لَمْ يُتِمَّ الصُّفُوفَ) عند القيام إلى الصلاة، وللأصيلي: «من لم يتم الصَّفَّ» بالافراد^(٢)، وسقط له لفظ «باب» ولا بن عساكر: «يُقِمُّ الصُّفُوفَ» بالقاف بدل الفوقية وميم «يُتِمُّ» مُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ، وجَوَّزَ البدر الدماميني كسرها على الأصل، قال: ولا سِيَّما قبلها كسر^(٣) يمكن أن يُراعى في الاتباع.

٧٢٤ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِي، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا أَنْكَرْتَ مِنَّا مُنْذُ يَوْمِ عَهْدَتْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)؟ قَالَ: مَا أَنْكَرْتُ شَيْئًا إِلَّا أَنْتُمْ لَا تُقِيمُونَ الصُّفُوفَ. وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْمَدِينَةَ بِهَذَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ) بضم الميم والذال الْمُعْجَمَةُ^(٤)، المروزي نزيل البصرة (قَالَ: أَخْبَرَنَا) ولا بن عساكر والأصيلي: «(حَدَّثَنَا)» (الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى) المروزي (قَالَ: أَخْبَرَنَا) سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ بكسر العين في الأول، وضمها وفتح الموحدة في الثاني (الطَّائِي) الكوفي (عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ) بضم الموحدة وفتح الشين الْمُعْجَمَةُ في الأول، وبالمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ وتخفيف السين الْمُهْمَلَةِ بعد المُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ في الثاني (الْأَنْصَارِيُّ)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله عنه، وسقط لفظ «ابن مالك» عند ابن عساكر (أَنَّهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ) من البصرة (فَقِيلَ لَهُ: مَا أَنْكَرْتَ) أي: أي^(٥)

ب ٣٣٠/١د

(١) قوله: «وللأصيلي: الصَّفِّ؛ بالافراد، والمراد: الجنس» مثبت من (م).

(٢) في هامش (ج): وسقط لفظ «باب».

(٣) في غير (ب) و(س): «لا سِيَّما وقبلها كسرة». وكذا هو في مطبوع مصابيح الجامع (٣٣٩/٢).

(٤) في (ب) و(س): «معجمة».

(٥) في هامش (ج): بالنصب مفعول به لـ «أَنْكَرْتُ» مقدّم وجوباً عليه؛ لأنَّ «أَيَّاً» اسم استفهام له الصدر، وقد وقّع

شيء أنكرت (منّا منذ^(١)) ولغير المستملي والكُشميهني: «ما أنكرت منذ^(٢)» (يَوْمَ عَهَذَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَشِدِّ لَمْ؟) وجوّز البرماوي - كالزركشي - في ميم «يوم» التثليث^(٣)، لكن قال في «مصابيح الجامع»: إن ظاهره أن الثلاثة حركات إعراب، وليس كذلك؛ فإنّ الفتح هنا حركة بناء قطعاً^(٤) (قَالَ) أنس: (مَا أَنْكَرْتُ شَيْئًا إِلَّا أَنْتُمْ^(٥)) لَا تُقِيمُونَ الصُّفُوفَ) فإن قلت: الإنكار قد يقع على ترك السنّة، فلا يدلّ على حصول الإثم، فكيف المطابقة بين التّرجمة والحديث؟ أجيب باحتمال أن يكون المؤلّف أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله: «سووا» [ح: ٧٢٣] ومن عموم قوله: «صلّوا كما رأيتموني أصلي» [ح: ٦٣١] ومن ورود الوعيد على تركه، فترجّح عنده بهذه القرائن أن إنكار أنسٍ إنّما وقع على ترك الواجب، نعم مع القول بوجوب التّسوية صلاة من لم يسوّ صحیحّة، ويؤيّدُه أن أنساً مع إنكاره عليهم لم يأمرهم بالإعادة، والجمهور على أنّه^(٦) سنّة، وليس الإنكار^(٧) للزوم^(٨) الشرعيّ، بل للتّغليظ والتّحريض على الإتمام.

= بعدها فعل متعذّ واقع عليها، فهي واجبة النّصب على المفعوليّة؛ نحو: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾؟! [غافر: ٨١].
(١) في هامش (د): تنبيه: ويشترط في مجرورهما؛ أي: «مذ» و«منذ» مع كونه وقتاً أن يكون مُعيّناً لا مبهمًا ماضيًا أو حاضرًا لا مستقبلًا، تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة، ولا تقول: منذ يوم أو منذ يومنا ولا أراه مذ غد. انتهى الأشموني. وقال في «متن قول الألفيّة»:

[إفراد إذ]، وما كإذ معنّى كإذ أضف جوازاً نحو حين جأ نبيذ

(وما كإذ معنّى) في كونه ظرفاً مبهمًا ماضيًا، نحو حين ووقت وزمن ويوم إذا أريد بها الماضي. انتهى. وقال في قوله:

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعاً أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

وقيل: ظرفان، وما بعدهما فاعل بفعل محذوف؛ أي: مذ كان أو مذ مضى يومان، وإليه ذهب أكثر الكوفيّين، واختاره السّهيلّي والنّاظم في «التّسهيل».

(٢) في (م): «منك»، وهو تحريف.

(٣) زيد في غير (ص) و(م): «و».

(٤) في هامش (ج): أي: لإضافته إلى مبني.

(٥) في هامش (ج): قوله: «إِلَّا أَنْتُمْ» المُتَبَادِرُ فَتَحُ هَمْزَةُ «أَنْتُمْ» وَأَنَّهَا مُصَدَّرِيَّةٌ.

(٦) في (ب) و(س): «أنّها».

(٧) «الإنكار»: مثبت من (ب) و(س).

(٨) في (ب) و(س): «للزّم».

(وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عُبَيْدٍ) بضمَّ العين فيهما، وسكون القاف وفتح الموحدة في «عُقْبَةُ»، وهو أبو^(١) الرَّحَّال؛ بفتح الرَّاء والحاء المُشَدَّدة^(٢) المهملتين، وهو أخو سعيد بن عُبَيْدِ السَّابِق، وليس لعقبة هذا في البخاري إلا هذا التعليل الموصول عند أحمد في «مُسْنَدِهِ» عن يحيى القطان، عن عُقْبَةَ بْنِ عُبَيْدٍ (عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ) بضمَّ / الموحدة وفتح المعجمة: (قَدِمَ عَلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْمَدِينَةَ بِهَذَا) أي: بالمذكور، والفرق بين الطَّريقين أنه أراد بالثاني بيان سماع بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ له من أنس، وسقط لابن عساكر وأبي ذرَّ «بن مالك».

٧٦ - بَابُ: إِلْزَاقِ الْمَنَكِبِ بِالْمَنَكِبِ، وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ، فِي الصَّفِّ

وَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ: رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنَّا يُلْزِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ.

(بَابُ إِلْزَاقِ الْمَنَكِبِ بِالْمَنَكِبِ وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ فِي الصَّفِّ).

(وَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ) هو ابن سعيد بن ثعلبة، الأنصاري الخزرجي المدني، الصحابي ابن الصحابي، سكن الشام ثم وُلِّيَ إمرة^(٣) الكوفة: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنَّا يُلْزِقُ^(٤)) كَعْبُهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ) وهذا طرف من حديث أخرجه أبو داود، وصحَّحه ابن خزيمة.

٧٢٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي»، وَكَانَ أَحَدُنَا يُلْزِقُ مَنَكِبَهُ بِمَنَكِبِ صَاحِبِهِ، وَقَدَمَهُ بِقَدَمِهِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ) الحرَّاني، سكن مصر، ولا ابن عساكر: «عَمْرُو؛ وهو ابن خالد» (قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) بضمَّ الزَّاي وفتح الهاء، ابن معاوية (عَنْ حُمَيْدٍ) الطَّوِيل (عَنْ أَنَسٍ) وللاصلي زيادة: «(ابن مالك)» (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ؛ فَإِنِّي أَرَاكُمْ

(١) «أبو»: سقط من غير (د).

(٢) «المشددة»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): الإمرة والإمارة - بكسر الهمزة - الولاية، يقال: أَمَرَ عَلَى الْقَوْمِ يَأْمُرُ - من «باب قَتَلَ» - فهو أمير، والجمع: الأمراء، أو يعدى بالتضعيف فيقال: أَمَرْتَهُ تَأْمِيرًا فَتَأْمَرُ «مصباح».

(٤) في هامش (ج): مِنْ إِلْزَاقٍ «دمامي».

مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي^(١) قَالَ أَنَسٌ: (وَكَانَ أَحَدُنَا) فِي زَمَنِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (يُلْزِقُ) بِالزَّايِ (مَنْكِبُهُ بِمَنْكِبِ صَاحِبِهِ، وَقَدَمُهُ بِقَدَمِهِ) الْمُرَادُ بِذَلِكَ: الْمَبَالِغَةُ فِي تَعْدِيلِ الصَّفِّ وَسَدِّ خَلْلِهِ، وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِسَدِّ خَلْلِ الصَّفِّ وَالتَّرْغِيبِ فِيهِ فِي أَحَادِيثَ كَحَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْمَرْوِيِّ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَالْحَاكِمُ، وَلَفْظُهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا الصُّفُوفَ، وَحَازُوا بَيْنَ الْمَنَاقِبِ، وَسَدُّوا الْخَلَلَ، وَلَا تَذَرُوا فُرْجَاتِ^(٢) لِلشَّيْطَانِ، وَمَنْ وَصَلَ صَفًّا وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا قَطَعَهُ اللَّهُ بِسَرِّهِ».

١٣٣١/١٥

٧٧ - بَابُ: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، وَخَوَّلَهُ الْإِمَامُ خَلْفَهُ إِلَى يَمِينِهِ، تَمَثَّ صَلَاتُهُ

هَذَا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا قَامَ الرَّجُلُ) الْمَأْمُومُ (عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ وَخَوَّلَهُ الْإِمَامُ خَلْفَهُ) بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَيُ: فِي خَلْفِهِ أَوْ بَنَزَعَ الْخَافِضُ، أَيُ: مَنْ خَلْفَهُ (إِلَى يَمِينِهِ تَمَثَّ صَلَاتُهُ) أَيُ: الْمَأْمُومُ أَوْ الْإِمَامُ، قَالَ الْبَرْمَاقِيُّ - كَالْكَرْمَانِيِّ - : وَالْإِمَامُ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَّا أَنَّ الْفَاعِلَ وَإِنْ

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «فَإِنِّي أَرَاكُمْ» قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شرح مسلم»: قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ لَهُ إِدْرَاكَ فِي قَفَاهُ يُبْصِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَهُ، وَقَدْ انْخَرَقَتْ لَهُ الْعَادَةُ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا، وَلَيْسَ يَمْنَعُ مِنْهُ عَقْلٌ وَلَا شَرْعٌ، بَلْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِظَاهِرِهِ، فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِهِ، قَالَ الْقَاضِي: قَالَ ابْنُ حَنْبَلٍ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءُ: هَذِهِ الرُّؤْيَا بِالْعَيْنِ حَقِيقَةٌ، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: الصَّوَابُ الْمُخْتَارُ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّ هَذَا الْإِبْصَارَ إِدْرَاكٌ حَقِيقِيٌّ خَاصٌّ بِهِ ﷺ، انْخَرَقَتْ لَهُ فِيهِ الْعَادَةُ؛ كَمَا هُوَ رَأْيُ الْبُخَارِيِّ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا، ثُمَّ هَذَا الْإِدْرَاكُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِرُؤْيَا عَيْنِيَّةٍ خَرَقًا لِلْعَادَةِ، وَقِيلَ: كَانَ لَهُ عَيْنَانِ خَلْفَ ظَهْرِهِ يَرَى بِهِمَا النَّاسَ مِنْ وَرَائِهِ دَائِمًا، وَقِيلَ: بَلْ كَانَتْ صُورُهُمْ تَنْطَبِعُ فِي حَائِطِ الْقَبِيلَةِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالرُّؤْيَا الْعِلْمُ بَوَحْيٍ أَوْ إلهَامٍ، وَمُنْعٌ بِأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهِ وَلَمْ يَرِدْ، وَقَالَ فِي «المطاميع»: «وَفِي «أَبِي دَاوُدَ» عَنْ مَعَاوِيَةَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَالرُّؤْيَا إِدْرَاكٌ، فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى آلَتِهَا وَلَا عَلَى شِعَاعٍ وَمُقَابَلَةٍ خَرَقًا لِلْعَادَةِ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ فَرْضِهِ مُحَالٌ، وَخَالَفَ الْبَصَرَ فِي الْعَيْنِ قَادِرٌ عَلَى خَلْقِهِ فِي غَيْرِهَا. انْتَهَى. وَقَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ، فَهِيَ مَقْبَدَةٌ لِقَوْلِهِ: «لَا أَعْلَمُ مَا وَرَاءَ جِدَارِي» وَيَحْتَمِلُ الْعُمُومَ. انْتَهَى. إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهَا مَقْبَدَةٌ لِمَفْهُومِهِ فُظَاهَرٌ، وَإِلَّا فَفِيهِ مَا فِيهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمِيعِ الْمُتَقَدِّمِينَ مُصَرَّحٌ بِالْعُمُومِ. انْتَهَى. مُلَخَّصًا مِنْ «شرح الخصائص» لِلْمَنَاوِيِّ، وَقَدْ ذَكَرَ السَّخَاوِيُّ فِي «المقاصد» أَنَّ حَدِيثَ: «مَا أَعْلَمُ مَا خَلْفَ جِدَارِي»: قَالَ شَيْخُنَا - يَعْنِي ابْنَ حَجَرٍ - : لَا أَصْلَ لَهُ... إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ، فَلْيُرَاجِعْ، وَفِي «المواهب» بَيَانُ ذَلِكَ.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «فُرْجَاتٍ» قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ: بِالتَّنْوِينِ بِضَمِّ الْفَاءِ وَالرَّاءِ، جَمْعُ «فُرْجَةٍ» بِسُكُونِ الرَّاءِ، وَيُجْمَعُ عَلَى «فُرْجٍ» كَ«غُرْفَةٍ وَغُرَفَاتٍ وَغُرْفٍ» وَكُلُّ مَنْفَرَجٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فُرْجَةٌ.

تأخر لفظاً مُقدِّم رتبة، فتساويا. انتهى. وتُعَقَّب^(١) بأنه إذا عاد^(٢) الضمير للإمام أفاد أنه احترز أن يحوله من بين يديه؛ لثلاً يصير كالمار بين يديه. انتهى. وقد تقدّم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بنحو عشرين باباً [قبل ح: ٦٩٨] لكن ليس هناك لفظ: «خلفه»، وقال هناك: «لم تفسد صلاتهما»، وهو يدل على جواز رجوع الضمير هنا إليهما.

٧٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى وَرَقَدَ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) بضم القاف في الأول، وكسر العين في الآخر، وسقط «بن» (٣) سعيد لأبي ذر (قال: حَدَّثَنَا دَاوُدُ) بن عبد الرحمن العطار، المتوفى سنة خمس وسبعين^(٤) ومئة (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ) بفتح العين وسكون الميم (عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ) أي: في ليلة، وذات: مقحمة^(٥)، قال جار الله: وهو من إضافة المسمى إلى اسمه (فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ) فيه: أن الفعل القليل غير مبطل، ودلالة الترجمة فيه من قوله: «عن يساره...» إلى هنا (فَصَلَّى) عَلَيْهِ السَّلَام (وَرَقَدَ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ) ولابن عساكر: «فجاء» بحذف ضمير المفعول (فَقَامَ وَصَلَّى) بالواو، وللكشميهني: «فصلّى» بالفاء، وللأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت وأبي ذر عن^(٦) الحموي والمستملي: «يصلّي» بالثناة

(١) في هامش (ج): قوله: «وتُعَقَّب» المتعقب هو الحافظ ابن حجر.

(٢) في (ص) و(م): «أعاد».

(٣) «ابن»: ليس في (د).

(٤) في غير (د): «وتسعين».

(٥) في هامش (ج): في «المصباح»: أصل «ذات» بمعنى «صاحبة» ثم أُجريت مجرى الأسماء الثائمة المستقلة بأنفسها، فقالوا: ذات قديمة أو محدثة، ثم استعملت استعمال «النفس» و«الشيء» فعلى هذا قوله: «ذات يوم» يفيد من التوكيد ما لم يفذه لو لم يذكر؛ لثلاً يتوهم التحول إلى مطلق الزمان؛ نحو قولك: «رأيت نفس زيد» و«رأيت زيذا».

(٦) في هامش (ج): أي: زائدة.

(٧) في (م): «وللحموي».

التَّحْتِيَّة بلفظ المضارع (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) لَأَنَّ نومه لا ينقض وضوءه؛ لَأَنَّ عينه تنام ولا ينام قلبه.
وبقيّة مباحث الحديث تقدّمت في «باب السّمر في العلم»^(١) [ج: ١١٧] و«تخفيف الوضوء» [ج: ١٣٨].

٧٨ - باب: الْمَرْأَةُ وَخَذَهَا تَكُونُ صَفًّا

هذا (باب) بالتّونين (الْمَرْأَةُ وَخَذَهَا تَكُونُ صَفًّا).

قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾ [النبا: ٣٨] المُفسّر بأنَّ ﴿الرُّوحُ﴾ وهو مَلَكٌ يكون وحده صفًّا، و﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ صفًّا آخر، أو المراد: أنّها إذا وقفت وحدها غير مختلطة بالرجال تكون في حكم الصّف.

٧٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ فِي بَيْتِنَا، خَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ خَلَفْنَا.

وبالسّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المُسْتَدِيرُ الجعفي (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (عَنْ إِسْحَاقَ) بن عبد الله بن أبي طلحة (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) (قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ) هو ضَمِيرُهُ بن أبي ضَمِيرَةَ^(١)؛ بضمّ الضاد المعجمة، الصّحابيّ ابن الصّحابيّ، وأتى بالضّمير المرفوع ليصحّ العطف عليه، ولم يشترطه الكوفيون (فِي بَيْتِنَا خَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ) بضمّ السّين عطف بيان، واسمها: سهلة أو رُمَيْثَة أو الرُمَيْصاء، زوجة أبي طلحة^(٢)، تصلّي (خَلَفْنَا)^(٣).

(١) في (ص) و(م): «بالعلم».

(٢) في هامش (ج): «ضَمِيرَةُ بن أبي ضَمِيرَةَ» على التّصغير فيه، قال الشّارح في «باب الصّلاة [على] الحَصِير»: اليَتِيم هو ضَمِيرَةُ بن أبي ضَمِيرَةَ - بضمّ الضاد المعجمة وفتح الميم - مولى رسول الله ﷺ؛ كما في «تجريد الصّحابة» للذهبي.

(٣) في هامش (ج): قال البرماوي في «شرح منظومته» في رجال «العمدة»: «أُمُّ سُلَيْمٍ» بضمّ السّين المهملة وفتح اللّام، بنت ملْحَان - بكسر الميم وسكون اللّام وبالحاء المهملة - الأنصاريّة النّجاريّة، اختلّف في اسمها؛ فقليل: سهلة، وقيل: رُمَيْثَة، وقيل: رُمَيْثَة، وقيل: أُتَيْسَة؛ بضمّ أوائلها على التّصغير في الكلّ، وقيل: مُليكة؛ بضمّ الميم أيضًا وفتح اللّام، وقيل: بفتح الميم وكسر اللّام، وهي أخت أُم حَرَام - أي: بالحاء والرّاء المهملتين - الّتي كان النَّبِيُّ ﷺ يُصَلّي عندها، وقيل: اسمها الغُمَيْصاء - بضمّ الغين المعجمة وفتح الميم وسكون المثناة التّحتيّة وبالصّاد المهملة - وقيل: الرُمَيْصاء - بضمّ الرّاء بدل الغين - وهي أُم أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ.

(٤) في هامش (ج): في «الفتح» تقديم «أُمِّ سُلَيْمٍ» على قوله: «خَلَفْنَا».

٦٧/٢ استَنْبَطَ مِنْهُ: أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَصِفُ مَعَ الرِّجَالِ^(١)؛ لِمَا يُخْشَى مِنَ الْإِفْتِتَانِ بِهَا، فَلَوْ خَالَفَتْ
٣٣١/١د ب أَجْزَأَتْ صَلَاتُهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ، نَعَمْ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ تَفْسُدُ صَلَاةُ الرَّجُلِ دُونَهَا، وَلَوْ صَلَّى الرَّجُلُ
وَحْدَهُ دُونَ الصَّفِّ صَحَّتْ صَلَاتُهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَكِنْ يُكْرَهُ عِنْدَ
الشَّافِعِيَّةِ، فَلْيَدْخُلْ فِي^(٢) الصَّفِّ إِنْ وَجَدَ سَعَةً، وَإِلَّا فَلْيَجِرَّ شَخْصًا مِنْهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، وَلْيَسَاعِدْهُ
الْمَجْرُورُ فَيَقِفْ مَعَهُ صَفًّا^(٣)، رَوَى الْبَيْهَقِيُّ: أَنَّهُ مِنْ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِرَجُلٍ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ: «أَيُّهَا
الرَّجُلُ^(٤) الْمَصْلِيُّ، هَلَّا^(٥) دَخَلْتَ الصَّفَّ، أَوْ جَرَرْتَ رَجُلًا مِنَ الصَّفِّ فَيَصْلِي مَعَكَ؟ أَعَدَّ
صَلَاتَكَ» وَضَعَفَهُ، وَالْأَمْرُ بِالْإِعَادَةِ لِلِاسْتِحْبَابِ، وَيُؤْخَذُ مِنَ الْكَرَاهَةِ فَوَاتِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ^(٦).

٧٩ - بَابُ: مَيْمَنَةِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ

(بَابُ مَيْمَنَةِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ) سَقَطَ «الْبَابُ» لِلْأَصِيلِيِّ.

٧٢٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ: قُمْتُ لَيْلَةً أَصْلَى عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَخَذَ بِيَدِي، أَوْ بِعَضْدِي، حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ،
وَقَالَ بِيَدِهِ مِنْ وَرَائِي.

وبالسند قال^(٧): (حَدَّثَنَا مُوسَى) بن إسماعيل التَّبَوذَكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ)

(١) في هامش (ج): قوله: «لَا تَصِفُ» بفتح التاء وضم الصاد، قال في «المصباح»: صففت الشيء صفاً - من «باب قتل» - فهو مصفوف، و صففت القوم فاصطفؤا، وقد يستعمل لازماً فيقال: صففتهم فصفؤا هم.

(٢) «في» مثبت من (ص).

(٣) في هامش (ج): قال الرَّمْلِيُّ: ومحل ذلك إذا جَوَّزَ موافقته له، وإلا فلا جرَّ، بل يمتنع لخوف الفتنة، وأن يكون جرّاً لئلا يدخل في ضمانه، وأن يكون الصَّفُّ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ؛ لئلا يصير الآخر منفرداً. انتهى. والمعتمد كراهة الجرِّ قبل الإحرام «زد».

(٤) «الرَّجُلُ» ليس في (د) و(م).

(٥) في هامش (ج): قوله: «هَلَّا» أداة تحضيض، وفي نسخ الشرح: «هل لا» وليس على ما ينبغي.

(٦) في هامش (ج): قوله: «وَيُؤْخَذُ...» إلى آخره، عبارة «شرح المنهاج» للرَّمْلِيِّ: ويؤخذ - كما قاله الشارح؛ يعني المحقق المحلي - من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما يأتي في المقارنة، ويؤخذ من قولهم أيضاً: «إِنَّ الْأَمْرَ بِالْإِعَادَةِ لِلِاسْتِحْبَابِ» أَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ وَقَعَ فِيهَا خِلَافٌ - أي: ليس بشاذٍ في صحتها - يُسْتَحَبُّ إِعَادَتُهَا ولو منفرداً.

(٧) «وبالسند قال»: مثبت من (ص) و(م).

بِالْمَثَلَةِ فِي الْأَوَّلِ، وَ«يَزِيد» مِنَ الزِّيَادَةِ، الْأَحُولُ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ) هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ الْأَحُولُ الْبَصْرِيُّ (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الْكُوفِيُّ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: قُمْتُ لَيْلَةً أَصَلِّي عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخَذَ بِيَدِي أَوْ قَالَ: (بَعْضِي) شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ أَوْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ بِيَدِهِ) أَيُّ: أَشَارَ بِهَا: تَحَوَّلَ (مِنْ وَرَائِي) ^(١) أَوْ الْمُرَادُ مِنْ وَرَاءِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِيهَنِيِّ: «مَنْ وَرَائِهِ» قَالَ ^(٢) الْعَيْنِيُّ - كَابَنُ حَجَرٍ - : وَهَذَا أَوْجَهُ، وَالضَّمِيرُ لِلرَّسُولِ ﷺ.

وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ، وَلَأَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصَلُّونَ عَلَى مِيَامِنِ الصُّفُوفِ» وَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو الْمُرَوِّىِّ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ لَمَّا تَعَطَّلَتْ مِيسِرَةُ الْمَسْجِدِ: «مَنْ عَمَّرَ مِيسِرَةَ الْمَسْجِدِ كُتِبَ لَهُ كِفْلَانِ» ^(٣) مِنَ الْأَجْرِ لِأَنَّ مَا وَرَدَ لِمَعْنَى عَارِضٍ يَزُولُ بِزَوَالِهِ، لَا سَيِّمًا وَالحديث في إسناده مقال.

وَرَوَاةُ حَدِيثِ الْبَابِ مَا بَيْنَ كُوفِيٍّ وَبَصْرِيٍّ، وَفِيهِ: التَّحْدِيثُ وَالْعِنْعَنَةُ وَالْقَوْلُ، وَفِيهِ: مَنْ يَلْقَبُ بِالْأَحُولِ عَنِ الْأَحُولِ ^(٤)، وَسَاقَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا مُخْتَصَرًا.

٨٠ - بَابُ: إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ

وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ نَهْرٌ.

وَقَالَ أَبُو مِجْلَزٍ: يَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ أَوْ جِدَارٌ، إِذَا سَمِعَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ.

هَذَا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ) الْمُقْتَدِينَ بِهِ (حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ) لَا يَضُرُّ ذَلِكَ وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ. نَعَمْ إِذَا جُمِعَ مَسْجِدٌ، وَعِلْمُ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ بِسَمَاعِ تَكْبِيرِهِ أَوْ بِتَبْلِيغِ جَازٍ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ لِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا.

(١) فِي هَامِشٍ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «مَنْ وَرَائِي»: هُنَا سَقَطَ يَوْضُوحُهُ عِبَارَةِ الْكِرْمَانِيِّ، وَنُصِّحْنَا: «مَنْ وَرَائِي» يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ وَرَاءَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي بَعْضِهَا: مِنْ وَرَائِهِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ الظَّرْفُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ مِنْ مَفْهُومِ إِشَارَتِهِ ﷺ بِيَدِهِ. انْتَهَى «عَجْمِي».

(٢) فِي (م): «قَالَ».

(٣) فِي هَامِشٍ (ج): قَالَ فِي «النِّهَايَةِ»: «الْكِفْلُ» بِالْكَسْرِ: الْحِطُّ وَالتَّصْيِبُ.

(٤) فِي (ب) وَ(م): «الْأَحْوَالُ».

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصري: (لَا بَأْسَ^(١)) أَنْ تُصَلِّيَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ) أي: الإمام (نَهَرَ) سواء كان محوجًا إلى سباحة^(٢) أم لا، وهذا هو الصحيح عند الشافعية، ولا بن عساكر: «نَهَيْتُ» بضم النون وفتح الهاء مصغَّرًا، وهو يدلُّ على أَنَّ المراد: الصَّغِيرُ؛ وهو الَّذِي يمكن العبور من أحد طرفيه إلى الآخر^(٣) من غير سباحة، وهذا لا يضرُّ جزمًا، وهذا التعلُّيق قال ابن حجر: لم أره موصولًا بلفظه، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه: في الرَّجُلِ يَصَلِّي خَلْفَ الْإِمَامِ وهو فوق سطح يَأْتُمُّ به: لا بَأْسَ بذلك./ ١٣٣٢/١د

(وَقَالَ أَبُو مِجْلَزٍ) بكسر الميم وسكون الجيم آخره زَائٍ مُعْجَمَةٌ، اسمه: لاحق - بالحاء المُهْمَلَة والقاف - ابن حُمَيْدٍ - بضم الحاء - ابن سعيد البصري، الأعرس التَّابِعِيُّ، المَتَوَقَّى سنة مئة أو إحدى ومئة، ممَّا وصله ابن أبي شَيْبَةَ: (يَأْتُمُّ) المصَلِّي (بِالْإِمَامِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ) مطروقٌ، وهذا هو^(٤) الصَّحِيحُ عند الشافعية فغير المطروق من بابِ أَوْلَى (أَوْ) كان بينهما (جِدَارٌ) وجمعهما مسجدٌ (إِذَا سَمِعَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ) أو مَبْلَغٍ عنه^(٥) لإجماع الأُمَّة على ذلك، ورحبة المسجد^(٦) ملحقة به، وحكم المساجد المتلاصقة^(٧) المتنافذة كمسجدٍ على الأصحَّ، وإن صلى به خارج المسجد واتصلت به الصَّفوف جازت صلاته لأنَّ ذلك يعدُّ جماعةً، وإن انقطعت ولم يكن دونه حائل جازت إذا لم يزد ما بينهما على ثلاث مئة ذراع تقريبًا، وإن كانا في بناءين

(١) في هامش (ج): فائدة: قولهم: «لا بَأْسَ» كلمة تُقال على الإباحة، يؤتى بها فيما يُتَوَهَّم فيه منع، كذا في التلطف.

(٢) في هامش (ج): «السَّباحَةُ» بالكسر: اسمٌ مِنْ سَبَحَ في الماء يَسْبَحُ، من «باب نَفَعَ».

(٣) في (م): «آخره». وفي هامش (ج): نسخة: لآخره.

(٤) «هو»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): قوله: «أو مَبْلَغٍ» أي: عدل راوية؛ بأن يكون بالغًا عاقلًا عَدْلًا، سواء كان حرًّا أو عبدًا، ذكرًا أو أنثى «زد».

(٦) في هامش (ج): قوله: «ورحبة المسجد» هي البناء المبنئ له، متَّصلاً به، «زد»: وعبارة الرَّمْلِي: ومثل المسجد رحبته؛ وهو ما كان خارجه محوطًا عليه لأجله على الأصحَّ، ولم يُعَلَم كونها شارعًا قبل ذلك أو نحوه، سواء عَلِمَ وقَفَّيْنها مسجدًا أم جُهِّل أمرها، عملاً بالظاهر؛ وهو التَّحْوِيط عليها وإن كانت منتهكة غير محترمة، وخَرَجَ بالرحبة الحريم؛ وهو الموضع المتَّصل به المهيأ لمصلحته؛ كإنباب الماء وطرح القمامات فيه، فليس له حكمه، ويلزم الواقف تمييز الرحبة من الحريم - كما قاله الزُّركشي - لتعطى حكم المسجد. انتهى باختصار.

(٧) في هامش (ج): قوله: «المتلاصقة» أُغْلِقَتْ أبوابها أو لا، بخلاف ما لو سُمِّرَتْ.

كصحن^(١) وصفة أو بيت فطريقان؛ أصحهما: إن كان بناء المأموم يمينا أو شمالا وجب اتصال صف من أحد البنائين بالآخر لأن اختلاف البناء يُوجب كونهما متفرقين، فلا بد من رابطة^(٢) يحصل بها الاتصال، ولا تضر فرجة^(٣) لا تسع واقفا، وإن كان بناء المأموم خلف بناء الإمام فالصحيح صحة القدوة بشرط ألا يكون بين الصّفين أكثر من ثلاثة أذرع تقريبا^(٤)، والطريق الثاني - وصححها النووي تبعاً لمعظم العراقيين - : لا يشترط إلا القرب كالفضاء، فيصح ما لم يزد ما^(٥) بينه^(٦) وبين آخر صف على ثلاث مئة/ ذراع إن لم يكن حائل، فإن حال^(٧) بينهما حائل^{٦٨/٢} يمنع الاستطراق والمشاهدة كالحائط لم يصح باتفاق الطريقين؛ لأن الحائط معد^(٨) للفصل بين الأماكن، وإن منع الاستطراق دون المشاهدة بأن يكون بينهما شبّاك فالأصح في أصل «الروضة» البطلان.

٧٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ، وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ، فَرَأَى النَّاسَ شَخْصَ النَّبِيِّ ﷺ يَصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، فَأَضْبَحُوا فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ، فَقَامَ لَيْلَةَ الثَّانِيَةِ، فَقَامَ مَعَهُ أَنَسٌ يَصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، صَنَعُوا ذَلِكَ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَخْرُجْ، فَلَمَّا أَصْبَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ فَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ».

(١) في هامش (ج): «صحن الدّار» وسطحها، والجمع: «أصحن» مثل: فلس وأفلس، و«الصفة» من البيت، جمعها: «صُفَف» مثل: غرفة وغُرَف «مصباح».

(٢) في هامش (ج): لا بد أن تكون الرّابطة أهلاً لإمامة القوم، فلو كانوا رجالاً والرّابطة أنثى أو خنثى؛ لم تكف فيما يظهر، خلافاً لابن حجر «زد».

(٣) في هامش (ج): «الفرجة» خلاء ظاهر، و«السعة» ألا يكون خلاء، وتكون بحيث لو دخل بين شخصين لوسيعه، وحينئذٍ فحكم الفرجة يُعرف من السعة من باب أولى «زد» وفي «المصباح»: فرجت بين الشّيتين فرجاً - من «باب صَرَبَ» - فتحت، وفرج القوم للرجل فرجاً أيضاً: أوسعوا في الموقف والمجلس، وذلك الموضع: فرجة، والجمع: فرج؛ مثل: غرفة وغُرَف، وكل ما يرى متسعاً بين شيئين فهو فرجة.

(٤) في هامش (ج): أي: بذراع آدمي المعتدل، ولا تضر زيادة ثلاثة أذرع.

(٥) «ما»: ليس في (م).

(٦) في (ص): «بينهما».

(٧) في غير (ص) و(م): «كان».

(٨) في (ص) و(م): «معه»، وهو تحريف.

وبالسند قال^(١): (حَدَّثَنَا) ولأبوي ذر والوقت: «حَدَّثَنِي» (مُحَمَّدٌ) ولا بن عساكر: «مُحَمَّدُ ابن سلام» وبه قال أبو نُعَيْمٍ، وهو السُّلَمِيُّ الْبَيْكَنْدِيُّ؛ بكسر المُوَحَّدَةِ وسكون المُنْثَاةِ التَّحْتِيَّةِ وفتح الكاف وسكون النُّونِ، واختلف في لام أبيه، والراجح التَّخْفِيفُ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وللأصيلي: «حَدَّثَنَا» (عَبْدَةُ) بفتح العين وسكون المُوَحَّدَةِ، ابن سليمان الكوفي (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ) بفتح العين وسكون الميم، بنت عبد الرحمن الأنصارية (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ، وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ) وفي رواية حماد بن زيد عن يحيى عند أبي نُعَيْمٍ: «في حجرة من حُجَرِ أزواجه» وهو يوضح أنَّ المراد حجرة بيته، لا التي كان احتجرها في المسجد بالحصير، ويدلُّ له ذكر جدار الحجرة، لكن يُحْتَمَلُ أن تكون هي المراد، ويكون ذلك تعدُّدًا منه عَلَيْهِ السَّلَام (فَرَأَى النَّاسَ شَخْصَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزٍ مِنْهُمْ لِذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ لِأَنَّهُ كَانَ لِيلاً فَلَمْ يَبْصُرُوا إِلَّا شَخْصَهُ (فَقَامَ أَنَاسٌ) / بهمزة مضمومة، وللأربعة: «فقام ناس») (يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ) عَلَيْهِ السَّلَام مُتَلَبِّسِينَ^(٢) بها، أو مقتدين بها، وهو داخل الحجرة وهم خارجها، وهذا موضع الترجمة على ما لا يخفى، وفيه: جواز الائتمام بمن لم ينو الإمامة (فَأَصْبَحُوا) دخلوا في الصُّبْحِ، وهي تامة (فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ، فَقَامَ لَيْلَةً) الغداة (الثَّانِيَةَ) وللأصيلي: «فقام الليلة الثانية» من باب إضافة الموصوف إلى صفته (فَقَامَ مَعَهُ) عَلَيْهِ السَّلَام (أَنَاسٌ) بالهمزة^(٣)، وللأصيلي: «نَاسٌ» (يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، صَنَعُوا ذَلِكَ) أي: الاقتداء به عَلَيْهِ السَّلَام (لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً) وللأربعة: «أو ثلاثًا» (حَتَّى إِذَا كَانَ) الوقت أو الزَّمان (بَعْدَ ذَلِكَ جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَخْرُجْ) إلى الموضع المعهود الذي صَلَّى فيه تلك الصَّلَاةِ^(٤) (اللَّيْلَتَيْنِ أَوْ الثَّلَاثِ)^(٥) (فَلَمَّا أَصْبَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ) لرسول الله ﷺ، ولمعمر عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن عائشة عند عبد الرزاق: أَنَّ الَّذِي خَاطَبَهُ بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ^(٦) (فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَام: (إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُكْتَبَ) أي: تفرض (عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ) أي: من طريق الأمر

(١) «قال»: ليس في (ب).

(٢) في غير (د): «ملتبسِينَ».

(٣) في (د): «بالهمز».

(٤) «الصَّلَاة»: ليس في (د).

(٥) في (ص): «ثلاثة».

(٦) «ابن الخطاب»: ليس في (د) و(س).

بالافتداء به بِهِ الْإِثْلَاءُ الْإِسْلَامُ لأنه كان يجب عليه التَّهَجُّدُ، لا من جهة إنشاء فرض آخر زائد على الخمسة، ولا يعارضه قوله^(١) في ليلة الإسراء: «لا يبدل القول لدي» [ح: ٣٤٩] فإنَّ ذاك^(٢) المراد به في التَّنْقِيصِ، كما دلَّ عليه السِّيَاق.

٨١ - بَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ

(بَابُ صَلَاةِ اللَّيْلِ) كذا في رواية المُستَمْلِي وحده، ولا وجه لذكره هنا لأنَّ الأبواب هنا في الصُّفوف وإقامتها، وصلَاةُ اللَّيْلِ بخصوصها أفرد لها المؤلف كتابًا مفردًا في هذا الكتاب.

٧٣٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَهُ حَصِيرٌ، يَبْسُطُهُ بِالنَّهَارِ وَيَخْتَجِرُهُ بِاللَّيْلِ، فَثَابَ إِلَيْهِ نَاسٌ، فَصَلُّوا وَرَاءَهُ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ) بضمَّ الفاء وفتح الدَّالِ الْمُهْمَلَّةِ وسكون التَّحْتِيَّةِ وبالكاف، ولأبي ذَرٍّ: «ابن أبي الفديك» بالالف واللام، واسمه: مُحَمَّدُ ابن إسماعيل بن أبي مسلم بن أبي فديك، واسم أبي فديك: دينارٌ الدَّيْلَمِيُّ المدنيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ) بكسر الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ وسكون الهمزة آخره موَحَّدَةٌ، مُحَمَّدُ بن عبد الرَّحْمَنِ بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذَنْبٍ هشام المدني (عَنِ الْمُقْبِرِيِّ) بفتح الميم وسكون القاف، وضمَّ المُوَحَّدَةَ وكسرها، وقد تفتح، نسبةً لمجاورته المقبرة، سعيد بن أبي سعيدٍ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَهُ حَصِيرٌ يَبْسُطُهُ بِالنَّهَارِ وَلِلْأَصِيلِيِّ: «يبسطه» بمثناة فوقية بعد المُوَحَّدَةَ وكسر السَّيْنِ (وَيَخْتَجِرُهُ بِاللَّيْلِ) بالراءِ الْمُهْمَلَّةِ، أي: يتخذها كالحجرة فيصلِّي فيها، ولأبي ذَرٍّ عن الكُشْمِينِيِّ^(٣): «ويحتجزه» بالزاي^(٤)، أي: يجعله حاجزًا بينه وبين غيره (فَثَابَ) بمثلثة وموَحَّدَةٌ بينهما ألفٌ، أي: اجتمع^(٥)، ولأبي الوقت

(١) زيد في (ج) و(ص): «قبله».

(٢) في (ص): «ذلك».

(٣) في (م): «وللكُشْمِينِيِّ».

(٤) «بالزاي»: ليس في (د).

(٥) في غير (ص) و(م): «رجع».

وابن عساكر وأبي ذر عن الحموي والكشميهني^(١): «فشار» بالراء بدل الموحدة، أي: ارتفع أو قام^(٢) (إليه ناس، فصلوا) وللأربعة/ بدل قوله: «فصلوا»/: «فصّلوا» (وراءه) من الله يد علم.

ورواة هذا الحديث الستة مدنيون، وشيخ المؤلف من أفراد، وفيه: تابعي عن تابعي عن صحابيّة، والتحديث والعنونة والقول، وأخرجه المؤلف أيضًا في «اللباس» [ج: ٥٨٦١]، ومسلم في «الصلاة»، وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه.

٧٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً، قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ مِنْ حَصِيرٍ فِي رَمَضَانَ، فَصَلَّى فِيهَا لَيْالِي، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَنِيعِكُمْ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ».

قَالَ عَفَّانُ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى: سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ، عَنْ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ) بتشديد الميم، ابن نصر (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو مصغراً، ابن خالد (قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بن أبي عيَّاش الأسدي^(٣) (عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ) بسكون الضاد المعجمة، ابن أبي أمية (عَنْ بُسْرِ^(٤) بْنِ سَعِيدٍ) بضم الموحدة وسكون المهملة في الأول، وكسر العين في الثاني (عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) الأنصاري، كاتب الوحي رضي الله عنه (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً) بالراء، ولأبي ذر عن الكشميهني^(٥): «حجرة» بالزاي، أي: شيئاً حاجزاً؛ يعني: مانعاً بينه وبين الناس (قَالَ) بُسْرٌ: (حَسِبْتُ) أي: ظننت (أَنَّهُ قَالَ: مِنْ حَصِيرٍ فِي رَمَضَانَ، فَصَلَّى فِيهَا لَيْالِي، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ^(٦) مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ

(١) في (م): «وللحموي وللکشمیهنی».

(٢) في هامش (ج): قال في «الفتح»: ووقع عند الخطابي: «أبوا» أي: رجعوا.

(٣) في غير (ص) و(م): «الأزدی»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٤) في (ب) و(م): «بشر»، وهو نصيف.

(٥) في (م): «للکشمیهنی»، والمثبت موافق لما في «اليونانية» وكذا في الموضع اللاحق.

(٦) في هامش (ج): قوله: «فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ» قال في «فتح الإله»: أي: فانتُموا به؛ كما بيّنته رواية عائشة في =

جَعَلَ) أي: طفق (يَقْعُدُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: قَدْ عَرَفْتُ) ولا بن عساكر: «علمت» (الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَنِيعِكُمْ) بفتح الصاد وكسر النون، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِينِيِّ: «(من صُنِعِكُمْ) بضم الصاد وسكون النون، أي: حرصكم على إقامة صلاة التراويح، حتى رفعت أصواتكم^(١) وصحتم^(٢)، بل حسب^(٣) بعضهم الباب لظنهم نومه بِإِلْهَادِ الشَّامِ^(٤)» (فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ) أي: النوافل التي لم تُشرع فيها الجماعة (فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ) ولو كان المسجد فاضلاً (إِلَّا) الصَّلوات الخمس (المَكْتُوبَةُ) وما شُرِعَ في جماعة كالعيد والتراويح، فَإِنَّ فعلها في المسجد أفضل منها في البيت، ولو كان مفضولاً، وكذا تحية المسجد فإنها لا تُشرع في البيت.

ورواة هذا الحديث ثلاثة مدنيون، وعبدُ الأعلى أصله من البصرة، وسكن بغداداً، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنونة، وأخرجه أيضاً في «الاعتصام» [ج: ٧٢٩٠] وفي «الأدب» [ج: ٦١١٣]، ومسلم في «الصَّلاة»، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي.

(قَالَ عَفَّانُ) بن مسلم بن عبد الله الباهلي الصَّفَّار البصريُّ، المتوفى بعد المئتين: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء، ابن خالد قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى) بن عقبة قال: سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ) بن أبي أمية (عَنْ بُسْرِ) هو ابن سعيد (عَنْ زَيْدٍ) أي: ابن ثابت (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وفائدة^(٥) هذا الطَّرِيق بيانُ سماع موسى بن عقبة له من أبي النضر، وسقط ذلك كله من رواية

= «الصَّحَّاحِينَ»: أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ ﷺ صَلَّى التَّراوِيحَ لَيْلَتَيْنِ فَصَلَّوْهُمَا مَعَهُ، ثُمَّ تَأَخَّرَ وَصَلَّى فِي بَيْتِهِ بَاقِيَ الشَّهْرِ، وَقَوْلُ بَعْضِ أَتَمَّتْنَا: «إِنَّهُ صَلَّى بِالنَّاسِ عَشْرِينَ رَكْعَةً» لَعَلَّهُ أَخَذَهُ مِمَّا فِي «مَصْنَفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»: أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي رَمَضَانَ عَشْرِينَ رَكْعَةً سِوَى الْوَتْرِ، أَوْ مِمَّا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ: أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي رَمَضَانَ عَشْرِينَ رَكْعَةً بَعْدَ تَسْلِيمَاتِ لَيْلَتَيْنِ، وَلَمْ يَخْرُجِ الثَّالِثَةُ، وَلَكِنْ الرُّوَايَتَانِ ضَعِيفَتَانِ، وَفِي «صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَجَبَّانَ»: أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ وَالْوَتْرَ، لَكِنْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ ﷺ عَلَى أَنَّ التَّراوِيحَ عَشْرِينَ رَكْعَةً، وَذَلِكَ يُؤَيِّدُ الْخَبْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَصَحَّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُومُونَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ عَشْرِينَ رَكْعَةً؛ كَمَا يَأْتِي.

(١) في هامش (ج): عبارة «الفتح»: رفعوا أصواتهم وسبحوا به؛ ليخرج إليهم.

(٢) في (د): «هجتهم».

(٣) في هامش (ج): «خَصَبٌ» من «باب ضَرَبَ» كما في «المصباح» وعبارته: الحَضَباء - بالمد - صغار الحصى، خَصَبْتُهُ خَصْباً - من «باب ضَرَبَ» - رميته بالحَضَباء.

(٤) في هامش (ج): عبارة «الفتح»: وليس المراد به صلاتهم فقط، بل كونهم رفعوا أصواتهم وسبحوا به؛ ليخرج إليهم.

(٥) زيد في (م): «بيان».

غير كريمة، وكذا لم يذكر ذلك الإسماعيلي ولا أبو نعيم.

٨٢ - بَابُ إِيْجَابِ التَّكْبِيرِ، وَافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ

ولمَّا فرغ المؤلف - رحمه الله - من بيان أحكام الجماعة والإمامة وتسوية الصُّفوف شرع في بيان صفة الصَّلَاة^(١) وما يتعلَّق بذلك فقال^(٢):

(بَابُ إِيْجَابِ التَّكْبِيرِ) للإحرام (وَافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ^(٣)) أي: مع الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ، ومجيء الواو بمعنى «مع» شائع^(٤) ذائع^(٥)، وأطلق الإيجاب والمراد الوجوب؛ تجوُّزًا لَأَنَّ الإِيْجَابَ خطاب الشَّارِعِ/، والوجوب ما يتعلَّق بالمُكَلَّف وهو المراد هنا، ويتعيَّن على القادر: الله أكبر لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يستفتح الصَّلَاةَ به، رواه ابن ماجه وغيره^(٦)، وفي «البخاري»: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» [ج: ٦٣١] فلا يقوم مقامه تسبيح ولا تهليل لَأَنَّهُ محلُّ اتِّبَاعٍ، وهذا قول الشَّافِعِيَّةِ والمالِكِيَّةِ والحنابلة، فلا يكفي: الله الكبير، ولا الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ، لكن عند الشَّافِعِيَّةِ لا تضرُّ زيادةُ

ب ٣٣٣/١د

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «صفة الصَّلَاة» قال الأكمل: الصِّفَةُ والوصف مترادفان عند أهل اللُّغة، والهاء عوض من الواو؛ كالوعد والعِدَّة، وقال: والظَّاهر أَنَّ المراد بـ«الصِّفَةُ» أي: في قول صاحب «الهداية»: «صفة الصَّلَاة» الهيئة الحاصلة للصَّلَاة بأركانها وعوارضها، قال شيخنا الغنيمي رحمه الله: والإضافة شبه إضافة الجزء إلى الكلِّ لَأَنَّ هيئة الصَّلَاة كالجُزء منها؛ كحمرة الورد، وفيه عندي شبهة؛ وهي: أَنَّ ذلك يقتضي أن يكون المقصود بالذِّكْر هيئة الصَّلَاة لا نفسها مع أَنَّ الأمر بالعكس، ومن ثَمَّ قال بعضهم: المراد ماهيَّة الصَّلَاة، من إضافة العامِّ للخاصِّ لَأَنَّ الماهيَّة أعمُّ في نفسها من ماهيَّة الصَّلَاة وغيرها؛ كقولهم: شجر أراك، وربَّما أطلق بعضهم على هذه الإضافة أَنَّها إضافة بيانيَّة، وهو خلاف ما صرَّح به بعض شُرَّاح «الكافية»: من أَنَّ الشَّرْطَ فِيهَا أن يكون بين المتضايقين عمومٌ وخصوصٌ من وجه، ثم رأيت السُّيُوطِيَّ ذكر أَنَّ هذه الإضافة ليست بيانيَّة، ولا على تقدير حرف، ولا محضة، بل هي إمَّا غير محضة، أو واسطة بين المحضة وغيرها، و«صفة الصَّلَاة» ليست من إضافة الشَّيْء إلى مرادفه لَأَنَّ الصِّفَةَ غير الموصوف، والكيفيَّة غير المُكَيَّف. انتهى مُلَخَّصًا، وفيه بحثٌ لشيخنا؛ فليراجع. انتهى من خط «عجمي».

(٢) زيد في هامش (ج) و(ص): بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أبواب صفة الصَّلَاة. نسخة. وليست في اليونينية.

(٣) في (م): «الإحرام». وفي هامش (ج): أي: «به» والواو بمعنى «مع» أو للعطف على «إيجاب» «ذكرًا».

(٤) في (د): «سائع».

(٥) في هامش (ج): قوله: «شائع ذائع» قال في «المصباح»: شَاعَ الشَّيْءُ يَشِيعُ شَيْعًا وَشُيُوعًا: ظَهَرَ، وَذَاعَ الْحَدِيثُ ذَيْعًا وَذُيُوعًا: انتشر وَظَهَرَ، وَأَذَعْتُهُ: أَظْهَرْتُهُ.

(٦) في هامش (ج): وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ حَبَّانٍ... إِلَى آخِرِهِ «ابن حجر» وسيجيء.

لا تمنع الاسم. كـ «الله الجليل أكبر» في الأصح، ومن عجز عن التكبير ترجم عنه بأي لغة شاء، ولا يعدل عنه إلى غيره من الأذكار، وقال الحنفية: ينعقد بكل لفظ يقصد به التعظيم خلافاً لأبي يوسف فإنه يقتصر على المعرف والمُنكر من التكبير، فيقول: الله أكبر، الله الأكبر، الله كبير، الله الكبير، وهل تكبيرة الإحرام ركن أو شرط؟ قال بالأول: الشافعية والمالكية والحنابلة، وقال الحنفية بالثاني.

٧٣٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا، فَجَحَشَ شِقَّهُ الْأَيْمَنُ، قَالَ أَنَسٌ ﷺ: فَصَلَّى لَنَا يَوْمَئِذٍ صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، ثُمَّ قَالَ لَمَّا سَلَّمَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع البهراني^(١) الحمصي (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الأموي الحمصي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم ابن شهاب (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ) ﷺ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا)^(٢) في ذي الحجة سنة خمس من هجرته، وأتى الغابة^(٣)، فسقط عنها (فَجَحَشَ) بضم الجيم وكسر الحاء المهملة ثم شين معجمة، أي: خدش (شِقَّهُ الْأَيْمَنُ، قَالَ/ أَنَسُ) وللأصيلي: «أنس بن مالك» ٧٠/٢ (ﷺ: فَصَلَّى لَنَا يَوْمَئِذٍ صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، ثُمَّ قَالَ) ﷺ (لَمَّا سَلَّمَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا) زاد في «باب إنما جعل الإمام ليؤتم به» [ج: ٦٨٨]: «وإذا»^(٤) صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون وهو منسوخ بصلاتهم

(١) في هامش (ج): «البهراني» بفتح الموحدة وبالراء، إلى بهران؛ قبيلة من قضاة «لب».

(٢) في هامش (ج): «الفَرَس» يقع على الذكر والأنثى، فيقال: هو الفرس، وهي الفرس، ويصغر الذكر: «فُريس» والأنثى: «فُريسة» على القياس، وجمعت «الفَرَس» على غير لفظها فقيـل: خَيْل، وعلى لفظها فقيـل: «ثلاثة أفراس» للذكور، و«ثلاث أفراس» للإناث، بحذف الهاء «مصباح».

(٣) في هامش (ج): «الغابة» موضع قريب من المدينة، وبها أموال لأهلها، وهو المذكور في حديث السياق، وفي حديث تركة الزبير، وغير ذلك «برماوي».

(٤) في غير (د): «فإذا».

خلفه قياماً وهو قاعدٌ في مرض موته (وَإِذَا رَكَعَ؛ فَارْكَعُوا) وفي الرواية التالية لهذه [ح: ٧٣٣]: «فإذا كَبَّرَ فكَبِّرُوا، وإذا ركع فاركعوا» فالتكبير هنا مقدَّرٌ إذ الركوع يستدعي سبق التكبير بلا ريب، فالمقدَّر كالملفوظ، والأمر للوجوب، وتعيَّنت تكبيرة الإحرام دون غيرها بقوله: وافتتاح الصَّلَاةِ الْمُفَسَّرُ بمع الشُّرُوعِ فيها كما مرَّ، وفي حديث أبي حُمَيْدٍ: كَانَ بِإِلَهِيَّةِ اللَّهِ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعتدل قائماً ورفع يديه، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» أخرج ابن ماجه، وصحَّحه ابن خزيمة وحبَّان، وحينئذٍ فصلت المطابقة بين الحديث والترجمة من حيث الجزء الأوَّل منها^(١) وهو إيجاب التَّكْبِيرِ، ومن^(٢) الجزء الثاني بطريق اللزوم لأنَّ التَّكْبِيرَ أَوَّلُ الصَّلَاةِ لا يكون إلَّا عند الشُّرُوعِ فيها (وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أي: أجاب دعاء الحامدين (فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ)^(٣) أي: بعد قولكم: «سمع الله لمن حمده» فقد ثبت الجمع بينهما من فعله بِإِلَهِيَّةِ اللَّهِ، وقد قال: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»، ف«سمع الله لمن حمده» للارتفاع، و«رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» للاعتدال، وسقط لغير أبي ذَرٍّ عن المُستملِي «وإذا سجد فاسجدوا»^(٤).

ورواة هذا الحديث حمصيان ومدنيان، وفيه: التَّحْدِيثُ بالجمع، والإخبار بالجمع والإفراد، والعنونة، وهذا الحديث والتَّالِي له حديثٌ واحدٌ عن الزُّهْرِيِّ عن ثابتٍ^(٥)، لكنَّه من طريقين: شعيبٌ والليث، فاختصره شعيبٌ، لكنَّه صرَّح الزُّهْرِيُّ فيهما^(٦) بإخبار أنسٍ، وأتمَّه الليث.

٧٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: خَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ فَجَحَشَ، فَصَلَّى لَنَا قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا مَعَهُ قُعُودًا، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ - أَوْ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ - لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا».

(١) في (م): «فيها».

(٢) «من»: زيادة من (س).

(٣) في هامش (ج): بإثبات الواو، قال الشَّارْحُ في «شرح مسلم»: وهي زائدة، قال الأصمعي: سألت أبا عمرو عنها فقال: زائدة؛ تقول العرب: «يعني هذا» فيقول المخاطب: نعم؛ وهو لك بدرهم، فالواو زائدة، وقيل: عاطفة؛ أي: رَبَّنَا حَمْدُنَاكَ وَلَكَ الْحَمْدُ.

(٤) قوله: «وسقط لغير أبي ذَرٍّ عن المُستملِي: وإذا سجد فاسجدوا» ليس في (ص) و(م).

(٥) هكذا قال القسطلاني، وهو سبق قلم، والصواب: «عن أنس»، وانظر فتح الباري.

(٦) في هامش (ج): أي: في الطريق أو في الرواية.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) ولغير أبي الوقت وذَرَّ وابن عساكر: «ابْنُ سَعِيدٍ» (قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ) بالمثلثة، هو ابن سعيد، وللأربعة: «اللَّيْثُ» بلام التعريف (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) (أَنَّهُ قَالَ: خَرَّ) بفتح الخاء المُعْجَمَة وتشديد الرَّاء، أي: سقط (رَسُولُ اللَّهِ مِنْ أَشَدِّ لَمْ عَنْ فَرَسٍ فَجَحَشَ) بتقديم الجيم على الحاء وآخره شين^(١) مُعْجَمَة، أي: خدش؛ وهو قشر جلد العضو، وفي رواية: «فجحش ساقه» (فَصَلَّى لَنَا قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا مَعَهُ) وفي رواية: «فصلينا وراءه» (قُعُودًا، ثُمَّ انْصَرَفَ) ولأبي ذَرَّ عن الحموي^(٢) والمستملي: «فلما انصرف» (فَقَالَ: إِنَّمَا الْإِمَامُ^(٣)) - أَوْ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ - لِيُؤْتَمَّ بِهِ) يحتمل أن يكون «جعل» بمعنى: سُمِّي، فيتعدى إلى مفعولين؛ أحدهما: الإمام القائم مقام الفاعل، والثاني: محذوف، أي: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ إِمَامًا، ويحتمل أن يكون بمعنى: «صار» أي: إِنَّمَا صُيِّرَ الْإِمَامُ إِمَامًا، ويحتمل أن يكون فاعله^(٤) ضمير «الله» أي: جعل الله الإمام أو ضمير النبي^(٥) مِنْ أَشَدِّ لَمْ، واللام في «لِيُؤْتَمَّ بِهِ» لام «كي»، والفعل منصوب بإضمار «أن»، والشك في زيادة لفظ: «جُعِلَ» من الراوي^(٦) (فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبَّرُوا) الأمر للوجوب، وهو موضع الترجمة، ومراده: الرَّدُّ عَلَى الْقَاتِلِ مِنَ السَّلَفِ: إِنَّهُ يَجُوزُ الدُّخُولُ فِي الصَّلَاةِ بِغَيْرِ لَفْظٍ، بل بالنِّيَّةِ فَقَطْ، وعلى القائل: إِنَّهُ^(٧) يجوز الدُّخُولُ فِيهَا بِكُلِّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، ووجوبه على المأموم ظاهر من الحديث، وأمَّا الإمام فمُسْكُوتٌ عَنْهُ، ويمكن أن يُقَالَ: فِي السِّيَاقِ إِشَارَةٌ إِلَى الْإِيجَابِ لِتَعْبِيرِهِ بِ«إِذَا» الَّتِي تَخْتَصُّ

(١) «شين»: مثبت من (م).

(٢) في (م): «وللحموي».

(٣) في هامش (ج): قوله: «فقال: إِنَّمَا» هذه الفاء - على الرواية الأولى - عاطفة، وأمَّا على رواية الحموي والمستملي فزائدة؛ لأنَّ جواب «لَمَّا» لا يقترن بالفاء؛ نحو: «فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْنَاهُ» [الإسراء: ٦٧] قال ابن هشام: ومن زيادتها - أي: الفاء - قوله:

لَمَّا انْقَضَى بَيْدُ عَظِيمِ جَرْمِهَا فَتَرَكْتُ ضَاحِيَّ جِلْدِهَا يَتَذَبَذَبُ

لأنَّ الفاء لا تدخل جواب «لَمَّا» خلافًا لابن مالك، وأمَّا قوله تعالى: «فَلَمَّا نَجَّيْنَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَعَيْنُهُمْ مُقْنَصَةٌ» [لقمان: ٣٢] فالجواب محذوف؛ أي: انقسموا قسمين؛ فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك.

(٤) في (ص): «الفاعل».

(٥) في (ص): «والضمير للنبي».

(٦) في هامش (ج): البحث للحافظ ابن حجر.

(٧) في (ص): «بأنه».

بما يجزم بوقوعه، والأمر شاملٌ لكلِّ التَّكْبِيرَاتِ إِلَّا أَنَّ الدَّلِيلَ^(١) من خارجٍ أخرج غير تكبيرة الإحرام من الوجوب إلى السُّنَّةِ كـ «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، واستُدِلَّ به على أَنَّ أفعال المأموم تكون متأخرةً عن أفعال الإمام، فيكبر للإحرام بعد فراغ الإمام من التَّكْبِيرِ، ويركع بعد شروع الإمام في الرُّكُوع، وقبل رفعه منه، وكذا سائر الأفعال، فلو قارنه في تكبيرة الإحرام لم تنعقد صلاته، أو في غيرها كُره، وفاتته فضيلة الجماعة، واستدلال ابن بَطَّالٍ وابن دقيق العيد بذلك بأنَّه رَتَّب فعله على فعل الإمام بالفاء المقتضية للتَّرتيب والتَّعْقِيب^(٢)، تعقُّبه الوليُّ ابن^(٣) العراقي بأنَّ الفاء المقتضية للتَّعْقِيب هي العاطفة، أمَّا الواقعة في جواب الشرط فإنَّما هي للربط، قال: ٧١/٢ والظاهر أنها^(٤) لا دلالة لها على التَّعْقِيب، على أَنَّ في دلالتها على التَّعْقِيب / مذهبين، حكاهما / أبو حَيَّان في «شرح التَّسهيل»، ولعلَّ أصلهما: أَنَّ الشرط مع الجزاء أو متقدِّم^(٥) عليه، وهذا يدلُّ على أَنَّ التَّعْقِيب إن قلنا به فليس من الفاء، وإنَّما هو من ضرورة تقدُّم الشرط على الجزاء، والله أعلم. انتهى. (وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا) مفعول «فارفعوا» محذوف كمفعول «فاركعوا»^(٦) (وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) بغير واو^(٧)، وفي السَّابِقَةِ [ج: ٧٣٢] بإثباتها^(٨)، وهما سواءٌ كما قال أصحابنا، نعم في رواية أبوي ذَرٍّ والوقت

(١) في هامش (ج): وهو إجماعٌ من يعتدُّ به، خلافاً للحميديّ شيخ المؤلف.

(٢) في (د): «وللتَّعْقِيب».

(٣) «ابن»: مثبت من (ص).

(٤) في (د) و(ص): «أنَّه».

(٥) في (ص): «يتقدِّم».

(٦) في هامش (ج): قوله: «كمفعول فاركعوا» كذا في النسخ، وعبرة العيني: ومفعول «فكبروا» ومفعول «ارفعوا» محذوفان.

(٧) في هامش (ج): تفيد الواو أَنَّ الحمد ذُكِرَ مرَّتين «زكريَّا» وفي «المغني»: اخْتُلِفَ في «سبحانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ» فقيل: جملة واحدة، على أَنَّ الواو زائدة، وقيل: جملتان، على أَنَّها عاطفة، ومتعلِّقُ الباء محذوف؛ أي: وَبِحَمْدِكَ سَبَّحْتُكَ، وقال الخطَّابي: المعنى: وبمعونتك سَبَّحْتُكَ، لا يَحُولِي وَقُوَّتِي؛ يريد: أَنَّهُ ممَّا أَقِيمَ فِيهِ السَّبَبُ مَقَامَ الْمَسَبِّ.

(٨) في هامش (ج): تقدَّم في هامش «باب إقامة الصَّفِّ» نقلُ كلام الطَّيْبِيِّ، وقال البرماوي في «شرح العمدة»: إثبات الواو أحسن؛ لدلالاتها على زيادة المعنى، وهو النَّداء بالاستجابة، فكأنَّه يقول: يَا رَبَّنَا؛ اسْتَجِبْ، أَوْ تَقَبَّلْ، أَوْ نحوهما، ثُمَّ استؤْنَفَ خبراً بثبوت الحمد الكامل لله تعالى واستحقاقه له، ومع حذفِ العاطف لا يكونُ في =

والأصيليّ وابن عساكر: «ولك الحمد» بالواو، وهو^(١) يتعلّق^(٢) بما قبله، أي: سمع الله لمن حمده، يا ربّنا فاستجب حمدنا ودعاءنا، ولك الحمد على هدايتنا (وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا).

٧٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبُو الزُّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) هو^(٣) عبد الرحمن بن هُرَيْرَةَ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) (إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ) تكبيرة الإحرام أو غيرها (فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ؛ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بالواو، أي: بعد أن تقولوا: «سمع الله لمن حمده» كما ثبت من فعله ﷺ وإن كان ظاهر الحديث أن المأموم لا يزيد على: «ربنا ولك الحمد» لكن ليس فيه حصرٌ (وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ) بالرفع تأكيد للضمير في «فصلوا»، أو للضمير المستكن في الحال وهو «جلوسًا»، وقيل: روي: «أجمعين» بالنصب على الحال من ضمير «جلوسًا»، لا مؤكّدًا لـ «جلوسًا» لأنّه نكرة فلا يؤكّد، ورُدّ كونه حالًا بأنّ المعنى ليس عليه، وأنّه لم يجرى في «أجمعين» إلّا التأكيد في المشهور، لكن أجاز ابن درّستويه^(٤) «حاليةً» «أجمعين»، وعليه تتخرّج رواية النصب إن ثبتت، والأصحّ على

= الكلام إلّا معنى واحد منهما، ومثله أيضًا في السّلام الراؤ في «وعليكم السّلام» إثباتها يتضمّن الدّعاء لنفسه ولمن سلّم عليه؛ لأنّ تقديره: علينا وعليكم السّلام، فحُدِّفَ «علينا» لدلالة العطف عليه، بخلاف إسقاطها فإنّه لا يقتضي إلّا إثبات الدّعاء لغيره خاصّةً. انتهى. وسيعيدها بهامش الحديث (٧٨٩).

(١) في (د): «وهذا».

(٢) في (ص): «متعلّق».

(٣) «هو»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في هامش (ج): «ابن درّستويه» بضمّ الدالّ والراء؛ كما في «القاموس» ونقل الدّاودي عن ابن مأكولا فتخهما، وهو عبد الله بن جعفر ابن درّستويه، ابن المرزبان النّحوي، أخذ عنه الدّارقطني، وصنّف «الإرشاد» في النّحو، =

تقدير ثبوتها أنها على بابها للتوكيد، لكن توكيداً لضمير منصوبٍ مُقدَّر، كأنه قال: أعنيكم^(١) أجمعين^(٢)، ولا يخفى ما فيه من البعد^(٣).

قلت: ثبت فيما سبق في^(٤) «باب إنَّما جُعِلَ الإمام ليؤتمَّ به» [ح: ٦٨٨] من رواية أبي الوقت وذَرَّ: «أجمعين» بالنَّصب، مع ما فيه^(٥)، وهذا الحكم منسوخٌ بما ثبت في مرض موته، ويُستفاد من ذلك: وجوب متابعة الإمام، فيكبر للإحرام بعد فراغ الإمام منه، فإن شرع فيه قبل فراغه لم تنعقد لأنَّ الإمام لا يدخل في الصَّلَاة إلاَّ بالفراغ من التَّكبير، فالإقتداء به في أثناءه اقتداءً بمن ليس في صلاةٍ بخلاف الرُّكوع والسُّجود ونحوهما، فيركع بعد شروع الإمام في الرُّكوع، فإن قارنه أو سبقه فقد أساء ولا تبطل، وكذا في السُّجود، ويسلَّم بعد سلامه، فإن سلَّم قبله بطلت إلاَّ أن ينوي المفارقة، أو معه فلا تبطل لأنَّه تحلَّل فلا حاجة فيه للمتابعة، بخلاف السُّبْق فإنَّه منافي للاقتداء.

٨٣ - باب رَفْع اليَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِفْتِتَاحِ سَوَاءً

(باب رَفْع اليَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِفْتِتَاحِ) بالتَّكْبِيرِ أو بالصَّلَاةِ، وهما متلازمان^(٦)؛ حال كون رفع اليدين مع الافتتاح (سواءً)^(٧).

٧٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ

= وشرح «الفصيح» وله غير ذلك، توفي سنة سبع وأربعين وثلاث مئة، قال ابن خُلِّكان: «دُرُسْتُوَيْه» بضم الدال والراء وسكون السين المهملة وضمّ المثناة الفوقية وسكون الواو وفتح الياء المثناة التحتيّة وبعدها هاء ساكنة، هكذا قاله ابن السَّمعاني، وقال غيره: هو بفتح الدال والراء والتاء والواو، وهذا القائل هو ابنُ ماكولا في «الإكمال».

(١) في هامش (ل) نسخة: «عليتكم».

(٢) في (م): «أجمع».

(٣) زاد في (ص) و(م) «انتهى».

(٤) في (د): «من».

(٥) قوله: «قلت: ثبت فيما سبق في... أجمعين؛ بالنَّصب، مع ما فيه» ليس في (ص) و(م).

(٦) في هامش (ج): أي: مُتساويين.

(٧) في هامش (ج): في التَّرْجَمَةِ قِصُورٌ عَمَّا فِي الْحَدِيثِ؛ إذ فيه الرِّفْعُ فِي غَيْرِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى كَمَا يَأْتِي «زَكْرِيَّا».

مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ (عَنْ مَالِكٍ) إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ) اسْتِحْبَابًا^(١) (حَذَوْ مَنْكِبَيْهِ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، أَيْ: إِزَاءَهُمَا^(٢)، نَدْبًا لَا فَرْضًا خِلَافًا لِأَحْمَدَ بْنِ سَيَّارٍ^(٣) الْمُرُوزِيِّ فِيمَا نَقَلَهُ الْقُقَالُ فِي «فَتَاوِيهِ»^(٤)، وَمَمَّنْ قَالَ بِالْوَجُوبِ أَيْضًا الْأَوْزَاعِيُّ وَالْحُمَيْدِيُّ شَيْخُ الْمُؤَلَّفِ، وَابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَالْمُرَادُ بِ«حَذَوْ مَنْكِبَيْهِ» - كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شرح مسلم» وغيره - : أَنْ تَحَازِي أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ أَعْلَى أُذُنَيْهِ، وَإِبْهَامَاهُ شَحْمَتِي^(٥) أُذُنَيْهِ^(٦)، وَرَاحَتَاهُ مَنْكِبَيْهِ (إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ) أَيْ: يَرْفَعُهُمَا مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ، وَيَكُونُ انْتِهَاؤُهُ مَعَ^(٧) انْتِهَائِهِ، كَمَا هُوَ^(٨) الْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَرَجَّحَهُ الْمَالِكِيَّةُ، وَقِيلَ: يَرْفَعُ بِلَا تَكْبِيرٍ، ثُمَّ يَبْتَدِئُ التَّكْبِيرَ مَعَ إِسْأَالِ الْيَدَيْنِ وَقَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ، وَقَالَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» مِنَ الْحَنْفِيَّةِ: الْأَصَحُّ يَرْفَعُ ثُمَّ يَكْبُرُ لِأَنَّ الرِّفْعَ صِفَةُ نَفْيِ الْكِبْرِيَاءِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَالتَّكْبِيرُ إِثْبَاتُ ذَلِكَ لَهُ، وَالتَّنْفِي سَابِقٌ عَلَى الْإِثْبَاتِ كَمَا فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ (وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ) رَفَعَهُمَا أَيْضًا (وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) أَيْ^(٩): أَرَادَ رَفْعَهَا (مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ/) أَيْ: حَذَوْ مَنْكِبَيْهِ (أَيْضًا)^(١٠) ٧٢/٢

(١) «استحبابًا»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في هامش (ج): «الإزاء» - مثل: «كتاب» - الجداء، و«هو بإزائه» أي: بجذائه «مصباح».

(٣) في هامش (ج): «سَيَّار» بفتح السين الْمُهْمَلَةِ وتشديد المثناة التَّحْتِيَّةِ.

(٤) «في فتاويه»: ليس في (د).

(٥) في (ب) و(س): «شحمة».

(٦) في (ص): «أذنه».

(٧) في (م): «عند».

(٨) في (م): «في».

(٩) «أي»: ليس في (د).

(١٠) في هامش (ج): قوله: «أَيْضًا» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ عَرَبِيَّةٌ، وَقَدْ تَوَقَّفَ ابْنُ هِشَامٍ فِي ذَلِكَ، وَذَكَرَ أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ ذِكْرِ شَيْئَيْنِ بَيْنَهُمَا تَوَافُقٌ، وَيُمْكِنُ اسْتِغْنَاءُ كُلِّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ، فَلَا يَجُوزُ: «جَاءَ زَيْدٌ أَيْضًا» إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُ شَخْصٍ آخَرَ أَوْ تَدُلَّ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ، وَلَا: «جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو أَيْضًا» لِعَدَمِ التَّوَافُقِ، وَلَا: «اخْتَصَمَ =

جواب لقوله: «وإذا رفع رأسه»^(١) (وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ) أي: رفع يديه (في) ابتداء (السُّجُودِ) ولا في الرَّفْعِ منه، وهذا مذهب الشافعي وأحمد، وقال الحنفي: لا يرفع إلا في تكبيرة الإحرام، وهو رواية ابن القاسم عن مالك، قال ابن دقيق العيد: وهو المشهور عند أصحاب مالك، والمعمول به عند المتأخرين منهم، وأجابوا عن هذا الحديث بأنه منسوخ^(٢)، وقال أبو العباس القرطبي: مشهور مذهب مالك أن الرَّفْعَ في المواطن الثلاثة هو آخر أقواله وأصحها، والحكمة في الرَّفْعِ أن يراه الأصمُّ فيعلم دخوله في الصَّلَاةِ كالأعمى يعلم بسماع التكبير، أو إشارة إلى رفع الحجاب بين العبد والمعبود، أو ليستقبل بجميع بدنه، وقال الشافعي: هو تعظيم الله وأتباع لسنة رسول الله ﷺ^(٣).

وفي هذا الحديث: التَّحْدِيثُ والعننة، وأخرجه النسائي في «الصَّلَاة».

٨٤ - بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ

(بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ، وَإِذَا رَكَعَ) أي: إذا أراد التكبير للافتتاح، وإذا أراد الرُّكُوعَ (و) رفعهما (إِذَا رَفَعَ) رأسه من الرُّكُوع.

٧٣٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ، رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حَذَوَ مَنْكِبَيْهِ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي، جاور بمكة وتوفي سنة ست وعشرين ومئتين (قَالَ: أَخْبَرَنَا) ولأبي ذر: «(حَدَّثَنَا) (عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك (قَالَ: أَخْبَرَنَا)»^(٤) يونس بن

= زيد وعمر أيضا لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر، ثم اختار أن انتصابه على أنه مفعول مطلق حُذِفَ عامله، أو حال حُذِفَ عاملها وصاحبها، وللراعي بحث في ذلك، فليراجع.

(١) في هامش (ج): قوله: «جواب إذا» يعني: أن «رَفَعَهُمَا» جواب «إذا» لا أن «أيضًا» هي الجواب.

(٢) قوله: «وأجابوا عن هذا الحديث: بأنه منسوخ» جاء في (ص) بعد قوله: «أصحها» الآتي.

(٣) في (م): «رسوله».

(٤) في (د): «حَدَّثَنَا».

يزيد الأيلي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمٍ ابْنُ شَهَابٍ قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وَلَا بِنَ عَسَاكِرَ زِيَادَةَ: «(ابن عمر)» (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بِنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَلَا أَبِي ذَرٍّ: «(عن أبيه أنه)» (قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ) وَلِلْأَصْبَلِيِّ: «(النَّبِيُّ)» (مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ) أَي: شَرَعَ فِيهَا (رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا) / بِمُثْنَاةٍ تَحْتِيَّةٍ، وَلَا أَبِي ذَرٍّ: «(تكونا)»^(١) بِالْفَوْقِيَّةِ (حَذَوُ مَنْكِبَيْهِ) د ٣٣٥/١٥ بِالتَّثْنِيَةِ (وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ) أَي: يَرْفَعُ^(٢) يَدَيْهِ (حِينَ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ) أَي: عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرُّكُوعِ كِلَا حِرَامِهِ حَذَوُ مَنْكِبَيْهِ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ (وَيَفْعَلُ ذَلِكَ) أَيْضًا (إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ) أَي: إِذَا أَرَادَ الرَّفْعَ مِنْهُ أَيْضًا (وَيَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ) أَي: الرَّفْعَ (فِي السُّجُودِ) أَي: لَا فِي الْهُوِيِّ^(٣) إِلَيْهِ، وَلَا فِي الرَّفْعِ مِنْهُ، وَرَوَى يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا هَذَا الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «وَلَا يَرْفَعُ بَعْدَ ذَلِكَ» أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ» بِإِسْنَادٍ حَسَنِ، وَظَاهِرُهُ يَشْمَلُ النَّفْيَ عَمَّا عَدَا هَذِهِ الْمَوَاضِعَ الثَّلَاثَةَ^(٤)، وَقَدْ رَوَى رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي الْحَدِيثِ خَمْسُونَ^(٥) مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ الْعَشْرَةُ^(٦).

وَرَوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ السَّنَّةُ مَا بَيْنَ مَرْوَزِيِّ وَمَدْنِيِّ وَأَيْلِيِّ، وَفِيهِ: التَّحْدِيثُ بِالْجَمْعِ، وَالْإِخْبَارُ بِالْجَمْعِ وَالْأَفْرَادِ، وَالْعِنْعِنَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّلَاةِ»، وَكَذَا النَّسَائِيُّ، زَادَ ابْنُ عَسَاكِرَ هُنَا: «(قَالَ مُحَمَّدٌ، أَي: الْبَخَارِيُّ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ: حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَغَيْرِهَا مِمَّا ذَكَرَ لِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ^(٧) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)»^(٨).

(١) فِي هَامِش (ج): «الْيَدُ» مُؤَنَّثَةٌ، وَهِيَ مِنَ الْمَنْكِبِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، وَلَا مُهْمَا مَحْذُوفَةٌ، وَهِيَ يَاءٌ، وَالْأَصْلُ: «يَذِي» قِيلَ: بِفَتْحِ الدَّالِ، وَقِيلَ: بِسُكُونِهَا «مَصْبَاح».

(٢) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «رَفَعَ».

(٣) فِي هَامِش (ج): قَالَ فِي «الْمَصْبَاحِ»: هَوَى يَهْوِي - مِنْ «بَابِ رَمَى» - هَوِيًّا؛ بَضَمُّ الْهَاءِ وَفَتْحُهَا، وَزَادَ ابْنُ الْقُوطَيْبَةِ: «هَوَاءٌ» - بِالْمَدِّ - سَقَطَ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلِ.

(٤) فِي هَامِش (ج): كَالْقِيَامِ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ.

(٥) فِي (د): «عَنْ خَمْسِينَ».

(٦) فِي هَامِش (ج): قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَقَدْ ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «جُزْءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ» وَزَادَ: وَكَانَ عَلِيٌّ أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانِهِ.

(٧) «عَنْ»: لَيْسَ فِي (د) وَ(س).

(٨) فِي هَامِش (ج): تَنْبِيْهُ وَإِيقَازٌ: وَهُوَ أَنَّهُ يَوْجَدُ هُنَا فِي بَعْضِ نَسَخِ هَذَا الشَّرْحِ زِيَادَةً، وَهِيَ بِتَصْرِفِ النَّسَاجِ، فَإِنَّهَا =

٧٣٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ: إِذَا صَلَّى كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَزْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَحَدَّثَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ هَكَذَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ) هو ابن شاهين (قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن عبد الرحمن الطَّحَّان (عَنْ خَالِدٍ) الحذاء، ولأبي ذرٍّ عن الحموي^(١) والمستمل: «(حَدَّثَنَا خَالِدٌ) (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف، عبد الله بن زيد الجرمي (أَنَّهُ) أي: أَنَّ^(٢) أبا قلابَةَ (رَأَى مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ) بضمّ الحاء المهملة وفتح الواو آخره مُثَلَّثَةٌ، اللَّيْثِيُّ (إِذَا صَلَّى) أي: شرع^(٣) في الصَّلَاة (كَبَّرَ) للإحرام (وَرَفَعَ يَدَيْهِ) حَتَّى يَكُونَ حَذُو مَنْكِبَيْهِ، وَلِ«مُسْلِمٍ»: «ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ»^(٤) (وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَزْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ) مع التَّكْبِير (وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ) وهذا مذهب الشَّافِعِيِّ وأحمد خلافاً لأبي حنيفة ومالك في أشهر الروايات عنه، واستدلَّ الحنفية برواية مجاهد: أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ ابْنِ عَمْرٍ، فَلَمْ يَزِرْهُ يَفْعَلْ ذَلِكَ، وَأُجِيبَ بِالطَّعْنِ فِي إِسْنَادِهِ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ عِيَّاشٍ^(٥) سَاءَ حَفْظُهُ بِأَخْرَجِهِ^(٦)، وَعَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتْ فَقَدْ أَثْبَتَ ذَلِكَ سَالِمٌ وَنَافِعٌ وَغَيْرُهُمَا عَنْهُ، وَالْمُثَبِّتُ مُقَدِّمٌ عَلَى النَّافِي، وَأَيْضًا فَإِنَّ ابْنَ عَمْرٍ لَمْ يَكُنْ يَرَاهُ وَاجِبًا، ففعله تارةً وتركه أخرى، وَرُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ بَطْلَانُ الصَّلَاةِ بِهِ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَعَلِيهِ الْإِجْمَاعُ، وَإِنَّمَا قَالَ: أَرَادَ فِي الرُّكُوعِ لِأَنَّهُ فِيهِ عِنْدَ إِرَادَتِهِ بِخِلَافِ رَفْعِهِمَا فِي رَفْعِ الرَّأْسِ مِنْهُ، فَإِنَّهُ عِنْدَ نَفْسِ الرَّفْعِ لَا عِنْدَ إِرَادَتِهِ، وَكَذَا فِي: إِذَا صَلَّى كَبَّرَ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ عِنْدَ فِعْلِ الصَّلَاةِ. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: (وَحَدَّثَ) مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ هَكَذَا) أي: مثل ما صنع

= مذكورة بحروفها في «باب استواء الظهر في الركوع» كما سيأتي، فتدبره.

(١) في (ص) و(م): «للحموي»، والمثبت من (ب) و(س)، وهو موافق لما في «البيونينية».

(٢) «أَنَّ»: ليس في (ص) و(م).

(٣) «شرع»: ليس في (ب).

(٤) في هامش (ج): وله أيضاً: أَنَّهُ رَفَعَهُمَا ثُمَّ كَبَّرَ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ؛ جَمْعًا بَيْنِ الْأَدْلَةِ «زَكَرِيَّا».

(٥) في هامش (ج): «عِيَّاش» بِمَثْنَاءٍ تَحْتِيَّةٍ وَشَيْنٍ مَعْجَمَةٍ.

(٦) في هامش (ج) و(ص) و(ل): قوله: «بِأَخْرَجِهِ»: الْأَخْرَةُ وَزَانُ قَصْبَةٍ؛ بِمَعْنَى الْأَخِيرِ، يُقَالُ: جَاءَ بِأَخْرَةٍ؛ أَي: أَخِيرًا.

انتهى «مصباح».

مالك بن الحويرث، والواو للحال لا للعطف على رأي لأن المحدث مالك، والرأي أبو قلابه^(١).

وفي هذا الحديث: التَّحْدِيثُ والعننة.

٨٥ - بَابُ: إِلَى أَيْنَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ: رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (إِلَى أَيْنَ يَرْفَعُ) الْمَصْلِيُّ (يَدَيْهِ) عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهِ.

(وَقَالَ): وَحَذَفَ الْوَائِ الْأَصِيلِيَّ وَابْنَ عَسَاكِرَ^(٢) (أَبُو حُمَيْدٍ) بَضَمَ الْحَاءَ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ ١٣٣٦/٨٥
سَعْدِ السَّاعِدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ مِمَّا هُوَ مَوْصُولٌ عِنْدَهُ فِي «بَابِ سُنَّةِ الْجُلُوسِ فِي الشَّهَادَةِ» [ج: ٨٢٨] (فِي
أَصْحَابِهِ) أَي: حَالُ كَوْنِهِ بَيْنَ أَصْحَابِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: (رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ يَدَيْهِ) أَي: يَدَيْهِ (حَذْوَ^(٣)
مَنْكِبَيْهِ) وَلَا بِنَ عَسَاكِرَ: «إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ».

٧٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ افْتَتَحَ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ، حَتَّى
يَجْعَلُهُمَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ فَعَلَّ مِثْلَهُ، وَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» فَعَلَّ مِثْلَهُ، وَقَالَ:
«رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْجُدُ، وَلَا حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ
(عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابْنُ شَهَابٍ (قَالَ: أَخْبَرَنَا) بِالْجَمْعِ، وَلِلْأَرْبَعَةِ: «أَخْبَرَنِي» (سَالِمُ
ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ) أَبَاهُ (عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) بِنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا بِنَ عَسَاكِرَ:
«رَأَيْتُ»^(٤) رَسُولَ اللَّهِ (مِنْ يَدَيْهِ) فِي الصَّلَاةِ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ حَتَّى يَجْعَلَهُمَا
حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ (بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْكَافِ تَثْنِيَةً مَنْكِبٍ: وَهُوَ مَجْمَعُ عَظْمِ الْعِضْدِ وَالْكَتِفِ، أَي:
إِزَاءَ مَنْكِبَيْهِ، وَبِهَذَا أَخَذَ الشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ حَيْثُ أَخَذُوا بِحَدِيثِ مَالِكِ بْنِ
الْحَوِيرِثِ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَلَفْظُهُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَحَازِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ»

(١) فِي هَامِشِ (ج): عِبَارَةُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ قَوْلُهُ: «وَحَدَّثَ» أَي: مَالِكُ بْنُ الْحَوِيرِثِ، وَلَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ:
«رَأَى» فَيَبْقَى فَاعِلُهُ أَبُو قَلَابَةَ، فَيَصِيرُ مُرْسَلًا.

(٢) «وَحَذَفَ الْوَائِ الْأَصِيلِيَّ وَابْنَ عَسَاكِرَ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٣) فِي هَامِشِ (ج): بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ الدَّالِّ الْمَعْجَمَةِ «ابْنُ حَجَرَ».

(٤) «رَأَيْتُ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (م).

وفي رواية: «حتَّى يحاذي فروع أذنيه»، وقد جمع الشافعي بينهما فقال: يرفع يديه حذو منكبيه بحيث تحاذي أطراف أصابعه فروع أذنيه، أي: أعلى أذنيه، وإبهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه. (وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَهُ) أي: مثل المذكور من رفع اليدين حذو المنكبين (وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَعَلَ مِثْلَهُ) من الرفع حذو المنكبين أيضاً (وَقَالَ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ) الرفع المذكور (حِينَ يَسْجُدُ، وَلَا حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ) ولا بن عساكر والأصيلي: «ولا حين يرفع من السُّجُود» فحذف لفظ ^(١) «رأسه».

٨٦ - بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ

(بَابُ رَفْعِ) المصلي (الْيَدَيْنِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ) بعد التَّشَهُّدِ.

٧٣٩ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي ثَوْبٍ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، مُخْتَصَرًا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عِيَّاشُ) بفتح العين المهملة وتشديد المثناة التَّحْتِيَّةِ آخره مُعْجَمَةٌ، ابن الوليد الرَّقَامُ البصريُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) بن عبد الأعلى السَّامِيُّ ^(١) - بالسَّين المهملة - البصريُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بضمّ العين وفتح الموحدة، ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر ابن الخطّاب (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَانَ إِذَا دَخَلَ) أي: إذا ^(٢) أراد الدُّخُولَ (فِي الصَّلَاةِ) ولا بن عساكر: «(دَخَلَ الصَّلَاةَ) (كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ) حذو منكبيه (وَإِذَا رَكَعَ) كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَفَعَ يَدَيْهِ) حذو منكبيه أيضاً (وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ) بعد التَّشَهُّدِ (رَفَعَ يَدَيْهِ) كذلك (وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ) ولأبي ذرٍّ: «إِلَى النَّبِيِّ» (مِنْ اللَّهِ ﷺ) أي: أضافه إليه، وكذا رفعه عبد الوهّاب الثَّقَفِيُّ ومعتزٌّ عن عبيد الله عن الزُّهْرِيِّ عن سالم ^(٤)

(١) في (ص): «بحذف».

(٢) في هامش (ج): «السَّامِيُّ» إلى سامة بن لؤي بن غالب، وإلى سَامٍ؛ قرية بدمشق، ومحلة سامة بالبصرة «لب».

(٣) «إذا»: مثبت من (م).

(٤) في (ب): «طالم»، وهو تحريف.

عن ابن عمر، كما أخرجه المؤلف في جزء «رفع اليدين» له، وفيه الزيادة، وقد توبع نافع على ذلك عن ابن عمر، وهو فيما رواه أبو داود وصححه المؤلف في الجزء المذكور من طريق محارب بن دثار^(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام في^(٢) الركعتين كبر ورفع يديه» وله شواهد منها: حديث أبي حميد الساعدي، وحديث علي بن أبي طالب، أخرجهما أبو داود وصححهما ابنا خزيمة وحبان، وقال المؤلف في جزء «الرفع»: ما زاده ابن عمر وعلي وأبو حميد في عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة فاختلفوا فيها، وإنما زاد بعضهم على بعض، والزيادة مقبولة من أهل العلم. انتهى. وقال ابن خزيمة: هو سنة، وإن لم يذكره الشافعي، والإسناد صحيح، وقد قال: قولوا بالسنة ودعوا قولي. انتهى^(٣). وتُعقب بأن وصية الشافعي يُعمل بها إذا عُرف أن الحديث لم

(١) في هامش (ج): «دثار» بكسر الدال المهملة وتخفيف المثناة وبالراء.

(٢) في (س): «من».

(٣) في هامش (ج): قوله: «وقد قال -أي: الشافعي-: قولوا بالسنة ودعوا قولي...» إلى آخره، قال الإمام السبكي في مؤلف له في ذلك ما نصه: سألت -وفقك الله- عن قول إمامنا الشافعي رحمته الله: «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي» وهو قول مشهور عنه، لم يختلف الناس أنه قاله، وروى عنه أيضًا بالفاظٍ مختلفة، وذكر فيها: «إذا صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثٌ وقلتُ قولًا؛ فأنا راجعٌ عن قولي، قائلٌ بذلك» قال أبو الوليد: قد صحَّ: «أفطر الحاجم والمحجوم» فردَّ علي أبي الوليد ذلك من حيث إن الشافعي تركه مع صحته لكونه منسوخًا عنده، وقد روينا عن ابن خزيمة -الإمام البارع في الفقه والحديث-: هل تعرف سنة في الحلال والحرام لم يودعها الشافعي كتابه؟ قال: لا، قال ابن الصلاح: وبعد هذا أقول: من وجد من الشافعية حديثًا يخالف مذهبه؛ فإن كملت آلات الاجتهاد فيه؛ إمَّا مطلقًا، وإمَّا في ذلك الباب، وإمَّا في تلك المسألة؛ كان له الاستقلال بالعمل بذلك الحديث، وإن لم تكمل فيه آلاته، ووجد حرارة في قلبه من مخالفة الحديث بعد أن بحث، فلم يجد لمخالفته جوابًا شافيًا؛ فلينظر هل عمِلَ بذلك الحديث إمامٌ مستقلٌّ؟ فإن وجده فله أن يتخذ بمذهبه في العمل بذلك الحديث، ويكون ذلك عذرًا له في ترك مذهب إمامه في ذلك، قال النووي في حُطْب «شرح المذهب» تبعًا لابن الصلاح: إنما هذا -يعني: كلام الشافعي- فيمن له مرتبة الاجتهاد، وشرطه: أن يغلب على ظنه أن الشافعي لم يقف على هذا الحديث، أو لم يعلم صحته، وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها، ونحوها من كتب أصحابه الآخذين عنه وما أشبهها، وهذا شرطٌ صعب قلَّ من يتصف به، وإنما اشترطوا ما ذكرناه لأن الشافعي ترك العمل بظاهر أحاديث كثيرة، ولكن قام الدليل عنده على طعن فيها، أو نسخها، أو تخصيصها، أو تأويلها، أو نحو ذلك، وهذا الذي قاله -أعني: ابن الصلاح والنووي- تبين لصعوبة المقام؛ حتى لا يغتر به كل أحد، والإفتاء في الدين كذلك لا بد [فيه] من البحث والتنقيب عن الأدلة الشرعية حتى ينشرح الصدر للعمل بالدليل الذي يحصل عليه، وهو أمر متعب ليس بالهين، ومع ذلك ينبغي الحرص عليه وطلبه. انتهى ملخصًا.

٧٤/٢ يطلع عليه الشافعي، أمّا/ إذا عُرِفَ أنّه اطلع عليه و^(١) رَدّه أو تأوّل به بوجه من الوجوه فلا، والأمر هنا محتمل^(٢)، وصحّح النووي تصحيح الرّفْع، وعبارة النووي^(٣) خلافاً للأكثرين: وقد قال أبو داود: إنّ الحديث رواه الثّقفي عن عُبيد الله فلم يرفعه، وهو الصحيح^(٤)، وكذا رواه موقوفاً اللّيث وابن جريج ومالك.

ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصريّ ومدنيّ، وشيخ المؤلّف من أفرادهِ، وفيهِ: التّحديث والعنونة، وأخرجه أبو داود.

(وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وصله المؤلّف في جزء «رفع اليدين» عن موسى بن إسماعيل عن حمّاد مرفوعاً بلفظ: «إذا كَبَّرَ رفع يديه، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الرُّكُوع».

(وَرَوَاهُ ابْنُ طَهْمَانَ^(٥)) إبراهيم (عَنْ أَيُّوبَ وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مُخْتَصَرًا) وصله البيهقي من طريق عمر^(٦) بن عبد الله بن رزين، عن إبراهيم بن طهمان، عن أيّوب وموسى بن عقبة، عن نافع

(١) في (م): «أو».

(٢) في هامش (ص): فائدة: قال الإمام السبكي: صحّح عن الشافعي أنّه قال: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي، ورُوي بالفاظٍ مختلفة؛ منها: إذا صحّ عن النبي ﷺ حديث، وقلت أنا قولاً؛ فأنا راجع عن قولي. وقد سئل الإمام ابن خزيمة: هل تعرف سنّة في الحلال والحرام لم يؤدّعهما الشافعي كتابه، قال: لا. وقال ابن الصّلاح وتبعه النووي في «شرح المهذّب»، فقال: إنّما هذا يعني كلام الشافعي فيمن له رتبة الاجتهاد، وشرطه: أن يغلب على ظنّه أنّ الشافعي لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحّته، وهذا إنّما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلّها، ونحوها من كتب أصحابه الآخذين عنها وما أشبهها، وهذا شرط صعب قلّ من يتّصف به، وإنّما شرطوا ما ذكرناه لأنّ الشافعي ﷺ ترك العمل بظاهر أحاديث كثيرة رآها، ولكن قام الدليل عنده على طعن فيها، أو نسخها، أو تخصيصها، أو تأويلها، ونحو ذلك، وهذا الذي قاله -يعني: ابن الصّلاح والنووي- مبنيّ لصعوبة المقام حتّى لا يغترّ به كلُّ أحدٍ، والإفتاء في الدّين كلّ ذلك لا بدّ فيه من البحث والتّنقيح عن [في الأصل على] الأدلّة الشرعيّة حتّى ينشرح الصدر [في الأصل: ينشر التعبير] التّعبير للعمل بالدليل الذي تحصل عليه، فهو صعب وليس بالهين كما قاله ﷺ، ومع ذلك ينبغي الحرص عليه وطلبه. انتهى باختصارٍ من خطّ «عجمي». والتصحيح من «رسالة السبكي» معنى قول الإمام الكلبي (ص ١٠٨-١٠٩).

(٣) في (م): «وصحّحه النووي».

(٤) «وهو الصّحيح»: ليس في (م).

(٥) في هامش (ج): بفتح الطاء المهملة وسكون الهاء.

(٦) «عمر»: ليس في (ص) و(م).

عن ابن عمر أنه «كان يرفع يديه حين يفتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا استوى قائماً من ركوعه حذو منكبيه، ويقول: كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك» وقال الدارقطني: ورواه ابن صخر، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

٨٧ - بَابُ وَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى

(بَابُ وَضْعِ) المصلي يده (اليمنى على) اليد (اليُسرى) أي: في حال القيام، وزاد الأصيلي والهروي: «في الصلاة» وسقط «الباب» للأصيلي^(١).

٧٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ، قَالَ أَبُو حَازِمٍ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يَنْمِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: يُنْمَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَقُلْ: يَنْمِي.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ (عَنْ مَالِكٍ) إمام دار الهجرة (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة سلمة^(٢) ابن دينار الأعرج (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون العين، الساعدي الأنصاري (قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ) الأمر لهم النبي ﷺ (أَنَّ) أي: بأن (يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَمْنَى) ^(٣) اليمنى على ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ (أي: يضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى، والرُسخ^(٤) من الساعد كما في حديث واثلة المروي عند أبي داود والنسائي، وصححه ابن خزيمة. والحكمة في ذلك أَنَّ القائم بين يدي الملك الجبار يتأدب بوضع يده على يده، و^(٥) هو أَمْنَعُ للعبث، وأقرب إلى الخشوع، والرُسخ: المفصل بين الساعد والكف، والسُنَّةُ أن يجعلهما تحت صدره لحديث عند ابن خزيمة أنه وضعهما تحت صدره^(٦) لَأَنَّ الْقَلْبَ^(٧) موضع النَّيَّةِ،

(١) «وسقط «الباب» للأصيلي»: ليس في (ص) و(م).

(٢) «سَلَمَةُ»: ليس في (ب) و(س).

(٣) في (ب) و(س): «يده».

(٤) في هامش (ج): بضَمِّ الرَّاءِ وسكون الشَّينِ المهملة بعدها معجمة، هو المِفْصَلُ بين السَّاعِدِ والكَتِفِ.

(٥) في (ب) و(س): «أو».

(٦) في ابن خزيمة (٤٧٩): «ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره».

(٧) في هامش (ج): فائدة: «القلب» مخروطة صنوبري، قاعدته في وسط الصدر، ورأسه مائل إلى الجنب الأيسر، لونه أحمر زُمَانِي، من لحم وليفٍ وغشاء صلب، وفيه تجويفان؛ أيمن وأيسر، وعرق صغير؛ كالأنبوبة.

والعادة أنَّ من احترز على حفظ شيء جعل يديه عليه، وقال في «عوارف المعارف»^(١): إنَّ الله تعالى بلطيف حكمته جعل الآدميَّ محلَّ نظره، ومورد وحيه، ونخبة^(٢) ما في^(٣) أرضه وسمائه، روحانيًّا جسمانيًّا أرضيًّا سماويًّا، منتصب القامة، مرتفع الهيئة، فنصفه الأعلى من حدِّ^(٤) الفؤاد مُستودع أسرار السَّمَوَاتِ، ونصفه التَّحتانيُّ^(٥) مُستودع أسرار الأرض، فمحلُّ نفسه ومركزها النِّصْفُ الأسفل، ومحلُّ روحه الرُّوحانيُّ والقلب النِّصْفُ الأعلى فجواذب الرُّوح مع جواذب^(٦) النَّفْسِ^(٧) يتطاردان ويتحاوران^(٨) ويتجاذبان^(٩) ويتحاربان^(١٠) ويتحادثان^(١١)، وباعتبار تطاردهما وتغالبهما لَمَّةٌ^(١٢) المَلَكِ وَلَمَّةُ الشَّيْطَانِ، ووقت الصَّلَاةِ يكثر التَّطَارْدُ لوجود^(١٣) التَّجَاذِبِ بين

(١) في هامش (ج): كتاب «عوارف المعارف» تأليف الإمام شيخ وقته الَّذي إليه المنتهى في تربية المريدين ودعاء الخلق إلى الخالق، أبي نصر شهاب الدِّين عمر بن محمَّد البكريُّ الصَّدِّيقِي الشُّهُرُوزْدِي، توفِّي ليلة الأربعاء مُسْتَهْلَ المحَرَّم سنة اثنتين وثلاثين وست مئة، ومناقبه كثيرة، وفصائله شهيرة، ذَكَرَ جملةً منها التَّاجُ السُّبْكِي في «طبقات الشَّافعيَّة» و«شُهُرُوزْد» بضمَّ أوَّلِهِ وسكون الهاء وضمَّ الرَّاءِ وفتح الواو وسكون الرَّاءِ ودال مهملة، بلدٌ عند زَنْجَان.

(٢) في هامش (ج): «النَّخْبَةُ» بالضَّمِّ، وك«هَمْزَةُ» الْمُخْتَارُ، وَاَنْتَخَبَةُ: اخْتَارَهُ.

(٣) «ما في»: ليس في (د).

(٤) «حدِّ»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): الأسفل.

(٦) في (م): «فحواض القلب مع حوادث».

(٧) في هامش (ج): فائدة: «النَّفْسُ والرُّوحُ والقلب والسِّرُّ والعقل» عند مُحَقِّقِي الصُّوفِيَّةِ بمعنى واحد، وهو ما يُفَارِقُ الإنسان بموته مِنَ اللَّطِيفَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْحَقِيقَةِ الرَّبَّانِيَّةِ، ومن هؤلاء الغزاليُّ حيث قال: «النَّفْسُ» تُقالُ للرُّوحِ وَالْحَقِيقَةِ الرَّبَّانِيَّةِ، و«العقل» للعلم وللحَقِيقَةِ الرَّبَّانِيَّةِ، و«القلب» لِلْحَمِّ الصَّنُوبِرِيِّ الشَّكْلِ وللحَقِيقَةِ الرَّبَّانِيَّةِ، و«الرُّوحُ» البخار الَّذِي فِي جوفه هَذَا الشَّكْلِ وللحَقِيقَةِ الرَّبَّانِيَّةِ، و«السِّرُّ» لما يُكْتَمُ وللحَقِيقَةِ الرَّبَّانِيَّةِ، وَفَرَّقَ جَمَاعَةٌ بَيْنَهَا؛ مِنْهُمْ الْقَشِيرِيُّ فِي «الرَّسَالَةِ» لَكِنْ قَالَ الْإِمَامُ السُّبْكِيُّ: اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي النَّفْسِ وَالرُّوحِ وَحَقِيقَتُهُمَا مِمَّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَغَلَ بِهِ، فَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى.

(٨) «ويتحاوران»: ليس في (د) و(س).

(٩) «ويتجاذبان»: مثبت من (ص).

(١٠) «ويتحاربان»: ليس في (د).

(١١) «ويتحادثان»: مثبت من (ص).

(١٢) في هامش (ج): قال ابن الأثير: «اللَمَّةُ» الهَمَّةُ وَالْخَطَرَةُ تَقَعُ فِي الْقَلْبِ، فَمَا كَانَ مِنْ خَطَرَاتِ الْخَيْرِ فَهُوَ مِنَ الْمَلَكِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَطَرَاتِ الشَّرِّ فَهُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ.

(١٣) في (م): «لوجوب».

الإيمان والطَّبع، فيكاشف المصلِّي الذي صار قلبه سماويًا، مترددًا بين الفناء والبقاء بجواذب النَّفس، متصاعدًا من مركزها، وللجوارح وتصرُّفها وحركتها مع معاني الباطن ارتباطًا وموازنةً، فبوضع اليمين^(١) على الشَّمال حَصُرَ للنَّفس ومنَع من صعود جواذبه، وأثر ذلك يظهر برفع الوسوسة وزوال حديث النَّفس في الصَّلَاة. انتهى^(٢). وروى ابنُ القاسم عن مالكِ الإرسال، وصار إليه أكثر أصحابه، وعن الحنفية: يضع يديه تحت سرَّته إشارةً إلى ستر العورة بين يدي الله تعالى، وكان الأصل أن يقول: يضعون، فوضع المظهر موضع المضمَر. (قال أبو حازم) الأعرج: (لَا أَعْلَمُهُ)^(٣) ولا ابن عساكر: «ولا أعلمه» أي: الأمر (إلَّا) أَنْ سَهَلًا (يَنِمِّي ذَلِكَ)^(٤) بفتح أوَّله، أي: يسنده ويرفعه (إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

(قَالَ إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس، لا إسماعيل بن إسحاق القاضي، ولا ابن عساكر: «قال محمد: قال إسماعيل» ويعني بمحمد: المؤلف (يُنْمَى ذَلِكَ) بضمَّ الياء وفتح الميم بالبناء للمفعول (وَلَمْ يَقُلْ) أبو حازم^(٥): (يَنِمِّي)^(٦) بفتح أوَّله وكسر الميم؛ كرواية القَعْنَبِيِّ.

(١) في غير (ص) و(م): «اليمنى».

(٢) في هامش (ل): مطلب: رواية ابن قاسم الإرسال.

(٣) في هامش (ج): قوله: «لَا أَعْلَمُهُ - أي: الأمر - إلَّا أَنْ سَهَلًا يَنِمِّي» بفتح أوَّله، كذا قرَّره البرماوي، فرجَّعوا الضَّمير المنصوب المتَّصل في قوله: «لَا أَعْلَمُهُ» إلى المصدر المفهوم من قوله: «يُؤْمَرُونَ» سواءً زُوي «ينمي» بصيغة المعلوم أو بصيغة المجهول، ولعلَّه لا يبعد أن يقال: لا أعلمه - أي: سَهَلًا - إلَّا يَنِمِّي، بفتح أوَّله، فتدبره، أو: ما أعلم الأمر - المفهوم من «يُؤْمَرُونَ» - إلَّا يَنِمِّي؛ بضمَّ أوَّله على ما يأتي، والاستثناء مفرَّغ، وقد وقع بعد «إلَّا» مضارعٌ مسبوقٌ بجملة؛ نحو: ما أزوره إلَّا يزورني؛ أي: ما أزوره في حالةٍ من الأحوال إلَّا مقدَّرًا أنَّه يزورني، فجملة «يزورني» في محلِّ نصب على الحال المقدَّرة.

(٤) في هامش (ج): قال في «التَّقريب»: نَمَيْتُهُ نَمِيًا وَنَمَوًا، أَنْمِيَهُ وَأَنْمُوهُ: أَسَدُّتُهُ وَنَقَلْتُهُ عَلَى جِهَةِ الْإِصْلَاحِ، وَنَمَيْتُهُ - مُشَدَّدًا - : نَقَلْتُهُ عَلَى جِهَةِ الْإِفْسَادِ.

(٥) في هامش (ج): بخَطِّه: حاتم، وهو سَبَقُ قَلَمٍ.

(٦) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ينمي» المُقَرَّر في علوم الحديث: أنَّه ملتحقٌ بالمرفوع حكمها ما ورد بصيغة الكناية في موضع الصَّيغ الصَّرِيحة؛ كقول الثَّابِعِيِّ عن الصَّحَابِيِّ: يرفع الحديث، أو يرويه، أو ينميه، أو روايه، أو رواه، فعلى رواية «ينمي» بصيغة المجهول يكون الحديث مُتَّصِلًا لِأَنَّ الضَّمير فيه يكون عائداً على سهل بن سعيد، وأما على رواية «يُنْمَى» بصيغة المجهول فيكون الحديث مُرْسَلًا لِأَنَّ أَبَا حَازِمٍ لَمْ يَعْين مَنْ شَمَلَهُ لَهُ. وزاد في هامش (ج): قال في «الفتح»: قوله: «وقال إسماعيل: يُنْمَى ذلك ولم يقل: يَنِمِّي الأول بضمَّ أوَّله =

٨٨ - باب الخُشوع في الصَّلَاة

ولمَّا فرغ المؤلف^(١) من الكلام في وضع اليمنى على اليسرى، وهي صفة السائل الدليل،
 ٧٥/٢ وأنه أقرب إلى الخشوع شرع يذكر^(٢) الخشوع حثًا للمصلي على ملازمته/ فقال: (باب
 الخُشوع في الصَّلَاة) الصَّلَاة صلة العبد بربه، فمن تحقق بالصلة في الصَّلَاة لمعت له طوابع
 التجلي فيخشع، وقد شهد القرآن بفلاح مُصلٍّ خاشع، قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ^(٣) فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١-٢] أي: خائفون من الله، متذللون له، يُلْزَمُونَ أَبْصَارَهُمْ
 مساجدهم، وعلامة ذلك ألا يلتفت المصلي يمينًا ولا شمالًا، ولا يجاوز^(٤) بصره موضع سجوده،
 صلى بعضهم في جامع البصرة، فسقطت ناحية من المسجد، فاجتمع الناس عليها ولم يشعر هو
 بها، والفلاح أجمع اسم لسعادة الآخرة، وفقد الخشوع ينفيه، وقد قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ
 لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] وظاهر الأمر الوجوب، فالغفلة ضده^(٥)، فمن غفل^(٦) في جميع صلاته كيف
 يكون مقيمًا للصَّلَاة لذكره تعالى؟! فافهم واعمل، فليُقْبَلِ العبدُ على ربه، ويستحضر بين يدي
 من هو واقف، كان مكتوبًا في محراب داود بِإِذْنِ اللَّهِ: أَيُّهَا المصلي، من أنت؟ ولمن أنت؟ وبين
 يدي من أنت؟ ومن تناجي؟ ومن يسمع كلامك؟ ومن ينظر إليك؟ وقال الخِرَاز^(٧): ليكن إقبالك

= وفتح الميم بلفظ المجهول، والثاني - وهو المنفي - كرواية القعنبی، فعلى الأول الهاء ضمير الشأن، فيكون
 مُرْسَلًا؛ لأنَّ أبا حازم لم يعبّر عن نماءه له، وعلى رواية القعنبی الضمير لسهل شيخه، فهو متّصل، قال العينی:
 ليس هو - أي: الضمير الذي في «لا أعلمه» - ضمير الشأن، وإنما يرجع إلى ما ذكر في الحديث.

(١) المؤلف: مثبت من (ص).

(٢) في (د): «بذكر».

(٣) هم: ليس في (د).

(٤) في (م): «يجوز».

(٥) في غير (ص): «ضد».

(٦) في هامش (ج): «الغفلة» غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره له، وقد استعمل فيمن تركه إهمالًا
 وإعراضًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١] يقال منه: غفلت عن الشيء غفولًا - من
 «باب قعد» - وغفلة أيضًا. انتهى «مصباح».

(٧) في هامش (ج): «الخِرَاز» بتشديد الراء، نسبة إلى خَزَزَ الجلود من القِرَب وغيرها، وهو الأستاذ أبو سعيد أحمد
 ابن عيسى الخِرَاز، من أهل بغداد، صحبَ ذا النون المصري والسري السقطي وبشر الحافي وغيرهم، مات سنة
 سبع - وقيل: ست - وثمانين ومئتين، ذكره الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم القشيري في «الرسالة» وروى ابنُ =

على^(١) الصَّلَاة كإقبالك على الله يوم القيامة، ووقوفك بين يديه، وهو مُقْبِلٌ عليك، وأنت تناجيه.

٧٤١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَهُنَا، وَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلَا خُشُوعُكُمْ، وَإِنِّي لَأَرَاكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس (قَالَ^(٢)): حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) هو ابن أنس، إمام دار الهجرة (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) / عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هُرَيْرٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هَلْ تَرَوْنَ) بفتح التاء، والاستفهام إنكارِيٌّ، أي: أَتَظُنُّونَ (قِبْلَتِي) أي: مقابلتي ومواجهتي (هَهُنَا) فقط؟ (وَاللَّهِ مَا) ولأبي ذَرٍّ عن الحَمْوِيِّ^(٣): «لَا» (يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلَا خُشُوعُكُمْ) تنبيهٌ لهم على التَّلْبُس بالخشوع في الصَّلَاة لَأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ لَمَّا رَأَاهُمْ يَلْتَفِتُونَ غير ساكنين، وذلك ينافي كمال الصَّلَاة، فيكون مُسْتَحَبًّا لا واجبًا؛ إذ لم يأمرهم هنا بالإعادة، وقد حكى التَّوَوُّيُّ الإجماع على عدم وجوبه، قال في «شرح التَّقْرِيب»: وفيه نظرٌ، فقد رويناه في «كتاب الزُّهْد» لابن المبارك عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: لَا يُكْتَبُ لِلرَّجُلِ مِنْ صَلَاتِهِ مَا سَهَا عَنْهُ، وَفِي كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَا يَقْتَضِي وَجُوبَهُ. انْتَهَى. والخشوع: الخوف أو الشُّكُون، أو هو معنى يقوم بالنَّفْس، يظهر عنه سُكُونٌ في الأطراف، يلائم مقصود العبادة. وفي «مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» عن سعيد بن المُسَيَّب: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَلْعَبُ بِلَحِيَّتِهِ فِي الصَّلَاة فَقَالَ: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»، وقد تَحَرَّكَ اليَدُ مع وجود الخشوع، ففي «سنن البيهقي» عن عمرو بن حُرَيْثٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَبَّما مَسَّ لَحِيَّتَهُ وَهُوَ يَصَلِّي»، وهذا موضع التَّرْجِمَةِ^(٤). (وَإِنِّي لَأَرَاكُمْ) بفتح الهمزة، أي: أَبْصَرَكُمْ (وَرَاءَ ظَهْرِي)

= عساكر بسنده أَنَّهُ قَالَ: «حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّبِينَ» قَالَ فِي «فَتْحِ الْإِلَه»: أَي: يَزَوِّنُهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَحْوَالِهِمْ كَالسَّيِّئَاتِ، قَالَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: كَالنَّظَرِ فِي مَصَالِحِهِمْ، وَمُحَارَبَتِهِمْ عَدُوَّهُمْ، وَتَأْلِيفِ الْمُؤَلَّفَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَجُنَّبُ عَنِ الْإِسْتِغَالِ بِذِكْرِ اللَّهِ وَالتَّضَرُّعِ إِلَيْهِ وَمُشَاهَدَتِهِ وَمُرَاقَبَتِهِ، فَيَرَوْنَ ذَلِكَ ذَنْبًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَقَامِ الْعَلِيِّ، وَالْحَضُورِ فِي حَضْرَةِ الْقُدْسِيِّ؛ أَي: فَيَسْتَغْفِرُونَ مِنْهُ.

(١) فِي (م): «فِي».

(٢) «قَالَ»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) فِي (م): «لِلْحَمْوِيِّ»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونَنِيَّةِ».

(٤) فِي هَامِش (ج): نَقَلَ الشَّارِحُ فِي «الْمَوَاهِبِ» عَنِ السَّخَاوِيِّ عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ =

ولأبوي ذَرَّ والوقت والأصيلي: «من وراء ظهري» أي: ببصره المعهود إبصاراً انخرقت له فيه العادة، أو بغيره كما مرَّ.

٧٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَإِنَّهُ لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي - وَرُبَّمَا قَالَ: مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي - إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة المُشَدَّدة (قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ^(١)) اسمه: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ البصريُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج، ولا بن عساكر^(٢): «عن شعبة» (قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ) بن دعامة^(٣) يقول: (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) وسقط لفظ «بن مالك» عند ابن عساكر (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَقِيمُوا (قَالَ: أَقِيمُوا) أي: أكملوا (الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَإِنَّهُ لَأَرَاكُمْ)^(٤) بفتح اللَّام المؤكدة والهمزة (مِنْ بَعْدِي) أي: من خلفي^(٥) (- وَرُبَّمَا قَالَ: مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي - إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ) ولأبوي ذَرَّ: «وإذا سجدتم» وأغرب الداوديُّ حيث فسَّر البعدية هنا بما بعد وفاته ﷺ؛ يعني: أَنَّ أعمال أُمَّته تُعَرَّضُ عليه ولا يخفى بُعْده لَأَنَّ سياق الحديث يأباه، ويرد قول الداوديِّ قوله: وَرُبَّمَا قَالَ: من بعد ظهري، وهذا الحديث رواه مسلمٌ في «الصَّلَاة»^(٦).

٨٩ - بَابُ مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ

(بَابُ مَا يَقُولُ) وللمُستملي وابن عساكر: «ما يقرأ» (بَعْدَ التَّكْبِيرِ).

= - أي: كما في «الصَّحَّاحين» وغيرهما - مقيِّدة بحالة الصَّلَاة، وبذلك يُجَمَّعُ بينه وبين قوله: «لا أعلم ما وراء جداري هذا». انتهى. قال شيخنا - يعني السَّخَاوِيُّ -: وهذا مُشْعِرٌ بوروده، وعلى تقدير وروده فلا تنافي بينهما؛ لعدم تواردهما على محلٍّ واحد، انتهت إلى آخر ما أَطَالَ به في «المواهب» وقد تقدَّم قريباً بالهامش ما له تعلُّق تامٌّ في «باب إلزاق المنكب بالمنكب».

(١) في هامش (ج): بضمُّ الغين المعجمة وسكون النُّون وفتح الدَّال المهملة وضمُّها؛ كما في «القاموس».

(٢) عزاها في اليونينية إلى رواية الأصيلي بدل ابن عساكر.

(٣) في (س): «عادمة»، وهو تحريف.

(٤) في هامش (ص) و(ج): قوله: «إِنِّي لأراكم» هذه اللَّام لأم جواب القسم، وقد ذكر في «الإتقان»: أَنَّ أقسام اللَّام غير العاملة أربعة: لام الابتداء، ولام الجواب للقسم، و«لو» و«لولا»، واللَّام الموطئة، واللَّام الرَّائدة.

(٥) في (م): «خلفه».

(٦) بهامش نسخة أبي العز: «ويرد قول الداودي قوله: وربما قال: من بعد ظهري»، وهو مثبت آخر الشرح في متن

(ب) و(س) وهما. وبنحوه في هامش (ج).

٧٤٣ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بن الحارث الحوضي (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ أَنَسٍ) وللأصيلي^(١): «(عن أنس بن مالك)» (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ)^(٢) أي: قراءتها، فلا دلالة فيه على دعاء الافتتاح (بِ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾) بضم الدال/ على الحكاية، لا يقال: إنه صريح في الدلالة على ترك البسملة ٧٦/٢ أولها لأن المراد الافتتاح بالفاتحة، فلا تعرض لكون البسملة منها أو لا، ولـ «مسلم»: «لم يكونوا يذكرون بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وهو محمولٌ/ على نفي سماعها، فيحتمل إسرارهم بها، ويؤيده رواية ١٣٣٨/١٥ النسائي وابن حبان: «فلم يكونوا يجهرون بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، فنفي القراءة محمولٌ على نفي السماع، ونفي السماع على نفي الجهر، ويؤيده رواية ابن خزيمة: «كانوا يسرون بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وقد قامت الأدلة والبراهين للشافعي على إثباتها، ومن ذلك: حديث أم سلمة المروي في «البيهقي» و«صحيح»^(٣) ابن خزيمة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ «الْفَاتِحَةِ» فِي الصَّلَاةِ وَعَدَّهَا آيَةً» وفي «سنن البيهقي» عن عليّ وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم: أَنَّ الْفَاتِحَةَ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وهي سبع آيات، وَأَنَّ الْبِسْمْلَةَ هِيَ السَّابْعَةُ، وعن أبي هريرة مرفوعاً: «إِذَا قَرَأْتُمْ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾»^(٤) فاقروا بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، إِنَّهَا أُمُّ الْقُرْآنِ، وَأُمُّ الْكِتَابِ، والسَّبْعُ الْمَثَانِي^(٥)، وبسم الله الرحمن الرحيم

(١) في (د): «ولابن عساكر»، وليس بصحيح.

(٢) في هامش (ج): أو أطلق الصَّلَاةَ على القراءة، فهو مجاز حذف أو استعارة «زكرياً».

(٣) في (د): «وصحَّح»، وفي نسخة هامشها: «وصحَّحه».

(٤) «الله»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): قوله: «أُمُّ الْقُرْآنِ، وَأُمُّ الْكِتَابِ، والسَّبْعُ الْمَثَانِي» أمَّا تسميتها أم القرآن فلكونها أصلاً ومنشأً له، إمَّا لمبدؤيتها له، وإمَّا لاشتمالها على ما فيه مِنَ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، والتَّعَبُّدُ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وبيان وعده ووَعِيدِهِ، أو على جملة معانيه مِنَ الْحُكْمِ النَّظَرِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ الَّتِي هِيَ سُلُوكُ الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، والاطِّلاع على معارج السُّعْدَاءِ أو منازل الْأَشْقِيَاءِ، والمراد بـ «القرآن» هو المراد بالكتاب؛ وهو المجموع الشَّخْصِي، لا القدر المشترك بينه وبين أجزائه، فالإضافة بمعنى اللَّام، لا بمعنى «مِنْ» وأما تسميتها بالسَّبْعِ الْمَثَانِي فلأنَّهَا سَبْعُ آيَاتٍ تُثَنَّى فِي الصَّلَاةِ، أو لتكرار نزولها؛ على ما رُوِيَ أَنَّهَا نَزَلَتْ مَرَّةً بِمَكَّةَ حِينَ فُرِصَتْ الصَّلَاةُ، وبالمدينة أخرى حِينَ حُوِّلَتِ الْقِبْلَةُ، ذكر ذلك المولى أبو السعود، وفي «التَّقْرِيب»: «السَّبْعُ الْمَثَانِي» فاتحة الكتاب، سبع آيات تُثَنَّى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، والمَثَانِي مِنَ الْقُرْآنِ: كُلُّ سُورَةٍ دُونَ الطُّوْلِ ودُونَ الْمُثْنَيْنِ، قال =

إحدى آياتها»، قال الدارقطني: رجال إسناده كلهم ثقات، وأحاديث الجهر بها كثيرة عن جماعة من الصحابة نحو العشرين صحابياً كأبي بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وأبي هريرة، وأم سلمة.

٧٤٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً - قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ: هُنَيْةٌ - فَقُلْتُ: يَا أَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: «أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقريُّ التَّبُذَكِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ) العبدِيُّ البصريُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ^(١) بْنُ الْقَعْقَاعِ) بن شبرمة^(٢) الضَّبِّيُّ الكوفيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ) هَرَمٌ أَوْ عَبْد الرَّحْمَنِ أَوْ عَمْرُو أَوْ جَرِير بن عمرو البجليُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْكُتُ)^(٣) بفتح أوله (بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً) بكسر الهمزة بوزن «إِفْعَالَةٍ»، وهو من المصادر الشاذة إذ القياس سكوتاً، وهو منصوبٌ مفعولاً مطلقاً، أي: سكوتاً يقتضي كلاماً بعده (قَالَ) أَبُو زُرْعَةَ^(٤): (أَحْسِبُهُ) أي: أظن أبا هريرة^(٥)

= الجوهرِيُّ: وَيُسَمَّى أَيْضاً جَمِيعُ الْقُرْآنِ مِثْلَانِي؛ لاقتران آيَةِ الرَّحْمَةِ بِآيَةِ الْعَذَابِ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَفِي حَدِيثِ الْمِثْلَانِي سُورَةُ أُولَئِهَا الْبَقَرَةُ وَآخِرُهَا بَرَاءَةُ.

(١) فِي هَامِش (ج): «عُمَارَةُ» بضم أوله وتخفيف الميم، ليس فيهم بكسر العين إلَّا أُبَيُّ بن عِمَارَةَ، صحابيٌّ، ومنهم مَنْ ضمُّه، كذا في «التَّقْرِيبِ» و«شرح للجلال».

(٢) فِي هَامِش (ج): «شُبْرَمَةُ» بضم الشَّيْنِ المعجمة وسكون الموحدة وضمِّ الرَّاءِ.

(٣) فِي هَامِش (ج): عبارةُ الشَّيْخِ زَكْرِيَّا: «يَسْكُتُ» مِنَ الشُّكُوتِ، وَقِيلَ: «يُسْكُتُ» بضمِّ الياءِ، مِنَ الْإِسْكَاتِ، فَالْهِمَزَةُ لِلصَّيْرِ وَرَوْرَةٍ، كـ «أَغْدَ الْبَعِيرُ» أَي: صَارَ ذَا غُدَّةٍ، فَمَعْنَاهُ هُنَا: صَارَ ذَا سَكُوتٍ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: يُقَالُ: تَكَلَّمَ الرَّجُلُ ثُمَّ سَكَتَ؛ بِغَيْرِ أَلْفٍ، فَإِذَا انْقَطَعَ كَلَامُهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ قِيلَ: أَسْكَتَ إِسْكَاتَةً؛ مِنَ الْإِسْكَاتِ أَوْ مِنَ الشُّكُوتِ، فَيَكُونُ مِنَ الْمَصَادِرِ الشَّاذَّةِ، وَالْمَرَادُ مِنْهُ الشُّكُوتُ عَنِ الْجَهْرِ، لَا عَنِ الْكَلَامِ مُطْلَقاً؛ لِمَا سَيَأْتِي. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(٤) زَيْدٌ فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ».

(٥) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «أَظَنَّهُ».

(قَالَ: هُنَيْئَةً) بضمّ الهاء وفتح النون وتشديد المثناة التّحتيّة من غير همز، كذا عند الأكثر، أي: يسيرًا، وللكشَمِينِيّ والأصِيلِيّ: «هنيهة» بهاء بعد المثناة الساكنة، وفي نسخة: «هنيئة» بهمزة مفتوحة بعد المثناة الساكنة، قال عياض والقرطبي: وأكثر رواة مسلم قالوه بالهمز، لكن قال النووي: إنّه خطأ، قال^(١): وأصله: هَنُوءٌ، فلمّا صُغِرَتْ صارت هُنُوءَةً، فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالشّكون فقلّبت الواو ياءً ثمّ أدغمت، وتُعَقَّبُ بأنّه لا يمنع ذلك إجازة الهمزة، فقد تُقَلَّبُ الواو همزة^(٢) (فَقُلْتُ: بِأَبِي وَأُمِّي^(٣)) أي: أنت مُفَدًى، أو أفديك بهما^(٤) (يَا رَسُولَ اللَّهِ إِسْكَاتُكَ) بكسر الهمزة وسكون^(٥) السّين والرّفع، قال في «الفتح»: وهو الذي في رواية الأكثرين، وأعربه مبتدأ، لكنّه لم يذكر خبره، أو هو نَصَبٌ^(٦) على ما قاله المظهري^(٧)، أي: «أَسْأَلُكَ» إسْكَاتَكَ^(٨)، أو في إسْكَاتِكَ، وللمُستَمْلِي والسّرْحَسِيّ: «أُسْكَاتَكَ» بفتح الهمزة وضَمّ السّين على الاستفهام، ولهما في نسخة «أُسْكَوتَكَ» (بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ) ولأبي ذرٍّ والأصِيلِيّ وأبي الوقت وابن عساكر: «وبين القراءة» (مَا تَقُولُ) فيه؟ (قَالَ) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ: (أَقُولُ) فيه: (اللَّهُمَّ^(٩)) بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ^(١٠) كَمَا بَاعَدْتَ) أي: كتبعيدك (بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ)

(١) «قال»: ليس في (د).

(٢) في (ص) و(م): «الهمزة ياء»، ولعلّ المثبت هو الصّواب.

(٣) في هامش (ج): فالباء متعلّق بمحذوف؛ اسم أو فعل، وفي «التّقريب»: «فديته بأبي وأُمِّي» و«فديته بمالي» كأنّي اشتريته وخلصته به إذا لم يكن أسيرًا، فإن كان أسيرًا مملوكًا قلت: فاديته. انتهى. والمراد هنا التّعظيم؛ لأنّ الإنسان لا يَفْدِي إِلَّا مَنْ يَعْظُمُهُ، فيبذل نفسه له، وهي كلمة تترجم عن محبة وتعظيم، واستُعْمِلَتْ كالمثل.

(٤) في هامش (ج): زعم بعضهم أنّه من خصائصه بِإِلَافَةِ السَّلَامِ، ولا يقال لغيره «ابن حجر». قال النووي في «شرح مسلم»: قال القاضي عياض: وقد كرهه بعض السلف، وقال: لا يُفْدَى بمسلم، قال القاضي: والأحاديث الصّحيحة تدلّ على جوازه، سواء كان المفدى به مسلمًا أو كافرًا، حيًّا كان أو ميتًا. انتهى. قال في «القاموس»: فَدَاهُ يَفْدِيهِ فِدَاءً وَفِدًى - وَيُفْتَحُ - وَافْتَدَى بِهِ وَفَادَاهُ: أَعْطَى شَيْئًا فَاثْقَدَهُ، وَفَدَاهُ تَفْدِيَةً: قَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ.

(٥) في (ص): «إسكان».

(٦) في غير (ص) و(م): «منصوب».

(٧) في هامش (ج): «المُظْهَرِيّ» بالضّمّ وفتح الطّاء المعجمة والهاء المشدّدة، إلى مُظْهَرٍ؛ جُذُّ «لب».

(٨) في هامش (ج): فهو منصوبٌ بفعلٍ محذوف أو على نزع الخافض «منه».

(٩) في (س): «افهم»، وهو تحريف.

(١٠) في هامش (ج): قوله: «خَطَايَايَ» جمع «خطيئة» وهي الذّنْب، قاله الجوهري، اسمٌ على «فَعِيلَةٍ» ولك أن تُشَدَّدَ =

٣٣٨/١د وهذا من المجاز لأن حقيقة/المباعدة إنما هي في الزمان والمكان، أي: امحُ ما حصل من خطاياي، وحُل بيني وبين ما يُخاف من وقوعه، حتّى لا يبقى لها منّي اقترابٌ بالكليّة. وهذا الدّعاء صدر منه عَلَيْهِ السَّلَام على سبيل المبالغة في إظهار العبوديّة، وقيل: إنّهُ على سبيل التّعليم لأُمّته، وعُورِض بكونه لو أراد ذلك لجهر به، وأُجيب بورود الأمر بذلك في حديث سَمُرَة عند البزار، وأعاد لفظ: «بين» هنا، ولم يقل: وبين المغرب لأنّ العطف على الضّمير المخفوض يُعاد معه العامل بخلاف الظاهر، كذا قرّره الكِرْمَانِي^(١)، لكن يَرُدُّ عليه^(٢) قوله: بين التّكبير وبين القراءة (اللّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقِّي الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ) أي: الوسخ، وقاف «نقني» بالتّشديد في الموضعين، وهذا مجازٌ عن إزالة الذّنوب ومحو أثرها، وشبّه بـ «الثّوب الأبيض» لأنّ الدّنس فيه أظهر من غيره من الألوان (اللّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالمَاءِ وَالثَّلْجِ) بالمثلثة وسكون اللّام، وفي «اليونينيّة» بفتحها (وَالْبَرْدِ) بفتح الرّاء، وذكر الأخيرين بعد الأوّل للتّأكيد، أو^(٣) لأنّهما ماءان لم تمسّهما الأيدي ولم يمتنهنهما الاستعمال، قاله^(٤) الخطّابي. واستدلّ بالحديث على مشروعيّة دعاء الافتتاح بعد التّحرّم^(٥) بالفرض أو النّفّل خلافاً للمشهور عن مالك، وفي «مسلم» حديث عليّ: «وجّهت

= الباء؛ لأنّ كلّ ياءٍ ساكنة قبلها كسرة، أو واو ساكنة قبلها ضمّة، وهما زائدتان للمدّ لا للإلحاق، ولا هما من بعض الكلمة؛ فإنّك تقلّب الهمزة بعد الواو واواً، وبعد الياء ياءً، وتُدغم، وجمع الخطيئة «خطايا» وكأنّ الأصل «خَطَائِي» على «فَعَائِل» فلمّا اجتمعت الهمزتان قُلِبَتِ الثّانية ياءً؛ لأنّ قبلها كسرة، ثمّ اسْتَقْلَت، والجمع ثَقِيل، وهو معتلٌّ مع ذلك، فَقُلِبَتِ الياء ألفاً، ثمّ قُلِبَتِ الهمزة الأولى ياءً؛ لخفائها بين ألفين. (١) في هامش (ج): أنت خبيرٌ أنّ ما ذكره الكِرْمَانِي بيانٌ لنكتة ذكر «بين» في قوله: «وبين خطاياي» وإسقاطها من قوله: «والمغرب» ولا يلزم اطّرادها، فتأمّله.

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «لكن يَرُدُّ عليه...» إلى آخره: تبع في ذلك العيني، ولك أن تمنع هذا الإيراد بأنّ مراد الكِرْمَانِي بقوله: «بخلاف الظاهر»: أنّه لا يجب إعادة الخافض معه بدليل قراءة الجرّ في قوله تعالى: ﴿نَسَاءً لَّوْنِيَّةً وَلَأَزْجَامَ﴾ [النساء: ١] فإنّه عُطِفَ على المجرور بـ «الباء» مع عدم إعادته، وقال أبو حيّان: وقد أعادت العرب مع الظّاهرين، قالوا: المال بين زيد وبين عمرو، فإذا دخلت على المُكَنِّيْن؛ أي: الضّميرين وما يضاهيهما لزمت، أو مع الظّاهرين لم تلزم، قال أعشى همدان:

وإذا سألت المجد أين محلّه فالمجد بين محمّد وسعيد
بين الأشجّ وبين قيسٍ باذخ بخ بخ لوالده وللمولود

(٣) في (د) و(م): «و».

(٤) في (ص): «قال»، وليس بصحيح.

(٥) في (د): «التّحرّم».

وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين^(١)، إنَّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من^(٢) المسلمين»، زاد ابن حبان: «مسلمًا» لكن^(٣) قيَّده بصلاة الليل، وأخرجه الشافعي وابن خزيمة وغيرهما بلفظ: «إذا صَلَّى المكتوبة» واعتمده الشافعي في «الأم». وفي «الترمذي» و«صحيح ابن حبان^(٤)» من حديث أبي سعيد الافتتاح بـ «سبحانك اللهم وبحمدك^(٥)، وتبارك اسمك^(٦) وتعالى جدُّك، ولا إله غيرك» ونقل الساجي^(٧) عن الشافعي استحباب الجمع بين التَّوَجُّه والتَّسْبِيح، وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية، ويُسنُّ الإسرار به في السُّرِّيَّة والجهريَّة.

ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وبصري، وفيه: التَّحْدِيث والقول، وأخرجه ابن ماجه.

(١) زيد في (د): «قل».

(٢) في (س): «أول».

(٣) في (د): «كذا»، ولعله تحريف. قلنا: قارن بما في الفتح.

(٤) في (د): «حيَّان»، وهو تصحيف.

(٥) في هامش (ج): وقال الطَّبِيُّ: يحتمل أن تكون الواو للحال، وأن تكون عاطفةً لجُمْلَةٍ فعلية على مثلها، أو التَّقدير: أَنْزَهُكَ تَنْزِيهَاً وَأَسْبَحُكَ تَسْبِيحًا مَقِيدًا بِشُكْرِكَ، وعلى التَّقديرين «اللَّهُمَّ» معترضة، والجار والمجرور -أعني: «بحمدك»- إمَّا متَّصلٌ بفعلٍ مقدَّر والباء سببية، أو حالٌ من فاعله، أو صفةٌ لمصدر محذوف. انتهى باختصار.

وفي هامش (ج): قوله: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبحمدك» قال ابن هشام: واخْتُلِفَ في «سبحانك اللهم وبحمدك» فقيل: جملة واحدة على أنَّ الواو زائدة، وقيل: جملتان على أنَّها عاطفة، ومتعلقتان بالباء محذوف؛ أي: وبحمدك سُبْحَتُكَ، وقال الخطَّابي: المعنى: وبمَعُونَتِكَ سُبْحَتُكَ، لا بِحَوْلِي وقُوَّتِي؛ يريد: أَنَّهُ ممَّا أَقِيمَ فِيهِ السَّبَبُ مُقَامَ الْمُسَبَّبِ.

(٦) في هامش (ج): قوله: «وَتَبَارَكَ اسْمُكَ» قال البيضاوي: أي: تَكَاثَرَ خَيْرُهُ في البركة؛ وهي كثرة الخير، أو تَزَايَدَ عن كلِّ شيء وتعالى عنه في صفاته وأفعاله، فإنَّ البركة تتضمَّن معنى الزَّيادة، وقيل: دَامَ، وهو لا ينصرف فيه، ولا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا لله، قال في قوله تعالى: ﴿جَدَّ رَبَّنَا﴾ [الجن: ٣] أي: عظمته، مِن جَدِّ فلانٍ في عيني؛ إذا عَظُمَ، أو سلطانه أو غناه، مستعارٌ مِنَ الجَدِّ الَّذِي هو البَخت، والمعنى: وصفه بالاستغناء عن الصَّاحبة والولد؛ لِعَظَمَتِهِ وسلطانه أو لَغِنَاه. انتهى باختصار.

(٧) في غير (ب) و(س): «الباجي»، هو تحريف. وفي هامش (ج): قوله: «الباجي» كذا في النسخ بموحدة وجيم، والذي في «الفتح»: «السَّاجِي» -بسين مهملة وجيم- إلى السَّاج؛ وهو مِن جَيْدِ الخَشَب، قال: وهو الإمام أبو يحيى زكريَّا ابن يحيى بن عبد الرحمن الضَّبِّي -بضاد معجمة- البصري، أحد الأئمَّة الحُفَّاظ الثَّقَات، أخذ عن الرَّبِيع المزني، وصنَّف كتاب «اختلاف الفقهاء» و«علل الحديث» وتوفي بالبصرة سنة سبع وثلاث مئة. انتهى ملخصًا.

وزاد الأصيلي هنا: «باب» بالتَّنوين من غير ترجمة، وسقط من رواية أبوي ذرّ والوقت وابن عساكر.

ووجه مناسبة الحديث الآتي للسَّابِق في قوله: «حَتَّى قُلْتُ: أي رب، وأنا معهم» لَأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُن فِيهِ دَعَاءٌ فَفِيهِ مَنَاجَاةٌ وَاسْتِعْطَافٌ، فَيَجْمَعُهُ مَعَ السَّابِقِ جَوَازُ دَعَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَنَاجَاةِهِ بِكُلِّ مَا فِيهِ خُضُوعٌ، وَلَا يَخْتَصُّ بِمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ، قَالَ ابْنُ رُشِيدٍ فِيمَا نَقَلَهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي».

٧٤٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: «قَدْ دَنَتْ مِنِّي الْجَنَّةُ، حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا، لَجِئْتُكُمْ بِقِطَافٍ مِنْ قِطَافِهَا، وَدَنَتْ مِنِّي النَّارُ حَتَّى قُلْتُ: أَيُّ رَبِّ، أَوْ أَنَا مَعَهُمْ؟ فَإِذَا امْرَأَةٌ - حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ - تَخْدِشُهَا هِرَّةٌ، قُلْتُ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قَالُوا: حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، لَا أَطْعَمْتَهَا وَلَا أَرْسَلْتُهَا تَأْكُلُ - قَالَ نَافِعٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ - مِنْ خَشِيشٍ أَوْ خُشَاشٍ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) سعيد بن محمَّد بن الحكم الجمحيُّ مولاهم البصريُّ (قال: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ^(١) بْنُ عُمَرَ) بن عبد الله بن جميل الجمحيُّ القرشيُّ، المُتَوَفَّى سنة تسعٍ وستين ومئة (قال: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الرَّحْمَنِ، واسمُ أبي مُلَيْكَةَ -بُضْمُ الميم وفتح اللَّام- زهيرُ بن عبد الله التَّيميُّ الأُحُول المَكِّيُّ (عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ) وللأصيليِّ زيادة: / «الصَّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةَ الْكُشُوفِ) ١٣٣٩/١د بالكاف، أي: صلاة كسوف الشَّمْس (فَقَامَ) هِيَ الصَّلَاةُ السَّلَامُ (فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ

(۱) زید فی (م): "مولی"، وهو خطأ.

الْقِيَامَ) وللأصيلي^(١): «فأطال، ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ وللأصيلي: «ثُمَّ سَجَدَ» فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: قَدْ دَنْتُ أَي: قُرْبْتُ (مِنِّي الْجَنَّةُ، حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا) أَي: على الجنة (لَجِئْتُكُمْ بِقَطَافٍ مِنْ قَطَافِهَا) بكسر القاف فيهما، أَي: بعنقودٍ من عناقيدها^(٢)، أو اسمٌ لكلِّ ما يُقَطَفُ، قال العينى: وأكثر المحدثين يروونه^(٣) بفتح القاف، وإنَّما هو بالكسر، و«اجترأت» من الجراءة، وإنَّما قال ذلك لأنَّه لم يكن مَأْذُونًا له من عند الله بأخذه^(٤) (وَدَنْتُ مِنِّي النَّارُ حَتَّى قُلْتُ: أَي رَبِّ، أَوْ أَنَا مَعَهُمْ؟) بهمزة الاستفهام بعدها واو عاطفة^(٥)، كذا لأبوي الوقت وذُرُّ وللأصيلي^(٦) ونسبه في «الفتح» للأكثرين، قال: ولكريمة: «وأنا معهم» بحذف الهمزة، وهي مُقَدَّرَةٌ، وثبت قوله: «رَبِّ» لأبي ذَرٍّ عن الحموي (فَإِذَا امْرَأَةٌ)^(٧) قال نافع بن عمر: (حَسِبْتُ أَنَّهُ) أَي: ابن أبي مُلَيْكَةَ^(٨) (قَالَ: تَخْدِشُهَا) بفتح المثناة الفوقية وكسر الدال ثُمَّ شَيْنَ مُعْجَمَةً، أَي: تقشر جلدها (هَرَّةً)^(٩) بِالرَّفْعِ

(١) زيد في (ب) و(س): «قال».

(٢) في هامش (ج): «الْعُنُقُودُ» مِنَ الْعَنْبِ وَنَحْوِهِ، «فَنُقُولُ» بضمّ الفاء - أي: فاء الكلمة - وهي العين.

(٣) في (م): «يروونه».

(٤) في (م): «بأخذه». وفي هامش (ج): «بأخذه».

(٥) في هامش (ج): على جملة مُقَدَّرَةٍ بين الهمزة والواو عند الزمخشري وجماعة، فيقولون في «أَفَلَمْ يَسِيرُوا» [يوسف: ١٠٩]: أَمْكَنُوا فلم يسيروا؟! ومذهب سيبويه والجمهور أنَّ الهمزة قُدِّمَتْ على العاطف؛ تنبيهًا على أصالتها في التَّصَدُّر، فلا يَقْدَرُونَ شَيْئًا.

(٦) في (ص) و(م): «والأصيلي».

(٧) في هامش (ج): قوله: «فَإِذَا امْرَأَةٌ» قيل: هي مِنْ جَمِيزٍ، وقيل: مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ؛ ولهذا أخرج البخاري حديثها في «بني إسرائيل» وجمع بين الروايتين باحتمال أنَّ أحد أبويها مِنْ جَمِيزٍ والآخر مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أو أنَّ أحدهما بالولاء أو الحلف والآخر بالنسب، أو أنَّها إِسْرَائِيلِيَّةُ النَّسَبِ سَكَنَتْ جَمِيزَ مِنْ أَرْضِ الْيَمَنِ، وقد كانت كافرة، صرَّح بذلك أبو نُعَيْمٍ في «تاريخ أصبهان» وقد قال القاضي: يحتمل أنَّها كانت كافرة، لا كما قال التَّوَوِيُّ مِنْ نَفْيِ ذَلِكَ. انتهى «برهان».

(٨) في هامش (ج): قال البرماوي كالكرمانى: «حسبت...» إلى آخره، مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالضَّمِيرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ «منه»، وعبارة الأنصاري: ضمير «أنَّه» لِلنَّبِيِّ ﷺ أو لابن أبي مُلَيْكَةَ، فضمير «حسبت» على الأول لأبي هريرة، وعلى الثاني لنافع.

(٩) في هامش (ج): «الْقَطُّ» الْهَرَّةُ الذَّكَرُ، وجمعه: «هَرَرَةٌ» مثل: «قِرْدٌ وَقِرْدَةٌ» والأنثى: «هَرَّةٌ» وجمعها: «هَرَرٌ» مثل: «سِذْرَةٌ وَسِذْرٌ» قاله الأزهرى، وقال ابن الأنباري: «الهَرُّ» يقع على الذَّكَرِ والأنثى، وقد يُدْخِلُونَ الهاء في المؤنث، وتصغيرها: «هَرِيرَةٌ» وبها كُنِيَ الصَّحَابِيُّ المشهور «مصباح».

فاعلٌ لـ «تَخْدِشُهَا»^(١) (قُلْتُ: مَا شَأْنُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ؟) (قَالُوا: حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا^(٢))، لَا أَطْعَمْتُهَا) أي: لَا أَطْعَمْتُ الْهَرَّةَ، وَلَا بِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيَّ وَابْنَ عَسَاكِرَ: «لَا هِيَ أَطْعَمْتُهَا» بِالضَّمِيرِ الرَّاجِعِ لِلْمَرْأَةِ^(٣) (وَلَا أَرْسَلْتُهَا) وَلِلْأَصِيلِيَّ وَابْنَ عَسَاكِرَ: «وَلَا هِيَ أَرْسَلْتُهَا» (تَأْكُلُ، قَالَ نَافِعٌ) الْجَمْعِيُّ: (حَسِبْتُ أَنَّهُ) أَي: ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَلِلْأَصِيلِيَّ: «حَسِبْتُهُ» (قَالَ: مِنْ خَشِيشٍ) بفتح الخاء الْمُعْجَمَةِ^(٤)، لَا بِالْمُهْمَلَةِ، وَكسر الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، أَي: حشرات الأرض^(٥) (أَوْ) قَالَ: (خَشَاشٍ)^(٦) مُثَلَّثُ الْأَوَّلِ، وَلِلْأَصِيلِيَّ وَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ زِيَادَةُ^(٧): «الْأَرْضِ».

وفي الحديث: أَنَّ تَعْذِيبَ الْحَيَوَانَاتِ^(٨) غَيْرُ جَائِزٍ، وَأَنَّ مَنْ ظَلَمَ مِنْهَا شَيْئًا يُسَلِّطَ عَلَى ظَالِمِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين مصري^(٩) ومكِّي، وفيه: /: تابعي عن صحابيَّة، والتَّحْدِيثُ بِالْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ، وَالْإِخْبَارُ وَالْعِنْنَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا فِي «الشَّرْبِ»^(١٠) [ج: ٢٣٦٥]، وَالنِّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ فِي «الصَّلَاةِ».

(١) في هامش (ج): تنبيه: هذه الْهَرَّةُ لَا يَمْسُهَا أَلَمُ النَّارِ، وَإِنَّمَا دَخُولُهَا النَّارِ زِيَادَةٌ فِي أَلَمِ الْمَرْأَةِ؛ كَمَا ذَكَرَ الشُّرَاحُ فِي حَدِيثٍ: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يَكُونَانِ فِي النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ تَعْذِيبُهُمَا، بَلْ تَبْكِيَّتُ لِمَنْ كَانَ يَعْبُدُهُمَا.

(٢) في هامش (ج): قوله: «جوعًا» يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَالٌّ أَوْ تَمْيِيزٌ، أَوْ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ.

(٣) في (ص): «إِلَى الْمَرْأَةِ».

(٤) في هامش (ج): وَقِيلَ: بِضَمِّهَا عَلَى التَّصْغِيرِ، حَكَاهُ الشُّيُوطِيُّ.

(٥) في هامش (ج): «الْحَشَرَاتُ» جَمْعُ «حَشْرَةٍ» كـ «قَصَبَةٍ وَقَصَبَاتٍ» وَهِيَ الدَّابَّةُ الصَّغِيرَةُ مِنْ دَوَابِّ الْأَرْضِ، وَقِيلَ: «الْحَشْرَةُ» الْفَارُ وَالضُّبَابُ وَالْيَرَابِيعُ «مَصْبَاحٌ».

(٦) في هامش (ج): قوله: «مِنْ خَشِيشٍ أَوْ خَشَاشٍ» بِكسر الشَّيْنِ الْآخِرَةِ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ؛ أَي: مِنْ خَشِيشٍ أَوْ خَشَاشٍ الْأَرْضِ «بِرِمَاوِيِّ».

(٧) في (م): «زَادَ الْأَصِيلِيُّ وَالْكَشْمِيهَنِيُّ» وَلَا يُفْهَمُ مِمَّا هُوَ مُثَبَّتٌ أَنَّ الْأَصِيلِيَّ يَرْوِيهِ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ، وَإِنَّمَا يَرْوِيهِ أَبُو ذَرٍّ وَحْدَهُ عَنْهُ.

(٨) في (د): «الْحَيَوَانَاتُ».

(٩) في (د): «بَصْرِيٌّ».

(١٠) في هامش (ج): قوله: «الشَّرْبُ» هُوَ - بِكسر الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ - الْحِطُّ مِنَ الْمَاءِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «الشَّرْبُ» بِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ، وَبِالْخَفْضِ وَالرَّفْعِ اسْمَانِ، وَيُقَالُ أَيْضًا: شَرِبَ الْمَاءَ وَغَيْرَهُ شَرْبًا وَشَرِبًا وَشَرَابًا.

٩١ - بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ: «فَرَأَيْتُمْ جَهَنَّمَ يَخْطُمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ».

(بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ) (١).

(وَقَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مِمَّا هُوَ طَرَفٌ حَدِيثٌ وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي «بَابِ إِذَا انْفَلَتَ الذَّائِبَةُ» [ح: ١٢١٢]:
(قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ: فَرَأَيْتُمْ) بِالْفَاءِ قَبْلَ الرَّاءِ، وَلَأَبْوِي الْوَقْتُ وَذَرٌّ وَابْنُ عَسَاكِرَ: «رَأَيْتُمْ» (جَهَنَّمَ يَخْطُمُ) بِكَسْرِ الطَّاءِ، أَي: يَأْكُلُ (بَعْضُهَا بَعْضًا حِينَ رَأَيْتُمُونِي تَأَخَّرْتُ).

٧٤٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قَالَ: قُلْنَا لِحَبَّابٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: بِمَ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى) بَنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوكِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: ٣٣٩/١د
(عَبْدُ الْوَاحِدِ بَنُ زِيَادٍ) بِكَسْرِ الزَّيِّ وَتَخْفِيفِ الْمُثَنَاءِ (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سَلِيمَانُ بْنُ مِهْرَانَ (عَنْ عُمَارَةَ) بَضْمُ الْعَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ (بَنُ عُمَيْرٍ) تَصْغِيرُ عُمَرَ، التَّيْمِيُّ الْكُوفِيُّ (عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ) بَفَتْحِ الْمِيمَيْنِ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْبَةَ (٢) الْأَزْدِيُّ (قَالَ: قُلْنَا لِحَبَّابٍ) بَفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُوحَّدَةِ الْأُولَى، ابْنُ الْأَرْتِ؛ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ: (أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي) صَلَاةِ (الظُّهْرِ وَ) صَلَاةِ (الْعَصْرِ؟) أَي: غَيْرِ الْفَاتِحَةِ؟ إِذْ لَا شَكَّ فِي قِرَاءَتِهَا (قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا) وَلَأَبْي ذَرٌّ: «فَقُلْنَا» بِفَاءِ الْعُطْفِ: (بِمَ) بِحَذْفِ الْأَلْفِ تَخْفِيفًا (كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ؟) أَي: قِرَاءَتَهُ، وَلَابْنُ عَسَاكِرَ وَالْأَصِيلِيُّ: «ذَلِكَ» (قَالَ) أَي: حَبَّابٌ: (بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ) (٣) بِكَسْرِ اللَّامِ، أَي: بِتَحْرِيكِهَا (٤).

(١) فِي هَامِشٍ (ج): أَي: حَيْثُ احْتِيجُ إِلَى نَظَرِهِ؛ كَأَن يَنْظُرُ إِلَيْهِ هَلْ أَحْرَمَ أَمْ لَا؟ وَإِلَّا فَالْسُّنَّةُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَن يَنْظُرَ الْمَصَلِّيَ إِلَى مَحَلِّ سَجُودِهِ «زَكْرِيَّا».

(٢) فِي (ب) وَ(س) «مُخْبِرَةٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَفِي (م) غَيْرُ وَاضِحٍ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (ص)، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَفِي هَامِشٍ (ج): بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُعْجَمَةِ.

(٣) فِي هَامِشٍ (ج): «اللَّحْيَةُ» مَجْمَعُ الشَّعْرِ الثَّابِتِ عَلَى الْخَدَّيْنِ وَالذَّقْنِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «لَحْيَتُهُ» بِفَتْحِ اللَّامِ تَثْنِيَةً «لَحْيٍ» بِفَتْحِهَا، وَهُوَ مُنْبِتُ اللَّحْيَةِ «زَكْرِيَّا».

(٤) فِي (ص): «بِتَحْرِيكِهَا».

ويُستفاد منه ما تُرجم له وهو رفع البصر إلى الإمام، ويدلُّ للمالكيَّة حيث قالوا: ينظر إلى الإمام وليس عليه أن ينظر إلى موضع سجوده، ومذهب الشافعيَّة: يُسنُّ إدامة نظره إلى موضع سجوده لأنَّه أقرب إلى الخشوع.

ورجال هذا الحديث ما بين بصريٍّ وكوفيٍّ، وفيه: التَّحديث والعننة والقول، وأخرجه المؤلف أيضًا في «الصَّلَاة» [ج: ٧٦٠]، وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه.

٧٤٧ - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ يَخْطُبُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ، وَكَانَ غَيْرَ كَذُوبٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا صَلَّوْا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامُوا قِيَامًا، حَتَّى يَرَوْهُ قَدْ سَجَدَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) هو ابن منهالٍ، لا حَجَّاج بن محمَّد لأنَّ المؤلف لم يسمع منه قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحَجَّاج (قَالَ: أَنْبَأَنَا) أي: أخبرنا، وهي تُطْلَقُ^(١) في^(٢) الإجازة بخلاف «أخبرنا» فلا يكون إلَّا مع التَّقْيِيدِ بأن يقول: أخبرنا إجازةً (أَبُو إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّيِّعِيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ) من الرِّيَاة، الأنصاريَّ الخطميَّ الصَّحابيَّ، وكان أميرًا على الكوفة حال كونه (يَخْطُبُ قَالَ: حَدَّثَنَا) وللأصيليِّ: «(أخبرنا) (البراء) بن عازبٍ (وَكَانَ غَيْرَ كَذُوبٍ) ولأبي ذرٍّ: «(وهو غير كذوبٍ)» (أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا صَلَّوْا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «(مع النَّبِيِّ)» (منه ﷺ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ) الشَّريف^(٣) (مِنَ الرُّكُوعِ قَامُوا قِيَامًا) نُصِبَ على المصدرية، والجملة جواب «إذا» (حَتَّى يَرَوْهُ) بإثبات النون^(٤) بعد الواو، ولأبي ذرٍّ والأصيليِّ: «(حَتَّى يَرَوْهُ)» حال كونه (قَدْ سَجَدَ).

(١) في غير (ص) و(م): «هو يُطْلَقُ».

(٢) في (د): «على».

(٣) في (ج): الشريفة، وفي هامشها: قوله: «الشَّريفة» كذا في نسخة، والصَّواب - كما في نسخة - «الشَّريف» فإنَّ «الرَّأس» مذكَّر ولا يؤنَّث؛ كما نصَّ عليه ابن مالك وصاحب «المصباح».

(٤) في هامش (ج): بإثباتها على أنَّه للحال، وحذفها على أنَّه للاستقبال، فإنَّ في نُسخ البخاريِّ الحذف أوجه، ويجوز الإثبات على إرادة الحال، فالفعل - على رواية إثبات النون - مرفوعٌ بالنون الثابتة، وهو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هم يرونه، وعلى رواية حذف النون فالفعل منصوب بـ «أن» مضمرة بعد «حتى» أي: إلى أن يَرَوْهُ، و«حتى» على الرواية الأولى ابتدائية، وعلى الثانية حرف جرٌّ بمعنى «إلى».

ورواة هذا الحديث خمسة، وفيه: التَّحْدِيثُ والإِنْبَاءُ والسَّمَاعُ والقول، ورواية صحابي عن صحابي.

٧٤٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَصَلَّى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ تَنَاولَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكَفْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي أُرِيتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَاولْتُ مِنْهَا عُنُقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُه لَأَكَلْتُ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أُوَيْسٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) هو ابن أنسٍ الأصبحي، إمام دار الهجرة (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بالْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ الْمُخَفَّفَةِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ) بفتح الخاء الْمُعْجَمَةِ (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ) ولأبي ذَرٍّ والأصيليِّ وابن عساكر: «على عهد النَّبِيِّ» (صلى الله عليه وسلم) فيه دليل لمن يقول: إِنَّ الخسوف يُطْلَقُ عَلَى كسوف الشَّمْسِ، لكنَّ الأكثرَ على استعماله في القمر، والكاف في الشَّمْسِ (فَصَلَّى) عَلَيْهِ السَّلَامُ صلاة الكسوف^(١) المذكورة^(٢) في الباب السَّابِقِ / [ج: ٧٤٥] ١٣٤٠/١د (قَالُوا) ولأبي ذَرٍّ: «فقالوا»: (يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ تَنَاولَ) أصله: تتناول؛ بِمُثَنَاتَيْنِ فَوْقِيَّتَيْنِ، فَحُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا تَخْفِيفًا، وَلِلْأَصِيلِيِّ وابن عساكر: «تناولت» (شَيْئًا فِي مَقَامِكَ) بفتح الميم الأولى (ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكَفْتَ) أي: تَأَخَّرْتَ وَرَجَعْتَ وَرَاءَكَ (قَالَ) ولأبوي ذَرٍّ والوقت: «فقال»: (إِنِّي أُرِيتُ)^(٣) بهمزة مضمومة ثُمَّ رَأَيْ مَكْسُورَةً، وَلِلْكَشْمِينِيَّةِ: «رَأَيْتُ» (الْجَنَّةَ) من غير حائل (فَتَنَاولْتُ) أي: أردت أن آخذ (مِنْهَا عُنُقُودًا) بضمَّ العين، وعلى هذا التَّأْوِيلُ لَا تَضَادَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (وَلَوْ أَخَذْتُه) أي: العنقود (لَأَكَلْتُمْ) / بِمِيمِ الْجَمْعِ، وَلِلْكَشْمِينِيَّةِ: «لَأَكَلْتُ» ٧٩/٢ (مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا) أي: مدَّة بقاء الدُّنْيَا إِلَى انْتِهَائِهَا لِأَنَّ طَعَامَ الْجَنَّةِ لَا يَفْنَى.

(١) في غير (د): «الخسوف»، وهو تحريف.

(٢) في (د): «المذكور».

(٣) في هامش (ج): قال الْكِرْمَانِيُّ في حديث آخر - وهو: «أُرِيتُ النَّارَ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ» - ما نصُّه: «أُرِيتُ» بضمَّ الهمزة وبضمَّ النَّاءِ، وهو بمعنى البصر، والضَّمِيرُ هو القَائِمُ مَقَامَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَ«النَّارُ الَّتِي أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ» هو الْمَفْعُولُ الثَّانِي... إِلَى آخِرِهِ.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يأخذ العنقود؟ أجيب بأنه^(١) من طعام الجنة الذي لا يفنى^(٢)، ولا يجوز أن يُؤكل^(٣) في الدنيا إلا ما يفنى لأن الله تعالى أوجدها للفناء، فلا يكون فيها شيء مما يبقى. انتهى. واختصر هنا الجواب عن^(٤) تأخره، وذكر في باقي الروايات أنه لدنو نار جهنم.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «رأيناك تكعكت» لأن رؤية تكعكه بإزالة اللام تدل على أنهم كانوا يراقبونه بإزالة اللام.

٧٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ رَفَى الْمِنْبَرَ، فَأَشَارَ بِيَدَيْهِ قِبَلَ قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ الْآنَ، مُنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ، الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، مُمَثَّلَتَيْنِ فِي قِبْلَةِ هَذَا الْجِدَارِ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ»، ثَلَاثًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) بكسر السين المهملة وتخفيف النون وبعد الألف نون ثانية، العوقبي^(٥) الباهلي الأعمى، المتوفى سنة ثلاثة وعشرين ومئتين (قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضم الفاء وفتح اللام، ابن سليمان بن أبي المغيرة، الأسلمي المدني، وقيل: اسمه عبد الملك (قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ) بن أسامة العامري المدني، وقد ينسب^(٦) إلى جدّه (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) بإزالة اللام وسقط لابن عساكر لفظ «بن مالك» (قَالَ: صَلَّى لَنَا) باللام، وفي نسخة: «بنا» (النَّبِيُّ ﷺ) بإزالة اللام، ثُمَّ

(١) في (م): «لأنه».

(٢) في هامش (ج): تنبيه: حديث: «العَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ» - وهي نوع من تمر المدينة - قال الشراح: معناه: في مجزّد الاسم والشبه الصوري، لا في اللذة والطعم؛ لأن طعام الجنة لا يشبه طعام الدنيا، وقال القاضي: يريد المبالغة في الاختصاص بالمنفعة والبركة، فكأنها من طعام الجنة؛ لأن طعامها يُزيل الأذى والعناء. انتهى. وكذا قالوا في حديث: «سَيِّحَانُ وَجَيْحَانُ وَفَرَاتُ النَّيْلِ مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ»: إنها - بعدوبة مائها، وكثرة منافعها، وتضمنها لمزيد البركة، وتشرفه بورود الأنبياء وشر بهم منها - كأنها الجنة، وقيل: هو على ظاهره، وبها مادة من الجنة.

(٣) في هامش (ج) و(ص) و(ل) نسخة: «يكون».

(٤) في (م): «على».

(٥) في (د): «الكوفي»، وفي (س): «العمي»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): «العوقبي» قال النووي: المشهور أنه بفتح الواو لا غير، انتهت وإنما قيل له: العوقبي؛ لأنه نزل العوقة؛ محلة بالبصرة «ترتيب».

(٦) في غير (ص) و(م): «نسب»، وهو تحريف.

رَقَى) بِالْأَلْفِ مَقْصُورًا^(١)، وَلَأُبُوِي ذَرُّ وَالْوَقْتُ وَالْأَصِيلِيُّ: «رَقِيَّ» بِكسر القاف وفتح الياء، أي: صعد (الْمِنْبَرُ، فَأَشَارَ بِيَدَيْهِ) بِالتَّثْنِيَةِ، وَلِلْأَرْبَعَةِ: «بِيدِهِ» (قَبَلَ) بِكسر القاف وبفتح المُوحَّدة، أي: جهة (قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الْآنَ) اسْمٌ لِلْوَقْتِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، وَهُوَ ظَرْفٌ غَيْرُ مَتَمَكِّنٍ، وَقَدْ^(٢) وَقَعَ مَعْرِفَةٌ، وَاللَّامُ فِيهِ لَيْسَتْ مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَا يَشَارِكُهُ حَتَّى يُمَيِّزَ، وَلَا يَشْكَلُ عَلَيْهِ أَنْ «رَأَى» لِلْمَاضِي، فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ مَعَ الْحَالِ؟ لِدُخُولِ «قَدْ» فَإِنَّهَا تَقْرُبُهُ^(٣) لِلْحَالِ (مُنْذُ)^(٤) زَمَانٍ (صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مُمَثَّلَتَيْنِ) أي: مُصَوَّرَتَيْنِ (فِي قِبْلَةِ هَذَا الْجِدَارِ) حَقِيقَةً، أَوْ عَرِضَ عَلَيْهِ مَثَالُهُمَا وَضُرِبَ لَهُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ، كَأَنَّهُمَا^(٥) فِي عَرْضِ الْحَائِطِ (فَلَمْ أَرَ) مَنْظَرًا (كَالْيَوْمِ) أي: مِثْلَ مَنْظَرِي^(٦) الْيَوْمِ (فِي) أَحْوَالِ (الْخَيْرِ وَالشَّرِّ)^(٧) قَالَ ذَلِكَ (ثَلَاثًا) وَقَوْلُهُ: «صَلَّيْتُ لَكُمْ» لِلْمَاضِي^(٨) قِطْعًا، وَاسْتَشْكَلَ اجْتِمَاعُهُ مَعَ الْآنَ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: كُلُّ مَخْبِرٍ أَوْ مَنْشِئٍ فَقَصْدُهُ الْحَاضِرُ، فَمِثْلُ صَلَّيْتُ يَكُونُ لِلْمَاضِي الْمَلِصِّقِ لِلْحَاضِرِ، وَإِمَّا أَنَّهُ أُريدَ بـ«الآن» مَا يُقَالُ عُرْفًا: إِنَّهُ الزَّمَانُ الْحَاضِرُ لَا اللَّحْظَةُ الْحَاضِرَةُ الْغَيْرُ الْمُنْقَسِمَةُ^(٩)، وَوَجْهٌ / ٣٤٠/د ب

مطابقة الحديث للتَّرْجَمَةِ أَنَّ فِيهِ رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى الْإِمَامِ.

(١) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «الْمَقْصُورَةُ».

(٢) «وَقَدْ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٣) فِي (ص): «مَقْرَبَةٌ».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: يَجُوزُ فِي «مُنْذُ» أَنْ تَكُونَ حَرْفًا وَأَنْ تَكُونَ اسْمًا هُوَ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ، وَالزَّمَانُ مَقْدَرٌ قَبْلَ «صَلَّيْتُ» وَقَالَ الزَّجَّاجُ بِعَكْسِ ذَلِكَ «زَكَرِيَّا».

(٥) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «كَأَنَّهَا».

(٦) فِي غَيْرِ (د): «نَظَرٌ».

(٧) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ» قَالَ الطَّيْبِيُّ: الْكَافُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَذُو الْحَالِ الْمَفْعُولُ بِهِ؛ وَهُوَ «الْجَنَّةُ وَالنَّارُ» وَالْمَعْنَى: لَمْ أَرَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ مِثْلَ مَا رَأَيْتُ الْيَوْمَ؛ أَي: رَأَيْتُهَا رُؤْيَةً جَلِيَّةً ظَاهِرَةً، مُثَبَّتًا فِي مِثْلِ هَذَا الْجِدَارِ، ظَاهِرًا خَيْرُهَا وَشَرُّهَا... إِلَى آخِرِهِ، وَسَيَأْتِي فِي «الْكُشُوفِ» بِلَفْظِ: «لَمْ أَرَ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْطَعَ» وَنَقَلَ الدَّمَامِينِيُّ كَلَامَ الْخَطَّابِيِّ وَابْنِ السَّيِّدِ ثُمَّ قَالَ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ «مَنْظَرًا» مَفْعُولُ أَوَّلِ، وَ«كَالْيَوْمِ» صِفَةٌ، وَهُوَ بِتَقْدِيرِ مَضَافٍ مَحْذُوفٍ؛ أَي: كَمَنْظَرِ الْيَوْمِ، وَ«قَطُّ» ظَرْفٌ لـ«أَرَ» وَ«أَفْطَعَ» حَالٌ مِنْ «الْيَوْمِ» وَالْمَفْضَّلُ عَلَيْهِ وَجَارُهُ مَحْذُوفَانِ؛ أَي: كَمَنْظَرِ الْيَوْمِ حَالَةً كَوْنَهُ أَفْطَعَ مِنْ غَيْرِهِ. انْتَهَى فَلْيُرَاجَعْ.

(٨) فِي (ب) وَ(س): «بِالْمَاضِي».

(٩) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «الْغَيْرُ مُنْقَسِمَةٌ» الْمُتَّجِهَةُ أَنْ يُقَالَ: غَيْرُ الْمُنْقَسِمَةِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ

الْمَقْصُوبِ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٧]. انْتَهَى «عَجْمِي».

ورواته أربعة، وفيه: التَّحْدِيثُ والعِنْعِنَةُ والقَوْلُ، وأخرجه المؤلف أيضاً في «الصَّلَاة» [ج: ٥٤٠] و«الرَّقَاقِ»^(١) [ج: ٦٤٦٨] والله أعلم.

٩٢ - بَابُ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ

(بَابُ) كراهية (رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى) جهة (السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ) لَأَنَّ فِيهِ نَوْعَ إِعْرَاضٍ عَنِ الْقِبْلَةِ، وخُرُوجٍ عَنِ هَيْئَةِ الصَّلَاةِ.

٧٥٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَزْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ» فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ: «لَيَنْتَهَنَّ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المَدِينِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وللأربعة: «(حَدَّثَنَا)» (يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ) الْقَطَّانُ (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ) بفتح العين المَهْمَلَة وتخفيف الرَاء المضمومة وفتح المُوَحَّدَة، سعيد بن مهران (قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دَعَامَة (أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ) بِميم الجمع، ولأبي ذَرٍّ: «(حَدَّثَهُ)» (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: بعدما صَلَّى بأصحابه، وأقبل عليهم بوجهه الكريم^(٣) كما عند ابن ماجه: (مَا بَالُ أَقْوَامٍ) أبهم خوف كسر قلب مَنْ يَعْنِيهِ لَأَنَّ النَّصِيحَةَ فِي الْمَلَأِ فَضِيحَةٌ، و«بَالُ» بضم اللام، أي: ما حالهم وشأنهم (يَزْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ؟) زاد مسلمٌ من حديث أبي هريرة: «عند الدعاء»، فَإِنَّ حَمْلَ الْمُطْلَقِ عَلَى هَذَا الْمُقَيَّدِ اقْتَضَى اخْتِصَاصَ الْكَرَاهَةِ بِالْدُّعَاءِ الْوَاقِعِ فِي الصَّلَاةِ، قاله في «الفتح»، وتعقبه العيني فقال: ليس الأمر كذلك، بل الْمُطْلَقُ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ^(٤)، والمُقَيَّدُ عَلَى تَقْيِيدِهِ، والحكم عامٌّ في الكراهة، سواءً كان رفع بصره في الصَّلَاةِ عِنْدَ الدُّعَاءِ أَوْ بَدُونِ الدُّعَاءِ لِمَا رَوَاهُ

(١) في هامش (ج): «الرَّقَاقِ» جمعُ «الرَّقِيقِ» ويقال: «الرَّقَاتِقُ» جمع «رَقِيقَة» قال الكِرْمَانِيُّ: وهي مُشْتَقَّةٌ مِنَ الرِّقَّةِ ضِدُّ الْغِلْظَةِ؛ أي: الكلمات المُرْقَّة للقلوب، وقيل: مِنَ الرِّقَّةِ بمعنى الرَّحْمَةِ.

(٢) في غير (ص) و(م): «رسول الله».

(٣) «الكريم»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في غير (د): «المُقَيَّدُ». وفي هامش (ج): قوله: «يجري على المقيد» كذا في النسخ، ولفظ العيني: بل المطلق يجري على إطلاقه.

الواحد في أسباب النزول من حديث أبي هريرة: أنَّ فلانًا كان إذا صَلَّى رفع رأسه إلى السماء، فنزلت: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢] ورفع البصر مطلقًا ينافي الخشوع الذي أصله السكون (فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (فِي ذَلِكَ) أي: في رفع البصر إلى السماء في الصلاة^(١) (حَتَّى قَالَ): والله (لَيَنْتَهِيَنَّ) بفتح أوله وضَمُّ الهاء لتدلَّ على واو الضمير المحذوفة؛ لأنَّ أصله: ينتهون^(٢)، وللمستملي والحموي: «لَيَنْتَهَيَنَّ» بضم أوله وفتح المثناة فوقية^(٣) والهاء/ والمثناة التحتيّة^(٤) آخره نون توكيد ثقيلة فيهما مبنيا للفاعل في الأولى، وللمفعول في ٨٠/٢ الثاني (عَنْ ذَلِكَ) أي: عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة (أَوْ) قال بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: (لَتُخْطَفَنَّ) بضم المثناة فوقية وسكون الخاء المعجمة وفتح الطاء والفاء مبنيا للمفعول، أي: لتعمين^(٥) (أَبْصَارُهُمْ) وكلمة «أو» للتخيير تهديدًا، وهو خبرٌ بمعنى الأمر، أي: ليكوننَّ منكم الانتهاء عن رفع البصر أو تُخْطَفَ الأبصار عند الرَّفْع من الله، وهو كقوله تعالى: ﴿فَقِيلُوا لَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾ [الفتح: ١٦] أي: يكون أحد الأمرين، وفيه النهي الوكيد والوعيد الشديد، وحملوه على الكراهة دون الحرمة للإجماع على عدمها، وأما رفع البصر إلى السماء في غير الصلاة في دعاء ونحوه

(١) في الصلاة: ليس في (ص) و(م).

(٢) في (ب) و(س): «لَيَنْتَهُونَنَّ». وفي هامش (ج): قوله: «لأنَّ الأصل: يَنْتَهُونَنَّ» أي: بعد الإعلال، وبعد التوكيد بالتون؛ إذ الأصل قبل ذلك: «يَنْتَهِيُونَ» اسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ، فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ؛ لَامُ الْفِعْلِ وَوَاوُ الْجَمْعِ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ وَضُمَّ مَا قَبْلُهَا؛ لِمَجَانَسَةِ الْوَاوِ، ثُمَّ أَكَّدَ الْفِعْلُ بِالتُّونِ الثَّقِيلَةِ، فَصَارَ فِيهِ ثَلَاثُ تُونَاتٍ، حُذِفَتِ نُونُ الرَّفْعِ لَفْظًا؛ لِتَوَالِي التُّونَاتِ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ؛ وَوَاوُ الْجَمْعِ وَنُونُ التَّوَكِيدِ الْمَدْغَمَةِ، فَحُذِفَتِ وَوَاوُ الْجَمْعِ؛ لِدَلَالَةِ الضَّمَّةِ عَلَيْهَا، فَالْفِعْلُ مُعَرَّبٌ بِالتُّونِ الثَّابِتَةِ تَقْدِيرًا، وَلَيْسَ مَبْنِيًّا؛ لِعَدَمِ اتِّصَالِ نُونِ التَّوَكِيدِ بِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ لَوْجُودِ الْفَصْلِ بَوَاوُ الْجَمْعِ الْمَحْذُوفَةِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ لَعَلَّةٌ كَالثَّابِتِ.

(٣) «الفوقية»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) «التحتية»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في هامش (ج): «لَتُعْمَيْنَنَّ» قال في «القاموس»: عَمِيَ - ك- «رَضِيَ» - عَمِيَ: ذهب بصره كله. انتهى. وكلٌّ مِنْ «تُخْطَفَنَّ» و«تُعْمَيْنَنَّ» مبنيٌّ على الفتح؛ لمباشرته نون التوكيد الثقيلة، بخلاف «لَيَنْتَهَيَنَّ» فإنه مُعَرَّبٌ بِالتُّونِ الثَّابِتَةِ تَقْدِيرًا الْمَحْذُوفَةِ لَفْظًا، فَلَمْ تُبَاشِرْهُ نُونُ تَوَكِيدِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ الْمُؤَكَّدَ بِالتُّونِ الثَّقِيلَةِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ وَوَاوُ الْجَمْعِ أَوْ أَلْفُ التَّنْيَةِ أَوْ يَاءُ الْمُؤَنَّثَةِ فَهُوَ مُعَرَّبٌ؛ لِعَدَمِ مَبَاشَرَةِ التُّونِ، وَإِذَا كَانَ مُعَرَّبًا بِالْحَرَكَاتِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ لِمَبَاشَرَتِهَا لَهُ، وَهَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ، غَيْرَ أَنَّ الْحَالَ اقْتَضَى تَسْطِيرَهُ.

فجوزه الأكثرون لأنَّ السَّمَاءَ قِبْلَةُ الدَّاعِينَ؛ كالكعبة قبله المصلِّين، وكرهه آخرون.

ورواة هذا الحديث كلُّهم بصريُّون، وفيه: التَّحْدِيثُ بالجمع والإفراد، والقول، وأخرجه أبو داود والنَّسَائِيُّ^(١) وابن ماجه في «الصَّلَاة».

٩٣ - بَابُ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ

(بَابُ) كراهية^(٢) (الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ) لأنَّه ينافي / الخشوع المأمور به أو ينقصه^(٣).

١٣٤١/١د

٧٥١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ) بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وبالضاد المهملة، سَلَامٌ؛ بتشديد اللام، ابن سُلَيْمٍ؛ بضمِّ السَّين، الحافظ الكوفي (قَالَ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ) بضمِّ السَّين وفتح اللام، و«أشعث» بالشَّين المعجمة والعين المهملة ثمَّ المثلثة^(٤) (عَنْ أَبِيهِ) سُلَيْمٍ بن أسود^(٥) المحاربي الكوفي، أبو الشَّعثاء^(٦) (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع الهمداني الكوفي (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ) بالرَّأس يمينًا و^(٧) شمالًا^(٨) (فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ) بِإِلْفَادِ الْإِسْلَامِ: (هُوَ اخْتِلَاسٌ) أي: اختطافٌ بسرعة (يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ) بإبراز الضمير المنصوب، وهو رواية

(١) في هامش (ص): قوله: «وَالنَّسَائِيُّ عَنْهُ» ظاهره: أَنَّ الضمير راجع لأنس، وليس كذلك، بل الحديث أخرجه أبو داود والنَّسَائِيُّ عن أبي ذرٍّ؛ كما ذكره العينيُّ والشَّيْخُوطِيُّ في «الجامع الكبير».

(٢) في (م): «كراهية».

(٣) في هامش (ج): «يَنْقُصُهُ» بفتح أوَّله، مِنْ «بَابِ قَتَلَ» قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْفُصْكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٤] وفي «المصباح» ما حاصله: أَنَّ «نَقْصًا» يُسْتَعْمَلُ لَازِمًا وَمَتَعَدِّيًا.

(٤) في غير (ص) و(م): «مُثَلَّثَةٌ».

(٥) في (ب) و(س): «الأسود».

(٦) في هامش (ج): قوله: «أَبُو الشَّعْثَاءِ» بفتح الشَّين المعجمة وسكون العين المهملة وبالمثلثة.

(٧) في (د) و(ص): «أو».

(٨) في هامش (ج): وَأَمَّا الْإِلْتِفَاتُ بِالضَّدِّ فَمُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ.

الكُشْمِيهَنِي، وللاكثر: «يختلس الشيطان» (من صلاة العبد) فيه الحُضُّ على إحضار المصلي قلبه لمناجاة ربه، ولما كان الالتفات فيه ذهاب الخشوع استعير لذهابه اختلاس الشيطان؛ تصويراً لقبح تلك الفعلة بالمختلس لأن المصلي مستغرق في مناجاة ربه، والله مقبل عليه، والشيطان مُراصد له ينتظر فوات ذلك، فإذا التفت المصلي اغتنم الشيطان الفرصة فيختلسها منه، قاله الطيبي في «شرح المشكاة»، والجمهور على كراهة الالتفات فيها للتنزيه، وقال المتولي: حرام إلا لضرورة، وهو قول الظاهرية، ومن أحاديث النهي عنه حديث أنس عند الترمذي مرفوعاً - وقال: حسن - : «يا بني^(١) إياك والالتفات في الصلاة^(٢)، فإن الالتفات في الصلاة هلكة^(٣)، فإن كان - ولا بد -^(٤) ففي التطوع لا في الفريضة»، وحديث أبي داود والنسائي عنه^(٥)، وصححه الحاكم: «لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت، فإذا

(١) في هامش (ج): قوله: «يا بُنَيَّ» يجوز فتح الياء وكسرها وسكونها، فعلى الفتح أصلها «يا بُنَيَّا» بالالف، حذفت الف تخفيفاً؛ اجتزاء عنها بالفتحة، وعلى الكسر حذفت تخفيفاً أيضاً، وأما من سكن فلأن السكون أخف من الحركات، وأصل هذه الكلمة: «بُنَيَّ» بثلاث ياءات؛ الأولى: للتصغير، والثانية: لام الكلمة، وهل هي ياء بطريق الأصلة أو مبدلة من واو؟ خلافاً، والثالثة: ياء المتكلم مضاف إليها، وهي التي طرأ عليها القلب ألفاً ثم الحذف، أو الحذف وهي ياء بحالها. انتهى ملخصاً من كلام المُعَرَّب في «سورة هود».

(٢) في هامش (ج): قوله: «إياك والالتفات» «إياك» في محل نصب بفعل محذوف؛ تقديره: «احذر» ونحوه، واختُلف في إعراب ما بعد الواو؛ والذي اختاره ابن مالك في نحو: «إياك والأسد» أنه على تقدير: اتق تلاقى نفسك والأسد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

(٣) في هامش (ج): قال الطيبي: «الهلاك» على ثلاثة أوجه: افتقار الشيء عنك وهو عند غيرك موجود؛ كقوله تعالى: ﴿هَلَكَ عَنِ سُلْطَانَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٩] وهلاك الشيء باستحاليته وفساده؛ كقوله تعالى: ﴿وَرُفِعَ لَكَ الْقُرْآنُ﴾ [النساء: ١٧٦] والهلكة في الحديث من القسم الثاني؛ لاستحالة كمال الصلاة بالالتفات، وهي الاختلاس المذكور في الحديث.

(٤) في هامش (ج): قوله: «لا بد» أي: لا محيد، ولا يُعرف استعماله إلا مقروناً بالنفي، واسم «لا» مبني معها على الفتح، والخبر محذوف، والجملة في محل نصب خبر «كان» واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلى الالتفات، وقوله: «ففي التطوع» جواب «إن الشرطية» أي: فليكن في التطوع هذا، وفي بعض نسخ هذا الشرح: «فإن كان ولا بد في التطوع» بزيادة واو قبل «لا» وب حذف الفاء التي قبل «في» وذلك تحريف من النسخ، فاحذره.

(٥) في هامش (ج): قوله: «وحديث أبي داود والنسائي عنه» ظاهره أن الضمير راجع لأنس، وليس كذلك، بل الحديث أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي ذر، وصححه الحاكم؛ كما ذكره «العين» وكذا السيوطي في «الجامع الكبير».

صرف وجهه انصرف عنه»، وللبزار من حديث جابر بسند فيه الفضل بن عيسى: «إذا قام الرجل في الصلاة أقبل الله عليه بوجهه، فإذا التفت قال: يا ابن آدم، إلى من تلتفت؟ إلى من هو خير مني؟ أقبل إليّ. فإذا التفت الثانية قال مثل ذلك، فإذا التفت الثالثة صرف الله وجهه عنه»، ولا بن حبان في «الضعفاء» عن أنس مرفوعاً: «المصلّي يتناثر على رأسه الخير من عنان^(١) السماء إلى مفرق رأسه^(٢)، ومَلَكٌ ينادي: لو يعلم العبد من يناجي ما التفت^(٣)» والمراد بالالتفات المذكور: ما لم يستدبر القبلة ب صدره أو عنقه^(٤) أو كله، فإن قلت: لم شرع سجود السهو للمشكوك فيه، دون الالتفات وغيره ممّا ينقص الخشوع؟ أجيب بأن السهو لا يؤاخذ به المكلف، فشرع له الجبر دون العمد ليتيقظ العبد فيجتنبه^(٥).

ورواة هذا الحديث الستّة كوفيون إلا شيخ المؤلف فبصري، وفيه: التّحديث والعننة والقول، وأخرجه المؤلف أيضاً في «صفة إبليس»^(٦) [ج: ٣٢٩١]، وأبو داود والنسائي في «الصلاة».

٧٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فَقَالَ: «شَغَلْتَنِي أَعْلَامُ هَذِهِ، اذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ، وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم ابن شهاب / (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ) بفتح الخاء المُعْجَمَة وكسر الميم وفتح الصاد المُهْمَلَة؛ كساء أسود مُرَبَّع (لَهَا أَعْلَامٌ، فَقَالَ) بِإِلْفٍ (شَغَلْتَنِي) بِمُثَنَاءٍ فَوْقِيَّةٍ بعد اللَّام، وَلِلْحَمْوِيِّ وَالسَّرْحَسِيِّ: «شَغَلْنِي» (أَعْلَامُ/ هَذِهِ) الْخَمِيصَة (اذْهَبُوا بِهَا) وَلأبي ذَرٍّ: «به» (إِلَى أَبِي جَهْمٍ) بفتح الجيم وسكون الهاء، وَلِلْكَشْمِينِيَّةِ:

(١) في هامش (ج): بفتح العين المهملة، قال في «القاموس»: وك «سحاب» السحاب أو التي تُمسك الماء، وحدثه بهاء.

(٢) في هامش (ج): «مَفْرَقُ الرَّأْس» مثل: «مَسْجِد» حيث يُفَرَّق فيه الشَّعر «مصباح».

(٣) في (ص) و(م): «انفتل».

(٤) «أو عنقه»: مثبت من (م).

(٥) في (ص): «فيتجنبه».

(٦) زيد في غير (ص) و(م): «اللَّعين»، وزيادتها موهمة أنّها كذلك في تبويب البخاري، وليس كذلك.

«جُهِنِم» بالتصغير (وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ) بفتح الهمزة وكسر المؤخدة وتشديد المثناة التحتيّة، وفي نسخة: «بأنبجانيّته^(١)» بضمير أبي جهنم.

ووجه مطابقته للتّرجمة: من جهة^(٢) أنّ أعلام الخميصة إذا لحظها وهي على عاتقه كان قريباً من الالتفات، ولذلك خلعها، وعلّل بأنّ أعلامها شغلته، ولا يكون إلّا بوقوع بصره عليها، وفي وقوع بصره عليها التفات، وسبق الحديث بمبحثه في «باب إذا صلّى في ثوب له أعلام» [ج: ٢٧٣].

٩٤ - بَابُ: هَلْ يَلْتَفِتُ لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ، أَوْ يَرَى شَيْئًا، أَوْ بُصَاقًا فِي الْقِبْلَةِ، وَقَالَ سَهْلٌ: التَّفَتُّ

أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه، فَرَأَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم

هذا (بَابُ) بالتّنين (هَلْ يَلْتَفِتُ) المصلّي في صلاته (لِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ) كخوف سقوط حائط، أو قصد سبع أو حيّة (أَوْ يَرَى شَيْئًا) قدّامه، أو من جهة يمينه أو يساره، سواء كان في القبلة أم^(٣) لا (أَوْ يَرَى^(٤)) (بُصَاقًا) ونحوه (فِي الْقِبْلَةِ) وجواب «هل» محذوف؟ أي^(٥)...

(وَقَالَ سَهْلٌ) هو ابن سَعْدٍ - بسكون العين - ابن مالك الأنصاري، الصّحابيّ ابن الصّحابيّ^(٦) ممّا وصله المؤلّف من حديث في «باب من دخل ليؤمّ النَّاسَ»^(٧) [ج: ٦٨٤]: (التَّفَتُّ أَبُو بَكْرٍ) الصّدّيق رضي الله عنه فَرَأَى النَّبِيَّ) وفي نسخة: «فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ» (صلى الله عليه وسلم) أي: فلم يأمره عليه الصلاة والسلام بالإعادة، بل أشار إليه أن يتمادى على إمامته لأنّ التفاته كان لحاجة.

٧٥٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ، فَحَتَّهَا، ثُمَّ قَالَ حِينَ انْصَرَفَ: «إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ

(١) في (د): «أنبجانيّة».

(٢) «من جهة»: ليس في (د).

(٣) في (ص): «أو».

(٤) في هامش (ج): قوله: «أو يرى» عطف على «يلتفت».

(٥) «أي»: ليس في (د)، وبهامش (ج) و(ص) و(ل) ما يدل على وجود بياض في أصل المؤلّف، وفي هامش (ج):

وعبارة الأنصاري: وجواب «هل» محذوف؛ تقديره: نعم؛ أي: يفعل ذلك للحاجة إليه. وفي هامشها وهامش

(ص) و(ل): وقال العيني: وجواب «هل» محذوف، تقديره: يلتفت؛ لدلالة ما في الباب عليه.

(٦) زيد في (ب) و(س): «ابن الصّحابيّ» وهو خطأ، جدّه ليس صحابيّاً.

(٧) في غير (ب) و(س): «بالنّاس».

فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ فَلَا يَتَنَحَّضَنَّ أَحَدٌ قِبَلَ وَجْهِهِ فِي الصَّلَاةِ»، رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَابْنُ أَبِي رَوَادٍ، عَنْ نَافِعٍ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «(حَدَّثَنِي) (قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر إسقاط: «ابن سعيد» (قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ) هو ابن سعيد، إمام المصريين، ولأبوي ذرٍّ والوقت وابن عساكر^(١): «(الليث) بلام التعريف (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّهُ رَأَى) ولأبي ذرٍّ: «أرى» ولابن عساكر وأبي ذرٍّ^(٢) عن الكُشَمِيهَنِيِّ^(٣): «(أَنَّهُ قَالَ: رَأَى) (النَّبِيُّ) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «(رَأَى)^(٤) رسول الله» (بِإِشْرَافِهِمْ نَحَامَةً) وفي «باب حَكَّ البِزَاقِ باليد من المسجد»^(٥) [ج: ٤٠٦]: «(رَأَى بصاقًا) (فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ) المدني (وَهُوَ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَيِ النَّاسِ، فَحَتَّهَا) بِمُثْنَاءٍ فَوْقِيَّةٍ، أَي: فَحَكَّهَا وَأَزَالَهَا وَهُوَ دَاخِلٌ فِي الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يُبْطَلْ ذَلِكَ الصَّلَاةُ لَكُونِهِ فَعْلًا قَلِيلًا، وَفِي رَوَايَةِ مَالِكٍ السَّابِقَةِ [ج: ٤٠٧] غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِحَالِ الصَّلَاةِ (ثُمَّ قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (حِينَ انْصَرَفَ) مِنَ الصَّلَاةِ: (إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ) بِكسر القاف وفتح الموحدة، أَي: يَطْلُعُ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ مُقَابِلٌ لَوَجْهِهِ (فَلَا يَتَنَحَّضَنَّ) أَي: لَا يَرْمِيَنَّ (أَحَدٌ) النُّحَامَةَ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «(أَحَدَكُمْ) (قِبَلَ) أَي: تَلْقَاءُ (وَجْهِهِ فِي الصَّلَاةِ)».

(رَوَاهُ) أَي: الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ (مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ)^(٦) الْأَسَدِيُّ الْمَدَنِيُّ^(٧)، مِمَّا وَصَلَهُ مُسْلِمٌ مِنْ

(١) «وابن عساكر»: ليس في (م).

(٢) زاد في متن (ج): ولأبي ذرٍّ «رَأَى»، ولابن عساكر وأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ، وفي هامشها: قوله: «رَأَى» أَي: بِكسر الرَّاءِ وسكون الياء وفتح الهمزة، فعل ماضٍ مبنيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وأصله: «رُئِيَ» بضمِّ الرَّاءِ وكسر الهمزة وفتح الياء، قُلِبَتِ الهمزةُ إِلَى مَكَانِ الياء قَلْبًا مَكَانِيًّا، فَصَارَ «رُئِيَ» بياء مكسورة فهمزة، ثُمَّ نُقِلَتِ الكسرة إِلَى مَا قَبْلَهَا - وَهُوَ الرَّاءُ - بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، قَالَ الرَّضِيُّ فِي «شرح الشافية»: وَأَكْثَرُ مَا يَتَّفَقُ الْقَلْبُ فِي الْمَعْتَلِّ وَالْمَهْمُوزِ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ بِتَقْدِيمِ الْآخِرِ عَلَى مِثْلِهِ: نَحْوُ: «نَأَى» فِي «نَأَى يَنَأَى» وَ«رَأَى» فِي «رَأَى».

(٣) فِي (د): «وَلِلْكَشَمِيهَنِيِّ»، وَالْمُثْبِتُ مُوَافِقٌ لِ«الْيُونَنِيَّةِ».

(٤) «رَأَى»: لَيْسَ فِي (ب) وَ(س).

(٥) فِي (م): «بِالْمَسْجِدِ».

(٦) فِي هَامِش (ج): مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي عَبَّاسٍ الْأَسَدِيُّ مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ، وَيُقَالُ: مَوْلَى أُمِّ خَالِدِ بِنْتِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ زَوْجِ الزُّبَيْرِ، أَدْرَكَ ابْنَ عَمْرٍ وَغَيْرَهُ، وَرَوَى عَنْ نَافِعِ بْنِ عَمْرٍ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْمَدِينَةِ أَعْلَمَ بِالْمَغَازِي مِنْهُ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ» وَقَالَ: مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى، وَقِيلَ: سَنَةُ خَمْسٍ؛ أَي: وَمِثَّة. انْتَهَى مُلَحَّصًا مِنْ «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ».

(٧) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «الْمَدِينِيُّ».

طريقه (و) رواه أيضاً (ابن أبي رَوَادٍ) بفتح الرّاء وتشديد/ الواو آخره دالّ مُهملة، عبد العزيز، ١٣٤٢/١٥ واسم أبيه: ميمون مولى المهلب؛ أي^(١): ابن أبي صُفْرَةَ العَتَكِيّ (عَنْ نَافِعٍ) ممّا وصله أحمد عن عبد الرزّاق عنه، وفيه: أنّ الحكّ كان بعد الفراغ من الصّلاة.

٧٥٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: بَيْنَمَا الْمُسْلِمُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، لَمْ يَفْجَأْهُمْ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُفُوفٌ، فَتَبَسَّمَ يَضْحَكُ، وَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ عَلَى عَقْبَيْهِ؛ لِيَصِلَ لَهُ الصَّفُّ، فَظَنَّ أَنَّهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَفْتَتِنُوا فِي صَلَاتِهِمْ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: «أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ»، فَأَزْخَى السِّتْرَ، وَتَوَفَّى مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضمّ المُوحّدة، المخزوميّ المصريّ^(١): حَدَّثَنَا لَيْثُ ابْنُ سَعْدٍ، إمام مصر، وللأربعة: «اللّيث» بالتّعريف (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمّ العين، ابن خالد الأيليّ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزّهريّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) كذا في رواية أبوي دُرّ والوقت والأصيليّ^(٢)، وسقط لفظ «بن مالك» لغيرهم (قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم (الْمُسْلِمُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ) وأبو بكر يؤمّهم في مرض موت النّبيّ ﷺ (لَمْ يَفْجَأْهُمْ) هو العامل في «بينما» (إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) حال كونه قد (كَشَفَ سِتْرَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ) بِإِلْهَادِ الْإِلَامِ (وَهُمْ صُفُوفٌ) جملة اسميّة حالّيّة (فَتَبَسَّمَ^(٤)) يَضْحَكُ (حَالٌ مُؤَكَّدٌ^(٥)) (وَنَكَصَ) أي: رجع (أَبُو بَكْرٍ ﷺ عَلَى عَقْبَيْهِ، لِيَصِلَ لَهُ^(٦) الصَّفُّ) نُصِبَ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، أي: إلى الصّفِّ، وسقط لفظ «له» في رواية ابن عساكر (فَظَنَّ) أي: نكص بسبب ظنّه (أَنَّهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ) إلى المسجد (وَهُمَ الْمُسْلِمُونَ) أي: قصدوا (أَنْ يَفْتَتِنُوا) أي: يقعوا في الفتنة (فِي) فساد (صَلَاتِهِمْ) وذهابها فرحاً بصحّة رسول الله ﷺ

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) «قال»: ليس في (ب) و(س).

(٣) «والأصيليّ»: ليس في (م).

(٤) في هامش (ج): عطف على «نظر».

(٥) في هامش (ج): أي: غير مُنتقلة، أو حال مقدّرة، قاله الكرماني وغيره.

(٦) في هامش (د): قوله: «له»، اللام تعليليّة. وفي هامش (ج): قوله: «لِيَصِلَ» مِنَ الْوَصُولِ، لَا مِنَ الْإِيصَالِ، فَالْلام

زائدة؛ أي: ليصل نفسه الصّفّ؛ أي: إلى الصّفّ.

وسروراً برويته (فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ) مِنْ أَشْيَارِهِمْ (أَتَمُّوا) ولأبوي ذَرَّ والوقت^(١) وابن عساكر: «أن أتموا» ٨٢/٢ (صَلَاتُكُمْ، فَأَرْخَى) بالفاء، ولأبوي ذَرَّ والوقت والأصيلي: «وأرخى» (السَّتْرُ، وَتَوَقَّى) بِدَلِيلِ الصَّلَاةِ الْإِسْلَامِ (مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ)^(٢).

فيه: أنهم التفتوا حين كشف الستر، ويدلُّ له قول أنس: فأشار، ولولا التفاتهم لما رأوا إشارته.

٩٥ - بَابُ وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَمَا يُجْهَرُ فِيهَا وَمَا يُخَافَتْ

(بَابُ وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ) أي: الفاتحة (لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ)^(٣) كُلِّهَا فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، وَ) فِي^(٤) (مَا يُجْهَرُ فِيهَا وَمَا يُخَافَتْ) أي: يُسَرُّ، والياء في الفعلين مضمومة على البناء للمفعول، وهذا مذهب الجمهور؛ خلافاً للحنفية حيث قالوا: لا تجب^(٥) على المأموم لأنَّ قراءة الإمام قراءة له.

٧٥٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: شَكَأَ أَهْلُ الْكُوفَةِ سَعْدًا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَعَزَلَهُ وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَمَّارًا. فَشَكُّوا حَتَّى ذَكَّرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي؟ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَمَّا أَنَا، وَاللَّهِ فَإِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَخْرِمُ عَنْهَا، أَصَلِّي صَلَاةَ الْعِشَاءِ، فَأَرْكَدُ فِي الْأَوَّلِينَ، وَأُخِفُّ فِي الْآخِرِينَ، قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ، فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا، أَوْ رَجُلًا، إِلَى الْكُوفَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلَ الْكُوفَةِ، وَلَمْ يَدْعُ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ، وَيُثْنُونَ مَعَهُ رَجُلًا، حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، يُقَالُ لَهُ: أَسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ، يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ، قَالَ: أَمَّا إِذْ

(١) زيد في (م): «والأصيلي»، وليس بصحيح.

(٢) في هامش (ج): قوله: «مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ» وقال ابن الصلاح في «علومه»: توفيُّ ضَحَى، ويُجمَعُ ههنا أَنَّ المراد أَوَّلُ النَّصْفِ الثَّانِي، فهو آخرُ وقتِ الضُّحَى، وهو آخرُ النَّهَارِ باعتبار أَنَّهُ مِنَ النَّصْفِ الثَّانِي، ويدلُّ له ما رواه ابنُ عبدِ البرِّ عن عائشة قالت: ارتفع الضُّحَى وانتصف النَّهَارُ، وفي «مغازي ابن عُقْبَةَ»: توفيُّ يوم الاثنين حين زاعتِ الشَّمْسُ، وبهذا يُجمَعُ بين الروايات «برماوي».

(٣) في (م): «الصَّلَاة».

(٤) «في»: ليس في (ب) و(س).

(٥) في غير (ب) و(س): «يجب».

نَشَدْتَنَا، فَإِنْ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يَغْدِلُ فِي الْقَضِيَّةِ، قَالَ سَعْدٌ: أَمَا وَاللَّهِ
لَأَدْعُونَ بِثَلَاثٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً فَأُطِلْ عُمْرُهُ، وَأُطِلْ فَقْرُهُ، وَعَرَّضْهُ
بِالْفِتَنِ، وَكَانَ بَعْدُ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ، أَصَابَتْني دَعْوَةُ سَعْدٍ، قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ
بَعْدُ، قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ، وَإِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطَّرِيقِ يَغْمِزُهُنَّ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى) بن إسماعيل المنقرئ التَّبُودَكِيُّ^(١) (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح المُهملة، الوضاح؛ بتشديد الضاد المعجمة بعد الواو المفتوحة آخره مُهملةٌ بعد الألف، ابن عبد الله اليشكري؛ بالمعجمة بعد المثناة التَّحْتِيَّة^(٢)، الواسطي، المُتَوَفَّى سنة خمسٍ أو ستٍّ وسبعين ومئة (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ) بضمَّ العين المهملة مصغراً، ابن سويد الكوفي، يُقال له: الْفَرَسِيُّ؛ بفتح الفاء والراء ثُمَّ مُهملةٌ؛ نسبةً إلى فرسٍ له سابق^(٣) (عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ) بضمَّ الميم^(٤)، ابن جنادة^(٥) الْعَامِرِيُّ السَّوَّائِيُّ، الصَّحَابِيُّ ابن الصَّحَابِيِّ، وهو ابن أخت سعد بن أبي وقاصٍ (قَالَ: شَكَأَ أَهْلُ الْكُوفَةِ سَعْدًا) هو ابن أبي وقاصٍ، واسم أبي وقاصٍ: مالك بن أَهْنَبٍ^(٦)، لَمَّا كَانَ أَمِيرًا عَلَيْهِمْ (إِلَى عُمَرَ) بن الْخَطَّابِ (رَضِيَ) أَي: / ٣٤٢/١٥ ب شكاه بعضهم، فهو من باب إطلاق الكلِّ على البعض، ويدلُّ لذلك ما في «صحيح أبي عوانة» من رواية زائدة عن عبد الملك: جعل ناسٌ يشكون^(٧) من أهل الكوفة، وسُمِّيَ منهم عند

(١) في هامش (ج): «التَّبُودَكِيُّ» بفتح الفوقية وضمَّ الموحدة وفتح المعجمة، إلى بيع ما في بطون الدجاج من الكبد والقائصة وغير ذلك «لب».

(٢) في غير (ب) و(س): «المُوحَّدة»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «بعد المُوحَّدة» كذا بخطه، وهو سبق قلم بلا شك، والصواب: اليشكري؛ بالمثناة التَّحْتِيَّةِ وسكون الشين المعجمة وضمَّ الكاف كما ضبطه غيره كالشيخ زكريا في «بدء الوحي»؛ نسبةً إلى يشكر؛ قبيلةٌ كما في «التَّرتيب».

(٣) في هامش (ج): سَبَقَ سَبْقًا مِنْ «بابِ ضَرْبٍ» وقد يكون للسَّابِقِ لاحقٌ؛ كَالسَّابِقِ مِنَ الْخَيْلِ، وقد لا يكون؛ كمن أحرز قَصَبَةَ السَّبْقِ فَإِنَّهُ سَابِقٌ إِلَيْهَا، ولا يكون له لاحق. انتهى «مصباح».

(٤) في هامش (ج): وتسكن تخفيفاً.

(٥) في هامش (ج): «جُنَادَةُ» بضمَّ الجيم وتخفيف النون وبالذال المهملة، و«السَّوَّائِيُّ» بضمَّ السين المهملة وتخفيف الواو وكسر الهمزة بعد الألف، نسبةً إلى سَوَاءٍ - بِالضَّمِّ والتَّخْفِيفِ والمَدِّ - بطن كبير.

(٦) في هامش (ج): قوله: «أَهْنَبٍ» ويقال: وَهَيْب، قال ابن الأثير: «وَهَيْبٌ» بضمَّ الواو وفتح الهاء وسكون الياء وبعدها حينئذٍ موحدة، و«أَهْيَبٌ» مثله إلا أنه أبدل الواو همزة.

(٧) «يشكون»: سقط من النسخ.

سيف^(١) والطبري^(٢): الجراح بن سنان، وقبيصة، وأزبد الأسديون، وذكر العسكري في «الأوائل» منهم: الأشعث بن قيس، وعند عبد الرزاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر بن سمرة، قال: كنت جالساً عند عمر، إذ جاء أهل الكوفة يشكون إليه سعد بن أبي وقاص، حتى قالوا: إنه لا يحسن الصلاة (فَعَزَلَهُ) عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ) في الصلاة (عَمَّارًا) هو ابن ياسر (فَشَكُّوا)^(٣) منه في كل شيء (حَتَّى ذَكَّرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي^(٤))، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فوصل إليه الرسول، فجاء إلى عمر (فَقَالَ) له: (يَا أَبَا إِسْحَاقَ) وهي كنية سعد (إِنَّ هَؤُلَاءِ) أي: أهل الكوفة (يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ) وسقط «أبو إسحاق» للأربعة: (أَمَّا)^(٥) هم فقالوا^(٦) ما قالوا، وأما (أَنَا وَاللَّهِ) جواب القسم محذوف^(٧) يدلُّ عليه قوله: (فَإِنِّي) ولأصلي: (إِنِّي) (كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ) أي: صلاة مثل صلاته (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَخْرِمُ) بفتح الهمزة وسكون المعجمة وكسر الراء، أي: ما أنقص (عَنْهَا) أي: عن صلاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفيه المطابقة لقوله في الترجمة: وما يُجْهَر فيها وما يُخَافَت (أَصَلِّي صَلَاةَ الْعِشَاءِ) «صلاة» بالإنفراد، وفي الباب اللاحق [ج: ٧٥٨]: «صلاتي العشي» بالتثنية^(٨)، و«العشي»^(٩) بكسر الشين وتشديد الياء، وعينها إمَّا لكونهم شكَّوه فيها،

(١) في هامش (ج): سيف بن عمر التميمي صاحب كتاب «الرَّذَّة» و«الفتوح» ويقال: الضَّبِّي، ويقال غير ذلك، الكوفي، ضعيف الحديث، عمدة في التاريخ، وأحسن ابن حبان القول فيه، من الثانية، مات في زمن الرشيد «تقريب».

(٢) في غير (د): «الطبراني»، وهو تحريف.

(٣) في هامش (ج): قوله: «فَشَكُّوا» الفاء تفسيرية، عطفت ما بعدها على «شكا أهل الكوفة سعداً» وما بينهما اعتراض.

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي» أي: لَا يُحْسِنُ الصَّلَاةَ، إمَّا على حذف السابك وهو «أَنْ»، وإمَّا على تنزيل الفعل منزلة المصدر لأنَّه مدلول الفعل مع الزَّمان، فجزَّد لأحد مدلوليه، وهو المصدر الذي هو الحدث، وقد أجزز الوجهان في: تسمع بالمعدي خير من أن تراه، وقوله: «ما تشاء» ذكرهما في «الهمع». انتهى «عجمي».

(٥) في هامش (ج): بالتشديد «سيوطي».

(٦) في (م): «قالوا».

(٧) في هامش (ج): قوله: «جواب القسم محذوف» لأنَّه إذا اجتمع شرط وقسم حُذِفَ جواب المتأخر؛ كما نصَّ عليه ابن مالك وغيره. وبهامشها: وكان القياس تأخير القسم عن الفاء، لكنَّه لمَّا لم يكن أجنبيًّا عن مدخولها جاز تقديمه عليها، وهي ومدخولها جواب «أَمَّا».

(٨) في هامش (ج): قال في «الفتح»: ولا يبعد أن تقع التثنية في الممدود، ويراد بهما المغرب والعشاء، لكن يعكز عليه قوله: «الأخريين» لأنَّ المغرب إنَّما لها أخرى واحدة، والله أعلم.

(٩) في هامش (ج): بفتح العين.

أو لأنها في وقت الرَّاحَةِ، فغيرها من بابِ أُولَى^(١)، والأوَّل^(٢) أظهر لأنَّه يأتي مثله في الظُّهر والعصر؛ لأنَّهما وقت الاشتغال بالقائلة والمعاش (فَأَرْكَدُ)^(٣) بضمِّ الكاف، أي: أطول القيام حتَّى تنقضي القراءة (في) الرِّكَعَتَيْنِ (الأُولَيَيْنِ)^(٤)، وَأُخِفُّ) بضمِّ الهمزة وكسر الخاء المُعْجَمَةِ، ولِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «وأحذف» بفتح الهمزة وسكون الحاء المُهْمَلَةِ، أي: أحذف التَّطْوِيلَ (في) الرِّكَعَتَيْنِ (الأُخْرَيَيْنِ) وليس المراد حذف أصل القراءة، فكأنَّه قال: أحذف الرُّكُودَ، والرُّكُودَ يدلُّ على القراءة عادةً^(٥)، وهذا يدلُّ لقوله في التَّرجمة: وجوب القراءة للإمام، ولا دلالة فيه لوجوب قراءة المأموم، ولا خلاف في وجوب قراءة^(٦) الفاتحة، وإنَّما الخلاف في أنَّها فرض، فإن أراد من القراءة غير الفاتحة فالرُّكُود لا يدلُّ على الوجوب، وحينئذٍ فالإشكال في المناسبة^(٧) باقٍ. (قَالَ) عمر رضي الله عنه: (ذَاكَ) بغير لام، أي: ما تقول، مبتدأ خبره: (الظَّنُّ بِكَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهَنِيِّ^(٨): «(ذَلِكَ) الظَّنُّ بِكَ» (يَا أَبَا إِسْحَاقَ)^(٩)، فَأَرْسَلَ) عمر رضي الله عنه (مَعَهُ) أي: مع سعدٍ (رَجُلًا) هو محمَّد بن مسلمة بن خالد الأنصاري، فيما ذكره الطَّبْرِيُّ (أَوْ رَجُلًا إِلَى الْكُوفَةِ) جمع رجلٍ، فيحتمل أن يكونوا محمَّد بن مسلمة المذكور^(١٠)، ومليح بن عوفٍ السُّلَمِيُّ، ١٣٤٣/١٥ وعبد الله بن أرقم، والشُّكُّ من الراوي، وهذا يقتضي أنَّه أعاده/ إلى الكوفة ليحصل^(١١) ٨٣/٢ الكشف عنه بحضرته ليكون أبعد من التُّهْمَةِ (فَسَأَلَ) بالفاء (عَنْهُ) أي: عن سعدٍ، وللأربعة: «يسأل عنه» (أَهْلَ الْكُوفَةِ) كيف حاله بينهم؟ (وَلَمْ) بالواو، وللأصيليِّ وابن عساكر: فلم (يَدْعُ) أي: «فلم» يترك الرَّجُلَ الْمُرْسَلَ (مَسْجِدًا) من مساجد الكوفة (إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ) أي: عن

(١) في هامش (ج): الإضافة بيانية.

(٢) في (ب): «الأولى».

(٣) في هامش (ج): «أَرْكَدُ» أي: أسْكُنْ وأَمْكُثْ.

(٤) في هامش (ج): قال في «الفتح»: بِتَحْتَانِيَّتَيْنِ، تثنية «الأولى» وكذا «الأخريين».

(٥) «عادة»: ليس في (ب).

(٦) «قراءة»: ليس في (ص) و(م).

(٧) في (ب) و(س): «المطابقة».

(٨) في (م): «لِلْكَشْمِيهَنِيِّ»، والمثبت موافقٌ لـ «اليونينية».

(٩) في هامش (ج): قوله: «يَا أَبَا إِسْحَاقَ» بحذف الألف التي بين «يا» وبين «أبا» تخفيفًا في الخطِّ، وهل المحذوفة ألف «يا» أو ألف «أبا»؟ فيه خلاف، وقد تقدَّم بيانه مرارًا بالهامش.

(١٠) في (م): «ليجعل».

سعدٍ (و) الحال أنَّ أهل الكوفة (يُثْنُونَ) عليه (مَعْرُوفًا) أي: خيرًا (حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَنَسٍ) بفتح العين المُهملة وسكون الموحدة آخره مُهملة؛ قبيلة كبيرة من قيس، زاد سيف في روايته: فقال محمد بن مسلمة: أنشد الله^(١) رجلًا يعلم حقًا إلَّا قال (فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقَالُ لَهُ: أَسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ، يُكْنَى) بضم الياء وسكون الكاف وفتح النون (أَبَا سَعْدَةَ) بفتح السين وسكون العين المُهملتين (قَالَ) ولِلأَصِيلِيِّ: «فَقَالَ»: (أَمَّا) بتشديد الميم، أي: أمَّا غيري فأثنى عليه، وأمَّا نحن (إِذْ) أي: حين (نَشَدْتَنَا) بفتح الشين، أي: سألتنا بالله (فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ) ولِلأَصِيلِيِّ: «(فَإِنَّ سَعْدًا لَا يَسِيرُ)» بِالسَّرِيَّةِ بفتح السين المُهملة وكسر الرَّاء المُخففة؛ القطعة من الجيش، والباء للمصاحبة، أي: لا يخرج بنفسه معها، فنفى عنه الشجاعة التي هي كمال القوة الغضبية، وفي رواية جرير وسفيان: «ولا ينفر في السَّريَّةِ» (وَلَا يَقْسِمُ^(٢)) بِالسَّوِيَّةِ فنفى عنه العفة التي هي كمال القوة الشَّهوانية^(٣) (وَلَا يَغْدِلُ فِي الْقَضِيَّةِ) أي: الحكومة والقضاء، وفي رواية سيف: «ولا يعدل في الرَّعيَّةِ» فنفى عنه كمال^(٤) الحكمة التي هي كمال القوة العقلية، وفيه سلبٌ للعدل عنه بالكلية، وهو قدحٌ في الدين. (قَالَ سَعْدٌ: أَمَّا وَاللَّهِ) بتخفيف الميم، حرف استفتاح (لَا دُعُونَ) عليك (بِثَلَاثٍ) من الدَّعوات، واللام كالنون الثَّقلية للتوكيد^(٥) (اللَّهُمَّ إِنْ

(١) في هامش (ج): قوله: «أُنشِدُ الله» قال في «التَّقریب»: وَنَشَدْتُكَ اللهُ وَبِالله، أَنشُدُكَ - بِالضَّمِّ - ذَكَرْتُكَ بِهِ وَاسْتَغْفِرُكَ، أَوْ سَأَلْتُكَ بِهِ مُقْسِمًا عَلَيْكَ. انتهى. وفي «التَّسهيل» و«شرحه» لِلدَّمَامِينِيِّ: وَمَعْنَى «نَشَدْتُكَ اللهُ إِلَّا فَعَلْتُ» مَا أَسَأَلْتُكَ إِلَّا فَعَلْتُكَ، فَهُوَ كَلَامٌ صَوْرَتُهُ صَوْرَةُ الْمَوْجِبِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَلَّا يَجِيءَ بَعْدَهُ «إِلَّا» وَلَكِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى النَّفْيِ، وَقَالَ فِي «الْمَنْهَلِ الصَّافِي»: «نَشَدْتُ» إِثْمًا بِمَعْنَى «ذَكَرْتُ» مِنَ التَّذْكِيرِ أَوْ بِمَعْنَى «طَلَبْتُ» فَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ: ذَكَرْتُكَ اللهُ بِأَنْ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِهِ، وَقُلْتُ: بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ، وَعَلَى الثَّانِي: «نَشَدْتُ لَكَ» عَلَى حَدِّ: «أَعِزَّ اللهُ أَبْيَعِيكُمْ» [الأعراف: ١٤٠] أَيْ: أَبْغِي لَكُمْ، وَالْمَعْنَى: طَلَبْتُ لَكَ اللهُ مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ مَا يُحْلَفُ بِهِ؛ لِأَحْلِفُكَ بِهِ، وَمَعْنَى «إِلَّا فَعَلْتُ» إِلَّا فَعَلْتُكَ، فَ«إِلَّا» يَنْقُضُ مَعْنَى النَّفْيِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ الْقَسَمُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَلَفْتَ غَيْرَكَ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَيَّقْتَ عَلَيْهِ الْأَمْرَ فِي مَطْلُوبِكَ، قُلْتَ: مَا أَطْلُبُ إِلَّا فَعَلْتُكَ، فَ«فَعَلْتُ» بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِ«أَطْلُبُ» الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ «نَشَدْتُكَ اللهُ» وَإِنَّمَا جُعِلَ نَاصِبًا لِلْمَبَالِغَةِ فِي الطَّلَبِ، حَتَّى كَانَ الْمُخَاطَبُ فَعَلٌ مَا يُطْلَبُ مِنْهُ وَصَارَ مَاضِيًا، كَذَا قَرَّرَهُ الرُّضْيِيُّ.

(٢) في هامش (ج): مضارعُ قَسَمَ قِسْمَةً «دَّمَامِينِي».

(٣) في هامش (ج): «الشَّهْوَةُ» بِالْفَتْحِ وَبِسُكُونِ الْهَاءِ: اسْتِيقَاقُ النَّفْسِ إِلَى الشَّيْءِ، الْجَمْعُ: «شَهَوَات».

(٤) «كمال»: مثبتٌ من (م).

(٥) في (د): «لِلتَّأْكِيدِ». وفي هامش (ج): تَقَدَّمَ لَهُ نَظِيرُهُ، وَإِنَّمَا اللَّامُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ.

كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا) أَي: فِيمَا نَسَبَنِي إِلَيْهِ (قَامَ رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ) لِيَرَاهُ النَّاسُ وَيَسْمَعُوهُ، فَيُشْهِرُوا^(١) ذَلِكَ عَنْهُ لِيُذَكَّرَ بِهِ، وَعَلَّقَ الدُّعَاءَ بِشَرَطِ كَذِبِهِ، أَوْ كَوْنِ^(٢) الْحَامِلِ لَهُ عَلَى ذَلِكَ الْغَرَضُ الدُّنْيَوِيُّ، فَرَاعَى الْإِنْصَافَ وَالْعَدْلَ ﷺ (فَأَطْلُ عُمْرُهُ) فِي «الْيُونَنِيَّةِ» بِسُكُونِ الْمِيمِ، أَي: عَمْرُهُ؛ بِحَيْثُ يُرَدُّ إِلَى أَسْفَلِ سَافِلِينَ، وَيَصِيرُ إِلَى أَرْدَلِ الْعَمْرِ، وَتَضَعُفُ^(٣) قَوَاهُ وَيَتَنَكَّسُ فِي الْخَلْقِ، فَهُوَ دُعَاءٌ عَلَيْهِ لَا لَهُ (وَأَطْلُ فَقْرُهُ)^(٤) وَفِي نَسَخَةٍ: «وَأَقْلَلْ رِزْقَهُ»^(٥)، وَفِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ: «وَشَدَّدَ فَقْرَهُ» وَفِي رِوَايَةِ سَيْفٍ: «وَأَكْثَرَ عِيَالَهُ» وَهَذِهِ الْحَالَةُ بِثَبَتِ الْحَالَةِ، وَهِيَ طَوْلُ الْعَمْرِ مَعَ الْفَقْرِ وَكَثْرَةِ الْعِيَالِ، نَسَأَلُ^(٦) اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ (وَعَرَّضَهُ بِالْفِتَنِ) بِالْمُوحَّدَةِ، وَفِي نَسَخَةٍ: «لِلْفِتَنِ» أَي: اجْعَلْهُ عَرْضَةً لَهَا، وَإِنَّمَا سَاغَ لِسَعْدٍ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ بِذَلِكَ^(٧) لِأَنَّهُ ظَلَمَهُ بِالْإِفْتِرَاءِ عَلَيْهِ، فَإِنْ قُلْتُ^(٨): إِنَّ الدُّعَاءَ بِمَثَلِ هَذَا يَسْتَلْزِمُ تَمَنِّيَ الْمُسْلِمِ^(٩) وَقُوعَ الْمُسْلِمِ فِي الْمَعَاصِي، أُجِيبُ بِأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ ذَلِكَ^(١٠) يُوَدِّي إِلَى نَكَايَةِ الظَّالِمِ وَعَقُوبَتِهِ كَتَمَنِّي الشَّهَادَةِ الْمَشْرُوعِ، وَإِنْ كَانَ حَاصِلُهُ تَمَنِّيَ قَتْلِ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ، وَهُوَ مَعْصِيَةٌ، وَوَهْنٌ فِي الدِّينِ، وَلَكِنَّ الْغَرَضَ مِنْ تَمَنِّيِ الشَّهَادَةِ ثَوَابُهَا لَا نَفْسَهَا^(١١)، وَقَدْ وَجِدَ ذَلِكَ فِي دَعَوَاتِ الْأَنْبِيَاءِ / ٣٤٣/١٥ ب

عَلَيْهِ السَّلَامُ كَقَوْلِ نُوحٍ: ﴿وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضِلَالًا﴾ [نوح: ٢٤] وَإِنَّمَا ثَلَّثَ عَلَيْهِ الدَّعْوَةُ لِأَنَّهُ ثَلَّثَ فِي نَفْيِ

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «فَيُشْهِرُوهُ» بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَفَتْحُ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةُ وَتَشْدِيدُ الْهَاءِ، قَالَ فِي «الْمَصْبَاحِ»: شَهَرْتُ زَيْدًا بِكَذَا، وَ«شَهَرْتُهُ» بِالتَّشْدِيدِ مَبَالِغَةٌ، وَأَمَّا «أَشْهَرْتُهُ» بِالْأَلْفِ بِمَعْنَى «شَهَرْتُهُ» فَغَيْرُ مَنْقُولٍ، وَشَهَرْتُهُ بَيْنَ النَّاسِ: أَبْرَزْتُهُ، وَشَهَرْتُ الْحَدِيثَ شَهْرًا وَشَهْرَةً: أَفْشَيْتُهُ، فَاشْتَهَرَ.

(٢) فِي (د): «لِكون».

(٣) فِي (د): «يُضْعَفُ»، وَفِي (ص): «لِضَعْف».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): وَفِي «فَوَائِدِ الْمُخْلِصِ» أَنَّهُ عَاشَ إِلَى أَنْ أَدْرَكَ فِتْنَةَ الْمُخْتَارِ الْكَذَّابِ الَّذِي ادَّعَى النُّبُوَّةَ فَقُتِلَ فِيهَا «سَيُوطِي».

(٥) «وَفِي نَسَخَةٍ: وَأَقْلَلْ رِزْقَهُ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٦) فِي (د): «نَسَأَلُ».

(٧) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ».

(٨) فِي هَامِشِ (ج): نَقَلَهُ فِي «الْمَصَابِيحِ» عَنْ ابْنِ الْمُثَنَّى.

(٩) «الْمُسْلِمُ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(١٠) زَيْدٌ فِي (م): «جَائِزٌ»، وَهُوَ تَكَرَّرٌ.

(١١) فِي (د): «لِنَفْسِهِ».

الفضائل عنه، لاسيما الثلاث التي هي أصول الفضائل كما مر، والثلاث تتعلق بالنفس والمال والدين فقابلها بمثلها، فبالنفس طول العمر، وبالمال الفقر، وبالدين الوقوع في الفتن. قال عبد الملك بن عُمَيْر - كما بيّنه جرير في روايته -: (وَكَانَ) بالواو، ولأبوي الوقت وذُرُّ والأصيلي: «فكان» (بَعْدُ) أي فكان أبو سعدة بعد ذلك (إِذَا سُوِّلَ) عن حال نفسه، وفي رواية ابن عُيَيْنَةَ: «إِذَا قِيلَ لَهُ: كَيْفَ أَنْتَ؟» (يَقُولُ): أنا (شَيْخٌ كَبِيرٌ) صفةُ الخبرِ المُقَدَّرِ مبتدؤه بـ «أنا» (مَفْتُونٌ، أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ) أفرد الدعوة وهي ثلاثة على إرادة الجنس، وفي رواية ابن عُيَيْنَةَ: «ولا تكون فتنة»^(١) إِلَّا وهو فيها» فإن قلت: لِمَ لَمْ يذكر الدعوة الأخرى^(٢)؛ وهي الفقر؟ أجيب بأنها داخلة في قوله: «أصابتنِي» لكن وقع التصريح بذلك عند الطبراني، ولفظه: «قال عبد الملك: فأنا رأيته يتعرّض للإملاء في السكك»^(٣)، فإذا سأله قال: كبيرٌ فقيرٌ مفتونٌ». (قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ) بن عُمَيْرٍ: (فَأَنَا) بالفاء، ولأبي الوقت: «وأنا» (رَأَيْتُهُ بَعْدُ قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ) أي: شعرهما (عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ) بكسر الكاف وفتح الموحدة (وَأِنَّهُ) أي: أبا سعدة^(٤) (لَيَتَعَرَّضُ / لِلْجَوَارِي فِي الطَّرِيقِ) بالافراد لأبي ذرٍّ والأصيلي وابن عساكر، ولغيرهم: «في الطريق» (يَغْمِزُهُنَّ) بعضه^(٥) أعضاءهنَّ بأصابعه، وفيه إشارة إلى الفتنة والفقر؛ إذ لو كان غنياً لَمَا احتاج إلى ذلك^(٦)، وفي رواية سيف: «فعمي واجتمع عنده»^(٧) عشر بنات، وكان إذا سمع بحسّ^(٨) المرأة تشبّث بها، فإذا أنكر عليه؛ قال: دعوة المُبَارَكِ سعدٍ... الحديث، وكان سعدٌ معروفًا بإجابة الدعوة لَأَنَّهُ بِإِلَافَةِ اللَّهِ دَعَا لَهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لِسَعْدٍ إِذَا دَعَاكَ» رواه الترمذي وابن حبان والحاكم^(٩).

(١) في (م): «فتنته».

(٢) في (د): «الأخيرة».

(٣) في هامش (ج): جمع «سِكَّة» كـ «سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ» وهي الطريق.

(٤) في هامش (ج): بخطه: أبو سعدة.

(٥) في (ب) و(س): «أي: يعصر»، و«أي»: ليس في (د).

(٦) في (ص) و(م): «لذلك».

(٧) في (م): «عليه».

(٨) في (ص): «بحسن».

(٩) في هامش (ج): روى الطبراني من طريق الشعبي قال: قيل لسعد: متى أصبت الدعوة؟ قال: يوم بدر، قال =

وفي الحديث: أَنَّ مَنْ سُعِيَ بِهِ^(١) مِنَ الْوَلَاةِ يُسْأَلُ عَنْهُ فِي مَوْضِعِ عَمَلِهِ أَهْلُ الْفَضْلِ، وَأَنَّ الْإِمَامَ يَغْزُلُ مَنْ شُكِّيَ مِنْهُ وَإِنْ كُذِّبَ عَلَيْهِ إِذَا رَأَاهُ مُصْلِحَةً. قَالَ الْإِمَامُ^(٢) مَالِكٌ: قَدْ عَزَلَ عَمْرٌ سَعْدًا وَهُوَ أَعْدَلُ مِمَّنْ يَأْتِي بَعْدَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

والحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «الصَّلَاة» [ج: ٧٥٨]، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي.

٧٥٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) محمد بن مسلم (عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ) بفتح الرَّاء وكسر الْمُوحَّدة، ابن سراقه الخزرجي الأنصاري (عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ) بضمَّ العين وتخفيف الْمُوحَّدة، (عَنْ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا (بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) أي: في كلِّ ركعة، منفرداً أو إماماً أو مأموماً، سواء أسرَّ الإمام أم جهر.

قال المازري^(٣): اختلف الأصوليون في مثل هذا اللفظ؛ يعني: قوله: «لا صلاة...» إلى آخره.

فَقِيلَ: هو^(٤) مُجْمَلٌ لَأَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي نَفْيِ الذَّاتِ، وَالذَّاتُ وَاقِعَةٌ، وَالْوَاقِعُ لَا يَرْتَفِعُ، فَيَنْصَرَفُ^(٥) لِنَفْيِ الْحُكْمِ، وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ نَفْيِ الْكَمَالِ وَنَفْيِ الصَّحَّةِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى، فَيُلْزَمُ الْإِجْمَالُ، د ١٣٤٤/١ وهو خطأ لأنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَضَعْهُ لِنَفْيِ الذَّاتِ، وَإِنَّمَا تَوْرَدُ لِلْمُبَالَغَةِ، ثُمَّ تَذَكَّرُ الذَّاتَ لِيَحْصَلَ^(٦)

= النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لِسَعْدٍ» وروى الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق قيس بن حازم عن سعد: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لِسَعْدٍ إِذَا دَعَاكَ». انتهى «فتح».

(١) في نسخة في هامش (د): «وُشِّي»، وفيها كالمثبت. وفي هامش (ج): سُعِيَ بِهِ إِلَى الْوَالِي: شُكِّيَ، قال في «القاموس»: سَعَى سَعْيًا - كَرَعَى - قَصَدَ وَعَمِلَ وَمَشَى وَعَدَاوَنَمَّ وَكَسَبَ.

(٢) «الإمام»: مثبت من (م).

(٣) في (د): «المازني»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): «المازري» بزاوي مفتوحة ثمَّ راء، نسبة إلى مازر؛ مدينة بصقلية، منها أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، أحد الأئمة، صنَّفَ «المُعَلِّم» أي: شرح «صحيح مسلم» مات سنة ٥٣٦ هـ «تبصير».

(٤) في غير (ص) و(م): «إنَّه».

(٥) في (م): «فِيُصَرَّفُ».

(٦) في (م): «لِتَحْصِيلِ».

ما أرادت من المُبالغة. وقيل: هو عامٌ مخصوصٌ، عامٌ في نفي الذات وأحكامها، ثم خُصَّ بإخراج الذات لأنَّ الرِّسول لا يكذب. وقيل: هو عامٌ غير مخصوصٍ لأنَّ العرب لم تضعه لنفي الذات، بل لنفي كلِّ أحكامها، وأحكامها في مسألتنا الكمال والصَّحَّة، وهو عامٌ فيهما. وردَّه المحقِّقون بأنَّ العموم إنَّما يحسن إذا لم يكن فيه تنافٍ، وهو هنا لازمٌ لأنَّ نفي الكمال^(١) يصحُّ معه الإجزاء، ونفي الصَّحَّة لا يصحُّ معه الإجزاء^(٢)، وصار المحقِّقون إلى الوقف، وأنَّه تردُّد^(٣) بين نفي الكمال والإجزاء^(٤)، فإجماله من هذا الوجه، لا ممَّا قاله الأولون، وعلى هذا المذهب يتخرَّج^(٥) قوله: «لا صلاة»، وتعقُّبه الأبيُّ فقال: ما ردَّ به الأوَّل لا يرفع الإجمال لأنَّه وإن سُلِّم أنَّه لنفي الحكم فالأحكام متعدِّدة، وليس أحدهما أولى - كما تقدَّم -، وإنَّما الجواب ما قيل: من أنَّه لا يمتنع نفي الذات، أي: الحقيقة الشرعيَّة لأنَّ الصَّلَاة في عرف الشرع اسمٌ للصَّلَاة الصَّحيحة، فإذا فُقد شرطُ صحتِّها انتفت، فلا بدَّ من^(٦) تعلق النَّفي بالمُسَمَّى الشرعي، ثم لو سُلِّم عَوْدُه إلى الحكم فلا يلزم الإجمال لأنَّه في نفي الصَّحَّة أظهر؛ لأنَّ مثل هذا اللَّفْظ يُستعمل عرفاً لنفي الفائدة كقولهم: لا عِلْمُ إِلَّا ما نفع، ونفي الصَّحَّة أظهر^(٧) في بيان نفي الفائدة، وأيضاً اللَّفْظ يشعر بالنَّفي العامِّ، ونفي الصَّحَّة أقرب إلى العموم من نفي الكمال لأنَّ الفاسد لا اعتبار له بوجه، ومن قال: إنَّه عامٌ مخصوصٌ فالمُخصَّص^(٨) عنده الحسُّ؛ لأنَّ الصَّلَاة قد وقعت كقوله تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥] فإنَّ الحسَّ يشهد بأنَّها لم تدمر الجبال. انتهى.

وقال في «فتح القدير»: قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» هو مشترك الدلالة لأنَّ النَّفي لا يَرِدُ إِلَّا على النَّسَب، لا على نفس المُفْرَد، والخبر الَّذي هو متعلِّق الجارِّ محذوف،

(١) في (ص) و(م): «الإجمال».

(٢) «الإجزاء»: ليس في (د).

(٣) في (د) و(ص): «متردَّد»، وفي (م): «متردُّ».

(٤) في (د): «والإجمال».

(٥) في (م): «يترجَّح».

(٦) في (ج) و(د) و(م): «بُعْدٌ في». وفي هامش (ج): أشار لما في المتن على أنه نسخة.

(٧) قوله: «لأنَّ مثل هذا اللَّفْظ يُستعمل عرفاً... ونفي الصَّحَّة أظهر» سقط من (م)، وزيد: «منه».

(٨) في (ص) و(م): «فالمُخصَّص».

فيمكن^(١) تقديره: «صحيحة» فيوافق رأي الشافعي، أو «كاملة» فيخالفه، وفيه نظر لأن متعلّق المجرور الواقع خبراً استقراراً عامّاً، فالحاصل: لا صلاة كائنة، وعدم الوجود شرعاً هو عدم الصّحّة، هذا هو الأصل بخلاف: «لا صلاة لجار المسجد...» إلى آخره، «ولا صلاة للعبد الأبق» فإنّ قيام الدّليل على الصّحّة أوجب كون المراد كوناً خاصّاً، أي: كاملة، فعلى هذا يكون من حذف الخبر، لا من وقوع الجارّ والمجرور خبراً.

ثمّ إنّ الشّافعيّة يثبتون ركنيّة الفاتحة، لا^(٢) على معنى الوجوب عند الحنفيّة، فإنّهم لا يقولون بوجوبها قطعاً بل ظناً، غير أنّهم لا يخصّون الفرضيّة والركنيّة بالقطعيّ، فلمهم أن يقولوا: نقول بموجب الوجه المذكور، وإنّ جوازنا الزّيادة بخبر الواحد، لكنّها ليست بلازمة هنا، فإنّا إنّما قلنا/ بركنيّتها وافترضناها بالمعنى الذي سمّيتموه وجوباً، فلا زيادة^(٣).

٨٥/٢

واختلف المالكيّة: هل تجب الفاتحة في كلّ ركعة/ أو الجُلّ؟ والقولان في «المُدوّنة»، وشهر ٣٤٤/١٥ ابن شاسي الرّواية الأولى، قال القاضي عبد الوهّاب: وهو المشهور من المذهب، والذي رُجع إليه هي^(٤) الرّواية الثّانية، قال القرّافي: وهو ظاهر المذهب، قاله^(٥) بهرام^(٦).

وحديث الباب لا دلالة فيه على وجوبها في كلّ ركعة، بل مفهومه الدّلالة على الصّحّة بقراءتها في ركعة واحدة^(٧) منها لأنّ فعلها في ركعة واحدة يقتضي حصول اسم قراءتها في تلك

(١) في (ص): «فيكون».

(٢) «لا» ليست في مطبوع فتح القدير.

(٣) قوله: «وقال في فتح القدير: ... بالمعنى الذي سمّيتموه وجوباً، فلا زيادة» سقط من (م). وهو ثابت في هامش (ج) ومصحح عليه.

(٤) «هي»: ليس في (م)، وفي (د) و(ص): «في».

(٥) في (م): «قال»، وليس بصحيح.

(٦) في هامش (ج): «بهرام» بفتح الموحّدة وكسرها.

(٧) في هامش (ج): فائدة: «التّخصيص» قصر العام - أي: حكمه - على بعض أفرادها، فالعامّ المخصوص يُراد تناوُلًا لا حكماً، والعامّ الذي أريد به الخصوص ليس عمومُهُ مراداً، لا تناوُلًا ولا حكماً، بل هو كُلّيّ استعمل في جزئيّ، فهو مجاز قطعاً، والمخصّص قسمان: المتّصل وهو صفة الاستثناء والشرط والصّفة والغاية وبدل البعض أو الاشتمال، والقسم الثّاني: المنفصل؛ أي: المستقلّ الذي لا يحتاج لذكر العامّ معه، وهو ثلاثة أنواع في المشهور؛ فالأوّل: الحسّ؛ أي: المشاهدة، وإلّا فالدّليل السّمعّي من المحسوس بالسمع أيضاً، فالمراد: أن =

الصَّلَاةَ، والأصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة، نعم يدلُّ للقائلين بوجوبها في كلِّ ركعة - وهم الجمهور - قوله بِإِلَّاهِهِ السَّلَامُ: «وافعل ذلك في صلاتك كلها» بعد أن أمره بالقراءة، وقوله في حديث أحمد وابن حبان: «ثم افعل ذلك في كلِّ ركعة»، ولم يفرضها الحنفية لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَتْلُوَنَّ الْقُرْآنُ﴾ [المزمل: ٢٠] فتجوز الصَّلَاةُ بأيِّ قراءةٍ كانت، قالوا: والزيادة على النَّصِّ تكون نسخًا لإطلاقه، وإذا غيرُ جائز، ولا يجوز أن يُجعل بيانًا للآية لأنه لا إجمال فيها؛ إذ المُجْمَل ما يتعدَّر العمل به قبل البيان، والآية ليست كذلك، وتعيين^(١) الفاتحة إنما ثبت بالحديث، فيكون واجبًا يَأْتُم تاركه وتجزئ الصَّلَاة بدونه.

والفرض: آية قصيرة عند أبي حنيفة كـ ﴿مُذْهَبَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] وقال صاحباه: آية طويلة أو ثلاث آياتٍ قصارٍ، وتتعيَّن ركعتان لفرض القراءة لقوله بِإِلَّاهِهِ السَّلَامُ: «القراءة في الأوليين قراءة في الآخرين»، وتُسَنُّ في الآخرين^(٢) الفاتحة خاصَّةً، وإن سَبَّحَ فيهما أو سكت جاز لعدم فرضية القراءة فيهما.

لنا قوله بِإِلَّاهِهِ السَّلَامُ: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب» رواه الإسماعيليُّ بسند حديث الباب من طريق العباس بن الوليد النَّزَّسِيِّ^(٣)، أحد شيوخ البخاريِّ، وقوله بِإِلَّاهِهِ السَّلَامُ: «لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب» رواه ابن خزيمة.

واستدلَّ من أسقطها عن المأموم مطلقًا - كالحنفية - بحديث: «من صَلَّى خلف إمام فقرأه الإمام له قراءة». قال في «الفتح»: وهو حديثٌ ضعيفٌ عند الحفاظ، واستدلَّ من أسقطها عنه في الجهرية - كالمالكية - بحديث: «إذا قرأ فأنصتوا» رواه مسلمٌ، ولا دلالة فيه لإمكان الجمع

= يرد حكم في عام ونحن نشاهد بعض أفراده خارجًا من ذلك الحكم، ومثله بقوله تعالى إخبارًا عن بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] ومن المعلوم بالمشاهدة أنها لم تُؤتْ مُلْكٌ سليمان عليه السلام، ويقول: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥] ونحن نشاهد موجوداتٍ لم تُدْمَرْ؛ كالسَّمَوَاتِ والجبال وغيرها، والثاني: العقل؛ كتخصيص قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ١٦] فإنَّ العقل قاضٍ بالضرورة أنه لم يَخْلُقْ نفسه الكريمة، ولا صفاته القديمة، الثالث: التَّخْصِصُ بالسمع، وهو أقسامٌ يطولُ ذكرُها، وفي فقها أسباب كثيرة ذكرها البرماويُّ في «شرح ألفيته».

(١) في (د): «وتعيَّن».

(٢) في (د): «الآخرتين».

(٣) في هامش (ج): «النَّزَّسِيُّ» بفتح النون وكسر السين المهملة، نسبة إلى النَّرس؛ نهر من أنهار الكوفة «ترتيب».

بين الأمرين، فينصت فيما عدا الفاتحة، أو ينصت إذا قرأ الإمام، ويقرأ إذا سكت، وعلى هذا فيتعيّن^(١) على الإمام السكوت في الجهرية ليقرا المأموم لنلا يوقعه في ارتكاب النهي، حيث لا ينصت إذا قرأ الإمام، وقد ثبت الإذن بقراءة الفاتحة للمأموم في الجهرية بغير قيد^(٢)، فيما رواه المؤلف في «جزء القراءة»، والترمذي وابن حبان عن عبادة قال: إن النبي ﷺ ثقلت عليه القراءة في الفجر، فلما فرغ قال: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم؟» قلنا: نعم، قال ﷺ: «فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة إلا بها».

ورواة حديث الباب ما بين بصري ومكي ومدني، وفيه: التحديث والعنونة والقول، ١٣٤٥/١٥ وأخرجه مسلم في «الصلاة» أيضاً، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

٧٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَّ، وَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتِدَلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَظْمِنَ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح المؤخدة وتشديد المعجمة (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين، ابن عمر العمري (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد، وللأصيلي: «(حَدَّثَنَا) (سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ) بكسر العين فيهما (عَنْ أَبِيهِ) أبي سعيد المقبري. قال الدارقطني: خالف يحيى القطان أصحاب عبید الله كلهم في هذا الإسناد، فإنهم لم يقولوا: «عن أبيه»، ويحيى حافظ، فيشبه أن يكون عبید الله حدث به على الوجهين. قال الحافظ ابن حجر: ولكل من الروايتين وجه يرجح، فأما رواية يحيى فللزيادة من الحافظ^(٣)، وأما الرواية الأخرى فللكثرة، ولأن سعيداً لم يوصف بالتدليس، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة، ومن ثم

(١) في هامش (ج): أي: يتأكد، لأنه يجب.

(٢) «بغير قيد»: ليس في (ب).

(٣) في (م): «الحفاظ».

أخرج الشَّيْخَان الطَّرِيقَيْنِ، فأخرج البخاريُّ طريق يحيى هنا^(١) في «باب وجوب القراءة»، وأخرج في «الاستئذان» [ح: ٦٢٥١] طريق عبد^(٢) الله بن نُمَيْرٍ^(٣)، وفي «الأيمان» و«النَّذور» [ح: ٦٦٦٧] طريق أبي أسامة، كلاهما عن عُبَيْدِ اللَّهِ لَيْسَ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ، وأخرجه مسلمٌ من رواية الثلاثة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) **رَوَاهُ**: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ) وهو خَلَادُ بْنُ رَافِعٍ^(٤)، جَدُّ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ (فَصَلَّى) زاد في رواية داود/ بن قيسٍ عند النَّسَائِيِّ: «ركعتين» (فَسَلَّمَ) وفي رواية له: «ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ»^(٥) (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَدَّ) بِإِلَافَةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (وَقَالَ) ولأبي ذَرٍّ وابن عساكر: «(فَقَالَ): (أَزْجَعُ فَصَلِّ) ولا بن عساكر: «(وصلِّ)» (فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ) نفْيٌ لِلصَّحَّةِ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ لِنَفْيِ الْحَقِيقَةِ مِنْ نَفْيِ الْكَمَالِ، فهو^(٦) أولى المجازَيْنِ كما مرَّ. فإن قلت: التَّعْبِيرُ بـ «لم» دون «لَمَّا» فيه لِبَسٍّ لِأَنَّ «لم» محتملةٌ لاستمرار النَّفْيِ نحو: «لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُوكِدْ» [الإخلاص: ٣] وانقطاعه نحو: «لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا» [الإنسان: ١] لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا بِخِلَافِ «لَمَّا» فَإِنَّ مَنْفِيَّهَا مُسْتَمَرُّ النَّفْيِ إِلَى^(٧) الْحَالِ، وهو المراد^(٨) هنا، أُجِيبُ بَأَنَّهُ لَمَّا دَلَّتِ الْمَشَاهِدَةُ عَلَى أَنَّ عَدَمَ اعْتِدَالِهِ كَانَ وَاتَّصَلَ بِالْحَالِ كَانَ ذَلِكَ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ «لم» وقعت موقع «لَمَّا» فلا لبس، وفي رواية ابن عجلان: «(فَقَالَ: أَعَدَّ صَلَاتَكَ) (فَرَجَعَ يُصَلِّي) بَيَاءُ الْمُضَارَعَةِ، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ حَالٌ مُنْتَظَرَةٌ مُقَدَّرَةٌ، ولأبوي ذَرٍّ والوقت والأصيليُّ وابن عساكر: «(فَصَلَّى) بالفاء (كَمَا صَلَّى) أَوَّلًا (ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ) له بِإِلَافَةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَزْجَعُ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، ثَلَاثًا) أي: ثلاث

(١) زيد في (د): «و»، وليس بصحيح.

(٢) في (ب) و(س) و(م): «عبيد»، وفي (د): «عبيد الله بن عمر» وكلاهما خطأ، والمثبت من (ص)، وهو موافق لكتب التَّراجم.

(٣) في هامش (ج): «نُمَيْرٍ بنون، مصغراً.

(٤) في هامش (ج): ذكره في «الإصابة» وقال: قيل: إنه المسميُّ صَلَاتِهِ، ثُمَّ أورد ذلك مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ، ثُمَّ قَالَ: فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ خَلَادًا هُوَ الْمَسْمِيُّ صَلَاتِهِ، فَإِنْ كَانَ خَلَادٌ اسْتَشْهَدَ بِبَدْرِ؛ فَالْقِصَّةُ كَانَتْ قَبْلَ بَدْرِ، فَنَقَلَهَا رِفَاعَةُ أَخُوهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٥) في (م): «سَلَّمَ».

(٦) في (ب) و(د): «فَهِى».

(٧) في (م): «أَيَّ»، وهو تحريفٌ.

(٨) في (ج) و(ص): «الَّذِي». وفي هامش (ج): نسخة: المراد.

مَرَّاتٍ (فَقَالَ) بزيادة فاء، ولا بن عساكر: «قال»: (وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنَ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي) واستشكل كونه بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ تركه ثلاث مرَّاتٍ يصلي صلاةً فاسدةً، وأجاب الثَّورِثِيُّ^(١) بأنَّ الرَّجُلَ لَمَّا رَجَعَ وَلَمْ يَسْتَكْشِفْ/ الحال من مورد الوحي كأنَّه اغترَّ بما عنده من العلم، فسكت النَّبِيُّ مِنْهُ لَمْ يَزِدْ عَنْ تَعْلِيمِهِ زَجْرًا لَهُ وَتَأْدِيبًا، وإرشادًا إلى استكشاف ما استنبههم عليه، فلمَّا طلب كشف الحال من مورده أرشده إليه^(٢) مِنْهُ لَمْ يَزِدْ (فَقَالَ) مِنْهُ لَمْ يَزِدْ، وللأصيلي وابن عساكر: «قال»: (إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ) أي: تكبيرة الإحرام (ثُمَّ اقْرَأْ مَا) وَلِلْكَشْمِيهِنِّي: «بما» (تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ) وفي حديث أبي داود في قصَّة المسيء صلته من رواية رِفاعَةَ بن رافع، رَفَعَهُ: «إذا قمت وتوجَّهت فكبِّر، ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وما شاء الله أن تقرأ» ولأحمد وابن حَبَّان: «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا شِئْتَ» (ثُمَّ اذْكَعْ حَتَّى تَظْمِنَ) حال كونك (زَاكِعًا، ثُمَّ اذْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ) حال كونك (قَائِمًا) وفي رواية ابن ماجه: «حَتَّى تَظْمِنَ قَائِمًا» (ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ) حال كونك (سَاجِدًا، ثُمَّ اذْفَعْ حَتَّى تَظْمِنَ) حال كونك (جَالِسًا) فيه دليل على إيجاب الاعتدال والجلوس بين السَّجْدَتَيْنِ، وَالْظَّمَانِيَّةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فهو حَجَّةٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ فِي قَوْلِهِ، وليس عنه جوابٌ صحيحٌ (وَأَفْعَلْ ذَلِكَ) المذكور من التَّكْبِيرِ، وقراءة ما تيسَّر، وهو الفاتحة، أو ما تيسَّر من غيرها بعد قراءتها، والرُّكُوعُ، والسُّجُودُ، والجلوس (فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا) فرضًا ونفلًا، وإنَّما لم يذكر له بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ بَقِيَّةُ الْوَاجِبَاتِ فِي الصَّلَاةِ كَالنِّيَّةِ، والقعود في التَّشَهُُّدِ الْآخِرِ لَأَنَّهُ كَانَ مَعْلُومًا عَنْهُ، أو لَعَلَّ الرَّاوي اختصر ذلك.

وفي هذا الحديث: التَّحْدِيثُ وَالْعِنْنَةُ وَالْقَوْلُ، وأخرجه المؤلِّف أيضًا في «الصَّلَاة» [ج: ٧٩٣] و«الاستئذان» [ج: ٦٢٥١]، ومسلم وأبو داود في «الصَّلَاة»، وكذا النَّسَائِيُّ وَالثَّرْمَذِيُّ وابن ماجه.

٩٦ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ

(بَابُ: الْقِرَاءَةِ فِي) صلاة (الظُّهْرِ).

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: الثَّورِثِيُّ: شارح «المصابيح»؛ نسبةً إلى ثُورِثٍ؛ بضمِّ المَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وسكون الواو، ثُمَّ رَاءٌ مَكْسُورَةٌ، ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ، ثُمَّ شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ مَثْنَاءٌ مِنْ فَوْقٍ؛ قَرِيبَةٌ مِنْ قَرَى شِيرَاز، ذكره الشُّبْكِيُّ فِي «الطَّبَقَاتِ». «لب»، واسمه فضل الله. «عجمي». وزاد في هامش (ج): لكن ذكرَ الطَّلَبِيُّ أَنَّ الرَّاءَ مَفْتُوحَةٌ. قال النَّاجُ الشُّبْكِيُّ: أَظُنُّهُ فِي حُدُودِ السُّتَيْنِ وَسَبْعَ مِثَّةٍ.

(٢) «إليه»: ليس في (م).

٧٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدٌ: كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، صَلَاتِي الْعِشِيِّ لَا أَخْرِمُ عَنْهَا، أَرْكَدُ فِي الْأُولَيْنِ، وَأُحْذِفُ فِي الْآخِرَيْنِ، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: ذَلِكَ الظَّنُّ بِكَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ البَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الْوَضَّاحُ الْيَشْكُرِيُّ الْوَاسِطِيُّ (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ) الْكُوفِيُّ (عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ) بَفَتْحِ السَّيْنِ وَضَمِّ الْمِيمِ، الْعَامِرِيُّ، الصَّحَابِيُّ ابْنُ الصَّحَابِيِّ (قَالَ: قَالَ سَعْدٌ) لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ: (كُنْتُ) وَلابْنِ عَسَاكِر: «(قَدْ كُنْتُ)» (أُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، صَلَاتِي الْعِشِيِّ) تَثْنِيَةَ صَلَاةٍ، وَ«الْعِشِيِّ» بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، أَي: الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ^(١)، وَهُوَ وَجْهٌ مُطَابِقَةٌ التَّرْجُمَةِ، وَلابْنِ عَسَاكِر: «(الْعِشَاءُ)» (لَا أَخْرِمُ) أَي: لَا أَنْقُصُ (عَنْهَا) أَي: عَنْ صَلَاتِهِ بِهِمَا صَلَاتَيْهِ، كُنْتُ (أَرْكَدُ) أَي: أَطْوِلُ الْقِيَامَ (فِي) الرِّكَعَتَيْنِ (الْأُولَيْنِ)^(٢)، وَأُحْذِفُ (فِي) الرِّكَعَتَيْنِ (الْآخِرَتَيْنِ) وَلَيْسَ الْمُرَادُ: التَّرْكَ بِالْكَلْبَةِ لِأَنَّ الْحَذْفَ مِنَ الشَّيْءِ نَقْصُهُ، وَلِلْمُسْتَمْلِي وَالْحَمْوِيِّ^(٣): «(وَأُخِفُّ)» بَضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ يَقْوِي أَنَّ الْمُرَادَ فِي التَّرْجُمَةِ مَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهَا، وَاسْتُفِيدَ مِنْهُ عَدَمُ سَنِيَّةِ سُورَةٍ بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ» فِي الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ/، وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ^(٤) عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، قَالَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ: وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ/ دَلِيلُهُ الْإِتِّبَاعُ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ، وَهُوَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِمَا غَيْرُهُمَا، وَالسُّورَةُ عَلَى الثَّانِي أَقْصَرُ، كَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ، ثُمَّ فِي^(٥)

(١) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «أَي: الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ» تَفْسِيرُ لِ«الْصَّلَاتَيْنِ» لَا لِ«الْعِشِيِّ» وَعِبَارَةُ «الْكِرْمَانِي»: قَوْلُهُ: «صَلَاتِي الْعِشِيِّ» يَرِيدُ بِهَا صَلَاتِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؛ لِيُطَابِقَ التَّرْجُمَةَ، لَكِنَّ الْجَوْهَرِيَّ قَالَ: «الْعِشِيُّ» مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ إِلَى الْعَتَمَةِ، وَ«الْعِشَاءُ» بِالْكَسْرِ وَالْمَدُّ مِثْلُهُ، وَ«الْعِشَاءُ» الْمَغْرِبُ وَالْعَتَمَةُ، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ الْعِشَاءَ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ. انْتَهَى وَفِي «الْمُصْبَاحِ»: «الْعِشِيُّ» مَا بَيْنَ الزَّوَالِ إِلَى الْغُرُوبِ، وَمِنْهُ يُقَالُ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ: صَلَاتَا الْعِشِيِّ، وَقِيلَ: هُوَ آخِرُ النَّهَارِ، وَقِيلَ: الْعِشِيُّ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى الصُّبْحِ، وَقِيلَ: «الْعِشِيُّ» وَ«الْعِشَاءُ» مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ إِلَى الْعَتَمَةِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ فَارَسٍ: «الْعِشَاءُ» الْمَغْرِبُ وَالْعَتَمَةُ.

(٢) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «الْأُولَيْنِ» بِتَحْتَانِيَّتَيْنِ، تَثْنِيَةُ «الْأُولَى» وَكَذَا «الْآخِرَتَيْنِ». انْتَهَى. كَمَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ عَنْ «الْفَتْحِ» وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ.

(٣) «وَالْحَمْوِيُّ»: لَيْسَ فِي (م).

(٤) فِي (د): «الْأَشْعَرُ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمُثَبِّتِ.

(٥) «فِي»: لَيْسَ فِي (د).

ترجيحهم الأول تقديم دليل^(١) النَّافِي على دليل الثاني المثبت، عكس الرَّاجِح في الأصول لِمَا قام في ذلك عندهم^(٢). انتهى. وذلك لأنَّ دليل النَّافِي لقراءة السُّورة في الأخيرين^(٣) مقدَّم على حديث إيجابها المذكور لكونه^(٤) في^(٥) رواية مسلم، والأوَّل من روايتهما معًا. (فَقَالَ) ولأبي ذَرٍّ والأصيلي: «قال» (عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ذَلِكَ) بِاللَّام، ولأبوي ذَرٍّ والوقت^(٦) وابن عساكر: «ذاك» (الظَّنُّ بِكَ).

وهذا الحديث مرَّ في الباب السَّابِق [ج: ٧٥٥] وهو هنا محذوف في رواية غير أبوي ذَرٍّ والوقت والأصيلي وابن عساكر، ثابت في روايتهما كما في الفرع وأصله^(٧)، ولم يذكره في «فتح الباري» هنا.

٧٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى، وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ، وَيُسْمِعُ الْآيَةَ أَخْيَانًا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَيْنٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بن عبد الرَّحْمَنِ (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة الحارث بن رُبَيْعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) في (ص): «الدليل»، وفي (د) و(م): «لدليله».

(٢) في هامش (ج): قوله: «لِمَا قَامَ...» إلى آخره، في «حواشي شرح البهجة» للشَّهاب العَبَّادِي: أَنَّ هَذَا لَا يَفِيدُ؛ لِأَنَّهُ تَعَارَضَ تَقْدِيمُ الْمُثَبِّتِ عَلَى النَّافِي، وَمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَلَى مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، فَإِنَّهُمَا قَاعِدَتَانِ أَصُولِيَّتَانِ، فَلَا بَدَّ مِنْ بَيَانِ تَقْدِيمِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى، وَلَيْسَ فِي الْأَصُولِ مَا يَفِيدُ ذَلِكَ، فَلْيَتَأَمَّلْ. انتهى. وقد أشار الشَّمْسُ الرَّمْلِيُّ إِلَى بَيَانِ تَقْدِيمِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى، فَقَالَ بَعْدَ تَقْرِيرِ كَلَامِ الْجَلَالِ الْمُحَلِّيِّ مَا نَصَّهُ: وَإِنَّهُمْ إِذَا قَدَّمُوا النَّافِي خَشْيَةً مِنْ حَصُولِ الْمَلَلِ لِلْمُصَلِّي؛ وَلِهَذَا سُنَّ تَطْوِيلُ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ، وَلَيْسَتْ عَلْتُهُ -فِيمَا يَظْهَرُ- سِوَى النَّشَاطِ وَكَوْنِ الْفَرَاغِ فِيهَا أَكْثَرَ، وَحِينَئِذٍ فَقَرَأَتْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي غَيْرِ الْأُولَيَيْنِ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَلِأَنَّهُ كَلَّمَا طَالَتْ صَلَاتُهُ زَادَتْ قُرَّةُ عَيْنِهِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَهَذَا نَظِيرُ قَوْلِهِمْ بِجَوَازِ أَنْ يُسْتَنْبَطَ مِنَ النَّصِّ مَعْنَى تَخْصِيصِهِ، قَالَ: وَشَمَلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ نَوَى الرُّبَاعِيَّةَ بِتَشَهُدٍ وَاحِدٍ، خِلَافًا لِقَضِيَّةِ كَلَامِ الزُّرْكَشِيِّ فِي «بَابِ التَّطَوُّعِ».

(٣) في (د): «الأخيرتين».

(٤) في (م): «بكونه».

(٥) في (د): «من».

(٦) زيد في (ب) و(س) و(م): «والأصيلي»، وليس في (ص)، ولا رُمِزَ إِلَيْهِ فِي «الْيُونَنِيَّةِ».

(٧) في (ص): «كأصله»، وأصله ليس في (م).

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ) ولأبي ذرٍّ: «(كان رسول الله) (ﷺ) يقرأ في الركعتين الأوليين) بمثنائين تحتيتين وضمّ الهمزة، تشنية الأولى (من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين) في كل ركعة سورة (يطول في) قراءة الركعة (الأولى، ويقصر في) قراءة الركعة (الثانية) لأن النشاط في الأولى يكون أكثر، فناسب التخفيف في الثانية حذرًا من^(١) الملل. واستدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية، وجمع بينه وبين حديث سعد السابق [ج: ٧٥٥] حيث قال: «أركد في الأوليين» بأن^(٢) المراد تطويلهما على الآخرين، لا التسوية بينهما في الطول. واستفيد من هذا أفضلية^(٣) قراءة سورة كاملة ولو قصرت على قراءة قدرها من طويلة، قال النووي: وزاد البغوي: ولو قصرت السورة عن المقروء^(٤). (ويُسمع الآية أحيانًا) أي: في أحيان، جمع حين، وهو يدل على تكرار^(٥) ذلك منه، وللنسائي من حديث البراء: فنسمع^(٦) منه الآية بعد الآية^(٧) من سورة «لقمان» و«الذاريات»، ولابن خزيمة: «سَمِعَ أَسْمَرَ بْنَ الْأَعْلَى» [العلی: ١] و«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَنِيَّةِ» [الغاشية: ١] فإن قلت: العلم بقراءة السورة في السرية لا يكون إلا بسماع كلها، وإنما يفيد يقين ذلك لو كان في الجهرية، أجيب باحتمال أن يكون مأخوذًا من سماع بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقيها، أو أن النبي ﷺ كان يخبرهم عقب^(٨) الصلاة دائمًا أو غالبًا بقراءة السورتين، وهو بعيد جدًا، قاله ابن دقيق العيد رحمه (وَكَانَ) بِإِلْحَادِ الْإِسْلَامِ (يَقْرَأُ فِي) صَلَاةِ (الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ) في كل ركعة سورة واحدة (وَكَانَ يُطَوِّلُ) قراءة غير الفاتحة (فِي) الرَّكْعَةِ (الْأُولَى) منها، أي: ويقصر في الثانية (وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي) قراءة (الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ) صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَيُقَصِّرُ فِي الثَّانِيَةِ) / ويقاس المغرب والعشاء عليها، والسنة عند الشافعية أن

ب ٣٤٦/١د

(١) في (م): «في»، وليس بصحيح.

(٢) في غير (ب) و(س): «أن».

(٣) في (د): «فضيلة».

(٤) في هامش (ج): عبارة الشمس الرملي: وسورة كاملة أفضل من قدرها في طويلة لا أطول منها، ثم قال: ثم محلّ أفضليتها في غير التراويح، أما فيها فقراءة بعض الطويلة أفضل، ثم قال: بل كل محلّ ورد فيه الأمر بالبعض فالإقتصار عليه أفضل؛ كقراءة آيتي «البقرة» و«آل عمران» في الفجر.

(٥) في غير (ص) و(م): «تكرّر».

(٦) في (ص) و(م): «فتسمع»، والمثبت موافق لـ «سنن النسائي».

(٧) «بعد الآية»: سقط من النسخ، وعند النسائي: «بعد الآيات».

(٨) في (م): «عقيب».

يقرأ في الصُّبْح والظُّهْر من ^(١) طَوَال ^(٢) المُفْصَّل، وفي العصر والعشاء من أوساطه ^(٣)، وفي المغرب من ^(٤) قصاره لأنَّ الظُّهْر وقت القيلولة، فطَوَّل ليدرك المتأخِّر، والعصر وقت إتمام الأعمال ^(٥)، فخَفَّف، وأمَّا المغرب فلأنَّها ^(٦) تأتي عند إعياء النَّاس من العمل وحاجتهم إلى العشاء، لا سيَّما الصُّوَام ^(٧). ومحلُّ سَنِيَّة الطَّوَال والأوساط إذا كان المصلِّي منفردًا، فإن كان إمامًا وكان المأمومون محصورين ^(٨) وآثروا التَّطْوِيل استحبَّ، وإن لم يكونوا محصورين، أو كانوا ولكن لم يؤثروا التَّطْوِيل فلا يُسنُّ، هكذا جزم به النوويُّ في «شرح المُهذَّب» فقال: هذا الَّذي ذكرناه من استحباب طَوَال المُفْصَّل وأوساطه هو فيما إذا أثر المأمومون المحصورون ذلك، وإلَّا خُفَّف، وجزم به أيضًا في «التَّحْقِيق» و«شرح مسلم» ^(٩)، وقال الحنابلة: في الصُّبْح من طَوَال المُفْصَّل، وفي المغرب من قصاره، وفي الباقي من أوساطه.

وفي هذا الحديث: التَّحْدِيث والعنونة والقول، وأخرجه المؤلِّف [ج: ٧٧٦] أيضًا، وكذا مسلمٌ وأبو داود والنسائيُّ وابن ماجه ^(١٠).

٧٦٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي عُمَارَةُ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قَالَ: سَأَلْنَا حَبَّابًا: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَغْرِفُونَ؟ قَالَ: بِأَضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ.

(١) «من»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): بكسر الطاء وضمتها.

(٣) في (م): «أواسطه».

(٤) «من»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في (م): «العمل».

(٦) في غير (ص) و(م): «فلأنَّها».

(٧) في هامش (ج): «الصُّوَام» جمع، في «القاموس»: صَامٌ صَوَمًا وصِيَامًا واصطَافَ: أمسك عن الطَّعام والشَّرَاب والكلام والنِّكاح والسُّفر، وهو صَائِمٌ وصَوْمَانٌ وصَوْمٌ، الجمع: صُؤَامٌ وصِيَّامٌ وصَوْمٌ وصِيَّامٌ وصِيَامِي. انتهى. فـ «الصِّيَام» مصدر «صَامَ» والأصل: «صِوَام» أبدلت الواو ياءً، و«الصُّوم» أيضًا مصدر، وهذان البناءان - أعني: «فَعْلٌ» و«فِعَالٌ» - كثيران في كلِّ فعلٍ واوٍ العين صحيح اللام، قاله المُعَرِّب.

(٨) في (ص): «منحصرين».

(٩) قوله: ومحلُّ سَنِيَّة الطَّوَال والأوساط إذا كان المصلِّي منفردًا... «التَّحْقِيق»، و«شرح مسلم» سقط من (م).

(١٠) في هامش (ج): بلغ عَرْضًا على خطِّ المؤلِّف ر.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) بضم العين، وللأصيلي حذف لفظ: «ابن حفص» (قَالَ: حَدَّثَنَا^(١) أَبِي) حفص بن غياث (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قال: (حَدَّثَنِي) ٨٨/٢
بالإفراد (عُمَارَةُ) بن عُمَيْرٍ بضم العين فيهما (عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ) بميمين مفتوحتين، عبد الله/ بن سَخْبَرَةَ^(٢)، الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ (قَالَ: سَأَلْنَا حَبَّابًا) بفتح الخاء الْمُعْجَمَةَ^(٣) وتشديد الموحدة الأولى، ابن الْأَرْتِ - بِالْمُثَنَّةِ الْفَوْقِيَّةِ بعد الرَّاءِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ) كان يقرأ فيهما (قُلْنَا) بنون الجمع، وللحُمُوي والمستملي: قلت: (بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ؟ قَالَ) ولأبي ذَرٍّ: «تعرفون ذلك؟ قال:» (بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ) بكسر اللام ومثناة فوقية بعد التَّحْتِيَّةِ، وللأصيلي: لَحْيِيهِ؛ بفتح اللام ومثنتين تحتيتين^(٤).

فإن قلت: إن اضطراب لحيته الشريفة المُستَدَلُّ به على قراءته يحصل مثله أيضًا بالذكر والدُّعاء أيضًا، فما وجه تعيين القراءة دونهما؟ أجيب بأنها تعيّنت بقريته، والظاهر أنهم نظروه بالجهريَّة لأنَّ ذلك المحلَّ منها هو محلُّ القراءة، لا الذكر والدُّعاء، وإذا انضمَّ إلى ذلك قول أبي قتادة [ح: ٧٥٩]: «كان يسمعنا الآية أحياناً» قوي الاستدلال.

٩٧ - بابُ القِرَاءَةِ فِي الْعَصْرِ

(بابُ القِرَاءَةِ فِي) صلاة (العَصْرِ).

٧٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قَالَ: قُلْتُ لِحَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ قِرَاءَتَهُ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْبَيْهَقِيُّ؛ بكسر الموحدة وسكون المُثَنَّةِ التَّحْتِيَّةِ وفتح الكاف وسكون الثَّوْنِ (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (عَنْ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ

(١) في (ب) و(س): «حدَّثني».

(٢) في (ب): «مخبرة»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): «سَخْبَرَةُ» بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة «تقريب» و«فتح».

(٣) «المعجمة»: ليس في (ب) و(س).

(٤) في (م): «تحتانيتين».

عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَخْبَرَةَ^(١) (قَالَ: قُلْتُ) وَلِلْكَشْمِينِي وَالْأَصِيلِي:
«(قُلْنَا) (لِخَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِ) بفتح الهمزة والراء وتشديد المثناة الفوقية: (أَكَانَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُمُ)
بهمزة الاستفهام على سبيل الاستخبار (يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ) كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا (قَالَ:
قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ^(٢))، أَي: تعرفون؛ لَأَنَّهُ مُتَعَدُّ لِمَفْعُولٍ^(٣) (قِرَاءَتُهُ) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ؟ (قَالَ) ١٣٤٧/د
أَي: خَبَّابٌ: (بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ) الْكَرِيمَةُ، وَفِي «الْيُونَنِيَّةِ» رُقِمَ عَلَى قَوْلِهِ: «قَالَ: نَعَمْ» علامة
السُّقُوط لِابْنِ عَسَاكِر.

٧٦٢ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ،
عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُمُ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَةِ سُورَةٍ،
وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَخْيَانًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ) بِالْتَّعْرِيفِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِي: «مَكِّيٌّ» (بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بْنِ بَشِيرِ
ابْنِ فَرْقَدِ التَّيْمِيِّ الْحَنْظَلِيِّ الْبَلْخِيِّ (عَنْ هِشَامٍ) الدَّسْتَوَائِيِّ (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بِالمُثَلَّثَةِ
(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ يَدْرُمُ يَقْرَأُ
فِي الرَّكَعَتَيْنِ) أَي^(٤): الْأَوَّلَيْنِ (مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ) أَي: مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا (بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ
سُورَةٍ) بِالْخَفْضِ عَطْفًا عَلَى سَابِقِهِ، وَبِالتَّكْرِيرِ لَأَنَّهُ مُوزَّعٌ عَلَى الرَّكَعَاتِ؛ يَعْنِي: يَقْرَأُ فِي كُلِّ
رَكْعَةٍ مِنْ رَكْعَتَيْهِمَا سُورَةً بَعْدَ الْفَاتِحَةِ (وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَخْيَانًا).

٩٨ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ

(بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي) صَلَاةِ (الْمَغْرِبِ).

٧٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عُثْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ سَمِعَتْهُ، وَهُوَ يَقْرَأُ: «وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفًا» فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ وَاللَّهِ
لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّهَا لَأَخِرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ يَدْرُمُ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ.

(١) فِي (ب): «مُخْبِرَةٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. فِي هَامِش (ج): تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ أَيْضًا بِهَامِشِ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا.

(٢) فِي هَامِش (ج): فِي «الْفَرْعِ»: «تَعْرِفُونَ» مِنْهُ.

(٣) «لَأَنَّهُ مُتَعَدُّ لِمَفْعُولٍ»: مَثْبُتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

(٤) «أَي»: لَيْسَ فِي (ب) وَ(س).

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التُّنَيْسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنسٍ الأصبحي (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير (بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ^(١))، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّ) أُمَّهُ (أُمَّ الْفَضْلِ) لبابة^(٢) بنت الحارث، زوج العباس، أخت ميمونة زوج النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (سَمِعْتُهُ وَهُوَ) أي: ابن عباس (يَقْرَأُ: ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفَا﴾ [المرسلات: ١] ^(٣)) والجملة حالية، وفيه التفات من الحاضر إلى الغائب لأن القياس أن يقول: سمعتني وأنا أقرأ: ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفَا﴾ (فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ) بضم الموحدة، مُصَغَّرًا (وَاللَّهُ لَقَدْ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «يا بني لقد»^(٤) (ذَكَرْتَنِي) بتشديد الكاف، شيئًا نسيته (بِقِرَاءَتِكَ) وفي نسخة: «بقراءتك» بضم القاف وبالثون (هَذِهِ السُّورَةُ) منصوب^(٥) بقوله: «بقراءة» عند البصريين، أو: بـ «ذَكَرْتَنِي» عند الكوفيين (إِنَّهَا) أي: السُّورَةُ (لَاخِرُ مَا سَمِعْتُ) بحذف ضمير المفعول، ولابن عساكر: «ما سمعته» (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حال كونه (يَقْرَأُ بِهَا فِي) صلاة (الْمَغْرِبِ) أي: في بيته، كما رواه النسائي، وأما ما في حديث عائشة: أَنَّهَا الظُّهْرُ فكانت في المسجد، وأجيب عن قول أم الفضل عند الترمذي: «خرج إلينا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو عاصبٌ رأسه» بالحمل على أنه خرج إليهم من المكان الذي كان راقداً فيه إلى الحاضرين في البيت، فصلَّى بهم فيه.

(١) في هامش (ج): «عُثْبَةُ» بضم العين المهملة وسكون المثناة فوقية وبالموحدة.

(٢) في هامش (ج): «لُبَابَةُ» بضم اللام وتخفيف الموحدة الأولى «ترتيب».

(٣) في هامش (ج): أقسم تعالى بالرياح المرسلّة حال كونها تهبُّ شيئًا فشيئًا، و﴿عُرْفَا﴾ [المرسلات: ١] مصدرٌ في موضع الحال؛ أي: متتابعة.

(٤) في هامش (ج): قوله: «يَا بُنَيَّ» مُصَغَّرًا؛ أي: تصغير شَفَقَةٍ، قال الشَّهاب السَّمين في قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُ أَرْكَبَ مُعَنَّا﴾ [هود: ٤٢] ما حاصله: أَنَّهُ قُرِئَ بفتح الياء وكسرها وسكونها، فأما مَنْ فتح فقليل: أصلها: «يَا بُنَيَّ» بالالف، فحُذِفَت الالف تخفيفًا؛ اجتزاء عنها بالفتحة، وأما مَنْ كَسَرَ فعلى أَنَّ الياء حُذِفَت تخفيفًا على الصحيح، وأما مَنْ سَكَّنَ فَلأنَّ السُّكُون أَخْفُ مِنْ أَخْفِ الحركات، وأصل هذه اللَّفْظَةِ: «بُنَيَّ» بثلاث ياءات؛ الأولى: للتصغير، والثانية: لام الكلمة، وهل هي ياءٌ بطريق الأصالَةِ أو مُبدَلَةٌ من واوٍ؟ خلاف، والثالثة: ياء المتكلم مضاف إليها، وهي التي طرأ عليها القلبُ أَلْفًا ثمَّ الحذف، أو الحذف وهي ياءٌ بحالها. انتهى ملخصًا، وقد تقدّم ذلك بالهامش، ولا ريبَ أَنَّهُ منادى مضافٌ منصوبٌ بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بعروض الفتحة أو الكسرة أو السُّكُون على المبالغة.

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «منصوب»... إلى آخره: أشار بذلك إلى أَنَّهُ من باب «التَّنَازُع» تنازع فيه «ذَكَرْتَنِي» و«قراءة»، وإعمال الثاني أولى عند البصريين. انتهى «عجمي».

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «المغازي» [ح: ٤٤٢٩]، ومسلم في «الصلاة»، وكذا أبو داود وابن ماجه.

٧٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مَرْوَانَ ابْنِ الْحَكَمِ قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارٍ، وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِطُولَى الطُّوْلَيْنِ؟

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «(حَدَّثَنِي)» (أَبُو عَاصِمٍ) النَّبِيلُ^(١) (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ)^(٢) بضم الميم وفتح اللام، زهير بن عبد الله المكيّ الأحول (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) بن العوام (عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ)^(٣) المدنيّ الأمويّ^(٤) (قَالَ: / قَالَ لِي ٨٩/٢ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا^(٥) لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارٍ) بتنوين العوض^(٦) عن المضاف إليه، أي: بقصار المَفْصَل، وللكُشْمِينِيّ: «(بقصار المَفْصَل)» / ولأبي ذرٍّ: «(يعني: المَفْصَل)» وهو استفهام على سبيل الإنكار، وكان مروان حينئذٍ أميراً على المدينة من قبل معاوية، وللنَّسَائِيّ: «(بقصار السُّور)» (وَقَدْ^(٧) سَمِعْتُ) بضمّ التاء، وفي بعضها بفتحها (النَّبِيُّ ﷺ) يَقْرَأُ بِطُولَى الطُّوْلَيْنِ؟) أي: بأطول السُّورتين الطُّويلتين، وطُولى تأنيث أطول، والطُّوليين - بمثنائين

(١) في هامش (ج): «النَّبِيلُ» بفتح الثون وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتيّة وباللّام، واسمه الضَّحَّاك بن مَخْلَد، كذا في «الترتيب».

(٢) في هامش (ج): قوله: «ابن أبي مُلَيْكَةَ» اسمُ الابن عبد الله بن عُبيد الله - مصغراً - ابن عبد الله بن أبي مُلَيْكَةَ؛ بالتصغير، ويقال: اسم أبي مُلَيْكَةَ زُهير، كذا في «التقريب» فأبو مُلَيْكَةَ جَدُّ أعلى لعبد الله الأول.

(٣) في هامش (ج): بالمهملة والكاف المفتوحتين، الأمويّ انتهى «كرمانيّ».

(٤) «الأمويّ»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في هامش (ج): «مَا» اسمُ استفهامٍ مبتدأ، و«لَكَ» خبره، و«تَقْرَأُ» جملةٌ حالِيَّةٌ لازمة.

(٦) في هامش (ج): «تنوين العِوض» هو اللَّاحِقُ عِوَضًا من حرفٍ أصليٍّ أو زائد، أو مضاف إليه مفردٌ أو جملة، فالأول كـ «جَوَارٍ» و«عَوَاشٍ» فإنه عوضٌ مِنَ الْيَاءِ وَفَاقًا لِسَبْيُوهِ وَالْجُمْهُورِ، والثاني: كـ «جَنَدَلٍ» فإنه عوضٌ مِنْ أَلِفٍ «جَنَادَلٍ» قاله ابنُ مالك، والذي يظهر خلافه، والثالث: تنوينُ «كُلٍّ» و«بَعْضٍ» إِذَا قُطِعَا عَنِ الْإِضَافَةِ؛ نحو: «وَكَلَّا ضَرَبَ لَهُ الْآمَنُ لَ» [الفرقان: ٣٩] والرَّابِعُ: اللَّاحِقُ لـ «إِذْ» في نحو: «فَبَعَثَ اللَّهُ مُوسَى وَهَارُونَ» [الحاقة: ١٦]. انتهى مِنْ «المُعْنِي» ملخصًا.

(٧) في (م): «ويحك» بدل «وقد».

تحتيتين - ثنية طولى^(١)، وهذه رواية الأكثر، وعزاها في الفرع لأبي الوقت والأصيلي، وفي رواية كريمة: «بطول الطوليين» بضمّ الطاء وسكون الواو وباللام فقط، وخرجه^(٢) البرماوي - كالكِرمانيّ - بأنّه أطلق المصدر وأراد الوصف، أي: كان يقرأ بمقدار طول الطوليين اللّتين^(٣) هما «البقرة» و«النساء»، أو^(٤) «الأعراف»^(٥)، وتعقّب في «فتح الباري» بأنّه^(٦) يلزم منه أن يكون قرأ بقدر السّورتين، وليس هو المراد، ولم يقع تفسير السّورتين في رواية البخاريّ، وفي رواية أبي الأسود عن عروة عن زيد بن ثابتٍ عند النّسائيّ: بأطول الطّوليين «المصّ» ولأبي داود^(٧): فقلت: وما طولى^(٨) الطّوليين؟ قال: «الأعراف»، لكن بيّن النّسائيّ في رواية له: أنّ التّفسير من قول عروة، وزاد أبو داود: قال: يعني: ابن جريج: وسألت أنا ابن أبي مليكة، فقال لي من قبل نفسه^(٩): «المائدة» و«الأعراف»، وعند الجوزقيّ^(١٠) مثله إلّا أنّه قال: «الأنعام» بدل «المائدة»، وعند الطّبرانيّ وأبي نعيمٍ في «مستخرجه» بدل «الأنعام»: «يونس»^(١١). وفي تفسير الأخرى ثلاثة أقوالٍ، المحفوظ منها^(١٢): «الأنعام»، ولم يرد «البقرة»، وإلّا لقال: طولى

(١) في هامش (ج): «كُبرى» تانيث «أكبر».

(٢) في (ب) و(س): «ووجهه»، وفي (ج) و(ل): «وأخرجه»، وفي هامشها: «أي: وجهه».

(٣) في هامش (ج): في «ج»: اللّذين، وفي هامشها: الأولى: اللّتين.

(٤) في غير (ب) و(س): «و».

(٥) في هامش (ج): قوله: «اللّذين هما البقرة والنّساء والأعراف» هذا لفظ الكِرمانيّ، وفيه تأمل.

(٦) في (م): «أنّه».

(٧) في هامش (ج) (ص): قوله: «ولأبي داود: فقلت» كذا في النّسخ، ولفظ أبي داود: قال: قلت: ... إلى آخره، كما في «الفتح».

(٨) في (ص) و(م): «أطول».

(٩) في هامش (ج): قوله: «مِن قَبْلِ نفسه» قال ابنُ رسلان: بكسر القاف وفتح الباء.

(١٠) في هامش (ج): «الجَوْزَقِيّ» بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الزّاي ثمّ قاف، نسبة إلى موضعين؛ أحدهما: جَوْزَق نيسابور، منها أبو بكر محمّد بن عبد الله بن محمّد بن زكريّا الجَوْزَقِيّ، صاحب كتاب «المُتَفَق» سمع أبا العبّاس الدّغوليّ وأبا العبّاس الأصمّ وغيرهما، وتوفيّ سنة ٣٣٨، والثّاني: جَوْزَق هراة، منها أبو الفضل إسحاق بن أحمد الجَوْزَقِيّ الهَرَوِيّ الحافظ، روى [عن] أبي القاسم البَغَوِيّ وغيره، وتوفيّ سنة ٣٥٨. انتهى ملخصاً من «اللباب» والمراد هنا الأوّل؛ لأنّه مؤلّف «المستخرج على صحيح البخاريّ».

(١١) في هامش (ج): فحصل الاتفاق على تفسير الطّولى بـ «الأعراف».

(١٢) في (ب) و(س): «فيها».

الطُّول، فدلَّ على أنَّه أراد الأطول من بعد «البقرة»، وذلك هو «الأعراف»^(١)، وتُعقَّب بأنَّ «النِّساء» هي الأطول بعدها، وأجيب بأنَّ عدد آيات «الأعراف» أكثر من عدد «النِّساء» وغيرها من السَّبع بعد «البقرة» وإن كان كلمات «النِّساء» تزيد على كلمات «الأعراف»^(٢)، وقد جنح ابن المُنَيِّر إلى أنَّ تسمية «الأعراف» و«الأنعام» بالطَّولين إنّما هو لُعرفٍ فيهما، لا^(٣) أنَّهما أطول من غيرهما، وجمع ابن المُنَيِّر بين الآثار المختلفة في إطالة القراءة في المغرب وتخفيفها بأنَّ تُحمَل الإطالة على النُّدرة تنبيهًا على المشروعيَّة، ويُحمَل التَّخفيف على العادة تنبيهًا على الأولى، قال: ولذلك قال في الإطالة: سمعته يقرأ، وفي التَّخفيف: كان يقرأ. انتهى. وتُعقِّبه في «فتح الباري» بأنَّه غفل^(٤) عمَّا في رواية البيهقيِّ من طريق أبي عاصمٍ شيخ المؤلِّف فيه بلفظ: «لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ»، ومثله في رواية حجاج بن محمَّد عن ابن جريج عند الإسماعيليِّ.

واستنبط من الحديث: امتداد وقت المغرب إلى غيبوبة الشَّفَق الأحمر، واستشكِل بأنَّه إذا قرأ «الأعراف» يدخل وقت العشاء قبل الفراغ، وأجيب بجوابين:

أحدهما: أنَّه لا يمتنع إذا أوقع^(٥) ركعةً في الوقت، وتُعقَّب بأنَّ إخراج بعض الصَّلَاة عن ١٣٤٨/١٥ الوقت ممنوعٌ، ولو أجزأت فلا يُحمَل ما ثبت عنه ﷺ على ذلك.

الثَّاني: أنَّه^(٦) يحتمل أنَّه أراد بالسُّورة بعضها، وليس الحديث نصًّا^(٧) في أنَّه أتمَّ السُّورة، كذا^(٨)

(١) في هامش (ج): والسَّبع الطُّول - «صُرِد» - من «سورة البقرة» إلى «الأعراف» والسَّابعة «سورة يونس» أو «الأنفال» و«براءة» جميعًا؛ لأنَّهما سورةٌ واحدةٌ عنده «قاموس».

(٢) في هامش (ج): أي: أربع مئة كلمة وعشرين كلمة، قال الشَّارح في «لطائف الإشارات»: «سورة النِّساء» مدنيَّة، وحروفها ستَّة عشر ألفًا وثلاثون، وكلماتها ثلاثة آلاف وسبع مئة وخمسة وأربعون، وآيها مئة وسبعون وخمسة حجازيٌّ وبصريٌّ، وستُّ كوفيٌّ، وسبع شاميٌّ، و«الأعراف» مكِّيَّة، قال مجاهد وقتادة: إلَّا قوله: ﴿وَسَتَّلَهُمْ عَنِ الْفَرَكَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] وحروفها أربعة عشر ألف وثلاث مئة وعشرة، وكلماتها ثلاثة آلاف وثلاث مئة وخمسة وعشرون، وآيها مئتان وخمسة بصريٌّ وشاميٌّ، وستُّ جزميٌّ وكوفيٌّ.

(٣) في (م): «إلا».

(٤) في هامش (ج): «غَفَلَ» من «باب قَعَدَ».

(٥) في (م): «وقعت».

(٦) «أنَّه»: ليس في (ب).

(٧) في (د): «وليس في الحديث أيضًا في أنَّه».

(٨) في (د): «كما».

قاله البرماوي والأبئي^(١)، وفيه نظرٌ لأنّه لو كان قرأ بشيءٍ منها يكون قدر سورةٍ من طوال^(٢) المُفَصَّل لَمَّا كان لإنكارِ زيد^(٣) معنًى. وروى^(٤) حديث زيدٍ هشامُ بن عروة عن أبيه عنه - كما عند ابن خزيمة - أنّه قال لمروان: إنَّكَ تخفَّف القراءة في الرّكعتين من المغرب، فوالله؛ لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ فيهما^(٥) بسورة «الأعراف» في الرّكعتين جميعاً. وما ذكره البرماوي من اشتراط إيقاع الرّكعة في الوقت هو الذي عليه الإسنوي والأذرعي وابن المقرئ، وتُعقَّب بإطلاق الشّيخين الرّافعي والنّووي - كغيرهما - عدم العصيان، ولم يقيِّده بما إذا أتى برّكعة في الوقت، وكذا أجاب البغوي في «فتاويه» بالإطلاق، وجعل التّقييد بالإتيان برّكعة احتمالاً، فليعتمد الإطلاق، وظاهر كلام الخادم اعتماده. انتهى^(٦).

والمُسْتَحَبُّ القراءة في المغرب بقصار المُفَصَّل، وهو مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ومالكٍ وأحمد وإسحاق، ويؤيِّده حديث رافع السّابق في «المواقيت» [ج: ٥٥٩]: أنّهم كانوا يَنْتَضِلُون^(٧) بعد صلاة المغرب، فإنّه يدلُّ على تخفيف القراءة فيها. وعند ابن ماجه بسندٍ صحيح عن ابن عمر: كان رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب ﴿قُلْ يَتَّابِهَا الْكٰفِرُونَ﴾ / ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وكان الحسن يقرأ فيها^(٨) ب ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ ﴿وَالْعٰدِيٰتِ﴾ ولا يدعهما.

ورواة حديث الباب السّنة ما بين بصريٍّ ومكِّيٍّ ومدنيٍّ، وفيه: التّحديث والعنونة والقول، وأخرجه أبو داود والنّسائي في «الصّلاة»^(٩).

(١) في هامش (ج): «الأبئي» بضمّ الهمزة وتشديد الموحّدة، نسبة إلى أبة؛ قرية من عمّل تونس.

(٢) في غير (م): «قِصار»، ولعلّ المثبت هو الصّواب.

(٣) في (م): «ذلك».

(٤) زيد في هامش (ص): «رُوي. ح».

(٥) في غير (ص) و(م): «فيها».

(٦) قوله: «وما ذكره البرماوي من اشتراط إيقاع الرّكعة في الوقت... وظاهر كلام الخادم اعتماده. انتهى» سقط من (م). وهو ثابت في هامش (ج) مصححاً عليه.

(٧) في هامش (ج): قوله: «يَنْتَضِلُون» قال في «المصباح»: نَاصَلَتْهُ مُنَاصَلَةٌ وَنِصَالًا: رَامَيْتُهُ، فَتَضَلَّتْهُ نِصَالًا - من «باب قَتَلَ» - غلبته في الرّمي، وتَنَاضَلَ القوم: تراموا للسّبق.

(٨) في (م): «فيهما».

(٩) في هامش (ج): بلغ مقابلةً على خطِّ مؤلّفه ﷺ.

٩٩ - باب الجهر في المغرب

(باب) حكم (الجهر) بالقراءة (في) صلاة (المغرب).

٧٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ الْمَصْرِيُّ^(١) (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ)^(٢) إمام الأئمة، الأصْبَحِيُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ) بضم الميم وكسر العين، وقد وقع التصريح بالتَّحْدِيث من طريق سفيان عن الزُّهْرِيِّ [ج: ٤٨٥٤] (عَنْ أَبِيهِ) جبير ابن مطعم بن عديٍّ (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ) ولأبي ذرٍّ: «سمعت النبي» (بِإِشْرَافِهِ قَرَأَ) ولا بن عساكر: «يقرأ» (فِي) صلاة (الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ) أي: بسورة «الطور» كلها^(٣). وقول ابن الجوزيَّ يحتمل أن تكون «الباء» بمعنى «من»^(٤) كقوله تعالى ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] يعني: فيكون المراد: أَنَّهُ بِإِشْرَافِهِ قَرَأَ بعض سورة «الطور». واستدلال الطَّحَاوِيِّ لذلك بما رواه من طريق هُشَيْنٍ، عن الزُّهْرِيِّ في حديث جُبَيْرٍ بقوله: فسمعتة يقول: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾ [الطور: ٧] قال: فأخبر أَنَّ الَّذِي سمعه من هذه السُّورَة هي هذه الآية خَاصَّةً مُعَارَضٌ بما عند المؤلف في «التفسير» [ج: ٤٨٥٤] حيث قال: «سمعتة يقرأ في المغرب بـ «الطور»، فلمَّا بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخُلُقُوتُ﴾... الآيات إلى قوله: ﴿الْمُهَيَّيَّطُونَ﴾ [الطور: ٣٥-٣٧]^(٥) كاد^(٦) قلبي يطير». وفي رواية أسامة ومحمد بن عمرو: وسمعتة يقرأ ﴿وَالطُّورِ﴾ وَكُنْتُ مَسْطُورٍ [الطور: ١-٢] وزاد ابن

(١) في (د): «البصري»، وهو تحريف.

(٢) زيد في (ب) و(س): «الإمام».

(٣) في هامش (ج): قال الإمام الشَّيْخِي: كلُّ جبلٍ طورٌ، والمراد هنا جبلٌ مخصوص، وهو الَّذي كَلَّمَ الله عليه موسى ﷺ بالأرض المقدَّسة وهو بمَدْيَن، واسمه زَبِير، وأكثرُ المفسرين على أَنَّ المراد بـ «الكتاب المسطور» ما أُثِبَتْ على بني آدم من أعمالهم، وهو صحائفُ الحسنات والسَّيِّئَات؛ لأنَّ ما سواه ليس في رَقٍّ، ونُكِّرَ لأنَّه كتابٌ مخصوصٌ من بين جنس الكتب، والمراد بـ «الكتاب» المكتوب، سُمِّيَ بالمصدر، قاله الواحدِيُّ، ويحتاج إلى الاعتذار عن وصفه بـ «مَسْطُورٍ» [الطور: ٢] وهو بمعنى «مكتوب». انتهى باختصار.

(٤) في (م): «في»، وليس بصحيح.

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: ﴿الْمُهَيَّيَّطُونَ﴾ [الطور: ٣٧] قال الجلال المَحَلِّي: المتسلطون الجبارون، وفعله:

«سيطر»، ومثله: يبطر وبيقر. انتهى جلالين.

(٦) في (ص): «كان».

سعد في رواية^(١): فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد، على أن رواية هُشَيْنَم عن الزُّهري بخصوصها مضعفة، وقد كان سماع جُبَيْرٍ لقراءته^(٢) بإحدى الروايات لما جاء في أسارى بدر كما عند المؤلف في «الجهاد» [ج: ٣٠٥٠] وكان ذلك أول ما وقر^(٣) الإسلام في قلبه كما في «المغازي» [ج: ٤٠٢٣] عند المصنّف أيضاً.

ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين مصري^(٤) ومدني، وفيه: التّحديث والإخبار^(٥) والعنونة والقول والسماع، وأخرجه أيضاً في «الجهاد» [ج: ٤٨٥٤] و«التفسير» [ج: ٣٠٥٠]، ومسلم وأبو داود في «الصلاة»، وكذا النسائي فيها، وفي «التفسير»، وابن ماجه فيه.

١٠٠ - باب الجهر في العشاء

(باب الجهر) بالقراءة (في) صلاة (العشاء).

٧٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ، فَقَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فَسَجَدَ، فَقُلْتُ لَهُ، قَالَ: سَجَدْتُ خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَلَا أَرَأَى أَنْ سَجُدَ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ (قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ) سليمان بن طرخان^(٦) (عَنْ بَكْرِ) بسكون الكاف، ابن عبد الله المزني (عَنْ أَبِي رَافِعٍ) بالفاء والعين المهملة، نَفِيعُ^(٧) الصَّائِغِ^(٨) (قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ) بإحدى الروايات (الْعَتَمَةَ) أي: صلاة العشاء (فَقَرَأَ) فيها بعد الفاتحة: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] فَسَجَدَ أي: عند محلّ السجود منها سجدة (فَقُلْتُ لَهُ) أي: سألته عن حكم السجدة (قَالَ: سَجَدْتُ) زاد في الرواية الآتية في الباب التالي

(١) في (ص) و(م): «روايته».

(٢) في (م): «لقراءة النبي».

(٣) في (ص): «أقر».

(٤) في (د) و(س) و(م): «بصري»، وهو تحريف.

(٥) «والإخبار»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ج): «طَرْحَان» بفتح الطاء المهملة وسكون الواو وبالحاء المعجمة «جامع الأصول».

(٧) في هامش (ج): تصغير «نفع» بنون وفاء وعين مهملة.

(٨) في هامش (ج): بغين معجمة.

لهذا [ح: ٧٦٨]: «بها» وفي رواية هناك بدل «بها»: «فيها» (خَلَفَ أَبِي الْقَاسِمِ) رسول الله (ﷺ) في الصَّلَاةِ (فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ بِهَا) أي: بالسَّجْدَةِ، أو «الباء» ظرفيَّةٌ، أي: فيها يعني السُّورَةُ^(١) ﴿وَإِذَا أَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ (حَتَّى أَلْقَاهُ) أي: حَتَّى أَمُوتَ. فَإِنْ قُلْتَ: قوله: «فلا أزال أسجد بها» أعمُّ من أن يكون داخل الصَّلَاةِ أو خارجها، فلا حِجَّةَ فيه على الإمام مالكٍ حيث قال: لا سجدة فيها، وحيث كرهه في المشهور عنه^(٢) السَّجْدَةُ في الفريضة لأنَّه ليس مرفوعاً، أُجِيبَ بأنَّ المكابرة في رفعه مكابرةٌ في المحسوس إذ كونه مرفوعاً غير خافٍ، ويدلُّ له أيضاً ما أخرجه ابن خزيمة من رواية أبي الأشعث عن معتمرٍ بهذا الإسناد: «صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ فَسَجَدَ بِهَا»^(٣)، وما أخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي بلفظ: «صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي الْقَاسِمِ فَسَجَدَ فِيهَا»^(٤)، فهو حِجَّةٌ على مالكٍ ﷺ مُطْلَقًا.

ورواة هذا الحديث السُّنَّةُ أربعةٌ منهم بصريُّون، وأبو رافع مدنيٌّ، وفيه: ثلاثةٌ من التابعين يروي بعضهم عن بعضٍ، والتَّحْدِيثُ والعنعنة والقول، وأخرجه المؤلف أيضاً في «سجود القرآن» [ح: ١٠٧٨]، ومسلمٌ وأبو داود والنسائيُّ والترمذيُّ في «الصَّلَاةِ».

٧٦٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَقَرَأَ فِي الْعِشَاءِ فِي إِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ، بِ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطَّيَالِسِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحَجَّاجِ (عَنْ عَدِيٍّ) هو ابن ثابت الأنصاري (قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ) بن عازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ النَّبِيَّ) ﷺ^(٥) وَلِلْأَصِيلِيِّ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ) ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ فَقَرَأَ فِي) صلاة (الْعِشَاءِ، فِي إِحْدَى

(١) «السُّورَةُ»: ليس في (م).

(٢) في هامش (ج): في «ج»: عنده، وفي هامشها: في نسخة: عنه.

(٣) في (م): «فسجدتها»، والمثبت موافق لما جاء في صحيح ابن خزيمة.

(٤) في (م): «فسجدتها»، وهو كسابقه.

(٥) في هامش (ج): قوله: «أَنَّ النَّبِيَّ» لم يتعرَّض الشُّرَاحُ لضبط همزة «أَنَّ» فيحتمل أنَّها مكسورة لإضمار القول؛ كما تدلُّ عليه الرِّوَايَةُ الآتِيَةُ، ويحتمل أنَّها مفتوحةٌ بدلٌ مِنْ مفعول «سمعت» المضاف للبراء؛ أي: سمعتُ كلامَ البراء، بل قال الرَّضِيُّ: أنا لا أرى منعاً مِنْ نحو: «سمعتُك تمشي»؛ لجواز: «سمعتُ أنك تمشي» اتفاقاً.

٩١/٢ في رواية النسائي في الركعة الأولى (ب) «الْبَيْنِ وَالزَّيْتُونِ»^(١) وفي الرواية الآتية [ح: ٧٦٩]:
 ١٣٤٩/١د «والتَّيْنِ» على الحكاية، وإنما قرأ **بِالصَّلَاةِ** في العشاء/ بقصار المفضل لكونه كان مسافراً،
 والسفر يُطلب فيه التخفيف لأنه مظنة المشقة، وحينئذ فيحمل حديث أبي هريرة السابق [ح: ٧٦٦]
 على الحضر فلذا قرأ فيها بأوساط المفضل.

وفي هذا الحديث: التَّحْدِيثُ والعننة والقول والسماع، وأخرجه المؤلف أيضاً في «التفسير»
 [ح: ٤٩٥٢] و«التوحيد» [ح: ٧٥٤٦]، والخمسة في «الصلاة».

١٠١ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ

هذا (بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي) صلاة (العِشَاءِ بِالسَّجْدَةِ) أي: بالسورة التي فيها سجدة التلاوة.

٧٦٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي التَّيْمِيُّ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ
 قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَتَمَةَ، فَقَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فَسَجَدَ، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: سَجَدْتُ بِهَا
 خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ في نسخة: «(حَدَّثَنِي)» بالافراد^(١) (مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد (قَالَ):
 حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ (تصغير زرع (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد، ولأبوي ذرٍّ والوقت والأصيلي
 وابن عساكر: «(حَدَّثَنَا)» (التَّيْمِيُّ) سليمان بن طرخان (عَنْ بَكْرِ) بسكون الكاف، ابن عبد الله
 المزني (عَنْ أَبِي رَافِعٍ) نُفَيْعُ الصَّائِغِ (قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ) **عَتَمَةَ** (فَقَرَأَ) فيها بسورة
 ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فَسَجَدَ، فَقُلْتُ) له: (مَا هَذِهِ) السَّجْدَةُ؟ (قَالَ: سَجَدْتُ بِهَا) و^(٣) لأبوي ذرٍّ
 والوقت: «(فيها)» (خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: في الصلاة (فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ بِهَا) وفي رواية

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: بـ ﴿الْبَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ قال البيضاوي: خَصَّهْمَا مِنْ بَيْنِ الثَّمَارِ بِالْقِسْمِ لِأَنَّ التَّيْنِ فَاكِهَةٌ
 طَبِيَّةٌ لَا فَضْلَ لَهُ، وَغِذَاءٌ لَطِيفٌ، سَرِيعُ الْهَضْمِ، وَدَوَاءٌ كَثِيرُ النَّفْعِ، فَإِنَّهُ يَلْبِنُ الطَّبْعَ، وَيَحْلُلُ الْبَلْغَمَ، وَيَطْهَرُ
 الْكَلْبَتَيْنِ، وَيَزِيلُ رَمْلَ الْمَثَانَةِ، وَيَفْتَحُ سَدَّ الْكَبِدِ وَالطَّحَالِ، وَيَسْمُنُ الْبَدْنَ، وَفِي الْحَدِيثِ: «إِنَّهُ يَقْطَعُ الْبَوَاسِيرَ
 وَيَنْفَعُ مِنَ الثُّقَرِ»، وَالزَّيْتُونُ فَاكِهَةٌ، وَإِدَامٌ، وَدَوَاءٌ، وَلَهُ دَهْنٌ لَطِيفٌ، كَثِيرُ الْمَنَافِعِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ نَبَتَ حَيْثُ
 لَا دَهْنِيَّةَ فِيهِ؛ كَالْجِبَالِ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِهِمَا جِبَلَانِ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، أَوْ مَسْجِدَ دِمَشْقَ وَبَيْتَ الْمُقَدَّسِ، أَوْ
 الْبِلَادَانَ. «تفسير البيضاوي».

(٢) قوله: «ولأبي ذرٍّ في نسخة: حَدَّثَنِي» بالافراد، سقط من (د) و(ص) و(م).

(٣) زيد في (م): «في رواية».

لأبوي ذَرُّ والوقت وابن عساكر: «فيها» (حَتَّى أَلْقَاهُ) مِنْهُ يَدْرُسُ، وهو كناية عن الموت.

١٠٢ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِشَاءِ

هذا (بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي) صَلَاةِ (الْعِشَاءِ).

٧٦٩ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ: سَمِعَ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ: ﴿وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونَ﴾ فِي الْعِشَاءِ، وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ، أَوْ قِرَاءَةً.

وبه^(١) قال: (حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى) بن صفوان السلمي الكوفي، المتوفى بمكة قريباً من سنة ثلاث عشرة ومئتين (قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بكسر الميم وسكون المهملة، ابن كِدَام^(٢) الكوفي (قَالَ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ) بالمثلثة، ونسبه هنا لأبيه بخلاف الرواية السابقة [ج: ٧٦٧] (سَمِعَ) ولأبي الوقت: «أنه سمع» (الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ: ﴿وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونَ﴾ (بِالْثَّيْنِ) وفي رواية لأبي ذَرُّ: «بِالْثَّيْنِ» (فِي) صَلَاةِ (الْعِشَاءِ) ولأبي ذَرُّ في نسخة: «يقرأ في العشاء بـ ﴿وَاللَّيْلِ وَالزَّيْتُونَ﴾» (وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ أَوْ) أحسن (قِرَاءَةً) منه مِنْهُ يَدْرُسُ، شك الراوي، وإنما كرر هذا الحديث لتضمنه ما ترجم له، ولاختلاف بعض الرواة فيه، ولما فيه من زيادة قوله: «وما سمعت أحداً...» إلى آخره.

وشيوخ البخاري^(٣) فيه من أفراد، وتأتي بقية مباحثه في آخر^(٤) «التوحيد» [ج: ٧٥٤٦] إن شاء الله تعالى بعون الله وقوته.

١٠٣ - بَابُ: يُطَوَّلُ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَيُخَذَفُ فِي الْآخَرَيْنِ

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (يُطَوَّلُ) المصلي (فِي) الرَّكْعَتَيْنِ (الْأَوَّلَيْنِ) من العشاء (وَيُخَذَفُ) يترك القراءة (فِي) الرَّكْعَتَيْنِ (الْآخَرَتَيْنِ) منها.

(١) في (ص): «بالسند».

(٢) في هامش (ج): «كِدَام» بكسر الكاف وتخفيف الدال المهملة.

(٣) في (ص): «المؤلف».

(٤) «آخر»: ليس في (م).

٧٧٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِسَعْدٍ: لَقَدْ شَكَّوْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَمُدُّ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَأُحْذِفُ فِي الْآخَرَيْنِ، وَلَا أَلُو مَا اقْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: صَدَقْتَ، ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ، أَوْ ظَنِّي بِكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ أَبِي عَوْنٍ) وللأصيلي زيادة: «(مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ)» (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ^(١))، قَالَ: قَالَ عُمَرُ) ابن الخطاب (لِسَعْدٍ) أي: ابن أبي وقاص: (لَقَدْ) بِاللَّامِ، وَلأبي الوقت والأصيلي^(٢): «(قَدْ)» (شَكَّوْكَ) فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ^(٣) بالجر في الفرع وأصله^(٤)، قال الزركشي: لَأَنَّ «حَتَّى» جارةٌ، وتعقبه البدر الدماميني بأنَّ الجارة تكون بمعنى «إلى»، وليست هنا كذلك، وإنما هي عاطفةٌ، فالجرُّ بالعطف، وللأصيلي: «(حَتَّى فِي الصَّلَاةِ) بإعادة حرف الجرِّ/، وضبطها العينيُّ بالرفع على أَنَّ «حَتَّى» هنا غايةٌ لِمَا قبلها بزيادةٍ كما في قولهم: مات النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ، والمعنى: حَتَّى الصَّلَاةِ شَكَّوْكَ فِيهَا، فيكون ارتفاعه على الابتداء، وخبره محذوفٌ. (قَالَ) سعدٌ: (أَمَّا أَنَا فَأَمُدُّ) بضمِّ الميم، أي: أطوّل القراءة (فِي) الرَّكَعَتَيْنِ (الْأَوَّلَيْنِ، وَأُحْذِفُ) القراءة (فِي) الرَّكَعَتَيْنِ (الْآخَرَيْنِ، وَلَا أَلُو) بمدَّ الهمزة وضمِّ اللَّامِ، أي: لا أقصر (مَا اقْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، قَالَ) عمر: (صَدَقْتَ، ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ، أَوْ) قال: (ظَنِّي بِكَ) شكُّ الراوي.

ب ٣٤٩/١د

(١) في هامش (ج): «سَمُرَةَ» بضمِّ الميم؛ كما تقدّم.

(٢) عزاها في اليونينية إلى رواية ابن عساكر بدل الأصيلي.

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: حَتَّى «الصَّلَاةِ...» إلى آخره: قد يُقال: لا مانع من ذلك؛ أي: شَكَّوْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى انتهى ذلك إلى الصَّلَاةِ على أَنَّ «حَتَّى» العاطفة لانتهاء الغاية غالبًا، وهي حينئذٍ إمَّا جارةٌ وإمَّا عاطفةٌ وإمَّا ابتدائيةٌ؛ كما في «لَبَّ الْأَصُولَ» وغيره. انتهى «عجمي».

(٤) «وأصله»: ليس في (م).

(٥) في هامش (ج): قوله: «مَا أَلُو مَا اقْتَدَيْتُ بِهِ» قال النَّوَوِيُّ: «أَلُو» بِالْمَدِّ فِي أَوَّلِهِ وَضَمِّ اللَّامِ؛ أي: لا أقصر في ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ حَبَالٌ﴾ [آل عمران: ١١٨] أي: لا يُقَصِّرُونَ في إفسادكم. انتهى. قال المُعَرِّبُ: يقال: أَلَا في الأمر، يَأْلُو فيه؛ أي: قَصَرَ؛ نحو: «غزا يغزو» فأصله أن يتعدَّى بحرف الجرِّ؛ كما ترى، واختُلِفَ في نصب ﴿حَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨] ف قيل: إِنَّهُ مفعول ثانٍ، والضَّمير هو الأول، وإنما تعدَّى لاثنتين للتَّضْمينِ، قال الزَّمَخْشَرِيُّ: يقال: أَلَا في الأمر يَأْلُو فيه؛ أي: قَصَرَ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فَعُدِّي إلى مفعولين في قولهم: «لَا أَلُوكَ نَصْحًا» و«لَا أَلُوكَ جَهْدًا» على التَّضْمينِ؛ أي: لا أَمْنَعُكَ نَصْحًا ولا أَنْقُصُكَ، وقيل: إِنَّهُ منصوبٌ على إسقاط حرف الجرِّ، والأصل: لا =

وهذا الحديث قد سبق في «باب وجوب القراءة للإمام والمأموم» [ح: ٧٥٥] مطوَّلاً، وأخرجه هنا لغرض الترجمة، مع ما بينهما من الزيادة والنقص، واختلاف رواة الإسناد.

١٠٤ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ

وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِالطُّورِ

(بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ).

(وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ) مِمَّا وصله المؤلف في «الحج» [ح: ١٦١٩]: «طفت وراء الناس...»: (قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِالطُّورِ) لكن ليس فيه تعيين صلاة الصُّبْحِ، نعم روى المؤلف الحديث من ٩٢/٢ طريق يحيى بن أبي زكريا الغساني^(١)، عن هشام بن عروة عن أبيه: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ شَكَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «أَنْتِي أَشْتَكِي»^(٢)... الحديث [ح: ١٦٢٦]^(٣) وفيه: فقال: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ لِلصُّبْحِ فَطُوفِي»، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ خَزِيمَةَ: «وَهُوَ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ» فشاذٌّ.

٧٧١ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَوَاتِ، فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ

= يالونكم في خبالٍ؛ أي: في تخيلكم، وهذا غير منقاس، بخلاف التضمين فإنه منقاس وإن كان فيه خلاف وإيه، وقيل: على التمييز منقول من المفعولية، وقيل: مصدر في موضع الحال، ثم قال: و«الألوة» بزنة «العدو» التَّقصير؛ كما تقدَّم، ويقال: «أَلَى يُؤَلِّي» بزنة «أَكْرَم» فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً، ويقال: «ائتلى يَأْتَلِي» بزنة «اكتسب» فيتحذف لفظ «أَلَى» بمعنى «قَصَّر» و«أَلَى» بمعنى «خَلَفَ» وإن كان الفرق بينهما ثابتاً من حيث المادَّة؛ لأنَّ لآمه من معنى الحلف ياءً، ومن معنى التَّقصير واوٌ، وقال الرَّاعِب: و«ألوت فلاناً» أي: أوليته تقصيراً، و«ما ألوته جهداً» أي: ما أوليته تقصيراً بحسب الجهد، فقولك: «جهداً» تمييز، وقوله: «لَا يَأْتَلُونَكُمْ خَبَالاً» [إل عمران: ١١٨] منه؛ أي: لا يَقْصُرُونَ في طلب الخبال، وقال تعالى: «وَلَا يَأْتَلِي أُولُوا الْفَضْلِ» [النور: ٢٢] قيل: هو «يَفْتَعِلُ» من «ألوت» وقيل: من «أليت» أي: حلفت، و«الخبال» الفساد... إلى آخره. انتهى مُلَخَّصًا.

(١) في هامش (ج): قال السَّمعاني: بفتح الغين المعجمة وتشديد السين المهملة وفي آخره الثَّوْن، نسبة إلى غسان؛ وهي قبيلة نزلت الشَّام. انتهى «ترتيب».

(٢) في هامش (ص): قوله: «أَنْتِي أَشْتَكِي» بفتح همزة أنِّي، قال الطَّبَّي: أنِّي أَشْتَكِي: مفعول «شكوت» أي: شكوت مرضي.

(٣) في هامش (ج): عبارة «الفتح»: عن زينب عن أمِّها أُمِّ سَلَمَةَ قالت: شكوتُ إلى النَّبِيِّ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي... الحديث، قوله: «أَنْتِي أَشْتَكِي» بفتح همزة «أَنْ» قال الطَّبَّي: «أَنْتِي أَشْتَكِي» مفعول «شكوت» أي: شكوتُ مَرَضِي.

الشَّمْسُ، وَالْعَصْرُ وَيَزْجَعُ الرَّجُلُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ، وَلَا يُبَالِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ، وَلَا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، أَوْ إِحْدَاهُمَا، مَا بَيْنَ السُّتَيْنِ إِلَى الْمِئَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ) زاد الأصيلي: «(هو أبو^(١) المنهال)» (قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ) بفتح الموحدة، نضلة بن عبيدٍ (الأسلمي، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ) المكتوبات، ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «عن وقت الصلاة» بالإفراد (فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَرَوُ الشَّمْسُ، وَ) يصلي (العصرَ، وَيَزْجَعُ الرَّجُلُ إِلَى أَقْصَى) آخر (الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ) أي: باقٍ حرُّها لم تتغير، قال أبو المنهال: (وَنَسِيتُ مَا قَالَ) أبو برزة (فِي الْمَغْرِبِ، وَلَا يُبَالِي) بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلْثِ اللَّيْلِ (عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: «يُصَلِّي» كَقَوْلِهِ: (وَلَا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا) أي: العشاء (وَيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ) وللأصيلي وأبي ذرٍّ: «وينصرف» (الرَّجُلُ فَيَعْرِفُ جَلِيسَهُ) أي: مُجَالِسَهُ (وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ) اللَّتَيْنِ هُمَا الصُّبْحُ (أَوْ) فِي (إِحْدَاهُمَا^(٢)) مَا بَيْنَ السُّتَيْنِ إِلَى الْمِئَةِ) من آيات القرآن، قال الحافظ ابن حجر: وهذه الزيادة تفرّد بها شعبة عن أبي المنهال، و^(٣) الشُّكُّ فيها منه، وقدّرها في رواية للطبراني^(٤) بـ «الحاقّة» ونحوها، وفي رواية لـ «مسلم»: أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِيهَا بـ «الصفّات»، وللحاكم: بـ «الواقعة»، وللسرّاج بسندٍ صحيح: «بأقصر سورتين في القرآن» وهذا الاختلاف وغيره بحسب اختلاف الأحوال، وقد أشار^(٥) البرماوي كالكرماني إلى أَنَّ القياس أن يقول: ما بين السُّتَيْنِ والمئة لأنَّ

(١) في (ب) و(س): «ابن»، وهو خطأ.

(٢) في (ص) و(م): «إحديهما».

(٣) زيد في (ص): «أَنَّ».

(٤) في غير (ص) و(م): «الطَّبْرَانِي».

(٥) في هامش (ج): قوله: «وقد أشار...» إلى آخره، لعلّ الإشارة في غير هذا الباب، وأما في هذا الباب فقد أشار إلى ذلك الأنصاري بقوله: «ما بين السُّتَيْنِ» أي: وما بعدها مِنَ الآيات «إلى المئة» أي: منها. انتهى. وقد تقدّم نظيرُ هذا التَّركيب مراراً مع التَّنبيه على تخريجه بالهوامش، وما ذكره الأنصاري هنا من الحذف والتَّقدير نظيرُ ما ذكره بعضهم من قول العرب: «يا أحسن النَّاسِ ما بين قرنٍ إلى قَدَمٍ» فقال: يجوز أن تكون «ما» زائدة، و«قرناً» تمييز، والمُعْطَا محذوف؛ أي: يا أحسن النَّاسِ قرناً وما بعده إلى قَدَمٍ، أو هو منصوبٌ على إسقاط =

لفظة «بين» تقتضي الدخول على متعدّد، ويحتمل أن يكون التقدير: ويقرأ ما بين السّتين^(١) وفوقها [إلى المئة]^(٢)، فحذف/ لفظ: «فوقها» لدلالة الكلام عليه.

١٣٥٠/١د

٧٧٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ يُقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَسْمَعَنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى عَنَّا أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى أُمِّ الْقُرْآنِ أَجْزَأَتْ، وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن عُلَيْتَةَ (قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) بضم الجيم الأولى^(٣)، عبد الملك (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ يُقْرَأُ) القرآن وجوباً، سواء كان سرّاً أو جهراً، و«يُقْرَأُ»: بالبناء للمفعول، وللأصليّ وابن عساكر: «نقرأ» بالثّون المفتوحة مبنياً للفاعل، أي: نحن نقرأ، كذا هو موقوف، لكن زوي مرفوعاً عند مسلم من رواية أبي أسامة عن حبيب^(٤) ابن الشهيد بلفظ^(٥): «لا صلاة إلا بقراءة». إلا أن الدارقطني أنكره على مسلم، وقال:

= الخافض؛ أي: من قرن إلى قدم، لكن الذي قاله الرضي: إن الفاء العاطفة للمفرد قد تجيء بمعنى «إلى» على ما حكى الزجاج، تقول العرب: «هي أحسن الناس ما بين قرن إلى قدم» و«ما بين قرن قدّم» و«ما قرناً فقدّمنا» ولا يجوز حذف «ما» لأنّه موصول، قال ابن هشام: من قال:

يا أحسن الناس ما قرناً إلى قدم

أصله: ما بين قرن إلى قدم، فحذف «بيناً» وأقام «قرناً» مقامها، ومثله: «مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا» [البقرة: ٢٦] فأصله: ما بين بعوضة فما فوقها، فحذف «بين» وأقام «بَعُوضَةٌ» مقامها، والفاء نائبة عن «إلى» قال: وكون الفاء بمنزلة «إلى» غريب، وقد يستأنس عندي بمجيء عكسه في قوله:

وَأَنْتَ الَّذِي حَبَبْتَ شَغْبًا إِلَى بَدَا إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادَ سَوَاهِمَا

إذ المعنى: شغباً فبداً، وهما موضعان، قال: وهذا معنى غريب لـ «إلى» لم أر من ذكره.

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ويقرأ ما بين السّتين...» إلى آخره: عبارة شيخ الإسلام: ما بين السّتين، وما بعدها من الآيات إلى المئة. انتهى. فقول الشارح: «ويحتمل... إلى آخره» فيه مسامحة أن المحذوف المقدّر هو العاطف والمعطوف، وهو «ما» وصلتها. انتهى «عجمي».

(٢) ما بين معقوفين من الفتح واللام الصبيح.

(٣) «بضم الجيم الأولى»: ليس في (ج) و(ص) و(م). وهي ثابتة في هامش (ج) بلا تصحيح.

(٤) في هامش (ج): «حبيب» بحاء مهملة.

(٥) في (ص): «بلغنا».

إنَّ المحفوظ عن أبي أسامة وقفه كما رواه أصحاب ابن جُرَيْج، وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيد الحَدَّاد، كلاهما عن حبيب المذكور موقوفًا، وأخرجه أبو عَوانة من طريق يحيى بن أبي الحَجَّاج عن ابن جريج، كرواية الجماعة، لكن زاد في آخره: وسمعتَه يقول: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، فظاهره: أنَّ ضمير «سمعتَه» للنَّبِيِّ ﷺ، فيكون مرفوعًا بخلاف رواية الجماعة، نعم قوله: (فَمَا أَسْمَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعَنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى عَنَّا؛ أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ) يُشِيرُ بِأَنَّ جميع ما ذكره مُتَلَقَّى عن النَّبِيِّ ﷺ، فيكون للجميع حكم الرَّفْع، وسقط لفظ «عنكم» للأربعة، وزاد مسلمٌ في روايته عن أبي خَيْثَمَةَ^(١) وغيره عن إسماعيل: فقال له الرَّجُل: وإن لم أزد؟ قال: (وَإِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَيَّ أُمَّ الْقُرْآنِ أَجْزَأْتُ) من الإجزاء؛ وهو الأداء الكافي لسقوط التَّعْبُد، وللقابسي: «جزت» بغير همز، ومفهومه: أنَّ الصَّلَاةَ بغير الفاتحة لا تجزئ^(٢)، فهو حَجَّةٌ على الحنفيَّة (وَإِنْ زِدْتَ) عليها (فَهُوَ خَيْرٌ) لك^(٣).

ورواة هذا الحديث خمسة، وفيه: التَّحْدِيث والإخبار والسَّماع والقول، وأخرجه مسلمٌ، وقد تكلم يحيى بن معين في حديث إسماعيل بن عُلَيَّة عن ابن جريج خاصَّةً، لكن تابعه عليه جماعة فقوي^(٤)، والله المعين.

(١) في هامش (ج): «عن أبي خَيْثَمَةَ» بخاء معجمة فمثَّلثة مفتوحة، واسمُه زُهَيْر بن حَرْب، روى عنه مسلمٌ أكثر من ألف حديث «تقريب».

(٢) في (ص): «لا تجوز».

(٣) في هامش (ج): عبارة السَّيوطي كـ «الفتح» وغيره: وللقابسي: «جَزَتْ» بلا ألف، يقال: «أَجْزَأُ وَجَزَى» لغتان؛ كـ «أَوْفَى وَوَفَى». انتهى. وفي «المصباح»: جَزَى الأمرُ يُجْزِي جَزَاءً؛ مثل: قَضَى يَقْضِي قَضَاءً، وَزَنًا وَمَعْنَى، وفي التَّنْزِيل: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٨] وفي الدُّعاء: «جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي خَيْرًا» أي: قضاه له وأثابه عليه، وقد يُسْتَعْمَل «أَجْزَأُ» بالألف والهمز بمعنى «جَزَى» نقلهما الأخفش بمعنى واحد، فقال: الثلاثي من غير همز لغة الحجاز، والرُّباعي المهموز لغة تميم، ثم قال: وأمَّا «أَجْزَأُ» - بالألف والهمز - فيمَعْنَى «أَغْنَى» قال الأزهري: والفقهاء يقولون فيه: «أَجْزَى» من غير همز، ولم أجده لأحدٍ من أئمَّة اللُّغة، ولكن لو همز «أَجْزَأُ» فهو بمعنى «كفى» هذا لفظه، فإن أراد امتناع التَّسهيل فقد توقَّف في غير موضع التَّوقُّف، فإنَّ تسهيل همزة الطَّرَف في الفعل المزيد وتسهيل الهمزة السَّاكنة قياسيٌّ، فالفقهاء جرى [على] ألسنتهم التَّخفيف، وإن أراد امتناع وقوع «أَجْزَأُ» موقع «جَزَى» فقد نقلهما الأخفش لُغَتَيْنِ، كيف وقد نصَّ النُّحاة على أنَّ الفعلين إذا تقارب معناهما جاز وضع أحدهما موضع الآخر؟! وفي هذا مَقْنَعٌ لو لم يوجد نقلٌ. انتهى باختصار.

(٤) في (م): «فتقوى».

١٠٥ - باب : الجهر بقرأة صلاة الفجر، وقالت أم سلمة: طفت وراء الناس، والنبي ﷺ يصلي، ويفقرأ بالطور

(باب الجهر بقرأة صلاة الفجر) ولأبي ذر: «صلاة الصبح».

(وقالت أم سلمة) مما وصله المؤلف في «الحج» [ح: ١٦١٩]: (طفت) بالكعبة (وراء الناس، والنبي ﷺ يصلي) أي: الصبح (ويقرأ بالطور) وللأصيلي وابن عساكر: «يقرأ» بغير واو.

٧٧٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُزِيلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ، فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟ فَقَالُوا: حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُزِيلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ، قَالُوا: مَا حَالُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ حَدَثَ، فَأَضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، فَانظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ؟ فَانْصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ تِهَامَةٍ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَنْخَلَعُ، عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ، وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ، فَقَالُوا: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، فَهَذَا الَّذِي رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، وَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ. وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ﴾ ﴿قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ﴾ وَإِنَّمَا أُوْحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْجَنِّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) ٩٣/٢
بالمؤخدة المكسورة والمعجمة الساكنة، ولأبي ذر والأصيلي: «هو جعفر بن أبي وحشية» كذا
في الفرع، واسم أبي وحشية: إياس^(١) (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) وللأصيلي: «عن
عبد الله بن عباس» (رضي الله عنه)، قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ (في طائفة) ما^(٢)
فوق الواحد (مِنْ أَصْحَابِهِ) حال كونهم (عَامِدِينَ) أي: قاصدين (إِلَى سُوقِ/ عُكَاظٍ) بضم
المهملة وتخفيف الكاف آخره معجمة، بالصرف وعدمه كما في الفرع وأصله، قال السفاقي:

(١) في هامش (ج): «وَحْشِيَّة» بحاء مهملة وشين معجمة مكسورة وتحتية مشددة، وإياس بكسر الهمزة وتخفيف

التحتية وبالسين المهملة.

(٢) «ما»: ليس في (ص).

هو من إضافة الشيء إلى نفسه لأنَّ عكاظ اسم سوقٍ للعرب بناحية مكة^(١)، قال في «المصابيح»: لعلَّ العَلَمَ هو مجموع قولنا: سوق عكاظ، كما قالوا في: شهر رمضان، وإن قالوا: عكاظ فعلى الحذف كقولهم: رمضان (وَقَدْ حِيلَ) أي: حُجِرَ (بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ) بضمَّ الهاء جمع شهاب؛ وهو شعلة نارٍ ساطعة^(٢) ككوكب ينقض (فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ، فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟ فَقَالُوا) بالفاء، ولغير أبي ذر^(٣): «قالوا»: (حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ، قَالُوا) أي: الشَّيَاطِينُ: (مَا حَالُ بَيْنِكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ حَدَثَ، فَاضْرِبُوا) أي: سيروا (مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا)^(٤) أي: فيهما^(٥)، فالتَّصَبُّ على الظَّرْفِيَّةِ (فَانْظُرُوا) وللأَصِيلِيِّ وابن عساكر: «وانظروا» (مَا هَذَا الَّذِي) بإثبات اسم الإشارة، ولا بن عساكر: «ما^(٦) الَّذِي» (حَالُ بَيْنِكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ) ولغير ابن عساكر: «حِيلَ» لكنَّه في «اليونينية» ضُبِّبَ عليها وشُطِبَ^(٧) (فَانْصَرَفَ أُولَئِكَ) الشَّيَاطِينُ (الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ تِهَامَةٍ) بكسر التاء: مكة، وكانوا من جنٍّ^(٨)

(١) في هامش (ج): وهي صحراء مُستَوِيَّة، لا عَلمَ فيها ولا جَبَلٍ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْأَنْصَابِ الَّتِي كَانَتْ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وبها مِن دَمَاءِ الْبُذُنِ كَالْأَرْحَاءِ الْعِظَامِ، وهي قَرِيبٌ مِنْ عُرْفَاتٍ وَرَاءَ قَرْنِ الْمَنَازِلِ بِمَرَحِلَةٍ مِنْ طَرِيقِ صَنْعَاءَ، وَاتَّخَذَتْ سَوْقًا بَعْدَ الْفِيلِ بِخَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً، وَتُرِكَتْ عَامَ خَرَجَتِ الْحُرُورِيَّةُ بِمَكَّةَ مَعَ الْمُخْتَارِ بْنِ عَوْفٍ سَنَةَ ١٢٩، وَكَانَتْ تَقُومُ صُبْحَ هَلَالِ ذِي الْقَعْدَةِ عَشْرِينَ يَوْمًا.

(٢) في (د): «ساقطة».

(٣) في (ص): «ولأبي ذرٍّ»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٤) في هامش (ج): جَمَعَ «المشارق» و«المغارب» باعتبار جميع السَّنَةِ، فَإِنَّ لِلشَّمْسِ ثَلَاثَ مِئَةِ وَسْتَيْنَ مَشْرِقًا، وَثَلَاثَ مِئَةِ وَسْتَيْنَ مَغْرِبًا، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «المشرقين والمغربين» فباعتبار الصَّيْفِ وَالشِّتَاءِ.

(٥) في (د): «فيها».

(٦) «ما»: ليس في (د).

(٧) قوله: «ولغير ابن عساكر: حِيلَ، لكنَّه في اليونينية ضُبِّبَ عليها وشُطِبَ» ليس في (م).

(٨) في هامش (ج): فائدة: قال في «مقاصد المقاصد» و«شرحها» كأصلهما: «الجنُّ» أجسامٌ لطيفةٌ هوائيةٌ، تتشكَّلُ بأشكالٍ مختلفة، وتُظهِرُ أَحْوَالًا عَجِيبَةً، إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ، وَالطَّائِعَ وَالْعَاصِيَ. انتهى. و«الشَّيَاطِينُ» أجسامٌ ناريةٌ، شأنهم الشَّرُّ وَالْإِغْوَاءُ لِلنَّاسِ وَالْقَاوُضُ فِي الْفُسَادِ؛ بِتَذَكُّرِ أَسْبَابِ الْمَعَاصِي، وَإِنْ سَاءَ مَنَافِعُ الطَّاعَاتِ. انتهى. وفي «الفتح»: اخْتَلَفَ فِي أَصْلِهِمْ؛ فَقِيلَ: إِنَّهُمْ مِنْ وَلَدِ إِبْلِيسَ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ كَافِرًا سُمِّيَ شَيْطَانًا، وَقِيلَ: إِنَّ الشَّيَاطِينَ خَاصَّةٌ أَوْلَادُ إِبْلِيسَ، وَمَنْ عَدَاهُمْ لَيْسُوا مِنْ ذَلِكَ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْآتِي فِي «سُورَةِ الْجِنِّ» يَقْوِي أَنَّهُمْ نَوْعٌ وَاحِدٌ اخْتَلَفَ فِي صِفَتِهِ؛ فَمَنْ كَانَ كَافِرًا سُمِّيَ شَيْطَانًا، وَإِلَّا قِيلَ لَهُ: جِنِّيٌّ. انتهى. وصَحَّحَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ أَنَّ الشَّيَاطِينَ جِنْسٌ مِنَ الْجِنِّ، وَأَنَّ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا لَا يُسَمَّى شَيْطَانًا.

نصيبين^(١) (إلى النبي ﷺ وهو ينخله) بفتح النون وسكون الخاء المعجمة، غير منصرف للعلمية والتأنيث، موضع على ليلة من مكة، حال كونهم (عامدين إلى سوق عكاظ^(٢))، وهو (يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ) الصُّبْح (فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ) أي: قصدوه وأصغوا إليه، وهو ظاهر في الجهر المترجم له (فقالوا: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، فَهَذَا لِك^(٣) حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ، وَقَالُوا) بالواو، وفي رواية: «قالوا» وهو العامل في ظرف المكان^(٤)، ولأبوي ذرّ والوقت والأصيلي وابن عساكر: «فقالوا» بالفاء، وحينئذ فالعامل في الظرف: «رجعوا» مُقَدَّرٌ^(٥) يفسره المذكور: «يَا قَوْمَنَا ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾» بديعاً مبيناً لسائر الكتب؛ من^(٦) حسن نظمه، وصحة معانيه^(٧)، وهو مصدرٌ وُصِفَ به للمبالغة ﴿يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾ يدعو إلى الصواب ﴿فَقَامَتَا بِهِ﴾ أي: بالقرآن ﴿وَلَنْ نُشْرَكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: ١-٢] فَأَنْزَلَ اللَّهُ

(١) في هامش (ج): «ونصيبين» قال الجوهري: اسم بلد، وللعرب فيه مذهبان؛ منهم من يجعله اسماً واحداً ويلزمه الإعراب؛ كما يلزم الأسماء المفردة التي لا تنصرف، فيقول: هذه نصيبين، ومررت بنصيبين، ورأيت نصيبين، والنسبة: نصيبين، ومنهم من يُجرِّه مُجرى الجميع، فيقول: هذه نصيبون، ومررت بنصيبين، ورأيت نصيبين، والنسبة إليه على هذا القول: «نصيبيني». انتهى. والصواب من النسبة خلاف ما ذكره؛ كما نبّه عليه الخطيب التبريزي، فإنّ من يُعربه إعراب ما لا ينصرف يقول في النسبة: «نصيبيني» بالنون؛ لأنها آخر الكلمة، ومن يعربه إعراب جمع المذكر السالم يقول في النسبة: «نصيبيني» بحذف النون؛ رداً إلى المفرد على القاعدة المقررة، فاحفظه.

(٢) في هامش (ج): وهم - فيما ذكره ابن إسحاق - سبعة. انتهى. وقيل: كانوا تسعة، قال البرهان: وقد ذكروا بأسمائهم في التفاسير والمسنّات: شاصر وماصر، ومنشي وماشي، والأحقب وسُرُق، وعمرو بن جابر، وعمرو بن طارق، ووزدان، وسَمْحَج، وهامة، وزوبعة. انتهى باختصارٍ فليراجع.

(٣) في هامش (ج): قال في «الهنع»: يُشار بـ «هنا» للمكان القريب، وهو لازم الظرفية، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ، ويُجَرُّ ببعض الحروف؛ كما هو شأن لازم الظرفية، وتلحقه لواحق «ذا» وهو الكاف وحدّها في التوسّط أو البعد على القولين، والكاف مع اللام في البعد، وتدخل هاء التنبيه في «هنا» بكثرة، وفي «هناك» بقلّة، ولا تدخل في «هناك» وقد يشار بها للزمان؛ نحو: ﴿هَٰذَا لِكْ أَبْتَلَى الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الاحزاب: ١١] أي: في ذلك الزمان؛ لقوله قبل: ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الاحزاب: ١٠].

(٤) في هامش (ج): وهو هنالك.

(٥) في غير (ب) و(س): «مُقَدَّرُهُ».

(٦) في (ص): «في».

(٧) «وصحة معانيه»: ليس في (م)، وفي (د): «وصحة مبانيه». وفي هامش (ج): عبارة البيضاوي: «ودقة معناه».

تعالى (عَلَى نَبِيِّهِ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ﴾) زاد الأصيلي: «(أَنَّهُ أَسْمَعَ نَفَرَيْنِ الْخَيْنِ)» (وَإِنَّمَا أَوْحَى إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ) وأراد بـ «قول الجن» الذي قصّه، ومفهومه: أَنَّ الحيلولة بين الشياطين وخبر السماء حدثت^(١) بعد نبوءة نبيّنا مُحَمَّدٍ ﷺ، ولذلك أنكرته الشياطين، وضربوا مشارق الأرض ومغاربها ليعرفوا خبره، ولهذا كانت الكهانة^(٢) فاشيةً في العرب، حتّى قُطِعَ بينهم وبين خبر السماء، فكان رميها من دلائل النبوءة، لكن في «مسلم» ما يعارض ذلك، فمن ثمَّ^(٣) وقع الاختلاف، فقيل: لم تزل الشُّهْب منذ كانت الدنيا، وقيل: كانت قليلةً، فغلظ أمرها وكثُرَتْ بعد البعث، وذكر المفسّرون: أَنَّ حراسة السماء والرّمي بالشُّهْب كان موجودًا، لكن عند حدوث أمرٍ عظيمٍ من عذابٍ ينزل بأهل الأرض، أو إرسال رسولٍ إليهم، وقيل: كانت الشُّهْب مرئيةً معلومةً، ولكن رمي الشياطين بها وإحراقهم لم يكن إلّا بعد النبوءة. ١٣٥١/١د

ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصريٍّ وواسطيٍّ وكوفيٍّ، وفيه: التّحديث والعننة والقول، وأخرجه المؤلّف أيضًا في «التّفسير» [ج: ٤٩٢١]، ومسلمٌ في «الصّلاة»، والتّرمذيُّ والنّسائيُّ في «التّفسير»^(٤)، وهذا الحديث مرسلٌ صحابيٌّ لأنّ ابن عبّاسٍ لم يرفعه، ولا هو مدرِكٌ للقصة^(٥).

(١) في (د) و(م): «حدث».

(٢) في هامش (ج): مطلبٌ: قال في «الفتح» في أواخر «الطبّ»: «الكهانة» - بفتح الكاف، ويجوز كسرُها - ادّعاء علم الغيب؛ كالإخبار بما سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سبب، والأصل فيه استراق الجنّي السّمع من كلام الملائكة، فيلقيه في أذن الكاهن، و«الكاهن» لفظٌ يطلق على العرّاف - بتشديد الراء - وهو من يستخرج الوقوف على المغيّبات بضربٍ من فعلٍ أو قولٍ، وعلى الذي يضرب بالحصى، وعلى المنجّم، وكانت الكهانة في الجاهليّة فاشيةً خصوصًا في العرب؛ لانقطاع النبوءة فيهم، وهي على أصنافٍ منها: ما يتلقّونه من الجنّ، فلمّا جاء الإسلام ونزل القرآن خُرستِ السماء من الشياطين، وألقيت عليهم الشُّهْب، فندر ذلك جدًّا حتّى كاد يَضْمَحِلُّ، والله الحمد، ومنها: ما يُخبر به الجنّي من يواليه بما غاب عن غيره ممّا لا يطلع عليه الإنسان غالبًا، أو يطلع عليه من قربٍ منه لا من بعد، ومنها: ما يستند إلى ظنٍّ وتخمينٍ وحدسٍ، وهذا قد يجعلُ الله فيه لبعضِ الناس قوّةً مع كثرة الكذب فيه، ومنها: ما يستند إلى التّجربة والعادة، فيستدلُّ على الحادث بما وقع قبل ذلك، ومن هذا القسم الأخير ما يُضاهي السّحر، وقد يعتضد بعضهم في ذلك بالزّجر والطّرق والنّجوم، وكلُّ ذلك مذمومٌ شرعًا. انتهى ملخصًا.

(٣) في (ب) و(س): «ثمّة».

(٤) قوله: «ومسلمٌ في الصّلاة»، والتّرمذيُّ والنّسائيُّ في التّفسير» سقط من (د).

(٥) في (م) «القصة».

٧٧٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا أَمَرَ، وَسَكَتَ فِيمَا أَمَرَ، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: هو^(١) ابن مسرهيد (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابن عُلَيْيَّة (قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (قَالَ: قَرَأَ) أي: ٩٤/٢ جهر (النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا أَمَرَ، وَسَكَتَ) أي: أَسَرَ (فِيمَا أَمَرَ) بضم الهمزة فيهما، والامر الله تعالى، لا يُقال: معنى «سكت»: ترك القراءة، لَأَنَّهُ بِإِلَافَةِ السَّلَامِ لا يزال إمامًا، فلا بدَّ من القراءة سرًّا أو جهرًا ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مریم: ٦٤] حيث لم ينزل في بيان أفعال الصَّلَاة قرآنًا يُتلى، وإنما وَكَّلَ^(٢) الأمر في ذلك إلى بيان نبيِّه ﷺ الذي شرع لنا الاقتداء به، وأوجب علينا اتِّباعه في أفعاله الَّتِي هي لبيان مُجْمَلِ الكتاب (و﴿لَقَدْ﴾) ولغير أبوي الوقت وذَرَّ^(٣) والأصيلي وابن عساكر: «لقد» ﴿كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ﴾ بضم الهمزة وكسرها، أي: قدوة ﴿حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] فتجهرون فيما جهر، وتسرون فيما أسر^(٤).

ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصريٍّ وكوفيٍّ ومدنيٍّ: وفيه التَّحْدِيثُ والعنعنة والقول، وهو من أفرادِهِ.

١٠٦ - بَابُ: الْجَمْعِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الرَّكْعَةِ، وَالْقِرَاءَةِ بِالْحَوَاتِيمِ،

وَبِسُورَةٍ قَبْلَ سُورَةٍ، وَبِأَوَّلِ سُورَةٍ

وَيُذَكِّرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ «الْمُؤْمِنُونَ» فِي الصُّبْحِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ، أَوْ ذِكْرُ عِيسَى أَخَذَتْهُ سَعْلَةٌ فَرَكَعَ.

وَقَرَأَ عُمَرُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِمِئَةِ وَعِشْرِينَ آيَةً مِنَ «الْبَقَرَةِ»، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ مِنَ الْمَثَانِي، وَقَرَأَ

(١) «أي»: ليس في (ب) و(س)، و«هو»: مثبت من (ص) و(م).

(٢) في هامش (ج): وَكَلَّتْ الْأَمْرَ إِلَيْهِ وَكَثَلَا - من «باب وَعَدَ» - وَكُولا: فَوَضَعَهُ وَاتَّكِفَيْتُ بِهِ «مصباح».

(٣) في (د): «ولأبوي الوقت وذَرَّ»، وليس بصحيح.

(٤) في هامش (ج): في «ج»: فتجهروا.. وتسروا.. وفي هامشها: قوله: «وَتَجَهَّرُوا...» إلى آخره: كان القياس أن يقول: «فيجهرن» أو «فليجهرن» وقد يقال: إِنَّ نونَ الرَّفْعِ خُذِفَتْ تَخْفِيفًا، أو إِنَّ المضارع مجزومٌ بلام الأمر المقدرة عند مَنْ يُجيز ذلك في غير ضرورة الشعر.

الْأَخْنَفُ بِـ «الْكَهْفِ» فِي الْأُولَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِـ «يُوسُفَ» أَوْ «يُونُسَ»، وَذَكَرَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الصُّبْحَ بِهِمَا، وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِأَرْبَعِينَ آيَةً مِنَ «الْأَنْفَالِ»، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ مِنَ الْمُفْصَّلِ.

وَقَالَ قَتَادَةُ - فِيمَنْ يَقْرَأُ سُورَةَ وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ، أَوْ يُرَدُّ سُورَةُ وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ - : كُلُّ كِتَابِ اللَّهِ.

(بَابُ) حَكَمَ (الْجَمْعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الرُّكْعَةِ) الْوَاحِدَةِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَا بِنَ عَسَاكَرَ وَأَبِي ذَرٍّ: «(فِي رَكْعَةٍ) (و) حَكَمَ (الْقِرَاءَةَ بِالْخَوَاتِيمِ) بِالْمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ بَعْدَ الْفَوْقِيَّةِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيُّ: «(بِالْخَوَاتِمِ) أَي: أَوَاخِرَ السُّورِ (و) الْقِرَاءَةَ (بِسُورَةٍ) بِمُوحَّدَةٍ أَوَّلُهُ، وَلَا بِنَ عَسَاكَرَ: «(وَسُورَةٍ) (قَبْلَ سُورَةٍ) مُخَالَفًا تَرْتِيبَ الْمَصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ (و) الْقِرَاءَةَ (بِأَوَّلِ سُورَةٍ).

(وَيُذَكَّرُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ) بَنِ أَبِي السَّائِبِ ^(١) مِمَّا وَصَلَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ: (قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الشَّهِيدِ الْمُؤْمِنُونَ) بِالْوَاوِ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(الْمُؤْمِنِينَ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: «(قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)» (فِي) صَلَاةِ (الصُّبْحِ) بِمَكَّةَ (حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ) أَي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٥] (أَوْ ذِكْرُ عِيسَى) أَي: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠] ^(٢) (أَخَذَتْهُ) مِنَ الشَّهِيدِ (سَعْلَةً) بَفَتْحِ السَّيْنِ، وَقَدْ تَضَمُّ، وَلَا بِنَ مَا جِهَ: «فَلَمَّا بَلَغَ ذِكْرَ عِيسَى وَأُمَّهُ؛ أَخَذَتْهُ سَعْلَةً، أَوْ قَالَ: شَهْقَةً» ^(٣)، وَفِي رَوَايَةٍ: «شَرْقَةً» ^(٤) (فَرَكَعَ). قِيلَ: فِيهِ جَوَازُ قَطْعِ الْقِرَاءَةِ، وَجَوَازُ الْقِرَاءَةِ بِبَعْضِ السُّورَةِ، وَهُوَ يَرِدُ عَلَى

(١) فِي هَامِش (ج): بِسَيْنٍ مَهْمَلَةً وَبِهَمْزَةٍ قَبْلَ الْمَوْحَدَةِ.

(٢) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠] قَالَ الْبَيْضاوِيُّ: بَوْلَادَتِهَا إِتْيَاهُ مِنْ غَيْرِ مَسِيحٍ، ذِ الْآيَةِ أَمْرٌ وَاحِدٌ مُضَافٌ إِلَيْهِمَا، أَوْ جَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ آيَةً بِأَن تَكَلَّمَ فِي الْمَهْدِ وَظَهَرَ مِنْهُ مَعْجَزَاتٌ أُخْرَى، وَأُمَّهُ آيَةً بِأَن وَلَدَتْهُ مِنْ غَيْرِ مَسِيحٍ، فَحُذِفَتْ الْأُولَى؛ لِدَلَالَةِ الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا.

(٣) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «أَوْ قَالَ: شَهْقَةً» هَذَا اللَّفْظُ لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ مَا جِهَ كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ بِالْهَامِشِ آتِفًا، بَلْ وَلَمْ يَذْكُرْهُ «صَاحِبُ النَّهْيَاةِ» وَفِي «الْمَصْبَاحِ»: شَهَقَ الرَّجُلُ - مِنْ «بَابِ نَفَعَ وَضَرَبَ» - شَهْقًا: رَدَّدَ نَفْسَهُ مَعَ سَمَاعِ صَوْتِهِ مِنْ خَلْقِهِ.

(٤) فِي هَامِش (ج): قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: بِمَعْجَمَةِ وَقَافٍ. انْتَهَى. قَالَ فِي «النَّهْيَاةِ»: «الشَّرْقَةُ» الْمَرَّةُ مِنَ الشَّرْقِ؛ أَي: شَرْقَ بَدَمِعِهِ فَعَبِي بِالْقِرَاءَةِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ: شَرْقَ بَرِيقِهِ، فَتَرَكَ الْقِرَاءَةَ وَرَكَعَ. انْتَهَى. وَفِي «الْمَصْبَاحِ»: شَرْقَ بَرِيقِهِ مِنْ «بَابِ تَعَبَ». وَقَوْلُهُ: «وَلَا بِنَ مَا جِهَ...» إِلَى قَوْلِهِ: «شَرْقَةً» تَبَعَ فِي ذَلِكَ الْعَيْنِيِّ، وَالَّذِي فِي «الْفَتْحِ»: وَلَا بِنَ مَا جِهَ: «شَرْقَةً» بِمَعْجَمَةِ وَقَافٍ. انْتَهَى. وَلَفْظُ رَوَايَةِ ابْنِ مَا جِهَ: «فَلَمَّا أَتَى عَلَى ذِكْرِ عِيسَى أَصَابَتْهُ شَرْقَةٌ فَرَكَعَ؛ يَعْنِي: سَعْلَةً». انْتَهَى. وَلَيْسَ فِيهِ وَلَا فِي «الْفَتْحِ» وَلَا فِي «مَقْبُولِ الْمَنْقُولِ» لَفْظٌ: «أَوْ قَالَ: شَهْقَةً» الْبَتَّةَ، فَاحْفَظْهُ.

مالكٍ حيث كره ذلك، وأجيب بأنَّ الذي كرهه مالك هو أن يقتصر على بعض السُّورة مختاراً، والمستدلُّ به هنا ظاهرٌ في أنَّه كان للضرورة، فلا يَرُدُّ عليه، نعم، الكراهة لا تثبت إلاً بدليل، وأدلة الجواز كثيرة، منها: حديث زيد بن ثابت: «أنَّه مِنَّا لَمْ يَرَأِ قَرَأَ الْأَعْرَافَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ»، ولم يذكر ضرورة.

(وَقَرَأَ عُمَرُ) بن الخطَّاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى) مِنَ الصُّبْحِ (بِمِئَةٍ وَعِشْرِينَ آيَةً مِنَ الْبَقَرَةِ، وَفِي الرَّكَعَةِ) (الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ مِنَ الْمَثَانِي) وهو ما يبلغ مئة آية، أو لم يبلغها، أو ما عدا السَّبع الطُّوال إلى الْمُفْصَّلِ، سُمِّيَ مَثَانِي؛ لِأَنَّهَا ثِنْتَ السَّبع، أو لكونها قَصُرَتْ عَنِ الْمِثْنِ^(١)، د/٣٥١ ب وزادت على الْمُفْصَّلِ، أو لِأَنَّ الْمِثْنَ جُعِلَتْ مَبَادِي وَالتِّي تَلِيهَا مَثَانِي، ثُمَّ الْمُفْصَّلِ.

وهذا التَّعليق وصله ابن أبي شيبة، لكن بلفظ^(٢): «يقرأ^(٣)» في الصُّبْحِ بِمِئَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ، ويتبعها بسورة من المَثَانِي. (وَقَرَأَ الْأَخْنَفُ) بِالْمُهْمَلَةِ، ابن قيس بن معد يُكْرِبُ، الكنديُّ الصَّحَابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ (بِالْكَهْفِ فِي) الرَّكَعَةِ (الْأُولَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِيُوسُفَ أَوْ يُونُسَ) شَكَ الرَّاوي (وَذَكَرَ) الْأَخْنَفُ: (أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَي: وَرَآهُ (الصُّبْحَ) فَقَرَأَ (بِهِمَا) أَي: بـ «الكهف» فِي الْأُولَى، وَبِأَحَدِي السُّورَتَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ، وَهَذَا مَكْرُوهٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ^(٤)؛ لِأَنَّ رِعَايَةَ تَرْتِيبِ الْمَصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ مُسْتَحَبَّةٌ، وَقِيلَ: مَكْرُوهٌ فِي الْفَرَائِضِ دُونَ النَّوَافِلِ، وَهَذَا التَّعليق وصله أبو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ»، وَقَالَ: فِي الثَّانِيَةِ «يُونُسَ»، وَلَمْ يَشْكُ. (وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودَ) عَبْدُ اللَّهِ، فِيمَا وصله عَبْدُ الرَّزَّاقِ (بِأَرْبَعِينَ آيَةً مِنَ الْأَنْفَالِ) فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى^(٥)، وَلَفْظُ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ: «فَافْتَتَحَ الْأَنْفَالَ، حَتَّى بَلَغَ ﴿وَنَعَمَ النَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠] وَهُوَ رَأْسُ الْأَرْبَعِينَ آيَةً»^(٦)

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: مِئَةٌ مِنَ الْعَدَدِ، وَأَصْلُهُ: «مِئَى» مِثَالُ: «مِئَى» وَالْهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْيَاءِ، وَإِذَا جُمِعَتْ بِالْوَاوِ وَالثُّنُونُ قُلْتُ: «مِئُونَ» بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: «مُؤُونَ» بِالضَّمِّ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: قَالَ الْأَخْفَشُ: وَلَوْ قُلْتُ: «مِئَاتٌ» مِثَالُ: «مِئَاتٍ» لَكَانَ جَائِزًا.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): كَانَ عُمَرُ.

(٣) فِي (د) وَ(م): «فَقَرَأَ».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): فِي «ج»: وَهَذَا كَرِهَهُ الْحَنْفِيَّةُ، وَفِي هَامِشِهَا: فِي نَسْخَةِ: «مَكْرُوهٌ عِنْدَ».

(٥) «الْأُولَى»: لَيْسَ فِي (ب).

(٦) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «آيَةً» نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَعِبَارَةُ «الْفَتْحِ»: «رَأْسُ أَرْبَعِينَ آيَةً». انْتَهَى. فَحُذِفَ «أَلْ» وَهُوَ أُولَى.

(وَفِي الرِّكَعَةِ الثَّانِيَةِ سُورَةٌ مِنَ الْمِفْصَلِ) من سورة «القتال»، أو «الفتح»، أو «الحجرات»، أو «ق»^(١)... إلى آخر القرآن.

(وَقَالَ قَتَادَةُ) ممَّا وصله عبد الرزاق (فِيَمَنْ يَفْرَأُ سُورَةً وَاحِدَةً) ولأبي ذرٍّ: «بسورة واحدة يفرقها» (فِي رَكْعَتَيْنِ) وللأصلي: «(فِي الرِّكَعَتَيْنِ)» (أَوْ يَرُدُّدُ) أي: يكرر (سُورَةً وَاحِدَةً فِي رَكْعَتَيْنِ) بأن يقرأ في الثانية بعين^(٢) السورة التي قرأها في الأولى، فالتكرير أخف من قسم السورة في ٩٥/٢ ركعتين، قاله ابن المنير. قال في «فتح الباري»: وسبب/ الكراهة فيما يظهر أن السورة مرتبط^(٣) بعضها ببعض، فأئى موضع قطع فيه لم يكن كانهائه إلى آخر السورة، فإنه إن^(٤) قطع^(٥) في وقف غير تام كانت الكراهة ظاهرة، وإن وقف في تام فلا يخفى أنه خلاف الأولى. انتهى.

واستنبط جواز^(٦) جميع ما ذكره في الترجمة من قول قتادة: (كُلُّ ذَلِكَ (كِتَابُ اللَّهِ) بِرَجُلٍ، فعلى أي وجه يقرأ لا كراهة فيه، ويؤيد الصورة الأولى من قول قتادة قراءته^(٧) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ في المغرب بـ «آل عمران»^(٨) فرقها في ركعتين^(٩)، رواه النسائي، والثانية: حديث معاذ بن عبد الله الجهني: أن رجلاً من جهينة أخبره: «أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصُّبْحِ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ [الزلزلة: ١] في الرِّكَعَتَيْنِ كِلْتُمَا، فلا أدري أنسي رسول الله^(١٠) صلى الله عليه وسلم، أم قرأ ذلك عمداً؟» ولم يذكر المؤلف في الترجمة ترديد السورة.

(١) في (د): «قاف».

(٢) «بعين»: ليس في (م)، وفي (ص): «بسورة غير»، وليس بصحيح.

(٣) في (ب) و(س): «يرتبط».

(٤) «إن»: ليس في (ص) و(م).

(٥) في غير (د): «انقطع»، وهو تحريف.

(٦) «جواز»: ليس في (م).

(٧) في هامش (ج): قوله: «قراءته» فاعل «يؤيد».

(٨) في النسائي: بسورة الأعراف، وكذا في البيهقي.

(٩) في (ص): «الرِّكَعَتَيْنِ».

(١٠) في (د): «النَّبِيِّ».

٧٧٤م - وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُؤْمُهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ، وَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةَ يَقْرَأُ بِهَا لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ مِمَّا يَقْرَأُ بِهِ، افْتَتَحَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ حَتَّى يَقْرُغَ مِنْهَا، ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةَ أُخْرَى مَعَهَا، وَكَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، فَكَلَّمَهُ أَصْحَابُهُ فَقَالُوا: إِنَّكَ تَفْتَتِحُ بِهِذِهِ السُّورَةَ، ثُمَّ لَا تَرَى أَنَّهَا تُجْزِئُكَ حَتَّى تَقْرَأَ بِأُخْرَى، فَإِمَّا أَنْ تَقْرَأَ بِهَا، وَإِمَّا أَنْ تَدْعَاهَا وَتَقْرَأَ بِأُخْرَى، فَقَالَ: مَا أَنَا بِتَارِكِهَا، إِنْ أَخْبَيْتُمْ أَنْ أَوْمَكُم بِذَلِكَ فَعَلْتُ، وَإِنْ كَرِهْتُمْ تَرْكُوتُكُمْ، وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِهِمْ، وَكَرِهُوا أَنْ يُؤْمَهُمْ غَيْرُهُ، فَلَمَّا أَنَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ؛ أَخْبَرُوهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: «يَا فَلَانُ مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ أَصْحَابُكَ، وَمَا يَحْمِلُكَ عَلَى لُزُومِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ»، فَقَالَ: إِنِّي أَحْبَبْتُهَا، فَقَالَ: «حُبُّكَ إِيَّاهَا أَذْخَلَكَ الْجَنَّةَ».

(وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بَضَمَ الْعَيْنَ مُصَغَّرًا، ابْنُ عَمْرِو بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ الْعَمَرِيُّ مِمَّا وَصَلَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْبَزَّارُ عَنِ الْمُؤَلَّفِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْهُ (عَنْ ثَابِتٍ) الْبُنَانِيُّ (عَنْ أَنَسٍ) وَلَأَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيُّ - كَمَا فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ - زِيَادَةُ: «ابْنُ مَالِكٍ»: (كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) اسْمُهُ: كُلْثُومٌ - بَضَمَ الْكَافَ - ابْنُ هِذَمٍ^(١)؛ بِكَسْرِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الدَّالِ (يُؤْمُهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ، وَكَانَ) بِالْوَاوِ، وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ^(٢) وَالْأَصِيلِيُّ وَابْنُ عَسَاكِرٍ: «فَكَانَ» (كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيُّ: «(بِسُورَةٍ) بِمُوحَّدَةٍ فِي الْأَوَّلِ (يَقْرَأُ بِهَا لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، مِمَّا يَقْرَأُ بِهِ) بِالضَّمِّ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَيِ: فِي الصَّلَوَاتِ الَّتِي يَقْرَأُ فِيهَا جَهْرًا، وَلَابْنُ عَسَاكِرٍ: «مِمَّا يَقْرَأُ بِهَا» وَجَوَابُ «كُلَّمَا» قَوْلُهُ: (افْتَتَحَ) بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ حَتَّى يَقْرُغَ مِنْهَا) أَيِ: إِذَا أَرَادَ الْإِفْتِتَاحَ، وَإِلَّا فَهُوَ إِذَا افْتَتَحَ سُورَةً لَا يَكُونُ مَفْتَتِحًا بِغَيْرِهَا (ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(بِسُورَةٍ) (أُخْرَى مَعَهَا) أَيِ: مَعَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (وَكَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ) الَّذِي ذَكَرَ مِنْ^(٣) الْإِفْتِتَاحِ بِ«الْإِخْلَاصِ» ثُمَّ بِسُورَةٍ مَعَهَا (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، فَكَلَّمَهُ أَصْحَابُهُ) لِأَنَّ فَعْلَهُ ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا يَعْهَدُونَهُ (فَقَالُوا) بِالْفَاءِ، وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ: «(وَقَالُوا)»: (إِنَّكَ تَفْتَتِحُ بِهِذِهِ السُّورَةَ، ثُمَّ لَا تَرَى أَنَّهَا تُجْزِئُكَ) بَضَمَ أَوَّلَهُ مَعَ الْهَمْزِ كَمَا فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ مِنَ الْإِجْزَاءِ، وَيُرْوَى: «(تَجْزِيكَ)» بِفَتْحِهِ مِنْ جَزَى، أَيِ: لَا تَرَى أَنَّهَا تَكْفِيكَ (حَتَّى تَقْرَأَ بِأُخْرَى) وَلَأَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيُّ: «(بِالْأُخْرَى)» (فَإِمَّا أَنْ تَقْرَأَ بِهَا) وَلِغَيْرِ

(١) فِي هَامِش (ل): فِي «الْفَتْحِ»: ابْنُ الْهِذَمِ.

(٢) فِي (د): «وَأَبُو الْوَقْتُ»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونَنِيَّةِ».

(٣) فِي (د): «فِي».

أبي ذرٍّ: «فإِذَا تَقَرَأَ بِهَا» (وَإِذَا أَنْ تَدْعَاهَا) تتركها (وَتَقْرَأُ بِأُخْرَى) غير ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (فَقَالَ) الرَّجُلُ: (مَا أَنَا بِتَارِكِهَا، إِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ أَوْمَكْتُمْ بِذَلِكَ فَعَلْتُ، وَإِنْ كَرِهْتُمْ تَرَكْتُكُمْ، وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: «يَرُونَهُ» (مِنْ أَفْضَلِهِمْ، وَكَرِهُوا أَنْ يُؤَمَّهُمْ غَيْرُهُ) لكونه من أفضلهم، أو لكونه بِإِلَهِيَّةِ اللَّهِ هو الذي قرَّره (فَلَمَّا أَتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ؛ أَخْبَرُوهُ) هذا (الْخَبَرُ) المذكور، فقال «ال» للعهد (فَقَالَ) له بِإِلَهِيَّةِ اللَّهِ: (يَا فَلَانُ مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ) أي: الذي يقوله لك (أَضْحَابُكَ؟) من قراءة سورة «الإخلاص» فقط، أو غيرها فقط، وليس هذا أمراً على الاصطلاح؛ لأنَّ الأمر هو قول القائل لغيره: افعَلْ كذا على سبيل الاستعلاء، فالعاري عنه يُسَمَّى التماساً، وإِذَا جعله أمراً هنا لأنَّه لازم التَّخْيِيرِ المذكور، وكأنَّهم قالوا له: افعَلْ كذا أو^(١) كذا (وَمَا يَحْمِلُكَ) أي: وما الباعث لك (عَلَى لُزُومِ) قراءة (هَذِهِ السُّورَةِ) ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ؟) سألَه عن أمرين (فَقَالَ) الرَّجُلُ مجيباً عن الثَّانِي منهما: (إِنِّي أَحْبَبْتُهَا) أي: أقرؤها لمحَبَّتِي إِيَّاهَا؛ إذ لا يصحُّ أن يكون جواباً عن الأوَّل لأنَّ محَبَّتَهَا لا تمنع أن يقرأ بها^(٢) فقط، وهم إِنَّمَا خَيَّرُوهُ بَيْنَهَا فقط^(٣) وغيرها^(٤) فقط، لكنَّه^(٥) مستلزمٌ للأوَّل بانضمام شيءٍ آخر وهو إقامة^(٦) السُّنَّةِ المعهودة في^(٧) الصَّلَاةِ بقراءة سورةٍ أخرى، فالمانع مُرَكَّبٌ من المحَبَّةِ وعهد الصَّلَاةِ (فَقَالَ) له بِإِلَهِيَّةِ اللَّهِ: (حُبُّكَ إِيَّاهَا) أي: سورة «الإخلاص»، والحبُّ مصدرٌ مضافٌ لفاعله، وارتفاعه بالابتداء، والخبر قوله: (أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ) لأنَّها صفة الرَّحْمَنِ تعالى، فحبُّها يدلُّ على حسن اعتقاده في الدِّين، وعبرَ بالماضي وإن كان دخول الجنة مستقبلاً لتحقق الوقوع.

(١) في (ص) و(م): «و».

(٢) في (م): «يقرأها».

(٣) «فقط»: ليس في (م).

(٤) في غير (د): «أو غيرها»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «أو غيرها» كذا في بعض النسخ بلفظ: «أو غيرها»، وهو لفظ البرماوي، وعبارة الكيرماني: خيَّروه بين قراءتها فقط وقراءة غيرها فقط. انتهى. وهو الصَّواب، فإنَّ عطف ما لا يُستغنى عنه تختصُّ به الواو؛ كاختصم زيدٌ وعمرو، ولا يصلح موضع الواو غيرها، فلا يُقال: جلستُ بين زيدٍ وعمرو. انتهى «عجمي».

(٥) في (ص): «لأنَّه».

(٦) في (د): «وهو أنَّ».

(٧) في غير (ص) و(م): «من».

وفيه: جواز الجمع بين السورتين في ركعة واحدة، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وروى عن عثمان/ وابن عمر^(١) وحذيفة وغيرهم.

٩٦/٢

٧٧٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: قَرَأْتُ الْمُفْصَّلَ اللَّيْلَةَ فِي رَكْعَةٍ، فَقَالَ: هَذَا كَهَذَا الشَّعْرِ، لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ النَّبِيَّ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بَيْنَهُنَّ، فَذَكَرَ عَشْرِينَ سُورَةً مِنَ الْمُفْصَّلِ، سَوَرَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ) بضم الميم وتشديد الراء، ابن عبد الله الكوفي الأعمى، وفي رواية لأبوي ذرٍّ والوقت والأصيلي وابن عساكر: «(حَدَّثَنَا عمرو بن مُرَّةَ): (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ)^(٢) بالهمز، شقيق بن سلمة (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ) هو نَهِيكٌ؛ بفتح النون وكسر الهاء، ابن سينان، بكسر السين المهملة، البجلي (إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ) له: (قَرَأْتُ الْمُفْصَّلَ) كله (اللَّيْلَةَ فِي رَكْعَةٍ) واحدة؟! (فَقَالَ) له ابن مسعود منكراً عليه عدم التدبر وترك الترتيل، لا جواز الفعل: (هَذَا)^(٣) بفتح الهاء وتشديد المعجمة، أي: أتهذ هذا (كَهَذَا الشَّعْرِ؟!) أي: سرداً وإفراطاً في السرعة لأن هذه الصفة كانت عادتهم في إنشاد الشعر (لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ) أي: السور المتماثلة^(٤) في المعاني؛ كالمواعظ و^(٥) الحكم والقصص، لا المتماثلة في عدد الآي، أو هي المرادة لِمَا^(٦) سيأتي من ذكرهنَّ المقتضي اعتبارهنَّ لإرادة التقارب في المقدار [ج: ٤٩٩٦] (الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ) (ﷺ) يَقْرَأُ بَيْنَهُنَّ» بفتح أوله وضم الراء، ويجوز كسرها (فَذَكَرَ عَشْرِينَ سُورَةً مِنَ الْمُفْصَّلِ سَوَرَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ)

(١) في (د): «وابن عمرو»، وهو تحريف.

(٢) في هامش (ج): قوله: «أَبَا وَائِلٍ» بالهمز، كذا قيده الكيرماني وغيره، وهو ظاهر ما في «الصحاح» و«القاموس» و«المصباح» حيث ذُكر في مادة «وَال» مهموز العين، وقيده ابن الأثير وغيره بالياء تحتها نقطتان، وكذلك ابن ماكولا، ولعل ذلك على الخط لا اللفظ؛ كما نقل صاحب «ترتيب المطالع» في «عائذ» عن ابن الأثير أنه قيده بالياء تحتها نقطتان، ثم قال - أي: صاحب «الترتيب» - أي: في الخط، أمّا في اللفظ فهي همزة ليس إلا.

(٣) في هامش (ج): منصوبٌ على المصدر، وهمزة الاستفهام مقدّرة.

(٤) في هامش (ج): في «ج»: المماثلة، وفي هامشها: لا المتماثلة.

(٥) في (ص) و(م): «أو».

(٦) في (ب) و(س): «كما».

وهي: «الرَّحْمَنُ» و«النَّجْمُ» في ركعة، و«اقتربت»^(١) و«الحاقة» في ركعة، و«الذَّارِيَاتُ» و«الطُّورُ» في ركعة، و«الواقعة» و«ن»^(٢) في ركعة، و«سأل» و«التَّازِعَاتُ» في ركعة، و«ويلٌ للمطففين» و«عبس» في ركعة، و«المدثر» و«المزمل» في ركعة، و«هل أتى» و«لا أقسم» في ركعة، و«عمَّ يتساءلون»^(٣) و«المرسلات» في ركعة، و«إذا الشمس كورت» و«الدُّخان» في ركعة، رواه أبو داود، وهذا على تأليف مصحف ابن مسعود، وهو يؤيد قول القاضي أبي بكر بن الباقلاني: إنَّ تأليف السُّور كان عن اجتهادٍ من الصَّحابة لأنَّ تأليف عبد الله مغايرٌ لتأليف مصحف عثمان، واستشكل: عدُّ «الدُّخان» من المُفَصَّل، وأجيب بأنَّ ذكرها معهنَّ فيه تجوُّزٌ^(٤).

وفي الحديث ما ترجم له وهو الجمع بين السُّورتين، لأنَّه إذا جمع بين سورتين جاز الجمع بين ثلاثة فصاعداً لعدم الفرق، وسقط لفظ «كلٌّ» من قوله: «سورتين في كلِّ ركعة» لابن عساكر وأبي الوقت.

ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفيٍّ وواسطيٍّ وعسقلانيٍّ، وفيه: التَّحديث والسَّماع والقول، وأخرجه مسلمٌ والنسائيُّ في «الصَّلاة».

١٠٧ - باب: يَقْرَأُ فِي الْأُخْرَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (يَقْرَأُ) المصْلِي (في) الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بـ «أَمَّ الْكِتَابِ» وسورتين، وفي (الأُخْرَيْنِ)^(٥) من الرُّباعِيَّةِ وثالثة المغرب (بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) من غير زيادة.

(١) في هامش (ج): فائدة: قال أبو حيَّان: ما سُمِّيَ مِنَ السُّورِ بفعلٍ لا ضميرٍ فيه؛ أُعْرِبَ إعراب ما لا ينصرف إلَّا فيما أوَّلُه همزٌ وصلٍ فتَقَطَّعَ ألفُه، وتَقَلَّبَ تاؤه هاءً في الوقف، ويُكْتَبُ بهاءً على صورة الوقف، فتقول: قرأتُ (اِقْتَرَبْتُ) وفي الوقف: «اِقْتَرَبْ» أي: بهمزة قطع مكسورة في المثالين، وما سُمِّيَ منها بحرفٍ من حروف الهجاء وأُضِيفَتْ إليه «سورة» يجوز فيه وجهان: الوقف والإعراب، وإن لم يُضَفْ إليه «سورة» لا لفظاً ولا تقديرًا؛ فلك الوقف والإعراب، مصروفًا وممنوعًا. انتهى ملخصًا.

(٢) في (د): «نون».

(٣) «يتساءلون»: مثبتٌ من (ص).

(٤) في هامش (ج): وهو الجمع بين السُّورتين.

(٥) في هامش (ج): تنبيه «الأخرى» وفي بعضها: «الأخريَّتين» تنبيه «الآخرة» «زكريَّا».

٧٧٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ، فِي الْأُولَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ، وَيُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقريُّ التَّبُودَكِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي) صلاة (الظُّهْرِ فِي) الرَّكْعَتَيْنِ (الْأُولَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ^(١) وَسُورَتَيْنِ) فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهُمَا بِسُورَةٍ (وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ) بضمُّ أَوَّلِهِ مِنَ الْإِسْمَاعِ (وَيُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ) كذا لكريمة، من التَّطْوِيلِ، و«ما»: نكرةٌ موصوفةٌ، أي: تطويلاً لا يطيله في الثَّانِيَةِ، أو مصدرِيَّةٌ، أي: غير إطالته في الثَّانِيَةِ، فتكون هي مع «ما» في حيزها صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، ولأبوي ذَرٌّ والوقت والأصيليُّ وابن عساكر: «ما لا يطيل» بالياء، ولأبي ذَرٌّ عن المُسْتَمْلِي^(٢) والحموي: «بما لا» بالموحَّدة، كذا في الفرع وأصله (وَهَكَذَا) يقرأ في الأوليين بـ«أَمِّ الْكِتَابِ» ١٣٥٣/١٥ وسورتين، وفي الآخرين بها فقط، ويطوِّلُ في الأولى (فِي) صلاة (الْعَصْرِ، وَهَكَذَا) يطيل في الرَّكْعَةِ الْأُولَى (فِي) صلاة (الصُّبْحِ) فالتَّشْبِيهِ فِي تطويل المقروء بعد «الْفَاتِحَةِ» فِي الْأُولَى فقط بخلاف التَّشْبِيهِ بِالْعَصْرِ، فَإِنَّهُ أَعْمٌ.

وفي الحديث حجةٌ للقول بوجوب «الْفَاتِحَةِ»، ويؤيده التَّعْبِيرُ بـ«كَانَ» المُشْعِرُ بِالِاسْتِمْرَارِ مع قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»، وهذا الحديث قد سبق في «باب القراءة في الظُّهْرِ» [ح: ٧٥٩].

١٠٨ - بَابُ مَنْ خَافَتْ الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

(بَابُ مَنْ خَافَتْ) أي: أَسَرَّ (الْقِرَاءَةَ) ولأبي ذَرٌّ عن الكُشْمِينَهَنِيِّ^(٣): «(بِالْقِرَاءَةِ)^(٤)» (فِي) صلاة (الظُّهْرِ وَ) صلاة (الْعَصْرِ).

(١) فِي (م): «الْقُرْآن».

(٢) فِي (م): «وَلِلْمُسْتَمْلِي».

(٣) فِي (م): «وَلِلْكُشْمِينَهَنِيِّ».

(٤) فِي هَامِش (ج): قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: وَهُوَ أَوْجَهُ.

٧٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قُلْتُ لِحَبَابٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ؟ قَالَ: بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) بكسر العين، وهو ساقط للأربعة (قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ عُمَارَةَ بْنِ / عُمَيْرٍ) بضم العين فيهما إلا ٩٧/٢ أَنَّ الثَّانِي مُصَغَّرٌ (عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ) بفتح الميمين وسكون العين بينهما، عبد الله بن سَخْبَرَةَ (قُلْتُ) ولأبوي ذَرٍّ والوقت والأصيلي وابن عساكر: «قال: قلنا» (لِحَبَابٍ) هو ابن الأَرْتِ: (أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي) صلاة (الظُّهْرِ وَ) صلاة (العَصْرِ) غير الفاتحة؟ إذ لا شك في قراءتها (قَالَ) حَبَابٌ: (نَعَمْ) كان يقرأ فيهما (قُلْنَا) له: (مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ) ذلك؟ (قَالَ: بِاضْطِرَابٍ لِحَيْتِهِ) الكريمة، أي: بحركتها^(١)، واستدلَّ به البيهقي على أَنَّ الإسرار بالقراءة لا بدَّ فيه من إسماع المرء نفسه، وذلك لا يكون إلا بتحريك اللسان والشفَتين بخلاف ما لو أطبق شفَتيه وحَرَّكَ لسانه، فإنَّه لا تضطرب بذلك لحيته، فلا يُسْمِع نفسه. انتهى. قال^(٢) في «الفتح»: وفيه نظرٌ لا يخفى^(٣).

١٠٩ - بَابُ: إِذَا أَسْمَعَ الْإِمَامُ الْآيَةَ

هذا (بَابُ) بالتَّنوين (إِذَا أَسْمَعَ الْإِمَامُ) المأمومين (الآيَةَ) في الصَّلَاةِ السَّرِّيَّةِ لا يضرُّه ذلك، ولِلْكُشْمِينِيَّ: «سَمِعَ» بتشديد الميم من غير همز^(٤)، من التَّسْمِيعِ، والرَّوَايَةُ الأولى من الإسماع.

٧٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَةَ مَعَهَا فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَخْيَانًا، وَكَانَ يُطِيلُ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ) الفريابيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا) ولأبوي ذَرٍّ والوقت: «حَدَّثَنِي»

(١) في (م): «تحريكها».

(٢) في (ب) و(س): «قاله»، وكلاهما صحيح.

(٣) في هامش (ج): قوله: «وفيه نظرٌ لا يخفى» كأنَّ وجهه أنَّه لا يلزم من عدم اضطراب اللحية عدم إسماع المرء نفسه، والنظر إنما هو في الاستدلال، وأما الحكم فالمقرر أنَّه لا بدَّ فيه أن يكون بحيث يُسْمِع المرء نفسه.

(٤) في (د) و(ب) و(س): «بغير همز».

(الْأَوْزَاعِيُّ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ أَيْضًا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ) وَلِأَبِي ذَرٍّ وَالْوَقْتُ وَالْأَصِيلِيُّ: «(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ) (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي قَتَادَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَةَ مَعَهَا فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ وَيُسَمِعُنَا الْآيَةَ) مِنْ السُّورَةِ (أَخْيَانًا، وَكَانَ يُطِيلُ) وَلِأَبِي ذَرٍّ: «يَطُولُ» أَي: السُّورَةُ (فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى) وَهَذَا الْبَابُ... إِلَى آخِرِهِ ثَابِتٌ لِلْحَمُويِّ وَلِلْكُشْمِينِيٍّ^(١).

١١٠ - بَابٌ: يُطَوَّلُ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى

هَذَا^(٢) (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ (يُطَوَّلُ) الْمَصْلِيُّ (فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى) بِالسُّورَةِ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ.

٧٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّسْتَوَائِيُّ (عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بِالْمُثَلَّثَةِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أَبِي قَتَادَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ^(٣)، وَيُقْصِرُ فِي الرَّكَعَةِ (الثَّانِيَةِ)، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ) وَكَذَا فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ، لَكِنْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: يَطَوِّلُ فِي الْأُولَى إِنْ كَانَ يَنْتَظِرُ أَحَدًا، وَإِلَّا فَيَسْوِي بَيْنَ الْأُولَيْنِ، وَنَحْوَهُ قَوْلُ عَطَاءٍ: إِنِّي لِأَحَبُّ أَنْ يَطَوِّلَ الْإِمَامُ الْأُولَى مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَكْثُرَ النَّاسُ، فَإِذَا صَلَّيْتُ لِنَفْسِي فَإِنِّي أَحْرَصُ عَلَى أَنْ أَجْعَلَ الْأُولَيْنِ سَوَاءً، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: يَطَوِّلُ الْأُولَى مِنَ الصُّبْحِ خَاصَّةً دَائِمًا، وَذَكَرَ فِي حِكْمَةِ اخْتِصَاصِهَا بِذَلِكَ أَنَّهَا تَكُونُ عَقِبَ النَّوْمِ وَالرَّاحَةِ، وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتُ يَوَاطِي السَّمْعَ وَاللِّسَانَ الْقَلْبَ، وَالسُّنَّةُ تَطْوِيلُ قِرَاءَةِ^(٤) الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ مُطْلَقًا.

(١) قوله: «وهذا الباب... إلى آخره ثابتٌ للحموي وللكشميني» ليس في (م)، وجعل بعدها بياضٌ في (ب) و(س).

(٢) «هذا»: ليس في (د) و(س).

(٣) زيد في (م): «والعصر».

(٤) «قراءة»: ليس في (م).

١١١ - بَابُ جَهْرِ الْإِمَامِ بِالتَّأْمِينِ

وَقَالَ عَطَاءٌ: «آمِينَ» دُعَاءٌ.

أَمَّنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَمَنْ وَرَاءَهُ، حَتَّى إِنَّ لِّلْمَسْجِدِ لَلْجَنَّةَ.

وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُنَادِي الْإِمَامَ: لَا تَفْتِنَنِي بِ«آمِينَ».

وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَدْعُهُ، وَيَحْضُهُمْ، وَسَمِعْتُ مِنْهُ فِي ذَلِكَ خَيْرًا.

(بَابُ جَهْرِ الْإِمَامِ بِالتَّأْمِينِ) عقب قراءة الفاتحة في الصَّلَاة الجهرية، والتَّأْمِين مصدر «أَمَّن» بالتَّشْدِيد، أي: قال: آمين؛ وهو بالمدِّ والتَّخْفِيف، مبنيٌّ على الفتح؛ لاجتماع ساكنين نحو: «كيف»، وإنَّما لم يُكسَّر بعد الياء^(١) لثقل الكسرة بعد الياء، ومعناه عند الجمهور: اللَّهُمَّ استجب، وقيل: هو اسمٌ من أسماء الله تعالى^(٢)، رواه عبد الرَّزَّاق عن أبي هريرة بإسنادٍ ضعيفٍ، وأنكره جماعةٌ منهم النَّوَوِيُّ، وعبارته في «تهذيبه»: هذا لا يصحُّ لأنه ليس في^(٣) أسماء الله تعالى اسمٌ مبنيٌّ ولا غير مُعَرَّبٍ، وأسماء الله تعالى لا تثبت إلَّا بالقرآن أو^(٤) السُّنَّة، وقد عُدِمَ الطَّرِيقَان. انتهى. وما حُكِيَ من تشديد ميمها فخطأ^(٥).

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح ممَّا وصله عبد الرَّزَّاق: (آمِينَ دُعَاءٌ) يقتضي أن يقوله الإمام لأنَّه في مقام الدَّاعِي، بخلاف قول المانع: إنَّه جوابٌ مُخْتَصٌّ بالمأموم، ويؤيِّد^(٦) ذلك قول عطاء: (أَمَّنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ) عبد الله على إثر أم القرآن (و) أَمَّنَ (مَنْ وَرَاءَهُ) من المقتدين بصلاته (حَتَّى إِنَّ^(٧))

(١) «بعد الياء»: ليس في (د) و(س).

(٢) في هامش (ج): «مبنيٌّ على الضَّم» حكاه جماعة المالكية؛ أي: يا آمين.

(٣) في (ص): «من».

(٤) في (م): «و».

(٥) في هامش (ج): تَبَعَ في ذلك الجوهري، قال السَّمِين: لَكِنَّهُ رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ وَجَعْفَرِ الصَّادِقِ التَّشْدِيدَ، وهو قول الحسين بن الفضل، مِنْ «أَمَّ» إِذَا قَصَدَ؛ أي: نحن قاصِدون نحوكَ. انتهى. قال ابن حجر في «الثَّحْفَةِ»: وفيها التَّشْدِيدُ مع المدِّ أيضًا، ومعناه: قاصدين، فإن أتى بها وأراد: «قاصدين إليك، وأنت أكرمُ من أن تخيَّب قاصدًا» لم تبطل صلاته؛ لتضمُّنه الدعاء، أو مجرَّد «قاصدين» بطلت، وكذا إن لم يُرد شيئًا؛ كما هو ظاهر.

(٦) في (م): «يؤكِّد».

(٧) بكسر همزة «إِنَّ» ابن حجر.

لِلْمَسْجِدِ) أي^(١): لأهل المسجد (لَلْجَةِ) بلامين، الأولى لام الابتداء الواقعة في اسم «إِنَّ» المكسورة بعد «حَتَّى»، واللام الثانية من نفس الكلمة، والجيم مُشَدَّدَةٌ؛ أي^(٢): الصَّوْت المرتفع^(٣)، وَيُرَوَّى: «لَجَلْبَةً» بفتح الجيم واللام والمُوَحَّدَة وهي الأصوات المختلفة^(٤) وفي حاشية فرع^(٥) «اليونينية» مِمَّا صُحِّحَ عَلَيْهِ من غير رقم: «لَرْجَةً» بالزَّاي المنقوطة، وفي غيرها بـ «الرَّاء» بدل «اللام» وعزاها في «الفتح» لرواية البيهقي. ومناسبة قول عطاء هذا للترجمة: أَنَّهُ حَكَمَ بِأَنَّ التَّأْمِينَ دَعَاءٌ، فاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ يَقُولَهُ الْإِمَامُ، لَأَنَّهُ فِي مَقَامِ الدَّاعِي بِخِلَافِ قَوْلِ الْمَانِعِ: إِنَّهَا/ جَوَابُ الدُّعَاءِ فَتَخْتَصُّ بِالْمَأْمُومِ، وَجَوَابُهُ أَنَّ التَّأْمِينَ بِمِثَابَةِ التَّلْخِيصِ بَعْدَ الْبَسْطِ، ٩٨/٢ فَالدَّاعِي يَفْضُلُ وَالْمُؤْمِنُ يَجْمَلُ^(٦)، وَمَوْقِعُهَا^(٧) بَعْدَ الْقَائِلِ: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ لَنَا مَا دَعَوْنَاكَ بِهِ مِنَ الْهُدَايَةِ إِلَى ﴿الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] تَلْخِيصُ^(٨) ذَلِكَ تَحْتَ قَوْلِهِ: آمِينَ، فَإِنْ قَالَهَا الْإِمَامُ فَكَأَنَّهُ دَعَا مَرَّتَيْنِ مَفْضُلًا ثُمَّ مُجْمَلًا، وَإِنْ قَالَهَا الْمَأْمُومُ فَكَأَنَّهُ اقْتَدَى بِالْإِمَامِ، حَيْثُ دَعَا بِدُعَاءِ «الْفَاتِحَةِ» فَدَعَا بِهَا هُوَ مُجْمَلًا.

(وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُنَادِي/ الْإِمَامَ) هُوَ الْعَلَاءُ بْنُ الْحَضْرَمِيِّ^(٩) كَمَا عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: ١٣٥٤/١٥ (لَا تَقْتُنِي) بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْمِثْنَةِ الْفَوْقِيَّةِ مِنَ الْقَوَاتِ، وَلابن عساكر: «لَا تَسْبِقْنِي» (بِأَمِينٍ) مِنْ

(١) في (م): «أو».

(٢) في (ب) و(س): «هي».

(٣) في (د): «أي: لصوت مرتفع»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «لصوت مرتفع» كذا في النسخ، وهو تفسير لـ «لَجَةٍ» المنصوب بـ «إِنَّ»، فالأولى عبارة الأنصاري؛ أي: لصوتًا مرتفعًا، وفي نسخة: «لجلبة» بجيم فلام فمُوَحَّدَة؛ أي: لأصوات مختلفة. وفي أخرى: «لرجة» براء بدل اللام، وهي بمعنى «لجة».

(٤) في (د): «أي: أصوات مختلفة»، وفي نسخة في هامش (د): «مختلفة».

(٥) «حاشية فرع»: مثبت من (م).

(٦) في (م): «يكمل».

(٧) في (ص): «موضعها».

(٨) في (ص): «فتلخيص».

(٩) في هامش (ج): اسم «الحَضْرَمِيِّ» عبد الله بن عباد، أو ابن عماد «تجريد» قال ابن الأثير: كان العلاء عاملاً للنبي ميثاقه ولم على البحرين، وأقره أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُا عليها إلى أن مات العلاء سنة أربع عشرة.

السُّبْق، وعند البيهقي: كان أبو هريرة يؤذّن لمروان، فاشترط أبو هريرة^(١) ألا يسبقه به ﴿الصَّالِينَ﴾ حتى يعلم أنه دخل في الصَّفِّ، وكأنه كان يشتغل بالإقامة وتعديل الصفوف، فكان مروان يبادر إلى الدُّخول في الصَّلَاة قبل فراغ أبي هريرة، فكان أبو هريرة ينهأ عن ذلك.

(وَقَالَ نَافِعٌ) مولى ابن عمر ممّا وصله عبد الرزّاق عن ابن جريج عنه قال: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطّاب رضي الله عنه إذا ختم أمّ القرآن (لَا يَدْعُهُ) أي: التّأمين (وَيَحْضُهُمْ) بالضاد المعجمة، على قوله عقبها، قال نافع: (وَسَمِعْتُ مِنْهُ) أي: من ابن عمر (فِي ذَلِكَ) أي: التّأمين (خَيْرًا) بسكون المثناة التّحتيّة، أي: فضلًا وثوابًا، وللحموي والمستملي وابن عساكر: «خيرًا» بفتح الموحّدة، أي: حديثًا مرفوعًا.

٧٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَمِينَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التّيسّي (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وللأصيلي: «حَدَّثَنَا» (مَالِكٌ) أي: ابن أنس الأصبحي (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهري (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».) (وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَمِينَ» بعد قراءة الفاتحة (فَأَمَّنُوا) فقولوا: «أَمِينَ» مقارنين له كما قاله الجمهور، وعلّله إمام الحرمين بأنّ التّأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه، فلذلك لا يتأخّر عنه^(٣)، وظاهر قوله: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا» أنّ المأموم إنّما يؤمّن إذا أمّن الإمام، لا إذا ترك، وبه قال بعض الشّافعيّة، وهو مقتضى إطلاق الرّافعيّ الخلاف، وادّعى التّوويّ الاتفاق على خلافه، ونصّ الشّافعيّ في «الأمّ» على أنّ المأموم يؤمّن ولو ترك الإمام عمدًا أو سهوًا، واستدلّ به على مشروعيّة التّأمين

(١) «أبو هريرة»: مثبت من (ب) و(س).

(٢) في (م): «إلى»، وهو تحريف.

(٣) «عنه»: ليس في (د).

للإمام، قيل: وفيه نظر لكونها قضيةً شرطيّةً، وأجيب بأنّ التعبير بـ «إذا» يشعر بتحقيق الوقوع. وخالف مالك في إحدى الروايتين عنه؛ وهي^(١) رواية ابن القاسم، فقال: لا يؤمن الإمام في الجهرية، وفي رواية عنه: لا يؤمن مطلقاً، وأولوا قوله: إذا آمن الإمام بدعاء الفاتحة من قوله: ﴿أَمِينًا﴾ إلى آخره، وحينئذٍ فلا يؤمن الإمام لأنّه دأب، قال القاضي أبو الطيّب: هذا غلط، بل الدأب أولى بالاستيجاب، بل استبعد ابن العربي تأويلهم لغةً وشرعاً، وقال: الإمام أحد الدأبين وأولهم وأولاهم. انتهى. وقد ورد التصريح بأنّ الإمام يقولها في رواية معمر عن ابن شهاب عند أبي داود والنسائي، ولفظه: «إذا قال الإمام: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ فقولوا: آمين، فإن الملائكة تقول: آمين، وإن الإمام يقول: آمين» (فإنّه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدّم من ذنبه) زاد الجرجاني/ في «أماليه»، عن أبي العباس الأصم، عن بحر بن نصر، عن ابن وهب ٣٥٤/١ ب عن يونس: «وما تأخر» لكن قال الحافظ ابن حجر: إنها زيادة شاذة^(٢)، وظاهره يشمل الصغائر والكبائر، لكن قد ثبت أنّ «الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر» فإذا كانت الفرائض لا تكفر الكبائر، فكيف تكفرها سنة التأمين إذا وافقت التأمين؟! وأجيب بأنّ المكفر ليس التأمين الذي هو فعل المؤمن، بل وافق الملائكة، وليس ذلك إلى صناعه، بل فضل من الله تعالى، وعلامة على سعادة من وافق، قاله التاج ابن السبكي في «الأشباه والنظائر»، والحق أنّه عامٌ خصّ منه ما يتعلّق بحقوق الناس، فلا تُغفر بالتأمين للأدلة فيه، لكنّه^(٣) شاملٌ للكبائر كما تقدّم، إلّا أنّ^(٤) يدعي خروجها بدليل آخر، وفي كلام ابن المنير ما يُشير إلى أنّ المُقتضي للمغفرة هو مُراقبة^(٥) المأموم لوظيفة التأمين، وإيقاعه في محلّه على ما ينبغي، كما هو شأن الملائكة، فذكر موافقتهم ليس لأنّه سبب للمغفرة، بل للتنبية على المُسبّب^(٦)، وهو مماثلتهم في الإقبال ٩٩/٢

(١) في (م): «في».

(٢) في هامش (ج): لكنّه ذكر في «تخريج أحاديث الرافعي» ما نصّه: تنبيه: ذكر الغزالي في «الوسيط» وفي «الوجيز» زيادة: «ما تقدّم من ذنبه وما تأخر» قال ابن الصلاح: وهي زيادة ليست بصحيحة، وليس كما قال؛ كما بيّنته في طرق الأحاديث الواردة في ذلك.

(٣) في (ص): «لكن».

(٤) في (م): «أنّه».

(٥) في غير (ص) و(م): «موافقة»، والمثبت هو الصواب.

(٦) في مصابيح الجامع (٣٦٣/٢): «على السبب».

والجد، وفعل التأمين على أكمل وجه. انتهى. وهو معارض بما^(١) في «الصحيحين» [ح: ٧٨١] من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا قال أحدكم: آمين، وقالت الملائكة في السماء: آمين، ووافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه» فدلّ على أنّ المراد الموافقة في القول والزمان، لا في الإخلاص والخشوع وغيرهما مما ذكر، وهل المراد بالملائكة الحفظة، أو الذين يتعاقبون منهم^(٢)؟ أو الأولى حملة على الأعمّ لأنّ اللام للاستغراق^(٣)، فيقولها الحاضر منهم ومن فوقهم إلى الملائكة الأعلى؟^(٤) والظاهر الأخير، وبالسند المتصل برواية مالك (قال ابن شهاب) الزهري: (وكان رسول الله ﷺ يقول: آمين) بيّن بهذا أنّ المراد بقوله في الحديث: إذا أمّن حقيقة التأمين، لا ما أوّل به، وهو وإن كان مرسلًا فقد اعتضد بصنيع^(٥) أبي هريرة راويه، وإذا قلنا^(٦) بالراجح، وهو مذهب الشافعي وأحمد: إنّ الإمام يؤمّن فيجهر به في الجهرية، كما ترجم به المصنّف وفاقاً للجمهور، فإن قلت: من أين يؤخذ الجهر من الحديث؟ أجيب بأنّه لو لم يكن التأمين مسموعاً للمأموم لم يعلم به، وقد علّق تأمينه بتأمينه، وقد أخرج السراج^(٧) هذا الحديث بلفظ: «فكان رسول الله ﷺ إذا قال: ﴿وَلَا

(١) في (ص): «الما».

(٢) في (م): «فيهم».

(٣) في هامش (ج): عبارة الأنصاري: لأنّ اللام الدّاخلية على الجمع تُفيد الاستغراق.

(٤) في هامش (ج): «الملائكة الأعلى» الملائكة المقرّبون، والمراد: القرب المعنوي، وقال البيضاوي في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] ما نصّه: هم الكروبيون الذين حول العرش أو في أعلى منهم رتبة من الملائكة. انتهى. و«الكروبيون» بتخفيف الرّاء، قال في «التقريب»: أقرب الملائكة إلى العرش، أو سادتهم؛ جبريل وميكائيل وإسرافيل. انتهى. وقال الزمكاني: قال بعضهم: المقرّبون بعد إسرافيل وميكائيل وجبريل ورضوان ومالك وروح القدس ومَلَك الموت ﷺ. انتهى. وقال الفخر الرازي في «المطالب العالية»: أعلاهم درجة حملة العرش، المرتبة الثانية: الحافون حول العرش، الثالثة: أكابر الملائكة؛ منهم: جبريل وإسرافيل وعزرائيل، الرابعة: ملائكة الجنة والنّار، الخامسة: الملائكة الموكّلون ببني آدم، السادسة: الملائكة الموكّلون بأطراف هذا العالم، قال الزمكاني: وهذا الترتيب الذي ذكره لم أفق عليه على هذا الوجه.

(٥) في (ص): «بصنع».

(٦) في (م): «قال».

(٧) في هامش (ج): بفتح السين وتشديد الرّاء، نسبة إلى عمل الشّروج، واشتهر بها أبو العباس محمّد بن إسحاق ابن إبراهيم السّراج الثّقفي مولاهم، الثّيسابوري، كان أحد أجداده يعمل الشّروج، وكان هو محدّث عصره =

أَلْضَّالَيْنَ ﴿ جهر بالتأمين ﴾، ولا بن حَبَّان من رواية الزُّبَيْدِيِّ في حديث الباب عن ابن شهاب: «فإذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال: «آمين»»، وزاد أبو داود من حديث أبي هريرة: «حَتَّى يَسْمَعَ مِنْ يَلِيهِ مِنَ الصَّفِّ»، وفي حديث وائل بن حُجْرٍ عند أبي داود: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، فجهر بآمين».

وقال الحنفية والكوفيون ومالك - في رواية عنه - بالإسرار لأنه دعاء، وسبيله الإخفاء لقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] وحملوا ما رُوِيَ من جهره بِالصَّلَاةِ الْإِسْلَامِيَّةِ به على ١٣٥٥/١د التعلیم، والمُستَحَبُّ الاقتصارُ على التأمين عقب «الفاتحة» من غير زيادة عليه أتباعاً للحديث، وأما ما رواه البيهقي من حديث وائل بن حُجْرٍ: أنه سمع رسول الله ﷺ حين قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: «رب اغفر لي، آمين»، فإنَّ في إسناده أبا بكر النَّهْشَلِيَّ، وهو ضعيف، وقال إمامنا الشافعي في «الأم»: فإن قال: «آمين رب العالمين» كان حسناً، ونقله النووي في «زوائد الروضة».

وفي هذا الحديث: التَّحْدِيثُ والإخبار والعنونة، وأخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي في «الصلاة».

١١٢ - بَابُ فَضْلِ التَّائِمِينَ

(بَابُ فَضْلِ التَّائِمِينَ).

٧٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: «آمِينَ»، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: «آمِينَ»، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هُرْمِزٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ) عقب قراءة «الفاتحة» خارج الصلاة أو فيها، إماماً أو مأموماً، كما أفهمه إطلاقه هنا، أو هو مخصوص بالصلاة لحديث مسلم: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ فِي

= بخراسان، روى عن إسحاق ابن راهويه وقتيبة بن سعيد وغيرهما، وعنه الشيخان ومن لا يُحصى، مات في ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة، وله ست - أو سبع - وتسعون سنة «الباب».

صلاته» حملاً للمطلق على المقيّد، لكن في حديث أبي هريرة عند أحمد ما يدلّ على الإطلاق، ولفظه: «إذا أمّن القارئ فأمّنوا» وحينئذٍ فيجري المطلق على إطلاقه، والمقيّد على تقييده إلا أن يُراد بـ«القارئ» الإمام إذا قرأ «الفاتحة»، فيبقى التخصيص على حاله (وقالت: الملائكة في السّماء: آمين، فوافقَت إحداهما الأخرى) أي: وافقت كلمة تأمين أحدكم كلمة تأمين^(١) الملائكة في السّماء، وهو يقوِّي أن المراد بـ«الملائكة» لا يختصّ بالحفظة كما مرّ (غفر له) أي: للقائل منكم (ما تقدّم من ذنبه) أي: ذنبه المتقدّم كلّ، فـ«من» بيانيّة لا تبعيضيّة.

وهذا الحديث أخرجه النسائي في «الصّلاة» وفي «الملائكة».

١١٣ - باب جهر المأموم بالتأمين

(باب جهر المأموم بالتأمين) وراء الإمام، وللمستملي والحموي: «باب جهر الإمام بآمين» والأول هو الصواب لثلا يلزم التكرار.

٧٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَاسِقِينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَنُعْنِمُ الْمُجْمِرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبه قال: (حدّثنا عبد الله بن مسلمة) القعنبي (عن مالك) الإمام (عن سُمَيٍّ) بضمّ المهملة وفتح الميم وتشديد المثناة التّحتيّة (مولى أبي بكر) بن عبد الرحمن بن الحارث (عن أبي صالح) ذكوان، وللاصليّ في روايته زيادة: «السّمان» (عن أبي هريرة) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أنّ رسول الله ﷺ قال: إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَاسِقِينَ﴾) وأراد قول: آمين (فقولوا: آمين) / موافقين له في قولها (فإنّه من وافق قوله قول الملائكة) بالتأمين (غفر له ما تقدّم من ذنبه).

فإن قلت: ما وجه المطابقة بين الحديث والترجمة؟ أجب بأنّ في الحديث الأمر بقول: «آمين»، والقول إذا وقع به الخطاب مطلقاً حملاً على الجهر، ومتى ما^(٢) أريد به الإسرار أو

(١) «أحدكم كلمة تأمين»: ليس في (ص).

(٢) «ما»: ليس في (د) و(م).

حديثٌ بِالنَّفْسِ قِيْدٌ^(١) بذلك، ويؤيد ذلك ما مرَّ/ عن عطاء: أَنَّ مَنْ خَلَفَ ابْنَ الزُّبَيْرِ كَانُوا يَوْمُنُونَ جَهْرًا، وعن عطاء أيضًا: أدركت مئتين من الصَّحابة في هذا المسجد، إذا قال الإمام: ﴿وَلَا الصَّلَاةَ لَيْنَ﴾ سمعت لهم رجَّةً^(٢) بـ «آمين» رواه البيهقي.

ورواة حديث الباب كلُّهم مدنيون، وفيه: التَّحْدِيثُ والعننة، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

(تَابَعَهُ) أي: تابع سُمَيَّا (مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو) بفتح العين، ابن علقمة اللَّيْثِيُّ ممَّا وصله الدَّارِمِيُّ وأحمد والبيهقي (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) تابع سُمَيَّا أيضًا فيما وصله النَّسَائِيُّ (نُعَيْمُ الْمُجْمِرِ^(٣))، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا.

١١٤ - بَابُ: إِذَا رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ

هذا (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا رَكَعَ) المصلي (دُونَ الصَّفِّ) أي: قبل وصوله إلى^(٤) الصَّفِّ جاز مع الكراهة، لكن استنبط بعضهم من قوله في حديث الباب: «لَا تَعُدُّ» [ج: ٧٨٣] أَنَّ ذَلِكَ كَانَ جَائِزًا، ثُمَّ ورد النَّهْيُ عنه بقوله: «لَا تَعُدُّ» فَحَرُمُ^(٥)، وهذه طريقة المؤلف في جواز^(٦) القراءة خلف الإمام، قِيلَ: وكان اللَّائِقُ ذكر هذه التَّرْجُمَةِ في أبواب الإمامة. وأجيب بأنَّ المناسبة بينها وبين السَّابِقِ من حيث إنَّ الرُّكُوعَ يكون بعد القراءة.

٧٨٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ الْأَعْلَمِ - وَهُوَ زِيَادٌ - عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَكَعَّ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تَعُدُّ».

(١) في (م): «قِيلَ».

(٢) في هامش (ج): أي: أصواتًا مرتفعة.

(٣) في هامش (ج): أي: عند أحمد وإسحاق وابن خزيمة؛ كما سيأتي. و«نُعَيْمٌ مُصَغَّرُ» «نعم»، «المُجْمِرُ» بسكون الجيم وضمَّ الميم الأولى وكسر الثانية. «تقريب».

(٤) في (م): «فِي»، وفي (ص): «إِلَيْهِ»، وهو تحريف.

(٥) في هامش (ج): قوله: «فَحَرُمُ» عبارة «الفتح»: فلا يجوز العود إلى ما نهى عنه النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انتهى. وهي أولى.

(٦) في (م): «جَزَاءً».

وبه قال: (حدَّثنا موسى بن إسماعيل) المنقريّ التبوذكيّ (قال: حدَّثنا همام) بفتح الهاء وتشديد الميم، ابن يحيى (عَنِ الْأَعْلَمِ)^(١) بوزن الأفضل، وقيل له ذلك لأنه كان مشقوق الشفة السفلى أو العليا (وَهُوَ زِيَادٌ) بكسر الزاي وتخفيف المثناة، ابن حسان بن قرّة الباهليّ، من صغار التابعين (عَنِ الْحَسَنِ) البصريّ (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ)^(٢) بفتح الموحدة وسكون الكاف، نفع^(٣) بن الحارث بن كلدة^(٤)، وكان من فضلاء الصحابة بالبصرة، وفي رواية سعيد بن أبي عروبة عند أبي داود والنسائيّ عن الأعمش قال: حدَّثني الحسن: أن أبا بكره حدّثه: (أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ) أي: والحال أَنَّهُ ﷺ (زَاكِعٌ، فَكَرَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ) وعند الأصميليّ: ضَرَبَ عَلَى «إِلَى» (فَذَكَرَ ذَلِكَ) الَّذِي فعله من الركوع دون الصَّفِّ (لِلنَّبِيِّ ﷺ)، فَقَالَ ﷺ: (زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا) على الخير (وَلَا تُعْذِرْ)^(٥) إلى الركوع دون الصَّفِّ منفردًا، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ لحديث أبي هريرة مرفوعاً^(٦): «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ فَلَا يَرْكَعُ دُونَ الصَّفِّ حَتَّى يَأْخُذَ مَكَانَهُ مِنَ الصَّفِّ»، والنَّهْيُ محمولٌ على التَّنْزِيهِ، ولو كان لِلتَّحْرِيمِ لأمر أبا بكره بالإعادة، وإِنَّمَا نَهَاهُ عَنِ الْعَوْدِ إِرْشَادًا إِلَى الْأَفْضَلِ، وذهب إلى التَّحْرِيمِ أحمد وإسحاق وابن خزيمة من الشافعية لحديث وابصة^(٧) عند أصحاب السنن، وصحَّحه أحمد وابن خزيمة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصَلِّيْ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَعِيدَ الصَّلَاةَ، زَادَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي رِوَايَةٍ لَهُ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»، وأجاب الجمهور بأنَّ المراد لا صلاة

(١) في هامش (ج): عبارة «القاموس»: «الْعُلْمَةُ» بِالضَّمِّ، و«الْعَلَمَةُ» وَالْعَلَمُ «مَحْرَكَتَيْنِ: شَقٌّ فِي الشَّفَةِ الْعُلْيَا، أَوْ فِي إِخْدَى جَانِبَيْهَا، «عَلِمٌ» كَ «فَرِحَ» فَهُوَ أَعْلَمُ، قَالَ فِي «المصباح»: «وَالْأَنْثَى عُلْمَاءٌ؛ مِثْلُ: أَحْمَرُ وَحُمْرَاءُ».

(٢) في هامش (ج): قوله: «وسكون الكاف» هكذا ضبطه [ابن] الأثير وغيره، ومقتضى «المصباح» أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُ الْكَافِ أَيْضًا، وَعِبَارَتُهُ: «الْبَكْرَةُ» الَّتِي يُسْقَى عَلَيْهَا بِفَتْحِ الْكَافِ، فَيُجْمَعُ عَلَى «بَكْرَ» مِثْلُ: «قَصَبَةٌ وَقَصَبٌ» وَقَدْ تُسَكَّنُ فَتُجْمَعُ عَلَى «بَكْرَاتٍ» مِثْلُ: «سَجْدَةٌ وَسَجْدَاتٍ» وَ«أَبُو بَكْرَةَ» كُنْيَةُ نَفِيعِ بْنِ الْحَارِثِ الثَّقَفِيِّ، وَقِيلَ: نَفِيعُ بْنُ مَسْرُوحٍ؛ أَيٌّ: بِمِهْمَلَاتٍ، وَكُنِّيَ بِهَا لِأَنَّهُ تَدَلَّى مِنْ سُرُورِ الطَّائِفِ عَلَى بَكْرَةٍ.

(٣) في هامش (ج): «نَفِيعٌ» بِضَمِّ التَّوْنِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ.

(٤) في هامش (ج): «كَلْدَةٌ» بِكَافٍ وَلامٍ وَدالٍ مِهْمَلَةٌ مَفْتُوحَاتٍ «بِرْمَاوِيٍّ».

(٥) في هامش (ج): قوله: «وَلَا تُعْذِرْ» قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: ضَبَطْنَاهُ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ الْعَيْنِ، مِنَ الْعَوْدِ، وَحَكَى بَعْضُ شُرَاحِ «المصباح» أَنَّهُ رُوِيَ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكسر الْعَيْنِ، مِنَ الْإِعَادَةِ.

(٦) في هامش (ج): رَوَاهُ الطَّلْحَاوِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ، قَالَهُ فِي «الْفَتْحِ».

(٧) في هامش (ج): «وَإِبْصَةَ» بِفَتْحِ الْوَاوِ وَكسر الْمُوَحَّدَةِ ثُمَّ صَادَ مِهْمَلَةٌ، ابْنُ مَعْبُدٍ الْأَسَدِيُّ، صَاحِبُ نَزْلِ الْجَزِيرَةِ.

كاملة لأن من سنّة الصلّاة مع الإمام اتّصال/ الصّفوف وسدّ الفرج، وقد روى البيهقي من طريق ١٣٥٦/١د
مغيرة عن إبراهيم، فيمن صلّى خلف الصّف وحده، فقال: «صلاته تامة»^(١)، أو المراد: لا تغذ
إلى أن تسعى إلى الصلّاة سعيًا بحيث يضيق عليك النّفس^(٢) لحديث الطبراني: «أنه دخل
المسجد وقد أقيمت الصلّاة، فانطلق يسعى»، وللطحاوي: «وقد حفّزه النّفس»^(٣)، أو المراد:
لا تغذ تمشي وأنت راکع إلى الصّف لرواية حماد عند الطبراني: فلما انصرف إلى الصلاة انتهى قال:
«أيكم دخل الصّف وهو راکع؟»، ولأبي داود: «أيكم الذي ركع دون الصّف، ثم مشى إلى
الصّف؟» فقال أبو بكرة: أنا. وهذا وإن لم يفسد الصلّاة لكونه خطوة أو خطوتين، لكنّه مثل
بنفسه في مشيه راکعًا لأنها كمشية البهائم^(٤)، فإن قلت: أول الكلام يفهم تصويب الفعل،
وأخره تخطئته، أجاب ابن المنيّر ممّا نقله عنه في «المصباح» وأقرّه بأنّه صوّب من فعله الجهة
العامة، وهي الحرص على إدراك فضيلة الجماعة، فدعا له بالزيادة منه، وردّ عليه الحرص
الخاص حين^(٥) ركع منفردًا، فنهاء عنه، فينصرف حرصه بعد إجابة الدّعوة فيه إلى/ المبادرة ١٠١/٢
إلى المسجد أول الوقت. انتهى. قال في «فتح الباري»: وهو مبني على أنّ النّهي إنّما وقع عن
التأخّر، وليس كذلك.

ورواة هذا الحديث كلّهم بصريّون، وفيه: رواية تابعي عن تابعي عن صحابي، والتّحديث
والقول والعننة، وما فيه من عننة الحسن وأنه لم يسمع^(٦) من أبي بكرة وإنّما يروي عن
الأحنف عنه مردودٌ بحديث أبي داود المصّرّح فيه بالتّحديث كما مرّ، وأخرجه أبو داود
والنسائي في «الصلّاة».

(١) عبارته كما في الفتح: «صلاته تامة وليس له تضعيف».

(٢) في هامش (ج): «النّفس» بفتح النون والفاء، قال في «المصباح»: «النّفس» بفتح النون: نسيم الهواء، والجمع:
أنفاس، وتنقّس: اجتذب النّفس بخياشيمه إلى باطنه وأخرجه.

(٣) في هامش (ج): «حفّزه النّفس» قال في «النهاية»: «الحفّز» الحث والإعجال، ومنه حديث أبي بكرة: «حفّزه
النّفس». انتهى. وفي «التّقريب»: الحفز - بالزاي؛ كـ «الضّرب» - الحث والإعجال، وقد حفّزه النّفس؛ أي: كدّه.

(٤) في هامش (ج): قوله: «كمشية البهائم» بكسر الميم، قال في «التّقريب»: مشى مشيًا، و«المشية» بالكسر:
الهيئة، ومنه: «مشيتها كمشية أبيها». انتهى. يعني: فاطمة عليها السلام.

(٥) في (ب) و(س): «حتّى».

(٦) في (م): «أن لم يسمعه».

١١٥ - بَابُ إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَفِيهِ مَالِكُ بْنُ الْحَوِيرِثِ.

(بَابُ إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ) بِمَدِّهِ مِنَ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْقِيَامِ إِلَى الرُّكُوعِ، حَتَّى يَقَعَ رَأُوهُ -أَي: رَأَى اللَّهُ أَكْبَرَ^(١)- فِيهِ، أَوِ الْمَرَادُ: تَبْيِينُ حُرُوفِهِ مِنْ غَيْرِ مَدٍّ فِيهِ، أَوْ إِتْمَامُ عَدَدِ تَكْبِيرَاتِ الصَّلَاةِ بِالتَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ أَبْنَى^(٢) عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَتِمَّ التَّكْبِيرُ»، فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِيمَا رَوَاهُ الْمُؤَلَّفُ فِي «تَارِيخِهِ»: إِنَّهُ عِنْدَنَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، وَقَالَ الْبَزَارُ: تَفَرَّدَ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ عِمْرَانَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتِهِ فَلَعَلَّهُ فَعَلَهُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، أَوْ مَرَادُهُ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ الْجَهْرُ بِهِ^(٣)، أَوْ لَمْ يَمُدَّهُ.

(قَالَ) أَي: ذَلِكَ^(٤)، وَلِأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ: «وَقَالَ» وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي الْوَقْتُ أَيْضًا وَالْأَصِيلِيُّ وَابْنُ عَسَاكِرَ -كَمَا فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ-: «قَالَ» أَي: إِتْمَامُ التَّكْبِيرِ (ابْنُ عَبَّاسٍ) عَبْدُ اللَّهِ ﷺ^(٥) (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) بِالْمَعْنَى، كَمَا سَيَأْتِي لَفْظُهُ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى- فِي حَدِيثِهِ الْمَوْصُولِ فِي آخِرِ الْبَابِ التَّالِي لِهَذَا [ج: ٧٨٧] حَيْثُ قَالَ لِعُكْرَمَةَ -لَمَّا أَخْبَرَهُ عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي كَبَّرَ فِي الظُّهْرِ ثِنْتَيْنِ وَعَشْرَيْنِ تَكْبِيرَةً-: إِنَّهَا صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ أَنَّهُ نُقِلَ عَنْهُ بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ إِتْمَامُ التَّكْبِيرِ، وَمِنْ لَزِمِهِ التَّكْبِيرُ فِي الرُّكُوعِ، وَهُوَ يَبْعَدُ الْإِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ كَمَا قَالَهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (و) يَدْخُلُ / (فِيهِ) أَي: فِي الْبَابِ (مَالِكُ بْنُ الْحَوِيرِثِ) أَي: حَدِيثُهُ الْآتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي «بَابِ الْمَكْثِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ» [ج: ٨١٨] وَفِيهِ: «فَقَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَكَبَّرَ».

ب ٣٥٦/١د

٧٨٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ خُصَيْنٍ قَالَ: صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ ﷺ بِالْبَصْرَةِ، فَقَالَ: ذَكَرْنَا هَذَا الرَّجُلَ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيُهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ.

(١) «أَي: رَأَى اللَّهُ أَكْبَرَ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س). وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي هَامِشِ (ج) بِلاَ تَصْحِيحٍ.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): «ابْنُ أَبْنَى» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا زَايٌ، مُقْصُورٌ، اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْخَزَاعِيُّ مَوْلَاهُمْ، صَحَابِيُّ صَغِيرٌ، وَكَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ رَجُلًا، وَكَانَ عَلَى خُرَّاسَانَ لِعَلِيِّ «تَقْرِب».

(٣) فِي (م): «الْجَهْرِيَّة».

(٤) «أَي: ذَلِكَ»: لَيْسَ فِي (د) وَ(م).

(٥) «عَبْدُ اللَّهِ ﷺ»: لَيْسَ فِي (ب) وَ(س).

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) بن شاهين (الوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا) ولأبي ذَرٍّ والأصيلي: «أخبرنا» (خَالِدٌ) هو ابن عبد الله الطَّحَّان (عَنِ الْجُرَيْرِيِّ) بضم الجيم وفتح الراء الأولى، سعيد بن إياس (عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ) يزيد^(١) بن عبد الله بن الشَّخِير^(٢) (عَنْ) أخيه (مُطَرِّفٍ)^(٣) بن عبد الله (عَنْ عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ): إِنَّهُ (صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ) هو ابن أبي طالب (بِالْبَصْرَةِ)^(٤) بعد وقعة الجمل^(٥) (فَقَالَ) أي: عمران: (ذَكَرْنَا) بتشديد الكاف وفتح الراء، من التذكير^(٦) (هَذَا الرَّجُلُ) هو علي، جملة من فعلٍ ومفعولٍ وفاعلٍ (صَلَاةٌ كُنَّا نَصَلِّيْهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ) وللأصيلي: «مع النبي» (بِرَسُولِهِ) فذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ، وَكُلَّمَا وَضَعَ^(٧) ليحصل تجدد^(٨) العهد في أثناء الصلاة بالتكبير الذي هو شعار النية التي كان ينبغي استصحابها إلى آخر الصلاة، وهذا مفهومه العموم في جميع الانتقالات، لكنّه مخصوصٌ بحديث [ج: ٦٩٠]: سمع الله لمن حمده، عند الاعتدال، وفيه مشروعية التكبير في كلِّ

(١) في هامش (ج): بالزَّاي.

(٢) في هامش (ج): «الشَّخِير» بكسر المعجمة وشدّة الخاء المنقوطة المكسورة وبالراء «زكريّا».

(٣) في هامش (ج): «مُطَرِّف» بضم الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الراء وتشديدها وبالفاء.

(٤) في هامش (ج): «البَصْرَةُ» بثلاث الموحدة، يقال لها: قبة الإسلام وخزانة العرب، بناها عُتْبَةُ - بضم العين وسكون المثناة الفوقية - ابن غزوان في خلافة عمر، ولم يُعَبَّد فيها صنم قط، وهي داخلَةٌ في أرض سواد العراق، وليس لها حكمها عند أصحابنا «كرمانى».

(٥) في هامش (ج): قوله: «بعد وقعة الجمل» تلخيصها: أَنَّهُ لَمَّا قُتِلَ عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَجَّعَ المسلمون، وعُتُوا بكيفية المَخْرَجِ مِنْ تَقْصِيرِهِمْ فِيهِ، فسار طلحة والزبير، وكانت عائشة قد لقيها الخبر وهي مقبلة من عمرتها، فرجعت إلى مكة، ولما قدمت عائشة وطلحة والزبير إلى البصرة؛ استعانوا بأهلها وبيت مالها، ووصل علي خلفهم، فاجتمع عليه أهل البصرة والكوفة، فحاول صلحهم واجتماع كلمتهم، فقام الأشتر بالتحريش، فكان ما كان، وبلغت القتلى يومئذ ثلاثة عشر ألفاً، وقُطِعَ على خطام جمل عائشة سبعون يداً من بني ضبة وهي في هودجها، ثم أمر علي بعقره، وكان رأيتهُم، فحمي الشر وانتشر، وظهر علي وانتصر، وكان قتالهم من ارتفاع النهار يوم الخميس إلى صلاة العصر لعشر ليالٍ خَلَوْنَ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ، سنة ست وثلاثين، ولما ظهر علي جاء إلى عائشة فقال: غفر الله لك، قالت: ولك ما أردت إلا الإصلاح، ثم أنزلها في دار البصرة وأكرمها واحترمها، وجَهَّزها إلى المدينة في عشرين - أو أربعين - امرأة من ذوات الشرف، وجَهَّز معها أخاها محمداً، وشيعها هو وأولاده وودَّعها، رضي الله عنهم أجمعين.

(٦) في (م): «التَّذْكَر».

(٧) في هامش (ج): «وَضَعَ» ضدَّ «رَفَعَ» كما [في] «التَّقْرِيب».

(٨) في (م): «تجدد».

خفض ورفع لكلِّ مصلٍّ، فالجمهور على ندبيّة^(١) ما عدا تكبيرة الإحرام، وذهب أحمد إلى وجوب جميع التّكبيرات، وقد قال الشّافعيّة: لو ترك التّكبير عمداً أو سهواً حتّى ركع أو سجد لم يأت به لفوات محلّه، ولا سجود، وقال المالكيّة: يجب السّجود بترك ثلاث تكبيرات من أثنائها لأنّه ذكّر مقصوداً في^(٢) الصّلاة، ثمّ إنّ في قوله: «ذكّرنا» إشارة إلى أنّ التّكبير الذي ذكره كان قد^(٣) ترك، ويدلُّ له حديث أبي موسى الأشعريّ عند أحمد والطّحاويّ بإسناد صحيح قال: «ذكّرنا عليّ صلاةً كنّا نصليّها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إما نسيناها، أو تركناها عمداً... الحديث، وأوّل من تركه عثمان بن عفّان حين كبر^(٤)، وضعف صوته، وفي «الطّبرانيّ»: معاوية، وعند^(٥) أبي عبيد: زياد، وكأنّ زياداً تركه بترك معاوية، ومعاوية بترك عثمان، لكنّ يحتمل أن يُراد بترك عثمان ترك الجهر به ولذلك^(٦) حمل بعض العلماء فعل الأخيرين عليه.

ورواة هذا الحديث ما بين بصريّ وواسطيّ، وفيه: رواية الأخ عن الأخ، والتّحديث والإخبار والعنونة والقول، وشيخ المؤلّف من أفراده.

٧٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِهِمْ، فَيُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَإِذَا انْصَرَفَ قَالَ: إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حدّثنا عبد الله بن يوسف) التّيسّي (قال: أخبرنا مالك) هو ابن أنس (عن ابن شهاب) الزّهرّي (عن أبي سَلَمَةَ) بن عبد الرّحمن (عن أبي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (أنّه كان يصليّ بهم) إمّاماً، وللكشميّهني «لهم» باللام بدل/ الموحّدة (فيكبر كلّما خفّض و) كلّما (رفع، فإذا انصرف) من الصّلاة (قال: إنّني لأشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) في تكبيرات الانتقالات والإتيان^(٧) بها.

(١) في (د) و(م): «ندبيّته».

(٢) «في»: ليس في (م).

(٣) في (ب) و(س): «قد كان».

(٤) في هامش (ج): كبر الصّغير وغيره، من «باب تعب».

(٥) في غير (ص): «عن».

(٦) في (ص): «لذا»، وفي (م): «كذا».

(٧) في (د): «والاشتغال».

١١٦ - باب إتمام التكبير في السجود

(باب إتمام التكبير في السجود) بأن يبتدئ به من انتقال القيام إلى السجود حتى يقع راؤه^(١) فيه كما مر في الركوع اقبل ح: ٧٨٤ | مع بقية الاحتمالات فيه^(٢).

٧٨٦ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَخَذَ بِيَدِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فَقَالَ: قَدْ ذَكَرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، أَوْ قَالَ: لَقَدْ صَلَّيْنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ (عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ) / بفتح الغين الْمُعْجَمَةُ والجيم (عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بِنِ الشَّخِيرِ (قَالَ: ١٣٥٧/١٥ صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، فَكَانَ) عَلِيٌّ (إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) مِنَ السُّجُودِ (كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ كَبَّرَ) خَصَّ ذِكْرَ السُّجُودِ وَالرَّفْعِ وَالنُّهْوضِ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ هُنَا، وَعَمَّ (٣) فِي رِوَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ [ح: ٧٨٤] إِشْعَارًا بِأَنَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ الثَّلَاثَةُ هِيَ الَّتِي كَانَ تُرَكُّ (٤) التَّكْبِيرُ فِيهَا، حَتَّى تَذْكُرَهَا عِمْرَانُ بِصَلَاةِ عَلِيٍّ (فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ) أَي: فَرَّغَ مِنْهَا (٥) (أَخَذَ بِيَدِي) بِالْإِفْرَادِ (عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، فَقَالَ: قَدْ) وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ وَالْأَصِيلِيِّ: «لَقَدْ» (ذَكَرَنِي هَذَا) أَي: عَلِيٌّ (صَلَاةَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم) لِأَنَّهُ كَانَ يَكْبُرُ فِي جَمِيعِ انْتِقَالَاتِهِ (٦) (أَوْ قَالَ: لَقَدْ صَلَّيْنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم) شَكٌّ مِنْ حَمَّادٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الرُّوَاةِ.

٧٨٧ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بِشْرِ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا عِنْدَ الْمَقَامِ يَكْبُرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَإِذَا قَامَ، وَإِذَا وَضَعَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عليهما السلام، قَالَ: أَوْلَيْسَ تِلْكَ صَلَاةُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، لَا أُمَّ لَكَ؟

(١) في هامش (ج): أي: الرأء من قوله: «الله أكبر».

(٢) «فيه»: ليس في (م).

(٣) في (م): «عم».

(٤) في غير (ص) و(م): «يترك».

(٥) في هامش (ج): أشار بذلك إلى أنه لم يرد القضاء الاصطلاحي.

(٦) في (ص): «الانتقالات».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ) بفتح العين فيهما وآخر الثاني نوْن، ابن أوسٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ) بضمّ الهاء وفتح المُعْجَمَة، ابن بشير^(١) السَّلْمِيُّ الواسِطِيُّ، كالَّذِي قَبْلَهُ (عن أبي بِشْرِ) بكسر الموحدة وسكون المُعْجَمَة، جعفر^(٢) بن أبي وحشيّة الواسِطِيُّ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عَبَّاسٍ (قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا) هو أبو هريرة كما في «الأوسط للطبراني» (عِنْدَ الْمَقَامِ) بِمَكَّةَ، حال كونه (يُكَبِّرُ) في صلاة الظهر كما في «مُستخرج أبي نُعيم» ولا بن عساكر: «فكَبَّرَ» بالفاء على صيغة الماضي (فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَإِذَا قَامَ وَإِذَا وَضَعَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ) ولأبي ذَرٍّ وابن عساكر: «فَقَالَ» مستفهماً بالهمزة استفهام إنكارٍ للإنكار المذكور، ومقتضاه الإثبات لأنَّ نفي النَّفي إثباتٌ (أَوَلَيْسَ تِلْكَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ - لَا أَمَّ لَكَ - ؟) كلمة ذَمَّ تقولها العرب عند الزجر، ذَمَّهُ حيث جهل هذه السُّنَّة^(٣).

وفي هذا الحديث: التَّحْدِيثُ والعننة والقول، وثلاثة من رواته واسطيون على التَّوَالِي.

١١٧ - بَابُ التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ

(بَابُ التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ).

٧٨٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ شَيْخٍ بِمَكَّةَ، فَكَبَّرَ ثِنْتَيْنِ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً، فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّهُ أَخْمَقُ، فَقَالَ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُودَكِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا) هَمَّامٌ (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامَة (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عَبَّاسٍ (قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ شَيْخٍ) هو أبو هريرة (بِمَكَّةَ) عند المقام، الظُّهَرَ (فَكَبَّرَ) فيها (ثِنْتَيْنِ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً) لأنَّ في كلِّ ركعة خمس تكبيراتٍ، فيحصل في كلِّ رباعيَّة عشرون

(١) في هامش (ج): «بَشِير» بفتح الموحدة وكسر الشَّين المعجمة «برماوي».

(٢) في غير (ص): «حفص»، وليس بصحيح.

(٣) في هامش (ج): قال ابن الأثير في حديث ابن عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ: «لَا أَمَّ لَكَ»: هُوَ ذَمٌّ وَسَبٌّ؛ أَي: أَنْتَ لَقِيطٌ لَا تُعْرِفُ لَكَ أُمَّ، وَقِيلَ: قَدْ يَقَعُ مَدْحًا بِمَعْنَى التَّعْجُّبِ مِنْهُ، وَفِيهِ بَعْدٌ.

تكبيرةً، سوى تكبيرة الإحرام^(١) وتكبيرة القيام من^(٢) التَّشَهُّدِ الأوَّل، وفي الثَّلَاثِيَّة سبع عشرة، وفي الثَّنَائِيَّة إحدى عشرة، وفي الخمس أربع وتسعون تكبيرةً، وسقط لفظ «تكبيرة»^(٣) لغير أبي ذرٍّ والأصيليِّ، قال عكرمة: (فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): (إِنَّهُ) أَي: الشَّيْخ (أَخْمَقُ) أَي: قليل العقل (فَقَالَ) ولابن عساكر: «قال»: (ثَكِلَتْكَ) بِالمُثَلَّثَةِ المفتوحة والكاف المكسورة، أَي: فَقَدْتِكَ^(٤) (أَمْكُ) هذا الَّذِي فعله الشَّيْخ من التَّكْبِيرِ المَعْدُود^(٥) (سُنَّةٌ^(٦)) أَبِي الْقَاسِمِ^(٧) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ويعجز نصب «سُنَّةٌ» بتقدير فعل^(٨)، واستحقَّ عكرمة الدُّعاء عند ابن عَبَّاسٍ/ بما ذكر لكونه نسب أبا هريرة إلى ٣٥٧/١٥ ب الحمق الَّذِي هو غاية الجهل، وهو بريءٌ من ذلك.

(وَقَالَ) وفي رواية: «قال» (مُوسَى) بن إسماعيل التَّبُودَكِيُّ، الرَّاوِي أَوَّلًا عن هَمَّامٍ: (حَدَّثَنَا أَبَانُ)^(٩)

(١) في (ص): «الافتتاح».

(٢) في (م): «بين».

(٣) في (ص): «فكبر».

(٤) في هامش (ج): قوله: «فَقَدْتِكَ» بفتح القاف، قال في «المصباح»: فَقَدْتَهُ فَقَدًا، مِنْ «بَابِ ضَرَبَ».

(٥) في (م): «المتعدد».

(٦) في هامش (ج): «السُّنَّةُ» بالضَّم: طريقة المصطفى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التي كان يتحرَّاهَا، وسُنَّةُ اللَّهِ: طريقة حكمته، وطريقة طاعته، ذَكَرَهُ الرَّازِبِيُّ، وقال ابنُ الكمال: «السُّنَّةُ» لغة: الطَّرِيقَةُ، مَرْضِيَّةٌ كانت أو لا، وشرعًا: الطَّرِيقَةُ المسلوكة في الدِّين من غير افتراضٍ ولا وجوبٍ. انتهى. وهذا العطف يُشعر بأنَّ «الفرض» مُغايرٌ لـ «الواجب» وهو كذلك عند الحنفية، فـ «الفرض» عندهم: ما ثبتَ بدليلٍ قطعيٍّ، و«الواجب» ما ثبت بدليلٍ ظنيٍّ، وأمَّا عند الشَّافعية فهما مترادفان على الأصح؛ أَي: مُسَمَّاهما واحدًا، وهو الفعلُ غير الكفِّ المطلوب طلبًا جازمًا، وهو ما يُثاب على فعله ويُعاقب على تركه؛ كما أنَّ «المندوب» والمُسْتَحَبَّ والتَّطَوُّعَ والسُّنَّةَ والحسن والنفل والمرغَّب فيه» ألفاظٌ مترادفةٌ؛ أَي: مُسَمَّاهَا واحدًا، وهو الفعل غير الكفِّ المطلوب طلبًا غير جازمٍ، وهو ما يُثاب على فعله ولا يُعاقب على تركه.

(٧) في هامش (ص): قوله: «سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ» نُصِبَ على المصدر؛ أَي: سَنَّ ذَلِكَ سُنَّةً، وأمَّا على رواية الرَّفع فهو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، تقديره: تلك. انتهى «عجمي».

(٨) في هامش (ج): قوله: «ويعجزُ نصبُ سُنَّةٍ بتقدير فعلٍ» قال الإمام السُّبْكِيُّ في آخر «غافر»: «سُنَّتَ اللَّهِ» [غافر: ٨٥] هو اسمٌ وُضِعَ موضعَ المصدر ونُصِبَ بالفعل؛ كالمصادر التي جاءت على غير لفظٍ فعلها.

(٩) في هامش (ج): «أَبَانُ» بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة، وبالضَّرَفِ وعديه، قال النَّوَوِيُّ: مَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ جعله ماضِيًا، والهمزة زائدة، فيكون «أَفْعَلُ» وَمَنْ صَرَفْهُ جعل الهمزة أصلًا، فيكون «فَعَالًا» وصرَفُهُ هو الصَّحِيح. انتهى ملخصًا.

ابن يزيد العطار^(١) قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) قال: (حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ) فهو متَّصِلٌ عنده عن أَبَانَ وهَمَامٍ^(٢)، كلاهما عن قتادة، وإنما أفرد هَمَامًا^(٣) لكونه على شرطه في الأصول، بخلاف أَبَانَ؛ فإنه على شرطه في المتابعات، مع زيادة فائدة تصريح قتادة بالتَّحْدِيثِ عن عكرمة.

٧٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَزْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ عَنِ اللَّيْثِ: «وَلَكَ الْحَمْدُ» - ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثُّنْتَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الكاف، نسبة لجده لشهرته به، وإلا فأبوه عبد الله المخزومي المصري^(٤) (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ المصري (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمِّ العين وفتح/ القاف، ابن خالد الأيلي (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ) القرشي المدني، أحد الفقهاء السبعة (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ تكبيرة الإحرام (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَزْكَعُ) يبدأ به حين يشرع في الانتقال إلى الركوع، ويمدّه حتّى^(٥) يصل إلى حدِّ الركوع^(٦)، وكذا في السجود والقيام (ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ) ولأبي ذرٍّ: «(من الركوع)» (ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) كذا بإسقاط الواو لأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي^(٧)، جملةً حاليّةً.

(١) في (ب) و(س): «الْقَطَّانُ»، وهو تحريف.

(٢) في (ص) و(م): «وهما»، وهو خطأ.

(٣) في (ب) و(س): «أفردهما»، وهو تحريف.

(٤) في (ب) و(س): «البصري»، وهو تحريف.

(٥) في (م): «حين».

(٦) في غير (ب) و(س): «الرَّاعِ».

(٧) قوله: «كذا بإسقاط الواو لأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي» سقط من (ج) و(م)، وهي ثابتة في هامش (ج) بلا =

وفيه تصريح بأن الإمام يجمع بين التَّسْميع والتَّحْمِيد، وهو قول الشَّافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وفاقاً للجمهور لأنَّ صلاته بِأَمْرِ اللَّهِ الموصوفة محمولة على حال^(١) الإمامة لكون ذلك هو الأكثر الأغلب من أحواله، وخالف في ذلك^(٢) أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه لحديث: «إذا قال: سمع الله لمن حمده؛ فقولوا: ربَّنَا لك الحمد»، وهذه قسمة منافية للشَّرْكة كقوله بِأَمْرِ اللَّهِ: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر»^(٣) وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمولٌ على انفراده بِأَمْرِ اللَّهِ في^(٤) صلاة النفل توفيقاً بين الحديثين، والمنفرد يجمع بينهما في الأصح، وسيأتي البحث في ذلك في «باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الرُّكوع» [ح: ٧٩٥] إن شاء الله تعالى.

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) ولأبي ذرٍّ: «(بن صالح) - كاتب الليث - في روايته (عَنِ اللَّيْثِ): (وَلَكَ الْحَمْدُ) بزيادة الواو الساقطة في رواية يحيى، وإنما لم يورد الحديث عنهما معاً، وهما شيخاه لأنَّ يحيى من شرطه في الأصول، وابن صالح في المتابعات، وقد قال العلماء: إنَّ رواية الواو أرجح، وهي زائدة، وقال الأصمعي: سألت أبا عمرو عنها فقال: زائدة، تقول العرب: يَغْنِي هذا، فيقول المخاطب: نعم، وهو لك بدرهم، فالواو زائدة، وقيل: عاطفة^(٥)، أي: ربَّنَا

= تصحيح، ورُمِز في «اليونينية» لأبي ذرٍّ وحده. وفي هامش (ج): قوله: «وثبتت...» إلى آخره كذا في نسخة، فلتحرَّر مع ما سيأتي من كلام الشَّارح تبعاً للكرماني، فإنَّ رواية أبي ذرٍّ مبنية على سقوط رواية عبد الله بن صالح بالكلية؛ كما يُعلم ذلك من كلام الشَّارح.

(١) في (م): «حالة».

(٢) «ذلك»: ليس في (م).

(٣) في (م): «المنكر».

(٤) في غير (ب) و(س): «و».

(٥) في هامش (ج): قال في «الفتح»: وقيل: هي واو الحال، قاله ابن الأثير، وضعف ما سواه. انتهى. وقال البرماوي في «شرح العمدة»: إثبات الواو أحسن؛ لدلاليتها على زيادة المعنى، وهو النداء بالاستجابة، فكأنه يقول: ياربَّنَا؛ استجب، أو تقبل، ونحوهما، ثم استأنف خبراً بثبوت الحمد الكامل لله تعالى واستحقاقه له، ومع حذف الواو لا يكون في الكلام إلا معنى واحد منهما، ومثله أيضاً في السَّلام، الواو في «وَعَلَيْكُمُ السَّلام» إثباتها يتضمَّن الدُّعاء لنفسه، ولمن سلَّم عليه، كأنَّ تقديره: «علينا وعليكم السَّلام» فحذف «علينا» لدلالة العطف، بخلاف إسقاطها، فإنه لا يقتضي إلا الدُّعاء لغيره خاصَّةً. انتهى. [وقد سبق هذا عند شرح الحديث (٧٣٣)] وللطَّيْبِيَّ مسلَّك آخر ذكرناه بطوله في هامش «باب فضل اللّهُمَّ ربَّنَا لك الحمد». وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «وقيل: عاطفة» أي: على فعلٍ محذوفٍ قدره الشَّارح كغيره بقوله؛ أي: ربَّنَا حمدنا، ولك الحمد. انتهى. وفيه =

حمدناك، ولك الحمد، وسقط لابن عساكر قوله «وقال عبد الله: ولك الحمد». (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي) ^(١) بفتح أوله وكسر ثالثه، أي: حين يسقط ساجداً (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ) من السُّجُود (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ) الثانية (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ) منها؛ (ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّنَتَيْنِ) أي: الركعتين الأوليين (بَعْدَ الْجُلُوسِ) لِلتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ. ١٣٥٨/١د

وهذا الحديث مفسرٌ لِمَا سبق من قوله: «كان يكبر في كل خفضٍ ورفعٍ» [ج: ٧٨٧].

ورواته ستة، وفيه: التَّحْدِيثُ والإخبار والعنونة والسَّماع والقول، ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي.

١١٨ - بَابُ وَضْعِ الْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ: أَمَكَنَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ.

(بَابُ وَضْعِ الْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي) حال (الرُّكُوعِ).

(وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) بضمّ الحاء، عبد الرحمن السَّاعِدِيُّ الأنصاريُّ المدنيُّ ^(٢)، في حديثه في صفة صلاته بِإِلَّهِ الْإِسْلَامِ الْآتِي - إن شاء الله تعالى - في «باب الجلوس في التَّشَهُدِ» [ج: ٨٢٨] وكان (فِي) نفرٍ من (أَصْحَابِهِ) بِإِلَّهِ الْإِسْلَامِ: (أَمَكَنَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ) أي: في الرُّكُوعِ.

٧٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُضْعَبَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، فَطَبَّقْتُ بَيْنَ كَفَّيَّ، ثُمَّ وَضَعْتُهُمَا بَيْنَ فَخْذَيَّ، فَهَنَانِي أَبِي وَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُهُ فَنُهِنَا عَنْهُ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرُّكْبِ.

= عطف جملة اسمية على جملة فعلية، قال ابن هشام: وفيه ثلاثة أقوال: الجواز مطلقاً، والثاني: المنع مطلقاً، والثالث: أنه يجوز في الواو فقط، قال: وأضعف الثلاثة القول الثاني. انتهى «عجمي».

(١) في هامش (ج): قال في «المصباح»: هوى يهوي - من «باب رمى» - هَوًى؛ بضمّ الهاء وفتحها، وزاد ابن القوطية: «هَوَاءً» - بالمد - سقط من أعلى إلى أسفل. انتهى. قال في «التَّقْرِيبِ» في «باب مسح الحصى»: «رَأَيْتُ ابن عمر إذا هوى ليسجد» ول بعضهم: «هَوًى» قال القاضي: وهو الوجه، ومعناه: مَالَ. انتهى. وفيه نظر. انتهى. وعبرة البرماوي: «حين يهوي» بكسر الواو، مضارع «هوى» بفتحها؛ أي: سقط؛ أي: انتقل.

(٢) في هامش (ج): في اسمه اختلاف.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطَّيَالِسِيُّ البَصْرِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحَجَّاج (عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ) بِمُثْنَاةٍ تَحْتِيَّةٍ مَفْتُوحَةٍ فَعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ فَفَاءٍ مَضْمُومَةٍ فَوَاوٍ سَاكِنَةٍ فَرَاءٍ، اسْمُهُ: وَقْدَانٌ^(١)؛ بَوَاوٍ مَفْتُوحَةٍ فَقَافٍ سَاكِنَةٍ فَدَالٍ مُهْمَلَةٍ وَبَعْدَ الْأَلْفِ نُونٌ، الْعَبْدِيُّ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ الْأَكْبَرُ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ كَالْمَزْيِ^(٢)، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ الْأَصْغَرُ؛ أَي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ النَّسْتَاسِ^(٣)، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ الْأَصْغَرَ لَيْسَ مَذْكُورًا فِي الْآخِذِينَ عَنْ مَصْعَبٍ، وَلَا فِي أَشْيَاخِ شُعْبَةَ (قَالَ: سَمِعْتُ مُضْعَبَ بْنَ سَعْدٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ الْمَدَنِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِئَةٍ، حَالُ كَوْنِهِ (يَقُولُ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي) سَعْدٍ أَحَدِ الْعَشْرَةِ (فَطَبَّقْتُ^(٤)) بَيْنَ كَفَّيَّ) أَي: بَأْنَ جَمَعَ بَيْنَ أَصَابِعِهِمَا (ثُمَّ وَضَعْتُهُمَا بَيْنَ فَخِذَيْ، فَتَهَانِي أَبِي) عَنْ ذَلِكَ (وَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُهُ) أَي: التَّطْبِيقَ (فَنُهِينَا عَنْهُ) بَضْمُ الثُّونِ، فِي «كِتَابِ الْفَتْوحِ» لِسَيْفٍ عَنْ مَسْرُوقٍ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنِ التَّطْبِيقِ، فَأَجَابَتْهُ بِمَا مُحْصَلُهُ أَنَّهُ مِنْ صَنِيعِ الْيَهُودِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ لَذَلِكَ/، وَكَانَ ﷺ يُعِجِبُهُ مُوَافَقَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيهِمَا^(٥) لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَرَ فِي آخِرِ ١٠٤/٢ الْأَمْرِ بِمُخَالَفَتِهِمْ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ ابْنِ الْمُنْذِرِ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ قَالَ: إِنَّمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً؛ يَعْنِي: التَّطْبِيقَ، فَقَدْ ثَبَتَ نَسْخُ التَّطْبِيقِ، وَأَنَّهُ كَانَ مُتَقَدِّمًا، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: التَّطْبِيقُ مَنْسُوخٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ، إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَبَعْضِ أَصْحَابِهِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَطْبِقُونَ. انْتَهَى^(٦). قِيلَ: وَلَعَلَّ ابْنَ مَسْعُودٍ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّسْخُ، وَاسْتَبْعِدَ لِأَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْمَلَاظِمَةِ لِلرَّسُولِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ صَاحِبَ نَعْلِهِ، يُلْبِسُهُ إِيَّاهَا إِذَا قَامَ، وَإِذَا جَلَسَ أَدْخَلَهَا فِي ذِرَاعِهِ، فَكَيْفَ يَخْفَى عَلَيْهِ أَمْرُ وَضْعِ يَدَيْهِ عَلَى رِكْبَتَيْهِ؟ أَوْ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّسْخُ؟ وَرَوَى

(١) فِي هَامِش (ج): وَيُقَالُ: «وَأَقِدْ» وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ.

(٢) فِي غَيْرِ (د): «كَالْمَزْنِيِّ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «نِسْتَاسٌ» قَالَ النَّوَوِيُّ: بِكَسْرِ الثُّونِ وَسُكُونِ السُّنَيْنِ الْمَهْمَلَةِ الْمَكْرُورَةِ، غَيْرُ مَصْرُوفٍ. انْتَهَى. قَالَ فِي «التَّرْتِيبِ»: وَعِنْدَ ابْنِ عِيْسَى بَفَتْحِ الثُّونِ، وَأَنْكَرَهُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ سَيْبَوِيهِ: لَمْ يَأْتِ فِي الْكَلَامِ «فَعْلَالٌ» بِالْفَتْحِ. انْتَهَى. ثُمَّ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» فِي حَدِيثِ «أَيُّ الْأَعْمَالِ...؟»: وَلَهُمْ أَبُو يَغْفُورٍ ثَالِثٌ، قَالَ: وَالثَّلَاثَةُ ثَقَاتٌ.

(٤) فِي هَامِش (ج): عِبَارَةُ الْجَلَالِ الشَّيْطَانِيِّ: «فَطَبَّقْتُ» أَي: أَلْصَقْتُ بِاطْنِ كَفَّيَّ فِي الرُّكُوعِ.

(٥) فِي (م): «مَا».

(٦) «انْتَهَى»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

عبد الرزاق عن علقمة والأسود قالاً: صلينا مع عبد الله فطَبَّقَ، ثم لقينا عمر، فصلينا معه فطَبَّقْنَا، فلما انصرف قال: ذاك شيء كنا نفعله فترك. (وَأَمِزْنَا) بضم الهمزة مبنياً للمفعول كنون «نُهينا»، والفاعل الرسول ﷺ لأنه/ الذي يأمر وينهى، فله حكم الرفع (أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا) من إطلاق الكل على الجزء، أي: أكفنا (عَلَى الرُّكْبِ) شبه القابض عليهما مع تفريق أصابعهما للقبلة حالة الوضع.

ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وكوفي ومدني، وفيه: التحديث والعنونة والسمع والقول، وتابعي عن تابعي عن صحابي، والابن عن الأب، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه.

١١٩ - بَابُ: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعُ

هذا^(١) (بَابُ) بالتَّنوين (إِذَا لَمْ يُتِمَّ) المصلي (الرُّكُوعَ) يعيد صلاته، و«يُتِمُّ» بميم مشددة مفتوحة^(٢).

٧٩١ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ: رَأَى حَذِيفَةَ رَجُلًا لَا يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ، وَلَوْ مِثْلَ مِثِّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بضم العين، الحوضي (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن مهران الأعمش (قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ) الجهني الكوفي (قَالَ: رَأَى

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): قوله: «مفتوحة» ويجوز كسرهما، قال في «الهنع»: في كيفية تحرك الثاني من حرفي التضعيف تخلصاً من الساكنين أقوالاً؛ أحدها: أنه يُحْرَكُ بالفتح مطلقاً، سواء وَلِيَهُ ضَمِيرٌ؛ نحو: «رُدَّة» [أو] «لم يردّه» أو ساكنٌ؛ نحو: «رُدَّ المال» أو «لم يردَّ المال» أو لا؛ نحو: «رُدَّ» أو «لم يردَّ» الثانية: أنه يُحْرَكُ بالفتح في الحالة الأولى والثالثة دون الثانية - وهي ما إذا وَلِيَهُ ساكنٌ - فإنه يُكْسَرُ فيها على أصل التقاء الساكنين، فيقال: «رُدَّ المال» و«لم يردَّ ابْنُكَ» والثالثة: أنه يُحْرَكُ بالكسر مطلقاً في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين، الرابعة: أنه يُحْرَكُ بأقرب الحركات إليه إلا فيما بعده ساكنٌ من كلمة أخرى - لام تعريف أو غيرها - فيُكْسَرُ؛ نحو:

«فَغَضَّ الظَّرْفُ»

انتهى. وله تنمة.

حُذَيْفَةُ) بن اليمان^(١) (رَجُلًا) لم يُعَرَف اسمُه، لكن عند ابن خزيمة أنه كندي (لَا يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ) في رواية عبد الرزاق: «فجعل ينقر ولا يتم ركوعه»^(٢) (قَالَ) حذيفة للرجل، ولأبي ذر: «فقال»: (مَا صَلَّيْتَ) نفياً للحقيقة كقوله ﷺ للمسيء صلاته: «فلأنك لم تصل» [ح: ٧٥٧] واستدل به على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود، وهو مذهب مالك والشافعي وأبي يوسف وأحمد، أو نفياً للكمال كقوله: «لا وضوء لمن لم يسلم الله»^(٣) وإليه ذهب أبو حنيفة ومحمد لأن الطمأنينة في الركوع والسجود عندهما ليست فرضاً، بل واجبة (وَلَوْ مُتَّ) على هذه الحالة (مُتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ)^(٤) الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ (٥) زاد الكشميهني وابن عساكر: «عليها» أي: على غير الدين، وبخه على سوء فعله؛ ليرتدع، وليس المراد أن تركه لذلك مخرج له من دين الإسلام، فهو كحديث: «من ترك الصلاة فقد كفر»^(٦) أي: يؤذيه

(١) في هامش (ج): قال في «التقريب»: «اليمان» لقب، واسم اليمان حُصَيْل - بمهملتين - مصغراً، ويُقال: حِصْل، وقال النووي: «ابن اليمان» بالنون من غير ياء بعدها، وهي لغة قليلة، والصحيح: «اليماني» بالياء.

(٢) في هامش (ج): زاد أحمد: فقال: منذ كم صليت؟ قال: منذ أربعين سنة، وهي زيادة شاذة، أو وهم؛ لأن حذيفة مات سنة ست وثلاثين، ولعل الصلاة لم تفرض من قبل هذه المدة بأربعين سنة، فلعله أطلق وأراد المبالغة أو لعله ممن كاد يصلي قبل إسلامه ثم أسلم فحصلت المدة المذكورة من الأمرين. «فتح الباري».

(٣) في هامش (ج): هذا الحديث أورده الجلال في «الجامع الكبير» بلفظ: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» وعزاه لأحمد وابن أبي شيبة والترمذي في «العلل» وابن ماجه وغيرهم، عن سعيد بن زيد.

(٤) في هامش (ج): قال الراغب: «فَطَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ» وهو إيجاد الشيء وإبداعه على هيئة مُرْتَشحة لفعلٍ مِنَ [الأفعال] فقولُه: «فَطَرَتِ اللَّهُ أَلِيَّ فَطَرَ النَّاسَ عَلَيَّهَا» [الروم: ٣٠] إشارة منه تعالى [إلى] ما فَطَرَ؛ أي: أبداع وركز في النَّاسِ مِنْ معرفته تعالى، وهو المُشار إليه بقوله تعالى: «وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ» [الزخرف: ٨٧].

(٥) في هامش (ج): فائدة: الدين وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات، وقال ابن الكمال: يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما هو عند الرسول من الآيات، قال بعضهم: الوضع الإلهي إن نُسب إلى مَنْ يؤذيه عن الله يُسَمَّى مِلَّةً، وإن نُسب إلى مَنْ يقبله لوجه الله يُسَمَّى ديناً، قال: وقد يُفَرَّقُ أيضاً بأن الشريعة من حيث يطاع بها تُسَمَّى ديناً، ومن حيث إنها يُجْتَمَعُ عليها تُسَمَّى مِلَّةً. انتهى. ونقل شيخنا الغنيمي: أن الدين والشريعة والملة متحدات، إلا أن الشريعة والملة تُضافان إلى النَّبِيِّ ﷺ وإلى الأمة فقط استعمالاً، والذين يُضاف إلى الله تعالى، ولا يُقال: ملة الله، ولا: ملة زيد، ولا: الصلاة ملة. انتهى. وقال البرهان: «الفطرة» هنا الدين والملة، وتُطلق «الفطرة» على الجبلة أيضاً وغيرها، وتُسَمَّى الصلاة فطرة؛ لأنها أكبر عُرا الإيمان.

(٦) في هامش (ج): حديث: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ...» أورده الجلال في «الجامعين» بلفظ: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّداً فَقَدْ كَفَرَ جَهَاراً» وعزاه للطبراني في «الأوسط».

التَّهَاجُورُ بِهَا إِلَى جَحْدِهَا فَيَكْفُرُ، أَوِ الْمَرَادُ بِالْفَطْرَةِ الشَّنَّةُ، فَهُوَ كَحَدِيثٍ: «خَمْسٌ مِنَ الْفَطْرَةِ» [ج: ٥٨٨٩] وَيَرْجُّحُهُ وَرُودُهُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ بِلَفْظٍ: «سَنَةُ مُحَمَّدٍ» [ج: ٣٨٩] وَمِثُّ «مُتَّ» مَضْمُومَةٌ^(١)، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ: مَاتَ يَمَاتُ كَ «خَافَ يَخَافُ»، وَالْأَصْلُ: مَوَاتٌ بِكَسْرِ الْعَيْنِ^(٢) كَ «خَوْفٍ»، فَجَاءَ مُضَارَعُهُ عَلَى «يَفْعَلُ» بَفَتْحِ الْعَيْنِ، فَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ يَلْزَمُ أَنْ يُقَالَ فِي الْمَاضِي الْمُسْتَدَّ إِلَى التَّاءِ^(٣): «مِثَّ» بِالْكَسْرِ لَيْسَ إِلَّا، وَهُوَ أَنَّا نَقْلُنَا حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى الْفَاءِ^(٤) بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، دَلَالَةً عَلَى بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ فِي الْأَصْلِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ: التَّحْدِيثُ وَالْعِنْنَةُ وَالسَّمَاعُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الصَّلَاةِ».

١٢٠ - بَابُ اسْتِوَاءِ الظُّهْرِ فِي الرُّكُوعِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ: رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ.

(بَابُ اسْتِوَاءِ الظُّهْرِ فِي) حَالَةِ (الرُّكُوعِ) مِنْ غَيْرِ مِيلِ رَأْسِ الْمَصْلِيِّ عَنْ بَدَنِهِ إِلَى جِهَةِ فَوْقَ أَوْ أَسْفَلَ.

(وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) السَّاعِدِيُّ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّبَعِ عَلَيْهِ فِي «بَابِ وَضْعِ الْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ» [قَبْلَ ج: ٧٩٠] (فِي) حُضُورِ (أَصْحَابِهِ) ﷺ: (رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ) فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رِكْبَتَيْهِ (ثُمَّ هَضَرَ) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ، أَيِ: أَمَالَ (ظَهْرَهُ) لِلرُّكُوعِ فِي اسْتِوَاءٍ مِنْ رِقْبَتِهِ وَمَتَنَ ظَهْرَهُ مِنْ غَيْرِ تَقْوِيسٍ، وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «ثُمَّ حَنَى ظَهْرَهُ» بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ الْخَفِيفَةِ، وَهُمَا بِمَعْنَى، وَزَادَ الْكَشْمِيهَنِيُّ لِلْأَرْبَعَةِ هُنَا: «بَابُ حَدِّ إِتْمَامِ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ فِيهِ» أَيِ: فِي^(٥)

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَمِثُّ مُتَّ مَضْمُومَةٌ» لِأَنَّهُ «فَعَلٌ» -بَفَتْحِ الْعَيْنِ- مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَقِيَاسُهُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَأَخَوَاتِهَا أَنْ تُضَمَّ فَاوُهُ؛ إِمَّا فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ، وَإِمَّا أَنْ تُبَدَّلَ الْفَتْحَةُ ضَمَّةً، ثُمَّ نُقِلَتْ [إِلَى] الْفَاءِ، عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَ التَّصْرِيفِيِّينَ، فَيُقَالُ فِي «قَامَ» وَ«قَالَ» وَ«طَالَ»: «قُمْتُ» وَ«قُلْتُ» وَ«طُلْتُ» وَمَا أَشْبَهَهَا؛ وَلِهَذَا جَاءَ مُضَارَعُهُ «يَفْعَلُ» بِضَمِّ الْعَيْنِ. انْتَهَى «دَرْ مَصُون».

(٢) فِي (م): «الْوَاو».

(٣) زَيْدٌ فِي (ص): «وَأَحَدَى أَخَوَاتِهَا».

(٤) فِي (م): «الْأَلْفُ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ. وَفِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «إِلَى الْفَاءِ» أَيِ: فَاءِ الْكَلِمَةِ؛ وَهِيَ الْمِيمُ.

(٥) «فِي»: لَيْسَ فِي (ب).

الرُّكُوعُ «وَالِإِظْمَانِيَّةُ»/ بكسر الهمزة^(١) وسكون الطاء وبعد الألف نونٌ مكسورةٌ ثُمَّ مُثْنَاءٌ تَحْتِيَّةٌ ١٣٥٩/د
ثُمَّ نونٌ مفتوحةٌ ثُمَّ هاءٌ، وَلِلْكَشْمِيهِيَّةِ: «وَالْظُمَانِيَّةُ» بضم الطاء، وهي أكثر في الاستعمال،
وليس عند غير / الْكَشْمِيهِيَّةِ هنا «باب» وإنما الجميع مذكورٌ في ترجمة واحدة، إِلَّا أَنَّهُمْ جَعَلُوا ١٠٥/ز
التَّعْلِيْقُ السَّابِقُ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ فِي أَثْنَائِهَا لِاخْتِصَاصِهِ بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى، فَصَارَ: «بَابُ اسْتَوَاءِ
الظُّهْرِ فِي الرُّكُوعِ»، وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ: رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ، وَحَدَّثَ إِيَّاهُ
الرُّكُوعَ وَالْإِعْتِدَالَ فِيهِ وَالْظُّمَانِيَّةَ.

٧٩٢ - حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ
الْبَرَاءِ قَالَ: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ، وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، مَا خَلَا الْقِيَامَ
وَالْقُعُودَ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ) بِمُوحَّدَةٍ فَدَالٍ مُفْتُوحَتَيْنِ فِي الْأَوَّلِ وَمِيمٌ مَضْمُومَةٌ فَحَاءٌ
مُهْمَلَةٌ فَمُوحَّدَةٌ مُشَدَّدَةٌ مُفْتُوحَتَيْنِ فِي الثَّانِي (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بِنِ الْحَجَّاجِ (قَالَ: أَخْبَرَنِي)
بِالْإِفْرَادِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «أَخْبَرَنَا» وَلِلْأَصِيلِيِّ: «حَدَّثَنَا» (الْحَكَمُ) بِنِ عُتَيْبَةَ^(٢) الْكُوفِيُّ (عَنِ ابْنِ أَبِي
لَيْلَى) عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ (عَنِ الْبَرَاءِ) وَلَأَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيُّ زِيَادَةُ: «ابْنُ عَازِبٍ»
(قَالَ: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ) اسْمُ «كَانَ» (وَسُجُودُهُ) عَطَفَ عَلَيْهِ (وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) عَطَفَ
عَلَى «رُكُوعِ النَّبِيِّ» عَلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافِ، أَي: زَمَانَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، أَي:
الْجُلُوسَ بَيْنَهُمَا (وَإِذَا رَفَعَ) أَي: اعْتَدَلَ (مِنَ الرُّكُوعِ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ»
أَي: وَقْتَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَ«إِذَا» هُنَا لِمُجَرَّدِ الزَّمَانِ مَنْسَلَخًا عَنِ الْإِسْتِقْبَالِ (مَا خَلَا)
بِمَعْنَى^(٣): إِلَّا (الْقِيَامَ) الَّذِي هُوَ لِلْقِرَاءَةِ (وَ) إِلَّا (الْقُعُودَ)^(٤) الَّذِي هُوَ لِلتَّشَهُّدِ (قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ)

(١) فِي هَامِشِ (ج): وَيَجُوزُ الظُّمُّ «ابْنُ حَجَرٍ».

(٢) فِي (ب) وَ(س): «عُتَيْبَةُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. فِي هَامِشِ (ج): «عُتَيْبَةُ» قَالَ النَّوَوِيُّ: بَضَمَ الْعَيْنَ وَبَعْدَهَا مِثْنَاءً مِنْ فَوْقِ
ثُمَّ مِثْنَاءً مِنْ تَحْتِ ثُمَّ مُوحَّدَةٌ.

(٣) فِي (م): «يَعْنِي».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ» قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: بِالنَّصْبِ فِيهِمَا. انْتَهَى. أَي: وَلَا يَجُوزُ الْجَرْءُ عَلَى
مَا يَأْتِي، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ «خَلَا» وَ«عَدَا» مِنْ أَدَوَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَفِي الْمُسْتَثْنَى بِهَا وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: الْجَرْءُ عَلَى
أَنَّهُمَا حَرْفَا جَرٍّْ، وَمَوْضِعُهُمَا نَصْبٌ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَثَانِيَهُمَا: النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُمَا مِنَ الْأَفْعَالِ جَامِدَةٌ قَاصِرَةٌ عَلَى =

بفتح السَّين والمد من المساواة، والاستثناء هنا من المعنى، كأنَّ معناه: كأنَّ أفعال صلاته كلّها قريبة من السَّواء، ما خلا القيام والقعود، فإنَّه كان يطوِّلُهما. وفيه إشعارٌ بالتَّفاوت والزيادة على أصل حقيقة الرُّكوع والسُّجود، وبين السَّجْدَتَيْنِ، والرَّفع من الرُّكوع، وهذه الزَّيادة لا بدَّ أن تكون على القدر الَّذي لا بدَّ منه، وهو الطُّمأنينة، وهذا موضع المطابقة بين الحديث والترجمة. وأمَّا قول البدر الدِّماميني في «المصابيح»: إنَّ قوله: «قريباً من السَّواء» لا يطابق التَّرجمة لأنَّ الاستواء المذكور فيها هو^(١) الهيئة المعلومة السَّالمة من الحنوة^(٢) والحدبة، والمذكور في الحديث إنَّما هو تساوي الرُّكوع والسُّجود، والجلوس بين السَّجْدَتَيْنِ في الزَّمان، إطالة وتخفيفاً، فقد سبقه إليه العلامة ناصر الدِّين بن المُنَيَّر، وأجيب بأنَّ دلالة الحديث إنَّما هي على قوله في التَّرجمة: «وحدُّ إتمام الرُّكوع والاعتدال فيه» وكأنَّ المعترض لم يتأمَّل ما بعد حديث أبي حُمَيْدٍ من بقيَّة التَّرجمة^(٣).

وأمَّا مُطابَقة الحديث لقوله: «حدُّ إتمام الرُّكوع» فمن جهة أنَّه دلَّ على تسوية الرُّكوع والسُّجود، والاعتدال والجلوس بين السَّجْدَتَيْنِ، وقد ثبت في بعض طرقه عند مسلم: تطويل الاعتدال، فيؤخِّد منه إطالة الجميع، والله أعلم، وقد جزم بعضهم بأنَّ المراد بالقيام: الاعتدال، وبالقعود: الجلوس بين السَّجْدَتَيْنِ، وردَّه ابن القيم^(٤) في «حاشيته على الشُّنن» فقال: هذا سوء فهم من قائله لأنَّه قد ذكرهما بعينهما، فكيف يستثنيهما؟ وهل يحسن قول القائل: جاء زيدٌ وعمرو وبكرٌ

= لفظ الماضي، فلا تتصرَّف بمضارع ولا أمر، وفاعلهما ضمير مستكنٌ فيهما لازم الإضمار، عائدٌ على مصدر الفعل المتقدِّم عليها، أو على اسم فاعله، أو على البعض المفهوم من الاسم العامل، وقد تدخل «ما» عليهما فيتعيَّن النَّصب بعدهما؛ لأنَّها مصدريةٌ، وزَعَمَ الربيعي [في] جماعة أئمَّة [أنَّه] قد يجوز الجرُّ بهما على تقدير «ما» زائدة، وردَّه في «المغني» وموضع «ما خلا» و«ما عدا» نصب على الحال أو الظَّرْف أو الاستثناء؛ أقوال، [وكذلك] الخلاف المذكور في الفاعل المضمر وماضيه «خلا وعدا وحاشا».

- (١) في (ب) و(س): «هي».
- (٢) في هامش (ج): قال في «التَّقريب»: حَوَتْ العودَ وَحَنِيتُهُ حَنَوًا وَحَنِيًا: عطفته، ومنه قوله: «لا يحنو أحدٌ منَّا ظهره» وفي رواية: «يَحْنِي» و«لم يحنْ أحدٌ» يجوز فيه الكسر والضمُّ.
- (٣) قوله: «وحدُّ إتمام الرُّكوع والاعتدال فيه، وكأنَّ... حُمَيْدٍ من بقيَّة التَّرجمة» سقط من (د).
- (٤) في هامش (ج): «ابن القيم» هو العلامة أحمد بن أبي بكر الزُّرعي، شمس الدِّين، ابن قيم الجوزية الحنبلي، وُلِدَ سابع صفر سنة إحدى وتسعين وست مئة، وأخذ عن التَّقِيّ ابن تيمية وغيره، وتوفي ليلة الخميس ٢٣ رجب سنة ٧٥١.

وخالدٌ إلّا زيداً/ وعمراً؟ فإنه متى أراد نفي المجيء عنهما كان متناقضاً. انتهى. وتُعقَّب بأنَّ ٣٥٩/د المراد بذكرها إدخالها في الظَّمَانِيَّةِ، وباستثناء بعضها إخراجُ المُسْتَثْنَى من المُساوَاةِ، وقد وقع هذا الحديث في «باب الظَّمَانِيَّةِ حين يرفع رأسه من الرُّكُوعِ» [ج: ٨٠١] بغير استثناء، وإذا جُمِعَ بين الروايتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيهما: أنَّ المراد بالقيام المُسْتَثْنَى القيام للقراءة^(١)، وبالقيود القعود^(٢) للتَّشَهُّدِ^(٣)، كما سبق.

وقد اختلف هل الاعتدال ركنٌ طويلٌ أو قصيرٌ؟ وحديث أنسٍ الآتي في «باب الظَّمَانِيَّةِ» -إن شاء الله تعالى- [ج: ٨٠٠] أصرح من حديث الباب في أنَّه طويلٌ، لكنَّ المُرْجَّحَ^(٤) عند الشَّافِعِيَّةِ أنَّه قصيرٌ، تبطل الصَّلَاةُ بتطويله، ويأتي البحث في ذلك إن شاء الله تعالى في «باب الظَّمَانِيَّةِ».

ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون إلّا بدَلُ بن المُحَبَّرِ فبصريٌّ، وفيه: التَّحْدِيثُ والإخبار والعنونة والقول، وشيخ المؤلف من أفرادهِ، ورواية تابعيٍّ عن تابعيٍّ عن صحابيٍّ، وأخرجه المؤلف أيضاً في «الصَّلَاةِ» [ج: ٨٠١]، وكذا مسلمٌ وأبو داود والترمذي والنسائي.

١٢٢ - بابُ أمرِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ بِالْإِعَادَةِ

(بابُ أمرِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ بِالْإِعَادَةِ) للصَّلَاةِ، وفي نسخة: «بابُ» بالتَّنوين، «أَمَرَ» بفتح حاءٍ.

٧٩٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ: «ازْجِعْ فَصَلَ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ازْجِعْ فَصَلَ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، فَمَا أَحْسَنُ غَيْرُهُ، فَعَلَّمَنِي، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ،

(١) في هامش (ج): لا للاعتدال.

(٢) في هامش (ج): قوله: «والقيود» لعلَّ هنا سقطاً مِنَ النَّسَاحِ، وحقُّ العبارة: وبالقيود المُسْتَثْنَى القعودُ للتَّشَهُّدِ، والخطبُ سهل.

(٣) في هامش (ج): لا للجلوسِ بين السَّجْدَتَيْنِ.

(٤) في (ص): «الرَّاجِحُ».

ثُمَّ اَرْكَعَ حَتَّى تَظْمِنَ رَاكِعًا، ثُمَّ اَرْفَعَ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدَ حَتَّى تَظْمِنَ سَاجِدًا، ثُمَّ اَرْفَعَ حَتَّى تَظْمِنَ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدَ حَتَّى تَظْمِنَ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أَي: ابن مسرهد (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد، ولأبوي ذرّ والوقت والأصيلي وابن عساكر: «(حَدَّثَنَا) (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ^(١)) الْقَطَّانُ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ، ابْنِ/ ١٠٦/٢ عمر العمريّ (قَالَ: حَدَّثَنَا) وَلِلْأَرْبَعَةِ: «(حَدَّثَنِي) (سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ) كَيْسَانَ اللَّيْثِيِّ الْخُنْدَعِيِّ^(٢)»، وَيَحْيَى - كَمَا قَالَ^(٣) الدَّارِقُطْنِيُّ -: حَافِظُ عَمْدَةٍ، لَا تَقْدَحُ مَخَالَفَتَهُ جَمِيعُ أَصْحَابِ عُبَيْدِ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا، حَيْثُ رَوَوْهُ كُلُّهُمْ عَنْهُ عَنْ سَعِيدٍ، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ أَبِيهِ، وَحِينَئِذٍ فَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ لَا عِلَّةَ فِيهِ، وَلَا يُغْتَرُّ بِذِكْرِ الدَّارِقُطْنِيِّ لَهُ فِي «الاستدراكات»^(٤) (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِلْكَشْمِينِيّ «أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ»: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْحَمَوِيِّ: «(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: دَخَلَ الْمَسْجِدَ) (فَدَخَلَ) بِالْفَاءِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(وَدَخَلَ) (رَجُلٌ) هُوَ خَلَادُ بْنُ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ، جَدُّ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلَادٍ^(٥) (فَصَلَّى) «رَكَعَتَيْنِ»، كَمَا لِلنَّسَائِيِّ، وَهَلْ كَانَتَا نَفْلًا أَوْ فَرْضًا؟ الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُمَا رَكَعَتَا تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ (ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ) لَهُ: وَعَلَيْكَ السَّلَامَ (ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ) نَفِيٍّ لِلصَّحَّةِ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ لِنَفْيِ الْحَقِيقَةِ مِنْ نَفْيِ الْكَمَالِ، فَهِيَ أَوْلَى الْمَجَازِينَ، وَأَيْضًا: فَلَمَّا تَعَذَّرَتِ الْحَقِيقَةُ وَهِيَ نَفْيُ الدَّاتِ وَجِبَ صَرْفُ النَّفْيِ إِلَى سَائِرِ صِفَاتِهَا (فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) فِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ [ج: ٦٦٦٧]: «فَجَاءَ فَسَلَّمَ» وَهِيَ أَوْلَى لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ صَلَاتِهِ وَمَجِيئِهِ تَرَاخٍ (فَقَالَ) لَهُ بِإِلْفَاةِ الْإِسْمِ بَعْدَ قَوْلِهِ: وَعَلَيْكَ السَّلَامَ: (ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ - ثَلَاثًا -) أَي: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ،

(١) فِي (ب): «مَعِيدٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «الْخُنْدَعِيُّ» بِضَمِّ الْخَاءِ وَالذَّالِ الْمُعْجَمَتَيْنِ بَيْنَهُمَا نَوْنٌ سَاكِنَةٌ آخِرُهُ عَيْنٌ مُهْمَلَةٌ. نَسَبَةٌ إِلَى بَنِي خُنْدَعٍ، بَطْنٌ مِنْ طَيْئِ «الْبُ» . انْتَهَى «عَجْمِي».

(٣) فِي (م): «قَالَ».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): وَحَاصِلُهُ - كَمَا فِي «الْفَتْحِ» - : أَنَّ لِكُلِّ مَنِ الرَّوَايَتَيْنِ وَجْهٌ مُرَجَّحٌ؛ أَمَّا رِوَايَةُ يَحْيَى فَلِلزِّيَادَةِ مِنَ الْحَافِظِ، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الْآخَرَى فَلِلْكَثَرَةِ؛ لِأَنَّ سَعِيدًا لَمْ يُوصَفْ بِالتَّدْلِيسِ، وَقَدْ ثَبِتَ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْ ثَمَّ أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ الطَّرِيقَيْنِ... إِلَى آخِرِهِ.

(٥) وَقَعَ فِي النُّسْخِ كُلِّهَا: «خَالِدٌ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

قال البرماوي^(١): وهو/ متعلّق بـ «صَلَّى» و«قال» و«سَلَّمَ» و«جاء»، فهو من تنازع أربعة^(٢) ١٣٦٠/١٥
أفعال^(٣)، وإنّما لم يعلمه أوّلاً لأنّ التعلّيم بعد تكرار الخطأ أثبت من التعلّيم ابتداءً، وقيل:
تأديباً له إذ لم يسأل واكتفى بعلم نفسه؛ ولذا لما سأل وقال: لا أحسن، علّمه، وليس فيه تأخير
البيان لأنّه كان في الوقت سعة، إن كانت صلاة فرض. (فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، فَمَا
وَلَأَبُوي ذَرُّ وَالْوَقْتُ وَالْأَصِيلِيُّ وَابْنُ عَسَاكِر: «مَا» (أُحْسِنُ غَيْرُهُ، فَعَلَّمَنِي، قَالَ) بِهَذِهِ الصَّلَاةِ الْإِسْلَامِ،
وَلَأَبِي الْوَقْتُ^(٤)): «فَقَالَ»: (إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ) تكبيرة الإحرام (ثُمَّ اقْرَأْ مَا) وللأصيلي:
«بِمَا» (تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ) أي: «الْفَاتِحَةُ» لأنها مُيسَّرة^(٥) لكلّ أحد، وعند أبي داود: «ثُمَّ اقْرَأْ
بِأَمِّ الْقُرْآنِ، أَوْ بِمَا شَاءَ اللَّهُ»، ولأحمد وابن حبان: «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا شِئْتَ» (ثُمَّ
ازْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ) حال كونك (زَاكِعًا، ثُمَّ ازْفَعْ حَتَّى تَغْتَدِلَ) حال كونك (قَائِمًا) وفي رواية ابن
نُمَيْرٍ عند ابن ماجه بإسنادٍ على شرط الشيخين: «حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا»، فالظاهر^(٦): أن إمام
الحرمين لم يقف على هذه الرواية حيث قال: وفي إيجاب الطمأنينة في الرفع من الركوع شيء

(١) في هامش (ج): وكذا قال الكيرمانيّ، فلم عدل عنه؟ وقد يُقال: بل خمسة أفعال إن ثبت أن النبي ﷺ ردّ عليه السلام ثلاثاً، فليتمّأمل.

(٢) في هامش (ج): قوله: «مِنْ تَنَازَعٍ أَرْبَعَةِ أَفْعَالٍ» ومثله في الوصف تنازع خمسة، وعليه خرّج الشارح في «باب ما يقول إذا رجع من الحجّ» حديث: «أَيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ» قال: فقوله: «لِرَبِّنَا» متعلّق بالصفات الأربعة أو الخمسة على طريق التنازع.

(٣) في هامش (ج): هذا مبني على أنّه قد تنازع أكثر من ثلاثة، وهو ما صرّح به نجم الدّين سعيد وغيره، قيل: ولم يوجد، قال أبو حيّان: الثلاثة أكثر ما سُمع، ومنه الحديث: «تَسْبُحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» فتنازعت ثلاثة في اثنين؛ ظرف ومصدر -أي: نائب عن المصدر- وأنشد قريب ابن هشام على إعمال الأربعة قوله:

طلبتُ ولم أدرك بوجهي وليتني فعلتُ ولم أبغ الندى غير شائب

نقل ذلك اليميني في «شرح مغني ابن هشام» وقد يُقال: لا دالة في البيت على تنازع الأربعة؛ لأنّ «ليتني فعلت» غير متعلّق معنًى بالظرف، فليس فيه إلّا ثلاثة، وأمّا حديث الباب فليس من لفظ النبي ﷺ حتّى يرَدَ على أبي حيّان؛ لاحتمال أن التغيير فيه من الرواة، فليتمّأمل «عش».

(٤) في (م): «ذَرُّ»، وليس بصحيح.

(٥) في (د) و(م): «مُيسَّرة».

(٦) في هامش (ج): سبقه إلى ذلك الحافظ ابن حجر، بل ساقه مساق المنقول.

لأنّها لم تُذكر في حديث المسبيء صلاته (ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ) حال كونك (سَاجِدًا، ثُمَّ اِرْفَعْ حَتَّى تَظْمِنَ) حال كونك (جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَظْمِنَ) حال كونك (سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ) المذكور من كلّ واحدٍ من التّكبير للإحرام، وقراءة الفاتحة، والرُّكوع، والسُّجود، والجلوس (في) كلّ ركعة واحدة^(١) من (صَلَاتِكَ كُلِّهَا) فرضًا ونفلًا، ولم يذكر له بقيّة الواجبات في الصّلاة لكونه كان معلومًا عنده.

فإن قلت: من أين تُؤخذ المُطابَقة بين التّرجمة والحديث، فإنّه لم يقع فيه بيان ما نقصه المصليّ المذكور؟ أجيب بأنّه ورد في حديث رِفاعة بن رافع عند ابن أبي شيبة في هذه القصة: دخل رجلٌ فصلّى صلاةً خفيفةً لم^(٢) يتمّ ركوعها ولا سجودها، فالظاهر أنّ المؤلّف أشار بالتّرجمة إلى ذلك، وأجاب ابن المنير بأنّه عَلَى الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ لما قال له: «اركع حتّى تظمن راكعًا...» إلى آخر ما ذكر له من الأركان اقتضى ذلك تساويها في الحكم لتناول الأمر كلّ فردٍ منها، فكلُّ من لم يتمّ ركوعه أو سجوده أو غير ذلك ممّا ذكر مأمورٌ بالإعادة. انتهى.

وهذا الحديث قد سبق في «باب وجوب القراءة للإمام والمأموم» [ج: ٧٥٧].

١٢٣ - بابُ الدُّعَاءِ فِي الرُّكُوعِ

(بابُ الدُّعَاءِ فِي الرُّكُوعِ).

٧٩٤ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بضمّ العين، الحوضيّ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجّاج (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر السلمي (عَنْ أَبِي الضُّحَى) بضمّ الضاد المُعْجَمَة وفتح الحاء المُهْمَلَة مقصورًا، مسلم^(٣) بن صُبَيْح؛ بضمّ الصّاد المُهْمَلَة وفتح المُوحَّدة، آخره مُهْمَلَة، الكوفيّ العطار التّابعيّ، المُتوفّى في زمن خلافة عمر بن عبد العزيز (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع/ ١٠٧/٢

(١) في (د): «ركعة وسجدة من صلاتك».

(٢) في (م): «لا».

(٣) في هامش (ج): بلفظ فاعل «الإسلام».

الْهَمْدَانِي الْكُوفِي (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَلِلْأَصِيلِيِّ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ» (بِإِذْنِ اللَّهِ) يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ امْتِثَالًا لِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣] عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ وَأَفْضَلِ الْحَالَاتِ، فِي فَرَضِ الصَّلَاةِ وَنَفْلِهَا: (سُبْحَانَكَ) ^(١) / (اللَّهُمَّ) بِالنَّصْبِ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ لَزُومًا، أَي: أَسْبِّحْ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ (رَبَّنَا، وَ) سَبَّحْتَ (بِحَمْدِكَ) فَمُتَعَلِّقٌ «الْبَاءُ» مُحذُوفٌ، أَي: بِتَوْفِيقِكَ وَهَدَايَتِكَ، لَا بِحَوْلِي وَقُوَّتِي، فَفِيهِ شُكْرُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ وَالْاعْتِرَافُ بِهَا، وَالْوَاوُ فِيهِ لِلْحَالِ، أَوْ لِعُطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ ^(٢)، سِوَاءَ قُلْنَا: إِضَافَةُ «الْحَمْدُ» إِلَى الْفَاعِلِ، وَالْمُرَادُ مِنْ «الْحَمْدِ» لَازِمُهُ مَجَازًا، وَهُوَ مَا يُوْجِبُ الْحَمْدَ مِنَ التَّوْفِيقِ وَالْهَدَايَةِ، أَوْ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ: وَسَبَّحْتَ مُلْتَبِسًا ^(٣) بِحَمْدِي لَكَ (اللَّهُمَّ) أَي: يَا اللَّهُ (اغْفِرْ لِي).

(١) فِي هَامِش (ج): «سُبْحَانَ» اسْمٌ مُصَدِّرٌ؛ وَهُوَ «التَّسْبِيحُ» لِأَنَّهُ لَمْ يُسَمَّعْ لَهُ فِعْلٌ ثَلَاثِيٌّ، وَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ إِلَى مَا هُوَ مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى أَوْ فَاعِلٌ، وَقَدْ يُفْرَدُ فِيمَنْعَ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَقِيلَ: إِنْ نُؤَيِّ تَعْرِيفُهُ بَقِيَ عَلَى حَالِهِ، وَإِنْ نُكَّرَ أُعْرِبَ مُنْصَرَفًا، وَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ لِلنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَالتَّائِبُ لَهُ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ مِنْ مَعْنَاهُ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ، وَإِضَافَتُهُ هُنَا إِلَى الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: سَبَّحْتُكَ، وَقِيلَ: بَلْ إِلَى الْفَاعِلِ، وَالْمَعْنَى: تَنَزَّهْتَ وَتَبَاعَدْتَ عَنِ الشَّرِكِ. انْتَهَى مُلَخَّصًا مِنَ الْمُعْرِيبِينَ، وَعِبَارَةُ «الْمَصَابِيحِ» فِي آخِرِ «الصَّحِيحِ» فِي حَدِيثٍ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ» نَصُّهَا: وَحَذَفَ نَاصِبَ «سُبْحَانَ» عَلَى الْوَجُوبِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي وَقَعَ تَبْيِينُ مَدْخُولِهَا بِالْإِضَافَةِ، قَالَ الرَّضِيُّ: وَإِنَّمَا حُذِفَ إِبَانَةً لِقَصْدِ الدَّوَامِ وَاللِّزُومِ بِحَذْفِ مَا هُوَ مَوْضِعُ الْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ، وَقَدْ وَقَعَ لَهُ مَا يَنَاقِضُ ذَلِكَ فِي «بَابِ الْمَبْتَدَأِ» حَيْثُ قَالَ: الْأَصْلُ فِي «سَلَامٍ عَلَيْكُمْ»: «سَلَّمَكَ اللَّهُ سَلَامًا» ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ؛ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، فَبَقِيَ الْمَصْدَرُ مَنْصُوبًا، فَلَمَّا قُصِدَ دَوَامُ نَزُولِ سَلَامِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاسْتِمْرَارُهُ؛ أَزَالُوا النَّصْبَ الدَّالَّ عَلَى الْحُدُوثِ، فَرَفَعُوا «سَلَامًا» وَهَذَا الَّذِي قَالَ هُنَا هُوَ الْحَقُّ، وَالْأَوَّلُ غَيْرُ مُرَضِيٍّ.

(٢) فِي هَامِش (ج): فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ جُمْلَةً وَاحِدَةً، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ جُمْلَتَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ زَائِدَةً فَيَكُونُ جُمْلَةً وَاحِدَةً، وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ، وَأَنْ تَكُونَ لِعُطْفِ جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ عَلَى مِثْلِهَا؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: أَنْزَلَهُكَ تَنْزِيهًا، وَأَسْبَحَكَ تَسْبِيحًا مُقَيَّدًا بِشُكْرِكَ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ: «اللَّهُمَّ» مُعْتَرِضَةٌ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ -أَعْنِي: «بِحَمْدِكَ»- إِمَّا مُتَّصِلٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ وَالْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، أَوْ حَالٌ مِنَ فَاعِلِهِ، أَوْ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مُحذُوفٍ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨] أَي: نُسَبِّحُ بِالثَّنَاءِ عَلَيْكَ، أَوْ نُسَبِّحُ مُلْتَبِسِينَ بِشُكْرِكَ، أَوْ نُسَبِّحُ تَسْبِيحًا مُقَيَّدًا بِشُكْرِكَ؛ الْمَعْنَى: لَوْ لَمْ يَوْجَدْ الْحَمْدُ لَمْ يَصُدِّرِ الْفِعْلُ، وَكُلُّ حَمْدٍ مِنَ الْمَكْلُوفِ يَسْتَجْلِبُ نِعْمَةً مُتَجَدِّدَةً، وَيَسْتَصْحَبُ تَوْفِيقًا إِلَهِيًّا.

(٣) فِي (د): «مُلْتَبِسًا».

فيه دلالة الحديث على الترجمة، قيل: وإنما نصّ فيها على الدُّعاء دون التَّسبيح، وإن كان الحديث شاملاً لهما لقصد الإشارة إلى الرُّدِّ^(١) على من كره الدُّعاء في الرُّكوع كمالكٍ رحمته، وأمّا التَّسبيح فمُتَّفَقٌ عليه، فاهتمَّ هنا بالتَّنصيص على الدُّعاء لذلك، واحتجَّ المخالف بحديث ابن عبَّاسٍ عند مسلمٍ مرفوعاً: «فأمّا الرُّكوع فعظّموا فيه الرّبَّ، وأمّا السُّجود فاجتهدوا فيه في الدُّعاء، فَقَمِنٌ^(٢) أن يُستجاب لكم»، وأُجيب بأنّه لا مفهوم له، فلا يمتنع الدُّعاء في الرُّكوع، كما لا يمتنع التَّعظيم في السُّجود، وإنما سأل بِإِذْنِهِ المغفرة مع كمال عصمته لبيان الافتقار إلى الله تعالى والإذعان له، وإظهاراً للعبوديّة، أو كان عن^(٣) تركه الأولى، أو لإرادة تعليم أمّته.

ورواة هذا الحديث ما بين بصريٍّ وواسطيٍّ وكوفيٍّ، وشيخ المؤلّف فيه من أفراده، وفيه: التَّحديث والعنونة والقول، وأخرجه المؤلّف في «المغازي» [ج: ٤٢٩٣] و«التفسير» [ج: ٤٩٦٨]، ومسلم^(٤) وأبو داود والنسائي وابن ماجه في «الصلاة».

١٢٤ - بَابُ مَا يَقُولُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

(بَابُ مَا يَقُولُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلْفَهُ) من المقتدين به^(٥) (إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ).

٧٩٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ يُكَبِّرُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ) محمّد بن عبد الرّحمن، واسم^(٦) جدّه أبي ذئبٍ هشامٌ (عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ)

(١) في (م): «الرُّدِّ».

(٢) في هامش (ج): قال في «النهاية»: يقال: قَمِنَ وَقَمِنَ وَقَمِينٌ؛ أي: خَلِيقٌ وَجَدِيرٌ، فَمَنْ فَتَحَ الْمِيمَ لَمْ يُثْنُ وَلَمْ يَجْمَعْ وَلَمْ يُوْثَّ؛ لَأَنَّهُ مُصَدَّرٌ، وَمَنْ كَسَرَ ثَنَى وَجَمَعَ وَأَثَّ؛ لَأَنَّهُ وَصَفٌ، وَكَذَلِكَ «الْقَمِين».

(٣) في (ص): «على».

(٤) «ومسلم»: ليس في (م).

(٥) «به»: ليس في (ص) و(م).

(٦) «واسم»: ليس في (د).

بِإِذْنِ اللَّهِ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ^(١) لِمَنْ حَمِدَهُ^(٢) فِي حَالِ^(٣) انتقله من الرُّكُوعِ إِلَى الاعتدال (قَالَ) فِي حَالِ^(٣) اعتداله: (اللَّهُمَّ رَبَّنَا) أَي: يَا اللَّهُ، يَا رَبَّنَا. فِيهِ تَكَرُّارٌ^(٤) الدُّعَاءِ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «قَالَ: رَبَّنَا» (وَلَكَ الْحَمْدُ) بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ، وَنَصَّ أَحْمَدُ فِيْمَا رَوَاهُ عَنْهُ الْأَثَرُ^(٥) عَلَى ثُبُوتِهَا فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» بِحَذْفِهَا، قَالَ النَّوَوِيُّ: لَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: كَأَنَّ إِثْبَاتَهَا دَالٌّ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ لِأَنَّهُ يَكُونُ التَّقْدِيرُ مِثْلًا: رَبَّنَا اسْتَجَبَ وَلَكَ الْحَمْدُ، فَيَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ وَمَعْنَى الْخَبَرِ، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ عَاطِفَةٌ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا وَاوُ الْحَالِ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ، وَضَعَفَ مَا عَدَاهُ. وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ وَاضِحَةٌ مِنْ هَذَا، أَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَأْمُومِ فَبِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ، أَوْ اكْتِفَاءً بِالْحَدِيثِ الَّذِي قَدَّمَهُ وَهُوَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» [ج: ٣٧٨] أَوْ بَضْمٍ حَدِيثٍ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» [ج: ٦٣١] إِلَى حَدِيثِ الْبَابِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» قَالَ مِنْ وَرَاءِهِ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، لَكِنْ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: الْمَحْفُوظُ فِي ذَلِكَ: «فَلْيَقُلْ مَنْ وَرَاءَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»^(٦). (وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ ١٣٦١/١٥ إِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) أَي: مِنَ السُّجُودِ، لَا مِنَ الرُّكُوعِ (يُكَبِّرُ) عَبَّرَ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الْمَضَارِعِيَّةِ لِأَنَّ الْمَضَارِعَ يَفِيدُ الْاسْتِمْرَارَ، أَي: كَانَ تَكْبِيرُهُ^(٦) مَمْدُودًا^(٧) مِنْ أَوَّلِ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ إِلَى

(١) فِي هَامِش (ج): قَالَ فِي «النَّهْيَةِ»: فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ «السَّمِيعِ» وَهُوَ الَّذِي لَا يَعْزُبُ عَنْ إِدْرَاكِهِ مَسْمُوعٌ وَإِنْ خَفِيَ، فَهُوَ يَسْمَعُ بِغَيْرِ جَارِحَةٍ، وَ«فَعِيلٌ» مِنْ أِبْنِيَةِ الْمِبَالِغَةِ، وَفِي دُعَاءِ الصَّلَاةِ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» أَي: أَجَابَ حَمْدَهُ وَتَقَبَّلَهُ، يُقَالُ: اسْمَعْ دُعَائِي؛ أَي: أَجِبْ؛ لِأَنَّ غَرَضَ السَّائِلِ الْإِجَابَةَ وَالْقَبُولَ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ» أَي: لَا يُسْتَجَابُ، وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ، فَكَأَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ.

(٢) فِي (ص): «حَالَةٌ».

(٣) هُوَ كَسَابِقُهُ.

(٤) فِي (د) وَ(م): «تَكَرُّرٌ».

(٥) فِي هَامِش (ج): «الْأَثَرُ» بِمِثْلَةِ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ هَانِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ الْإِسْكَافِيُّ، الْفَقِيهَ الْحَافِظَ، أَحَدَ أَئِمَّةِ الْحَنَابِلَةِ، رَوَى عَنْ الْقَعْنَبِيِّ، وَسَلِيمَانَ بْنِ حَرْبٍ، وَأَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلٍ، وَغَيْرِهِمْ، قَالَ: كُنْتُ أَحْفَظُ الْفَقْهَ وَالْخِلَافَ، فَلَمَّا صَحِبْتُ أَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلٍ تَرَكْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ، وَلَيْسَ أَخَالَفُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ».

(٦) فِي (م): «يَكْبُرُ تَكْبِيرًا».

(٧) فِي (د): «أَي: تَكْبِيرَةٌ مَمْدُودَةٌ».

آخرهما بخلاف التَّكْبِير للقيام فإنه لا يستمر^(١)؛ ولهذا قال مالك: لا يكبر للقيام من الركعتين حتى يستوي قائما (وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ) عبّر بالجملة الاسمية، وفي الأولى بالفعلية، فغاير بينهما للتفنن في الكلام، أو لإرادة التعميم^(٢) لأنَّ التَّكْبِير^(٣) يتناول التعريف ونحوه، قاله^(٤) البرماوي كالكرماني، وأما قوله في «الفتح»: الذي يظهر أنه من تصرف الرواة؛ فقال العيني: إنَّ الذي قاله الكرماني أولى من نسبة الرواة إلى التصرف في الألفاظ التي نُقِلت عن الصحابة.

١٢٥ - بَابُ فَضْلِ اللَّهِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ

(بَابُ فَضْلِ اللَّهِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) وللأصيلي: «ولك الحمد» بالواو، وعزاها في «فتح الباري» ١٠٨/٢ للكشمي، ولفظ: «باب» ساقط في/رواية أبي ذر والأصيلي.

٧٩٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ؛ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إِمَامُ الْأَثَمَةِ (عَنْ سُمَيٍّ) بَضْمُ الْمُهْمَلَةِ وفتح الميم، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذَكَوَانِ السَّمَّانِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ^(٥) وللأصيلي: «ولك الحمد» بالواو، وقال النووي: فيكون متعلِّقا بما قبله، أي: سمع الله لمن حمده، ربنا استجب^(٦) دعاءنا، ولك الحمد على هدايتنا^(٧)، وفيه ردُّ

(١) في هامش (ج): الْمُعْتَمَدُ خِلافَهُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ.

(٢) في هامش (ج): عبارة الكرماني: وإما لأنه أراد التعميم؛ لأنَّ التكبير به تناول «الله أكبر» ونحوه.

(٣) في (م): «التَّكْبِير».

(٤) في (ص): «قال»، وليس بصحيح.

(٥) «الحمد»: سقط من (ص) و(م).

(٦) في (د) و(م): «فاستجب».

(٧) في هامش (ج): قوله: «وقال النووي: ...» إلى آخره عبارته: قوله: «لك الحمد» هكذا بلا واو، وفي غير هذا الموضع بالواو، والمختار: أنَّ الوجهين جائزان، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، وقال القاضي: على إثبات =

على ابن القيم حيث جزم بأنه لم يرد الجمع بين «اللَّهُمَّ» و«الواو» في ذلك^(١)، واستدل بهذا الحديث المالكية والحنفية على أن الإمام لا يقول: ربنا لك الحمد، وعلى أن المأموم لا يقول: سمع الله لمن حمده لكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية، وأنه بِإِذْنِ اللَّهِ قسم التسميع والتحميد، فجعل التسميع الذي هو طلب التحميد للإمام، والتحميد الذي هو طلب الإجابة للمأموم، ويدل له قوله بِإِذْنِ اللَّهِ في حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم: «وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد، يسمع الله لكم» ولا دليل لهم في ذلك، لأنه ليس في حديث الباب ما يدل على النفي، بل فيه أن قول المأموم: ربنا لك الحمد يكون عقب قول الإمام: سمع الله لمن حمده، ولا يمتنع أن يكون الإمام طالباً ومجيباً، فهو كمسألة التأمين السابقة، وقد ثبت: أنه مِنْ أَشْرَفِهِمْ جمع بينهما، وقد قال بِإِذْنِ اللَّهِ [ج: ١٦٣١]: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي» فيجمع بينهما الإمام والمنفرد عند الشافعية والحنابلة وأبي يوسف ومحمد والجمهور، والأحاديث الصحيحة تشهد لذلك، وزاد الشافعية: أن المأموم يجمع بينهما أيضاً (فإنه من وافق قوله قول الملائكة) أي: فمن وافق حمده حمد الملائكة (غفر له ما تقدم من ذنبه) وهو نظير ما تقدم في مسألة التأمين، وظاهره أن الموافقة في الحمد في الصلاة، لا مطلقاً.

= الواو يكون قوله: «ربنا» متعلقاً بما قبله؛ تقديره: سمع الله لمن حمده، يا ربنا؛ استجب حمدنا ودعاءنا ولك الحمد، قال الطيبي: هذه الرزمة مفتقرة إلى مزيد كشف، وبيان ذلك: أن قوله: «سمع الله لمن حمده» وسيلة، و«ربنا لك الحمد» طلب، وفيها التفات من الغيبة إلى الخطاب، فإذا روي بالعاطف يتعلق «ربنا» بالأولى؛ ليستقيم عطف الجملة الخبرية على مثلها، وإذا غزل عنه الواو يتعلق «ربنا» بالثانية، فإذا لا يجوز عطف الإنشائي على الخبري، وتقديره على الوجه الأول: يا ربنا؛ قبلت في الدهور الماضية حمد من حمدك من الأمم السالفة، ونحن نطلب منك الآن قبول حمدنا، ولك الحمد أولاً وآخراً، فأخرجت الأولى على الجملة الفعلية وعلى الغيبة، وخُصَّ اسم الله الأعظم بالذكر، والثانية على الاسمية وعلى الخطاب؛ لإرادة الدوام، ولمزيد إنجاح المطلوب، فعلى هذا في الكلام التفاتاً واحدة، وعلى الأول التفاتان؛ من الخطاب إلى الغيبة، ومنه إلى الخطاب، والله أعلم.

(١) في هامش (ج): لفظ رواية مسلم: «فقولوا: اللَّهُمَّ ربنا ولك الحمد» بالجمع بين «اللَّهُمَّ» و«الواو»، وقوله: «يسمع الله لكم» أي: يجب حمدكم ويتقبله، ف«السماع» بمعنى الإجابة والقبول مسبب عن الحمد، ثم المتبادر أن المضارع مجزوم جواباً لشرطٍ مقدّر، لا جواباً للطلب؛ لتضمنه معنى الشرط، خلافاً لزماعمي ذلك؛ نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١] تقديره: إن تأتونني أتْلُ، فالتلاوة مسببة عن مجيئهم.

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ مِنْ غَيْرِ تَرْجُمَةٍ كَذَا لِلْجَمِيعِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ وَعِزَّاهُ الْبِرْمَاوِيُّ لِبَعْضِ النُّسخِ بَعْدَ أَنْ قَالَ: «بَابُ الْقَنُوتِ» وَلَفْظُ: «بَابُ» سَاقِطٌ كَالْتَرْجُمَةِ عِنْدَ الْأَصِيلِيِّ، وَالرَّاجِحُ إِثْبَاتُهُ، كَمَا أَنَّ الرَّاجِحَ حَذْفُهُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَذْكُورَةَ فِيهِ لَا دَلَالَهَ فِيهَا عَلَى فَضْلِ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» إِلَّا بِتَكْلُفٍ، فَالْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الْفَصْلِ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ.

٧٩٧ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «لَأَقْرَبَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ يَقْنُتُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بفتح الفاء والضاد المعجمة، البصري (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن، ولمسلم من طريق معاذ بن هشام: عن أبيه عن يحيى حدثني أبو سلمة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﷺ أَنَّهُ (قَالَ: لَأَقْرَبَنَّ) لكم (صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ) من التَّقْرِيبِ مع نون التَّوَكِيدِ الثَّقِيلَةِ، أَي: لَأَقْرَبَنَّكُمْ إِلَى صَلَاتِهِ، أَوْ لَأَقْرَبَنَّ صَلَاتِهِ إِلَيْكُمْ، وَلِلطَّحَاوِيِّ: «لَأُرَيْنَكُمْ» (فَكَانَ) بِالفاء التفسيرية، ولا بن عساكر: «وكان» (أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ يَقْنُتُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى) بِضَمِّ الهمزة وسكون الخاء وفتح الراء، ولأبي ذرٍّ والكُشْمِينِيَّ^(١): «(فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ) (مِنْ) ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ: (صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ، بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) فِيهِ الْقَنُوتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ فِي الْإِعْتِدَالِ، وَقَالَ مَالِكٌ: يَقْنُتُ قَبْلَهُ دَائِمًا (فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ) الْغَيْرِ مَعْيَنِينَ^(٢)، أَمَّا الْمَعْيَنُ^(٣) فَلَا يَجُوزُ لَعْنُهُ حَيًّا كَانَ أَوْ مَيِّتًا، إِلَّا مَنْ عَلِمْنَا بِالنُّصُوصِ مَوْتَهُ عَلَى الْكُفْرِ كَأَبِي

(١) فِي (م): «وَاللَّكْشْمِيَّهَنِيَّ» مَعَ إِسْقَاطِ «أَبِي ذَرٍّ».

(٢) بِهَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «الْغَيْرِ مَعْيَنِينَ» تَقَدَّمَ لَهُ نَظِيرُ هَذَا التَّرْكِيبِ، وَلَقَدْ تَمَّ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ «غَيْرِهِ» مِنْ الْأَلْفَاظِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، فإِدْخَالُ الْأَلْفِ وَاللَامِ عَلَيْهَا خَطَأً، فَصَوَابُ الْعِبَارَةِ: «غَيْرِ الْمَعْيَنِينَ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ، بَلْ فِي الْهَمْعِ [٢٦٠/٣] أَنَّ «أَل» لَا يَدْخُلُ عَلَى أَوَّلِ الْمُضَافِ مَعَ تَجَرُّدِ ثَانِيهِ بِإِجْمَاعٍ، كَالثَّلَاثَةِ أَبْوَابِ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «أَمَّا الْمَعْيَنُ» يَفِيدُ أَنَّهُ إِذَا جُهِلَ مَوْتُهُ؛ هَلْ هُوَ عَلَى الْكُفْرِ أَوْ الْإِسْلَامِ؟ لَا يَجُوزُ لَعْنُهُ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْكِرْمَانِيُّ فِي «شَرْحِ الْبَخَارِيِّ» كَمَا أَخْبَرَ بِهِ بَعْضُ الْفَضَلَاءِ، لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بِجَوَازِ اللَّعْنِ =

لهب، وظاهر سياق الحديث أنه مرفوع إلى النَّبِيِّ ﷺ، وليس موقوفاً على أبي هريرة لقوله: «لَأَقْرِبَنَّ لَكُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ»، ثُمَّ فَسَّرَهُ بقوله: «فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ...» إلى آخره، وقيل: المرفوع منه وجود القنوت، لا وقوعه في الصَّلوات المذكورة، ويدلُّ له ما في رواية شيبان عن يحيى عند المؤلف في «تفسير سورة النساء» [ج: ٤٥٩٨] من تخصيص المرفوع بصلَاة العشاء، لكن لا ينفي^(١) هذا كونه مِنْ ﷺ قنَت في غير العشاء، فالظاهر أنَّ جميعه مرفوع، ورواة الحديث ما بين بصريٍّ ودستوائيٍّ ويمانيٍّ ومدنيٍّ، وفيه: التَّحديث والعنعنة والقول، وشيخ المؤلف فيه من أفرادهِ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنَّسائيُّ في «الصَّلَاة».

٧٩٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ الْقُنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ) وهو جدُّ أبيه، نسبه^(٢) إليه لشهرته به، واسمُ أبيه: مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ البصريُّ، المُتوفَّى سنة ثلاثٍ/ وعشرين ومِئتين (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن ١٠٩/٢ عُلَيَّةٌ؛ بضمِّ العين وفتح اللَّام وتشديد المِثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ (عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ) سقط «الحذاء» لابن عساكر (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف، عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي^(٣) (عَنْ أَنَسٍ) وللأصليِّ زيادة: «ابن مالك» (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ الْقُنُوتُ) في أوَّل الأمر، أي: في الزَّمن النَّبويِّ، فله حكم الرِّفْع (فِي) صَلَاة (الْمَغْرِبِ) وصلَاة (الْفَجْرِ) ثُمَّ تَرِكَ في غير صَلَاة الفجر، وبقيةً مباحث ذلك تأتي إن شاء الله تعالى في «الوتر» [ج: ١٠٠٤].

ورواة هذا الحديث كلُّهم بصريُّون، وشيخ المؤلف فيه من أفرادهِ، وفيه: التَّحديث والعنعنة والقول^(٤).

= حينئذٍ؛ لأنَّ الظاهر موته على الكفر، والأحكام مبنية على الظاهر؛ كذا أخبر به ولده مشافهةً، نقله شيخنا الشَّويزيُّ عن ابن قاسم.

(١) في (ص): «ينبغي».

(٢) في (ب) و(س): «نسب».

(٣) في هامش (ج): نسبة إلى «جزم» بفتح الجيم وسكون الراء، قبيلة باليمن، مات أبو قِلَابَةَ سنة أربع ومئة.

(٤) «والقول»: ليس في (م).

٧٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى ابْنِ خَلَّادٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرْقِيِّ قَالَ: كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، قَالَ رَجُلٌ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «مَنْ الْمُتَكَلِّمُ؟» قَالَ: أَنَا، قَالَ: «رَأَيْتُ بِضْعَةَ وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَبْتَذِرُونَهَا، أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي (عَنْ مَالِكٍ) إمام دار الهجرة (عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ) بضم الميم الأولى وكسر الثانية والخفض، صفة لـ «نُعَيْمٍ» وأبيه^(١) (عَنْ عَلِيِّ ابْنِ يَحْيَى ابْنِ خَلَّادٍ الزُّرْقِيِّ) بضم الزاي وفتح الراء، الأنصاري المدني^(٢)، المُتَوَفَّى سنة تسع وعشرين ومئة، وفي رواية ابن خزيمة: إِنَّ عَلِيَّ بْنَ يَحْيَى حَدَّثَهُ (عَنْ أَبِيهِ) يحيى بن خَلَّادٍ الَّذِي حَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ) بكسر الراء وتخفيف الفاء وبعد الألف عين مُهْمَلَةٌ في الأول، وبالراء المفتوحة والفاء^(٣) في الآخر (الزُّرْقِيُّ)^(٤) أَيْضًا أَنَّهُ (قَالَ: كُنَّا يَوْمًا) من الأَيَّامِ (نُصَلِّي) ولأبي ذَرٍّ: «كُنَّا نُصَلِّي يَوْمًا» (وَرَاءَ النَّبِيِّ) وللأصيلي: «وراء رسول الله» (ﷺ) المغرب (فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ) أي: فَلَمَّا شَرَعَ فِي رَفْعِ رَأْسِهِ (مِنَ الرَّكْعَةِ) قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَأَتَمَّهُ فِي الْاِعْتِدَالِ (قَالَ رَجُلٌ) هو رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ فِي «المصابيح»: وهل هو راوي الحديث أو غيره؟ يحتاج إلى تحرير. انتهى. قلت: جزم الحافظ ابن حجر بأنه راوي الحديث، وكذا قال ابن بشكوال^(٥)، وهو في «الترمذي»، وإنما كُنِيَ عَنْ نَفْسِهِ لِقَصْدِ إِخْفَاءِ عَمَلِهِ، وَنَقَلَ الْبِرْمَاوِيُّ عَنْ ابْنِ مِنْدَةَ أَنَّهُ جَعَلَهُ غَيْرَ رَاوِيِ الْحَدِيثِ، وَأَنَّ الْحَاكِمَ جَعَلَهُ مَعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ، فَوَهِمَ فِي ذَلِكَ، وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ: «فَقَالَ رَجُلٌ»: (رَبَّنَا) وَلِلْكَشْمِينِي: «فَقَالَ رَجُلٌ»^(٦) وراؤه: رَبَّنَا (وَلَكَ الْحَمْدُ)

(١) في هامش (ج): قال في «التقريب»: نُعَيْم [بن] عبد الله، يُعْرَفُ بِالْمُجَمِّرِ، وكذا كان أبوه.

(٢) «المدني»: ليس في (د).

(٣) في غير (ص) و(م): «بالفاء».

(٤) في (د): «الزُّوقِيُّ»، وهو تحريف.

(٥) في هامش (ج): «ابن بشكوال» ضبطه الشامي وغيره بفتح الموحدة وسكون الشين المعجمة وضم الكاف وفتح الواو وباللّام، وهو حافظ الأندلس ومؤرخها، خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الأنصاري الأندلسي القرطبي، توفي سنة ٥٧٨.

(٦) زيد في غير (د) و(س): «من».

بالواو (حَمْدًا) منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ^(١) دلَّ عليه قوله: «لك الحمد» (كَثِيرًا طَيِّبًا) خالصًا عن^(٢) الرِّياء والسُّمعة^(٣) (مُبَارَكًا) أي: كثير الخير (فِيهِ)^(٤) زاد في رواية رفاعه بن يحيى: «كما يحبُّ ربُّنا ويرضى» وفيه من حسن التَّفويض إلى الله تعالى ما هو الغاية في القصد. (فَلَمَّا انصَرَفَ) هِيَ الصَّلَاةُ (قَالَ) مِنْهُنَّ: (مَنْ الْمُتَكَلِّمُ) بهذه الكلمات؟ زاد رفاعه بن يحيى: «في الصَّلَاة»، فلم يتكلَّم أحدٌ، ثمَّ^(٥) قالها الثانية، فلم يتكلَّم أحدٌ، ثمَّ قالها الثالثة (قَالَ) رفاعه بن رافع: (أَنَا) المتكلَّم بذلك^(٦) أرجو الخير، فإن قلت: لِمَ أخَّر رفاعه إجابة الرِّسول مِنْهُنَّ؟ حتى كرَّر سؤاله ثلاثًا، مع وجوب إجابته عليه، بل وعلى غيره ممَّن سمع، فَإِنَّهُ هِيَ الصَّلَاةُ عَمَّ^(٧) فِي^(٨) السُّؤال، حيث قال: مَنْ المتكلَّم؟ أُجيب بأنَّه لَمَّا لم يعيَّن واحدًا بعينه لم تتعيَّن المبادرة بالجواب مِنَ المتكلَّم، ولا من واحدٍ بعينه، وكأنَّهم انتظروا بعضهم ليُجيب، وحملهم على ذلك خشية أن يبدو في حقِّه شيءٌ ظنًّا منهم أنَّه أخطأ فيما فعل، ورجوا أن يقع العفو عنه، ويدلُّ له ما في رواية سعيد بن عبد الجبَّار عن رفاعه بن يحيى عند ابن قانع: قال رفاعه: «فوددت أنِّي أُخْرِجْتُ من مالي، وأنِّي لم أشهد مع^(٩) رسول الله مِنْهُنَّ تلك الصَّلَاة...» الحديث، وكأنَّه هِيَ الصَّلَاةُ لَمَّا رأى سكوتهم فَهَمَّ ذلك، فعَرَّفهم أنَّه لم يقل بأسًا،

(١) في هامش (ج): قوله: «منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ» يعني: أنَّ نصبه على المصدرية، وقد جوَّز أبو البقاء أن يكون حالًا موطئةً؛ أي: لك الحمد طَيِّبًا، والعاملُ في الحال الاستقرارُ في «لك» ونظيره قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزمر: ٢٨]. انتهى. قال المُعَرَّب: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ فيه ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون نصبًا على المدح؛ لأنَّه لَمَّا نكَّره امتنع إتباعه لـ «القرآن» الثاني: أن ينتصب بـ ﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧] الثالث: أن ينتصب على الحال مِنْ «القرآن» على أنَّها حالٌ مؤكدة، وتُسمَّى حالًا موطئةً؛ لأنَّ الحال في الحقيقة «عَرَبِيًّا»، و﴿قُرْءَانًا﴾ توطئة له؛ نحو: جاء زيد رجلًا صالحًا.

(٢) في (م): «من».

(٣) في هامش (ج): أي: لِيَرَاهُ النَّاسُ ويسمعوه «دماييني».

(٤) في هامش (ج): قال الطَّيِّبِيُّ: الضميرُ في «فيه» راجعٌ إلى «الحمد».

(٥) في (م): «حتى».

(٦) «بذلك»: ليس في (د).

(٧) في (م): «عم».

(٨) «في»: مثبتٌ من (ص).

(٩) في (ص): «من».

ويدلُّ لذلك حديث مالك بن ربيعة عند أبي داود قال: «من القائل الكلمة؟ فلم يقل بأساً» قال رفاعه بن رافع: أنا المتكلم بذلك أرجو الخير (قَالَ) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ: (رَأَيْتُ بِضْعَةً) بتاء التَّانِيثِ، وللحُمُويِّ والمُسْتَملي: «بِضْعًا» (وَتَلَايَيْنَ مَلَكًا) أَي: على عدد حروف الكلمات: أربعة وثلاثين لأنَّ البِضْعَ^(١) - بكسر الباء، وتُفْتَح - ما بين الثلاث والتَّسْعِ، ولا يختصُّ بما دون العشرين خلافًا للجوهريِّ، والحديث يردُّ عليه^(٢)، فأنزل الله تعالى بعدد حروف الكلمات ملائكةً، في مقابلة كلِّ حرفٍ مَلَكًا تعظيمًا لهذه الكلمات، وأمَّا ما وقع في حديث أنسٍ عند مسلمٍ فالموافقة^(٣) فيه - كما أفاده في «الفتح» - بالنَّظر لعدد الكلمات على اصطلاح النَّحاة، ولفظه: «لقد رأيت اثني عشر ملكًا» (يَتَبَدَّرُونَهَا) أَي: يسارعون إلى الكلمات المذكورة (أَيُّهُمْ) بالرَّفْعِ، مبتدأ خبره (يَكْتُبُهَا أَوَّلُ) بالبناء على الضَّمِّ؛ لِنَيَّْةِ/الإضافة^(٤) ويجوز أن يكون

(١) في هامش (ج): في «القاموس»: «البِضْعُ» - بالكسر، ويُفْتَح - الطَّائِفَةُ مِنَ اللَّيْلِ، وما بين الثلاث إلى التَّسْعِ، أو إلى الخمس، أو ما بين الواحد إلى الأربعة، أو أربع إلى تسع، أو هو سبعٌ، وإذا جاوزت لفظ «العشر» ذهب البِضْعُ، لا يُقَال: بضْعٌ وعشرون، أو يُقَال ذلك، الفَرَاءُ: لا يُذَكَّر مع العشرة والعشرين [إلى] التَّسْعِينَ، ولا يُقَال: بضْعٌ ومئة، ولا أَلْفٌ. مَبْرَمَانُ: «البِضْعُ» ما بين العقدين من واحد إلى عشرة، ومن أخذَ عَشْرَ إلى عشرين، ومع المذكَرِ بهاءٍ، ومعها بلا هاءٍ: بضعةٌ وعشرون رجلًا، وبِضْعٌ وعشرون امرأةً، ولا ينعكس، أو «البِضْعُ» غير معدود؛ لأنَّه بمعنى القطعة. انتهى «قاموس»، وفي «الهمع»: وإن لم يقصد التَّعْيِينُ فـ «بِضْعَةٌ» في المذكَرِ، و«بِضْعٌ» في المؤنَّثِ، ولا يختصَّان بالعشرة فصاعدًا، خلافًا للفَرَاءِ، ثُمَّ هما اسمٌ عدديٌّ مُبْهَمٌ من ثلاث إلى تسع، وبذلك فارقَ النَّيْفَ، وفارقه أيضًا في أنَّه يكون للمذكَرِ والمؤنَّثِ بغير هاءٍ، وفي أنَّه يختصُّ بالعشرة فصاعدًا. انتهى. وتقدَّم في «باب أمور الإيمان» من حديث «بِضْعٌ وسبعون شُعْبَةً» فليُراجَع.

(٢) في هامش (ج): قوله: «والحديث يردُّ عليه» تبعَ الكِرْمَانِيُّ، وفي «المصباح»: «البِضْعَةُ» - كـ «تَمْرَةٌ» - : القطعة من اللَّحْمِ، و«بِضْعٌ» في العدد بالكسر، وبعض العرب يفتح، واستعماله من الثلاثة إلى العشرة، وعن ثعلبٍ: من الأربعة إلى التَّسْعَةِ، يستوي فيه المذكَرُ والمؤنَّثُ، فيُقَال: بضِع رجلٍ، وبِضْعُ نِسْوَةٍ، وتُسْتَعْمَلُ أيضًا من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، ولكن تثبت الهاء في «بِضْعٌ» مع المذكَرِ، وتُحذف مع المؤنَّثِ، ولا تُسْتَعْمَلُ فيما زاد على العشرين، وأجازه بعضُ المشايخ، فيقول: بضِعٌ وعشرون رجلًا، وبِضْعٌ وعشرون امرأةً، هكذا قاله أبو زيد، وقالوا: هذا على [أنَّ] معنى البِضْعِ والبِضْعَةِ في العدد: قطعةٌ مُبْهَمَةٌ غير محدودة.

(٣) في (د): «فالواقعة»، وهو تحريفٌ.

(٤) في هامش (ج): قوله: «على الضَّمِّ لِنَيَّْةِ الإضافة» أَي: إلى معنى المضاف إليه المحذوف؛ إذ «أَوَّلُ» مثل: «قَبْلُ» و«بَعْدُ» وأخواتهما، لها أربع حالات، لا تُبْنَى إلَّا في حالة واحدة، أو يُحذف المضاف ويُنَوَّى ثبوتُ معناه؛ نحو: «لِللَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ» [الروم: ٤] أَي: من قبل الغلبةِ وبعدها، وعبارة «المصباح»: «أَوَّلُ» إمَّا مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ لأنَّه ظرفٌ قُطِعَ عن الإضافة؛ كـ «قَبْلُ» و«بَعْدُ» أَي: يكتبُها: أَوَّلَ أوقاتِ كتابتها.

مُعَرَّبًا بالنَّصْبِ على الحال^(١)، وهو غير منصرف^(٢)، والوجهان في فرع «اليونينية» كهي، قال في «المصابيح»: «وأي»: استفهامية، تتعلّق بمحذوفٍ دلّ عليه «يبتدرونها»^(٣)، والتقدير: يبتدرونها ليعلموا أيّهم يكتبها أوّل؟ أو ينظرون أيّهم يكتبها؟ ولا يصحّ أن يكون متعلّقًا بـ «يبتدرون» لأنّه ليس من الأفعال التي تُعلّق^(٤) بالاستفهام، ولا ممّا يُحكى به. فإن قلت: والنظر أيضًا ليس من الأفعال القلبية، والتعليق من خواصّها، فكيف ساغ لك تقديره؟ وأجاب بأنّ في كلام ابن الحاجب وغيره من المحقّقين ما يقتضي أنّ التعليق لا يخصّ أفعال القلوب المتعدّية إلى اثنين، بل يخصّ كلّ قلبيّ وإن تعدّى إلى واحد، كـ «عرف»، والنظر ههنا يُحمّل على نظر البصيرة، فيصحّ تعليقه، واقتصر الزركشي - حيث جعلها استفهامية - على أنّ المُعلّق هو «يبتدرون» وإن لم يكن قلبيًا، وهذا مذهبٌ مرغوبٌ عنه. انتهى. ويجوز نصب «أيّهم» بتقدير: «ينظرون»^(٥)، والمعنى: أنّ كلّ واحدٍ منهم يسرع ليكتب هذه الكلمات قبل الآخر، ويصعد بها إلى حضرة الله تعالى لعظم قدرها.

ورواة هذا الحديث كلّهم مدنيّون، وفيه: رواية الأكاير عن الأصاغر لأنّ نعيمًا أكبر سنًا من عليّ بن يحيى، وأقدم سماعًا منه، وفيه: ثلاثة من التّابعين، والتّحديث والعنونة والقول، وأخرجه أبو داود والنسائي.

(١) في هامش (ج): أي: أسبق من غيره، قال في «المصباح المنير»: «الأوّل» مُفْتَتَح العدد، وهو الذي له ثانٍ، ويكون بمعنى الواحد، فالمؤنّثة هي «الأولى» بمعنى الواحدة، ثمّ قال: وفي «أوّل» معنى التفضيل وإن لم يكن له فعل، ويُسْتَعْمَل كما يُسْتَعْمَل اسمُ التفضيل؛ من كونه صفةً للواحد والجميع بلفظٍ واحدٍ، ويُنْصَب عنه الحال والتمييز، ثمّ قال: وتقول: «قام أوّل» إن جعلته صفةً لم تصرّفه؛ لوزن الفعل والصفة، وإن جعلته اسمًا صرفته. انتهى ملخصًا.

(٢) في هامش (ج): للوصف ووزن الفعل، فليراجع الكرماني.

(٣) في هامش (ج): قوله: «قال في المصابيح: ...» إلى آخره، عبارة «المصابيح»: «أي» استفهامية، وهي مبتدأ، و«يكتبها» خبره، فإن قلت: بماذا تتعلّق هذه الجملة الاستفهامية؟ قلت: بمحذوفٍ دلّ عليه «يبتدرونها» كأنّه قيل: يبتدرونها ليعلموا... إلى آخره، وبه يُعلَم ما في نقل الشّارح عن «المصابيح».

(٤) في (م): «تتعلّق».

(٥) في هامش (ج): قال في «المصابيح»: ويجوز أن تكون «أي» موصولة بدلًا من فاعل «يبتدرون».

١٢٧ - بَابُ الْإِظْمَانِيَّةِ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ

قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَاسْتَوَى، حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ.

(بَابُ الْإِظْمَانِيَّةِ) ^(١) بكسر الهمزة قبل الطاء الساكنة، وفي بعضها بضم الهمزة ^(٢)، وللكشميهني: «الظمانينة» بضم الطاء بغير الهمز ^(٣) (حِينَ يَرْفَعُ) المصلي (رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ). (وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) الساعدي، ممَّا يأتي موصولاً - إن شاء الله تعالى - في «باب سنة الجلوس للتشهد» [ج: ٨٢٨]: (رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ) رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ (وَاسْتَوَى) بالواو، ولأبي ذر: «فاستوى» أي: قائماً (حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ) إلى ^(٤) (مَكَانَهُ) بفتح الفاء والقاف الخفيفة، خرزات الصُّلب؛ وهي مفاصله، والواحدة فَقَارَةٌ ^(٥).

وقد حصلت المطابقة بين هذا التعليق والترجمة بقوله: واستوى، أي: قائماً، نعم في رواية كريمة: «واستوى جالساً» وحينئذٍ فلا مطابقة، لكنَّ المحفوظ سقوطها، وعزاه في الفرع وأصله للأصيلي وأبي ذر فقط، وعلى تقدير ثبوتها فيحتمل أنه عبَّر عن السكون بالجلوس ^(٦)، فيكون من باب ذكر الملزوم وإرادة اللّازم.

٨٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: كَانَ أَنَسٌ يَنْعَثُ لَنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ

ﷺ، فَكَانَ يُصَلِّي، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى نَقُولَ قَدْ نَسِيَ.

(١) في هامش (ج): قال في «المصباح»: اطمأن القلب: سَكَنَ ولم يَفْلَقْ، والاسم: الظمانينة، واطمأنَّ بالموضع: أقام به واتَّخَذَهُ وَطْناً، قال بعضهم: والأصل في «اطمأنَّ»: «اطمأنَّ» بالألف؛ مثل: «احمَارٌ» و«اسْوَادٌ» لكنَّهم همزوا؛ فراراً مِنَ السَّاكِنَيْنِ على غير قياس، وقيل: الأصلُ همزةٌ متقدِّمةٌ على الميم، لكنَّها أُخْرِجَتْ على غير قياس؛ بدليل قولهم: طَأْمَنَ الرجلُ ظَهْرَهُ؛ بالهمز على «فَاعَلَنَ» ويجوز تسهيل الهمزة، فيقال: طَأْمَنَ، ومعناه: حَنَاهُ وَخَفَّضَهُ.

(٢) «وفي بعضها: بضم الهمزة»: سقط من (د). وفي هامش (ج): أي: من غير همزة الوصل المكسورة.

(٣) في (د): «مع الهمز»، وليس بصحيح، وفي (م): «من غير همز».

(٤) «إلى»: مثبت من (ص).

(٥) في هامش (ج): الفِقْرَةُ - بالكسر - والفِقْرَةُ والفَقَّارَةُ - بفتحهما - : ما انتَضَدَّ مِنْ عِظَامِ الصُّلْبِ مِنْ لَدُنِ الْكَاهِلِ إِلَى الْعَجَبِ، الجمعُ كـ «عَنْبٍ» و«سَحَابٍ» و«فِقْرَاتٍ» - بالكسر أو بكسر تين - وكـ «عَنْبَاتٍ». «قاموس».

(٦) في هامش (ج): أي: في روايته كريمة.

وبه قال: (حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطيالسي (قال: حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن ثابت) البنانى (قال: كان أنس) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «كان^(١) أنس بن مالك» رحمهم الله (يَنعَثُ) بفتح العين، أي: يصف (لَنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يُصَلِّي، فَإِذَا) بالفاء، ولغير أبي ذرٍّ والأصيلي: «وَإِذَا» (رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى نَقُولَ) بالنصب، أي: إلى أن نقول: (قَدْ نَسِيَ) وجوب الهوي^(٢) إلى السجود، أو أنه في صلاة، أو ظنَّ أنه وقت القنوت من طول قيامه، وهذا صريح في الدلالة على أنَّ الاعتدال ركنٌ طويلٌ، بل هو نصٌّ فيه، فلا ينبغي العدول عنه لدليلٍ ضعيفٍ؛ وهو قولهم: لم يُسنَّ فيه تكرير التَّسْبِيحَاتِ كالرُّكُوعِ والسُّجُودِ، ووجهُ ضعفه أنه قياسٌ في^(٣) مقابلة النَّصِّ، فهو فاسدٌ، وقد اختار النَّوَوِيُّ جواز تطويل الرُّكْنَ القصير خلافاً للمُرجَّح في المذهب، واستدلَّ لذلك بحديث حذيفة عند مسلم: أنه ﷺ قرأ في ركعة بـ«البقرة» وغيرها، ثمَّ ركع نحواً ممَّا قرأ، ثمَّ قام بعد أن قال: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» قياماً طويلاً قريباً ممَّا ركع، قال النَّوَوِيُّ: الجواب عن هذا الحديث صعب^(٤)، والأقوى جواز الإطالة بالذكر. انتهى.

٨٠١ - حدثنا أبو الوليد قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن البراء رحمهم الله قال: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ، وَسُجُودُهُ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

وبه قال: (حدثنا أبو الوليد) الطيالسي (قال: حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن البراء) بن عازب رحمهم الله، قال: كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ، اسْمُ «كَانَ» وتاليه عَطَفٌ عليه وهو قوله: (وَسُجُودُهُ، وَإِذَا رَفَعَ) أي: اعتدل (مِنَ الرُّكُوعِ) ولكريمة: «وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ» (و) جلوسه (بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ) بالفتح والمد، وسابقه نُصِبَ

(١) «كان»: ليس في (ص).

(٢) في هامش (ج): هوى يهوي - من «باب رمى» - هويًا؛ بضم الهاء وفتحها، وزاد ابن القوطية: «هواء» - بالمد - سَقَطَ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلٍ، وَهَوَى يَهْوِي أَيْضًا هَوِيًّا - بالضم لا غير - إِذَا ارْتَفَعَ «مصباح».

(٣) زيد في (م): «قياس».

(٤) في هامش (ج): أي: من حيث الدليل، والذي في «المنهج» و«شرحه» في «باب سجود السهو»: أنَّ الاعتدال والجلوس بين السجدين؛ كلُّ منهما ركنٌ قصير لم يُطلَب تطويله، قال: وإنَّما كان الاعتدال والجلوس بين المذكور قصيرين؛ لأنَّهما لم يقصُرا في نفسيهما، بل للفصل، وإلَّا لشرع فيهما ذكرٌ واجبٌ لتميُّزهما عن العادة؛ كالقيام، وفيه كلامٌ ذكرته مع جوابه في «شرح الرُّوض».

خبر «كان»، والمراد أن زمان ركوعه وسجوده واعتداله وجلوسه متقارب، قال بعضهم: وليس المراد أنه كان يركع بقدر قيامه، وكذا السجود والاعتدال، بل المراد أن صلاته كانت معتدلة، فكان إذا أطال القراءة أطال بقيّة الأركان، وإذا أخفها أخف بقيّة الأركان، فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بـ «الصفّات»، وثبت في «السّنن»/ عن أنس: أنهم حزروا^(١) في السجود قدر عشر تسبيحات، فيحمل على أنه إذا قرأ بدون «الصفّات» اقتصر على دون العشر، وأقله كما ورد في «السّنن» أيضاً ثلاث تسبيحات. انتهى من^(٢) «الفتح». ولم يقع في هذه^(٣) الطريق الاستثناء الذي في «باب استواء الظهر» [ح: ٧٩٢] وهو قوله: ما خلا القيام والقعود.

٨٠٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ يُرِينَا كَيْفَ كَانَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ، فَقَامَ فَأَمَكَنَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَمَكَنَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَاَنْصَبَ هُنَيْئَةً، قَالَ: فَصَلَّى بِنَا صَلَاةَ شَيْخِنَا هَذَا أَبِي بُرَيْدٍ، وَكَانَ أَبُو بُرَيْدٍ: إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ اسْتَوَى قَاعِدًا، ثُمَّ نَهَضَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي^(٤) (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) بن درهم (عَنْ أَيُّوبَ) السّختيانيّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله بن زيد (قَالَ: كَانَ) وللكشميهنيّ: «قال: قام» (مَالِكُ ابْنُ الْحُوَيْرِثِ) اللّيثيّ (يُرِينَا) بضمّ أوّله من الإراءة^(٥) (كَيْفَ كَانَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ)،

(١) في هامش (ج): قال في «المصباح»: خزرتُ الشّيء خَزْرًا مِنْ «بَابِي ضَرَبَ وَقَتْلَ» قَدْرَتِهِ.

(٢) في (د): «في».

(٣) في (س): «هذا».

(٤) في (د): «الواشحي».

(٥) في هامش (ج): قال الجوهريّ: «أَرَيْتُهُ الشّيءَ فَرَأَهُ» أصله: أَرَأَيْتُهُ. انتهى. قال في «طالع السّعد» [في] ما أصله في بناء «الإفعال» - بكسر الهمزة - مِنْ «رَأَى» ما نصّه: تقول: «أَرَى» للواحد الغائب في الماضي، «أَرَأَى» كـ «أَعْطَى» نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى الرّاء بعد قلب الياء - الّتي هي اللّام - ألفًا؛ لِتَحْرُكِهَا وِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَحُذِفَتِ الهمزة تخفيفًا، أو لِالتَّقاء السّاكِنَيْنِ، وَفِي مَضَارِعِ «أَرَى» أصله: «يُرِينِي» للواحد الغائب؛ كـ «يُعْطِي» نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى ما قَبْلَهَا، وَحُذِفَتِ الهمزة للسّاكِنَيْنِ، وَالْوِزْنُ: «يَفْلِي» بِحَذْفِ الْعَيْنِ، «إِرَاءَةٌ» فِي الْمَصْدَرِ، وَالْأَصْلُ: «إِرَائِيَا» «إِفْعَالًا» قَلِبَتِ الْيَاءُ هَمْزَةً؛ لَوْقُوعِهَا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، فَصَارَ بَعْدَ قَلْبِهَا هَمْزَةً «إِرَاءَةٌ» بِهَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الهمزة - الّتي هي الْعَيْنُ - إِلَى الرّاءِ، وَحُذِفَتِ الهمزة كَمَا حُذِفَتْ فِي الْفِعْلِ، فَصَارَ «إِرَاءَةٌ» بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ، وَعَوُضَتِ تَاءُ التَّائِيثِ عَنِ الهمزة؛ كَمَا عَوُضَ فِي «إِقَامَةٌ» فَصَارَ «إِرَاءَةٌ» وَتَقُولُ: «إِرَاءَةٌ» بِلَا تَعْوِيضٍ، وَتَقُولُ: «إِرَائِيَّةٌ» بِالْيَاءِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُقَلَّبُ هَمْزَةً إِذَا وَقَعَتْ طَرَفًا؛ أَيْ: وَلَمْ تَقَعْ هَهُنَا =

وَذَلِكَ^(١) أَي: الفعل (فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ) لِأَجْلِ التَّعْلِيمِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِي: «فِي غَيْرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ» بِالتَّعْرِيفِ (فَقَامَ فَأَمَكَنَ الْقِيَامَ) أَي: مَكَّنَ بِالتَّشْدِيدِ (ثُمَّ رَكَعَ فَأَمَكَنَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَنْصَبَ) بِهَمْزَةِ وَصَلٍ وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ، كَأَنَّهُ كَتَبَ عَنْ رَجُوعِ أَعْضَائِهِ مِنَ الانْحِنَاءِ إِلَى الْقِيَامِ بِالْإِنْصَابِ، وَالَّذِي / فِي «الْيُونَنِيَّةِ» بِتَخْفِيفِ الْمُوَحَّدَةِ، وَلابْنِ عَسَاكِرِ وَالْأَصِيلِي وَأَبُو الْوَقْتِ ٣٦٣/١د ب وَذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِينِي^(٢): «فَأَنْصَبْتُ» بِهَمْزَةِ قَطْعٍ مَفْتُوحَةٍ^(٣) آخِرُهُ مُثَنَاءٌ فَوْقِيَّةٌ بِدَلِّ الْمُوَحَّدَةِ مِنَ الْإِنْصَابِ، أَي: سَكَتَ (هُنْيَةً)^(٤) بَضَمِّ الْهَاءِ وَفَتْحِ النُّونِ وَتَشْدِيدِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ، قَلِيلًا، فَلَمْ يَكْبُرْ لِلْهُوِيِّ فِي الْحَالِ، وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ: «فَانْتَصَبَ قَائِمًا» وَهُوَ أَوْضَحُ فِي الْمُرَادِ كَمَا لَا يَخْفَى. (قَالَ) أَبُو قِلَابَةَ: (فَصَلَّى بِنَا) مَالِكٌ (صَلَاةً شَيْخَانَا) أَي: كَصَلَاةِ شَيْخِنَا (هَذَا) عَمْرُو بْنُ سَلِيمَةَ - بِكسر اللَّامِ - الْجَرْمِيُّ (أَبِي بُرَيْدٍ) بَضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَصَوَّبَهُ أَبُو ذَرٍّ كَمَا فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ، وَكَذَا ضَبَطَهُ مُسْلِمٌ فِي «كِتَابِ الْكُنَى»، وَلِلْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «أَبِي^(٥) يَزِيدٍ» بِالْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَالزَّايِ الْمُعْجَمَةِ^(٦) غَيْرِ مَنْصَرَفٍ، وَجَزَمَ بِهِ الْجَيَّانِيُّ^(٧)، وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالزَّايِ، لَكِنْ مُسْلِمٌ أَعْلَمُ فِي أَسْمَاءِ الْمُحَدِّثِينَ. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: (وَكَانَ أَبُو بُرَيْدٍ) أَوْ أَبُو يَزِيدٍ (إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ اسْتَوَى) حَالُ كَوْنِهِ (قَاعِدًا) لِلِاسْتِرَاحَةِ (ثُمَّ نَهَضَ) أَي: قَامَ.

وهذا الحديث قد^(٨) سبق في «باب من صَلَّى بالنَّاسِ وهو لا يريد إلَّا أَنْ يَعْلَمَهُمْ» [ج: ٦٧٧] مع اختلافٍ في المتن والإِسْنَادِ، ومطابقته للترجمة في قوله: «ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَاَنْصَبَ هُنْيَةً».

= طرفًا، بل الطَّرْفُ تَاءُ التَّائِيثِ. انتهى باختصار، ونقل فيه عن «شرح المراح» إعلالًا آخَرَ، فليُراجَع.

(١) فِي (م): «ذَلِكَ».

(٢) فِي (م): «لِلْكَشْمِينِي».

(٣) «مَفْتُوحَةٌ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (م).

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ الْكِرْمَانِيُّ فِي «بَابِ مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ» مَا نَصَّهُ: «هُنْيَةً» بَضَمِّ الْهَاءِ وَفَتْحِ النُّونِ وَشَدَّةِ التَّحْتَانِيَّةِ بِغَيْرِ الْهَمْزِ، تَصْغِيرُ «هَنْة» أَصْلُهَا: «هَنْوَةٌ» وَهِيَ كَلِمَةٌ كِنَايَةٌ، وَمَعْنَاهَا نَفْيٌ، فَلَمَّا صُغِّرَتْ قُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ، وَمَنْ هَمْزٌ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: «هَنْيَةً» بِإِبْدَالِ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ هَاءً.

(٥) «أَبِي»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٦) «الْمُعْجَمَةُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٧) فِي هَامِشِ (ج): «الْجَيَّانِيُّ» إِلَى جَيَّانٍ - بِالْجِيمِ - بَلَدٌ بِالْأَنْدَلُسِ، وَهُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ.

(٨) «قَدْ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

١٢٨ - باب: يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ

وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ.

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (يَهْوِي) بفتح أوله وضمه وكسر ثالثه، أي: ينحط، أو^(١) يهبط المصلّي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ).

(وَقَالَ نَافِعٌ) مولى ابن عمر ممّا وصله ابن خزيمة والطحاوي وغيرهما من طريق عبد العزيز الدَّرَاوَزْدِي^(٢) عن عبيد الله بن عمر^(٣) عن نافع قال: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطّاب إذا سجد (يَضَعُ يَدَيْهِ) أي: كَفَّيْهِ (قَبْلَ) أن يضع (رُكْبَتَيْهِ) هذا مذهب مالك، قال: لأنّه أحسن في خشوع الصلّة ووقارها، واستدلّ له بحديث أبي هريرة المرويّ في «السُّنَنِ» بلفظ: «إذا سجد أحدكم فلا يبرك»^(٤) كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه»، وعورض بحديث عن أبي هريرة أيضاً أخرجه الطّحاوي لكنّ إسناده ضعيف، ومذهب الثلاثة وفاقاً للجمهور: يضع ركبتيه قبل يديه لأنّ الرُّكبتين أقرب للأرض، واستدلّ له بحديث وائل^(٥) بن حُجْر^(٦) المرويّ^(٧) في «السُّنَنِ» - وقال الترمذي: حديث حسن - ولفظه: قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه» قال الخطّابي: وهو أثبت من حديث تقديم اليدين، وأرفق بالمصلّي، وأحسن في الشّكل^(٨) ورأي العين. وقال الدَّرَاوَزْدِي: قال ابن أبي داود: وضع الرُّكبتين قبل اليدين تفرّد به شريك القاضي

(١) في (م): «أي».

(٢) في هامش (ج): «الدَّرَاوَزْدِي» إلى «دراورد» قرية بخراسان، فيما ذكره الذهبي في ترجمة عبد العزيز.

(٣) في هامش (ج): قوله: «عن عبيد الله - أي: بالتّصغير - ابن عمر» ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، روى عن نافع مولى ابن عمر وغيره، وروى عنه عبد العزيز وغيره. انتهى ملخصاً من «التهذيب».

(٤) في هامش (ج): بَرَكَ الْبَعِيرُ بَرُوكًا - من «باب قَعَدَ» - وقع على بركه؛ وهو صدره «مصباح».

(٥) في هامش (ج): قوله: «وائل» ضبطه ابن الأثير وغيره بمثناة تحتية، لكنّ الجوهرى وصاحب «القاموس» و«المصباح» وغيرهم إنّما ذكروا في مادة «وأل» بهمزة بعد الواو، وكذلك ضبطه بالهمزة الكيرمانى والقسطلاني.

(٦) في هامش (ج): بضمّ الحاء المهملة وسكون الجيم.

(٧) في (د): «الذي»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٨) في (م): «الكلّ»، وهو تحريف.

عن عاصم بن كُلَيْبٍ^(١)، وشريك ليس بالقويّ فيما ينفرد^(٢) به. وقال البيهقي: هذا الحديث يُعَدُّ في أفراد شريك، هكذا^(٣) ذكره البخاري وغيره من حفاظ المتقدمين^(٤)، وفي «المعرفة»: قال همام: وحدّثنا شقيق؛ يعني: أبا الليث، عن عاصم بن كُلَيْبٍ عن أبيه عن النَّبِيِّ ﷺ بهذا مُرْسَلًا، وهو المحفوظ، وعن أبي هريرة، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إذا سجد/ أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه» رواه أبو داود والنسائي^(٥) بإسنادٍ جيّد، ولم يضعفه أبو داود، وعن سعد بن أبي وقاصٍ قال: «كُنَّا نضع اليدين قبل الركبتين، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين» رواه ابن خزيمة في «صحيحه»، وادّعى أنّه ناسخٌ لتقديم اليدين، قال^(٦) في «المجموع»^(٧): ولذا^(٨) اعتمده أصحابنا، ولكن لا حجة فيه لأنّه ضعيفٌ ظاهر الضعف، بيّن البيهقي وغيره ضعفه، وهو من رواية يحيى/ بن سلمة بن كهيل^(٩)، وهو ضعيفٌ باتّفاق ١١٢/٢ الحفاظ، ولذا قال النووي: لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر من حيث السّنة، لكن قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام من أحاديث الأحكام»: حديث أبي هريرة: «إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه» أقوى من حديث وائل بن حُجْر: «رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه» لأنّ لحديث أبي هريرة شاهدًا من حديث ابن عمر، صحّحه ابن خزيمة وذكره البخاري مُعلّقًا موقوفًا. انتهى. ومراده بذلك قوله هنا: «وقال نافع...» إلى آخره، فإن قلت: ما وجه مطابقة هذا الأثر للتّرجمة؟ أجيب: من جهة اشتمالها عليه لأنّها في الهويّ بالتّكبير إلى السّجود، فالهويّ فعلٌ، والتّكبير قولٌ، فكما أنّ

(١) في هامش (ج): بالتّصغير.

(٢) في (س) و(م): «يتفرد».

(٣) في (م): «هذا».

(٤) في هامش (ج): نسخة: المتقنين.

(٥) في (م): «للنسائي».

(٦) في (د): «قاله»، وكلاهما صحيح.

(٧) في هامش (ج): عبارة «المنهاج» و«شرحه»: ويضع رُكْبَتَيْهِ وقدميه ثمّ يديه - كما صحّ عنه ﷺ - ثمّ جبهته وأنفه؛ للتّأبّع أيضًا، ويُسنُّ وضعهما معًا وكشف الأنف «ابن حجر».

(٨) في (د) و(م): «كذا».

(٩) في هامش (ج): «كهيل» بالتّصغير.

حديث أبي هريرة الآتي - إن شاء الله تعالى - في هذا الباب [ح: ٨٠٣] يدلُّ على القول كذلك أثر ابن عمر هذا^(١) يدلُّ على الفعل، والحاصل أنَّ للهويَّ إلى السُّجود^(٢) صفتين: صفة قولية، وأخرى فعلية، فأثر ابن عمر أشار إلى الصِّفة الفعلية، وحديث أبي هريرة إليهما معاً.

٨٠٣ - ٨٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا، فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ، فَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَزْكِعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الْاِثْنَتَيْنِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَنْصَرِفُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَقْرُبُكُمْ شَبَهًا بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ كَانَتْ هَذِهِ لَصَلَاتِهِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا.

^١ قَالَا: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، يَدْعُو لِرَجَالٍ فَيُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ»، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ يَوْمِئِذٍ مِنْ مُضَرٍّ مُخَالِفُونَ لَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع (قَالَ: حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ والأصيلي وابن عساكر «أخبرنا» (شُعَيْبٌ) أي: ابن أبي حمزة (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٣)): أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَانَ يُكَبِّرُ) أي: «حين استخلفه مروان على المدينة» كما عند النسائي (فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا، فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ) وسقط «وغيره» في بعضها (فَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ)

(١) في (ص): «هكذا».

(٢) في (ص): «للسُّجود».

(٣) في هامش (ج): قوله: «وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» أي: ابن عوف، الزُّهْرِيُّ المدنيُّ، يروي عن أبي هريرة وغيره، ويروي عنه الزُّهْرِيُّ وغيره، قيل: اسمه عبدالله، وقيل: لإسماعيل، وقيل: اسمه كنيته؛ كذا في «التَّهْذِيب».

للإحرام (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ) أي: حين يشرع في الانتقال إلى الركوع، ويمدّه حتّى يصل إلى حدّ الركعتين، ثُمَّ يشرع في تسبيح الركوع^(١) (ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) حين يشرع في الرّفْع من الركوع، ويمدّه حتّى ينتصب قائماً (ثُمَّ يَقُولُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بالواو في الاعتدال (قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا) بفتح المثناة التّحتيّة وسكون الهاء وكسر الواو، ولأبي ذرٍّ: «يُهوِي» بضمّها، أي: يبتدئ به من حين الشّروع في الهويّ بعد الاعتدال حتّى يضع جبهته على الأرض، ثُمَّ يشرع في تسبيح السّجود (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السّجودِ) حتّى يجلس، ثُمَّ يشرع في دعاء الجلوس / (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ) الثّانية (ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السّجودِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي) الرّكعتين (الْإِثْنَتَيْنِ) يشرع فيه من حين ابتداء القيام إلى الثّالثة بعد التّشهُد الأوّل (وَيَفْعَلُ ذَلِكَ) المذكور من التّكبير وغيره (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَنْصَرِفُ) منها: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَقْرَبُكُمْ شَبَهاً بِصَلَاةِ)^(٢) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ كَانَتْ) بكسر همزة «إِنْ» المُخَفَّفَة من الثّقيلة، واسمها ضمير الشّأن، واسم «كَانَ» قوله: (هَذِهِ) أي: الصّلاة الّتي صلّيتها (لَصَلَاتِهِ) بِالصّلاة إلّام، خبر «كَانَ»، واللام للتّأكيد^(٣) (حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا) مِنْهُ ﷺ.

(قَالَ) أي: أبو بكر بن عبد الرّحمن، وأبو سلمة بن عبد الرّحمن، المذكوران بالإسناد السّابق إليهما [ح: ٨٠٣]: (وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) وفي الاعتدال: (رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بالواو، أي: فيجمع

(١) في هامش (ج): في «السجود»، وفي هامشها: قوله: «السجود» صوابه: «الركوع» كما يدل عليه السياق.

(٢) زيد في (د): «بصلاة»، وهو تكرار.

(٣) في هامش (ج): قوله: «واللام فيه للتأكيد» تبع فيه العيني، والقول أن هذه اللام هي الفارقة بين «إِنْ» المُخَفَّفَة و«إِنْ» النافية، قال المُعَرَّب في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]: وهل هي لامُ الابتداء أم لامُ أخرى أتت بها للفرق؟ خلافٌ مشهور، قال: وزعم الكوفيون أنّها بمعنى «ما» النافية، واللام بمعنى «إلا» والمعنى: ما كانت إلا كبيرة، وقرأ اليزيدي: ﴿لَكَبِيرَةً﴾ بالرفع، وفيه تأويلان؛ أحدهما: أن «كَانَ» زائدة، وفي زيادتها عاملة نظر لا يخفى، والثاني: أنّها غير زائدة، بل «كبيرة» خبر لمبتدأ محذوف، [والجملة] في محل نصب خبر لـ «كَانَ» ودخلت لامُ الفرق على الجملة الواقعة خبراً، وهو توجيه ضعيف، ولا تُوجّه هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك. انتهى ملخصاً، ويأتي نظيره في هذا الحديث من جهة العربية، والزّواية سُنّة متّبعة، والله أعلم.

بينهما (يَدْعُو) خبرٌ آخرٌ لـ «كان»^(١)، أو عَطِفَ بدون حرف العطف اختصاراً، وهو جائزٌ معروفٌ في اللغة، وقال العيني: والأوجه أن يكون حالاً من ضمير «يقول» أي: يقول حال كونه يدعو (لِرَجَالٍ) من المسلمين، واللام تتعلّق بـ «يدعو» (فَيَسْمِيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ) استدلالٌ به وبما يأتي: على أن تسمية^(٢) الرّجال بأسمائهم فيما يُدعى لهم وعليهم لا تفسد الصّلاة. (فَيَقُولُ) بِإِلَهِائِهِمُ: (اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ) بن المغيرة المخزومي، أخا خالد بن الوليد، وهمزة «أنج» قطعٌ مفتوحةٌ مجزومٌ بالطلب^(٣)، كُسِرَ لالتقاء الساكنين (وَ) أنج (سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ) بفتح اللّام، أخا أبي جهل بن هشام (وَ) أنج (عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ) أخا أبي جهلٍ لأمّه، وعِيَّاشٌ: بفتح العين وتشديد المثناة التّحتيّة، وكلُّ هؤلاء الذين دعا لهم بِإِلَهِائِهِمُ نَجَوْا من أسر الكفّار ببركة دعائه بِإِلَهِائِهِمُ (وَ) أنج (الْمُسْتَضْعَفِينَ/ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) من باب عطف العامّ على الخاصّ، ثمّ يقول مِنْ شَرِّهِمْ: (اللَّهُمَّ اشْدُدْ) بهمزة وصلٍ، وقول العيني: بضمّ الهمزة، محمولٌ^(٤) على الابتداء بها (وَطَأَتْكَ) بفتح الواو وسكون الطّاء^(٥) وفتح الهمزة، من الوطاء؛ وهو شدّة الاعتماد على الرّجل، والمراد: اشدّد بأسك أو عقوبتك (عَلَى) كفّار قريشٍ، أولاد

١١٣/٢

(١) في هامش (ج): قوله: «خبرٌ آخرٌ» قال أبو حيّان في «الارتشاف»: الظاهر من كلام سيبويه أنّه لا يكون لـ «كان» وأخواتها إلّا خبرٌ واحد، وقيل: يجوز تعدّده، وهو مبنيٌّ على جواز تعدّد خبر المبتدأ، والمنع أقوى؛ لأنّها شُبّهت بـ «ضَرَبَ». انتهى. وقوله: «أو عطف بدون حرف العطف» قال في «المغني»: بابُه الشعر.

(٢) في (ص): «تسميته».

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «مجزومٌ بالطلب...» إلى آخره: فيه نظرٌ من وجهين؛ إحداهما: أن فعل الأمر مبنيٌّ على ما يُجزم به مضارعه، وهو مذهب البصريّين، ومجزومٌ بـ «لام الأمر» المُقدّرة عند الكوفيّين، فما ذكره لا يتمشّي إلّا على أحد القولين، لكن بتقدير مضاف؛ أي: مجزومٌ بـ «لام الطلب» على قول الكوفيّين: [إنّ لام الطلب [حُذِفَتْ] حذفاً مستمراً في نحو: «قُم واقعد» وإنّ الأصل: «لنقم ولتقعد» فحُذِفَتْ اللّام للتخفيف، وتبّعها حرف المضارعة، قال ابن هشام: ويقولهم أقول؛ لأنّ الأمر معنّى، فحقّه أن يؤدّى بالحروف... إلى آخر ما أطال في بيانه، فليراجع، والوجه الثّاني: أن قوله: «كُسِرَ لالتقاء الساكنين» لا وجه له؛ فإنّ الفعل معتلٌّ الآخر لا صحيحه، والكسرة حركة عين الكلمة، وهي أصليّة لا عارضة، فلا يتّجه ما ذكره، [إنّ] على القولين محذوفٌ الآخر؛ وهو الياء المنقلبة عن الواو؛ لوقوعها طَرَفًا رابعة، قال في «الأوضح»: مفعول «عطوت» بمعنى «أخذت» فإذا جئت بالهمزة قلت: أعطيت. انتهى. «عجمي»، وما بين معقوفين من (ج) فقط.

(٤) في (د): «مجمولٌ»، وهو تصحيّف.

(٥) في هامش (ج): المهملة.

(مُضَرَّ^(١)) فالمراد: القبيلة، و«مُضَرُّ» بميم مضمومة وضادٍ مُعْجَمَةٍ غير منصرفٍ، وهو ابن نزار ابن معدٍّ بن عدنان (وَاجْعَلْهَا) قال الزُّرْكَشِيُّ: الضَّمِيرُ لـ «وطأة» أو لـ «أيام»، وإن لم يسبق لها ذكرٌ لِمَا دل عليه المفعول الثاني الَّذِي هو «سنين». قال في «المصابيح»: ولا مانع من أن يُجْعَلَ عائداً إلى «السَّنين»^(٢)، لا إلى «الأيام» التي دَلَّت عليها «سنين»، وقد نَصُّوا على جواز عَوْد الضَّمِير على المتأخَّر لفظاً و^(٣) رتبة إذا كان مخبراً عنه بخبرٍ يفسره^(٤) مثل: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩] الضَّمِير في «هي» لـ «الحياة»^(٥)، وما نحن فيه من / هذا القبيل. انتهى. أي: واجعل ١٣٦٥/١٥ السَّنين (عَلَيْهِمْ سِنِينَ) جمع سنة^(٦)، والمراد بها هنا: زمن القحط (كَسِينِي^(٧) يُوْسُفَ) الصَّدِّيقُ عَلَيْهِ السَّبعُ الشَّدَاد في القحط، وامتداد زمان^(٨) المحنة والبلاء، وبلوغ غاية الجهد والضَّراء، وأسقط

(١) زيد في (د): «مضر»، وهو تكرارٌ.

(٢) في هامش (ج): بضمَّ النون؛ إجراءً له مُجرى «حين» واللُّغة إعرابه إعراب جمع المذكر السالم، ويحتمل أنه على الحكاية.

(٣) في غير (ب) و(س): «أو».

(٤) في هامش (ج): قوله: «وقد نَصُّوا...» إلى قوله: «مثل: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]» قال الزَّمخشرِيُّ في تفسير «سورة المؤمنين»: هذا ضميرٌ لا يُعْلَم ما يُراد به إِلَّا بما يتلوه من بيانه، وأصله: إن الحياة إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا، فوضع ﴿هي﴾ موضعَ ﴿حَيَاتُنَا﴾ لأنَّ الخبرَ يدلُّ عليها ويُبَيِّنُها، ومنه: «هي النَّفْسُ تتَحَمَّلُ ما حُمِلَتْ» و«هي العربُ تقول ما شاءت» قال الشَّهاب السَّمين: وقد جَعَلَ بعضهم هذا القسم مِمَّا يُفسَّره ما بعده لفظاً أو رتبةً، ونسبه إلى الزَّمخشرِيِّ متعلِّقاً بهذا الكلام الَّذِي نقلته عنه، ولا تَعَلُّقٌ له في ذلك. انتهى. أي: فإنَّ مراد الزَّمخشرِيِّ أنَّ الضَّمِير - ضمير الشأن والقصة - يفسره ما بعده، لا أنَّه عائِدٌ على الخبر؛ لأنَّ الخبر إذا كان مضافاً أو موصوفاً عاد عليه الضَّمِيرُ باعتبار قيده، فيصير التَّقدير: إن حياتنا إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا، وليس ذلك مُراداً؛ كما نبَّه على ذلك ابنُ هشام.

(٥) «الضَّمِير في «هي» للحياة»: مثبتٌ من (م).

(٦) في هامش (ج): سيجيء في «تفسير سورة النساء»: أصلُ «سنة» «سنَّه» على وزن «جَبَّه» حُدِفَتْ لامُها ونُقِلَتْ حركتُها إلى النون، وهذا أحدُ قولين نقلهما في «المصباح» فليُراجَع.

(٧) في هامش (ج): قيَّدها النَّوويُّ بالتَّخفيف، والزُّرْكَشِيُّ بالتَّشديد، فليَتَأَمَّل وجهُ التَّشديد؛ إذ النون حُدِفَتْ للإضافة، فبقيت الياء ساكنةً خفيفةً، ولا يجوز إدغامُها في ياء «يوسف» لأنَّها حرف مدٍّ، والإدغامُ يُذهب المدَّ، وذلك غيرُ جائز، فالقاعدة: أنَّه إذا كان أوَّل المثلين حرف ساكنٍ فإنَّه يُدْغَم إِلَّا إذا منع من ذلك مانع؛ فإنَّه يظهر، وذلك نحو: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ﴾ [السجدة: ٥] و﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا﴾ [الشعراء: ٩٦] وعلة ذلك المحافظة على المدِّ؛ لئلاَّ يذهب بالإدغام.

(٨) في (م): «زمن».

نون «سنين» للإضافة جرياً على اللغة الغالبة فيه، وهي إجراؤه مجرى جمع المذكر السالم، لكنه شاذٌّ لأنه^(١) غير عاقل، ولتغيير مُفْرَدَه بكسر أوله، ولهذا أعربه بعضهم بحركات على النون كالمُفْرَد^(٢) كقوله:

دعاني^(٣) من نجدٍ فإنَّ سنينه لعَبَنَ بنا شيباً وشيَّبنا^(٤) مُرداً

وليس قوله: «سنين» عند أبي ذرٍّ والوقت والأصليّ وابن عساكر كما^(٥) في الفرع وأصله. وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ يَوْمِئِذٍ مِنْ مُضَرٍّ مُخَالِفُونَ لَهُ^(٦) بِهَيْلَةِ الصَّلَاةِ الْإِسْلَامِ.

ورواة هذا الحديث ما بين حمصيٍّ ومدنيٍّ، وفيه: التَّحْدِيثُ والإخبار والعننة، وأخرجه أبو داود والتَّسَائِي فِي «الصَّلَاةِ».

٨٠٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - غَيْرَ مَرَّةٍ - عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: مِنْ فَرَسٍ، فَجَحَشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِنَا قَاعِدًا وَقَعَدْنَا. - وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: صَلَّيْنَا قُعُودًا - فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ

(١) في (ب) و(س): «لكونه».

(٢) في هامش (ج): ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ أنَّ مَنْ جعلَ الإعرابَ على النون يرفع بالضَّمة، وينصب بالفتحة، ويجزئ بالكسرة، سواء نَوَّن أم لم يُنَوِّن، فأما إذا نَوَّن فظاهر، وأما إذا لم يُنَوِّن فقال: لأنَّ وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في حرف واحد، وظاهرُ كلامِ الفراءِ أنَّه يكون ممنوعُ الصَّرف، فيُرفع بالضَّمة، ويُنصب بالفتحة. انتهى ملخصاً من «التَّبْجِيل» قيل: وعلى كلامِ الفراءِ فلعلَّ المانعَ مِنَ الصَّرفِ شبهُ العُجْمَةِ، وتُنظر ما العلَّةُ الأخرى إن لم يكن علماً؟ انتهى. و«التَّبْجِيل» لُشَانُ فَوَائِدِ التَّسْهِيلِ» لمفتي الشافعية الطبري (ت ١٠٨٤).

(٣) في هامش (ج): قوله: «دَعَانِي» أمرٌ بمعنى «دَرَانِي» أي: اتركاني، يخاطب به خليفه على عادة العرب في خطاب الواحد بصيغة التثنية؛ للتأكيد، ويجوز أن يُراد به تأكيدُ الفعل؛ أي: دَعْنِي دَعْنِي؛ كقوله تعالى: «أَلَيْهَا فِي جَهَنَّمَ» [ق: ٢٤] ومعناه: أَلَيْهَا أَلَيْهَا، و«نَجْد» بلادٌ أعلاها تِهَامَةُ واليمن، وأسفلها العِراقُ والشَّامُ، وأولها من ناحية الحجاز ذات عِرْقٍ إلى ناحية العراق، وقوله: «شَيْبًا» بكسر الشين، جمع «أَشْيَب» وهو المبيضُّ الرأس، وقوله: «وشَيَّبنا» بالتَّشديد، و«مُردًا» جمع «أمرَد».

(٤) في (د): «وشَيَّبنا»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): ومنه الحديثُ في الرِّوَايَةِ الأخرى: «اجعلها عليهم سِينِنًا كسنين يوسف» بتنوين «سِينِنًا» المنكَّر، وكسر نون «سنين» المضافة إلى «يوسف» من غير تنوين؛ للإضافة. (٥) «كما»: ليس في (م).

فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ؛ فَاسْجُدُوا. كَذَا جَاءَ بِهِ مَعْمَرٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: لَقَدْ حَفِظَ كَذَا، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَكَ الْحَمْدُ، حَفِظْتُ: مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ الزُّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَنَا عِنْدَهُ: فَجَحِشَ سَاقُهُ الْأَيْمَنُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني البصري (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (غَيْرَ مَرَّةٍ) تأكيد لروايته (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رضي الله عنه (يَقُولُ: سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ: (مِنْ) بدل «عن» وللأصيلي: «(وَرُبَّمَا قَالَ: مِنْ)» (فَرَسٍ) فأسقط لفظ «سفيان» (فَجَحِشَ) بضم الجيم^(١) وكسر الحاء آخره شينٌ مُعْجَمَةٌ، أي: خُذِشَ (شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ) حال كوننا (نَعُوذُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّيْنَا بِنَا) عليه الصلاة والسلام حال كونه (قَاعِدًا، وَقَعَدْنَا) بالواو، وللأصيلي: «(فَقَعَدْنَا)»^(٢).

(وَقَالَ سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (مَرَّةً: صَلَّيْنَا قُعُودًا) مصدرٌ، أو جمع «قاعِدٍ» (فَلَمَّا قَضَى) عليه الصلاة والسلام (الصَّلَاةَ) أي: فرغ منها (قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بالواو، أي: بعد قول^(٣): «سمع الله لمن حمده» (وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، كَذَا) ولغير أبي ذَرٍّ والأصيلي: «(قال سفيان)» أي^(٤): لعلِّي المديني مستفهماً له بهمزة مُقَدَّرَةٌ قبل قوله: «كذا» (جَاءَ بِهِ مَعْمَرٌ) -بفتح الميمين- ابن راشد البصري، أي: قال علي: (قُلْتُ: نَعَمْ) جاء به مَعْمَرٌ كذا قال الحافظ ابن حجر، كأنَّ مستند علي في ذلك رواية عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ، فإنَّه من مشايخه؛ بخلاف مَعْمَرٍ فإنَّه لم يدركه، وإنَّما يروي^(٥) عنه بواسطة، وكلام الكيرماني يوهم خلاف ذلك. انتهى. قلت: بل صرَّح به^(٦) البرماوي حيث قال: فابن المديني كما يرويه عن سفيان عن الزُّهْرِيِّ،

(١) في (س): «الميم»، وهو تحريف.

(٢) في هامش (ج): في حديث عائشة عند البخاري: فقالت: صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك، فصلَّى جالسًا، وصلى وراءه قوم قِيَامًا، فأشار إليهما: أن اجلسوا، فلمَّا انصرف قال: «إنَّما جعل الإمام...» الحديث.

(٣) في (ب) و(س): «قوله».

(٤) «أي»: ليس في (د).

(٥) في (م): «روى».

(٦) «به»: ليس في (ص) و(م).

يرويه عن مَعْمَرٍ عن الزُّهْرِيِّ^(١)، وما قاله الحافظ يرده (قَالَ) سفيان: والله (لَقَدْ حَفِظْتُ) مَعْمَرٌ عن الزُّهْرِيِّ حفظًا صحيحًا متقنًا (كَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ) أي: كما قال مَعْمَرٌ (وَلَكَّ الْحَمْدُ) بالواو، وفيه إشارة إلى أنَّ بعض أصحاب الزُّهْرِيِّ لم يذكروا الواو، وأراد سفيان بهذا الاستفهام تقرير روايته برواية مَعْمَرٍ له، وفيه تحسين حفظه، قال سفيان بن عُيَيْنَةَ: (حَفِظْتُ) ولا بن عساكر: «وحفظت» أي: من^(٢) الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ^(٣) قال: فَجَحِشَ (مِنْ شِقَّةِ الْأَيْمَنِ، فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ) ابنِ شهابٍ (الزُّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز: (وَأَنَا عِنْدَهُ) أي: عند الزُّهْرِيِّ، فقال: (فَجَحِشَ سَأْفَهُ الْأَيْمَنِ) بلفظ: السَّاقِ بَدَلَ الشَّقِّ، فهو عطفٌ على مقدَّر، أو جملة حالية من فاعل «قال» مقدَّرًا، أي: قال الزُّهْرِيُّ: وأنا عنده، ويحتمل أن يكون هذا مقول سفيان لا مقول ابن جريج، والضَّمير حينئذٍ راجع لابن جريج لا للزُّهْرِيِّ، قاله البرماوي كالكرمانبي، ١١٤/٢ قال في «فتح الباري»: وهذا أقرب إلى الصَّواب، ومقول ابن جريج هو: «فَجَحِشَ...» إلى آخره.

ورواة هذا الحديث ما بين بصريٍّ ومكِّيٍّ ومدنيٍّ، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنعنة والسَّماعُ، وسبق في «باب إنَّما جُعِلَ الإمامُ ليؤْتَمَّ به» [ج: ٦٨٩] والله أعلم.

١٢٩ - بابُ فَضْلِ السُّجُودِ

(بابُ فَضْلِ السُّجُودِ).

٨٠٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَلْ تُمَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يُخْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْقَمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُتَافِقُوهَا، فَيَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ:

(١) «يرويه عن معمر عن الزُّهْرِيِّ»: ليس في (م).

(٢) في (ص): «عن».

(٣) في (د): «أي».

هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَيَدْعُوهُمْ فَيَضْرِبُ الصِّرَاطَ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرُّسُلِ بِأَمْنِهِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ، وَكَلَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيْبٌ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عَظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ، تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرَجُ ثُمَّ يَنْجُو، حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مِنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْْبُدُ اللَّهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَغْرِفُونَهُمْ بِأَنْثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ اِمْتَحَشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْجَنَّةُ فِي حِمِيلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولَ الْجَنَّةِ، مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ قِبَلَ النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ اضْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، قَدْ قَسَبَنِي رِيحُهَا، وَأَحْرَقَنِي ذُكَاؤُهَا، فَيَقُولُ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعِلَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، فَيُعْطِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيَضْرِبُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ، رَأَى بَهْجَتَهَا، سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ قَدَّمْنِي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ؟ فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعُهُودَ وَالْمِثَاقَ، أَلَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا أَكُونُ أَشَقَى خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَلَّا تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَيُعْطِي رَبُّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا بَلَغَ بَابَهَا، فَرَأَى زَهْرَتَهَا، وَمَا فِيهَا مِنَ النَّضْرَةِ وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ: وَيَحَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَغْدَرَكُ! أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعُهُودَ وَالْمِثَاقَ، أَلَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشَقَى خَلْقِكَ، فَيَضْحَكُ اللَّهُ بِرَجُلٍ مِنْهُ، ثُمَّ يَأْذُنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ: تَمَنَّ، فَيَتَمَنَّى حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ أَمْنِيَّتُهُ قَالَ اللَّهُ بِرَجُلٍ: مِنْ كَذَا وَكَذَا، أَقْبَلَ يُدَكِّرُهُ رَبُّهُ، حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمْ أَخْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا قَوْلَهُ: «لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) أَي: ابْنُ أَبِي حمزة (عَنِ) ابْنِ شِهَابٍ (الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ:

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه (أَخْبَرَهُمَا: أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى) أي: نبصر (رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ) عليه السلام: (هَلْ تُمَارُونَ) بضمّ التاء والراء من المماراة؛ وهي المجادلة، وللأصيلي: «تَمَارُونَ» بفتح التاء والراء، وأصله: تمارون، حذفت إحدى التاءين، أي: هل تشكّون (في) رؤية (القَمَرِ لَيْلَةَ الْبَذْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ): (فَهَلْ تُمَارُونَ) بضمّ التاء والراء، وبفتحهما^(١) (في الشَّمْسِ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «(في رؤية الشمس)» (لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟^(٢) قَالُوا: لَا، قَالَ) وللأصيلي: «قالوا: لا يا رسول الله، قال»: (فَأَنَّتَكُمْ تَرَوْنَهُ) تعالى (كَذَلِكَ) بلا مِزِيّة، ظاهرًا جليًّا، ينكشف تعالى لعباده بحيث تكون نسبة ذلك الانكشاف إلى ذاته المخصوصة كنسبة الإبصار إلى هذه المُبْصِرَاتِ المادّيّة، لكنّه يكون مُجَرَّدًا عن ارتسام صورة المرئي، وعن اتّصال الشعاع بالمرئي، وعن المحاذاة والجهة والمكان لأنها وإن كانت أمورًا لازمة للرؤية عادةً فالعقل يُجَوِّزُ ذلك بدونها (يُخْشِرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ) الله تعالى، أو: فيقول القائل: (مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْ) بتشديد المثناة الفوقية وكسر الموحدة، ولأبي ذرٍّ والوقت: «(فليتبعه)» بضمير المفعول مع التشديد والكسر، أو التخفيف مع الفتح، وهو الذي في «اليونانية» لا غير (فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ) بالتشديد (وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْقَمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ) جمع طاغوت، الشيطان أو الصنم، أو كل رأسٍ في الضلال^(٣)، أو كل ما عُبدَ من دون الله وصدّد عن عبادة الله، أو السّاحر، أو الكاهن، أو مردة أهل الكتاب، «فعلوت»^(٤) من الطغيان، قُلِبَ^(٥) عينه ولامه^(٦) (وَتَبَقِيَ هَذِهِ الْأُمَّةُ) المحمّدية^(٧) (فِيهَا مُنَافِقُوهَا) يستترون بها كما كانوا في الدنيا، واتّبعوهم لما انكشفت لهم

(١) في غير (ص) و(م): «أو بفتحهما».

(٢) في هامش (ج): قال الإمام الثّووي: معناه تشبيه الرؤية بالرؤية في الوضوح وزوال الشكّ والمشقة والاختلاف.

(٣) «كل رأسٍ في الضلال»: وقع في (ص) و(م) بعد لفظ «عبادة الله» الآتي.

(٤) في هامش (ل): «فيكون وزنه فلُعُوت بعد القلب».

(٥) في (ص): «قُلِبَتْ».

(٦) في هامش (ج): قوله: «فَقُلِبَتْ عَيْنُهُ» أي: قلبًا مكانيًا، وقوله: «ولامه» أي: قلبًا إعلاليًا، قال في «المصباح»:

و«الطّاغوت» الشيطان، وهو في تقدير: «فَعَلُوت» والأصل: «طَعُوت» بفتح الغين، لكن قُدِّمَت اللَّامُ موضع العين،

واللّام واو محرّكة مفتوح ما قبلها، فقلبت ألفًا، فبقي في تقدير: «فَلُعُوت» وهو من الطغيان، يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ.

(٧) في هامش (ج) و(ص): قوله: «المحمّدية»: هذا أحد احتمالين نقلهما الحافظ ابن حجر عن ابن أبي جمرة في =

الحقيقة لعلهم ينتفعون بذلك، حتّى ﴿ضَرَبَ بَيْنَهُمُ يَسُورًا^(١)﴾ لَمَّا بَابُ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ / وَظَهَرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْمَنَابُ ﴿[الحديد: ١٣]﴾ (فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ) هَرَجِلْ، أي: يظهر لهم في غير صورته، أي: في غير صفته التي يعرفونها من الصفات التي تعبدهم بها في الدنيا؛ امتحانًا منه ليقع التمييز بينهم وبين غيرهم ممّن يعبد غيره تعالى (فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ) فيستعيدون بالله منه لأنّه لم يظهر لهم بالصفات التي يعرفونها، بل بما استأثر بعلمه تعالى لأنّ معهم منافقين لا يستحقّون الرؤية، وهم عن ربّهم محجوبون (فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَائُنَا) بالرفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة (حَتَّى يَأْتِيَنَا) يظهر لنا (رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ) ظهر (رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ) هَرَجِلْ، أي: يظهر متجلّيًا بصفاته المعروفة عندهم، وقد تميّز المؤمن من المنافق (فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ) فإذا رأوا ذلك عرفوه به تعالى (فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا) ويحتمل أن يكون الأوّل قول المنافقين، والثاني قول المؤمنين، وقيل: الآتي في الأوّل ملك، ورجّحه عياض، أي: يأتيهم ملك الله، حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وعُورض بأنّ الملك معصوم، فكيف يقول: أنا ربكم، وأجيب^(٢) بأنّا لا نسلم عصمته من هذه الصّغيرة، ورُدّ بأنّه يلزم منه أن يكون قول فرعون: أنا ربكم من الصّغائر فالصّواب ما سبق (فَيَدْعُوهُمْ) ربّهم (فَيَضْرِبُ) بالفاء وضَمّ الياء وفتح الرّاء مبنيا للمفعول، ولأبوي الوقت وذَرُّ والأصيليّ وابن عساكر:

= «باب الرّفاق»، والاحتمال الثّاني: أن تُحمَل الآية على الأعمّ من ذلك، فيدخل فيه جميع أهل التّوحيد حتّى من الجنّ. انتهى «عجمي».

(١) في هامش (ج): قوله: «حَتَّى ضَرَبَ بَيْنَهُمُ يَسُورًا» أي: بين المؤمنين والمنافقين ﴿يَسُورًا﴾ [الحديد: ١٣] قال الإمام الشّوكي: بحائطٍ حائل بين شقّ الجنّة وشقّ النار، قيل: هو الأعراف، وقيل: غيره، وعن عبادة بن الصّامت وابن عبّاس وابن عمرو وكعب الأحبار: أنّه الجدار الشّرقيّ في مسجد بيت المقدس، فإنّ صَحَّ النّقل عنهم فيُحمَل على أنّه يخلق الله تعالى في ذلك المكان سورًا، وتكون الجنّة والنار تلك الجهة، وهو بينهما، و«السور» في اللّغة له معنيان؛ أحدهما: الدّائر على المدينة للحفظ، وهو مذكّر، والثّاني: جمع «سورة» وهي القطعة من البناء يُضَمُّ بعضها إلى بعض حتّى يتمّ الجدار، وهذا يصحّ تذكيره وتأنّيشه، وقوله تعالى: ﴿لَهُ﴾ أي: لذلك السور ﴿بَابُ بَاطِنُهُ﴾ أي: باطن السور، أو الباب، وهو الشّقّ الذي يلي الجنّة ﴿فِيهِ الرَّحْمَةُ﴾ قال ابن عبّاس والمفسّرون: الجنّة، ﴿وَظَهَرُهُ﴾: ما بدا منه لأهل النّار ﴿مِنْ قِبَلِهِ﴾ من عنده ومن جهته ﴿الْعَلَابُ﴾ وهو الظلمة والنّار.

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «وأجيب...» إلى آخره: قد يُقال: الأصل اللزوم، والفرق أنّ الآخرة ليست بدار تكليف، قد يُمنع بأنّها صغيرة لأنّ الظاهر أنّ الملك لم يقل ذلك من تلقاء نفسه بدليل أنّ المواطن لامتحان المؤمنين، بل هو آخر امتحاناتهم. انتهى كما صرّحوا به. انتهى «عجمي».

«ويضرب» (الصُّرَاطُ^(١)) بَيْنَ ظَهْرَانِي^(٢) جَهَنَّمَ) بفتح الظَّاء وسكون الهاء وفتح النون، أي: ظَهْرِي، فزيدت الألف والنون للمبالغة، أي: على وسط جهنَّمَ (فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ) بالواو، وفي بعض النسخ: «يُجيز» بالياء مع ضمِّ أَوَّلِهِ، وهي لغة في «جاز»، يقال: «جاز» و«أجاز» بمعنى، أي: يقطع مسافة الصُّرَاطِ (مِنْ الرُّسُلِ) بِإِذْنِ اللَّهِ / (بِأَمْرِهِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ) لشِدَّةِ الهول (يَوْمَئِذٍ) أي: حال الإجازة على الصُّرَاطِ (أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ، وَكَلامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ) على الصُّرَاطِ: (اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ) شفقةً منهم على الخلق ورحمةً (وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيْبُ)^(٣) جمع: «كَلُوبٌ» بفتح الكاف وضمِّ اللَّامِ^(٤) (مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ) بفتح أولِهِ^(٥)؛ نبتٌ له شوكٌ من جيْدٍ مراعي الإبل، يُضْرَبُ به المثل، فيقال: «مرعى ولا كالسَّعدانِ» (هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟ قَالُوا: نَعَمْ) رأيناه^(٦) (قَالَ:

(١) في هامش (ج): قال النَّوَوِيُّ: وقد أجمع السُّلف على إثباته، وهو جسرٌ على متن جهنَّمَ، يمرُّ عليه الناسُ كلُّهم، فالمؤمنون ينجون على حسب منازلهم، والآخرين يسقطون فيها، أعادنا الله من ذلك، وأصحابنا المتكلمون وغيرهم يقولون: إنَّ الصُّرَاطَ أدقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وأحدٌ مِنَ السَّيْفِ؛ كما ذكره أبو سعيد الخدري في الرَّوَايةِ الأخرى المذكورة في «صحيح مسلم». انتهى. وقال الشَّارِحُ في «الرقاق» عن ابن عساكر عن الفضيل بن عياض قال: بلغنا أنَّ الصُّرَاطَ مسيرةُ خمسة عشر ألف سنة، خمسة آلاف صعود، وخمسة آلاف هبوط، وخمسة آلاف مستو... إلى آخره. انتهى. وذكر القرطبي أنَّ في الآخرة صراطين؛ أحدهما مجازٌ لأهل المحشر كلُّهم -ثقليلهم وخفيفهم- إلَّا مَنْ دخل الجَنَّةَ بغير حساب، أو تلفظه النَّار... إلى آخره، قال الشَّيْطُوطِيُّ: قال ابن حجر: اختلف في القنطرة؛ فقليل فيها: من تتمة الصراط، وقيل: صراط آخر، وبه جزم القرطبي، قلت: والأول هو المختار، والذي تدلُّ عليه أحاديث القناطر والحساب على الصُّرَاطِ.

(٢) في هامش (ج): قال في «المصباح»: «وهو نازلٌ بين ظهرائيه» بفتح النون، قال ابن فارس: ولا تُكسر، وقال جماعة: الألف والنون زائدتان للتأكيد، و«بين ظَهْرَيْنِهِمْ» و«بين أَظْهَرِهِمْ» كلُّها بمعنى «بينهم» وفائدة إدخاله في الكلام: أنَّ إقامته بينهم على سبيل الاستظهار بهم، والاستناد إليهم، وكأنَّ المعنى أنَّ ظَهْرًا منهم قُدَّامه، وظَهْرًا وراءه، فكأنَّه مكنوفٌ من جانبيه، هذا أصله، ثمَّ كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم وإن كان غير مكنوفٍ بينهم.

(٣) في هامش (ج): قوله: «وفي جهنَّمَ كلاليبُ» هذه رواية شُعبٍ؛ كما قال في «الفتح» في «الرقاق» قال: وفي رواية حُذَيْفَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ معًا: وفي حَافَتِي الصُّرَاطِ كلاليبٌ معلَّقة مأمورة، تأخذ من أَمَرَتْ به، وفي رواية سُهَيْلٍ: وعليه -أي: الصُّرَاطُ- كلاليب النار.

(٤) في هامش (ج): أي: مع تشديدها؛ كما في «شرح مسلم».

(٥) في هامش (ج): وسكون ثانيه.

(٦) «رأيناه»: ليس في (د)، وفي (ص): «رأينا».

فإنَّهَا) أي: الكلاب (١) (مِثْلُ شَوْكِ السَّغْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عَظَمِهَا^(٢)) (إِلَّا اللَّهُ) تعالى (تَخْطُفُ) بفتح الطاء في الأفصح، وقد تُكسر، وللكشميهني: «فتختطف^(٣)» بالفاء في أوله وفوقية بعد الخاء^(٤) وكسر الطاء، أي: تأخذ (النَّاسَ) بسرعة (بِأَعْمَالِهِمْ) أي: بسبب أعمالهم السيئة، أو على حسب أعمالهم، أو بقدرها (فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبِقُ) بموحدة مبنياً للمفعول، أي: يهلك (بِعَمَلِهِ) وقال الطبري: يوثق؛ بالمثلثة من الوثاق (وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرَدَلُ) بخاء مُعْجَمَة ودالٍ مهملة، وعن أبي عبيد: بالذال المُعْجَمَة، أي: يقطع صغاراً؛ كالخردل، والمعنى: أنه تقطعه كلاب الصراط حتى يهوي إلى النار، وللأصيلي: بالجيم من الجردلة؛ بمعنى: الإشراف على الهلاك (ثُمَّ يَنْجُو، حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِمَرْءٍ رَحْمَةً مِنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ) أي: الداخلين فيها وهم المؤمنون الخالص؛ إذ الكافر لا ينجو منها أبداً (أَمَرَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا) منها (مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ) وحده (فَيُخْرِجُونَهُمْ) منها (وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ) / بِمَرْءٍ (عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرُ السُّجُودِ) أي: موضع أثره؛ وهي الأعضاء السبعة^(٥)، ٣٦٦/١٥ ب أو الجبهة خاصة لحديث: «إِنَّ قَوْمًا يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا إِلَّا دَارَاتِ وَجُوهُهُمْ»^(٦) رواه مسلم، وهذا موضع الترجمة، واستشهد له ابن بطالٍ بحديث: «أقرب ما يكون العبد إذا سجد»^(٧) وهو واضح، وقال الله تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩] قال بعضهم: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى

(١) «أي: الكلاب»: ليس في (د).

(٢) في (م): «أن لا يعلم قدرها».

(٣) في (ص) و(م): «فتخطف»، وفي «اليونينية» رُمِزَ لِلْكَشْمِيهْنِيِّ كَمَا هُوَ مُنْبَتٌ.

(٤) «وفوقية بعد الخاء»: ليس في (ص) و(م).

(٥) في هامش (ج): قوله: «وهي الأعضاء السبعة، أو الجبهة خاصة» قال الإمام النووي: والمختار الأول؛ عملاً بعموم هذا الحديث، وأجاب عن حديث مسلم بأنه خاص، وهذا عام، فيعمل بالعام إلا ما خَصَّ. انتهى. وقد يُقال: إنه فرد من أفراد العام، فلا يخصه، فليتأمل.

(٦) في هامش (ج): قوله: «إلا دارات وجوههم» قال في «النهاية»: هي جمع «دائرة» وهو ما يُحيط بالوجه من جوانبه؛ أراد أنها لا تأكلها النار؛ لأنها محل السجود.

(٧) في هامش (ج) و(ص): قوله: بحديث: «أقرب ما يكون إذا سجد» هكذا في النسخ، والذي في «الجامعين» من رواية مسلم وأبي داود والترمذي عن أبي هريرة: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»، قال ابن مالك: قوله: «وهو ساجد» جملةٌ حاليةٌ سَدَّتْ خَبَرَ المبتدأ ونظيره: ضربني زيداً قائماً، التزمت العرب حذف خبر هذا المبتدأ وتنكير «قائماً»، وجعلت المبتدأ عاملاً في مفسر صاحب الحال، وشرحه ابن مالك: بأن «كان» المقدرة =

يباهي بالساجدين من عباده ملائكته المُقَرَّبِينَ^(١)، يقول لهم: يا ملائكتي أنا قَرَّبْتُكُمْ ابتداءً، وجعلتكم من خواصِّ ملائكتي، وهذا عبدي جعلت بينه وبين القرية حجباً كثيرةً، وموانع عظيمة؛ من أغراض^(٢) نفسيَّة، وشهوات حسيَّة، وتدابير أهل ومال وأهوال، فقطع كلَّ ذلك وجاهد حتَّى سجد واقترب، فكان من المُقَرَّبِينَ^(٣)، قال: ولعن الله^(٤) إبليسَ لإبائه عن السُّجود لعنةً أبلسه بها، وآيسه^(٥) من رحمته إلى يوم القيامة. انتهى. وعورض بأنَّ السُّجود الَّذي أمر به إبليس لا تُعَلَّم^(٦) هيئته^(٧)، ولا تقتضي اللَّعنة اختصاص السُّجود بالهيئة العرفيَّة، وأيضاً فإنَّ إبليس إنَّما استوجب اللَّعنة بكفره حيث جحد ما نصَّ الله عليه من فضلِ آدمَ، فجنح إلى قياسٍ فاسدٍ يعارض به النَّصَّ ويكذِّبه، لعنه الله، قاله ابن المُنِير. (فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ

= تامةً، و«قائماً»: حال من فاعله، التزم العرب تنكير «قائماً»، وإيقاع الجملة الاسميَّة المقرونة بواو الحال موقعه في هذا الحديث، فالمبتدأ فيه مؤوَّل بمفسَّر صاحب الحال؛ يعني: بالمصدر المقدَّر لأنَّ لفظ «ما يكون» مؤوَّل بالكون، والتَّقدير: أقرب الكون كون. انتهى «عقود الزَّبرجد»، وزاد في هامش (ص): فأكثرُوا له الدُّعاء، وفي «الجامع الكبير» من رواية ابن التَّجَّار عن عائشة والطَّبراني عن ابن مسعود: «أقرب ما يكون العبد من الله وهو ساجد». انتهى «عجمي».

(١) في هامش (ج): قوله: «قال بعضهم...» إلى قوله: «المُقَرَّبِينَ» [كذا جاءت] في خلال كلام ابن بطَّال، وكان ينبغي تقديمها أو تأخيرها.

(٢) في (د): «لأغراض».

(٣) قوله: «وقال الله تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾... حتَّى سجد واقترب، فكان من المُقَرَّبِينَ» سقط من (م).

(٤) لم يرد اسم الجلالة في (د) و(م).

(٥) في هامش (ج): قوله: «وآيسه» عطف تفسير لقوله: «أبلسه» وهو مُشْعِرٌ بأنَّ «إبليس» مشتقٌّ مِنَ الإِبْلَاس؛ وهو اليأس من رحمة الله والبعد عنها، ومُنِعَ الصَّرفَ لشبهه بالأسماء الأعجميَّة، والصَّحيح أنَّه اسم أعجمي، قال في «القاموس»: أَيْلَسَ: يثس وتحيَّر، ومنه: «إبليس» انتهى. عجمي.

(٦) في (د): «نعلم».

(٧) في هامش (ج): مطلب: قوله: «لا نعلم هيئته» عبارة البيضاوي: السُّجود في الأصل تذلُّلٌ مع تطامن، وفي الشرع: وضع الجبهة على قصدِ العبادة، والمأمورُ به إمَّا المعنى الشَّرْعِيُّ؛ فالمسجود له بالحقيقة هو الله تعالى، وجَعَلَ آدمَ قِبْلَةً سجدَهم تفخيماً لشأنه، أو سبباً لوجوبه، وإمَّا المعنى اللُّغويُّ وهو التَّواضُعُ لآدمَ تحيَّةً وتعظيماً؛ كسجود إخوة يوسف له، أو التَّذلُّلُ والانقياد بالسَّعي في تحصيل ما يتوسَّطُ به معاشهم، ويتمُّ به كمالهم. انتهى. وفي «الأعلام» عن «الرَّوضة»: ما يفعله كثيرٌ مِنَ الجَهْلَةِ مِنَ السُّجود بين يدي المشايخ فإنَّ ذلك حرامٌ مطلقاً، وفي بعض صوره ما يقتضي الكفر، قال الرَّمْلِي: خَرَجَ بالسُّجود الرُّكُوعُ إلَّا إن قصد تعظيم مخلوقٍ بالرُّكُوع كما تعظيم الله تعالى؛ فلا فرقَ بينهما في الكفر حينئذٍ.

ابنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ) أي: فكلُّ أعضاء ابنِ آدَمَ تأكلها النَّارُ (إِلَّا أَثَرَ الشَّجُودِ) أي: مواضع أثره (فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ اِمْتَحَسُوا) بالمشثاء الفوقيَّة والمهملة المفتوحتين والشين المعجمة بالبناء للفاعل، وفي بعض النسخ: «امْتَحَسُوا» بضمِّ المشثاء وكسر الحاء وبالبناء للمفعول، أي: احترقوا واسودُّوا (فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ) بضمِّ المشثاء مبنياً للمفعول، والنائب عن الفاعل قوله: (مَاءَ الْحَيَاةِ) الَّذِي مِنْ شَرَبٍ مِنْهُ أَوْ صُبَّ عَلَيْهِ لَمْ يَمِتْ أَبَدًا (فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ) بكسر الحاء المهملة: بزور الصَّحراء ممَّا ليس بقوت (فِي حَمِيلِ السَّيْلِ) بفتح الحاء المهملة وكسر الميم؛ ما جاء به من طينٍ ونحوه، شبهه^(١) به لأنَّه أسرع في الإنبات (ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ) الإسناد فيه مجازي^(٢) لأنَّ الله تعالى لا يشغله شأن عن شأن، فالمراد إتمام الحكم بين العباد بالثواب والعقاب (وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ)^(٣) حال كونه (مُقْبِلًا بِوَجْهِهِ قِبَلَ النَّارِ) بكسر القاف وفتح الموحدة، أي: جهتها، ولغير أبي ذرٍّ والوقت^(٤)

(١) في (ص): «شبهه».

(٢) «فيه»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): في «الجامع الصغير» و«شرح الكبير» للمناوي حديث: «آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» أي: مِنَ الْمُوحَّدِينَ «رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ» أي: يُدْعَى «جُهَيْنَةُ» بالتَّصْغِيرِ «فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ» أي: يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: «عِنْدَ جُهَيْنَةِ الْخَبَرِ الْيَقِينِ» أي: الْجَازِمُ الثَّابِتُ الْمَطَابِقُ لِلْوَاقِعِ فِي أَنَّهُ هَلْ بَقِيَ فِي النَّارِ أَحَدٌ يُعَذَّبُ أَوْ لَا؟ وَهَذِهِ الْآخِرِيَّةُ لَا يُعَارِضُهَا حَدِيثُ مُسْلِمٍ: «آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ يَمْشِي عَلَى الصُّرَاطِ، فَهُوَ يَمْشِي مَرَّةً، وَيَكْبُوءُ مَرَّةً، وَتَسْفَعُهُ النَّارُ مَرَّةً، فَإِذَا جَاوَزَهَا تَفَتَّ إِلَيْهَا فَقَالَ: تَبَارَكَ الَّذِي نَجَّانِي مِنْكَ...» الْحَدِيثُ، لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بِأَنَّ جُهَيْنَةَ آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِمَّنْ دَخَلَ النَّارَ وَعُذِّبَ فِيهَا مَدَّةً ثُمَّ أُخْرِجَ، وَهَذَا آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِمَّنْ يَنْصَرِفُ فِيمرُّ عَلَى الصُّرَاطِ فِي ذَهَابِهِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَلَمْ يُقْصَ بِدُخُولِهِ النَّارَ أَصْلًا، وَلَا يَنَافِيهِ قَوْلُهُ: «وَتَسْفَعُهُ النَّارُ» لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يَصِلُ إِلَيْهَا لِهَبِّهَا وَهُوَ خَارِجٌ عَنْ حُدُودِهَا، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي جَمْرَةَ جَمَعَ بَنَحْوَهُ، فَقَالَ: هَذَا آخِرُ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَهَا حَقِيقَةً، وَذَلِكَ آخِرُ مَنْ يَخْرُجُ مِمَّنْ يَبْقَى مَرًّا عَلَى الصُّرَاطِ، فَيَكُونُ التَّعْبِيرُ بِأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ النَّارِ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ؛ لِأَنَّهُ أَصَابَهُ مِنْ حَرِّهَا وَكَرْبِهَا مَا يُشَارِكُ فِيهِ بَعْضُ مَنْ دَخَلَهَا، وَمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ اسْمَهُ جُهَيْنَةُ هُوَ مَا وَقَعَ فِي هَذَا الْخَبَرِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَالسَّهْلِيُّ: وَجَاءَ أَنَّ اسْمَهُ هُنَادٌ، وَجَمَعَ بِأَنَّ أَحَدَ الْأَسْمَاءِ لِأَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ وَالْآخَرِ لِلْآخَرِ. «أَخْرَجَ الْخَطِيبُ» فِي رِوَاةِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، لَفْظُ رِوَايَةِ الْخَطِيبِ: «آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةِ، يُقَالُ لَهُ: جُهَيْنَةُ، فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ: عِنْدَ جُهَيْنَةِ الْخَبَرِ الْيَقِينِ، سَلَوْهُ: هَلْ بَقِيَ أَحَدٌ مِنَ الْخَلَائِقِ يُعَذَّبُ؟ فَيَقُولُ: لَا». انْتَهَى. وَمِثْلُهُ لِلدَّارِقُطْنِيِّ، وَهَكَذَا أوردته المؤلَّف في «الجامع الكبير» قال: قال الدَّارِقُطْنِيُّ: باطلٌ، وأقرَّه. انْتَهَى كلامُ المناويِّ مُلَخَّصًا.

(٤) زيد في (ص): «والأصيلي»، وليست في «اليونينية».

وابن عساكر: «مقبل» بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مقبل (فَيَقُولُ: يَارَبِّ اضْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ) وللحموي والمستملي: «من النار» (قَدْ) ولأبي ذر: «فقد» (قَسَبَنِي) بقاف فشين مُعْجَمَةٌ مُخَفَّفَةٌ فمَوْحَدَةٌ مفتوحات، والذي في اللغة: بتشديد الشين، أي: سَمَنِي وأهلكني (رِيحُهَا) وكلُّ مسموم قشيب، أي: صار/ ريحها كالسَّمِّ في أنفي (وَأَخْرَقَنِي ذِكَاؤُهَا) بفتح الدال ١١٦/٢ المَعْجَمَةُ والمدُّ، وهو الذي في فرع «اليونينية»، قال النووي: وهو الذي وقع في جميع الروايات، أي: أحرقني لهبها واشتعالها وشدة وهجها، ولأبي ذر مما في هامش الفرع، وصحَّح عليه: «ذكاها» بالفتح والقصر، قال النووي: وهو الأشهر في اللغة، وذكر جماعة أنهما لغتان. انتهى. وعُورِضَ بأن «ذكا النار مقصور» يُكْتَبُ بالألف؛ لأنه من الواوي من قولهم: ذَكَتِ النَّارُ تذكو ذكوا^(١)، فأما «ذكاء» بالمد فلم يأت عنهم في النار^(٢)، وإنما جاء في الفهم. (فَيَقُولُ) الله تعالى: (هَلْ عَسَيْتَ) ^(٣) بفتح السين وكسرها، وهي لغة مع تاء الفاعل ^(٤) مطلقاً^(٥)، ومع «نا»، ومع نون الإناث، نحو: عسينا وعسين، وهي لغة الحجاز، لكن قول الفراء: لست أستحبها لأنها شاذة يأبى كونها حجازية، وأُجِيبَ بأن المراد بكونها شاذة، أي: قليلة بالنسبة إلى الفتح، وإن ثبتت فعند أقلهم؛ جمعاً بين القولين (إِنْ فُعِلَ ذَلِكَ) الصَّرْفُ الذي يدلُّ عليه قوله الآتي إن شاء الله تعالى: اصرف وجهي عن النار، والهمزة من «إِنَّ» مكسورة حرف شرط^(٦)،

(١) «ذكوا»: ليس في (د) و(م).

(٢) في هامش (ج): قوله: «فلم يأت عنهم» غير مسلم، بل نقل في «القاموس» المد عن الزمخشري، فليراجع.

(٣) في هامش (ج): «عسى» فعل جامد لا يتصرف، وقد وردت في القرآن على وجهين؛ أحدهما: رافعة لاسم صريح بعده فعل مضارع مقرون بـ «أن» والأشهر في إعرابها حينئذ: أنها فعل ناقص عاملٌ عاملٌ «كان»، فالمرفوع اسمها، وما بعده الخبر، وقيل: متعدٌ بمعنى «قارب» معنى وعملاً، أو قاصرٌ بمنزلة: «قرب» و«أن يفعل» بدلُ اشتغال من فاعلها، والثاني: أن يقع بعدها «أن» والفعل، فالمفهوم من كلامهم أنها حينئذ تامّة، وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصة أبداً، و«أن» وصلتها سدّ مسدّد الجزأين؛ كما في: «أَحَبُّ النَّاسِ أَنْ يَرْكُوزَ» [العنكبوت: ٢]. انتهى «إتقان».

(٤) في هامش (ج): هنا المفتوحة على الخطاب.

(٥) في هامش (ج): أي: سواء كان متكلماً أو مخاطباً، مذكراً أو مؤنثاً.

(٦) في هامش (ج): قوله: «بكسر همزة إن الأولى شرطية» أي: وجوابها محذوف، قال المعرب في قوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦]: «عَسَيْتُمْ» «عسى» واسمها، وخبرها «أَلَّا تُقَاتِلُوا» والشرط معترضٌ بينهما، وجوابه محذوف؛ للدلالة عليه، هذا رأي من يجعل «عسى» داخلة على المبتدأ والخبر، و«أن» زائدة؛ لثلاث يُخْبَرُ بالمعنى عن العين، وأما من يرى أنها متضمنة معنى فعلٍ متعدٍّ؛ فيقول: =

و«فُعِلَ» بضمّ الفاء وكسر العين مبنياً للمفعول (بِكَ أَنْ تَسْأَلَ) بفتح همزة «أَنْ» الخفيفة، وتاليها نصب بها (غَيْرَ ذَلِكَ) بالنصب بـ«تَسْأَلَ» (فَيَقُولُ) الرَّجُلُ: (لَا، وَ) حَقَّ (عِزَّتِكَ) (١) لا أسأل غيره (فَيُعْطِي الله) أي: الرَّجُلُ (مَا يَشَاءُ) بياء المضارعة، ولأبي ذَرٍّ والأصيلي وابن عساكر: «(ما شاء)» (مِنْ عَهْدٍ) يمين (وَمِيثَاقٍ، فَيَضْرِفُ الله) تعالى (وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ رَأَى يَهْجَتَهَا) أي: حسنها ونضارتها، وهذه الجملة بدلٌ من جملة: «أقبل على الجنة» (سَكَتَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ قَدَّمْنِي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللهُ) هُزْئاً (لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعُهُودَ وَالْمِيثَاقَ) اسمُ «ليس» ضمير الشأن، ولأبي ذَرٍّ والأصيلي: «(والمواثيق)» (أَلَا تَسْأَلُ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ) أعطيت العهود، ولكن كرمك يُظْمِئُنِي (لَا أَكُونُ أَشْقَى خَلْقِكَ) (٢) قال الكِرْمَانِيُّ: أي: لا أكون كافراً، وللكُشْمِينِيّ: «(لا أكونن)» وقال السِّفَاقْسِيُّ: المعنى: إن أنت أبقيتني على هذه الحالة، ولا تدخلني الجنة لأكونن (٣) أشقى خلقك الذين دخلوها، والألف زائدة في: لا أكون. (فَيَقُولُ) الله: (فَمَا عَسَيْتَ) بكسر السين وفتحها (إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ) التقديم إلى باب الجنة (أَلَا تَسْأَلُ غَيْرَهُ) بكسر همزة «إِنْ» الأولى: شرطية، وفتح الثانية: مصدرية وضمّ همزة: «أُعْطِيتَ»، و«لا» زائدة (٤) كهي في

= «عَسَيْتُمْ» فعلٌ وفاعل، و«أَنْ» وما بعدها مفعول به، والتقدير: هل قَارَبْتُمْ عدم القتال؟ فهي عنده ليست من النواسخ، والأوّل هو المشهور.

(١) في هامش (ج): عزّ يعزّ - بالكسر - عزّاً وعزّة: صار عزيزاً، والعزّة: المنعة والقوّة، قال السنباطي: وفي الحديث الحِلْفُ بالصفات، وهو جائز بلا خلاف، وفي «النهاية»: «العزیز» في أسماء الله العزيز؛ وهو الغالب القوي الذي لا يُغْلَب، و«العزّة» في الأصل: القوّة والشدّة والغلبة، [ومن أسماء الله تعالى «المُعِزُّ» وهو الذي يَهَبُ الْعِزَّ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ].

(٢) في هامش (ج): قوله: «لا أكون» يحتمل أنّه نفی بمعنى الدُّعاء؛ كما يدلُّ عليه قوله الآتي: «يا ربّ؛ لا تجعلني...» إلى آخره.

(٣) في (م): «لا أكونن».

(٤) في هامش (ج): قوله: «ولا زائدة» كهي في: «لَيْلًا لَيْلَةً» [الحديد: ٢٩] قال المُعَرِّبُ: اللامُ متعلّقةٌ بمعنى الجملة الطَّلَبِيَّةِ المتضمّنة لمعنى الشَّرْطِ، وفي «لا» وجهان؛ المشهور أنّها مزيدة، وهذا واضحٌ بيّن، ليس فيه إلّا زيادةٌ ما ثبتت زيادته شائعاً دائعاً، والثاني: أنّها غيرُ مزيدة، والمعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب عَجْزَ الْمُؤْمِنِينَ، وهذا غير مستقيم. انتهى باختصار. وقال الإمام الشُّبْكِيُّ: ولو قيل: إنّ المعنى كراهة ألا يعلم؛ زال التكلّف، وحصل مقصود الآية بدون زيادة، وليس فيه إلّا ارتكاب مجاز؛ إمّا حذف «الكراهية» إمّا التَّجَوُّزُ، والمجازُ والحذفُ أولى من الزيادة.

﴿لَيْلًا يَمْلَأُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] أو أصليَّة، وما في قوله: «فما عسيت» نافية، ونفي النفي إثبات، أي: عسيت أن تسأل غيره، و«ألا تسأل»: خبر «عسى»، و«ذلك»: مفعول ثانٍ لـ «أعطيت»، ولأبوي ذرُّ والوقت والأصيليّ وابن عساكر: «أن تسأل» بإسقاط «لا»، ف«ما» استفهاميَّة، وإنَّما قال الله تعالى ذلك^(١)، وهو عالمٌ بما كان وما يكون إظهاراً لما عُهد من بني آدم من نقض العهد، وأنَّهم أحقُّ بأنَّ يُقال لهم ذلك، فمعنى: «عسى» راجع للمخاطب، لا إلى الله تعالى^(٢). (فَيَقُولُ) الرَّجُلُ: (لَا وَ) حَقٌّ (عِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُ) ولأبوي ذرُّ والوقت والأصيليّ وابن عساكر: «لا أسألك» (غَيْرَ ذَلِكَ، فَيُعْطِي) الرَّجُلُ (رَبَّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيَقْدُمُهُ) الله (إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا بَلَغَ بَابَهَا فَرَأَى زَهْرَتَهَا) بفاء العطف على «بلغ» كقوله: (وَمَا فِيهَا مِنَ النَّضْرَةِ) بالضاد، الْمُعْجَمَةُ السَّائِكَةُ، أي: البهجة (وَالسُّرُورِ) تحيّر (فَيَسْكُتُ)^(٣) مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ بالفاء التفسيرية، و«أن»: مصدرية، أي: ما شاء الله سكوته حياءً من ربه، وهو تعالى يحبُّ سؤاله؛ لأنَّه يحبُّ صوته، فيبسطه بقوله: لعلَّك إن أعطيت هذا تسأل غيره؟ وهذه حالة المقصر، فكيف حالة المطيع؟! وليس نقض هذا العبد عهده جهلاً منه، ولا قلةً مبالاة، بل علماً منه أنَّ نقض هذا العهد أولى من الوفاء لأنَّ سؤاله ربه أولى من إبرار قسمه، قال عَلَيْهِ السَّلَام: «من حلف

ب ٣٦٧/١د

(١) في «ذلك»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): قوله: «فمعنى عسى راجع للمخاطب» قال الزَّمَخْشَرِيُّ في «سورة التَّحْرِيمِ»: «عسى» إطماعٌ مِنَ اللَّهِ لعباده، وفيه وجهان؛ أحدهما: أن يكون على ما جَرَتْ به عادةُ الجبابة مِنَ الإجابة بـ «لعلَّ» و«عسى» ووقوعُ ذلك منهم موقعُ القَطْع والبتِّ، والثَّاني: أن يكون جيء به تعليمًا للعباد أن يكونوا بين الخوف والرَّجاء، وفي «البرهان»: «عسى» و«لعلَّ» مِنَ اللَّهِ واجبتان وإن كانتا رجاءً وطمعاً في كلام المخلوقين؛ لأنَّ الخلق هم الذين يعرض لهم الشُّكوك والظُّنون، والباري منزَّة عن ذلك... إلى آخره «إتقان».

(٣) في هامش (ج): قوله: «بالفاء التفسيرية» كذا في النسخ، ولعلَّه أراد أنَّ سكوته مفسَّر لتحيرُه؛ أي: مُسَبَّب عنه؛ نحو: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [الفصص: ١٥] أو مفضلٌ لما أجمله التَّحْيِيرُ؛ نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا﴾ [البقرة: ٣٦] ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: «سكت... إلى آخره جوابٌ «إذا»، وفي نسخة: «فَيَسْكُتُ» بالفاء، فجواب «إذا» محذوف؛ أي: تحيّر أو سَكَتَ، والفاء تفسيرية. انتهى. ولا يبعدُ أنَّ هذه الفاء هي الفاء الفصيحة، وهي عاطفة على جملة محذوفة هي جواب «إذا» الشرطية، تقديره: يَتَحَيَّرُ؛ مثلها في قوله تعالى: ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] أي: فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ، وتُسَمَّى هذه الفاء فصيحة؛ لإفصاحها عن ذلك المحذوف، ودلالتها عليه، وجعلها الزَّمَخْشَرِيُّ جواباً لشرطٍ مقدَّر، وتعبَّه ابن هشام وغيره، وهذا الحديث في حذف جواب «إذا» نظيرُ قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] أي: سعدوا أو دخلوا.

على يمين^(١) فرأى غيرها خيراً منها فليُكْفَر عن يمينه، وليأت^(٢) الذي هو خير^(٣)، وجواب «إذا» محذوف، وتقديره^(٤) نحو^(٥): تحيّر، كما مرّ.

(فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَذْخِلْنِي الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللَّهُ) بِرَجُلٍ: (وَيُحَكِّ) نُصِبَ بفعلٍ محذوف، وهي كلمة رحمة، كما أن «ويلك»^(٦) كلمة عذاب (يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ!) صيغة^(٧) تعجبٍ من الغدر؛ وهو ترك الوفاء (أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ) بفتح / الهمزة والطاء مبنياً للفاعل، ١١٧/٢ وللکشمينهي: «العهود والمواثيق» (أَلَا تَسْأَلُ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ؟) بضم الهمزة مبنياً للمفعول (فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، لَا تَجْعَلْنِي أَشَقَى خَلْقِكَ، فَيُضْحِكُ اللَّهُ بِرَجُلٍ مِنْهُ) أي: من فعل هذا الرجل، وليس في رواية الأصيلي لفظ: «منه» والمراد من الضحك هنا لازمه، وهو الرضا وإرادة الخير، كسائر الإسنادات في مثله ممّا يستحيل على الباري تعالى، فإنّ المراد لوازمها (ثُمَّ يَأْذُنُ لَهُ) الله تعالى (فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ لَهُ: تَمَنَّ، فَيَتَمَنَّى، حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ) وللأصيلي وأبي ذرّ عن الكشمينهي: «انقطعت» (أُمْنِيَّتُهُ قَالَ اللَّهُ بِرَجُلٍ) له: (زِدْ مِنْ كَذَا وَكَذَا)^(٨) أي:

(١) في هامش (ج): قوله: «على يمين صبر» قال النووي: بإضافة «يمين» إلى «صبر». انتهى. و«على» داخله على محذوف؛ أي: على محلوف يمين؛ أي: شيء يحلف عليه، أو هي بمعنى الباء، أو زائدة، أو ضمّن «حلف» معنى «صبر».

(٢) في (م): «يأت»، وفي (ص): «اليأت».

(٣) في هامش (ج): قوله: «فليُكْفَر عن يمينه، وليأت الذي هو خير» كذا في «العين» والذي في «الجامعين» من رواية أحمد ومسلم والترمذي عن أبي هريرة: «فليأت الذي هو خير، وليُكْفَر عن يمينه» وفي «المشارك» من رواية الشيخين عن أبي هريرة: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا؛ فَلْيُكْفَر عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ لِيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» قال بعض الشُّرَاح: اعلم أنّ الكفارة قبل اليمين غير جائزة، وبعد الحنث واجبة اتفاقاً، وأمّا جوازها قبل الحنث وبعد اليمين ففيه خلاف؛ جوّزها الشافعيّ تمسكاً بظاهر الحديث، ومنعها أبو حنيفة؛ لأنّه جاء في رواية أخرى صحيحة: «فليأت بالذي هو خير، ثمّ ليُكْفَر» قال النووي: واستثنى الشافعيّ التّكفير بالصّوم، فقال: لا يجوز قبل الحنث؛ لأنّه عبادة بدنيّة، فلا يجوز تقديمها على وقتها؛ كالصّلاة وصوم رمضان، وأمّا التّكفير بالمال فيجوز تقديمه؛ كما يجوز تعجيل الزّكاة.

(٤) في (م): «ويُقَدَّر».

(٥) «نحو»: ليس في (ص).

(٦) في (ص): «ويل».

(٧) في (د): «صفة»، وهو تحريف.

(٨) في هامش (ج): قوله: «زِدْ مِنْ كَذَا وَكَذَا» وفي رواية للشيخين أيضاً: «تَمَنَّ مِنْ كَذَا» قال الطّبي: قال المظهر: =

من^(١) أمانيك التي كانت لك قبل أن أذكرك بها، ثبت لأبي ذرٍّ، ولا بن عساكر: «تمنَّ كذا وكذا» بدل: من قوله: «زد» (أَقْبَلَ يُذَكِّرُهُ رَبُّهُ) هَزَبِلَ الْأَمَانِي، بدل من قوله: «قال الله هَزَبِلَ: زد»^(٢) حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، جمع أمنية^(٣) (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى) له: (لَكَ ذَلِكَ) الَّذِي سَأَلْتَهُ مِنَ الْأَمَانِيِّ^(٤) (وَمِثْلُهُ مَعَهُ) جملة حالية من المبتدأ والخبر.

(قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قَالَ اللَّهُ) هَزَبِلَ: (لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ) أي: أمثال ما سألت. (قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمْ أَحْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا قَوْلَهُ: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ) وللحموي والمستمل: «لم أحفظه» بضمير المفعول. (قَالَ أَبُو سَعِيدٍ^(٥): إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: ذَلِكَ لَكَ) وللكشميهني: «لك ذلك» (وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ) ولا تنافي بين الروايتين، فإنَّ الظَّاهِر أَنَّ هَذَا كَانَ أَوَّلًا، ثُمَّ تَكَرَّرَ اللَّهُ، فَأَخْبَرَ بِهِ بِإِلَاحَاةِ السَّلَامِ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ أَبُو هُرَيْرَةَ. ورواة هذا الحديث الستة ما بين حمصي ومدني، وفيه ثلاثة من التابعين، والتَّحْدِيثُ وَالْإِخْبَارُ وَالْعِنْنَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ أَيْضًا فِي «صِفَةِ الْجَنَّةِ» [ج: ٦٥٧٣] ^(٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْإِيمَانِ».

= «من» فيه للبيان؛ يعني: تمنَّ من كل جنس تشتهي منه، وأقول: نحوه: «يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ» [نوح: ٤] ويحتمل أن تكون «من» زائدة في الإثبات على مذهب الأخفش. انتهى. و«كذا وكذا» هنا كلمة واحدة مركبة من كلمتين، مكنيًا بها عن غير عدد؛ كحديث: «يقال للعبد يوم [القيامة]: أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا؟» قال في «المصباح»: فإن قلت: «كذا وكذا» فليتعدَّد الفعل، والأصل: «ذا» ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ كَافُ التَّشْبِيهِ، وَجُعِلَ كِنَايَةً عَمَّا يَرَادُ بِهِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، فَلَا يَدْخُلُهُ أَلْفٌ وَلَا م.

(١) «من»: ليس في (م).

(٢) «بدل»: من قوله: قال: قال الله هَزَبِلَ: زد: سقط من (د).

(٣) في هامش (ج): «الْأُمْنِيَّةُ» بِالضَّمِّ، قال في «التقريب»: تمنَّيت كذا، قيل: مأخوذ من «الْمَنَّا» أي: مثل «العَصَا» وهو القدر؛ لأنَّ صاحبه يُقَدَّرُ حَصُولُهُ «أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى» [النجم: ٢٤] قال الفراء: ما اشتهى، والاسم «الْمُنْيَةُ» و«الْأُمْنِيَّةُ» مضمومتين، وجمع الأولى كـ «عُرْف» وجمع الثانية «الْأَمَانِيُّ» ويجوز تخفيفها، قال الفراء: وكذلك كلُّ ما كان مثل «الْمُنْيَةِ» كـ «أُصْحِيَّة» فيه التَّخْفِيفُ وَالتَّشْدِيدُ، فإذا خُفِّفَتْ خُذِفَتْ ياء الجمع، وقال الأزهري: تمنَّيت الشيء: قدرته. انتهى باختصار، وقال المعرب: «الْأَمَانِيُّ» جمع «أُمْنِيَّة» بتشديد الياء فيهما، وقال أبو البقاء: ويجوز تخفيفها فيهما، ووزن «أُمْنِيَّة» «أَفْعِيلَةٌ» والأصل: «أُمْنُوِيَّة» فَأُعْلِتْ إِعْلَالٌ «مِيَّت» و«سَيِّد».

(٤) في هامش (ج): «الْأُمْنِيَّةُ» ما يتمنَّاه الإنسان ويشتهيه، وقيل: ما يقدره ويحزُّره.

(٥) زيد في غير (ص) و(م): «الخدري».

(٦) في هامش (ج): وقد مضى قطعة منه في «باب تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ» من حديث أبي سعيد الخدري.

١٣٠ - باب: يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ

هذا (باب) بالتَّوْنين (يُبْدِي) بضم المثلثة التَّحْتِيَّة/ وسكون الموحدة، أي: يظهر الرجل ١٣٦٨/١٥ المصلي (ضَبْعِيهِ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الموحدة، تثنية: «ضَبْع»^(١) أي: وسط عضديه، أو اللُحْمَتين اللَّتَيْن تحت إبطيه (وَيُجَافِي) أي: يباعد بطنه عن فخذه (في السُّجُودِ) وخرج بـ «الرَّجل» المرأة والخنثى، فلا يجافيان، بل يضمَّان بعضهما إلى بعضٍ لأنَّه أستر لها وأحوط له^(٢).

٨٠٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ مُضَرٍّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ، حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ.

وبالسند إلى المؤلف قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) ولأبي ذر: «يحيى بن عبد الله بن بكير» (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد، وللأصيلي: «حدثنا» (بُكَيْرُ بْنُ مُضَرٍّ) بفتح الموحدة وسكون الكاف في الأول، وضم الميم وفتح المعجمة غير منصرف في الثاني (عَنْ جَعْفَرٍ) هو ابن ربيعة (عَنْ ابْنِ هُرْمُزٍ)^(٣) عبد الرحمن الأعرج (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ)^(٤) صفة لـ «عبد الله» لأنها أمه لـ «مالك»، فيكتب «ابن»^(٥) بالالف، وتنوين «مالك»: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ) بتشديد الراء، أي: نحى كل يد عن الجنب الذي يليها (حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ)^(٦)

(١) في هامش (ج): «الضَّبْع» بالسكون: العضد، والجمع «أضباع» مثل: «فَرْخٌ وَأَفْرَاحٌ» «مصباح».

(٢) في هامش (ج): قوله: «وأحوط له» أي: للخنثى، أعاد الضمير عليه مذكراً؛ إشارة إلى ما صرح به الإسوي، وعبارته: أَلْفُ «خنثى» للتأنيث، فيكون غير منصرف، والضمائر العائدة عليه يؤتى بها مذكراً وإن اتضحت أنوثته؛ لأن مدلوله شخص صفته كذا وكذا، له فَرْجان أو ثقبه يبول منها.

(٣) في هامش (ج): «هُرْمُزٌ» اسم أعجمي معرب، تكلّمت به العرب.

(٤) في هامش (ج): «بُحَيْنَةَ» بضم الموحدة وفتح الحاء المهملة وسكون المثلثة التَّحْتِيَّة وبالنون.

(٥) زيد في (م): «بحينة».

(٦) في هامش (ج): بتشديد الراء.

(٧) في هامش (ج): السيوطي: قال المُجِيبُ الطَّبْرِيُّ: مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ أَنَّ الْإِبْطَ فِي جَمِيعِ النَّاسِ مُتَغَيِّرُ اللَّوْنِ غَيْرُهُ، زَادَ الْقُرْطُبِيُّ: وَأَنَّهُ لَا شُعْرَ عَلَيْهِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ»: وَفِيهِ نَظَرٌ، وَفِي «شَرْحِ تَقْرِيبِ الْأَسَانِيدِ»: أَنَّ الْخِصَائِصَ لَا تُثَبِّتُ بِالْإِحْتِمَالِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذِكْرِ بَيَاضِ إِبْطَيْهِ أَلَّا يَكُونَ لَهُ شَعْرٌ، فَإِنَّ الشَّعْرَ إِذَا =

لأنه أشبه بالتواضع، وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض، مع مغايرته لهيئة الكسلان، وفي حديث ميمونة المروية في «مسلم»: «كان بني الله يدغم يديه^(١)، فلو أن بهيمة^(٢) أرادت أن تمر لمرت»، وفي حديث عائشة مرفوعة في «مسلم» أيضاً: «كان النبي^(٣) بني الله ينهي أن يفتترش الرجل ذراعيه افتراش السبع»، وفي حديث البراء عند مسلم أيضاً رفعه: «إذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك» وظاهرهما^(٤) الوجوب، وقول الحافظ ابن حجر: إن حديث أبي هريرة عند أبي داود: شكوا أصحاب النبي^(٥) له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا^(٦)، فقال: «استعينوا بالركب» أي: بوضع المرفقين على الركبتين^(٧)، كما فسره ابن عجلان^(٨) أحد رواة، وترجم له أبو داود بالرخصة^(٩) في ترك التفريج يدل^(١٠) على الاستحباب فيه نظر لأن ظاهره الرخصة مع وجود العذر؛ وهو المشقة عليهم، لكن في «مصنف ابن أبي شيبة»: وعن ابن عون^(١١) قال: قلت لمحمد^(١٢): الرجل يسجد إذا اعتمد بمرفقيه على ركبتيه؟ قال:

= نُتِفَ بَقِيَّ مُحَلَّهُ أَيْضَ؛ وَلِذَلِكَ وَرَدَ فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ: «كَنتَ أَنْظُرُ إِلَى عُفْرَةِ إِبْطِيهِ إِذَا سَجَدَ» فَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَثَرَ الشَّعْرِ هُوَ الَّذِي جَعَلَ مُحَلَّهُ أَعْفَرَ، وَإِطْلَاقُ بَيَاضِ الْإِبْطِ فِي غَيْرِهِ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ، وَلَا يُنْكَرُ؛ لِأَنَّ الْإِبْطَ لَا تَنَالُهُ الشَّمْسُ فَتُغَيِّرُ لَوْنَهُ. انْتَهَى مِنْ «شَرْحِ الْخَصَائِصِ» لِلْمَنَاوِيِّ.

(١) في (م): «جنبيه».

(٢) في (ص): «بهمة»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «فلو أن بهمة» البهمة: ولد الضأن يُطلق على الذكر والأنثى. انتهى. الجمع بهم؛ كتمرة وتمر. «مصباح». وزاد في هامش (ج): وجمع «البهم» «بهم» ك«سهم وسهام» ويطلق «البهم» على أولاد الضأن والمعز إذا اجتمعت تغليبا، فإذا انفردت قيل لأولاد الضأن: بهام، ولأولاد المعز: سخال، وقال ابن فارس: «البهم» صغار الغنم، وقال أبو زيد: يقال لأولاد الغنم ساعة تضعها الضأن أو المعز - ذكرا كان الولد أو أنثى - : سخلة، ثم هي بهمة «مصباح».

(٣) «النبي»: ليس في (د).

(٤) في (د) و(م): «ظاهرها».

(٥) في هامش (ج): قوله: «إذا انفرجوا» أي: فرجوا أيديهم عن أباطهم في السجود.

(٦) في (م): «موضع الركب».

(٧) في هامش (ج): «ابن عجلان» اسمه محمد.

(٨) في (م): «بالترخص».

(٩) في هامش (ج): قوله: «يدل» خبر «إن» وقوله: «فيه نظر» خبر «قول الحافظ».

(١٠) في هامش (ج): «ابن عون» اسمه عبد الله بن عون؛ بفتح العين المهملة وبالثون «ترتيب».

(١١) في هامش (ج): «ابن عجلان» هو المدني، اسمه محمد، قال في «التقريب»: صدوق، إلا أنه اختلط عليه

أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ١٤٨.

ما أعلم به بأساً، وكان ابن عمر يضمُّ يديه إلى جنبه^(١) إذا سجد، وسأله رجل: أأضع^(٢) مرفقيَّ على فخذَيَّ إذا سجدتُ؟ فقال: اسجد كيف تيسر عليك، وقال الشافعي في «الأم»: يُسنُّ للرجل أن يجافي مرفقيه عن جنبه، ويرفع بطنه عن فخذه.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعيد: (حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ) وصله مسلمٌ بلفظ: «كان إذا سجد ١١٨/٢ فرج يديه عن إبطيه حتَّى إني لأرى بياض إبطيه».

١٣١ - بَابُ: يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ

قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (يَسْتَقْبِلُ) المصلِّي حال سجوده (بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ)^(٣) وللأصيليِّ وأبي ذرٍّ: «باب يستقبل القبلة بأطراف رجليه» بأن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما، وعقبه مرتفعتين، فيستقبل^(٤) بظهور^(٥) قدميه القبلة، ومن ثمَّ ندب ضمُّ الأصابع في السُّجود لأنَّها لو تفرَّجت^(٦) انحرفت رؤوس بعضها عن القبلة (قَالَ) أي: الاستقبال المذكور (أَبُو حُمَيْدٍ)^(٧) ولأبوي ذرٍّ والوقت والأصيليِّ وابن عساكر: «السَّاعِدِيُّ» (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وهذا الباب والذي قبله ثبتا/ في الفرع كأصله، وفي كثير من الأصول، وسقطا في ٣٦٨/١د بعضهما، قال الكيرمانِيُّ: لأنَّهما ذكرا مرَّةً قبل «باب فضل استقبال القبلة»، وتُعقَّب بأنَّه لم يذكر هناك إلَّا قوله^(٨): «باب يبدي ضُبْعَيْهِ ويجافي جنبه في السجود»، وأما الباب الثَّاني فلم

(١) زيد في (د): «على ركبتيه».

(٢) في غير (ب) و(س): «أضع».

(٣) في هامش (ج): مذهبُ الشَّافعيَّة أنَّ الاستقبال بالصدر - لا بالوجه - شرطٌ لصحَّة صلاة القادر في غير مُباح القتال والسَّفر.

(٤) في (م): «ليستقبل».

(٥) في (د): «بظهر»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٦) في غير (ص) و(م): «تفرَّقت»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٧) في هامش (ج): قوله: «قاله أبو حُمَيْدٍ» يأتي موصولاً في «باب سنَّة الجلوس في الشَّهْد» قريباً... إلى آخره «ابن حجر».

(٨) في (م): «قول».

يذكر هناك بترجمة^(١)، فلذا^(٢) كان الصواب إثباتهما.

١٣٢ - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودُ

هذا (باب) بالتنوين (إِذَا لَمْ يُتِمَّ) المصلي (السُّجُودَ) ولأبي ذرٍّ: «سجوده».

٨٠٨ - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ: رَأَى رَجُلًا لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: مَا صَلَّيْتَ، قَالَ: وَأَخْسِبُهُ قَالَ: وَلَوْ مِثُّ مِثٍّ عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ) البصريُّ الخاركيُّ؛ نسبةً إلى خَارَكٍ^(٣)؛ بالخاء المُعْجَمَةِ والرَّاءِ، من سواحل البصرة (قَالَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ) الأزديُّ، وللأصيليِّ: «مهديُّ بن ميمونٍ» (عَنْ وَاصِلٍ) الأحذب (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) بالهمزة^(٤): شقيق بن سلمة (عَنْ حُذَيْفَةَ) بن اليمان رضي الله عنه^(٥) أَنَّهُ (رَأَى رَجُلًا) حال كونه (لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ) أي: أَذَاهَا (قَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: مَا صَلَّيْتَ) نفى الصَّلَاةِ عنه لأنَّ الكلَّ ينتفي بانتفاء الجزء، فانتفاء إتمام الرُّكُوعِ والسُّجُودِ مستلزمٌ لانتفائهما المستلزم لانتفاء الصَّلَاةِ (قَالَ) أبو وائلٍ: (وَأَخْسِبُهُ) بالواو، أي: حذيفة، ولأبي ذرٍّ: «فأخسبه» (قَالَ: وَلَوْ) بواوٍ قبل اللَّامِ^(٦)، ولأبوي ذرٍّ والوقت وابن عساكر والأصيليِّ: «لو» (مِثُّ مِثٍّ) وللحمويِّ والمُستملي^(٧): «لَمِثٌّ» (عَلَى غَيْرِ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ) أي: طريقته.

(١) في (د): «ترجمة»، وفي (ص): «ترجمته».

(٢) في غير (ص) و(م): «فلهذا».

(٣) في هامش (ج): «خَارَكُ» جزيرةٌ قريبةٌ مِنْ عُمان «سيوطي».

(٤) في (س): «بالهمز». وفي هامش (ج): قوله: «واائلٍ» بالهمز، هكذا قيَّده الكِرْمَانِيُّ وغيره في مواضع، وهو ظاهرٌ صنيع الجوهريِّ وصاحبَي «القاموس» و«المصباح» حيث ذكروه في مادَّة «وَأَلَّ» ولم يذكروه في مادَّة «وَي لَ» لكن قيَّده ابن ماكولا وابن الأثير وغيرهما بالياء تحتها نقطتان، فيحتمل أنَّهم أرادوا الرَّسْمَ، ويحتمل خلافه، والله أعلم.

(٥) في هامش (ج): تقدَّم حديثُ حُذَيْفَةَ في «باب إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعُ» ولم يتعرَّض لإقرار حُذَيْفَةَ للرَّجُلِ على إتمام الصَّلَاةِ، ولعلَّه حَمَلَهُ على نحو النِّسيان.

(٦) في هامش (ج): «الأوَّلَى»: «قبل لَوْ».

(٧) «والمُستملي»: ليس في (د).

١٣٣ - بَابُ السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَغْظَمَ

(بَابُ السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَغْظَمَ).

٨٠٩ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ، وَلَا يَكُفَّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا: الْجَبْهَةَ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَالرِّجْلَيْنِ.

وبالسند إلى المؤلف قال: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحدة وبالضاد المهملة، ابن عقبة^(١) بن عامر الكوفي (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) (أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ): بضم الهمزة مبنياً للمفعول، أي: أمر الله النبي، وهو يقتضي الوجوب، وعرف ابن عباس هذا بإخباره عَلَيْهِ السَّلَامُ له أو لغيره^(٢)، ولابن عساكر: «أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ» عبّر في الترجمة بسبعة أعظم، فسَمِيَ كل واحدٍ عظماً؛ باعتبار الجملة وإن اشتمل كل واحدٍ على عظام، ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها، نعم وقع في رواية الأصيلي هنا: «على سبعة أعظم» (وَلَا يَكُفَّ) أي: ولا يضم ولا يجمع (شَعْرًا) لرأسه (وَلَا ثَوْبًا) بيديه^(٣) عند الركوع والسجود في الصلاة، وهذا ظاهر الحديث، وإليه مال الداودي، وردّه القاضي عياض بأنه خلاف ما عليه الجمهور، فإنهم كرهوا ذلك للمصلي، سواء فعله في الصلاة أو خارجها^(٤)، والنهي هنا محمولٌ على التنزيه، والحكمة فيه أن الشعر والثوب يسجد معه، أو أنه إذا رفع شعره أو ثوبه عن مباشرة الأرض أشبه المتكبر. وقوله: «يَكُفَّ» بضم الكاف، والفعل منصوبٌ عطفاً على المنصوب السابق وهو «أن يسجد» أي: أمره الله أن يسجد، وألاً يكف، وهذا هو الذي في الفرع، ويجوز رفعه على أن الجملة مستأنفة، وهي معترضة بين المَجْمَل^(٥) وهو قوله: «سبعة أعضاء»

(١) في هامش (ج): بضم المهملة وسكون القاف.

(٢) في (م): «بغيره».

(٣) في (م): «لبدنه».

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «أو خارجها» أي: قبل الدخول فيها، لا بعد الصلاة كما هو ظاهر. «عجمي». وزاد في هامش (ج): أي: قبل الدخول فيها، لا بعد الصلاة؛ كما هو ظاهر.

(٥) في هامش (ج): «المَجْمَل» ما لم تتضح دلالتُه من قول أو فعل؛ كقيامه ﷺ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بلا تشهد لاحتمال العمد والسهو، وخرج المَهْمَل؛ لأنه لا دلالة له، والمبِين؛ لإيضاح دلالتِه.

والمفسر^(١) وهو قوله: (الْجَبْهَةُ) بالكسر عطف بيان^(٢) لقوله: «سبعة أعضاء»، وكذا^(٣) ما بعدها
 ١٣٦٩/١د عُطِفَ عليها وهو قوله: (وَالْيَدَيْنِ)^(٤) أي: وباطن الكفَّين (وَالرُّكْبَتَيْنِ وَ) أطراف أصابع/
 (الرُّجْلَيْنِ) فلو أخلَّ المصلِّي بواحدٍ من هذه السَّبعة بطلت صلاته، نعم في السُّجود على اليدين
 والركبتين والرجلين قولان عند الشافعية، صحَّح الرَّافعي الاستحباب^(٥)، فلا يجب لأنَّه لو
 وجب وضعها؛ لوجب الإيماء بها، أي: بالصَّلَاة عند العجز عن وضعها كالجبهة، ولا يجب
 الإيماء، فلا يجب وضعها، واستدلَّ له بعضهم بحديث المسيء صلاته، حيث قال فيه:
 ١١٩/٢ «ويمكَّن جبهته» وأجيب بأنَّ غايته أنَّه مفهوم لقب، والمنطوق^(٦) مُقَدَّم عليه، وليس هو/ من باب
 تخصيص العموم، وصحَّح النووي الوجوب لحديث الباب، وهو مذهب أحمد وإسحاق،
 ويكفي وضع جزء من كلِّ واحدٍ منها، والاعتبار في اليدين بباطن الكفَّين، سواءً الأصابع
 والراحة، وفي الرُّجْلين ببطون الأصابع، ولا يجب كشف شيءٍ منها إلَّا الجبهة، نعم يُسَنُّ كشف
 اليدين والقدمين لأنَّ في سترهما^(٧) منافاةً للتَّواضع، ويكره كشف الركبتين لِمَا يُحَذَّر من كشف
 العورة، فإن قلت: ما الحكمة في عدم وجوب كشف القدمين؟ أجيب بأنَّ الشارع وَقَّت المسح
 على الخفِّ بمُدَّةٍ تقع فيها الصَّلَاة بالخفِّ، فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخفِّ
 المقتضي لنقض الطَّهارة، فتبطل الصَّلَاة، وعُورِض بأنَّ المخالف له أن يقول: يُخَصُّ لابس
 الخفِّ لأجل الرُّخصة.

(١) في هامش (ج): قوله: «والمفسر» أي: المبيِّن، ولو عبَّر به لكان أولى.

(٢) في هامش (ج): بَدَلٌ «سيوطي».

(٣) «كذا»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): ولمسلم: الكفَّين «سيوطي».

(٥) في هامش (ج): المعتمدُ خلافاً ما صحَّحه الرَّافعي؛ كما يأتي قريباً.

(٦) في هامش (ج): «المنطوق» هو المعنى الَّذي يدلُّ عليه اللَّفْظ في محلِّ النُّطق به، حكماً كان - كتحرير التأليف
 للوالدين؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَآ أُمِّي﴾ [الإسراء: ٢٣] - أو غيرِ حكمٍ؛ كـ «زيد» في نحو: «جاء زيد»،
 و«المفهوم» هو المعنى الَّذي يدلُّ عليه اللَّفْظ لا في محلِّ النُّطق من حكمٍ ومحلِّه معاً، فإن وافق المنطوق به
 سُمِّيَ مفهومٌ موافقةً، وإن خالفه سُمِّيَ مفهومٌ مخالفةً، قال في «اللُّبِّ» و«شرحه»: وليس من مفاهيم المخالفة
 اللَّقب - علماً كان، أو اسم جنس، أو اسم جمع - في الأصح.

(٧) في (د): «سترها».

٨١٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَمَرْنَا أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا نَكْفُ ثُوبًا وَلَا شَعْرًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ الْفَرَاهِيدِيُّ^(١)) (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الْحَجَّاج (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار (عَنْ طَاوُسٍ)^(٢) هو ابن كيسان (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنْ النَّبِيِّ ﷺ) أَمَرْنَا: أَمَرْنَا) بضم الهمزة، أي: أنا وأمتي (أَنْ نَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ) أي: أعضاء كما في الرواية الأخرى [ج: ٨٠٩] (وَلَا نَكْفُ^(٣) ثُوبًا وَلَا شَعْرًا) بنصب «نكف» ورفعها^(٤)، كما مر.

٨١١ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطَمِيِّ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَلْفَيْ سِتْرٍ، فَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لَمْ يَخْنُ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أَبِي إِيسَى قَالَ: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذَرٍّ (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وللأصيلي: «(أخبرنا)^(٥)» بالجمع (إِسْرَائِيلُ) بن يونس (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله - بفتح العين فيهما - الكوفي (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطَمِيِّ) بفتح الخاء الْمُعْجَمَةِ وسكون الطاء^(٦) الْمُهِمَلَةِ وكسر الميم، وسقط لفظ «الْخَطَمِيِّ»^(٧) في^(٨) رواية أبي ذَرٍّ والأصيلي قَالَ: (حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ

(١) في هامش (ج): قوله: «الْفَرَاهِيدِيُّ» قال في «جامع الأصول»: بالفاء والراء - أي: المفتوحين؛ كما ذكره هو في الفاء - وكسر الهاء وبالياء تحتها نقطتان وبالذال المعجمة. انتهى. ذكره في ترجمة مسلم المذكور، وحكى في «القاموس» إهمال الذال.

(٢) في هامش (ج): فائدة: في «أدب الكاتب» لابن قتيبة: تُكْتَبُ «طاوس» و«ناوس» و«داود» بواو واحدة، وتُحذف واحدة استخفافاً.

(٣) في هامش (ج): قال الدماميني: ويروى: «ولا نَكُفَّتْ» بسكون الكاف وكسر الفاء بعدها مثناة من فوق، و«الكُفُّ» القبض والضَّمُّ، وكذا «الكُفْتُ» يريد: جمع الثوب باليدين عند الركوع والسُّجود، وهذه الرواية هي الآتية في الباب التالي.

(٤) في هامش (ج): قوله: «وَرَفَعَهَا» أي: الكلمة؛ وهي «نكف».

(٥) زيد في (ص): «بالمُعْجَمَةِ».

(٦) «الطَّاء»: مثبت من (ب) و(س).

(٧) في هامش (ج) و(ص): قوله: «الخطمي» نسبة إلى بني خطمة؛ بطن من الأنصار. «لباب».

(٨) في (ص): «من».

عَازِبٍ، وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ^(١)، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ لَمْ يَخُنْ (بفتح الياء وكسر الثون وضمها)^(٢)، أَي: لَمْ يَقُوسْ (أَحَدٌ مِنَّا) وَلَا بِنِ عَسَاكِر: «أَحَدُنَا» (ظَهَرَهُ حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَنْبَهُ) الشَّرِيفَةُ (عَلَى الْأَرْضِ) هَذَا مَوْضِعُ التَّرْجَمَةِ، وَخَصَّ الْجَبْهَةَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا أَدْخُلُ فِي الْوُجُوبِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ؛ وَلِذَا لَمْ يُخْتَلَفْ فِي وَجُوبِ السُّجُودِ بِهَا^(٣) وَاخْتَلَفَ فِي غَيْرِهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَنْفِي الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي غَيْرِهِ^(٤)، أَوْ أَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ وَضْعَ الْجَبْهَةِ إِنَّمَا هُوَ بِالِاسْتِعَانَةِ بِالسُّتَةِ الْأَعْضَاءِ الْآخَرَى غَالِبًا.

١٣٤ - بَابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ

(بَابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ) وَسَقَطَ لِلْأَصِيلِيِّ الْبَابُ وَالتَّرْجَمَةُ.

٨١٢ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا، وَهْنِبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ، وَلَا نَكُفَّتِ الثِّيَابَ وَالشَّعْرَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى^(٥) بْنُ أَسَدٍ) الْعَمِّيُّ الْبَصْرِيُّ، وَلَا بِنِ عَسَاكِر: «الْمُعَلَّى» بِزِيَادَةِ «ال» (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْنِبٌ) بَضْمُ الْوَاوِ وَفَتْحُ الْهَاءِ، ابْنُ خَالِدٍ الْبَاهِلِيُّ الْبَصْرِيُّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ) طَاوُسٍ (عَنْ) عَبْدِ اللَّهِ^(٦) (بْنِ) عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُمِرْتُ» بَضْمُ الْهَمْزَةِ (أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ) أَي: أَسْجُدَ عَلَى الْجَبْهَةِ، حَالُ كَوْنِ السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ، فَلَفِظَ «عَلَى» الثَّانِيَةَ مُتَعَلِّقَةً^(٧) بِمَحذُوفٍ كَمَا مَرَّ، وَالْأُولَى مُتَعَلِّقَةٌ

(١) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ» تَقْدِيمُ فَائِدَةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي «بَابِ مَنْ يَسْجُدُ مِنْ خَلْفِ الْإِمَامِ» تَحْتَ شَرْحِ الْحَدِيثِ (٦٩٠).

(٢) فِي هَامِش (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «وَضَمُّهَا» أَي: الثُّنُونُ، فَهُوَ يَأْتِي وَأَوِيٌّ؛ كـ «يَرْمِ» وَ«يَغْزُ» الْمَجْزُومِينَ. انْتَهَى «عَجْمِي».

(٣) فِي هَامِش (ج) وَ(ل): قَوْلُهُ: «بِهَا» أَي: عَلَيْهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْبَاءَ لِلِاسْتِعَانَةِ. انْتَهَى «عَجْمِي».

(٤) فِي (ص): «غَيْرُهَا». وَفِي هَامِش (ج): أَي: مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي الْبَابِ الْآتِي بَعْدَ بَابِ.

(٥) فِي هَامِش (ج): «مُعَلَّى» بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ اللَّامِ الْمَفْتُوحَةِ، ابْنُ أَسَدٍ الْعَمِّيُّ؛ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ «تَقْرِيْبٌ» وَهِيَ نِسْبَةٌ إِلَى الْعَمِّ؛ بَطْنٌ مِنْ تَمِيمٍ «لَبٌّ».

(٦) «عَبْدُ اللَّهِ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ص).

(٧) فِي (ب) وَ(س): «مُتَعَلِّقٌ».

بـ «أمرت»^(١) (وَأَشَارَ) بِإِلَاحَةِ الْإِشَارَةِ (بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ) كَأَنَّهُ ضَمَّنَ «أشار» معنى «أمر» بتشديد الرَّاء؛ فلذا عدَّاه بـ «على» دون «إلى»^(٢)، ووقع في بعض الأصول من رواية كريمة هنا بلفظ: «إلى» بدل «على»، وعند النَّسَائِيِّ من طريق سفيان بن عُيَيْنَةَ، عن ابن طاوس قال: ووضع يده على جبهته^(٣)، وأمرها على أنفه، وقال: «هذا واحد» أي: أنَّهما كالعضو الواحد لأنَّ عظم الجبهة هو الَّذي منه عظم الأنف، وإلا لزم أن تكون الأعضاء ثمانية، وعُورِضَ بأنَّه يلزم منه أن يكتفي بالسُّجود على الأنف كما يكتفي بالسُّجود على بعض الجبهة، وأُجِيبَ بأنَّ الحقَّ أنَّ مثل هذا لا يعارض التَّصريح بذكر الجبهة، وإنَّ أمكن أن يعتقد أنَّهما كعضوٍ واحدٍ فذاك في التَّسمية والعبارة، لا في الحكم الَّذي دلَّ عليه الأمر، وعند أبي حنيفة يجرى أن يسجد عليه دون جبهته، وعند الشَّافِعِيَّةِ والمالِكِيَّةِ والأَكْثَرِينَ يجرى على بعض الجبهة، وَيُسْتَحَبُّ على الأنف، قال الخطَّابِيُّ: لأنَّه إنَّما ذكر بالإشارة فكان مندوبًا، والجبهة هي الواقعة في صريح اللَّفْظ، فلو ترك السُّجود على الأنف جاز، ولو اقتصر عليه وترك الجبهة لم يَجْزُ، وقال أبو حنيفة وابن القاسم: له أن يقتصر على أيَّهما شاء، وقال الحنابلة وابن حَبِيبٍ: يجب عليهما لظاهر الحديث، وأُجِيبَ بأنَّ ظاهره أنَّهما في حكم عضوٍ واحدٍ كما مرَّ، وقوله: «وأشار بيده...» إلى آخره؛ جملةٌ معترضةٌ بين المعطوف عليه وهو «الجبهة»، والمعطوف وهو قوله: (وَالْيَدَيْنِ) / ١٢٠/٢ أي: باطن الكفَّين (وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ) أصابع (الْقَدَمَيْنِ، وَلَا نَكُفَّتِ الثِّيَابُ وَ) لا^(٤) (الشَّعْرَ) بفتح الثَّوْن وسكون الكاف وكسر الفاء آخره مُثْنَاءٌ فَوْقِيَّةٌ والنَّصْب، وهو بمعنى: «الكف» في السَّابِقَةِ [ج: ٨١٠] ومنه: ﴿أَلَوْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥] أي: كافتة، اسمٌ لِمَا يُكْفَت، أي: يُضَمُّ ويُجَمَّع.

(١) في هامش (ج): قوله: «والأولى متعلِّقة بأمرت» تَبَعَ فِيهِ الْبِرْمَاوِيُّ، وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى، وَعبارة الْكِرْمَانِيِّ: فَإِنْ قُلْتُ: ثَبِتَ فِي الدَّفَاتِرِ النَّحْوِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ جَعْلُ حَرْفٍ وَاحِدٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ صَلَةً لِفِعْلٍ وَاحِدٍ مُكْرَّرًا، وَهَهُنَا قَدْ جَاءَتْ «على» مُكْرَّرَةً؛ قُلْتُ: الثَّانِيَةُ تَدُلُّ عَلَى الْأُولَى الَّتِي فِي حُكْمِ الطَّرْحِ، أَوِ الْأُولَى مُتَعَلِّقَةٌ بِنَحْوِ: «حَاصِلًا» أَي: أَسْجُدْ عَلَى الْجَبْهَةِ حَالِ كَوْنِ السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ.

(٢) في هامش (ج): أو «على» بمعنى «إلى» كما أجازهُ الْأَنْصَارِيُّ، فَالْتَّضَمِينَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَإِنَابَةُ حَرْفٍ عَنِ حَرْفِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ.

(٣) في هامش (ج): الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ خِلَافُهُ.

(٤) «لا»: لَيْسَ فِي (د).

١٣٥ - باب السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ، وَالسُّجُودِ فِي الطِّينِ

(باب السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ) حال كونه (فِي الطِّينِ) كذا للأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت وأبي ذرٍّ عن الحموي والكشميهني، زاد المستملي: «والسُّجُودُ عَلَى الطِّينِ» والأول^(١) أحسن لئلا يلزم التكرار.

٨١٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَقُلْتُ: أَلَا تَخْرُجُ بِنَا إِلَى النَّخْلِ نَتَحَدَّثُ، فَخَرَجَ، فَقَالَ: قُلْتُ: حَدَّثَنِي مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ؟ قَالَ: اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ، وَاعْتَكَفْنَا مَعَهُ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ، فَاغْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ فَاغْتَكَفْنَا مَعَهُ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا صَبِيحَةً عَشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلْيَزَجْ، فَإِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَإِنِّي نُسَيْتُهَا، وَإِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فِي وَثَرٍ، وَإِنِّي رَأَيْتُ كَأَنِّي أَسْجُدُ فِي طِينٍ وَمَاءٍ»، وَكَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ جَرِيدَ النَّخْلِ، وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ شَيْئًا، فَجَاءَتْ قَرْعَةٌ فَأَمْطَرْنَا، فَصَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ وَالْمَاءِ عَلَى جَبْهَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَزْنَبَتِهِ، تَصْدِيقُ رُؤْيَاهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى) بن إسماعيل التَّبُوكِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يحيى (عَنْ يَحْيَى) ابن أبي كثير (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوفٍ (قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الْخُدْرِيِّ) رضي الله عنه (فَقُلْتُ: أَلَا تَخْرُجُ بِنَا إِلَى النَّخْلِ) وللأصيلي: «ألا تخرج إلى النخل» حال كوننا (نَتَحَدَّثُ) بالجزم^(٢) في الفرع^(٣)، ولأبي ذرٍّ: «نتحدث» بالرفع (فَخَرَجَ، فَقَالَ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: / «قال»: (قُلْتُ) وللأصيلي وأبي الوقت: «فقلت»: (حَدَّثَنِي مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، قَالَ: اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وللأصيلي: «النَّبِيُّ» (مِنْ رَمَضَانَ عَشْرَ الْأَوَّلِ) بضم

(١) في (ص) و(م): «الأولى».

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «حال كوننا نتحدث؛ بالجزم...» إلى آخره: ليس على ما ينبغي، وحق العبارة أن يُقال: حال كوننا نتحدث؛ بالرفع لأبي ذرٍّ، وفي «الفرع»: نتحدث؛ بالجزم، جواباً لشرط المحذوف مع نقله؛ أي: نخرج نتحدث. انتهى «عجمي».

(٣) «في الفرع»: ليس في (د).

الهمزة وتخفيف الواو^(١)؛ وبإضافة «العشر» لتاليه، وللأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت والكشميهني^(٢): «العشر الأول» وفي بعض النسخ كما في «المصباح»: «اعتكف رسول الله ﷺ يومه الأول» بغير موصوفٍ والهمزة مفتوحة^(٣) (مِنْ رَمَضَانَ، وَاعْتَكَفْنَا مَعَهُ، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ) بِإِلَهِائِهِ (فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ) هو (أَمَامَكَ) بفتح الميم الثانية، أي: قدّامك (فَاعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ) كذا في أكثر الروايات، والمراد بـ«العشر»: الليالي، وكان من حقّها أن تُوصَف بلفظ التّأنيث، ووُصِفَت بالمذكر على إرادة الوقت أو الزّمان، أو التّقدير: «الثّلاث» كأنّه قال: ليالي العشر الّتي هي الثّلاث الأوسط من الشّهر (فَاعْتَكَفْنَا) بالفاء، ولأبوي ذرّ والوقت والأصيلي وابن عساكر: «واعتكفنا» (مَعَهُ فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ) بِإِلَهِائِهِ (فَقَالَ) له: (إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ) هو^(٤)

(١) في هامش (ج): قال الزّركشي: وهو الوجه. انتهى. قال في «المصباح»: لأنّه صفة «الليالي» وهي جمع مؤنث، ومنه قوله: «وَالْفَجْرِ» وَكَأَيِّ عَشْرٍ [الفجر: ١-٢] وقول العامة: العشر الأوّل - بفتح الهمزة وتشديد الواو - خطأ. انتهى. وهذا مردودٌ بهذا الحديث، فقد قال الإمام الثّووي في «شرح مسلم»: في لفظ «العشر الأوسط»: المشهور في الاستعمال تأنيث «العشر» كما قال في أكثر الأحاديث: «العشر الأواخر» وتذكيره أيضاً لغةً صحيحة؛ باعتبار الأيّام، أو باعتبار الوقت والزّمان، ويكفي في صحّتها ثبوت استعمالها في هذا الحديث مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. انتهى. لكن في «المصباح» في «وسط» نقل عن الخطّابي أنّ لفظ الحديث تناقلته العجم حتّى فشا فيه اللّحن، فلا يُحتجّ ألفاظه؛ لأنّ المحدثين لم ينقلوا الحديث لضبط ألفاظه حتّى يحتجّ بها، بل لمعانيه، وقد أجازوا نقل الحديث بالمعنى؛ ولهذا قد تختلف ألفاظ الحديث الواحد اختلافاً كثيراً. انتهى. وفيه نظر، فقد نصّ ابن خلدون المالكي على أنّ تدوين الأحاديث كان في الصّدر الأوّل قبل فساد العربيّة، فالتبديل - على تقدير ثبوته - إنّما كان ممّن يسوغ الاحتجاج بكلامه، وقد أطنب في بيان ذلك البدر الدّماميني في «شرح التّسهيل» في «باب الفاعل» قال الإمام الشّيبكي في «فتاويه» بعد كلام طويل نفيس ما نصّه: يقال: «العشر الأوّل» و«الأوّل» ولا يُقال: «الأوائل» ويقال: «العشر الأواخر» و«الأخير» ولا يقال: «الأخر» ويقال لِمَا بينهما: «العشر الأوسط» إذا اعتُبر التّذكير والمدة؛ كما جاء في الحديث: «والعشر الوُسْط» بضمّ السين وفتحها، جمع «وسطى» إذا اعتُبر التّأنيث والعدد.

(٢) الرواية في (م): عن الكشميهني فقط، والمثبت موافق لما في «اليونانية». وهو ثابت في هامش (ج) مع التصحيح عليه. (٣) في هامش (ج): تتمّة عبارة «المصباح»: أو مضمومة؛ أي: «العشر الأوّل» مذكّر «الأولى» أو: «العشر الأوّل» جمعها، وفي بعضها: «العشر الأوّل» قال الزّركشي: وهو الوجه. انتهى. وقال الدّماميني: وُجّه بأنّه جاء على لفظ «العشر» لأنّه مذكّر، قال: ورؤي: الوُسْط - بواو وسين مضمومتين - جمع: وَاِسْط؛ كَبَازِل، وبُزُل، على أنّه لو قيل: الوُسْط - بفتح السين، جمع «وسطى» - لكان حسناً.

(٤) «هو»: مثبت من (ب) و(س).

(أَمَامَكَ، فَقَامَ) كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ، وَلِلْأَصِيلِيِّ^(١): «فَقَامَ» فِي رَوَايَةٍ: «ثُمَّ قَامَ» (النَّبِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) حَالُ كَوْنِهِ (خَطِيبًا صَبِيحَةً عِشْرِينَ) نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَي: فِي صَبِيحَةِ عِشْرِينَ (مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: (مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ النَّبِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) أَي: مَعِي، فَهُوَ مِنْ بَابِ الِاتِّفَاتِ مِنَ التَّكَلُّمِ لِلْغَيْبَةِ^(٢) (فَلْيَزْجِعْ) إِلَى الْإِعْتِكَافِ (فَإِنِّي أُرِيتُ) بِهَمْزَةٍ مُضْمُومَةٍ قَبْلَ الرَّاءِ عَلَى الْبِنَاءِ لَغَيْرِ^(٣) مُعَيَّنٍ، مِنْ^(٤) الرُّؤْيَا، أَي: أَعْلِمْتُ، أَوْ: مِنَ الرُّؤْيَا، وَلِلْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «فَإِنِّي رَأَيْتُ» أَي: أَبْصَرْتُ (لَيْلَةَ الْقَدْرِ) وَإِنَّمَا رَأَى عِلَامَتَهَا، وَهِيَ السُّجُودُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ (وَإِنِّي نُسَيْتُهَا) بِضَمِّ النُّونِ وَتَشْدِيدِ السِّينِ الْمُهِمَلَةِ الْمَكْسُورَةِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «أُنْسَيْتُهَا» بِهَمْزَةٍ مُضْمُومَةٍ، فَفِي الرِّوَايَتَيْنِ أَنَّهُ نَسِيَهَا بِوَاسِطَةٍ، وَلِأَبِي ذَرٍّ: «نَسَيْتُهَا» بِفَتْحِ النُّونِ وَتَخْفِيفِ السِّينِ، أَي: نَسَيْتُهَا مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ نَسِيَ عِلْمَ تَعْيِينِهَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ (وَإِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ^(٥) فِي وَتَرٍ) جَمَعَ آخِرَةً، قَالَ فِي «المصابيح»: وَهَذَا جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ:

(١) فِي (ص) وَ(م): «الْأَصِيلِيُّ».

(٢) فِي (م): «إِلَى الْغَيْبَةِ». فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: مِنَ «التَّكَلُّمِ...» إِلَى آخِرِهِ: الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْكِرْمَانِيُّ، فَقَالَ: مَعَ «النَّبِيِّ» أَي: مَعِي، وَهُوَ التَّفَاتُ عَلَى الصَّحِيحِ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي التَّكَلُّمَ، وَهَذَا مَذْهَبُ السَّكَّاكِيِّ، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ خِلَافَهُ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مُحَلِّهِ. «عَجْمِي». وَزَادَ فِي هَامِشِ (ج): لَكِنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ الِاتِّفَاتَ نَقَلَ الْكَلَامَ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ، قَالَ فِي «الِاتِّفَاتِ»: أَعْنِي: مِنَ التَّكَلُّمِ أَوْ الْخُطَابِ أَوْ الْغَيْبَةِ إِلَى آخَرٍ مِنْهَا بَعْدَ التَّعْبِيرِ بِالْأَوَّلِ؛ مِثَالُهُ مِنَ التَّكَلُّمِ إِلَى الْخُطَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرًا لِلْإِسْلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ * وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ [الأنعام: ٧١-٧٢] وَمِنْ التَّكَلُّمِ إِلَى الْغَيْبَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ [الفتح: ١-٢] وَالْأَصْلُ: لِنَغْفِرَ لَكَ، وَمِنْ الْخُطَابِ إِلَى التَّكَلُّمِ: ﴿فَأَقِمْ وَدَّعَ الْفَاحِشَ﴾ * ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا﴾ [طه: ٧٢-٧٣] كَذَا مِثْلُ لَهُ بَعْضُهُمْ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَمِنْ الْخُطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِ وَجَرْتُمْ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢] وَالْأَصْلُ: بِكُمْ، وَمِنْ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكَلُّمِ: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُفِيثُ سَحَابًا فُسْفَنَتْهُ﴾ [فاطر: ٩] وَمِنْ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخُطَابِ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ * لَقَدْ جِئْتُمْ [مريم: ٨٨-٨٩] وَمِنْهُ: ﴿إِنَّا لَنَعْلَمُكَ نَعْمَةً﴾ [الفاتحة: ٥] قَالَ الْجَلَالُ: وَشَرَطُ الِاتِّفَاتِ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي الْمُنْتَقَلِ إِلَيْهِ عَائِدًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ إِلَى الْمُنْتَقَلِ عَنْهُ، وَإِلَّا يَلِزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ «أَنْتَ صَدِيقِي» التَّفَاتُ، وَشَرَطُهُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ فِي جُمْلَتَيْنِ، صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ «الْكُشَافِ» وَغَيْرُهُ.

(٣) فِي (م): «مِنْ غَيْرِ».

(٤) فِي (م): «عَلَى».

(٥) فِي هَامِشِ (ج): فِي «المصباح المنير»: «الْآخِرُ» عَلَى «فَاعِلٍ» خِلَافَ «الْأَوَّلِ» وَهَذَا يَنْصَرِفُ وَيُطَابِقُ فِي الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ، وَ«الْآخِرُ» بِالْفَتْحِ بِمَعْنَى الْوَاحِدِ، وَزَنَهُ «أَفْعَلُ» وَالْأُنْثَى «أُخْرَى» بِمَعْنَى الْوَاحِدَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأُخْرَى كَافَّةً﴾ [آل عمران: ١٣] وَإِذَا وَقَعَ صِفَةٌ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ أَوْ حَالًا أَوْ خَبَرًا؛ جَازَ أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ الْمُذَكَّرِ وَجَمْعُ =

ولا يُقال هنا [الأخر] (١) جمع لـ «أخرى» (٢) لعدم دلالتها على التأخير الوجودي، وهو مراد، وفيه بحث. انتهى. (وإِنِّي رَأَيْتُ كَأَنِّي أَسْجُدُ فِي طِينٍ وَمَاءٍ). (وَكَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ جَرِيدَ النَّخْلِ، وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ شَيْئًا) من السَّحَابِ (فَجَاءَتْ قَزَعَةٌ) بفتح القاف والزَّاي المُعْجَمَة والعين المُهْمَلَة، وقد تُسَكَّن الزَّاي؛ قطعة من سحابٍ رقيقة (فَأَمْطَرْنَا) بضم الهمزة وكسر الطاء (فَصَلَّى بِنَا النَّبِيِّ مِنْ الشَّيْءِ) حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ وَالْمَاءِ (وَلابن عساكر: «أثر الماء والطين» (عَلَى جَبْهَةِ رَسُولِ اللَّهِ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: «(على جبهة النبي) (مِنْ الشَّيْءِ) وَأَرْزَبْتِهِ) بفتح الهمزة وسكون الزَّاء وفتح الثُّون والمُوَحَّدَة؛ طرف أنفه، وحمله الجمهور على الأثر الخفيف، لكن يعكّر عليه قوله في بعض طرقه [ح: ٢٠١٨]: «(وجهه ممتلئ طينًا وماءً)»، وأجاب الثَّوَوِيُّ بأن الامتلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة، وقول الخطَّابِيِّ: فيه دلالة على وجوب السُّجود على الجبهة والأنف، ولولا ذلك لصانها (٣) عن أثر (٤) الطِّين (٥)، وتعقُّبه ابن المُنِير بأنَّ الفعل / لا يدلُّ على الوجوب، فلعله أخذ ١٢١/٢ بالأكمل، وأخذه من قوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» [ح: ٦٣١] مُعَارِضُ بأنَّ المندوب في (٦) أفعال الصَّلَاة أكثر من الواجب، فعارضَ الغالبُ ذلك الأصل. انتهى. وكان ما ذكر من أثر / الطِّين ٣٧٠/١٥ والماء (تَصْدِيقُ رُؤْيَاهُ) بِإِلْهَامِ اللَّهِ وَتَأْوِيلِهَا، وضبطه البرماوي والعيني كالكرماني بالرفع بتقدير:

= المؤنث، وأن يُعامل معاملة المفرد المؤنث، فيقال: «هذه الأَيَّامُ الأفاضِلُ» باعتبار الواحد المذكَّر، و«الْفُضْلِيَّاتُ» و«الْفُضْلُ» إجراء له مُجرى جمع المؤنث، و«الْفُضْلَى» إجراء له مُجرى الواحدة، وجمع «الْأُخْرَى» «الْأُخْرِيَّاتُ» و«أُخْرَى» مثل: كُبْرَى وكُبْرِيَّات وكُبْر، وقولهم: «العشر الآخر» - على «فاعل» - أو الأخير، أو الأوسط، أو الأوَّل - بالثقل - عامِّي؛ لأنَّ المراد بـ «العشر» اللَّيَالِي، وهي جمع مؤنث، فلا تُوصَف بمفرد، بل بمثلها، ويُراد بـ «الآخر» و«الْأُخْرَى» نقيض «المتقدِّم والمتقدِّمة» فيُجمع «الآخر» و«الْأُخْرَى» على «الْأَوَّخِر». انتهى المقصود.

(١) ما بين معقوفين من مصابيح الجامع.

(٢) في (م): «الأخرى».

(٣) في غير (ب) و(س): «لصانها».

(٤) في (س) و(م): «لثق».

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «عن أثر الطِّين» كذا في نسخ، وفي بعضها: «عن لثق الطِّين» بلامٍ مُثَلَّثَةٍ فَقَافٍ، وهي الصَّوَابُ كما في «الفتح»، قال في «النهاية»: اللَّثَقُ: البَلَلُ، يُقال: لَثِقَ الطَّائِرُ إِذَا ابْتَلَّ رِيشَهُ، ويُقال للماء والطِّين: لَثِقَ أَيْضًا. «فتح».

(٦) في (ص): «من».

«هو»، وفي الفرع وأصله بالنصب فقط، وزاد في رواية ابن عساكر: «قال أبو عبد الله، أي: المؤلف: كان الحميدي - أي: شيخه - يحتج بهذا الحديث، يقول: لا يمسح الساجد جبهته من أثر الأرض^(١)».

وأخرج المؤلف الحديث في «الصلاة» [ج: ٦٦٩] و«الصوم» [ج: ٢٠١٦] و«الاعتكاف» [ج: ٢٠٣٦]، ومسلم في «الصوم»^(٢)، وأبو داود في «الصلاة»، والنسائي في «الاعتكاف»، وابن ماجه في «الصوم».

١٣٦ - بَابُ عَقْدِ الثِّيَابِ وَشَدِّهَا، وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِذَا خَافَ أَنْ تَنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ

(بَابُ عَقْدِ الثِّيَابِ وَشَدِّهَا) عند الصلاة (وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ) من المصلين^(٣) (إِذَا خَافَ) وللأصيلي: «مخافة» (أَنْ تَنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ) أي: خوف انكشاف عورته وهو في الصلاة، وهذا يومئ^(٤) إلى أَنْ النَّهْيَ الْوَاردَ عَنْ كَفِّ الثِّيَابِ فِي الصَّلَاةِ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةٍ غَيْرِ الْاضْطِرَارِ.

٨١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ عَاقِدُو أَزْرِهِمْ مِنَ الصَّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: «لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة (قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة، سلمة بن دينار (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) الساعدي (قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ عَاقِدُو) بالرفع خبر المبتدأ، مضاف إلى (أَزْرِهِمْ) بضم الهمزة والزاي، وبسكونها في «اليونينية»، وكسر الراء، جمع إزار، وسقطت نون «عاقدون» للإضافة، وللحموي والمستملي: «عاقدي» بالياء نصباً على الحال، أي: وهم مؤتزون حال كونهم عاقدي أزهرهم، فسد مسد الخبر، أو خبر «كان» محذوفة، أي: هم كانوا عاقدي أزهرهم (مِنَ الصَّغَرِ) أي: من أجل صغر أزهرهم (عَلَى رِقَابِهِمْ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ: لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا) أي: جالسين، نهاهن أن يرفعن رؤوسهن قبل الرجال خوف أن يقع بصرهن على عوراتهم.

(١) في (د): «الطين».

(٢) في (م): «الصلاة»، وليس بصحيح.

(٣) في (د): «المصلين»، وهو تحريف.

(٤) في هامش (ج): «يُومئ» مهموز الآخر، قال الجوهري: أومأْتُ إليه: أشرتُ، ولا تنقل: أوميت.

١٣٧ - بَابُ لَا يَكْفُفُ شَعْرًا

هذا (بَابُ) بِالتَّنوين (لَا يَكْفُفُ) بِضَمِّ الْفَاءِ، كَذَا فِي فَرْعِ «الْيُونَنِيَّةِ» كَهْي، وَهُوَ الَّذِي ضَبَطَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي رَوَايَتِهِ، قَالَ: وَهُوَ الرَّاجِحُ، وَيَجُوزُ الْفَتْحُ. وَقَالَ الدَّمَامِينِيُّ وَالْبِرْمَاوِيُّ: بِفَتْحِ الْفَاءِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَضَمُّهَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ النُّحَاةِ، وَكَذَا لَا يَكْفُفُ ثَوْبَهُ فِي الصَّلَاةِ، أَي: فِي التَّرْجَمَةِ الْآتِيَةِ، وَالْمَعْنَى: لَا يَضُمُّ الْمَصْلِيُّ (شَعْرًا) مِنْ رَأْسِهِ فِي صَلَاتِهِ.

٨١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ، وَلَا يَكْفُفُ ثَوْبَهُ وَلَا شَعْرَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) وَلِلْأَصِيلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرَ: «حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ» وَلَأَبِي ذَرٍّ: «هُوَ ابْنُ زَيْدٍ» (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) (قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ (أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ): الْجَبْهَةُ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافَ الْقَدَمَيْنِ (وَلَا يَكْفُفُ ثَوْبَهُ وَلَا شَعْرَهُ) الَّذِي فِي رَأْسِهِ، وَمُنَاسِبَةٌ هَذِهِ التَّرْجَمَةُ لِأَحْكَامِ السُّجُودِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الشَّعْرَ يَسْجُدُ مَعَ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يُكْفَفْ^(١) أَوْ يُلَفَّ^(٢)، وَجَاءَ فِي حِكْمَةِ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ غَرِزَةَ الشَّعْرِ^(٣) يَقَعْدُ^(٤) فِيهَا الشَّيْطَانُ حَالَةَ الصَّلَاةِ كَمَا فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مَرْفُوعًا^(٥).

(١) فِي (ص): «يَكْفُهُ».

(٢) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «أَوْ يُلَفَّ» بِاللَّامِ.

(٣) فِي هَامِش (ج): [عَنْ أَبِي] رَافِعٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ذَلِكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ» يَغْنِي: مَقْعَدُ الشَّيْطَانِ؛ يَغْنِي: مَغْرَزَ ضَفْرِهِ.

(٤) فِي (د): «يَقِفُ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمُثَبَّتِ.

(٥) فِي هَامِش (ج): لَفْظُ «السُّنَنِ» عَنْ سَعِيدِ بْنِ [أَبِي] سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ: أَنَّهُ رَأَى أَبَا رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً بِحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ يُصَلِّي قَائِمًا وَقَدْ غَرَزَ ضَفْرَهُ - أَي: فِي قَفَاهُ - فَحَلَّهَا أَبُو رَافِعٍ، فَالْتَفَتَ حَسَنٌ إِلَيْهِ مَغْضَبًا، فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ: أَقْبِلْ عَلَى صَلَاتِكَ وَلَا تَغْضَبْ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ذَلِكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ» يَغْنِي: مَقْعَدُ الشَّيْطَانِ؛ يَغْنِي: مَغْرَزَ ضَفْرِهِ، قَالَ فِي «النَّهَايَةِ»: «غَرَزَ ضَفْرَ رَأْسِهِ» أَي: لَوَّى شَعْرَهُ، وَأَدْخَلَ أَطْرَافَهُ فِي أَصُولِهِ. انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: «غَرَزَ ضَفْرَهُ» قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ: بِالتَّنوينِ؛ أَي: مِنْ ضَفَائِرِهِ الَّتِي ضَفَرَهَا مِنْ شَعْرِهِ، وَ«الضَّفَائِرُ» هِيَ الْعَقَائِصُ، وَ«عَقِصَةُ الْمِرْأَةِ» هِيَ الشَّعْرُ الَّذِي يُلَوَّى =

١٣٨ - بَابُ: لَا يَكْفُ ثَوْبُهُ فِي الصَّلَاةِ

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (لَا يَكْفُ) بِالضَّمِّ أَوْ النَّصْبِ^(١)، الْمَصْلِيُّ (ثَوْبُهُ فِي الصَّلَاةِ).

٨١٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ، لَا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذْكِيُّ، وَسَقَطَ لَفْظُ «إِسْمَاعِيلَ» عِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرٍ/ (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الْوَضَّاحُ الْيَشْكُرِيُّ (عَنْ عَمْرِو) هُوَ ابْنُ دِينَارٍ (عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: أُمِرْتُ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ (أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ) وَلَا ابْنَ عَسَاكِرٍ زِيَادَةً: «أَعْظَمُ» وَ(لَا أَكْفُ شَعْرًا) مِنْ رَأْسِي (وَلَا ثَوْبًا).

١٣٩ - بَابُ التَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ

(بَابُ التَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ).

= وَيُدْخَلُ أَطْرَافُهُ فِي أَصُولِهِ. انْتَهَى. وَفِي «التَّقْرِيبِ»: «الضَّفِيرَةُ مِنَ الشَّعْرِ» أَي: بِضَادٍ مُعْجَمَةٍ سَاقِطَةٍ لَا مُشَالَةَ: الْخُصْلَةُ، وَالْجَمْعُ: ضَفَائِرُ وَضُفُرٌ؛ بِضَمَّتَيْنِ، وَضَفَرْتُ شَعْرَهَا تَضْفِرُهُ - بِالْكَسْرِ - ضَفْرًا: جَعَلْتُهُ ضَفَائِرَ كُلِّ ضَفِيرَةٍ عَلَى جَذَةٍ، بِثَلَاثِ طَاقَاتٍ فَمَا فَوْقَهَا، وَفِي «الْمَخْصَصِ»: «الضُّفْرُ» نَسْجُكُ الشَّعْرِ وَنَحْوَهُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ عَرْضًا. انْتَهَى. وَمِنْهُ قَوْلُهُ: «وَأَشَدُّ ضُفْرُ رَأْسِي» أَي: أَكْثَرُ وَأَضْمَمُ ضَمًّا شَدِيدًا، قَالَ ابْنُ بَرِّي: صَوَابُهُ بِضَمَّتَيْنِ، جَمْعُ «ضَفِيرَةٍ» وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْأَمْرَانِ جَائِزَانِ، وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ؛ لِأَنَّهُ الْمَسْمُوعُ فِي الرِّوَايَاتِ.

(١) فِي هَامِشٍ (ج): قَوْلُهُ: «أَوْ النَّصْبُ» أَي: الْفَتْحُ، فَإِنَّ «لَا» فِي التَّرْجُمَةِ نَاهِيَةٌ، فَالْمُضَارِعُ بَعْدَهَا مُجْزُومٌ بِسُكُونِ مُقَدَّرٍ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهِ اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ؛ لِلتَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَلَيْسَتْ الْفَتْحَةُ حَرَكَةً إِعْرَابٍ، وَلَا الضَّمَّةُ، أَمَّا الْفَتْحُ فَلِللَّخْفَةِ، وَأَمَّا الضَّمُّ فَلِإِتْبَاعِ الْعَيْنِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الْقِيَاسِ؛ كَمَا يَأْتِي بِالْهَامِشِ، وَهَذَا عَلَى أَنَّ «لَا» فِي التَّرْجُمَةِ نَاهِيَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً وَالْمُضَارِعُ مَرْفُوعٌ، وَالتَّنْفِي بِمَعْنَى النَّهْيِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِي «بَابِ لَا يَفْتَرِشُ» وَلَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ عَيْنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الثَّلَاثِيُّ الْمَضَاعَفُ إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً يَجُوزُ عِنْدَ دُخُولِ الْجَازِمِ عَلَيْهِ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ؛ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ مَعَ الْإِدْغَامِ، وَيَجُوزُ فَكُّ الْإِدْغَامِ، تَقُولُ: «لَمْ يَمْدُدْ» بِالْإِدْغَامِ، وَحَرَكَاتُ الدَّالِّ: الْفَتْحُ لِللَّخْفَةِ، وَالْكَسْرُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي حَرَكَةِ السَّاكِنِ، وَالضَّمُّ؛ لِإِتْبَاعِ الْعَيْنِ، وَتَقُولُ: «لَمْ يَمْدُدْ» بِفَكِّ الْإِدْغَامِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الْقِيَاسِ؛ إِذَا الْأَصْلُ: «يَمْدُدُ» أُسْكِنَتْ الدَّالُّ الْأَوَّلَى وَأُدْرِجَتْ فِي الثَّانِيَةِ، هَذَا وَيَجُوزُ فِي التَّرْجُمَةِ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ «لَا» نَافِيَةً، وَالْمُضَارِعُ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ، وَالتَّنْفِي بِمَعْنَى النَّهْيِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّارِحُ فِي «بَابِ لَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعِيهِ فِي السُّجُودِ».

٨١٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»، يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي^(١): ابن مسرهدي (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) القَطَّان (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَنْصُورٌ) ولأبي ذَرٍّ والأصيلي^(٢): «منصور بن المعتمر» (عَنْ مُسْلِمٍ) زاد الأصيلي: «هو ابن صُبَيْح» أي: بضم الصاد المهملة وفتح الموحدة آخره مهملة، أبي الضحى؛ بضم الصاد المعجمة^(٣) والقصر (عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ»^(٤) اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ) أي: يفعل ما أمر به فيه، أي: في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣]^(٥) أي: فسبح^(٦) بنفس الحمد لِمَا تَضَمَّنَهُ الحمد من معنى التَّسْبِيحِ الَّذِي هُوَ التَّنْزِيهِ؛ لاقتضاء الحمد نسبة الأفعال المحمود عليها إلى الله تعالى، فعلى هذا يكفي في

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) في (د): «ولابن عساكر والأصيلي»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٣) «المعجمة»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): نقل المناوي في «شرح الجامع الصغير» عن «الكشاف»: أَنَّ «سُبْحَانَ» عَلَمٌ لِلتَّسْبِيحِ؛ أي: التَّنْزِيهِ البليغ، لا يُصَرَّف ولا يتصرَّف، قال: وظاهره أَنَّهُ عَلَمٌ لَهُ حَتَّى فِي حَالِ الإِضَافَةِ، وتخصيص ابن الحاجب له بغيرها ردّه في «الكشاف» بأنّه ثبتت العلميّة بدليلها، فالإضافة لا تُنافيها، والواو في «وبِحَمْدِكَ» للحال؛ أي: أُسَبِّحُ متلبّساً بحمدك، أو عاطفة؛ أي: أُسَبِّحُكَ والتَّبَسُّ بِحَمْدِكَ، ومعناه: أَنْزَلُكَ عَنْ جَمِيعِ النَّقَائِصِ، وأحمدك بجميع الكمالات. انتهى بمعناه.

(٥) في هامش (ج): قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣] قال: اخْتَلَفَ فِي الْبَاءِ؛ فقليل: للمصاحبة، و«الحمد» مضاف إلى المفعول؛ أي: فسبحه حامداً له؛ أي: نَزَّهَهُ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ، وَأَثَبَتْ لَهُ مَا يَلِيْقُ، وقيل: للاستعانة، و«الحمد» مضاف إلى الفاعل؛ أي: سَبِّحَهُ بِمَا حَمِدَ بِهِ نَفْسَهُ؛ إذ ليس كلُّ تنزيهٍ بمحمودٍ، ألا ترى أَنَّ تَسْبِيحَ الْمُعْتَزِلَةِ اقْتَضَى تَعْطِيلَ كَثِيرٍ مِنَ الصِّفَاتِ، قال: وَاخْتَلَفَ فِي «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ» فقليل: جملة واحدة على أَنَّ الْوَائِ زَائِدَةٌ، وَالظَّرْفُ مُسْتَقَرٌّ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ إِنْ جَعَلْتَ الْبَاءَ لِلْمَصَاحَبَةِ وَالْمَصْدَرِ مضافاً إِلَى الْمَفْعُولِ، أَوْ لِفَوِّ الْبَاءِ لِلِاسْتِعَانَةِ وَ«الحمد» مضاف للفاعل، وقيل: جملتان على أَنَّ الْوَائِ عاطِفَةٌ، وَمُتَعَلِّقُ الْبَاءِ مُحذُوفٌ؛ أي: وَبِحَمْدِكَ سَبِّحْتُكَ، وقال الخطّابي: المعنى: وبمعونتك التي هي نعمة تُوجِبُ عَلَيَّ حَمْدَكَ سَبِّحْتُكَ، لا بحولي وقوّتي؛ يريد أَنَّهُ مِمَّا أَقِيمَ فِيهِ السَّبَبُ - أي: الحمد - مُقَامَ الْمُسَبَّبِ؛ أي: المعونة.

(٦) في غير (م): «سَبِّح».

امتثال الأمر الاقتصارُ على الحمد، أو المراد: فسبح ملتبساً بالحمد، فلا يمثل حتى يجمعهما، وهو الظاهر^(١). وفي رواية الأعمش عن أبي الضحى كما في «التفسير» ج: ٤٩٦٧ عند المؤلف: «ما صلى النبي ﷺ صلاة بعد أن نزلت عليه ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ إلا يقول فيها...» الحديث، وهو يقتضي مواظبته بِإِلَافَةِ اللَّهِ عَلَى ذَلِكَ، واستدلال به على جواز الدعاء في الرُّكُوع والسُّجُود، والتَّسْبِيح في السُّجُود، ولا يعارضه قوله بِإِلَافَةِ اللَّهِ المروي في مسلم وأبي داود والنسائي: «أَمَّا الرُّكُوعُ فَعُظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِيهِ فِي الدُّعَاءِ» لكن يحتمل أن يكون أمر في السُّجُود بتكثير الدعاء لإشارة قوله: «فاجتهدوا فيه في الدعاء»، والذي وقع في الرُّكُوع من قوله: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» ليس كثيراً^(٢)، فلا يعارض ما أمر به في السُّجُود، وفيه تقديم الثناء على الدعاء.

١٤٠ - بَابُ الْمُكْتَبَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ

(بَابُ الْمُكْتَبَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي: «بين السُّجُود».

٨١٨ - ٨١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّ مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَلَا أُنبِّئُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: وَذَلِكَ فِي غَيْرِ حِينَ صَلَاةٍ، فَقَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَامَ هُنَيْئَةً، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ هُنَيْئَةً، فَصَلَّى صَلَاةَ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ شَيْخِنَا هَذَا. قَالَ أَيُّوبُ: كَانَ يَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُمْ يَفْعَلُونَهُ، كَانَ يَقْعُدُ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ. قَالَ: فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: «لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِيكُمْ، صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، فَإِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنُ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ» (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتْيَانِيُّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله بن زيد الجرمي (أَنَّ مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ) بضم الحاء المهملة وفتح الواو آخره مُثْلَثَةٌ (قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَلَا أُنبِّئُكُمْ صَلَاةَ

(١) في هامش (ج): قوله: «فلا يمثل...» إلى آخره قال الدماميني في «شرح المغني»: فإن قلت: من أين يلزم من الأمر بالشئ الأمر بحاله المقيدة له؛ بدليل: «اضرب هنذا جالسة»؟ قلت: إنما يلزم ذلك إذا لم تكن الحال من نوع المأمور به؛ نحو: «حجج مفرداً» أو كانت من فعل الشخص المأمور؛ نحو: «ادخل مكة محرماً» فهي مأمور. انتهى وما هنا من هذا القبيل.

(٢) في (ب) و(س): «بكثير».

رَسُولِ اللَّهِ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: «صَلَاةُ النَّبِيِّ» (بِئْسَ اللَّهُ يَدْرُسُ؟) الْإِنْبَاءُ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ [التَّحْرِيم: ٣] وَبِالْبَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَوْتَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٥] (قَالَ) أَبُو قِلَابَةَ: (وَذَلِكَ) أَيُّ: الْإِنْبَاءُ الَّذِي دَلَّ^(١) عَلَيْهِ «أَنْبَأْتُكُمْ» (فِي غَيْرِ جِهَيْنِ صَلَاةٍ) مِنَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ^(٢) (فَقَامَ) أَيُّ: مَالِكٌ، فَأَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ (ثُمَّ رَكَعَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ) مِنَ الرُّكُوعِ (فَقَامَ هُنَيْئَةً)^(٣) بِضَمِّ الْهَاءِ وَفَتْحِ الثُّونِ وَتَشْدِيدِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ، أَيُّ: قَلِيلًا (ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ هُنَيْئَةً) هَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي/ الْجُلُوسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَدْرَ الْإِعْتِدَالِ، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: (فَصَلَّى صَلَاةَ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ) بِكسر اللَّامِ (شَيْخِنَا هَذَا) بِالْجَزِّ عَطْفٌ بَيَانٍ لـ «عَمْرُو» الْمَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ، أَيُّ: كَصَلَاتِهِ. (قَالَ أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ بِالسَّنَدِ الْمَسُوقِ إِلَيْهِ: (كَانَ) أَيُّ: الشَّيْخُ الْمَذْكُورُ (يَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُمْ يَفْعَلُونَهُ، كَانَ يَفْعَلُ) أَيُّ: يَجْلِسُ لِلِاسْتِرَاحَةِ (فِي) آخِرِ (الثَّالِثَةِ وَ) أَوَّلِ (الرَّابِعَةِ) كَذَا فِي الْفَرْعِ، «وَالرَّابِعَةُ» بِغَيْرِ أَلْفٍ^(٤)، وَعِزَاهَا ابْنُ الثَّيْنِ لِأَبِي ذَرٍّ، وَقَالَ: وَأَرَاهُ غَيْرَ صَحِيحٍ. انْتَهَى. وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ وَابْنُ عَسَاكِرَ وَالْأَصِيلِيُّ مِمَّا فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ^(٥): «أَوِ الرَّابِعَةُ» بِالشَّكِّ^(٦) مِنَ الرَّأْيِ^(٧)، أَيُّهُمَا قَالَ؟ وَالْمُتَرَدِّدُ فِيهِ وَاحِدٌ لِأَنَّ الْمُرَادَ بَدَأَ الرَّابِعَةَ؛ لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهَا جُلُوسٌ

(١) فِي (م): «الَّذِي قَالَ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى لَا يَدْخُلَ فِيهِ أَوْقَاتُ الْمَنْعِ مِنَ النَّافِلَةِ؛ لِتَنْزِيهِ الصَّحَابِيِّ عَنِ التَّنْفُلِ حِينَئِذٍ، وَلَيْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَقْتُ أَجْمَعَ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَقْتٍ لَصَلَاةٍ مِنَ الْخَمْسِ إِلَّا مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي «بَابِ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ» وَفِي غَيْرِهِ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ فِي «التَّقْرِيبِ»: «هُنَيْئَةٌ» تَصْغِيرُ «هَنَةٍ» بَرَدُّهَا إِلَى الْأَصْلِ، وَتَأْتِي بِالْهَاءِ، وَمِنْهُ: «إِذَا كَبَّرَ سَكَتَ هُنَيْئَةً» أَيُّ: مَدَّةً يَسِيرَةً، وَلِلطَّبْرِيِّ: «هُنَيْئَةٌ» بِالْهَمْزِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَقَدْ تُبْدَلُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ هَاءً، فَيُقَالُ: «هُنَيْئَةٌ» وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا بَدَلًا مِنْ الثَّاءِ مِنْ «هَنْتَ» وَمِنْهُ رَوَايَةُ الْأَصِيلِيِّ: «سَكَتَ هُنَيْئَةً» «فَمَشَى هُنَيْئَةً» وَ«أَسْمِعْنَا مِنْ هُنَيْهَاتِكَ» وَفِي رَوَايَةٍ: «مِنْ هُنَيْهَاتِكَ» وَكَذَا قَيَّدَ الصَّغَانِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» أَيُّ: مِنْ كَلِمَاتِكَ وَأَرَا جِيزَكَ... إِلَى آخِرِهِ. وَفِي هَامِشِ (ل): وَفِي الْحَدِيثِ: «هُنَيْئَةٌ» مُصَغَّرَةٌ: هَنْئَةٌ، أَصْلُهَا: هُنُوءَةٌ؛ أَيُّ: شَيْءٌ يَسِيرٌ، «قَامُوسٌ».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «بِغَيْرِ أَلْفٍ» يَعْنِي: بِوَاوِ الْعَطْفِ، لَا بِ«أَوِ» الَّتِي لِلشَّكِّ.

(٥) «وَأَصْلُهُ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٦) فِي (د): «شَكٌّ».

(٧) فِي هَامِشِ (ج): عِبَارَةُ الْكِرْمَانِيِّ: هَذَا شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ، وَالْمُرَادُ مِنْهُمَا وَاحِدٌ؛ إِذْ يُرَادُ مِنَ الثَّالِثَةِ انْتِهَاؤُهَا، وَمِنْ الرَّابِعَةِ ابْتِدَاؤُهَا، قَالَ الْحَافِظُ: وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ بَعْدَ بَابِ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ: «فَلِذَا كَانَ فِي وَتَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا».

التَّشَهُّد، وذلك انتهاء الثالثة. وفيه: استحبابُ جلسة الاستراحة، وبها^(١) قال الشافعي وإن خالفه الأكثر. (قَالَ) ابن الحويرث: أَسْلَمْنَا أو أَرْسَلْنَا قَوْمَنَا (فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَأَقَمْنَا^(٢) عِنْدَهُ) زاد في رواية ابن عساكر: «شَهْرًا» (فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَوْ) أَي: إِذَا، أو إِنْ (رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِكُمْ) بِسُكُونِ الْهَاءِ، وَلَأَبْوَى ذَرٍّ وَالْوَقْتُ وَابْنُ عَسَاكِرٍ وَالْأَصِيلِيُّ: «أَهَالِيكُمْ» بَفَتْحِ الْهَاءِ ثُمَّ أَلْفٌ بَعْدَهَا (صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، صَلُّوا) وَلِلْأَصِيلِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرٍ: «وَصَلُّوا» بِزِيَادَةِ وَاوٍ قَبْلَ الصَّادِ (صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنُ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ).

٨٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَعَّرٌ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كَانَ سُجُودُ النَّبِيِّ ﷺ وَرُكُوعُهُ وَقُعُودُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) المعروف بـ«صاعقة» (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ) بضم الزاي وفتح الموحدة وبالراء بعد المثناة التحتية (قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَعَّرٌ) بكسر الميم وسكون المهملة، ابن كِدَامٍ^(٣) (عَنِ الْحَكَمِ) بفتح الحاء والكاف، ابن عُتَيْبَةَ^(٤) (عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ) بن عازبٍ أَنَّهُ (قَالَ: كَانَ سُجُودُ النَّبِيِّ ﷺ) اسم «كان»، وتاليه معطوف^(٥) عليه وهو قوله^(٦): (وَرُكُوعُهُ وَقُعُودُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) أي: كان زمان سجوده وركوعه وجلوسه بين السجدة (قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ) بالمد، أي: المساواة. قال الخطابي: هذا أكمل صفة صلاة الجماعة، وأمّا الرَّجُل وحده فله أن يطيل في^(٧) الرُّكُوع والسُّجُود أضعاف ما يطيل^(٨) بين السجدة، وبين الرُّكُوع والسجدة.

(١) في (ب) و(س): «وبه».

(٢) في هامش (ج): أي: فالفاء عاطفة على مقدّر، وقد تقدّم الكلام فيه في «أبواب الإمامة» وفي «الأذان» (ابن حجر).

(٣) في هامش (ج): «كِدَامٌ» بكاف مكسورة فداًل مهملة مخففة؛ كما في «جامع الأصول» وغيره.

(٤) في هامش (ج): «عُتَيْبَةُ» بعين مهملة فمثناة فوقية مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فموحدة، مصغراً؛ كما في «التقريب».

(٥) في (م): «عطف».

(٦) قوله: «اسم كان، وتاليه معطوف عليه وهو قوله» سقط من (د).

(٧) في (م): «بين».

(٨) في غير (ب) و(س): «يطول».

٨٢١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أَصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِنَا، قَالَ ثَابِتٌ: كَانَ أَنَسٌ يَصْنَعُ شَيْئًا لَمْ أَرَكُمُ تَصْنَعُونَهُ، كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ، وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ.

وبه/ قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) هو ابن درهم ١٢٣/٢ (عَنْ ثَابِتٍ) البُنَانِي (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، ولأبي ذَرٍّ والأصيلي زيادة^(١): «(ابن مالك)» (قَالَ: إِنِّي لَا أَلُو)^(٢) بمدّ الهمزة وضَمّ اللّام^(٣)، أي: لا أقصر (أَنْ أَصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِنَا، قَالَ ثَابِتٌ: كَانَ أَنَسٌ) ولأبي ذَرٍّ والأصيلي: «(كان أنس بن مالك)» (يَصْنَعُ شَيْئًا) في صلاته (لَمْ أَرَكُمُ تَصْنَعُونَهُ) في صلاتكم (كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ) فيمكث معتدلاً (حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ) بفتح النون (وَ) يمكث جالساً (بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ) أي: من طول قيامه^(٤)، قال في «فتح الباري»: وفيه إشعارٌ بأنَّ مَنْ خاطبهم ثابتٌ كانوا^(٥) لا يطيلون بين السَّجْدَتَيْنِ، ولكنَّ السُّنَّةَ إِذَا ثَبَتَتْ لَا يَبَالِي مَنْ تَمَسَّكَ بِهَا مُخَالَفَةً مَنْ خَالَفَهَا/ ١٣٧٢/١٥

١٤١ - بَابٌ: لَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعِيهِ فِي السُّجُودِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: سَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا.

هذا (بَابٌ) بالتَّوْنِ (لَا يَفْتَرِشُ) بالرَّفْعِ في الفرع كأصله على النَّفْيِ، وهو بمعنى النَّهْيِ، ويجوز الجزم على النَّهْيِ، أي: لا يبسط المصلي (ذِرَاعِيهِ) أي: ساعديه على الأرض ويتكئ عليهما (فِي السُّجُودِ، وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) السَّاعِدِيُّ في حديثه الآتي مُطَوَّلًا - إن شاء الله تعالى - بعد ثلاثة أبواب [ج: ٨٢٨]: (سَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَضَعَ يَدَيْهِ) على الأرض، حال كونه (غَيْرَ

(١) «زيادة»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): قال في «التَّحْقِيبِ»: «ما ألوثَ حَمْدًا» أي: لم أذغ حمداً، و«ما ألوثَ» ما اقتديتُ به؛ أي: لا أقصرُ في ذلك، وقوله: «(لَا يَأْتُونَكُمْ خَبَالًا)» [آل عمران: ١١٨] أي: لا يُقْصَرُونَ في إفسادكم، وفي «دلائل القاسم» من حديث أبي سعيد: «ما ألوثَ أَنْ أَصَلِّيَ بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال أبو زيد: يُقَالُ: ما ألوثَ أَنْ أَفْعَلَ؛ أي: ما تركتُ، وقد يُقَالُ: ما ألوثَ؛ يُرَادُ بِهِ: ما استطعت. انتهى باختصار.

(٣) في هامش (ج): بعدها واوٌ خفيفة «سيوطي».

(٤) في هامش (ل): «وجلوسه».

(٥) «كانوا»: ليس في (د) و(م).

مُفْتَرِشٍ) بأن وضع كَفَيْهِ على الأرض وأقلَّ ساعديه، غير واضعهما على الأرض (وَلَا قَابِضِهِمَا) ^(١) بأن ضمَّهما إليه غير مجافيهما عن جنبيه، وتسمَّيه الفقهاء بالتَّخْوِية ^(٢).

٨٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ».

وبالسند السابق أول الكتاب قال المؤلف: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بِمُوحَدَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَمُعْجَمَةٌ مُشَدَّدَةٌ، ويقال له: بُنْدَار (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) المعروف بِغُنْدَر (قَالَ: حَدَّثَنَا) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «أَخْبَرَنَا» (شُعْبَةُ) بن الحجاج (قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ) بن دِعَامَةَ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) ^(٣)، صَرَّحَ فِي «التِّرْمِذِيِّ» بِسَمَاعِ قَتَادَةَ لَهُ مِنْ أَنَسٍ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: «اعْتَدِلُوا» ^(٤) أَي: تَوَسَّطُوا بَيْنَ الْاِفْتِرَاشِ وَالْقَبْضِ (فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطُ) بِمَثْنَاءَ تَحْتِيَّةٍ فَمُوحَدَةٍ سَاكِنَةٍ مِنْ غَيْرِ نُونٍ وَلَا مَثْنَاءَ فَوْقِيَّةٍ (أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ) ^(٥) فَيَنْبَسُطُ (انْبِسَاطَ الْكَلْبِ) ^(٥) بَنُونَ سَاكِنَةٍ

(١) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «وَلَا قَابِضِهِمَا» بِالْجَزِّ عَطْفًا عَلَى «مُفْتَرِشٍ».

(٢) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «بِالتَّخْوِية» هِيَ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةُ، قَالَ فِي «الْمُصْبَاحِ»: خَوَى الرَّجُلُ فِي سُجُودِهِ: رَفَعَ بَطْنَهُ عَنِ الْأَرْضِ، وَجَافَى عَضُدَيْهِ عَنِ جَنْبِيهِ.

(٣) فِي هَامِش (ج): قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْاِعْتِدَالِ هُنَا وَضْعُ هَيْئَةِ السُّجُودِ عَلَى وَفْقِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِدَالَ الْحُسْنِيَّ الْمَطْلُوبَ فِي الرُّكُوعِ لَا يَتَأْتَى هُنَا، فَإِنَّهُ هُنَاكَ اسْتَوَاءُ الظَّهْرِ وَالْعُنُقِ، وَالْمَطْلُوبُ هُنَا ارْتِفَاعُ الْأَسَافِلِ عَلَى الْأَعَالِي «ابن حجر».

(٤) فِي هَامِش (ج): قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «شرح مسلم»: قَوْلُهُ: «وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ» وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: «وَلَا يَنْبَسُطُ» بِزِيَادَةِ التَّاءِ الْمَثْنَاءِ مِنْ فَوْقِ «انْبِسَاطِ الْكَلْبِ» هَذَانِ اللَّفْظَانِ صَحِيحَانِ، وَتَقْدِيرُهُ: وَلَا يَبْسُطُ ذِرَاعِيَهُ، فَيَنْبَسُطُ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ، وَكَذَا اللَّفْظُ الْآخَرُ: «لَا يَبْسُطُ ذِرَاعِيَهُ» [فَيَنْبَسُطُ] انْبِسَاطَ الْكَلْبِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنَقَّبَلْنَا رَبِّهََا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران: ٣٧] وَفِي هَذِهِ الثَّانِيَةِ شَاهِدَانِ. انْتَهَى. وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ مِنْ لَفْظٍ عَامِلِهِ وَهُوَ غَيْرُ جَارٍ عَلَيْهِ؛ يُنْصَبُ بِفَعْلٍ ذَلِكَ الْمَصْدَرُ الْجَارِي عَلَيْهِ مَضْمَرًا، وَالْفِعْلُ الظَّاهِرُ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْمَبْرَدُ وَابْنُ خُرُوفٍ، وَعَزَاهُ لِسَبِيوِيهِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِذَلِكَ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ، وَعَلَيْهِ الْمَازْنِيُّ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ مُغَايِرًا لِمَعْنَى الْفِعْلِ الظَّاهِرِ - كَالْآيَةِ - فَنُصِبُهُ بِفَعْلٍ مَضْمَرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: فَنَبْتُمْ نَبَاتًا؛ لِأَنَّ «النَّبَاتَ» لَيْسَ بِمَعْنَى «الْإِنْبَاتِ» فَلَا يَصِحُّ تَوْكِيدُهُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُغَايِرٍ فَنُصِبُهُ بِالظَّاهِرِ؛ كَقَوْلِهِ:

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الْحَضْبِ

لِأَنَّ التَّطَوَّيَّ وَالْاِنْطِوَاءَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ.

(٥) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «انْبِسَاطُ الْكَلْبِ» قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: هُوَ مِنْ ذِكْرِ الْحَكَمِ مَقْرُونًا بَعَلَّتُهُ، فَإِنَّ التَّشْبِيهَ =

فمُوَحَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ^(١)، كَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ فِي الْكَلِمَتَيْنِ، وَلِلْأَكْثَرِينَ: «وَلَا يَنْبَسُطُ» بِنُونٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ فَمُوَحَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ مِنْ بَابِ: «يَنْفَعِلُ» «انْبَسَاطُ الْكَلْبِ» بِتَسْكِينِ النُّونِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ كِرِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ^(٢)، وَلِلْحَمُويِّ: «وَلَا يَبْتَسِطُ» بِمُوَحَّدَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ فَمُثَنَاءٌ فَوْقِيَّةٌ مَفْتُوحَةٌ مِنْ غَيْرِ نُونٍ مِنْ بَابِ: «يَفْتَعِلُ» «ابْتَسَاطُ الْكَلْبِ» بِمُوَحَّدَةٍ سَاكِنَةٍ فَمُثَنَاءٌ مَكْسُورَةٌ مِنْ غَيْرِ نُونٍ.

وَالْحِكْمَةُ فِيهِ: أَنَّهُ أَشْبَهَ بِالتَّوَاضُعِ، وَأَبْلَغَ فِي تَمْكِينِ الْجِبْهَةِ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَبْعَدَ مِنْ هَيْثَاتِ الْكُسَالَى، فَإِنَّ الْمُنْبَسِطَ يَشْبَهُ الْكُسَالَى^(٣)، وَيَشْعُرُ حَالَهُ بِالتَّهَاقُوتِ، لَكِنْ لَوْ تَرَكَه صَحَّتْ صَلَاتُهُ، نَعَمْ يَكُونُ مَسِيئًا مَرْتَكِبًا لِنَهْيِ التَّنْزِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

١٤٢ - بَابُ مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا فِي وَثَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ نَهَضَ

(بَابُ مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا) لِلِاسْتِرَاحَةِ (فِي وَثَرٍ) أَيِ: فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَوِ الثَّلَاثَةِ^(٤) (مِنْ ثُمَّ نَهَضَ) قَائِمًا.

٨٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَثَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ، الدُّوَلَابِيُّ^(٥) (قَالَ:

= بِالْأَشْيَاءِ الْخَسِيسَةِ يَنْاسِبُ تَرْكُهُ فِي الصَّلَاةِ.

(١) فِي هَامِشِ (ج): أَيِ: لَا يَتَّخِذُهُمَا بِسَاطًا، قَالَهُ النَّوَوِيُّ.

(٢) قَوْلُهُ: «فِي الْكَلِمَتَيْنِ، وَلِلْأَكْثَرِينَ: وَلَا يَنْبَسُطُ... النُّونُ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ؛ كِرِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ» سَقَطَ مِنْ (م).

(٣) فِي هَامِشِ (ج): «الْكُسَالَى» بِضَمِّ الْكَافِ، قَرَأَهُ الْجُمْهُورُ، وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِ، وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ: (كُسَالَى) بِفَتْحِهَا، وَهِيَ لُغَةُ تَمِيمٍ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): لَا الثَّانِيَةَ وَالرَّابِعَةَ؛ لِأَنَّهُمَا يَسْتَعْقِبَانِ الْجُلُوسَ لِلتَّشَهُدِ «كِرِمَانِي».

(٥) فِي هَامِشِ (ج): «الدُّوَلَابِيُّ» قَالَ السَّمْعَانِيُّ: بِضَمِّ الدَّالِ وَفِي آخِرِهَا الْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ، وَهَذِهِ النُّسْبَةُ إِلَى الدُّوَلَابِ، وَالصَّحِيحُ فِي هَذِهِ النُّسْبَةِ فَتْحُ الدَّالِ، لَكِنَّ النَّاسَ يَضْمُونَهَا، وَهَذِهِ النُّسْبَةُ إِلَى عَمَلِهِ، أَوْ إِلَى مَنْ كَانَ لَهُ =

أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ) بَضَمَ الْهَاءَ وَفَتَحَ الشَّيْنَ الْمُعْجَمَةَ، ابْنُ بَشِيرٍ؛ بَفَتْحِ الْمُوحَّدَةِ (قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي ذَرٍّ: «أَخْبَرَنِي» (مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَثَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ) إِلَى الْقِيَامِ (حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا) لِلْإِسْتِرَاحَةِ، وَبِذَلِكَ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَسْتَحِبَّهَا الْأُئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ كَالْأَكْثَرِ. وَاحْتَجَّ الطَّحَاوِيُّ لَهُ بِخَلْوِ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ عَنْهَا، فَإِنَّهُ سَأَلَهُ بِلَفْظٍ: «قَامَ وَلَمْ يَتَوَرَّكَ»^(١)، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ ابْنِ الْحُوَيْرِثِ/ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ، فَقَعْدَ لِأَجْلِهَا، لَا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ سُنَّةِ الصَّلَاةِ، وَلَوْ كَانَتْ مَقْصُودَةً؛ لَشُرِعَ لَهَا ذِكْرٌ مَخْصُوصٌ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعِلَّةِ، وَأَمَّا التَّرْكَ فِلَبَّيَانِ الْجَوَازِ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَتَّفَقِ الرِّوَايَاتُ^(٢) عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ عَلَى نَفْيِهَا، بَلْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْهُ إِثْبَاتُهَا، وَبِأَنَّهَا جُلُوسَةٌ خَفِيفَةٌ جَدًّا، فَاسْتَغْنَى فِيهَا/ بِالتَّكْبِيرِ الْمَشْرُوعِ لِلْقِيَامِ. وَرِوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ الْخَمْسَةُ مَا بَيْنَ بَغْدَادِيِّ وَهُوَ شَيْخُ الْمُؤَلَّفِ، وَمَا بَيْنَ وَاسِطِيٍّ وَبَصْرِيِّ، وَفِيهِ: التَّحْدِيثُ وَالْإِخْبَارُ وَالْعِنْنَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي «الصَّلَاةِ».

١٤٣ - بَابُ: كَيْفَ يَغْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ

هَذَا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (كَيْفَ يَغْتَمِدُ) الْمَصْلِيُّ (عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ) أَيِ: أَيِّ رَكْعَةٍ كَانَتْ^(٣)، وَلِلْمُسْتَمْلِيِّ وَالْكُشْمِيهَنِيِّ: «مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ» أَيِ: الْأُولَى وَالثَّالِثَةِ.

٨٢٤ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ، فَصَلَّى بِنَا فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لِأُصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَكِنْ أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ

= الدُّوَلَابُ، يُنْسَبُ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ؛ مِنْهُمْ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، أَصْلُهُ مِنْ هَرَاةَ، مَوْلَى لَمْزِينَةَ، سَكَنَ بَغْدَادَ إِلَى وَفَاتِهِ سَنَةَ ٢٢٧ «تَرْتِيب».

(١) فِي هَامِشٍ (ج): «التَّوَرُّكُ فِي الصَّلَاةِ» الْقَعُودُ عَلَى الْوَرَكِ الْيَسْرِ، وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ: جَلَسَ مَتَوَرِّكًا؛ إِذَا رَفَعَ وَرَكَهُ «مُصْبِح».

(٢) فِي غَيْرِ (م) وَنَسَخَةٍ فِي هَامِشٍ (د): «الرِّوَاة».

(٣) فِي هَامِشٍ (ج): قَوْلُهُ: «أَيِّ رَكْعَةٍ كَانَتْ» أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ «أَل» فِي «الرَّكْعَةِ» لِلْعُمُومِ، وَالْمَعْنَى: إِذَا قَامَ مِنْ كُلِّ

رَكْعَةٍ وَجَدْتَ، وَ«أَيِّ» هُنَا يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً وَجَوَابَهَا مَحذُوفٌ، لَا اسْتِفْهَامِيَّةً، وَلَا مَوْصُولَةً، وَلَا الَّتِي تَقَعُ صِفَةً لِنَكْرَةٍ وَحَالًا لِمَعْرِفَةِ دَالَّةٍ عَلَى الْكَمَالِ فِيهِمَا؛ كَمَا لَا يَخْفَى، فَلْيَتَدَبَّرْ.

كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، قَالَ أَيُّوبُ: فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: وَكَيْفَ كَانَتْ صَلَاتُهُ؟ قَالَ: مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا؛ يَغْنِي عَمْرُو بْنُ سَلِمْ، قَالَ أَيُّوبُ: وَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْخُ يُتِمُّ التَّكْبِيرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ عَنِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ جَلَسَ، وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ قَامَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى^(١) بْنُ أَسَدٍ) الْعَمِّيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا) وَلَا بِنِ عَسَاكِر: «أَخْبَرَنَا» (وَهَيْبٌ) بَضْمُ الْوَاوِ مُصَغَّرًا، ابْنُ خَالِدٍ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيِّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْجَرْمِيِّ^(٢) (قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ^(٣)، فَصَلَّى بِنَا فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ) وَلَا بِنِ عَسَاكِر: «قَالَ»: (إِنِّي لِأُصَلِّي بِكُمْ، وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَكِنْ) بغير نون الوقاية، ولِلأَصِيلِيِّ وَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمُوبِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «وَلَكِنِّي» بِإِثْبَاتِهَا، وَلَا بِنِ عَسَاكِر: «لَكِنْ» بِحَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ (أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ) وَلَا بُوِي ذَرٍّ وَالْوَقْتُ وَالْأَصِيلِيُّ وَابْنُ عَسَاكِر: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ» (ﷺ يُصَلِّي. قَالَ أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ: (فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: وَكَيْفَ كَانَتْ صَلَاتُهُ؟ قَالَ): كَانَتْ (مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا؛ يَغْنِي عَمْرُو بْنُ سَلِمْ) بِكسر اللام (قَالَ أَيُّوبُ: وَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْخُ يُتِمُّ التَّكْبِيرَ) أَي: يَكْبُرُ عِنْدَ كُلِّ انْتِقَالٍ غَيْرِ الْإِعْتِدَالِ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ تَكْبِيرَاتِ الْإِنْتِقَالَاتِ شَيْئًا، أَوْ كَانَ يَمُدُّهُ مِنْ أَوَّلِ الْإِنْتِقَالِ^(٤) إِلَى آخِرِهِ (وَإِذَا) بِالْوَاوِ، وَيُرَوَّى: «فَإِذَا» (رَفَعَ رَأْسَهُ عَنِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ) وَلِلْمُسْتَمْلِيِّ وَالْكُشْمِينَهَنِيِّ: «فِي» بَدَلِ «عَنْ»، وَلَا بُوِي ذَرٍّ فِي بَعْضِ نَسَخَةٍ: «(مِنَ السَّجْدَةِ) (جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ) بِبَاطِنِ كَفِّهِ كَمَا يَعْتَمِدُ الشَّيْخُ الْعَاجِزُ^(٥) إِذَا عَجَزَ الْخَمِيرُ (ثُمَّ قَامَ)^(٦)».

(١) فِي هَامِش (ج): «مُعَلَّى» بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ اللَّامِ وَفَتْحُهَا، «الْعَمِّيُّ» بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ، نِسْبَةً إِلَى الْعَمِّ؛ بَطْنٌ مِنْ تَمِيمٍ «تَرْتِيبٌ».

(٢) فِي هَامِش (ج): بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمِيمِ، نِسْبَةً إِلَى جَزَمٍ؛ قَبِيلَةٌ مِنَ الْيَمَنِ نَزَلَتْ الشَّامَ «تَرْتِيبٌ».

(٣) فِي هَامِش (ج): «الْحُوَيْرِثُ» بَضْمُ الْحَاءِ وَفَتْحُ [الْوَاوِ وَكسر] الرَّاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَسُكُونِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَبِالْثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ.

(٤) فِي (م): «الْإِنْتِقَالَاتِ».

(٥) فِي هَامِش (ص): قَوْلُهُ: «الْعَاجِزُ»: حَكَى ابْنُ الصَّلَاحِ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ»: أَنَّ الْغَزَالِيَّ حَكَى فِي دَرَسِهِ: هَلِ الْعَاجِزُ بِالْثُّونِ أَوْ الْعَاجِزُ بِالزَّيِّ؟ فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ بِالْثُّونِ؛ فَهُوَ عَاجِزٌ يَقْبِضُ أَصَابِعَ كَفِّهِ وَيَضُمُّهَا، وَيَتَكَبَّرُ عَلَيْهَا، وَيَرْتَفِعُ، وَلَا يَضَعُ رَأْسَهُ عَلَى الْأَرْضِ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَهُوَ إِثْبَاتُ هَيْئَةٍ شَرْعِيَّةٍ فِي الصَّلَاةِ لَا عَهْدَ بِهَا، قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ بِالزَّيِّ؛ فَهُوَ الشَّيْخُ الْمَسْنُ الَّذِي إِذَا قَامَ اعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ بِيَدَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ مِنْ «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ. وَبَنَحُوهُ مُخْتَصَرًا فِي هَامِش (ج).

(٦) فِي هَامِش (ج): قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ»: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

١٤٤ - بَابُ: يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ

وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يُكَبِّرُ فِي نَهَضَتِهِ.

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (يُكَبِّرُ) الْمُصَلِّي (وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ) أَي: عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْقِيَامِ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ إِلَى الرَّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ كغیره، فالمراد بالسجدة: الرکعتان الأولتان^(١) لأن السجدة تطلق على الرکعة من باب إطلاق الجزء على الكل.

(وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ) عَبْدُ اللَّهِ، مِمَّا وصله ابن أبي شیبة بإسنادٍ صحيح (يُكَبِّرُ فِي) أَوَّلِ (نَهَضَتِهِ) مِنَ السَّجْدَتَيْنِ.

٨٢٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدٍ، فَجَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَحِينَ سَجَدَ، وَحِينَ رَفَعَ، وَحِينَ قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ) أَبُو زكريا الوحاظي^(٢) الحمصي (قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ، واسمه: عبد الملك، وفُلَيْحٌ لِقَبِّهِ، فغلب على اسمه وشهره به (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ) بكسر العين، ابن المَعْلَى الأنصاري المدني (قَالَ: صَلَّى لَنَا أَبُو سَعِيدٍ) سعد بن

= كان إذا قام من صلاته وضع يديه على الأرض كما يضع العاجن قال ابن الصلاح في كلامه على «الوسيط»: هذا الحديث لا يُعَرَفُ، ولا يصح، ولا يجوز أن يُحتَجَّ به، وقال النووي في «شرح المهذب»: هذا حديث ضعيف، أو باطل لا أصل له، وقال في «التنقيح»: ضعيف باطل، وذكر ابن الصلاح: أن الغزالي حكى في «درسه»: هل هو «العاجن» بالثون، أو «العاجز» بالزاي؟ فإذا قلنا: إنه بالنون فهو عاجن الخبز، يقبض أصابع كَفِّهِ ويضمُّها ويتكى عليها ويرتفع، ولا يضع راحتيه على الأرض، قال ابن الصلاح: وعمل هذا كثير من العجم، وهو إثبات هيئة شرعية في الصلاة لا عهد بها، بحيث لم يثبت، ولو ثبت لم يكن ذلك معناه، فإن «العاجن» في اللغة هو الرجل السمين، فإن كان وصف الكبر بذلك مأخوذاً من عاجن العجين؛ فالتشبيه في شدة الاعتماد عند وضع اليدين، لا في كيفية وضع أصابعهما، قال الغزالي: وإذا قلنا: إنه بالزاي؛ فهو للشيخ المسنن الذي إذا قام اعتمد بيده على الأرض من الكبر. انتهى. وفي «الطبراني الأوسط» عن الأزرق بن قيس: رأيت عبد الله بن عمر وهو يعجن في الصلاة، يعتمد على يديه إذا قام؛ كما يفعل الذي يعجن العجين. انتهى باختصار.

(١) في (ب) و(س): «الأوليان».

(٢) في (د): «الوَحَاطِي»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): «الْوَحَاطِي» بضم الواو وتخفيف الحاء المهملة ثم ظاء معجمة مشالة، نسبة إلى وحاظة؛ بطن جَمِير، كذا في «التقريب» و«الترتيب» وحكى بكسر الواو وفتحها «زكريا».

مالك الخديري رحمه الله / بالمدينة لما غاب أبو هريرة، وكان يصلي بالناس في إمارة مروان على المدينة، وكان مروان وغيره من بني أمية يُسرّون^(١) بالتكبير (فَجَهَرَ) أبو سعيد (بالتكبير) زاد الإسماعيلي: «حين افتتح، وحين ركع، وحين سجد» (حين رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَحِينَ سَجَدَ، وَحِينَ رَفَعَ) زاد الأصيلي: «(رأسه)» (وَحِينَ قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ) زاد الإسماعيلي: «فلما انصرف قيل له: قد اختلف الناس على^(٢) صلاتك، فقام عند^(٣) المنبر فقال: إني والله ما أبالي اختلفت صلاتكم أو^(٤)» لم تختلف» (وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يصلي^(٥)). قال في «الفتح»: والذي يظهر أن الاختلاف بينهم كان في الجهر بالتكبير والإسرار به للقيام، وفيه: أن التكبير للقيام يكون مقارناً الفعل^(٦)، وهو مذهب الجمهور خلافاً لمالك، حيث قال: يكبر^(٧) بعد الاستواء، وكأنه شبهه بأول الصلاة من حيث إنها فرضت ركعتين، ثم زيدت الرباعية، فيكون افتتاح المزيد كافتتاح المزيد عليه، كذا قاله بعض أتباعه، لكن كان ينبغي أن يستحب رفع اليدين حينئذ لتكامل المناسبة، ولا قائل به منهم. انتهى.

ورواة هذا الحديث ما بين حمصي ومدنيين، وفيه: التحديث والعنونة والقول، وتفرّد به المؤلف عن أصحاب الكتب الستة.

٨٢٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ صَلَاةَ خَلْفَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ عِمْرَانُ بِيَدِي فَقَالَ: لَقَدْ صَلَّيْنَا هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ قَالَ: لَقَدْ ذَكَرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ.

(١) في (ص): «يسر».

(٢) في (م): «في».

(٣) في (د): «على».

(٤) في (د): «أم».

(٥) في هامش (ج): قال الحافظ: الذي يظهر فيه ويجتمع عليه الأدلة أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زيدت عقب الهجرة إلا الصبح. انتهى ملخصاً من «باب يقصر الصلاة الرباعية».

(٦) في غير (ص) و(م): «للفعل»، وكلاهما صحيح.

(٧) في (م): «ليكبر».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الْوَاشِجِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غَيْلَانُ ابْنُ جَرِيرٍ) بفتح الغين الْمُعْجَمَةُ وسكون المِثْنَةِ التَّحْتِيَّةِ فِي الْأَوَّلِ، وَفَتْحُ الْجِيمِ فِي الثَّانِي (عَنْ مُطَرِّفٍ) ^(١) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ الْعَامِرِيُّ (قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ) ابْنُ حُصَيْنٍ ^(٢) (صَلَاةً) مِنْ الصَّلَوَاتِ (حَلَفَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ) عليه السلام بِالْبَصْرَةِ (فَكَانَ/ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ) رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ (كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ) الْأُولَيَيْنِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ (كَبَّرَ) عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْقِيَامِ، وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجَمَةِ (فَلَمَّا سَلَّمَ) أَي: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام ^(٣) (أَخَذَ عِمْرَانُ) ابْنُ حُصَيْنٍ (بِيَدِي) بِكسر الدَّالِ (فَقَالَ: لَقَدْ صَلَّيْنَا هَذَا) يَعْنِي: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (صَلَاةً مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم) أَي: مِثْلَ صَلَاتِهِ (أَوْ قَالَ: لَقَدْ ذَكَرْنِي) بِتَشْدِيدِ الْكَافِ (هَذَا صَلَاةُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم) شَكَّ مُطَرِّفٌ عليه السلام.

١٤٥ - بَابُ سُنَّةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ

وَكَاثَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ تَجَلَّسَ فِي صَلَاتِهَا جِلْسَةَ الرَّجُلِ، وَكَانَتْ فَقِيهَةً.

(بَابُ سُنَّةِ الْجُلُوسِ) أَي: هَيْئَتِهِ (فِي التَّشَهُّدِ) كَالِافْتِرَاشِ مِثْلًا، أَوْ مُرَادُهُ: نَفْسُ ^(٤) الْجُلُوسِ ^(٥)، عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ بِـ «السُّنَّةِ»: الطَّرِيقَةُ الشَّامِلَةُ لِلْوَاجِبِ وَالْمُنْدُوبِ.

(وَكَاثَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ) مِمَّا وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي «تَارِيخِهِ الصَّغِيرِ» مِنْ طَرِيقِ مَكْحُولٍ (تَجَلَّسَ فِي صَلَاتِهَا جِلْسَةَ الرَّجُلِ) بِكسر الجيم لِأَنَّ الْمُرَادَ الْهَيْئَةَ، أَي: كَمَا يَجْلِسُ الرَّجُلُ بِأَنْ تَنْصَبَ ^(٦) الرَّجُلَ الْيَمْنَى وَتَفْرَشَ ^(٧) الْيَسْرَى، قَالَ مَكْحُولٌ: (وَكَاثَتْ) أَي: أُمُّ الدَّرْدَاءِ (فَقِيهَةً) وَكَذَا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: «وَكَاثَتْ فَقِيهَةً» فَجَزَمَ مَغْلَطَايَ ^(٨) وَابْنَ

(١) فِي هَامِشِ (ج): «مُطَرِّفٌ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ، وَ«الشَّخِيرُ» بِكسر الشَّينِ الْمُعْجَمَةُ وَتَشْدِيدِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ الْمَكْسُورَةِ وَبَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ رَاءٌ «تَقْرِيبٌ».

(٢) فِي (د): «الْحَصِينِ».

(٣) «ابْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

(٤) فِي (ص): «نَفْيٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «أَوْ مُرَادُهُ نَفْسُ الْجُلُوسِ» فَالْإِضَافَةُ بَيَانِيَّةٌ؛ نَحْوُ: «شَجَرُ أَرَاكِ».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «تَنْصِبُ» أَي: تَرْفَعُ، وَهُوَ مِنْ «بَابِ ضَرْبٍ» كَمَا فِي «الْمُصْبَاحِ».

(٧) فِي (د) وَ(م): «تَفْرَشُ».

(٨) فِي هَامِشِ (ج): «مَغْلَطَايَ» ابْنُ قَلِيحٍ بَنَ عَبْدِ اللَّهِ الْحَنْفِيُّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ عَلَاءُ الدِّينِ، وَلِدَ سَنَةَ ٦٨٩ وَتَوَفَّى رَابِعَ =

الْمُلَقَّنُ^(١) بَأَنَّهُ مِنْ قَوْلِ الْبَخَارِيِّ، كَأَنَّهُمَا لَمْ يَقِفَا عَلَى رِوَايَةِ «تَارِيخِ» الْمَوْلَفِ، وَجَزَمَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بَأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ/ مَكْحُولٍ لِرِوَايَةِ «التَّارِيخِ» وَ«مُسْنَدِ الْفَرِيَابِيِّ»^(٢) فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ فِيهِ كَذَلِكَ ٣٧٣/د ب تَامًا، وَبَأَنَّ أُمَّ الدَّرْدَاءِ هَذِهِ هِيَ الصُّغْرَى هُجَيْمَةَ^(٣) التَّابَعِيَّةُ، لَا الْكُبْرَى: خَيْرَةُ بِنْتُ أَبِي حَذَرْدٍ^(٤) الصَّحَابِيَّةُ لِأَنَّ مَكْحُولًا لَمْ يَدْرِكِ الْكُبْرَى، وَإِنَّمَا أَدْرَكَ الصُّغْرَى، وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ الْعَيْنِيِّ عَلَى أَنَّهَا الْكُبْرَى بِقَوْلِهِ: «وَكَانَتْ فَقِيهَةً» فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، كَمَا لَا يَخْفَى.

٨٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ كَانَ يَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَتَرَعَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ، فَفَعَلْنَاهُ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ، فَتَهَانِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَقَالَ: إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى، وَتُفْنِي الْيُسْرَى، فَقُلْتُ: إِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ رِجْلِي لَا تَحْمِلَانِي.

وبالسند السابق إلى المصنّف قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ (عَنْ مَالِكٍ) إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ) بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ أَخَذَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَيُحْمَلُ مَا رَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخَذَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(٥)، ثُمَّ أَخَذَهُ عَنْهُ بَغِيرَ وَاسْطَةٍ: (أَنَّهُ كَانَ يَرَى) أَبَاهُ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

= شعبان سنة ٧٦٢، وقد ضبطه ابنُ حَجَرٍ بالقلم بضمِّ الميم وسكون الغين المعجمة وفتح اللام، وكذلك ابن ناصر في غير «منظومته» أمَّا فيها فُضِّطَ بالقلم بفتح الغين وسكون اللام، ولعلَّ ذلك لأجل الوزن، و«قليج» معناه باللغة التركِيَّةُ: سَيْفٌ.

(١) في هامش (ج): «ابنُ الْمُلَقَّنِ» الْإِمَامُ الْفَقِيهُ الْحَافِظُ، ذُو التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ، سَرَاغُ الدِّينِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ، ابْنُ الْإِمَامِ النَّحْوِيِّ بَدْرِ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ، أَحَدُ شُيُوخِ الشَّافِعِيَّةِ وَأَثَمَةُ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَدَ سَنَةَ ٧٢٣ وَتَوَفَّى فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ ٨٥٤.

(٢) في هامش (ج): «الْفَرِيَابِيُّ» بِكسر الفاء وسكون الرَّاء وبالياء المثناة التَّحْتِيَّةُ وبالياء الموحَّدة، نسبة إلى فَرِيَابٍ؛ مَدِينَةٍ مَعْرُوفَةٍ بِنَوَاحِي بَلْخٍ، نُسِبَ إِلَيْهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ الْفَرِيَابِيُّ، نَزَلَ قَيْسَارِيَّةَ مِنْ سَاحِلِ الشَّامِ، ثَقَّةٌ فَاضِلٌ، مِنْ النَّاسِعةِ، مَاتَ سَنَةَ ١١٢. انْتَهَى مُلَخَّصًا مِنْ «التَّقْرِيبِ» وَ«الترْتِيبِ».

(٣) في هامش (ج): «هُجَيْمَةُ» بضمِّ الهاء وفتح الجيم وسكون التَّحْتِيَّةِ وفتح الميم، و«خَيْرَةُ» بفتح الخاء المعجمة وسكون التَّحْتِيَّةِ وبالراء، و«حَذَرْدٍ» بِحَاءٍ وَدَالَيْنِ بَيْنَهُمَا رَاءٌ مُهْمَلَاتٌ، كَذَا فِي «التَّقْرِيبِ» وَ«الترْتِيبِ».

(٤) في هامش (ج): هُجَيْمَةُ، حَ تِي رَة، ح ذَرْدٌ «جَامِعُ الْأَصُولِ».

(٥) «عن عبد الله»: سقط من (د).

عُمَرَ) بن الخطَّاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ) لِلتَّشَهُدِ (فَفَعَلْتُهُ) أَي: التَّرْبُعُ (وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ، فَتَهَانِي) عَنْهُ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) بن الخطَّاب (وَقَالَ) بِالْوَاوِ، وَلَأَبِي ذَرٌّ فِي نَسْخَةٍ لَهُ وَهِيَ رَوَايَةُ أَبِي الْوَقْتِ: «قَالَ» بِإِسْقَاطِهَا، وَلابن عساكر: «فَقَالَ»: «إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ» أَي: الَّتِي سَنَّهَا النَّبِيُّ ﷺ (أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى) أَي: لَا تَلصِقْهَا بِالْأَرْضِ (وَتَثْنِي) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ، أَي: تَعْطِفُ رِجْلَكَ (الْيُسْرَى) وَفِي رَوَايَةِ يَحْيَى بن سَعِيدٍ عِنْدَ مَالِكٍ فِي «مَوْطِئِهِ»: أَنَّ الْقَاسِمَ بنَ مُحَمَّدٍ أَرَاهُمُ الْجُلُوسَ فِي التَّشَهُدِ، فَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَثْنَى الْيُسْرَى، وَجَلَسَ عَلَى وَرْكَهِ الْيُسْرَى^(١)، وَلَمْ يَجْلِسْ عَلَى قَدَمِهِ^(٢)، فَبَيَّنَ فِي رَوَايَةِ الْقَاسِمِ الْإِجْمَالَ الَّذِي فِي رَوَايَةِ ابْنِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ مَا يَصْنَعُ بَعْدَ أَنْ يَثْنِيَ الْيُسْرَى، هَلْ يَجْلِسُ فَوْقَهَا أَوْ يَتَوَرَّكُ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «فَقُلْتُ: إِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ» أَي: التَّرْبُعَ (فَقَالَ: إِنَّ رِجْلِيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ تَثْنِيَةً رِجْلِي، وَلَأَبِي الْوَقْتِ وَابْنُ عَسَاكِرَ: «إِنَّ رِجْلَايَ» بِالْأَلْفِ عَلَى إِجْرَاءِ الْمُثْنَى مَجْرَى الْمَقْصُورِ^(٣) كَقَوْلِهِ:

إِنَّ أَبَاهَا^(٤) وَأَبَا أَبَاهَا

أَوْ أَنَّ «إِنَّ» بِمَعْنَى «نَعَمْ»، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ فَقَالَ: «رِجْلَايَ» (لَا تَحْمِلَانِي) بِتَخْفِيفِ الثُّونِ، وَلَأَبِي ذَرٌّ: «لَا تَحْمِلَانِي» بِتَشْدِيدِهَا^(٥).

وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي.

(١) فِي (م): «الْيُسْرَى».

(٢) فِي (د): «قَدَمِهِ».

(٣) فِي هَامِش (ج): الْمُرَادُ بِ«الْمَقْصُورِ» فِي «الْأَبِ وَالْأَخِ وَالْحَمِّ» مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ: أَنْ يُلْزَمَ آخِرُهُنَّ الْأَلْفُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ لَامٍ هُنَّ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، فَيُعْرَبْنَ بِحَرَكَاتٍ مَقْدَّرَةٍ عَلَيْهَا.

(٤) فِي هَامِش (ج): قَالَ فِي «شَرْحِ التَّوْضِيحِ»: «أَبَاهَا» الْأَوَّلُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ لَا شَاهِدَ فِيهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْأَلْفِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُورًا مَنْصُوبًا بِفَتْحَةٍ مَقْدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ، وَالشَّاهِدُ فِي «أَبَاهَا» الثَّالِثُ؛ إِذْ هُوَ نَصٌّ فِي الْقَصْرِ؛ لِأَنَّهُ مِضَافٌ إِلَيْهِ، فَهُوَ مَجْرُورٌ بِكَسْرٍ مَقْدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ، وَإِلَّا لَجَزَّ بِالْيَاءِ.

(٥) فِي هَامِش (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «بِتَشْدِيدِهَا» أَي: الثُّونُ، قَالَ السَّمِينُ: التَّثْقِيلُ هُوَ الْأَصْلُ لِأَنَّ الثُّونَ الْأَوَّلَى نُونُ الرَّفْعِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ، وَالثَّانِيَةُ نُونُ الْوَقَايَةِ، فَاسْتَقْبَلُ اجْتِمَاعُهُمَا، وَفِيهِمَا لُغَاتٌ ثَلَاثٌ: الْفُكُّ وَتَرْكُهُمَا عَلَى حَالِهِمَا، وَالْإِدْغَامُ، وَالْحَذْفُ، وَقَدْ قُرِئَ بِهَذِهِ اللُّغَاتِ كُلُّهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾ [الزُّمَرُ: ٦٤] وَاخْتَلَفَ فِي آيَتِهِمَا الْمَحْذُوفَةِ فِي قِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ، فَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَمَنْ تَبِعَهُ: الْأَوَّلَى، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ: أَنَّهَا الثَّانِيَةُ، وَاسْتَدِلَّ لِكُلِّ مَنِ الْمَذْهَبَيْنِ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ؛ فَلْيُرَاجَعْ. انْتَهَى «عَجْمِي».

٨٢٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ خَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ.

وَحَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَيَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ خَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرْنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: أَنَا كُنْتُ أَخْفَظُكُمْ لِمَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكَبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى، حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكَعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْآخَرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ.

وَسَمِعَ اللَّيْثُ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ، وَيَزِيدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْحَلَةَ، وَابْنَ خَلْحَلَةَ مِنْ ابْنِ عَطَاءٍ. وَقَالَ أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ: كُلُّ فَقَارٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو حَدَّثَهُ: كُلُّ فَقَارٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) المصري (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ المصري أيضاً (عَنْ خَالِدٍ) هو ابن يزيد^(١) الجمحي المصري (عَنْ سَعِيدٍ) الليثي المدني، زاد أبو ذَرٍّ: «هو ابن أبي هلال» (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ خَلْحَلَةَ) بفتح العين، وكذا الحاءين المهملتين وسكون اللام الأولى، الدَّيْلِيُّ^(٢) المدني (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ) بفتح العين قبل الميم الساكنة، القرشي العامري المدني.

قال (وَحَدَّثَنَا) بالواو، وفي بعض الأصول قبله: «ح» للتحويل إلى سندٍ آخر، ولا بن عساكر: «قال: حَدَّثَنِي» بحذف الواو^(٣) والإفراد^(٤)، أي: قال يحيى ابن بُكَيْرٍ: «حَدَّثَنِي» أو «حَدَّثَنَا» (اللَّيْثُ) بن سعدٍ (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ) سويدٍ المصري (وَيَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ) القرشي،

(١) في غير (د): «زيد».

(٢) في هامش (ج): «الدَّيْلِيُّ» بكسر الدال المهملة وسكون التَّحْنَانِيَّة، نسبة إلى بني الدَّيْل؛ قبيلة «تقريب».

(٣) في هامش (ج): أي: التي قبل «قال».

(٤) في (د): «وَحَدَّثَنِي» بالإفراد، وكذا في «اليونانية».

كلاهما^(١) (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو / بْنِ خَلْحَلَةَ، عَنْ / مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ أَنَّهُ) أَي: ابن عطاء (كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ) كذا للكرامة بلفظ: «مع»، ولغيرها وعزاه في الفرع لأبي ذرٍّ والأصيلي: «في نفر» اسم جمع يقع على الرجال خاصة، ما بين الثلاثة إلى العشرة^(٢)، وفي «سنن أبي داود» و«صحيح ابن خزيمة»: أَنَّهُمْ كَانُوا عَشْرَةً (مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ) ولأبي الوقت: «من أصحاب رسول الله» (مِنْ اللَّهِ يَدْرِي، أَي: حال كونهم من أصحابه (مِنْ اللَّهِ يَدْرِي) منهم^(٣) أبو قتادة بن ربعي^(٤)، وأبو أُسَيْدٍ^(٥) السَّاعِدِيُّ، وسهل بن سعد، ومحمد بن مسلمة^(٦)، وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَذَكَرْنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَوِ الْمُنْذِرُ) (السَّاعِدِيُّ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَا كُنْتُ أَخْفَظُكُمْ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وللأصيلي: «(لِلصَّلَاةِ النَّبِيَّةِ)» (مِنْ اللَّهِ يَدْرِي) زاد في رواية أبي داود: «قالوا: فَلِمَ؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعًا، ولا أقدمنا له صحبةً» وللطحاوي: قالوا: من أين؟ قال: رقت ذلك منه حتَّى حفظت صلاته (رَأَيْتُهُ) عَلَيْهِ السَّلَام (إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ) ولأبي ذرٍّ: «حذو منكبيه» زاد ابن إسحاق: «ثُمَّ قرأ بعض القرآن» (وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ) بِالصَّادِ الْمُهِمْلَةِ، أَي: أماله في استواء من رقبته ومتن^(٧) ظهره من غير تقويس (فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى) قائمًا مُعْتَدِلًا (حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ) بفتح الفاء والقاف جمع فَقَارَةٍ، واستعمل الفقار للواحد^(٨) تجوُّزًا، وفي «المطالع» - ونُسِبَ لِلأَصِيلِيِّ - كسر^(٩) الفاء، وحكي عن الأصيلي أيضًا: «كلُّ قِفَارٍ» بتقديم

(١) في هامش (ج): الأولى: «كِلَيْهِمَا». قوله: «كلاهما» الأولى: «كِلَيْهِمَا» تأكيد للمجرورين قبله، ويحتمل أَنَّهُ على لغة مَنْ يُلْزِمُ المثنى الألف، ويجوز الرفع على الابتداء، خبره مُتَعَلِّقٌ بالمجرور بعده؛ أَي: يرويان، ويحتمل أَنَّ التَّقْدِيرَ: كلاهما مَغْنِيَانِ، عكس ما أجازته النَّوَوِيُّ في قول مسلم: «حَدَّثَنَا فلان وفلان كِلَيْهِمَا» بالياء؛ أَنَّهُ بِتَقْدِيرٍ: أَعْنِيهِمَا كِلَيْهِمَا.

(٢) في هامش (ج): قوله: «ما بين الثلاثة إلى العشرة» كذا وَقَعَ نظيرُ هذا التَّرْكِيبِ، والقياس: «ما بين الثلاثة والعشرة» بالواو، لكن خُرِّجَ نحو ما هنا على أَنَّ الْمُغْنِيَا محذوف، والتَّقْدِيرُ: ما بين الثلاثة وما بعدها إلى العشرة.

(٣) في (د): «فيهم».

(٤) في هامش (ج): «رَبْعِيٌّ» بكسر الرَّاء وسكون الموحدة وكسر العين المهملة وتشديد التَّحْتِيَّةِ.

(٥) في هامش (ج): بِالضَّمِّ.

(٦) في ب «سلمة».

(٧) في (م): «من».

(٨) في (د): «في الواحد».

(٩) في (د): «بكسر».

القاف، وهو تصحيفٌ لأنَّه جمع قَفَرٍ؛ وهو المفازة، ولا معنى له هنا، والفَقَار - بتقديم الفاء - ما انتَضَدَ^(١) من عظام الصُّلب من لَدُنْ^(٢) الكاهل إلى العَجَب، قاله في «المُحْكَم»^(٣)، وهو ما بين كلِّ مفصلين، وقال صاعدٌ^(٤): وهنَّ^(٥) أربعٌ وعشرون، سبعٌ في العنق، وخمسةٌ في الصُّلب، واثنَا عشرة في أطراف الأضلاع^(٦)، وقال الأصمعيُّ^(٧): خمسٌ وعشرون، وفي رواية الأصيلي: «حتَّى يعود كلُّ فقارٍ إلى مكانه» (فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ) حال كونه (غَيْرَ مُفْتَرِشٍ) ساعديه، وغير حامل بطنه على شيء من فخذيه (وَلَا قَائِضِهِمَا)^(٨) أي: ولا قابضي يديه؛ وهو أن يضمُّهما إليه، وفي رواية فليح بن سليمان: «ونحى يديه عن جنبه، ووضع يديه حذو منكبيه» (وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ) الأوليين^(٩) للتَّشَهُدِ (جَلَسَ عَلَى رِجْلَيْهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى) وهذا هو الافتراش (وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ)^(١٠)

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ما انتَضَدَ»: أي اتَّسَق. قال في «التَّقريب»: نَضَدًا كـ «ضرب»: جعل بعضه على بعض، والنَّضْدُ - مُحَرَّكَ - المنضود، «وَطَلَحَ مَنْضُورٌ» [الواقعة: ٢٩]: مُتَّسِقٌ. «تقريب».

(٢) في (م): «بدن»، وهو تحريف.

(٣) في هامش (ج): «المُحْكَم» كتابٌ كبير مشهور، صنَّفه ابن سيده الضَّرير، واسمه علي بن أحمد، «سينده» بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية، النحوي اللغوي الأندلسي الضَّرير، قال الدماميني: كان أكمه، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، مات بكاظمة سنة ٤٥٨.

(٤) في هامش (ج): «صاعد» ابن الحسن بن عيسى الرُّبَيعِيُّ البَغْدَادِيُّ، أبو العلاء، قال ابن النَّجَّار: صاحب السِّيرافيِّ والفارسيِّ والخطابيِّ وروى عنه، وأصله مِنَ المَوْصِلِ، ودَخَلَ الأندلس، وكان عالمًا باللغة والأدب والأخبار، وقال الصَّفديُّ: له كتاب «الفُصوص» مات سنة أربع عشرة وأربع مئة. انتهى مِنْ «طبقات النُّحاة» للسيوطي باختصار. وفي هامش (ل): «عاصد»، وهو تحريف. وبنحوه مختصرًا في هامش (ص).

(٥) في (د): «وهو»، وفي نسخة في هامشها كالمُثَبَّت.

(٦) في (م): «الأصابع»، وهو تحريف.

(٧) في هامش (ج): الأصمعي: بفتح الهمزة، عبد الملك بن قُريب - بضم القاف مصغراً - ابن أطمع - بفتح الميم - الباهلي أبو سعيد البصري أحد [أئمة] اللغة والغريب والملح والنوادر، قال الشافعي: ما عبر أحد من العرب بمثل عبارته وكان من أهل رسته، وله مصنفات، مات سنة ٢١٥ عن ثمان وثمانين سنة.

(٨) في هامش (ج): قوله: «وَلَا قَائِضِهِمَا» بالجرِّ، معطوفًا على «مفترش».

(٩) في (م): «الأولتين».

(١٠) في (د): «الآخيرة». وفي هامش (ج): قوله: «في الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ» بمدُّ الهمزة وكسر الخاء، على وزن «فَاعِلَةٌ» تأنيث «الآخر» على «فَاعِلٍ» وهو خلافُ «الأوَّل» ولهذا يُصَرَّف، ويطابق في الإفراد والتثنية، والتذكير =

لِلتَّشَهُدِ الْآخِرِ^(١) (قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ) وَهَذَا هُوَ التَّوَرُّكُ، وَفِيهِ دَلِيلٌ لِلشَّافِعِيَّةِ فِي أَنَّ جُلُوسَ التَّشَهُدِ الْآخِرِ مَغَايِرٌ لغيره، وَحَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ^(٢) [ج: ٨٢٧] الْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ^(٣) الْمُقَيَّدُ، نَعَمْ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ الْمُرُويِّ فِي «المَوْطَأِ» التَّصْرِيحُ بِأَنَّ جُلُوسَ ابْنِ عَمَرَ الْمَذْكُورِ كَانَ فِي التَّشَهُدِ/الْآخِرِ، وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ: يَفْتَرِشُ فِي الْكَلِّ، وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: يَتَوَرَّكُ فِي الْكَلِّ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ اخْتِصَاصُ التَّوَرُّكِ بِالصَّلَاةِ الَّتِي فِيهَا تَشْهُدَانِ.

فَإِنْ قُلْتُ: مَا الْحِكْمَةُ فِي اخْتِصَاصِ الشَّافِعِيَّةِ بِالتَّغَايِيرِ فِي الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي؟ أُجِيبُ: لِأَنَّهُ^(٤) أَقْرَبُ إِلَى عَدَمِ اشْتِبَاهِ عَدَدِ الرُّكْعَاتِ، وَلِأَنَّ الْأَوَّلَ تَعَقُّبُهُ الْحَرَكَةُ^(٥) بِخِلَافِ الثَّانِي، وَلِأَنَّ الْمَسْبُوقَ إِذَا رَأَاهُ^(٦) عِلْمٌ قَدَرُ مَا سَبَقَ بِهِ.

وَرَوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ مَصْرِيَّيْنِ - بِالْمِيمِ - وَمَدَنِيَّيْنِ، وَفِيهِ: إِرْدَافُ الرُّوَايَةِ النَّازِلَةِ بِالْعَالِيَةِ، وَيَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمُؤَلِّفِ، وَالتَّحْدِيثُ وَالْعِنْعَنَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ مَفِيدًا^(٧) أَنَّ الْعِنْعَنَةَ الْوَاقِعَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِمَنْزِلَةِ السَّمَاعِ: (وَسَمِعَ اللَّيْثُ) ابْنُ سَعْدٍ (يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ) وَسَقَطَ لِلْأَصِيلِيِّ وَابْنِ «وَسَمِعَ» (وَيَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) مِنْ^(٨) مُحَمَّدٍ بْنِ

= وَالتَّائِيثُ، فَتَقُولُ: أَنْتِ آخِرُ خُرُوجًا وَدُخُولًا، وَنَصْبُهُمَا عَلَى التَّمْيِيزِ وَالتَّفْسِيرِ، وَالْأَنْثَى: «آخِرَةُ» وَ«الْآخِرُ» بِالْفَتْحِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَوزْنُهُ «أَفْعَلُ» قَالَ الصَّغَانِيُّ: «الْآخِرُ» أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ، يُقَالُ: «جَاءَ الْقَوْمُ؛ فَوَاحِدٌ يَفْعَلُ كَذَا وَآخَرُ كَذَا» أَي: وَوَاحِدٌ، وَالْأَنْثَى: «أُخْرَى» بِمَعْنَى الْوَاحِدَةِ أَيْضًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ تَقَاتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣] قَالَ الْأَخْفَشُ: إِحْدَاهُمَا تَقَاتَلُ وَالْأُخْرَى كَافِرَةٌ.

(١) فِي (ب) وَ(س): «الْآخِرُ».

(٢) فِي (م): «عَمَرُو»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) «الْحَدِيثُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٤) فِي (ص): «بِأَنَّهُ».

(٥) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «حَرَكَةٌ».

(٦) زَيْدٌ فِي (د): «قَدْ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٧) فِي (ص): «مَعِيدًا»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَفِي (م): «مَقَيَّدًا»، وَفِي «الْفَتْحِ» (٣٦٠/٢): «إِعْلَامًا مِنْهُ بِأَنَّهُ...».

(٨) فِي غَيْرِ (س): «بَن»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

عمرو^(١) ابْنِ حَلْحَلَةَ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: «ويزيدُ بنُ مُحَمَّدٍ^(٢)، مُحَمَّدُ بنُ حَلْحَلَةَ» وَلأَبِي ذَرٍّ: «ويزيدُ مُحَمَّدًا» وَلِلْأَصِيلِيِّ أَيْضًا: «ويزيدُ سَمِعَ من مُحَمَّدِ بنِ حَلْحَلَةَ» (وَابْنُ حَلْحَلَةَ) سَمِعَ (مِنْ ابْنِ عَطَاءٍ) وَقَدْ سَقَطَ ذَلِكَ؛ أَعْنِي: مِنْ قَوْلِهِ: «سَمِعَ... إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ: ابْنُ عَطَاءٍ» عِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرَ.

(وَقَالَ) بَوَاوِ الْعُطْفِ، وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرَ: «قَالَ» (أَبُو صَالِحٍ) كَاتِبُ اللَّيْثِ^(٣)، وَلَيْسَ هُوَ أَبَا صَالِحٍ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْبَكْرِيِّ مِمَّا وَصَلَهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٤): (عَنِ اللَّيْثِ) بِإِسْنَادِهِ الثَّانِي السَّابِقِ عَنْ يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ، وَيَزِيدَ بنِ مُحَمَّدٍ/: (كُلُّ فَقَّارٍ) بِغَيْرِ إِضَافَةٍ إِلَى ضَمِيرٍ، وَتَقْدِيمِ الْفَاءِ عَلَى ١٢٧/٢ الْقَافِ كَمَا فِي الْفَرْعِ، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: ضُبِطَ فِي رَوَايَتِنَا بِتَقْدِيمِ الْقَافِ عَلَى الْفَاءِ، وَكَذَا لِلْأَصِيلِيِّ. انْتَهَى. وَقَدْ^(٥) قَالُوا: إِنَّهَا تَصْحِيفٌ كَمَا مَرَّ، وَعِنْدَ الْبَاقِينَ: كِرَاوِيَةُ يَحْيَى ابْنِ بُكَيْرٍ؛ يَعْنِي: بِتَقْدِيمِ الْفَاءِ، لَكِنْ ذَكَرَ صَاحِبُ «الْمَطَالَعِ» أَنَّهُمْ كَسَرُوا الْفَاءَ. (وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ) عَبْدِ اللَّهِ، مِمَّا وَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «صِفَةِ الصَّلَاةِ» لَهُ، وَالْجَوْزَقِيُّ^(٦) فِي «جَمْعِهِ»، وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ فِي «غَرِيبِهِ»: (عَنْ يَحْيَى بنِ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (يَزِيدُ بنُ أَبِي حَبِيبٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بنَ عَمْرٍو حَدَّثَهُ) وَلأَبِي ذَرٍّ: «أَنَّ مُحَمَّدَ بنَ عَمْرٍو بنَ حَلْحَلَةَ حَدَّثَهُ»: (كُلُّ فَقَّارٍ) بِتَقْدِيمِ الْفَاءِ مِنْ غَيْرِ ضَمِيرٍ أَيْضًا، وَلِلْكَشْمِينِيَّ وَحْدَهُ: كُلُّ فَقَّارٍ؛ بِهَاءِ الضَّمِيرِ كَمَا فِي الْفَرْعِ أَي: حَتَّى يَعُودَ جَمِيعُ عِظَامِ ظَهْرِهِ، أَوْ^(٧) «فَقَارَةً» بِهَاءِ التَّانِيثِ، أَي: حَتَّى يَعُودَ كُلُّ عِظْمَةٍ مِنْ عِظَامِ الظَّهْرِ مَكَانَهَا.

١٤٦ - بَابُ: مَنْ لَمْ يَرِ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَزَجِعْ

(بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ) فِي الْجُلُوسَةِ الْأُولَى مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ (وَاجِبًا) وَالتَّشَهُدُ: «تَفَعَّلَ» مِنْ «تَشَهُدَ»، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى النُّطْقِ بِشَهَادَةِ الْحَقِّ تَغْلِيْبًا لَهُ عَلَى بَقِيَّةِ أَذْكَارِهِ

(١) «بن عمرو»: ليس في (د).

(٢) زيد في (ب) و(د): «بن»، وهو خطأ.

(٣) في هامش (ج): قوله: «أبو صالح كاتب الليث» هو عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابته، وكان فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين؛ يعني: ومثني «تقريب».

(٤) في (د): «الطبري».

(٥) «قد»: ليس في (م).

(٦) في هامش (ج): «الجوزقي» نسبة إلى جوزق - «جعفر» - قرية بنيسابور وهرات أيضًا «لب».

(٧) قوله: «فقاره؛ بهاء الضمير كما في الفرع» أي: حتى يعود جميع عظام ظهره، أو سقط من (د).

لشرفها، وهو من باب إطلاق اسم البعض على الكل، وقد استدلك المؤلف لما ترجم له بقوله: (لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَزَجِعْ) إِلَى التَّشَهُّدِ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَرَجَعَ إِلَيْهِ لَمَّا سَبَّحُوا بِهِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَرِيبًا [ح: ٨٢٩] (١).

٨٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمَزٍ، مَوْلَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - وَقَالَ مَرَّةً: مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ - : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ، وَهُوَ مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ، وَهُوَ خَلِيفٌ لِبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، لَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ، وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وللاصلي: «حَدَّثَنَا» (شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (٢)، دينار (عَنِ) ابن شهابٍ محمد بن مسلم (الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي) / بالإفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمَزٍ) الأعرج (مَوْلَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) نسبه لجده مواليه الأعلى (- وَقَالَ) الزُّهْرِيُّ (مَرَّةً: مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ -) بن عبد المطلب، فنسبه لمولاه الحقيقي، فلا منافاة بينهما: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ) بضم الموحدة وفتح المهملة، اسم أمه (وَهُوَ) أي: ابن بُحَيْنَةَ (مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ) بفتح الهمزة وسكون الزاي بعدها دالٌ مهملة في الأولى، وفتح الشين وضمّ النون (٣) وفتح الهمزة في الثانية؛ بوزن «فَعُولَةٌ»، قبيلة مشهورة (وَهُوَ) أي: ابن بُحَيْنَةَ أيضًا (خَلِيفٌ لِبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ) بالحاء المهملة لأن جده حالف المطلب بن عبد المناف (وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) هو مقول التابعي الراوي عنه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ) إلى الثالثة، حال كونه (لَمْ يَجْلِسْ) للتشهُّد (٤)، ولا بن عساكر: «ولم يجلس» بالواو، وفي «مسلم» بالفاء (فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ) زاد الضحّاكُ بْنُ عَثْمَانَ عَنِ الْأَعْرَجِ فيما رواه ابن خزيمة: «فَسَبَّحُوا بِهِ» (٥)، فمضى «حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ» أي: فرغ منها

(١) «قريبًا»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): «أبو حمزة» كنية دينار.

(٣) في (د): «وهو».

(٤) في هامش (ج): قال ابن بطّال: إذا أُطْلِقَ في الأحاديث «الجلوس في الصلاة» من غير تقييد؛ فالمراد به: جلوس التشهُّد، وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة «ابن حجر».

(٥) في هامش (ج): قوله: «فَسَبَّحُوا بِهِ» أي: بسببه.

(وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ) جملة حالية (فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) للسَّهْو بعد التَّشَهُد (قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ) فيه نديبة التَّشَهُد الأول لأنه لو كان واجباً لرجع وتداركه، وهذا مذهب الجمهور، خلافاً لأحمد حيث قال: يجب لأنه بِإِذْنِ اللَّهِ فعله وداوم عليه، وجبره بالسُّجود حين نسيه^(١)، وقد قال: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي» [ح: ١٣١] وتعقب بأن جبره بالسُّجود دليل عليه لا له لأنَّ الواجب لا يجبر بذلك، كالرُّكوع وغيره، وممَّن قال بالوجوب أيضاً: إسحاق، وهو قول للشافعي، ورواية عند الحنفيَّة، وفي الحديث مباحث تأتي إن شاء الله تعالى في «السَّهْو» [ح: ١٢٢٤].

ورواته ما بين حمصيٍّ ومدنيٍّ، وفيه: التَّحديث والإخبار والعنونة، وأخرجه المؤلف أيضاً في «الصَّلَاة» [ح: ٨٣٠] و«السَّهْو» [ح: ١٢٢٤] و«النُّدُور» [ح: ٦٦٧٠]، ومسلم والنَّسائي وابن ماجه في «الصَّلَاة»، والله المَعِينُ^(٢).

١٤٧ - بَابُ التَّشَهُدِ فِي الْأُولَى

(بَابُ) مشروعية (التَّشَهُدِ فِي) الجلسة (الأولى) من الثلاثية والرُّباعية.

٨٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ، فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ.

وبه قال^(٣): (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) بكسر العين، وسقط في رواية ابن عساكر لفظ «ابن سعيد» (قَالَ: حَدَّثَنَا) وللأصيلي: «أخبرنا» (بَكْرٌ) بفتح الموحدة وسكون الكاف، وفي بعضها: «بكر بن مضر» (عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ) بن شرجيل^(٤) المصري (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هُرْمَزٍ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ) بتنوين «مالك»، وكتابة «ابن» بعده^(٥) بألفٍ، وإعرابه

(١) في (د): «نسيه»، وهو تحريف.

(٢) «والله المعين»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) «وبه قال»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): «شَرْحِيل» بضم الشين المعجمة وفتح الراء.

(٥) في غير (ب) و(س): «بعدها».

إعراب «عبد الله» لأن «بحينة» اسم^(١) أمه (قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ، فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ) لِلتَّشْهَدِ الْأَوَّلِ (فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) لِلسَّهْوِ (وَهُوَ جَالِسٌ) / قبل أن يُسَلِّمَ، وبعد أن تشهّد، قيل: وفيه إشعارٌ بالوجوب حيث قال: «فقام وعليه جلوس»، وفيه نظرٌ.

١٢٨/٢
د/٣٧٥

١٤٨ - بَابُ التَّشْهَدِ فِي الْآخِرَةِ

(بَابُ) وَجُوبِ (التَّشْهَدِ فِي) الْجُلُوسَةِ (الْآخِرَةِ)^(٢) (٣).

٨٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَالتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ (عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ) هُوَ أَبُو وَائِلٍ (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه (كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ) وَلَا بِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيُّ: «(خلف رسول الله) (ﷺ) في رواية أبي داود عن مُسَدَّدٍ: «إِذَا جَلَسْنَا» (قُلْنَا): السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ (السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ) زَادَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةٍ: «يَعْنُونَ الْمَلَائِكَةَ»، وَالْأَظْهَرُ^(٤) كَمَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأُبَيْيُّ: أَنَّ هَذَا كَانَ اسْتِحْسَانًا مِنْهُمْ، وَأَنَّهُ بِدِلَالَةِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَسْمَعْهُ إِلَّا حِينَ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِمْ، قَالَ: وَوَجْهُ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ^(٥) عَدَمُ اسْتِقَامَةِ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ عَكْسُ مَا يَجِبُ

(١) «اسم»: مثبت من (ب) و(س).

(٢) في هامش (ج): على وزنِ «فَاعِلَةٌ» كما تقدّم بالهامش.

(٣) في هامش (ج): أي: الواقعة آخر الصلاة وإن لم يسبقها تشهّد آخر؛ كتشّهّد صبح وجمعة ومقصورة «تحفة».

(٤) في (ص): «الظاهر».

(٥) «عليهم»: مثبت من (ص).

أن يقال، كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى، وقوله: «كُنَّا»^(١) ليس من قبيل المرفوع حتى يكون منسوخاً بقوله: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَام» لأنَّ النسخ إنما يكون فيما يصحُّ معناه، وليس تكرر ذلك منهم^(٢) مظنةً سماعه له منهم لأنه في التشهد، والتشهد سرٌّ. (فالتفت إلينا رسول الله ﷺ فقال) ظاهره أنه هذَّبه الله ﷻ كلمهم في أثناء الصلاة، لكن في رواية حفص بن غياث [ج: ٦٢٣٠] أنه بعد الفراغ من الصلاة، ولفظه: «فلما انصرف النبي ﷺ من الصلاة قال: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَام) أي: إنه اسم من أسمائه تعالى، ومعناه: السَّالِم من سِمَاتِ الحدوث»^(٣)، أو المُسلم عباده من المهالك^(٤)، أو المُسلم على عباده في الجنة، أو أنَّ كلَّ سلامٍ ورحمةٍ له ومنه، وهو مالِكهما ومعطيهما، فكيف يُدعى له بهما وهو المدعو؟ وقال ابن الأنباري: أمرهم أن يصرفوه إلى الخلق لحاجتهم إلى السلامة، وغناه سبحانه عنها (فإذا صَلَّى أَحَدُكُمْ) قال ابن رُشيد^(٥): أي: أتمَّ صلاته، لكن تعذر الحمل على الحقيقة لأنَّ التشهد لا يكون بعد السلام، فلما تعيَّن المجاز كان حمله على آخر جزء من الصلاة أولى^(٦) لأنه الأقرب^(٧) إلى الحقيقة^(٨) وقال العيني: أي: إذا أتمَّ صلاته بالجلوس في آخرها فليقل، وفي رواية حفص بن غياث: «فإذا جلس»^(٩) أحدكم في الصلاة (فَلْيَقُلْ) بصيغة الأمر المُقتضية للوجوب، وفي حديث ابن مسعود عند الدارقطني بإسنادٍ صحيح: «وكنَّا لا ندري ما نقول قبل

(١) في هامش (ل):

وقوله «كُنَّا نرى» إن كان مع	عصر النبي من قبيل ما رفع
وقيل: لا، أو لا فلا، كذاك له	وللخطيب، قلت: لكن جعله
مرفوعاً الحاكم والرازي	ابن الخطيب، وهو القوي

«ألفية العراقي».

(٢) في (م): «منه».

(٣) في هامش (ج): في «ج»: الحدث، وفي هامشها: في نسخة: الحدوث.

(٤) في هامش (ج): ويحتمل أن يكون مرجعها إلى حظَّ العبد فيما يطلبه من السلامة من الآفات والمهالك «ابن حجر».

(٥) في (ص) و(م): «رشد».

(٦) في هامش (ج): أي: آخر أفعالها الواجبة؛ وهو الجلوس الأخير.

(٧) في (ب) و(د) و(ص): «أقرب».

(٨) في هامش (ج): قال الحافظ: وهذا التقرير على مذهب الجمهور في أنَّ السلام جزء من الصلاة، لا أنه للتحلُّل منها فقط، قال: والأشبه بتصرف البخاري أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه من تعيين محلِّ القول؛ كما سيأتي قريباً.

(٩) في هامش (ج): «قعد» «ابن حجر».

أَنْ يُفَرِّضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدَ» (التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ) جمع تحيّة وهي السَّلام، أو البقاء، أو الملك، أو السَّلامة من الآفات، أو العظمة؛ أي^(١): أنواع التَّعْظِيم له، وَجُمِعَ لأنَّ الملوك كان كلُّ واحد^(٢) منهم يحييه أصحابه بتحيةٍ مخصوصة، فقل: جميعها لله، وهو المُسْتَحَقُّ لها^(٣) حقيقةً (وَالصَّلَوَاتُ) أي: الخمس واجبة لله، لا يجوز أن يُقَصَّدَ بها غيره، أو هو إخبارٌ عن قصد إخلاصنا له تعالى، أو العبادات كلها، أو الرَّحمة لأنَّه المُتَفَضِّلُ بها (وَالطَّيِّبَاتُ) التي يصلح أن يثني على الله بها دون ما لا يليق به، أو ذكر الله، أو الأقوال الصَّالحة، أو «التَّحِيَّات»: العبادات القولية، و«الصَّلوات»: العبادات الفعلية، و«الطَّيِّبَات»: العبادات المالية، وأتى بـ«الصَّلوات» و«الطَّيِّبَات» منسوقاً بالواو؛ لعطفه على «التَّحِيَّات»، أو أنَّ «الصَّلوات» مبتدأ خبره محذوف، والطَّيِّبَات معطوف عليها، فالأولى: عطف الجملة على الجملة، والثانية: عطف المفرد على الجملة، قاله البيضاوي، وقال ابن مالك: إذا جُعِلَتِ التَّحِيَّاتُ مبتدأً، ولم تكن صفةً لموصوفٍ محذوفٍ؛ كان قولك: «وَالصَّلوات» مبتدأً لثلاث يعطف نعت على منعوتها، فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعضٍ، وكلُّ جملة مستقلة بفائدتها^(٤)، وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو، وقال العيني: كلُّ واحد من «الصَّلوات» و«الطَّيِّبَات» مبتدأٌ حذف خبره، أي: الصَّلواتُ لله، والطَّيِّبَات لله، فالجملتان معطوفتان على الأولى؛ وهي «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» (السَّلامُ) أي: السَّلامة من المكاره، أو السَّلام الذي وُجِّهَ إلى الرُّسل والأنبياء، أو الذي سلَّمه الله عليك ليلة المعراج (عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ) ف«ال» للعهد التَّقْدِيرِيُّ^(٥)، أو المراد: حقيقة السَّلام الذي يعرفه كلُّ أحدٍ، وعمَّن يصدر، وعلى من ينزل، فتكون «ال» للجنس، أو هي للعهد الخارجي؛ إشارةً إلى قوله تعالى: ﴿وَسَلِّمْ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى﴾ [النمل: ٥٩]. وأصل^(٦) «سلامٌ عليك»/: سلَّمت سلاماً^(٧)، ثمَّ حُذِفَ الفعل وأُقيِمَ

(١) في (د): «أو».

(٢) «واحد»: ليس في (م).

(٣) في (م): «له».

(٤) في (م): «لفائدتها».

(٥) في غير (م): «التَّقْرِيرِيُّ». وفي هامش (ج): نسخة: التَّقْدِيرِيُّ «ابن حجر».

(٦) في (م): «أصله».

(٧) في هامش (ج): أي: اسمٌ مصدر «سلَّمت».

المصدر مقامه، وعُدِلَ عن النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ثُبُوتِ الْمَعْنَى وَاسْتِقْرَارِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: «عَلَيْكَ» فَعَدَلَ عَنِ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخُطَابِ^(١) مَعَ أَنَّ لَفْظَ الْغَيْبَةِ يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ لِأَنَّهُ إِتِّبَاعُ لَفْظِ الرَّسُولِ بَعَيْنِهِ حِينَ عِلْمِ الْحَاضِرِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ^(٢)، وَأَمْرُهُمْ أَنْ يَفْرُدُوهُ بِالسَّلَامِ عَلَيْهِ لَشَرْفِهِ وَمَزِيدِ حَقِّهِ^(٣) (السَّلَامُ) أَيْ^(٤): الَّذِي وُجِّهَ إِلَى الْأُمَمِ السَّالِفَةِ مِنَ الصُّلَحَاءِ (عَلَيْنَا) يَرِيدُ بِهِ الْمَصْلِيَّ نَفْسَهُ، وَالْحَاضِرِينَ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِينَ وَالْمَلَائِكَةَ (وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ) الْقَائِمِينَ بِمَا عَلَيْهِمْ مِنْ حَقُوقِ اللَّهِ وَحَقُوقِ الْعِبَادِ، وَهُوَ عَمُومٌ بَعْدَ خُصُوصٍ، وَجَوُزُ النَّوَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَذَفَ اللَّامَ مِنْ «السَّلَامِ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ، قَالَ: وَالْإِثْبَاتُ أَفْضَلُ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي رَوَايَاتِ الصَّحِيحِينَ. انْتَهَى. وَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ^(٥) بِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرُقِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِحَذْفِ اللَّامِ، وَإِنَّمَا اخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ مُسْلِمٍ. (- فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا) أَيْ: قَوْلُهُ: «وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ» (أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ -) جُمْلَةٌ اعْتِرَاضِيَّةٌ بَيْنَ قَوْلِهِ: «الصَّالِحِينَ» وَتَالِيهَا الْآتِي، وَفَائِدَةُ الْإِتْيَانِ بِهَا الْاهْتِمَامُ بِهَا^(٦) لِكُونِهِ^(٧) أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ عَدُّ الْمَلَائِكَةِ وَاحِدًا وَاحِدًا، وَلَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاؤُهُمْ^(٨).

(١) فِي (م): «الْحُضُور».

(٢) فِي هَامِش (ج): قِيلَ: لَمَّا أَتَى النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ؛ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمُقَابَلَةِ «التَّحِيَّاتِ لِلَّهِ» وَالرَّحْمَةِ بِمُقَابَلَةِ «الصَّلَوَاتِ» وَالْبَرَكَةِ بِمُقَابَلَةِ «الطَّيِّبَاتِ».

(٣) فِي هَامِش (ج): فِي «الْفَتْحِ»: فَائِدَةٌ: قَالَ الْقَفَّالُ فِي «فَتَاوِيهِ»: تَرَكُ الصَّلَاةَ يَضُرُّ بِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْمَصْلِيَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، وَلَا بَدَّ أَنْ يَقُولَ فِي التَّشَهُّدِ: السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَيَكُونُ مَقْصَرًا بِخِدْمَةِ اللَّهِ، وَفِي حَقِّ رَسُولِهِ، وَفِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَفِي حَقِّ كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَلِذَلِكَ عَظُمَتِ الْمَعْصِيَةُ بِتَرْكِهَا، وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ الشُّبْكِيُّ أَنَّ فِي الصَّلَاةِ حَقًّا لِلْعِبَادِ مَعَ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ مَنْ تَرَكَهَا أَخْلَى بِحَقِّ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ؛ مَنْ مَضَى وَمَنْ يَجِيءُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ لَوْجُوبُ قَوْلِهِ فِيهَا: السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ. انْتَهَى. وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْمُرَادَ بِ«الصَّالِحِينَ» الْمُؤْمِنُونَ، فَلْيَتَأَمَّلْ، وَيُؤَيِّدُهُ تَفْسِيرُ الْمَالِكِيَّةِ «الصَّالِحِينَ» فِي التَّشَهُّدِ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَأَيْضًا مَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي تَفْسِيرِ «الْوَلَدِ الصَّالِحِ» بِ«الْمُسْلِمِ».

(٤) «أَي»: لَيْسَ فِي (ب) وَ(س).

(٥) فِي هَامِش (ج): تَأَمَّلْ هَذَا التَّعَقُّبَ.

(٦) «بِهَا»: لَيْسَ فِي (د).

(٧) فِي (د): «بِكُونِهِ».

(٨) فِي هَامِش (ج): عِبَارَةُ الْحَافِظِ: اسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ الْمُضَافَ وَالْجَمْعَ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ يَعْغُمُ؛ لِقَوْلِهِ أَوَّلًا: =

وفيه: أَنَّ الجمعَ الْمُحَلَّى بالألف واللام للعموم، وأنَّ له صيغًا، وهذه منها، قال ابنُ دقيق العيد: وهو مقطوعٌ به عندنا في لسان العرب، وتصرُّفات ألفاظ الكتاب والسُّنة. انتهى. وفيه خلافٌ عند أهل الأصول. (أشهد^(١)) أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وزاد ابن أبي شيبَةَ: «وحده لا شريك له» وسنده ضعيفٌ، لكن ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم، وفي حديث عائشة الموقوف في «الموطأ» (وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) بالإضافة إلى الضمير، وفي حديث ابن عباسٍ عند مسلمٍ وأصحاب «السُّنن»: «وأشهد أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ» بالإضافة إلى الظاهر، وهو الَّذي رجَّحه الشَّيْخَانُ الرَّافِعِيُّ والنَّوَوِيُّ، وأنَّ الإضافة إلى الضمير^(٢) لا تكفي، لكنَّ المختار أَنَّهُ يجوز: «ورسوله» لِمَا ثبت في «مسلم»، ورواه البخاريُّ هنا^(٣).

وحديث التَّشْهَدُ رُوي عن جماعةٍ من الصَّحابة؛ منهم: ابن مسعودٍ رضي الله عنه، رواه المؤلف والباقون،

= «عباد الله الصَّالحين» ثُمَّ قال: «أصابت كلَّ عبد صالح»... إلى آخره، وقال القرطبي: فيه دليلٌ على أَنَّ جمع التَّكْسِير للعموم، وفي هذه العبارة نظرٌ، واستدلَّ به على أَنَّ للعموم صيغةٌ، قال ابن دقيق العيد: وهو مقطوعٌ به... إلى آخره، قال: والاستدلال بهذا فردُّ من أفراد لا تحصى، لا للاقتصار عليه. انتهى. قال الكِرْمَانِيُّ: لا يُقال: إِنَّه جمع قلَّة، فلا يزيد على العشرة؛ لأنَّ القلَّة والكثرة إِنَّمَا يعتبران في التَّكررات، لا في المعارف.

(١) في هامش (ج): قوله: «أشهد» قال المحقِّق المَحَلِّي: أي: أُعْلِم، قال الفَهْمَةُ عُمَيْرَة: أي: وأذعن، فلا يكفي العلم من غير إذعان. انتهى. وضبط «أُعْلِم» بضمِّ الهمزة وكسر اللام، من الإعلام، و«أَنَّ» بفتح الهمزة مخففة من الثَّقِيلَة، واسمها ضمير شأنٍ محذوف؛ أي: أَنه - أي: الشَّأن - و«لا» نافية للجنس، و«إله» اسمها مبنيٌّ معها على الفتح، والخبر محذوف؛ تقديره: موجود، أو: في الوجود، لا «ممكِن» لأنَّ القصد الرُّدُّ على مَنْ ادَّعى الوجود، والجملة من «لا» واسمها وخبرها خبرٌ ضمير الشَّأن، و«أَنَّ» وما بعدها ساذةٌ مسدَّةٌ مفعوليَّ «أشهد»، وفي إعراب «لا إله إلاَّ الله» أقوال؛ منها: أَنَّ لفظ «الله» مرفوعٌ بدلٌ من محلِّ «لا» [مع] اسمها، لا من الخبر؛ لأنَّ «لا» لا تعمل في موجب، ويجوز نصبه أيضًا على الاستثناء، لا على البدل؛ لأنَّ «لا» إِنَّمَا تعمل في نكرة، ولفظ «الله» معرفة، بل أعرُف المعارف، فلا يُبدل ولا يُستثنى منه؛ إذ لا معبود يستحقُّ العبادة غيره، ولا إله إلاَّ هو، فلا يقال فيه: استثناء منقطع ولا متَّصل؛ أي: لا يوصف بهذا ولا بهذا، لا إله إلاَّ هو، ولا يجزئ في دخول الإسلام غيره. انتهى «غ».

(٢) في غير (ص) و(م): «للضمير».

(٣) في هامش (ج): في «حاشية الزِّيَادِي» أَنه يكفي «وأشهد أَنَّ محمد رسول الله» و«أشهد أَنَّ مُحَمَّدًا عبده ورسوله» و«أشهد أَنَّ مُحَمَّدًا رسولَه» و«أَنَّ مُحَمَّدًا عبده ورسوله» و«أَنَّ مُحَمَّدًا رسولَه» على ما في أصل «الروضة» خلافًا للرَّافِعِيِّ؛ كما صرَّح به النَّوَوِيُّ في «مجموعه» وغيره «م ر».

ولفظ مسلم: عَلَّمَنِي رسول الله ﷺ التَّشَهُّدَ، كَفِّي بَيْنَ كَفْيِهِ^(١)، كما يَعْلَمُنِي^(٢) الشُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ، فقال: «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ...» إِلَى آخِرِهِ، وَزَادَ فِي غَيْرِ «التَّرْمِذِيُّ» وَ«ابْنُ مَاجَهَ»: «وَلِيَتَخَيَّرَ أَحَدُكُمْ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو^(٣) بِهِ» وَاخْتَارَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَالْجُمْهُورُ لِأَنَّهُ أَصَحُّ مَا فِي الْبَابِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الشُّيْخَانُ، قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ أَشَدُّهَا صِحَّةً بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ، وَرُوِيَ مِنْ^(٤) نَيْفٍ وَعَشْرِينَ طَرِيقًا، وَثَبَتَ فِيهِ الْوَاوُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ، وَهِيَ تَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَتَكُونُ كُلُّ جُمْلَةٍ ثَنَاءً مُسْتَقْلًا؛ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الرُّوَايَاتِ^(٥)، فَإِنَّهَا سَاقِطَةٌ، وَسَقُوطُهَا يَصِيرُهَا صِفَةً لَمَّا قَبْلُهَا، وَلِأَنَّ السَّلَامَ فِيهِ مُعَرَّفٌ، وَفِي غَيْرِهِ مُنْكَرٌ، وَالْمُعَرَّفُ أَعْمٌ، وَمِنْهُمْ: ابْنُ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ إِلَّا الْبُخَارِيَّ، وَلَفْظُهُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يَعْلَمُنَا الشُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَكَانَ يَقُولُ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ اللَّهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَزِيَادَةِ لَفْظِ: «الْمُبَارَكَاتُ» فِيهِ، وَهِيَ^(٦) مُوَافِقَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَحِيَّاتٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَرَكَاتٌ طَيِّبَةٌ﴾ [النور: ٦١] وَأُجِيبَ بِأَنَّ الزِّيَادَةَ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ مُّتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَمِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ^(٧)

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «كَفِّي بَيْنَ كَفْيِهِ» جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ؛ نَحْوُ: «كَلَّمْتُهُ فَوَهَّ إِلَى فِيٍّ» أَيِ: مُتَشَافِهَيْنِ، وَقَوْلُهُ: «أَهْطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا» [البقرة: ٣٦] أَيِ: مُتَعَادِينَ، وَالْأَكْثَرُ اقْتِرَانُهَا بِالْوَاوِ، وَقَدْ رُوِيَ الْحَدِيثُ بِلَفْظِ: «وَكَفِّي بَيْنَ كَفْيِهِ» [بِالْوَاوِ].

(٢) فِي (ب) وَ(س): «يَعْلَمُنَا».

(٣) فِي (د): «فَلْيَدْعُ».

(٤) فِي (ب) وَ(س) وَ(م): «عَنْ». وَفِي هَامِشِ (ج): «مِنْ».

(٥) فِي (ص) وَ(م): «الرُّوَايَةُ».

(٦) «هِيَ»: لَيْسَ فِي (م).

(٧) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَمِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ...» إِلَى آخِرِهِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ»: رَوَاهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ يُعَلِّمُ النَّاسَ التَّشَهُّدَ عَلَى الْمَنْبَرِ، يَقُولُ: قُولُوا: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الزَّكَايَاتُ الطَّيِّبَاتُ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ...» الْحَدِيثُ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ. انْتَهَى. وَفِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ حَدِيثُ عُمَرَ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ يُعَلِّمُ النَّاسَ التَّشَهُّدَ، يَقُولُ: قُولُوا: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ =

عن عبد الرحمن بن عبد القاري^(١) أنه سمع عمر بن الخطاب يعلم الناس^(٢) التَّشَهُّدَ على المنبر، وهو يقول: «التَّحِيَّاتُ لله، الزَّكَايَاتُ لله، الطَّيِّبَاتُ^(٣) الصَّلَوَاتُ لله^(٤)»، السَّلَامُ عليك أَيُّهَا النَّبِيُّ ورحمة الله وبركاته، السَّلَامُ علينا وعلى عباد الله الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، واختاره مالكٌ لأنَّه علَّمه النَّاسُ^(٥) على المنبر ولم يَنَازِعْهُ أَحَدٌ، فدلَّ على تفضيله، وتُعَقَّبُ بأنَّه موقوفٌ، فلا يلحق بالمرفوع، وأُجِيبَ بأنَّ ابن مردويه رواه في «كتاب التَّشَهُّدِ» مرفوعًا. ومنهم: ابن عمر عند أبي داود، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير»، ومنهم: عائشة عند البيهقي، ومنهم: جابر بن عبد الله عند النَّسَائِيِّ وابن ماجه والتِّرْمِذِيُّ في «العلل»، ولفظه: كان/ رسول الله ﷺ يعلمنا التَّشَهُّدَ كما يعلمنا السُّورَةَ من القرآن: «بسم الله، وبالله، التَّحِيَّاتُ لله... إلى آخره»، وصحَّحه الحاكم، لكن ضعَّفه البخاريُّ والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ والبيهقيُّ، كما قاله النَّوَوِيُّ في «الخلاصة»، ومنهم: أبو سعيدٍ الخدريُّ عند^(٦) الطَّحَاوِيِّ، ومنهم: أبو موسى الأشعريُّ عند مسلم، وأبي داود، والنَّسَائِيِّ، ومنهم: سلمان الفارسيُّ عند البزار، ومذهب الشَّافِعِيِّ^(٧) أَنْ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ سُنَّةٌ، والثَّانِي واجبٌ، وقال أبو حنيفة ومالكٌ: سُنَّتَانِ، وقال أحمد: الْأَوَّلُ واجبٌ يُجْبَرُ تركه بالسُّجُودِ، والثَّانِي ركنٌ تبطل الصَّلَاةُ بتركه.

ورواة حديث الباب ما بين حمصيٍّ ومدنيٍّ، وفيه: التَّحْدِيثُ والإخبار والعنونة، وأخرجه المؤلف أيضًا في «الصَّلَاة» [ح: ٨٣٥]، وكذا مسلمٌ وأبو داود والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابن ماجه.

١٤٩ - بَابُ الدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ

(بَابُ الدُّعَاءِ) بعد التَّشَهُّدِ (قَبْلَ السَّلَامِ) ولِلأَصِيلِيِّ: «(قبل التَّسْلِيمِ)».

= مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. انتهى. وهذا إسنادٌ صحيح. انتهى. ومن خطّه نقلتُ.

(١) في هامش (ج): قوله: «عبد الرحمن بن عبدٍ» منوَّنًا بغير إضافة. «القَارِيُّ» بالقاف والراء وتشديد الياء بغير همزٍ «جامع الأصول» منسوب إلى القازة؛ قبيلة.

(٢) في (س): «النَّار»، وهو تحريفٌ.

(٣) في هامش (ج): الزَّكَايَاتُ لله، والطَّيِّبَاتُ «ابن حجر».

(٤) في (د): «المباركات لله والصَّلَوَاتُ لله».

(٥) «النَّاسُ»: ليس في (د).

(٦) في (ب): «عن».

(٧) في (ص) و(م): «الشَّافِعِيَّة».

٨٣٢ - ٨٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ»، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَغْرَمِ! فَقَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ. حَدَّثَ فَكَذَّبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ». ^١ وَعَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِيدُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) أي: ابن أبي حمزة (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) سقط قوله «زوج النبي...» إلى آخره لأبي ذر وابن عساكر، أنها (أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي) آخر (الصَّلَاةِ) بعد التَّشَهُّدِ قبل السَّلَام^(١)، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم مرفوعاً: «إِذَا تَشَهُّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ»: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ) بفتح الميم وكسر السين مُخَفَّفَةً، وقِيْدَهُ بـ «الدَّجَالِ» ليمتاز عن عيسى ابن مريم عليه السلام. والدَّجَلُ: الخلط، وسُمِّيَ به لكثرة خلطه الباطل بالحق، أو من «دجل»: كذب، والدَّجَالُ: الكذاب. وبـ «المسيح» لأنَّ إحدى عينيه ممسوحة، «فَعِيلٌ» بمعنى «مفعولٍ»، أو لأنَّه يمسح الأرض، أي: يقطعها في أيّام معدودة، فهو بمعنى «فاعلٍ»، أو لأنَّ الخير مُسَحٌّ منه، فهو مسيح الضَّلَالِ. (وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا) ما يعرض للإنسان مدّة حياته من الافتتان، أي: الابتلاء بالدُّنْيَا والشَّهَوَاتِ والجهالات (وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ) ما يفتتن^(٢) به عند الموت في أمر الخاتمة، أعاذنا الله من ذلك، أُضِيفَتْ إِلَيْهِ لِقَرَبِهَا مِنْهُ، أو من فتنة القبر، ولا تكرار مع قوله أوْلاً: «عَذَابِ الْقَبْرِ»؛ لأنَّ العذاب مُرْتَبِّ عَلَى الْفِتْنَةِ، والسَّبَبُ غَيْرُ الْمُسَبَّبِ. (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ) أي: ما يَأْثُمُ بِهِ الْإِنْسَانُ، أو هو الإِثْمُ نفسه، وضِعاً لِلْمَصْدَرِ مَوْضِعَ الْاسْمِ (وَ) أَعُوذُ بِكَ مِنَ (الْمَغْرَمِ) أي: الدَّيْنِ، فيما لا يجوز أو فيما يجوز، ثُمَّ يَعْبُزُ عَنْ أَدَائِهِ، فَأَمَّا دَيْنُ احتاجه وهو

(١) في هامش (ج): قال الحافظ ابن حجر: وفيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ مِنَ التَّشَهُّدِ، فيكون سابقاً على غيره مِنَ الْأَدْعِيَةِ، وما وَرَدَ الْإِذْنُ فِيهِ أَنَّ الْمَصْلِيَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ، وما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام.

(٢) في غير (ب) و(س): «يفتن».

قادرٌ على أدائه فلا استعاذة منه، والأوّل حقّ الله، والثاني حقّ العباد. (فَقَالَ لَهُ) أي: للنبيّ
 بنو الله عليهم السلام (قَائِلٌ) في رواية النسائيّ من طريق مَعْمَرٍ عن الزُّهْرِيِّ: أَنَّ السَّائِلَ عَائِشَةَ، ولفظها:
 «فقلت: يا رسول الله» (مَا أَكْثَرَ) بفتح الرَّاء على التَّعَجُّبِ^(١) (مَا تَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَغْرَمِ!) في محلّ
 نصبٍ به، أي: ما أكثر استعاذتك من المغرم! ^(٢) (فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَام: (إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ)^(٣) بكسر
 الرَّاء، وجواب «إذا» قوله: (حَدَّثَ فَكَذَّبَ) بأنّ يحتجّ بشيءٍ في وفاء ما عليه ولم يقم به، فيصير
 كاذبًا. وذالّ «كَذَّبَ» مُخَفَّفَةٌ، وهو عُطِفَ على «حَدَّثَ» (وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ) كأن قال لصاحب
 الدّين: أوفيك دينك في يوم كذا، ولم يوف، فيصير مخلفًا لوعده، والكذب وخلف الوعد من
 صفات المنافقين^(٤)، وللحمويّ والمُستملي: «وإذا وعد أخلف» وهذا الدُّعاء صدر منه
عَلَيْهِ السَّلَام على سبيل التَّعْلِيمِ لَأَمَّتِهِ، وإلّا فهو عَلَيْهِ السَّلَام معصومٌ من ذلك، أو أنّه سلك به طريق
 التَّوَاضُّع، وإظهار العبوديّة، وإلتزام خوف الله تعالى، والافتقار إليه، ولا يمنع تكرّر الطَّلَب مع
 تحقُّق الإجابة لأنّ ذلك يحصل الحسنات، ويرفع الدَّرَجَات، وزاد أبو ذرٌّ عن المُستملي هنا:

(١) في هامش (ج): قوله: «ما أكثر!» «ما» تَعَجُّبِيَّةٌ، وأجمعوا على اسميّتها، وعلى أنّها مبتدأ، قال سيبويه: وهي
 نكرة تامّة ابتدئ بها؛ لتضمّنها معنى التَّعَجُّبِ، وما بعدها من الجملة الفعلية خبر، فموضعه رفع... إلى آخر ما
 في «الأوضح» و«شرحه» وعبارة «المغني»: «ما» تكون تامّة عامّة؛ أي: مُقدِّرة بقولك: «شيء» وهي التي لم
 يتقدّمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، وتقع في ثلاثة أبواب؛ أحدها: في التَّعَجُّبِ؛ نحو: ما أحسنَ
 زيدًا! المعنى: شيءٌ حسنٌ زيدًا! جوّز ذلك جميع البصريّين إلّا الأخفش، فجوّزه وجوّز أن تكون معرفة
 موصوفة، والجملة بعدها صلة لا محلّ لها، وأن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتًا لها،
 وعليهما فخيرُ المبتدأ محذوفٌ وجوبًا؛ تقديره: شيءٌ عظيمٌ، ونحوه.

(٢) في هامش (ج): تبع فيه الكرمانيّ، وعبارة الحافظ: قوله: «مِنَ الْمَغْرَمِ» أي: الدّين، والمراد: ما يُستَدان فيما
 لا يجوز وفيما يجوز، ثمّ يعجز، ويحتمل أن يُراد به ما عمّ من ذلك.

(٣) في هامش (ل): أي: «أَذَانٌ».

(٤) في هامش (ج): في «المواقف» و«شرحها» للسَّيِّد: احتجّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ مرتكب الكبيرة منافقٌ بوجهين؛ الأول:
 نقليّ، وهو قوله عليه السلام: «آية المنافق ثلاث؛ إذا وَعَدَ أَخْلَفَ...» الحديث، قلنا: هو متروك الظّاهر؛ لأنّ مَنْ وعد
 غيره أن يخلع عليه خلعًا نفيسًا ثمّ أَخْلَفَ؛ لم يخرج بذلك عن الإيمان إلى التّفاق إجماعًا، وقيل: معناه: أنّ
 هذه الخصال الثلاث إذا صارت معًا ملكةً لشخصٍ كانت علامةً لنفاقه، وأمّا بدون كونها ملكةً فلا، ألا ترى أنّ
 إخوة يوسف وَعَدُوا آباهم أن يحفظوه فأخلفوه، واثمنهم أبوهم فخانوه، وكذّبوا في قولهم: «فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ»
 [يوسف: ١٧] وما كانوا منافقين اتّفاقًا، على أنّ العلامة الدّالة على شيءٍ قد لا تكون قطعيّة الدلالة، فيجوز
 تخلف المدلول عنها.

«قال محمد بن يوسف بن مطر الفَرَبْرِي يحكي عن المؤلف أنه قال: سمعت خلف بن عامر الهَمْدَانِي يقول في المَسِيح؛ بفتح الميم وتخفيف السين، والمَسِيح مشدد مع كسر الميم: ليس بينهما فرق، وهما واحد في اللفظ، أحدهما: عيسى ابن مريم عليه السلام، والآخر: الدَّجَال» لا اختصاص لأحدهما^(١) بأحد الأمرين، لكن إذا أريد الدَّجَال قُيِّد به، كما مرَّ، وقال أبو داود في «السنن»: «المَسِيح» مُثَقَّلٌ: هو الدَّجَال، ومُخَفَّفٌ: عيسى عليه السلام، وحُكِيَ عن بعضهم: أن الدَّجَال مَسِيحٌ؛ بالخاء المُعْجَمَة، لكن نُسِبَ إلى التَّصْحِيفِ^(٢).

وفي الحديث: التَّحْدِيثُ بالجمع والإخبار، ورواية تابعي عن /تابعي عن صحابيَّة، ورواته ١٣١/٢ ما بين حمصيٍّ ومدنيٍّ، وأخرجه المؤلف في «الاستقراض» [ج: ٢٣٩٧]، ومسلم في «الصلاة»، وكذا أبو داود والنسائي.

(و) بالسند السابق إلى شعيب (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة» عليها السلام قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَسْتَعِيدُ فِي (آخِرِ صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ) ساقه هنا مختصرًا، وفي السابق [ج: ٨٣٢] مُطَوَّلًا ليفيد أن الزُّهْرِيَّ رواه كذلك مع زيادة ذكر السَّماع عن عائشة عليها السلام. فإن قلت^(٣): كيف استعاذ من فتنة الدَّجَال مع تحقق عدم إدراكه؟ أُجيب بأنَّ فائدته تعليم أمته لينتشر خبره بين الأمة جيلًا بعد جيلٍ بأنَّه كَذَّابٌ مبطلٌ ساعٍ على وجه الأرض بالفساد، حتَّى لا يلتبس كفره عند خروجه على من يدركه.

٨٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه: أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَذْعُو بِهِ فِي

(١) في (د): «الاختصاص أحدهما»، وليس بصحيح.

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «نُسِبَ إلى التَّصْحِيفِ» أي: في الرواية على ما يظهر، وإلا فالمسيح في اللغة: يُطْلَقُ على قلب الخلقة كالممسوخ قردًا، وعلى المَشْوَه الخلقة، قال: قال في «النهاية»: المسيح «فعليل» بمعنى «مفعول»، من المسخ؛ وهو قلب الخلقة من شيء إلى شيء، وفي «القاموس»: مسخه كمنعه: حول صورته إلى أخرى أقبح، ومسخه الله قردًا، فهو مسيخٌ ومُسيخٌ، والمسيخ: المَشْوَه الخلقة، ومن لا ملاحه له. انتهى. ولا ريب أن الدَّجَال مشوَه الخلقة، وإن لم تكن صورته مُحَوَّلَةً إلى أخرى. انتهى «عجمي».

(٣) في هامش (ج): هذا مُكْرَّرٌ مع معنى ما تقدَّم آنفًا، إلا أن يقال: إنَّ هذا خاصٌّ.

صَلَاتِي، قَالَ: «قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ بِكسر العين (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ) مَرْثِدٍ، بفتح الميم وسكون الرّاء وفتح المُثَلَّثَةِ وآخره دالٌ مُهْمَلَةٌ، ابن عبد الله اليزني^(١) (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) أي: ابن العاصي / (عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ عليه السلام)، أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ^(٢) فِي^(٣) صَلَاتِي) أي: في آخرها بعد التَّشَهُّدِ الأخير قبل السَّلام، وقال الفاكهاني: الأولى أن يدعوه به في السُّجُود وبعد التَّشَهُّدِ لأنَّ^(٤) قوله: «في صلاتي» يعلمُ جميعها، وتُعَقَّبُ بأنّه لا دليل له على دعوى الأولويّة، بل الدليل الصّريح عامٌّ في أنّه بعد التَّشَهُّدِ قبل السَّلام (قَالَ) له عليه السلام: (قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي) بارتكاب ما يوجب العقوبة (ظُلْمًا كَثِيرًا) بالمُثَلَّثَةِ، ولأبي ذرٍّ في نسخة: «كَبِيرًا» بالموحَّدة، وسقط لأبي ذرٍّ لفظ «نفسِي» (وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ) إقرارٌ بالوحدانيّة واستجلابٌ للمغفرة (فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً) عظيمة لا يُدْرِكُ كنهها^(٥) (مِنْ عِنْدِكَ)^(٦) تتفضّل بها عليّ، لا تسبّب لي فيها بعملٍ ولا غيره (وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) في هاتين الصّفتين مقابلةٌ حسنةٌ، فـ «الغفور» مقابلٌ لقوله: «اغفر لي»، و«الرحيم» مقابلٌ

(١) في هامش (ج): «اليزني» بفتح التَّحتانيّة والزّاي بعدها نون «تقريب» نسبة إلى ذي يزن؛ بطن حَمِير «ترتيب».

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «دعاءً أدعوه به» كذا بالواو، والمختار حذفها، فإنَّ الفعل مجزومٌ بحذفها لأنّه جواب الشرط المُقَدَّر هو وفعله بعد الطلب أو بالطلب نفسه، ويحتمل أن الواو رسميّة فقط، فلا يُنطق بها، ويحتمل أنّه على إجراء المُعتلِّ مجرى الصّحيح، ويحتمل أنَّ الفعل مرفوعٌ صفةً لـ «دعاء» على قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِيئِي﴾ [ريم: ٥-٦] قرئ بالجزم جواباً، وبالرفع صفةً لـ «وليّاً»، ويحتمل أن يكون «أدعو» خبراً المبتدأ محذوف؛ أي: أنا أدعو؛ فلتحرّر الرواية، ثم رأيت المؤلف في «الدَّعَوَات» [ج: ٦٣٢٦] قال: علّمني، قال ابن فرحون؛ أي: حفّظني دعاءً، مفعولٌ ثانٍ، «أدعوه به في صلاتي» جملةٌ في محلّ نصبٍ صفةً لـ «دعاء»، والعائد قوله: «به»، والضّمير يعود على «دعاء»، و«في صلاتي» يتعلّق بـ «أدعو»، لا بـ «علّمني»، لفساد المعنى. انتهى «عجمي».

(٣) زيد في (د): «آخر».

(٤) زيد في (د): «في»، وليس بصحيح.

(٥) في هامش (ج): قوله: «كنهها» قال في «القاموس»: «الكنه» جوهر الشّيء وغايته وقدره ووقته ووجهه، واكتنّه وأكتنّه: بلغ كنهه. انتهى. وعن أبي البقاء: أنّه لا يُستعمل منه فعلٌ، وقول بعضهم: «لا يُكتنّه» مولّد.

(٦) في هامش (ج): كذا في بعض النسخ، ولم أجدها في «الكواكب» لا هنا ولا في «الدَّعَوَات».

لِقَوْلِهِ: «ارْحَمْنِي». قَالَ فِي «الْكَوَاكِبِ»: وَهَذَا الدُّعَاءُ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ^(١)، إِذْ فِيهِ الْاعْتِرَافُ بِغَايَةِ التَّقْصِيرِ، وَهُوَ كَوْنُهُ ظَالِمًا ظَلَمًا كَثِيرًا، وَطَلَبُ غَايَةِ الْإِنْعَامِ الَّتِي هِيَ الْمَغْفِرَةُ وَالرَّحْمَةُ، فَالْأَوَّلُ: عِبَارَةٌ عَنِ الزَّحْزَحَةِ عَنِ النَّارِ، وَالثَّانِي: إِدْخَالُ الْجَنَّةِ، وَهَذَا هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنَ الْفَائِزِينَ بِكَرَمِكَ يَا أَكْرَمَ الْأَكْرَمِينَ^(٢).

وَرَوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ سِوَى طَرَفِيهِ مَصْرُيُون، وَفِيهِ: تَابِعِيٌّ عَنْ تَابِعِيٍّ، وَصَحَابِيٌّ عَنْ صَحَابِيٍّ، وَالتَّحْدِيثُ وَالْعِنَعَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا فِي «الدَّعَوَاتِ» [ح: ٦٣٢٦]، وَكَذَا مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ.

١٥٠ - بَابُ مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشْهِيدِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ

وَزَادَ أَبُو ذَرٍّ فِي نَسْخَةٍ عَنْهُ هُنَا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وَهِيَ سَاقِطَةٌ عِنْدَ الْكَلِّ.
(بَابُ مَا يُتَخَيَّرُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ (مِنْ الدُّعَاءِ بَعْدَ) فَرَاغِهِ مِنَ (التَّشْهِيدِ) قَبْلَ السَّلَامِ (وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ).

٨٣٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولُوا السَّلَامَ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ فِي السَّمَاءِ، أَوْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو».

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) الْقَطَّانُ (عَنِ الْأَعْمَشِ) سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (شَقِيقٌ) هُوَ أَبُو وَائِلٍ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بَنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه (قَالَ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ^(٣))، فَقَالَ

(١) فِي (د): «الْجَوَامِعُ».

(٢) قَوْلُهُ: «قَالَ فِي الْكَوَاكِبِ: وَهَذَا الدُّعَاءُ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ... الْفَائِزِينَ بِكَرَمِكَ يَا أَكْرَمَ الْأَكْرَمِينَ» سَقَطَ مِنْ (ص) وَ(م). وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي هَامِشِ (ج) مُصَحَّحًا عَلَيْهَا.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): أَي: مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

النَّبِيِّ ﷺ: لَا تَقُولُوا السَّلَامَ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ) أي: فكيف يُدعى له به وهو مالكة، وإليه يعود لأنه المرجوع إليه بالمسائل عن المعاني المذكورة، وسقط لفظ «في الصلاة» لابن عساكر (وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ) وللأصيلي وابن عساكر: «ولكنَّ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» (وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ) بكاف الخطاب في قوله: «عليك»، وكان السياق يقتضي أن يقول: /: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ، فينتقل من تحية الله إلى تحية النَّبِيِّ، وأجيب عنه بما مرَّ قريباً، وقال الطَّيْبِيُّ: إِنَّ الْمَصْلِينَ لَمَّا اسْتَفْتَحُوا بَابَ الْمَلَكُوتِ^(١) بِالتَّحِيَّاتِ، أُذِنَ لَهُمْ بِالْذُّخُولِ فِي حَرَمِ^(٢) الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، فَفَرَّتْ أَعْيُنُهُم بِالْمُنَاجَاةِ، فَتُبَّهُوا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بِوَسْطَةِ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ/، وبركة متابعتة، فالتفتوا، فإذا الحبيب في حرم الحبيب حاضر، فأقبلوا عليه قائلين: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، وهذا على طريقة أهل العرفان، قال الحافظ ابن حجر^(٣): وقد ورد في بعض طرق ابن مسعود ما يقتضي المغايرة بين زمانه^(٤) عَلَيْهِ السَّلَامُ فيُقَال بلفظ الخطاب، وأما^(٥) بعده فبلفظ الغيبة، ففي «الاستئذان» [ج: ٦٢٦٥] من «صحيح البخاري» من طريق أبي مَعْمَرٍ عن ابن مسعود، بعد أن ساق حديث التَّشَهُّد، قال: وهو بين ظهرائنا^(٦)، فلمَّا قُبِضَ^(٧) قلنا: السَّلَامُ؛ يعني: عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، كذا في «البخاري»، وأخرجه أبو عَوَانَةَ في «صحيحه»، والسَّرَاجُ^(٨)،

(١) في هامش (ج): قوله: «الْمَلَكُوتُ» في «النهاية»: قد تكرر في الحديث ذكر «الملكوت» وهو اسم مبني من الملك؛ كـ«الْجَبْرُوت» و«الرَّهْبُوت» من «الْجَبْرِ» و«الرَّهْبَةِ». انتهى. وقوله: «مبني» أي: مأخوذ، ووزنه: «فَعْلُوت» والتاء زائدة للمبالغة، وقد قيل: إِنَّ «الملك» عالم الشَّهَادَةِ مِنَ الْمَحْسُوسَاتِ الطَّبِيعِيَّةِ، و«الملكوت» عالم الغيب المختص.

(٢) في (د): «حریم».

(٣) في (ص): «زمنه».

(٤) في (د) و(م): «ما».

(٥) في هامش (ج): قوله: «بين ظهرائنا» قال في «المصباح»: يقال: «هو نازل بين ظهرائهم» بفتح النون، قال ابن فارس: ولا تُكسر، وقال جماعة: الألف والثون زائدتان للتأكيد، و«بين ظهرائهم» و«بين أظهرهم» كلُّها بمعنى «بينهم» وفائدة إدخاله في الكلام: أَنَّ إقامته بينهم على سبيل الاستظهار بهم والاستناد إليهم، وكأنَّ المعنى: أَنَّ ظهراً منهم قدامه وظهراً وراءه، فكأنَّه مكنوف من جانبيه، هذا أصله، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم وإن كان غير مكنوف بهم.

(٦) في (د): «قبص»، وهو تصحيف.

(٧) في هامش (ج): «السَّرَاجُ» بالتشديد، إلى عمَل السُّرُوجِ.

والجوزقي^(١)، وأبو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ، والبيهقيُّ من طرقٍ متعدّدةٍ إلى أَبِي نُعَيْمٍ شَيْخِ الْبَخَارِيِّ^(٢) فِيهِ بَلْفُظٌ: «فَلَمَّا قُبِضَ قَلْنَا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ» بِحَذْفِ لَفْظٍ: «يَعْنِي»، قَالَ السُّبْكِيُّ^(٣) فِي «شرح المنهاج» بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ مِنْ عِنْدِ أَبِي عَوَانَةَ وَحْدَهُ: إِنْ صَحَّ هَذَا عَنْ الصَّحَابَةِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْخُطَابَ فِي السَّلَامِ بَعْدَ النَّبِيِّ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَيُقَالُ: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ. انْتَهَى^(٤). قَالَ فِي «فتح الباري»: وَقَدْ صَحَّ بِلَا رَيْبٍ، وَقَدْ وَجَدْتُ لَهُ مُتَابِعًا قَوِيًّا، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: «أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَقُولُونَ وَالنَّبِيُّ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ حَيٌّ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ، فَلَمَّا مَاتَ قَالُوا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ» وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. (السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ أَصَابَ) وَلابْنُ عَسَاكَرٍ وَأَبِي الْوَقْتِ وَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِيْنِيَّةِ^(٥): «إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ أَصَابَ» (كُلُّ عَبْدٍ) صَالِحٍ (فِي السَّمَاءِ، أَوْ) قَالَ: (بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - أَشْهَدُ^(٦)) أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ) وَلَا بُوَيَّ ذَرٍّ وَالْوَقْتُ وَالْأَصِيلِيُّ وَابْنُ عَسَاكَرٍ: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ»^(٧) (مِنْ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ

(١) فِي هَامِش (ج): «الْجَوْزَقِيُّ» إِلَى جَوْزَقٍ - كـ «جَعْفَرٍ» - قَرْيَةٌ بِنِيسَابُورَ وَهَرَاةَ أَيْضًا.

(٢) فِي (ص): «الْمَوْئَلَفُ».

(٣) فِي هَامِش (ج): «السُّبْكِيُّ» هُوَ الْإِمَامُ الْمُجْتَهِدُ الْحَجَّةُ تَقِيُّ الدِّينِ، أَبُو الْحَسَنِ، عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي، مَاتَ بِمِصْرَ رَابِعَ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسَبْعَ مِائَةٍ.

(٤) فِي هَامِش (ج): لَكِنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِلَفْظِ الْخُطَابِ، وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَا ثَبَتَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَلَعَلَّ مَا صَحَّ عَنْ الصَّحَابَةِ اجْتِهَادٌ مِنْهُمْ، وَمَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٥) فِي (م): «(فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ أَصَابَ) لِلْكُشْمِيْنِيَّةِ» وَالْمُثَبَّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونِنِيَّةِ».

(٦) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «أَشْهَدُ» قَالَ الشَّيْخُ عُمَيْرَةُ: أَيُّ: أَعْلِمُ؛ أَيُّ: وَأُذِيعُنْ، فَلَا يَكْفِي الْعِلْمُ مِنْ غَيْرِ إِذْعَانٍ، وَمَعْنَى «أَشْهَدُ» لَفْظٌ: الرَّؤْيُ وَالْمَشَاهِدَةُ. انْتَهَى. وَاسْتَفِيدَ مِنْهُ أَنَّ «أَشْهَدُ» هُنَا بِمَعْنَى «أَعْلِمُ» وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِذْعَانِ حَتَّى يَكُونَ مُؤْمِنًا ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا، وَإِلَّا فَمَجْرَدُ النُّطْقِ بِهَا كَافٍ فِي الْحُكْمِ بِإِيمَانِهِ ظَاهِرًا؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَدْ وَقَعَ التَّرَدُّدُ فِي ضَبْطِ قَوْلِ الْمُحَقِّقِ الْمُحَلِّيِّ: «أَيُّ: أَعْلِمُ» فَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكَسَرَ اللَّامَ مِنَ الْإِعْلَامِ، وَقَوْلُهُ: «أَنَّ» هِيَ الْمَخْفُفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ شَأْنٍ مُحذُوفٌ؛ أَيُّ: أَنَّهُ - أَيُّ الشَّأْنِ - وَلَا نَافِيَةَ لِلْجِنْسِ، وَ«إِلَهُ» اسْمُهَا مُبْنِيٌّ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ، وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: مُوجُودٌ، أَوْ: فِي الْوُجُودِ، لَا «مُمْكِنٌ» لِأَنَّ الْقَصْدَ الرُّدُّ عَلَى مَنْ ادَّعَى الْوُجُودَ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ «لَا» وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ، وَ«أَنَّ» وَمَا بَعْدَهَا سَادٌّ مَسْدٌ مَفْعُولِي «أَشْهَدُ» وَ«إِلَّا اللَّهُ» بِالرَّفْعِ بَدَلٌ مِنْ مُحَلٍّ «لَا» مَعَ اسْمِهَا، لَا مِنْ الْخَبَرِ «غ».

(٧) فِي هَامِش (ج): هَذِهِ لَامُ الْأَمْرِ عَامِلَةٌ لِلْجَزْمِ، قَالَ فِي «الْمَغْنِي»: وَحَرَكْتُهَا الْكُسْرَ، وَسَلِّمْتُ فَتَفْتَحُهَا، وَإِسْكَانُهَا بَعْدَ =

فَيَدْعُو^(١) زاد مُسَدَّدٌ في رواية أبي داود: «فیدعو به» وللنسائي: «فلیدعُ به» وهذا موضع الترجمة، وهو مع^(٢) الترجمة يشير إلى أنَّ الدُّعاء السابق في الباب الذي قبله [ح: ٨٣٤] لا يجب وإن كان ورد بصيغة الأمر، ثُمَّ إِنَّ المنفي^(٣) في قوله في الترجمة: «وليس بواجبٍ» يحتمل أن يكون الدُّعاء، أي: لا يجب دعاءً مخصوصاً وإن كان التَّخيير مأموراً به، ويحتمل أن يكون المنفي التَّخيير، ويحتمل الأمر الوارد به على النَّدب، ويحتاج إلى دليل، قال ابن رُشيد^(٤): ليس التَّخيير في آحاد/ الشَّيء^(٥) بدالاً على عدم وجوبه، فقد يكون أصل الشَّيء واجباً ويقع التَّخيير في وصفه، وقال ابن المنير: قوله: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ»^(٦) وإن كان^(٧) بصيغة الأمر لكنَّها كثيراً ما ترد للنَّدب. انتهى. ثُمَّ إِنَّ قوله: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ من الدُّعاء أعجبه» شاملٌ لكلِّ دعاءٍ ماثورٍ وغيره فيما^(٨) يتعلَّق بالآخرة كقوله: اللَّهُمَّ ادْخُلْنِي الْجَنَّةَ، أو الدُّنْيَا مِمَّا^(٩) يشبه كلام النَّاس كقوله: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي زَوْجَةً جَمِيلَةً ودراهم جَزِيلَةً، وبذلك أخذ الشَّافعية والمالكية ما لم يكن إثماً، وقصره الحنفية على ما يناسب الماثور فقط ممَّا لا يشبه كلام النَّاس، محتجِّين بقوله عَلَيْهِ السَّلَام: «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ

= الفاء والواو أكثر من تحريكها؛ نحو: «فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي» [البقرة: ١٨٦] وقد تُسَكَّن بعد «ثُمَّ» نحو: «ثُمَّ لِيَقْضُوا» [الحج: ٢٩] في قراءة الكوفيِّين وقالون والبرزيِّ، وفي ذلك ردٌّ على من قال: إِنَّه خاصٌّ بالشَّعر. (١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «فیدعو» عَطَفَ على «يتخَيَّر» في الرواية الأولى، وأمَّا على الرواية الثانية فهو منصوبٌ بـ «أن» مضمرة بعد «الفاء» في جواب الطَّلَب. انتهى «عجمي».

(٢) في (ص): «موضع».

(٣) في (ص): «المعنى».

(٤) في هامش (ج): «ابن رُشيد» كذا في «الفتح» بصورة المصغَّر، وهو كذلك بضمِّ الرَّاء وفتح الشَّين المعجمة وسكون التَّحتية وبالدَّال المهملة؛ كما ضبطه السَّخاويُّ في «نوع العزیز» من «شرح ألفية العراقي» وله ترجمة كبيرة في «الذُّرر الكامنة» واسمه محمَّد بن عُمر بن محمَّد بن عُمر بن إدريس السَّبَّتي الأندلسي المالكي، وُلِدَ سنة ٦٥٧، وصنَّف رحلةً شرقيةً في ستِّ مجلِّدات واسعة، شَرَحَ مِنْ «البخاري» حديثين وتكلَّم على سندهما وبينهما أبيين كلام، ومات بفاس سنة ٧٢١.

(٥) «الشَّيء»: ليس في (م).

(٦) زيد في (م): «أي».

(٧) في (ب): «كانت».

(٨) في (ب) و(س): «ممَّا».

(٩) في (د): «بمَّا».

كلام النَّاس»، ولنا: قوله بِإِلْهَامِهِ: «سلوا الله حوائجكم، حتَّى الشُّعْ (١) لنعالكم، والملح لقدورك» (٢)، نعم (٣) استثنى بعض الشَّافعية ما يقبح من أمر الدنيا، قال في «الفتح»: فإن (٤) أراد الفاحش من اللَّفْظ فمحتملٌ، وإلا فلا شكَّ أنَّ الدُّعاء بالأمور المحرَّمة مطلقاً لا يجوز. انتهى. وهذا الاستثناء ذكره أبو عبد الله الأبيّ، وعبارته: واستثنى بعض الشَّافعية (٥) من مصالح الدنيا ما فيه سوء أدبٍ كقوله: اللَّهُمَّ أعطني امرأةً جميلةً، هُنَّهَا (٦) كذا (٧)، ثُمَّ يذكر أوصاف (٨) أعضائها. انتهى. وقال ابن المُنِير: الدُّعاء بأمور الدنيا في الصَّلَاة خطرٌ وذلك أنَّه (٩) قد تلبس عليه الدنيا الجائزة بالمحظورة، فيدعو بالمحظورة (١٠) فيكون عاصياً متكلِّماً في الصَّلَاة فتبطل صلاته وهو لا يشعر، ألا ترى أنَّ العامة يلبس عليها الحقُّ بالباطل، فلو حكم حاكمٌ على عاميٍّ بحقٍّ

(١) في هامش (ج): «الشُّعْ بالكسر: قبال النُّعل، وعبرة «التَّقريب»: «شسع النُّعل» بالكسر: الشَّرَاك الذي بين أصابع الرِّجل، وهو القِبال، قال في «القاموس»: «القِبال» - ك «كِتَاب» - زمامٌ بين الإصبع الوسطى والَّتِي تليها. (٢) في هامش (ج): عبارة «المنهاج» و«شرح» للرَّمْلِي: وكذا يُسنُّ الدُّعاء بعده - أي: التَّشَهُّد الأخير - بما شاء من دينيٍّ أو دنيويٍّ؛ ك «اللَّهُمَّ ارزقني جاريةً حسنة» لخبر: «إذا قعد أحدكم في الصَّلَاة فليقل: التَّحِيَّات لله... - إلى آخرها - ثُمَّ ليتخَيَّر من المسألة ما شاء أو ما أحبَّ» رواه مسلم، وروى البخاري: «ثُمَّ ليتخَيَّر من الدعاء المحبَّب إليه فيدعو به» بل نقل عن مقتضى النصِّ كراهة تركه، ولو دعا بدعاء محظور بطلت صلاته؛ كما في «الشَّامِل».

(٣) في (م): «ثُمَّ».

(٤) في (ص): «فإذا».

(٥) في هامش (ج): [قوله]: «واستثنى بعض الشَّافعية...» إلى آخره، المعتمد عندهم خلاف ذلك؛ وهو أنَّه ليس بمحرَّم ولا يبطل للصَّلَاة، بل هو مستحبٌّ، وعبرة ابن حجرٍ نصُّه - المتن وغيره -: «أنَّه لا فرق بين الدُّعاء الأخرى والدُّنيوي، وقال جمعٌ: إنَّه بالأوَّل سنَّة، وبالثَّاني مباح؛ أي: ولو بنحو: «ارزقني أمةً صفتها كذا» خلافاً لمن منعه، أما الدُّعاء بمحرَّم فمبطلٌ لها.

(٦) في هامش (ج): «الهُنُّ» خفيف: كناية عن اسم الإنسان، تقول: جاء هنٌّ، فتُجري الإعراب على الثُّون، وجُعِلَ أيضاً كنايةً عن اسم الجنس، وكُنِّيَ بهذا الاسم عن الفَرْج من الرجل والمرأة، فقيل: هنوها وهناها وهنيها، وهنوه وهناه وهنيه، وربَّما جُعِلَ في الإضافة مثل: «يد ودم» وأصله «هنو» بفتح الهاء والثُّون؛ بدليل جمعه على «هناء» وفي لغة المحذوف الثُّون، فيصغر على «هنين».

(٧) في هامش (ج): كبير، وليراجع المعنى.

(٨) «أوصاف»: ليس في (د).

(٩) في (م): «بأنَّه».

(١٠) في (د) و(ص): «بالمحظور».

فَظَنَّهُ بَاطِلًا^(١) فَدَعَا عَلَى الْحَاكِمِ بَاطِلًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَتَمَيَّيزُ الْحُظُوظَ الْجَائِزَةَ مِنَ الْمُحَرَّمَةِ عَسِرٌ جَدًّا، فَالضَّوَابُ إِلَّا يَدْعُو بَدَنِيَاهُ إِلَّا عَلَى تَثَبُّتٍ مِنَ الْجَوَازِ. انْتَهَى.

١٥١ - بَابُ مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ حَتَّى صَلَّى

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَأَيْتُ الْحُمَيْدِيَّ يَخْتَجُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا يَمْسَحُ الْجَبْهَةَ فِي الصَّلَاةِ.

(بَابُ مَنْ لَمْ يَمْسَحْ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ) مِنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ^(٢) (حَتَّى صَلَّى).

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) الْبَخَارِيُّ: (رَأَيْتُ الْحُمَيْدِيَّ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ (يَخْتَجُّ بِهَذَا

الْحَدِيثِ) الْآتِي: (إِلَّا يَمْسَحُ) الْمَصْلِيُّ (الْجَبْهَةَ) وَالْأَنْفَ وَهُوَ (فِي الصَّلَاةِ) وَفِي «الْيُونَنِية»

بِهَا مَشْهَاهَا، وَهَذَا^(٣) ثَابِتٌ عِنْدَ الْأَرْبَعَةِ هُنَا، وَهُوَ فِي الْأُصُولِ/ثَابِتٌ.

٨٣٦ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا

سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّسْتَوَائِيُّ (عَنْ يَحْيَى) بْنِ أَبِي كَثِيرٍ

(عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَي: عَنْ لَيْلَةٍ

الْقَدَرِ (فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ، فِي جَبْهَتِهِ)

بَعْدَ الْمَسْحِ، أَوْ تَرَكَ الْمَسْحَ نَاسِيًا، أَوْ عَامِدًا لِتَصَدِيقِ رُؤْيَاهُ لِيَرَاهُ النَّاسُ فَيَسْتَدِلُّوا عَلَى عَيْنِ

تِلْكَ اللَّيْلَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَشْعُرْ بِهِ، أَوْ تَرَكَهُ عَمْدًا لِبَيَانِ الْجَوَازِ، أَوْ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْمَسْحَ

أَوَّلَى لِأَنَّ الْمَسْحَ عَمَلٌ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، وَمَنْ ثَمَّ وَكَلَّ الْمُؤَلَّفُ الْأَمْرَ فِيهِ إِلَى نَظَرٍ/الْمُجْتَهِدُ: هَلْ

يُؤَافِقُ الْحُمَيْدِيَّ الْمُسْتَدَلَّ أَوْ يَخَالِفُهُ؟ أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْمُثَنَّى.

١٥٢ - بَابُ التَّسْلِيمِ

(بَابُ التَّسْلِيمِ) فِي آخِرِ الصَّلَاةِ.

(١) فِي (م): «فَظَنُّ أَنْهُ بَاطِلٌ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): أَي: حَيْثُ لَا جَزَمَ.

(٣) فِي (د): «وَهُوَ».

٨٣٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَمَكَثَ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ مَكْنَاهُ لِكَيْ يَنْفِذَ النِّسَاءُ، قَبْلَ أَنْ يُذَرِّكَهُنَّ مَنِ انْصَرَفَ مِنَ الْقَوْمِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبَوذُكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوفٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا) ابن شهاب (الزُّهْرِيُّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ) التَّابِعِيَّةُ (أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ) أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَلَّمَ ^(١) مِنْ الصَّلَاةِ (قَامَ النِّسَاءُ حِينَ ^(٢) يَقْضِي) ولا بن عساكر: «حَتَّى ^(٣) يَقْضِي» أَي: يَتِمُّ (تَسْلِيمَهُ) ويفرغ منه (وَمَكَثَ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ: (فَأَرَى) بِضَمِّ الهمزة ^(٤)، أَي: أَظُنُّ (وَاللَّهِ أَعْلَمُ أَنَّ مَكْنَاهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسِيرًا كَانَ (لِكَيْ يَنْفِذَ النِّسَاءُ) بفتح المَثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَضَمِّ الفَاءِ آخِرُهُ ذَالٌ مُعْجَمَةٌ، أَي: يَخْرُجْنَ (قَبْلَ أَنْ يُذَرِّكَهُنَّ) بنون النسوة، ولأبي ذَرٍّ فِي نَسَخَةٍ: «قَبْلَ أَنْ يَذَرِّكَهُنَّ» ^(٥) (مَنِ انْصَرَفَ مِنَ الْقَوْمِ) المَصْلِيِّينَ.

(١) فِي (س): «مُسْلِمٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي (د): «حَتَّى»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي (د): «حِينَ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) فِي هَامِش (ج): «أَرَى» بِمَعْنَى «أَظُنُّ» مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَهِيَ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ مِنْ «أُرَيْتُ» بِمَعْنَى «أُظُنِّتُ» مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، قَالَ نَاطِرُ الْجَيْشِ: وَ«أُرَيْتُ» لَمْ يُنْطَقْ بِهَا بِفَعْلٍ مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ مُتَعَدٍّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ مِنْ فَعْلٍ مُسْنَدٍ لِلْفَاعِلِ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ، وَلَمْ يُنْطَقْ أَيْضًا بِ«أُظُنِّتُ» الَّتِي «أُرَيْتُ» بِمَعْنَاهَا، وَحُكْمُ الْمَاضِي حُكْمُ الْمَضَارِعِ فِي ذَلِكَ، فَتَقُولُ: «أَرَى زَيْدًا ذَاهِبًا» وَ«نَرَى زَيْدًا ذَاهِبًا» وَقَدْ نَصَّ سَبِيوهُ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ فَعْلٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَلَمْ يُبَيَّنْ لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الظَّنِّ، وَلَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ إِلَّا ضَمِيرٌ مُتَكَلِّمٌ، مَاضِيًا كَانَ الْفَعْلُ أَوْ مُضَارِعًا؛ نَحْوُ: «أُرَيْتُ وَأَرَى وَنَرَى» وَقَدْ يَكُونُ ضَمِيرٌ مُخَاطَبٌ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ: «وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى» [الحج: ٢] فِي قِرَاءَةِ مَنْ ضَمَّ التَّاءَ. وَذَكَرَ الْفَرَنِّيُّ عَنِ الْكَاشِي أَنَّهُ «أَرَى» مُجْهُولٌ، لَكِنْ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْفَعْلِ الْمَعْرُوفِ، وَحَقِيقَةُ ذَلِكَ: أَنَّ «أَرَى» بِمَعْنَى «ظَنُّ» يَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ، فَإِذَا «أَرَى» يَصِيرُ مُتَعَدِّيًا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَيَكُونُ مَعْنَى «زَيْدٌ أَرَى خَالِدًا عَمْرًا فَاضِلًا»: زَيْدٌ جَعَلَ خَالِدًا ظَانًّا عَمْرًا، وَيَلِزَمُ هَذَا الْمَعْنَى «ظَنُّ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلًا» فَهُمْ - كَمَا تَرَى - اسْتَعْمَلُوا «أَرَى» فِي مَعْنَى لَازِمِهِ، وَفِي «حَاشِيَةِ الْقَوَاعِدِ» لِلزَّرْقَانِيِّ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ.

(٥) فِي هَامِش (ج): يُتَأَمَّلُ وَجْهُ التَّذْكِيرِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

وموضع الترجمة قوله: «كان إذا سلّم» ويمكن أن يستنبط الفرضية من التعبير بلفظ: «كان» المشعر بتحقيق مواظبته بإزالة السلام، وهو مذهب الجمهور^(١)، فلا يصح التحلل من الصلاة إلا به لأنه ركن، وفي حديث علي بن أبي طالب عند أبي داود بسند حسن مرفوعاً: «مفتاح الصلاة الطهور»^(٢)، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم. وهو يحصل بالأولى، أما الثانية فسنّة، وقال الحنفية: يجب الخروج من الصلاة به، ولا يفرضه^(٣) لقوله بإزالة السلام: «إذا قعد الإمام في آخر صلاته، ثم أحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته»^(٤) قالوا: وما استدلل به الشافعية لا يدل على الفرضية لأنه خبر الواحد، بل يدل على الوجوب، وقد قلنا به. انتهى. وهذا جارٍ على قاعدتهم، وقال المزدائي^(٥) من الحنابلة في «مقنعه»: يسلم مرتباً معرفاً وجوباً،

(١) في هامش (ج): ذكر البرماوي في «شرح ألفيته» في الأصول: أن الفعل الذي قد يلتمح إفادته التكرار - نحو: «كان يفعل كذا» - في عموم وجهان؛ أصحهما: لا عموم فيه، قيل: ومنشأ الخلاف أن «كان» هل تقتضي التكرار أو لا؟ فقيل: تقتضيه لغة، وقيل: عرفاً لا لغة، وقيل: لا تفيد لغة ولا عرفاً، وقال النووي في «شرح مسلم»: إنّه المختار الذي عليه أكثر المحققين من الأصوليين، فهي تفيد مرة، فإن دلّ دليل على التكرار من خارج عمل به، وإلا فلا، والتحقيق - فيما قاله ابن دقيق العيد - أنها تدل على التكرار كثيراً، ومنه: «كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس» ولمجرد الفعل قليلاً من غير تكرار؛ نحو: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقف بعرفات عند الصخرات» ولم يقع وقوفه بعرفة إلا مرة، قال: وهذا الخلاف غير خلاف النحاة في أن «كان» هل تدل على الانقطاع أو لا؟ اختار ابن مالك الثاني، ورجح أبو حيان الأول، ولا يلزم من التكرار عدم الانقطاع، ويلزم بالضرورة من عدم الانقطاع التكرار، لكن لا قائل به. انتهى باختصار، وقال التفتازاني: المفيد للتكرار هو المضارع الواقع بعد «كان» و«كان» إنما هي للدلالة على مضي ذلك المعنى.

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «الطهور»: قال المناوي: بضم الطاء، وجوز الرافعي فتحها لأن الفعل لا يمكن بدون آله، وقال الولي العراقي: ضبطناه في أصلنا بالفتح؛ وهو الماء، واشتهر على الألسنة بالضم، فالمراد به الفعل، قال: والأول أظهر؛ لأن الماء مفتاح، واستعماله فتح، قال الطيبي: جعلت الصلاة مقدمة لدخول الجنة كما جعل الوضوء مقدمة للصلاة، لكن لا يمكن الصلاة بدون وضوء، لا يتهيأ دخول الجنة بلا صلاة. انتهى مناوي بحروفيه.

(٣) في (م): «يفرضه».

(٤) في هامش (ج): حديث: «إذا قعد الإمام...» إلى آخره أورده في «الجامع الكبير» بلفظ: «إذا قعد الإمام في آخر ركعة من صلاته ثم أحدث قبل أن يتشهد؛ فقد تمت صلاته» رواه البيهقي وضّفه عن ابن عمرو.

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «وقال المزدائي...» إلى آخره بفتح الميم وسكون الراء وفتح الدال المهملة؛ نسبة إلى مردى، على وزن «فعلى» مقصوراً؛ قرية قرب نابلس نُسب إليها، إمام فقهاء الحنابلة، أبو الحسن =

مبتدئاً عن يمينه جهراً، مُسرّاً به عن يساره. انتهى. ولم يذكر في هذا الحديث التسليمين، لكن رواهما مسلمٌ من حديث ابن مسعودٍ وسعد بن أبي وقاصٍ، بل ذكرهما الطحاوي من حديث ثلاثة عشر صحابياً^(١)، وزاد غيره سبعة، وبذلك أخذ الإمام الشافعي، وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، وقال المالكية: السلام واحدة، واستدل له بحديث عائشة المروي في «السنن»: «أنه من أشد ما كان يسلم تسليمه واحدة: السلام عليكم، يرفع بها صوته حتى يوقظنا بها»، وأجيب بأنه حديث معلول^(٢) كما ذكره العقيلي وابن عبد البر، وبأنه في قيام الليل. والذين رووا عنه التسليمين رووا ما شهدوا في الفرض والنفل، وحديث عائشة ليس صريحاً في الاختصار على تسليم واحدة، بل أخبرت أنه كان يسلم تسليمه يوقظهم بها، ولم تنف الأخرى بل سككت عنها، وليس سكوتها عنها مقدماً على رواية من حفظها وضبطها، وهم أكثر عدداً، وأحاديثهم أصح.

فرغ من «المجموع»: قال الشافعي والأصحاب: إذا اقتصر الإمام على تسليم سن

= علي بن سليمان، مؤلف «التنقيح» و«الإنصاف»، وهو شرح «مقنع ابن قدامة»، فقول الشارح: في «مقنعه»، صوابه: في شرح «مقنع ابن قدامة».

(١) في (ص): «من الصحابة».

(٢) في هامش (ج): قوله: «معلول» كذا وقع في عبارة المحدثين، قال في «التقريب» و«شرح»: وهو لحن؛ لأن اسم المفعول من «أعل» الرباعي لا يأتي على «مفعول» بل والأجود فيه أيضاً «معل» بلام واحدة؛ لأنه مفعول «أعل» قياساً، وأما «معلل» فمفعول «علل» وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم. انتهى. لكن في «المصباح»: علل الإنسان - بالبناء للمفعول - مريض، ومنهم من يبنيه للفاعل من «باب ضرب» فيكون المتعدي من «باب قتل» و«أعله الله فهو معلول» قيل: من النواذر التي جاءت على غير قياس، والأصل: أعله الله فعل فهو معلول، وجاء «معلل» على القياس، ولكنه قليل الاستعمال. انتهى. قال ابن هشام في «شرح بانث شعاد» بعد كلام طويل ما نصه: والصواب أنه يجوز أن يقال: «عله فهو معلول» من العلة إلا أنه قليل، وممن نقله الجوهري وابن القوطية ومكي... إلى آخره. قال ابن الصلاح: «الحديث المعلل» ما أطلع فيه على علة تقدح في صحته مع ظهور السلامة، قال في «التقريب»: ويتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً، وتذكر بتفرد الراوي ومخالفة غيره له، مع قرائن تنبه العارف على وهم؛ بإرسال أو وقف أو دخول حديث في حديث أو غير ذلك، بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث، أو يتردد فيتوقف، قال: وقد تطلق العلة على غير مقتضاها الذي قدمناه؛ ككذب الراوي وغفلة وسوء حفظه، ونحوها من أسباب ضعف الحديث، وسمى الترمذي النسخ علة، وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح؛ كإرسال ما وصله الثقة الضابط، حتى قال: من الصحيح صحيح معلل؛ كما قيل منه: صحيح شاذ.

للمأموم تسليمتان لأنه خرج عن المتابعة بالأولى بخلاف التَّشَهُّدِ الأوّل، لو تركه الإمام لزم المأموم تركه، لأنَّ المتابعة واجبةٌ عليه قبل السَّلام.

١٥٣ - بَابُ: يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَحِبُّ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ أَنْ يُسَلِّمَ مَنْ خَلْفَهُ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (يُسَلِّمُ) المأموم (حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ) وهذه التَّرجمة لفظ حديث الباب، ومقتضاه: مقارنة سلام^(١) المأموم لسلام^(٢) الإمام^(٣)، وهو جائزٌ كبقية الأركان، إلا تكبيرة الإحرام لأنه لا يصير في صلاةٍ حتّى يفرغ منها، فلا يربط صلاته بمن ليس في صلاةٍ، وكأنَّ المؤلف أشار إلى أنه يُنَدَّبُ ألا يتأخَّرَ المأموم في سلامه^(٤) بعد الإمام متشاغلاً بدعاءٍ وغيره.

واستدلَّ له بقوله: (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ممَّا وصله ابن أبي شيبة عنه، لكن بمعناه (يَسْتَحِبُّ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ) من / صلاته (أَنْ يُسَلِّمَ مَنْ خَلْفَهُ) من المقتدين، ونَبَّه العيني على أن «إذا» ليست شرطيةً، بل لمُجرَّد الظرفية.

٨٣٨ - حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَثْبَانَ قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ.

وبالسَّند إلى المؤلف قال: (حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى) بكسر الحاء المُهملة، المروزي، المُتوفى سنة ثلاثٍ وثلاثين ومئتين (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك المروزي (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بميمين مفتوحتين بينهما عينٌ ساكنةٌ، ابن راشد البصري (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم^(٥) (عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ) الأنصاري الصَّحابي، ولأبوي ذرٍّ والوقت: «عن محمود هو ابن ربيع» وسقط قوله: «ابن الربيع» عند ابن عساكر (عَنْ عَثْبَانَ) بكسر العين

(١) «سلام»: ليس في (د).

(٢) «السَّلام»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): في «ج»: ومقتضاه مقارنة المأموم للإمام، وفي هامشها: في نسخة: مقارنة سلام المأموم لسلام الإمام.

(٤) في (م): «صلاته».

(٥) «محمَّد بن مسلم»: ليس في (ص) و(م).

وسكون المثناة الفوقية، الأنصاري الأعمى، ولأبوي ذرّ والوقت والأصلي زيادة: «بن مالك»
أنه (قال: صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ) أي: معه؛ بحيث كان ابتداء سلامهم بعد
ابتداء سلامه، وقبل فراغه منه، وجوّز الزّين ابن المُنِير أن يكون المراد أن ابتداءهم بعد إتمامه،
والحديث قد سبق مُطَوَّلًا [ج: ٤٢٥].

١٥٤ - بَابُ مَنْ لَمْ يَرُدِّ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ، وَاكْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ

(بَابُ مَنْ لَمْ يَرُدِّ^(١) السَّلَامَ) من المأموم^(٢) (على الإمام) بتسليمه ثالثة بين التسليمتين^(٣)
(وَاكْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ) وهو^(٤) التسليمتان خلافا لمن استحَبَّ ذلك من المالكية.

٨٣٩ - ٨٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي
مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعَقَلَ مَجَّةَ مَجَّهَا مِنْ دَلْوٍ كَانَ فِي دَارِهِمْ. قَالَ:
سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ، ثُمَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ، قَالَ: كُنْتُ أَصْلِي لِقَوْمِي بَنِي سَالِمٍ، فَأَتَيْتُ
النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَإِنَّ السُّيُولَ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي، فَلَوَدِدْتُ أَنَّكَ
جِئْتَ فَصَلَّيْتَ فِي بَيْتِي مَكَانًا اتَّخَذَهُ مَسْجِدًا، فَقَالَ: «أَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، فَقَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذْنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: «أَيُّنَ
تُحِبُّ أَنْ أَصْلِي مِنْ بَيْتِكَ؟» فَأَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبَّ أَنْ يُصْلِيَ فِيهِ، فَقَامَ فَصَفَّفْنَا خَلْفَهُ، ثُمَّ
سَلَّمَ وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة^(٥) الأزدي المروزي (قَالَ: أَخْبَرَنَا
عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم ابن شهاب
(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَزَعَمَ) المراد به هنا الخبرُ المُحَقَّقُ لأنه اللائق
بالمقام؛ لأنَّ محمودًا موثَّقٌ عند الزُّهْرِيِّ، فقولُه عنده مُحَقَّقٌ (أَنَّهُ عَقَلَ) بفتح/القاف، أي: فهم ٣٨٠/١د

(١) في (م): «يردّد» ونُسب ذلك في «اليونينية» للهروي. وهي ثابتة في هامش (ج) على أنها نسخة.

(٢) في (ب) و(س): «المأمومين». وفي هامش (ج): باب من لم يردّ السّلام... إلى آخره «ابن حجر». قوله: «مَنْ لَمْ
يردّ السّلام» يجوز فتح الدّال وكسرّها وضّمّها.

(٣) في (س): «التسليمين».

(٤) في (ص): «هما».

(٥) في هامش (ج): بفتح الجيم والموحدة «تقريب».

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَقَلَ مَجَّةً) نُصِبَ بـ «عَقَلَ» (مَجَّهَا مِنْ ذَلْوٍ) جَمْلَةً فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لـ «مَجَّةً»، و«من» بَيَانِيَّةٌ (كَانَ) أَي: الدَّلْوُ (فِي دَارِهِمْ) وَلَأَبْوِي ذَرٌّ وَالْوَقْتُ: «كَانَتْ» أَي: من^(١) بَثْرٍ كَانَتْ^(٢) فِي دَارِهِمْ. (قَالَ: سَمِعْتُ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ، ثُمَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ) بِنَصَبِ «أَحَدَ» عَطْفًا عَلَى «الْأَنْصَارِيَّ» الْمَنْصُوبِ، صِفَةٌ لـ «عِثْبَانَ» الْمَنْصُوبِ بـ «سَمِعْتُ»، وَجَوَزَ الْكِرْمَانِيُّ أَنْ يَكُونَ «أَحَدَ» عَطْفًا عَلَى «عِثْبَانَ» يَعْنِي: سَمِعْتُ عِثْبَانَ وَسَمِعْتُ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ أَيْضًا، فَيَكُونُ السَّمَاعُ مِنْ اثْنَيْنِ، ثُمَّ فَسَّرَ الْمُبْهَمَ بـ «الْحَصِينِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ»^(٣) وَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ فِي إِدْخَالِ «سَمِعْتُ»^(٤) بَيْنَ «ثُمَّ» وَ«أَحَدَ»، وَبِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْحَصِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ هُوَ صَاحِبُ الْقِصَّةِ الْمَذْكُورَةِ، أَوْ أَنَّهَا تَعَدَّدَتْ لَهُ وَلِعِثْبَانَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْحَصِينِ الْمَذْكُورَ لَا صَحْبَةَ لَهُ. انْتَهَى. وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّ الْمُلَازِمَةَ مَمْنُوعَةٌ، لِأَنَّ كَوْنَ الْحَصِينِ غَيْرَ صَحَابِيٍّ لَا يَقْتَضِي الْمُلَازِمَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْحَصِينُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ، وَالرَّأْيُ طَوَى ذَكَرَهُ اكْتِفَاءً بِذِكْرِ عِثْبَانَ. انْتَهَى. فَلْيُتَأَمَّلْ.

(قَالَ) أَي: عِثْبَانَ: (كُنْتُ أَصْلِي لِقَوْمِي بَنِي سَالِمٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ) لَهُ: (إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَإِنَّ السُّيُولَ تَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي) بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ مُضْمُومَةٍ، أَي: تَكُونُ حَائِلَةً تَصُدُّنِي عَنِ الْوُصُولِ إِلَى مَسْجِدِ قَوْمِي (فَلَوَدِدْتُ)^(٥) أَي: فَوَاللَّهِ لَوَدِدْتُ (أَنَّكَ جِئْتَ فَصَلَّيْتَ فِي بَيْتِي مَكَانًا أَتَّخِذُهُ) بِالرَّفْعِ وَالْجَزْمِ لَوْقُوعِهِ جَوَابَ التَّمَنِّيِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ «وَدِدْتُ»، وَفِي غَيْرِ رَوَايَةٍ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيُّ وَابْنُ عَسَاكِرَ: «حَتَّى أَتَّخِذَهُ» (مَسْجِدًا، فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَفْعَلُ)^(٦) ذَلِكَ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) تَعَالَى. قَالَ عِثْبَانَ: (فَعَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ)

(١) فِي (م): «فِي».

(٢) فِي هَامِش (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «أَي: مِنْ بَثْرٍ كَانَتْ...» إِلَى آخِرِهِ، تَبِعَ فِي ذَلِكَ الْكِرْمَانِيُّ، قَالَهُ فِي «الْفَتْحِ»، وَقَالَ غَيْرُهُ: الدَّلْوُ تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ. انْتَهَى «عَجْمِي».

(٣) فِي (س): «الْأَنْصَارِيُّ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَفِي هَامِش (ج): «حُصَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ» السَّالِمِيُّ الْمَدَنِيُّ، صَدُوقُ الْحَدِيثِ، مِنْ الثَّانِيَةِ، لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ. انْتَهَى «تَقْرِيبُ» وَ«السَّالِمِيُّ» بِكَسْرِ اللَّامِ، نِسْبَةٌ إِلَى سَالِمِ بْنِ عَوْفِ بْنِ الْخَزْرَجِ، بَطْنٍ مِنَ الْأَنْصَارِ.

(٤) كَذَا وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِرَوَايَةِ الْقِسْطَلَانِيِّ، وَفِي الْفَتْحِ «أَخْبَرَنِي» فَتَأَمَّلْ.

(٥) فِي هَامِش (ج): بِكَسْرِ الدَّالِ الْأُولَى وَسُكُونِ الثَّانِيَةِ.

(٦) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «أَفْعَلُ» هُوَ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ؛ لِتَجَرُّدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

الصَّدِيقُ (مَعَهُ، بَعْدَ مَا اشْتَدَّ النَّهَارُ) أَي: ارتفعت الشمس (فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) فِي الدُّخُولِ لِبَيْتِي (فَأَذْنَتْ لَهُ) فَدَخَلَ (فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى قَالَ: أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟ فَأَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي أَحَبَّ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ) فِيهِ التَّفَاتُ^(١)؛ إِذْ ظَاهَرَ السِّيَاقُ يَقْتَضِي^(٢) أَنْ يَقُولَ: «فَأَشْرَتْ»، أَوِ الَّذِي أَشَارَ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ مُحِبُّوبٌ لِعَتْبَانَ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَفِيهِ إِظْهَارٌ مُعْجَزَةٌ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَيْثُ أَشَارَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ مُرَادَ عَتْبَانَ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ. انْتَهَى. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ^(٣) «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، وَلَا يَنَافِي مَا فِي الرَّوَايَةِ السَّابِقَةِ [ج: ٦٨٦]: «فَأَشْرَتْ» لِاحْتِمَالِ أَنْ كِلَا مِنْهُمَا أَشَارَ مَعًا، أَوْ مُتَقَدِّمًا/ أَوْ ١٣٥/٢

مَتَأَخَّرًا (فَقَامَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (فَصَفَّقْنَا) بِالْفَاءِ فَصَادٍ مُهْمَلَةٌ ثُمَّ فَاءَيْنِ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «(وَصَفَّقْنَا) (خَلَفَهُ، ثُمَّ سَلَّمَ، وَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ) هَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ، وَظَاهَرَهُ أَنَّهُمْ سَلَّمُوا نَظِيرَ سَلَامِهِ، وَسَلَامِهِ: إِمَّا وَاحِدَةً وَهِيَ الَّتِي يَتَحَلَّلُ بِهَا مِنَ الصَّلَاةِ، وَإِمَّا هِيَ وَأُخْرَى مَعَهَا، فَيَحْتَاجُ مِنْ اسْتِحْبَابِ تَسْلِيمَةٍ ثَالِثَةٍ عَلَى الْإِمَامِ بَيْنَ التَّسْلِيمَتَيْنِ إِلَى دَلِيلٍ خَاصٍّ، قَالَ التَّيْمِيُّ^(٤) فِي مَا نَقَلَهُ الْبِرْمَاوِيُّ: كَانَ^(٥) مَشِيخَةً^(٦) مَسْجِدِ الْمَهَاجِرِينَ يَسْلُمُونَ وَاحِدَةً، وَلَا يَرُدُّونَ عَلَى الْإِمَامِ، وَمَسْجِدِ^(٧) الْأَنْصَارِ تَسْلِيمَتَيْنِ، وَقَالَ مَالِكٌ^(٨): يَسْلُمُ الْمَأْمُومُ عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْإِمَامِ، وَمَنْ قَالَ بِتَسْلِيمَتَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يَجْعَلُونَ التَّسْلِيمَةَ الثَّانِيَةَ رَدًّا عَلَى الْإِمَامِ. انْتَهَى. وَقَالَ شَيْخُ الْمَالِكِيَّةِ خَلِيلٌ^(٩) فِي «مَخْتَصَرِهِ»: وَرَدُّ مُقْتَدِرٍ عَلَى إِمَامِهِ، ثُمَّ يَسَارُهُ وَبِهِ أَحَدٌ، وَجَهْرًا بِتَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ

(١) فِي هَامِشِ (ج): أَي: مِنَ التَّكَلُّمِ إِلَى الْغَيْبَةِ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(٢) «يَقْتَضِي»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) «تَكُونُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٤) فِي (م): «التَّيْمِيُّ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي (د): «فَإِنْ».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ فِي «الْمَصْبَاحِ»: «الْمَشِيخَةُ» اسْمُ جَمْعٍ لِ«الشَّيْخِ» وَجَمْعُهَا: مَشَايِخُ. انْتَهَى. وَفِي «الْفَتْحِ»:

«الْمَشِيخَةُ» بَفَتْحِ الْمِيمِ وَالتَّحْتَانِيَّةِ بَيْنَهُمَا مُعْجَمَةٌ سَاكِنَةٌ، وَبَفَتْحِ الْمِيمِ وَكسْرِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ.

(٧) فِي (ص): «مَشِيخَةٌ».

(٨) زَيْدٌ فِي (م): «لَا».

(٩) فِي هَامِشِ (ج): «خَلِيلُ الْمَالِكِيِّ» هُوَ الْإِمَامُ الْقُدْوَةُ الْحُجَّةُ، حَامِلُ لَوَاءِ مَذْهَبِ مَالِكٍ بِمَضَرٍ فِي وَقْتِهِ، وَهُوَ خَلِيلُ ابْنِ إِسْحَاقَ بْنِ شُعَيْبٍ، عُرِفَ بِابْنِ الْجَنْدِيِّ، أَبُو الْمَوَدَّةِ، ضِيَاءُ الدِّينِ، مُجْتَمِعٌ عَلَى فَضْلِهِ وَدِينِهِ وَتَحْقِيقِهِ، وَمَخْتَصَرُهُ فِي «الْفَقْهِ» عَلَى مَنَوَالِ «الْحَاوِي الصَّغِيرِ» تَوْفِي ١٣ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَسَبْعَ مِائَةٍ.

فقط، قال شارحه: أمّا سلام التحليل فيستوي فيه الإمام والمأموم والفدّ، ويُسْنُ للمأموم أن يزيد عليها^(١) تسليمتين^(٢)، إن كان على^(٣) يساره أحدًا، أو لاهما: يردّها على إمامه، والثانية: على مَنْ على يساره، ومن السُنن الجهرُ بتسليمة التحليل فقط، قال مالك رحمته: ويخفي تسليمة الردّ.

١٥٥ - بَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

(بَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ) المكتوبة.

٨٤١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ أَبَا مَعْبِدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر (قَالَ: حَدَّثَنَا) ولا بن عساكر: «أخبرنا» (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همام (قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) بضم الجيم أوله وفتح الرّاء، عبد الملك بن عبد العزيز (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَمْرُو) بفتح العين، ابن دينار (أَنَّ أَبَا مَعْبِدٍ) بفتح الميم وسكون العين وفتح الموحدة آخره دالّ مُهْمَلَة، اسمه: نافذ^(٤) (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ) الصَّلَاةِ (الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ) ولأبي ذرّ في نسخة، وأبي الوقت: «على عهد رسول الله» (صلى الله عليه وسلم) أي: على زمانه، فله حكم الرّفْع، وحمل الشّافعي - رحمته - فيما حكاه النووي - رحمته - هذا الحديث على أنّهم جهرُوا به وقتًا يسيرًا لأجل تعليم صفة الذّكر، لا أنّهم داومُوا على الجهر به، والمختار أنّ الإمام والمأموم يخفيان الذّكر إلّا إن احتيج إلى التّعليم. (و) بالإسناد^(٥) السّابق كما عند مسلم عن إسحاق بن منصور عن عبد الرّزّاق به (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنه، وسقط واو

(١) في (ب) و(س): «عليه».

(٢) في (ص): «بتسليمتين».

(٣) في (د) و(م): «عن».

(٤) في هامش (ج): كما يأتي في «المتن».

(٥) في (ص): «بالسند».

«وقال» للأصيلي^(١): (كُنْتُ أَعْلَمُ) أي: أَظُنُّ (إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ) أي: أعلم وقت انصرافهم برفع الصوت (إِذَا سَمِعْتُهُ) أي: الذكر، وظاهره أن ابن عباس لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض الأوقات لصغره، أو كان حاضراً لكنه في آخر الصفوف، فكان لا يعرف انقضاءها بالتسليم، وإنما كان يعرفه^(٢) بالتكبير، قال الشيخ تقي الدين^(٣): وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَبْلَغَ جَهِيرٍ^(٤) للصوت يُسْمَعُ مَنْ بَعْدَ. انتهى. وسقط للأصيلي قوله: «وقال ابن عباس رضي الله عنهما».

٨٤٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْبُدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ.
قَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ أَبُو مَعْبُدٍ أَصْدَقَ مَوَالِي ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ عَلِيُّ: وَاسْمُهُ نَافِذٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني^(٥)، وسقط لفظ «ابن عبد الله» عند الأصيلي^(٦) (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو) بفتح العين، ابن دينار، كذا للأبوين وابن عساكر والأصيلي^(٧) بثبوت «عمرو» وسقط في بعض النسخ، ولا بد من ثبوته، وللأصيلي: «عن عمرو» بدل: حَدَّثَنَا^(٨) (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو مَعْبُدٍ) مولى ابن عباس (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ أي: بعد الصلاة، وفي السابقة. «بالذكر» [ج: ٨٤١] وهو أعم من التكبير، والتكبير أخص، أو^(٩) هذا مفسر للسابق.

(١) «وسقط واو «وقال» للأصيلي»: سقط من (د).

(٢) في (م): «يعرفها».

(٣) في هامش (ج): أي: ابن دقيق العيد.

(٤) في هامش (ج): قال في «النهاية» يقال: جَهَرَ بالقول؛ إِذَا رَفَعَ بِهِ صَوْتَهُ، فَهُوَ جَهِيرٌ، وَأَجْهَرَ فَهُوَ مُجْهَرٌ؛ إِذَا عُرِفَ بِشِدَّةِ الصَّوْتِ.

(٥) في هامش (ج): فليُحَرَّرْ كلامُ الشَّارِحِ هنا مع ما سيأتي في آخر الكلام على هذا الحديث.

(٦) في هامش (ج): قوله: «وسقط للأصيلي قوله: وقال ابن عباس» هكذا في بعض النسخ، ولعلَّ صوابه: وسقط للأصيلي الواو من قوله: «وقال ابن عباس» إذ لا يستقيم سقوط «قال ابن عباس» بل لا بد منه لقوله: «كنت أعلم...» إلى آخره.

(٧) زيد في غير (م): «والأصيلي»، وليس بصحيح.

(٨) قوله: «وللأصيلي: عن عمرو بدل: حَدَّثَنَا» سقط من (م).

(٩) في (م): «و».

(قَالَ عَلِيٌّ) هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَالْكُشْمِينِي: «وَقَالَ» بِالْوَاوِ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «حَدَّثَنَا عَلِيٌّ» بَدَلُ: «قَالَ»^(١): (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بَنُ عَيْنَةَ (عَنْ عَمْرِو) هُوَ ابْنُ دِينَارٍ (قَالَ: كَانَ أَبُو مَعْبَدٍ أَصْدَقَ مَوَالِي ابْنِ عَبَّاسٍ) عليه السلام، التَّفْضِيلُ فِيهِ بِاعْتِبَارِ أَفْرَادِ الْخَبَرِ^(٢)، وَإِلَّا فَنَفْسُ الصَّدَقِ لَا يَتَفَاوَتُ (قَالَ عَلِيٌّ: وَاسْمُهُ نَافِذٌ) بِالنُّونِ وَكَسْرِ الْفَاءِ وَآخِرُهُ مُعْجَمَةٌ، وَزَادَ مُسْلِمٌ: قَالَ عَمْرُو؛ يَعْنِي: ابْنُ دِينَارٍ: ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي مَعْبَدٍ فَأَنْكَرَهُ، وَقَالَ: لَمْ أَحْدِثْكَ بِهَذَا، قَالَ عَمْرُو: وَقَدْ أَخْبَرَنِيهِ^(٣) قَبْلَ ذَلِكَ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ أَهْلِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَهِيَ إِنْكَارُ الْأَصْلِ تَحْدِيثَ الْفَرْعِ^(٤)، وَصَوَّرَهَا: أَنْ يَرُوي ثِقَةً عَنْ ثِقَةٍ حَدِيثًا، فَيَكْذِبُهُ الْمَرْوِيُّ عَنْهُ/ وَفِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَجْزَمَ بِتَكْذِيبِهِ لَهُ أَمْ لَا، وَإِذَا جُزِمَ فَتَارَةً يَصْرِّحُ بِالتَّكْذِيبِ، وَتَارَةً لَمْ يَصْرِّحْ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجْزَمَ بِتَكْذِيبِهِ - كَأَنَّ قَالَ: لَا أَذْكَرُهُ - فَاتَّفَقُوا عَلَى قَبُولِهِ لِأَنَّ الْفَرْعَ ثِقَةً، وَالْأَصْلَ لَمْ يُطْعَنْ فِيهِ، وَإِنْ جُزِمَ وَصْرِّحَ بِتَكْذِيبِهِ فَاتَّفَقُوا عَلَى رَدِّهِ لِأَنَّ جُزْمَ الْفَرْعِ بِكَوْنِ الْأَصْلِ حَدَّثَهُ يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَهُ لِلْأَصْلِ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ كَذَبَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ قَبُولُ قَوْلِ أَحَدِهِمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ، وَإِنْ جُزِمَ وَلَمْ يَصْرِّحْ بِالتَّكْذِيبِ

(١) زَيْدٌ فِي (ص) وَ(م): «قَالَ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «بِاعْتِبَارِ أَفْرَادِ الْخَبَرِ» بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: يَعْنِي: أَنَّ أَفْرَادَ كَلَامِهِ الصَّدَقِ أَكْثَرُ مِنْ أَفْرَادِ كَلَامِ سَائِرِ الْمَوَالِي.

(٣) فِي (د): «عَمْرُو قَدْ أَخْبَرَنِيهِ»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ». وَفِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَقَدْ أَخْبَرَنِيهِ» قَالَ السَّنْبَاطِيُّ: وَالْحَالُ أَنَّهُ أَخْبَرَنِيهِ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ فِي «لُبِّ الْأَصُولِ» وَ«شَرْحِهِ»: الْمَخْتَارُ أَنَّ تَكْذِيبَ الْأَصْلِ الْفَرْعَ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ وَهُوَ جَازِمٌ بِهِ - كَأَنَّ قَالَ: رَوَيْتُ هَذَا عَنْهُ، فَقَالَ: مَا رَوَيْتَهُ لَهُ - لَا يُسْقِطُ مَرْوِيَّهُ عَنِ الْقَبُولِ، وَقِيلَ: يُسْقِطُهُ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَاذِبٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْفَرْعُ، فَلَا يَثْبُتُ مَرْوِيَّهُ، قُلْنَا: يَحْتَمِلُ نَسْيَانُ الْأَصْلِ لَهُ بَعْدَ رِوَايَتِهِ لِلْفَرْعِ، فَلَا يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهُمَا بِتَكْذِيبِ الْآخَرِ لَهُ مَجْرُوحًا؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ اجْتَمَعَا فِي شَهَادَةٍ لَمْ تَرَدَّ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمَا يَظُنُّ أَنَّهُ صَادِقٌ، وَالتَّكْذِيبُ عَلَى النَّبِيِّ فِي ذَلِكَ بِتَقْدِيرِهِ إِنَّمَا يُسْقِطُ الْعَدَالَهَ إِذَا كَانَ عَمْدًا، وَإِذَا لَمْ يَسْقِطْ مَرْوِيُّ الْفَرْعِ بِتَكْذِيبِ الْأَصْلِ لَهُ؛ فَيَشْكُ فِي أَنَّهُ رَوَاهُ لَهُ، أَوْ ظَنَّهُ أَنَّهُ مَا رَوَاهُ لَهُ أَوْلَى، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ؛ كَمَا جُزِمَ بِهِ الْأَصْلُ، وَقِيلَ: يَسْقِطُ بِهِ قِيَاسًا عَلَى نَظِيرِهِ فِي شَهَادَةِ الْفَرْعِ عَلَى شَهَادَةِ الْأَصْلِ، قُلْنَا: بَابُ الشَّهَادَةِ أَضْيَقُ؛ إِذْ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَالذِّكُورَةُ وَغَيْرُهَا، وَدَخَلَ بِقَيْدٍ: «وَهُوَ جَازِمٌ» مَا لَوْ جُزِمَ الْأَصْلُ بِنَفْيِ الرِّوَايَةِ أَوْ ظَنُّهُ أَوْ شَكُّ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِ مَا لَوْ شَكَّ الْفَرْعُ فِي الرِّوَايَةِ أَوْ ظَنُّهَا فَيَسْقِطُ مَرْوِيَّهُ، إِلَّا إِنْ ظَنَّنَا الْفَرْعُ مَعَ ظَنِّ الْأَصْلِ نَفْيَهَا، أَوْ شَكَّ فِيهِ، وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ صَوْرَ الْجُزْمِ وَالظَّنَّ وَالشَّكَّ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ تَسَعٌ، وَأَنَّ الْمَرْوِيَّ يَسْقِطُ فِي أَرْبَعٍ مِنْهَا دُونَ الْبَقِيَّةِ.

- كقول معبد: لم أحدثك بهذا - فسوى ابن الصلاح^(١) - تبعاً للخطيب - بينهما أيضاً، وهو الذي مشى عليه الحافظ ابن حجر - رحمته - في «شرح النخبة»، لكن قال في «فتح الباري»: إنَّ الرَّاجِحَ عند المحدثين القبول، وتمسك بصنيع مسلم حيث أخرج حديث عمرو بن دينار هذا مع قول أبي مَعْبِدٍ لعمرو: لم أحدثك به؛ فإنه دلَّ على أنَّ مسلماً كان يرى صحَّة الحديث، ولو أنكره راويه، إذا كان الناقل عنه ثقةً، ويغضده تصحيح البخاري أيضاً، وكأنَّهم حملوا الشيخ على النسيان، ويؤيده قول الشافعي رحمته في هذا الحديث بعينه: كأنه نسي بعد أن حدَّثه، لكنَّ إلحاق هذه الألفاظ بالصورة الثانية أظهر، ولعلَّ تصحيح هذا الحديث بخصوصه لمرجح اقتضاه تحسیناً للظنِّ بالشيخين، لاسيَّما وقد قيل، كما أشار إليه الإمام فخر الدِّين في «المحصول»: إنَّ الرَّدَّ إنَّما هو عند التساوي، فلو رجح أحدهما عُمل به.

قال الحافظ ابن حجر: وهذا الحديث من أمثلة هذا، مع أنَّه قد حُكي عن الجمهور من الفقهاء في هذه الصورة القبول، وعن بعض الحنفية ورواية عن أحمد الرَّدُّ قياساً على الشاهد، وبالجملة؛ فظاهر صنيع ابن حجر اتِّفاق المحدثين على الرَّدِّ في صورة التَّصريح بالكذب، وقَصَرَ الخلاف على هذه، وفيه نظر؛ فالخلاف^(٢) موجودٌ، فمن متوقَّفٍ ومن قائلٍ بالقبول مُطلقاً، وهو اختيار ابن السُّبكي تبعاً لأبي المُظفَّر^(٣) ابن السَّمعاني، وقال به أبو الحسين بن

(١) في هامش (ج): قوله: «فسوى ابن الصلاح...» إلى قوله: «خاصة» مأخوذ برُمَّته من «شرح ألفية العراقي» للسَّخاوي، وعبارة «تقريب النووي» و«شرحه» للسيوطي: إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً، ثم نفاه المسمع لمَّا رُوِّجَ فيه؛ فالمختار عند المتأخِّرين: أنَّه إن كان جازماً بنفيه بأن قال: ما رويته، أو كذب عليَّ، ونحوه؛ وجب رده لتعارض قولهما، مع أنَّ الجاحد هو الأصل، ولكن يقدح ذلك في باقي روايات الراوي عنه، ولا يثبت به جرحه؛ لأنَّه أيضاً مكذَّبٌ لشيخه في نفيه لذلك، وليس قبولُ جرح كلِّ منهما أولى من الآخر، فتساقطاً، فإن عاد الأصلُ وحدَّث به، أو حدَّث به فرع آخر ثقة عنه فلم يكذِّبه؛ فهو مقبول، صرَّح به القاضي أبو بكرٍ والخطيب وغيرهما، ويقابل المختار في الأوَّل عدم ردِّ المرويِّ، واختاره السَّمعاني، وعزاه الشَّاشيُّ للشَّافعي، وحكى الهنديُّ الإجماع عليه، وجزم الماورديُّ والرُّويانيُّ بأنَّ ذلك لا يقدح في صحَّة الحديث، إلَّا أنَّه لا يجوز للفرع أن يرويه عن الأصل، فحصل ثلاثة أقوال، وثمَّ قول رابع؛ وهو أنَّهما متعارضان، ويُرَجَّح أحدهما بطريقه، وصار إليه إمام الحرمين، وفي شواهد القبول... إلى آخره.

(٢) في (ب) و(س): «فإنَّ الخلاف».

(٣) في هامش (ج): «أبو المُظفَّر» منصور بن محمَّد التَّميميُّ السَّمعانيُّ - بالفتح، نسبة إلى سَمعان؛ بطن من تميم، =

القَطَّان^(١) وإن كان الآمدي^(٢) والهندي^(٣) حكيا الاتفاق على الرَّد من غير تفصيل، وهو ممَّا يساعد ظاهر صنيع الحافظ^(٤) ابن حجر في الصُّورة الثَّانية، ويُنازع في الثَّالثة، ويُجاب بأنَّ الاتفاق في الثَّانية والخلاف في الثَّالثة إنَّما هو بالنَّظر للمحدِّثين خاصَّةً، وهذه الجملة من قوله: «قال عليّ...» إلى آخرها ثابتة في أوَّل الحديث اللَّاحق عند الأصيلي، وفي آخره عند الثَّلاثة: الأبوين^(٥) وابن عساكر.

٨٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الْأَمْوَالِ

= ولابن خُلِّكان: وسمعتُ أنَّه يجوز فيها الكسرُ أيضًا - المروزيُّ الحنفيُّ ثمَّ الشَّافعيُّ، كان والدُه إمامًا من أئمَّة الحنفيَّة، فتفقَّه عليه وَلَدُه أبو المظفَّر هذا حتَّى برَّعَ في مذهب الحنفيَّة، وصار من أركانهم، ومن فحول النَّظر، ومكثَ على ذلك ثلاثين سنةً، ثمَّ صار إلى مذهب الشَّافعيِّ؛ لأمرٍ ظهر له حين حجَّ يقطَّةً ومنامًا، وأظهر ذلك في دار الإمارة بحضور أئمَّة الفريقين، في شهر ربيع الأوَّل سنة ثمان وستين وأربع مئة، فاضطربت مروُّ لذلك، وماجت العوامُّ، وقامت الحربُ على ساق، واضطربت نار فتنة شرُّها يملأ الآفاق، وأبو المظفَّر ثابتٌ على رجوعه إلى أن وردت الكُتُب من جهة السُّلطان بالتشديد عليه، فخرج، وصحبته جماعةٌ من نيسابور، فاستقبلوه أيضًا بنحو ذلك، ثمَّ عاد عند استقامة الأمور إلى بلده - وهي مرو - في أعزَّ ما يكون، واجتمع عليه النَّاس، وخرج من نسبه علماء أئمَّة شافعيَّة، وُلِدَ في الحجَّة سنة ستٍّ وعشرين وأربع مئة، وتوفيَّ يوم الجمعة الثَّالث والعشرين من شهر ربيع الأوَّل سنة تسع وثمانين وأربع مئة.

(١) في هامش (ج): «أبو الحسين ابن القَطَّان» هو أحمد بن محمد بن أحمد، الإمام أبو الحسين ابن القَطَّان، أحد أصحاب الوجوه والأجلاء من الأئمَّة، وله مصنَّفات في أصول الفقه وفروعه، تفقَّه على ابن شُريح، مات [سنة] ٣٥٩.

(٢) في هامش (ج): «الآمديُّ» بمدِّ الهمزة وكسر الميم وبالدَّال المهملة، إلى آمد؛ مدينة بديار بكر، نُسب إليها الإمام سيفُ الدِّين أبو الحسن عليُّ بن أبي عليٍّ البَغْلَبِيُّ الآمديُّ، صاحب التَّصانيف النافعة المحقَّقة، وُلِدَ بآمد في إحدى وخمسين وخمس مئة، واشتغل بمذهب الحنابلة، ثمَّ انتقل إلى مذهب الشَّافعيِّ، ومهر في المعقولات حتَّى لم يكن في زمانه أعلمُ منه، ثمَّ انتقل إلى الشَّام، ثمَّ إلى مصر، وتولَّى بها الإعادة بالدرس الناصريِّ المجاور لضريح الإمام الشَّافعيِّ، وتصدَّر للأُمراء، وانتفع به النَّاس، ثمَّ حسده جماعةٌ ونسبوه إلى فساد العقيدة، فخرج مستخفيًا فاستوطن حماة، ثمَّ انتقل إلى دمشق إلى أن توفيَّ بها في ثالث صَفَر سنة ٦٣١.

(٣) في هامش (ج): «الصَّفِيُّ الهِنديُّ» محمد بن عبد الرَّحيم بن محمد الهِنديُّ، كان فقيهاً أصوليًا متكلمًا دينيًا متعبداً، وُلِدَ بالهند في ليلة الجمعة ١٣ ربيع الآخر سنة ٦٤٤، وتوفيَّ بدمشق ليلة الثُّلاثاء ٢٦ صَفَر سنة خمس عشرة وسبع مئة.

(٤) «الحافظ»: ليس في (د).

(٥) في (د): «للأبوين». والأبوان هما أبو ذر وأبو الوقت.

بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَا وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ؛ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَلَهُمْ فَضْلُ الْأَمْوَالِ، يَحُجُّونَ بِهَا وَيَعْتَمِرُونَ، وَيُجَاهِدُونَ وَيَتَصَدَّقُونَ، قَالَ: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِمَا إِنْ أَخَذْتُمْ أَذْرَكْتُمْ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَلَمْ يَذْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِ إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ؟ تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»، فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا، فَقَالَ بَعْضُنَا: نُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «تَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ».

وبالسَّند إلى المؤلف قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) بن علي بن عطاء بن مُقَدِّمِ المَقْدِمِيِّ البَصْرِيِّ (قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) هو ابن سليمان بن طرخان^(١) البَصْرِيُّ، ولابن عساكر: «المعتمر» (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين، ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب المدني (عَنْ سُمَيٍّ) بضم السين المهملة وفتح الميم، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذَكَوَانِ السَّمَّانِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ الْفُقَرَاءُ) فِيهِمْ أَبُو ذَرٍّ كَمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ كَمَا^(٢) عِنْدَ النَّسَائِيِّ (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ) بضم الدال المهملة والمثلثة، جمع دُثْرٍ؛ بفتح الدال وسكون المثلثة (مِنَ الْأَمْوَالِ) بَيَانٌ لِلدُّثُورِ^(٣) وَتَأْكِيدٌ^(٤) لَهُ لِأَنَّ الدُّثُورَ يَجِيءُ بِمَعْنَى الْمَالِ الْكَثِيرِ، وَبِمَعْنَى الْكَثِيرِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ (بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَا)^(٥) فِي الْجَنَّةِ، أَوِ الْمَرَادُ: عَلُوُّ الْقَدْرِ^(٦) عِنْدَهُ تَعَالَى (وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ) الدَّائِمِ الْمُسْتَحَقُّ بِالصَّدَقَةِ (يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ) زَادَ فِي حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي «الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»: «وَيَذْكُرُونَ كَمَا نَذْكُرُ» وَلِلْبَزَارِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ: «وَصَدَّقُوا تَصَدِّقَنَا، وَأَمَّنُوا إِيمَانَنَا» (وَلَهُمْ فَضْلُ الْأَمْوَالِ) بِالْإِضَافَةِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِينِيِّ: «وَلَهُمْ فَضْلٌ مِنْ أَمْوَالٍ» وَلِلْأَصِيلِيِّ: «فَضْلُ

(١) فِي هَامِش (ج): «طَرْحَان» بفتح الطاء المهملة وسكون الراء وبالمعجمة.

(٢) «كَمَا»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٣) فِي (د) وَ(م): «لِلْمَذْكُورِ»، وَفِي نَسَخَةٍ فِي هَامِش (د) كَالْمُثْبِتِ. وَفِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «لِلْمَذْكُورِ» كَذَا فِي النُّسخِ، وَالْأَوَّلَى: «لِلدُّثُورِ».

(٤) فِي (د): «أَوْ تَأْكِيدٌ».

(٥) فِي هَامِش (ج): «الْعُلَا» جَمْعُ «الْعُلَايَا» تَأْنِيثُ «الْأَعْلَى».

(٦) فِي (ص): «قَدْرُهُ».

٣٨٢/١د الأموال» (يَحْجُونَ بِهَا وَيَعْتَمِرُونَ/، وَيَجَاهِدُونَ وَيَتَصَدَّقُونَ) في رواية ابن عجلان^(١) عن سَمِيِّ عند مسلم: ويتصدقون ولا نتصدق، ويعتقون ولا نعتق. (قَالَ) بِإِلْهَامِ اللَّهِ، وللأصيلي وأبي ذرٍّ: «فقال»: (أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِمَا) أي: بشيء (إِنْ أَخَذْتُمْ أَذْرَكْتُمْ) بذلك الشيء، وضُبَّ في «اليونينية» على قوله: «أحدثكم»، ولأبي ذرٍّ في نسخة والأصيلي: «ألا أحدثكم بأمر إن أخذتم به أدرتكم» (مَنْ سَبَقَكُمْ) من أهل الأموال في الدرجات العلا، والجملة في موضع نصب مفعول «أدرتكم»، وسقط قوله «بما» في أكثر الروايات. وكذا قوله: «به»، وقد فُسر الساقط في الرواية الأخرى، وسقط/ أيضاً قوله: «من سبقكم» في رواية الأصيلي، والسببية المذكورة رجَّح ابن دقيق العيد أن تكون معنوية، وجوَّز غيره أن تكون حسيَّة، قال الحافظ: والأوَّل أولى. انتهى^(٢). (وَلَمْ يُذَرِّكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ) لا من أصحاب الأموال ولا من غيرهم (وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِ)^(٣) بفتح النون مع الأفراد، ولأبي ذرٍّ والأصيلي وابن عساكر: «بين ظهرا نيه» أي: من أنتم بينهم (إِلَّا مَنْ عَمِلَ) من الأغنياء (مِثْلَهُ) فليست خيراً منه^(٤)، لأنَّ هذا هو نقيض الحكم الثابت للمستثنى منه، وانتفاء خيرية المخاطبين بالنسبة إلى من عمل مثل عملهم صادق بمساواتهم لهم في الخيرية، وبهذا يُجاب عن استشكل ثبوت الأفضلية في خيرٍ مع التساوي في العمل المفهوم من قوله: «أدرتكم»، وهو أحسن من التأويل بـ «إِلَّا مَنْ عَمِلَ مثله»، وزاد بغيره من فعل البرِّ، أشار إليه البدر الدماميني، لكن لا يمتنع^(٥) أن يفوق الذَّكْرُ مع سهولته الأعمال^(٦) الشَّاقَّة الصَّعبة من الجهاد ونحوه، وإن ورد: «أفضل

(١) في هامش (ج): «ابن عجلان» هو محمد بن عجلان المدني، صدوق، إلَّا أنَّه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ١٤٨ «تقريب» و«عجلان» بفتح العين وسكون الجيم.

(٢) «قال الحافظ: والأوَّل أولى»: ليس في (ص) و(م).

(٣) في هامش (ج): يُقَال: فلان بين ظهْرنا وظهرانينا - بفتح النون - وبين أظهرنا، قال الزَّمخشرى: زیدت فيه الألف والنون على «ظهر» عند التثنية؛ للتأكيد والمبالغة، وكأنَّ معنى التثنية: أنَّ ظهْرًا منه قُدَّامه وآخر وراءه، فهو مكنوف من جانبيه، هذا أصله، ثمَّ كثر حتَّى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً وإن لم يكن مكنوفاً. انتهى «تقريب».

(٤) في (ص): «منهم».

(٥) في (م): «يمنع».

(٦) في هامش (ج): بالنصب مفعول «يفوق».

العبادات أحمرها^(١)»^(٢) لَأَنَّ فِي الْإِخْلَاصِ فِي الذِّكْرِ مِنَ الْمَشَقَّةِ - وَلَا سِيَّما الْحَمْدِ فِي حَالِ الْفَقْرِ - مَا يَصِيرُ بِهِ أَعْظَمُ الْأَعْمَالِ، وَأَيْضًا فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الثَّوَابُ عَلَى قَدْرِ الْمَشَقَّةِ فِي كُلِّ حَالٍ، فَإِنَّ ثَوَابَ كَلِمَةِ الشَّهَادَتَيْنِ مَعَ سَهولَتِهَا أَكْثَرُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الشَّاقَّةِ، وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يَعُودُ عَلَى كُلِّ مِنَ السَّابِقِ وَالْمَدْرَكِ، كَمَا هُوَ قَاعِدَةُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمَتَعَقَّبَ لِلْجَمْلِ عَائِدٌ عَلَى كُلِّهَا، يَلْزَمُ قَطْعًا أَنْ يَكُونَ الْأَغْنِيَاءُ أَفْضَلُ؛ إِذْ مَعْنَاهُ: إِنْ أَخَذْتُمْ أَدْرَكْتُمْ إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرِكُونَ. (تُسَبِّحُونَ، وَتُحَمِّدُونَ، وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ) أَيِ: مَكْتُوبَةٍ، وَعِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي «الدَّعَوَاتِ» [ج: ٦٣٢٩]: «دبر كل صلاة» ورواية «خلف»^(٣) مفسرة لرواية: «دبر»^(٤)، وَلِلْفَرِيَابِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: «إِثْرُ كُلِّ صَلَاةٍ» أَيِ: تَقُولُونَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ (ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) فَالْمَجْمُوعُ لِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ، وَالْأَفْعَالُ الثَّلَاثَةُ^(٥) تَنَازَعَتْ فِي الظَّرْفِ وَهُوَ «خَلْفَ»، وَفِي «ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» وَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ الْمَجْمُوعُ لِلْجَمِيعِ، فَإِذَا وُزِعَ^(٦) كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَحَدُ عَشَرَ، وَبَدَأَ بِالتَّسْبِيحِ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ نَفْيَ النَّقَائِصِ عَنْهُ تَعَالَى، ثُمَّ ثَنَّى ١٣٨٣/١٥ بِالتَّحْمِيدِ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ الْكَمَالِ لَهُ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ النَّقَائِصِ إِثْبَاتُ الْكَمَالِ، ثُمَّ ثَلَّثَ بِالتَّكْبِيرِ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ النَّقَائِصِ إِثْبَاتُ الْكَمَالِ نَفْيً أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ كَبِيرٌ آخَرُ، وَقَدْ وَقَعَ

(١) فِي هَامِشِ (ج): «الْحَمَازَةُ الشَّدَّةُ، وَقَدْ حُمَزَ -كَ- كَرَمٌ» - وَ«أَحْمَزُ الْأَعْمَالُ» أَمْتُنْهَا «قَامُوسٌ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «أَحْمَزُهَا» قَالَ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ فِي «الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ»: حَدِيثٌ: «أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ» قَالَ الْمَرْيُ: هُوَ مِنْ غَرَائِبِ الْأَحَادِيثِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ السَّنَّةِ. انْتَهَى. وَهُوَ مَنْسُوبٌ فِي «الْنِّهَايَةِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ لِابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: أَحْمَزُهَا» وَهُوَ بِالْمُهْمَلَةِ وَالزَّايِ؛ أَيِ: أَقْوَاهَا وَأَشَدُّهَا، وَفِي «الْفَرْدُوسِ» مِمَّا عَزَاهُ لِعِثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ مَرْفُوعًا: «أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ أَخْفُهَا»، فَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِمَا؛ بِأَنَّ الْقُوَّةَ وَالشَّدَّةَ بِالنَّظَرِ لَتَمَكَّنَ شُرُوطَ الصُّحَّةِ وَغَيْرِهَا فِيهَا، وَالْخَفَّةَ بِالنَّظَرِ لِعَدَمِ الْإِكْثَارِ بِحَيْثُ يَمَلُّ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ لَفْظَ الثَّانِي: «الْعِيَادَةُ» بِالتَّحْتَانِيَّةِ لَا بِالْمُوَحَّدَةِ. انْتَهَى كَلَامُ السَّخَاوِيِّ، وَمَا اسْتَظْهَرَهُ هُوَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْحَدِيثِ فِي عِبَادَةِ الْمَرِيضِ؛ كَمَا فِي «تَسْدِيدِ الْقُوسِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، وَقَدْ رُوِيَ بِالْمُوَحَّدَةِ أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى «عَجْمِي».

(٣) فِي (م): «هِيَ».

(٤) فِي (م): «بِهَذَا».

(٥) فِي هَامِشِ (ج): وَسَيَجِيءُ فِي «حَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتِهِ» تَنَازُعٌ أَرْبَعَةَ أَفْعَالٍ، وَفِي أَوَاخِرِ «الْحَجِّ» فِي حَدِيثِ: «أَيُّونَ تَأْتِيهِ...» الْحَدِيثُ تَنَازُعٌ خَمْسَةٌ.

(٦) فِي (ص): «فَرَعَ».

في رواية ابن عجلان تقديم التَّكْبِيرِ عَلَى التَّحْمِيدِ، ومثله لأبي داود من حديث أم حكيم، وله في حديث أبي هريرة: يَكْبُرُ وَيَحْمَدُ وَيُسَبِّحُ، وهذا الاختلاف يدلُّ على أن لا ترتيب فيه، وَيُسْتَأْنَسُ لَهُ^(١) بقوله في حديث^(٢): «الباقيات الصَّالِحَاتِ لَا يَضُرُّكَ بَأْيُهُنَّ بَدَأْتَ»^(٣). ولكنَّ ترتيب حديث الباب الموافق لأكثر الأحاديث أَوْلَى لِمَا مَرَّ. قَالَ سُمَيُّ: (فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا) أَي: أَنَا وَبَعْضُ أَهْلِي، هَلْ كُلُّ وَاحِدٍ^(٤) ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ أَوْ الْمَجْمُوعُ؟ (فَقَالَ بَعْضُنَا: نُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَنُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ) قَالَ سُمَيُّ: (فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ) أَي: إِلَى أَبِي صَالِحٍ، وَالْقَائِلُ: «أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ» بَعْضُ أَهْلِ سُمَيٍّ، أَوِ الْقَائِلُ: «فَاخْتَلَفْنَا» أَبُو هُرَيْرَةَ، وَالضَّمِيرُ فِي: «فَرَجَعْتُ» لَهُ، وَفِي «إِلَيْهِ» لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَالْخِلَافُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَهُمْ الْقَائِلُونَ: «أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ» كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ لَوُرُودِهِ فِي «مُسْلِمٍ»، وَلَفْظُهُ: «قَالَ سُمَيُّ: فَحَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِي هَذَا الْحَدِيثَ. فَقَالَ: وَهَمْتُ^(٥)... - فذكر كلامه - قَالَ: فَرجعت^(٦) إِلَى أَبِي

(١) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «وَيُسْتَأْنَسُ لَهُ...» إِلَى آخِرِهِ وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خُذُوا جُنَّتَكُمْ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ عَدُوٌّ حَضَرَ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ جُنَّتُكُمْ مِنَ النَّارِ سَبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، فَإِنَّهُمْ يَأْتِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُجَنَّبَاتٍ مُعَقَّبَاتٍ، وَهُنَّ الْبَاقِيَّاتُ الصَّالِحَاتُ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - وَالْحَاكِمُ وَابِيهَقِي، وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، «جُنَّتُكُمْ» بِضَمِّ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ؛ أَي: مَا يَسْتُرُكُمْ وَيَقِيكُمْ، وَ«مُجَنَّبَاتٍ» بَفَتْحِ النُّونِ؛ أَي: مُقَدَّمَاتٍ أَمَامَكُمْ، وَفِي رَوَايَةِ الْحَاكِمِ: «مُنْجِيَّاتٍ» بِتَقْدِيمِ النُّونِ عَلَى الْجِيمِ، وَكَذَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» وَزَادَ: «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» وَرَوَاهُ فِي «الصَّغِيرِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ فَقَالَ: «وَمُنْجِيَّاتٍ وَمُجَنَّبَاتٍ» وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ قَوِيٌّ، وَ«مُعَقَّبَاتٍ» بِكسْرِ الْقَافِ؛ أَي: تَعَقُّبُكُمْ وَتَأْتِي مِنْ وَرَائِكُمْ.

(٢) فِي (م): «الْحَدِيثُ». وَكَذَا هُوَ فِي هَامِش (ج).

(٣) فِي هَامِش (ج): قَالَ فِي «الْمَجْمَعِ» فِي «بَابِ مَا جَاءَ فِي الْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ» عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ بَعْدَ الْقُرْآنِ وَهُوَ مِنَ الْقُرْآنِ أَرْبَعٌ لَا يَضُرُّكَ بَأْيُهُنَّ بَدَأْتَ: سَبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: هُوَ فِي «الصَّحِيحِ» غَيْرَ قَوْلِهِ: «بَعْدَ الْقُرْآنِ، وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

(٤) فِي (د): «وَاحِدَةً».

(٥) فِي هَامِش (ج): قَالَ فِي «الْمَصْبَاحِ»: وَهَمْتُ إِلَى الشَّيْءِ وَهَمًّا - مِنْ «بَابِ وَعَدَ» - سَبَقَ الْقَلْبُ إِلَيْهِ مَعَ إِرَادَةِ غَيْرِهِ، وَوَهَمْتُ وَهَمًّا: وَقَعَ فِي خَلْدِي، وَتَوَهَّمْتُ؛ أَي: ظَنَنْتُ، وَوَهَمَ فِي الْحِسَابِ يَوْهَمُ وَهَمًّا؛ مَثَلُ: غَلِطَ يَغْلُطُ غَلْطًا، وَزَنَا وَمَعْنَى: انْتَهَى مَلَخَصًا.

(٦) فِي (م): «فَرَجَعْنَا».

صالحٍ» إِلَّا أَنَّ مُسْلِمًا لَمْ يُوَصَّلْ هَذِهِ الزِّيَادَةَ. (فَقَالَ) النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ أَبُو صَالِحٍ: (تَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، حَتَّى يَكُونَ) الْعَدَدُ (مِنْهُمْ كُلُّهُمْ) ^(١) ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ^(٢) وَهَلِ الْعَدَدُ لِلْجَمِيعِ أَوْ الْمَجْمُوعِ؟ وَرَوَايَةُ ابْنِ عَجَلَانَ ظَاهِرُهَا: أَنَّ الْعَدَدَ لِلْجَمِيعِ، وَرَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ لِلْإِتْيَانِ فِيهِ ^(٣) بِوَاوِ الْعَطْفِ، وَالْمَخْتَارُ: أَنَّ الْإِفْرَادَ أَوْلَى لِمُتَمَيِّزِهِ بِاحْتِيَاجِهِ إِلَى الْعَدَدِ، وَلَهُ عَلَى كُلِّ حَرَكَةٍ لِذَلِكَ - سِوَاءَ كَانُ بِأَصَابِعِهِ ^(٤) أَوْ بِغَيْرِهَا - ثَوَابٌ لَا يَحْصُلُ لِصَاحِبِ الْجَمْعِ مِنْهُ إِلَّا الثُّلُثُ، ثُمَّ إِنَّ الْأَفْضَلَ الْإِتْيَانُ بِهَذَا الذِّكْرِ مُتَتَابِعًا فِي الْوَقْتِ الَّذِي عُيِّنَ فِيهِ، وَهَلِ إِذَا زِيدَ عَلَى الْعَدَدِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ مِنَ الشَّارِعِ يَحْصُلُ لَهُ ذَلِكَ الثَّوَابُ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَحْصُلُ لِأَنَّ لَتِلْكَ الْأَعْدَادَ حِكْمَةً وَخَاصِيَّةً وَإِنْ خَفِيَ عَلَيْنَا لِأَنَّ كَلَامَ الشَّارِعِ لَا يَخْلُو عَنْ حِكْمٍ، فَرَبَّمَا تَفَوَّتَ بِمَجَاوِزَةِ ذَلِكَ الْعَدَدِ/، وَالْمَعْتَمَدُ الْحَصُولُ، لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِالْمَقْدَارِ الَّذِي رُتِّبَ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهِ ذَلِكَ ١٣٨/٢ الثَّوَابُ، فَلَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ مُزِيلَةً لَهُ بَعْدَ حَصُولِهِ بِذَلِكَ الْعَدَدِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَاتُ فِي عَدَدِ هَذِهِ الْأَذْكَارِ ^(٥) الثَّلَاثَةِ، فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٦): «ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» كَمَا مَرَّ، وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «خَمْسًا وَعَشْرِينَ» ^(٧) وَيَزِيدُونَ فِيهَا ^(٨):

(١) فِي هَامِشِ (ج): بِكسر اللّام تأكيد للضمير «سيوطي».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): عِبَارَةُ الْكِرْمَانِيِّ: قَوْلُهُ: «ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ» بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ؛ بَأَنَّهُ اسْمُ «كَانَ» أَوْ خَبَرُهُ. انْتَهَى. قَالَ الْحَافِظُ: بِالرَّفْعِ، وَهُوَ اسْمُ «كَانَ» وَفِي رَوَايَةِ كَرِيمَةَ وَالْأَصِيلِيِّ وَأَبِي الْوَقْتِ: «ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» وَوُجِّهَ بِأَنَّ اسْمَ «كَانَ» مُحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: حَتَّى يَكُونَ الْعَدَدُ الْمَجْمُوعُ أَوْ الْجَمِيعُ... إِلَى آخِرِهِ. انْتَهَى. وَقَالَ الدَّمَامِينِيُّ: وَجْهُ الرَّفْعِ ظَاهِرٌ؛ وَهُوَ أَنَّ «ثَلَاثًا وَثَلَاثُونَ» اسْمُ «يَكُونُ» وَ«مِنْهُمْ كُلُّهُمْ» خَبَرُهَا، وَلَا ضَمِيرَ حِينَئِذٍ فِي «يَكُونُ» وَوَجْهُ النَّصْبِ أَنَّ يَكُونُ فِي «يَكُونُ» ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ عَائِدٌ عَلَى الْعَدَدِ الْمُتَقَدِّمِ، وَ«ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» هُوَ الْخَبَرُ، وَلَا إِشْكَالَ. انْتَهَى. وَالْعَجَبُ مِنَ الشَّارِحِ كَيْفَ [خَفِيَ] عَلَيْهِ ذَلِكَ.

(٣) فِي (م): «بِهِ».

(٤) فِي (ص): «بِأَصَابِعِهَا».

(٥) فِي (ص): «الْأَلْفَاظُ».

(٦) فِي (م): «دَاوُدَ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٧) فِي هَامِشِ (ج): عِبَارَةُ الْفَتْحِ: وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عَمْرٍ: أَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُمَا أَنْ يَقُولُوا كُلَّ ذِكْرِ مِنْهَا خَمْسًا وَعَشْرِينَ، وَيَزِيدُوا فِيهَا «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» خَمْسًا وَعَشْرِينَ.

(٨) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَيَزِيدُونَ» كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَصَوَابُهُ: «وَيَزِيدُوا» كَمَا فِي «الْفَتْحِ» لِأَنَّهُ مُعْطُوفٌ عَلَى «أَنْ يَقُولُوا» فِي الْحَدِيثِ.

لا إله إلا الله خمساً وعشرين، وعند البزار من حديث ابن عمر: «إحدى عشرة» وعند الترمذي والنسائي/ من حديث أنس: «عشراً» وفي حديث أنس في بعض طرقه: ستاً، وفي بعض طرقه أيضاً: مرة واحدة، وعند الطبراني في «الكبير» من حديث زُمَيْل الجُهَنِّي^(١) قال: كان رسول الله ﷺ إذا صَلَّى الصُّبْح قال وهو ثاني رجله^(٢): «سبحان الله وبحمده، وأستغفر الله، إنه كان تَوَّاباً» سبعين مرة، ثم يقول: «سبعين بسبع مئة...» الحديث، وعند النسائي في «اليوم والليلة» من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من سَبَّح دبر كلِّ صلاة مكتوبة مئة، وكَبَّر مئة، وَحَمِدَ مئة غُفِرَ له ذنوبه وإن كانت أكثر من زبد البحر»^(٣)، وهذا الاختلاف يحتمل أن يكون صدر في أوقات متعدّدة، أو هو واردٌ على سبيل التخيير، أو يختلف باختلاف الأحوال، وقد زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن سُمَيٍّ: «قال أبو صالح: فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا: سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا، فقالوا مثله، فقال رسول الله ﷺ: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٥٤]». قال المَهْلَب^(٤): في حديث أبي هريرة فضلُ الغنيِّ نصّاً^(٥) لا تأويلاً إذا استوت أعمالهم المفروضة، فللغنيِّ حينئذٍ من فضل عمل البرِّ ما لا سبيل للفقير إليه. وتعبّه

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «من حديث زُمَيْل الجُهَنِّي»، تبع في ذلك العيني، والذي في «المَجْمَع» في التعبير والدَّعَوَات من رواية الطبراني في «الكبير»: عن ابن زمل. انتهى. ثمَّ إنَّه في «المَجْمَع» في الموضوعين بلفظ: ابن زُمَيْل؛ بصورة المُصَغَّر، حديثاً مُطَوَّلًا، وفيه: سليمان بن عطاء القرشي ضعيف. انتهى. وصوابه: ابن زَمْلٍ؛ بكسر الزَّاي وسكون الميم؛ كما ضبطه القسطلاني في آخر «التَّعبير»، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في القسم الأوَّل من «الإصابة»، فقال: عبد الله بن زَمْلٍ، وأطال في ترجمته، وذكر أنَّ الطبراني أخرج له هذا الحديث، في «المعجم الكبير»، والله أعلم، وفي «القاموس»: عبد الله بن زَمْلٍ بالكسر، تابعي، مجهول، غير ثقة، وقول الصَّغَانِي «صحابي» غلط. انتهى. وفيه نظرٌ لِمَا تقدَّم عن «الإصابة».

(٢) في (ب) و(س): «رجليه»، والمثبت موافقٌ لما في كتب الحديث. وفي هامش (ج): قوله: «وهو ثاني رجله» قال في «النهاية»: أي: عاطفٌ رجله في التشهد قبل أن ينهض.

(٣) في هامش (ج): قوله: «زَبَدَ البحر» «الرَّبْد» بفتحتيْن: مِنَ البحر وغيره؛ كالرغوة، وأزْبَدَ إِزْبَادًا: قَدَفَ بَرَبْدِهِ «مصباح».

(٤) في هامش (ج): عبارة الحافظ: قال ابن بَطَّال عن المَهْلَب: في هذا الحديث فضلُ الغنيِّ - نصّاً لا تأويلاً - إذا استوت أعمالُ الغنيِّ والفقير فيما افتَرَضَ الله عليهما، فللغنيِّ حينئذٍ فضلُ عمل البرِّ مِنَ الصدقة ونحوها ممَّا لا سبيل للفقير إليه.

(٥) في (م): «فضلاً»، وليس بصحيح.

ابن المُنَيِّر بأنَّ الفضل المذكور فيه خارجٌ عن محلِّ الخلاف؛ إذ لا يختلفون في أنَّ الفقير لم يبلغ فضل الصَّدقة، وكيف يختلفون فيه وهو لم يفعل الصَّدقة، وإنَّما الخلاف إذا قابلنا مزيَّة الفقير بثواب الصَّبْر على مصيبة شظف^(١) العيش، ورضاه بذلك بمزيَّة الغنيِّ بثواب الصَّدقات، أيُّهما أكثر ثواباً؟ انتهى. ويأتي إن شاء الله تعالى مباحث هذه المسألة في «كتاب الأطعمة».

ورواة حديث الباب ما بين بصريٍّ ومدنيٍّ، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنونة والقول، وأخرجه مسلمٌ أيضاً في «الصَّلَاة»، والنَّسَائِيُّ في «اليوم واللَّيلة».

٨٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بِهِذَا، وَعَنِ الْحَكَمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ عَنْ وَرَادٍ بِهِذَا. وَقَالَ الْحَسَنُ: جَدُّ غَنَى.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ) الفريابي (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ) بضمِّ العين وفتح الميم (عَنْ وَرَادٍ) بفتح الواو وتشديد الرَّاء آخره دالٌّ مُهْمَلَةٌ (كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ) بالإضافة، ولأبي ذرٍّ: «كَاتِبٌ لِلْمَغِيرَةِ» (بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ^(٢) الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ) سقط «ابن شعبة» في رواية أبي ذرٍّ والأصيلي (فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ) وكان المغيرة إذ ذاك أميراً على الكوفة من قبل معاوية، وكان السَّبَبُ في ذلك أنَّ معاوية كتب إليه: اكتب إليَّ بحديث سمعته من رسول الله ﷺ، فكتب إليه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ) بضمِّ الدَّالِّ والمُوَحَّدَةِ، وقد تُسَكَّن، أي: عقب كلَّ صَلَاةٍ (مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) بالرَّفْعِ على الخبريَّةِ لـ «لا»، أو على البدليَّةِ من الضَّمير المستتر في الخبر المُقَدَّر^(٣)، أو من اسم «لا» باعتبار محله

(١) في هامش (ج) و(ل): الشَّظْفُ؛ بفتحتين؛ شدة العيش وضيقه. «مصباح».

(٢) في هامش (ج): قوله: «أَمْلَى عَلَيَّ» المشهور بين أهل الحديث أنَّه معدودٌ مِنَ المسند المرفوع، وأنَّه يجوز الرواية به وإن لم يذكر فيه أنه سوَّغ له روايته، كذا في «شرح البرهان».

(٣) في هامش (ج): عبارة شيخنا الغُنيِّ في «شرح الشعراويَّة»: «لا» نافية للجنس، و«إله» اسمها مبنيٌّ معها على =

قبل دخولها، أو أن «إلّا» بمعنى «غير» أي: لا إله غير الله في الوجود لأننا لو حملنا «إلّا» على الاستثناء لم تكن الكلمة/ توحيداً محضاً، وعُورِضَ بأنه على تأويل «إلّا» بـ «غير» يصير المعنى^(١): نفي إله مغاير له^(٢)، ولا يلزم من نفي مغاير^(٣) الشيء إثباته هنا^(٤)، فيعود الإشكال، وأجيب بأن إثبات الإله كان مُتَّفَقاً عليه بين العقلاء إلّا أنهم كانوا يثبتون الشُّركاء والأنداد^(٥)، فكان المقصود بهذه الكلمة نفي ذلك، وإثبات الإله من لوازم المعقول، سلّمنا أن^(٦) لا إله إلّا الله دلّت على نفي سائر الآلهة، وعلى إثبات الإلهيّة لله تعالى إلّا أنها بوضع الشَّرْع، لا بمفهوم أصل^(٧) اللُّغة. انتهى. وقد يجوز النّصب على الاستثناء أو الصّفة لاسم «لا» إذا كانت بمعنى: «غير» لكنّ المسموع الرّفْع، قال البيضاوي في آية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي: غير الله، وُصِفَ بـ «إلّا» لمّا تعذّر الاستثناء لعدم شمول ما قبلها لما بعدها^(٨)،

= الفتح، والخبر محذوف؛ تقديره: موجود، أو: في الوجود، لا «ممكن» لأنّ القصد الرّدُّ على مَنْ ادّعى الوجود، وقوله: «إلّا الله» -بالرّفْع- في إعرابه أقوالٌ متعدّدة؛ منها: أنّه بدلٌ من محلّ «لا» مع اسمها، لا من الخبر؛ لأنّ «لا» لا تعمل في مُوجِب، ويجوز نصبه أيضاً على الاستثناء لا على البدل من اسم «لا» لأنّ «لا» إنّما تعمل في نكرة مَنفِيّة، ولفظ «الله» عزّ اسمه معرفة، بل أعرف المعارف؛ كما قيل، وقال القُشَيْرِيُّ نفَعنا الله به: ولا يُسْتثنى منه؛ إذ لا يقال: «معبود يستحقّ العبادة» غيره، و«لا إله إلّا الله» فلا يقال فيه: استثناء منقطع ولا متّصل؛ أي: لا يوصف بهذا ولا بهذا، لا إله إلّا هو، ولا يجزئ في دخول الإسلام غيره، فلا تقول: لا إله إلّا الرّحمن، ولا إله إلّا العظيم، ولا غيرهما من جميع الأسماء.

(١) في (د): «المنفي».

(٢) في (د): «الله».

(٣) في (م): «ما يغاير»، وزيد في (ص): «له».

(٤) في (ص) و(م): «هذا».

(٥) في (د): «الأفراد».

(٦) في (ص): «أنّه».

(٧) في (ص): «أهل».

(٨) في هامش (ج): قوله: «لمّا تعذّر الاستثناء» تعليلٌ لتعَيّن الوصفية، وقوله: «لعدم شمول ما قبلها لما بعدها» إشارةٌ أنّ عموم ما قبل الاستثناء -حتّى يدخل فيه ويحتاج لإخراجه- شرطٌ لازمٌ عند الجمهور، خلافاً للمبرّد، وهذا وجهٌ لامتناعه من جهة العربيّة، وقوله: «ودلالته» أي: الاستثناء «على ملازمة الفساد» المفهوم من الشرطيّة، وقوله: «دونه» أي: دون الله، وهذا وجهٌ لامتناعه من جهة المعنى؛ لأنّه يُفهم منه أنّه لو كان فيهما آلهةٌ منهم الله؛ لم يلزم الفساد، ولا يخفى ما فيه من الفساد! وقوله: «والمراد ملازمته لكونها» أي: وجودها «مطلقاً» يعني: المقصود =

ودلالته^(١) على ملازمة الفساد لكون الآلهة فيهما دونه، والمراد ملازمته لكونها مطلقاً أو معه حملاً لها على «غير» كما استثنى بـ «غير» حملاً لها^(٢) عليها، ولا يجوز الرفع على البديل^(٣)، لأنه متفرّع^(٤) على الاستثناء، ومشروط بأن يكون في كلام/ غير موجب، وقد أشبعنا القول في ١٣٩/٢ مباحث ذلك في أول «كتاب الإيمان» [ج: ٨] عند قوله: «بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله...»، ثم اعلم أنه لا خلاف أن في قولك^(٥): «قام القوم إلا زيداً» مُخرَجاً ومُخرَجاً منه، وأنَّ المُخرَج ما بعد «إلا»، والمُخرَج منه ما قبلها، ولكن قبل «إلا» شيان: القيام والحكم به، والقاعدة أن ما خرج من نقيض دخل في النقيض الآخر، واختلفوا: هل زيد مُخرَج من القيام أو من الحكم به؟ والذي عليه محققو النحاة والفقهاء أنه مُخرَج من القيام، فيدخل في عدم القيام، فهو غير قائم، وقيل: مُخرَج من الحكم بالقيام، فيدخل في عدم الحكم، فهو غير محكوم عليه، وهو قول قوم من الكوفيّين، ووافقهم^(٦) الحنفيّة، فعندنا أن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، وعندهم أن المستثنى غير محكوم عليه بشيء، ومن حجج الجمهور: الاتفاق على حصول التوحيد بقولنا: لا إله إلا الله، وذلك إنما يتمشى على قولنا: إنَّ المُستثنى محكوم عليه، لا على قولهم: إنَّه مسكوت عنه، فافهمه، قاله^(٧) ابن هشام. (وَخَذَهُ) بالنصب على الحال^(٨)، أي: لا إله منفرداً وحده (لَا شَرِيكَ لَهُ) عقلاً ونقلاً، أمّا أوّلاً

= ملازمة الفساد؛ لوجود الآلهة مطلقاً، وتعدها بما فوق الواحد، سواء كان مع الله أو لا، والاستثناء لا يفيد ذلك، وقوله: «ولا يجوز الرفع على البدلية» مانع آخر من الاستثناء؛ لأنه لو كان استثناءً لكان منصوباً؛ لأنَّ إبداله فرع كونه استثناءً، وهو إنما يكون في النفي... إلى آخره. انتهى باختصار من «حاشية الشهاب».

(١) في (ب): «دلالة».

(٢) «لها»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) في (د): «البدلية».

(٤) في (م): «تفرّع».

(٥) في (م): «قوله».

(٦) في (د): «ووافقهم».

(٧) في غير (د) و(س): «قال».

(٨) في هامش (ج): «وحده» معرفة في اللفظ، لإضافته إلى الضمير، فيؤوّل بنكرة من لفظه أو من معناه؛ أي: متوحدًا أو منفردًا، وقد ذكر الدماميني في «شرح التسهيل» أن «وحده» يحتمل أن يكون مصدرًا محذوف الزوائد؛ أي: إيحادًا، قال في «الصّحاح»: تقول: رأيت وحده، وهو منصوب عند أهل البصرة على المصدر في كل حال؛ كأنك =

فلأن وجود إلهين مُحال؛ إذ لو فرضنا وجودهما لكان كل واحدٍ منهما قادرًا على كل المقدورات، فلو فرضنا أن أحدهما أراد تحريك يد^(١) زيدٍ والآخر تسكينها^(٢)؛ فإمّا أن يقع المرادان، وهو محالٌ لاستحالة الجمع بين الضدين، أو لا يقع واحدٌ منهما، وهو محالٌ لأن المانع من وجود مرادٍ كل واحدٍ منهما حصول مراد الآخر، ولا يمتنع وجود مراد هذا إلا عند وجود مراد الآخر، وبالعكس، فلو امتنعا معًا لوجدًا معًا وذلك محالٌ لوجهين:

الأول: أنه لما كان كل واحدٍ منهما قادرًا على ما لا نهاية له امتنع كون أحدهما أقدر من الآخر، بل يستويان في القدرة، فيستحيل أن يصير مراد أحدهما أولى بالوقوع من الآخر؛ إذ يلزم ترجيح أحد المتساويين من غير مرجح، وهذا محالٌ.

الثاني: أنه إن وقع مراد أحدهما دون الآخر فالذي يحصل مراده إله قادرٌ، والذي لا يحصل مراده عاجزٌ، فلا يكون إلهًا.

وأما ثانيًا: فلقوله^(٣) تعالى: ﴿وَاللَّهُ كُذِّبَ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] و﴿لَا تَنخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١] ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] و﴿الْأَوَّلُ﴾: هو الفرد السابق، وذلك يقتضي أن لا شريك له، وهو تأكيدٌ لقوله: «وحده» لأن المتّصف بالوحدانية لا شريك له.

(لَهُ الْمُلْكُ) بضم الميم، أي: أصناف المخلوقات (وَلَهُ الْحَمْدُ) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة: «يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير» (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ) أي: الذي أعطيته (وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ) أي: الذي منعته،

= قلت: أوحده إichادًا؛ أي: لم أر غيره، ثم وَضَعْتُ «وحده» هذا الموضع، وقال أبو العباس: يحتمل وجهًا آخر؛ وهو أن يكون الرجل في نفسه منفردًا؛ كأنك قلت: رأيت رجلًا منفردًا انفرادًا، ثم وَضَعْتُ «وحده» موضعه، قال الدماميني: فهو على الأول حالٌ من الفاعل، والأصل: رأيت زيدًا موحدًا له رؤيتي إيّاه، وهو على الثاني حالٌ من المفعول، ويظهر أنه إذ ذاك مصدرٌ وحدٌ وحدًا ووحدة، فقد جاء ذلك، فليس مصدرًا محذوف الزوائد.

(١) «يد»: مثبت من (م).

(٢) في غير (ص) و(م): «تسكينه».

(٣) في غير (ب) و(س): «فلقوله».

وزاد في «مُسند عبد بن حُمَيْدٍ» من رواية مَعْمَرٍ عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ بهذا الإسناد: «ولا رادَّ لما قضيت» وقد أجاز البغدادِيُّونَ - كما نبَّه عليه صاحب «المصابيح» - ترك تنوين الاسم المُطَوَّلَ، فأجازوا: لا طالع جبلاً، أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجري^(١) مجراه في الإعراب، قال ابن هشام: وعلى ذلك يتخرَّج الحديث، وتبعه الزُّركَشِيُّ في «تعليق العمدة»، قال الدَّمَامِينِيُّ: بل يتخرَّج الحديث^(٢) على قول البصريِّين أيضاً بأن يجعل «مانع» اسم «لا» مفرداً مبنياً معها؛ إمَّا لتركيبه معها تركيب «خمسة عشر»، وإمَّا لتضمُّنه معنى «مِنْ» الاستغراقِيَّة، على الخلاف المعروف في المسألة، والخبر محذوفٌ، أي: لا مانع مانعٍ لِمَا أعطيت، واللَّامُ لِلتَّقْوِيَّة، فلك أن تقول: تتعلَّق، ولك أن تقول: لا تتعلَّق، وكذا القول في: «ولا معطي لما منعت»، وجوِّز الحذف ذكر مثل المحذوف، وحسنه^(٣) دفع التَّكرار، فظهر بذلك أنَّ التَّنوين على رأي البصريِّين ممتنعٌ، ولعلَّ السَّرَّ في العدول عن تنوينه إرادة التَّنصيص على الاستغراق، ومع التَّنوين يكون الاستغراق ظاهراً لا نصّاً. فإن قلت: إذا نُونَ الاسم كان مُطَوَّلاً، و«لا» عاملةً، وقد تقرَّر أنَّها عند العمل ناصَّةٌ على الاستغراق، قلت^(٤): خَصَّ بعضهم الاستغراق بحالة البناء من جهة تضمُّن معنى «من» الاستغراقِيَّة، ولو سُلِّم ما قلته لم يتعيَّن عملها في هذا الاسم المنصوب حتَّى يكون النَّصُّ على الاستغراق^(٥) حاصلاً لاحتمال أن يكون منصوباً/ بفعلٍ محذوفٍ، أي: لا نجد ولا نرى مانعاً ولا معطياً، فعُدل إلى^(٦) البناء لسلامته من ١٣٨٥/١٥ هذا الاحتمال. انتهى. (وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ) بفتح الجيم/ فيهما، أي: لا ينفع ذا الغنى ١٤٠/٢ عندك غناه، إمَّا ينفعه العمل الصَّالح، ف«من» في «منك» بمعنى البذل^(٧) كقوله تعالى:

(١) «في ذلك مجرى المضاف كما أجري»: ليس في (م).

(٢) «الحديث»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) في (م): «في خشية».

(٤) أي الدَّمَامِينِيُّ والكلام ما يزال له.

(٥) قوله: «قلت: خَصَّ بعضهم الاستغراق بحالة البناء... حتَّى يكون النَّصُّ على الاستغراق» بياضٌ في (م).

(٦) زيد في (م): «هذا».

(٧) في هامش (ج): قوله: «ف«مِنْ» في «منك»... إلى آخره فيه تأمل، والظاهر أنَّ هنا سقطاً يدلُّ عليه ما في كلام

الكرمانيِّ والحافظ ابن حجرٍ والدَّمَامِينِيُّ وغيرهم؛ مِنْ أنَّ «مِنْ» بمعنى «عند» أو بمعنى «بَدَل» فليُراجع، وفي

«المغني»: «لا ينفع ذا الجدِّ منك الجدُّ» أي: لا ينفع ذا الحظِّ حظُّه مِنَ الدنيا بَدَلَك؛ أي: بدل طاعتك، أو بَدَل =

﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بدل الآخرة.

(وَقَالَ شُعْبَةُ) مِمَّا وصله السَّرَاجُ في «مسنده»، والطَّبْرَانِيُّ في «الدُّعَاء»، وابن حَبَّان: (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) في رواية أَبِي ذَرٍّ والأَصِيلِيُّ زيادة: «ابن عُمَيْرٍ» (بِهَذَا) الحديث السَّابِق، أي: رواه عنه، كما رواه سفيان عنه (وَ) قال شعبة أيضاً: (عَنِ الْحَكَمِ) بن عُتَيْبَةَ^(١) مِمَّا وصله السَّرَاجُ والطَّبْرَانِيُّ وابن حَبَّان، وثبتت واو «وعن الحكم» لابن عساكر (عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيَّمَةَ) بضم الميم وفتح الْمُعْجَمَةِ وسكون الْمُثَنَاءِ وكسر الميم بعدها راءً مفتوحةً (عَنْ وَرَادٍ بِهَذَا) الحديث أيضاً، ولفظه كلفظ عبد الملك بن عُمَيْرٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ قالوا فيه: «كان إذا قضى صلاته وسلَّم»^(٢) قال:.... إلى آخره. (وَقَالَ الْحَسَنُ) البصريُّ مِمَّا وصله ابن أبي حاتمٍ من طريق أبي رجاء، وعبد بن حُمَيْدٍ من طريق سليمان التَّيْمِيُّ، كلاهما عن الحسن، أَنَّهُ قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رَبْنَا﴾ [الجن: ٣] (جَدُّ غَنَى) بالرَّفْعِ بلا تنوينٍ على سبيل الحكاية، مبتدأٌ خبره «غَنَى» أي: الجدُّ تفسيره «غَنَى»، ولكريمة: «الجدُّ: غنى» وسقط هذا الأثر في رواية الأصيليِّ وابن عساكر، وتعليق الحكم مؤخَّرٌ عن تعليق الحسن في رواية أَبِي ذَرٍّ، ومقدَّمٌ عليه في رواية كريمة، وهو الأصوب^(٣) لأنَّ قوله: «عن الحكم» معطوفٌ على قوله: «عن عبد الملك»، وقوله: «قال الحسن: جَدُّ غَنَى» معترَضٌ بين المعطوف والمعطوف عليه.

= حَقَّكَ؛ أي: بَدَلْ حَقَّه منك، وقيل: ضَمَّنْ «ينفع» معنى «يمنع» و«مَنِي» عُلقْتُ «مِنْ» بـ «الجد» انعكَسَ المعنى. انتهى. قال الدماميني: لا يظهر ذلك؛ إذ المراد بـ «الجدُّ» هو الحِظُّ الدنيويُّ، والغنى لا يستلزم أَنَّهُ غير نافع إذا كان بدلاً عن الطاعة، سواء تعلَّق الجارُّ والمجرور بـ «الجدُّ» أو بـ «ينفع»، وقال الجوهرِيُّ: أي: لا ينفع ذا الغنى عندك غناه، وإنَّما ينفعه العملُ بطاعتك، و«منك» معناه: عندك. انتهى. ويحتمل أن تكون «مِنْ» للابتداء متعلِّقة بـ «ينفع» أو بـ «الجدُّ» حكاه التفتازانيُّ عن «الفائق» قال: وقد يُتَوَهَّمُ أَنَّ فاعل «ينفع» مضمَر، و«منك» الجدُّ مبتدأٌ وخبر؛ أي: لا ينفع ذا الجدِّ جُده، وإنَّما يكون بك، وليس بذلك. انتهى. وقال البرماويُّ في «شرح العمدة»: ولا يصحُّ جعلُ «منك» صفةً لـ «الجدِّ» أو حالاً منه؛ لفساد المعنى؛ لأنَّ الجدَّ مِنْ الله نافعٌ، نَبَهَ على ذلك الشيخ تقي الدين.

(١) في هامش (ج): «عُتَيْبَةُ» تصغير «عَتَبَةٍ» بفوقية فموحدة كما في «التقريب» وغيره.

(٢) «سلَّم»: ليس في (د).

(٣) في (د): «الصَّواب».

ورواة هذا^(١) الحديث الخمسة^(٢) كوفيون إلا محمد بن يوسف، وفيه: التَّحْدِيثُ والعننة والقول، وأخرجه المؤلف أيضًا في «الاعتصام» [ح: ٧٢٩٢] و«الرقاق» [ح: ٦٤٧٣] و«القدر» [ح: ٦٦١٥] و«الدَّعَوَات» [ح: ٦٣٣٠]، ومسلم وأبو داود والنسائي في «الصلاة».

١٥٦ - بَابُ: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ

هذا^(٣) (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ) بِوَجْهِهِ (إِذَا سَلَّمَ) مِنَ الصَّلَاةِ.

٨٤٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ سَمُرَةَ ابْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ.

وبالسند إلى المؤلف قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُودَكِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالزَّايِ (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ) بِتَخْفِيفِ الْجِيمِ مَمْدُودًا، عمران بن تميم العطاردي^(٤) (عَنْ سَمُرَةَ ابْنِ جُنْدُبٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ^(٥) وَضَمِّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِهَا، (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً) أَي: فَرَّغَ مِنْهَا (أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ) الشَّرِيفُ، قال ابن المنير: استدبار الإمام للمؤمنين^(٦) إنما هو لحق الإمامة، فإذا انقضت الصلاة زال السبب، فاستقبالهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المؤمنين. انتهى. وقيل: الحكمة فيه تعريف الداخل بأن الصلاة انقضت إذ لو استمر الإمام على حاله لأوهم أنه في التشهد مثلاً.

٨٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِيَّةِ، عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ؛ فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في (د): «خمس».

(٣) «هذا»: ليس في (ب) و(د) و(م).

(٤) في هامش (ج): نسبة إلى عطار - بالضَّم - بطن [من] تميم.

(٥) في (د) و(ص): «الجي».

(٦) في (د) و(ص): «المؤمنين».

بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكُوكِبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بَنُو كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالْكُوكِبِ.

د/٣٨٥ب

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي، وللأصيلي: (قال عبد الله بن مسلمة) (عَنْ مَالِكٍ) إمام دار الهجرة (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ) بتصغير العبد في الأول، وضم العين وإسكان المثناة الفوقية في الثالث (عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ^(١)) أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا) أي: لأجلنا (رَسُولُ اللَّهِ) وللأصيلي وأبي ذر: «صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ» (مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِ) بحاء مضمومة ودال مفتوحة مُهْمَلَةٌ مُخَفَّفَةٌ الياء عند بعض المحققين، وهو الذي في الفرع، مُشَدَّدَةٌ عند أكثر المحذّثين؛ موضعٌ على نحو مرحلة من مكة سُمِّيَ ببئر هناك، وبه كانت بيعة الرضوان تحت الشجرة سنة ست من الهجرة (عَلَى إِثْرِ سَمَاءِ^(٢)) كَانَتْ) بضمير التانيث، عائدٌ إلى «سماء»، و«إثر» بكسر الهمزة وإسكان المثلثة في الفرع، ويجوز فتحهما^(٣)، أي: على أثر مطرٍ كانت^(٤) (مِنَ اللَّيْلِ) ولأبي ذر: «من الليل»^(٥) (فَلَمَّا

(١) في هامش (ج): «الْجُهَنِيُّ» بالضم والفتح، إلى جُهينة؛ قبيلة من قضاة.

(٢) في هامش (ج): قوله: «(فِي إِثْرِ سَمَاءٍ) أَي: مطر، مِنْ تسمية الشيء باسم محلّه، وَسُمِّيَ السحاب سماءً كما سُمِّيَ مُرْتَنًا، «كَانَتْ» أَي: السماء «مِنَ اللَّيْلِ» أَي: فيه، أَوْ كَانَتْ بعض الليل؛ على المبالغة.

(٣) في (ب) و(م): «فتحها».

(٤) في (د): «كان».

(٥) في هامش (ج): قوله: «كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ» قال في «عُقُود الزبرجد»: قال الطَّيْبِيُّ: قوله: «مِنَ اللَّيْلِ» صفة، وأنت الراجعُ باعتبار اللفظ، وقوله: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي» في «أصبح» ضمير الشأن، و«مِنْ» للتبعيض، وهو مبتدأ، وما بعده خبر له، والجملة خبر «أصبح» مبيّنة للضمير، ويحتمل أن يكون اسمه «مؤمن» و«مِنْ عِبَادِي» خبره، و«مِنْ» فيه بيانّة، وفيه قلبٌ مِنْ حيث المعنى؛ كقوله: «عَرَضْتُ الناقةَ عَلَى الحَوْضِ». انتهى. وفي قوله: «وَمِنْ» للتبعيض، وهو مبتدأ وفي قوله: «وفيه قلبٌ» كلام، أمّا جعله «مِنْ» للتبعيض وهي مبتدأ؛ فمقتضاه أن «مِنْ» أَقيم مقام «بعض» وقد تبع في ذلك الزمخشري في قوله: «وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ» [البقرة: ٨] لكنّ الذي حَقَّقَهُ المحققان فقالا: الوجه أن يُجْعَلَ مضمونُ الجارِّ والمجرور مبتدأ؛ على معنى: وبعضُ الناس، أو بعضُ منهم مَنْ يتَّصف بما ذكر، فيكون مناطُ الفائدة تلك الأوصاف، ولا استبعاد في وقوع الظرفِ بِتَأْوِيلِ معناه مبتدأ، ثم قالوا: وقد يقع الظرفُ موقعَ المبتدأ بتقدير الموصوف؛ كقوله تعالى: «وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ» [الجن: ١١] «وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ» [الصافات: ١٦٤] قَدَّرُوا الموصوفَ في الظرف الثاني، وجعلوه مبتدأ، وجعلوا الظرف الأول خبرًا، ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعًا؛ أي: جمعٌ مَنَّا دُونَ ذلك، وما أَحَدٌ مَنَّا إِلَّا له مَقَامٌ معلوم... إلى آخره فانظره، وأمّا «عَرَضْتُ الناقةَ عَلَى الحَوْضِ» فذكر الجوهرِيُّ أَنَّهُ مقلوب، والأصل: عَرَضْتُ الحَوْضَ =

انصَرَفَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ (أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ) بوجهه الشريف (فَقَالَ) لَهُمْ: (هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟) (١) استفهام على سبيل التنبيه (قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) بما قال (قَالَ: أَضْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ) الكفر الحقيقي لأنه قابله بالإيمان حقيقة لأنه اعتقد ما يفضي إلى الكفر (٢)، وهو اعتقاد أن الفعل للكوكب، وأما من اعتقد أن الله هو خالقه ومخترعه، وهذا

= على الناقه، وبينه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الاحقاف: ٢٠] وتعقبه أبو حيان بأنَّ عرض الناقه على الحوض وعرض الحوض على الناقه كلُّ منهما صحيح، والعرض أمرٌ نسبي يصحُّ إسناده لكلٍّ واحدٍ مِنَ الناقه والحوض، قال الإمام السبكي: والذي أقوله: إنَّ عرض الناقه على الحوض مقلوب، والسرُّ فيه أنَّ المعروض لا اختيار له، والمعروض عليه قد يقبل وقد يردُّه، وعرضها عليه مقلوب، وإنَّ عرض الناقه على الحوض فيه قلب، وإنَّ عرض الكفار على النار هو التفسير الصحيح، وليس بمقلوب كما قال الزمخشري؛ لأنَّ الكفار لا خيرة لهم، فهم مهجورون مستذلون، والنار بمنزلة من يُعرض عليه المتاع... إلى آخر ما أطال به، فانظره.

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ماذا قال ربكم؟» قال السُّنْباطِي: «ما» استفهامية، مبتدأ؛ أي: أي شيء، و«ذا» بمعنى: «الذي» خبر، وجملة «قال ربكم» صلة، والعائد محذوف؛ أي: قاله، وجملة: «ماذا... إلى آخره» مفعولٌ «تدرون»، ويجوز أن يكون «ماذا» كلمة استفهام مفعولٌ «تدرون»، وتكون «ذا» أُلغيت، ورُكِّبتا مع «ما»، وأجاز الزمخشري في مثل ذلك أن يكون «ماذا» مرفوعاً بالابتداء؛ أي: أي شيء قاله، وهو عند البصريين غير جائز إلا في الضرورة. انتهى. وقوله: «أصبح من عبادي مؤمنٌ بي» اسمها ضمير الشأن، و«من عبادي مؤمنٌ» مبتدأ، وخبرٌ في محلِّ الخبر، أو «مؤمنٌ» اسمها، و«من عبادي» خبرٌ لها، أو هو اسمها، و«مؤمنٌ» صفةٌ له، وهي تامةٌ؛ أي: باقية على إيمانه وتصديقه. انتهى «عجمي».

(٢) في هامش (ج): قوله: «لأنَّه اعتقد ما يفضي إلى الكفر» الأولى التعبير بما قاله النووي، وعبارته: اختلف العلماء في كفر من قال: «مُطِرْنَا بنوء كذا» على قولين؛ أحدهما: هو كفرٌ بالله سالبٌ لأصل الإيمان، مُخْرِجٌ مِنَ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، قالوا: وهذا فيمن قاله معتقداً أنَّ الكوكب فاعلٌ مَدْبَرٌ مُنْشِئٌ للمطر؛ كما كان بعض أهل الجاهلية يزعم، ومن اعتقد هذا فلا شكَّ في كفره، وهذا القول هو الذي ذهب إليه جماهير العلماء والشافعي منهم، وهو ظاهر الحديث، قالوا: وعلى هذا لو قال: «مُطِرْنَا بنوء كذا» معتقداً أنَّه من الله وبرحمته، وأنَّ النوء ميقاتٌ له وعلامةٌ اعتبار بالعادة؛ فكأنَّه قال: مُطِرْنَا في وقت كذا، فهذا لا يكفر، واختلفوا في كراهته، والأظهر كراهته، لكنَّها كراهةٌ تنزيه لا إثم فيها، وسبب الكراهة أنَّها كلمة مُتَرَدِّدةٌ بين الكفر وغيره فُيساء الظنُّ بصاحبها، ولأنَّها شعار الجاهلية ومن سلك مَسَلَكَهُم، القول الثاني في أصل تأويل الحديث: أنَّ المراد كفرٌ نعمة الله تعالى؛ لاقتصاره على إضافة الغيث إلى الكوكب، وهذا فيمن لا يعتقد تدبير الكوكب... إلى آخره، وفي «شرح صغرى الصغرى» للسُّنُوسِيَّ ما حاصله: أنَّ من يعتقد في هذه الأسباب العادية قِدَمَهَا واستقلالها بالتأثير من طباعها -أي: حقائقها- من غير جعلٍ الله تعالى؛ فهو كافرٌ بالإجماع، ومن اعتقد حدوثها وتأثيرها فيما قارنها بخلق الله تعالى قُوَّةً مؤثرة؛ في كفره خلاف... إلى آخره.

مِيقَاتٌ لَهُ وَعَلَامَةٌ بِالْعَادَةِ فَلَا يَكْفُرُ، أَوْ الْمَرَادُ: كَفَرُ^(١) النَّعْمَةُ لِإِضَافَةِ الْغِيثِ إِلَى الْكَوْكَبِ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَالْإِضَافَةُ فِي «عِبَادِي» لِلتَّغْلِيْبِ، وَلَيْسَتْ لِلتَّشْرِيفِ كَهَيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢] لِأَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ، وَتَعَقُّبُهُ فِي «الْمَصَابِيحِ» فَقَالَ: التَّغْلِيْبِ عَلَى / ١٤١/٢ خِلَافِ الْأَصْلِ، وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ لِمُجَرَّدِ الْمَلِكِ؟ (فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤَمِّنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ) بِالتَّنْوِينِ، وَلِلْأَرْبَعَةِ: «مُؤَمِّنٌ» بِغَيْرِ تَنْوِينٍ^(٢)، وَثَبَتَ قَوْلُهُ: «بِي» لِأَبِي ذَرٍّ، وَسَقَطَتْ لغيره، وَسَقَطَتْ وَאו «وَكَاْفَرٌ» لِابْنِ عَسَاكِرَ وَأَبِي ذَرٍّ (وَأَمَّا مَنْ قَالَ: يَنْوِءُ كَذَا وَكَذَا^(٣)) بِفَتْحِ التَّوْنِ وَسُكُونِ الْوَوِ، فِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ، أَيُّ: بِكَوْكَبٍ كَذَا وَكَذَا، سَمَّى نَجُومَ مَنَازِلِ الْقَمَرِ أَنْوَاءً، وَسُمِّيَ نَوْءًا لِأَنَّهُ يَنْوِءُ طَالِعًا عِنْدَ مَغِيْبٍ مُقَابِلِهِ بِنَاحِيَةِ الْمَغْرِبِ، وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: النَّوْءُ لَيْسَ نَفْسُ الْكَوْكَبِ، بَلْ مُصَدَّرُ «نَاءِ النَّجْمِ» إِذَا سَقَطَ، وَقِيلَ: نَهَضَ وَطَلَعَ، وَبَيَّانُهُ: أَنَّ ثَمَانِيَّةً وَعِشْرِينَ نَجْمًا مَعْرُوفَةً الْمَطَالَعِ فِي أَزْمَنَةِ السَّنَةِ وَهِيَ الْمَعْرُوفَةُ بِمَنَازِلِ الْقَمَرِ^(٤)، يَسْقُطُ فِي كُلِّ ثَلَاثِ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ نَجْمٌ مِنْهَا فِي الْمَغْرِبِ، مَعَ طُلُوعِ مُقَابِلِهِ فِي الْمَشْرِقِ، فَكَانُوا يَنْسُبُونَ الْمَطَرَ لِلْغَارِبِ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: لِلطَّلَاعِ، فَتَسْمِيَةُ النَّجْمِ نَوْءًا تَسْمِيَةٌ لِلْفَاعِلِ بِالمصدرِ، وَلِلْكُشْمِينِيَّةِ:

(١) فِي (د): «كَفَرَهُ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «بِغَيْرِ تَنْوِينٍ» انْظُرْ مَا وَجْهَهُ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «كَذَا وَكَذَا» قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: «كَذَا» تَرْدُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ؛ أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ كَلِمَتَيْنِ بَاقِيَتَيْنِ عَلَى أَصْلِهِمَا؛ وَهِيَ كَافِ التَّشْبِيهِ وَ«ذَا» الْإِشَارَةُ؛ كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا فَاضِلًا وَكَذَا عَمْرًا، وَتَدْخُلُ عَلَيْهَا «هَا» التَّنْبِيْهُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهَكَذَا عَزَّيْشُ﴾؟ [النمل: ٤٢] الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مُرَكَّبَةً مِنْ كَلِمَتَيْنِ، مَكْنِيًّا بِهَا عَنْ غَيْرِ عَدَدٍ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا؟» وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مَكْنِيًّا بِهَا عَنِ الْعَدَدِ. انْتَهَى. وَفِي «الْمَصْبَاحِ»: «كَذَا وَكَذَا» كِنَايَةٌ عَنْ مَقْدَارِ الشَّيْءِ وَعَدَمُهُ، فَيَنْتَضِبُ مَا بَعْدَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، يُقَالُ: اشْتَرَى الْأَمِيرُ كَذَا وَكَذَا عَبْدًا، وَيَكُونُ كِنَايَةً عَنِ الْأَشْيَاءِ فَيُقَالُ: فَعَلْتُ كَذَا، وَقُلْتُ كَذَا، فَإِنْ قُلْتُ: كَذَا وَكَذَا؛ فَلْتَعُدُّ الْفِعْلَ، وَالْأَصْلُ: «ذَا» ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهِ كَافُ التَّشْبِيهِ بَعْدَ زَوَالِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ وَالتَّشْبِيهِ، وَجَعَلَ كِنَايَةً عَمَّا يَرَادُ بِهِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، فَلَا يَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): وَهِيَ الشَّرْطَيْنِ؛ بِالْفَتْحِ، وَالْبُطَيْنِ؛ بِالضَّمِّ، وَالثَّرِيَّاءِ، وَالدَّبْرَانِ، وَالْهَقَّةُ؛ بِالْقَافِ، وَالْهَنْعَةُ؛ بِالنُّونِ، وَالدَّرَاعُ، وَالثَّنَّةُ، وَالطَّرْفُ، وَالجَبْهَةُ، وَالزُّبْرَةُ؛ بِضَمِّ الزَّايِ، وَالصَّرْفَةُ، وَالْعَوَا؛ بِالْقَصْرِ، وَالسَّمَاءُ، وَالْعَفْرُ؛ بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْفَاءِ، وَالثَّرْبَانِيَّ؛ بِضَمِّ الزَّايِ وَفَتْحِ النُّونِ بَعْدَ الْآلِفِ، وَالْإِكْلِيلُ، وَالْقَلْبُ، وَالشُّوْلَةُ، وَالنَّعَانِمُ، وَالبَلْدَةُ، وَسَعْدُ الذَّابِحِ، وَسَعْدُ بَلْعٍ، وَسَعْدُ الشُّعُودِ، وَسَعْدُ الْأَخْبِيَةِ، وَالْفَرْعُ الْمُقَدَّمُ، وَالْفَرْعُ الْمُؤَخَّرُ، وَالْحَوْتُ وَيُقَالُ لَهُ: الرَّشَاءُ.

«مُطِرْنَا بنوء كذا وكذا» (فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ) وسقطت «الواو» لأبوي ذَرُّ والوقت وابن عساكر، وقد أجاز العلماء أن يُقال: مُطِرْنَا في نوء كذا^(١).

١٣٨٦/١٥

٨٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: سَمِعَ يَزِيدَ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أي: «ابن منير» كما في رواية أبي ذَرُّ وابن عساكر؛ بصيغة اسم الفاعل من «أنار»، وللأصيلي وأبي الوقت: «ابن المنير» بالألف واللام؛ لأنَّ الاسم إذا كان في الأصل صفةً يجوز فيه الوجهان، أنه (سَمِعَ يَزِيدَ) زاد الأصيلي وأبو ذَرُّ: «بن هارون» (قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ) بضمِّ الحاء وفتح الميم (عَنْ أَنَسٍ) وللأصيلي زيادة: «بن مالك» (قَالَ: أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) ولأبي ذَرُّ والأصيلي: «النَّبِيُّ» (بِإِشْرَافِهِ) الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ^(٢) من باب إضافة المسمى إلى اسمه، أو لفظة «ذات» مُقَحَّمَةٌ (إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ) الأوَّل^(٣) (ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَلَمَّا صَلَّى) أي: فرغ من الصَّلَاةِ (أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ) الشَّرِيف^(٤) (فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ) الغير الحاضرين^(٥) في المسجد (قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا،

(١) في هامش (ج): تنبيه: هذا الحديث أخرجه المؤلف أيضًا في «الاستسقاء» و«المغازي» و«التوحيد» ومسلم في «الإيمان» - بكسر الهمزة - وأبو داود في «الطب» والنسائي في «الصلاة» و«اليوم والليلة».

(٢) في هامش (ج): قال الطَّبِيُّ في شرح حديث سؤال جبريل ما نصُّه: «ذات» يجوز أن تكون صلة، وأن تكون غير صلة، قال في «المغرب»: «ذو» بمعنى الصاحب، تقول للمؤنث: امرأة ذات جمال، ثم أجروها مُجْرَى الْأَسْمَاءِ التَّامَّةِ الْمُسْتَقْلَةِ بِأَنْفُسِهَا؛ فقالوا: ذاتٌ قديمة أو محدثة، ثم استعملوها استعمالَ «النفْس» و«الشيء» فعلى هذا قوله: «ذات يوم» يفيد في التأكيد ما لا يفيد لولم تُذكر فيه؛ لثَلَا يَتَوَهَّمُ التَّجَوُّزُ إِلَى مَطْلَقِ الزَّمَانِ؛ نحو قولك: «رأيت نفس زيد» وقولك: «رأيت زيدًا». انتهى. وعبارة الرضي: وأما «ذا» و«ذات» وما تصرف منهما إذا أُضِيفَ إِلَى الْمَقْصُودِ بِالنِّسْبَةِ؛ فتأويلُهما قَرِيبٌ مِنَ التَّأْوِيلِ بِالْمَذْكُورِ؛ يعني: مِنْ إِضَافَةِ الْمَسْمُومِ لاسْمِهِ؛ إِذْ مَعْنَى «جئت ذا صباح» أي: وقتًا صاحب هذا الاسم، و«ذا» مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ، وَهُوَ صِفَةٌ مَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، وَكَذَا «جئت ذات يوم» أي: مَدَّةٌ صَاحِبَةُ هَذَا الْأِسْمِ... إِلَى آخِرِهِ.

(٣) «الأوَّل»: ليس في (د).

(٤) «الشَّرِيف»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): قوله: «الغیر الحاضرين» كذا وقع للشارح نظيرُ هذا التركيب، وقد تقدَّم التنبيهُ على أنَّ الصواب «غير الحاضرين» لأنَّ «غیرًا» مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَلَاذِمَةِ لِلإِضَافَةِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، قَالَ السَّمِينُ: فَإِذَا خَالَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَيْهَا خَطَأً.

وَإِنَّكُمْ لَنْ) بِالتُّون (تَزَالُوا فِي) ثَوَاب (صَلَاةٍ مَا انْتَبَظْتُمْ الصَّلَاةَ) أَي: مَدَّةَ انْتِظَارِهَا.

١٥٧ - بَابُ مُكْتِ الْإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ

(بَابُ مُكْتِ^(١) الْإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ) مِنَ الصَّلَاةِ.

٨٤٨ - وَقَالَ لَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةُ، وَفَعَلَهُ الْقَاسِمُ، وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ»، وَلَمْ يَصَحَّ.

وبالسند إلى المؤلف قال: (وَقَالَ لَنَا آدَمُ) بن أبي إياس، وعادة المؤلف أن يستعمل هذا اللفظ في المذاكرة، وهي أحط رتبة، وعلى ذلك مشى الكرماني، وتبعه البرماوي والعيني، قال في «الفتح»: وليس بمطرد، فقد وجدت كثيرًا مما قال فيه ذلك قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة التحديث، وإنما عبّر بذلك ليغايّر بينه وبين المرفوع، كما عرفته بالاستقراء من صنيعه. وتعقبه العيني بأنه لا يلزم من كونه وجده^(٢)... إلى آخره أن يكون المؤلف أسند هذا الأثر في تصنيف آخر بصيغة التحديث. انتهى. (حَدَّثَنَا) وللأصيلي: «أخبرنا» (شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطاب (يُصَلِّي) النَّفْل (فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةُ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي «فريضة» ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أيّوب عن نافع قال: «كان ابن عمر يصلي سُبْحَتَهُ^(٣) مكانه».

(وَفَعَلَهُ) أي: صلاة النفل في موضع الفرض (الْقَاسِمُ) بن محمد بن أبي بكر الصّدّيق (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وهذا وصله ابن أبي شيبة.

(وَيُذَكِّرُ) بضمّ أوّله مبنياً للمفعول، ممّا وصله أبو داود وابن ماجه، لكن بمعناه (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ) بفتحات في الفرع أي: إلى رسول الله ﷺ، وفي غير الفرع: «رَفَعَهُ» بفتح فسكونٍ فضمّ، مصدرٌ مضافٌ للفاعل، مرفوعٌ نائباً عن الفاعل في «يُذَكِّرُ»، ومفعوله جملة:

(١) في هامش (ج): «الْمُكْتُ» مثلًا: الإقامة، مَكَّتْ - وَيُضَمُّ - احتبس وأقام ورَزَنَ فلم يعجل «تقريب». وفي هامش (ل): «مثلث الميم».

(٢) في (ص): «وجد».

(٣) في هامش (ج): «السُّبْحَةُ» بالضمّ: التطوّع؛ مِنَ الذِّكْرِ والصَّلَاةِ «تقريب».

(لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ) بضم العين، أو مجزوم بـ «لا»، وكسر لالتقاء الساكنين (فِي مَكَانِهِ) الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةُ. (وَلَمْ يَصِحَّ) ولا بن عساكر: «ولا يصح» هذا التعليق لضعف إسناده واضطرابه، تفرد به ليث بن أبي سليم^(١)، وهو ضعيف، واختلِف عليه فيه، وفي الباب عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً أيضاً، ممّا رواه^(٢) أبو داود بإسنادٍ منقطع بلفظ: «لا يصلي الإمام في الموضع الذي صَلَّى فِيهِ حَتَّى يَتَحَوَّلَ عَنْ مَكَانِهِ» ولا بن أبي شعبة بإسنادٍ حسنٍ عن عليّ/ قال: «من السنة ألا يتطوَّع الإمام حَتَّى يَتَحَوَّلَ عَنْ مَكَانِهِ» وكأنَّ المعنى في كراهة ذلك خشية التباس النافلة بالفريضة على الداخل.

٨٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ يَمْكُثُ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا. قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَتَرَى - وَاللَّهِ أَغْلَمُ - لِكَيْ يَنْفُذَ مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ النِّسَاءِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) أي^(٣): «هشام بن عبد الملك» كما في رواية أبي الويثق وذرّ^{١٤٢/٢} (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين (قَالَ: حَدَّثَنَا) ابن شهاب (الزُّهْرِيُّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ) بالمثلثة، التَّابِعِيَّة، بالصَّرف وعدمه في «هند» لكونه علم أنثى على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، ليس أعجمياً ولا منقولاً من مُذَكَّرٍ لِمُؤَنَّثٍ، لكنَّ المنع أولى (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ)^(٤) (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ) من الصَّلَاة (يَمْكُثُ فِي مَكَانِهِ) الَّذِي صَلَّى فِيهِ (يَسِيرًا. قَالَ ابْنُ شَهَابٍ) الزُّهْرِيُّ بالإسناد المذكور: (فَتَرَى)^(٥) بضمَّ النون، أي: فنظنُّ (وَاللَّهِ أَغْلَمُ) أَنَّ

(١) في هامش (ج): قال في «التقريب»: ليث بن أبي سليم - أي: مصغراً - ابن زُئيم؛ بضمَّ الزاي والنون، مصغراً، واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل غير ذلك، صدوقٌ اختلطَ جداً فلم يتميَّز حديثه فتُرك، من السادسة، مات سنة ١٤٨. وبنحوه في هامش (ص).

(٢) في (د): «وصله»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) «أي»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): اسمها هند بنت أبي أمية حذيفة، المخزومية.

(٥) في هامش (ج): قال في «المصباح»: «والذي أراه» بالبناء للمفعول؛ أي: أظنُّ. انتهى. «أريت» بمعنى «أُظِنْتُ» و«أريت» لم يُنطق بها بفعلٍ مبنيٍّ للفاعل متعدِّ إلى ثلاثة، فهو مبنيٌّ من فعلٍ مسندٍ للفاعل، ولم يُنطق أيضاً بـ «أُظِنْتُ» التي «أريت» بمعناها، وحكمُ المضارع حكمُ الماضي في ذلك. انتهى. وفي «حواشي الفناري» عن الكاشي: أن «أراه» مجهول من «أرى يرى» لكن لم يُستعمل بمعنى الفعل المعروف، وحقيقة ذلك: أن «أرى» بمعنى =

مكثه هذه الصلاة والسلام في مكانه كان (لَكَيْ يَنْفُذَ) بفتح أوله وضمّ ثالثه والذال معجمة، أي: يخرج (مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ النِّسَاءِ) قبل أن يدركهنّ من ينصرف من الرجال، ومقتضى هذا أنّ المأمومين إذا كانوا رجالاً فقط أنّه^(١) لا يستحبّ هذا المكث.

٨٥٠ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ: أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ قَالَ: حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْفِرَاسِيَّةُ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - وَكَانَتْ مِنْ صَوَاحِبَاتِهَا - قَالَتْ: كَانَ يُسَلِّمُ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ، فَيَدْخُلْنَ بُيُوتَهُنَّ، مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ شِهَابٍ. وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي هِنْدُ الْفِرَاسِيَّةُ. وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي هِنْدُ الْفِرَاسِيَّةُ. وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ: أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ الْحَارِثِ الْقُرَشِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ، وَكَانَتْ تَحْتَ مَعْبِدِ بْنِ الْمِقْدَادِ، وَهُوَ خَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ، وَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي هِنْدُ الْقُرَشِيَّةُ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ الْفِرَاسِيَّةِ. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَهُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ: حَدَّثَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) ممّا وصله في «الزُّهريّات»^(١): (أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد، ولأبوي ذرّ والوقت والأصيليّ: «حَدَّثَنِي» (جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ: أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ) الزُّهريّ

= «ظَنَّ» يتعدّى لمفعولين، فإذا «أرى» يصير متعدّياً إلى ثلاثة مفاعيل، ويكون معنى «زيد أرى خالداً عمراً فاضلاً»: زيد جعل خالداً ظانّاً عمراً فاضلاً، ويلزم هذا المعنى «ظَنَّ زيدٌ عمراً فاضلاً» فهم - كما ترى - استعملوا «أرى» في معنى لازمه. انتهى. وقال الزرقاني في «حاشية التوضيح»: أصل «أرى» «أُرِي» «أُرِيَنِي اللهُ» فَعَمِلَ بِهِ الْعَمَلُ الْمَشْهُورُ؛ مِنْ ضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ وَحَذْفِ الْفَاعِلِ، وَزَيْدٌ عَلَى ذَلِكَ هُنَا إِبْدَالُ الْيَاءِ هَمْزَةً لِلْحَتِاجِ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْفَاعِلُ وَأُنِيبَ الْمَفْعُولُ بِهِ لَزِمَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَا يُسْنَدُ إِلَّا الْمَبْدُوءُ بِالْهَمْزَةِ، فَحُذِفَ الْيَاءُ، وَأَتَى بِالْهَمْزَةِ عَوَضُهَا، فَإِنَّ قِيلَ: لَمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ دَائِمًا تَرَكُوهَا مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْهَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَ«أرى» المَبْنِي لِلْمَفْعُولِ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الظَّنِّ.

(١) في (د): «أَنَّ».

(٢) في هامش (ج): كتاب صَنَفَهُ الدُّهْلِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْحَافِظُ، جَمَعَ فِيهِ أَحَادِيثَ الزُّهْرِيِّ مُعَلَّلَةً.

(كَتَبَ إِلَيْهِ قَالَ: حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ) ولأبوي ذرّ والوقت «ابنة» (الحَارِثِ الْفِرَاسِيَّةُ) بكسر الفاء وتخفيف الرّاء وكسر السّين المُهملة وتشديد المُثناة التّحتيّة؛ نسبةً إلى بني فراس؛ بطنٌ من كنانة (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ مِنْ صَوَاحِبَاتِهَا) ^(١) هو من جمع الجمع المُكسر جمع سلامة، وهو مسموعٌ في هذه اللَّفظة (قَالَتْ: كَانَ) النَّبِيُّ ﷺ (يُسَلِّمُ، فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءَ فَيَذْخُلْنَ بُيُوتَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أفادت هذه الرواية الإشارة إلى أقلّ مقدارٍ كان يمكنه عليه الصلاة والسلام.

(وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله ممّا وصله النسائي عن محمد بن سلمة عنه ^(٢) (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد (عَنِ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيِّ: (أَخْبَرَنِي هِنْدُ الْفِرَاسِيَّةُ) وفي رواية: «القرشيّة» بالقاف والشّين المُعجّمة من غير ألفٍ.

(وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) ممّا سيأتي موصولاً - إن شاء الله تعالى - بعد أربعة ^(٣) أبواب [ج: ٨٦٦]: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ) قال ^(٤): (حَدَّثَنِي هِنْدُ الْفِرَاسِيَّةُ) ولأبوي ذرّ والوقت والأصيليّ وابن عساكر: «القرشيّة» بالقاف والشّين المُعجّمة.

(وَقَالَ) محمد بن الوليد (الزُّبَيْدِيُّ) بضمّ الزّاي وفتح المُوحّدة، ممّا وصله الطّبراني في «مُسْنَدَ الشَّامِيِّينَ» من طريق عبد الله بن سالم عنه: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد، ابن شهاب (الزُّهْرِيُّ: أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ الْحَارِثِ) ولأبوي ذرّ والوقت والأصيليّ: «أَنَّ هِنْدًا» (القرشيّة) بالقاف والشّين المُعجّمة من غير ألفٍ؛ نسبةً لقريش، ومراد المؤلف بذلك التّنبية على أنّه اختلّف في نسبة هندی، ولا مغايرة بين التّسبتين لأنّ كنانة جماعٌ قريش ^(٥) (أَخْبَرْتُهُ، وَكَانَتْ تَحْتَ مَعْبَدِ بْنِ

١٥/٣٨٧

(١) في هامش (ج): عبارة العيني: «الصّواحب» جمع «صاحب» وهو جمع الجمع، وليس بجمع «صاحبة» كما قال بعضهم. انتهى. وفي «المصباح»: «الصّاحبة» تأنث «الصاحب» وجمعها «صواحب» وربّما أنث الجمع فقول: «صواحب».

(٢) في (د): «مسلمة عبد»، وهو تحريف.

(٣) كذا في النسخ، وهي خمسة.

(٤) «قال»: مثبت من (ص).

(٥) في هامش (ج): هذا أحد الأقوال، والذي جزم به النووي في «المنهاج» أنّ قريشاً هم ولد النّضر بن كنانة. قوله: «لأنّ كنانة جماعٌ قريش» قال في «المصباح»: «جماعُ النَّاسِ» بالضمّ والتّثقيب: أخلاطهم، و«جماعُ الشّيء» =

المِقْدَادِ) بفتح الميم وسكون العين وفتح الموحدة في الأول، وكسر الميم في الثاني، ابن الأسود الكندي المدني الصحابي (وهو) أي: مَعْبَدٌ (خَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ) بحاء مُهْمَلَةٌ مفتوحة (وَكَانَتْ) هُنْدُ (تَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ) ورضي الله عنهم.

(وَقَالَ شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، ممَّا وصله في «الزُّهْرِيَّاتِ»^(١) (عَنِ الزُّهْرِيِّ) أنه قال: (حَدَّثَنِي هُنْدُ الْقُرَشِيَّةُ) بالقاف والشَّين المُعْجَمَةُ.

(وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ) بفتح العين، هو مُحَمَّدُ بن عبد الله بن أبي عتيق، ممَّا وصله في «الزُّهْرِيَّاتِ» أيضًا: (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ الْفَرَّاسِيَّةِ) بالفاء والشَّين المُهْمَلَةُ.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) بكسر العين، الأنصاري، أنه (حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) ولأبوي ذَرٍّ والوقت والأصيلي وابن عساكر: «حَدَّثَهُ ابْنُ شَهَابٍ» (عَنِ امْرَأَةٍ) وللكُشَمِيْنِيَّةِ: «أَنَّ امْرَأَةً» (مِنْ قُرَيْشٍ) هي هُنْدُ بنت الحارث المذكورة (حَدَّثَتْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ) وهذا غير موصول لأن هُنْدًا تابعيَّةٌ، وفي قوله: «امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ» الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ: «الْقُرَشِيَّةُ» بالقاف والشَّين المُعْجَمَةُ، تصحيفٌ من الفَرَّاسِيَّةِ؛ بالفاء والشَّين المُهْمَلَةُ، قال في «الفتح»: واستنبط من مجموع الأدلة أن للإمام أحوالاً لأن الصلاة إما أن تكون

= مثل: «كتاب» - جمعه. انتهى. وفي خطِّ البوصيري بهامش «زوائد البيهقي»: «جماع الشيء» هو ما يجمعه؛ كـ «الضَّمَام» و«الكِفَات» لِمَا يُضَمُّ وَيُكْفَتُ، حكاها الزمخشري. انتهى. قال ابنُ شَهَابٍ: الَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ مَنْ أَدْرَكْتُ مِنْ نَسَابِ الْعَرَبِ أَنَّ مَنْ جَاوَزَ فِهْرًا فَلَيْسَ مِنْ قُرَيْشٍ، قال الشامي: وبه قال الشعبي وهشام بن مُحَمَّد الكلابي ومصعب بن عبد الله الزُّبَيْرِيُّ وخلفٌ، وصحَّحه الحافظ الدِّمِيَّاطِيُّ والحافظ أبو الفضل العراقي وغيرُهما، قال الحافظ صلاحُ الدِّين العِلَّالِيُّ: وعليه جمهورُ أهل النسب، وقيل: إنَّ قُرَيْشًا هم بنو النضر بن كِنانة، وإليه ذهب مُحَمَّدُ بن إِسْحَاق وأبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بن المثنى وأبو عُبَيْدِ القاسم بن سَلَام، وبه قال الإمام الشافعي وغيره، قال الحافظ صلاحُ الدِّين العِلَّالِيُّ: وهو الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ، وقيل: إنَّهُم بنو إِيَّاس بن مُضَر، وقيل: إنَّهُم جميعُ بني مُضَر بن نِزَار، وقيل: إنَّهُم بنو قُصَيِّ بن كِلَاب، قال في «النور»: وهو قول باطل، وكأنَّه قولٌ رافضيٌّ؛ لأنَّه يقتضي أن يكون أبو بكر وعمر ليسا من قُرَيْشٍ، وإذا لم يكونا من قُرَيْشٍ فإمامتُهما باطلة، وهذا خلافُ إجماع المسلمين، وعِبَارَةُ «المنهاج» و«شرح» للزُّمَلِيِّ في «باب الغنيمة»: وهم - أي: قُرَيْشٌ - ولد النضر بن كِنانة بن خُزَيْمَةَ، وقيل: فِهْرُ بن مالك بن النضر، ونُقِلَ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وقيل [غير ذلك].

(١) في هامش (ج): «الزُّهْرِيَّاتِ» كتابُ صَنَّفَهُ الذُّهْلِيُّ مُحَمَّدُ بن يحيى الحافظ في جمع أحاديث الزُّهْرِيِّ مُعَلَّلَةً.

مِمَّا يُتَنَفَّلُ بعدها أو لا: فإن كان الأول فاختُلف: هل يتشاغل قبل التَّنَفُّل بالذِّكر المأثور ثمَّ يتَنَفَّل؟ وبذلك أخذ الأكثرون لحديث معاوية، وعند الحنفية/ يُكره له المكث قاعداً يشتغل ١٤٣/٢ بالدُّعاء، والصَّلَاة على النَّبِيِّ ﷺ، والتَّسْبِيح قبل أن يصلي السُّنَّة لأنَّ القيام إلى السُّنَّة بعد أداء الفريضة أفضل من الدُّعاء والتَّسْبِيح والصَّلَاة، ولأنَّ الصَّلَاة مُشْتَقَّة من المُواصلة^(١)، وبكثرة الصَّلَاة^(٢) يصل العبد إلى مقصوده. انتهى. من «المحيط»^(٣). وأمَّا الصَّلَاة التي لا يُتَنَفَّل بعدها - كالعصر - فيتشاغل الإمام ومن معه بالذِّكر المأثور، ولا يتعيَّن له مكان، بل إن شاؤوا انصرفوا وذكروا، وإن شاؤوا مكثوا وذكروا، وعلى الثاني: إن كان للإمام عادة أن يعلمهم أو يعظهم فيُستحبُّ له أن يقبل عليهم جميعاً، وإن كان لا يزيد على الذِّكر المأثور فهل يقبل عليهم جميعاً أو ينتقل^(٤) فيجعل يمينه من قِبَل المأمومين ويساره من قِبَل القبلة ويدعو؟ جزم بالثَّاني أكثرُ الشَّافعية، ويحتمل أنَّه إن قُصِرَ زمن ذلك أن^(٥) يستمرَّ مستقبلاً للقبلة من أجل

(١) في هامش (ج): قوله: «لأنَّ الصَّلَاة مُشْتَقَّة...» إلى آخره أي: اشتقاقاً أكبر، وهو - كما في «شرح المنهاج» للزملي - اشتقاق الشيء ممَّا يناسبه مطلقاً، سواء وافقت حروفه حروفه أم لا؛ كما في «الثَّلم والثَّلب» وقد ذكروا أنَّ «البيع» مشتقٌّ من مَدَّ الباع، مع أنَّه يائيٌّ، و«الباع» واويٌّ، وأنَّ «الصَّدَاق» مشتقٌّ من الصَّدَق - بفتح - وهو الشيء الصلب؛ لأنَّه يُشْبِهُه في قوَّته وصلابته. انتهى. وعبارة «لَبِّ الأُصول» و«شرحه»: «الاشتقاق» لغة؛ الانقطاع، واصطلاحاً من حيث قيامه بالفاعل: ردُّ لفظٍ إلى لفظ آخر وإن كان الآخر مجازاً؛ لمناسبة بينهما بأن يكون معنى الثَّاني في الأوَّل، وفي الحروف الأصلية بأن يكون فيهما ترتيبٌ واحد؛ كما في «النَّاطق» من النطق بمعنى التَّكَلُّم حقيقة، وبمعنى الدَّلالة مجازاً؛ كما في قولك: «الحالُ ناطقةٌ بكذا» أي: دالةٌ عليه، ثمَّ ما ذُكِرَ في تعريف «الاشتقاق» المراد عند الإطلاق هو الصَّغِير، وأمَّا الكبير فليس فيه التَّرتيب؛ كما في «الجَذْبُ والجَبْدُ» والأكبر ليس فيه جمعُ الأُصول؛ كما في «الثَّلم والثَّلب»... إلى آخره.

(٢) في (ص): «الدُّعاء».

(٣) في هامش (ج): «المُحيط» للحنفية أربعُ مصنَّفات؛ أحدها وثانيها وثالثها للإمام رضي الدِّين محمَّد بن محمَّد السَّرخسي، وهو ثلاثُ نُسخٍ كُبرى، وهي المشهورة المرادة من «المحيط» حيث أُطلق غالباً، والثَّانية وُسطى، والثَّالثة صُغرى، و«المحيط» الرَّابع هو «المحيط البرهاني» الذي صنَّفه الإمام برهان الدِّين محمَّد بن الصَّدْر الشهيد تاج الدِّين أحمد ابن الإمام العلامة برهان الأئمَّة عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري، هذا هو الصَّحيح في اسمه ولقبه، وللناس فيه أوهام وإصابات، توفي في الحج سنة سبعين وسبع مئة، وكتاب «الدَّخيرة» اختصره البرهان المذكور من كتابه «المحيط البرهاني». انتهى ملخصاً من «طبقات التَّميمي».

(٤) في (د): «يتنفل».

(٥) «أن»: ليس في (ب) و(س).

أنها أليق بالدعاء، ويحمل الأول على ما لو أطلال الذكر والدعاء. انتهى. والله الموفق^(١).

١٥٨ - باب من صلى بالناس، فذكر حاجة فتحخطأهم

(باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتحخطأهم)^(٢) بعد أن سلم وترك المكث.

٨٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرَ، فَسَلَّمْتُ ثُمَّ قَامَ مُسْرِعًا، فَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ، فَفَزَعَ النَّاسَ مِنْ سُرْعَتِهِ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَرَأَى أَنَّهُمْ عَجِبُوا مِنْ سُرْعَتِهِ، فَقَالَ: «ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ تَبَرِّ عِنْدَنَا، فَكَرِهْتُ أَنْ يَخْسِنِي، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ».

وبالسند إلى المؤلف قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ) بضم العين، العَلَف^(٣)، ولا بن عساكر: «ابن ميمون» (قال: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) بن أبي إسحاق السَّبْعِيُّ، كان يغزو سنة ويحج أخرى، توفي سنة سبع وثمانين ومئة (عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ) بضم العين وفتح الميم في الأول، وكسر العين في الثاني، ابن أبي حسين النوفلي المكي (قال: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم (عَنْ عُقْبَةَ)^(٤) بن الحارث النوفلي، أبي سِروعة^(٥)؛ بكسر السين المهملة وفتحها (قال: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرَ، فَسَلَّمْتُ ثُمَّ قَامَ) كذا للكشيميهني، وفي رواية الحموي والمستملي: «فسلم، فقام» حال كونه (مُسْرِعًا، فَتَخَطَّى) بغير همز^(٦)، أي: فتجاوز

(١) «والله الموفق»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): قال في «المصباح»: خَطَوْتُ أَخْطُو خَطَوًا: مشيت، الواحدة: «خَطْوَةٌ» مثل: «ضَرْبٍ وَضْرَةٌ» و«الخطوة» بالضم: ما بين الرجلين، وجمع المفتوح: «خَطَوَاتٌ» على لفظه؛ مثل: «شَهْوَةٌ وَشَهَوَاتٌ» وجمع المضموم: «خَطَى» و«خَطَوَاتٌ» مثل: «غُرْفَةٌ وَغُرَفَاتٌ» في وجوها؛ أي: السكون والإتباع والفتح، وَتَخَطَّيْتُ وَخَطَيْتُهُ؛ إذا خطوت عليه. انتهى. و«خَطَوَاتُ الشَّيْطَانِ» [البقرة: ١٦٨] آثاره ومسالكه، بضم الطاء وفتحها وإسكانها.

(٣) في هامش (ج): بفتح العين المهملة وتشديد اللام وبالفاء، نسبة لمن يبيع علف الدواب، أو يجمعه من الصَّخَارَى ويبيعه.

(٤) في هامش (ج): قوله: «عن عُقْبَةَ» هو - بالقاف - عُقْبَةُ بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف، النوفلي المكي، صحابي من مُسْلِمَةِ الفتح، بقي إلى بعد الخمسين، كذا في «التقريب»، وفي بعض نسخ هذا الشرح: «الموصلي» وهو تحريف بلا شك.

(٥) في هامش (ج): قال ابن الأثير: وبسكون الراء وفتح الواو وفتح العين.

(٦) في هامش (ج): ولا يُقَالُ: «تَخَطَّاتٌ» بالهمز.

(رَقَابَ النَّاسِ إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ) فِيهِ: أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْصَرِفَ مَتَى شَاءَ، وَأَنَّ التَّخْطِي لِمَا لَا غِنَى عَنْهُ مَبَاحٌ، وَأَنَّ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ فَرَضٌ فَلَا فُضْلَ مَبَادِرَتِهِ إِلَيْهِ. (فَفَزَعَ النَّاسُ) بِكسر الزَّاي، أَي: خَافُوا (مِنْ سُرْعَتِهِ) وَكَانَتْ هَذِهِ عَادَتُهُمْ إِذَا رَأَوْا مِنْهُ بِإِلْعَادَةِ الْإِسْلَامِ غَيْرَ مَا يَعْهَدُونَهُ خَشْيَةً أَنْ يَنْزِلَ فِيهِمْ شَيْءٌ فَيَسُوءُهُمْ (فَخَرَجَ) مِنْ اللَّهِ يَدْرِي مِنَ الْحَجَرَةِ (عَلَيْهِمْ) وَلَابَنَ عَسَاكِرَ «إِلَيْهِمْ» (فَرَأَى أَنَّ هُمْ عَجِبُوا) وَلِلْكَشْمِينِي: «أَنَّهُمْ قَدْ عَجِبُوا» (مِنْ سُرْعَتِهِ، فَقَالَ) بِإِلْعَادَةِ الْإِسْلَامِ: (ذَكَرْتُ) بِفَتْحِ الذَّالِ وَالْكَافِ، أَوْ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ (شَيْئًا مِنْ تَبَرٍّ) بِكسر الْمُثَنَاءِ؛ شَيْئًا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ غَيْرِ مَصْوَغٍ، أَوْ مِنْ ذَهَبٍ فَقَطْ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَاصِمٍ: «تَبَرًّا مِنَ الصَّدَقَةِ» [ج: ١٤٣] (عِنْدَنَا، فَكَرِهْتُ أَنْ يَخْسِنِي) أَي: يَشْغَلَنِي ^(١) التَّفَكُّرُ فِيهِ عَنِ التَّوَجُّهِ وَالْإِقْبَالِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى (فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ) بِكسر الْقَافِ وَالْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ بَعْدَ الْمِيمِ، وَلِأَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرَ: «بِقِسْمِهِ» بِفَتْحِ الْقَافِ مِنْ غَيْرِ مُثَنَاءٍ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَاصِمٍ: «فَقَسَمْتُهُ»، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: أَنَّ عَرُوضَ الذِّكْرِ ^(٢) فِي الصَّلَاةِ فِي أَجْنَبِيٍّ عَنْهَا مِنْ وَجْهِ الْخَيْرِ، وَإِنْ شَاءَ الْعَزْمُ فِي أَثْنَائِهَا عَلَى الْأُمُورِ الْمَحْمُودَةِ لَا يَفْسِدُهَا، وَلَا يَقْدَحُ فِي كَمَالِهَا، وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ ابْنُ بَطَّالٍ: أَنَّ تَأْخُرَ الصَّدَقَةِ يَحْبِسُ صَاحِبَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الْمَوْقِفِ ^(٣).

وَرِوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ الْخَمْسَةُ مَا بَيْنَ كُوفِيٍّ وَمَكِّيٍّ، وَفِيهِ: التَّحْدِيثُ وَالْإِخْبَارُ وَالْعِنْعَنَةُ وَالْقَوْلُ، وَشَيْخُ الْبَخَارِيِّ ^(٤) مِنْ أَفْرَادِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «الصَّلَاةِ» [ج: ١٢٢١] وَ«الزَّكَاةِ» [ج: ١٤٣٠] وَ«الاسْتِئْذَانِ» [ج: ٦٢٧٥]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الصَّلَاةِ».

(١) فِي هَامِشِ (ج): شَغَلَهُ الْأَمْرُ شَغْلًا مِنْ «بَابِ نَفَعٍ» فَالْأَمْرُ شَاغِلٌ وَهُوَ مَشْغُولٌ، وَالْأَسْمُ بِضَمِّ الشَّيْنِ وَبِضْمِ الْغَيْنِ، وَتُسَكَّنُ لِلتَّخْفِيفِ «مَصْبَاح».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «إِنَّ عَرُوضَ الذِّكْرِ» بِضَمِّ الذَّالِ وَبِكسْرِهَا، قَالَ فِي «الْمَصْبَاحِ»: ذَكَرْتُهُ -بِلِسَانِي وَبِقَلْبِي- ذِكْرًا؛ بِالتَّأْنِيثِ وَكسْرِ الذَّالِ، وَالْأَسْمُ: «ذُكْرٌ» بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، نَصٌّ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ؛ مِنْهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ وَابْنُ قُتَيْبَةَ، وَأَنْكَرَ الْفَرَّاءُ الْكسَرَ فِي الْقَلْبِ، وَقَالَ: اجْعَلْنِي عَلَى ذُكْرٍ مِنْكَ؛ بِالضَّمِّ لَا غَيْرَ، وَلِهَذَا اقْتَصَرَ جَمَاعَةٌ عَلَيْهِ، وَيَتَعَدَّى بِالْأَلْفِ وَالتَّضْعِيفِ، فَيَقَالُ: أَذْكَرْتُهُ وَذَكَرْتُهُ مَا كَانَ فَتَذَكَّرَ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): عِبَارَةُ الْكِرْمَانِيِّ: قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ: أَنَّ مَنْ حَبَسَ صَدَقَةَ الْمُسْلِمِينَ يُخَافُ أَنْ يُحْبَسَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الْمَوْقِفِ.

(٤) فِي (ص): «الْمَوْلُف».

١٥٩ - باب الإنفِتَالِ وَالْإِنْصِرَافِ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ

وَكَانَ أَنَسٌ يَنْفَتِلُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، وَيَعِيبُ عَلَى مَنْ يَتَوَخَّى أَوْ مَنْ يَعْمِدُ الْإِنْفِتَالَ عَنْ يَمِينِهِ.

(بابُ الْإِنْفِتَالِ) لاستقبال المأمومين (وَالْإِنْصِرَافِ) لحاجته (عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ) أي: عن يمين المصلي وعن شماله، فالألف واللام عوض عن المضاف إليه.

(وَكَانَ أَنَسٌ) ولأبي ذر: «أنس بن مالك» ممّا وصله مُسَدَّدٌ في «مُسْنَدِهِ الْكَبِيرِ» من طريق سعيد عن قتادة قال: كان أنس (يَنْفَتِلُ) أي: ينصرف^(١) (عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، وَيَعِيبُ عَلَى مَنْ يَتَوَخَّى) بالخاء الْمُعْجَمَةُ الْمُشَدَّدَةُ، أي: يقصد ويتحرّى (أَوْ مَنْ يَعْمِدُ الْإِنْفِتَالَ عَنْ يَمِينِهِ) بفتح الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وسكون العين/ وكسر الميم، شك من الراوي. وفي رواية أبي ذر: «أو من تَعَمَّدَ» بفتح الْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ والعين والميم الْمُشَدَّدَةُ، ولابن عساكر والأصيلي: «أو يَعْمِدُ» بفتح الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وسكون العين وكسر الميم مع إسقاط: «من»^(٢).

١٤٤/٢ فإن قلت: هذا يخالف ما في «مسلم» من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن/ السُّدِّي، قال: «سألت أنسًا: كيف أنصرف إذا صليت، عن يميني»^(٣) أو عن يساري؟ قال: أمّا أنا فأكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن يمينه، أجيب بأن أنسًا إنما^(٤) عاب من يعتقد تحتم ذلك ووجوبه، وأمّا إذا استوى الأمران فجهة اليمين أولى لأنّه بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ كان أكثر انصرافه لجهة اليمين؛ كما سيأتي في الحديث الآتي إن شاء الله تعالى ويحب التّيا من في شأنه كلّهُ.

٨٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَجْعَلْ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ، يَرَى أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ أَلَّا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ كَثِيرًا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ.

(١) في هامش (ج): قال الكيرماني: وهو قلب «يلتفت». انتهى. وفي «المصباح»: فتلّت الحبل وغيره فتَلّا من «باب صَرَبَ» ثم قال في «باب اللّام»: التفت بوجهه يمينًا وشمالًا، ولَفَتَهُ لَفْطًا مِنْ «باب صَرَبَ» صرفه إلى ذات اليمين والشمال، ومنه يقال: لَفَتَهُ عَنْ رَأْيِهِ؛ أي: صَرَفَهُ عَنْهُ.

(٢) في (د) و(ص): «حرف الجر». وفي هامش (ج): أي: من قوله: «عن يمينه».

(٣) في هامش (ج): قوله: «عن يميني؟» بتقدير حرف الاستفهام؛ أي: أعن يميني؟

(٤) «إنما»: ليس في (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك (قَالَ: حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن مهران الأعمش (عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غُمَيْرٍ) بضم العين فيهما (عَنْ الْأَسْوَدِ) بن يزيد النخعي (قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) بن مسعود رضي الله عنه: (لَا يَجْعَلُ) وللكشمينيين: «لا يجعلن» بنون التوكيد (أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا) ولـ «مسلم»: «جزءًا» (مِنْ صَلَاتِهِ يَرَى) بفتح أوله، أي: يعتقد، ويجوز الضم، أي: يظن (أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ إِلَّا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ) بيان لما قبله؛ وهو الجعل، أو استثناءً بياني، كأنه قيل: كيف يجعل للشيطان شيئاً من صلاته؟ فقال: «يرى أن حقاً عليه...» إلى آخره، وقوله: «إلا ينصرف» في موضع رفع خبر «أن»^(١)، واستشكل بأنه معرفة؛ إذ تقديره: عدم الانصراف، فكيف يكون اسمها نكرة^(٢) وهو معرفة؟ وأجيب بأن النكرة المخصوصة كالمعرفة، أو من باب القلب، أي: يرى أن عدم الانصراف حق عليه، قاله البرماوي تبعاً للكرمانيّ، وتعقبه العيني فقال: هذا تعسف، والظاهر^(٣) أن المعنى: يرى أن واجباً عليه عدم الانصراف إلا عن يمينه، والله أعلم. (لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ مِنْ أَشَدِّ لَمٍ كَثِيرًا) حال كونه (يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ) واستنبط ابن المنيّر منه أن المندوب ربّما انقلب مكروهاً إذا خيف على^(٤) الناس أن يرفعوه عن رتبته^(٥) لأنّ التّيا من مستحبّ، لكن لما خشي ابن مسعود أن يُعتقد وجوبه أشار إلى كراهته، قال أبو عبيدة لمن انصرف عن يساره: هذا أصاب السنّة، يريد - والله أعلم - حيث^(٦) لم يلزم^(٧) التّيا من على أنّه سنّة مؤكّدة أو واجب، وإلاّ فما يظنّ أنّ التّيا سر سنّة حتّى يكون التّيا من بدعة، إنّما البدعة في رفع التّيا من عن رتبته، قاله في «المصابيح».

(١) في هامش (ج): قال الشيخ زكريّا - كالكرمانيّ والبرماوي - ما نصّه: وفي نسخة: «أن» يعني: بتخفيف النون على أنّها مصدر له، أو تخفيف من الثّقيلة، واسمها ضمير الشأن، و«حقاً» مفعول مطلق بفعل مقدّر من جنسه، و«إلا يفعل» فاعلُ الفعل المقدّر.

(٢) في هامش (ج): قوله: «نكرة» وهو قوله: «حقاً» وقوله: «وهو» - أي: عدم الانصراف - خبر «أنّ» بفتح الهمزة، إذ هو معرفة؛ لأنّه مؤوّل بمصدرٍ مضافٍ لما بعده.

(٣) في هامش (ج): فيه تأمل لا يخفى.

(٤) في (ص): «من».

(٥) في (ص): «مرتبته».

(٦) «حيث»: ليس في (ص).

(٧) في (د): «يلتزم». وكلا اللفظين وارد في نسخ مصابيح الجامع.

ورواة هذا الحديث ما بين كوفيٍّ وواسطيٍّ وبصريٍّ، وفيه: التَّحْدِيثُ والإِخْبَارُ والعِنْعَنَةُ، وثلاثةٌ مِنَ التَّابِعِينَ، وأُخْرِجَهُ مُسَلِّمٌ، وأبو داود، والنَّسَائِيُّ، وابن ماجه في «الصَّلَاةِ»، والله أعلم.

١٦٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النَّيِّءِ وَالْبَصَلِ وَالْكُرَّاثِ

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوْ الْبَصَلَ، مِنْ الْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ؛ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا».

(بَابُ مَا جَاءَ فِي) أَكَلَ / (الثُّومُ^(١) النَّيِّءُ) بنونٍ مكسورةٍ فمُثَنَّاةٍ تَحْتِيَّةٍ فهِمَزَةٌ مَمْدُودَةٌ^(٢)، وقد تُدْغَمُ، وهو مجرورٌ صفةً لسابقه المضموم المُثَلَّثَةُ؛ أي غير النَّضِيجِ (و) ما جاء في أَكَلَ (الْبَصَلَ وَالْكُرَّاثِ) بضمِّ الكاف وتشديد الرَّاءِ آخره مُثَلَّثَةٌ.

(وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) بجرِّ لامِ «القول» عطفًا على المجرور السَّابِقِ، ومقول قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: (مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوْ الْبَصَلَ) أو الكُرَّاثِ أي: النَّيِّءِ (مِنْ الْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ) كالأكل لِلتَّشْهِي، والتَّادُّمُ بالخبز (فَلَا يَقْرَبَنَّ^(٣) مَسْجِدَنَا) بنون التَّوَكِيدِ^(٤) المُشَدَّدَةُ، وليس هذا لفظ حديثٍ، بل هو من تفقُّه المصنِّفِ وتجويزه لذكر الحديث بالمعنى، والتَّقْيِيدُ بالجوع أو غيره مأخوذٌ من كلام الصَّحَابِيِّ فِي بعض طرق حديث جابرِ المروِّي فِي «مسلم»، ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل البصل والكُرَّاثِ، فغلبتنا الحاجة، فأكلنا منه...» الحديث، والحاجة تشمل الجوع وغيره، وأصرح منه ما في حديث أبي سعيدٍ: «لَمْ نَعُدْ^(٥) أَنْ فُتِحَتْ خَيْبَرُ، فوقعنا في هذه البقلة والنَّاسُ جِياعٌ...» الحديث.

٨٥٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ -يَعْنِي الثُّومَ- فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا».

وبالسَّندِ إِلَى الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهدٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيدِ الْقَطَّانِ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضمِّ العين، ابن عمر العمريِّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (نَافِعٌ)

(١) فِي هَامِشِ (ج): «الثُّومُ» بِالضَّمِّ.

(٢) فِي (د): «مَمْدُودًا». وَفِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَقَدْ يُدْغَمُ» أَي: الْهِمَزَةُ بَعْدَ قَلْبِهَا يَاءٌ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): سَيَأْتِي بِأَعْلَى الْهَامِشِ جَوَازُ ضَمِّ الرَّاءِ وَفَتْحُهَا بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى.

(٤) فِي غَيْرِ (د): «التَّأَكِيدُ».

(٥) فِي (د): «ثُمَّ بَعْدَ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب (رضي الله عنه)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ) سنة سبع من الهجرة: (مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي: الثُّومَ -) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ: «يَعْنِي» هو عبيد الله العمري، كما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله (فَلَا يَقْرَبَنَّ^(١) مَسْجِدَنَا) بنون التوكيد^(٢) المُشَدَّدَةُ، أَي: الْمَكَانَ الَّذِي أَعَدَّهُ لِيَصَلِّي فِيهِ مَدَّةَ إِقَامَتِهِ بِخَيْبَرَ، أَو الْمَرَادُ بِهِ «الْمَسْجِدُ»: الْجَنَسُ^(٣)، وَالْإِضَافَةُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ/، وَيَدُلُّ لَهُ رَوَايَةُ أَحْمَدَ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ فِيهِ بِلَفْظٍ: «فَلَا ١٤٥/٢ يَقْرَبَنَّ الْمَسَاجِدَ» وَحُكْمُ رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ^(٤) حُكْمُهُ لِأَنَّهَا مِنْهُ؛ وَلِذَا كَانَ هَذِهِ الْعِلَّةُ إِذَا وَجَدَ رِيحَهَا فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ مَنْ وَجَدَتْ مِنْهُ إِلَى الْبَقِيعِ كَمَا ثَبَتَ فِي «مُسْلِمٍ» عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَلْحَقُ بِالثُّومِ كُلِّ ذِي رِيحٍ كَرِيهِهِ. وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ بِهِ مَنْ بَفِيهِ بَخَرٌ، أَوْ لَجَرَحُهُ رَائِحَةٌ، وَكَالْمَجْذُومِ وَالْأَبْرَصِ^(٥)، وَأَصْحَابُ الصَّنَائِعِ الْكَرِيهَةِ كَالسَّمَكَ، وَتَاجِرِ الْكَتَّانِ، وَالْغَزَلِ، وَغُورِضٍ بِأَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَدْخَلَ عَلَى نَفْسِهِ بِاخْتِيَارِهِ هَذَا الْمَانِعَ بِخِلَافِ الْأَبْخَرِ وَالْمَجْذُومِ^(٦)، فَكَيْفَ يَلْحَقُ الْمَضْطَرُ بِالْمَخْتَارِ؟ انْتَهَى. وَزَادَ مُسْلِمٌ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: «حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا»، وَسَمَّى الثُّومَ بِالشَّجَرَةِ، وَالشَّجَرَةِ^(٧): مَا كَانَ عَلَى سَاقٍ، وَمَا لَا سَاقَ لَهُ يُسَمَّى نَجْمًا، كَمَا أَنَّ اسْمَ كُلِّ مِنْهُمَا قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْآخَرِ، وَنَطَقُ أَفْصَحِ الْفَصَحَاءِ مِنْ أَقْوَى الدَّلَائِلِ.

٨٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ -

(١) فِي هَامِش (ج): «فَلَا يَقْرَبَنَّ» قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: هُوَ بَفَتْحِ الرَّاءِ، قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: سَمِعْتُ الشَّاشِيَّ فِي مَجْلِسِ النَّظَرِ يَقُولُ: إِذَا قِيلَ: لَا تَقْرَبَ - بَفَتْحِ الرَّاءِ - كَانَ مَعْنَاهُ: لَا تَتَلَبَّسَ بِالْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَ بَضْمِ الرَّاءِ كَانَ مَعْنَاهُ: لَا تَدْنُ مِنْهُ.

(٢) فِي غَيْرِ (د): «التَّأْكِيدُ».

(٣) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «وَالْمَرَادُ بِالْمَسْجِدِ الْجَنَسُ» قَالَ السَّنْبَاطِيُّ: اللَّامُ فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ، لَا لِلتَّخْصِيصِ، وَالْمَفْرَدُ إِذَا أُضِيفَ عَمٌّ، وَيُؤَيِّدُهُ الْعَمُومُ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ، وَأَنَّ الْعِلَّةَ إِذَا هِيَ الْحَاضِرِينَ وَالْمَلَائِكَةَ.

(٤) فِي هَامِش (ج): «رَحْبَةُ الْمَسْجِدِ» السَّاحَةُ الْمُنْبَسِطَةُ، قِيلَ: بِسُكُونِ الْحَاءِ، وَالْجَمْعُ: «رِحَابٌ» مِثْلُ: «كَلْبَةٌ» وَ«كِلَابٌ» وَقِيلَ: بِالْفَتْحِ وَهُوَ أَكْثَرُ، وَالْجَمْعُ «رَحَبٌ» وَ«رَحَبَاتٌ» مِثْلُ: قَصَبَةٌ وَقَصَبٌ وَقَصَبَاتٌ «مَصْبَاحٌ».

(٥) فِي هَامِش (ج): عِبَارَةُ «الْعُبابِ»: فَرْعٌ: يُكْرَهُ تَرْكُ مَدَاوِقِ نَحْوِ أَبْخَرٍ وَأَبْرَصٍ، وَيُمنَعُ الْأَبْرَصُ وَالْمَجْذُومُ مِنَ الْمَسَاجِدِ وَمِنْ مَخَالَطَةِ النَّاسِ.

(٦) فِي (ص) وَ(س): «الْمَجْزُومُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٧) فِي (د): «وَالشَّجَرُ».

فَلَا يَغْشَانَا فِي مَسَاجِدِنَا»، قُلْتُ: مَا يَغْنِي بِهِ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ يَغْنِي إِلَّا نِيَّتُهُ. وَقَالَ مَخْلَدُ بْنُ بَزِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: إِلَّا نَتْنَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) أَي: ابْنُ الْيَمَانِ الْجَعْفِيُّ الْمُسْنَدِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ^(١) النَّبِيلُ^(٢)، شَيْخُ الْمُؤَلَّفِ، وَرَبَّمَا رَوَى عَنْهُ بِوَسْطَةِ كَمَا هُنَا (قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عَبْدُ الْمَلِكِ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عَطَاءٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيَّ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ -) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي فَسَّرَ هُوَ ابْنُ جُرَيْجٍ كَمَا قَالَه الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ^(٣) (فَلَا يَغْشَانَا) بِالْفِ بَعْدَ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ؛ إِجْرَاءً لِلْمَعْتَلِّ مَجْرَى الصَّحِيحِ كَقَوْلِهِ:

إذا العجوز^(٣) غَضِبَتْ فطَلَّقِ ولا ترَضَّاهَا ولا تَمَلِّقِ

أَوِ الْأَلْفِ مِنْ إِشْبَاعِ فَتْحَةِ «يَغْشَانَا»، أَوْ خَبَرٍ بِمَعْنَى النَّهْيِ، أَي: فَلَا يَأْتِنَا (فِي مَسَاجِدِنَا) وَلِلْحَمْوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «مَسْجِدُنَا» بِالْأَفْرَادِ. قَالَ عَطَاءٌ: (قُلْتُ) لَجَابِرٍ: (مَا يَغْنِي بِهِ؟) أَي: بِالثُّومِ، أَنْضِيجًا أَمْ نِيئًا؟ (قَالَ) جَابِرٌ: (مَا أَرَاهُ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ، أَي: مَا أَظْنُهُ بِإِلَّا الْإِسْلَامِ (يَغْنِي) أَي: يَقْصِدُ (إِلَّا نِيَّتُهُ) بِكَسْرِ الثُّونِ مَعَ الْهَمْزَةِ^(٤) وَالْمَدِّ كَمَا^(٥) فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ، وَجَزَمَ الْكِرْمَانِيُّ بِأَنَّ السَّائِلَ عَطَاءٌ وَالْمَسْئُولُ جَابِرٌ، وَتَبَعَهُ الْبِرْمَاوِيُّ وَالْعَيْنِيُّ، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: أَظُنُّ السَّائِلَ ابْنَ جُرَيْجٍ

(١) فِي هَامِشِ (ج): بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): «النَّبِيلُ» بِفَتْحِ الثُّونِ وَكَسْرِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمُثَنَّةِ السَّحْتِيَّةِ «تَرْتِيبٌ».

(٣) فِي هَامِشِ (ج): «إِذَا» لِلشَّرْطِ، وَ«الْعَجُوزُ» مَرْفُوعٌ بِفَعْلٍ يَفْسِّرُهُ الظَّاهِرُ؛ أَي: إِذَا غَضِبَتْ الْعَجُوزُ، وَقَوْلُهُ: «فَطَلَّقِ» جَوَابُ الشَّرْطِ، وَقَوْلُهُ: «وَلَا تَرْضَاهَا» عَطْفٌ عَلَى «فَطَلَّقِ» مِنْ عَطْفِ النَّهْيِ عَلَى الْأَمْرِ، وَهُوَ جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ، إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي عَطْفِ الْخَبَرِ عَلَى الْإِنْشَاءِ وَعَكْسُهُ، فَمَنْعَهُ أَهْلُ الْبَيَانِ، وَوَأَفْقَهُمُ الْأَكْثَرُونَ مِنَ النِّحَاةِ، وَخَالَفَهُمُ الصَّفَّارُ، وَأَمَّا عَطْفُ الْأَسْمِيَّةِ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ وَبِالْعَكْسِ فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ؛ ثَالِثُهَا: أَنَّهُ يَجُوزُ بِالْوَاوِ فَقَطْ، وَالِاسْتِشْهَادُ فِي قَوْلِهِ: «وَلَا تَرْضَاهَا» حَيْثُ أُثْبِتَ الْأَلْفُ وَقَدَّرَ الْجَزْمُ؛ تَشْبِيهًا بِالْبَاءِ فِي نَحْوِ: أَلَمْ يَأْتِيكَ.

قَالَ ابْنُ جَنِّيٍّ: وَقَدْ رُوِيَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَعْرَفِ: «وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِي» وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنَّ «لَا» نَافِيَةٌ لَا جَازِمَةٌ، وَالْوَاوُ فِيهِ لِلْحَالِ، وَالتَّقْدِيرُ حِينَئِذٍ: فَطَلَّقَهَا حَالًا كَوْنِكَ غَيْرَ مُتَرَضٍّ لَهَا، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «وَلَا تَمَلِّقِي» عَطْفٌ عَلَى «فَطَلَّقِ» وَأَصْلُهُ: «تَمَلَّقِي» حَذَفَ إِحْدَى التَّائِينَ. انْتَهَى مَلْخَصًا مِنْ كَلَامِ الْقَلْعِيِّ.

(٤) فِي (د): «الْهَمْزُ».

(٥) فِي (د) وَ(ص): «كَذَا».

والمسؤول عطاءً، وفي «مُصَنَّف عبد الرَّزَّاق» ما يرشد إلى ذلك. انتهى. ومقتضى قوله: «إِلَّا نيته» أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ المطبوخ. وفي حديث عليّ المروي عند أبي داود قال: «نهى عن أكل الثوم إِلَّا مطبوخاً» وفي حديث معاوية بن قرة عن أبيه: أَنَّهُ بِنِشْءٍ نَهَى عن هاتين الشَّجَرَتَيْنِ، وقال: «من أكلهما فلا يقربنَّ مسجدنا»، وقال: «إن كنتم لا بدَّ أكليهما فأميتوهما طبخاً».

وَقَالَ مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة، و«يزيد» من الزيادة، الحرَّانيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ثلاث وتسعين ومئة، يروي (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك: (إِلَّا نَتْنُهُ) بفتح النون وسكون المثناة^(١) الفوقية بعدها نون أخرى، أي: قال بدل «نيته»: نتنه؛ وهو الرائحة الكريهة، ونقل ابن التين عن مالك أَنَّهُ قَالَ: الْفُجْلُ^(٢) (٣) إن كان يظهر ريحه فهو كالثوم، وقيد القاضي عياض بالجُشاء^(٤)، ونص في «الطبراني الصغير» في^(٥) حديث أبي الزبير عن جابر على الفُجل^(٦)، لكن في إسناده يحيى بن راشد، وهو ضعيف، وقد وقع حديث جابر هذا مُقَدِّمًا على سابقه في بعض الأصول، وعلى أولهما في فرع «اليونينية» كهي علامة التقديم والتأخير، ورمز أبي ذر، وعليه شرح العيني.

ورواة حديث جابر هذا ما بين بخاري وبصري ومكي، وشيخ المؤلف المُسنَدِيُّ من أفرادهِ،

(١) «المثناة»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): «الفُجلُ» بالضم وبضمتين: هذه الأرومة، قال: و«الأرومة» - ويضم - الأصل، الجمع: «أروم» «قاموس». انتهى. قال في «المصباح»: «الفُجلُ» مثل: «قُفل» بقلّة معروفة، وعن ابن دُرَيْد: ليس بعربي صحيح، قال: وأحسب اشتقاقه من فَجَلٍ فَجَلًا - من «باب تعب» - إذا غَلَطَ واسترخى، وأما الذي يقال له: حبُّ الفجل، ويقال لدهنه: دهن الفجل؛ فليس من هذا البقل، وإنما شيء آخر.

(٣) في (ص): «إذا».

(٤) في هامش (ج): قوله: «بالجُشاء» قال في «المصباح»: تجشأ الإنسان تجشؤًا، والاسم «الجُشاء» مثل: «غراب» وهو صوت مع ريح يحصل من الفم عند حصول الشَّبَع.

(٥) في (د) و(ص): «من».

(٦) في هامش (ج): قوله: «ونص في الطبراني الصغير...» إلى قوله: «على الفُجل» ولفظه كما في «المجمع» عن جابر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْخَضِرَاوَاتِ - الثُّومَ والبَصَلَ والكُرَاتِ والفُجْلِ - فلا يقربنَّ مسجدنا...» الحديث، قال: وفيه يحيى بن راشد البراء البصري، وهو ضعيف، وثقه ابن حبان وقال: يخطئ ويخالف، وبقيّة رجاله ثقات.

ب ٣٨٩/١ د وفيه: التَّحْدِيثُ والإخبار والسَّماع والقول، وأخرجه مسلمٌ، والنَّسائي في «الصَّلَاة»، والترمذي في «الأطعمة».

٨٥٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: زَعَمَ عَطَاءٌ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا»، أَوْ قَالَ: «فَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ»، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ، فَقَالَ: «قَرَّبُوهَا» إِلَى بَغْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا قَالَ: «كُلْ؛ فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تُنَاجِي».

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ: أَتَى بِبَذَرٍ، قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَغْنِي طَبَقًا، فِيهِ خَضِرَاتٌ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْثُ، وَأَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ: قِصَّةَ الْقَدْرِ، فَلَا أَذْرِي: هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ، أَوْ فِي الْحَدِيثِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) هو سعيد بن كثير بن عُفَيْرٍ؛ بضم العين المهملة وفتح الفاء، المصري (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري أيضًا (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (زَعَمَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح، أي: «قال» لأنَّ المراد بالزَّعم هنا القولُ المُحَقَّقُ، وللأصيلي: «(عن عطاء)» (أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا أَوْ قَالَ: فَلْيَعْتَزِلْ) / ولا بن عساكر «أو فليعتزل» (مَسْجِدَنَا) شكُّ من الزُّهْرِيِّ (وَلْيَقْعُدْ) بواو العطف، ولأبي ذرٍّ: «أو ليقعد» (فِي بَيْتِهِ) بالشَّكِّ، وهو أخَصُّ من الاعتزال لأنَّه أعمُّ من أن يكون في البيت أو غيره. وبه قال المؤلف: (وَ) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ بإسناده (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) أي: لَمَّا قَدِمَ المدينة من مكَّة، ونزل في بيت أبي أيُّوب الأنصاري (أَتَى) من عند أبي أيُّوب (بِقَدْرِ) بضم الهمزة^(١) وكسر القاف^(٢)؛ ما يُطَبِّخُ فِيهِ الطَّعَامُ (فِيهِ خَضِرَاتٌ) بفتح الخاء وكسر الضاد المُعْجَمَتَيْنِ، ولأبي ذرٍّ - وعزاها القاضي عياض وابن قُرْقُول^(٣) - «خَضِرَاتٌ» بضم الخاء وفتح الضاد، جمع خَضِرَةٍ (مِنْ بُقُولٍ) أي: مطبوخة

(١) في هامش (ج): أي: مِنْ «أَتَى».

(٢) في هامش (ج): أي: مِنْ «قَدِر».

(٣) في هامش (ج): بضم القافين بينهما راءٌ ساكنة وآخره لام، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف، توفي بمدينة فاس سنة ٦٥٩ «ابن خُلُكَّان».

(فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا) لَأَنَّ الرَّائِحَةَ لَمْ تَمُتْ مِنْهَا بِالطَّبَخِ، فَكَانَتْهَا نِيَّةً^(١) (فَسَأَلَ، فَأَخْبَرَ) بِضَمِّ الهمزة مبنياً للمفعول، أي: أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ (بِمَا فِيهَا) أي: الْقَدْر (مِنْ الْبُقُولِ، فَقَالَ) وفي رواية «قال»: (قَرَّبُوهَا) أي: الْقَدْرَ أَوِ الْخَضِرَاتِ^(٢) أَوِ الْبُقُولِ، مَشِيرًا (إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ) هُوَ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ، اسْتَدَلَّ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» لَكُونِهِ أَبَا أَيُّوبَ بِحَدِيثِ مُسْلِمٍ فِي قِصَّةِ نَزُولِهِ بِإِلَاقَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ^(٣)، قَالَ: وَكَانَ يَقْدُمُ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَإِذَا جِيءَ بِهِ إِلَيْهِ -أي: بَعْدَ أَنْ يَأْكُلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ- سَأَلَ عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِ النَّبِيِّ ﷺ، فَصَنَعَ ذَلِكَ مَرَّةً، فَقِيلَ لَهُ: لَمْ يَأْكُلْ، وَكَانَ الطَّعَامُ فِيهِ ثَوْمٌ، فَقَالَ: أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ أَكْرَهَهُ». انْتَهَى. أَوْ هُوَ وَغَيْرُهُ لِحَدِيثِ أُمِّ أَيُّوبَ^(٤) الْمَرْوِيِّ عِنْدَ ابْنِي خُزَيْمَةَ وَحَبَّانَ قَالَتْ: «نَزَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَكَلَّفْنَا لَهُ طَعَامًا فِيهِ بَعْضُ الْبُقُولِ...» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: قَالَ: «كُلُوا، فَإِنِّي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ»، فَهَذَا أَمْرٌ بِالْأَكْلِ لِلْجَمَاعَةِ. (فَلَمَّا رَأَاهُ) أي: فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ أَبَا أَيُّوبَ أَوْ^(٥) وَغَيْرَهُ (كَرِهَ أَكْلَهَا، قَالَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيِّ: «فَقَالَ»: (كُلْ؛ فَإِنِّي أَنَا جِيءَ مَنْ لَا تُنَاجِي) أي: مِنَ الْمَلَائِكَةِ،

(١) في (د): «نية»، وهو تحريف.

(٢) في (د) و(ص): «الخضراوات». وفي هامش (ج): قوله: «أَوِ الْخَضِرَاوَاتِ» كَذَا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ: «لَيْسَ [فِي] الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ» قَالَ فِي «الْتَّهْيَاةِ»: قِيَاسُ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ مِنَ الصِّفَاتِ أَلَّا يُجْمَعَ هَذَا الْجَمْعُ، وَإِنَّمَا يُجْمَعُ بِهِ مَا كَانَ اسْمًا لَا صِفَةً؛ نَحْوُ: صَحْرَاءٌ، قَالَ: وَإِنَّمَا جُمِعَ هَذَا الْجَمْعُ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ اسْمًا لِهَذِهِ الْبُقُولِ لَا صِفَةً، تَقُولُ الْعَرَبُ لِهَذِهِ الْبُقُولِ: «الْخَضِرَاءُ» لَا تَرِيدُ لَوْنَهَا، قَالَ: وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «أَتَيْتُ بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ» بِكَسْرِ الضَّادِ؛ أَيْ: بُقُولٍ، وَاحِدُهُ: «خُضْرَةٌ». انْتَهَى. وَفِي «المصباح»: يُقَالُ لِلْخَضِرِ مِنَ الْبُقُولِ: خَضْرَاءٌ، وَقَوْلُهُمْ: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ» هِيَ جَمْعُ «خَضْرَاءٍ» مِثْلُ: «حَمْرَاءٍ» وَ«صَفْرَاءٍ» وَقِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ: «الْخُضْرُ» كَمَا يُقَالُ: «الْحُمْرُ» وَ«الصُّفْرُ» لَكِنَّهُ غَلَبَ فِيهِ جَانِبُ الْأَسْمِيَّةِ، فَجُمِعَتْ جَمْعَ الْأَسْمِ؛ نَحْوُ: صَحْرَاوَاتٍ، وَخَلْكَاءَ وَخَلْكَاوَاتٍ، وَعَلَى هَذَا فَجَمْعُهُ قِيَاسِيٌّ؛ لِأَنَّ «فَعْلَاءَ» لَيْسَتْ مُؤَنَّثَةً «أَفْعَلٌ» فِي الصِّفَاتِ حَتَّى تُجْمَعَ عَلَى «فَعْلَاءَ» مِثْلُ: حَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ، وَإِذَا فُقِدَتِ الْوَصْفِيَّةُ تَعَيَّنَتِ الْأَسْمِيَّةُ، وَقَوْلُهُمْ لِلْبُقُولِ: «خُضْرٌ» كَأَنَّهُ جَمْعُ «خُضْرَةٍ» مِثْلُ: «غُرْفَةٌ وَغُرَفٌ» وَقَدْ سَمَتِ الْعَرَبُ الْخُضْرَ خَضْرَاءً، وَمِنْهُ: «تَجَنَّبُوا مِنَ الْخَضِرَاوَاتِ مَا لَهُ رَائِحَةٌ» يَعْنِي: الثُّومَ وَالْبَصَلَ وَالْكَرَّاثَ.

(٣) في (ص): «نَزُولِ النَّبِيِّ ﷺ».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): هِيَ بِنْتُ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، زَوْجُ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ أَبُو هَا خَالَ زَوْجِهَا، كَذَا فِي «التَّقْرِيبِ» فِي الْكُنَى، لَمْ يَذْكُرْ لَهَا اسْمًا.

(٥) في (د): «أَي».

وعند ابني خزيمة وحبّان من وجه آخر: أنّ رسول الله ﷺ أرسل إليه بطعام من خضرة فيه بصلّ أو كُرَّاثٌ، فلم ير فيه أثر يد رسول الله ﷺ، فأبى أن يأكل، فقال له: «ما منعك أن تأكل؟»/ ١٣٩٠/١٥ فقال: لم أر أثر يدك، قال: «أستحيي»^(١) من ملائكة الله، وليس بمُحَرَّمٍ، وعندهما أيضاً: «إني أخاف أن أؤذي صاحبي».

ورواة هذا الحديث ما بين مصري - بالميم - ومكِّي ومدني، وفيه: التّحديث والعننة، وأخرجه البخاري في «الاعتصام» [ج: ٧٣٥٩]، ومسلم في «الصّلاة»، وأبو داود في «الأطعمة»، والنسائي في «الوليمة».

(وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) المصري، شيخ المؤلف^(٢) من أفرادهِ، يروي (عَنِ ابْنِ وَهْبٍ) عبد الله: (أُتِيَ) بضمّ الهمزة (بِبَدْرِ) بفتح الموحدة وسكون الدال آخره راءٌ، فخالف سعيد بن عُقَيْرٍ شيخه^(٣) المذكور في لفظة^(٤): «قَدِرٍ» بالقاف فقط، وشاركه في سائر الحديث عن ابن وهب بإسناده المذكور، وقد رواه المؤلف في «الاعتصام» [ج: ٧٣٥٩]: (قَالَ ابْنُ وَهْبٍ) في تفسير «بَدْرِ»: (يَعْنِي: طَبَقًا) شبّهه بـ «البدر» وهو القمر عند كماله لاستدارته (فِيهِ خُصَرَاتٌ) أي: من بقولٍ، وظاهره أنّ القول كانت فيه نيئةً، لكن لا مانع من كونها كانت مطبوخةً، وقد رجّح جماعةٌ من الشُّراح رواية أحمد بن صالح هذه لكون^(٥) ابن وهب فسّر «البدر» بالطَّبَق، فدلّ على أنّه حدّث به كذلك، والذي يظهر أنّ رواية القدر أصحُّ لما تقدّم من حديث أبي أيّوب وأمّ أيّوب جميعاً، فإنّ فيه التّصريح بالطّعام.

(وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّيْثُ) بن سعدٍ فيما وصله الذّهلي في «الزّهريّات» (وَأَبُو صَفْوَانَ) عبد الله بن

(١) في غير (ص) و(م): «أستحي». وفي هامش (ج): قوله: «أستحيي» قال في «المصباح»: حَيٍّ يَحْيَا - من «باب تَعَبٍ» - حَيًّا، و«استحييته» بياءين؛ إذا تركته حَيًّا، ليس فيه إلّا هذه اللّغة، و«حَيٍّ منه حَيَاءٌ» بالفتح والمدّ، و«استحيا منه» وهو الانقباض والانزواء، قال الأخفش: يتعدّى بنفسه وبالحرف، فيقال: استحييتُ منه واستحييته، وفيه لغتان؛ إحداهما لغة الحجاز، وبه قرأ السبعة بياءين، والثّانية لتميم بياء واحدة.

(٢) في (د): «المصنّف».

(٣) في هامش (ج): أي: شيخ البخاري.

(٤) في (ص): «لفظ».

(٥) في غير (ص): «لكنّ».

سعيد الأموي فيما^(١) وصله المؤلف في «الأطعمة» إ: ٥٤٥٢ | عن علي بن المديني عنه (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد عن عطاء عن جابر (قِصَّةُ الْقَدْرِ) بل اقتصر على الحديث الأول، قال المؤلف، أو شيخه سعيد بن عُفَيْرٍ، أو ابن وهب، وبالأول جزم ابن حجر رحمته: (فَلَا أَذْرِي هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ) مُدْرَجًا (أَوْ) هو مروى (فِي الْحَدِيثِ) المذكور.

وفي متن الفرع كأصله بعد قوله: «وقال أحمد بن صالح»: «بعد حديث يونس، عن ابن شهاب، وهو يثبت قول يونس» هذا لفظه، وعليه علامة السقوط عند أبي ذر والوقت والأصيلي وابن عساكر، وبالهامش مكتوب: «ظع. عن ابن شهاب ثبتت^(٢)» وبالهامش أيضًا بَقِيَّةُ قوله: «وقال أحمد بن صالح... إلى آخر قوله: أو في الحديث»، خرج له من آخر قوله: «ابن صالح»، وقال تلو ذلك: هذا/ المكتوب جميعه في هامش «اليونينية» في هذا الموضع، ١٤٧/٢ وليس عليه رقم. انتهى. وقد ثبت أيضًا في الفرع كهو قوله: «وقال أحمد بن صالح... إلى آخر قوله: أو في الحديث» في الهامش بعد قوله: «وقال مغلد بن يزيد عن ابن جريج: إِلَّا نَتْنَهُ» وقال في آخره: هذا مكتوب في «اليونينية» في المتن في هذا الموضع، ومكتوب إلى جانبه: «يُؤَخَّرُ إِلَى بَعْدِ قَوْلِهِ: «مَنْ لَا تَنَاجِي عِنْدَ: ٥ ص س ط صَحَّ»، وسيأتي بعد مكتوبًا في هذه النسخة على ما ذَكَرَ^(٣) أَنَّهُ عِنْدَ أَصْحَابِ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ، فَلْيُعْلَمَ. انتهى.

٨٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ أَنَسًا: مَا سَمِعْتَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي الثُّومِ؟ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَا، وَلَا يُصَلِّينَ مَعَنَا».

وبالسند إلى المؤلف قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) عبد الله المُقْعَدُ^(٤) البصري (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد العنبري^(٥) البصري (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ) بن صهيب البُنَانِي البصري (قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ) قال الحافظ ابن حجر رحمته: لم أعرف اسمه (أَنَسًا) ولأبي ذر والأصيلي:

(١) في (ص): «مما».

(٢) في (ص): «يثبت».

(٣) في (د): «ذكره».

(٤) في (د): «المُقْدَمِي»، وليس بصحيح.

(٥) في (د): «العبدري»، وهو تحريف.

«أنس بن مالك»: (مَا سَمِعْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي الثُّومِ)؟ بفتح تاء «سمعت» على الخطاب، و«ما»: استفهامية، ولأبي ذرٍّ: «يذكر» وللأصيليّ وأبي الوقت: «يقول في الثوم؟» (فَقَالَ) أنس: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ) أي: الثوم (فَلَا يَقْرَبُنَا) بفتح الراء والموحدة وبنون التأكيد المُشدّدة^(١) (وَلَا يُصَلِّيَنَّ مَعَنَا) عطف عليه بنون التأكيد المُشدّدة أيضاً، وعين «معنا» تُسكّن وتُفتَح، أي: مصاحباً لنا، وليس فيه تقييد النهي بالمسجد، فيُستدلُّ بعمومه على إلحاق حكم الجامع^(٢) بالمساجد كمصلى العيد والجنائز، ومكان الوليمة، لكن قد علّل المنع في الحديث بترك أذى الملائكة، وترك أذى المسلمين، فإن كان كلٌّ منهما جزءاً علّة، اختصّ النهي بالمساجد وما في معناها، وهذا هو الأظهر، وإلا فيعمّ النهي كلّ مجمع كالأسواق، ويؤيّد هذا البحث قوله في حديث أبي سعيدٍ عند مسلم: «من أكل من هذه الشجرة شيئاً فلا يقربنا في المسجد». قال ابن العربي: ذكر الصّفة^(٣) في الحكم يدلُّ على التعليل بها، ومن ثمّ ردّ على الماورديّ^(٤) حيث قال: لو أنّ جماعة مسجدٍ أكلوا كلّهم ما له

(١) في هامش (ص): قوله: «وبنون التوكيد المُشدّدة» تبع في هذه العبارة العينيّ، وهي عبارةٌ تساهلَ فيها إذ الثون المباشرة لـ «يقربنا» إنّما هي نون التوكيد الخفيفة، أدغمت في نون ضمير المتكلّم وهو «نا»، ولو كانت هي الثون الثقيلة لوجب أن يُقال: «لا يقربنا» بنون التوكيد الثقيلة قبل نون «نا»، لكنّ الرواية إنّما هي «لا يقربنا» بنون واحدة، وهي الخفيفة أدغمت في نون «نا»، والمضارع مبنيٌّ على الفتح لمباشرة لنون التوكيد الخفيفة في محلّ جزم بلا النّاهية، وضمير المتكلّم وهو «نا» في محلّ نصبٍ مفعولٌ به، ويؤيّد ما تقرّر أنّ في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا، ولا يؤذينا بريحه»، قال النووي: وهو بتشديد نون «يؤذينا»، وإنّما نبهت على ذلك لأنّي رأيت من خفّفه، ثمّ استشكل مع إثبات الباء، مع أنّ إثبات الباء المُخفّفة جائزٌ على إرادة الخبر. انتهى «عجمي».

(٢) في هامش (ج): جَمْعٌ «مَجْمَعٌ» بفتح الأول، وأمّا الثالث فيُفتح ويكسر؛ مثل: المَطْلَع والمَطْلِع، يطلق على الجمع وعلى موضع الاجتماع، كذا في «المصباح».

(٣) في هامش (ج): قوله: «ذكر الصّفة...» إلى آخره، هذا معنى القاعدة المشهورة الأصوليّة؛ وهو أنّ تعليق الحكم بمشتقّ يدلُّ على تعلّقه بما منه الاشتقاق، وقد ذكرها الفقهاء في «باب الرّبا» قال ابن حجر في «شرح المشكاة»: علّق ﷺ في حديث: «الطعام بالطعام مثلاً بمثل» الحكم باسم «الطعام» الذي هو بمعنى المطعوم والمعلّق بما منه الاشتقاق، ومن قال: إنّ «الطعام» جامد؛ فقد غفل عن كونه في تأويل المشتقّ؛ كما تقرّر -وعليه الجمهور- أنّ الحكم يتعلّق بمعاني الأدلّة المنصوصة لا بالفاظها وإن اختلفوا في استنباط المعنى بالسّبر والتقسيم، وأنّ ما علّق بمشتقّ لا يُشترط فيه المناسبة... إلى آخر ما ذكره، فانظره.

(٤) في فتح الباري وكوثر المعاني: «المازري».

رائحة كريهة لم يُمتنعوا منه بخلاف ما إذا أكل بعضهم لأن المنع لم يختص بهم، بل بهم وبالملائكة، وعلى هذا يتناول المنع مَنْ تناول شيئاً من ذلك ودخل المسجد مطلقاً وإن كان وحده، قاله في «فتح الباري».

ورواة هذا الحديث كلهم بصريون، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنينة والسُّؤال والقول، وأخرجه البخاري أيضاً في «الأطعمة» [ج: ٥٤٥١]، ومسلم في «الصَّلَاة».

١٦١ - بَابُ وُضُوءِ الصَّبْيَانِ، وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغَسْلُ وَالطَّهُّورُ، وَحُضُورِهِمُ الْجَمَاعَةَ وَالْعِيدَيْنِ وَالْجَنَائِزَ، وَصُفُوفِهِمُ

(بَابُ وُضُوءِ الصَّبْيَانِ^(١))، وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ^(٢) الْغَسْلُ وَالطَّهُّورُ) بضمّ الطاء، وهو من

(١) في هامش (ج): قوله: «وُضُوءِ الصَّبْيَانِ» سيأتي التنبيه على أن البخاري لم يبيّن حكمه؛ أوجب أو مندوب؟ واستشكال ذلك بأنه إن كان مندوباً اقتضى صحة صلاته بغير وضوء، وإن كان واجباً اقتضى أن الصبي يُعاقب عليه، ولم يذكر جواباً عن هذا الإشكال، مع أن المسألة مُصرّح بها في كتب الفروع، قال الرَّمْلِيُّ في «كتاب الطهارة» من «شرح المنهاج»: المراد بـ«الفرض» أنه لا بد منه، أتم تاركه أم لا، فيشمل وضوء الصبي ولو غير مميز؛ بأن وضأه وليه للطواف، ووضوء الحنفّي الذي لا يعتقد وجوب النيّة؛ لأن فعله رفع الاعتراض عليه في المخالف.

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ومتى يجب عليهم...» إلى آخره: قد يُقال: ليس المراد بالوجوب على الصبي هنا ما يثاب على فعله ويُعاقب على تركه، فإنه إنما يتعلّق بفعل المُكَلَّف، والصبي غير مُكَلَّف، وإنما المراد أنه مثل الواجب من حيث إنه تتوقّف صحة الصلَاة عليه كما تتوقّف صحتها على واجباتها؛ كما يصرّح بذلك قول الجلال المحلي، ولا خطاب يتعلّق بفعلٍ إلّا على البالغ العاقل، ثم قال: وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليها، ليس لأنه مأمورٌ بها كما في البالغ، بل ليعتادها فلا يتركها. انتهى. وفي «الأشباه والنظائر الفقهيّة» للسيوطي: الفقهاء يطلقون الصبي على من لم يبلغ، وهو في الأحكام على أربعة أقسام: الأوّل: ما لا يلحق فيه بالبالغ بلا خلاف، وذلك في التكاليف الشرعيّة من الواجبات، والمُحرّمات، والحدود، والتصرّفات من العقود والفسوخ، والولايات، ومنها: تحمّل العقل. الثّاني: ما يلحق فيه بالبالغ بلا خلاف عندنا، وفي ذلك فروع؛ منها: وجوب الزكاة في ماله، والإلتفاق على قربه منه، وبطلان عبادته بتعمّد المبطل لا خلاف في ذلك في الطهارة والصلَاة والصّوم، وصحة العبادات منه، وترتب الثواب عليها... وقال السبكي: خطاب النَّدْب ثابت في حقّ الصبي، فإنه مأمورٌ بالصلَاة من جهة الشرع، أو ندبٌ مثابٌ عليها، وكذلك يوجد في حقّه خطاب الإباحة والكرامة حيث يوجد خطاب النَّدْب، وهو ما إذا كان مميّزاً. الثّالث: ما فيه خلاف أنه كالبالغ، والأصح أنه كالبالغ، وفيه فروع؛ منها: إذا أحدث الصبي أو أجنب وتطهر فطهارته كاملة، فلو بلغ صلى بها ولم تجب إعادة، وفي وجه: أنها ناقصة، فيلزمه الإعادة إذا بلغ، ومنها: أن في صحة إسلامه وجهين. =

عطف العام على الخاص، وضم غين «الغسل»^(١) لأبي ذرٍّ (وَحُضُورِهِمُ الْجَمَاعَةَ) بجزر «حضور» عطفًا على «وضوء»، ونُصِبَ «جماعة» بالمصدر المضاف إلى فاعله (وَالْعِيدَيْنِ) عُطِفَ عليه (وَالْجَنَائِزَ) كذلك (وَصُفُوفِهِمْ) بالجزر عطفًا على «وضوء». فإن قلت: قوله: «وصفوفهم» يلزم منه أن تكون^(٢) للصبيان صفوف تخصهم، وليس في الباب ما يدل له، أُجيب بأن المراد بـ«صفوفهم» وقوفهم في الصف مع غيرهم.

٨٥٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ، فَأَمَّهُمْ وَصَفُّوا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو، مَنْ حَدَّثَكَ؟ فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ.

وبالسند إلى المؤلف قال رحمته الله: (حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى) ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى» أي: ابن عبد الله الأنصاري البصري (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد، وللأربعة: «(حَدَّثَنَا) (غُنْدَرٌ) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ البصري (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ) بن أبي سليمان فيروز^(٣) (الشَّيْبَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ) عامراً (الشَّعْبِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (مَنْ مَرَّ) من الصحابة ممن لم يُسَمَّ^(٤)، وجهالة الصحابي غير قاذحة في الإسناد (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ)^(٥) بفتح الميم وسكون النون وضمّ المؤخدة، آخره مُعْجَمَةٌ مع التَّنوين، نعتاً لسابقه، أي: قبر منفرد^(٦) في ناحية عن القبور، ولأبي ذرٍّ: «(قبر منبوذ) بإضافة «قبر» إلى «منبوذ» أي: قبر لقيط، أي: قبر وليد مطروح

= الرَّابِع: ما فيه خلاف، والأصح: أنه ليس كالبالغ، وفيه فروع، منها: سقوط السلام برؤيه، ومنها: وجوب نيّة الفرضيّة في الصلّاة، والأصح: أنها لا تُشترط في حقّه. انتهى باختصار كثير من «الفروع» من خطّ «عجمي».

(١) في هامش (ج): وهو الأشهر.

(٢) في (د) و(ص): «يكون».

(٣) في هامش (ج): «فيروز» قال ابن الجواليقي: اسم أعجمي تكلموا به. انتهى قال في «الترتيب»: فعلى هذا فهو غير منصرف؛ للعلميّة والعجمة.

(٤) في هامش (ج): قوله: «مَنْ لَمْ يُسَمَّ» أي: في الإسناد، وإلا فقد سمّاه الشَّعْبِيّ نفسه في الحديث؛ ولهذا قال شيخ الإسلام: قوله: «مَنْ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ» أي: مِنَ الصحابة، وهو ابن عَبَّاسٍ؛ كما سمّاه الشَّعْبِيّ بعدد.

(٥) في هامش (ج): فيه: الصلّاة على الميت بعد دفنه، وفيه على رواية الإضافة: أَنَّ اللَّقِيطَ في بلاد الإسلام له حكم المسلمين في الصلّاة عليه وغيرها «كرماني».

(٦) في (ص): «منبوذ».

(فَأَمَّهُمْ) بِإِلَافَةِ الْإِثْمِ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ (وَصَفُّوا عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْقَبْرِ، وَالصَّادُ مَفْتُوحَةٌ وَالْفَاءُ مَضْمُومَةٌ، وَلَأَبِي ذَرَّ عَنْ الْكُشْمِينِي: «وَصَفُّوا خَلْفَهُ» قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: (فَقُلْتُ) لِلشَّعْبِيِّ: (يَا أَبَا عَمْرٍو) بَفَتْحِ الْعَيْنِ (مَنْ حَدَّثَكَ) بِهَذَا؟ (فَقَالَ) وَلِلْأَرْبَعَةِ: «قَالَ» أَي: حَدَّثَنِي (ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالْغَرَضُ مِنْهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَضَرَ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ، وَلَمْ يَكُنْ إِذْ ذَاكَ بِالْعَا، فَهُوَ مُطَابِقٌ لِلْجُزْءِ الثَّلَاثِ، وَلِلْجُزْءِ السَّادِسِ فِي قَوْلِهِ: «وَصَفُّوهُمْ»، وَكَذَا فِي الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَصَلِّي إِلَّا بَوْضُوءًا^(١).

ورواة هذا الحديث ما بين بصريٍّ وواسطيٍّ/ وكوفيٍّ، وفيه: تابعيٌّ عن تابعيٍّ، والتَّحْدِيثُ ١٤٨/٢ والإخبار والسماع والقول، وأخرجه المؤلف أيضًا في «الجنائز» [ح: ١٣١٩]، وكذا مسلمٌ، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

٨٥٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْمَدِينِيُّ الْبَصْرِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بَنِ عُيَيْنَةَ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (صَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ) بَضْمُ السَّيْنِ الْمُهِمْلَةِ^(١)، الْمَقُولُ فِيهِ: إِنَّ جِبْهَتَهُ^(٣) نَقِبَتْ^(٤) مِنْ كَثْرَةِ السُّجُودِ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) الْهَلَالِيِّ، مَوْلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ (الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ»^(٥) أَي: كَالْوَاجِبِ فِي التَّوَكُّيدِ^(٦) (عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ) أَي: بِالْغِ، فَوْقَتْ إِيْجَابِ الْغُسْلِ عَلَى الصَّبِيِّ بِلَوْغِهِ،

(١) فِي هَامِشِ (ج): لَيْسَ فِي هَذَا السِّيَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ صَفَّ مَعَهُمْ وَصَلَّى، نَعَمْ؛ فِي «الْجَنَائِزِ» مَا يَدُلُّ لَذَلِكَ فِي «بَابِ صُفُوفِ الصَّبِيَّانِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْجَنَائِزِ» وَنَصُّهُ: فَقَامَ وَصَفْنَا خَلْفَهُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَنَا فِيهِمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): وَفَتْحُ اللَّامِ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): «الْمَصْبَاحُ»: «الْجَبْهَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ تُجْمَعُ عَلَى «جِبَاهٍ» مِثْلُ: «كَلْبَةٍ وَكِلَابٍ» قَالَ الْخَلِيلُ: هِيَ مُسْتَوِي مَا بَيْنَ الْجَبِينَيْنِ إِلَى النَّاصِيَةِ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هُوَ مَوْضِعُ السُّجُودِ.

(٤) فِي غَيْرِ (د): «تَعَبَتْ»، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ. وَفِي هَامِشِ (ج): «نَقِبَتْ» مَأْخُوذٌ مِنْ نَقَبَ الْخُفَّ - كـ «فَرَحَ» - إِذَا تَحَرَّقَ.

(٥) فِي هَامِشِ (ج): أَي: لِمُرِيدِ حُضُورِهَا وَإِنْ لَمْ تَلْزِمِ الْجُمُعَةَ؛ لَخَبَرِ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» وَخَبَرِ الْبَيْهَقِيِّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلٌ».

(٦) فِي (د): «التَّأْكِيدُ».

وهو مطابق للجزء الثاني من الترجمة، وهو قوله: ومتى يجب عليهم الغسل.

ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومكي ومدني، وفيه: التَّحْدِيثُ والعنونة والقول، وأخرجه المؤلف أيضاً في «الصَّلَاة» [ح: ٨٨٠] وفي ^(١) «الشَّهَادَات» [ح: ٢٦٦٥]، وكذا مسلم، وأخرجه أبو داود في «الطَّهَارَةِ»، والنَّسَائِيُّ وابن ماجه في «الصَّلَاة».

٨٥٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ لَيْلَةً، فَنَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَوَضَّأَ مِنْ شَرْبِ مُعَلَّقٍ وَضُوءًا خَفِيفًا - يُخَفِّفُهُ عَمْرُو وَيَقْلِّلُهُ جَدًّا - ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَحَوَّلَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ، فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، فَأَتَاهُ الْمُنَادِي بِأَذْنِهِ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، قُلْنَا لِعَمْرُو: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَنَامَ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ؟ قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمْرٍِ يَقُولُ: إِنَّ رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَخِي، ثُمَّ قرأ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ آيَاتٍ آذِنُكَ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني، وسقط «ابن عبد الله» في رواية أبي ذر (قال: أَخْبَرَنَا) وللأربعة ٥ ط ص س: «(حَدَّثَنَا) (سُفْيَانُ) بن عُيَيْنَةَ (عَنْ عَمْرُو) هو ابن دينار (قال: أَخْبَرَنِي) بالافراد (كُرَيْبٌ) بضم الكاف وفتح الراء، مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)» (٢)، قال: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي) أم المؤمنين (مَيْمُونَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (لَيْلَةً)، فَنَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَوَضَّأَ مِنْ شَرْبِ (مُعَلَّقٍ) بفتح الْمُعْجَمَةِ: قربة خَلِقة ^(٣) (مُعَلَّقٍ) بالتذكير على معنى الجلد أو السَّقاء (وَضُوءًا خَفِيفًا يُخَفِّفُهُ عَمْرُو) أي: ابن دينار (وَيَقْلِّلُهُ جَدًّا) ^(٤) من باب الكَمِّ ^(٥)؛ بخلاف: يخففه؛ فإنه من باب الكيف، وهذا هو الفارق، وهو مُدْرَجٌ من ابن

(١) «في»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): حديث ابن عباس تقدّم من هذا الوجه في أوائل «كتاب الطَّهَارَةِ» أي: في «باب التَّخْفِيفِ فِي الْوَضُوءِ» وتأتي بَقِيَّةُ مَبَاحِثِهِ فِي «كتاب الوتر» «ابن حجر».

(٣) في هامش (ج): يقال: خَلَقَ الثَّوبَ - بِالضَّمِّ - إِذَا بَلِيَ؛ فَهُوَ خَلَقٌ؛ بفتح الحاء... إلى آخره «مصباح».

(٤) في هامش (ج): قال في «المصباح»: الجَدُّ فِي الْأَمْرِ: الاجتهاد، وهو مصدرٌ مِنْ «بَابِ ضَرْبٍ» وقيل: والاسم «الجَدُّ» بالكسر، ومنه يقال: فلان مُحْسِنٌ جَدًّا؛ أي: نهايةً ومبالغةً، قال ابن السَّكَيْتِ: ولا يقال: «مُحْسِنٌ جَدًّا» بالفتح.

(٥) في هامش (ج): قوله: «مِنْ بَابِ الْكَمِّ» هو - بالفتح - الْعَرَضُ الَّذِي يَقْتَضِي الانْقِسَامَ لِدَاتِهِ، وَهُوَ إِذَا مَتَّصِلٌ أَوْ =

عَيْنَةً (ثُمَّ قَامَ) بِإِلَهِهِ (يُصَلِّي، فَقُمْتُ فَتَوَضَّأْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأُ^(١))، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ ٣٩١/د ب يَسَارِهِ، فَحَوَّلَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى تَفَجَّ، فَأَتَاهُ الْمُنَادِي) وَلَا بِي ذَرْ عَنْ الْكُشْمِينِي فِي نَسْخَةٍ: «فَاتَاهُ الْمُؤَذِّنُ» (يَأْذِنُهُ) بِكسر الدَّال، وَلَا بِي ذَرْ: «يَأْذِنُهُ» بفتحها مع الأوَّل وسكون الهمز فيهما، وللأصلي وابن عساكر وأبي الوقت في نسخة: «يؤذنه» بضمُّ أوَّلِهِ وسكون الهمزة، بلفظ المضارع من غير فاء، أي: يُعَلِّمُهُ، وللْكُشْمِينِي: «فَأَذِنَهُ» بفاءٍ فهمزة مفتوحة ممدودة فذال مفتوحة، أي: أَعَلَّمَهُ (بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ مَعَهُ) أي: مع المؤذِّن أو مع الإيذان (إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) قال سفيان: (قُلْنَا) ولابن عساكر: «(فقلنا)» (لِعَمْرٍو) هو ابن دينار: (إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ. قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عَمْرٍِو بَضَمَ الْعَيْنِ فِيهِمَا (يَقُولُ: إِنَّ رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَخِي) وسقط لفظ «إِنَّ» عند الأربعة (ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢]) يُسْتَدَلُّ بِهَا لِمَا ذَكَرَ لَأَنَّهُا لَوْ لَمْ تَكُن وَحِيًّا لَمَّا جَاز لِابْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِقْدَامَ عَلَى ذَبْحِ وَلَدِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ.

ومطابقته للجزء الأوَّل من التَّرْجَمَةِ من قوله: «فتوضَّأت نحوًا ممَّا توضحَّأ» وكان إذ ذاك صغيرًا، وصَلَّى معه ﷺ، فأقرَّه على ذلك بأن حوَّله فجعله عن يمينه، ولم يبيِّن المؤلف رُؤْيَا في التَّرْجَمَةِ ما حكم وضوء الصَّبِيِّ هل هو واجبٌ أو مندوب^(٢)؟ لأنَّه لو قال: مندوبٌ لاقتضى

= منفصل، والمراد هنا الثَّانِي؛ وهو العدد، وهو الاقتصار على المرَّة الواحدة؛ كما تقدَّم في «باب التَّخْفِيفِ فِي الْوَضُوءِ» وَأَمَّا «الْكَيْفُ» فهو الهيئة القارَّة في الشَّيْء، لا تقتضي قِسْمَةً وَاللَّاقِسْمَةُ قِسْمَةٌ لِدَاتِهِ، قاله أبو البقاء، وقوله: «واللاقِسْمَةُ» كلمة «لا» صارت مع ما بعدها كلمة واحدة، وأجري الإعراب على آخرها، وعرفه باللام مثل: «اللاحِجَّة» قال السيِّد في «شرح الكشَّاف».

(١) في هامش (ج): قوله: «نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأُ» أي: وضوءًا نحوًا ممَّا توضحَّأ، فـ «نَحْوًا» صفةٌ لمصدر محذوف، ومعناه: «مثل» إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ «مثل» تقتضي المساواة في كلِّ وجه إِلَّا الوجه الَّذِي بِهِ الْاِمْتِيَازُ بَيْنَ الْحَقِيقَتَيْنِ، بحيث يخرجان عن الوحدة، بخلاف «نحو» فإنَّها لا تقتضي ذلك. انتهى من «شرح العمدة» وبقي له تنمَّة كثيرة، فليُراجَع.

(٢) في هامش (ج): قوله: «لم يبيِّن المؤلف في التَّرْجَمَةِ ما حكم وضوء الصَّبِيِّ...» إلى آخره، هذا ما نقله في «الفتح» عن الزَّيْنِ ابْنِ الْمُثَنَّى وأقرَّه، وقد يقال: ليس المراد بوجوب الوضوء على الصَّبِيِّ أَنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ غَيْرُ مَكْلَفٍ، بل المراد بِهِ أَنَّهُ مَا لَا بَدَّ مِنْهُ، أَيْ تَارِكُهُ أَمْ لَا؟ قال الرَّمْلِيُّ: فيشمل وضوء الصَّبِيِّ ولو غَيْرَ مُمَيِّزٍ؛ بَأَنَ وَضْأَهُ وَلِيَّهُ لِلطَّوْفِ، ووضوء الحنفِي الَّذِي لَا يَعْتَقِدُ بوجوب النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ فَعْلَهُ رَفَعَ الْاِعْتِرَاضَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَخَالِفِ. انتهى. ويُصْرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمُحَقِّقِ الْمُحَلِّي فِي شَرْحِ «جمع الجوامع»: ولا خطابٌ يتعلَّقُ بفعلٍ =

صحة الصلاة بغير وضوء، ولو قال: واجب لاقتضى أن الصبي يعاقب على تركه، فسكت عن ذلك ليسلم من الاعتراض.

وأما حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جدّه مرفوعاً: «علّموا الصبي»^(١) الصلاة ابن سبع، واضربوه عليها ابن عشر، فهو وإن اقتضى تعيين وقت الوضوء لتوقّف الصلاة على الوضوء، فلم يقل بظاهره إلا بعض أهل العلم، قالوا: تجب الصلاة على الصبي للأمر بضربه على تركها، وهذه صفة الوجوب، وبه قال أحمد رحمه الله في رواية، وحكى البندنجي^(٢) أن الشافعي رحمه الله أو ما^(٣) إليه، وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب عليه إلا بالبلوغ، وقالوا: الأمر بضربه للتدريب.

٨٦٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامٍ صَنَعَتْهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ، فَقَالَ: «قُومُوا فَلَا صَلَواتٍ بِكُمْ»، فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لُبْتُ، فَتَضَخْتُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْيَتِيمُ مَعِيَ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّيْنَا وَرَكَعَتَيْنِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ) إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (أَنْ/ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ)^(٤) بضم الميم وفتح اللام وسكون المثناة التحتيّة، والضّمير في «جدّته» عائِد إلى إِسْحَاقَ لِأَنَّهَا أُمُّ أَنَسٍ^(٥) ١٤٩/٢

= غير المكلف، ثم قال: وصحة عبادة الصبي - كصلاته وصومه - المثاب عليها ليس لأنّه مأمور بها كما في البالغ، بل ليعتادها فلا يتركها. انتهى. وفي «الأشباه والنظائر» للجلال السيوطي ما له تعلّق بهذا المبحث يطول ذكره، فليراجع.

(١) في هامش (ج): حديث: «علّموا الصبي» رواه أحمد والترمذي والطبراني والحاكم عن سبرة - بفتح السين المهملة وكسر الموحدة - وقوله: «ابن سبع وابن عشر» بالنصب على الحال؛ كما جزم به أبو البقاء.

(٢) في هامش (ج): «البندنجي» بفتح الباء الموحدة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر النون وسكون المثناة التحتيّة وبالجميم، نسبة إلى بَنْدَنَجِين - بلفظ المثنى - بلد قرب بغداد، منها أبو نصر محمد بن هبة الله ابن ثابت البندنجي، من كبار أصحاب الشيخ أبي إسحاق، صنّف كتاب «المعتمد» في الفقه، وُلِدَ سنة سبع وأربع مئة، ومات سنة خمس وتسعين باليمن، ويُعرَف بفتية الحرم؛ لأنّه جاور بمكة أربعين سنة.

(٣) في هامش (ج): قال في «المصباح»: أو ما تُ إلى إيماء؛ أشرت، قال الجوهرى: ولا تقل: أو مِت.

(٤) في هامش (ج): «مُلَيْكَةَ» جدّة إِسْحَاقَ، لا جدّة أَنَسَ، على الصّحيح «كرمانى».

(٥) في هامش (ج): في مقدّمة «الفتح»: هي جدّة أَنَسَ بن مالك، وقيل: بل جدّة إِسْحَاقَ بن عبد الله بن أبي طلحة، =

(دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعْتُهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ) ^(١) بِإِلْغَاءِ (الْهَمْزِ) (فَقَالَ) وفي نسخة: «ثُمَّ قَالَ»: (قَوْمُوا فَلَا صَلَٰى بِكُمْ) ^(٢) بلام مكسورة وفتح الياء، على أنها لام «كي»، والفعل بعدها منصوب بـ «أَنَّ» مُضْمَرَةٌ؛ إمَّا على زيادة الفاء على رأي الأخفش واللام متعلِّقة بـ «قوموا»، أو أَنَّ «أَنَّ» والفعل في تأويل المصدر واللام ومصحوبها خبرٌ مبتدأٌ محذوف ^(٣)، أي: قوموا فقيامكم لصلاتي بكم، ويجوز تسكين الياء على أَنَّ اللام لام «كي»، وأُسْكِنَتْ/الياء تخفيفًا، وهي لغة مشهورة، ومنه قراءة الحسن: (وَذَرُّوا ^(٤) مَا بَقِيَ ^(٥) مِنَ الرَّبَا) [البقرة: ٢٧٨] ويحتمل أن تكون لام الأمر، وثبتت ^(٦) الياء في الجزم إجراءً للمعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] ^(٧). (فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْثٌ، فَتَضَخَّتْهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ

= ويقال: إن أنس بن مالك كان إذا قال: «إِنَّ جَدَّتَهُ...» يشير بيده إلى إسحاق، فإن تكن جدَّة إسحاق فهي أم أنس ابن مالك؛ لأنَّ عبد الله بن أبي طلحة أخوه لأُمِّه أُمُّ سُلَيْمٍ، وليس اسم أم سُلَيْمٍ مُلَيْكَةَ على المشهور، وجزم ابن سعد في «الطبقات» بأنَّ مُلَيْكَةَ جدَّة أنس، فإن ثبت، وإلَّا فيجوز أن تكون جدَّة إسحاق لأُمِّه، وهي العجوز المذكورة في هذا الحديث.

(١) في هامش (ج): تعليقاً على ما في رواية الزركشي «لكم» وقوله: «فَلَا صَلَٰى لَكُمْ» قال الزركشي: إنَّما قال «لكم» باللام مع أَنَّ الأصل «أُصَلِّي بِكُمْ» لأنَّه أراد: مِنْ أَجْلِكُمْ؛ لتقتدوا بي.

(٢) في هامش (ج): هذه مُخْتَصَرَةٌ من عبارة ابن مالك المنقولة في «المصابيح» وقد تقدَّم نحوه في «باب الصَّلَاة على الحَصِير» وعبارة ابن مالك أَوْضَحُ وَأَبْيَنُ وَأَبْسَطُ، فلتَرَاجَع.

(٣) في هامش (ج): قوله: ﴿وَذَرُّوا﴾ [البقرة: ٢٧٨] أي: اتْرُكُوا، وهو فعل أمر، ووزنه الآن: «عَلُوا» خُلِفَتْ منه فاؤه وهي واو، قال في «القاموس»: «وَذَرَهُ يَذَرُهُ» كـ «وَسِعَهُ يَسْعُهُ» لكن ما نطقوا بماضيه ولا بمصدره ولا باسم الفاعل، وقيل: «وَذَرْتُهُ» شاذًّا.

(٤) في هامش (ج): بسكون الياء.

(٥) في (ب): «أُثْبِتَتْ».

(٦) في هامش (ج): قوله: كقراءة قنبل: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ﴾ [يوسف: ٩٠] أي: بإثبات الياء وصلًا ووقفًا، واختلف النَّاس فيها على قولين؛ أجودهما: أَنَّ إثبات حرف العلة في الجزم لغة لبعض العرب، ومذهب سيبويه: أَنَّ الجزم بحذف الحركة المقدَّرة، وإنَّما تبعها حرفُ العلة في الحذف تفرقةً بين المرفوع والمجزوم، ومذهب ابن السَّراج: أَنَّ الجازم أثر في نفس الحرف فحذفه، وعليه فهذه الياء حرفُ إشباع، لا لام الكلمة، والقول الثاني: أَنَّهُ مرفوعٌ غير مجزوم، والفعل صلتها؛ فلذلك لم تحذف لأُمِّه، وعليه فإسكانُ الرَّاء من ﴿وَيَصْبِرْ﴾ المعطوف عليه لتوالي الحركات وإن كان من كلمتين، أو سُكِّنَ في الوقف وأُجْرِيَ الوصل مُجْرَى الوقف، أو أَنَّ الجزم بـ «مَنْ» الموصولة حملاً لها على «مَنْ» الشَّرْطِيَّة؛ لأنَّها مثلها في المعنى، وعليه فيجوز أن تكون «مَنْ» شَرْطِيَّةً ولم تَجْزَمْ؛ لشبهها بـ «مَنْ» الموصولة. انتهى ملخصاً عن «إعراب السَّمين».

رَسُولُ اللَّهِ^(١) مِنْ شَيْءٍ لَمْ، وَالْيَتِيمُ مَعِيَ) برفع «اليتيم» عطفًا على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل، واسمه: «ضميرة» بضمّ الضاد المعجمة وسكون المثناة التحتيّة وبالراء، ابن سعيد^(٢) الحميري (وَالْعَجُوزُ) أُمُّ سَلِيمٍ (مِنْ وَرَائِنَا) بكسر ميم «مِنْ» على الأشهر، على أنها جازّة، وجُوزَ الفتح على أنها موصولة (فَصَلَّى بِنَا) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ^(٣) (رَكَعَتَيْنِ).

مطابقته للجزء الأخير من الترجمة في قوله: «واليتيم معي» أي: في الصّف لأنّ اليتيم دالٌّ على الصّبيّ، إذ لا يُتَمَّ بعد الاحتلام.

٨٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بَيْنِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَزْتُ بَيْنَ يَدَيِ بَعْضِ الصَّفِّ، فَتَزَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَزْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَزْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي (عَنْ مَالِكٍ) الإمام (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) بضمّ العين في الأوّل والثالث، وسكون المثناة الفوقيّة (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)^(٤)، أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْتُ (رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ) بفتح الهمزة والمثناة الفوقيّة، أي: أنشئ الحمير، ولا يُقال: أتانة بخلاف: حمارة، وهو بالجرّ بدل من «حمارٍ» (وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ) بالزّاي، أي: قاربت (الْإِحْتِلَامَ)^(٥) أي: البلوغ، فليس المراد خصوص

(١) في (د): «النّبي».

(٢) في (د): «ابن سعيد»، وهو تحريف.

(٣) «الصّلاة والسّلام»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): تقدّمت مباحث هذا الحديث في «أبواب سترة المصلي» «ابن حجر».

(٥) في هامش (ج): «الحُلُمُ» بالضّمّ و«الاحتلام» الجَماع في النّوم، والاسم كـ«عُنُق» «قاموس» وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩] قال أبو السعود: أي: الصّبيان القاصرين عن درجة البلوغ المعهود، فالتعبير عنه بـ«الحُلُم» لكونه أظهر دلالة، وفي «المنهاج» و«شرحه»: وبلوغ الصّبيّ يحصلُ باستكمال خمس عشرة سنة قمريةً تحديديّةً حتّى لو نقصت يوماً واحداً لم يُحكَمْ ببلوغه، أو بخروج المنّي لوقت إمكانه من ذكرٍ أو أنثى؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩] و«الحُلُمُ» الاحتلام، وهو لغة: ما يراه النّائم، والمراد به هنا: خروجُ المنّي في نومٍ أو يقظةٍ، بجماعٍ أو غيره، ووقتُ إمكانه تسع سنين قمريةً بالاستقراء، وأفهم قوله: «باستكمال» أنّها تحديديّة، وهو كذلك، وبنبات شعر العانة الخشن الذي يُحتاج في =

الحلم؛ وهو الذي يراه النائم من الماء (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنَى) بالصَّرف والياء في الفرع، قال النووي رحمته : والأجود صرفه، وكتابته بالألف لا بالياء (إلى غير جدار) ستره بالكليّة (فَمَرَزْتُ بَيْنَ يَدَيَّ بَعْضَ الصَّفِّ) الواحد، أو المراد: الجنس، أي: بعض الصفوف (فَنَزَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَزْتَعُ) بضم العين، أي: تسرع المشي، أو تأكل (وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنَكِرْ) بكسر الكاف (ذَلِكَ) الفعل (عَلَيَّ أَحَدٌ) لا النَّبِيُّ ﷺ، ولا أحد من أصحابه^(١) الحاضرين. ولأبي ذرٍّ: «عليّ ذلك أحد».

ومطابقته للترجمة في الجزء الأول منها في الوضوء، والثالث في حضور الصّبيان الجماعة، والسادس في قوله: «وصفوفهم»، فإنَّ^(٢) ابن عباسٍ كان في ذلك الوقت صغيراً، وحضر الجماعة، ودخل في صفّهم، وصلى معهم، ولم يكن صلى إلا بوضوء.

٨٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَالَ عِيَّاشٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ، عَنِ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعِشَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: قَدْ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ»، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَوْمَئِذٍ يُصَلِّي غَيْرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ) ولغير أبي ذرٍّ عن المُستَملي: «عن ابن شهاب الزُّهْرِيِّ» (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها) (قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ) ولأبي ذرٍّ: «رسول الله» (من الله ﷺ)^(٣).

(وَقَالَ عِيَّاشٌ) بالُمُثَنَّا التَّحْتِيَّةُ وَالشُّيْنُ الْمُعْجَمَةُ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) قَالَ: (حَدَّثَنَا) ولابن عساكر: «أخبرنا» (مَعْمَرٌ) هو ابن راشد (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْرِ

= إزالته إلى نحو خلق، وظاهره أنها اسمٌ للمنبت لا للثابت، وفيه خلافٌ لأهل اللغة، والأشهر أنها للثابت، وأن المنبت شعرة؛ بكسر أوله. انتهى باختصار.

(١) في (ص): «الصَّحابة».

(٢) في (د): «بأن».

(٣) في هامش (ج): انتهت المُقابِلَةُ على خطِّ المؤلِّفِ رحمته.

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَي ^(١): أَخْرَ حَتَّى اشْتَدَّتْ عَتَمَةُ اللَّيْلِ، أَي: ظَلَمَتَهُ (فِي الْعِشَاءِ، حَتَّى) أَي: إِلَى أَنْ (نَادَاهُ عُمَرُ) بْنُ الْخَطَّابِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِينِيِّ: «حَتَّى نَادَى عُمَرَ»: (قَدْ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ) / أَي: الْحَاضِرُونَ لِلصَّلَاةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، قَالَتْ ^(٢): (فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَيْهِمْ مِنَ الْحَجَرَةِ) (فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ) الْعِشَاءَ ^(٣) (غَيْرُكُمْ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ؛ كَقَوْلِهِ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ (وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَوْمَئِذٍ يُصَلِّي غَيْرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) بِنَصْبِ «غَيْرٍ»، وَلَأَبِي ذَرٍّ وَابْنُ عَسَاكِرَ: «غَيْرٌ» بِالرَّفْعِ، وَتَوَجَّيْهَا كَالسَّابِقَةِ، وَلَابْنُ عَسَاكِرَ: «وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ» فَاسْقَطَ لَفْظَ «أَحَدٌ».

ومطابقته للترجمة ظاهرة/ من قوله: «قد نام النساء والصبيان الحاضرون».

١٥٠/٢

٨٦٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَهُ رَجُلٌ: شَهِدْتَ الْخُرُوجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَوْلَا مَكَانِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ يَغْنِي مِنْ صِغَرِهِ، أَتَى الْعَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُهْوِي بِيَدِهَا إِلَى حِلَقِهَا، تُلْقِي فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، ثُمَّ أَتَى هُوَ وَبِلَالُ الْبَيْتِ.

(١) في هامش (ج): النبي، ولأبي ذر.

(٢) «أي»: ليس في (ب).

(٣) «قالت»: مثبت من (ص).

(٤) في هامش (ج): في «الأوضح» و«شرحه» و«المغني» ما حاصله: أن أصل «غير» أن يُوصَفَ بها إمَّا نكرة محضة؛ نحو: «صَلِّحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ» [فاطر: ٣٧] أو معرفة لفظًا كالنكرة معنًى؛ نحو: «غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٧] فإنَّ موصوفها «الَّذِينَ» وهو جنس مُبْهَمٌ لأقوامٍ بأعيانهم، وقد تخرج عن الصِّفَةِ، وتُعَرَّبُ هي بما يستحقُّه المستثنى بـ «إِلَّا» في ذلك الكلام، فيجب النَّصْبُ إذا كان الكلام تامًّا موجبًا؛ كما في نحو: «قاموا غيرَ زيدٍ» بالنَّصْبِ عن تمام الكلام، أو على الحالِّية، أو على التَّشْبِيهِ بِظَرْفِ الْمَكَانِ، أمَّا إذا كان الكلام تامًّا غيرَ موجبٍ فالنَّصْبُ ضعيف؛ نحو: «ما قاموا غيرَ زيدٍ» ويمتنع إذا كان العامل مفرَّغًا؛ نحو: «ما قام غيرَ زيدٍ» وفي «الصَّحاح»: قال الفراء: بعض بني أسد وقُضَاعَةُ يَنْصُبُونَ «غَيْرًا» إذا كانت بمعنى «إِلَّا» تَمَّ الكلام قبلها أم لم يتم، يقولون: ما جاءني غيرك، وما جاءني أحدٌ غيرك، وفي «المغني»: تقول: «جاءني القومُ غيرَ زيدٍ» بالنَّصْبِ، و«ما جاءني أحدٌ غيرَ زيدٍ» بالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ، قال تعالى: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْقُرْبَرِ» [النساء: ٩٥] برفع «غَيْرٍ» إمَّا على أَنَّهُ صِفَةٌ لـ «القاعدين» لأنَّه اسم جنس، وإمَّا على الاستثناء وأبْدِلْ؛ على حدِّ: «مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ...» [النساء: ٦٦] إلى آخره.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون الميم، ابن بحر البصريُّ الصَّيرفيُّ^(١) (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) القَطَّان (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالافراد، وفي بعضها: «حَدَّثَنَا» (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ) بألفٍ بعد العين المهملة ثم مُوحَّدة مكسورة فسينٍ مهملة (سَمِعْتُ) وللاصليي: «قال: سمعت» (ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) قَالَ) وللأربعة: «وقال» (لَهُ رَجُلٌ) لم يُسَمَّ، أو هو الرَّاوي: (شَهِدْتُ الْخُرُوجَ) إلى مُصَلَّى العيد (مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم)؟ بالخطاب في «شهدت»، والاستفهام مُقَدَّرٌ، أي: أحضرت^(٢) خروج النساء معه عليه السلام؟ (قَالَ: نَعَمْ) شهدته^(٣) (وَلَوْلَا مَكَانِي مِنْهُ) أي: ولولا قربي منه عليه السلام (مَا شَهِدْتُهُ) قال الرَّاوي: (يَغْنِي: مِنْ صِغَرِهِ، أَتَى) عليه السلام (الْعَلَمَ) بفتح العين واللام الرَّاية أو العلامة أو المنار^(٤) (الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرٍ^(٥) بَنِي الصَّلْتِ) بفتح الصَّاد المهملة وسكون اللام، آخره مُثَنَّاةٌ فوقيةٌ، ابن معد يكرب^(٦) الكنديُّ (ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ) بتشديد الكاف من التذكير (وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ) لأنهنَّ أكثر أهل النار، أو أنَّ^(٧) الوقت كان وقت حاجة، والمواساة والصَّدقة كانت يومئذ أفضل وجوه البرِّ (فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَهْوِي^(٨)) بضمَّ أوله^(٩) من الرُّباعيِّ، وبفتحها من الثلاثيِّ، أي: تومئ^(١٠) (بِيَدِهَا إِلَى حَلَقِهَا)^(١١) بفتح الحاء واللام وبكسر الحاء أيضًا؛ الخاتم

(١) «الصَّيرفيُّ»: ليس في (د).

(٢) في (د): «حضرت».

(٣) في (د): «شهدت».

(٤) في (ص): «النَّار».

(٥) في هامش (ج): بفتح الكاف، ضدَّ «القليل» «كِرْمَانِي».

(٦) في هامش (ج): قوله: «مَعْدِيكَرْب» قال الجوهريُّ: فيه ثلاث لغات: «مَعْدِيكَرْب» برفع الباء لا يُصَرَف، ومنهم مَنْ يقول: «مَعْدِيكَرْب» يَضِيف ويصَرِف «كِرْبًا» ومنهم مَنْ يقول: «مَعْدِيكَرْب» يَضِيف ولا يصَرِف «كِرْبًا» يجعله مؤنثًا معرفةً، والياء من «مَعْدِي» ساكنةٌ على كلِّ حال.

(٧) في (د): «لأنَّ».

(٨) في هامش (ج): من «أَهْوَتْ» و«هَوَتْ».

(٩) في (س): «أَوَّل»، وهو تحريف.

(١٠) في هامش (ج): قوله: «تومئ» كذا في النسخ بالياء، وهي صورة الهمزة المكسورة، فإنَّه لا يقال: «أومئْتُ» بالياء؛ كما في «الصَّحاح» وإنَّما يقال: «أومأتُ» بالهمز.

(١١) في هامش (ج): أي: تُمِيلُهَا وتَمُدُّهَا «زَكَرِيَّا».

لا فَصَّ له، أو القرط، وللأصيلي: «إلى حلقها» بسكون اللام مع فتح الحاء، أي: المحل الذي يُعلَّق فيه (تُلْقِي) من الإلقاء، أي: ترمي (فِي ثَوْبٍ بِلَالٍ) الخاتم والقرط (ثُمَّ أَتَى) هَيْدِ الْعِلَّةِ الْإِسْلَامِ (هُوَ وَبِلَالٍ الْبَيْتِ) ولأبي الوقت: «إلى البيت».

ومطابقته للجزء الأول من الترجمة في قوله: «ما شهدته» يعني: من صغره.

ورواة هذا الحديث ما بين كوفي وبصري، وفيه: التَّحْدِيثُ وَالسَّمَاعُ والقول.

وأخرجه البخاري أيضاً في «العيدين» [ح: ٩٧٧] و«الاعتصام»^(١) [ح: ٧٣٢٥]، وأبو داود والنسائي في «الصلاة».

والحديث الأول يأتي في «كتاب الجنائز» [ح: ١٣١٩] والثاني في «الجمعة» [ح: ٨٨٠]، والثالث في «الوتر» [ح: ٩٩٢] والرابع...^(٢).

١٦٢ - بَابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالْغَلَسِ

(بَابُ) حكم (خُرُوجِ النِّسَاءِ) الشُّوَابُ^(٣) وغيرهنَّ (إِلَى الْمَسَاجِدِ) لِلصَّلَاةِ (بِاللَّيْلِ وَالْغَلَسِ)^(٤) بفتح الغين الْمُعْجَمَةُ وَاللَّامُ، بَقِيَّةُ ظِلْمَةِ اللَّيْلِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِ«الخروج».

٨٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعَتَمَةِ، حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيانُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ غَيْرُكُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ»، وَلَا يُصَلِّي يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ.

وبالسند إلى المؤلف قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع / (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)

(١) في هامش (ج): ومَرَّ شَرْحُهُ فِي «بَابِ عِظَةِ الْإِمَامِ» «زَكْرِيَّا».

(٢) بَيَاضٌ فِي الْمَخْطُوطَاتِ، وَكُتِبَ فِي هَامِشٍ (ب): بَيَاضٌ بِأَصْلِ الْمُصَنَّفِ، وَفِي (س): بَيَاضٌ بِالْأَصْلِ. وَالْحَدِيثُ

فِي «بَابِ صَلَاةِ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ»، وَ«كِتَابِ التَّهَجُّدِ».

(٣) فِي هَامِشٍ (ج): قَوْلُهُ: «الشُّوَابُ» جَمْعُ «شَابَّةٍ» مِثْلُ: دَابَّةٌ وَدَوَابٌّ.

(٤) «الْغَلَسُ» مُحَرَّكَةٌ: ظُلْمَةُ آخِرِ اللَّيْلِ «قَامُوسٌ».

قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَتَمَةِ^(١) بَفَتْحَاتٍ، أَي: أَبْطَأَ بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ وَأَخَّرَهَا (حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ) بِنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نَامَ النِّسَاءُ وَالصُّبِّيَانُ) الْحَاضِرُونَ فِي الْمَسْجِدِ (فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: مَا يَنْتَظِرُهَا) أَي: صَلَاةُ الْعِشَاءِ (أَحَدَ غَيْرِكُمْ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ (مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَلَا يُصَلِّي) بِالْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ الْمَضْمُومَةِ وَفَتْحِ الصَّادِ وَاللَّامِ، وَلَأَبْيَ ذَرُّ وَالْأَصِيلِي: «وَلَا تُصَلِّي» بِمُثَنَاءٍ فَوْقِيَّةٍ، أَي: الْعِشَاءِ (يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ) بِالْجَرِّ صِفَةً لـ «ثُلُثٍ» لَا لـ «لَيْلٍ»، وَاسْتَشْكِلَ إِضَافَةُ «بَيْنَ» إِلَى غَيْرِ^(٢) مُتَعَدِّدٍ، وَكَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ: فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ وَثُلُثِ اللَّيْلِ؛ بِالْوَاوِ، لَا بِـ «إِلَى»، وَأُجِيبُ^(٣) بِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الدَّالُّ عَلَى التَّعَدُّدِ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: فِيمَا بَيْنَ أَزْمَنَةِ الْغَيْبَةِ إِلَى الثُّلُثِ الْأَوَّلِ.

وَمُطَابَقَةُ التَّرْجُمَةِ لِلْحَدِيثِ^(٤) فِي قَوْلِهِ: «نَامَ النِّسَاءُ»، وَقِيْدَهُ بِـ «اللَّيْلِ» لِيَنْبَهَ عَلَى أَنَّ حُكْمَ النَّهَارِ لَيْسَ كَاللَّيْلِ^(٥) حَمَلًا لِلْمُطْلَقِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ فِي حَدِيثٍ [ج: ٩٠٠]: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ

(١) فِي هَامِشِ (ج): تَقَدَّمَ شَرْحُ هَذَا الْحَدِيثِ.

(٢) قَوْلُهُ: «غَيْرِ»: لَيْسَ فِي (ص). وَفِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «إِلَى مُتَعَدِّدٍ» هَكَذَا بِخَطِّ الشَّارِحِ، وَالصَّوَابُ: «إِلَى غَيْرِ مُتَعَدِّدٍ» كَمَا فِي «الْمَصَابِيحِ» وَكَذَا هُوَ فِي النُّسخِ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَأُجِيبُ...» إِلَى آخِرِهِ هَذَا مَا قَرَّرَهُ الدَّهْلَامِيُّ هُنَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ» إِعْرَابُ آخِرِ قَوْلِهِ: «مَا بَيْنَ السُّتَيْنِ إِلَى الْمِئَةِ» وَحَاصِلُهُ: أَنَّ التَّقْدِيرَ: مَا بَيْنَ السُّتَيْنِ وَمَا بَعْدَهَا إِلَى الْمِئَةِ، فَجَعَلَ الْغَايَةَ لِمَغْنًى مَحْذُوفٍ مَعْطُوفٍ عَلَى الْمُضَافِ إِلَى «بَيْنَ» وَعَلَى هَذَا يُقَالُ هُنَا: مَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ وَمَا بَعْدَهُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَتَأَمَّلْهُ.

(٤) فِي (ص): «الْحَدِيثُ التَّرْجُمَةُ».

(٥) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «لِيَنْبَهَ عَلَى أَنَّ حُكْمَ النَّهَارِ...» إِلَى آخِرِهِ لَعَلَّ هُنَا سَقَطَ، وَالْأَصْلُ: لِيَنْبَهَ عَلَى أَنَّ حُكْمَ النَّهَارِ بِخِلَافِ حُكْمِ اللَّيْلِ، فَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ فِي حَدِيثٍ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» عَلَى الْمَقِيدِ هُنَا بِاللَّيْلِ، وَعِبَارَةُ الْكِرْمَانِيِّ: قِيلَ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّهَارَ بِخِلَافِ اللَّيْلِ؛ لِنَصِّهِ عَلَى اللَّيْلِ، وَحَدِيثُ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» مَحْمُولٌ عَلَى اللَّيْلِ أَيْضًا. انْتَهَى. لَكِنْ فِي «شَرْحِ الْمَنْهَاجِ» لِلرَّمْلِيِّ: أَمَّا الْمَرْأَةُ وَالْخَنَثَى فَجَمَاعَتُهُمَا فِي بَيْتِهِمَا أَفْضَلُ؛ لَخَبَرِ: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ، وَبَيُوتَهُنَّ خَيْرٌ لِهِنَّ» وَيُكْرَهُ لِهَمَا حُضُورُهُمَا جَمَاعَةَ الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَتْ مُشْتَهَاءَةً وَلَوْ فِي ثِيَابٍ مَهْنَةٍ، أَوْ غَيْرِ مُشْتَهَاءَةٍ وَبِهَا شَيْءٌ مِنَ الزِينَةِ أَوْ الرِّيحِ الطَّيِّبِ، وَلِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ مَنْعُهُنَّ حِينَئِذٍ؛ كَمَا لَهُ مَنْعٌ مَنْ تَنَاولَ ذَا رِيحٍ كَرِيهِ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِنَّ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ أَوْ خَلِيلٍ أَوْ سَيِّدٍ، أَوْ هُمَا فِي أَمَةٍ مَتَزَوِّجَةٍ، وَمَعَ خَشْيَةِ فِتْنَةٍ مِنْهَا أَوْ عَلَيْهَا، وَلِلْإِذْنِ لَهَا فِي الْخُرُوجِ حُكْمُهَا.

مساجد الله»^(١) على المُقَيَّد هنا بالليل، وبنى المؤلف الترجمة عليه، وهل شهودهِنَّ للجماعة مندوبٌ أو مباحٌ فقط؟ قال محمد بن جرير الطبري: إطلاق الخروج لهنَّ إلى المساجد إباحةٌ، لا ندبٌ ولا فرضٌ، وفرَّق بعضهم بين الشَّابَّة والعجوز، وفيه: إباحة خروج النساء لمصالحهنَّ، لكن فرَّق بعض المالكيَّة وغيرهم بين الشَّابَّة وغيرها، وأجيب بأنَّها إذا كانت مستترَّة غير متزيَّنة ولا متعظرة حصل الأمن عليها، ولا سيَّما إذا كان ذلك بالليل^(٢)، وقال أبو حنيفة رحمته: أكره للنساء شهود الجمعة، وأرخَّص للعجوز أن تشهد^(٣) العشاء والفجر، وأمَّا غيرهما من الصَّلوات فلا، وقال أبو يوسف رحمته: لا بأس أن/ تخرج^(٤) العجائز في الكلِّ، وأكره للشَّابَّة.

١٥١/٢

٨٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذْنُوا لَهُنَّ».

تَابَعَهُ شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى) بضمَّ العين مُصَغَّرًا، العباسيُّ الكوفيُّ (عَنْ حَنْظَلَةَ) بن أبي سفيان الأسود الجمحيِّ، من مكَّة (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: إِذَا اسْتَأْذَنْكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ (لِلْعِبَادَةِ) (فَأَذْنُوا لَهُنَّ) أي: إذا أُمِنَت المفسدة منهنَّ وعليهنَّ، وذلك هو الأغلب في ذلك الزَّمان بخلاف زماننا هذا الكثير الفساد والمفسدين، وهل الأمر للأزواج أمر ندبٍ أو وجوبٍ؟ حمله البيهقيُّ على النَّدب لحديث: «وصلاتكنَّ في دوركنَّ أفضل من صلاتكنَّ في مسجد الجماعة»^(٥) وقَيَّده

(١) في هامش (ج): حديث: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» رواه أحمد ومسلم عن ابن عمر، قال النَّوَوِيُّ: هذا وشبهه من الأحاديث ظاهرٌ في أنَّها لا تمنع المسجد، لكن بشرط ذكرها العلماء مأخوذة من الأحاديث؛ وهي ألا تكون مُطَيَّبَةً، ولا مُتَزَيَّنَةً، ولا ذات خلاخل يُسْمَعُ صوتُها، ولا ثياب فاخرة، ولا مُختَلِطَةً بِالرُّجَالِ، ولا شَابَّةً ونحوها، والنَّهْيُ لِلتَّنْزِيهِ إذا كانت المرأة ذات زوجٍ أو سيِّدٍ وُجِدَتِ الشُّرُوطُ المذكورة، وإن لم يكن لها زوجٌ ولا سيِّدٌ حرَّم المنع إذا وُجِدَتِ الشُّرُوطُ.

(٢) في هامش (ج): أي: لأنَّه أَسْتَرُ، على ما سيأتي.

(٣) في (د): تحضر.

(٤) في (ص): «يخرج».

(٥) في هامش (ج): قوله: «لحديث: «وصلاتكنَّ...» إلى آخره، هذا بعض حديث ذكره في «الجامع الصغير» ولفظه: «صلاتكنَّ في بيوتكنَّ أفضل من صلاتكنَّ في حُجْرَكُنَّ، وصلاتكنَّ في حُجْرَكُنَّ أفضل من صلاتكنَّ في دوركنَّ، =

بـ «اللَّيْل» لكونه^(١): «أستر لكنَّ»، لم يذكر أكثر الرواة عن حنظلة قوله: بـ «اللَّيْل»، وكذا رواه بقيد/ «اللَّيْل» مسلم وغيره، والزيادة من الثقة مقبولة.

ب ٣٩٣/١٥

ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين كوفي ومكي ومدني، وفيه: التَّحْدِيث والعنونة، وأخرجه مسلم في «الصَّلَاة».

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبيد الله بن موسى (شُعْبَةُ) بن الحَجَّاج فيما وصله أحمد في «مُسْنَدِهِ» (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطَّاب (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

زاد في رواية كريمة هنا: «باب انْتِظَارِ النَّاسِ قِيَامَ الْإِمَامِ الْعَالِمِ» وليس ذلك بمُعْتَمَدٍ^(٢) إذ لا تعلق لذلك بهذا الموضع، وقد تقدّم ذلك في الإمامة بمعناه، وهو ثابت في الفرع لكن عليه علامة السُّقُوط عند الأربعة^(٣) ٥ ظ ص س^(٤).

٨٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ النَّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ؛ قُمْنَ، وَثَبَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ الرِّجَالُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المُسْنَدِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) بضم العين، ابن فارس البصريُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ) قَالَ: حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ بِالْمُثَلَّثَةِ (أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ النَّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ مِنَ الصَّلَاةِ (الْمَكْتُوبَةِ) قُمْنَ، وَثَبَّتَ) عَطَفَ عَلَى: «قُمْنَ» أي: كُنَّ إِذَا سَلَّمْنَ ثَبَّتَ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) في مكانه بعد قيامهنَّ (وَ) ثَبَّتَ أَيْضًا (مَنْ صَلَّى) معه بِإِلَافَةٍ (مِنَ الرِّجَالِ) مَا شَاءَ اللَّهُ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ الرِّجَالُ).

= وصلاتكنَّ في دوركنَّ أفضل من صلاتكنَّ في مسجد الجماعة رواه أحمد والطبراني والبيهقي عن أم حُمَيْدٍ.

(١) في (د): «لأنَّه».

(٢) في (د): «بقيد».

(٣) في (د): «الأربعة».

(٤) «ه ظ ص س»: سقط من (د).

ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ النساء كنَّ يخرجن إلى المساجد، وهو أعمُّ من أن يكون بالليل أو بالنهار.

٨٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّي الصُّبْحَ، فَيَنْصَرِفَ النِّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمِرْطَاهِنَّ، مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ) القعنبِيُّ (عَنْ مَالِكٍ) (ح) للتحويل من سندٍ إلى آخر. (وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) بكسر العين (عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بفتح العين وسكون الميم (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بكسر الهمزة وتخفيف النون، وهي المخففة من الثقيلة^(١) (لِيُصَلِّي الصُّبْحَ) بفتح اللام الأولى، وهي الفارقة عند البصريين بين النافية والمُخَفَّفَةِ، والكوفيون يجعلونها بمعنى: «إلا»، و«إن» نافية (فَيَنْصَرِفَ النِّسَاءُ) حال كونهنَّ (مُتَلَفِّعَاتٍ) بكسر الفاء المُشَدَّدَةِ وبالعین المَهْمَلَةِ المفتوحة، واللَّفَاعُ: ما يَغْطِي الوجه ويُلتَحَفُ به^(٢)، أي: ملتحفات (بِمِرْطَاهِنَّ) بضم الميم، جمع مِرْطٍ؛ بكسرهما؛ وهو كساءٌ من صوفٍ أو^(٣) خَزٍّ يُوْتَزَرُ به (مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ) أنساء هنَّ أم رجال؟

ومطابقته للترجمة من حيث خروج النساء إلى المساجد بالليل.

٨٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَطُولَ فِيهَا، فَأَسْمَعَ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي؛ كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّهِ».

(١) في هامش (ج): واسمُها ضميرُ الشان.

(٢) في هامش (ج): قوله: «واللَّفَاعُ» ما يَغْطِي الوجه» تبع في ذلك الكِرْمَانِيُّ، والذي في «التَّحْرِيْبُ»: تَلَفَّعَ الإنسان والتَفَّعَ: اشتمل بالثوب حتى تجلَّ جسده، وهذا اشتمال الصماء عند العرب؛ لأنه لم يرفع جانباً منه ليكون فيه فرجة، ومنه: نساء متلفعات، وللأصلي: «متلفعات». انتهى. وقال والده: في «المصباح»: «تلفعت المرأة بمرطها» مثل: «تلحفت به» وزناً ومعنى، و«اللَّفَاعُ» بالكسر: ما تتلفع به من مرطٍ وكساءٍ ونحوه، و«التَفَّعَتِ» كذلك، وتَلَفَّعَ الرَّجُلُ رَجُلًا بَثْوَهُ، والتَفَّعَ مثله. انتهى. وقال: «الملحقة» بالكسر: هي الملاءة التي تلتحف بها المرأة، و«اللِّحَافُ» كلُّ ثوبٍ يُتَغَطَّى به، والجمع: لُحُفٌ؛ مثل: كِتَابٌ وَكُتُبٌ.

(٣) في (ص): «و».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ) بكسر الميم وسكون المُهملة وكسر الكاف، وزاد الأصيلي: «يعني: ابن نُمَيْلَةَ»^(١) بنونٍ مضمومةٍ وميمٍ مفتوحةٍ، اليمامي^(٢)، نزيل بغداد (قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ) بكسر المُوحدة وسكون المُعجمة، التَّيْسِيُّ البجلي، دمشقي الأصل، ولأبي ذَرٍّ: «بشر بن بكر» (قَالَ: أَخْبَرَنَا) ولأبي ذَرٍّ وابن عساكر: «قال: حَدَّثَنَا» (الأوزاعي^(٣)) عبد الرحمن بن عمرو^(٤) (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَطُولَ فِيهَا، فَاسْمَعْ بُكَاءَ الصَّيِّ، فَاتَّجَوَّزْ) أي: فأخفف (فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً)^(٥) بالنصب على التعليل، أي: لأجل، ولأبي ذَرٍّ عن الكُشَمِينِيِّ: «مخافة» (أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّه).

١٣٩٤/١د

١٥٢/٢

فيه دلالة على حضور النساء إلى المساجد مع النبي ﷺ، وهو موضع الترجمة.

٨٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَخَذَتْ النِّسَاءُ لَمَنْعَهُنَّ كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، قُلْتُ لِعَمْرَةَ: أَوْمَنْعُنَّ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّيْسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنس الأصبحي الإمام (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الأنصاري (عَنْ عَمْرَةَ) بنت عبد الرحمن بفتح العين وإسكان الميم، ابن سعد^(٦) بن زُرارة^(٧) الأنصاريَّة المدنيَّة، تُوفيت قبل المئة أو بعدها (عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها)

(١) في (ب) و(س): «نميل»، وهو خطأ.

(٢) في غير (م): «اليماني»، ولعله تحريف.

(٣) في هامش (ج): قوله: «الأوزاعي» قال الثَّوَوِيُّ: منسوبٌ إلى موضعٍ بباب الفَرَادِيسِ مِنْ دِمَشْقٍ يُقَالُ لَهُ: الْأَوْزَاعُ، وقيل: إلى قبيلة، وقيل غير ذلك. انتهى. وهو بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح الزَّاي بعدها عينٌ مُهملةٌ «ترتيب».

(٤) في هامش (ج): «ابن عمرو» بفتح العين وسكون الميم وبواوٍ بعد الرَّاء.

(٥) في هامش (ج): قَدَمْنَا شرحه في «أبواب الجماعة» «ابن حجر». وفيه أيضًا: قوله: «كراهية» بتخفيف المثناة التحتيّة؛ كما في «المصباح».

(٦) في (د): «ابن أسعد»، ولعله تحريف.

(٧) في هامش (ج): «زُرارة» بضمِّ الزَّاي وفتح الرَّاءين «ترتيب».

قَالَتْ: لَوْ أَذْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ مَا أَخَذَتْ النِّسَاءُ مِنْ حَسَنِ الزَّيْنَةِ بِالْحَلِيِّ وَالْحُلَلِ، أَوْ تَطْيِيبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْرُكُ الدَّاعِيَةَ لِلشَّهْوَةِ (لَمَنْعُهُنَّ) وَلَأَبُوي ذَرٍّ وَالْوَقْتُ وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي نَسَخَةٍ: «المسجد» بالإنفراد، وللأصيلي: «المساجد» (كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) مِنْ ذَلِكَ بِمَقْتَضَى شَرِيعَتِهِمْ، أَوْ كَانَ مَنْعُهُنَّ بَعْدَ الْإِبَاحَةِ، وَمَوْضِعُ «مَا أَحْدَثَ» نَصْبُ مَفْعُولٍ «أَدْرَكَ»، قَالَ يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ: (قُلْتُ لِعَمْرَةَ) بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (أَوْ) نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ (مُنِغْنَ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكسْرِ النُّونِ، أَي: مِنَ الْمَسَاجِدِ؟ (قَالَتْ) عَمْرَةُ: (نَعَمْ) مُنِغْنَ مِنْهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَلَقَّتْ ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَوْ عَنْ غَيْرِهَا، وَقَدْ ثَبِتَ ذَلِكَ مِنْ^(١) حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ مَوْقُوفًا بِلَفْظٍ: «قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنَّ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَتَّخِذْنَ أَرْجُلًا مِنْ خَشَبٍ يَتَشَرَّفْنَ لِلرِّجَالِ فِي الْمَسَاجِدِ، فَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِنَّ الْمَسَاجِدَ، وَسُلِّطَتْ عَلَيْهِنَّ الْحَيْضَةُ»^(٢) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا فَحُكْمُهُ الرَّفْعُ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ، وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ لِمَنْعِ النِّسَاءِ مُطْلَقًا بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ الْحُكْمِ لِأَنَّهَا عَلَّقَتْهُ عَلَى شَرْطٍ لَمْ يَوْجِدْ بِنَاءً عَلَى ظَنٍّ ظَنَّتْهُ، فَقَالَتْ: لَوْ رَأَى لِمَنْعٍ، فَيُقَالُ عَلَيْهِ: لَمْ يَرِ وَلَمْ يَمْنَعْ^(٣)، وَاسْتَمَرَّ الْحُكْمُ، حَتَّى^(٤) إِنْ عَائِشَةُ لَمْ تَصْرَحْ بِالْمَنْعِ وَإِنْ كَانَ كَلَامُهَا^(٥) يُشْعِرُ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَرَى الْمَنْعَ، وَأَيْضًا فَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى مَا سَيُحْدِثُنَّ، فَمَا أَوْحَى إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ بِمَنْعُهُنَّ، وَلَوْ كَانَ مَا أَحْدَثْنَ يَسْتَلْزِمُ مَنْعَهُنَّ مِنَ الْمَسَاجِدِ لَكَانَ مَنْعُهُنَّ مِنْ غَيْرِهَا كَالْأَسْوَاقِ أَوْلَى، وَأَيْضًا فَالْإِحْدَاثُ إِنَّمَا وَقَعَ مِنْ بَعْضِ^(٦)

(١) فِي (د): «فِي».

(٢) فِي هَامِشٍ (ج): قَوْلُهُ: «الْحَيْضَةُ» بِكسْرِ الْحَاءِ: اسْمٌ مِنَ الْحَيْضِ، قَالَ فِي «النِّهَايَةِ»: قَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ الْحَيْضِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ - مِنْ اسْمٍ وَفَعْلٍ وَمَصْدَرٍ وَمَوْضِعٍ وَزَمَانٍ وَهَيْئَةٍ - فِي الْحَدِيثِ، ثُمَّ ذَكَرَ: وَمِنْهَا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَ لَهَا: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» «الْحَيْضَةُ» بِالْكَسْرِ: الْاسْمُ مِنَ الْحَيْضِ، وَالْحَالُ الَّتِي تَلْزِمُهَا الْحَائِضُ مِنَ التَّجَنُّبِ وَالتَّحْيِيزِ؛ كَالْجُلُوسَةِ وَالْقُعْدَةِ، فَأَمَّا «الْحَيْضَةُ» بِالْفَتْحِ فَالْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنْ دَفْعِ الْحَيْضِ وَنَوْبِهِ، وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ كَثِيرًا، وَأَنْتَ تَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِمَا تَقْتَضِيهِ قَرِينَةُ الْحَالِ مِنْ مَسَاقِ الْحَدِيثِ.

(٣) «لَمْ يَمْنَعْ»: لَيْسَ فِي (ص). وَفِي هَامِشٍ (ج): قَوْلُهُ: «فَيُقَالُ: لَمْ يَرِ، وَلَمْ يَمْنَعْ» إِنْشَاءً إِلَى الْقَاعِدَةِ الْمَقْرَّرَةِ: أَنَّ الْقَضِيَّةَ الشَّرْطِيَّةَ لَا تَسْتَلْزِمُ الْوُقُوعَ.

(٤) فِي (د): «عَلَى».

(٥) فِي (ص): «كَلَامُهُمَا».

(٦) فِي (د): «فِي»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

النِّسَاءُ لَا مِنْ جَمِيعَهُنَّ، فَإِنْ تَعَيَّنَ الْمَنْعُ فَلْيَكُنْ لِمَنْ أَحْدَثَتْ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يُخْشَى مِنْهُ الْفُسَادُ فَيَجْتَنِبُ لِإِشَارَتِهِ بِإِلْبَاسِ الْإِسْلَامِ إِلَى ذَلِكَ بِمَنْعِ التَّطِيبِ وَالزَّيْنَةِ، نَعَمْ صَلَاتُهَا فِي بَيْتِهَا/ ٣٩٤/د
أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي الْمَسْجِدِ، فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو الْمُرَوِّيِّ فِي «أَبِي دَاوُدَ»، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ، وَبِيُوتَهُنَّ خَيْرٌ لِهِنَّ».

وَاسْتَنْبِطَ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ هَذَا: أَنَّهُ يَخْذُثُ لِلنَّاسِ ^(١) فَتَاوَى ^(٢) بِقَدْرِ مَا أَحْدَثُوا، كَمَا قَالَ إِمَامُ الْأَثَمَةِ مَالِكٌ، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ التَّمَسُّكِ بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ الْمُبَايِنَةِ لِلشَّرْعِ، كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ، وَإِنَّمَا مَرَادُهُ كَمَرَادِ عَائِشَةَ، أَيُّ: يَحْدُثُونَ أَمْرًا تَقْتَضِيهِ أَصُولُ الشَّرِيعَةِ فِيهِ غَيْرُ مَا اقْتَضَتْهُ قَبْلَ حَدُوثِ ذَلِكَ الْأَمْرِ، وَلَا غَرَوْ ^(٣) فِي تَبَعِيَّةِ الْأَحْكَامِ لِلْأَحْوَالِ. انْتَهَى.

١٦٤ - بَابُ صَلَاةِ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ

(بَابُ صَلَاةِ النِّسَاءِ ^(٤) خَلْفَ) صُفُوفِ (الرِّجَالِ).

٨٧٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَيَمْكُثُ هُوَ فِي مَقَامِهِ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ. قَالَ: نَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يُذَرِّكَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ.

وَبِالسَّنَدِ إِلَى الْمُؤَلَّفِ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ) بِالْقَافِ وَالزَّايِ وَالْعَيْنِ الْمُهِمْلَةِ الْمَفْتُوحَاتِ ^(٥)، الْمُؤَوِّذُ الْمَكِّيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ، الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) (الزُّهْرِيُّ، عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ) الْفَرَّاسِيَّةِ (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: كَانَ

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «يَحْدُثُ لِلنَّاسِ» كَذَا فِي «الْمَصَابِيحِ» وَفِي بَعْضِ نَسَخِ هَذَا الشَّرْحِ: «لِلنِّسَاءِ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ بِأَبَاهِ بَقِيَّةِ السِّيَاقِ.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ فِي «الْمَصْبَاحِ»: الْفَتَاوَى بِالْوَاوِ وَبِفَتْحِ الْفَاءِ وَبِالْيَاءِ فَتَضُمُّ، وَهِيَ اسْمٌ مِنْ أَفْتَى الْعَالَمِ إِذَا بَيَّنَّ الْحُكْمَ، وَالْجَمْعُ الْفَتَاوَى بِكَسْرِ الْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ، وَقِيلَ يَجُوزُ الْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص) وَ(ل): «قَوْلُهُ: لَا غَرَوْ؛ أَيُّ: لَا عَجَبَ». وَفِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَلَا غَرَوْ؛ أَيُّ: لَا عَجَبَ، قَالَ فِي «الْمَصْبَاحِ»: غَرَوْتُ غَرَوًا: عَجَبْتُ، وَ«لَا غَرَوْ» لَا عَجَبَ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): جَوَازُ صَلَاةِ.

(٥) فِي هَامِشِ (ج): وَقَدْ تَسَكَّنَ الزَّايُ «كِرْمَانِي».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ) مِنَ الصَّلَاةِ (قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ، وَيَمْكُثُ هُوَ) بِإِلَاحَةِ السَّلَامِ (فِي مَقَامِهِ يَسِيرًا) بفتح الميم؛ اسم مكان القيام (قَبْلَ أَنْ يَقُومَ. قَالَ) الزُّهْرِيُّ: (نَزَى) ^(١) بفتح النون، ولأبي ذَرٍّ: «نَزَى» بضمها، أي: نظنُّ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ ذَلِكَ) الفعل (كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يُذْرِكَهُنَّ الرِّجَالُ) ولأبي ذَرٍّ: «قبل أن يدركهنَّ أحدٌ من الرجال» لكن في هامش الفرع وأصله ^(٢) ضَبَّبَ ابن عساكر على: «من».

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنَّ صَفَّ النِّسَاءِ لو كان أمام الرِّجال أو بعضهم للزم من انصرافهنَّ قبلهم أن يتخطَّينهم، وذلك منهى عنه.

٨٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ، فَقُمْتُ وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ، وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَيْنٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) ولأبي ذَرٍّ: «سفيان بن عُيَيْنَةَ» (عَنْ إِسْحَاقَ) ولأبي ذَرٍّ والأصيليَّ وابن عساكر: «عن إسحاق بن عبد الله» (عَنْ أَنَسٍ) ^(٣)، وللأصيليَّ زيادة: «ابن مالك» (قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ) ولأبي ذَرٍّ في نسخة: «في بيت أم سلمة» (فَقُمْتُ وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ) هو ضَمِيرُهُ ^(٤)، وهو مرفوعٌ عطفاً على الضَّمير المرفوع/ المتَّصل بلا تأكيد، وهو مذهب الكوفيَّين، أمَّا البصريُّون فيوجبون في مثله النِّصب مفعولاً معه ^(٥) (وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا) هذا موضع الترجمة، فإنَّها صلَّت خلف الرِّجال، وهم أنس ومن معه، وفي هامش فرع «اليونينية» هنا ما نصُّه: «وهذا الباب في الأصل مُخَرَّجٌ في الحاشية،

(١) في هامش (ج): أي: نعتقد «زكريّا».

(٢) في (ص): «الأصل وفرعه».

(٣) في هامش (ج): بضم الضَّادِ المعجمة مُصَغَّرًا كما تقدَّم.

(٤) في هامش (ج): قوله: «وَأَمَّا البصريُّون فيوجبون...» إلى آخره، وذلك لأنَّهم يشترطون الفصلَ بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميرًا مرفوعًا متَّصلًا، ولا يُشترط أن يكون الفصلُ توكيدًا، بل أيُّ فصلٍ كان؛ نحو قوله تعالى: «مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا» [الأنعام: ١٤٨] وأمَّا الكوفيُّون فيُجيزون ذلك من غير فاصلٍ، ومنه هذا الحديث؛ كما قرَّره الشارحُ، ويمكن أن يخرجَه على مذهب البصريِّين أنَّه مفعولٌ معه إن ثبتَت الرواية بالنَّصب، لكنَّه رُسمٌ على لغة ربيعة، فإنَّهم يقفون على المنوَّن المنصوب بالسكون، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم إلى الألف، قاله ابن مالك في «توضيحه».

مُصَحَّحٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ ذَكَرَهُ بَعْدَ بَابَيْنِ^(١). انْتَهَى.

١٦٥ - بَابُ سُرْعَةِ انْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ، وَقِلَّةِ مَقَامِهِنَّ فِي الْمَسْجِدِ

(بَابُ سُرْعَةِ انْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ، وَقِلَّةِ مَقَامِهِنَّ فِي الْمَسْجِدِ) خَوْفًا مِنْ أَنْ يُعْرِفْنَ بِسَبَبِ انْتِشَارِ الضُّوءِ إِذَا مَكْتَنَ، وَمِمَّ «مَقَامِهِنَّ» بِالْفَتْحِ، وَبَضْمُهَا: مُصَدِّرٌ/مِمْيٌّ، مِنْ: أَقَامَ، ١٣٩٥/١٥
أَي: قِلَّةُ إِقَامَتِهِنَّ، وَقِيْدُهُ بـ «الصُّبْحِ» لِأَنَّ طَوْلَ التَّأَخُّرِ^(٢) فِيهِ يَفْضِي إِلَى الْإِسْفَارِ، فَنَاسِبُ الْإِسْرَاعِ بِخِلَافِ الْعِشَاءِ فَإِنَّهُ يَفْضِي إِلَى زِيَادَةِ الظُّلْمَةِ، فَلَا يَضُرُّ الْمَكْتُ.

٨٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ بِغُلَسٍ، فَيَنْصَرِفُنَ نِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ، لَا يُعْرِفُنَ مِنَ الْغُلَسِ، أَوْ لَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا.

وَبِالسَّنَدِ إِلَى الْمُؤَلَّفِ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى) الْخَتِّيُّ^(٣) قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ) هُوَ شَيْخُ الْمُصَنِّفِ، رَوَى عَنْهُ هُنَا بِالْوِاسِطَةِ قَالَ: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بَضْمُ الْفَاءِ وَفَتْحُ اللَّامِ، ابْنُ سُلَيْمَانَ الْمَدَنِيِّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ) الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ بِغُلَسٍ، فَيَنْصَرِفُنَ نِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ) بِإِثْبَاتِ نُونِ الْإِنَاثِ^(٤) عَلَى لُغَةٍ: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ» [ج: ٥٥٥] وَقِيلَ فِي نَسْخَةٍ كَمَا ذَكَرَهُ الْكِرْمَانِيُّ: «نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ» أَي: نِسَاءُ الْأَنْفُسِ الْمُؤْمِنَاتِ، أَوِ النِّسَاءِ بِمَعْنَى: الْفَاضِلَاتِ، أَي:

(١) فِي (ب) وَ(س): «بَابَيْنِ»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي هَامِشِ «الْيُونَنِيَّةِ».

(٢) فِي (د): «التَّأَخِيرُ».

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «الْخَتِّيُّ» بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ التَّاءِ الْمُثَنَّى الْفَوْقِيَّةِ، نِسْبَةً إِلَى «خَتٍّ» وَهُوَ لَقَبُ رَجُلٍ، وَالْمَشْهُورُ بِهَذَا الْإِنْتِسَابِ يَحْيَى بْنُ مُوسَى بْنِ خَتِّ الْبَلْخِيِّ الْخَتِّيُّ. انْتَهَى مِنَ «الْبَابِ».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ فِي «الْهِمَعِ»: إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ فَالْمَشْهُورُ تَجْرِيدُهُ مِنْ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُلْحِقُهُ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالتَّنُونَ عَلَى أَنَّهَا حُرُوفُ دَوَالٍ لَا ضَمَائِرَ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ تُسَمَّى لُغَةً «أَكْلُونِي الْبَرَاعِثِ» وَمِنْ النَّحْوِيِّينَ مَنْ جَعَلَهَا ضَمَائِرَ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا؛ فَقِيلَ: مَا بَعْدَهَا بَدَلٌ مِنْهَا، وَقِيلَ: مُبْتَدَأٌ وَالْجُمْلَةُ السَّابِقَةُ خَبَرٌ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِنَقْلِ الْأَثْمَةِ أَنَّهَا لُغَةٌ، وَعُزِّيتَ لَطِيئٌ وَأَزْدٌ شَنْوَةٌ، وَكَانَ ابْنُ مَالِكٍ يَسْمِيهَا لُغَةً: «يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ» وَهُوَ مُرْدُودٌ. انْتَهَى. يَعْنِي: مِنْ حَيْثُ تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ عَلَيْهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي «بَابِ فَضْلِ صَلَاةِ الْعَصْرِ» فَلْيُرَاجَعْ.

فاضلات المؤمنات لأنه لما كانت صورة اللفظ أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، وهي ممنوعة عند الجميع احتيج إلى التأويل، والتأويل بالتقدير المذكور يرجع إلى أنه من إضافة الموصوف إلى الصفة كمسجد الجامع^(١) و«جانب الغربي» [الفصل: ٤٤] وفيه بين البصريين والكوفيين خلاف. (لا يُعرف من العَلَسِ) بضم أوله وفتح ثالته^(٢)؛ وإثبات نون الإناث كذلك (أو) قالت: (لا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا) بفتح أول «يعرف» وكسر ثالته بالإفراد على الأصل، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: «لا يعرفن» بفتح أوله وكسر ثالته، ونون الإناث على اللغة المذكورة، وهي لغة بني الحارث.

١٦٦ - باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد

(باب استئذان المرأة زوجها بالخروج^(١) إلى المسجد) لا يمنعها لأجل العبادة.

٨٧٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ فَلَا يَمْنَعُهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مُسَرَّهٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بتقديم الزاي على الراء مُصَغَّرًا، البصري (عَنْ مَعْمَرٍ) هو ابن راشد (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيُّ)، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قال: إِذَا اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ) في أن تخرج إلى المسجد أو ما في معناه كشهود العيد وعبادة المريض (فَلَا يَمْنَعُهَا) بالجزم والرفع، وليس في الحديث التقييد بالمسجد، إنما هو مُطْلَقٌ يشمل مواضع العبادة وغيرها، نعم أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه بذكر: «المسجد» وكذا أحمد عن

(١) في هامش (ج): أي: مسجد المكان الجامع، وقدره الرضي: مسجد الوقت الجامع، هو تابع للجوهري، وعبارته: المسجد الجامع، وإن شئت قلت: «مسجد الجامع» بالإضافة؛ كقولك: حقّ اليقين، والحقّ اليقين؛ بمعنى: مسجد القوم الجامع، وحقّ الشيء اليقين؛ لأنّ إضافة الشيء إلى نفسه لا يجوز إلّا على هذا التقدير، وكان الفراء يقول: العرب تضيف الشيء إلى نفسه؛ لاختلاف اللفظ.

(٢) في هامش (ج): قوله: «وجانب الغربي» قال السمين: يحتمل أن يكون من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ أي: جانب المكان الغربي، وأن يكون من إضافة الموصوف لصفته، وهو مذهب الكوفيين.

(٣) في (ب): «ثانيه»، وليس بصحيح.

(٤) في هامش (ج): أي: في الخروج إليه للصلاة فيه «ذكرتاً».

عبد الأعلى عن مَعْمَرٍ، ومقتضاه أن جواز خروج المرأة يحتاج إلى إذن الزوج^(١) لتوجه الأمر إلى الأزواج بالإذن، قاله النووي، وتعقبه الشيخ تقي الدين بأنه إذا أخذ من المفهوم فهو مفهوم لقب^(٢)، وهو ضعيف، لكن يتقوى بأن يقال: إن منع الرجال نساءهم أمرٌ مقررٌ. انتهى. وزاد في فرع «اليونينية»/ كهي هنا: «باب صلاة النساء خلف الرجال» وهو ثابت فيه^(٣) قبل بابين^(٤)، فكرّره فيه، ونبّه على سقوط الأخير في الهامش بإزائه عند أبي ذرٍّ، وهو ساقط في جميع الأصول التي وقفت عليها لكونه لا فائدة في تكريره، نعم فيه: «حين يقضي تسليمه وهو يمكث» وفي السابق: «حين يقضي تسليمه ويمكث هو» وفيه أيضاً: «قالت» بقاء التأنيث، ولا بن عساكر: «قال» بالتذكير، وفي الأول: «قال» فقط، وفي الأخير: قدّم حديث أبي نعيم [ح: ٨٧١] على حديث يحيى بن قزعة [ح: ٨٧٠].



(١) في غير (د) و(س): «زوجها». وكذا في مطبوع الفتح.

(٢) في هامش (ج): قال في «لبّ الأصول» و«شرحه»: وليس من المفاهيم المخالفة «اللقب» علماً كان أو اسم جنس أو اسم جمع في الأصح، كما قال به جماهير الأصوليين، وقيل: منها؛ نحو: «على زيد حج» أي: لا على غيره؛ إذ لا فائدة لذكره إلّا نفي الحكم عن غيره، وأجيب بأن نفي الحكم عن غيره إنّما كان للقرينة، وبأن فائدة ذكره استقامة الكلام؛ إذ بإسقاطه تختل الصفة.

(٣) «فيه»: ليس في (د).

(٤) في (ب) و(س): «بابين».



الفهرس

- ١٠ - كِتَابُ الْأَذَانِ ٧
- ١ - بَابُ بَدْءِ الْأَذَانِ، وَقَوْلُهُ هَرَبِلَ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبَازًا لَّكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَمْقِلُونَ﴾ ٧٠٠
- ٢ - بَابُ الْأَذَانِ مَثْنَى مَثْنَى ١٣
- ٣ - بَابُ: الْإِقَامَةُ وَاحِدَةً إِلَّا قَوْلُهُ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» ١٦
- ٤ - بَابُ فَضْلِ التَّأْذِينِ ١٨
- ٥ - بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالتَّذَاءِ ٢١
- ٦ - بَابُ مَا يُحَقَّقُ بِالْأَذَانِ مِنَ الدَّمَاءِ ٢٤
- ٧ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُتَنَادِي ٢٨
- ٨ - بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ التَّذَاءِ ٣٣
- ٩ - بَابُ الْإِسْتِهَامِ فِي الْأَذَانِ ٣٥
- ١٠ - بَابُ الْكَلَامِ فِي الْأَذَانِ ٣٧
- ١١ - بَابُ أَذَانِ الْأَعْمَى إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُخْبِرُهُ ٤٠
- ١٢ - بَابُ الْأَذَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ ٤٣
- ١٣ - بَابُ الْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ ٤٧
- ١٤ - بَابُ: كَمْ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَمَنْ يَنْتَظِرُ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ ٥٢
- ١٥ - بَابُ مَنْ انْتَظَرَ الْإِقَامَةَ ٥٥
- ١٦ - بَابُ: بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ ٥٨
- ١٧ - بَابُ مَنْ قَالَ: لِيُؤَذَّنَ فِي السَّفَرِ مُؤَذَّنٌ وَاحِدٌ ٥٩
- ١٨ - بَابُ الْأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً وَالْإِقَامَةَ ٦١
- ١٩ - بَابُ: هَلْ يَتَّبِعُ الْمُؤَذَّنُ فَاهُ هَهُنَا وَهَهُنَا، وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ؟ ٦٧
- ٢٠ - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: فَاتَتَنَا الصَّلَاةُ ٧٠
- ٢١ - بَابُ: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ، وَلِيَأْتِيَ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ ٧٣
- ٢٢ - بَابُ: مَتَى يَقُومُ النَّاسُ، إِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ عِنْدَ الْإِقَامَةِ ٧٦
- ٢٣ - بَابُ: لَا يَسْعَى إِلَى الصَّلَاةِ مُسْتَعِجَلًا، وَلِيَقُمَ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ ٧٧
- ٢٤ - بَابُ: هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِعِلَّةٍ؟ ٧٨

- ٢٥ - باب: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: مَكَانَكُمْ، حَتَّى رَجَعَ انْتِظَرُوهُ..... ٨٠
- ٢٦ - بابُ قَوْلِ الرَّجُلِ مَا صَلَّيْنَا..... ٨٢
- ٢٧ - بابُ الْإِمَامِ تَغْرِضُ لَهُ الْحَاجَةُ بَعْدَ الْإِقَامَةِ..... ٨٤
- ٢٨ - بابُ الْكَلَامِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ..... ٨٥
- ٢٩ - بابُ وُجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ..... ٨٦
- ٣٠ - بابُ: فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ..... ٩٢
- ٣١ - بابُ فَضْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ..... ٩٨
- ٣٢ - بابُ فَضْلِ التَّهَجُّبِ إِلَى الظُّهْرِ..... ١٠٢
- ٣٣ - بابُ اخْتِسَابِ الْأَثَارِ..... ١٠٦
- ٣٤ - بابُ فَضْلِ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ..... ١٠٩
- ٣٥ - بابُ: اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ..... ١١١
- ٣٦ - بابُ مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، وَفَضْلُ الْمَسَاجِدِ..... ١١٣
- ٣٧ - بابُ فَضْلِ مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ..... ١٢٢
- ٣٨ - بابُ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ..... ١٢٣
- ٣٩ - بابُ حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ..... ١٢٧
- ٤٠ - بابُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَطَرِ وَالْعِلَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي رَحْلِهِ..... ١٣٥
- ٤١ - بابُ: هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ، وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ؟..... ١٣٨
- ٤٢ - بابُ: إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ..... ١٤٢
- ٤٣ - بابُ: إِذَا دُعِيَ الْإِمَامُ إِلَى الصَّلَاةِ وَبِيَدِهِ مَا يَأْكُلُ..... ١٤٧
- ٤٤ - بابُ مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ أَهْلِهِ فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ..... ١٤٨
- ٤٥ - بابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَهُمْ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتَهُ..... ١٤٩
- ٤٦ - بابُ: أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ..... ١٥١
- ٤٧ - بابُ مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لِعِلَّةٍ..... ١٦٠
- ٤٨ - بابُ: مَنْ دَخَلَ لِيَوْمِ النَّاسِ، فَجَاءَ الْإِمَامَ الْأَوَّلُ، فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، جَارَتْ صَلَاتُهُ..... ١٦٢
- ٤٩ - بابُ: إِذَا اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ فَلْيُؤْمِّهُمْ أَكْبَرُهُمْ..... ١٦٨
- ٥٠ - بابُ: إِذَا زَارَ الْإِمَامُ قَوْمًا فَأَمَّهُمْ..... ١٦٩
- ٥١ - بابُ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ..... ١٧٠
- ٥٢ - بابُ: مَتَى يَسْجُدُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ..... ١٧٩
- ٥٣ - بابُ إِنْ مَن رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ..... ١٨٢
- ٥٤ - بابُ إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى..... ١٨٤

- ٥٥ - باب: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْإِمَامُ وَأَنْتُمْ مَنْ خَلْفَهُ..... ١٨٧
- ٥٦ - باب: إِمَامَةُ الْمُفْتُونِ وَالْمُبْتَدِعِ..... ١٨٩
- ٥٧ - باب: يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ بِحِذَائِهِ سِوَاهُ إِذَا كَانَا اثْنَيْنِ..... ١٩٢
- ٥٨ - باب: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، فَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ إِلَى يَمِينِهِ، لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمَا..... ١٩٤
- ٥٩ - باب: إِذَا لَمْ يَنْوِ الْإِمَامُ أَنْ يُؤَمَّ، ثُمَّ جَاءَ قَوْمٌ فَأَمَّهُمْ..... ١٩٦
- ٦٠ - باب: إِذَا طَوَّلَ الْإِمَامُ، وَكَانَ لِلرَّجُلِ حَاجَةٌ، فَخَرَجَ فَصَلَّى..... ١٩٧
- ٦١ - باب: تَخْفِيفُ الْإِمَامِ فِي الْقِيَامِ، وَإِتْمَامُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ..... ٢٠٢
- ٦٢ - باب: إِذَا صَلَّى لِتَنْفِيسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ..... ٢٠٤
- ٦٣ - باب: مَنْ شَكَا إِمَامَهُ إِذَا طَوَّلَ..... ٢٠٦
- ٦٤ - باب: مَنْ الْإِجَازَ فِي الصَّلَاةِ وَإِكْمَالِهَا..... ٢١٠
- ٦٥ - باب: مَنْ أَخَفَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ بُكَاءِ الصَّبِيِّ..... ٢١٠
- ٦٦ - باب: إِذَا صَلَّى ثُمَّ أَمَّ قَوْمًا..... ٢١٥
- ٦٧ - باب: مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ..... ٢١٥
- ٦٨ - باب: الرَّجُلُ يَأْتِمُ بِالْإِمَامِ، وَيَأْتِمُ النَّاسُ بِالْمَأْمُومِ..... ٢١٧
- ٦٩ - باب: هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ يَقُولُ النَّاسُ؟..... ٢٢١
- ٧٠ - باب: إِذَا بَكَى الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ..... ٢٢٣
- ٧١ - باب: تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَبَعْدَهَا..... ٢٢٥
- ٧٢ - باب: إِقْبَالُ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ، عِنْدَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ..... ٢٢٧
- ٧٣ - باب: الصَّفِّ الْأَوَّلِ..... ٢٢٨
- ٧٤ - باب: إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ..... ٢٣٠
- ٧٥ - باب: إِنْ لَمْ يَتِمَّ الصُّفُوفُ..... ٢٣٢
- ٧٦ - باب: الرَّاqِ الْمُنْكِبِ بِالْمُنْكِبِ، وَالْقَدَمِ بِالْقَدَمِ، فِي الصَّفِّ..... ٢٣٤
- ٧٧ - باب: إِذَا قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ، وَحَوَّلَهُ الْإِمَامُ خَلْفَهُ إِلَى يَمِينِهِ، تَمَّتْ صَلَاتُهُ..... ٢٣٥
- ٧٨ - باب: الْمَرْأَةُ وَخَدَهَا تَكُونُ صَفًّا..... ٢٣٧
- ٧٩ - باب: مَيِّمَةُ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ..... ٢٣٨
- ٨٠ - باب: إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَائِطٌ أَوْ سُتْرَةٌ..... ٢٣٩
- ٨١ - باب: صَلَاةُ اللَّيْلِ..... ٢٤٣
- ٨٢ - باب: إِيْجَابُ التَّكْبِيرِ، وَافْتِتَاحُ الصَّلَاةِ..... ٢٤٦
- ٨٣ - باب: رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِفْتِتَاحِ سِوَاهُ..... ٢٥٢
- ٨٤ - باب: رَفْعُ الْيَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ..... ٢٥٤

- ٨٥ - باب: إلى أين يرفع يديه، وقال أبو حميد في أصحابه: رفع النبي ﷺ حذو منكبيه ٢٥٧
- ٨٦ - باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين ٢٥٨
- ٨٧ - باب وضع اليمنى على اليسرى ٢٦١
- ٨٨ - باب الخشوع في الصلاة ٢٦٤
- ٨٩ - باب ما يقول بعد التكبير ٢٦٦
- ٩٠ - باب ٢٧٢
- ٩١ - باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة ٢٧٥
- ٩٢ - باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة ٢٨٠
- ٩٣ - باب الالتفات في الصلاة ٢٨٢
- ٩٤ - باب: هل يلتفت لأمر ينزل به، أو يرى شيئاً، أو بصاقاً في القبلة ٢٨٥
- ٩٥ - باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر ٢٨٨
- ٩٦ - باب القراءة في الظهر ٣٠١
- ٩٧ - باب القراءة في العصر ٣٠٦
- ٩٨ - باب القراءة في المغرب ٣٠٧
- ٩٩ - باب الجهر في المغرب ٣١٣
- ١٠٠ - باب الجهر في العشاء ٣١٤
- ١٠١ - باب القراءة في العشاء بالسجدة ٣١٦
- ١٠٢ - باب القراءة في العشاء ٣١٧
- ١٠٣ - باب: يطول في الأولى، ويحذف في الأخرين ٣١٧
- ١٠٤ - باب القراءة في الفجر، وقالت أم سلمة: قرأ النبي ﷺ بالطور ٣١٩
- ١٠٥ - باب: الجهر بقراءة صلاة الفجر ٣٢٣
- ١٠٦ - باب: الجمع بين السورتين في الركعة، والقراءة بالخواتيم ٣٢٧
- ١٠٧ - باب: يقرأ في الأخرين بفاتحة الكتاب ٣٣٤
- ١٠٨ - باب: من خافت القراءة في الظهر والعصر ٣٣٥
- ١٠٩ - باب: إذا سمع الإمام الآية ٣٣٦
- ١١٠ - باب: يطول في الركعة الأولى ٣٣٧
- ١١١ - باب جهر الإمام بالتأمين ٣٣٨
- ١١٢ - باب فضل التأمين ٣٤٣
- ١١٣ - باب جهر المأموم بالتأمين ٣٤٤
- ١١٤ - باب: إذا ركع دون الصف ٣٤٥

- ١١٥ - بابُ إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ ٣٤٨
- ١١٦ - بابُ إِتْمَامِ التَّكْبِيرِ فِي السُّجُودِ ٣٥١
- ١١٧ - بابُ التَّكْبِيرِ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ ٣٥٢
- ١١٨ - بابُ وَضْعِ الْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ فِي الرُّكُوعِ ٣٥٦
- ١١٩ - بابُ: إِذَا لَمْ يُتِمَّ الرُّكُوعَ ٣٥٨
- ١٢٠ - بابُ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ ٣٦٠
- ١٢٢ - بابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعَهُ بِالْإِعَادَةِ ٣٦٣
- ١٢٣ - بابُ الدُّعَاءِ فِي الرُّكُوعِ ٣٦٦
- ١٢٤ - بابُ مَا يَقُولُ الْإِمَامُ وَمَنْ خَلَفَهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ٣٦٨
- ١٢٥ - بابُ فَضْلِ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ٣٧٠
- ١٢٦ - بابُ ٣٧٢
- ١٢٧ - بابُ الْإِطْمَأْنِينَةِ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ٣٧٨
- ١٢٨ - بابُ: يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ ٣٨٢
- ١٢٩ - بابُ فَضْلِ السُّجُودِ ٣٩٠
- ١٣٠ - بابُ: يُبْدِي صَبْعَيْهِ وَيُجَافِي فِي السُّجُودِ ٤٠٣
- ١٣١ - بابُ: يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ ٤٠٥
- ١٣٢ - بابُ: إِذَا لَمْ يُتِمَّ السُّجُودَ ٤٠٦
- ١٣٣ - بابُ السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ٤٠٧
- ١٣٤ - بابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ ٤١٠
- ١٣٥ - بابُ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ، وَالسُّجُودِ عَلَى الطَّيْنِ ٤١٢
- ١٣٦ - بابُ عَقْدِ الثِّيَابِ وَشَدِّهَا، وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِذَا خَافَ أَنْ تَتَكَشَّفَ عَوْرَتُهُ ٤١٦
- ١٣٧ - بابُ لَا يَكُفُّ شَعْرًا ٤١٧
- ١٣٨ - بابُ: لَا يَكُفُّ ثَوْبَهُ فِي الصَّلَاةِ ٤١٨
- ١٣٩ - بابُ التَّسْبِيحِ وَالدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ ٤١٨
- ١٤٠ - بابُ الْمَكْتَبِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ٤٢٠
- ١٤١ - بابُ: لَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ فِي السُّجُودِ ٤٢٣
- ١٤٢ - بابُ مَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا فِي وَثَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ نَهَضَ ٤٢٥
- ١٤٣ - بابُ: كَيْفَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَةِ ٤٢٦
- ١٤٤ - بابُ: يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ ٤٢٨
- ١٤٥ - بابُ سُنَّةِ الْجُلُوسِ فِي الشَّهَادَةِ ٤٣٠

- ١٤٦ - باب: مَنْ لَمْ يَرَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَزَجْجِ ٤٣٧
- ١٤٧ - بابُ التَّشَهُّدِ فِي الْأَوَّلَى ٤٣٩
- ١٤٨ - بابُ التَّشَهُّدِ فِي الْآخِرَةِ ٤٤٠
- ١٤٩ - بابُ الدُّعَاءِ قَبْلَ السَّلَامِ ٤٤٦
- ١٥٠ - بابُ مَا يُتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ٤٥١
- ١٥١ - بابُ مَنْ لَمْ يَمْسُحْ بِرَأْسِهِ وَأَنْفَهُ حَتَّى صَلَّى ٤٥٦
- ١٥٢ - بابُ التَّسْلِيمِ ٤٥٦
- ١٥٣ - باب: يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ ٤٦٠
- ١٥٤ - بابُ مَنْ لَمْ يَرَ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى الْإِمَامِ، وَاکْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ ٤٦١
- ١٥٥ - بابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٤٦٤
- ١٥٦ - باب: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَّمَ ٤٨١
- ١٥٧ - بابُ مُكْثِ الْإِمَامِ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ ٤٨٦
- ١٥٨ - بابُ مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ، فَذَكَرَ حَاجَةً فَتَحَطَّاهُمْ ٤٩٢
- ١٥٩ - بابُ الْإِنْفِتَالِ وَالْإِنْصِرَافِ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ ٤٩٤
- ١٦٠ - بابُ مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النَّيِّءِ وَالْبَصْلِ وَالْكُرَّاثِ ٤٩٦
- ١٦١ - بابُ وُضُوءِ الصَّبْيَانِ، وَمَتَى يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْغَسْلُ وَالطُّهُورُ ٥٠٥
- ١٦٢ - بابُ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ وَالْغَلَسِ ٥١٦
- ١٦٤ - بابُ صَلَاةِ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ ٥٢٣
- ١٦٥ - بابُ سُرْعَةِ انْصِرَافِ النِّسَاءِ مِنَ الصُّبْحِ، وَقِلَّةِ مَقَامِهِنَّ فِي الْمَسْجِدِ ٥٢٥
- ١٦٦ - بابُ اسْتِئْذَانِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ ٥٢٦



